

مختصر المعانی

الشيخ محمد بن محمد عرفة البغدادي

مكتبة الشريعة

سرگ روڈ گوشتہ، یون ۱۹۹۶ء

فهرست الجلد الاول من حاشية العلامة الدسوقي على مختصر المعاني للسعد

صحيفه	صحيفه
٣٨٠ بحث تقديمه	٠٠٢ خطبة الكتاب
٤٢٤ بحث تأخيرہ	٠٧٢ مقدمة
٤٥٧ احوال المسند	٠٧٨ بحث الفصاحة والبلاغة
٤٥٧ بحث تركه	٠٨٤ تعريف الفصاحة في المفرد
٤٦٨ بحث ذكره	١٠١ تعريف الفصاحة في الكلام
٤٧٠ بحث افرادہ	١٢٤ تعريف الفصاحة في المتكلم
٤٧٤ بحث كونه فضلا	١٢٩ تعريف البلاغة في الكلام
٤٧٨ بحث كونه اسما	١٥٦ تعريف البلاغة في المتكلم
٤٨٠ بحث تقييد الفعل وما يشبهه بمفعول	١٦٦ الفن الاول علم المعاني
٠٠٠ ونحوہ	١٧٨ بحث الخبر والانشاء
٤٨٢ بحث تركه اى التقييد	١٨٩ تنبيه على تفسير الصدق والكذب
٤٨٢ بحث تقييد الفعل بالشرط	٢٠٧ احوال الاسناد الخبرى
٥٢٣ بحث تكبير المسند	٢٣٥ تقسيم الاسناد الى حقيقة عقلية
٥٢٤ بحث تخصيصه بالاضافة او الوصف	٠٠٠ ومجاز عقلى
٥٢٥ بحث ترك تخصيصه بذلك	٢٣٦ تعريف الحقيقة العقلية
٥٢٦ بحث تعريفه	٢٤١ تعريف المجاز العقلى
٥٣٤ بحث كونه جملة	٢٥٨ اقسام المجاز العقلى
٥٣٨ بحث تأخيرہ	٢٨٣ احوال المسند اليه
٥٣٨ بحث تقديمه	٢٨٣ بحث حذفه
٥٤٥ احوال متعلقات الفعل	٢٨٤ بحث ذكره
٥٤٧ بحث اذالم يذكر المفعول به مع	٢٩٥ بحث تعريفه
٠٠٠ الفعل المتعدى	٣٤٩ بحث تكثيره
٥٦٥ بحث تقديم المفعول ونحوہ على	٣٥٥ بحث وصفه
٠٠٠ الفعل	٣٦٢ بحث توكيده
٥٧٧ بحث تقديم بعض مهمولات الفعل	٣٦٦ بحث بانه
٠٠٠ على بعض	٣٦٨ بحث الابدال منه
٥٨٠ الفصر	٣٧٢ بحث العطف
	٣٧٨ بحث فضله

صحيحة	صحيحة
٧٠١ بحث استعمال صيغة الامر	٥٨٨ بحث تعريف قصر الموصوف على
... لغير الطلب	... الصفة وقصر الصفة على الموصوف
٧١١ بحث النهي	٦٣٧ الانشاء
٧١١ بحث استعمال النهي في غير طلب	٦٣٩ بحث انواع الطلب
... الكف او الترك	٦٤٠ بحث التمني
٧١٨ بحث النداء	٦٤٧ بحث الاستفهام
٧١٩ بحث استعمال صيغته في غير	٦٤٨ بحث الهمزة
... معناه	٦٥٢ بحث هل
٧٢٣ بحث وقوع الخبر موقف	٦٦٩ بحث باقى ادوات الاستفهام
... الانشاء	٦٨٣ بحث استعمال هذه الكلمات
تمت	... في غير الاستفهام
٢٢	٦٩٨ بحث الامر
م	

حاشية دسوقي
المجلد ١
على
أول
مختصر لعلي

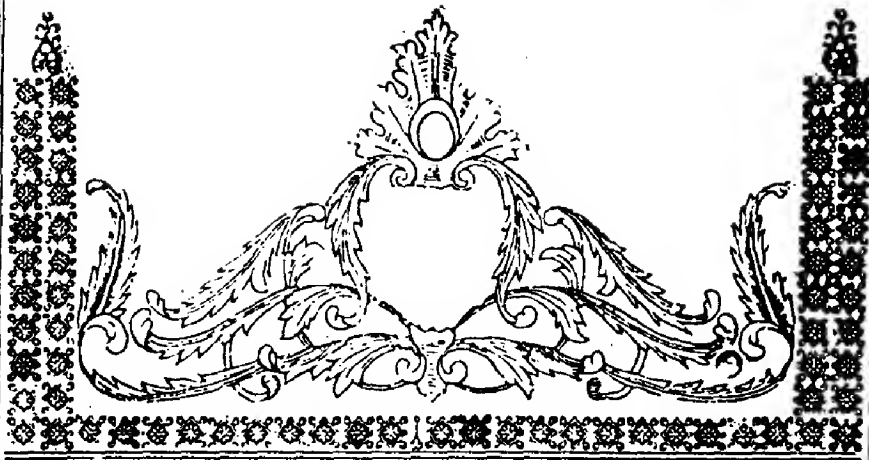
تصنيف: الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي الشافعي

على

شرح المدة سعد الدين تفساراني على المتن المفصّل مع الشرح
المذكور بها مشتمل على التمام

مكتبة رشيدية

سركي روڈ کوئٹہ. فون: ۲۶۶۲۲۱۳



الجلد الاول من الحاشية على مختصر المعاني للعلامة
الحق محمد بن محمد عرفة الدسوقي رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الاعلى • موجد الاشياء بعد فنائها فله المجد الاسنى • احده على
ما الهما من معاني البيان • وعلما من لوازم التبيان • واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك المنان • واشهد ان محمد اعبدته ورسوله سيد و لدعد نان •
صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه الذين اعجزوا بلا غنهم فرسان البلغاء في كل
ميدان • وبعد • فيقول العبد الفقير • المضطر لاحسان ربه القدير • محمد بن
محمد عرفة الدسوقي نظر الله بعين لطفه اليه • وغفرله ولوالديه • هذه فوائد
شريفة • وتقييدات لطيفة • على شرح العلامة الثاني • سعد الملة والدين
التفاز انى • لتلخيص المفاسد • اقتطفتها من تقارير مشايخنا المحققين • ومن زبد
ارباب الحواشى والشارحين • وان لم اكن من فرسان هذا الميدان • لكن رجوت
العفو بدعوة صالح من الاخوان • وبالله استعين وعليه التكلان • في سلوك سبل
الارشاد في كل شان • قال نفعنا الله به (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي التكلم
على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التى ضف فيها هذا الكتاب
كما هو اللائق بالشارع في كل فن لما قيل ان ترك التكلم عليها اما تقصير او قصور •
• فنقول يتعلق بها من فن المعاني وهو الباحث من مقتضيات الاحوال مجتاز •

بسم الله الرحمن الرحيم

الاول ان مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخرًا لإفادة الاهتمام باسمه تعالى لان المقام مقام استعانة بالله ولا فائدة القصر والقصر اما قصر افراد وهو مخاطب به من يعتقد الشركة وقصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لاحوال المخاطبين فهو قصر قلب ان كانوا يعتقدون ان البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالى وقصر افراد ان اعتقدوا انها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره وقصر تعيين ان شكوا في حصول البركة باى لكن هذا الثالث بعيد * المبحث الثاني ان مقتضى الحال قطع الصفات اعنى الرحمن الرحيم لان للمقام مقام ثناء وقد نصوا على ان النعوت اذا كان المقصود منها المدح فالاولى قطعها لان في قطعها دلالة على ان النعوت متعين بدونها وانما اتى بها لجرد المدح لكن لا يخفى عليك ان الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحينئذ فتكون مخالفة مقتضى الحال لما في الاتباع من الجرى على الاصل اذا لاصل عدم القطع ثم اذا قطعت تلك الصفات على تقدير هو او اعنى كانت الجملة مفصولة فيقال ما سبب الفصل دون الوصل فيقال سببه انه لم يقصد التشريك بين الجملتين في حكم من الاحكام المقتضى ذلك للوصل او يقال سببه ان بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لان جملة اولئ باسم الله خبرية بالنظر لصدرها وجملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل كما يأتى ان شاء الله تعالى * واما ما يتعلق بها من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية فمخسة مباحث * الاول الباء حقيقتها الالتصاق وهو حقيقى كما مسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من يد او نحوه ومجازى نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد وهى هنا للاستعانة وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية وتقريرها ان يقال شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه الالتصاق بجامع مطلق الارتباط في كل فبرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للالتصاق الجزئى للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية ولك ان تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الاطلاق والتقييد وذلك ان الباء موضوعة للارتباط المقيد بالالتصاق فاطلقت عن ذلك واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل بمرتبتين علاقته ما ذكر هذا اذا كان استعمال الباء في الاستعانة من حيث خصوصها واما ان كان الاستعمال فيها من حيث انها جزئى من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبة وهى الاطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناها الاصلى وهو الالتصاق للاستعانة فحق الاستعانة ان تكون بالذات لا بالاسم وهنا قد جعلها بالاسم فيكون ذلك مجازا على مجاز اما المجاز البنى عليه قد علمته واما البنى فقررته ان يقال شبه

الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوع للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التبعية هذا وقد وقع خلاف في بناء المجاز على المجاز فقال بعضهم بمنع لان فيه اخذ الشيء من غير ما لكه لان الحق في اللفظ اتما هو للمعنى الحقيقي والمجازى اخذه تطفلا وقال بعضهم بالجواز لان اللفظ لما نقل للمعنى المجازى بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصا وقد قالوا ان المجاز موضوع بالوضع النوعي وجعل من ذلك قوله تعالى * ولكن لاتواعدوهن سرا فان السر ضد الجهر ثم اطلق على الوطء مجازا لانه لا يكون غالبا الاسرا ثم استعمل اللفظ في سببه وهو العقد وحينئذ فاستعمال السرى العقد مجاز مبنى على مجاز ثم اعلم انه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين المجاز الاول لا بينه وبين المعنى الحقيقي * المبحث الثاني الجار والمجرور في البسطة متعلق بمحذوف وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول ان الحذف مجاز مطلقا واما على قول من يقول ليس بمجاز مطلقا وكذا على قول من يقول انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقي كما في قوله تعالى واسأل القرية فليس فيها مجاز فسيأتى ان المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعروف بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ بل قسم آخر * المبحث الثالث اضافة اسم الى الله حقيقة ان اريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتى ما مر من بناء المجاز على المجاز واما ان اريد منه اللفظ فهى بانية والاضافة البانية مجاز بالاستعارة عندهم لان الاضافة البانية مقابلة للحقيقة والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة في معنى الحرف تبعية فكذا ما كان بمنزلة وتقريرها ان تقول ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثاني او تعريفه به فاستعملت هنا في تبين الثاني للاول بان شبه مطلق نسبة شيء لشيء على ان الثاني مبين للاول بمطلق نسبة شيء لشيء على ان الثاني مخصص او معرف للاول بجماع مطلق التعلق في كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير صورة الاضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف والتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية * المبحث الرابع لفظ الجلالة علم على الذات العلية علم شخصى لاجنسى وقد اختلف في الاعلام الشخصية ف قيل انها حقيقة لانها استعملت فيما وضعت له وقيل انها واسطة بين الحقيقة والمجاز لانها من خواص الامور الكلية والاعلام الشخصية موضوعة لمعان جزئية فعلى القول الاول لفظ الجلالة حقيقة وعلى الثاني لاحقيقة ولا مجاز بل واسطة بينهما بحث الخامس حقيقة الرقة رقة في القلب وانعطاف تقتضى التفضل والاحسان وهى مستحيلة عليه سبحانه وتعالى فيراد منها لازمها وهو التفضل والاحسان واشتق منها بهذا المعنى

رحن ورحيم بمعنى متفضل ومحسن فهو مجاز مرسل تبعي لان الجوز فيهما تابع
للتجوز في اصلهما وذكر بعضهم انه يضح ان يكون في الكلام استعارة تمثيلية بان
يقال شبه حال الله مع عباده في ابصاله لهم جلائل النعم ودقائقها بحال ملك رقى قلبه
على رعيته فواصلهم انعامه بجامع ان كلا حالة عظيم مستول على ضمني بمدلهم
باحسانه واستعير اللفظ الدال على المشبه به للشبه * واورد عليه ان اللفظ المستعار
في التمثيلية لابد ان يكون مركبا كما في اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وما هنا مفرد
واجيب بانه يجوز ان يقتصر على بعض المفردات ويرمز به الى المركب على ان المشروط
في اللفظ منها انما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحن الرحيم وليس بلام ان يكون
تركيب جملة واعتراض بان المشبه به شانه ان يكون اقوى من المشبه وجعل حال
الملك اقوى من حال الله لا يتم واجيب بانه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة ونفس
الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فحال الملك باعتبار مشاهدتها
للقاصرين اقوى واعتراض ايضا بان استعارة اللفظ من شئ لشيء تقتضى استعمال
اللفظ في المستعار منه وقد نصوا على ان الرحن الرحيم مختصان بالله ولم يستعلا
في غيره واجيب بان الاستعمال في المستعار منه ليس بلام بل يكفي الوضع للمستعار منه
الذي هو المعنى الحقيقي ولذا قال الشارح يجوز وجود مجازات لاحقائق لها * واما
ما يتعلق بها من البديع فاعلم ان فيها التورية وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية فقد اطلقت الرحة واريد بها التفضل
والاحسان الذي هو معنى بعيد لها لانه مجازى اعتمادا على قرينة خفية وهو استحالة
المعنى القريب الذي هو الرفة وفيها ايضا القول بالموجب ويقال له المذهب الكلامي
وهو ان يساق المعنى بدليله كافي قوله

• لولم تكن نية الجوزاء خدمته • لما رأيت عليها عقد منتطق •

وكافي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وبيانه هنا ان قوله بسم الله الرحن الرحيم
في قوة قولنا لا ابتداء الا باسم الله لانه الرحن الرحيم وفيها ايضا الاستخدام بناء
على ان المراد من اسم الجلالة اللفظ وفي الرحن ضمير يعود على الله باعتبار الذات
وفيها التفات على مذهب السكاكي لان مقتضى الظاهر في التوجه له تعالى الخطاب
بان يقال باسمك اللهم فضل عن مقتضى الظاهر وقيل بسم الله الرحن الرحيم وفيها
ايضا الادماج وهو ان يضمن الكلام السوق لغرض غرض آخر كما في قوله
• اقلب فيه اجفاني كأنني • اعدبها على الدهر الذنوبيا •

وبيان ذلك هنا ان الغرض الاصل من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فيعبدان
ذكر هذا الغرض منها ادراج فيها التاء على الله بكونه رجائا رحيم (قوله لمحمدك)
اي نصفك بالجمل الذي انت اهله لان الحمد التاء بالجمل ومن العلوم ان كل اوصافه

جيلة فكانه قال نصفك بكل صفة لك جيلة ثم ان ذكر نعمتي شرح الصدور ونور
القلوب وان احتمل ان يكون لجرد تعيين المحمود او لجرد براعة الاستهلال المتأدرب منه
انه لاجل كونها المحمود عليه والمعنى تحمده يا من الخ لاجل هذين الوصفين لان الوصول
مع صلته في معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلة المشتق منه وحينئذ
فرد ما يقال ان هذا الحمد جدد وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر واجيب
بانه انما اختار مادة الحمد على مادة الشكر لأمور ثلاثة الاول الاقتداء بالقرآن الاعظم
الثاني العمل بحديث كل امرئ بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم على رواية ضم الدال
الثالث ان الحمد الغوى اظهر من الشكر بغير اللسان في اداء المقصود لخفاء الاعتقاد
واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو اظهر انواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد
لم يحمده اى ما اظهر نعمته كل الاظهار وكشف عنها عبد لم يثن عليه باللفظ وان
اعتقد وعمل فالمراد بالشكر في الحديث اظهار النعمة ولا يردان زيادة النعم مرتبة على
الشكر لقوله تعالى * لئن شكرتم لازيدنكم لانه ليس المراد بالشكر المقضى لزيادة النعم
في الآية خصوص الشكر اللفظي اعني الشكر بخصوص لفظه بل الشكر العرفي الشامل
للتأثير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة واختارها على مادة
الدح للامرئين الاولين وتنبها على انه تعالى فاعل مختار واختار الجملة الفعلية
المضارعية على الاسمية والماضوية لافادتها تجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار
ليناسب الحمد المحمود عليه هنا وهو نعمة شرح الصدور للتخفيف المذكور ونور القلوب
التجديد ذلك وقتا بعد وقت بخلاف الماضوية فانها انما تدل على الحدوث فقط
والاسمية تدل على الدوام فقط فلا يناسب الحمد المحمود عليه هنا وايضا المضارعية تدل
على الامرئين معا اعني الحدوث الذي تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الدالة عليه
الاسمية وحينئذ فهي اشرف منهما كذا قبل ولكن اعترض بان الاستمرار وظائف
الاسمية فقط كما يأتي الا ان يقال ان الذي تدل عليه الاسمية الاستمرار بمجردا عن التجدد
والذي تدل عليه الجملة المضارعية الاستمرار مع التجدد ولما رأى بعض الاشياخ هذا الاشكال
قرران الجملة الفعلية المضارعية تدل على الاستمرار من حيث القرائن وفيه ان الماضي
كذلك يدل عليه بواسطة القرينة اللهم الا ان يقال قوة دلالة الماضي على الانقطاع
تعارض القرينة فلم يعتبر فيه ذلك بقى شيء آخر وهو ان الاستمرار المجددى لمضمون الجملة
هنا محال لان الحمد لله وهو عرض يزول بمجرد حصوله واجيب بان هذا دوام واستمرار
تخيلى لا تحقيقي واما جواب بعضهم بان الدوام باعتبار الثواب ففيه نظر لان الدوام
المدلول للجملة متعلق بمضمونها لا بالثواب فهو غير منظور له والنون في قوله تحمده يحتمل
ان تكون للعظم نفسه واتى بها مع انها تدل على العظمة المنافسة لقام التأليف
وهو الذل والانكسار اظهارا للزومها وهو تعظيم الله له فهو من باب التحدث بالنعمة

الذى هو اولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدثين ويحمل انها للتكلم ومعه غيره والمراد بالغير اخواته الحامدون او العلماء وادخلهم معه في الحمد اما لكون امر الحمد عظيما لا يقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عليه ومع ذلك لم يقوموا بحقه واما التعود بركة الحمد عليهم شفقة منه عليهم كما تقرأ شيئا وتهدي ثوابه الى والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر انه تزل الشركة في الحمد منزلة الشركة في الثواب اقامة للسبب مقام السبب ويحمل ان المراد بالغير اجزاء ذاته فكأنه جعل كل جارحة بمنزلة شخص مستقل ادعاء لكن لا يخفى ان من جملة كل جزء موارد الحمد الثلاثة اللسان والجنان والاركان ومن العلوم ان اسناد الفعل لآلته مجاز ولفاعله حقيقة فيكون اسناد الحمد للتكلم حقيقة والى الموارد الثلاثة المذكورة مجاز فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال باعتبار ذلك نقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع والى آلته ولا بعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جعل الجملة خبرية فان جعلت انشائية في المعنى تعين ان تكون النون للعظمة لان انشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع الا من المصنف فلا يأتى ان تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره الاعلى سبيل التزويل واعلم انه اذا جعلت الجملة خبرية لفظا ومعنى حصل بها الحمد ضمنا في ابتداء التأليف لان الاخبار عن جد يقع منه يستلزم ان ذلك المحمود اهل لان يحمد وهذا يستلزم انصافه بالجمل الذي هو حقيقة الحمد ويقال هو اخبار عن جد واقع بذلك الاخبار كما قيل في نحو انكلم انه اخبار عن تكلم حصل به * واتما عدل عن اسم الجلالة الذي ورد التعبير به في الكتاب والسنة في مقام الحمد الى ضمير الخطاب لان الائق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود في حال حده حاضرا مشاهدا ليكون حده على وجه الاحسان المفسر في حديث الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه في التعبير بالضمير المذكور اشارة الى ان الحامد بلغ مقام المشاهدة للمحمود بحيث حده على وجه المخاطبة والمشافهة * وانما أثر تأخير المفعول مع ان تقديمه يفيد الاختصاص لان تأخيره هو الاصل وللإشارة الى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله يامن) اتي بها الموضوع لنداء البعيد مع انه تعالى اقرب اليها من حبل الوريد اشارة الى علو مرتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوث بالكدورات البشرية من الذنوب والآثام ولذا قال بعض الافاضل * العبد عبد وان تسامى * والمولى مولى وان تنزل * ولا يناقض هذا ما مر في تكتة التعبير بكاف الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق بصاحبه قوة الاقبال والتوجه اليه تعالى * واستعمل من في الذات العلية مع انها من المبهات لورود الاذن في اطلاقها عليه كتابا وسنة ونحوه سبحانه الذي اسرى * اغفر لي خلقي كمن لا يخلق وفي الحديث يامن احسانه فوق كل احسان يامن لا يجهزه شئ * فنع اطلاقها عليه تعالى فيه نظر (قوله شرح) الشرح في الاصل الفتح والمراد به هنا التهيئة وقوله صدورنا جمع صدر بمعنى القلب من اطلاق المحل وارادة الحال وفي الحقيقة المهيأ للعلوم انما هو النفس

يامن شرح صدورنا
لتلخيص البيان في ابضاح
المعاني *

بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضغة الحالة في الصدر فيراد بالقلب النفس والمعنى يامن هيا
ارواحنا القائمة بقلوبنا التي محلها منا الصدور ففيه مجاز بمرئيتين من اطلاق المحل على
الحال فيها وتلخيص الكلام تنقيحه اى الاتيان به خالصا من الحشو والتطويل * والبيان
هو الكلام الفصيح العرب عما في الضمير ثم انه لابد من حذف في الكلام والمعنى يامن
هيا ارواحنا لعلم كيفية تلخيص الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل
والقصود عن افهام المراد وانما احتجنا لذلك لان الذي تهيا النفس لقبوله العلوم
والمعارف * وقوله في ايضاح المعاني يحتمل ان تكون في بمعنى مع على حد قوله تعالى
ادخلوا في امم اى نحمدك يامن هيا قلوبنا للعلم بكيفية الاتيان بالكلام الفصيح منقحا
مصاحبا لايضاح المعاني اى معاني ذلك البيان وعلى هذا فالاتيان بلفظ في التي بمعنى
مع اشارة الى ان المقصود بالذات ايضاح المعاني واما الاتيان بالكلام الفصيح منقحا
فهو بالتبع لان مع تدخل على المتبوع ويحتمل ان تكون بمعنى لام التعليل متعلقة
بتلخيص على حد قوله تعالى * لمسلم فيما افضم فيه اوابقية على حالها متعلقة بمحذوف
صفة لتلخيص او البيان وفي الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن او البيان الكائن
في وقت ايضاح المعاني وحالته او انها بمعنى عند والمعنى يامن علنا كيفية تلخيص
البيان عند قصدنا ايضاح المعاني بذلك البيان ولا يخفى ما في كلام الشارح من الاحتراز
اذ ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم ايضاح معانيه فدفع ذلك التوهم بقوله
في ايضاح المعاني على حد قوله

* فسق ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمل *

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العليين وحينئذ في بمعنى مع * ولا يخفى
ما في كلام الشارح من المحسنات البديعية في التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح
لان شرح الصدور اصل لكل خير ففي افتتاح الكلام به ادخال السرور على السامع *
وفيه ايضا براعة استهلال لانه يشير الى ان الكلام الآتي شرح وقوى البراعة بما
ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وايضاح المعاني وفي ذكر التلخيص والايضاح
والبيان ودلائل الامجاز واسرار البلاغة التي هي اسماء كتب في هذا الفن الاولان
للمصنف والثالث للطبي والاخبران للشيخ عبدالقاهر التوجيه وهوان بوجه الكلام
الى اسماء متلائمة ولو اصطلاحا كما في قول علماء الدين الكندي

* من ام بابك لم نبرح جوارحه * تروى احاديث ما اوليت من من *

* فالعين عن قرّة والكف عن صلة * والقلب عن جابر والسمع عن حسن *

(قوله ونور قلوبنا) التنوير ادخال النور في القلب والمراد بالقلوب النفوس والوابع
جمع لامعة وهي الذات المضيئة كالشمس والقمر والنجوم * والتيان هو الكلام
الفصيح المقترن بدليل او برهان فهو اخص من البيان * وازافة الوابع لتيان

اما من قبل اضافة المشبه للمشبى اى بالتيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء
بكل وعلى هذا قال فى التيان للاستغراق فيكون جمعا فى المعنى فاللامعة بين المشبه
والمشبى به فى الجمعية حاصلة وحينئذ فلا يقال ان فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع او يقال
انه قصد المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاوما لجمعها وقولهم بالنوع محله
مالم تقصد المبالغة فهما جوابان الاول بالنع والثانى بالتسليم ويحتمل ان تكون
الاضافة على حقيقتها والمراد باللوامع المعانى المفهومة بالتيان على طريق الاستعارة
التصريحية وعلى هذا فهو من اضافة المدلول للدال او من اضافة الموصوف لصفته
اى اللوامع المينة من اطلاق المصدر على اسم المفعول لان التيان فى الاصل مصدرين
وهو بكسر التاء على غير قياس ونظيره فى الكسر شذوذا تلقاء وغيرهما بالفتح
على القياس كالتذكار والتكرار وانما عبر الشارح بالبيان فى جانب شرح الصدور
وبالتيان فى جانب تنوير القلوب لان التيان ابلغ من البيان لان زيادة البناء تدل
على زيادة المعنى غالبا فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب وتنوير القلب
اقوى من شرح الصدر لان تنوير القلب ادخل النور فيه وشرحه فحمه والابلغ
اولى بالاقوى * وانما قدم شرح الصدور على تنويرها لانه وسيلة له والوسيلة مقدمة
على المقصد وهذا كله بحسب الاصل والا فالمراد بشرح الصدور وتنوير القلوب واحد
ويدل له ما قالوه فى قوله تعالى * افن شرح الله صدره للاسلام * اى قذف فى قلبه نورا
ينتفع به فان هذا يدل لما قلنا من ان شرح الصدر عبارة عن تنويره وحينئذ فى العبارة
تفنن اى ارتكاب فنين ونوعين من التعبير كذا قال بعضهم (قوله من مطالع المثاني)
حال من التيان اوصفة له لان الجار والمجرور الواقع بعد العرف بالجنسية يجوز فيه
الامر ان ومن للسببية وهذا ترشيح للتشبيه على الاحتمال الاول والمعنى ونور قلوبنا بالتيان
التشبيه باللوامع كاشا ذلك التيان او الكائن بسبب تدبر مطالع المثاني وعلى الاحتمال
الثاني يكون الجار والمجرور حالا اوصفة للوامع ترشحا للاستعارة والمعنى ونور قلوبنا
بمعانى التيان حال كونها ناشئة من مطالع المثاني فمن للابتداء وعلى هذا فعانى التيان
معان اخر غير معانى القرآن استفيدت من مما رسته والمثاني بالثاء المثناة كافي النسخة التى
صححها الشارح القرآن لان الاحكام والقصاص فيه ثبت اى كررت او تكرر نزوله وهو
جمع مثنى كفعل اسم مكان او مثنى بالتشديد من التثنية على غير قياس * والمطالع جمع
مطلع وهو فى الاصل اسم لمحل طلوع الكواكب والمراد به هنا انفاذ القرآن فشبهت
الفاط القرآن بمحل طلوع الكواكب بجامع ان كلا محل لطلوع ما يبتدى به واستعير
اسم المشبه للمشبى على طريق الاستعارة التصريحية واطافة مطالع للمثاني على هذا
من اضافة الاجزاء للكل او بيانية ويحتمل ان اضافة مطالع للمثاني من اضافة المشبه
للمشبى كلبين الماء وليس فى الكلام استعارة * وبين المثاني والمعانى من المحسنات البديعية

ونور قلوبنا بلوا مع
التيان من مطالع
المثاني ونصلى على
نبيك محمد المؤيد

الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج (قوله ونصلي الخ) لعله لم يأت بالسلام خطأ كنفاء بآياته له لفظا فلا يقال ان افراد الصلاة عن السلام مكروه او انه ترجح عنده القول بعدم كراهة الافراد (قوله على نيك) بالهمزة مأخوذ من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الاحكام او لاختباره الناس بأنه نبي فمحترم وبدون همزة من النبوة وهي الرفة لارتفاع رتبته وانما لم يقل على رسولك مع ان الرسالة اشرف لان الوصف بالنبوة اشهر استمالا (قوله محمد) بدل او عطف بيان من نيك (قوله المؤيد) من التأييد وهو التقوية وهو نعت لمحمد لاني لئلا يلزم تقديم غير النعت من التوابع عليه (قوله ودلائل) جمع دليل على غير قياس كوصيدو وصائد لان شرط جمع صعب على فعائل ان يكون مؤنثا كسعيد اسم امرأة والاولى ان تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولاشذوذ ولاشيء قال في الخلاصة * وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذاتا او مزاله * ثم ان دليل الشيء ما يؤدى الى معرفته وحينئذ فدلائل اعجازه عليه الصلوة والسلام المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضيه عن المعارضة بالاثبات بمثل ما تاتي به * واعتراض بان المعجزات انما يعرف بها صدقه عليه الصلاة والسلام لانه المنقصور من الاثبات بها الا الاعجاز الذي هو اثبات عجز الغير وحينئذ فالاولى للشارح ان يقول المؤيد لدلائل صدقه الخ واجيب بان الاعجاز في الاصل اثبات العجز في الغير ثم نقل لظاهر العجز فيه ثم نقل لظاهر صدق النبي عليه الصلاة والسلام في دعواه الرسالة فهو مجاز مبني على مجاز وحينئذ فالعنى المؤيد لدلائل صدقه وبان الاضافة لادنى ملابسة وبيان ذلك ان الدلائل لما كانت ملابسة لاعجاز الخلق اى اثبات عجزهم عن الاثبات بمثلها ودلت على الصدق بواسطة اضيفت اليه * وفي كلامه من المحسنات البدعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والاعجاز وهما معنيان متقابلان (قوله باسرار البلاغة) اى الاسرار المتعبرة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واسرارها الامور التي يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانتكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سياتى وصحيت اسرار لانها لا يعرفها الا رابها فشبعت بالسر الذي بين اثنين لا يعرفه الا هما واستعير اللفظ الدال على الشبهه للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة * فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر وسعى الحجر وغيرهما واسرار البلاغة ليست من نجودة فيهما فما معنى كونهما مؤيدين بتلك الاسرار واجيب بان المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأييد ثابت لهما بالاسرار بهذا الاعتبار وتوضيح ذلك ان القرآن مؤيد باسرار البلاغة وهو مؤيد ببقية المعجزات لثبوتها بالتواتر وبقائه على الدوام فتكون الاسرار مؤيدة لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جعلناها للجناس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد واردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدر سورة ومعنى تأييد القرآن باسرار البلاغة ان امارات الاصحاح فيه

دلائل اعجازه باسرار
البلاغة وعلى آله
واصحابه المحررين
فصب السبق في مضمار
الفصاحة والبراعة

وان كانت كثيرة من الاخبار بالغيوب والاساليب البجبية وغيرهما لكن اقوى تلك
الامارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار (قوله المحرزين) صفة للآل والاصحاب
مأخوذ من الاحراز وهو الحوز والضم اى الذين حازوا وضموا وقوله قصب السبق
القصب جمع قصبه وهى سهم صغير تفرسه الفرسان فى آخر الميدان يأخذه من سبق اليه
اولا وازافة قصب للسبق من اضافة الدال للدلول اى للقصب الدال على السبق اى
الدال حوزة عليه وقوله فى مضمار صفة لقصب اى المغروز فى مضمار الفصاحة
والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيول ويقال له ايضا ميدان وانما يسمى مضمارا لتسابق
الفرسان فيه بالخيول المضمرة * ثم ان الفصاحة سيأتى تعريفها واما البراعة فمصدر
برع الرجل اذا فاق اقرانه فالبراعة فوقان الاقران والمراد بها هنا ما به الفوقان من الكمال
والشرف * ثم لا يخفى ان كلا من الفصاحة والبراعة بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما
وحيث فى الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب فى حوزهم
اعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة والتخلط بهيئة الفرسان فى حوزهم
قصب السبق عند التسابق بالخيول فى الميدان واستعير اللفظ الموضوع للهيئة المشبه بها
للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية او استعارة مفردة مصرحة فى قصب
السبق بان شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو مرتبتهم فى الفصاحة
والبراعة بقصب السبق واستعير اسم المشبه به للمشبه والمضمار ترشيح او مكنية
فى الآل والاصحاب بان شبههم بفرسان اوفى الفصاحة والبراعة بان شبههما بالخيول
الجيدة الموصلة للراد واثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل واحراز قصب
السبق ترشيح والفصاحة والبراعة على الاول من الوجهين تجريد واقرب من ذلك
ان تقول الاحراز فى الاصل هو الضم والمراد به هنا التحصيل والقصب فى الاصل
هى السهام الصغيرة التى تفرز فى آخر الميدان بحيث يعد من اخذها اولاً سابقاً
والمراد بها هنا النكات الدقيقة اى المحصلين للعانى الدقيقة الدالة على سبقهم على
غيرهم وقوله فى مضمار حال من الآل والاصحاب اى حال كون الآل والاصحاب
تسابق اذهانهم فى مضمار والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله تعالى ورسوله
فكما ان المضمار الاصلى تركض وتسابق فيه الفرسان كذلك الكلام البليغ تركض فيه
اذهان الآل والاصحاب وازافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة
من حيث انه يفيدان الرأى فيه ذو فصاحة وبراعة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى
ولا يخفى ما فى كلام الشارح من التلميح وهو الاشارة لشيء من كلام الله او كلام رسوله
او قصة او مثل فذكر السبق اشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر
البراعة اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو اتفق احدكم مثل احد ذهبا ماسواى
مداخدهم ولا نصيفه (قوله وبعد الخ) هو بحرف زمان مبنى على الضم لقطعه

عن الاضافة لفظا لامعنى اى بعد البسملة والحمدلة والصلاة ودخول الفاء على توهم
 اما فى الكلام والواو عاطفة قصة على قصة اول الاستئناف اما الفعوى وهو ظاهر
 او البيان فتكون الجملة واقعة فى جواب سؤال متدر اى ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة
 والصلاة فاجاب بقوله وبعدهما فيقول الخ وعلى هذا الاحتمال اعني كون اما متوهمه
 والواو عاطفة او استئنافية فالظرف معمول ليقول ويحتمل ان تكون اما مقدرة فى نظم
 الكلام والواو عوض عنها وعلى هذا الاحتمال فاعمل بعد اما المحذوفة لنيابتها عن
 فعل الشرط او فعل الشرط المقدر بمهما يكن من شئ او جوابه وهو يقول (قوله فيقول)
 مقتضى الظاهر ان يعبر باقول لكنه نفت من التكلم فى تحميدك الى الغيبة توصلا
 للوصف بالعبودية الذى هو اشرف الاوصاف ولوعبر بما يقتضيه الظاهر واتى بذلك
 الوصف لكنت جلته فضلا واللائق بذلك الوصف ان تكون جلته عدة (قوله
 الفقير) فعيل بمعنى مفتقر وصيغة فعيل تأتى للبالغة وصفة مشبهة وهى هنا للمعنيين
 بناء على جواز استعمال المشترك فى معنيين وحينئذ فالعنى كثير الفقر ودأته وهذا
 الوصف لازم لكل احد لا ينفك عنه قال تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله وهذا
 معنى البخلان فى قول لبيد * الاكل شئ ما خلا الله باطل (قوله الغنى) بالجر صفة لله
 اى المستغنى عن كل شئ فهو سبحانه منزّه عن الاحتياج وبين الفقير والغنى من الحسنات
 البديعية جناس الطباق وفى كلامه اشارة الى ان ماعليه الحادث تقيض ماعليه القديم
 ويصح قراءته بالرفع صفة ثابتة للعبد اى المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى وعلى
 هذا فقيه ايهام التضاد (قوله مسعود بن عمر) بدون توين لان العلم الموصوف بابن
 يحذف توينه سواء كان العلم اسما او كنية اولقبا وهو بدل من العبد الفقير او عطف
 بيان لان نعت المعرفة اذا قدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت بدلا منه
 او عطف بيان وانعكس الامر فصار التابع متبوعا بخلاف نعت النكرة اذا قدم عليها
 فانه ينصب على الحال غالبا وتبقى النكرة على ما هى عليه من الاعراب كما فى قوله
 * لية موحش اطلل * ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كما فى
 قوله ما مررت بمثلك احد (قوله المدعو بسعد) اى السمي بسعد وكما ان التسمية تعدى
 للفعول الثانى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذى بمعناها تارة تعدى للفعول الثانى
 بالباء قال تعالى * والله الاسماء الحسنى فادعوه بها * اى سموه وتارة تعدى له بنفسه قال
 تعالى * يا ما تدعوا لله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء
 معنى الاشتهار تضييما نحو يا اوبيا فداء بالباء او ضمنه معنى التسمية تضييما بانبا
 لانحويا لان الدعاء بمعناها وضعافلا معنى لاشرا به مضاهيا وعلى فرض عدم التضيي
 تجعل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية لان الباء تزداد فى مواضع منها المفعول كما فى قوله
 تعالى ولا تلتقوا بايديكم الى التهلكة فاندفع ما نقل عن الشارح من ان الاولى المدعول بسعد

(وبعد) فيقول الفقير
 الى الله الغنى * مسعود
 بن عمر المدعو بسعد

باللام لان الدماء بمعنى التسمية انما تعدى لمفعوله بنفسه والشائع زيادته لتقوية اللام
 لا الباء آه وقد يقال في رده زيادة على ما مر ان زيادة اللام للتقوية انما ثبت في المفعول
 الاول لا الثاني فلا يقال زيد معطرا الدرهم تأمل ان قوله المدعو بسعد اصله
 بسعد الدين فحذف جزء العلم اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة وتأديا في كون الدين
 سعديه والتصرف في العلم شائع على التحقيق (قوله التفنازاني) بالجر صفة لسعد
 وبارفع صفة لمسعود نسبة لتفنازان قرية من اعمال خراسان ولد رحمه الله
 تعالى سنة اثنتي عشرة وسبعمائة وتوفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة اخذ
 عن القطب الرازي وعن العنبد بسمر قند (قوله هداه الله سواء الطريق) عدى الهداية
 للمفعول الثاني بنفسها دون الى او اللام ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت للمفعول
 الثاني بنفسها يراد بها معنى الايصال وان تعدت باللام او الى اراد بها معنى الدلالة قال
 تعالى * ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم * وانك لتهدى الى صراط مستقيم كذا في الخطابي
 ويعكر عليه ما في المصباح من ان لغة الجازيين تعديتها الى المفعول الثاني بنفسها ولغة غيرهم
 تعديتها اليه بالي او اللام ودعوى انها عند الجازيين دائما بمعنى الايصال وعند غيرهم
 دائما بمعنى الدلالة بعيدة وازافة سواء الى الطريق من اضافة الصفة الى الموصوف
 اى الى الطريق سواء اى السوى بمعنى المستقيم او الاضافة على معنى من اى السواء
 بمعنى السوى من الطريق والطريق يحتمل ان يراد بها هنا الموصلة للقصد دنيويا كان
 او اخرويا ويحتمل ان يراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة المصروفة
 ومن العلوم ان من هدى للدلائل القطعية صارعا لما محتقا (قوله واذاقه حلاوة
 التحقيق) التحقيق ذكر الشئ على الوجه الحق او اثبات المسألة بالدليل وحينئذ
 فاضافة الخلاوة اليه من اضافة المشبه للمشبه والاذافة ترشيح للتشبيه او انه شبه
 التحقيق بشئ* حلوا كمسل النحل استعارة بالكناية واثبات الخلاوة تخيل باق على معناه
 او مستعار للذة اى واذاقه للذة التحقيق وهى لذة معنوية واما لذة الجماع والشئ* الخلو كالعسل
 فهى حسية والمعتبر للذة المعنوية واما الحسية فهى دفع آلام ولذا حصر بعضهم اللذة
 في المعارف والعلوم واثبات الاذافة ترشيح اما باق على معناه او انها مستعارة للاعطاء
 وفي التعبير بالاذافة اشارة الى ان التحقيق امر صعب المرام لا ينال جميعه وانما يصل
 الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما يذوقه ثم ان هذه الجملة وما قبلها
 معترضان بين القول ومقوله اعني قد كنت الخ قصد بهما الدعاء لانها خبر يشان
 لفظا انشائيان معنى (قوله فيما مضى) اتى به وان كان المضى مستفادا من شرحنا اذ هو
 فعل ماضى تأكيدي للدفع توهم الجعوز في شرحنا وانه بمعنى اشرح او ان شرح وان كان
 للمضى يحتمل للقرب والبعد بخلاف لفظة فيما مضى فانها تشعر بالبعد فأتى بها لافهام
 بعد زمن تأليف المطول ويؤيد هذا التوجيه التعبير بثم في قوله ثم رأيت الخ المفيدة

التفنازاني * هداه الله
 سواء الطريق * واذاقه
 حلاوة التحقيق * قد
 كنت شرحت فيما
 مضى تلخيص المفتاح *
 واغنيته بالاصباح عن
 الصباح * واودعته

للتراخي بين الفعلين (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني
خطيب جامع دمشق (قوله واغنيته) اي صبرته غنيا والضمير في اغنيته وفي معانيه
واستاره تلخيص المفتاح وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح وهذا وان كان فيه
تشبث في مرجع الضمير لكن اتكل الشارح في ذلك على ظهور المعنى (قوله بالاصباح)
هو الدخول في وقت الصباح اريد به لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشرح
بجامع اظهار ما كان خفيا في كل والمصباح هو السراج اي القيلة استعارة
لشرح هذا المتن التي لغير الشارح بجامع اظهار ما كان خفيا في كل والمعنى حينئذ
وصيرت ذلك المتن غنيا بالطول الشبيه بالاصباح عن غيره من الشروح الشبيه
بالمصباح وانما أثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح لمزاوجة لفظ المصباح وفي ذلك
ايماء الى انه ينبغي ان يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يشتهر بذلك وانما غلبت عليه
التسمية بالطول (قوله واودعنه) اي وضعت فيه فشبه شرحه بأمين تودع
عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية واختار التعبير باودعته دون وضعت
فيه للإشارة الى عزة تلك النكات لانه يفهم منه انه ملئت اليها وملاحظ لها كما هو
شان من يودع وللإشارة الى ان تلك النكات من مستنبطاته لان الشخص انما يودع
ما كان ملكا له (قوله غرائب نكت) من اضافة الصفة للموصوف اي نكتنا غريبة
متدعة مستظرفة الشان اي تلتفت اليها النفوس لان شان النفس التفاتها للشيء
الغريب بخلاف غير الغريب فانه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهي في الاصل
البحث في الارض بعود ونحوه ومن لازم ذلك ظهور لون في ذلك المكان المبحوث
فيه مخالف للون ما حاط به ثم استعملت النكتة في كل لون مخالف لما حاط به على طريق
المجاز المرسل والعلاقة الملزومية ثم استعيرت للطائف المعاني لمخالفتها لغيرها عند
الذهن في الحسن فاطلاقها على لطائف المعاني مجاز مبنى على مجاز ولك ان تقول
ان اطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاورة لان الانسان اذا
استعمل فكره في المعنى الفاضل ينكت في الارض بعود او باصبعه بحسب العادة (قوله
سمعت) بفتح السين المهملة والميم مأخوذ من السماحة وهي الجود اي جادت بها
الانظار وفي تعبيره سمعت اشارة لعزة تلك النكات لان الجود انما يقال في مقابلة
البخل والشان ان الانسان انما يبخل بالعز وحينئذ قالني جادت بها الانظار مع انها
لعزتها مما يبخل بها واسناد السماحة للانظار مجاز عقلي اذا لحقيقة اسناد السماحة
لاصحاب الانظار وان في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الانظار بقوم جادوا
بمحمول به بجامع ان كلا ملتبس بايجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكناية
واتيات السماحة تخيل وال في الانظار عوض عن المضاف اليه اي انظارى والنظر
هو الفكر المؤدى لعلم او ظن والفكر حركة النفس في العقولات (قوله ووشحته) مأخوذ

غرائب نكت سمعت
بها الانظار ووشحته
بلطائف فقر سكتها
يد الافكار ثم رأيت
الكثير من الفضلاء •

من التوشيح وهو الباس الوشاح والوشاح شئ يتخذ من الجلد يرصع بالجواهر ثلثه
 المرأة ما بين عاتقها وكشحها ويلزم من ذلك التوشيح التزين فاطلق التوشيح هنا
 واريد لازمه اى وزينه ويحتمل انه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة المكنية
 والتوشيح تخييل (قوله بلطائف فقر) اما بالاضافة من اضافة الصفة للوصوف
 فلطائف مجرور بالكسرة واما ترك الاضافة فلطائف مجرور بالفتحة وفقر بدل
 او عطف بيان والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهى فى الاصل احد فغار الظهر اى عظمه
 المتصل السمي بسلسلته ثم استعير لى يصاغ على هيئته يسمى بالحياسة ثم استعير هنا
 للكلام السجع الملقى على سبيل الاستعارة المصروفة فهو مجاز مبنى على مجاز ويصح
 ان يراد بالفقر هذا الخلى السمي بذلك فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه
 وان كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة تكون فقر
 صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه اى لطائف كالفقر وعلى هذين الوجهين
 فالمراد بالطائف الكلام السجع الملقى فظهر لك بما قلناه ان هذه السجعة تضمنت
 مدح الشرح باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائقة والجلل الفائقة والسجعة
 التى قبل هذه تضمنت مدحه باشتائه على المعاني اللطيفة الحسنة فقاد كل منهما غير
 مفاد الاخرى (قوله سبكتها يد الافكار) اى صاغتها وصفتها واطرافه يد للافكار
 من اضافة المشبهه لبشبه اى الافكار الشبيهة بالايدي يجامع ترتب المنفعة على كل وقوله
 سبكتها ترشح لتشيده اما باق على معناه او مستعار لآخرجتها ويصح ان تكون فى الكلام
 استعارة بالكناية بان شبه الفكر فى النفس بصائغ على طريق الاستعارة المكنية واثبات
 اليد تخييل وذكر السبك ترشح لان اليد من لوازم المشبهه والسبك من ملايماته وال
 فى الافكار حوض عن المنصاف اليه اى افكارى (قوله ثم رأيت) عطف على قوله
 شرحت وعبرتم التى للترتيب للتراخي بين الفعلين ورأى يحتمل انها عليه فتكون جملة
 سألوني فى محل نصب مقعولا ثانيا ويحتمل ان تكون بصرية فتكون الجملة المذكورة
 فى محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء والفاضل
 من انصف بفضلة ذكاء كانت او صلاحا او علما والمراد به هنا من كثر علمه والجار والمجرور
 حال من الكثير او صفته (قوله والجم الغفير من الاذكياء) مأخوذ من الجموم وهو الكثرة
 والغفير من الغفر وهو الستر اى والجمع العظيم الستر لكثرة وجه الارض او ما وراءه
 والاذكياء جمع ذكى قبل كامل العقل وقيل سريع الفهم والقولان متقاربان لان كمال
 العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا يقلل ان هذه السجعة عين ما قبلها لان الجم
 الغفير يبلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء اعم من الفضلاء بناء على ان المراد
 بالفضلاء من انصف بكثرة العلم (قوله سألوني) اى طلبوا منى وفى هذا اشارة لقوله
 عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يعظم بالعلم اى يعتقد ان الله عظمه باعطائه نعمة

والجم الغفير من
 الاذكياء. سألوني
 صرف الهمزة نحو
 اختصاره والاقصار
 على بيان معانيه وكشف
 استارده لما شاهدوا
 من ان المحصلين
 قد تقاصرت همهم

العلم والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه وان كان بمعنى الاستفهام تعدى للثاني بمن او ما بمعناها نحو فاسئل به خيرا ونحو

* فان سألتوني بالنساء فأنني * خير بادواء النساء طيب *

ولا يعكر على هذا قوله تعالى * ويسألونك ماذا ينطقون لان المراد ويسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله صرف الهمزة) هي لغة الارادة وعرفا حالة للنفس تتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عليا فهي غلبة والافهى دينية والمراد هنا المعنى اللغوي اى سألتوني ان اصرف ارادتي وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الهمزة بناقة بيد صاحبها زمامها بصرفها به الى اى جهة يريد والصرف تخيل اما باق على حقيقته او مستعار للتوجيه (قوله نحو اختصاره) اى الى جهة اختصاره فشبه الاختصار بمكان ذى جهة يجامع ارباب النفس في كل وابات النحو تخيل اما باق على حقيقته او مستعار للاشتغال بالاختصار ويصح ان تكون اضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولا شئ * (قوله والافتصار على بيان معانيه) هذا الضمير الذى بعده يرجعان للتخصيص بخلاف الضمائر الآتية بعد فانها راحعة للشرح والافتصار عطف على اختصاره او على مفعول سألتوني الثاني وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسؤل فالمراد اخذ بعض الشرح على وجه يبلغ يفهم به المتن وليس المراد به ان يأتى بمعاني المطول كلها في الفاظ قليلة اذ هذا محال عادة وقوله على بيان معانيه اى تبين مدلولات الفاظه المطابقة والتضمية والالتزامية (قوله وكشف استاره) اى توضيح معاني الصعبة وازالة الخفاء عنها فشبه تلك المعاني بعروس على سبيل المكنية واثبات السر تخيل والكشف ترشيع اوشبه الغموض والخفاء بالاستار واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة وعطف كشف الاستار على ما قبله من عطف الخاص على العام لان كشف الاستار قاصر على تبين المعاني الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء من تأكيد موجب الامثال حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة (قوله لما شاهدوا) متعلق بسألتوني اى لما علموا علما قاطعا بالشهادة ثم يحتمل ان يقرأ بالتخفيف تعليلا لسألتوني ومما وصول اسمى او نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية او مصدرية فلاحذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها في الاثبات ويحتمل ان يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألتوني ومن وان زائدتان وانما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والمد المذكوران علة لطلب الاختصار لان في اختصاره نفع التقاصرين باعطائهم مقدورهم وقع المتخيلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهون به (قوله المحصلين) اى المرادين التحصيل او الذين شأنهم تحصيل هذا

الكتاب او المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب فاندفع ما يقال ان وصفهم بالتحصيل وتفاصر الهمم فيه تناف (قوله قد تقاصرت الخ) ما تفيد صيغة التفاعل من المعنى والتكلف غير مرادى فليس المراد ان همهم توجهت ثم اخذت في الرجوع والكسل وانما المراد قصرت من اول الامر ومثله يقال في قوله الآتى وتقاعدت وقرر شيخنا العدوى ان تفاعل باقى للبالغة كما هنا وحينئذ فالمعنى قصرت قصورا تاما لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى والهمم جمع هممة وهى والعزيمة شئ واحد وهى الارادة على وجه التصميم وحينئذ فى كلامه تمنى حيث عبر اولا بالهمم وثانيا بالغمائم واستناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والنفود الى الغرائم مجاز عقلى اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوابع انوار) السين والتاء اما للطلب اى عن طلب طلوع اوزائدتان لتحسين اللفظ والمعنى عن طلوع اى ادراك وفهم على طريق الاستعارة المصروفة وجعلهما للطلب ابلغ من جعلهما زائدتين لافادته انهم عجزوا عن طلب الطلوع اى الادراك فضلا عن طلوعهم وادراكهم بالفعل والاضافة فى طوابع انوار من اضافة الصفة للموصوف اى انوار الطالعة بمعنى الظاهرة والمراد بانوار الشرح معانيه استعار لها لفظ الانوار استعارة مصروفة والطوابع ترشيح ويصح ان تكون الطوابع استعارة لمعاني الشرح والانوار استعارة لافادته اى عن ادراك معاني الفاظه وحينئذ فالاضافة من اضافة المدلول للدال ثم ان كون معاني طالعة وظاهرة بالنسبة لما عند الشارح او بالنسبة لمعاني الواقع فلا ينافى انها بالنسبة لهم فى غاية الدقة فحتاج استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ما قبل فى تقاصرت ويقال فى السين والتاء استكشاف ما مر فيهما فى استطلاع والكشف هو الاظهار (قوله خيئات اسراره) الاضافة فيه من اضافة الصفة للموصوف اى اسراره المنجبات اى التى شانها ان تخبأ لعاقبة الدهر لعظمها ولشرفها والاسرار جمع سر وهو ضد الجهر والمراد بها هنا النكات فتشبه نكات المطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالاسرار والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام فى كل واستعبرت الاسرار للنكات المذكورة استعارة مصروفة ويحتمل ان تكون الاضافة حقيقية بان اريد بالاسرار مطلق الاسرار واراد بالخيئات اشرف الاسرار اى ادقها والمعنى عن اظهار ادق الاسرار اى ادق الدقائق ثم ان هذه السبعة متعلقة بالمعاني الشديدة الصعوبة الدقة وما قبلها بالدقيقة الصعبة فقط فلا يقال ان هذه عين ما قبلها لكن قد يقال ان الاولى الاقتصار على السبعة الاولى وحذف الثانية لانه اذا تقاصرت همهم وعجزت عن المعاني الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الاولى الا ان يقال ادى بهذه الثانية دفعا لما يتوهم ان همهم وان تقاصرت عن ادراك المعاني الصعبة لم تقاصر عن ادراك شديدة الصعوبة لكون همهم عليه ثم لا يخفى حسن التعبير بتقاعدت وفيما مر بتقاصرت وذلك لان طوابع الانوار شانها العلو فبنا سبها التعبير بالتقاصر

عن استطلاع طوابع
انوار * وتقاعدت
عزاهم عن استكشاف
خيئات اسراره * وان
المتحليين قد قلبوا احداق
الاخذ والانتهاج *
ومدوا اعناق المسح

وشان خبيثات الاسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد (قوله وان المتخيلين) جمع متخيل وهو الآخذ بكلام الغير وينسبه لنفسه تصرحاً او تلويحاً اي وان الآخذين لكلام غيرهم مقهريين انه لهم (قوله قلبوا احداق الـآخذ) الاضافة لادنى ملابسة اي قلبوا احداقهم الملابس تقلبها للآخذ والانتهاج لان الشأن ان الانسان وقت اخذ كلام غيره يقلب احداقه او شبه الـآخذ والانتهاج بشخص ظالم بجامع القبح في كل على طريق الاستعارة المكنية وثابت الاحداق تخيل والتقلب ترشيع وهذا كناية عن شدة عنايتهم باختصار المطول ونسبته لانفسهم والانتهاج هو الـآخذ قهراً فهو من مطلق الخاص على العام لكن الشارح قصد به التفسير فهو تفسير مراد (قوله ومدوا اعناق المسخ) مد العنق تطويله اي وطولوا اعناقهم الملابس مدها للمسوخ فالاضافة لادنى ملابسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له اوفى الكلام استعارة وتقريرها ان يقال شبه اخذ معاني المطول مع التعبير عنها بعبارة اخرى بالمسخ الذي هو تبديل صورة بصورة ادنى من الاولى ثم استعمل اسم المشبه به وهو لفظ المسخ في المشبه على طريق الاستعارة المصرحة ثم بعد ذلك شبه الـآخذ المذكور ايضا بانسان مفسد تشبيها مضمر في النفس على طريق الاستعارة بالكناية وثابت الاعناق تخيل والمد ترشيع فقد اجتمعت المصراحة والمكنية والتخييلية على حد ما قبل في قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف ولا يخفى ما في التعبير بالمسخ من الاشارة الى انهم لو عبروا عن معاني المطول بعبارات اخرى لكان تعبيرهم بعبارة مستقلة جدا لما علت ان المسخ تبديل صورة بصورة ادنى من الاولى (قوله على ذلك الكتاب) متعلق بمدوا وعلى بمعنى الى واتي باشارة البعيد اشارة بعد مرتبة ذلك الكتاب عنهم وانما عبر بهي دون الى اللطيفة وهي ان على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففي التعبير بها اشارة الى انهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويصح الوقف على قوله مدوا اعناق المسخ والابتداء بقوله علا ذلك الكتاب اي ارتفع ذلك الكتاب عن مداعناقهم لاجل مسخهم فهو تحصيل لكتابه (قوله وكنت اضرب) الواو للحال والضرب يطلق بمعنى الصرف والامساك اي كنت امسك نفسي واصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح وبمعنى الاعراض اي اعرض عن هذا الامر العظيم فالفعل على الاول متعد حذف مفعوله وعلى الثاني لازم وعلى كل فصحا مفعول مطلق وقبل مفعول لاجله فان قلت ان الصفع بمعنى الاعراض وهو عين الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشيء بنفسه وهو لا يصح والجواب ان العلة اثر الصفع ولازمه وهو جلب الراحة من القيل والقال الذين لا يخلو منهما مؤلف ولو ابدع في المقال فيكون من باب اطلاق المزموم وارادة اللازم (قوله واطوى دون مرامهم كتمها) الطي ضد النشر ودون مرامهم بمعنى قدام مطلوبهم اي قبل وصولهم اليه والكشف ما ين اسفل الخاصرة الى آخر عظم الجنب فكشف هو الوسط وطي الكشف

على ذلك الكتاب •
وكنت اضرب عن
هذا الخطب صفحا •
واطوى دون مرامهم
كتمها • علما مني بان
متحسن الطباع بأسرها
• ومقبول الاسماع عن
آخرها • امر لا تسعه
مقدرة البشر •

عبارة عن الجنب ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فأطلق هنا واريد لازمه والمعنى ولا يبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ويحتمل ان يكون الكلام تمثيلاً حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كتبه معرضاً عن شخص مثلاً واستعار اللفظ الدال على المشبه به للشبه (قوله علامنى) عليه لقوله اضرب وطوى على التنازع واعترض هذا التعليل بانهم لم يسأ لوه ان يكون مايتى به من اختصار المطلوب يستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويحاج بان فى الكلام حذفاً والاصل علامنى بان الاختصار الذى طلبوه اذا فعلته لايسلم من طعن الناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لان الاتيان بالامر الذى يستحسنه كل الطباع امر لا تسمع قدرنى فلذا آثرت الراحة (قوله بان مستحسن) اى بان الاتيان بالامر الذى تستحسنه ذووا الطباع (قوله باسرها) اى بجميعها والامر فى الاصل القيد الذى يشبه الاسير يقال ذهب الاسير باسره اى بقيده ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه وذلك اللازم مراد هنا فقد اطلق اسم المزموم وهو الامر واريد اللازم وهو الجمع وهذا كما استفيد من الالستغرافية (قوله ومقبول الاسماع) اى ولعلمى بان الاتيان بالامر الذى تقبله الاسماع او ذووا الاسماع (قوله عن آخرها) اى الى آخرها اى من اولها الى آخرها فمعنى الى الغاية وفى الكلام حذف المبدأ وهو تأكيدي لان الالستغرافية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول ويصح جعل عن باقية على حالها وهى متعلقة بمحذوف اى قبولا ناشئاً عن آخرها واذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئاً عن غيره بالاولى فاندفع ما يقال ان نشأ القبول عن آخر الاسماع لاتشمل جميع الاسماع اذ قد بقي الاول وما بين الاول والآخر وهو الوسط فلا يصح قوله بعد ذلك امر لا تسمع الخ واجاب عنه بعضهم بجوابين غير مامر الاول منهما ان ذلك التعبير يستلزم عرفاً نشأ القبول عن الجميع باعتبار انه اسند القبول الى الاسماع المحلى بالالستغرافية ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد فضاقتهم عدم الوصول اليه والثانى منهما ان فى العبارة حذفاً والمعنى عن آخرها الى اولها وفى هذا الجواب الثانى نظر من وجهين الاول ان الى للانتهاء فالناسب دخولها على الآخر لاعلى الاول الثانى ان الى انما تقابل بمن لا بمن واجيب عن الاول بان فى الكلام قلباً والاصل عن اولها الى آخرها وعن الثانى بان عن ثنائى بمعنى من قال تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى منهم (قوله بمقدرة البشر) بضم الدال وقسمها مصدر مجبى بمعنى قدرتهم واما المقدرة بمعنى اليسار فبالضم لا غير (قوله القوى والقدر) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القدر على القوى عطف خاص على عام لصدق القوى بقوة السمع والبصر ومعلوم ان خالق ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وان هذا الفن) عطف على قوله ان مستحسن اى ولعلمى بان هذا الفن الخ اى وحيث قد اتعجب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة

وانما هو شان خالق القوى
والقدر • وان هذا الفن قد
نضب اليوم ماؤه فصار
جدالاً بلائز • وذهب
رواؤه ضاد خلافاً لبلائز
• حتى طارت بقية آثار
السلف ادراج الرياح
• وسالت باعناق مطايا
تلك الاحاديث البطاح

لاضمحلاله وقلة المشتغلين به (قوله قد نضب اليوم ماؤه) يقال نضب الماء ينضب
 كقعد يقعد اذا غار شبه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره يجامع عدم الانتفاع
 واستعير النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب والماء ترشح اماباق
 على حقيقته او مستعار لمساثل هذا الفن اوشبه مسائل الفن النفيسة بالماء يجامع ان
 كلاسب في الحياة واستعار اسم المشبهه للشبه على طريق الاستعارة المصروفة ونضب
 ترشح اماباق على حقيقته او مستعار لذهب على طريق التبعية اوشبه الفن بنهر تشبها
 مضمر في النفس على طريق المكنية والماء تخيل والنضوب ترشح وهما اماباقان على
 حقيقتهما لم يقصد بهما الاتقوية الاستعارة او الماء مستعار للمساثل والنضوب للذهاب
 ومعنى التركيب وان هذا العلم قد ذهب مسأله الحسان وذهابها يذهب اهل هذا
 الفن ومراده باليوم زمان الشرح وما قرب منه بمأقوله (قوله فصار) اى ذلك الفن
 جدالا اى خصومة اى صار التكلم فيه جدالا او صار الفن محل جدال فلا بد من
 تقدير في الكلام والافان ليس جدالا اللهم الا ان يكون جعله جدا لا قصد للبالغة
 وقوله بلا اثر اى بلا فائدة وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق اسرارهم فيتكلمون
 بظواهره (قوله وذهب رواءه) بضم الراء والمداد منظره الحسن استعارة للطائفة
 على طريق المصروفة اوشبه الفن بالناسان ذى منظر حسن يجامع الرغبة في كل على
 طريق المكنية واثبات الرواء تخيل اماباق على حقيقته لم يقصد به الاتقوية الاستعارة
 او استعارة لمسأله اللطيفة واسرارهم وذهابها يذهب من يعرفها لا ينسيانها (قوله
 فعاد) اى فصار ذلك الفن اى صار التكلم فيه خلافا او صار ذلك الفن محل خلاف
 او في الكلام مألوفة وقوله بلا اثر اى فائدة ويحتمل ان الكلام فيه تشبيه بليغ بحذف
 الكاف اى فصار ذلك الفن كخلاف اى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفاف وهو
 لا ثمر له وعلى هذا فقوله بلا ثمر يلان للواقع ثم ان هذه الجمعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب
 محل الطناب (قوله حتى طارت الخ) اى واستمر هذا الفن في الاضمحلال شيئا فشيئا الى
 ان طارت حتى لانتهاه ويصح ان تكون تعليلية والسلف في الاصل من تقدمك
 من آباءك والمراد هنا علماء هذا الفن لانهم آباء في التعليم والمراد ببقية آثارهم ما بقى من
 فوائدهم وعلومهم او ما بقى من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفن الناشئين لها
 بالافادة وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه ببقية آثار اهل هذا الفن بطائر واثبات
 الطيران تخيل اماباق على حقيقته او مستعار للذهاب (قوله ادراج الرياح) الادراج
 جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طيه يقال درج الكتاب درجائ
 طواه طبا والمراد بها الطرق اى ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح ويلزم من ذلك
 عدم وجودها بالمرّة لان عادة الريح ان تزيل ما مرت به في طريقها فغير بالمزوم واراد
 اللازم وعلى هذا فالادراج منصوبة على الظرفية ويصح ان يزداد بالادراج الاحوال

وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فادراج نصب على الحال على حذف
مضاف اى طارت بقية آثار السلف في حال كونها مثل طيران الرياح او على المفعولية
المطلقة على حذف الموصوف والصفة اى طارت طيرانا مثل طيران الرياح فالخاص
ان ادراج الرياح يحوز فيه الواجهة الثلاثة النصب على الظرفية والحالية والمفعولية
المطلقة لكن في الاول شئ وهو ان اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان
مبهما والاجري واما قوله • كما عسل الطريق الثعلب • اى اطرب في الطريق الثعلب
فضرورة (قوله وسالت) اى سارت شبه السير بالسيلان واستعير له اسمه واشتق
من السيلان سالت بمعنى سارت وانما عبر بسالت دون سارت اشارة ان السير لقوته بمثابة
سبل الماء والبطاح جمع البطح على غير قياس والقياس ابطح والابطح هو المحل المتسع
فيه دقاق الحصى وهو فاعل لسالت واسناد السيل لها مجاز عقلى واصل التركيب
وسارت المطايا بتلك الاحاديث في البطاح لان السير حقه ان يسند للمطايا فعدل عن التعبير
بالسير الى التعبير بالسل لما قلنا من الاشارة وعدل عن اسناد السير الى المطايا الى اسناده للابطح
بجازا عقليا للبانة كانه من قوة السير وسرعته سارت امكنته التى هى الابطح وقوله
باعناق اى ملتبسا ذلك السير بالاعناق وانما جعل سيلانها ملتبسا بالاعناق لان السرعة
والبطء في سير المطايا يظهران غالبا فيها وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتنبعها
في النقل والخفة والمطايا في الاصل الابل استعير العلماء هذا الفن يجمع الحمل في كل
فكر ان المطايا تحمل الانتقال كذلك العلماء تحمل العلم والاعناق ترشح والمراد
بالاحاديث اسرار هذا الفن والبطاح هنا متجوزه عن امكنة العلماء كالمدراس وذلك
لانه في الاصل اسم للكان المتسع فيه دقاق الحصى اريد به مطلق موضع ثم اريد به
موضع العلماء على طريق المجاز المرسل وحيث فغنى التركيب وسارت المدراس ملتبسة
باعناق العلماء الشبهين بالمطايا الحاملين لاسرار هذا الفن والمقصد من هذا التركيب
الاخبار بان اسرار هذا الفن وعلماء قد ذهبوا بل ذهب مواضعهم كذلك (قوله
واما الاخذ الخ) اما تفصيلية مقابلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق اعنى
قوله علما الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل اما ما ذكرتم من تقاصر
الهمم فذلك بما يرغب في الاختصار ويحمل عليه لولا انى اعلم ان مستحسن الخ واما الاخذ
والانتهاج فليس مما يحمل على الاختصار لانه امر يرتاح الخ والحاصل انهم علاوا
طلب الاختصار منه بامر من تقاصر هم المحصلين والاخذ والانتهاج فاجابهم بان
ما ذكرتموه من مجموع الامرين لا يقتضى الاختصار فوقع في ذهن السامع السؤال
عن ذلك النفي فاجاب بقوله اما التقاصر الخ وكثيرا ما يحذف الجمل المفصل باما
ومعادلها ويصح جعل اما مجرد التأكيد والواو للاستيناف حيث وسكت عن المسخ
الصادر منهم لانه غير واقع في شرحه بل في عباراتهم فلذا لم يتحجج للاعتذار عنه

واما الاخذ والانتهاج
فامر يرتاح له اليبب *
قللارض من كاس الكرام
نصيب * وكيف ينهرهن
الانهار السائلون *

(قوله يرتاح) أى يفرح وينبسط له اليبس أى كامل العقل الذى وقع الاخذ من كلامه
لا الاخذ وذلك لان العاقل لا يرضى بالاخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ
من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب واذا كان امرا يرتاح له اليبس فلا يطلب قطعه
بالاختصار لاني لو وضعت مختصرا لالتفت الناس اليه واعرضوا عن تأليف المتحليين
واذا فات المتحليين مرجوهم من اقبال الناس على تأليفهم تركوا الاتحال (قوله
فللارض الخ) هذا شرط يثبت مأخوذ من قول بعضهم

* شربنا شرابا طيبا عند طيب • كذاك شراب الطيبين يطيب *

* شربنا واهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب *

لكن الشارح ابدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفي الكلام تشبيه الشارح
نفسه بالكرام ونفس المطول بالكأس والمتحليين بالارض فقر دات التركيب باقية
على حقيقتها والكلام على التشبيه يحذف المشبه او ان الكرام والكأس والارض
مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكأس للمطول والارض للمتحليين ويصح
ان يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفعة عليهم وهم دوته
واخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشاربين من كأس ينزل شئ
مما فيه عليها واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبهة بالهيئة المتبهة (قوله وكيف
ينهر) أى يطرد عن الانهار السائلون أى فكذلك انا كيف انهر هؤلاء المتحليين
الذين هم كالسائلين عن المطول الذى هو الانهار فى الكلام تشبيه ضمني اوانه استعار
الانهار للمطول واستعار السائلين للمتحليين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا
على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لانهر واحد ثم ان هذا
الاستفهام انكارى بمعنى النفي فى قوة تعليل ثان اوانه تعجبى فيكون ترقيا فيما افاده
من كونه لا ينبغي الالتفات لما طلبوه من الاختصار واختار التعبير بالانهار عن البحر
لعدو بنتها واختار ينهر على يطرد لمجانسة الاشتقاق بين ينهر والانهار (قوله ولئلا
هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية لكن الاشارة فى الآية للفوز العظيم
من الصمة والامن من العذاب واما هنا فلاخذ والانتهاج وافرد اسم الاشارة لانهما
جمعى واحد اولتا ويلهما بالذكور أى ويعمل العاملون لئلا هذا الاخذ أى لنيل ثواب
مثل هذا الاخذ لما فيه من الرفعة الدنيوية والثواب الاخرى لا للمحظوظ النفسانية وحيث
فلا ينبغي قطعه بوضع مختصر والفاء فى قوله فليعمل زائدة لاتمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها
اوانها سببية واقعة فى جواب شرط مقدر والتقدير مهما يكن من شئ فليعمل العاملون
مثل هذا حذف الشرط مع اداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لافادة الحصر
واستشكل بان فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لانها الصدارة والجواب انه
لا يثبت لها هذا الحكم اعنى الصدارة الا اذا وقعت فى موضعها من توسطها بين جلتين

ولئلا هذا فليعمل العاملون
• ثم ما زادتهم مدافعى الا
شغفا وغراما • وعظما فى
هو اجر الطلب واواما •
فانصبت لشرح الكتاب
على وفق مقترحهم ثانيا •
ولعنان العناية نحو
اختصار الاول ثانيا

لفظا فان لم توسط بين الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ما ذكرنا في قوله تعالى وربك فكبر من ان الفاء واقعة في غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لافادة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل في ذلك المعمول (قوله ثم ما زادتهم مدافعتي الخ) عبر بتم لافادة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله وكنت اضرب الخ وفي التعبير بالمفاعلة اشارة لتكرار السؤال وتكرار الاعراض عنهم اى ما زادتهم مدافعتي لهم المرة بعد المرة بتركى اجابتهم الاشغاف اى حبا شديدا في مطلوبهم الذى سألوه يدخل ذلك الحب في شغاف القلب اى جلده التى هو فى داخلها والغرام الولوع (قوله وظمأ) هو العطش استعير للرغبة استعارة مصرية والهواجر جمع حاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر و اضافتها للطلب من اضافة المشبه به للمشبه اى ورغبة فى الطلب الشبه به الهواجر يجامع الصعوبة على النفس فى كل والمراد بالطلب طلب اختصار المطول او انه شبه الطلب باليوم الطويل الذى فيه هو اجر يجامع الاشتغال فى كل على ما يطلب دفعه الى طريق المكنية والهواجر تخيل والاوام بضم الهزة حرارة العطش فعطفه على الظمأ من عطف اللازم على المزموم والمراد بالاوام هنا لازمه وهو الميل والحب (قوله فانصبت الخ) اى فلما زادت رغبتهم ولم تمكن مدافعتهم تسبب عن ذلك انى انتصبت اى تصدبت وتعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقترحهم) الجار والجرور صفة لمحذوف اى انتصبا او شرحا كما ثانيا على وفق اى موافقة مقترحهم اى مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتضرا فيه على بيان معانى المتن وكشف استناره وفي التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم او مسئولهم اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير روية وفكر لان الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة للمصدر المقدر بعد نفعه بالجار والجرور اى انتصبا ثانيا او شرحا ثانيا ويحتمل ان يكون ظرفا اى انتصبت لشرح ذلك الكتاب فى زمن ثان (قوله ولسان العناية) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف او ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثانى عليه لان عطفه عليه يقتضى مشاركته له فى اعرابه ولا يصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الاعلى الجملة ولا تدخل على المفرد وقد يجاب بانه يمكن عطف ثانيا الثانى على الاول وجعل ثانيا الثانى صفة للمصدر المحذوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازى لان ثانيا الثانى بمعنى صارفا ومرجعا وحق الصرف والترجيع ان يسند للشخص فاسند لصفته وهو الانتصاب على حد جديد ولك ان يجعل ثانيا الاول ايضا حالا من فاعل انتصبت اى انتصبت فى حال كونى جاخلا ومصريا للشرح ثانيا وقوله ثانيا الثانى حال اخرى معطوفة على الاولى مبينة لحيثها حالا واورد على هذا ان الحال وصف مشتق وثان

الذي من اسماء العدد ليس بمشتق واجيب بان ثانيا المذكور اذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول ثنيته ثنيا اي صيرته اثنين بانضمامي اليه لكن في تعدية ثان الاول الى الشرح على وجه المفعولية مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد لانه انما يقال ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لاجعله شيئا غيره ثانيا ويقال ثنيته بمعنى صرت اناله ثانيا فهو موضوع لتصيير مقيد بجعل ذات الفاعل ثانيا ثم اطلق عن ذلك التقييد ثم نقل الى تصيير مقيد بجعل ذات المفعول ثانيا واستعارة تبعية بان شبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصويره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل واستعير اللفظ الموضوع للثاني وهو الثاني بنفسه للاول واشتق منه ثانيا على طريق التبعية او تقدر في ثانيا الاول حالا يعطف عليها ثانيا الثاني اي فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ او تجعل في الكلام فعلا محذوفا معطوفا على انتصبت فيكون ثانيا الثاني حالا من فاعله اي واجتهدت او شرعت ثانيا لعنان العنايه والعناية هي الهمة اي الارادة المصاحبة للتصميم او المراد بها الاعتناء والاهتمام شبهها بدابة تشبيها مضرا في النفس على سبيل المكنية واثبات العنان بمعنى المقود تخيل وقوله نحو ظرف ثانيا بعده معناه الجهة (قوله مع جود القريحة) حال من فاعل انتصبت او من شرح والجود بالجمع عدم السيلان استعير هنا لضعف القريحة اي عدم انبساطها وعدم توغلها في المدارك بجامع قلة الانتفاع الابد تكلف او انه شبه القريحة بماء على طريق المكنية واثبات الجود تخيل اما باق على حقيقته او مستعار لضعف الفطنة والقريحة في الاصل اسم لاول مستنبط من ماء البر استعير لاول ما يستنبط من العلم او لما يستنبط منه مطلقا بجامع ان كلا منهما سبب للحياة فالأول سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم اطلق على العقل لانه محل العلم او بعضه اي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجاز مرسل علاقته الحالية او الكلية او استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية (قوله بصرا البليات) اي بسبب البليات التي كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء (قوله وخود الفطنة) الجود بانحاء المجمة سكون لهب النار والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل اما مجازا مرسل علاقته الحالية او حقيقة عرفية ولا ينبغي ما في الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار في كل لان الفطنة تنتشر في المدارك كما ان النار تنتشر في الحرق والجود تخيل (قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة واصله النكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من اضافة المشبه به للشبه اي بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة لهب النار كما ان النكبات مزيلة لانتشار الفطنة في المدارك ولا ينبغي ما في جمع هذه الفاظ اي الجود والصر والجود والصرصر من اللطافة لما فيه من مراعاة النظر وهو الجمع بين الشيء وما يناسبه لا بالتضاد لان البرد يناسبه الجود لان به يحصل جود الماء

مع جود القريحة بصرا
البليات وخود الفطنة
بصرصر النكبات *
وتراعى البلد ان بي
والاقطار ونحو الاوطان
عنى والاوطار * حتى
طلقت اجوب

والريح العاصفة تناسب الجود لانها لشدها تذهب النار وفي اضافة الجود الى
القرينة والجود الى الفظة المفضية الى تشبيه طبيعته العقلية بالماء اشارة الى جودتها
واعتدالها باخذها طرفي الحرارة والبرودة ولا يرد ان المقام للنشكى وهو لا يكون
بما يحمد لان الجودة باعتبار الاصل والنشكى باعتبار ما عرض من الجود والحمد
(قوله وتراعى البلدان) اى ومع تراعى اى رعى كل بلدى الآخر ورعى البلد له طرده
اياء وهو كناية عن تكدر خاطره في ضيق المعاش وعدم استقرار في مجل لتلبسه
بالاسفار فهو لعدم وجود راحته في تلك البلاد الخارج منها صار كان كل بلدة تطرده
للأخرى وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء على طريق
الاستعارة بالكناية واثبات التراعى تخيل او في الكلام حذف مضاف اى تراعى اهل
البلدان والاقطار جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولما كان لا يلزم من تراعى البلاد له تراعى
الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونبو) اى ومع نبواى بعد الاوطان عنى
والاوطار اى ومع نبواى اوطار جمع وطرب معنى الحاجة ومن لوازم ذلك القلق وعدم
الفهم وانما بعدت اوطانه واوطاره بسبب سفره المانع من نيلهما عادة (قوله حتى
طفقت) غاية لنبو الاوطان وطفقت بمعنى جعلت اى انه لما بعدت عنى الاوطان
انتهى بي الحال الى ان جعلت اجوب اى اقطع ويحتمل ان حتى تفرعية على وتراعى الخ
(قوله كل اغبر) اى كل مكان اغبر اى ذى غبرة (قوله قائم الارباء) جمع رجا بالقصر
بمعنى الناحية اى مظلم النواحي تلك الغبرة (قوله واحرر) اى اهدب واخلص
(قوله كل سطر منه) اى من هذا الشرح المختصر (قوله في شطر من الغبراء) اى
في قطعة من الارض فالحرير ليس متواليا حتى يكون مستقيما وبين سطر وشرط الخناس
المضارع لاختلافهما بحر فحين متقاربى المخرج (قوله يوما بحزوى) اى وصار حالى
في هذه الاسفار من جهة عدم الانتظام بجماع التنقل كحال القائل يوما اكون بحزوى
واكون يوما آخر بالعقيق * واكون بالعذيب يوما * واكون يوما بالخليصاء * وهزه
الاربعة اسماء مواضع بالجواز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بانه الف
كتابه هذا في حالة متعبة فان حصل منه هفوة فلا لوم عليه (قوله بعون الله) العون
اسم مصدر بمعنى الاعانة والباء للتصوير لا للسببية لئلا يلزم سببية الشئ لنفسه
اذا اعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الا ان تكون متعلقة بالانعام ولا يضر
تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا على ما اختاره الشارح وقوله للانعام اى انعام
هذا المختصر وفيه اشارة الى ان الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر
(قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم
استعير للزالة ففي قوضت استعارة تبعية او مجاز مرسل تبعى لان تقويض البناء
يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة المسبب الى السبب اى الخيام المضروبة

كل اغبر قائم الارباء *
واحرر كل سطر منه في
شطر من الغبراء * يوما
بحزوى ويوما بالعقيق *
وبالعذيب يوما ويوما
بالخليصاء * ولما وفقت
بعون الله للانعام *
وقوضت عنه خيام
الاختتام

عليه بسبب اختتامه اى انتظار اتمامه ولا يخفى ما فى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه
بشيء نفيس كمروس مستتر فى الخيام على طريق المكنية واثبات الخيام تخيل والمراد
من هذا الكلام ولما وقت لانتامه واظهرته للناس بعد ان كان مخفيا قبل ذلك
الانتام كما هو عادة المؤلفين * واعلم ان هذه النسخة هى الصحيحة بتصحيح الشارح
ولو قال خيام الختام لكان اولى لان فيه جناس التصحيف وفى بعض النسخ وقوضت
عنه خيامه بالاختتام اى بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة
الخفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام
ظهر للطلاب وفى بعضها وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام
بمكتوب ختم بنحو شع فازيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله
بعدها كشفت الخ) متعلق بقوله وقوضت والخرايد جمع خريدة وهى الحناء من النساء
استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب فى كل على طريق الاستعارة
المصرحة والثام وهو ما يجعل على الفم من الثقاب وكذلك الرجوه ترشيدان
للاستعارة ثم ان الثام يجوز ان يكون باقيا على حقيقته لم يقصده الاتقوية الاستعارة
وكذلك الرجوه ويجوز ان يكون استعار الثام للثام او استعماله فى لازمه وهو الخفاء
واستعار الرجوه لاعظم تلك الدقائق استعارة مصرحة وجنث فاعنى وازلت
عن ادق واشرف مسائله الدقيقة الخفاء والبستهاتوب الايضاح (قوله ووضعت) اى
وبعدما وضعت كنوز فرائده الكنوز جمع كنز بمعنى مكنوز واضافته للفرائد من
اضافة الصفة للوصف اى فرائده المكنوزة اى التى شانها ان تكسر وتخبأ لعزتها
كما هو الشأن فى الاموال العزيزة والفرائد جمع فريدة وهى فى الاصل الدرة الثينة
اى ذات الثمن الكثير التى تحفظ فى ظرف على حدة ولا تخلط بغيرها من اللآلى لشرافها
والمراد بها هنا المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها
استعارة مصرحة (قوله على طرف الثام) متعلق بوضعت والمراد بطرفه حده
الاعلى والثام بضم التاء وقمها نبت لطيف سهل التناول وما كان على طرفه يكون
سهل التناول والمراد من هذا الكلام انه اتى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة
فشبده الهيئة المتزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المتزعة من حال فرائد
موضوعة على طرف الثام بجامع سهولة التناول واستعير المركب الدال على الهيئة
المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية او الكلام كناية عن سهولة
اخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها لانه يلزم من وضعها على طرف
الثام ما ذكر من سهولة الاخذ والتحصيل ويجوز ان يكون المراد بطرف الثام
حاله وحينئذ فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالا اى وضعت والفت فرائده
المكنوزة وضعا وتأليفا آتيا على حالة الثام من سهولة التناول على هذا الاحتمال

بعدها كشفت عن رجوه
خرايد الثام ووضعت
كنوز فرائده على طرف
الثام *

فليس في الكلام تجوز ولا استعارة (قوله سعد الزمان) اي يظهر الخير فيه واسناد
السعد الزمان مجاز عقلي اي سعد في زمانه وهو جواب لما (قوله وساعد الاقبال)
اي وساعدني اقبال الناس علي على تحصيل اغراضه لان من اعرض الناس عنه
تيسر عليه تحصيل مطلوبه ومن اقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه
واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلي لان حق المساعدة ان تسند للناس للاقبالهم
(قوله ودنالمني) اي قرب ما تمناء بظهور امارته بعد ان كان بعيدا (قوله واجابت
الآمال) جمع امل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه اي ان آماله اجابته وحصلت بعد
ان كانت متمنعة واسناد الاجابة للآمال مجاز عقلي اذ الحقيقة اجابني الله في آماله
بان حصل لي ماؤمله اوانه شبه الآمال بشخص يحجب بعد الطلب بجامع النفع في كل
واجاب تخيل (قوله وتبسم) عطف على سعدو المطالب فاعله وشبه المطالب بانسان
مرغوب فيه العطاء لا يقابل سألته الا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة
بالكنية فيهما وازدادة الوجوه الى الرجاء والتبسم الى المطالب تخيل وتسم المطالب
في وجه الرجاء كناية عن اقبال المطالب بعد اليأس منها (قوله بان توجهت) سبب
للافعال الخمسة قبله والسبب مع سيده مرتبان على الشرط وهو التوفيق اي اني
لما وقعت للاتمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنالمني الخ بسبب توجهي فاندفع
ما يقال انه قد جعل السبب في الافعال الخمسة التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث
قال ولما وقعت الخ سعد الزمان الخ وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور
او يحجب بان لا هنالست للتعليق بل لجرد الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضي
او يقال انها للتعليق وجوابها سعدو ما بعده واما قوله بان توجهت فهو سبب
لقوله وتبسم الخ وحده ولا يخفى ما في كلام الشارح من حسن التخلّص (قوله تلقاء
مدن المآرب) اي جهة مدن التي هي موضع لاجتماع المآرب اي المقاصد ثم ان مدن
في الاصل اسم لقريه شعيب على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام استعيرت هنا
للملك الموصوف بالاوصاف الآتية بجامع أي كلا منهما مكان لحصول المآرب فالمعنى
تلقاء ملك شبيه بمدن بجامع ان كلا منهما مكان لحصول المقاصد واعترض بان مدن علم
والاعلام لا تصح استعارتها فلنا استعارتها للملك بعدنا ويلها بكلي وهو موضع
اجتماع المطالب كما قالوه في حاتم ولا يخفى ما في قوله بان توجهت الخ من التلميح لقصة موسى
مع شعيب حيث توجه له موسى ناحية مدن وحصل له المقصود فيها (قوله حضرة) بدل
من مدن والحضرة في الاصل مكان الحضور اطلقت على الملك نفسه مجازا من باب اطلاق
اخل على الحال ولا شك ان ذات الملك مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله من انام
الانام) اي الخلق اي جعلهم نائمين (قوله في ظل الامان) اي في الامان الشبيه بالظل
في الارتياح بكل اوانه شبه الامان بستان ذي ظل على طريق المكنية واثبات الظل

سعد الزمان وساعد الاقبال
* ودنالمني واجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي
المطالب * بان توجهت
تلقاء مدن المآرب *
حضرة من انام الانام
في ظل الامان *

تخييل وانام ترشح اوانه اطلق الظل واراد به لازمه وهو الراحة لانه يقتضيها عادة اى من صير الخلق نائمين في راحة الامان (قوله وافاض) اى انزل بكثرة من افاض الماء في الخوض انزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعارة لاطهر والسبحال جمع سبيل اسم للدلو الممتلئ ماء فان كان الدلو خاليا عن الماء قيل له غرب وازداف السبحال لما بعده من اضافة. المشبهه للمشبه اى واطهر فيهم العدل والاحسان الشبيهين بالدلاء. الممتلئة بالماء يجامع ان كلا منهما به حياة النفس لان الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء يذى فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس الحية الكاملة لان الناس عند كثرة الظلم يكونون في حكم الاموات وان كانوا احياء وافاض ترشح للتشبيه استعارة لاطهر كما علمت اوانه شبه العدل والاحسان بماء يجامع الاحياء تشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكنية والسبحال تخييل اوانه شبه حال الملك مع رعيته في كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السبيل المفاض ماء ليرتوى به واستعمل المركب الدال على الثانى في الاول على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله بسياسة) السياسة التدبير وحسن التصرف في امور الرعية والفرار بكسر العين المجمة وبالراء المهملة بمعنى النوم والاجفان جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من اعلى واسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية في زمنه التى يكون معها النوم وعدم المقاتلة بين الرعية الذى كان مفتودا قبل زمانه والحاصل ان الاجفان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد هذا السلطان رد النوم للعين ومن لوازم ذلك حصول الراحة وبطلق الفرار ايضا على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا اى انه ارجع السيوف الى اغادها بعد ما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفاؤه نارها بحسن سياسته ففى الفرار والجفن على هذا ابهام وما احسن قول بعضهم

❖ بين السيوف وعينه مشاكسة ❖ من اجلها قيل للاغداد اجفان ❖

(قوله وسد بهيته) اى بسبب هيته والهيبة حال يقوم بالشخص يوجب خوف الناس منه والمراد به لازمه وهو الخوف منه وقوله دون ظرف بمعنى امام (قوله يا جوج الفتنة) من اضافة المشبهه للشبه اى الفتنة التى هى في فسادها وكثرتها شبيهة يا جوج وقوله طرق العدوان مفعول سد والعدوان التبدى والظلم وطرقه اسبابه والمراد بالعدوان الفتنة فهو اظهر في محل الاضمار اى وسد بهيته امام الفتنة الشبيهة يا جوج طرفها وحاصله ان الفتنة كانت قادمة ومتوجهة دلى الرعية فسد هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعية (قوله واعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالى والفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح به الانسان من الاخلاق والكلمات جمع كمال فهو اعم من ذلك فهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق

وافاض عليهم سبحال العدل والاحسان ورد بسياسته الفرار الى الاجفان وسد بهيته دون يا جوج الفتنة طرق العدوان واعاد رميم الفضائل والكلمات منشورا ووقع باقلام الحظيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان

او غيرها كالم فشبه الفضائل والكمالات بالموتى في ذهابها واضملا لها منذ ازمان على طريق الاستعارة بالكناية و اضاف اليها العظام الرمية اى البوالى تخيلا ونسب الى الممدوح انه اعادها منشورة اى مبعوثه بعد موتها ترشحا ويصح ان تكون الاضافة بمعنى من اى الرميم من الفضائل والكمالات وعلى هذا فيكون الرميم استعاره للمضمحل من الفضائل والكمالات من الميت المتجوز اليه بالرميم اعنى العظم البالى فهو مجاز على مجاز وهذا اوفق بقوله منشورا فان النشر لليت جميعه لالعظم فقط ويصح ان يكون من اضافة الصفة للوصف فالرميم استعاره كإمرأ من اضافة المشبه به للمشبّه وعلى هذا فالرميم حقيقة (قوله ووقع) التوقيع فى الأصل الكتابة اريد بها لازمها وهو التأثير و اضافة افلام الى الخطيات من اضافة المشبه به للمشبّه اى الخطيات التى كالافلام فى التأثير بها والخطيات بضم الحاء بعدها ظاء مثالة ثم ياء مشددة جمع حظية بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ايس فيه نصل فان كان فيه نصل قيل له حظوة بفتح الحاء وقد انضم والصفائح جمع صفيحة بتقديم الفاء سيوف اعدائه العراض و اضافة الصحائف جمع صحيفة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصفائح من اضافة المشبه به للمشبّه اى الصفائح التى كالصحائف بجامع ان كلا يؤثر فيه غيره وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع والنور فى الأصل الكلام المكتوب اريد به لازمه وهو التأثير والمعنى ان هذا الممدوح اثر بالسهم الصغيرة الشبيهة بالافلام فى سيوف اعدائه العريضة الشبيهة بالاوراق تأثيرات وتكسرات ككتابة كلام منشور واختار الشارح التعبير بالخطيات دون الخطوات ودون السهام اشارة لقوة ذلك الملك حيث يقع اعداء بالسهم الصغيرة التى لا نصل لها وتخصيص المنشور بالذكر لانه اغلب من النظم وهذا الكلام كناية عن ابطال آلات اعدائه واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم اعدائه ما لا يخفى حيث جعل لاضعف آلاته التأثير فى اقوى آلات اعدائه فابالك باقوى آلاته واضعف آلاتهم وبين الصحائف والصفائح المجلس المقلوب (قوله السلطان) من السلاطة وهى القهر (قوله الاعظم) اى لا وزيره (قوله مالك رقاب الامم) اى ذواتهم واتما عبر بالرقاب لان اثر الملك ينظر غالبا فيها لان العبد غالبا يخضع لسيده بعتقه والمراد بكونه مالكا لهم انه امالهم اليه بالاحسان اليهم والقهر لهم والافهم احرار والامم جمع امة تطلق على الجماعة وعلى المفرد (قوله ملاذ) اى مفزع سلاطين العرب والعجم فى دفع ما لا يطبقون وبين العرب والعجم التضاد فالجمع بينهما جناس الطباق (قوله ملجأ صناديد الخ) اى مهرب الشجعان من الملوك الكائنين فى العالم فهو زيادة شجاعته على شجاعتهم بهربون اليه عند اشتداد الامر عليهم (قوله ظل الله) تسميته ظلا لانه يلجأ اليه كالميلجأ الى الظل من الحرقية استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لان كلا منهما يلجأ اليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ اليه فى دفع حوادث الدهر والظل

الاعظم • مالك رقاب
الامم • ملاذ سلاطين •
العرب والعجم • ملجأ
صناديد ملوك العالم •
ظل الله على بريته • وخليفته
فى خلقته • حافظ البلاد •
وناصر العباد • ماحى ظلم
الظلم والعناد • رافع منار
الشريعة النبوية • ناصب
رايات العلوم الدينية •
خافض جناح الرحمة
لاهل الحق واليقين • ماد
سرادق الامن

يلجأ إليه لدفع حر الشمس واستعير اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة
واضافة الظل الى الله لانه البارى له واعلم ان الظل ظلمة تنشأ بخلق الله عند جبرم
الكسيف للنور عن الارض والظلمة كالنور عرضان قائمان بكرة الهواء (قوله وخليفته
في خليفته) الخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور ثم جعل اسما لمن خلف
غيره في الملك اى انه اعطاه الله قوة وعدلا يحكم به في العباد فقد خلفه المولى بحسب الظاهر
(قوله حافظ البلاد) اى اهل البلاد من الشرور ويحتمل انه حاشى نفس البلاد وانه لولا دعو
لخربت (قوله وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم بالظلم والمراد العباد المؤمنين والداخلين
تحت ذمته من الكفار (قول ما حى ظلم الظلم) الكلمة الاولى جمع ظلمة والثانية مفرد
بمعنى التصرف في ملك الغير بغير حق والاضافة من قبيل اضافة المشبه للمشبه اى
ما حى الظلم الذى كالظلم في القبح وعدم الاهتداء وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى
ان ذلك الظلم الذى نجاه وازاله كان كثيرا ويحتمل انه شبه الظلم بالليل تشبيها مضرا
فى النفس والظلم تخيل وبين الظلم والظلم الجناس المصحف شكلا واما بين خليفته
وخليفته فالجناس المصحف لفظا او المضارع (قوله والعناد) قيل هو الميل عن الحق
وعدم الانقياد اليه وقيل هو المكابرة اى انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الشريعة)
الخ الشريعة هى الاحكام الشرعية شبهت بمجد على طريق المكنية والمنار تخيل
او ان رفع منار النبى يستلزم اظهار انشئ فاطلق اسم المزموم واريد اللازم والمعنى
ان الشريعة بعد ان كانت مهملة تقريرا وعملا رفع شأنها وظهرها بكثره تقريرها
وحل الناس على العمل بها او انه شبه ادلة الشريعة بمنار واستعار اسم المشبه
للمشبه على طريق المصروفة وحينئذ فالمراد ان ادلة الشريعة انخفضت وهذا الملك
رفعها بالثقات الناس اليها (قوله ناصب رايات الخ) المراد بنصبها زفعها والرايات
جمع راية بمعنى العلم واطراف رايات العلوم من اضافة المشبه للمشبه اى انه رافع للعلوم
الدينية التى هى كالرايات بجامع ان كلا بهجة لاهله او شبه العلوم الدينية بجيش عظيم
بجامع حصول المقصود بكل استعارة مكنية والرايات تخيل (قوله حافظ جناح الخ)
فى ضمير خافض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على افراده بجامع
الشفقة والحنو تشبيها مضرا فى النفس والجناح تخيل والخفض ترشيح والاول مستعار
للجناح والثانى للين واطراف جناح الى الرحة لجرد الملابس اذ الرحة التى هى سبب
نخف الجناح ملابس للجناح والمعنى خافض جناحه الملابس للرحة لاهل الحق اى
لاجلهم او عليهم والحق على انه مصدر مطابقة الواقع للكلام وعلى انه صفة مشبهة
الكلام الذى طابقه الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم من دليل والمعنى انه خافض
جناحه الملابس للرحة لاجل العناء الذين كلامهم مطابق للواقع ومعتقدون بما يقولون
اعتقادا جازما عن دليل واما اهل الكبر والمعاصى فيكبر عليهم بمعنى انه يمرض عنهم وينكر

عليهم حالهم وليس المراد انه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادقات) جمع سرادق وهو الحيمة التي تمد فوق صحن الدار الاجل دفع حرا الشمس مثلا وازافة السرادق للامن من اضافة المشبه به للمشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والد ترشيع اوشبه الامن بدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر في كل تشبيها مضمرا في النفس على طريق المكنية والسرادق تخيل وماد ترشيع مستعار لمجدد (قوله بالنصر) اي الحاصل ذلك الامن بالنصر على الاعداء (قوله العزيز) الذي لم يحصل نظيره لاحد من السلاطين (قوله المبين) اي المبين الواضح لكل احد وهو من ابان بمعنى ظهر واتضح والمراد بالفتح قمع بلاد العدو (قوله كهف الانام) اي ملجأهم والكهف في الاصل هو غار الوحش في الجبل شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء الى كل السلطان يلجأ اليه اهل مملكته والكهف يلجأ اليه الوحش واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله ملاذ) اي ملجأ وقوله قاطبة بمعنى جميعا (قوله جلال الحق) اي عظمة الحق وقدم معناه وقوله والدين اي وجلال الدين اي وعظمة الاحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد ان الحق والدين يعظمان بسببه في صدور الخلق وهما بذون ذلك الملوك حقيران (قوله ابو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه واعاد لفظ السلطان مع تقدمه في قوله وهو السلطان الاعظم تأديبا لانه يستفح عادة ان يؤتى باسم السلطان من غير ان يلقى بجانبه وصفه بالسلطنة (قوله جاني بك خان) لقبه ومعناه بالفارسية روح كبراه السلاطين لان جاني معناه روح وبك بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كما قلنا (قوله سرادق عظمته) اي خيمة عظمته فشبه العظيمة بملك تشبيها مضمرا في النفس على طريق المكنية واثبات السرادق بمعنى الخيمة تخيل او ان اضافة السرادق للعظيمة من اضافة المشبه به للمشبه اي ادام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق في الارتياح والالتجاء لكل والجلال مرادف للعظيمة (قوله وادام روا الخ) الروا بالكسر والقصر بمعنى الارتواء وقوله نعيم بمعنى نعيم وفيه استعارة بالكناية حيث شبه بزرع او انسان يرتوي واثبات الروا تخيل وسجال ترشيع وقوله الآمال على حذف مضاف اي نعيم اهل الآمال وان اسناد النعيم للآمال مجاز فعلى اذا التفتتم اهلها وقوله من سجال متعلق بروا وفي افضاله استعارة بالكناية حيث شبه بماء بجامع الاحياء وسجال تخيل ويصح ان تكون اضافة الروا للنعيم من اضافة المشبه به للمشبه وكذلك اضافة السجال للافضال اي ادام الله نعيم اهل الآمال الشبيه بالارتواء من افضاله الشبيه بالسجال اي دلو الماء بجامع الفيضان في كل ويصح ان تكون اضافة نعيم لاهل الآمال من اضافة الصفة للموصوف اي ادام الله ارتواء اهل الآمال المنعمة من سجال الافضال هذا كله على كسر الراء من روا وقصره ويصح قمع الراء مع المد ومعناه الماء العذب وضم الراء مع المد ايضا

قوله سرادقات الخ الذي في نسخ الشارح سرادق بالافراد ويدل عليه بقية كلامه اه

بالنصر العزيز والفتح المبين كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة ظل الاله جلال الحق والدين ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان • خلدا لله سرادق عظمته وجلاله • وادام روا نعيم الآمال من سجال افضاله • فخا ولت بهذا الكتاب التثبت باذيال الاقبال • والاستطلال بظلال الافة والافضال • فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاء الاقبال

ومعناه المنظر الحسن وعليهما تكون اضافة رواء لنعيم بمعنى التنعيم من اضافة المشبه به
 للشبه اى ادام الله نعيم اهل الآمان الشبيه بالماء العذب او بالمنظر الحسن بجماع
 الاشياء لكل من افضاله الشبيه بالسجبال والوجه الاول اعنى كسر الراء مع القصر
 اقرب للتعبير بالسجبال (قوله لمحاولت) هذا مفرع على محذوف اى توجهت تلقاء مدين
 فلما وجدته تلك الصفات المذكورة حاولت اى رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب
 التثبت اى التعلق باذيال اقباله شبه اقبال السلطان عليه ثوب انسان من استمسك باذياله
 ببلغ المراد على طريق المكنية والاذيال تخيل والتثبت ترشيح (قوله والاستغلال) اى
 وحاولت الاستغلال بظلال الرأفة وهى شدة الرحمة والافضال الاحسان واطافة
 الظلال للرأفة من اضافة المشبه به للمشبه اى الاستغلال برأفته ورحمته الشبهين
 بالظلال بجماع الالتجاء والاستغلال للتشبيه او انه شبه الرأفة والافضال
 بستان على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخيل (قوله فجعلته)
 الفاء للسمية اى فبسبب هذا القصد جعلته اى هذا الشرح المختصر وقوله خدنة
 اى ذا خدمة او خادما اذا الخدمة السعاية فى مراد المخدم (قوله لسدته) هى العتبة
 فى الاصل والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير صاحب فيما يأتى واما ان بقيت على
 معناها الاصل فتحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتى وقوله ملثم اى محل التام والشفاء
 جمع شفة والاقبال جمع قيل بفتح القاف وسكون الباء وهو فى الاصل ملك حير قبيلة
 بالين والمراد به هنا مطلق ملك واذا كانت تلك السدة اى العتبة ملثما للملوك فهى
 ملثم لغيرهم بالاولى اى ان هذه العتبة شأنها ان يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها
 (قوله ومعول) اى التى هى معول اى معتمد رجاء الآمال شبه الآمال باشخاص
 طالبين استعارة بالكناية والرجاء تخيل اى ان ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول
 فى تحصيله على احد الاعلى هذه السدة او الكلام على حذف مضاف اى معول رجاء
 اهل الآمال وحينئذ فلا استعارة (قوله ومبوء العظمة) اى والنسب هى منزل العظمة
 والجلال ومحلهما والعظمة والجلال اما بمعنى التعظيم والجلال او باقيا على حالهما
 والمعنى ان تلك السدة محل اقام فيه العظمة والجلال (قوله لازالت) اى تلك السدة
 بمعنى ذات الملك او المراد لازال صاحبها بناء على ان المراد بالسدة معناها الاصل
 وهو العتبة (قوله محط رحال الافاضل) اى محلا لاخطا رحال الافاضل عند انتهاء
 اسفارهم لكونها مقصودهم فى ارتحالهم لطلب افضالها (قوله وملاذ) اى ولازالت
 ملاذا ومجأ لاصحاب الفضائل اى الاخلاق الحميدة التى يتدح بها (قوله وعون الاسلام)
 اى ولازالت معينة لاهل الاسلام بان تجلب لهم كل نفع (قوله وغوث الانام) اى ولازالت
 معينة للانام من حوادث الدهر وفى دفع الضرر (قوله بالنسب) متعلق بمحذوف
 اى واطلب ما ذكر حال كونه متوسلا بالنسب ومن توسل به لم ينخب (قوله لجاء بحمد الله)

ومعول رجاء الامال *
 ومبوء العظمة والجلال *
 لازالت محط رحال الافاضل *
 وملاذ ارباب الفضائل *
 وعون الاسلام * وغوث
 الانام * بالنسب وآله عليه
 وعليهم الصلاة والسلام
 * فجاء بحمد الله كما يروق
 النواظر * ويجلو صداء
 الازدهان * وبرهف
 البصائر * وبضئ الباب
 ارباب البيان * ومن الله
 التوفيق والهداية *
 وعليه التوكل فى البداية
 والنهاية * وهو حسبي
 ونعم الوكيل (بسم الله
 الرحمن الرحيم)

عطف على قوله سابقا فانتصبت لشرح هذا الكتاب اى فجاء هذا الشرح حال
 كونه ملتبسا بحمد الله تعالى (قوله كايروق) بضم الباء وسكون الراء وكسر الواو اى
 يعجب اى جاء حال كونه مشابها لشيء يروق واذا كان مثل الشيء الموصوف
 بهذه الصفات كان متصفا بها فكأنه قال فجاء على حالة تعجب النواظر (قوله صداء
 الاذهان) شبه الاذهان بشيء نفيس كذهب عليه صداء تشبيها حضرا فى النفس
 على طريق المكنية واثبات الصداء تخيل (قوله ويرهف) اى يجد البصائر وهو
 جمع بصيرة وهى عين فى القلب وشبه البصائر بسيف غير حاد لانه قطع شيئا على طريق
 المكنية واثبات يرهف بمعنى يجد تخيل (قوله وبضئ) اى ينور عقول ارباب البيان
 بمعنى انه يذهب ما فيها من الاسوداد والبيان هنا يحتمل ان يراد به العلم الا ترى ويحتمل
 ان المراد به المنطق الفصيح العرب عما فى الضمير (قوله ومن الله التوفيق) اى والتوفيق
 والهداية اطلبهما من الله لانه غير (قوله فى البداية) اى فى ابتداء هذا التأليف
 وفى انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة تصح ان تكون خبرية باعتبار
 صدرها وهو اؤلف لان التأليف لا يتوقف تحققه فى الخارج على النطق به بل يجوز
 حصوله خارجا ويكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق فى الخارج كما هو شأن الخبر الصادق
 فان قلت ان كلا من مصاحبة الاسم والاستعانة به من تمة الخبر لانه قيد ملاحظ فيه والقيد
 محط القصد نفيا واثباتا وحيث يقتضى الظاهر ان يلتفت للقيد وهو مستعينا ولا شك
 ان الاستعانة يتوقف حصولها على النطق به وحيث تكون الجملة انشائية واجيب
 بانهما وان كانا من تمة الخبر لكنهما ليسا بجزءين منه بل من متعلقاته الخارجة عن
 حقيقته وقيد فيه وان توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهما الا ان ذلك التوقف
 لا يقتضى الجزئية كتوقفه على الحال فى نحو قاموا كسالى وما خلقت السموات والارض
 وما بينهما لاعين والحاصل ان القيد وان كانت محلا للقصد لكنها لا تخرج عن كونها
 فضلات والذي يوصف بالخبر والانشاء انما هو العمد لانهما ركنا الاسناد والمقصود
 بالذات انما هو المسند والسند اليه لكن يرد على هذا متى ضربت فانها جملة انشائية مع ان
 اداة الاستفهام فضلة وحيث فلا يصح ان يقال ان الذى يوصف بالخبر والانشاء هو
 العمد واجيب بان محل كون الفضلات لا ينظر اليها مالم يكن لها تأثير ومضى اثر
 فى الجملة الانشاء لكونها عريضة فى الاستفهام المتا فى الخبر بخلاف الاستعانة مثلا فانها
 لاتا فى الاخبار بالتأليف واجيب عن اصل الاشكال ببواب ثان وهو ان المأخوذ
 من كلام المحققين ان المعبر فى انشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لا بجزء وان كان
 عدة كما فى زيد اضربه فقالوا ان هذه جملة خبرية نظرا الى الصدر مع ان اضربه
 انشاء وعدة فكيف بالجزء هنا مع كونه غير عدة ويحتمل ان تكون جملة البسمة انشائية
 نظر للجزء وهو الاستعانة لانه يتوقف حصولها على النطق بها ان قلت ان هذا الجزء

فضلة والمنظور له في الانشائية والخبرية انما هو العمدة قلت قد نظروا هنا الى ان القيود
محط القصد ثم اعلم ان جعلها انشائية باعتبار العجز متوقف على جعل اضافة اسم الى الله
تعالى بيانية ويقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله واما ان جعلنا حقيقة
وان المراد بالاسم المسمى ومن الجلالة اللفظ فلا يصح ان تكون انشائية لان الاستعانة
بالذات لا تتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية
باعتبار العجز ايضا وقد يقال يمكن ان يتوجه الانسان بقلبه لاسماء الله تعالى ويستعين
بها فتكون خبرية حتى على جعل الاضافة بيانية والظاهر ان يقال انه ان اريد
الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار العجز كانت الاضافة بيانية او حقيقة وان
اريد الاستعانة اللفظية كانت انشائية لافرق بين ان تكون حقيقة او بيانية هذا
ويمكن جعلها خبرية باعتبار العجز على ان الاضافة بيانية بناء على انه مخبر عن استعانة
حاصلة بهذا اللفظ كافي قولك اتكلم فانه اخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال
ان الخبر مأتى بمحقق مدلوله بدون اللفظ به واجيب بانه ليس المراد من ذلك ان الخبر دائما
مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد ان مدلوله لا يتوقف على النطق به دائما وهذا
لا ينافي انه قد يتحقق مدلوله به (قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة البسمة
انشائية وجملة الحمد خبرية او العكس ظاهر لان بينهما حيث كمال الانقطاع واما على
انهما متفقتان في الخبرية او الانشائية فترك العطف اشارة الى ان كلاما من الجملتين مقصود
بالذات وليست احدهما تابعة للآخرى ثم ان كون هذه الجملة صيغة جدها ظاهرا
قلنا انها انشائية اى لانشاء التناء على الله بانه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق
واما ان قلنا انها خبرية اى انها للاخبار بان الله مالك لذلك فجعلها صيغة جدها مشكلا
لان الاخبار بثبوت شئ للغير لا يستلزم حصول ذلك الشئ من الخبر فقولك القيام لا يرد
لا يلزم من ذلك ان يكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بثبوت الحمد ان يكون
المضنف حامدا مع ان المطلوب منه ان يحمده الله في الابتداء واجيب باجوبة منها
ان هذه الجملة خبرية في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بمضمونها كافي صيغ العقود
نحو بعث وآجرت فانها اخبار في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بمضمونها فهو جد
شرعى يترتب عليه ما يترتب على الحمد اللغوى من الثواب والخروج عن عهدة الطلب
ولا يقال هذا ظاهر اذ لم يجعل ال للاستغراق اذ لا يثنى انشاء جمع المحامد لا نقول
المستحيل انما هو انشاء جميع المحامد لغة بصيغ متعددة بعدد المحمود عليه واما انشاء
الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا استحالة فيه لانها لانشاء التناء بمضمونها لانشاء
مضمونها ومنها ان ذلك الاخبار مفيد للحمد لان الاخبار بان الله مالك لجميع المحامد
وصفاته بحملي فيكون جدا وعلى هذا فحمل كون الخبر بالشيء ليس آيا بذلك الشئ
مالم يكن الاخبار فردا من افراد الخبر عنه كما هنا وهذا ظاهر ان قلنا انها للاخبار

(الحمد لله) هو انشاء

بان الله مالك لجميع المحامد واما ان قلنا انها موضوعة للاخبار بوقوع الحمد لله من الغير
 فنقول ذلك الاخبار يستلزم انتصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا بانتصافه تعالى
 بالكمال بواسطة فيكون جدا بهذا الاعتبار (قوله هو الثناء) اى الحمد فى اللغة
 واقتصر الشارح على تفسير الحمد اللغوى اشارة الى ان الحمد الذى ثبتت البداءة به
 الحمد اللغوى لا الاصطلاحى ووجه ذلك كما قال بعض العلماء ان الحمد العرفى طارىء
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم واذا كان كذلك فيحمل الحمد الذى طلب البداءة به على
 ما كان موجودا فى زمنه وهو الحمد اللغوى وقد يقال ان هذا التوجيه لا يصح الا
 لو كان افراد اصطلاح ظاهرة مخصوصة مع ان المراد العرف العام فهو امر قديم
 فالاولى ان يقال انما حل على المعنى اللغوى لان خير ما فسرته بالوارد والوارد
 فى الحديث بالحمد لله بالرفع على الحكاية وهو يقتضى ان المراد هذا اللفظ ولو كان المراد
 العرفى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه (قوله الثناء الخ) اى الذى كثر بغير ما خوذ
 من ان ثبت اذا ذكرت بغير ولو مرة لامن ثبت اذا كررت والازم ان الثناء مرة
 واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وضده الثناء بتقديم النون وهو الذكر بشر هذا
 ما عليه الجمهور وقال العز بن عبد السلام الثناء حقيقة فى الذكر بالخير والشر وتمسك
 بحديث مر بنحوه فاثبتوا عليها خيرا او مرا باخرى فاثبتوا عليها شرا واجيب بان هذا
 من قبيل المشاكلة واعتراض بان الثناء بالمعنى المذكور لا يكون الا باللسان وحينئذ ذكره
 مستدرك واجيب بان اللسان وان كان معلوما من الثناء لكنه صرح به للتخصيص على
 اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر نصا المقضية لظهور التفرع لبيان النسبة
 بينهما او يحاج بان ما كان يحتمل التجوز فى الثناء باطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان
 والاركان ذكره لاجراءج الثناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره
 ولا بد واما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لغهمم من الثناء وانما ذكره لما مر
 ثم ان تفسير الثناء بما ذكره مبنى على انه مختص باللسان وهو خلاف الراجح والراجح انه
 يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحينئذ فيفسر بانه الاتيان بما يدل على انتصاف
 الحمود بالصفة الجميلة وعلى هذا فقوله باللسان قيد لا بد منه لاجراءج الثناء بغيره كالجنان
 والاركان واعتراض هذا التعريف بانه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه
 او على خواص خلقه اذ المولى منزّه عن الجارحة واجيب بان هذا تعريف لنوع
 من الحمد وهو الحمد الحادث او يقال المراد باللسان الكلام مجازا مرسلا من اطلاق السبب
 وارادة السبب والعلاقة يكتفى بتحقيقها فى بعض الافراد فلا يقال ان كون اللسان مبيها فى الكلام
 ظاهرا فى الحمد الحادث دون القديم واورد على الجواب الثانى ان المجاز لا يدخل التعريف
 قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشتهر ان قلنا ان حقيقة القديم مبينة لحقيقة الحادث وحينئذ
 فلا يجوز جمعهما فى تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا اريد بيان حقيقة كل على التفصيل

بالسان على قصد التعظيم

سواء تعلق بالنعمة او
بغيرها والشكر فعل

واما اذا كان المراد بيانها اجالا فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على بمعنى
مع اى التناء باللسان حال كونه مصاحبا لقصد التعظيم واعلم انك اذا تلفظت بقولك
زيد عالم مثلاً تارة تكون قاصداً بذلك التعظيم وتارة تكون مكثراً لذلك وقاصداً به الهزم
والسخرية وتارة لا تقصد شيئاً فلو لم تقصد شيئاً او قصدت الاستهزاء فظاهره انه
لا يكون جداً لفة مع انه اذا لم تقصد شيئاً يكون جداً لفة والجواب ان الشارح اراد ان
يبين الحمد اللغوى الاكل المعتد به ولا يمتد بالحمد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان
غيراً لكل (قوله سواء تعلق بالنعمة) اى سواء وقع في مقابلة نعمة او في مقابلة غيرها
وهذا تميم في المحمود عليه واعلم ان الحمد له اركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به
وصيغة فالحامد من صدر منه التناء والمحمود هو من اثنى عليه والمحمود عليه هو ما وقع
الحمد في مقابله اى ما كان باعثاً على الحمد والمحمود به هو مدلول الصيغة وهى اللفظ
ثم ان المحمود عليه وبه تارة يختلفان ذاتاً واعتباراً كما اذا قلت زيد عالم في مقابلة
اكرامه لك وتارة يحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كقولك زيد كريم في مقابلة اكرامه
لك فالكرم من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث انه مدلول للصيغة
محمود به ثم ان المحمود عليه يشترط ان يكون اختيارياً وان لم يكن نعمة بخلاف المحمود به
فلا يشترط ان يكون اختيارياً اذا علمت هذا فيعرض على التعريف بان فيه قصوراً
من حيث انه لم يعتبر فيه ان يكون المحمود عليه جليلاً لان غير النعمة صادق بما اذا
كان غير جليل مع انه لا بد منه واجيب بجوابين الاول ان هذا تعريف بالاعم وهو
جائز عند الادباء بل يجوز قدمه الناطقة في التعريف الناقص الثانى ان اعتبار قصد
التعظيم يستلزم ان يكون المحمود عليه جليلاً لان المراد بالجميل في زعم الحامد اوفى
نظر المحمود بزعم الحامد لا بالجميل في الواقع اذ هو ليس بشروط وفي هذا الجواب نظر
اذ دلالة الالتزام متهجورة في التعاريف واعترض بان فيه قصوراً من وجه آخر وهو ان
الجميل المحمود عليه يجب ان يكون اختيارياً ولم يذكر ذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه
والجواب ما مر من انه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان التناء على ذاته وعلى صفاته تعالى
حد ولا مجال لاعتبار الاختيارى فيها قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقة
او حكماً فذاته تعالى لما كانت منشأً للافعال الاختيارية عدت اختيارية حكماً بلا واسطة
واما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيراً عذب اختيارية حكماً بلا واسطة
ملازمتها لذات او يقال المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى قد دخل ذات الله
وصفاته او المراد بالاختيارى ما كان منسوباً للفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه اى
مؤثراً فيه بالاختيار ام لا كذا ذكر عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) اى التناء وليس
الضمير للمحمود وتعلق التناء بالنعمة من تعلق الشئ بسببه الباعث عليه وقوله بالنعمة

اي الانعام كالوقلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وهذا هو المعبر عنه بالفواضل في قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل وقوله او بغيرها كالوقلت انه فاضل في مقابلة حسن الخط او حسن الصلاة وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكما لجد على مجرد الدات العلية ثم ان قوله سواء الخ جملة مستأنفة مصرحة بتعلق الحمدلا من جملة التعريف وذلك لان التعريف تصوير لماهية المحدود لا بيان لعمومه لان التعميم انما هو للافراد وتعلق في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سالك لان السبك بدون حرف مصدى مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والفعل المقدر في المعطوف في تأويل المصدر ايضا وسواء بمعنى مستو خبر مقدم والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر اي تعلقه بالنعمة او تعلقه بغيرها مستو واعترض هذا الاعراب بان اولاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده واجيب بان او بمعنى الواو لاجل ما يقتضيه معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب نظر لانه ينافي جعل سواء بمعنى مستو لان مستو انما يجرب به عن الواحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا يجرب به عن متعدد فلا تقول زيد وعمرو مستو بل مستويان واجيب بان الاخبار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل والكثير وان اريد به هنا اسم الفاعل ويصح بقاء او على بابها وصح الاخبار نظر للمعنى المراد اي احد المتعلقين مستو مع الآخر وانما جعلنا سواء خبرا والمصدر بعده مبتدأ دون العكس لان سواء متكررة من غير مسوغ والمقصود الاخبار عن المتعلقين بالاستواء لا بالعكس ويجوز جعل سواء خبرا لمبتدأ محذوف اي الامر ان سواء والجملة دليل الجواب والجملة بعدها شرطية على جعل همزة الاستفهام المحذوفة مضمنة معنى ان الشرطية لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالنعمة او بغيرها فالامر ان سواء ويجوز ان يكون سواء بمعنى مستو مبتدأ والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سد مسد الخبر على مذهب من لم يشترط الاعتماد والسوغ للابتداء العمل فالوجه في هذا التركيب ثلاثة ويجوز وجده رابع وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخر لانه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة بعد سواء وهي مجردة عن الاستفهام لجرد التسوية وكأنه قيل تعلقه بالنعمة او بغيرها مستو ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ما قيل على الاول (قوله والشكر) اي لفة واما اصطلاحا فهو صرف العبد جيب ما انتم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله اي صرفها بحسب الطاقة البشرية لامطلق صرف ولذا قال تعالى وقيل من عبادي الشكور واما عرف الشكر مع انه لم يذكر في المتن لانه اخو الحمد ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزمخشري ان المدح والحمد شيء واحد (قوله فعل) اعترض بان الفعل ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف وحيثئذ فيكون الفعل في كلامه غير شامل لشكر الهادي

والجنانى لان الذى باللسان قول والذى بالجنان كيفية نفسانية وحيث قد فلا يصح
تعميمه فى الفعل بعد ذلك بقوله سواء الخ فكان الاولى ان يعبر بامر يشمل الموارد
الثلاثة ويحاج بان اراد بالفعل الامر والشان على اصطلاح اهل اللغة لا ما قبل القول
والاعتقاد كما هو التعارف والمراد بالفعل ما قبل الانفعال ولا شك ان كلا من القول
والاعتقاد ليس انفعالا (قوله ينبى) فيه ان الشكر الجنائى وهو الاعتقاد لا يصح
انباؤه عن التعظيم اذ لا معنى لانبائه بالنسبة للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبة
لفيئه لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض ان يطلع عليه الشاكر بقول
او فعل فالتبى حقيقة هو ذلك القول او الفعل المطلع لا الاعتقاد وحيث قد فيكون تعريف
الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الانباء فيه مع انه من افراده ويكون قوله
الاتى او الجنان فاسدا لعدم انبائه قلت المراد بالانباء الدلالة لا الاخبار ولا شك ان
الشكر الجنائى وهو اعتقاد الشاكر ان المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم
المنعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يقدح فى كون الاعتقاد دالا على تعظيم المنعم بالنسبة
لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه لانه لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو
تعظيم المنعم لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشئ
آخر الا ترى ان الدخان دال على النار بالنسبة للاعشى لانه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطة
فحصل من هذا ان اعتقاد الشاكر انصاف المنعم بصفات الكمال يدل الشاكر
وغير الشاكر بمن له اطلاع عليه بالهام او بزوال المانع واطلاع على السرائر او بقول
او فعل من الشاكر على تعظيم المنعم ولا يقال ان الاطلاع على ذلك الاعتقاد اذا كان
بقول او بفعل من الشاكر فالتبى عن التعظيم حيث انما هو ذلك القول او الفعل
لا الاعتقاد لانا نقول الموجود من الشاكر حيث قد شكر ان احدهما بالجنان والاخر باللسان
او بالاركان والذى بالاركان او اللسان دال على الجنائى وكل من الجنائى وغيره دال على
تعظيم المنعم الاول بواسطة والثانى بدونها فظهر لك ان حصر المعارض الانباء
فى القول الذى هو الشكر اللسانى والفعل الذى هو الشكر الاركانى ممنوع بقى شئ
آخر وهو ان الشكر الجنائى هو اعتقاد عظمة المنعم وهو لا يصح انباؤه عن تعظيم المنعم
لان المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الامر وهو اعتقاد
العظمة ايضا والشئ لا ينبى عن نفسه واجيب بان الشكر الجنائى اعتقاد انصاف
المنعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لانه اعم منه والعام ينبى عن الخاص
اى يدل عليه (قوله بسبب كونه منهما) متعلق بتعظيم وفيه ان هذا معلوم من قوله
قبل عن تعظيم المنعم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق واجيب
بان هذا تصريح بما علم التزاما لكون دلالة الالتزام مجبورة فى التعاريف وقوله
بسبب كونه منهما اى على الشاكر او غيره (قوله سواء كان) اى الفعل وقوله باللسان

يتبى من تعظيم المنعم لكونه
منعما سواء كان باللسان
او بالجنان او بالاركان فورد
الحمد لا يكون الا باللسان

(قوله بسبب كونه الخ)
الذى فى نسخ الشارح
التي يابى كونه الخ وهو
بمعناه آه

اي صارا من اللسان (قوله او بالجان) اي او كان ذلك الفعل صادرا من الجنان
اي القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد اتصاف النعم بصفات الكمال كما علت واعلم
ان الاعتقاد لا يقال له شاكر الا اذا اتقاد واذ عن والا فلا بعد اعتقاده شكرا كما في الايمان
افاده شيخنا العلامة العدوي (قوله او بالاركان) اي الجوارح وال للجنس فيصدق
بجارحة واحدة كالوا كرمتي قبلت يدك او وضعت يدي على صدرى لك اوقت لك
اجلا لا واعلم ان عمل الجوارح لا يقال له شكرا الا اذا كان بخدمة لان كان بطريق
الاعانة والتزحم والاجرة (قوله فورد الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر اي اذا
علت تعريف كل من الحمد والشكر و اردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فورد الخ
واعترض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شيء قبل ثم ورد على اللسان بعد اذ مورد
الشيء ما يرد عليه الاترى ان الحيوان اذا اخرجته من بيتك للحوض مثلا فالحوض يقال له
مورد البيت مصدر مع ان الحمد انما صدر من اللسان فالاولى ان يقول فصدر الحمد واجب
بان مراده بالمورد المصدر اي ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن المنصدر
بالمورد لان الثناء لما كان لا يعتد به في كونه جدا الا اذا كان مصاحبا لقصد التعظيم صار كما أنه
صادر من القلب ووارد على اللسان في التعبير بالمورد اشارة الى انه لا يعتد بالحمد الا اذا كان
صادرا من القلب بان يكون قصده التعظيم ووارد على اللسان لا ان قصده الهزؤ
والسخرية او لم يقصده شيء (قوله ومتعلقه) وهو ما يكون في مقابله ويجعل بازائه
وهو الحمد عليه (قوله وغيرها) لكن لا بد ان يكون ذلك الغير فعلا جليا اختياريا
كحسن الخط والا كان مدحا كالثاء في مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول
الشراح يكون النعمة وغيرها يعلم جواب سؤال وهو ان الحمد ينقسم الى مطلق
ومقيد فاعترض بانه كيف يكون مطلقا ليس في مقابلة شيء مع ان الحمد عليه ركن
من اركان الحمد والماهية تعدم بانعدام جزئها وحاصل الجواب ان المراد بالحمد المطلق
ما ليس في مقابلة نعمة وكونه ليس في مقابلة نعمة لا ينافي وقوعه في مقابلة فعل جليل
اختياري في غير نعمة فالخاصل ان الحمد ان وقع في مقابلة نعمة فهو المقيد وان وقع
في مقابلة فعل جليل اختياري غير نعمة فالطلق فالحمود عليه متحقق في كل منهما
(قوله ومتعلق الشكر الخ) لم يقدم المورد كما قدمه في الحمد بل قدم التعلق لاجل
ان يكون بين التعلق قرب ولا لاجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث
الخصوص في كل منهما فلما بدأ بمورد الحمد ناسب ان يبدأ بمتعلق الشكر لانه نظيره
في الخصوص (قوله فالحمد الخ) اعترض بانه لا حاجة لذكر ذلك بعدما تقدم من قوله
فورد الخ واجيب بان الكلام السابق مسوق لبيان مورد هما ومتعلقهما وهذا
الكلام مفرع على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهي العموم والخصوص
الوجهي (قوله فالحمد اعم) اي مطلقا (قوله) باعتبار الباء سببية ثم ان افعل اما على

ومتعلقه يكون النعمة
وغیرها ومتعلق الشکر
لا يكون الا النعمة ومورده
يكون اللسان وغيره فالحمد
اعم من الشکر باعتبار
التعلق واخص باعتبار
المورد والشکر بالعکس
(لله) هو اسم للذات
الواجب الوجود المستحق
لجميع الحمد

غير بابه او على بابه نظر الى ان متعلق السكر فيه عموم ومثل هذا يقال في قوله اخص
قرر شئنا العدوى (قوله واخص) اى مطلقا (قوله بالعكس) اى مخالف للحمد
باعتبار انه اعم منه نظرا للورد واخص منه نظرا للتعلق فالمراد بالعكس العكس العرفي
وهو المخالفة ولا يصح ان يراد به المعنى المنطقي ولا لغوى لان الاول قلب جزئى القضية
مع بقاء الصدق والكيفية والكم في غير الموجبة الكلية والثاني قلب الجزئين مع بقاء
ما ذكر مطلقا فعكس كل انسان حيوان على الاول بعض الحيوان انسان وعلى الثاني
كل حيوان انسان لان التعريقتين لا قلب فيهما على ان التعريف من قبيل التصور فلا
قضية اصلا حتى تقلب جزئيا (قوله هو) اى لفظ الله من الله اسم الخ والاسم
يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكنية واللقب وعلى ما قابل الصفة
ويصح ارادة ماعدا الاول اذ لا توهم فيه وازادة الثالث انبى لان جعله مقابلا
للصفة فيه رد على من قال كالبيض اوى انه صفة في الاصل لاعلم لان العلم ما وضع
لعين وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقتها فكيف يوضع لها العلم وانما كان صفة
مع انه جامد لانه مؤول بمشتق اى معبود بحق ثم صار علما بالعلبة التقديرية وما ذكره
الشارح لا يصح ان يكون تعريفا حقيقيا للفظ الجلالة لانه يجب ان يكون مانعا
من دخول الغير فيه وهذا ليس كذلك لانه يدخل فيه غير لفظ الجلالة من الالفاظ
المرادفة له من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى
الموضوع له فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا بلفظة بل كل مرادفه صح ان يعبر به
عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه وذات الشئ يقال على حقيقته الكلية وعلى
هويته الخارجية والمراد هنا الثاني وتستعمل الذات استعمال النفس واستعمال الشئ
فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث (قوله للذات) اورد المعرف باللام اشارة الى انه اسم
للذات المعينة بالشخص فيكون علما شخصيا (قوله الواجب الوجود الخ) اعترض
ذكر هذين الوصفين بانه ان كان لكونهما من جلة الموضوع له لزم عليه ان لفظ
الجلالة كلى انحصر في جزئى وهو باطل لانه يلزم عليه عدم افادة لاله الا الله للتوحيد
والعقلاء يجمعون على افادتها لذلك واذ باطل اللازم بطل المزوم وان كان ذكرهما
لتمييز الموضوع له عن غيره فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الاوصاف المميزة
واجب باختيار الثاني وانما خصا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصه بهما لفظا
ومعنى فلا يستعمل واحد منهما في غيره وليس احد في الواقع متصفا بواحد منهما
غيره تعالى وقدم الاول على الثاني لان الاول اصل لغيره من صفات الكمال
لان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لانه المفهوم عند الاطلاق
فواجب الوجود من حيث هو كذلك اكل الموجودات واشرفها فيجب اتصافه
باشرف طرفي التقيضين من اى وصف اعتبر و آخر الوصف الثاني عن الاول لان

استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده والحمد يجمع بمحمة بمعنى الحمد أى المستحق لكل فرد من افراد الحمد (قوله والعدول الى الجملة الاسمية الخ) هذا يفيد ان اصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها وهو كذلك لامرين اولهما ان الحمد من المصادر الدالة على الاحداث المتعلقة بمجالها من الذوات والشايع الكثير في بيان الاحداث المنسوبة لمجالها المتعلقة بها هو الافعال لدالاتها على وقوع تلك الاحداث في ازمة مخصوصة ثانيهما ان ذلك المصدر وهو الحمد في اكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بافعال محذوفه بان يقال حمد الله والاصل حدث حمد الله

فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات) اى لمضمونها والثبات هو الحصول المستمر وحينئذ ففظفه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت فانه اعم من الدوام لانه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم ان ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعلية فانها تدل على تجدد مضمونها وحدوثه اى حصوله بعد ان لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشف وصاحب المفتاح وكلام الشيخ عبدالقاهر في دلائل الانحياز يقتضى ان الجملة الاسمية انما تدل على مجرد الثبوت ولا دلالة لها على الدوام حيث قال لادلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وجع شارحنا بين الكلامين في شرح المفتاح بان كلام الشيخ عبدالقاهر بالنظر لاصل الوضع وكلام صاحب الكشف وصاحب المفتاح بالنظر للقارئ كراية المقام والعدول عن الفعلية (قوله وتقديم الحمد) اى على لفظ الجلالة وقوله باعتبار اى بسبب اعتبار وملاحظة انه اى الحمد هنا اهم اى من اسم الله فحذف المفضل عليه للعلم به واعترض على الشارح بان الاصل تقديم المبتدأ فتقديم الحمد على لفظ الجلالة آت على الاصل وما كان كذلك لا يحتاج لنكتة التقديم واجيب بانه لما كان اصل الحمد لله حدث الله جدا فحذف الفعل اكفاء بدلالة مصدره عليه فصار الله جدا ثم ادخلت لام الجر على المفعول فصار الله جدا ثم ادخلت ال على الحمد لافادة الاستغراق او لتعريف الجنس او العهد ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار اصل الحمد التأخير عن لفظ الجلالة فلا بد من نكتة لتقديمه سلنا ان اصله التقديم لكن قد عارض هذا الاصل عارض وهو اهمية اسم الله فقد تعارضت اصالة التقديم وأهمية الله فلا بد من نكتة مرجحة لذلك التقديم (قوله نظرا الى كون المقام الخ) هذا غلة لكون الحمد اعم من اسم الله اى وانما كان الحمد هنا اهم من اسمه تعالى نظرا الى كون المقام وهو مفتوح التأليف مقام الحمد لا مقام ذكر لاسمه تعالى فان قلت الحمد الذى يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله والثناء على الله لا يحصل الا بمجموع البدأ والخبر وحينئذ فالمقام انما يقتضى تقديم مجموع الجملة على ما سواه لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحينئذ فعليل اهمية

والعدول الى الجملة الاسمية
للدلالة على الدوام والثبات
وتقديم الحمد باعتبار انه
اهم نظرا الى كون المقام
مقام الحمد كما ذهب اليه
صاحب الكشف في تقديم
الفعل في قوله تعالى اقرأ
باسم ربك على ما سيجئ
وان كان ذكر الله اهم نظرا
الى ذاته

الحمد على اسمه تعالى مقتضية لتقديم الحمد بكون المقام مقام جد لا يصح وحاصل
الجواب اننا سلم ان الحمد الذي يقتضيه المقام هو التناء وان التناء لا يحصل الا بمجموع
الجملة الا ان لفظ الحمد لما كان موضوعا للتناء كان تقديمه على لفظ الآخر اهم لاشعاره
بما يقتضيه المقام وعلم من كلامه ان الاهم العرضي اذا اقتضاه الحال يكون
اولى بالرعاية من الاهم الذاتي (قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ الخ)
حيث قال قدم الفعل لانه اهم من اسم الله لان المقام مقام قراءة وهذا مبني
على ان قوله باسم ربك متعلق باقرأ الاول واما ان علق بالثاني ونزل الاول
منزلة اللازم فلا يرد البحث من اصله (قوله وان كان ذكر الله) الواو للحال
وان زائدة اي والحال ان ذكر الله اي ذكر هذا اللفظ اهم من كل شيء نظرا الى
ذاته لكونه دالا على الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا ورتبة فان قلت الاهتمام
باسم الله ذاتي لما علت والاهتمام بالحمد عرضي اي عارض بالنظر لخصوص المقام
والاول مقدم في الاعتبار على الثاني وعلى تقدير عدم تقديمه عليه في الاعتبار وانهما
متساويان فيه فهما متعارضان فاما ان يتساफا ويعدل الى امر آخر او يرجح اعتبار
احدهما بمرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرضي الحاصل بتقديم الحمد قصد
المتكلم لان الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة القصد البلغ او كون تقديم الحمد
هو الاصل لانه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الاصل او ان اهمية الله الذاتية كفت
شهرتها مؤنة ما يدل عليها بخلاف الاهتمام بالحمد فانه عارض فالائق الاثنيان ما يدل
عليه كالتقدم خلفاه (قوله على ما انتم) ليس متعلقا بالحمد على ان الله خبر لللا يلزم
الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو اما متعلق بمحذوف خبر بعد خبر اي كأن
على انعامه فيكون مشيرا الى استحسانه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته
او متعلق بمحذوف خبر والله صلة الحمد او متعلق بمحذوف مستأنف اي احده على ما انتم
وعلى بمعنى لام التعليل علة لانشاء الحمد او انهما صلتان للحمد والخبر محذوف اي
واجب (قوله اي على العامه) اشار بذلك الى ان ما موصول حرفي لاسمي واختار ذلك
لامرين الاول ان الحمد على الانعام امكن واغوى من الحمد على النعمة لان الحمد على الانعام
جد بلا واسطة وعلى النعمة جد بواسطة انها اثر الانعام لانه لا يصح الحمد على النعم به
الا باعتبار الانعام الامر الثاني ان جعلها موصولا اسما يحوج الى تقدير عائذ والعائد المجرور
لا يحذف اطرا اذا جزم بمثل ما جزم به الموصول وهنا الموصول مجرور بعلى والعائد مجرور
بالياء فالخذف حيث قلل على انه لا يظهر بالنسبة للمعطوف لان علم اخذ مفعوله فلا
يمكن ان يقدر العائد فيه ولا يجوز عطف الجملة على الصلة اذا خلت عن العائد الا اذا
كان العطف بالغاء واما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائذ في المعطوف بان يقال وعله
ويحمل قوله ما لم نعلم بدلا من الضمير او خيرا لابتداء محذوف او مفعولا لفعل محذوف

(على ما انتم) اي على انعامه
ولم يتعرض للنعم به ايها ما
لقصور العبارة عن
الاحاطة به ولثلاثتهم
اختصاصه بشيء دون شيء

تقديره لعنى نقصه وخروج عن الطريق المستقيم اما الاول فلا ستر امه الابدال
من المحذوف وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير انشاء وعند ابن الحاجب
مطلقا واما في الاخيرين فلا ستر امهما المحذوف بلا دليل يعتد به ولان الرفع والنصب
على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لكنه لالطف في بيان ما علم بما لم نعلم (قوله
ولم يتعرض للنعم به) اى كلا او بعضا تفصيلا او اجالا لان اقسام التعرض للنعم به
اربعة الاول ان يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلا بان يقال الحمد لله على السمع
والبصر الى آخر النعم الثانى ان يكون بذكرها اجالا بان يقال الحمد لله على جميع النعم
الثالث ان يكون بذكر بعضها تفصيلا بان يقال الحمد لله على العلم الرابع ان يكون بذكر
بعضها اجالا بان يقال الحمد لله على بعض النعم (قوله ايها ما لقصور العبارة الخ)
اى لاجل ان يتوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة بالنعم به على جميع الاحتمالات
وان كانت العبارة في الواقع لا تقصر الا عن القسم الاول ولذلك عبر بالايجام وبصح
ان يراد بالايجام الايقاع في الوهم اى الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالايجام التوهم
وهو الطرف المرجوح والمعنى حينئذ لاجل ان يقع في وهم السامع وفي ذهنه ان العبارة
قاصرة لا تحيط بالنعم به اعم من ان يكون الايقاع على سبيل الجزم كافي للقسم الاول ولا
كافي ببقية الاقسام فاندفع ما يقال ان التعرض للنعم به كلا على سبيل التفصيل تقصر عنه العبارة
قطعا فلا وجه للتعبير بالايجام وحينئذ فالاولى اسقاطه (قوله ولثلاث توهم اختصاصه)
اى النعم به اى انه لو اقتصر في حده على بعض النعم اجالا او تفصيلا لتوهم ان النعم به مختص
بهذا البعض ويصح رجوع ضمير اختصاصه الحمد لله وعلى كل حال فقوله ولثلاث توهم الخ
علة لعدم التعرض لبعضه اجالا او تفصيلا ويصح ايضا ان يكون علة لعدم التعرض للنعم به
كلا اجالا كما قال الخطابي من حيث انه يمكن ان يراد بالعموم الخصوص اذ قد كثر استعمال
العام في الخاص ولا يقال ان هذا يعكس علينا في العموم المأخوذ من المحذوف اذ لا فرق
فلا نتم السكتة التى ابدوها لترجيح المحذوف على الذكر لاننا نقول المحذوف لما كانت دلالة
على العموم عقلية كانت قوية فتدفع توهم الحصول بخلاف الذكر فان التحويل
في دلالة على الالتفات ودلالتها ضعيفة فلا تدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كله يقال
للشارح ان المصنف قد تعرض للنعم به اجالا لان عموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر الى
الفاعل مستلزم لعموم النعم به استزاما عقليا وحينئذ فلا يصح قوله ولم يتعرض للنعم به
الا ان يقال المراد انه لم يتعرض له نصريحا ان قلت انه قد تعرض لبعض النعم به صراحة
حيث قال وعلم من البيان ما لم نعلم فلا يصح نفي التعرض بالنظر لهذا القسم واجيب بان المراد
لم يتعرض لذكر النعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام (قوله من عطف الخاص على
العام) اى لان تعليمه سبحانه وتعالى ايانا البيان الذى لم تكن فعله من جملة انعامه (قوله رعاية
الخ) علة المحذوف اى وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية اى ملاحظة براعة

(وعلم) من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتبيينها على
فضيلة نعمة البيان
(من البيان)

الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اقرانه واستهلال اول صباح المولود
ثم استعمل في اول كل شئ ومنه الهلال اول المطر ومستهل الشهر اوله وحينئذ فغنى
براعة الاستهلال بحسب الاصل اى المعنى اللغوى تفوق الابتداء اى كون الابتداء
فاشاً حسناً ثم سمى به في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابتداء وهو كون الابتداء
مناسباً للمقصود وذلك بان يشتمل الابتداء على ما يشير الى مقصود التكلم نائراً او ناظماً
باشارة ما ولا شك ان الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذى هو المنطق الفصيح العرب
عمافى الضمير وهذا الكتاب في علم المعاني والبيان والبدیع المتعلقة بالبيان المذكور فى
التعبير به اشارة الى ان مراد المصنف التكلم على علمه تعلق بالبيان اى المنطق الفصيح
او ان براعة الاستهلال من حيث ان التعبير بالبيان يشير الى ان مراد المصنف التكلم
فى هذا الكتاب على فن البيان الآتى تعريفه لان البيانين وان اختلفا معنى فقد اشتركا
فى الاسم فالاشارة الى مقصوده حاصلة على كل حال • بقی شئ آخر وهو ان رعاية
البراعة وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفاً او لا كان عطفه
من قبيل عطف الخاص على العام او لا وحينئذ فلا يصح تعليله العطف المذكور
بالبراعة المذكورة فكان الاولى ان يقول وعلم تخصيص بعد تميم وذكر ذلك الخاص
رعاية الخ واجيب بانه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل
بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ورد هذا الجواب بانه انما يتم بالنسبة
للعلة الاولى المعطوف عليها ولا يتم بالنسبة للعلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبه
على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص واجيب
بان ملاحظة العطف انما هى سبب للتنبه على زيادة الفضيلة لا للتنبه على اصل الفضيلة
اذ التنبه على اصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه سلماً ان التنبه على
فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لا بعد ان يقال معنى قوله
عطف الخاص على العام ذكره بعد العام بطريق العطف فهنا شيان الاول ذكر
الخاص والثاني ذكره بعد العام بطريق العطف فقوله رعاية علة للامر الاول وقوله
وتنبه علة للامر الثانى والاحسن ما اجاب به العلامة عبد الحكيم عن اصل الاشكال
وهو ان المفعول له قد يكون علة غاية مرتبة وقد يكون علة باعثة فالاول اعنى قوله
رعاية الخ من الاول والثاني وهو قوله وتنبه من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف
الخاص على العام باشتمال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبه باعث على العطف
المذكور (قوله وتنبه على فضيلة نعمة البيان) اى على مزيتها وشرفها لان البيان
هو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان لا يتوصل الى اعظم ما ربه الا به ووجه
التنبه ان ذكر الخاص بعد العام يرمى الى ان الخاص بلغ فى الشرف والكمال مبلغاً
بحيث صار كأنه ليس من افراد العام لان العطف يقتضى مقابلة المعطوف

للمعطوف عليه والمغاير. نحصل ولو بالعظم على طريقة قوله

* فان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال *

والحاصل ان العطف يشير الى ان ذلك المعطوف لعظمه امر آخر مغاير لما عطف عليه
وانه انما افرد بالذكر ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه فكأنه امر آخر غيره
(قوله بيان لقوله مالم نعلم) اى بيان لما من قوله مالم نعلم لكن لما كانت الصلة والموصول
كالثنى الواحد صح ما قاله (قوله مالم نعلم) اى فى الزمان السابق على التعليم وتعليم
ذلك البيان الذى كان غير معلوم بخلق علم ضرورى فى اينسا آدم بجميع الاسماء
والسميات من كل لغة واعترض بانه لا حاجة لذكر قوله مالم نعلم للاستغناء عنه بقوله
علم لان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فغير معلوم لازم للتعليم وبذكر المعلوم يعلم اللازم
واجيب بان غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقوتنا واجتهادنا ومنه ما هو سهل
المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف واللازم للتعليم الثانى دون الاول
والمراد هنا فى كلام المصنف الاول بقوله مالم نعلم اى بقوى انفسنا واجتهادنا ولو حذف
قوله مالم نعلم لتوهم ان ذلك العلم امر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشرية
وحينئذ فالتصريح بقوله مالم نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذى ذكره الشارح
مأخوذ من قوله تعالى وعلمك مالم تكن تعلم وقد يقال ان هذا التوهم يدفعه قوله من
البيان لانه لا ينال بالقوة والاجتهاد عرفا فلو قال وعلمنا البيان لكفى فى دفع ذلك
التوهم فلعل الاحسن ان يقال انما اتى بقوله مالم نعلم لرعاية السمع اول دفع توهم
التجوز بان يراد بالتعليم احضار المذهول عنه وتذكير المنسى وما قيل ان فائدة التصريح
بانه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ففيه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من
التعليم بلا شبهة ثم ان قوله مالم نعلم مفعول ثانى لعلم والاول محذوف اى علمنا اذ ليس علم
من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي وكيف وقد وقع الاقتصار
عليه فى قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا (قوله قدم رعاية للسمع) طاهره ان رعاية
السمع لاتأتى الا بتقديم ذلك البيان مع انه يمكن مراعاة السمع بدون تقديم له بان
يقال ومالم نعلم من البيان علم واجيب بان مراد الشارح قدم ذلك على المين فقط بعد
ذكر العامل فى مرتبته ولا شك ان الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر العامل فى مرتبته
الا بذلك التقديم واما ما اجاب به العلامة القاسمى من انه يلزم من تأخير علم تقديم
معمول الصلة عليها لان علم معطوف على انتم الذى هو صلة لما ومالم نعلم مفعوله
وذلك لا يجوز مردود لان المنوع تقديم معمول الصلة على الموصول نحو جاء زيدا الذى
ضرب واما تقديمه على الصلة وحدها نحو جاء الذى زيدا ضرب فلم يمنع احد
(قوله المنطق) اى المنطوق به والفصيح بمعنى الظاهر الذى لا يلتبس بعضه ببعض
كما فى الحان الطيور وليس المراد بالفصيح الخالص من الكنة لان المراد بالبيان هنا

بيان لقوله (مالم نعلم) قدم
رعاية للسمع والبيان
المنطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير (والصلة
والسلام

ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور (قوله العرب عما في الضمير)
 اى المظهر له بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة على ما بين في موضعه قوله
 (والصلاة والسلام الخ) الظاهر ان هذه الجملة انشائية لان المقصود منها الدعاء له
 صلى الله عليه وسلم ويدل لذلك ما ورد كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ
 فهذا دليل على ان المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء اعني جملة
 الحمدلة اما على ان جملة الحمد خبرية قالوا للاستئناف وقول المغنى واو الاستئناف
 هي الداخلة على مضارع مرفوع بظهر جزمه ونصبه اغلى اول العطف ويقدر القول اى
 واقول الصلاة الخ وانما احتجنا لذلك لثلايزم عطف الانشاء على الخبر نعم على ما قاله
 بعضهم وان كان بعيدا ان جملة الصلاة يصح ان تكون خبرية لان المقصود بها تعظيمه
 صلى الله تعالى عليه وسلم لان الاخبار بان الله تعالى صلى عليه تعظيم له يكون العطف
 من قبيل عطف الخبرية على مثلها وانما كان جعل جملة الصلاة خبرية بعيدا لانه
 يقتضى انه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق
 نعم ان المقصود بالصلاة عليه طلب راحة لم تكن حاصلة فانه مامن وقت الا ويحصل له
 فيه نوع من الراحة لم يحصل له قبل فلا يقال الراحة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل
 (قوله على سيدنا محمد) يتنازع كل من الصلاة والسلام بناء على جواز التنازع بين
 العوامل الجوامد واما ان قلنا انه لا يكون الا في المشتقات كان متعلقا بواحد وحذفه
 من احدهما لدلالة الآخر او يقدر الخبر مشى ولا حذف والسيد هو من ساد في قومه
 وكان كاملا فيهم او الذي يلجأ اليه في المهمات (قوله حير من نطق) انما اختار خير
 من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ما ذكر في جانب الحمد من
 التعرض لنعمة البيان واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم لانه ليس افضل من تكلم
 بالصواب على الاطلاق لصدقه بالمولى سبحانه وتعالى فيحتاج الى ان يقال انه عام خص
 منه البعض وهو الله فعبارة قاصرة على الحوادث من اول الامر وهو النطق وفي
 كلامه تلميح الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى والصواب ضد الخطأ (قوله هي)
 اى الحكمة علم الشرائع لم يأت باى التفسيرية يدل هي قبل ليفيد ان ما ذكر معنى للحكمة
 لا بقيد كونها الواقعة في المتن وفيه ان الاتيان باى لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعة
 في المتن بخصوصها فلعل الاحسن ان يقال حكمة الاتيان هي دون اى اقادة ان الحكمة
 مقصورة على ما ذكره لاعلى غيره من المعاني التي ذكروها للحكمة من الادراكات
 او العلم بالشي على ما ينبغي مع العمل به فيكون في كلامه اشارة الى ان هذا المعنى هو المرضى
 من بين معانيها وانما كان الاتيان به مفيدا لذلك لان الجملة حينئذ معرفة الطرفين وهى تفيد
 الحصر (قوله وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية اى كل كلام
 وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر واصله حاقق وعطف قوله وكل كلام

على سيدنا محمد خير من
 نطق بالصواب وافضل
 من اوتى الحكمة) هي علم
 الشرائع وكل كلام وافق
 الحق وترك فاعل الاتيان
 لان هذا الفعل لا يصلح
 الله تعالى (وفصل
 الخطاب) اى الخطاب

على ما قبله من عطف العام على الخاص لان قولك الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس بشريعة (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا في الحقيقة علة لحنوف وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الايتا هو الله لتعينه وظهوره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى واذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل ان الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل عليهم الصلاة والسلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بملا حقة معنى الانبياء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملا حقة ارساله اليهم مؤيد بالمعزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اتحاد النبي والرسول ذاتا وان اختلفا اعتبارا وعلى اشتراط الكتاب مع الرسول ونوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فاما مل (قوله وفصل الخطاب) يحتمل انه عطف على اوتي الحكمة بناء على ان فصل فعل ماض على وزن ضرب والخطاب مفعوله فيكون جملة فعلية ويحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على ان فصل مصدر وهو الذي مثنى عليه الشارح وحاصل ما اشار اليه الشارح بقوله اي الخطاب الفصول او الفاصل ان اضافة فصل للخطاب من اضافة الصفة للوصف وان المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول على طريق المجاز المرسل وعلافة الجزئية او التعلق الخاص ولك ان تجعل الفصل باقيا على مصدره وتعتبر التجوز في اضافته الى الخطاب على حد جرد قطيفة واخلاق ثياب فاصله خطاب فصل نحو رجل عدل ونحوه وانما هي اقبال وادبار وهذا اوفق بما عليه ائمة المعاني حيث رجحوا التجوز العقلي على التجوز الاعرابي بحذف المضاف وعلى المجاز اللغوي وذلك لتضمن المجاز العقلي من المبالة البليغة ما لا يتضمنه المجاز اللغوي ولا المجاز الاعرابي (قوله اي الخطاب الفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله بين تفسير للفصول وقوله الذي يبينه تفسير للبين اي يحده بينا ظاهرا ويعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يبينه فظهر لك ان التبيين هنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعلم ان المراد بفصل الخطاب هنا اما الكتب المنزلة على الرسل او ما يعيها ويم سننهم القولية واعترض بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من التشابهات ما لا يبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه قلت المراد بكون الخطاب يحده بينا ولا يلتبس عليه انه لاصعوبة في فهمه من حيث ما يحل بالبلاغة بحيث يعرف المخاطب مواضع الحذوف والاضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموجبة للبلاغة او يحجب بان كلام الشارح مبني على مذهب المتأخرين من ان الراشدين في العلم يعلمون تأويل التشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجه الكلام نحو الغير للفهام فمخاطب الباري يجب

الفصول البين الذي يبينه
من يخاطب به ولا يلتبس
عليه او الخطاب الفاصل
بين الحق والباطل (وعلى
آله) اصله اهل دليل
اهل خص استعماله

ان يفهم ماخطوب به وهم يتبينونها ولا تلتبس عليهم او يجاب بان الخطاب بها هو
الرسول عليه الصلوة والسلام وهو يتبينها او يقال ان ايتاء عليه الصلوة والسلام
الكلام البين لا يقتضى ان يكون كل كلام اوتيه كذلك وحينئذ فلا ترد التشابهات
على رأى السلف (قوله او الخطاب الفاصل) اى الكلام المميز بين الحق والباطل
وشاع استعمال الحق والباطل فى الاعتقادات والخطأ والصواب فى الاعمال (قوله
وعلى آله) فيه اضافة الآل للضمير وهو جائز على التحقيق خلافاً لما قاله من لجن العامة
لان آلا تضاف لذى شرف والظاهر اشرف من الضمير ورد بان الضمير يعطى حكيم
مرجه فى الشرف وعدمه ويدل للجواز قول عبدالمطلب وانصر على آل الصليب*
وعابديه اليوم آلت * (قوله اصله اهل) اى من قولهم فلان اهل لكذا اى مستحق له
ولاشك ان الرجل مستحق لآله وآله مستحقون له فابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان
ابدلت الثانية الفا فان قلت ابدال الهاء همزة مشكل اذ فائدة التصريف النقل
لما هو اخف والنقل هنا لما هو اثقل اذ همزة اثقل من الهاء واجيب بان هذا النقل
لم يقصد لذاته وانما هو وسيلة للتوصل للتخفيف المطلق وهو الالف ولم تقلب الهاء
القائمة اول الامر لانه غير معهود فى محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها
همزة فانه قد عهد كما فى اراقى اصله هراقى (قوله بدليل اهل) اى بدليل تصغيره
على اهل والتصغير يرد الاشياء الى اصولها واعترض بان الاستدلال بالتصغير دورا
وذلك لان المصغر فرع المكبر وحينئذ فاهل متوقف على آل فاذا استدل باهل
على ان اصله اهل كان آل متوقفا على اهل وهذا دور لتوقف كل واحد على الآخر
واجب بان الجهة منفكة لان ترفق المكبر على المصغر من حيث العلم باصالة الحروف
وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعترض ايضا بان اهلا يمكن ان يكون
نصغير الاهل لا لآل وحينئذ فلا يصح الاستدلال واجاب بعضهم بان آل هذا مكبر
ولا بدله من مصغر ولم يسم الا اهل دون اويل حتى يكون اصله اول ولا ايل حتى يكون
اصله مال ولا ايل حتى يكون اصله ايل فدل على ان اهل تصغير له وهذا لا يمنع من كونه
نصغير الاهل ايضا لكن ما ذكره ذلك البعض من انه لم يسمع اويل فيه نظر فى المطول
من الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهل وآل واويل فالاولى فى الجواب
ان يقال ان اهل وان كان محتمل انه تصغير لاهل لكن اهل اللغة ثقات وقد قام الدليل
عندهم على انه تصغير لآل ايضا فان قلت ان الآك مختص باولى الخطر والشرف
والتصغير على اهل يتافى ذلك لدلالة التصغير على التحقير قلت معنى قول الشارح خص
استعماله الخ انه لا يدخل الاعلى من له شرف والتصغير اما اعتبر فى المضاف الذى
هو الآل وليس معتبرا فى المضاف اليه كالشرف فلاتا فى الاعتبار كل منهما فى غير
ما اعتبر فيه الآخر سلما ان كلا من التصغير والشرف معتبر فى المضاف لكون

الشرف سرى من المضاف اليه الى المضاف فلانسلم التناق لان التحقير باعتبار لا ينافي
الشرف باعتبار آخر فاختصاصه باولى الشرف ولو من بعض الوجوه والتحقير من
بعض الوجوه واما الجواب بان تصغيره يحوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه
بالاشراف فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقير كما صرح حوايه (قوله
خص استعماله في الاشراف الخ) يريد الشارح ان آكل وقع فيه بحسب الاستعمال
تخصيصا وان كان عاما باعتبار اصله وهو اهل * الاول انه لا يضاف لغير انعقلاء
فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وامثالهما ويقال اهل الاسلام واهل مصر * الثاني
انه لا يضاف للعاقل الا اذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الجزائر ويقال اهله
قبل والسبب في ذلك انهم لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الحاء ارتكبوا
التخصيص الاول قصدا للملازمة بين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء حرفا نقيلا بكونه
من اقصى الخلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف
نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص (قوله في الاشراف)
في القاموس الشرف محركا العلو والمكان العالى والمجد ولا يكون الا بالآباء او علو
الحسب آه اذا علمت هذا فقول الشارح واولى الخطراتى به لدفع توهم تخصيص
الاشراف بشرف الآباء او بعلو الحسب افاده عبد الحكيم وقوله الخطر بفتح الحاء
المجمة والطاء المهملة معناه العظم اى سواء كان فى امر الدين والدنيا كآل النبي
او الدنيا فقط كآل فرعون (قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم تقيض
التجاسة كالطهارة وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطمهور والجمع اطهار
وطهارى وطهر اذا علمت هذا تعلم ان ما ذكره الشارح هنا من ان اطهار جمع لطاهر
لا يخالف ما قاله في شرح الكشاف من انه جمع لطهر بكسر الهاء كثر وانما لما علمت ان
المفرد من هذه المادة ثلاثة الفاظ كل واحد منها يجمع على هذه المجموع الثلاثة فتكون
اطهار جمعا لطاهر لا ينافي انه جمع لطهر نعم ما نقله في شرح الكشاف عن الجوهري
من ان جمع فاعل على افعال لم يثبت لا يسلم كما علمت من كلام القاموس وما قاله العلامة
الفنارى من الجواب عن المخالف بين كلامى الشارح هنا وفي شرح الكشاف من انه
قديم قال مراد الشارح هنا ان الاطهار جمع لطاهر بحسب المعنى فلا مخالفة بين
كلاميه لاحاجة اليه وبخالفه القياس بصاحب واصحاب هذا محصل ما قاله العلامة
عبد الحكيم (قوله وصحابته الاخيار) اى المختارين والصحابة في الاصل مصدر يقال
صحبه صحبة و صحابة اطلق على اصحاب خيرا لانهم ولكنهم اخص من الاصحاب لانها
لغلبة استعمالها في اصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها
بمخلاف الاصحاب فيصدق باى اصحاب كانوا ثم المختار عند جمهور اهل الحديث
ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه الصلوة والسلام وقيل وطالت صحبته

في الاشراف واولى
الخطر (الاطهار) جمع
طاهر كصاحب واصحاب
(وصحابته الاخيار) جمع
خير بالتشديد (اما بعد)

وقيل وروى عنه والظاهر ان مراد المصنف هنا كل مسلم بمير صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولوساعة وكان اصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة الف واربعة عشر الف اكلهم اهل رواية عنه وفي قول المصنف الاطهار التلميح لقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا كما ان في قوله الاخبار التلميح لقوله تعالى كنتم خیرامة اخرجت للناس بناء على ان الخطاب خطاب مشافهة ولقوله عليه الصلاة والسلام خيركم قرني وقد تين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالطهر وتخصيص الاصحاب بالوصف بالاخبار (قوله جمع خير بالتشديد) اراد بهذا ان الاخبار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لا بالتخفيف لما في القاموس من ان المخففة في الجمال والبنم والمشددة في الدين والصلاح كذا قال عبد الحكيم ومحصله ان خبر اذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددا او مخففا يجمع على اخبار لكن الشارح انما قيد بالتشديد لانه المناسب للمقام وقال الفارسي قيد بالتشديد احترازا عن خير المقصور عن اخيرا فعل تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه في التقدير افعل من افعول ولا يصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل اتعجب غير التصرف فيه كما تقرر في النحو وهذا لا ينافي ان خبر الواقع صفة مشبهة اذا كان مخففا يجمع على اخبار كالمشدد وعلى هذا فيقال قول الشارح جمع خير بالتشديد اى في الحال او في الاصل فاندفع ما يقال ان ظاهر كلام الشارح يقتضي ان خبر المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على اخبار وليس كذلك (قوله اما بعد) اما هنا للفصل اى لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد ووجه افادتها للتوكيد انك اذا اردت الاخبار بقيام زيد قلت زيد قائم واذا اردت تأكيد ذلك وانه قائم لاحالة قلت اما زيد فقائم اى مهما يكن من شيء فزيد قائم فقد علمت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا وذلك محقق والعلق على المحقق محقق فان قلت ان مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغة وتوابعها موصوفا بالوصاف الآتية محقق لا انكار له ولا شك فيه والتأكيد يكون لدفع الانكار او الشك قلت يكتفي في صحة التأكيد الانكار التنزيلى الادعائى على ان التأكيد قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم وتقريره في النفوس كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله هو) اى لفظ بعدها واما قيد ناهنا لاجل قوله المبينة والافلفظ بعد في حد ذاته قد يكون معربا (قوله من الظروف) اى الزمانية نظرا للنطق او المكانية باعتبار الرقم لكن في الثاني بعد وقوله المبينة اى على الضم (قوله المنقطعة الخ) هذا اشارة لعلة البناء والمراد لانقطاعها لفظا لا معنى والا فطلق الانقطاع لابتج البناء لان الانقطاع قديم جامع الاعراب وحاصله انه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه وهو النسبة الجزئية وادى ذلك المعنى بالمضاف وهو الظرف صار ماث بها للمعرف في المعنى فلذلك بنى (قوله

وهو من الظروف المبينة المنقطعة عن الاضافة اى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه اما لثباتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط

اي بعد الحمد الخ) اراد بالحمد هنا وفيما يأتي التناء قد دخل البسلة فانها من جملة التناء وقد اتى بها المصنف (قوله لنيابتها عن الفعل) علة لكونها عاملة في الظرف اي عملها ليس من ذاتها بل لنيابتها عن الفعل وهو يكن الذي هو فعل الشرط وفي هذا اشارة الى ان العامل في الظرف حقيقة الفعل واما اما بطريق العروض وذلك لان الظرف من متعلقات الشرط الذي نابت عنه اما فتكون اما نائبة عنه معنى وعملا (قوله والاصل الخ) هذا في قوة العلة لما قبله اي لان اصل التركيب الذي نابت فيه اما نابت الفعل مهما الخ او انه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الفعل الذي نابت عنه اما ثم ان المراد بالاصل ماحق الكلام ان يكون عليه وليس المراد ان الكلام كان مطولا ثم اختصر واعترض بانه لا دلالة على هذا الاصل لان الفاء غاية ما تقتضي شرطاما لا خصوص مهما ويحاج بان غيرهما لما كان خاصا بشئ لان من لمن يعقل وما لغيره ومتى للزمان واين للمكان والمقصود هنا التعميم واذما ومهما عام الا ان المناسب لمقام التوكيد مهما فلذا اختيرت لا يقال ان ان ايضا عامة قلت نعم الا انها للشك فلا تناسب للمقام ثم ان مقتضى هذا الاصل الذي ذكره ان الظرف المتوسط بين اما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستثة وبرشح ذلك قوله سابقا والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقبل ان الواسطة بين اما والفاء من متعلقات الجزاء مطلقا اي ظرفا كان او غيره وقدمت تلك الواسطة عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملزم حذفه بعد اما لجره على طريقة واحدة وعليه مثنى الشارح في المطول في متعلقات الفعل وقبل ان كانت الواسطة بما يصح عمل ما بعد الفاء فيها بان كانت ظرفا فهي من متعلقات الجزاء وان لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها فهي من متعلقات الشرط المحذوف والذي عليه المحققون القول الثاني لافادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شئ ما في الدنيا بخلافه على القول الاول فانه يكون معلقا على وجود شئ مقيد بكونه بعد الحمد وتعلق الشئ على المطلق اقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامر ان بالنظر لمافي المقام بيان لتحقيق ما علق عليه فيهما (قوله ومهما هنا) اي في هذا التقدير الذي قدره الذي هو اصل اما وانما قيد ابتدائية مهما بهنا لانها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولك مهما تعطيني من شئ اقبل (قوله والاسمية لازمة للبند) انما يقلله مع ان المقام مقام اضممار لثلاثتهم رجوع الضمير الى خصوص هذا المبتدأ الذي هو مهما فاشاربه الى ان الاسمية لازمة للبند اي مبتدأ كان (قوله ويكن شرط) اي فعل شرط وكان هاتمة بمعنى يوجد فاعلها ضمير يعود على مهما وهو الدال على اسميتها ومن شئ بيان لهما في موضع الحال فان قلت لافادة لهذا البيان لان مهما عاملة فهي نفس الشئ فقيه بيان لشيء بنفسه ولا فائدة لهذا البيان قلت

قوله بيان هكذا في نسخ
الاصل ولعل الصواب
سين الهم الا ان يجعل كان
شانية آم (للمصحح)

فأئذ التخصيص على عمومها وإنها غير خاصة بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهي ليست واحداً بخصوصه فهذا البيان مفيد تأكيد العموم ويجوز جعلهما للزمان والشرط وفاعل يكن من شئ على جعل من زائدة لأن الشرط في حكم غير الموجب والمعنى أي زمان يوحده شئ (قوله والفاء لازمة له) أي لجوابه وقوله غالباً في أغلب أحوال الجواب ، ذلك فيما إذا كان الجواب لا يصلح لمباشرة الاداة بأن يجعل شرطاً كالمكان جملة اسمية أو طلبية أو فعلية جامداً ومنى بما أولن أو مقرون بقدر أو السنين أو سوف وأما إذا صلح لمباشرة الاداة بأن كان ماضياً غير مقرون بقدر أو مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بلا فلا يلزمه الفاء بل اقترانه بها جائز وأما حذفها في حديث والا استمع بها فنادر وفي قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها فضرورة (قوله فحين تضمنت اما الخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدأ وفعل الشرط يجعل الابتداء بمعنى المبتدأ وإضافة معنى إليه بانية ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو في الكلام حذف مضاف أي معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو مضافاً ويمكن اعني المبتدأ وفعل الشرط أي حين قامت اما مقام المبتدأ وهو مضافاً لهما لصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يمكن لزمتها الفاء في كلام الشارح لف ونشر مشوش وبما ذكرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول والمراد بالابتداء المبتدأ وبالشرط الفعل اندفع ما يقال أنها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسماً وفعلًا وهو باطل (قوله لزمتها الفاء) أي لزوماً عرفياً أي غالباً لأعقلاً فلا ينسب في أنها قد تحذف قليلاً في غير ضرورة كحديث أما بعد ما بال اقوام الخ وكثيراً عند تقدير القول في الجزاء كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أي يقال لهم اكفرتم وعند الضرورة كقول الشاعر

* فاما القتال لاقتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب *

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدأ إنما هو الاسم لا لصوق الاسم فكان الواجب أن يكون اللازم لاما الاسم لا لاما الاسم لان لا يمكن لازماً للمبتدأ إلا أنه أعطى هنا حكم اللازم وأقيم مقامه لقتض ذلك أنه يلزم على جعل الاسم لازماً لخروجها عن الحرفية المتعينة لها فجعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها بلا فصل بدلاً عنها إذ لا يدرى لعله لا يترك كنهه والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ وفي حكمه فهو اسمية حكماً واجاب العلامة عبد الحكيم بأن لصوق شئ لشيء أهم من أن يكون باعتبار مفهومه وذلك كلصوق الاسم للمبتدأ أو باعتبار تحققه كلصوقه لاما فان الملاصق لها فرد من أفراد الاسم وحينئذ فلا اعتراض واعتراض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فاما أن كان من المقربين واجاب في الكشف بأن التقدير

والفاء لازمة له غالباً حين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة لل لازم مقام الملزوم وإبقاء لآثره في الجملة

فاما المتوفى ان كان الخ فالاسم ملاصق تقديره (قوله اقامة للآزم) اى الذى هو الفاء
والاسمية الحكمية اعنى لصوق الاسم وقوله مقام بضم الميم اى فى موضع المزوم
وهو المبتدأ والشرط وقوله اقامة الخ الظاهر ان كلامنا من الاقامة والابقاء تعليل
لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم وان قوله فى الجملة راجع لكل من الاقامة والابقاء
اى لزم الفاء اقامة للآزم مقام المزوم فى الجملة وابقاء لآثره فى الجملة ولزوم اما
لصوق الاسم اقامة للآزم مقام المزوم فى الجملة وابقاء لآثره فى الجملة وبيان ذلك
ان الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا انها ليست فى مقامه حقيقة
لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف وهو المحل الذى فيه اما فلما كانت الفاء قريبة من
اما فكانها حلت محل مزومها فهى حالة محله فى الجملة لافى التحقيق وكذا لصوق
الاسم لم يقيم فى مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع اما لانها ثابت عنه ووقفت
فى موضعه لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكان الاسمية حلت محل مزومها فهى
حالة محله فى الجملة لافى التحقيق وقوله وابقاء لآثره الخ اثر مفرد مضاف يعم فكانه
قال وابقاء لآثاره اى علاماته ولو ازمه فى الجملة فآثار المبتدأ الاسمية والخبر والمحل
بينهما فآثاره ثلاثة والاسمية اى الحكمية بعض تلك الآثار فقد بقيت آثار المبتدأ
فى الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط والفاء بعض
تلك الآثار فبقيت آثاره فى الجملة من حيث بقاء بعضها بقى شئ آخر وهو ان قوله اقامة
لا يصح جعله علة للزمتها لاختلافهما فى الفاعل لان فاعل لزم الفاء وفاعل اقامة
الواضع واجب باننا نؤول لزمه وبهذا اتحد فى الفاعل وهو الواضع اى الزم
الواضع اما الفاء لاجل اقامته فهو على حد قوله تعالى هو الذى يربكم البرق خوفا
وطمعا اى يجعلكم خائفين (قوله هو ظرف) اى اذا وقع بعده جملتان والا كانت حرف
نفي كلف نحو تدم زيد ولما ينفعه الندم او يعنى الانحو ان كل نفس لما عليها حافظ وما
ادعاه الشارح من ظرفيتها اى فيما اذا وليها جملتان هو احد قولين للتحوين وقال
ابن هشام وابن خروف انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لوقاها شرط
لما يقع لانتفاء غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه
الموت الآية فقال لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ولا جاز ان يكون قضينا لانها
مضافة اليه على جعلها ظرفا والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا جاز ان يكون دل
لان ما النافية لها الصدارة وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وليس فى الكلام
ما يعمل فيها غيرهما واذا اتنى العامل اتضت الاسمية وثبتت الحرفية اذ لا تائل بغيرهما
واجيب باختيار كون العامل قضينا وتمنع كونها مضافة كذا قال شيخ بس لكنه يخالف
لكلامهم اذ كل من قال بظرفيتها قال انها تضاف لجملة فعلية ماضوية وجوبا
فلا حسن فى الجواب ان يقال ان العامل فيها جوابها وهو دل والظروف يتوسع فيها

ما لا يتوسع في غيرها واستدل ابن حروف على حرفيتها بأنه لو كان ظرفاً ما جاز لما
اكرمتني أمس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفاً كان عامله الجواب والواقع في اليوم
لا يكون واقعا في أمس واجيب بان هذا المثال مؤول والمعنى لما ثبت اليوم اكرمتك لي
في أمس اكرمتك اليوم فهو مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط
لا يكون المستقبل والمعنى ان ثبت اني كنت قلته (قوله فلما هو ظرف بمعنى اذ) هذا احسن
من قول الشارح في المطول انها بمعنى اذ لان لما ظرف للماضى من الزمان واذ كذلك
بخلاف اذا فانها للمستقبل فاللاممة بينها وبين اذ اقوى واحسن من قول ابى على
الفارسي وابن جني انها بمعنى حين ولذا سميت حينية لانه يلزم عليه ان تكون لما ظرفاً
محضاً ولا تكون لازمة الاضافة للجملة كحين ولبس كذلك اذ كل من قال بنظر فية لما قال
بوجوب اضافتها للجملة بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) اى من حيث
اذا تها التعليق في الماضى (قوله يليه فعل) اى ولو تقديرها كما في قوله

❖ اقول لعبدالله لما سقاؤنا ❖ ونحن بوادى عبد شمس وهاشم ❖

فان سقاؤنا فعل محذوف بقره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
بدليل اقول وقوله شم من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت
لعبدالله شمه (قوله ماض لفظاً) اى في اللفظ كالواقع في المتن وقوله او معنى اى او ماض
في المعنى نحو لما لم يكن زيد قائماً اكرمتك (قوله وعلم توابعها) اى والعلم الذي له تعلق
بتوابعها وهى الوجوه المحسنة للكلام البليغ كالجناس والتلميح وغير ذلك وتعلق العلم
بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح لم يرد بتقدير علم ان المضاف
هنا مقدر عطفاً على المضاف السابق اعنى علم البلاغة وان لفظ توابعها مرفوع
باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرور على نحو يزسيويه ابقاءه على
اعرابه لان افراد الضمير في قوله اذ به يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها عطف
على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة والعلم المضاف في الاول مسلط عليه ثم انه
يرد اشكال بان علم البلاغة ان كان المراد به المعنى العلمى كان تفسير الشارح له بقوله هو
علم المعانى والبيان ظاهراً الا انه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه
وهو لا يجوز لانه ليس له معنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاضافى اى العلم الذي له
تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح لان العلم الذي له تعلق بالبلاغة يشتمل على النحو
والصرف واللبنة وان صح العطف ويجاب باختيار الثاني ويراد بعلم البلاغة علمه زيادة
تعلق بالبلاغة بان دون لاجلها وحينئذ فلا يشمل غير العليين المذكورين او يختار
الاول ويقال الاعلام الاضافية فتدعى بمجزها حكم كلها كما ان صدرها كذلك ولذا
منعوا مجزها من الصرف في ابى هريرة للعلية او التانيث هذا وقال العلامة الخطاى
يمكن ان يدعى ان العلم هو لفظ البلاغة فقط ثم اتى بعلم واضيف اليه من اضافة العام

(فلاً) هو ظرف بمعنى اذ
يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظاً او معنى
(كان علم البلاغة) هو
علم المعانى والبيان (و) علم
(توابعها) هو البديع

للمخاص كعلم النحو وحينئذ فالمعطف على العلم لاعلى جزئه واعترض عليه بان توابع
 البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كما مروى ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع
 لها بالمعنى المنسدرى وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد يجاب بانه لا مانع من ان
 يجعل في العبارة استخدام بحيث يقال انه ذكر البلاغة اولا بمعنى العلم واعاد عليها
 الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبد الحكيم وهذا القول مع ما فيه من التكلف
 لا يتم اذ لم يثبت ان البلاغة علم لهذين العليين وقول المصنف فيما يأتى وسموهما بالبلاغة
 المراد بالسمية فيه الاطلاق لا الوضع بقى شئ آخر وهو ان السيد في شرح المفاتيح نقل
 عن صاحب الكشف ان البديع ليس علما مستقلا بل هو ذيل لعلى البلاغة وكذا
 السكاكى فلم عدده المصنف فنا برأسه وجعله مع فنى البلاغة من اجل العلوم معللا ذلك
 بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا مدخل له في الكشف المذكور
 ولا في معرفة دقائق اللغة العربية واجيب بان الحق مع المصنف في عدمله علما للبديع له
 موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المتغيرة في موضوعات العلوم وله غاية
 ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه ولما كان البديع تابعا للمعاني والبيان
 غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليين بناء على ذلك (قوله من
 اجل العلوم) اتى بمن للاشارة الى انه ليس اجل العلوم على الاطلاق بل من الطائفة
 التى هى اجل العلوم وهذا لا ينافى ان من تلك الطائفة ما هو اجل منه كعلم التوحيد وعلم
 الشرائع (قوله قدرا) اى منزله ومرتبته وهو تمييز محمول عن الفاعل وهو اسم كان
 اى لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل اقدار العلوم ومن ادق اسرارها وقال
 عبد الحكيم انه يتميز من نسبة الاجل الى العلوم محمول عن الفاعل اى فلما كان علم البلاغة
 من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا اى من علوم ادق سرها
 من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير مجرد اعتبار لا استعمال
 (قوله سرا) اى نكاته واسرارها ونكاته من جملة الدقيق من اسرارها وفي الاجل والادق
 صنعة الطبايق وفي قدرا وسرا من عيوب القافية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد
 (قوله اذ به تعرف الخ) هذا الدليل على غير ترتيب اللف وانما يسلك ترتيب اللف ليكون
 الكشف عن وجوه الاعجاز متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكور في هذا الدليل
 قوله لا يغيره) اشارة الى الحصر المستفاد من تقديم المعمول وقوله من العلوم اشارة الى
 ان الحصر اضافى والاقتد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كالهام او سليفة كالعرب
 (قوله دقائق العربية) اى دقائق اللغة العربية ونكاته (قوله واسرارها) عطف
 تفسير ان كان الضمير فيه راجعا الى العربية اى دقائق العربية واسرار العربية والمراد بهما
 المعاني المدلول عليها بخواص التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه وهى
 مقتضيات الاحوال وعطف مغايران كان الضمير راجعا للدقائق اى دقائق العربية

(من اجل العلوم قدرا
 وادقها سرا اذ به) اى بعلم
 البلاغة وتوابعها لا يغيره
 من العلوم ك اللغة
 والصرف والنحو (تعرف
 دقائق العربية واسرارها)
 فيكون من ادق العلوم سرا

واسرار تلك الدقائق وعلى هذا فيراد بالدقائق الاحوال والاسرار النكات التي تقتضيها تلك الاحوال والاول كالشك وخلو الذهن والثاني كالتأكيده وعدمه (قوله فيكون من ادق العلوم سرا) اي فيكون من طائفة ادق العلوم سرا وفيه ان هذا التفرع مشكل لان دقة المعلوم تستلزم دقة العلم لا ادقته فالمناسب ان يبدل ادق في التفرع بدقائق واجيب بان قوله فيكون مفرع على محذوف في كلام المصنف والاصل ودقائق العربية من ادق الدقائق فيكون الخ وذلك لان ما يعرف به ادق الدقائق لا يكون الا ادق لان ادق المعلوم تستلزم ادق الطريق الموصل اليه واجاب القرني بان اختصاص معرفة دقائق العربية واسرارها مع كثرتها على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن يوجب عدم معرفتها بما سواه وان ماسواه وان كان لا يخلو عن افادتها الا انه ادنى مرتبة في افادة معرفة تلك الدقائق وحينئذ فيكون هذا العلم من ادق العلوم سرا كما لا يخفى فتأمل ثم اعلم ان هذا الاشكال انما يرد على جعل قوله واسرارها عطف تفسير على الدقائق وان ضمير اسرارها للعربية واما على جعل الضمير للدقائق وان المعنى اسرار الدقائق اي دقائق الدقائق فلا يرد وذلك لان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ومن المعلوم ان ادقية المعلوم تستلزم ادقية الطريق الموصل اليه وحينئذ فيكون علم البلاغة وقواعدها من ادق العلوم سرا واستقام امر التفرع من غير احتياج لشيء مطوى في كلام المصنف (قوله ويكشف عن وجوه الاعجاز) اي عن انواع البلاغة وطرقها المشتمل عليها القرآن التي هي سبب في إعجازه اي كونه معجزا بحيث لا يمكن معارضته والاثبات بمثله والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن فهو مثل قوله تعالى ان اتبع مله ابراهيم خنيفا وقوله يكشف على صيغة المجهول عطف على يعرف مشارك له في الطرف المتقدم وفي الصيغة والى هذا بشير قول الشارح اي به يعرف الخ وليس على صيغة المعلوم مستندا لضمير علم البلاغة لان نصب الاستار بآباء السجع (قوله اي به يعرف ان القرآن مجزئ) المراد المعرفة التصديقية و اشار الشارح بذلك الى ان مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الاستار عن وجوه الاعجاز التي في القرآن معرفته معجز على طريق الكناية لانه يلزم من كشف الاستار عن وجوه الاعجاز وطرقه التي في القرآن معرفتها ويلزم من معرفتها معرفة انه معجز واعترض بانه لا وجه لذلك الحصر لان معرفة ان القرآن مجزئ كما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته فهو ان اراد بقوله اي به يعرف الخ معرفة نفس اعجاز القرآن الحصر لا يسلم وان اراد به معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته فكذلك لما علمت ان كلا منهما

(ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها) اي به يعرف ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر

مستفاد من علم الكلام واجب بان يقال يصح ان يراد الاول لكن المراد معرفة ان القرآن
 معجز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولا شك ان هذا انما يحصل بعلم البلاغة لان
 ذكر اعجاز القرآن في علم الكلام انما هو على سبيل التقليد والتسليم ويصح ان يراد
 الثاني لكن المراد معرفة اعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل والتعيين وذلك انما
 يحصل بعلم البلاغة اذ به يعرف ان القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة
 عن قدرة البشر فلزم من ذلك ان يكون في غاية درجات البلاغة فيكون معجزا وذكر
 ان القرآن معجز لكمال بلاغته في علم الكلام انما هو على سبيل الاجمال اذ لا يعلم منه
 ما وجه بلاغته فضلا عن وجه كمالها على ان معرفة الاعجاز في علم الكلام لابه اذ علم
 الكلام انما يعرف به الالهيات والنبوات والسمعات واعجاز القرآن ليس منها فذكره
 فيها انما هو على سبيل الاستطراد وسيلة لثبوت النبوة عليه الصلوة والسلام بخلاف
 علم البلاغة فان معرفة الاعجاز به لافيه فلا ورود للاشكال من اصله (فوله لكونه
 في اعلى مراتب البلاغة) علة لكونه معجزا وفيه ان القرآن كله ليس في اعلى مراتب
 البلاغة لان بعضه ابلغ من بعض فيكون بعضه في اعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه
 لكن كله في مرتبة الاعجاز وظاهر الشرح خلافه وان كله في اعلى مراتب البلاغة
 ويحاج بان اعلى بمعنى عالى وهو يصدق على الاعلى ومادون الاعلى لان عالى
 مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو وان اعلى باق على حاله ولكن المراد انه في اعلى
 مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البلاء وهذا لا ينافي ان يكون بعضه اعلى
 من بعض في البلاغة (قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار) هذا علة لكون القرآن
 في اعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على الدقائق عطف مرادف والمراد بهما خواص
 التراكمات التي تقتضيها الاحوال ثم ان ما ذكره الشارح من ان اعجاز القرآن لاشتماله
 على الدقائق والاسرار التي ليست في طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم وقيل
 ان اعجازه من جهة صرف ومنع قدرة البشر عن الاتيان بمثله وقيل لاشتماله على
 الاخبار عن المغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لخالفته لكلام
 العرب من الرسائل والخطب والاشعار في الاسلوب سيما في المطالع والمقاطع (قوله
 وهذا) اى معرفة اعجاز القرآن وسيلة (قوله وهو) اى تصديق النبي وسيلة الى الفوز
 بجميع السعادات اى الدنيوية والاخرية (قوله لكون معلومه) اى ما يعلم من هذا
 العلم وهو كون القرآن معجزا وقوله وغايته اى وهى الفوز بالسعادات وفي الكلام
 حذف اى وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته وبهذا تم التعليل وبما ذكرناه من ان المراد
 بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعد الكلية ككل
 حكم منكر يجب توكيده وكل فاعل مرفوع وحيث فليزم تعليل الشيء بنفسه
 لان العلم نفس القواعد الكلية التي هي معلومات الفن وحاصل الجواب ان مراده

وهذا وسيلة الى تصديق
 النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وهو وسيلة الى الفوز
 بجميع السعادات فيكون
 من اجل العلوم لكون
 معلومه وغايته من اجل
 المعلومات والغايات
 وتشبيه وجوه الاعجاز
 بالاشياء المحبوبة تحت
 الاستعارات بالكنية
 واثبات الاستار لها
 استعارة تخيلية وذكر
 الوجوه ايها او تشبيه
 الاعجاز بالصور الحسنة
 استعارة بالكنية واثبات
 الوجوه استعارة تخيلية
 وذكر الاستار ترشيع
 ونظم القرآن تأليف كلماته
 مرتبة المعاني متناسقة
 الدلالات

بمعلوم هذا العلم ما يعلم منه ولا شك ان اعجاز القرآن يعلم منه بواسطة انه يعرف منه اسرار القرآن ونكاته التي ليس في طوق احد من البشر الاتيان بها وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحية اعني قواعد الفن ويدل لذلك قول الشارح معلومه بالافراد ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) اي انواع البلاغة وطرقها التي حصل بها الاعجاز وهي خواص الزاكيين وقوله بالاشياء المحببة اي بجامع الخفاء في كل الاعن القليل من يصلح للاطلاع على جلالها بكشف استارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية بناء على مذهب المصنف وقوله واثبات الاستار تخيل اي على مذهب المصنف والجمهور (قوله وذكر الوجوه) اي والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه ايها اي تورية وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد منه المعنى البعيد اي القليل في الاستعمال اعتمادا على قرينة خفية وذلك كما هنا فان اطلاق الوجوه على الجارحة اقرب واكثر استعمالا بخلاف اطلاقه على الطرق والانواع فانه يبدو القرينة على ارادة هذا المعنى البعيد هنا استحالة ان يكون الاعجاز له وجوه بمعنى الجارحة (قوله وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة) اي بجامع ميل النفوس وتشوقها الى كل (قوله وذكر الاستار ترشيح) اي لانه من ملائمت المشبه به وانما لم يجعل اثبات الاستار تخيلية على هذا التقرير كالاول لان الصورة المستحسنة من حيث هي ليست الاستار من لوازمها الخاصة بخلاف الاشياء المحببة تحت الستار كما في التقرير الاول ولا يقال ان الترشيح يجب ان يقارن لفظ المشبه وليس في الكنية والتخيل ذكر المشبه به وحيث فلا ترشيح لانا نقول هذا غير لازم فقد صرح العلامة السيد بان الترشيح يكون للكنية كما يكون للتشبيه وللمجاز المرسل وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف لترشيح المصراحة فقط (قوله تأليف كلماته) اي جمعها على البصقة التي ذكرها وحيث كان المراد من نظمه ما ذكر فيكون التعبير عنه بالنظم الذي هو ادخال اللاك في السلك استعارة مصراحة او بالكناية بان شبه القرآن بعقد الدرر على طريق الكنية واثبات النظم تخيل او شبه تأليف كلمات القرآن بادخال اللاك في السلك ثم استعير لفظ النظم له (قوله مرتبة المعاني) اي حال كون الكلمات مرتبة المعاني بحيث يكون كل معنى في مرتبة التي تليق به فاذا كان احد المعنيين ملازما او مسببا عن المعنى الآخر اتى اولا بالمعنى المزموم او السبب ثم بالمعنى اللازم او السبب وكذا اذا اريد الحصر قدم المعمول على عامله لاجل اعادة ذلك فالمرتبة التي تليق بالمعمول حيث التقديم وبالعامل التأخير واذا اريد عدم الحصر عكس الامر (قوله مناسقة الدلالات) المراد بالدلالات الدلالات الاصطلاحية وهي الطائفة والتضمية والالتزامية والمراد بتناسقها تشابها وعمثلها

في المطابقة لمقتضى الحال اى حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة
لمقتضى الحال فاذا كان الحال تقتضى دلالة المطابقة اقبها وهكذا ولا يردان هذا المعنى
هو الذى فسر به ترتيب المعاني فيما مرفلز على التكرار لان الاول فى المعانى والثانى
فى الدلالات وبينهما فرق (قوله على حسب ما يقتضيه العقل) اى على قدره (قوله
لاتواليها فى النطق) اى فلا يقال لذلك نظم القرآن والحاصل ان نظم القرآن
لا يطلق على جمع كلماته كيفما اتفق اى من غير رعاية المناسبة فى المعنى الذى وجوده
فى القرآن محال (قوله وضم بعضها الى بعض) مرادف لما قبله (قوله كيفما
اتفق) اى على اى وجه واى حال اتفق سواء كان بين المعانى ترتيب ام لا كان بين
الدلالات تناسق ام لا (قوله وكان القسم الثالث) الواو عاطفة لما بعدها على
قوله كان علم البلاغة لالحال لمرين اولهما ان الاصل فى الواو العطف الثانى
ان الحال تقتضى ان الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من اجل العلوم المقيد
ذلك بكون القسم الثالث غير مصون عن الحشو مع ان الحامل له امر ان كون علم
البلاغة من اجل العلوم الثانى كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو (قوله
من مفاتيح العلوم) من بيانية مشوبة ببعض لابيانية محضه اذ ليس القسم الثالث
هو المفاتيح بل بعضه ثم ان الجار والمجرور اما حال من القسم الثالث بناء على مذهب
يس من جواز مجيئها من المبدأ او صفته له فان قلت ان جعله صفته مشكل لان الجار
والمجرور اذا وقع صفة فاما ان يكون متعلقه نكرة هى الوصف فى الحقيقة فيلزم نعت
المعرفة بالنكرة واما ان يكون ذلك المتعلق معرفة اى الكائن فيلزم حذف الموصول
وبعض الصلة لان ال الداخلة على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت فنختار
الاول لكن نقول ان تعريف القسم الثالث لفظى بناء على ان ال الداخلة عليه
جنسية والمعرف بالجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فيجوز فى الجار والمجرور بعده
ان يكون صفة نظرا للمعنى وان يكون حالا نظرا لفظا ولك ان تختار الثانى وهو جعل
الجار والمجرور متعلقا بمعرفة ولا يرد ما سبق لان الوصف المحذوف صفة مشبهة لانه
لم يرد به التجدد والحدوث بل الدوام وال الداخلة على الصفة المشبهة معرفة
على الصحيح (قوله السكاكى) نسبة لسكاكة قرية بالعراق او باليمن او بالبحر تقريرات
والذى ذكره السيوطى انه نسبة لجده كان سكاكا للذهب او الفضة (قوله اعظم)
خبر كان وقوله ما صنف فيه لا يصح ان تكون ماموصولا حرفيا لان القسم الثالث
اعظم المصنفات لا اعظم التصنيف فهى امانكرة موصوفة او اسم موصول واقعة
على الكتب بدليل تبين المصنف لها بجمع لاعلى كتاب لعدم التطابق بين البيان
والبين (قوله بيان لما صنف) اى اعظم الكتب المشهورة التى صنفت فيه وفيه ان
هذا يستلزم ان يكون القسم الثالث كتابا لان افضل التفضل بعض ما يضاف اليه

على حسب ما يقتضيه
العقل لاتواليها فى النطق
وضم بعضها الى بعض
كيفما اتفق (وكان القسم
الثالث من مفاتيح العلوم
الذى صنفه الفاضل
العلامة ابو يعقوب يوسف
السكاكى اعظم ما صنف
فيه) اى فى علم البلاغة
وتوابعها (من الكتب
المشهورة) بيان لما صنف
(نفعا) تمييز من اعظم
(لكونه) اى القسم الثالث
(احسنها) اى احسن
الكتب المشهورة
(ترتيبا) هو

مع انه كتاب واجيب بأجوبة الاول ان جملة كتابا باعتبار المعنى الهغوى اذا لكتب لغة الضم والجمع الثاني انه افرد بالتدوين فان بعضهم كالعلامة السيد نقل القسم الثالث بحروفه وسلفه عن القسمين وشرحه فقد خرج بالافراد المذكور عن كونه جزء كتاب الى كونه كتابا بالمعنى العرفي ايضا الثالث ان القسم الثالث لما كان هو العمد من المفتاح صار كأنه الكتاب كله (قوله تمييز من اعظم) اى لا اعظم اى تمييز لنسبة اعظم الى ما صنف محمول عن الفاعل اى اعظم نفعا ما صنف فيه ولا يقال ان فيه رفع افضل للظاهر لانا نقول هذا مجرد تقدير لاستعمال فان قلت لاي شئ جملة تمييزا من اعظم دون المشهورة مع انه اظهر لدلالته على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخاص والعام قلت لانه لا يكون نصافي المقصود حينئذ وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر وانما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة لانه اذا كان اعظم المشهورة نفعا فغيرها اولى (قوله احسنها ترتيبا) اى فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن لوضع مسأله في المراتب العليا وذلك لان كل مسألة بل كل كلمة يجوز ان يكون لها مراتب تناسب ان توضع فيها وبعض تلك المراتب احسن من بعض ولهذا جاز ان يكون تأليف احسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسأله فاندفع ما يقال ان الترتيب شئ واحد وهو جعل كل شئ في مرتبه واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افضل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن ترتيبا ثم ان اشتغال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما بصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسألة موقعها اللائق بها جدا وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة لاسيما اذا كان ذلك الحسن بالقياس الى كتب اخر (قوله وضع كل شئ في مرتبه) هذا التعريف مشكل لان الضمير في مرتبه ان عاد على كل شئ ان يكون كل شئ في مرتبه كل شئ فيكون الشئ موضوعا في مرتبه ومرتبه ماسوا وهو لا يصح وان كان عائدا على شئ لزم ان تكون جميع الافراد موضوعة في مرتبه شئ واحد وهو لا يصح ايضا واجيب باننا نختار ان الضمير راجع لكل واصافة المرتبة للعموم لانه مفرد مضاف والمراد المراتب الثلاثة بها فالعنى وضع الاشياء في مراتبها الثلاثة بها وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى القسمة على الآحاد فكانه قيل وضع هذا الفرد في مرتبه الثلاثة وهكذا وهو ظاهر واجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله ان الضمير راجع لثي والعموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبه الى شئ فالعنى وضع شئ في مرتبه اى شئ كان (قوله انما تحريرا) هذا يفيد ان غيره من الكتب موصوف بتمام التحرير وان القسم الثالث موصوف بزيادة التمام ويرد عليه ان تمام التحرير ينافي وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وان التمام لا يقبل الزيادة لانه نهاية الشئ وحينئذ فلا يصح التفضيل

وضع كل شئ في مرتبه (و) لكونه (انما تحريرا) هو تهذيب الكلام (واكثرها) اى اكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحسب جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه راحة من الفعل (ولكن كان) اى القسم الثالث (غير مصون) اى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه

(قوله رائحة الفعل)
الذى فى نسخ الشارح
رائحة من الفعل

على ان اسم التفضيل انما يصاغ بما يقبل الفضل والزيادة والجواب عن الامرين ان
المراد بالتمام الثابت لتلك الكتب القرب اليه مجازا والقريب الى التمام يقبل
الزيادة فلا ينافى وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله هو تهذيب
الكلام) اى تخليصه من الزوائد وكونه اتم بالنسبة اليها لا ينافى اشتماله على الحشو
والتطويل فى نفسه كما سيذكر وما ذكره من ان التحرير هو تهذيب الكلام فهو معنى
اصطلاحى وامامى اللغة فهو تخليص العبد من الرقية (قوله متعلق بمحذوف يفسره
قوله جمعا) اى والاصل واكثرها جمعا للاصول جمعا واعترض هذا بانه يلزم عليه
عمل المصدر محذوفا مع انه لا يعمل محذوفا كما لا يعمل فى متقدم وايضا ما لا يعمل لا يفسر
عاملا ويحاج بانه من باب حذف العامل لامن باب عمل المحذوف وقولهم ما لا يعمل
لا يفسر عاملا قاصر على باب الاشتغال وما نحن فيه ليس منه (قوله لان معمول الخ)
علة لمحذوف اى وليس متعلقا بجمعا المذكور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه)
اى لانه يؤول بالوصول الحرفى وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الوصول لانه
كتقديم جزء الشئ عليه فكذلك ما اول بهما لا يتقدم معموله عليه وهذا مذهب
الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) اى جواز تقديم معمول المصدر عليه فى الظروف
كاهنا وهذا مذهب الرضى قال لان المأول بالشئ لا يعطى حكمه من كل وجه
ولان تقدير عامل للظرف فيه تكلف ويميل للجواز قوله تعالى فلما بلغ معه السعى
وقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واعترض العصام بانه ليس هنا ظرف وانما هو
مفعول به زيدت فيه اللام لتقوية العمل قال شيخ يس وهو من العجب العجيب لانه اشهر
كنار على علم ان الظرف والجار والمجرور اخوان يطلق كل منهما على الآخر وانهما
اذا اجتمعا افترازا واذا افترازا اجتمعا كالنكير والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه رائحة
الفعل) اى ماله ادنى ملابسة بالفعل كالمصدر فانه يدل على الحدث وهو احد جزئى
مدلول الفعل هذا هو المراد برائحة الفعل فاندفع اعتراض ابن جاعة بان قولهم رائحة
الفعل غير صحيح لان الرائحة عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض
وانما كان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان للظرف شأنا ليس لغيره لتنزله من الشئ
منزلة نفسه لوقوع الشئ فيه وعدم انفكاكه عنه (قوله ولكن كان الخ) هذا
استدراك على وصف القسم الثالث بالاو صاف السابقة وذلك انه لما وصفه بالاو صاف
السابقة توهم انه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله
ولكن كان الخ (قوله وهو الزوائد المستغنى عنه) اى اللفظ الزائد فى الكلام
المستغنى عنه فى اداء المراد سواء كان لفائدة ام لا كان متعبا ام لا كما فى قوله
كذبا ومينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لان المراد به الكلام الزائد
على اصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد

او في الكلام حذف مضاف اي ذو الزيادة ثم ان في كلام الشارح احتياكا حيث حذف من كل قيدا اثبت في الآخر فحذف من الحشو قوله على اصل المراد لذكره في التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لذكره في الحشو (قوله واستعرف الفرق بينهما) اي الفرق المعتد به والا فالنفسير الذي ذكره يؤخذ منه فرق ايضا لانه يقتضي ان يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لانه قيد التطويل بكونه لغير فائدة واطلق في الحشو فيجتمعان في زائد لا لفائدة وينفرد الحشو في زائد لفائدة وحاصل الفرق الآتي ان الحشو هو اللفظ الزائد التعيين زيادته كقوله

❖ واعلم اليوم والامس قبله . ولكنني عن علم ما في غد عني ❖

فلفظ قبله زائد قطعاه وحشو والتطويل هو الزائد على اصل المراد مع عدم تعينه كما في قوله ❖ وقد دت الاديم لراهبيه * والني قولها كذبا ومينا ❖

فالكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما زائد لابعينه وهذا الفرق الآتي يقتضي ان يكون بينهما التباين وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة وما يأتي فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح اهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مطلقا الخ) اشار بذلك الى ان التعقيد هنا مصدر المبني للمفعول اي عقد الكلام لاجل ان يكون وصفا للكتاب واما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقدا الذي هو مصدر المبني للفاعل فهو وصف للفاعل ولا تحسن ارادته هنا واورد على الشارح ان التطويل وكذلك الحشوليسا وصفين للكتاب اذا جعل مصدرى المبني للفاعل يل اذا جعل مصدرى المبني للمفعول فكان ينبغي التأويل فيهما ايضا لكونا وصفين للكتاب الا ان يقال انه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة او ترك ذلك استثناء تفسيرهما السابق لانه قد فسر كلاهما باللفظ الزائد وهذا يفيد خلوها على الحشو والطول به وان المصدر بمعنى اسم المفعول لانه باق على مصدرية حتى يحتاج الى ان يأولهما بما اول به التعقيد ثم ان كون الكلام مطلقا اما بسبب خلل في اللفظ وهو التعقيد اللفظي او خلل في الانتقال وهو التعقيد المعنوي او بسبب ضعف التأليف لان مخالفة النحو في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الاعراب فالتعقيد هنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتي فانه خاص بالامر من الاولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما افاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) اي بناء على جواز تعدد خبر الناسخ وانما سكت عن جعله حالا من ضمير غير مصون لان الخبرة اظهر واقرب لانه يوهم ان مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله للاختصار مع انه ليس كذلك فانه في نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك فيكون ادعى للقدم على اختصاره وما قيل في قابلا من الاعراب يقال في مقتر او اختار في جانب الاختصار التعبير بقابلا وفي جانب الابضاح والتجريد التعبير بمقترا اشارة الى ان الاهتمام بالاختصار دون الاهتمام بالابضاح والتجريد

(والتطويل) وهو الزيادة على اصل المراد بلا فائدة واستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر اي كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مقترا) اي محتاجا (الى الابضاح) لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت) جواب لما (مختصرا) يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة

فالتحرز عنهما اهم من التحرز عنه (قوله عفايه) لم يقل لمافيه على طريقة ما قبله
اذ لا يعلم حينئذ ان المجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرتب النشر
على نمط الف لاجل السجع (قوله الفت مختصرا) لم يقل اختصرته مع انه اختصر
اشارة الى انه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لامر دعا اليه بل تأليف مختصر
يتضمن مافيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه وايضا تغييره باختصرته يقتضى ان
ما في هذا المختصر في القسم الثالث وليس للصنف الا مجرد الاختصار مع ان له غير
الاختصار التجريد والايضاح وبعض اجتهادات له مخالفة لمذهب السكاكي (قوله
يتضمن مافيه الخ) اشارة الى انه مختصر جامع ثم ان المراد يتضمن ما في القسم الثالث من
القواعد تضمنه معظم مافيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل
والاستدلال وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث
لواحق لعلى المعاني والبيان (قوله وهى حكم) كان الاولى وهى حكم لان الضمير اذا وقع
بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالاولى مراعاة الخبر لانه محط الفائدة وقوله
حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الايقاع والانتزاع اعنى
ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة المسمى ذلك عند المناطقة بالتصديق والمراد هنا
القضية الدالة على النسبة الحكمية من اطلاق اسم المدلول وارادة الدال فساوى قول
غيره قضية كلية ان قلت هذا مجاز وهو لا يدخل التعاريف قلت هذا مجاز مشهور او ان
هذا ضابط لاتعريف على ان بعضهم ذكر ان الحكم يطلق على القضية نفسها اطلاقا
حقيقيا عرفيا كاطلاقه على مامر وقولهم كلية اى محكوم فيها على كل فرد من افراد
موضوعها او المراد موضوعها كلى وقوله ينطبق الخ هذا القيد على الثانى ليس لبيان
الواقع بل للاحتراز عن القضية الطبيعية نحو الانسان نوع والحيوان جنس فان المحكوم
عليه بالنوعية او الجنسية الماهية الكلية بقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه
على الاول فانه ليس ان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق
الاشتغال واعتراض بان الجزئيات انما تضاف لكلى الفرد لا للقضية الكلية والذى
يضاف اليها انما هو الفروع وهى القضايا التى تحت القضية الكلية بان يحكم بمحمولها
على جزئيات موضوعها واجيب بانه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج في الجملة
او ان في العبارة حذف مضاف اى على جميع جزئيات موضوعه او ان في العبارة استخداما
فاطلق الحكم او لا بمعنى القضية واعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ولا شك ان
المحكوم عليه وهو الموضوع امر كلى تحت جزئيات وعلى هذا فلا حذف اصلا كذا
قالوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لاتليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجلم
الفير فالاولى ان يقال قوله حكم كلى اى على كلى فان كلية الحكم يكون المحكوم
عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدق عليه
وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليتعرف الخ) اللام للغاية والعاقبة اى ان

وهى حكم كلى ينطبق
على جميع جزئياته ليتعرف
احكامها منه كقولنا كل
منكري يجب توكيده (ويشتمل
على ما يحتاج اليه من الامثلة)
وهى الجزئيات المذكورة
لايضاح القواعد
(والشواهد) وهى
الجزئيات المذكورة
لابتات القواعد فهمي
اخص من الامثلة

غاية ذلك الانطباق وثمرته تلك المعرفة وليست للتعليل لان الانطباق لا يعلل بالمعرفة بل الامر بالعكس اى ان الانطباق يكون علة للمعرفة وذلك لان الانطباق امر ذاتي للقضية فلا يعلل بشئ والمعرفة لاحكام الجزئيات من القضية امر عارض لها وبكيفية معرفة احكام جزئيات الموضوع منها ان تأتى بقضية سهلة الحصول لكون موضوعها جزئيا من جزئيات موضوع القاعدة ومحمولها نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية السهلة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى فينتظم قياس من الشكل الاول منتج للطلوب كأن يقال ثبوت القيام لزيد حكم منكر وكل حكم منكر يجب توكيده ثبوت القيام لزيد يجب توكيده ولما كانت معرفة احكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة للاحتياج الى شئ آخر اليها عبر بقوله ليتعرف ولم يعبر يعرف بقى شئ آخر وهو ان القاعدة يتعرف منها احكام الجزئيات والشاهد جزئى من جزئيات القاعدة فيكون متوقفا عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور واجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد على القاعدة وانما هو متوقف على الموثوق به فيقال التوكيد في جواب المنكر في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا سمع من الموثوق به وكل ماسمع من الموثوق به فهو مستحسن في البلاغة فالتوكيد في جواب المنكر في هذه الآية مستحسن في البلاغة ورد هذا الجواب بانه مبطل للعموم في قولهم في تعريف القاعدة على جميع جزئياته فالاولى في الجواب ان يقال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للمجتهدين المستنبطين للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم لانهم هم الذين يريدون تعرف احكام الجزئيات وحينئذ فالعموم باق على حاله (قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) اى لاعلى ما يستغنى عنه منها والا كان حشوا وتطويلا وفي هذا اشارة الى ان القسم الثالث فيه امثلة وشواهد مستغنى عنها (قوله فهمي اخص) اى باعتبار صلاحية اى ان كل ما صلح ان يكون شاهدا صلح ان يكون مثالا من غير عكس وسر ذلك ان الشاهد لابد ان يكون من كلام من يعتد بعريته بخلاف المثال فينبغي العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الاثبات والايضاح لان هذا خارج عن حقيقة الامثلة والشواهد لان الجزئى لا يلزم ان يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح او للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتيهما وحينئذ فلا يبنى عليه اخذ النسبة بينهما ولئن سلمنا دخول ذلك في مفهوميهما لانه الجزئى من حيث انه جزئى لا يكون الاثبات ولا الايضاح داخلا في مفهومه ومن حيث انه مثال او شاهد يكون الاثبات والايضاح داخلا فيه فلا يتبع العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما اما التباين الكلى لانه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر او التباين الجزئى وهو العموم والخصوص الوجهى بان يقال المثال ما قصد به الايضاح اريد معه الاثبات ام لا والشاهد

ماقصده الاثبات اريد معه الايضاح ام لا ان قلت بعم في الاول دون الثاني بان يقال
 الشاهد جزئى يذكر للاثبات ليس الاقلنا قال العلامة يس التعميم في الاول دون الثاني
 تحكم لانه لا دليل عليه (قوله ولم آل) عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله
 واصل آل ألو بهزتين الاولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة قلبت الهزمة الثانية
 الفاو فاء بقاعدة انه اذا اجتمع همزتان في اول كلمة والثانية منهما ساكنة فانها
 تقلب مدة من جنس الحركة التى قبلها وحذفت الواو للجازم لانه معتل وماضيه
 الا بالو واصل الا لو كنصر اذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا (قوله من الاول)
 بفتح الهزمة وسكون اللام كالنصر او بضم الهزمة واللام كالعتو على ما فى القاموس
 (قوله وهو التقصير) اى التواني فالتقصير من قصر عن الشيء تواني عنه لامن قصر
 عن الشيء بمعنى انتهى او عجز عنه ثم ان تفسير الشارح الاول بالتقصير بيان لعناء فى اصل
 اللغة واما كونه بمعنى المنع فجاز وانما حل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازى
 حيث قال واستعمل الاول الخ لان آل بمعنى اقصر فضل لازم فلهذا الواقع بعده
 اما نصب على التمييز اى من جهة الاجتهاد او على الحال اى حال كوفى مجتهدا
 او على زرع الخافض اى فى اجتهادى والاول باطل اذ لا ايهام فى نسبة التقصير الى
 الفاعل ولا يصح جعله محولا عن الفاعل لان الاصل فى المحول ان يكون الاسناد اليه
 حقيقيا وهنا مجازى واما الثانى والثالث فبعدان لان مجئ المصدر حلا سماعى وكذلك
 النصب على زرع الخافض وحيث جعل آل فى كلام المصنف بمعنى اقصر بعيد فلذا
 عدل عنه الشارح الى المعنى المجازى (قوله وقد استعمل الخ) اى على طريق
 التضمين فقد ضمن آل معنى المنع المتعدى لاثنتين او استعمل الاول بمعنى التقصير للمنح بعد
 تشبيهه واشتق من الاول آل بمعنى منع على طريق الاستعارة التبعية فقوله وقد استعمل
 الخ اضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى اشارة الى ان المراد من الاول هنا معناه
 المجازى وهو المنع لما قلناه ولاشتماره فيه والجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير
 المشهورة عند بعض الاصوليين (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف اى واستعمله
 المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال
 ان الحذف يقتضى ذكر الشيء اولا فيقتضى ان المصنف قد ذكر المفعول الاول ثم حذفه
 بعد ذلك وائس كذلك وانما حذف المصنف المفعول الاول وهو الكاف لكونه
 غير مقصود بخصوصه فحذف للعموم لان المعنى لم يمنع احدا فان قلت لم لا يجوز
 ان يكون آل فى كلام المصنف متعديا لمفعول واحد لتضمينه معنى ترك او يجوز بالاول عنه
 والمعنى ولم اترك اجتهادى فى تحقيقه ولا يكون فى الكلام حذف على ما هو الاصل قلت المانع
 من ذلك امران الاول اشتهاى استعمال الاول بمعنى المنع وعدم اشتهاى استعماله بمعنى الترك
 الثانى انه لو كان الاول هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم اترك اجتهادى فى تحقيقه بل اجتهادت

(ولم آل) من الاول
 وهو التقصير (جهدا)
 اى اجتهادا وقد استعمل
 الاول فى قولهم لا آلوك
 جهدا متعديا الى مفعولين
 وحذف المفعول الاول
 هنا

فيه وهذا لا يفيد انه بذل كل الاجتهاد في ذلك وهذا خلاف المقصود اذ المقصود
 انه بذل كل الجهد في تحقيقه وهذا انما يفيد جعل آل بمعنى امتنع تأمل (قوله لم امتنعك)
 الخطاب لغير معين اى لم امتنع احدا اجتهداى في تحقيقه بل بذلت وسعى وطاقتى في ذلك
 (قوله في تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار ان معناه بذلت وسعى لا يجهدا لعدم جزالة
 المعنى كذا قال بعضهم فتأمله (قوله في تحقيقه) اى المختصر وفيه ان التحقيق هو اثبات
 المسئلة بالدليل والمختصر الفاظ لا تثبت بدليل اذ الذى يثبت به انما هو المعانى واجيب
 بان في الكلام حذف مضاف اى في تحقيق مدلوله فالتحقيق من اوصاف المعانى
 كما ان التهذيب من اوصاف اللفظ لانه تخلص اللفظ من الحشو (قوله اى اخذا) اى تناول
 في الاصل مدالا خذ الشيء اريد به هنا لازمه وهو الاخذ فهو من اطلاق اسم المزموم
 وارادة اللازم والمراد بالاخذ هنا اختيار النفس للمسائل اى ان اختيار الشخص
 للمسائل المرتبة من هذا المختصر اقرب من اختياره لها من القسم الثالث بمعنى انه يعمل
 الى اخذها منه اكثر لكونه جعل مسائله وفصوله في رتب هي منها اسهل اخذا
 من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وبنى ادراك
 بعضها على ادراك بعض او المراد بالتناول الاخذ للمعنى من الالفاظ المرتبة اى
 ان اخذ الشخص للمعنى من الالفاظ المرتبة من هذا المختصر اقرب من اخذها
 من الالفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله اضافة المصدر) اى اضيف اضافة
 المصدر او وهذه الاضافة اضافة المصدر فهو اما منصوب على المفعولية المطلقة
 او مرفوع خبر لمحذوف وقدم اضافته الى الفاعل على اضافته للمفعول لما تقرر
 في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى (قوله لما تضمنه) اى معمول لما تضمنه الخ
 اى فهو علة لذلك المتضمن بانفتح اى وليس علة للنفي لان المفعول له هو مافصل لاجله
 الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للنفي وهو المبالغة لانه ينحل المعنى ان المبالغة في اختصار
 لفظه لاجل التقريب منتفية فيقتضى ان المبالغة في اختصار لفظه لغير التقريب
 كسهولة الحفظ حاصلة وليس هذا المعنى بمراد لان المراد نفي المبالغة في الاختصار مطلقا
 وانما كان المعنى ما ذكر على جعله متعلقا بالبالغ لان النفي اذا دخل على كلام فيه
 قيد شانه ان يكون النفي فيه موجها الى القيد مع بقاء اصل الفعل ثم ان ظاهره ان العمل
 لما تضمنه المعنى وهو الترك وليس كذلك وانما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت
 فالكلام على حذف مضاف اى معمول لدال ما تضمنه معنى لم بالغ ثم ان هذا الكلام
 يحتمل ان يكون اشارة الى ان العمل انما هو لذلك الفعل وانه اذا جعل العمل لمعنى حرف النفي
 وجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح لتعليل وهو الظاهر ويحتمل ان يكون اشارة الى
 ان العمل لحرف النفي باعتبار ما يستفاد منه وما ذكره بيان لعمل حرف النفي وان القيد له
 وتوضيح لحاصل المعنى وانما ادرج الشارح المعنى للاشارة الى ان ترك المبالغة ليس عين

والمعنى لم امتنعك جهدا
 (في تحقيقه) اى المختصر
 (وتهذيبه) اى تحقيقه
 (ورتبه) اى المختصر
 (ترتيبا اقرب تناولا)
 اى اخذا (من ترتيبه)
 اى من ترتيب السكاكى
 او القسم الثالث اضافة
 المصدر الى الفاعل
 او المفعول (ولم بالغ
 في اختصار لفظه تقريبا)
 مفعول له لما تضمنه معنى
 لم بالغ اى تركت المبالغة
 في الاختصار تقريبا
 (لتعاطيه) اى تناوله
 (وطلبا لتسهيل فهمه
 على طالبه) والضماثر
 للمختصر وفي وصف
 مؤلفه بانه مختصر منقح
 سهل المأخذ تعريض

معنى لم ابالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولولم يذكر المعنى لصح ايضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن المتضمن للشيء متضمن لذلك الشيء لكن بصير الكلام خالفا عن افادة ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ وانما كان معنى لم ابالغ متضمنا ومستلزما للترك لان معنى قوله لم ابالغ نفى المبالغة ويلزمه تركها (قوله وطلبا الخ) ان قلت هذا عين ما قبله فلا حاجة له قلت اما ولا فقد يمنع ذلك اذ لا يلزم من قرب تناوله فهمه اذ قد يقرب ما هو في غاية الصعوبة ولا يصل الى حد السهولة فان في مجرد تقليل الصعوبة تقريبا لا يقال فكان ينبغي ان يستغنى بهذا عما قبله لا نأقول اغناء المتأخر المتقدم لا يضر لان الاول قد وقع في مركزه على ان المقام مقام خطابة وايضا فقد يكون قصد من الاول تسهيله في نفسه وانه مستحسن مع قطع النظر عن تحقق الطلاب له ومن الثاني الاشارة الى ان له طلبا وانه راعى حالهم (قوله بانه مختصر) اخذه من قوله الفت مختصرا ومن قوله ولم ابالغ في اختصاره وقوله منقح اخذه من قوله في تحقيقه وتهذيبه وقوله سهل المأخذ اخذه من قوله وطلبا الخ (قوله تعريض) هو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ويسمى تلويحا كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود وانما يسمى تلويحا لان التكلم يلوح به لما يريد وقوله تعريض يعني ثانيا والافه قد عرض بالقسم الثالث اولا بقوله قابلا للاختصار مفتقرا للايضاح والتجريد كما انه صرح بذلك اولا في قوله ولكن كان غير مصون الخ قال في المطول ولعمري لقد افترط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا نصريحا اولا وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا (قوله بانه لا تطول فيه) اي لانه مختصر وقوله ولا حشو اي لانه لانه مهذب وقوله ولا تعقيد اي لانه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب اللف (قوله المذكور من القواعد وغيرها) اي الامثلة والشواهد واثار الشارح بذلك الى ان اسم الاشارة ليس راجعا للمختصر والاقتضى ان هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك واول الفوائد والشواهد والامثلة بالذكور لاجل صحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد وفي تعبير المصنف ببعض اشارة الى عزة تلك الفوائد لانها لم تكن ثابتة في كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) قال في المطول ولقد اعجب المصنف في جعل ملقطات كتب الائمة فوائده وفي جعل مخترعات خواطره زوائد ووجه الاعجاب ان كلامه موجه محتمل للمدح ولذم فيحتمل ان مخترعات خواطره زوائد الشأن فيها ان تطرح ولا تقبل قسمتها زوائد تواضع منه ويحتمل ان يكون المراد ان مخترعات خواطره زوائد في الفضل على الفوائد التي التقطها من كتب الائمة وبين فوائده وزوائد الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدين الخرج لتباعد

مخرج الفاء من مخرج الزاي وبين اليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربين المخرج لان مخرج الهزة قريب من مخرج العين ثم ان تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاكي ومثل مذهبه في الاستعارة بالكتابة فانه لم يسبق به واعتراض بان هذه الزوائد ان كانت غير موجودة في كلام احد لا بطريق التصريح ولا بطريق التلويح كانت باطلة اذ لا مستند اليها على انها اذا كانت خارجة عن كلامهم فلامعنى لادخالها فيه مع كونها اجنبية مما قالوه فكيف تدخل في فهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه واجيب بان المراد انها لا توجد في كلام احد بالنظر للقواعد وهذا لا ينافي في انها تؤخذ بالتأمل في القواعد والمأخوذ من القواعد لا يضاف الاستنبطه وحينئذ يصح ادراجها في الفن واجاب العلامة بربان المراد بقوله في كلام احد اى من اهل هذا الفن المتصدين لتدوينه وتقريره وهذا لا ينافي في انها تؤخذ من كلام نحو مفسر وادراجها في كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته وشابتهاله في الفائدة (قوله بان يكون الخ) هذا تصوير للثني وهو الاشارة (قوله وسميته الخ) لانه تلخيص لا عظم اجزائه هذا وقد اشتهر ان اسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية واسماء العلوم من قبيل الاعلام الجنسية واعتراض بان هذا تحكم فالاولى ان يقال ان قلنا ان الشيء يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وان قلنا ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص ومما يؤيد ذلك ان الكتاب جزء من العلم فاجرى على الكل يجرى على الجزء (قوله ليطابق اسمه) اى ليكون معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مطابقا ومناسبا لعناء الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المناسبة ان هذه الالفاظ المخصوصة مشتملة على التنقيح والتهذيب فسميت هذه الالفاظ بالتحخيص لاشتغالها عليه فالحامل للمصنف على هذه التسمية تلك المناسبة نظير ما قيل في الصلاة من انها لغة الدعاء ثم جعلت في الشرع اسما لا قوال والافعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى الشرعى مشتملة على الدعاء وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه ان ذات الاسم مطابقة لعناء اذ المناسبة بين حروف التحخيص وبين الالفاظ المخصوصة او التنقيح (قوله قدم المسند اليه) اى ولم يكن بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصد الخ) وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه لان من محسنات الوصل تناسب المعطوفين في الماضوية والمضارعية ولا يصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت انما يربط اذا كان حالا بالضمير لا بالواو فتعين ان يكون التقديم لاجل ان تكون الجملة اسمية مرتبطة بواو الحال والتصد من جعل هذه الجملة حاوية تقييد جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه فان قلت يصح جعلها للعطف ومحل مراعاة المناسبة في العطف اذا لم توجد نكتة وقد عدل هنا الى المضارعية لقصد الاستمرار التجددى لان الماضوية تفيد الانقطاع فانت هذه النكتة

بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) اى اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) اى على تلك الفوائد (وزائد لم اظفر) اى لم افز (في كلام احد بالتصريح بها) اى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميتها تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وانا اسئل الله تعالى) قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للجمال

حاصلة مع التقديم وجعل الواو للحال فالاولى ما ذكره فرارا من عدم تلك المناسبة
 فان قلت لاحاجة في جعل الجملة حالية لزيادة واو اذ الجملة الاسمية يصح ان تكون حالا
 بالضمير وحده قلت يلزم على حذفها توهم الاستيناف فزادها دفعا لذلك التوهم
 فظهر من هذا ان التقديم انما هو من اجل ما ذكر من النكتة اذ لا يعرف للتقديم هنا
 نكتة غير ذلك وذلك لان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي الذي لم يل حرف النفي
 قد يأتي للتخصيص وقد يأتي لتقوى الحكم لتكرر الاسناد كما يأتي ولا يعرف لشيء منهما
 حسن هنا اذ احسن في قصر السؤال عليه بل الحسن في الشركة في السؤال ليكون
 اقرب للاجابة لاجتماع القلوب وابتعد عن التحجير في الدعاء ولاحسن في تأكيد اسناد
 السؤال اليه اذ لا انكار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن ان يكون التقديم
 هنا لافادة الحصر او التقوى وبوجه الاول بان المصنف من تواضعه رأى ان كتابه
 لا يلتفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به
 الا هو فكأنه قال وانا اسأل النفع به دون غيري فالتقصر حقيقا وانه اضاف باعتبار
 الحاسدين له من اهل عصره اى وانا اسأل الله لا غيرى من الحاسدين ورد الوجه الاول
 بان جملة قصرا حقيقا ينافي ما سلفه من مدح منحصره وترجيحه على القسم الثالث
 فان ذلك المدح ينافي انه يرى ان غيره لا يعتد به ورد الوجه الثاني بان القصر المذكور
 انما يكون الرد على معتقد الشركة وليس هنا من يعتقد ان اهل عصره الحساد
 يشاركونه في السؤال حتى رد عليه وكونه يدعى ان هنا معتقدا للشركة امر بعيد
 وبوجه الثاني بان تقوى الحكم وتأكيده بتكرر الاسناد ليس بلازم ان يكون الرد
 على منكر بل قد يكون لجرد الاعتناء بالحكم ولظهور الرغبة فيه والاستبعاد بالحكم
 فالتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به او لظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله
 ينضرع في الاجابة مجتهدا باقصى وسعه مشيرا الى انه لا يعتمد على ما بالغ به في وصف
 مؤلفه بل يسأل الله النفع به والاستبعاد السؤال ولذا علله بقوله انه ولي النفع به فتأمل
 ذلك (قوله حال من ان ينفع به) اى حال من المصدر المأول الواقع مفعولا اى اسئل
 الله النفع به حال كونه كأننا من فضله فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من
 فضله من معمولات ان ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصلاة على الموصول او تقديم
 معمول المصدر عليه وبكلاهما ممنوع (قوله وهو المفتاح او القسم الثالث) جعل
 القسم الثالث اصلا له ظاهر واما جعل جملة المفتاح اصلا فقيه نظر لان القسمين الاولين
 منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعل اصلا ويحاج بان ما كان جزؤه اصلا لغيره
 فالكل اصل لذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله انه ولي) بفتح الهمزة على حذف لام
 الجر علة لقوله اسئل وبكسرهما على الاستيناف الباقى جوابا عما يقال لاي شيء سألته دون
 غيره وقوله ولي ذلك ولي فعليل بمعنى فاعل اى متولى ذلك النفع ومعطية فله ان يتصرف

(من فضله) حال من (ان)
 ينفع به) اى بهذا المختصر
 (كما ينفع باصله) وهو المفتاح
 او القسم الثالث منه (انه)
 اى الله تعالى (ولى ذلك)
 النفع (هو حسبي) اى
 محسبي

فيه كيف يشاء (قوله اي محسبي) يشير الى ان حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لاسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما في المقام ان حسب في الاصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن التعدد فيقال زيد وعمرو حسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكاف وله حيثئذ استعمالان فتارة تستعمل استعمال الصفات فتكون معنا لنكرة كررت برجل حسبك من رجل وتارة تستعمل استعمال الاسماء الجامدة غير تابعة لوصف نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق واما قول صاحب الصحاح حسبك درهم اي كفاك فهو بيان للغي بالمال لان مآل الغنيين واحد لا بيان لانه اسم فعل (قوله وكافي) عطفه على ما قبله عطف تفسير ثم يحتمل ان المراد كافي في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال ويحتمل الكفاية في ذلك وعليه فتكون الجملة منتظمة (قوله عطف الخ) انما جعل الواو عاطفة لان الاصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال لان الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لان الاعتراض لا يكون في آخر الكلام ولعدم تضمنه نكتة جزئية (قوله اما على جملة وهو حسبي واما على حسبي) انما انحصر العطف في هذين لان المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع ولكونها حالا والانشائية لا تكون حالا ولا على الثانية لانها معلقة وهذه لا تصلح للتعليل فعين الثالثة فاما ان يكون العطف عليها بتمامها او على جزئها (قوله والمخصوص) اي بالدح محذوف والاصل ونم الوكيل الله وعلى هذا فيجعل المخصوص اما مبتدا والجملة قبله خبرا وخبره محذوف او يجعل خبر المحذوف (قوله واما على حسبي) اي وان لم عليه عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا لان حسبي في معنى يحسبني (قوله فالمخصوص هو الضمير) اي الواقع مبتدا لان ونم الوكيل عطف على الخبر (قوله على ما صرح الخ) انما صرح بهذا الغزو لان تقدم المخصوص خلاف الشائع اذ الشائع ان المخصوص يذكر بعد والجملة قبله خبرا وخبره محذوف او يجعل خبر المحذوف وهنا قد وقع مبتدا مقدما فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبري منه على ما صرح به صاحب الفتاح (قوله وعلى كل تقدير) اي من التقديرين اعني عطف جملة ونم الوكيل على جملة وهو حسبي او عطفها على حسبي وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الاول لاعلى الثاني لان حسبي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو محسبي مفرد ويفيد اخبارا الا ان يقال انه في تأويل يحسبني ويكفييني ثم ان قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل ان المراد وهو جاز كما صرح به الشارح في غير هذا الحل واما للصغار فالقصد بذكر هذا الكلام لتحقيق المقام ويحتمل ان المراد وهو غير جاز كما ذهب اليه البانيون وجمهور النحاة وحيثئذ فالقصد

وكافي (ونم الوكيل)
عطف اما على جملة وهو
حسبي والمخصوص
محذوف واما على حسبي
اي وهو نم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير
المتقدم على ما صرح به
صاحب الفتاح وغيره في
نحو زيد نم الرجل وعلى
كل تقدير قد عطف الانشاء
على الاخبار والله اعلم

الاعتراض على المتن وهل هذا الاحتمال فيجاب باختيار التقدير الاول اعني عطف الجملة على الجملة لكن يمتنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لان الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاية والثانية لانشاء المدح العام او ان قوله ونعم الوكيل ليس عطفا بل ممول لخبر مبتدأ محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالمعطوف جملة خبرية اسمية متعلق خبرها جملة انشائية فعلية فيكون من عطف الاخبار على الاخبار او تختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الخبر لكن لانسلم ان فيه عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسي بدون اعتبار تأويله يحسبني فهو من عطف الانشاء على المفرد لا على الاخبار سلمنا انها عطف على حسي وانه مأول بامر لكن عطف الانشاء على الاخبار لا يمتنع هنا لان عطف الانشاء على الاخبار جائز اذا كان المعطوف عليه محل من الاعراب كما هنا فان قوله حسي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بان جمل الجملة الاسمية للانشاء اقل من القليل فلا ينبغي حل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بان فيه تقدير امور ثلاثة لادليل عليها وهي مقول في حقه والمبتدأ الذي وقع الاخبار عنه بمقول فالانصاف انه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب الثالث بان شرط عطف الفعل على الاسم ان يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى فالتق الاصباح وجعل الليل سكنا اي فلق الاصباح فلا يجوز مررت برجل طويل وبضرب اذ ليس الاسم في معنى الفعل وحسي بدون اعتبار يحسبني اسم ليس في معنى الفعل ورد الجواب الرابع بان القول بجوازه فيماله محل من الاعراب بدون تأويل اي للاولى بالانشاء او الثانية بالخبر عند الجمهور ممنوع لابطاله من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز قوله تعالى وقالوا حسبن الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي من كلام الله لا من كلام الصحابة الذي حكى الله كلامهم اي وقالوا حسبن الله وقالوا نعم الوكيل لاننا نقول هذا قابل للبحث بجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبن الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبن الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين الذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهدا للجواز اللهم الا ان يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) الاظهر انه خبر لمحذوف اي هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ والخبر محذوف اي مقدمة اذكرها وفي كون ابهاما اولي خلاف ويصح قراءته بالنصب على انها مفعول لفعل محذوف اذكر لك مقدمة او على نزع الخافض لكنه سماعي ويصح الجر بحرف محذوف الا انه شاذ ويحتمل ان تكون مبتدأ وما بعدها خبرا او خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه ويحتمل ان تكون موقوفة لعدم تركيبها مع عامل كاسماء العدد ثم هي اما اسم للالفاظ او المعاني او النقوش او الثلاثة او الاثنين

قوله فان هذه الواو الخ
في هذا التعليل شيء فانه
لا يصح جعله تعليلا
للتنقيض في قوله ولا يقال
الخ هو ظاهر وان جعل
تعليلا للتنقيض اعني عنه
قوله فيما بعد لانا نقول
الخ مع ما فيه حيث قد من
سقامة التركيب فتدبر آه
مصححة

منها احتمالات والاقرب انها اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بان هذا لا يتم وذلك لان الخطبة من الجملة المختصر فكان على الشارح ان يزيدها واجيب بان المراد رتب ماهو المقصود من المختصر في الجملة اى سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها من الامثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكي او مقصودا بالتبع كالمقدمة فانها مقصودة تبعا للعلم الذي الف فيه المختصر للانتفاع بها فيه وحينئذ فخرجت الخطبة لانها ليست واحدا منها (قوله على مقدمة) اعترض بان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته وهو لا يتعدى بعلى واجيب بانه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضييفا نحويا اى جعل المختصر مشتملا على مقدمة فالظرف على هذا لفظ متعلق بترتيب اوانه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضييفا بانيا وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من معمول الفعل المذكور فعلى هذا يكون الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حال اى رتب المصنف اجزاء المختصر اى جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم الواحد حال كونه مشتملا على مقدمة ثم ان ترتيب المختصر واشتماله على هذه الامور الاربعة من ترتيب واشتمال الكل على اجزائه لان المختصر الفاظ وكذلك المقدمة والفنون الثلاثة لان كلا منها اسم للقضايا الكلية التي هي القواعد والضوابط ومعلوم انها الفاظ لما مر ان القاعدة قضية كلية (قوله لان المذكور فيه) من ظرفية الاجزاء في الكل لان المذكور فيه قضايا وقواعد وهى الفاظ (قوله اما ان يكون الخ) خبران محذوف مضاف اما مع اسم اى لان حال المذكور او مع الخبر اى لان المذكور فيه اما ذوان يكون او يقال فرق بين المصدر الصريح والمأول كما ذكرناه في نحو هذا (قوله من قبيل المقاصد) اى بالذات والا فالمقدمة مقصودة في الفن لكن تبعا واقيم لفظ قبيل لادراج الامثلة والشواهد في الفنون الثلاثة ولوقال اما ان يكون من المقاصد لخروج ما ذكر لان المقاصد عبارة عن القواعد فقط والحاصل ان الامثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وانما هي مكملات لها وحينئذ فهي من قبيلها ومن ناحيتها فاقم لفظ قبيل لادخالها في المقاصد ولعل في الكلام حذفا والاصل اما ان يكون من المقاصد او من قبيلها تأمل ثم ان قوله لان المذكور فيه اما ان يكون الخ هذا دليل عقلى على ما ادعاه من المختصر لان التردد بين التني والاثبات عقلى وهذا الدليل العقلى مؤيد بالاستقراء (قوله في هذا الفن) اى المعهود وهو فن البلاغة وتوابعها (قوله الثاني المقدمة) قدم الثاني لقصر الكلام عليه ولان مفهومه عديم وهو مقدم على الوجود ثم ان حل الثاني على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء فاندفع ما يقال لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وحاصل الدفع اتنا تبعا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة وما قيل هنا يقال في الثالث (قوله في تأدية المعنى المراد) اى البلغاء والمراد بالمعنى المراد بالبلغاء ما زاد على اصل المعنى من الاحوال التي يفصلها البلغاء كالانكار وخلو الذهن فلو كان

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في الفن او الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي

المخاطب ينكر قيام زيد واورد التكلم له الكلام غير مؤكد بان قال زيد قائم
 قد اخطأ في نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب وهو التأكيد الدال على حال المخاطب
 وهو الانكار الذي هو معنى مراد للبلاء وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الاول وقوله
 عن التعقيد المعنوي اى بان تكون العبارة التى عبر بها بعصر الانتقال منها الى المعنى
 المراد فاذا اقتضى الحال المجاز واوردته التكلم لكن مع التعقيد المعنوي بان اتي بعبارة
 صعبة خفية اللوازم كما لو قلت رأيت ابنجر في الحمام مرديا به رجلا شجاعا بجامع مشابهته
 للاند في ذلك فقد اصبحت في اصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقا لمقتضى الحال
 ولكن اخطأت في كيفية التأدية لكونك اتيت بالعبارة الخفية اللوازم وهذا الخطأ يحترز
 عنه بالفن الثاني فلو عبرت عن المقصود برأيت اسدا في الحمام بجامع الجراءة لم يكن
 هناك خطأ في كيفية التأدية لسهولة الانتقال (قوله والافهوه الفن الثالث) اى
 والابان كان الغرض ليس الاحتراز اصلا بل انما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث
 (قوله وجعل الخاتمة الخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر في الفنون
 الثلاثة والمقدمة غير حاصر اذ من جملة اجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح
 ذكرها (قوله وهم) بفتح الهاء اى غلط والمراد به الخطأ لان الغلط انما يستعمل
 في خطأ اللسان وخطأ الذهن كما هنا لا يقال فيه غلط بل خطأ (قوله كما سنين) اى
 في اول الخاتمة نقلا عن المصنف في الايضاح ان الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح
 هناك وما يدل على ذلك ان المصنف حصر في آخر المقدمة اجزاء الكتاب في الفنون
 الثلاثة ولم يلتفت لذكر الخاتمة (قوله الى انحصار المقصود) اى بالذات (قوله بطريق
 التعريف العهدى) اى الذكري ان قلت ان ال التى لتعريف العهد الذى كرى ضابطها
 ان يتقدم ذكر لمدخلوها وما هنا ليس كذلك اذ لم يسبق على العنوان في التراجم تفسير
 بعنوان فن اول وفن ثان وفن ثالث وانما الذى ذكره في آخر المقدمة ما يحترز به
 عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي
 فهو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولا شك ان هذا
 العنوان غير عنوان الفن الاول والفن الثانى والفن الثالث وحيث فلا يصح جعلها
 للعهد الذى كرى واجيب بان ال التى للعهد الذى كرى يكتفى بتقدم ذكر مدخولها تقدير اى كما هنا
 وتوضيح ذلك ان المصنف لما اخبر في آخر المقدمة ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني
 والبيان والبديع وذكر ان واحدا يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وواحدا
 يحترز به عن التعقيد المعنوي وواحدا يعرف به وجوه تحسينات الكلام علم انها
 فنون اى ضروب مختلفة ومعلوم بما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها
 الى قوله الفت مختصرا ان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل
 لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وعلم البلاغة منحصر

فهو الفن الثانى والافهوه
 الفن الثالث وجعل الخاتمة
 خارجة عن الفن الثالث
 وهم كما سنين ان شاء الله
 تعالى ولما انجز كلامه
 في آخر هذه المقدمة الى
 انحصار المقصود
 في الفنون الثلاثة مناسب
 ذكرها بطريق التعريف
 العهد بخلاف المقدمة

في فنون ثلاثة يتبع مقصود الكتاب منحصر في فنون ثلاثة ومعلوم ان الفنون الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها اول وواحد ثانيا وواحد ثالثا فلم ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبديع الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لا يعلم ان الفن الاول هو علم المعاني او البيان او البديع فيقال لافادة النسبة الفن الاول اى من الفنون التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا النطلق زيد من جهة ان كلا من طرفي الجملة معلوم والجهول الانتساب فندبر ذلك افاد ذلك العلامة عبد الحكيم والفنارى واجاب الحفيد وغيره بما حاصله ان ال التي للعهد الذكرى هي التي تقدم مصحوبها صريحا او كناية كما يأتي وما هنا من قبيل الثاني لان الفن الاول والثاني والثالث قد ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وما يحترز به عن الخطأ في التعقيد المعنوي وما يعرف به وجوه التحسين فان هذه الامور مشهورة الانصاف بالعنوان المذكور اى الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث اذ مدلول الفن الاول القواعد المخصوصة وكذا مدلول الفن الثاني والثالث فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فانه اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان بم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعنى الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وكذلك الفن الاول اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله وما يحترز به عن الخطأ الخ فان ما وان كانت تم الفن الاول وغيره لكن الاحتراز عن الخطأ المذكور انما هو بالفن الاول وكذا يقال في الفن الثاني والثالث (قوله فانه لا مقتضى الخ) اى فكرها لان الاصل في الاسماء التكثير ولا مقتضى للعدول عنه الى التعريف (قوله للتعظيم) اى كما قال الزوزانى نظرا لكون ما فيها من المعاني عظيما وقوله او التقليل اى كما قال غيره نظرا لقلة الفاظها وهذا الخلاف لا طائل تحته على انه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين بقى شئ آخر وهو ان المقابلة في كلامه لا تحسن لان الذى يقابل التعظيم انما هو التحقير لا التقليل كما ان الذى يقابل التقليل التكثير لا التعليم فكان الاول ان يقول للتعظيم او التحقير او للتكثير او التقليل واجيب بان في العبارة احتساكا فحذف من الاول التكثير بدليل ما اثبت في الثاني ومن الثاني التحقير بدليل ما اثبت في الاول او يقال انه اراد بالتقليل التحقير تسميا (قوله فما لا ينبغي) اى لانه لا يتعلق به غرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لا تتفاوت بحيث يكون مقامها بالنسبة اليه تارة عظيما وتارة حقيرا فلا يشوق الا لوجودها لالكونها عظيمة او حقيرة وكتب بعضهم قوله فما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين اى للمهمات العلوم لعلو همهم عن الاشتغال بمسقراتها وكلامه صالح لتعريض قدبر

فانه لا مقتضى لارادها
يلفظ المعرفة في هذا المقام
والخلاف في ان ثوبها
للتعظيم او التقليل فما
لا ينبغي ان يقع بين
المحصلين والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجليش
لجماعة المقدمة منها
من قدم

(قوله والمقدمة الخ) اعلم ان قدم تارة يستعمل لازما وتارة متعديا واسم الفاعل من الاول مقدمة بمعنى ذات مقدمة اى ثبتت لها التقدم ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية وجعل اسما للجماعة المتقدمة من الجيش وحيث فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية ووجه ذلك ان التاء تدل على التأنيث والمؤنث فرع المذكر وكذلك الاسمية منها فرع الوصفية فأتى بالتاء تدل على ذلك فان قلت ان التاء موجودة حال الوصفية قلت يقدر زوالها والايان بغيرها ثم انها نقلت منها على سبيل الحقيقة العرفية ان هجر المعنى الاصلى او على سبيل الاستعارة المصرحة ان لم يهجر وجعلت اسما لكل مقدم ويتعين بالاضافة فيقال مقدمة علم ومقدمة كتاب ومقدمة الدليل ومقدمة القياس فهذا وضع ثالث اذا علمت هذا قول الشارح والمقدمة اى ولفظ المقدمة من حيث هى لا يقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك اظهر مع ان المقام للضمير وقوله مأخوذة اى منقولة من مقدمة الجيش اى من لفظ مقدمة الذى مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش او مستعارة منها وقوله للجماعة اى الموضوع للجماعة المتقدمة منها اى من الجيش والمناسب منه ولكنه انت باعتبار ان الجيش طائفة وقوله من قدم اللازم اما خبر لمبتدأ محذوف اى وهى اى مقدمة الجيش مأخوذة اى منقولة من قدم اللازم اى من اسم فاعل قدم اللازم لما علمت ان مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف المأخوذة من قدم اللازم او انها حال اى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم اللازم اى منقولة من اسم فاعل قدم اللازم فى كلام الشارح اشارة لمراتب النقل على هذين الاحتمالين او انه خبر ثان للمقدمة اى والمقدمة مأخوذة اى منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم اى من مصدره وهذا باعتبار الاصل الاصيل وهو الوصف لان الاشتقاق انما هو معتبر فيه كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وذكر العلامة عبد الحكيم ان قوله والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد به انها منقولة او مستعارة من مقدمة الجيش لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لابد من اتحاد اللفظ فيها اى فى المنقول عنه واليه ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة بل مراده ان لفظ المقدمة مأخوذ من مقدمة الجيش بقطع النظر عن الاضافة وحيث ان معناها المتقدمة وانما لم يقل من اول الامر والمقدمة مأخوذ من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكتفى فى اخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به واطلاق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش باعتبار معناها الوضعى ويدل عليه ارادها فى الاساس فى الحقيقة حيث قال قدمته تقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش انتهى كلامه (قوله بمعنى تقدم) اى فى قدم اللازم لان تقدم لازم واما قولهم زيد تقدمه عمر وهو من الحذف والايصال اى تقدم عليه وهذا اى اخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر واما على قراءتها بالفتح فيتعين انها من قدم المتعدى لان اسم المفعول انما يؤخذ من المتعدى

بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسأله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانفاج بها فيه

فان قلت على قراءتها بالكسر لم لم تجعل مأخوذة من قدم المتعدى قلنا لان الباحث
 المذكورة متقدمة لامقدمة شيئا آخر ولانه لو كان كذلك لاضيفت الى مفعولها بان
 يقال مقدمة الطالب الذى عرفها على من لم يعرفها من الشارحين لان الصفة التعديّة
 للمفعول الظاهر اضافتها اليه لالماله بها نوع تعلق فلما لم تضاف اليه واضيفت للكتاب
 مع انه غير المفعول علم انها من اللازم وانما كان الكتاب غير المفعول لان المقدم في الحقيقة
 الطالب الذى عرفها لا الكتاب نفسه (قوله يقال مقدمة العلم) اى يقال هذا اللفظ
 او يقال هذه الكلمة اذن العلوم ان الكلمة اذا اريد لفظها فانها تحكى بالقول نحو
 يقال له ابراهيم ويصح ان يجعل القول بمعنى الاطلاق اى ان المقدمة اذا اضيفت للعلم
 تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسأله فاللام في قوله لما بمعنى على والظرف
 لغو متعلق يقال على التقديرين وما في قوله لما نكرة موصوفة واقعة على معان اى معان
 يتوقف الخ وهى المبادئ العشرة وظاهره كانت مقدمة او لاني كانت في الاثنان قلت
 اصل الشروع في مسائل العلم انما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحصل
 بالرسم فيقتضى ان مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافي ما ذكره العلامة السيد
 في شرح المفتاح من ان مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم
 او تصور الذات والحقيقة وذلك كالحلد او الشروع فيه على بصيرة وذلك كالوضع
 والغاية والغاية وغيرهما من بقية المبادئ العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع
 من حيث هو فيشمل اصل الشروع والشروع على بصيرة فشمّل المقدمة جميع المبادئ
 وحاصل ما في المقام ان العلم لغة الادراك ثم نقل في العرف الى معلومات تصورية
 او تصديقية هي مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولا شك ان الشروع في تحصيل تلك
 المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الاجالى لا متاع توجه النفس
 نحو المجهول المطلق فمتنع الشروع فيها بدونه والشروع فيها على بصيرة يتوقف
 على تصورها بتلك الجهة ويتوقفه ايضا على معان اخر خارجة عن تلك المعلومات
 كمعرفة الغاية والموضوع والقائمة وغير ذلك من بقية المبادئ العشرة فسموا هذه مقدمة
 العلم لتوقف اصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب)
 عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة اى الجماعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف
 المفردات اى ان لفظ مقدمة اذا اضيفت للكتاب تطلق الخ وقوله من كلامه اى من كلام
 الكتاب واطافة كلام للضمير من اضافة العام للخاص فهى لبيان والمعنى لطائفة منه
 وانما يقل هكذا لان ذكر العام او لا ثم يانه بالخاص بعد ذلك اوقع في النفس (قوله)
 قدمت امام المقصود اى جعلت امامه فلا بد من التجرّد في قدمت عن بعض معناه
 او لا كان فيدرك اركلة لتكرر قوله امام المقصود معه (قوله لارتباطه بها) اى لارتباط
 المقصود بها اى بتلك الطائفة اى بما فيها او يقال ان طريق الاقادة والاستفادة

لما كانت هي الالفاظ لم يتحج لتقدير كما اتاده الفنارى وانما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى انه موقوف عليها والموقوف هو المرتبط وقوله لارتباط له بها اى سواء توقف الشروع في مسائل الفن على معناها بان كان مدلولها مقدمة علم ام لا (قوله وانتفاع الخ) عطف سبب على مسبب وعلم بما ذكر ان مقدمة العلم معان ومقدمة الكتاب الفاظ ولا يقال ان هذه التفرقة تحكم لامرجهن لها لانا نقول ان مقدمة العلم لما كانت مضبوطة غير مختلفة الثفت في جانبها للمعاني ولما كانت معاني مقدمة الكتب مختلفة الثفت في جانبها للالفاظ التي هي غير مضبوطة واعترض السيد على الشارح بان المتبادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذا ان اطلاق مقدمة الكتاب في مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لامن الشارح وليس كذلك اذ الوجود في كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازا مرسل لعلالة الدالة والدلولة ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا اعم من ان يكون مدلولها مقدمة علم ام لا على ما زعمه الشارح واجيب بان علة النسبة بمقدمة هو التقدم وحينئذ فلا وجه لجعل اطلاقها على الالفاظ مجازا عن اطلاقها على المعاني مع وجود العلة فقوله ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا ممنوع لما علمت من وجود العلة والحاصل ان السبب في اطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المقدمة على المقصود لارتباطه بها هو التقدم والاولية لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدالية وحينئذ فلا وجه لاختصاصها في كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص اطلاقها على اللفظ الدال على مقدمة العلم فقوله ولم يطلقوا المقدمة على الالفاظ مطلقا ممنوع واعلم ان النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لان الاولى اسم للمعاني والثانية اسم للالفاظ واما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى كما ان دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك اى بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر امام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل اذ ذكر امام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر في الاثناء خلافا لمن قال ان النسبة للعموم والخصوص المطلق بين الامرين بناء على اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتباره فيها واما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاولى (قوله وهى) اى المقدمة ههنا اى في ذلك الكتاب (قوله لبيان) اى مذكورة لبيان (قوله وانحصار) عطف على معنى الفصاحة وقوله علم البلاغة اى العلم المتعلق بها (قوله وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة اى وبيان ما يلائم ذلك اى معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملائم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة (قوله ارتباط المقاصد بذلك) اى بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة او بالبيان المذكور وأشار بهذا

وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم البيان والمعاني وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهى في الاصل تنبى عن الظهور

الى ان المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم لان مقدمة العلم ما يتوقف عليه
 الشروع في مسأله كالحذ والموضوع والغاية الخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها
 وان كان قد ذكر فيها غايات العلوم الثلاثة حيث قال في آخرها وما يحترز به الخ ويصح
 جعلها مقدمة علم ايضا بهذا الاعتبار (قوله والفرق الخ) قد علمت محصله وهو ان
 مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدمها المصنف امام
 المقصود لارتباط له بها فإلم يقدمه وان حصل به الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه
 التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه (قوله في الاصل)
 اى في اللغة الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل
 على الظهور ولم يتحقق الشارح من تلك المعاني الحقيقي من المجازى لما وقع في ذلك
 من الاختلاف والاشتباه اتي في بيانها اى الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية
 وهو الانباء عن الظهور والابانة فهذا نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة
 دون ان يقول هي الظهور والابانة وتوضح ذلك ان الفصاحة تطلق في اللغة على
 معان كثيرة فتطلق على زرع الرغوة وذهاب اليبا من اللبن يقال سقام لنا فصيحاً
 اى اخذت رغوته وزعت منه او ذهب لباء وخلص منه قال في الاساس ان هذين
 المعنيين حقيقيان ثم قال ومن المجاز شربنا حتى افصح الصبح اى بداضوه وحتى بدا
 الصباح الفصح اى الذى لا ظلمة فيه وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم فيه ولا حرواء
 فصبح النصارى اى صيدهم وهذا مفصحهم اى مكان بروزهم وافصحوا عبدوا وافصح
 العجمى تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لفته عن الكنته وافصح الصبي
 في منطقهم فهم ما يقول في اول ما يتكلم وافصح ان كنت صادقاً اى بين اه فقد جمل
 ما سوى ذهاب الرغوة واليبا معاني مجازية ولا شك ان تلك المعاني كلها تؤول للظهور
 بالاستتزام لانها هو فلذلك عبرتني اى تدل ولم يقل معناها الظهور لانه لم يوجد لها
 معنى هو الظهور كما يفيد كلام الصباح بقوله تنبئ يشير الى ان معناها ليس
 هو الظهور بل شئ ينبئ عنه ويدل عليه ومن هذا علم ان مراد الشارح بالاصل اللغة
 سواء كان المعنى حقيقياً او مجازياً لا الحقيقي فقط وعلى هذا فالمراد بكون اللغة اصلاً
 باعتبار المعنى الاصطلاحي لا باعتبار انه حقيقة وعلم ان المراد بالابناء الدلالة الالتزامية
 لا المطابقة لان لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالة عليه مطابقة
 ولا تضمنية لان لفظ فصاحة لم يوجد في كتب اللغة انه موضوع للظهور وغيره حتى
 تكون دلالة عليه تضمنية ثم ان الفصاحة نقلت عرفاً الى وصف في الكلمة والكلام
 والتكلم ويخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور وانما لم يقتصر
 الشارح على المعنى الاصطلاحي الآتى في المتن للإشارة الى ان بين المعنى اللغوي
 والاصطلاحي مناسبة والناسبة تحصل ولو بحسب المآل (قوله والابانة) عطف

مرادف ان جعلت الابانة مصدرا بان بمعنى بان اى ظهر وحيثئذ فالابانة بمعنى البيان وعطف لازم ان جعلت مصدر ايان بمعنى اظهر وحيثئذ فتكون الابانة بمعنى الاظهار (قوله مثل كلمة فصيحة) اى مخبرا بذلك عن جزئى معين من جزئيات المفرد كقائم يقال هذه كلمة فصيحة ويصح ان يراد بالكلمة لفظ كلمة اذ هو يوصف بالفصاحة وكذا يقال فى قوله كلام فصيح وربما يقال ان قوله بعد والتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون ان يقول مثل متكلم فصيح مع انه قياس سابقه يعين الاول و اشار بالمثاليين فى قوله مثل كلام الخ الى انه لافرق فى الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعت قيل لاتسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فافوقها وقيل حتى تجاوز سبعة ومادون ذلك يسمى قطعة (قوله قيل المراد الخ) حاصل ايضاح ما فى المقام ان المصنف اعترض عليه بانه قديقى شئ ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فانها ليست بمفردة لان المفرد ما قابل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكوته عنها يقتضى ان لا تكون فصيحة ولا تبلغ مع انها توصف بالفصاحة قطعاً فيقال مركب فصيح وحيثئذ فى كلام المصنف قصور واجاب الخليلي والزوزنى بانها داخله فى الكلام فى كلام المصنف اذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقا على طريق المجاز المرسل من باب اطلاق الخاص واردة العام فتشمل المركب التام والناقص وحيثئذ فلا قصور فى كلامه ورد شارحنا هذا الجواب بانه لا يتم الا لو كان العرب الملقوا على المركب المذكور كلاما فصيحاً انهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح يجوز ان يكون من حيث مفرداته لامن حيث ذاته سلمنا انه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان الاعتراض بالقصور واراد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور فى المفرد لافى الكلام بان يراد بالمفرد ما قابل الكلام وذلك لانه لم يعمد اطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل المجهود اطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفى عند النحاة او على اللفظ مطلقا الشامل للمفرد وهو المعنى الغوى واما اطلاقه على ما قابل المفرد اعنى المركب مطلقا الشامل لتسام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علت علاقه بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه حقيقة حرفية (قوله ما ليس بكلمة) الانسب ما ليس بمفرد اى وهو المركب مطلقا (قوله وغيره) اى وهو المركب الناقص (قوله فانه قديكون) الفاء لتعليل والضمير للحال والشان وهذا حلة للعلل مع علته وقوله وقديكون بيت الخاى كافى قوله

• اذا ما الغايات برزن يوما • وزحجن الحواجب والعيونا •

فان هذا البيت غير مفيد لعدم ذكر جواب الشرط مع انه فصيح باجاء ضرورة

والابانة (يوصف بها المفرد)
مثل كلمة فصيحة (والكلام)
مثل كلام فصيح وقصيدة
فصيحة قيل المراد بالكلام
ما ليس بكلمة ليم المركب
الاسنادى وغيره فانه
قديكون بيت من القصيدة
غير مشتمل على اسناد يصح
السكوت عليه مع انه
يصف بالفصاحة

فصاحة كلماته (قوله وفيه نظر) أي في ادخال المركب الناقص في الكلام نظر (قوله) لأنه إنما يصح ذلك (أي دخول المركب الناقص في الكلام) (قوله لو اطلقوا) أي العرب (قوله ولم يقل ذلك عنهم) أي والمنقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام حيث قالوا مركب فصيح ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل في معناه لأن الوصف بالفصاحة اعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز ان يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا فبطل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص في الكلام (قوله وانصافه الخ) لما ابطال جواب الخلفائي وبقي الاعتراض بالقصور واردا على المصنف اشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكلية بقوله وانصافه بالفصاحة أي في قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) أي باعتبار ان مفرداته متصفة بالفصاحة لا باعتبار انه مركب واذا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل في المفرد سلمنا ان اتصافه بالفصاحة لذاته أي باعتبار انه مركب فيحتاج للتأويل لكن الحق في التأويل خلاف ما قلت يا خلفائي (قوله باعتبار الخ) أي فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف اجزائه فوصفه بها عرضي لا ذاتي (قوله على ان الحق الخ) على الاستدراك بمعنى لكن فلا تعلق بشيء فكأنه قال لكن الحق انه داخل الخ فبعد ان اجاب بان وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له بعد ذلك انه يوصف بها بالنظر لذاته وانه لا بد من التأويل في كلام المصنف ليشمله والا كان قاصرا لكن لا يؤول بما اول به الخلفائي بحيث يدخل هذا المركب في الكلام بل يدخله في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام وفي هذا الجواب بحث اذ لو كان داخلا فيه لم يتم قوله او لا يقال كلمة فصيحة الا ان تحمل الكلمة على مايم المركب الناقص (قوله لأنه) أي المفرد يقال أي يحمل على مايقابل المركب وذلك القول في باب الكلام (قوله وعلى مايقابل الثني) أي ويقال على مايقابل الثني والمجموع أي والمحقق بهما وهو الاسماء الستة الشاملة للضاف وذلك القول في باب الاعراب أي ويقال على مايقابل المضاف والشبيه به الشامل للثني والمجموع وذلك في باب النادى واسم لا ويقال على ما ليس جلة ولا شبيهها وذلك في باب الابتداء والخبر (قوله وعلى مايقابل الكلام) أي الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا واعلم ان اطلاق المفرد على هذه الامور كلها اطلاقا حقيقية واذا كان كذلك فدخل المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا فانه يلزم عليه التجوز (قوله ومقابلته الخ) جواب عما يقال ان المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة فالقرينة هنا على ان المراد بالمفرد هنا ما يقابل الكلام فاجاب بقوله ومقابلته الخ لا يقال قديكس فيقال مقابلة

وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم يقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الثني والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على انه اراد به المعنى الاخير اعني ما ليس بكلام

الكلام بالفرد تدل على ان المراد بالكلام ما ليس بفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ما ليس بفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاة والافويين بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه اصطلاح والتبادر من الالفاظ جلها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا واعلم انه يلزم على ماقله الشارح من ان المراد بالفرد هنا ما قابل الكلام امور ثلاثة * الاول ان يكون المركب الناقص الخالي عما يخل بفصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس فصيحاً مع اشتغاله على ما يخل بفصاحة الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو ان كان قرب قبر حرب قبر * وان ضرب غلامها هذا وان تسكب عيناى الدموع لتجمدا لانه صدق عليه انه خالص من الغرابية وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزام فصاحة ما ذكر لا يلقى بحال عاقل واذا لم يكن فصيحاً لزم ان يكون تعريف فصاحة المفرد غير ماذع فيجب ان يزداد فيه الخلوص عن هذه الامور ليكون مانعاً * الامر الثانى انه يلزمه صيرورة ماهو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصحة اليه وبانه انه على تقدير تسليم فصاحة ما ذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصحة الى كل واحد منها كقولك فى المثال الاول رحم وفى المثال الثانى اساء وفى المثال الثالث بلغت المنى لانه قبل الضم من قبل المفرد ولم يشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر وبعد الضم من قبل الكلام وهو قد اشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر والحال انه لم يخلص ولا شك ان صيرورة ماهو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصحة اليه بعيد جداً * الامر الثالث انه يلزمه ان يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الاسناد فيه من غير ضم الكلمة ولا تنقصها نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره فان جعل الذى وصفاً زيد كان مركباً ناقصاً فيكون فصيحاً لدخوله فى المفرد وان جعل الذى خبراً عن زيد كان كلاماً فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف وهذا اشنع مما قبله * واعترض ما اختاره الخليل ايضاً من التأويل فى الكلام وادخال المركب الناقص فيه بانه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المصنف بعد والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط وهو باطل اذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال كدوينهم عوارض المركب التام وله ان يجيب عن هذا بان فى الكلام شبه استخدام حيث ذكر اول الكلام بمعنى المركب وذكره ثانياً بمعنى المركب التام وفيه بعد وبان المفرد يتناول الاعلام المشتملة على تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو امدحه وازان نورة الشجر وتسكب عيناى الدموع لتجمدا اذا جعلت اعلاماً لان المفرد لا يلد على جزء مضاء وهذه كذلك ولا يردان ضعف التأليف لا يأتى فى العلم لانه يكون بمخالفة الاعراب والعلم بمجرد لا اعراب له لان الاعراب ثابت له باعتبار المقول عنه فيلزم ان تكون هذه

الاعلام فصيحة نخلوها عما يخل بفصاحة الفرد مع اشتغالها على ما يخل بفصاحة الكلام والتزامه لا يلبق بحال نفاقل وحينئذ تعريف فصاحة الفرد غير مانع قالوا يجب ان يزداد فيه الخلو عن هذه الامور ليكون مانعا وهذا الالتزام كما يرد على الخلتالي يرد ايضا على الشارح بالنظر للجواب الثاني اعني قوله على ان الحق الخلتان الفرد عنده اعم منه عند الخلتالي وقد يجاب عن الخلتالي بالنظر لهذا اليراد فقط بما حاصله ان هذه الاعلام من قبيل المركب عند النحاة اذ الفرد عندهم مالفظ به بلفظ واحد في العرف او ما اعرب باعراب واحد والعلم المذكور مشتل على لفتين فاكثر ومعرب باعرابين فاكثر بحسب الاصل لان نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وان كانت تلك الاعلام من قبيل الفرد عند الناطقة لان نظرهم في المعاني اصالة وهذا التعريف لفصاحة الفرد عند النحاة لا عند الناطقة وانت خبير بان هذا الجواب انما ينفع الخلتالي دون الشارح وبما علمت من بطلان ما قاله الشارح والخلتالي لبطلان اللوازم لهما ظهر لك ان الفرد والكلام في كلام المصنف محمولان على معانيهما الحقيقيين المتبادر منهما وهو ان المراد بالفرد ما ليس بمركب وبالكلام المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحة في قولهم مركب فصيح انما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها كما افاده العلامة عبدالحكيم (قوله والتكلم ايضا) انما زادها ايضا دون ما تقدم لان الكلام والفرد من واد واحد فهما كالشيء الواحد وايضا لا يؤتى بها الا بين شيئين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر ان يقول مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب النائر اى المتكلم بكلام منشور وليس المراد به المتصف بالكتابة بدليل مقابله بشاعر والحاصل ان الشخص متى كانت فيه الملكة اتصف بالفصاحة تكلم بنظم او مجمع او غيرهما كالنثر بل ولو لم يتكلم اصلا الا ان الملكة لا يعرف قيامها به الا بالكلام (قوله تنبي عن الوصول الخ) قال في القاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعارته كنه مراد مع ايجاز بلا اخلال او اطالة بلا املال وحينئذ فهمى في اللغة تنبي عن الوصول والانتها لكونها وصولا مخصوصا وهى الوصول بالعبارة الى المراد من غير اخلال ولا اطالة مملّة واما في الاصطلاح فهمى مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة لان الكلام اذا طابق مقتضى الحال وصل لل مطلوب عند البلغاء ولم يقل وهى في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحاً واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تنبي عن الوصول والانتها مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه (قوله والانتها) عطف تفسير (قوله فقط) الفاء واقعة في جواب شرط مقدور فقط اسم فعل بمعنى انه اى واذا وصفت بها

(و) يوصف بها (التكلم)
ايضا يقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح (والبلاغة)
وهى تنبي عن الوصول

الاخيرين فقط اى قائمه عن وصف المفرد بها (قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة) فيه انه ادخل المركب الناقص في المفرد وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى لان منقى الدليل اخص من منقى المدعى اى ان الذى نقيت عنه البلاغة في الدليل وهو الكلمة اخص من الذى نقيت عنه في المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص ويلزم من هذا ان يكون الدليل اخص من المدعى وحينئذ فلا ينتج لان نقي الاخص لا يستلزم نقي الاعم فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بهاعدم سماع اتصاف المركب المذكور بها فالدليل المساوى للدعوى ان يقال اذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ الا ان يراد بالكلمة ما ليس بكلام فقتل المركب الناقص لكن في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد مانيس في اطلاق المفرد عليه بلا خفاء وان ادخل المركب الناقص في الكلام كما هو رأى الخلفاء فلا اشكال في التعليل اصلا (قوله والتعليل) اى لعدم وصف المفرد بالبلاغة (قوله وهى) اى المطابقة المذكورة (قوله لا يتحقق في المفرد) اى لان المطابقة المذكورة انما تحصل بمرآة الاعتبار الزائدة على اصل المعنى المراد وهذا لا يتحقق الا في ذى الاسناد المفيد (قوله لان ذلك) اى اعتبار المطابقة المذكورة (قوله في بلاغة الكلام والمتكلم) اى فيجوز ان تكون هناك بلاغة اخرى بصح وجودها في الكلمة غير المطابقة وان لم نطلع عليها كما وجد ذلك في الفصاحة فان قال ذلك المعلن انه لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذى علمناه (قوله وانما قسم الخ) هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم اولا وتعريف كل على حدة بعد ذلك مع ان الاصل ان يذكر التعريف اولا ثم التقسيم ثانيا فقول الشارح وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا اى ولم يأت من اول الامر بتعريف واحد شامل لاقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم يقسمهما بعد ذلك كما هو الشأن وقوله قسم اى ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة بوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة بوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسام الفصاحة الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم وانقسام البلاغة الى بلاغة كلام وبلاغة متكلم (قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة) كفصاحة المفرد وفصاحة المتكلم وفصاحة الكلام وكبلاغة المتكلم وبلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ تفسير للمختلفة وادخل ال على غير لتأوله بالمغايرة فلا يقال انه ادخل ال على المضاف الذى لم يشابه بفعل وهو لا يجوز (قوله في امريهما) متعلق بالمشاركة اى في حقيقة نوعية تصدق عليها وتصلح لتعريفها فلا يتأتى ان يؤتى للفصاحة بتعريف بم اقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يتأتى ان يؤتى لها بتعريف بم قسميها ويخرج غيرهما وهذا بخلاف الكلمة فانها لما اشتركت اقسامها في امريهما صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلم والكلام

والانتهاه (بوصف بها
الاخيران فقط) اى الكلام
والتكلم دون المفرد اذ لم
يسمع كلمة بليغة والتعليل بان
البلاغة انما هى باعتبار
المطابقة لمقتضى الحال
وهى لا تتحقق في المفرد
وهم لان ذلك انما هو في
بلاغة الكلام والتكلم
وانما قسم كلام الفصاحة
والبلاغة اولا لتعذر جمع
المعاني المختلفة الغير المشتركة
في امريهما

عرفت أولا بانها قول مفرد ثم قسمت بعد ذلك الى اسم وفعل وحرف وكذلك
الانسان لما اشتركت اقسامه من زنج وروم وغيرها في امر بعمها صالح لتعريف
الانسان بحيث يميز عن الفرس والحمار وغيرها من الانواع عرف اولاً بانه حيوان
ناطق ثم قسم بعد ذلك لتلك الاصناف والحاصل انه لما تعذر هنا اشتراك اقسام
الفصاحة في امر بعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك
البلاغة قسم كلا منهما ثم عرف تلك الاقسام واما الاشتراك في الامر العام مطلقاً
فما فصل ادلائك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء موجود ومستحسن واقسام
الفصاحة وكذلك فيما البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شيء منها
تعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التبين المذكور وبهذا يدفع ما يقال
على الشارح منطوقاً لان لم يعدم اشتراكها في امر بعمها ادلائك في وجود المفهومات
العامة الكلية التي تشترك فيها ونعمها كشيء موجود ومستحسن وما يقال عليه من حيث
الفهوم ان كلامه يفيدان مطلق الاشتراك في الامر العام يكفي في جميع الامور المتغيرة
في تعريف وليس كذلك (قوله في تعريف واحد) اي بين حقيقة كل تفصيلاً والا
فلان تعذر كأن تعرف الانسان والفرس بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة او بالحيوان
فانه يميز لها في الجملة ولكن لا بين حقيقة كل واحد تفصيلاً (قوله وهذا اي الصنيع
من التقسيم اولا ثم التعريف ثانياً كما قسم اي كتنظيم ابن الحاجب الخ فان تقسيمه قبل
التعريف لعدم الاشتراك المذكور واورد على ذلك ان التقسيم اشتراكاً في امر بعمها
صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها وفيه نظر بان هذا لا يصلح
تعريفاً للمستثنى لانه يدخل فيه ما بعد الا لواقعة صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
لقسداً مع انه ليس مستثنى (قوله فالفصاحة) اي اذا اردت بيان كل من اقسام
الفصاحة والبلاغة فاقول لك الفصاحة الخ فالقاء فاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة
بالصاد والضاد والاضافة في ذلك من اضافة الموصوف لصفة اي القاء المفضحة
او المفضحة سميت بذلك لانها افصح عن شرط مقدار اول كونها فضحة واطهرته
وقيل فاء الفصيحة هي ما افصح عن مقدار مطلقاً اي سواء كان شرطاً او غيره كما
في قوله تعالى قتلنا اضرب مصالح الجر فانفجرت اي فاضرب فانفجرت (قوله في المفرد)
يصح ان يكون صفة للفصاحة كان المتعلق نكرة او معرفة ولا يلزم على تقديره نكرة
وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لان ال في الفصاحة جنسية ومدخولها في حكم
النكرة ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول وبعض الصلة وهو لا يجوز لان
الكائن المقدر يراد منه الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وال الداخلة عليها معرفة
لاموصولة على التحقيق ولا يصح ان يكون ذلك الظرف حالاً منها على مذهب
سيبويه القائل يجوز مجيء الحال من المبدأ لان الحال مقيدة للعامل مطلقاً لفظياً

قوله او المفضحة صوابه
او الفاضحة لان فعله ثلاثي
من باب نفع ولم يسمع
افصح كما يؤخذ من المصباح
والقاموس اللهم الا ان
يكون لمشاكاة قوله
المفضحة تأمل (مصححه)

او معنويا ولا معنى للتقييد هنا لان التقيد انما هو لشيء يختلف حاله كالجنى في قولنا جازيد
راكبا والابتداء واحد لا يختلف احواله وايضا المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها
في المفرد لا بقيد تحققها في المفرد اذ ليس المعنى على التقيد وان كان المآل واحدا لكن
فرق بين التقديرين كالايجنى وذلك لان التقيد يقتضى ان الفصاحة مشتركة اشتراكا
معنويا لانه يفيد ان الفصاحة امر كلّى تختلف احواله تارة يكون في المفرد وتارة
يكون في غيره والذي حققه الشارح انها من قبيل المشترك اللفظى وجعل المجرور
صفة لا يخالف ذلك تأمل ويصح ان يكون الظرف لغوا متعلقا بالنسبة التى اشتملت
عليها الجملة والمعنى انتساب الخلوص المذكور للفصاحة في المفرد او الفصاحة التى هى
الخلوص منسوبة للمفرد وقضية هذا ان الظرف معمول للنسبة المذكورة وهو معنى
قابل للتقييد وهذا يرد على حصر النحاة العامل المعنوى في الابتداء والتجرد (قوله قدم
الفصاحة) اى قدم تعريف اقسامها على تعريف اقسام البلاغة مع ان الف والشر
المشوش اولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) اى ادراكها وتصورها من حيث المفهوم
سواء كانت بلاغة متكلم او كلام وقوله على معرفة الفصاحة اى على تصورها في الجملة
وانا قلنا في الجملة لان بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم بل على فصاحة
الكلام والمفرد وكذلك بلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم بل على
فصاحة الكلام والمفرد اذ لم تؤخذ الملكية التى يقتدر بها على تأليف فصيح لافى بلاغة
الكلام ولا فى بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بلاغة المتكلم بحسب التحقيق اذ لا يقتدر
على تأليف كلام يبلغ الامن يقدر على تأليف كلام فصيح (قوله لتوقفهما عليها) اما
توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فلا واسطة لكونها مأخوذة في تعريفه واما
توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة اخذ فصاحة الكلام التوقف
عليها في فصاحة المتكلم والتوقف على التوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء
كذا قال يس وقديقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل
اللفظ الشامل للمفرد كاتبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة
المفرد بلا واسطة ايضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف) قيل وجه حصر مخلات
فصاحة المفرد في الثلاثة ان المفرد له مادة وهى حروفه وصورة وهى
صيفته ودلالة على معناه وحينئذ فعليه اما في مادته وهو التنافر او في صورته
وهى مخالفة القياس المصر في اوفى دلالة على معناه وهو القرابة ويمكن اجراء ذلك
ايضا في الكلام فعليه في مادته تنافر الكلمات وفي صورته اى التأليف العارض على
الكلمات ضعف التأليف وفي دلالة على معناه انتعيق (قوله خلوصه من تنافر الحروف)
المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف وليس المراد انه كان منصفا بها
اولا ثم خلص ثم ان كلام المصنف من باب السلب التثني وهو المسمى بمعوم السلب

في تعريف واحد وهذا كما
قسم ابن الحاجب المستثنى
الى متصل ومنقطع ثم
عرف كلا منهما على حدة
(فالفصاحة في المفرد)
قدم الفصاحة على البلاغة
لتوقف معرفة البلاغة على
معرفة الفصاحة لكونها
مأخوذة في تعريفها ثم قدم
فصاحة المفرد على فصاحة
الكلام والتكلم لتوقفهما
عليها (خلوصه) اى
خلوص المفرد (من تنافر
الحروف والقرابة ومخالفة
القياس) الغوى اى المستنبط
من استقراء اللغة وتفسير
الفصاحة بالخلوص لا بخلو
عن تساع

لامن قبيل رفع الايجاب الكلى وهو المسمى بسلب العموم قالعنى حيثئذ عدم اتصافه
 بكل واحد من الثلاثة فحيثما وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة ولاجل
 كون المراد من كلام المصنف السلب الكلى كان الاول له الاتيان بمن في الغرابية ومخالفة
 القياس لاجل ان يكون كلامه ظاهرا في ذلك المعنى المراد اذ كلامه بدون ذلك يؤهم
 ان المراد الخلو من المجموع وعليه فلا يضر في فصاحة الكلمة وجود واحد او اثنين
 من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) اى الظايط المقرر من استقراء استعمالات
 العرب كقولنا كلما تحركت الباء او الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا (قوله اى المستنبط
 الخ) اشار بذلك الى انه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذى هو الحاق شئ بشئ بجامع
 بينهما كالحاق البيذ بالخمير في التحريم بجامع الاسكار بل المراد القياس الذى منشؤه
 استقراء الالفة اى تنبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرفى كقولنا كلما تحركت
 الباء او الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وانما لم يقل الشارح الصرفى بدل اللغوى
 مع انه المراد للاشارة الى ان منشأ هذا القياس الصرفى استقراء الالفة (قوله لا يخلو
 عن تسامح) اى لامر من الاول ان الفصاحة هى كون الكلمة جارية على القوانين
 المستنبطة من استقراء كلام العرب مناسبة الحروف كثيرة الاستعمال على البنية العرب
 الموثوق بعريبتهم ويلزم من الكون المذكور الخلو من عما ذكر فليس الخلو نفس
 الكون المذكور ولا صادقا عليه وحيث فلا يصح حله على الفصاحة بحيث يقال
 الفصاحة الخلو لان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا على العرف وان صح
 ان يقال الفصحى الخالص لان صدق الشق على الشق لا يستلزم صدق المأخذ
 على المأخذ كما لناطق والكاتب والنطق وان كتابة الامر الثانى ان الفصاحة وجودية
 لان معناها الكون المذكور والخلو عدمى لان معناه عدم الامور المذكورة والعدمى
 غير الوجودى فلا يصح حله عليه وانما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لان كان
 الجواب عن كل من الامرين اما الجواب عن الاول فحاصله ان الادباء يحوزون
 الاخبار عن الشئ بما يهتد اذا كان بينهما تلازم قصدا للمبالغة وادعاء انه هو ولا يقال
 ان التعريف بالبيان ممنوع ودعوى الادعاء وفصد المبالغة لا تنفع لانا نقول هذا عند
 علماء المنطق واما الادباء فيكتفون بمجرد كون العرف يستلزم تصوره تصور العرف
 ويعتبرون قصد المبالغة والادعاء واما الجواب الثانى فيؤول الخلو بالكون
 خالصا وهو امر وجودى او يقال قولهم لا يخبر بالعدمى عن الوجودى اذا اريد
 بالوجودى الامر الموجود او وجود امر بالعدمى الامر المعدوم او عدم ذلك
 الامر كالعلم والجهل والموت والحياة فسلم انه لا يصح حل احدهما على الآخر
 لكن الفصاحة والخلو ليسا كذلك بل كل منهما ثابت والخلو ليس عدم
 الفصاحة بل عدم ضدها الذى هو التنافر والغرابية ومخالفة القياس واما ان اريد

بالوجودى ما لا يدخل العدم فى مفهومه وبالعدمى ما يدخل العدم فى مفهومه فلا تترك
 فى صحة حل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حل القضايا المعدولة المحمول
 على الامر الوجودى نحو زيد هو لا كاتب والبياض هو لا سواد فالمحمول عدى اى
 دخل العدم فى مفهومه اى زيد شئ ثبت له عدم الكتابة والبياض شئ ثبت له عدم
 السواد ومن المعلوم ان قوله الفصاحة خلوصه الخ من باب القضية المعدولة لانه فى قوة
 قولنا الفصاحة عدم الامور المذكورة اى الفصاحة شئ ثبت له عدم الامور المذكورة
 (قوله يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر الثاء وفتح القاف بوزن صغر مصدر
 ثقل الشئ بالضم خلاف الخفة واما بكسر الثاء وسكون القاف بوزن عم فهو الشئ
 الثقيل والاول انبى من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين لان العسر مصدر ايضا
 والثانى انبى من جهة المعنى بحسب انقسام لانه يشير الى ان التناثر لا يتخلل بالفصاحة
 الا اذا كان شديدا بحيث يصير على اللسان كالتخلل الثقيل واما اصل التناثر فلا يتخلل
 بالفصاحة ولا شك ان مراعاة التناسب المعنوى اولى وعلى هذا فالمعنى يوجب شيئا عظيما
 كالثقل اى الحمل (قوله وعسر النطق بها) يحتمل انه عطف تفسير ويحتمل انه عطف
 مسبب على سبب نظر الى ان الثقل فى الكلمة سبب لعسر النطق بها فيلا حظ الثقل
 وصفا فيها اوجب عسر النطق بها (قوله نحو مستنثرات) اى نحو وصف هذه الكلمة
 (قوله غداثره الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التى مطلعها
 * قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول لحومل *
 وقبل هذا البيت * تصد وتبدى عن اسيل وتتيق * بانظرة من وحش وجرة * مطفل *
 * وجيد بكيد الريم ليس بفاحش * اذا هى نصنه ولا يعطل *
 * وفرع زين المتن اسود فاحم * اثبت كفتو الخلة المتشكل * غداثره الخ
 (قوله اى ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمزة الاولى واوا فى الجمع لاستفهامهم الف
 الجمع بين همزتين وفى الاساس الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر اى الذى
 شانه الانسدال فلا ينافى انه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا وانماسمى ذلك الشعر
 غديرة لانه غودر وترك حتى طال (قوله فى البيت السابق) وهو قوله وفرع زين المتن
 اسود فاحم الخ وفرع بالجر عطف على اسيل او على جيد فى الايات السابقة والفرع
 هو الشعر مطلقا اى كلا او بعضا كما فى المذهب فيصدق على الغداثر وعلى المتن
 وعلى المرسل فيقال الغداثر فرع اى شعر المتن فرع الخ وعلى هذا فاضافة الغداثر لضميره
 من اضافة الجزئى للكل وفى الصحاح ان الفرع هو الشعر النام اى الشعر بتمامه وعلى هذا
 فاضافة الغداثر لضميره من اضافة الجزء للكل والمتن الظهر والفاحم الذى كالفحم
 فى السواد والاثبت الكثير والقنوب الكسر سباطة التخلل والمتشكل بكسر الكاف وقعها
 كثير العناكيل اى الشماريح اى العيد ان التى عليها البسر فى البيت مبالغة من حيث

(فالتناثر) ووصف فى الكلمة
 يوجب ثقلها على اللسان
 وعسر النطق بها (نحو)
 مستنثرات فى قول امرئ
 القيس (غداثره) اى
 ذوائبه جمع غديرة والضمير
 عائذ الى الفرع فى البيت
 السابق (مستنثرات)
 اى مرتفعات او مرفوعات
 يقال استنثره اى ارفعه
 واستنثر راي اى ارتفع

تشبيه الشعر بالقنو المذكور في الكثرة ولا تفسر المتشكك بذى العناكيل لثلاث تقوت
البالغة وما ذكره الشارح من ان الضمير راجع للفرع وكذا ما قلناه في الاضافة فهو بناء
على ان الغدائر بمعنى الذوائب المفسرة بما مر عن الاساس وهو الذي يناسبه ما يأتي
للشارح في معنى البيت واما على ان المراد بالغدائر الشعر مطلقا على ما في المذهب فيجب
ان يكون الضمير راجعا للحيية وذكره باعتبار الشخص او الممدوح ولا يصح ان يكون
عائدا على الفرع لثلاث يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان كلا من الغدائر والفرع مطلق
الشعر اللهم الا ان يقال ان الاضافة بيانية والحق انها تجري في الضمير خلافا لما ناصر
اللغائي او يقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال او النساء والغدائر الشعر
مطلقا بقيد كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من اضافة
الجزئي للكل (قوله يقال استشره الخ) اشار الشارح بهذا الى ان هذا الوصف
ما خوذ اما من فعل متعد او من فعل لازم و يتنى على ذلك كونه اسم فاعل او اسم
مفعول فان كان مأخوذا من المتعدي صح كونه اسم مفعول فقرأ بقبح الزاي المجع
وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاي (قوله الى العلا) اي
الى جهة السماء والعلا جمع العليا بضم العين تأنيث الاعلى اي مرتفعات للجهات العليا
(قوله اي تغيب) اشارة الى ان تغزل من الضلال بمعنى الغياب وتغزل فعل مضارع
والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون الثني والمرسل اشارة الى ان العقاص مع
كثرتها تغيب في ثني واحد وفي مرسل واحد لكثرة شعرهما (قوله وهي الخصلة
المجموعة) اي التي تجمعها المرأة وتلوها وتربطها بخيوط وتجملها في وسط رأسها
كلامانة ليصير مجعدا وهي السماعة بالعديرة والعقصة والذؤابة ثم ان مادة نساء العرب
بعد ان تقص جانبا من الشعر على الكيفية التي قلناها ترسل فوقه الثني والمرسل
خلف الظهر فيصير الثني والمرسل مرمين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع
كلامانة غائبا ومحبأ لا يظهر فظهر لك من هذا ان الغدائر والعقاص بمعنى واحد
وحينئذ فقله تغزل العقاص اظهار في محل الاضمار وان الاصل تغزل هي اي الغدائر
وانما اظهر في محل الاضمار للاشارة الى ان تلك الغدائر تسمى عقاصا ومن هذا تعلم
ان جملة تغزل العقاص خبرتان عن عداثه والرابط للمبتدأ بالجملة الواقعة خبرا اعادة
المبتدأ بمعناه وانت خير بان جعل العقصة والعديرة شيئا واحدا بناء على ما مر من
ان العديرة هي الذؤابة المفسرة بما مر عن الاساس واما على ما ذكر عن المذهب من
ان الغدائر الشعر مطلقا فلا تكون العقصة هي العديرة فتأمل افاده شيخنا العلامة
العدوي (قوله والثني المقتول) لاخذه من الثني واما المرسل فبناء على ان القصص
والثني اي الخالي عنهما وليس المراد بالمرسل السبل لان الثني مسبل ايضا على العقصة
مثله وقد يقال كونه مسبلا لانا في كون الثني مسبلا ايضا وانما وصف هذا القسم

(الى العلا) تغزل العقاص
في ثني ومرسل تغزل اي
تغيب العقاص جمع عقصة
وهي الخصلة المجموعة
من الشعر والثني المقتول
يعني ان ذوائبه مشدودة
على الرأس بخيوط وان
شعره يتقسم الى عقاص
وثني ومرسل والاول
تغيب في الاخيرين
والعرض بيان كثرة الشعر
والضابط هنا ان كل
ما بعده الذوق الصحيح تغبلا
متعصر النطق به فهو
متأخر سواء كان من قرب
لخارج او بعدها

بهذا الوصف لانه لم يصف بغيره بخلاف المثني فقد تعلق به المثني والارسال تأمل (قوله
يعني ان ذوائبه) اى الفرع والمراد بها العقائص قوله يعني ان ذوائبه الخ اشارة الى
تفسير الغدائر بالذوائب وان الضمير فى غدائره للفرع كما سلفه وقوله وان شعره عطف
على ذوائبه فالضمير للفرع ايضا والقول بانه للرأس فيه تشبث للضمائر ويؤول للرجوع
للفرع اذ المقصود تقسيم مطلق الشعر فلا وهم فى رجوعه للفرع كما لا يخفى وفى كلامه
اشعار بان العقاص هى الغدائر بعد ان شددت لا غيرها (قوله مشدودة على الرأس)
اى فى وسطها بخيوط ومجموعة ككلمة مائة واخذ الشد بخيوط من قوله فى البيت
مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لان العقيصه
شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربطه اطراف الذوائب كما فى الجمل (قوله الى
عقاص) اى وهى الغدائر وحيث قال الشعر منقسم الى اقسام ثلاثة لاربعة خلافا
لما بهم ظاهر البيت من ان القسمة رابعة غدائر وعقائص ومثنى ومرسل لكن
قد علمت ان الغدائر والعقاص والذوائب بمعنى واحد كما افاده شيخنا العلامة العدوى
وفى حواشى المطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) اى فليس المراد بهذا
الكلام مجرد الاخبار فهو اما تعريض ان استعمل فى حقيقته وهو الاخبار ملوحا به
لهذا الغرض اعنى بيان كثرة الشعر او كناية ان اريد اللازم (قوله والضابط ههنا)
اى لتنافر الحروف وحاصله ان الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف الذوق
وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه فكل ماعده الذوق ثقيل متعسر
النطق به كان ثقيل ومالا فلا خلافا لمن قال الضابط المعول عليه فى ضبط التنافر بعد
الخارج ولمن قال قربها لان كلامهما لا يطردها لانجدهم عدم التنافر مع قرب الخارج
كالجيش والشجى ومع بعده كعلم بخلاف ملغ اى اسرع فقرب الخارج وبعدها كل منهما
غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطا معولا عليه ولا يقال ان عدم الثقل فى علم وان
كانت الخارج فيه متباعدة بخلاف ملغ ان الخارج من الخلق الى الشفة اسرع من الادخال
من الشفة الى الخلق لاننا نقول هذا لا يتم لانجده من حسن حلم وملغ وغلب وبلغ (قوله
ان كل ما بعده الذوق الصحيح) اى من الحروف وقوله متعسر النطق به لازم لما قبله وقوله
سواء كان اى ثقله (قوله او غير ذلك) اى كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل
واحد منهما بصفة كوقوع الشين بين التاء والزاى كما يأتى بيانه (قوله فى المثل السائر)
هو اسم كتاب فى اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلفاء كما قاله الفنارى (قوله ان منشأ
الثقل فى مستشزرات الخ) اى واما على الاول فنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف
المخصوصة والحاكم بقلها الذوق (قوله التى هى من المهموسة الخ) اعلم ان الحروف
بالنسبة للجهر والمهمس تنقسم الى قسمين مهموسة ومجهورة وبالنسبة الى الشدة والرخاوة
تنقسم الى ثلاثة اقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما الحروف المهموسة عشرة يجمعها

قولك (فحده شخص سكت) سميت بذلك لان الهمس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والحروف المجهورة ماعده هذه الحروف سميت بمجهورة لان الجهر لغة الاظهار والنفس يتبع ان يجرى معها لقوة الاعتماد عليها في مخارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك (اجد قط بكت) سميت بذلك لمنعها النفس ان يجرى معها لقوتها في مخارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفا وهى ماعدا هذه الحروف وماعدا حروف (لن عمر) وهى المتوسطة بين الرخوة والشدة وانما سميت الاولى رخوة لان الرخوة لغة اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وانما سميت الثانية متوسطة لان النفس لا ينجس معها انجاس الشديدة ولم يجز معها جريانه مع الرخوة اذا علمت هذا فاعلم ان الشين اتصفت بالهمس والرخوة والتاء قبلها اتصفت بالهمس والشدة فقد اشتركا في الهمس واختلفا في الشدة والرخوة والضرر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاى في الرخوة واختلفا في الهمس والجهر والضرر جاء من اختلافهما فالخاص ان الشين اتصفت بصفتين ضاربت باحدهما ما قبلها وضاربت بالآخرى مابعدهما وبهذا ظهر انه لا حاجة لوصف الشارح التاء بالهمس فكان الاولى الاقتصار على الشدة لان الضرر بها كما اقتصر في الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخوة (قوله ولو قال مستشرف) الاولى مستشرفات لان البيت لا يترن الا به على تقدير ابدال مستشرفات به الا ان يقال ان ذلك القائل انما التفت لاصل المادة (قوله وفيه نظر) اى في هذا الزعم نظر فهو رد للكلام من اصله لاقوله ولو قال الخ وحاصله ان علة الثقل التى ذكرتها وهى مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده فى الصفة موحودة فى مستشرف ايضا فيجب ان يكون متافرا ايضا وانت لا تقول انه ثقيل لانك قلت ولو قال مستشرف زال ذلك الثقل (قوله لان الراء المهملة ايضا من المجهورة) اى فهمى كالأزى وان كانت الأزى رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة فالشين كما ضاربت الأزى المهمة بالجهرية تضارب الراء المهملة بذلك الوصف ايضا لان كلاهما مجهور والشين مهموسة واجاب بعضهم عن هذا النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء والأزى بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ويرشدك لهذا قوله ولو قال مستشرف زال ذلك الثقل لاتفاء هذه الحروف المخصوصة فهو قائل بما قاله ابن الاثير وفي هذا الجواب نظر اذ لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر لكان توصيفه للحروف ببيان انواعها لغوا صرفا لا فائدة فيه كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد من كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق فم يمكن الجواب عن هذا القائل بان يقال ان الراء المهملة فى مستشرف وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التى هى من حروف الذلاقة ازال الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر فتأمل

او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشرفات هو توسط الشين المهمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والأزى المهمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف زال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المحل بالفصاحة وان قوله تعالى الم اعهد اليكم

(قوله وقيل ان قرب المخارج الخ) قاله العلامة الزوزنى (قوله ان قرب المخارج
سبب للثقل) اى ولا شك ان حروف مستشزرات متقاربة المخارج فلذا كانت ثقيلة
(قوله وان في قوله تعالى الخ) بالكسر عطفاً على ان قرب المخارج فهو من جملة مقول
القول (قوله ثقلاً) اى لما فيها من قرب المخارج وقوله قريباً من المتأهى اى من الثقل
المتأهى اى واما المتأهى فهو الهمع بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الخاء
المجتمعة وقمها في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهمع اى نبتا اسود واما
كان اعهد ثقله قريباً من المتأهى وثقل الهمع متأهياً لان الاول جمع فيه بين ما يخرج
من اقصى الخلق وهو الهزلة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين والثاني جمع فيه
بين ما يخرج من اقصى الخلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج
من ادناه وهو الخاء ثم ان هذا الذى قاله الزوزنى لا يخالف ما قلناه سابقاً من ان التنافر
لا يخل بالفصاحة الا اذا كان شديداً بحيث تصير الكلمة على اللسان كالحمل واما اصل
التنافر فلا يخل وذلك لان كلام الزوزنى يقتضى انه لا بد ان يكون التنافر متأهياً
او قريباً منه كما في الم اعهد فيعلم منه انه لا بد ان يكون شديداً بحيث تصير الكلمة كالحمل
على اللسان واما اصل التنافر فلا يخل بالفصاحة وهذا هو عين ما قلناه (قوله لكن
الكلام الخ) هذا جواب منه عما يقال يلزم على هذا اعنى كون الم اعهد غير فصيحة
ان سورة من القرآن وهى سورة يس غير فصيحة وهذا باطل وقوله الكلام الطويل اى
كالسورة والقرآن (قوله لا يخرج عن الفصاحة) اى بل هو متصف بها (قوله كما لا
يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربياً) وذلك
كالقرآن فانه عربى قال تعالى انا انزلناه قرآناً عربياً وقد اشتمل على كلمات غير عربية
كالقسطاس فانها كلمة رومية اسم للميزان وكالسجل فانها كلمة فارسية اسم للصحيفة
وكالمشكاة فانها كلمة هندية اسم للطلاقة التى لا تنفذ كسنبلة القنديل ومع اشتماله على تلك
الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربياً كما تشهد له الآية (قوله وفيه نظر)
اى في ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوى المشار اليها بقوله لكن الكلام
الطويل الخ وانقياس المشار اليه بقوله كما لا يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوى
التي اجاب بها عن السؤال المقدّر ان ما ادعيته من ان الكلام الطويل المشتمل على كلمة
غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحاً لان
فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير
فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء الثانية وحيث قد بطلت الدعوى القائلة لكن الكلام الطويل
الخ (قوله على ان هذا القائل) اى بان الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج
عن الفصاحة وهو الزوزنى قد فسر الكلام اى في قول المصنف سابقاً بوصف بها
المفرد والكلام بما ليس بكلمة اى وحيث قد فسر بالقول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام

ثقل قريباً من المتأهى فيخل
بفصاحة الكلمة لكن
الكلام الطويل المشتمل
على كلمة غير فصيحة لا يخرج
عن الفصاحة كما لا يخرج
الكلام الطويل المشتمل
على كلمة غير عربية عن ان
يكون عربياً وفيه نظر لان
فصاحة الكلمات مأخوذة
في تعريف فصاحة الكلام
من غير تفرقة بين طويل
وقصير على ان هذا القائل
فسر الكلام بما ليس بكلمة
وانقياس على الكلام
العربى ظاهر الفساد

فصيح على تفسيره اكثر فسادا من ذلك القول على تفسير الشارح فالفساد لازم له
 في شئين المركب التام والمركب الناقص اذا اشتمل كل منهما على كلمة غير فصيحة لان
 فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقا وهو قد ادخل المركب الناقص
 في الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح الكلام بالمركب التام فان الفساد
 انما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصيحة واما المركب الناقص فلا يوجد فيه
 هذا الفساد لانه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فاذا اشتمل على كلمة غير فصيحة صح
 ان يقال عليه انه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة
 الكلمات بخلافه على الاول فانه لا يوجد ذلك اصلا (قوله والقياس على الكلام
 الخ) حاصله ان هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على وقوع
 كلمة غير عربية في القرآن العربي لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ورد عليه بان
 هذا القياس فاسد لان القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربية والكلمات القرآنية
 التي قيل فيها انها رومية او فارسية او هندية توافقت فيها اللغات كالصابون والتنور
 ولو سلم انها غير عربية فلا نسلم ان القرآن كله عربي والضمير في قوله انا انزلناه
 عائد على القرآن بمعنى السورة واتلاق القرآن على البعض شائع كقول الفقهاء يحرم
 على الجنب قراءة القرآن سنا ان الضمير راجع للقرآن تمامه فلا نسلم انه عربي باعتبار
 غالب الاجزاء كما زعم هذا القائل بل عربيته باعتبار الاسلوب والتركيب من تقديم المضاف
 على المضاف اليه وتقديم الموصوف على الصفة سنا ان عربيته باعتبار غالب الاجزاء كما قال
 هذا القائل فلا نسلم صحة القياس لانه قياس مع الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام
 فصاحة الكلمات ولم يشترط في عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفي في نسبة المجموع
 الى العرب كون اكثره على لغتهم (قوله ولو سلم الخ) هذا تسليم للدعوى اى سلما ما ادعيت
 من ان السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شي
 آخر وهو وقوع شي غير فصيح في القرآن وهو باطل اذ اشتمال القرآن على شي غير
 فصيح مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله لكن نسبتها الى الله تعالى باطل فبطل
 اشتماله على ما ذكر فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتمال الخ (قوله فجرد
 اشتمال القرآن على كلام غير فصيح) اى وان لم يخرج ذلك الاشتمال عن الفصاحة
 على هذا التقدير وقد يقال ان الخصم لا يقول ان القرآن مشتمل على كلام غير فصيح
 وتدعيان بان مراده بالكلام الكلمات او مجرد اللفظ على ما عليه اهل اللغة وقوله
 بعد ذلك بل على كلمة هذا ترقى من العام الى الخاص لا يقال الخصم لم يقل ايضا باشتماله
 على كلمات متعددة لانا نقول نجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة
 يستلزم نجويز اشتمال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكلم كلام طويل في القرآن
 واعلم ان القرآن انما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح اذا لم يعتبرنا نصير في اعهد

ولو سلم عدم خروج
 السورة عن الفصاحة
 فمجرد اشتمال القرآن على
 كلام غير فصيح مما يقود
 الى نسبة الجهل او العجز
 الى الله تعالى عن ذلك
 علوا كبيرا (والقرابة) كون
 الكلمة وحشية غير ظاهرة
 المعنى ولا مانوعة الاستعمال

واما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح مجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهرا لاغبار عليه (قوله مما يقود) اي يحجر الى نسبة الجهل بان المذكور غير فصيح اوبان الاولى ايراد الفصيح اوالى نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح وبيان ذلك ان اشتغال القرآن صلى غير الفصيح اما لعدم علمه تعالى بانه غير فصيح او لعدم علمه بان الفصيح اولى من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته على ابدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز فان قلت يمكن انه اورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الاتيان بالفصيح بدله وانما اورد غير الفصيح لكونه اوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح او الحكمة لاتصل اليها عقولنا وحينئذ فلا محذور في اشتغال القرآن على غير فصيح قلت المقصود من القرآن انما هو الإعجاز بكمال بلاغته وفصاحته لاجل تصديق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ووجود كلمة غير فصيحة فيه موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق وعدم فصاحة ذلك القدر موجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا ومخالفة ذلك المقصود لامر عارض تعدسها وخروجها عن الحكمة وهو لا يلبق بحال الحكميم وحينئذ فيكون الاتيان بغير الفصيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزما للجهل بانه سفه ادا الحكميم اتما يضيع الاشياء في محلها فظهر لك من هذا ان الاتيان بالسفه نتيجة للجهل بانه سفه فتكون نسبة السفه داخلة تحت نسبة الجهل فاندفع ما يقال ان الاحتمالات ثلاثة فكان الاولى للشارح ان يقول مما يقود الى نسبة الجهل او السفه او العجز الى الله تعالى هذا وانما عبر يقود دون يسوق لانه ابلغ في التشنيع على ذلك القائل لان القود هو الاخذ من امام والسوق من خلف فاذا حصل المحذور من امام الذي هو اقوى في ادراك الشيء عادة كان ابلغ في التشنيع فقا مل (قوله غير ظاهرة المعنى) اي الموضوع له فلا يرد التشابه والمجمل فانهما في القرآن فيلزم ان فيه الغريب لانها غير ظاهري الدلالة على المراد لله واما بالنسبة لمعانيها الموضوعه لها فهي ظاهرة المعنى لسهولة انتقال الذهن منها اليها ثم ان قوله غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها ان لا ينتقل الذهن منها لمعانيها الموضوعه بسهولة (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) اي ولا مأنوفة الاستعمال في عرف الاعراب الخلل وذلك لان العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسة الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لا بالنسبة للمولدين والاخرج كثير من قصائد العرب بل جلها عن الفصاحة فانها الآن لغبة الجهل باللغة على اكثر علماء هذه الازمان فضلا عن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها وقوله ولا مأنوسة الاستعمال عطف سبب على مسبب ولفظة غير في قوله غير ظاهرة المعنى مستعملة في النبي بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال عليه لانها مستعملة

قواه لمعانيها الخ كان الانسب
بالبياق تنية الضمائر
لكنه انتهيا باعتبار الكلمات
المشابهة والجملة تأمل
(صححه)

في معناها الاصلى وهو كونها اسما بمعنى مغاير وانما اعاد النفي المستفاد من غير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالجموع من حيث هو ثم اعلم ان الغريب قسمان احدهما ما يتوقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب اللغة المبسطة لعدم تداوله في لغة خالص العرب كنتكا كائهم وافتقروا فان مثل هذه لعدم تداولها في لغة العرب الخالص لا يذكرها من اللغويين في كتابه الا من قل ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى ان يخرج على وجه بعيد وذلك كمرج سياثي بيانه والمصنف انما مثل للثاني وقول الشارح غير ظاهرة المعنى الخ صادق بالتقسيم ثم اعلم ان القسم الاول من الغريب يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار مباديها اى اصلها المشتقة منه كالتكا كؤ والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب في القسمين ان اللفظ يحوهره وهيئته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالاته اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التفتيش والتفتيش واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التفتيش (قوله نحو مسرج) اى نحو غرابية مسرج (قوله في قول العجاج) هو رؤية عبدالله البصرى ابو محمد بن العجاج التيمى السعدى هو وابوه راجزان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الاراجيز سمع عن ابيه العجاج وابوه سمع ابا هريرة رضى الله تعالى عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها

* ما هاج اشجانا وشجوا قد شججا * من طلل كائنهم النججا *

* امسى لها في الرامسات مدرجا * واتخذته النائمات مدرجا *

* منازل هيمن من نهيجا * من آل لبلى قد عفون هيجا *

* والسخط قطاع رجا * من رجا * ازمان ابدت واضحا مفلجا *

* اغر براقا وطرفا ابرجا * ومقلة وحاجبا مزججا *

وفاجا الخ * ازمان اسم امرأة وابدت اظهرت وواضحا اى سنا واضحا والفج تباعد ما بين الاسنان والاغرا لبيض والعرب تمدح بياض السن والهود تمدحون بسواده والبريق الممان واللفظ العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن اى وطرفا عظيما حسنا والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدفة وقوله ومقلة عطف على واضحا في البيت السابق (قوله مدقما مطولا) اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح والذي في الاساس ان الزجج التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضى الله تعالى عنه في مدح

الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

* بعين دغاوين من تحت حاجب * ازج كشق النون من خط كاتب *

فان التشبيه بالنون المشوقة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خير بان هذا التأييد

(نحو) مسرج في قول
العجاج ومقلة وحاجبا
مزججا اى مدقما مطولا
(وفاجا) اى شعرا اسود
كالنجم (ومرسنا) اى انفا
مسرجا اى كالسيف السريجي
في الدقة والاستواء

انما يتم اذا جعل قوله كشف النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا صفة للمحاجب (قوله
 اى شعرا اسود كالقحم) اى فقاها للنسبة كلابن وتامر والنسبة فيه تشبيهة من نسبة
 المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابة واعلم ان النسبة قسمان تارة تكون
 تشبيهية وتارة لا فاذا قيل زيد سلطاني اى منسوب للسلطان من حيث انه من جنده فهذه
 غير تشبيهية وان اردت بقولك زيد سلطاني انه منسوب للسلطان بمعنى انه يشبهه كانت
 النسبة تشبيهية وهو وجه بعيد (قوله اى آتفا) هو مجاز مرسل لان المرسل
 اسم لمحل الرسن وهو انف البعير فاطلق عن قيده واريد به الانف (قوله اى
 كالسيف السريجي او كالسراج) التفسير الاول لابن دريد والثاني لابن سيدة
 وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ما قيل فى بيان وجه الغرابة فى هذه الكلمة اعنى
 مرج انه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لا بد له من اصل يرجع اليه باشتقاقه منه ففشل
 فى كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريح وانما وجد من هذه المادة سريجي وسراج
 وحل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لوقوعها من عربى عارف باللغة فاحتج الى
 تخريج هذه الكلمة على وجه تسليم به من الخطأ وان كان بعيدا فاختلفوا فى تخريجها
 وحاصل ما اشار اليه المصنف ان فعل فى كلام الشاعر للنسبة مثل كرمه نسبته
 للكرم وفقته نسبته للفق الا ان فعل تأتى للنسبة الشئ لاصله ولما لم يوجد التسريح
 الذى حق النسبة ان تكون اليه جعلنا مرج منسوباً للسراج او للسريجي نسبة
 تشبيهية فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوباً للسراج من حيث انه شبيه به فى البريق والمعان
 او منسوباً للسريجي من حيث انه شبيه به فى الدقة والاسواء فاسم المفعول فى الاصل
 معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات اخرى كما هنا يخالف
 لقاعدتهم هذا وجه التخريج ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فجعلها
 للتشبيه بعيد كذا قرره شيخنا العدوى وقال بعضهم يمكن ان تخرج هذه الكلمة
 على وجه موافق للقياس حاصله ان فعل يحى بمعنى صبرورة فاعله كاصله نحو قوس
 الرجل اى صار كالقوس وحينئذ فمرج معناه الصائر كالسراج او كالسيف السريجي
 وفيه نظر لان سرج بهذا المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول فلا يظهر ذلك
 الا اذا كان سرج بكسر الراء اسم فاعل مع ان الرواية فتحها اسم مفعول وقد يجاب
 بان سرجا ليس اسم مفعول بل مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل اى المبرج بكسر
 الراء اى الصائر كالسراج او السريجي وفى هذا الجواب نظر لان مجئ المصدر على
 صيغة اسم المفعول فرع صحة بناء اسم المفعول والفعل هنا لا يصاغ منه اسم المفعول
 فلا يصاغ منه مصدر على صيغته وخرجه بعضهم على ان فعل صبرورة فاعله اصله
 او بمعنى صبرورة فاعله ذا اصله فالاول نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا والثاني
 نحو ورق الشجر اى صار ذا ورق فسرج على الاول بمعنى صائراً سراجاً او سريجياً

على معنى التشبيه اى مثل احدهما وعلى الثانى الصائر ذاسراج ويرد على هذا الجيب بان سرج بهذا المعنى لازم لايتأتى منه اسم المفعول فلايتيم هذا الجواب الا لو كانت الرواية سرجا بكسر الراء مع انها بالفتح (قوله وسريج) اى الذى نسب اليه السيف السريجي وقوله اسم قين اى حداد تنسب اليه السيوف اى السريجية وهذا مقابل لماأتى فى كلام المرزوقى (قوله فان قلت الخ) حاصله اناجعل سرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه اى نوره فعنى سرجا منورا وحيثذ فليس فيه نسبة تشبيهية فيكون سرجا خاليا عن الغرابة فيكون فصيحاً (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله قلت هو) اى سرج بمعنى حسن من هذا القبيل اى غريب لكونه لم يوجد فى الكتب المشهورة فهو من الغريب الذى يحتاج للتفتيش عليه واذا كان سرج غريبا فليكن سرجا غريبا والحاصل ان سرجا اذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه وان لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو مايجتاج لتخريج بعد الا انه غريب بالمعنى الثانى وهو مايجتاج الى تفتيش عليه فى كتب اللغة المبسطة لعدم وجوده فى الكتب المشهورة واعترض بان سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد فى الدنوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهورا فلايكون غريبا واجيب بان اشتهاه فى كتب اللغة من التأخرين بعدالحكم من قدماء اهل المعانى بغرابة سرج وحيثذ فذلك الاشتهاه لايجزى سرجا عن الغرابة بالنسبة للمتقدمين لاحتياجهم الى التفتيش عليه فى الكتب المبسطة لعدم غنورهم واطلاعهم عليه فى غير المبسطة والحاصل ان قد ماء اهل المعانى الجاعلين سرجا غريبا لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان متحققا فى كلام العرب العرباء فالحكم بالغرابة انما هو لعدم وجدانه فى الاستعمال اذ لا طريق للحكم بعدم وجوده الا عدم وجدانه فيكون غريبا عند من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواجد (قوله او مأخوذ من السراج) اى او هو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل اى انه يحتمل ان يكون سرج مولدا ومستحدثا من السراج اى انه لفظ احده المولدون واخذه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقعا فى لغة العرب اصلا وحيثذ فلا يمكن جعل سرجا فى كلام الجعاج الذى هو من شعراء العرب اسم مفعول مأخوذا منه لاسمحالة اخذ السابق من اللاحق فظهر لك بمقتضى انهما جوابان وحاصل الاول ان سرج لفظ متأصل لكنه يحتاج لتفتيش عليه فى الكتب المبسطة وحيثذ فهو غريب وحاصل الثانى انه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج وحيثذ فلايتصف بالغرابة الا انه لايصح اخذ سرجا فى البيت منه فبطل السؤال (قوله او مأخوذ من السراج) اى لا على وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى حسن الله وجهك نسبة للسراج بالشابهة لان سرج الله وجهه لايفصده هذا المعنى لان الصادر

وسريج اسم قين تسب
اليه السيوف (او كالسراج
فى البرق) واللمعان فان
قلت لم لم يعملوه اسم
مفعول من سرج الله وجهه
اى بجمعه وحسنه قلت هو
ايضا من هذا القبيل او
مأخوذ من السراج

منه تعالى ليس النسبة بل بإيجاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى ان سرج الله وجهه جعله ذا سراج بالشبهة آه وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي اشار له المصنف بقوله او كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام المرزوقي في قوله ومنه ما قيل الخ اي ومن السراج ما قيل الخ فان هذا يدل على ان سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لادلالة على كونه هذا الاخذ على وجه التولد والاستحداث فلعل الشارح فهمه من قول المرزوقي ما قيل او من غيره (قوله السريجي)

اي السيف السريجي منسوب الى السراج وفي نسخة منسوب الى سريج وعليها يكون قوله ويجوز الخ بياناً لوجه آخر في النسبة والوجه الاول موافق لقول الشارح سابقاً وسريج اي الذي ينسب اليه السيف السريجي اسم قين وفي نسخة السريجي منسوب الى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز الخ بياناً لوجه النسبة لكن كان الاولى على هذه النسخة حذف قوله ويجوز ادلاً حاجته فكان الاولى ان يقول منسوب للسراج ووصفه بذلك اي ونسبه لذلك اي السراج الخ ثم انه على هذه النسخة الاخيرة نسبة السريجي للسراج غير قياسية اذ حق النسبة للسراج ان يقال سراجي (قوله ويجوز ان يكون وصفه) اي السريجي بمعنى الذات وقوله بذلك اي بلفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب الى سريج (قوله لكثرة مائه) اي صفاته (قوله على خلاف قانون) اي على خلاف الضابط المستنبط من تتبع المفردات الموضوعة ولما كان هذا الكلام يقتضي ان مخالفة الكلمة للقانون التصريفي يخل بقصاحتها ولو كانت موافقة لما ثبت عن الواضع مع انها اذا وافقت ما ثبت عن الواضع كانت فصيحة ولو خالفت القانون المذكور بين الشارح المراد من مخالفة القياس بقوله اعني على خلاف الخ فعلى هذا المراد بالقانون هنا ما ثبت عن الواضع سواء اقتضاء القانون التصريفي اولا لا خصوص القانون التصريفي فالخاصل ان الموافقة للقياس ان تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنبط من تتبع لغة العرب كقيام بالاعلال ومبدالادغام او مخالفة له ولكن ثبتت عن الواضع كذلك كما فان الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي ولكن ثبتت عن الواضع كذلك فصارت في تقرير حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالاستثناء من القانون المذكور والمخالفة للقياس مخالفة ما ثبت عن الواضع ولا يلزم منه مخالفة القانون التصريفي الا ترى ان ابني بآبي بكسر الباء مخالف لما ثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريفي كما يأتي بيانه (قوله نحو الاجل) اي نحو مخالفة الاجل واعتراض وصف الاجل بعدم الفصاحة بانه ليس كلمة اذهو غير موضوع والموضوع الاجل بالادغام

على ما صرح به الامام
المرزوقي حيث قال
السريجي منسوب الى
السراج ويجوز ان يكون
وصفه بذلك لكثرة مائه
وروقه حتى كان فيه
سراجا ومنه ما قيل سرج
الله امرك اي حسنه ونوره
(والمخالفة) ان تكون
الكلمة على خلاف قانون
مفردات الالفاظ الموضوعة
اعني على خلاف ما ثبت
عن الواضع (نحو) الاجل
بفك الادغام في قوله
(الحمد لله على الاجل)

واجب بان تصریحهم بان اصل الاجل الاجل يقتضى انه موضوع غاية الامر
انه انسخ استعماله فيكون وضعاً غير مستقر (قوله الحمد لله العلى الاجل)
قائله الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي المكنى بابي النجم وقبل هذا الشطر
انت ملك الناس ربا فاقبل * الحمد لله الخ وبعده

* الواهب الفضل الوهب المجزل * اعطى فلم يخل ولم يخل *

وربما نادى مضاف ليا المتكلم المتقلبة الفا حذف منه حرف النداء والاصل ياربى على
حدا حسرتا وجلة الحمد لله مفعول اقبل من القبول فهو بفتح الباء كذا في الاطول
وفي كلام غيره ان ربان من الضمير في ملك (قوله والقياس الاجل) اورده عليه
ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر وحينئذ فلا تكون مخالفة القياس
مخرجة له عن الفصاحة قلت ان غاية ما اقتضته الضرورة الشعرية الجواز والجواز
لا ينافي انقضاء الفصاحة لان انقضاء الفصاحة لازم لكون الكلمة غير كثيرة الدور
على السنة العرب العرباء لالعدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان الجرشي جاز قطعاً
الا انه محل بالنصاحة فكذلك الاجل جاز في الشعر كما ذكره سيويه الا ان العرب
الخلص يتحاشون من استعماله كما يتحاشون من استعمال تكا كما تم واقرنقوا (قوله
قبحوا) هذا تفریع على قوله اعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع وذلك لان اصل آل اهل
واصل ما موه ابدلت الهاء فيهما همزة وابدل الهمزة من الهاء وان كان على خلاف القياس
الا انه ثبت عن الواضع (قوله وابي يابى) اى بفتح الباء في المضارع والقياس كسرهما
فيه لان فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بالفتح الا اذا كانت عين ماضيه
اولامه حرف حلق كسأل ونفع فبجئ المضارع بالفتح على خلاف القياس الا ان الفتح
ثبت عن الواضع (قوله وعور يعور) اى فالقياس فيهما عاربعار بقلب الواو الفا
لتحرکها وانتقاس ما قبلها كزال يزال فتصحح الواو خلاف القياس الا انه ثبت
عن الواضع فقول الشارح لانه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع اى وان كان
مخالفاً للقياس (قوله قبل الخ) قائله بعض معاصري المصنف مدعيان جوب زيادة قيد
على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم واطلاقهم (قوله في السمع)
المراد به هنا القوة السامعة لا المعنى المصدرى (قوله بان تكون اللفظة بحيث) اى ملتبسة
بحالة هي مج السمع لها (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول
ابى الطيب) اى في مدح الامير على سيف الدولة بن جردان صاحب حلب لما ارسله كتاباً
يطلبه من الكوفة بامان وسأله السير اليه فاجابه بهذه القصيدة التى منها البيت المذكور

وهي من التقارب وعروضها وضربها مخدوقان ومطلعا

* فهمت الكتاب ابرالكتب * فسملا امر امير العرب *

* وطوعاله وانها جابه * وان قصر الفعل عما وجب *

والقياس الاجل قبحوا
وما و ابى يابى وعور يعور
فصح لانه ثبت عن الواضع
كذلك (قيل) فصاحة
المفرد خلوصه مما ذكر
(ومن الكراهة في السمع)
بان تكون اللفظة بحيث
يحبها السمع ويتبرأ من
سماعها (نحو) الجرشي
في قول ابى الطيب

- * وما عاقني غير خوف الوشاة * وان الوشاة طريق الكذب *
- * ونكثير قوم وتقليلهم * وتقريبهم بيننا والخب *
- * وقد كان ينصرهم سمعه * وينصرني سمعه والخب *
- * وما قلت للبدر انت الجين * ولا قلت للشمس انت الذهب *
- * تطلق منه البعيد الاثنى * وبغضب منه البطي الغضب *
- * وما لاقني بلد بعدكم * ولا اعتضت من رب نعمارب *
- * ومن ركب الثور بعد الجوا * دانكر اطلاقه والغيب *
- * وان قست كل ملوك البلاد * فدع ذكر بعض من في حلب *
- * ولو كنت سميتهم باسمه * لكان الحديد وكانوا الخشب *
- * افي الرأي شبه ام في النخا * مام في الشجاعة ام في الادب *
- * مبارك الاسم اغر النسب * كريم الجرشي شريف النسب *
- * اذا حاز ما لا فقد حازه * فني لايسر بما لا يهب *

مبارك الاسم امر القلب
(كريم الجرشي) اي النفس
(شريف النسب) والاغر
من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح
معروف (وفيه نظر) لان
الكرامة في السمع انما هي
من جهة الغرابة المفردة
بالوحشية مثل تكا كاهم
وافر نفعا

وابوالطيب المذكور اسمه احمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكندي
الكوفي المتني وانما قيل له المتني لانه ادعى النبوة في بادية سماوة وتبعه خلق كثير من بني
كلب وغيرهم فخرج اليهم لؤلؤ امير حص نائب كافور الاخشيدي فاسره وتفرق
اصحابه وحبه طويلا ثم استنابه واطلقه (قوله مبارك الاسم) اي ان اسم هذا الممدوح
وهو على مبارك لموافقته لاسم امير المؤمنين سيدنا علي ابن ابي طالب ولاشعاره بالعلو ولا
بعد ان تجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى وقوله اغر القلب اي مشهوره لاشتهاره بسيف
الدولة فان قلت الاسم ايضا اغر قلت لوسلم فان قلب اكثر شهرة لان الملوك يشار اليها
بالقابها دون اسمائها تعظيمها واجلالا وقوله شريف النسب لانه من بني العباس (قوله
والاغر من الخيل الابيض الجبهة) اعلم ان الاغر يطلق لغة على معنيين على الابيض مطلقا
من غير تقييد بالجبهة ولا يكونه من الخيل وعلى ابيض الجبهة من الخيل وهذا هو المشهور
اذا علمت هذا فقول الشارح الاغر من الخيل الخ يفتضى ان الاغر لا يختص بالخيل لان
الجار والمجور ورجال من الاغر او صفته فيكون الشارح جار ياعلى خلاف المشهور لما
علمت ان المشهور ان الاغر حقيقة لا يكون الا من الخيل وقد يحجب بان قوله من الخيل حال
من ضمير الابيض لا من الاغر ومن تبعضية وجعلها بيانية لا بصح لامرين الاول ان
البيانية يكون ما بعدها مساويا لما قبلها كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوتان وما
بعدها هنا اعم مما قبلها اعنى ابيض الجبهة اذا الخيل منها ما هو ابيض الجبهة ومنها
ما ليس كذلك الثاني ان البيان لا يتقدم بالضرورة شر او رعاية مجمع كما تقدم
في قول المتن وعلم من البيان ما لم نعلم (قوله استعير) يعني نقل على طريق الاستعارة او على
طريق الجواز المرسل للعلاقة الاطلاق لانه نقل من واضح مقيد بكونه ابيض الجبهة

الى مطلق واضح واللقب فرد من افراد ذلك المطلق (قوله وفيه نظر) اى فى اشتراط
الخلوص من الكراهة فى السمع فى الفصاحة نظر وحاصل ما فى المقام ان شارحنا بين
وجه النظر فى كلام المصنف بشئ وغيره بينه بشئ وحاصل ما قاله شارحنا ان الكراهة
فى السمع لا سبب لها الا الغرابة وقد اشترطنا الخلوص من الغرابة فاشتراط ذلك يعنى
عن اشتراط الخلوص من الكراهة لانه اذا اتى السبب المساوى اتى السبب وحاصل
ما وجه به غيره انظر ان الكراهة فى السمع وعدمها ليست الامن قبح الصوت وعدم
قبحه لامن ذات اللفظ وحينئذ فلو احتراز عنها خرج كثير من الكلمات المتفق على
فصاحتها بسبب نطق قبح الصوت بها ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله انا لانسلم
ان الكراهة فى السمع وعدمها انما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لانفس اللفظ اذ لو كان
كذلك لزم ان يكون الجرشى غير مكروه فى السمع الا اذا سمع من قبح الصوت وليس
كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وان نطق به حين الصوت وحينئذ فخصر
الكراهة فى السمع على قبح النغم باطل فتعين ما قاله الشارح من ان الكراهة انما هى
من جهة الغرابة (قوله لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة الغرابة) اى لان الغرابة
سبب فيها فالخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص من الكراهة فان قلت ان الخلوص
من الغرابة كما يستلزم الخلوص من الكراهة فى السمع يستلزم الخلوص من التنافر
ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا قلت الاستزام ممنوع لان مستثرا
واجل ليسا بفرعيين لعدم احتياجهما الى التقير والتخريج على وجه بعيد مع تنافرهما
على ان هذا الاعتراض غير متوجه لان الاصل ذكر جميع اسباب الاخلال
صريحا ولو كان بعضها مستلزما لبعض وترك التصريح ببعضها يحتاج الى توجيه
(قوله المفردة بالوحشية) اى يكون الكلمة وحشية (قوله مثل تكا كاتم) هو وما
بعده من كلام عيسى بن عمر النحوى حين سقط من جاره فاجتمع الناس عليه فقال
لهم • ما لكم تكا كاتم على تكا كاتم على ذى جنة افر نفعوا • كما قال الجوهري
وقال الزمخشري فى الفائق انه من كلام ابي علقمة حين مر ببعض طرق البصرة
وهاجت به مرة فاقبل الناس عليه يعصرون ابهامه ويؤذنون فى اذنه فاقلت
نفسه منهم وقال ذلك فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومعنى تكا كاتم
اجتمعتم ومعنى افر نفعوا تخموا (قوله ونحو ذلك) اى مثل قولهم اطعمم الليل بمعنى
اغلم ولا حاجة له لاغناء مثل عنه (قوله وقيل) اى فى بيان وجه النظر وقائل ذلك
غير الخليلي فقصود الشارح الرد على من قال ان الكراهة بسبب قبح النغم فقط
وان لم يطلع غير الشارح عليه لان من حفظ جمة على من لم يحفظ فلا يقال على
الشارح اثبات ذلك القول وانما كان المقصود الرد على غير الخليلي لان الخليلي لم يحصر
سبب الكراهة فى قبح النغم مثل هذا القائل بل قال فى بيان النظر المذكور فى المتن

لأن الكراهة اما راجعة للنم او الى نفس اللفظ لغرابته او الى نفس اللفظ لاشتغاله على تركيب ينفر الطبع منه فعلى الاولين من رجوع الكراهة الى النم او الى الغرابة ذكر الخلوص من الكراهة مستغنى عنه اما على الاول فلان الكلام في اوصاف اللفظ والكراهة في السمع من اوصاف الصوت على ان ذكره لا يصح لانه يخرج الفصيح اذا التقي بصوت فبيح ويدخل غير الفصيح اذا التقي بصوت حسن واما على الثاني فلان الغرابة تغنى عنها كما سبق واما على الاخير من انها ترجع لنفس اللفظ لاشتغاله على تركيب ينفر الطبع منه فلا بد من ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاخلالها بالفصاحة جزما فلو كان مراد الشارح الرد على ذلك القول لم يتم ما قاله من النظر لانه ان اراد بالنظر ان الكراهة تكون بالنم وغيره فالخلفاى معترف به ايضا فكيف يعترض عليه بشئ هو يعترف به وان اراد انه لا يدخل للنم في الكراهة اصلا فهو مشكل لان النم اذ كان خبيثا كان اللفظ مكروها في السمع لاحتماله نم ما ذكره الخلفاى في وجه النظر باطل اذ لصاحب القيل ان يلتزم ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاجراجه المكروه في بعض الصور وهو ما كراهته للاشتغال على تركيب محل منفر للطبع ولا ينفع الخلفاى اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بالغرابة كما هو ظاهر (قوله يرجعان الى طيب النم) النم بفتحين جمع نعمة وهى الصوت يقال فلان حسن النعمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح هذا ما في الفسارى وكتب بعضهم ان النم بفتحين مصدر نم الرجل من باب فرح وبكسر ثم فتح جمع نعمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة وهذا انسب بالمقام لان النعمة التى هى المرة من النم وصف للكلمة واما النم بالفتح فهو وصف للشخص للكلمة آه كلامه فان كان ما قاله منقولا قبل والاتعين المصير لما نقله الفسارى عن الصحاح (قوله وفيه نظر) اى في هذا التعليل المحكى بقيل نظر (قوله وفي الكلام) اشار الشارح بتقدير الفصاحة الى ان العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات والازم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان في الكلام عطف على في المفرد والعامل فيه الكائنة المحذوفة او النسبة على ما مر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الاول والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة وفيه خلاف اصحه الجواز ان كان احدا عاملين جارا متقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وما هنا ليس من ذلك القبيل (قوله وتنافر الكلمات الخ) كان الاولى ان يأتى بمن هنا وفي قوله والتعقيد للاشارة الى انه لا بد في فصاحة الكلام من الخلوص من كل واحد وانه من السلب الكلى وعدم الاتيان بها يوهم انه من سلب العموم اعنى رفع الايجاب الكلى فيقتضى ان المدار في فصاحة الكلام على الخلوص من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد او من اثنين مع انه في هذه الحالة لا يكون فصيحاً * واعلم ان الخلوص من ضعف التأليف يحصل بكون الكلام جاريا على القانون النحوى المشهورين النحاة

ونحو ذلك وقبل لان
الكراهة في السمع وعدمها
يرجعان الى طيب النم
وعدم الطيب لا الى نفس
اللفظ وفيه نظر للقطع
باستكراه الجرشي دون
النفس مع قطع النظر عن
النم (و) الفصاحة
(في الكلام خلوصه من
ضعف التأليف وتنافر
الكلمات والتعقيد

ويحصل الخلو من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لانتفاء الخلل الواقع في اللفظ أو في الانتقال ويحصل الخلو من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان فإذا لم تنقل الكلمات ولكن كانت معانيها غير مناسبة كسطل وقفل وسيف إذا عطف كان ذلك محلا بالبلاغة لا بالفصاحة كما سيعلم ذلك إن شاء الله من بحث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتي عند إضافتها لثلاث معان لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمائه نحو جلست مع زيد ومعنى عند نحو جلست مع الدار ونصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير الخ) أي فيكون مينا لهيئة صاحبه وقيدا لنفس الخلو بمعنى عدم الكون فهو هنا تقييد للنفي لأنفي للتقييد وحينئذ فالعنى والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعليقه حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء فالنفي معتبر أولا ثم قيد بالظرف فإن قلت إذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلو لأن العامل في الحال وصاحبها واحد فيكون ظرفا لغوا مع أنهم صرحوا بأن الظرف اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة واجيب بأن إطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء لأن الحال في الحقيقة متعلقة معه والعامل في متعلقه هو العامل في صاحب الحال فصدق أنه ظرف مستقر وإن العامل في الحال وصاحبها واحد فإن قلت أنه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير أن يكون زيد اجلل فصيحاً فإنه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة أي حالة الفك أنه خالص من هذه الأمور في حالة فصاحة الكلمات أي حالة الادغام فهو كلام واحد له حالتان الفك والادغام وصدق عليه في حالة الفك أنه خالص من الأمور الثلاثة في حالة الادغام والقول بفصاحة زيد اجلل يخالف للاجتماع واجيب بأن هذا لا يرد إلا لو كان زيد اجلل وزيد اجل كلاما واحداً حالان وليس كذلك بل هما كلامان أحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون للكلام الآخر لأنها ليست حاله بل حال لذلك الآخر مثلاً لا يصدق على زيد اجلل أنه خالص من تلك الأمور في حال فصاحة الكلمات لأن تلك الحالة ليست حاله بل زيد اجلل ويصح جعل الظرف صفة لمصدر مخذوف أي خلوصاً كأنها مع فصاحتها وإن يكون ظرفاً للخلوص ومع بمعنى بعد كما في قوله تعالى إن مع العسر يسراً ولا يصح أن يكون ظرفاً لغوا للخلوص ومع للمصاحبة لأنه يقتضي تعلق معنى الخلو بفصاحة الكلمات ومعيتها إمامع الفاعل أو مع الجرور بمن فيصير المعنى الأول خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر ويصير المعنى على الثاني خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات وكلا المعنيين باطل أما الأول فلأن فصاحة الكلمات لا يتأتى خلوصها مما ذكر وأما الثاني فلأن فصاحة الكلمات أمر لا بد منه في فصاحة الكلام فلا يشترط الخلو منها

مع فصاحتها) هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستنزر وانقعه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره مجنبها السلم من الفصل بين الحال وذيها بالأجنبي وفيه نظر لأنه حينئذ يكون قيدا لتناسف لالخلوص

ثم اعلم ان مدخول مع مفعول معه في المعنى وفي اشتراط صحة اسناد الفعل للمفعول معه كما في جاء الامير والجيش فانه يصح ان يقال جاء الجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاخفش والثاني للجمهور النحويين قفولنا اذا جعل ظرفا لغوا يقتضى تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات ومعنيها مع الفاعل مبنى على مذهب الجمهور وقولنا يقتضى معنيها مع المجرور بمن مبنى على قول الاخفش تأمل (وقوله واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستنزر واتفه مخرج) اى فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد الا ان كلفاته غير فصحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصحة وهى اجلل لمخالفتها للقياس الصرفي والكلام الثانى فيه كلمة غير فصحة وهى مستنزر لان حروفها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصحة وهى مخرج لكونها غريبة (قوله ولودكره) اى الحال وقوله يجنبها اى الكلمات وهذه من جملة القيل (قوله وذبحا) اى صاحبها وازافة ذى للضمير شاذة لانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر واما قولهم لا يعرف الفضل الاذووه فشاذ وقوله بالاجنبى اى وهو التعقيد لانه ليس معمولا لعامل الحال وهو التنافر بل معمول للخلوص (قوله لانه حينئذ) اى لان الطرف حينئذ جعل حالا من الكلمات يكون قيدا للتنافر الداخلى تحت النفي وهو الخلوص فيكون النفي داخلا على المقيد بالمقيد المذكور والقاعدة ان النفي اذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط فيكون المعبر فى فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذا لمقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ فيلزم ذلك القائل ان يدخل فى الفصيح ما ليس بفصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شئ من افراد العرف فقول الشارح ويلزم الح الاولى التفرع بالفاء ثم اعلم ان هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح والذى يفهم من الكشف انها اغلبيه وانه لا يجب فى النفي اذا دخل على مقيد بقيد ان يتوجه للقيد فقط بل تارة يتوجه للقيد فقط وهو الغالب وتارة يتوجه للقيد فقط وتارة يتوجه للقيد والمقيد معا فلى هذا المفهوم من الكشف اذا جعلنا النظر حالا من الكلمات لا يصح ان يكون النفي متوجها للقيد والا لزم فساد التعريف على ما قاله الشارح ولا يصح ايضا ان يكون منصبا على القيد والمقيد معا لانقضاءه ان المعبر فى فصاحة الكلام انتفاء كل من التنافر وفصاحة الكلمات وحينئذ فيكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحاً ويلزم هذا ما لزم الاحتمال الذى قبله من فساد التعريف منعا وجعا ويصح ان يكون النفي منصبا على المقيد فقط لانقضاءه ان المعبر فى فصاحة الكلام انتفاء التنافر ووجود فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب الا ان المعنى وان كان صحيحا على هذا الاحتمال لكنه يعترض على التعريف

من حيث انه اتي فيه بعبارة محتملة لوجوه ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها والحاصل ان انتفاء النافر المقيد بفصاحة الكلمات أما بانتفاء النافر مع وجود قيده بان تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة او بانتفاء قيده مع وجوده بان تكون متنافرة غير فصيحة او بانتفاء كليهما بان لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل الظرف حالا من الكلمات لصديق الحد على الامور الثلاثة مع ان المحدود لا يصدق الاعلى اولها وذكر ماهو محتمل لخلاف المقصود الموجب للايهام والالباس لا يجوز في التعريف فهذا القائل ان الظرف حال من الكلمات يقال له اما ان تلزم ان القاعدة المتقدمة كلية او اغلبية فان قال بكليتها لزمه فساد التعريف بانه غير مانع بل لا يصدق على شيء من افراد العرف وان قال بانها اغلبية فان قال ان النفي متوجه للقيد فقط اوله ولتقيد معا لزمه الفساد المتقدم وان قال انه متوجه للتقيد فقط لزمه فساد التعريف من جهة ما فيه من الالباس والايهام لاحتمال العبارة للراد ولغيره و اشار الشارح بقوله فافهم لما قلناه من انه يجوز ان يكون هذا القائل راى ان القاعدة اغلبية وان النفي منسوب على المقيد فقط وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحة المعنى لكن قد علمت انه وان لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الايهام والالباس (قوله الغير الفصيحة) اى كلا او بعضا (قوله المشهورين اجمهروا) فلا يدفع الضعف بتجوز التأليف على مقابل المشهور وذلك كالا ضمائر قبل الذكر في نحو ضرب غلامه زيد فهو ضعف التأليف كما قال المصنف وان كان بعضهم كالا خفش وابن جنى جوزه لان قولهم مقابل للمشهور فان قلت ضعف التأليف كما يكون بمخالفة القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفة القانون المجمع عليه كتقديم المسند المحصور فيه بانما في قولك انما قائم زيد فان تأخيرها واجب بالاجماع وكنصب الناعل او جره وحينئذ فلا وجه للتقيد بالمشهور واجب بان الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر اذ هو فاسد لاضعيف والكلام في تركيبه صحة واعتبار عند بعض اولى النظر او يقال الكلام المخالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الاولى او يقال ان المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه لانه اشهر واجلى من المختلف فيه فشهرته عند كل الناس ومن جعلتهم الجمهور فقوله المشهور بين الجمهور اى سواء كان متفقا عليه او لا (قوله كالا ضمائر قبل الذكر) اى قبل ذكر مرجعه وقوله لفظا ومعنى وحكما هذه اقسام للقبليية اى كتقديم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما وهذا مثال لمخالفة القانون المشهور ومفهوم كلامه انه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا او معنى او حكما فلا يكون الكلام ضعيف التأليف فالتقديم اللفظى ان يتقدم المرجع على الضمير لفظا ورتة او لفظا فقط فالاول نحو ضرب زيد غلامه والثاني نحو ضرب زيد غلامه والتقديم المعنوى ان لا يتقدم المرجع على الضمير لفظا لكن هناك

ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على نافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) ان يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالا ضمائر قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما

ما يدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على المرجع تضمنا نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وكسياق الكلام المستلزم له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولا يوبه اى المورث لان الكلام السابق لبيان الارث او بعيدا كقوله تعالى حتى توارث بالجاب فضمير توارث للشمس المدلول عليها بذكر الغنى اولا وكون المرجع فاعلا المقتضى لتقدمه على المفعول او مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر او مفعولا اول في باب اعطى فانه فاعل في المعنى فالاول نحو خوف ربه عمرو الثانى نحو في داره زيد والثالث نحو اعطيت درهمه زيدا والتقديم الحكمى هو ان تأخر المرجع عن الضمير لفظا وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله الاحكام الواضع بان المرجع يجب تقدمه لكن خولف حكم الواضع لاغراض تأتى ان شاء الله في وضع الضمير موضع المظهر فالمرجع المتأخر لفرض متقدم حكما كما ان المحذوف لعله كالثابت والمنتهى انما هو تأخيره لاغرض ومثال التقدم الحكمى نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشأن نحو قل هو الله احد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المرجع لكن خولف هذا لنكتة الاجال والتفصيل وكذا توجه نعم رجلا زيد وربه رجلا فظهر لك من هذا ان الفرق بين الاضمار قبل الذكر الموجب للضعف والاضمار قبل الذكر الذى جعل من قبيل تقدم المرجع حكما وجود النكتة وعدمها وقد وجدت هذه النكتة في المواضع الستة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة المجموعة في قول بعضهم

- * و مرجع الضمير قد تأخرا * لفظا ورتبة وهذا خصر *
- * في باب نعم ونسازع العمل * وضمير الشأن ورب والبدل *
- * و مبتدأ مفسر بالخبر * وباب فاعل بخلف فاخبر *

قال الفينى ويؤخذ مما ذكرناه من الفرق ان تلك النكتة اذا لم تقصد في المواضع الستة المتقدمة كانت غير فصيحة وانها ان قصدت في مثال المصنف ونحوه كان فصيحيا ولا مانع منه انتهى لكن الشأن قصدها في المواضع المذكورة دون مثال المصنف (قوله نحو ضرب غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للثن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر ومتقدم عليه ايضا معنى لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومتقدم عليه ايضا حكما لان المرجع لم يتأخر لفرض حتى يكون متقدما حكما فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان المرجع هنا متأخرا حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما فان قلت ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر نحو خوف ربه عمرو يجوز في صورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا واجواب انهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاءه للفاعل مقدم في الملاحظة العقلية

(نحو ضرب غلامه زيدا
والناسف) ان تكون
الكلمات ثقيلة على اللسان
وان كان كل منها فصيحيا
كقوله وليس قرب قبر
حرب هو اسم رجل (قبر)

على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول واما ما قبل من ان اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل اشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجه افاده العلامة عبد الحكيم (قوله وليس قرب الخ) يحتمل ان تكون الواو للحال ويحتمل ان تكون عاطفة ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او تقول قرب ظرف خبر ليس اى ليس قبركنا قرب قبر حرب وحينئذ فلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعنى خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف للعلم وهو حرب والمسند اليه اعنى اسمها نكرة ثم ان ظاهر البيت الاخبار والمراد منه التأسف والتحنن على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمحل في قوله وليس قرب قبر حرب مع ان الاظهر ان يقول وليس قرب قبره لزيادة التمكن حيث اعنى بذكره (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه ان محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهناليس كذلك واجاب الشيخ بس بان هذا ضرورة ويمكن ان يقال ان قفر خبر قبر وقوله بمكان اى مع مكانه ومحله فانه ايضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) اى المصنف في كتابه عجائب المخلوقات (قوله صاح واحد الخ) سبب صياحه عليه انه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله وذكر ابو عبيدة وابو عمر والشيباني ان حرب بن امية لما انصرف من حرب عكاظ هو واخوته مروا بغنضة واشجار ملتفة فقال له مرداس السلى وكان صاحبه امارى يا حرب هذا الموضع قال بلى نعم المزدرع فقال له فهل لك ان تكون شريكين فيه ونحرق هذه الغنضة ثم نزرعها بعد ذلك فقال نعم فأضرمنا النار في تلك الغنضة فلما استطارت وعلالها سمع من الغنضة أبين وضجيج كثير ثم ظهر منها حبات بيض تطير حتى قطعنها وخرجت منها فلما احترقت الغنضة سمعوا هاتفا يقول

ويل لحرب فارسا مطاعنا محالسا ويل لعمر وفارسا اذا لبس القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس ان ماتا (قوله وقوله كريم الخ) اى قول ابى تمام حبيب بن اوس الطائى من قصيدة يعتذر فيها للمد وحده ابى الغيث موسى بن ابراهيم الراعى لما بلغه انه هجم فعاتبه في ذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومبرئا مما نسب اليه وقبل البيت المذكور

- * اتانى مع الركبان ظن ظننته • نكست له رأسى حيا من المجد *
- * وهتك ذا القول الخناخنة العلا • والى حرا الشعر فى سلك العبد *
- * نسيت اذا كم من يدك شاكنت • يد القرب اعدت مستهما على البعد *
- * واثك احكمت الذى بين فكرتى • وبين القوا فى من ذمام ومن عهد *

- واصلت شمرى فاعتلى رونق الضمى • ولولاك لم يظهر زمانا من الغمد •
- اعيدك بالرحن ان تطرد الصكرى • بعثك عن عين امرى صادق الود •
- الألبس هجو القول من لو هجونه • اذا الهجاني عنه معروفه عندى •

ومعنى البيت هو كريم اذا مدحته واقضى الناس على مدحه ويمدحونه معى لاسداء احسانه اليهم كاسدائه الى واذا لمته لا يوافقنى احد على لومه لعدم وجودا لمقتضى لوم فيه (قوله والواو فى والورى واوالحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع ان العطف هو الاصل فى الواو لانه المتسابق للفهم ولوقوعه فى مقابلة وحدى فانه حال وللخصوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الورى على مدحه وفيه قصور فى مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الامرين للعطف ان المعطوف عليه اما جلة ام مدحه والمعطوف جلة والورى معى فيكون من عطف الجمل او المعطوف عليه الضمير المستتر فى امدحه والمعطوف الورى لوجود شرط العطف وهو هنا الفصل بالفعل على حديد خلونها ومن صلح ومعى حال من الورى فيكون من عطف المفردات ولا يردان المضارع البدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر لانه تابع ويقتصر فى التابع ما لا يقتصر فى غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والورى معى جلة مستقلة لان المعطوف على الجزاء جزء وجلة امدحه جزء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا بمعنى الشرط فيلزم الامر ان السابقان وان كان من عطف المفرد كان الورى غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يتحد الجزاء والشرط اذا الشرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى ولكن يلزم توقف مدح غيره من الورى على مدحه لان مدح الورى من جلة الجزاء المعلق على الشرط والحاصل انه يلزم على الاحتمال الاول اعنى جعله من عطف الجمل توقف مدح الورى على مدحه واتحاد الشرط والجزاء ويلزم على الاحتمال الثانى اعنى جعله من عطف المفردات توقف مدح الورى على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو للحال فانه لا يلزمه شئ انا التقدير متى امدحه امدحه فى حال مشاركة الورى فى المدح فالجزاء مدحه فى هذه الحالة وهذا لا ينافى مدحهم له قبل ذلك كذا قبل وقد يقال لانسلم انه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم انما هو التوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات وذلك لانه يمكن ان يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شمرى شمرى او يعتبر العطف قبل الجزائية ويجعل المجموع جزء فالجزاء مجموع مدح الورى ومدح الشاعر والشرط مدح الشاعر فقط فان قلت يرد على هذا الاخير وهو اعتبار العطف قبل الجزائية ان مشاركة مدحه لمدح الورى مأخوذة من العطف فلا حاجة لقوله معى ويحاج بان المراد بمشاركة مدحه لمدح

وصدر اليب وقبر حرب
بمكان قفراى خال عن الماء
والكلاء ذكر فى عجائب
المخلوقات ان من الجن نوعا
يقال له الهاقف صاح
واحد منهم على حرب بن
امية فأت فقال ذلك الجنى
هذا البيت (وقوله كريم
متى امدحه امدحه
والورى معى واذا مالمته
لمته وحدى) والواو فى
والورى واوالحال وهو
مبتدأ خبره قوله معى

الورى المشاركة فى الزمان بحيث لا يترأخى مدحهم عن مدحه ويكون قوله معى
تأكيدا لاستفاد من معنى المشاركة والحاصل ان اللازم على العطف امور متعددة
كلها خلاف الظاهر الاول انه خلاف النساق للفهم والثانى توقف مدح الورى
على مدحه وذلك قصور فى مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل او المفردات
والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزئية لثلا يتعد الشرط والجزاء اذا جعل
من عطف الجمل والرابع حل معى على الاجتماع زمانا لان المشاركة فى المدح مستفادة
من العطف كما قلنا (قوله وفى الثانى) اى ومنشأ النقل فى المثال الثانى حروف اى
اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فاطلع الجمع على ما فوق الواحد وبجوع
الحروف التى فى الكلمتين التى حصل النقل باجتماعها اربعة الحاءين والهاءين وجعل
الحاءين حروفا ظاهرا دون الهاءين لانهما ضمير ان فهما اسمان الا يقال جعلهما
حروفاً تجوز الكونهما على صورة الحرف (قوله وهو) اى ما ذكر من مجموع الحروف التى
حصل النقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير امدحه فى معنى مع او والنقل
فى الثانى المحل بفصاحته حاصل بتكرير امدحه فى معنى الباء ولو قال الشارح وفى الثانى
تكرير حروف منها كان اخصروا ووضح (قوله دون مجرد الجمع) اى دون نقل مجرد الجمع
بين الحاء والهاء والحاصل ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه نقل الا انه لا يؤدى
للاخلال بالفصاحة كيف وقد وقع فى القرآن نحو فسبحه والقول باشتغال القرآن على كلام
غير فصيح مما لا يجزأ عليه مؤمن بل اذا تكررت الكلمة التى اجتمعنا فيها زاد الثقل فيخرج
الكلام بذلك عن الفصاحة فتقول المصنف فى الايضاح موجهها لما فى البيت من تنافر
الكلمات فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب مراده ان فيه شيئا من الثقل
والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثانى يضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المحل
بالفصاحة وليس مراده ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب لتنافر المحل بالفصاحة
لوروده فى القرآن (قوله لوقوعه) اى مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) اى لانه يلزم
عليه اشتغال القرآن على غير فصيح (قوله بان مثل هذا الثقل) اى بان هذا الثقل
الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء ومماثلة نحو اعهد ولا ترغ قلوبنا فهذا وان كان
فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة (وقوله ذكر صاحب) ساق الشارح هذه الحكاية
تأييدا لكون هذا التكرير ثقلا مخرجا عن الفصاحة والصاحب اسماعيل صاحب
ابن العميد فى مدة وزارته وتولى بعده الوزارة لفهر الدولة ابن بويه ولقب بالصاحب
لان صاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بمحضرة الاستاذ ابن العميد)
هو شيخ اسماعيل بن عباد الذى هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا الفن
(قوله من الهجنة) بضم الهاء وسكون الجيم اى العيب (قوله غير هذا اريد) اى لان هذه
الهجنة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبة اليها بان يقال اشار الشاعر بتلك المقابلة

وانما مثل بمثالين لان الاول
متناه فى الثقل والثانى دونه
ولان منشأ الثقل فى الاول
نفس اجتماع الكلمات وفى
الثانى حروف منها وهو
فى تكرير امدحه دون مجرد
الجمع بين الحاء والهاء
لوقوعه فى التنزيل مثل
فسبحه فلا يصح القول بان
مثل هذا الثقل محل بالفصاحة
ذكر صاحب اسماعيل
بن عباد انه انشده هذه
القصيدة بمحضرة الاستاذ
ابن العميد فلما بلغ هذا البيت
قال له الاستاذ هل تعرف
فيه شيئا من الهجنة قال نعم
مقابلة المدح باليوم واتما
يقابل بالذم والهجنة
تقال الاستاذ غير هذا اريد

الى ان ذمه الذي هو المقابل الحقيقي لا ينبغي ان يخطر بالبال لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق فلو دعا داع قائما يفرض لومه دون ذمه ويؤيد ذلك انه اورد في جانب اليوم اذا التي للاهمال والمهملة في قوة الجزئية فتصدق بحصول اليوم مرة واحدة واورد في جانب المدح متى التي هي سور الكلية الدالة على صدور المدح منه في جميع الازمان وكان الاولى للشاعر ان يأتى بان والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول لان ان الشك دون اذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبه تقصير في مقام المدح وما قيل في الجواب انه انما عبر باذا والفعل الماضى لتكثته تشعر بالادب في حق الممدوح وهي كون وجود اليوم مع عدم المساعد محققاً لان اذا تستعمل في التحقيق دون ان فانها تستعمل في الشك ففيه نظر لانه لا يميم الا لو كان قوله وحدى قيذا في الشرط لان اذا اتماثل على تحقق مدخولها مع انه قيد في الجواب (قوله هذا التكرير) مبتداً وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافر اكل التنافر انه نافر تنافرا قويا كاملاً وفيه ان هذا ينافى ما سبق للشارح من ان المثال الاول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه وقد يجاب بان التنافر الكامل مقول بالتشبيك فلا ينافى ان هناك ماهو اكل من هذا (قوله اى كون الكلام معقداً) اشار به الى ان التعقيد مصدر المبني للفعل لامصدر المبني للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل التكلم فهو من صفاته يقال عقد زيد كلامه فهو معقد وكلامه معقد وحيث لا يصح حل قوله ان لا يكون الخ عليه لان عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام قصر التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام مخلاً بفصاحته معتبراً خلوصه عنه كما ان كونه غير ظاهر الدلالة صفة له واما الاعتراض بان ما ذكره المصنف تفسير للتعقيد لا للتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدر المبني للفعل يكون معناه المعقدية وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبني للفعل الحاصل بالمصدر اعنى الهيئة المترتبة عليه او يقال هذا مبني على التسامح بناء على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاولى والاحسن ان يقال قول المصنف ان لا يكون الخ هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي لا اللغوي فلا يحتاج الى جعله مصدر المبني للفعل ولا الى تكلف في صحة الحمل (قوله ان لا يكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير ان يكون اللفز والمسمى غير فصحين مع انهما من المحسنات وهي لا تعتبر الا بعد البلاغة التي لا توجد الا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض خطيب اليمين ولما بلغ المصنف ذلك اجاب عنه بان اللفز والمسمى غير فصحين مطلقاً وعدهما من المحسنات بمنوع بدليل ان صاحب المفتاح لم يذكرهما من المحسنات وفي هذا الجواب نظر لان صاحب المفتاح لم يذكر جميع المحسنات فيلزم ان كل ما لم يذكره ليس فصيحاً ولا قاتل به والاحسن في الجواب ان يقال ان الدلالة في اللفز والمسمى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم

فقال لا ادري غير ذلك
فقال الاستاد هذا التكرير
في امدحه امدحه مع الجمع
بين الحاء والهاء وهمامن
حروف الحق خارج عن
حد الاعتدال نافر كل
التنافر قاتني عليه الصاحب
(والتعقيد) اى كون الكلام
معقداً (ان لا يكون) الكلام

بالاصطلاح فهما فصيحان والا فلا ويجرى هذا التفصيل في كونتهما من المحسنات
واللغز والمعنى عند اهل البديع بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد الا ان
اللغز يكون على طريق السؤال كقول الحريري في الميل

• وما ناكح اختين سرا وجهرة * وليس عليه في النكاح سيل
وكقول بعضهم في كون * يا ايها العطار عبر لنا * عن اسم شيء قل في سبوك *
• تنظره بالعين في بقطة * كما يرى بالقلب في نومك

واعترض على المصنف بان التعقيد امر وجودي وان لا يكون عدمي وحل العدمي على
الوجودي لا يصح واجيب بانه قد تقرر ان النفي في باب كان يتوجه الى الخبر فعنى ما كان
زيد منطلقا كان زيدا غير منطلق فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالة فهمي
قضية معدولة المحمول وانظر ما حكمته العدول الى هذا التعبير دون ان يقول ان يكون
الكلام خفي الدلالة اذلا وسطة بين الظهور والخفاء هذا وانما عرف المصنف التعقيد
دون نظائره لان له سببين الخلل في النظر والخلل في الانتقال ولو اقتصر على مجرد
التمثيل لم يعلم المراد (قوله المراد) اى لتكلم وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابة لانها
كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله لخلل الخ) هذا من جملة
التعريف لاخراج التشابه والجعل والشكل فان عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد
لبس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال بل لارادة التكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح
على ما تقرر في محله (قوله اما في النظم) اى التركيب سواء كان نظما او نثرا وهذا هو
التعقيد اللفظي واما التعقيد لخلل في الانتقال فهو التعقيد المعنوي وكلمة اما لمنع الخلو
فيحوز الجمع كذا في عبد الحكيم والظاهر انها لمنع الخلو والجمع معا وما يدل له ما ذكره هو
في وجه انحصار التعقيد في الخللين وهو ان اللفظ ان اريد معناه المطابق وكان غير ظاهر
الدلالة عليه فلا يكون التعقيد الا بخلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعدم العلم بوضع
المفردات وهى التركيب يكون ظاهرا وان اريد غيره فاما ان لا يكون بين المعنى المطابق
وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ اصلا فيكون فاسدا
لامعقدا لانه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لاعن عدم الدلالة واما ان يكون بين المعنى المطابق
والمعنى المراد لزوم ظاهر بان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد
اصلا وان كانت خفية او يكون اللزوم خفيا في نفسه محتاجا لواسطة حصل التعقيد
للخلل في الانتقال (قوله تقديم او تأخير) يحتمل ان المراد تقديم اللفظ عن محله الاصل
وقوله او تأخير اى تأخير لغير ذلك اللفظ في محل الاول فعلى هنا بينهما تلازم اذ يلزم
من تقديم الشيء عن محله الاصل تأخير غيره في ذلك المحل وبالعكس واما تقديم الشيء
على محله وتأخيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما والا كان الشيء
الواحد مقدما مؤخرا في تركيب واحد وهو لا يعقل وانما لم يقتصر على احدهما مع

(ظاهر الدلالة على المراد
لخلل) واقع (اما في النظم)
بسبب تقديم او تأخير
او حذف او غير ذلك مما
يوجب صعوبة فهم المراد
(كقول الفرزدق في خال
هشام بن عبد الملك بن
مروان وهو ابراهيم بن
هشام بن اسماعيل الجعفي)

استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية ملاحظة احدهما في الخلل وان لم يلاحظ الآخر ويحتمل ان المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الاصلى الذى يقتضيه ترتيب المعانى او تأخيرها عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فعلى هذا ليس احدهما مغنيا عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر (قوله او حذف) اى بلا قرينة واضحة فان وجدت القرينة على المحذوف لم يحصل التعقيد لأن المحذوف مع القرينة كالشابت نحو دنف في جواب كيف زيد (قوله او غير ذلك) اى كالفصل بين الشبثين المتلازمين باجنبي كالفصل به بين البدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتى ثم اعلم ان الخلل في التركيب لابد فيه ان يكون ترتيب الالفاظ على غير ترتيب المعانى كما ذكره في المطول حيث قال خلل اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضممار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد اذا علمت ذلك تعلم ان التعقيد اللفظى لا يحصل بالعطف على المحل بلا قرينة ولا بالجزر على الجوار او التوهم وذلك لان ترتيب الالفاظ فيها على وفق ترتيب المعنى فالاول نحو مررت بغلامك وزيد بعطف زيد على محل الكاف والثاني نحو هذا حجر ضب خرب والثالث نحو لبس زيد قائما ولا قاعدا (قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد) اى المعنى المراد للتكلم (قوله الفرزدق) هو في الاصل جمع فرزدقة وهى القطعة من العجين لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي صاحب جرير لتقطيع وجهه بالجدري قطعا كقطع العجين وكان ابوه غالب من اجلة قومه ومن سراتهم وكنيته ابو الاخطل لولد كان له اسمه الاخطل وهو شاعر ايضا وهو غير الاخطل التغلبي النصراني الشاعر المشهور وجده صعصعة صحابي وام الفرزدق ليلي بنت حاس اخت الاقرع بن حابس روى الفرزدق عن علي بن ابي طالب وعن ابي هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن ابي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه وعن الجميع (قوله ابن مروان) بسكون الراء و ابراهيم المددوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن اخيه هشام بن عبد الملك (قوله ابن اسماعيل المخزومي) نسبة لنبي مخزوم قبيلة من قبائل العرب و يلقب اسماعيل المذكور بالغيرة وحينئذ فلا تنافي بين قول الشارح هشام بن اسماعيل وقول المفتاح هشام بن الغيرة كذا ذكر بعض الحواشي والذي ذكره ابن حزم في الجمهرة ان هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن الغيرة القرشي المخزومي كان عاملا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وان جده هشام المذكور وهو هشام بن الوليد اسلم يوم فتح مكة وهو اخو خالد بن الوليد وكان له هشام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذى مدحه الفرزدق ومدح معه خالة ابراهيم بن هشام بقصيدة منها قوله وماملته في الناس البيت (قوله الابن اخته) اى فمائلة

المملك للمدوح انما جاءت من قبله بحكم الخلال تتبع الخال (قوله وتقديم المستثنى الخ) اى ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلًا غير مقصود ولو عكس الامر لصح (قوله والمبدل منه وهو مثله) انما اورد ذلك البديل توطئة لافادة نفي المقاربة الذى هو اعم بعد نفي المماثلة (قوله مثله اسم ماو فى الناس خبر) اى خبرها وهذا الاعراب مبنى على القول بجواز نطق الشاعر بنير لفته والا فالفرزدق غمى وهم يهملون ما وجعل بعضهم وهو الشيرازى فى شرح المفتاح مثله مبتدأ وحى خبره وما غير عاملة على اللغة التعمية او ان مثله خبر وحى مبتدأ وبطل عمل ما لتقدم الخبر وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب فى المعنى يظهر ذلك بالتأمل فى قولنا ليس مماثلة فى الناس حيا يقاربه او ليس حى يقاربه مماثله فى الناس ووجه الاضطراب ان المقصود نفي ان مماثله ويقاربه احد والتوجيه الاول يفيد نفي المقاربة عن المماثلة والتوجيه الثانى يقيد نفي المماثلة عن المقارب وهذا المفاد يقتضى وجود المماثل والمقارب مع عدمه وهذا تدافع وتناقض كذا فى عبد الحكيم هذا ويمكن ان يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه بان يجعل الاملكا مستثنى من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبر ما وقوله ابو امه مبتدأ خبره حى وابوه خبر بعد خبر والجملة صفة للملكا وكذلك جملة يقاربه اى الاملكا موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقاربه اى يشبهه فى الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحياة فى قوله حى الشبوية لان نسبة الشبوية للهرم كنسبة الحياة الى الموت ومناسبة ذكر الشاب هنا افادة ان هذا الملك حصلت له السيادة والخال ان جده شاب وحيث ان تكون السيادة فتمت له فى صغره لانها حصلت له فى آخر عمره كما هو الغالب وغاية ما يلزم على هذا الوجه ان فيه نصب ملكا مع ان المختار رضعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله لتقدمه على المستثنى منه) اى ولو كان مؤخرًا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا اتي به المصنف مرفوعا فى تفسير المعنى المراد (قوله يفنى عن ذكر التعقيد اللفظى) اى لان التعقيد اللفظى لا يكون ناشئا الا عن ضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه (قوله وفيه نظر) اى فى هذا القيل نظر وحاصله منع ان التعقيد اللفظى لا يكون الا عن ضعف التأليف بل يجوز ان يكون عن غيره مع انتفاء ضعف التأليف ثم اعلم ان مراد الشارح الاشارة الى رد قول آخر غير ما ذكره الخلقى وهو اغناء ضعف التأليف عن التعقيد وان لم يكن ذلك القول مشهورا بين ارباب الفن لان الشارح مطلع ومن حفظ جهة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخلقى وذلك لانه قال ان ذكر احد الامر من من الضعف والتعقيد اللفظى يفنى عن الآخر اما اغناء الضعف فلما سبق واما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب

(وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابو يقاربه اى ليس مثله) فى الناس (حى يقاربه) اى احديشبهه فى الفضائل (الاملك) اى رجل اعطى الملك والمال يعنى هشاما (ابو امه) اى ام ذلك الملك (ابو) اى ابو ابراهيم المدوح اى لا يماثله احدا لابن اخته وهو هشام فقه فصل بين المبتدأ والخبر اى ابو امه ابو به الاجنبي الذى هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبي الذى هو ابو وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى وفصل كثير بين البديل وهو حى والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه قبل ذكر ضعف التأليف يفنى عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه نظر

صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللازم يوجب الخلوص عن المزموم فلو كان
مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخالي المذكور والرد عليه لم يحسن منه
الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب لان ما ذكره فيه لا يدفع
السؤال بتمامه وانما يدفع اغساء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه
ان يقال لانسلم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل جاء في أحد بالتشوين مشتمل على
الضعف دون التعقيد (قوله لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة
لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول
والمستثنى وتأخير المبتدأ وذلك نحو الاعراض اساس ضارب زيد فهذا ليس فيه ضعف
تأليف وانما فيه تعقيد وينفرد الضعف في جاء أحد بالتشوين فانه لا تعقيد فيه وتأليفه
ضعيف ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق المذكور واذا علمت ان بينهما
باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجهيا تعلم ان قول القائل ان ضعف التأليف
يفنى عن التعقيد لان التعقيد لازم للضعف لا يتم (قوله وبهذا الخ) اى بما ذكر من
قوله لجواز ان يحصل الخ مع قوله وان كان منها الخ وقوله لان ذلك الخ علة لقوله
لا حاجة الخ وقوله ادلايخنى علة للعلية اى وانما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا لانه
لا يحنى ان تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد اى وزيادة التعقيد تعقيد
(قوله وهو مما يقبل الخ) علة لمحدوف تقديره وجعلنا التعقيد بما يزيد صحيح لانه مما
يقبل الخ والحاصل ان تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جاريا شائعا لكنه
يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته لان التعقيد مما يقبل الشدة
والضعف (قوله اى لا يكون ظاهرا للدلالة) الضمير في يكون للكلام وقوله لخلل واقع
في انتقال الذهن اعترض بانه اما ان يراد الخلل الواقع للتكلم في انتقال ذهنه او السامع
فان كان المراد الاول فلا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم البعيدة بل الامر بالعكس
اى ان ايراد اللوازم البعيدة يعطل بالخلل في انتقال الذهن لان التكلم اذا اختل انتقال
ذهنه اورد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثاني فلا
يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الامر بالعكس اى انما يعطل خلل انتقال
الذهن بعدم ظهور الدلالة لان الخلل الذى يحصل للسامع في انتقال ذهنه انما هو لعدم
ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للتكلم واجيب باننا نخشع الشق الثاني وهو ان
المراد بالذهن ذهن السامع ولا يرد ما ذكر لان المراد بالذهن النفس والمراد بانتقالها
من المعنى الاصل الى المعنى المراد توجهها من الاول الى الثاني لعلاقة بينهما والمراد
بالخلل في ذلك الانتقال بطل الانتقال من المعنى الاصل الى المعنى المراد والمراد بعدم
ظهور دلالة اللفظ بطل انتظام المراد منه عند الاطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لاصل
المعنى لاختفاء المراد السابق ولا شك ان خلل الانتقال الذى هو بطلوه سبب لعدم ظهور

لجواز ان يحصل التعقيد
باجتماع عدة امور موجبة
لصعوبة فهم المراد وان
كان كل منها جاريا على
قانون النحو وبهذا يظهر
فساد ما قيل من انه لا حاجة
في بيان التعقيد في البيت
الى ذكر تقديم المستثنى على
المستثنى منه بل لا وجه له
لان ذلك جاريا باتفاق النحاة
اذ لا يحنى انه يوجب زيادة
التعقيد وهو مما يقبل الشدة
والضعف (واما في
الانتقال) عطف على قوله
اما في النظم اى لا يكون
ظاهر الدلالة على المراد
لخلل واقع في انتقال الذهن
من المعنى الاول المفهوم
بحسب اللغة الى المعنى
الثاني المقصود

وذلك بسبب إيراد
اللوازم البعيدة المفتقرة إلى
الوسائط الكثيرة مع خفاء
القرائن الدالة على
المقتضود

الملزوم

الدلالة بالمعنى المذكور ويان ذلك ان سرعة انتقال الذهن من المعنى الاصلى الى المعنى
المراد سبب في سرعة انتظام المراد من اللفظ مساو له اذ لا سبب لها سواها ولا شك انه
يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء المسبب فبالضرورة تنفي سرعة انتظام المراد
بانتفاء سرعة الانتقال فيكون بطل الانتظام الذى هو عدم ظهور الدلالة ببطء الانتقال
الذى هو الخلل ولا شك ان ذلك الخلل بسبب إيراد المتكلم اللازم البعيد مع خفاء
القرينة الدالة على المراد فصيح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بإيراد
اللوازم البعيدة اذا علمت هذا فقول الشارح خلل واقع في انتقال الذهن الى لاجل بطل
نفس السامع في انتقالها من المعنى الاول الى المعنى الاصلى الحقيقى وقوله الى المعنى الثانى
اى الذى له نوع ملازمة بالمعنى الاول وهو المعنى الكنائى او المجازى فالمعنى الاول
كالاخبار بكثرة الرماد في قولك في مقام المدح زيد كثير الرماد والمعنى الثانى الاخبار
بكرمه وحاصل ما في المقام ان شرط فصاحة الكلام الكنائى او المجازى ان يكون
المعنى الثانى وهو الكنائى او المجازى قريبا ففهمه من الاصلى فان لم يكن كذلك بان
كان المعنى الملازم بعيدا ففهمه من الاصلى عرفا بحيث يفترق في فهمه الى وسائط مع
خفا القرينة لم يكن الكلام الكنائى او المجازى فصيحاً لحصول التعقيد واعلم ان
ان المدار في صعوبة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط اولا لا على كثرة الوسائط
قط فانها قد تكثرت ولم يكن هناك صعوبة في فهم المعنى الثانى من الاول كما في قولهم
فلان كثير الرماد كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع انه لا تعقيد فيه
وخفاء القرائن وعدم خفاءها بواسطة جريان الكلام على اسلوب البلغاء واستعمالهم
وعدم جريانه على اسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) اى الخلل والبطل (قوله)
بسبب إيراد اللوازم) اى المعانى اللوازم اى إيرادها بلفظ الملزومات وانما قلنا ذلك
لان مذهب المصنف في الكناية والمجاز ان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم والفرق
باشترط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى في المجاز دون الكناية فليس مراد
الشارح إيراد المعانى اللوازم بلفظها والا كان غير آت على طريقة المصنف في
الكناية والمجاز ولو قال بسبب إيراد الملزومات البعيدة لكان اوضح هذا وقال
العلامة عبد الحكيم انما لم يقل إيراد الملزومات ويكون المراد اللازم في الذهن كما ذهب
اليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم
لان اللازم مالم يكن ملزوما في الذهن لا يمكن الانتقال منه واعلم ان المراد باللوازم
ما اصطلم عليه علماء البيان وهو كل شئ وجوده على سبيل التبعية لآخر وان
كان اخص منه كما في شرح المفتاح للعلامة السيد (قوله البعيدة) اى من الملزومات
وقوله المفتقرة بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها ثم ان ظاهر كلام الشارح
يقضى ان الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فاكثر وليس كذلك

بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطة واحدة واجيب عنه باجوبة ثلاثة * الجواب الاول ان ال في اللوازم والوسائط للجنس والجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية وفي ذلك الجواب نظر لان ذلك يناقى وصف الوسائط بالكثرة * الجواب الثاني ان الجمع باعتبار المواد لان مواد الخلل متعددة وفي كل مادة لازم واحد وواسطة واحدة وفي هذا الجواب نظر من وجهين الاول انه يناقى الوصف بالكثرة لانه يقتضى ان في كل مادة اكثر من واسطة واحدة الثاني انه يفيد انه لا توجد اللوازم المتعددة والوسائط كذلك في مادة واحدة وليس كذلك وقد يجاب عن الاول بان الوصف بالكثرة باعتبار بعض المواد وعن الثاني بان قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للاقل ولا شك ان اقل ما يحصل به الخلل لازم واحد وواسطة واحدة * الجواب الثالث ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع ان الخلل يتحقق بلازم واحد وواسطة واحدة لانه الغالب اذا الغالب ان الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكره العلامة الغنيمي وفي الفسارى يجوز ان يكون الجمع باقيا على معناه ويراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد فان جوز ان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهة لانه حيث يكون اخذا بالاقل لانه اذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بايراد لازم واحد مفترق الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الاولى (قوله الى الوسائط) اى بينها وبين المزمومات (قوله مع خفاء القرائن) اى بعدم الجريان على اسلوب البلغاء فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلل سواء تعددت الوسائط كما في قولك فلان كثير الزماد مریدا الاخبار بكرمه اولم تعدد كقوله فلان طويل النجاد مریدا الاخبار بطول قامته فلو كان اللازم قريبا لواسطة بينه وبين المزموم لكن القرينة خفية كان مضرا ويحصل به الخلل والتعقيد خلافا لما يفيد كلام الشارح حيث قيد اللوازم بالبعيدة وانما لم يتعرض الشارح لذلك لندرة وقوعه لان اللازم القريب فلما يخفى لزومه ولهذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم له في ذلك ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفترق لوسائط عدة كما يأتى بيانه يظهر لك ان الاقسام اربعة يحصل الخلل في صورتين اعنى ما اذا كانت القرينة خفية سواء تعددت الوسائط كما يأتى في قوله * وتسكب عيناى الدموع لجمدا * اولم يتعدد ولا خلل في صورتين وهما ما اذا كانت القرينة غير خفية تعددت الوسائط كما في قولك فلان كثير

(كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لثلاثتهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع لجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكتابة والحزن واصناف

الرماد اولم تعدد كما في قولك فلان طويل الجداد (قوله عباس بن الاخنف) هو
 من بني خنيفة كان رقيق الخاشية لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله
 سأطلب الخ) عبر بالسین الموضوعة للاستقبال للإشارة الى ان بعد الديار وان كان
 لغرض صحيح وهو قرب الإجاب حقيق بان يسوف به ولا يطلبه في الحال لكون البعد
 في ذاته اردى من الردى والحاصل ان البعد وان كان وسيلة للقرب الذي هو المقصد
 الاقصى للعاشق الا انه من حيث انه بعد في نفسه حقيق بان يسوف عليه ولكون البعد
 رديا اضافه الشاعر لداره لالذاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته واطاف القرب
 لذات المحبوبين فان قلت هذا الكلام يقتضي ان السین اصلية وقول الشارح
 ومعنى البيت اني اليوم اطلب الخ يقتضي زيادتها لمجرد التوكيد قلت ان ما قلناه
 بالنظر لاصل وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت والحاصل
 ان اثاره التعبير بالعبارة الدالة على التسويف في الجملة يشير لذلك المعنى وان كانت
 للتأكيد افاده القرى (قوله عنكم) متعلق ببعدا بالدار والانتقال لكم والمعنى
 بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا
 عن نفسه (قوله بالرفع) اى عطف على مجموع سأطلب وقرر بعضهم انه بالرفع عطف
 على اطلب فالمعنى وستسكب الخ وفي هذا الثاني نظر فان البكاء شعار الحزين لانه ينبي
 عن شدة الشوق فلا ينبغي التسويف به الا ان يقال ان التسويف به لا بهذا الاعتبار
 بل باعتبار ما فيه من المشاق وتكدير عيش العاشق (قوله وهو الصحيح) اى لثبوته
 عنده بالنقل الصحيح ولان ما ذكره من معنى البيت هو الصحيح عدده وهو مبنى على الرفع
 (قوله وهم) اى غلط وذلك لانه اما عطف على بعد من قبل عطف الفعل على اسم
 خالص من التأويل بالفعل وهو لا يحسن لان سكب الدموع حيث يدخل تحت الطلب
 ولا ينبغي ان البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه في حال من الاحوال
 وحيث فلا معنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل الا ان يقال المطلوب استمرار السكب
 لاصله واما عطف على قوله لتقربوا وهو لا يصح وذلك لان تعليل طلب بعد الديار
 بالقرب يدل على ان المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المقضى للفرح والسرور
 فكيف يعمله بعد ذلك بالحزن الذي هو المراد من سكب الدموع اذ تعليله به يقتضي
 ان المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة له لا قرب الاحبة فالتعليل
 الثاني يفيد نقيض ما افاده الاول والتناقض الذي هو باطل ما جاء الامن جعله
 هطفا على لتقربوا فبطل عطفه على بعد وعلى لتقربوا وحيث فتعين الرفع (قوله)
 جعل سكب الدموع كناية الخ) اى فليس الرد للشاعر الاخبار بسكب عينيه
 للدموع بل القصد الاخبار بلازمه وهو الكآبة والحزن فكأنه قال واوطن نفسي على
 مقاساة الاحزان والكآبة وقوله عما يلزم اى عن لازم يلزم فراق الاحبة اى كما يلزم

سكب العين للدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة وسكب العين للدموع ولو قال عما يلزمه من الكتابة والحزن لكان احسن لان الكناية اطلاق الملزوم وارادة اللازم لا التعبير عن اللازم لشيء آخر (قوله من الكتابة) بفتح الهيمه سكونها يقال كسب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة وكأبة مثل رآفة ورأفة وهى سوء الحال والانتكاسار من اجل الحزن فعطفه عليها من عطف السبب على السبب (قوله واصاب) اى فى ذلك الجمل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ولهذا يقال ابتكاه الدهر كناية عن كونه احزنه واضمحكه كناية عن كونه اسره قال الشاعر

* انزلنى الدهر على حكمه * من شاخ عال الى خفض *

قوله وقت طلبه كان
الاولى تأنيث الضمير
لعوده الى الدموع الا
ان يقال ذكره باعتبار
البكاء المفهوم من القيام
تأمل آه (صححه)

* ابتكافى الدهر ويا ربما . اضحككنى الدهر بما يرضى *

اى ابتكافى الدهر بما يسخطنى وقلا سرفى بما يرضى (قوله لكنه اخطأ فى جعل اخ) اى لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جود العين وقوله اخطأ اى فى نظر البلغاء لانه مخالف لموارد استعمالهم وذلك لان الجارى على استعمالهم انما هو الانتقال من جود العين اعنى يبسها الى بخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الاحباب فهو الذى يفهم من جودها بسرعة لادوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر فى قوله

* الا ان عينا لم تجد يوم واسط * عليك بحسارى دمعها لجود *

اى لبخلة بالدموع ولهذا لا يصح عندهم فى الدعاء للمخاطب ان يقال لازالت عينك جامدة لانه دعاء عليه بالحزن فالعنى الذى اراده الشاعر يفهم من العبارة بسرعة وحينئذ فيكون الكلام معقدا ومن المعلوم ان الكلام المعقد يعد صاحبه مخطئا فان قلت انه لا ملازمة بين جود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه اليهما قلت استعمل جود العين الذى هو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازا مرسلا والعلاقة الملزومية ثم استعمله فى خلوها مطلقا من الدموع مجازا مرسلا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازما لذلك عادة وهذا وان كان يكفى فى صحة الكلام واستقامته لكن لا يخرججه عن التعقيد المعنوى لظهور ان ذهن السامع العارف بصناعة الكلام لا ينتقل اليه بسهولة لبعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم جريان هذا الاستعمال على موارد البلغاء ومن المعلوم ان ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلغاء من المخطئين فالخاصل ان الخطأ فى استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل فى آحاد المجاز بل لكون تعارف البلغاء على خلافه والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلغاء يمنع التفات الاذهان لما التفوا اليه فى استعمالهم اما اذا لم يعلم تعارف البلغاء فيعموز انتقال عن الملزوم مع وجود العلاقة

المتحكة الى اى لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم
والسرور مصدر المتعدي يقال سررتي رؤيتك وحينئذ فلا مشاكلة بينهما وقد يحسب
بان السرور اما مصدر المبني للفعل فيكون لازما ايضا او مصدر المبني للفاعل وهو
قد يكون لازما يقال سر زيداى حصل له سرور فالشاكلة حاصلة على كل حال (قوله
فان الانتقال الخ) علة لجعل البيت مثالا للخلل في الانتقال اى وانما كان في البيت تعقيد
للخلل في الانتقال لان الانتقال اى لان الصواب في الانتقال من جود العين وهو يسها انما
هو الى بخلها بالدموع عند طلبه منها ومعلوم انه لا يطلب ذلك منها الا عند شدة الحزن
ويصح ان يكون علة لمحدوف اى وقد اخطأ الشاعر في جعله جود العين كناية
عن الفرح والسرور لان الانتقال الخ ويمكن ان الشارح اشار الى ذلك بقوله لكنه
اخطأ الخ (قوله وهى) اى خالة ارادة البكاء حالة الحزن (قوله لالى ما قصده) اى
الشاعر من السرور الخ لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج في الانتقال
لما قصده الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف الابهام الذى عد
من المحسنات للكلام البليغ لانه انما بعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو
مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجود السرور لكن شهرة
استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست
بشرط في قبول الكنايات والالزم خروج كثير من الكنايات المعبرة عند القوم عن
حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات المعبرة ان ادت الى التعقيد
فلانسلم اعتبارها عندهم (قوله انى اليوم اطيب نفسا الخ) هذا يشير الى ان السنين
في قوله سأطلب زائدة للتوكيد لانها للاستقبال لان اليوم دال صريحا على ان طلب
البعد انما هو في الحال فهو على حد قوله سنكتب ما قالوا وهى وان كانت في الاصل
للاستقبال والتوكيد الا انها جردت عن بعض معناها وتجريد الكلمة عن بعض معناها
شائع عندهم ولا يقال ان الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن
طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازا عن سيبه وهو الحزن لانا
نقول بل مراده تقرير معنى البيت وبيان سبب السكب ولا حاجة الى ارتكاب التجوز
واطيب يصح ان يكون بالتخفيف من طاب بدليل تكبير نفسا على التمييز اذ لو كان بالتشديد
لفال نفسى بالنصب على المفعولية ويصح ان يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف
واوطنها عليه لكن الاول احسن لان الثاني يوهم ان المراد تطيب النفس ولو
غير نفس المتكلم كما يؤخذ من التكرير ومراعاة جانب المعنى اولى (قوله واوطنها)
اى اصبرها على مقاساة الخ هذا راجع الى قوله وتسكب عيناي الدموع بيان
لحاصل معناه وقوله الى وصل يدوم راجع لقوله لتقربوا وقوله ومصرة الخ راجع
لقوله لتجسدا بيان للمعنى المراد منه (قوله والاشواق) اخذ الاشواق بطريق

لكنه اخطأ في جعل جود
العين كناية عما يوجه
دوام التلاقي من الفرج
والسرور (فان الانتقال
من جود العين الى بخلها
بالدموع) حال ارادة
البكاء وهى حالة الحزن
الحزن (لا الى ما قصده
من السرور) الحاصل
باللإقاة ومعنى البيت انى
اليوم اطيب نفسا بالبعد
والفراق واوطنها على
مقاساة الاحزان و
الاشواق وانخرج غصصها
او تحمل لاجلها حزنا فيفيض
الدموع من عيني لا تنسب
بذلك الى وصل يدوم
ومصرة لا تزول فان الصبر
مفتاح الفرج ولكل بداية
نهاية ومع كل صبر سر
والى هذا اشار الشيخ
عبد القاهر في دلائل
الاجماز والقوم ههنا كلام
فاسد او ردناه في الشرح

اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وانجرع غصصها)
 اى الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه الاشواق بمشروب مروا لجرع
 تخيل (قوله لاجلها) علة للتحمل اى وتحمل لاجل تلك الاشواق حزنا فالضمير
 للاشواق اوراجع للنفس على حذف مضاف اى لا تحمل حزنا لاجل راحة نفسى
 ولا يصح رجوعه للاحزان لما فيه من الركاكه (قوله بفيض) اى ذلك الحزن الدموع وفيه
 انه قد جعل الحزن سببا في سكب الدموع وهذا بنا فى ما تقدم له من ان سكب الدموع
 كناية عن الحزن فان مقتضى ذلك ان سكب الدموع ملزوم والحزن لازم واللازم
 مسبب لاسبب الا ان يقال انها متلازمان زوما مساويا فكل منهما لازم للآخر فيصح
 فى كل ان يعتبر لازما او ملزوما وسيا او مسبيا (قوله فان الصبر الخ) التفت الشارح
 لذلك لالكون الزمان والاخوان من عادتهم معاملة الانسان بنقيض مطلوبه (قوله
 ومع كل عمر) عطف على خبر ان ويسر اعطف على اسمها (قوله وللقوم ههنا
 كلام فاسد الخ) اى فى معنى البيت وحاصله ان بعضهم ذكر ان السين للاستقبال وان المعنى
 انى من سالف الزمان الى اليوم كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن
 والفراق فانا بعد هذا الآن اطلب البعد عنكم والفراق لاجل ان يحصل القرب
 والوصال واطلب حصول الاحزان والبكاء لاجل ان يحصل لى الفرح والسرور
 لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بنقيض المقصود فالشاعر طلب خلاف مراده
 ليعالط الزمان والاخوان فيأتونه بالمراد ووجه الفساد امور • الاول ان الاحبة والزمان
 انما يأتون بخلاف المراد فى الواقع لافى الظاهر والذى طلبه الشاعر مراد فى الظاهر
 لافى الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر ويكون
 مرادهم خلافه قصدا الى حصول نقيض ما طلبوا الذى هو مرادهم بناء على ذلك
 الامر التخيلي وهو اتيان الزمان بخلاف المطلوب فلامعنى لذلك الاعتراض
 بالفساد قال ابو الحسن الباخري

• ولكم تمنيت الفراق مفالطا • واحتلت فى استثمار غرس ودادى •

• وطمعت منها بالوصال لانها • تبني الامور على خلاف مرادى •

وقد يجاب بان الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فان كان
 الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينه حال او مقال فالمعنى على ما قاله البعض ويكون
 قصده الاعتذار لاجته فى الشمر للسفر وان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين
 بالحكم والحائق فالاناسب حله على المعنى الذى ذكره فى دلائل الإعجاز وان كان
 من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على ما قاله البعض وحينئذ فالتقول
 بان مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على الاجال بدون اطلاع على حاله لا يخفى
 نفسه افاده القرى • الامر الثانى ان طلبه البعد والفراق انما فى حال الفراق او فى حال

قوله امور الاولى امران
 كما يعلم من بقية كلامه الا
 ان يقال الجمع لما فوق
 الواحد اوجع باعتبار
 شق الامر الثانى مع الاول
 تأمل آه محمده

الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثاني طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولا يخفى انه شنيع جدا وقد يجاب باختيار الاول وهو انه طلب في حالة البعد دوام البعد لاجل حصول دوام القرب او يختار الثاني وهو انه اختار البعد حالة القرب لكونه قريبا محققا زواله فيطلب البعد لاجل ان يحصل قرب غيره دائم وفي ذلك تصف (قوله فصاحة الكلام الخ) اشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر في كلام هذا القائل والمجموع مقبول القول (قوله مما ذكر) اي من الامور الثلاثة السابقة في كلام المصنف (قوله التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تفعال بالكسر الالتقاء وتيان (قوله ومن كثرة التكرار) اي اللفظ الواحد اسماء كان او فعلا او حرفا كان الاسم ظاهرا او ضميرا وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة والاتقن التوكيد اللفظي (قوله وتتابع الاضافات) اي ومن تابع الاضافات فهو عطف على كثرة لاعلى التكرار وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشرطا في فصاحة الكلام خلوصه من تابع الاضافات وان لم تكثر وبما رشح ذلك قول الشارح فيما ياتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع مافوق الواحد نحو يا علي بن حزة بن عمار (قوله كقول) اي قول ابي الطيب احمد النبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ابن جردان واولها

* عواذل ذات الخال في حواسد * وان ضجيع الخود مني لما جد *
 * يرددا عن ثوبها وهو قادر * ويعصى الهوى في طيفها وهورائد *
 * متى يشقى من لاعج الشوق في الهوى * محب لها في قربها متباعد *
 * الخ على السقم حتى الفته * ومل طيب جاءني والعوائد *
 * اهم بنى واليالي كأنها * تطاردني عن كونه واطارد *
 * وحيد من الخلان في كل بلدة * ومن عظم ما القاء قل المساعد وتسعدني الخ (قوله وتسعدني) من الاسعاد وهو الاعانة والتخليص قيل ان المعنى هنا على المضى اي اسعدتني لانه اراد لاخبار عما صدر منها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الغريبة اي صورة الاسعاد ولكن الاقرب ان يراد الاستمرار التجددي فربما المقام (قوله في عمرة) اي من غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد هنا الشدة فهو من ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله اي فرس) اشار الشارح الى ان سبوحا صفة تمحذوف وانما لم يقل سبوحه مع ان الموصوف مؤنث ولذا انت الفعل له لان سبوح فحول بمعنى فاعل وهو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث (قوله حسن الجري) فيه ان الفرس مؤنث سماها اذ ليس فيها علامة تأنيث ظاهرة ولكن سمع هود الضمير عليها مؤنثا والنعت هنا حقيق يجب ان يتبع منوعته في اربعة من عشرة

(قيل) فصاحة الكلام
 خلوصه مما ذكر (ومن
 كثرة التكرار وتتابع
 الاضافات كقوله
 وتسعدني في غمرة بعد عمرة
 (سبوح) اي فرس حسن
 الجري لاتعب راكبيها
 كأنها تجري في الماء

من جللتها التأنيث فكان الواجب ان يقول حسنة الجرى واجيب بانه ذكر الوصف
لتأويل الفرس بالركوب اولئاوليلها بالخليل وهو اسم جنس افرادى يقع على المذكر
والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاختيالها في مشيها ولا يرد ان اسم الجنس
يفرق بينه وبين واحده بالتاء لانقول هذا في اسم الجنس الجمعى وما ذكرناه من ان
الخليل اسم جنس افرادى هو الحق خلافاً لى قال انه اسم جمع واعترض بانه يقع على
ثلاثة فأكثر والمقصود هنا فرس واحد وحينئذ فلا يناسب تأويل الفرس بالخليل
ونوقش في قوله حسن الجرى بان المناسب لقوله وتسعدنى اخ ان يقول شديدة الجرى
لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقياد من العدو واجب بان المراد حسن الجرى لقوة
جريها وسهولته لانه يسهل فقط (قوله كأنها تجري الخ) فيه اشارة الى ان
استعمال سبوح في الفرس مجاز لان السبوح فى الاصل كثير السبح اى العوم فى الماء
واستعمله الشاعر فى كثير الجرى على سبيل الاستعارة المنصرحة التبعية حيث شبه
الجرى الكثير بالسبح اى العوم فى الماء واستعير اسم المشبه للمشبه واشتق من السبح
سبوح بمعنى جارية جرياً شديداً (قوله صفة سبوح) اى مع فاعله لان لها هو الصفة
وحده (قوله حال من شواهد) اى لانه كان فى الاصل نعتاً لها ونعت النكرة اذا قدم
عليها اعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) اى الذى هو بمعنى الدلائل كما اشار له
الشارح بالناية فانها تشير الى ان المراد بالشواهد العلامات الدالة وان فى الكلام
حذف مضاف وهو النجاة ويجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يندفع ما يقال
ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا للمضرة والقصد هنا النعمة وهو الشهادة بنجاة
الفرس او يقال ان الشهادة على حالها وعلى معنى اللام او ان هذه الشهادة لما كان
يترتب عليها الدخول فى الحروب والوقوع فى الهلاكات عبر بعلى اذ ليس على الفرس
اضر من الشاهد الذى يشهد لها بالنجاة (قوله فاعل الظرف) اى لاعتماده على
الموصوف وهو سبوح وانما لم يجعل الظرف خبراً مقدماً وشواهد مبتداً مؤخراً مع
جواز ذلك لاحتياجه لكتلة لتقدم الخبر وليس هنا نكتة لتقدمه (قوله من نفسها)
من هذه ابتدائية (قوله قيل الخ) قاله الشيخ الزوزنى وحاصله ان التكرار ذكر الشئ
مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكرين ولا يتحقق تعدده الا بالتزبيح ولا ينكثر التكرار
الا بالتسديس وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار اذ لم يحصل فيه تعدد
للتكرار فضلاً عن الكثرة اذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله بذكره ثالثاً) اى بل
الكثرة لا تحصل الا بستة لان اصل التكرار يحصل باثنين وتعدده باربعة والكثرة باثنين
آخر (قوله وفيه نظر) حاصله اننا لانسلم ان التكرار اسم لمجموع الذكرين بل هو الذكر
الثانى المسبوق بآخر والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحينئذ فالكثرة تحصل بالذكر
ثلاثاً كما فى البيت او يقال ان الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافت المسبب

قوله هو الذى الخ المناسب
هى اننى الخ كما لا يخفى
(مصححه)

(لها) صفة سبوح
(منها) حال من شواهد
(عليها) متعلق بشواهد
(شواهد) فاعل الظرف
اعنى لها يعنى ان لها من
نفسها علامات دالة على
نجاتها قيل التكرار ذكر
الشيء مرة بعد اخرى
ولا يخفى انه يحصل كثرة
بذكره ثالثاً وفيه نظر لان
المراد بالكثرة ههنا
ما يقابل الوحدة ولا يخفى
حصولها بذكره ثالثاً (و)
تتابع الاضافات مثل

الى السبب اى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثنيته
 كذا في الفنارى (قوله ما يقابل الوحدة) اى والمراد بالتكرار الذكر الثاني المسبوق
 بآخر فالتكرار اسم للذكر الاخير والكثرة تحصل بما زاد عليه وحينئذ فيحصل التكرار
 وكثرته بتثنيته الذكر فقوله ما يقابل الوحدة اى التي اوجبت التكرار وهو الذكر الثاني
 ولا شك ان الثالث مقابل للثاني قال الامر الى ان الكثرة هي تعدد التكرار المقابل
 لوحدة التكرار لان الكثرة هي المقابلة لتعدد فصيح التثني بالبيت (قوله مثل
 قوله) اى قول عبد الصمد ابن منصور بن الحسن بن بابك (قوله حمامة جرعى) حمامة
 منادى منصوب لاضافته لما بعده والمعنى يا حمامة الارض المستوية ذات الرمل
 التي لا تثبت شيئا التي هي معظم الارض التي فيها الحجارة اسمعني (قوله ارض ذات
 حجارة الخ) كذا في الاساس والذي في الصحاح ان الجندل بسكون النون الحجارة
 واما الارض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فعلى هذا
 يكون تفسير الشارح ليس تفسيراً لغويابيل تفسير امراد وفي الكلام تجوز من اطلاق اسم
 الحال وارادة المحل او يقال انه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون
 حينئذ مسكنة للضرورة والداعي لما ذكر من احد الامرين اضافة الجرما الى الحومة
 والحومة للجندل لان الاضافة الاولى بيانية والثانية على معنى في اى يا حمامة
 الارض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا التي هي معظم الارض التي فيها الحجارة
 لا معظم الحجارة كما لا يخفى (قوله والسمع هدير الحمام ونحوه) اعلم ان السمع تصويت
 الحمام والناقة على ما في الاساس فهو حقيقة فيهما يقال سمعت الحمامة اذا طربت في صوتها
 وسمعت الناقة اذا مدت خنيتها على جهة واحدة واما الهدير فهو حقيقة في صوت الحمام
 مجاز في صوت الناقة والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقمارى ونحوهما اذا علمت
 هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مر فوما عطفاً على الهدير اى السمع هدير الحمام
 ونحو هديره وهو خنين الناقة فالامر ظاهر وان كان مجروراً عطفاً على الحمام اى السمع
 هدير الحمام وهدير نحوه من الناقة فنية نظر لما علمت ان اطلاق الهدير على صوت الناقة
 مجاز الا ان يقال ان الهدير من باب عموم المجاز وهو استعمال الخاص في العام فيراد بالهدير
 الذى هو تصويت الحمام خاصة مطلق التصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة او من
 استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها او يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو
 ما يطرب بصوته او ما يألّف البهوت وبقيدتها ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام
 (قوله اى بحيث تراك) اى في مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه فحيث ظرف مكان
 والباء بمعنى في (قوله كذا في الصحاح) اى فكلام الصحاح يفيد ان المجرور بمن بعد مر اى
 وسمع هو فاعل الرؤية والسماع (قوله فساد ما قبل) اى ما قاله الشارح الزوزنى
 (قوله يشهده العقل والنقل) اما النقل فذكره عن الصحاح فانه يضيد ان فاعل الرؤية

(قوله حمامة جرعا حومة)
 الجندل اسمعني) فانت
 بمر اى من سعاد وسمع
 فيه اضافة حمامة الى جرعا
 وجرعا الى حومة وحومة
 الى الجندل والجرعا
 تأنيث الاجرع قصرها
 للضرورة وهى ارض
 ذات رمل لا تثبت شيئا
 والحومة معظم الشيء
 والجندل ارض ذات
 حجارة والسمع هدير
 الحمام ونحوه

المرور بمن وكلام الزورنى يقتضى ان المرور بمن هو المفعول واما العقل فلان الحمامة اذا كانت تسمع صوت الحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها لانه يفوت سماعها بل اللائق طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر ان يقول اسمعى او اسكنى او انصتى قبلت الشهانان فان قلت شهادة العقل لا تقبل الا لو كان الغرض بجمعها سماع تصويتها ويمكن ان يكون الغرض بجمعها اظهار نشاطها وطربها برؤية الحبوبة وسماع كلامها كما يحصل للبلا بل عند رؤية الازهار وسماع الاوتار فهى شهادة مجروحة وقد وجد في البيت ما يدل على ان الغرض من التصويت ماذكر وهو ضم الرؤية الى السماع وجعلهما من اسباب الامر بالتصويت ايضا ولا شك ان الرؤية لسعاد لا تصلح سببا لجمع الحمامة وانما تصلح سببا لظهور النشاط فالعقل شاهد عليه لاله والمعنى اسمعى ايتها الحمامة فان الدواعى للنشاط والطرب موجودة وهى مشاهدة تلك الحبوبة التى تفوق الازهار فى النضارة وسماع صوتها الذى يعلو على صوت الاوتار واجيب بان معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل وعنه مندوحة على ان ضم الرؤية الى السماع يصلح لان يكون سببا فى الامر بجمع الحمامة لاجل سماع صوتها لان السماع مع الرؤية الذواتم من السماع بدون الرؤية فتقول المعترض وقد وجد في البيت الخ ممنوع تأمل (قوله وفيه نظر الخ) حاصله ان ذلك القائل يدعى ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات محل بالفصاحة مطلقا فلا بد من الخلوص منهما وحاصل الرد عليه ان الانسليم ذلك الاطلاق بل الحق التفصيل وهو ان حصل للفظ ثقل بسبب ماذكر من الامرين كانا محلين بالفصاحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التناثر لما تقدم ان تناثر الكلمات عبارة عن كونها ثقيلة على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصيحة وان لم يحصل للفظ ثقل بسببهما فلا يخلان بالفصاحة وذلك لان اخلاصهما انما هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا اتنى ذلك اتنى الاخلال لانه يلزم من نفي السبب المساوى نفي السبب وحيث كانا لا يخلان فلا يصح الاحتراز عنهما (قوله كيف الخ) هه استفهام تعجبى اى كيف يصح القول بانهما يخلان بالفصاحة مطلقا وقد وقع اى كل منهما فى التنزيل (قوله مثل دأب) خبر لمخذوف اى وذلك مثل الخ او بدل من الضمير المستتر فى وقع العائد على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات بدل بعض من كل او فاعل لوقع اى وقع هذا اللفظ وحيث قد فالتفتة للحكاية وهذا وما بعده مثال لتتابع الاضافات واما قوله ونفس وما سواها فهو مثال لكثرة التكرار وكان الاولى ان يمثل بالسورة بتمامها كما مثل ابن يعقوب لما فيه من زيادته لارد الا ان يقال انه اقتصر على هذه الآية لما فيها من التلميح بان هذا القائل الهم الفجور اى خلاف الصواب وقد اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله عليه الصلاة والسلام فى وصف يوسف الصديق

وقوله فانت بمرأى اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى وسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قبل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمع كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع فى التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس وما سواها فلهما فجورها وتقواها

الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على التكرار وعلى تابع الاضافات لان الاضافات تشتمل المتداخلة بان يكون الاول مضافا للثاني والثاني مضافا للثالث كمثل المصنف وغير المتداخلة كافي الحديث وكثرة التكرار تحصل بذكر الشيء ثالثا سواء كان المذكور ضميرا كمثل المصنف او غير ضمير كافي الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم ان المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض الى اقسام تسعة وهي الكم والكيف والاضافة والمثلي والايين والوضع والمثل والفعل والانفعال وسموا هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة اي المقولات العشرة فقولنا جمع مقول بمعنى محمول فكل شيء محل على شيء لابد ان يكون واحدا من هذه العشرة لانهم جعلوا هذه المقولات الاجناس العالية للموجودات الممكنة ثم قسموها الى قسمين نسبية وغير نسبية فغير النسبية الجوهر والكم والكيف وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبية يتوقف تعلقها اي تصورها على تعقل الغير وتصوره فالجوهر ما قام بنفسه او تقول ما شغل قدرا من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته وهو اما متصل كالقنابر من الخيط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة وكالزمان واما منفصل كالكم القائم بالمعدود والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة ومالكية زيد لكذا وملوكية كذا زيد ولما كان المتوقف عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات والمثلي هو حصول الشيء في الزمان اي كونه حاصل فيه والايين حصوله في المكان اي كونه حاصل فيه ككون الصوم حاصل في شهر رمضان وكون زيد في الدار والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة اجزائه بعضها لبعض كالانكسار والاضطجاع او باعتبار نسبتها الى امر آخر كالقيام والانكسار فانه يتوقف على كون رجله الى اعلى ورأسه الى اسفل في الانكسار وبالعكس في القيام والمثل هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينقل بانتقاله كالنقص والتمام اي كون الانسان لابس القميص او العمامة والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المسخن يسخن غيره مادام يسخن وكون القاطع يقطع غيره مادام قاطعا وكون الضارب يضرب مادام ضاربا والانفعال هو تأثر الشيء عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء متسخنا مادام متسخنا وكون زيد مضروبا مادام الضرب نازل عليه وكون الثوب مقطوعا مادام يتقطع فالاضافات والنسب عندهم امور وجودية واما مذهب المتكلمين فيقولون انها امور اعتبارية لا وجود لها فلذلك يقولون الموجودات الحادثة اما جواهر او اعراض والعرض هو الكيف فقط واما الكم والامور الاضافية فليست عندهم من العرض لان الارض

(و) الفصاحة (في المتكلم)
ملكة) وهي كيفية

موجود في الخارج وهذه ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء المقولات بقوله
 * عد المقولات في عشر سماً نظماً * في بيت شعر علا في رتبة نقلاً *
 * الجوهر الكم كيف والمضاف متى * ابن ووضع له ان يفعل فعلاً *
 وقد اشار بعضهم الى امثلتها فقال

* زيد الطويل الازراق ابن مالك * في بيته بالاس كان منكى *
 * بيده غصن اواء فالتوى * فهذه عشر مقولات سوا *

ثم اعلم ان البصفة الحاصلة للنفس في اول حصولها تسمى حالاً لان المتصف بها يقدر
 على ازالتها في الزمن الحال او انها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال
 عنها فان ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للتصف بها ازالتها سميت ملكة اما
 ملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء اولانها هي تملك من قامت به لكونها
 تمكنت منه وتسمى ايضا كيفية لانها تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة فانها في
 ابتدائها تسمى حالاً فاذا تقررت ورسيخت صارت ملكة (قوله وهي كيفية) اي صفة
 وجودية واثار الشارح بذلك حيث لم يثبت صفة الى ان الملكة من مقولة الكيف
 وانها من احد اقسام الكيف الاربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها
 الادراك وهي اماراسخة كخلاوة العسل وحرارة النار وصفرة الذهب او غير راسخة
 كحمة الخجل وكيفيات الكميات كازوجية والفردية والاستقامة والاختنا والكيفيات
 النفسانية اي المختصة بذوات الانفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة
 والادراكات والجهالات والعلوم والذات والآلام والكيفيات الاستعدادية اي
 المتقضية استعداداً ونهياً لقبول اثرها اما بسهولة كاللين واما بصعوبة كالصلابة هذا
 وكان الانسب للشارح في هذا المقام الالتفات للمعنى العرفي للملكة والكيفية لانه اقرب
 للافهام فالكيفية عرفاً صفة وجودية والملكة عرفاً صفة وجودية راسخة في النفس
 لان ما ذكره من التعريف لا يتعلق له بعلم البلاغة وانما هو من دقائق الحكماء ولعل
 الشارح ارتكب ذلك تشبيهاً للذهن (قوله راسخة) اي فان لم ترسخ كالفرج
 والذلة والام كانت حالاً واعترض بان الرسوخ معناه الدوام والبقاء والكيف
 عرض وهو لا يبق زمانين واجيب بان القول بانه لا يبق زمانين قول ضعيف والحق
 بقاءه او يقال المراد رسوخها برسوخ امثالها اي توالياً فرداً بعد فرد (قوله
 في النفس) اي لافي الجسم كالبياض والافلا تسمى ملكة والحاصل ان الكيفية اذا
 استقرت وثبتت في النفس قيل لها ملكة وان اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفية
 وبالعرض (قوله والكيفية عرض الخ) اتى بالاسم الظاهر مع ان الحمل للضمير اشارة الى
 ان التعريف لمطلق كيفية سواء كانت راسخة اولاً ولواني بالضمير لتوهم عوده

راسخة في النفس والكيفية
 عرض

على الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة (قوله عرض) هو عند المتكلمين
 ما لا يقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره في التحيز اى الحصول في الحيز والمكان ومعنى
 تبعته لغيره في التحيز هو ان يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث
 تكون الاشارة لاحدهما اشارة الى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره
 بان يكون مختصا بالغير اختصاصا بالنعوت ومعنى اختصاص الناعته الخ ان
 يكون بحيث يصير الاول نعنا والثاني منعوتا واعلم ان هذا التعريف الذي ذكره
 الشارح مشتمل على جنس وعلى اربعة فصول فقوله عرض شامل لانواع العرض
 التسعة المذكورة سابقا عند الحكماء والفصل الاول وهو قوله لا يتوقف تعقله على
 الغير مخرج للاعراض النسبية التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهي سبعة كما مر
 الاضافة والمتى والايين والوضع والملك والفعل والانفعال واخراجها بهذا القيد
 انما يظهر على مذهب الحكماء من انها وجودية وانها من جزئيات العرض وانما على
 ما قاله المتكلمون من انها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وانها ليست من جزئيات
 العرض بل مباينة له فلا يظهر اخراجها بهذا القيد لانها لم تدخل في الجنس الذي هو
 العرض حتى تخرج بالفصل لكن هذا التعريف للحكماء القائلين ان النسب اعراض
 واورده الشارح تشجيذا للاذهان والفصل الثاني وهو قوله ولا يقتضي القسمة مخرج
 للعرض الذي يقبل القسمة لذاته وهو الكم كالعدد وهو الكم القائم بالعدود وكم القدر
 من الخط والسطح والجسم فان الاول يقتضي القسمة طولا والثاني يقتضي القسمة طولاً وعرضا
 والثالث يقتضي القسمة طولاً وعرضا وعمقا والحاصل ان الخط مقدار ينقسم في جهة
 الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضا وعمقا
 ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة اعراض من قبيل الكم واما الجسم الطبيعي فهو الجوهر
 المعروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التي جعلها الجسم التعليمي
 فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض جاز له وكون الخط والجسم والسطح اعراضا هو
 مذهب الحكماء واما عند اهل السنة فهي من الجواهر فالنقطة عندهم جوهر فرد والخط
 جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولاً
 وعرضا وعمقا والفصل الثالث وهو قوله والاقسمة اى عدم القسمة مخرج للنقطة
 والوحدة والنقطة هي نهاية الخط اى انتهاؤه والوحدة كون الشيء لا ينقسم وكل منهما
 عرض يقتضي عدم القسمة لكن اخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبنى على انهما
 امران وجوديان وانهما ليسا من المقولات العشرة كما هو مذهب الحكماء فانهم
 يقولون ان النقطة والوحدة امران وجوديان وليسا جنسين لشيء وحصرهم الموجودات
 في العشرة مرادهم الموجودات من الاجناس واما عند المتكلمين فالنقطة امر اعتباري

لا وجود له والوحدة امر عدمي وخيئذ فلا يظهر اخر اجماعهما بهذا القيد لعدم دخولهما
تحت الجنس والفصل الرابع وهو قوله اقتضاء اوليا قيد لعدم الاقتضاء مطلقا وهو
بمعنى قول غيره من المتقدمين لذاته اى لا يقتضى قسمه ولا عدمها لذاته واما بالنظر
لمتعلقه فقد يقتضى القسمه وقد يقتضى عدمها ولذا كان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق
بالعلوم فانه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضى القسمه ولا عدم القسمه اقتضاء
اوليا اى بالنظر لذاته واما بالنظر للعلوم فتارة يقتضى القسمه وتارة يقتضى عدمها فالعلم
المتعلق بشئ واحد بسيط يقتضى عدم القسمه لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والعلم
المتعلق بشئين يستلزم القسمه لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل ان العلم لا يصدق
عليه التعريف بدون ذلك القيد لانه ان تعلق بعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له
يقتضى عدم القسمه وان تعلق بمتعدد اقتضى القسمه لعروض التعددله وقد قال
في التعريف ان الكيف لا يقتضى القسمه ولا عدمها فلما زيد ذلك القيد في التعريف دخل
فيه العلم لانه في حد ذاته لا يستلزم القسمه ولا عدمها وانما الانقسام وعدمه بالنظر للعلوم
فان كان العلوم متعددا او مركبا كان العلم مقتضيا للقسمه اقتضاء ثانويا اى عرضيا
وان كان العلوم واحدا بسيطا كان العلم مقتضيا لعدم القسمه اقتضاء عرضيا فالقيد
الرابع للدخال لالاخراج وادخال العلم بالعلوم بهذا القيد بناء على ان العلم من
قبيل الكيفيات وانه عبارة عن الصورة الحاصلة في النفس واما ان قلنا انه انفعال
اى انتقاش الصورة في النفس اوانه فعل اى نقش صورة الشئ في النفس وارتسامها
فيها فلا وجه لادخاله في التعريف (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بانه
غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كطم الرمان فانه مركب من الخلاوة والجووضة
ولاشك ان المركب يتوقف تعقله على تعقل اجزائه وحاصل الجواب ان المراد بالغير
ما كان منفكا عن الشئ واجزاء الشئ غير منفكة عنه واعترض ايضا بانه غير جامع لعدم
شموله للكيفية النظرية فان تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر اعني القول الشارح واللمحة
وذلك كعنى الانسان وحدث العالم واجيب بان المراد بالتوقف المنفى التوقف الذى
لا يمكن الانفكاك عنه كالابوة والبنوة واما الكيفيات النظرية فتعقلها قد يحصل بدون
نظر كالهام او كشف واعترض بان العرض هو مقام غيره فهو متوقف في تعقله على الغير
وقد اخذ في تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفا على الغير اذا لم يتوقف على المتوقف
على شئ متوقف على ذلك الشئ وحيئذ فلا يصح قولهم لا يتوقف تصوره الخ واجيب
بان المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض والمأخوذ في تعريف الكيف هو ما صدق
العرض لان قولنا الكيف عرض اى فرد من افراد العرض ولا يلزم من توقف المفهوم
توقف ما صدق عليه وانما يلزم ذلك لو كان ذاتيا لما صدق ومن الجائز ان يكون ذلك
المفهوم عارضا لما صدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولا يقتضى
القسمه) المراد بالاقتضاء هنا الالتزام اى لا يستلزم القسمه ولا يستلزم عدمها

لا يتوقف تعقله على تعقل
الغير ولا يقتضى القسمه
واللاقسمه في محله اقتضاء
اوليا فخرج بالقيد الاول
الاعراض النسبية مثل
الاضافة والفعل والانفعال
ونحو ذلك وبقولنا ولا
يقتضى القسمه الكميات
وبقولنا واللاقسمه النقطة
والوحدة

بل تارة يكون متقسما كحجرة النخل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقضاء القبول والالزام خلو الشيء عن التقيضين مع انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله في محله) حال من الضمير في يقتضى ويكون هذا البيان الواقع لان العرض لا يقبل القسمة ولا عدهما الا وهو في محله اذ لا وجود له الا في محله والمراد بمحله الذات التي قام بها العرض وما قيل انه متعلق بالقسمة من قوله يقتضى القسمة واللاقسمة على سبيل التنازع او من باب الحذف من احدهما لدلالة الآخر اى انه لا يقتضى القسمة ولا عدهما لمحله اى لتعلقه فردود لانه يلزم عليه ان يكون قوله اقضاء اوليا اى ذاتيا لافائدة فيه لدخول العلم في التعريف بما قبله وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف (قوله ليدخل فيه مثل العلم بالعلوم) اى التعلق بجنس المعلومات فتشمل العلوم الواحد والاكثر فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضى عدم القسمة باعتبار متعلقه والمتعلق باكثر يقتضى القسمة بالا اعتبار المذكور (قوله المتقضية للقسمة) اى ان كان المعلوم مركبا او متعدد اى قوله واللاقسمة اى اذا كان المعلوم واحدا بسيطا وكان الاولى للشارح ان يقول يقتضى اى العلم لانه المحدث عنه اى فهو لا يستلزم بالنظر لذاته قسمة ولا عدهما واما بالنظر لذاته للعلوم فتارة يستلزم القسمة في ذلك العلوم وتارة لا يستلزمها (قوله فقوله ملكة) اى دون ان يقول صفة وهذا تقرير على قوله اولا في تعريف الملكة وهى كيفية راسخة في النفس (قوله مالم يكن ذلك) اى ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة (قوله اشعار) اى مشعر او ذو اشعار اى بخلاف التعبير بصفة فانه لا يشعر بذلك ان قلت ان في التعريف لفظا آخر صريحا يخرج التكلم عن كونه فصيحاً وهو كون اللام في المقصود للاستغراق قلت لانـ لم انه صريح في ذلك لان اللام في حد ذاتها تحمل الجنس بل هو الاصل وانما جلت هنا على الاستغراق لقربة المقام وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة اقوى اشعارا (قوله عن المقصود) اى عن جنس مقصوده لانه اذا تحقق التعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله يقتدر بها) عبر يقتدر دون يقدر اشارة الى انه لا بد من القدرة التامة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ويحتمل انه اشارة الى انه يكفي وجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة بتكلف فتأمل وقوله يقتدر بها يعنى اقتدارا قريبا فخرج العلم والحياة فانه يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالباشرة بل بواسطة سليقة عربية او تعلم او ممارسة (قوله على التعبير عن المقصود) اخرج الملكة التي يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بفن وال في المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد التكلم وارا دته فان قلت اى حاجة لحمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يعنى عنه لاستزمام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستزمام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر

وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالعلوم المتقضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحاً اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير اولم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليم المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك (والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال)

الى نوع من المعاني كالدخ او الذم او غيرهما ولو سلم في الجملة على الاستغراق اشعار
 صريح بان الاقدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون التكلم
 فصيحاً (قوله اشعار الخ) بيان ذلك ان يقال لو قال يعبردون يقتدر لزم ان لا يسمى
 من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت لفقد التعبير في تلك الحالة اذ لا
 دلالة لقوله يعبر بها الا على انه يوجد من صاحبها التعبير ومعنى التعريف حين ذكر
 يقتدر ملكة توجد من صاحبها القدرة على التعبير وهو صادق على الملكة التي يعبر بها
 صاحبها عن مقاصده في حال سكوته فلو قال يعبرنون يقتدر لكان ظاهراً مشرباً به
 لا بد في ان يسمى الشخص فصيحاً من التعبير بالفعل عن كل مقصود فصدده فهذا التوجيه
 ظاهر ووجه بعضهم الاشعار بان المضارع حقيقة في الحال فتقيد الملكة به ربما يشعر
 بان الفصاحة الملكة في حال التعبير دون السكوت بخلاف الاقدار (قوله سواء
 وجد التعبير) اي عن المقصود اي جيمه او لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بان
 لم يوجد التعبير عنه بالكتابة او وجد التعبير عن بعضه (قوله ليم المفرد الخ) اي وقوله
 بلفظ دون كلام ليم الخ وهذا جواب عما يقال لم لم يقل بكلام فصيح وحاصل
 الجواب انه انما لم يقل بكلام بل قال بلفظ لئلا يتوهم انه يجب في فصاحة التكلم
 القدرة على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن
 التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الخاسب اجناساً مختلفة ليرفع حسابها
 اي ليدكر عددها فتقول دار الخ فعبّر بلفظ ليم المفرد والركب (قوله فظاهر) اي
 لكثرة افراده بخلاف المفرد فانه ليس له الا صورة واحدة فلذا مثل لها بقوله فكما
 تقول الخ (قوله مطابقته لمقتضى الحال) اي في الجملة اي مطابقته لاي مقتضى من
 مقتضيات التي يقتضيها الحال لا المطابقة التامة وهي مطابقته لتأثير مقتضيات اذ لا
 يشترط ذلك فاذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلاً فروعى احدهما
 دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه وان لم يكن بليغاً مطلقاً وحينئذ فتتحقق
 البلاغة بمراعاة احدهما فقط لكن مراعاتهما ازيد بلاغة لانها ازيد مطابقة لمقتضى
 الحال كذا في الفسارى وفي عبد الحكيم اي مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر
 الطاقه كما صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البسارى
 تعالى لان قدرته لا تنفد عند حد فهي صالحة لازيد مما وجد في كلامه من مقتضيات
 الا ان يراد بقدر طاقه التكلم او الخطاب اه كلامه ان قلت ان هذا التعريف
 غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيّد الذي يقتضيه الحال مثلاً
 ولا قصد لفسأله مع انه ليس بليغ لتصريحهم بوجوب القصد الى الخصوصية
 في الكلام البليغ قلت الاضافة في قوله مطابقة الكلام للكمال اي المطابقة الكاملة
 وهي المقصودة فقوله لمقتضى الحال اي لمناسب الحال لا موجه الذي يمنع تخلفه عنه

وانما اطلق عليه مقتضى لان المستحسن كالمقتضى في نظر البلغاء والمراد بمناسبات الحال الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه كلام الشارح دون كفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان اذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كفيات الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية اى مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء نعم اذا ادى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح والخفاء لا بد في بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة ايضا كما استعرفه فاقيل ليس مقتضى الحال مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني بل اعم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فانه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف ومنهم لا يطلقون مقتضى الحال على كفيات دلالة اللفظ كذا في عبد الحكيم (قوله مع فصاحته) حال من الضمير الجورور في مطابقتها الذي هو فاعل المصدر وانما اشترط المصنف هذا الشرط الاخير مع انه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح لان البلاغة عنده لا تتحقق الا بتحقيق الامر من و ظاهره ان الفصاحة لا بد منها مطلقا سواء كانت معنوية وهى الخلوص عن التعقيد المعنوى او لفظية وهى خلوص اللفظ من التناثر والغرابية وضعف التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك على التحقيق (قوله والحال هو الامر الخ) هذا شروع في بيان معنى المضاف اليه ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو مقتضى واعلم ان التركب الاضافى يحتاج فيه الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصورى والى معرفة المضاف والمضاف اليه لانهما بمنزلة الجزء المادى لكن جرت عادتهم بانهم لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه مثلا مقتضى الحال معناه ما يختص بالحال باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك تنوقف على معرفة المضاف اليه فان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك تنوقف على معرفة المضاف فلم لم تعتبر هذه الحيلة قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه (قوله هو الامر الداعى للمتكلم الخ) اى سواء كان ذلك الامر داعيا له فى نفس الامر او غير داع له فى نفس الامر فالاول كالوكان المخاطب منكرا لقيام زيد حقيقة فان الانكار امر داع فى نفس الامر الى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به اصل المراد خصوصية والثانى كالو نزل المخاطب خبر المنكر منزلة النكر فان ذلك الانكار التنزيلى امر داع الى اعتبار المتكلم بالخصوصية فى الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى المراد الا انه داع بالنسبة للمتكلم الذى حصل منه التنزيل لانه داع بالنسبة لما فى نفس الامر اذ لا انكار فى نفس الامر فظهر لك ان الحال هو الامر الداعى للمتكلم مطلقا وهذا بخلاف ظاهر الحال فانه الامر الداعى فى نفس الامر لا اعتبار المتكلم بالخصوصية فهو اخص من الحال (قوله الى ان يعتبر) اى يلاحظ ويقصودوا اشار الشارح

مع فصاحته) اى فصاحة
الكلام والحال هو الامر
الداعى للمتكلم الى ان يعتبر

بهذا الى انه لا بد في بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للمتكلم ولا يكفي في البلاغة حصولها من غير قصد فان وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ انه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) ان قلت ان الخصوصية في الكلام ومثمل عليها فالاولى ان يقول في الكلام لان مع مقتضى ان الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط قلت انما عبر بمع لانه قيد الكلام بالفيد لاصل المعنى ولا شك ان الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه وانما قيد الكلام بهذا القيد الموج الى اثار مع على في اشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان يكون زائدا على اصل المعنى المراد ان قلت ان الحال قد يقتضي اراد الكلام مقتصرافه على اصل المعنى كما اذا كان المخاطب بلدا او خالي الذهن فابن الزيادة على اصل المعنى قلت الاقتصار على اصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على اصل المعنى لان اصل المعنى يؤدي مع التجريد والاقتصار ويؤدي مع عدمه فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلادة المخاطب او عدم انكاره والحاصل ان الخصوصية لا يجب ان تكون من قبيل اللفظ كعدم التأكيذ وكالاطلاق ولهذا اورد الشارح كلمة مع دون في الموهمة للجزئية (قوله خصوصية) مفعول يعتبران قرئ بالبناء للفاعل وبائب فاعله ان قرئ بالبناء للمفعول ومالتأكيذ العموم والخصوصية بضم الخاء لان المراد بها النكتة والمزية المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر خص كالعموم مصدر عم فالخقت به ياء النسب والصدر اذا الحق به ياء النسب صار وصفا واما الخصوص بالفتح فهو صفة كضروب والصفة اذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرا كالضارية والضرورية فآل الامر الى ان الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر والمناسب هنا الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءا من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث اخذ المعرف جزءا في التعريف بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم ان الضمير راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر لان الضمير اذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكيره وتأنثه والاولى مراعاة الخبر ويؤيده قوله بعد والتأكيذ مقتضى الحال اذ لو كان عائدا على الاعتبار لقال واعتبار التأكيذ مقتضى الحال او راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر وعلى هذا لجعل الاعتبار مقتضى الحال مبالغة على حد زيد عدل وذلك لان مقتضى الحال هو الخصوصية المعبرة لانفس اعتبارها لكن لما كان اعتبارها امرا لا بد منه في البلاغة بولغ فيه حتى انه جعل مقتضى الحال (قوله مثلا) مفعول مطلق ان اريد به التمثيل وعامله محذوف اي امثل لك مثلا اي تمثيلا ومفعول به ان اريد التمثال اي امثل لك مثلا اي مثالا (قوله كون المخاطب الخ) الاولى انكار المخاطب للحكم (قوله يقتضى تأكيذ الحكم) انما اظهر في محل الاضمار ولم يقل يقتضى تأكيذه خوفا من عود الضمير

مع الكلام الذي يؤدي به اصل المراد خصوصية ما وهبو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيذ الحكم والتأكيذ مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقق ذلك

على الحال وقوله والتأكيد مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع ان المحل للضمير. لتقدم التأكيد خوفا من عود الضمير على الحكم (قوله والتأكيد) المناسب التفرع بالفاء اى فالتأكيد الذى يقتضيه الانكار مقتضى الحال لانه فرد من افراد الخصوصية المذكورة فى قوله خصوصية ما (قوله وقولك له) اى للمخاطب المنكر (قوله مؤكدا بان) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) بمعنى انه مشتمل عليه اذ لا شك ان قولك ان زيدا فى الدار يشتمل على التأكيد وليس المراد بكونه مطابقا لمقتضى الحال انه من جزئياته اذ لا يصدق عليه اى لا يحتمل عليه ضرورة ان مقتضى الحال هو التأكيد وهو لا يحتمل على قولك ان زيدا فى الدار فلا يقال ان زيدا فى الدار تأكيد فقد علمت ان المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتغال بالمصطلح الناطقة الذى هو الصديق بخلافها على التحقيق الآتى فان معناها الصديق كما يصرح به (قوله وتحقيق ذلك) اى المطابقة ومقتضى الحال اى بيانه على الوجه الحق وفى هذا اشارة الى ان ما ذكره اولا كلام ظاهرى وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم ان مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وان معنى مطابقة الكلام لذلك المتضمني اشتغاله على تلك الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك مقتضى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى ياقبه للمخاطب المشتمل على الخصوصية من افراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال فان ذلك مقتضى صادق عليه فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله واما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى ان يعتبر الخ (قوله انه) اى المثال المذكور اعنى قولك ان زيدا فى الدار (قوله الذى يقتضيه الحال) اى لان الحال المذكور اعنى الانكار يقتضى كلاما مؤكدا بطلاق تأكيد لا بنا عليه مخصوص كما نوه من جزئيات ذلك ان زيدا فى الدار وزيدا فى الدار (قوله وهذا) اى المثال المذكور اعنى الكلام الجزئى وهو قولك ان زيدا فى الدار (قوله مطابق له) اى للكلام المؤكد باى مؤكد كان وهو الذى يقتضيه الحال اعنى الانكار (قوله بمعنى انه) اى الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه اى على هذا الجزئى اى محمول عليه اى يصح حله عليه لكونه جزئيا من جزئياته والحاصل ان مطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيا من جزئياته هى البلاغة فعلى هذا قول المصنف مطابقة الكلام الخ اى كون الكلام جزئيا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حل مقتضى الحال عليه (قوله على عكس الخ) متعلق بمحذوف اى وقولنا هذا اى الجزئى مطابق له جار على عكس ما يقال اى على عكس ما يقوله اهل العقول ان الكلى مطابق للجزئيات وذلك لانه هنا اسند المطابقة الى الجزئى وجعل المطابق بالفتح

انه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) اى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة)

هو الكلّي واما اهل العقول حيث قالوا الكلّي مطابق للجزئي فقد اسندوا المطابقة
للكلّي وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئي ثم ان هذا العكس انما هو بالنظر للفظ واما
بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين في ان المراد بالمطابقة صدق الكلّي على الجزئي
وحله عليه بان تقول ان زيدا في الدار كلام مؤكد وزيد انسان وكأن الحامل للشارح
على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف مطابقته لمقتضى الحال فجعل الكلام الجزئي
مطابقا اسم فاعل ومقتضى الحال مطابقا اسم مفعول (قوله في الشرح في تعريف الخ)
لا يقال ان فيه تعلق حرف في جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لان احدهما متعلق
بارجع والآخر متعلق بما ذكرنا او ان احدهما متعلق بذكرنا مطلقا والآخر متعلق به
وهو مقيد وحيث لم يتعلق بعامل واحد لان الشيء الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد
او يقال ان قوله في تعريف الخ بدل من قوله في الشرح بدل بعض من كل وحيث
فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور لان البدل على نية تكرار العامل وبعد هذا كله
فالذي حققه الشارح في كبره ان مقتضى الحال هو الخصوصية وان المراد بالمطابقة
الاشتغال لمصطلح الناطقة الذي هو الصدق فالذي حققه هنا خلاف ما حققه هناك
(قوله وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الاحوال وتحقيقها على وجه
الاجال الموجب للشوق الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتي بعد وحاصل ما ذكره
ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التي هي الاحوال
المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما
سيدكره الشارح وانما عبر في اللغة بالمقامات اشارة الى انهما متحدان ذاتا وبهذا
ظهر اتاج العلة للعلوم (قوله فان مقامات الكلام) اي الامور المتضمنة لاعتبار
خصوصية ما في الكلام (قوله معاونة) اي مختلفة واذا اختلفت المقامات لزم
اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف
السيات فان قلت ان تعليل المصنف المذكور يقتضي انه يلزم من اختلاف المقامات
اختلاف مقتضى مع انه قد يختلف المقام ويحمد مقتضى وذلك كالتعظيم والتحقير
فان كلا منهما مقام يفاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان
حذف المستند اليه يكون لايها صونه عن لسانك تعظيمه او ايها صون لسانك
عنه تحقيره كما يأتي قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها لهما من حيث
ذاتها وتعددتها وانما المراد باختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بان يقتضى
احدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولا شك ان اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف
المقتضى والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحيث فلا
يتوجه النقص (قوله لان الاعتبار) المراد به الشيء المعبر وهو الخصوصية وهو علة
للمعنى اي وانما اوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ

قوله لهما هكذا بخط
المؤلف ولعل الصواب
اسقاطه لان المعنى على
حذفه تأمل (مصححه)

اي لان الامر المعبر اى لان الخصوصية المعبرة الثلاثة بهذا المقام في نفس الامر تغاير
 الخ فالتأ كيد المعبر اللائق بمقام الانكار يغاير عدم التأ كيد المعبر اللائق بمقام خلو
 الذهن فالتأ كيد وعدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الانكار وخلو
 الذهن متغايران ايضا وليس علة للعلة التي هي اختلاف المقامات للالزام الدور (قوله
 وهذا) اي مغايرة هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بمقام آخر
 (قوله عين تفاوت الخ) لو قال عين اختلاف الخ لكان انبب بعبارة المصنف (قوله لان
 التغاير الخ) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفي هذه العلة اشارة الى
 دفع ما يرد على ظاهر المصنف من ان الدليل لم يطابق المدعى ولم تحصل المطابقة الا
 لو قال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب انها متخدان بالذات لان كلامهما عبارة
 عن الامر الداعي الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ويختلفان بالاعتبار والتوهم
 فباتحادهما ذاتا حصل التطابق بين الدليل والمدعى (قوله انما هو بحسب الاعتبار)
 اي التوهم اي بحسب اعتبار المعبر وتوهمه واما بحسب الذات فهمما واحدا فاذا كانت
 مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال
 عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) اي
 الاعتبار وقوله انه اي الحال والشان يتوهم الخ وحاصله ان الامر الداعي لا يراد الكلام
 ملتبسا بخصوصية ما اذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا واذا توهم فيه
 كونه محلا يسمى مقاما وانما عبر الشارح بالتوهم لان المقام والحال اعني الامر الداعي
 لورود الكلام ملتبسا بخصوصية ما كالانكار الذي هو سبب لورود الكلام مؤكدا
 ليس في الحقيقة زمانا ولا مكانا وانما ذلك امر توهمي تخيلي زوجه توهم كون ذلك الامر
 الداعي للخصوصية زمانا او مكانا انه لا بد لذلك الامر من زمان ومكان يقع فيها وهو
 مطابق للزمان الذي يقع فيه وللمكان الذي يقع فيه اي انه بقدر هما لا يزيد عليهما
 ولا ينقص عنهما فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم انه زمان فيسمى حالا وباعتبار مطابقته
 للمكان يتوهم انه مكان فيسمى مقاما وانما اختير لفظ المقام دون غيره من اسماء الامكنة
 كالجلس والمضجع ولفظ الحال دون غيره من اسماء الزمان كالاستقبال والماضي لان البلغاء
 كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب واشعار وهم قائمون فاطلق المقام على الامر
 الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم ولان هذا الكلام انما يؤدي في حال الانكار
 مثلا لاقبله ولا بعده وانهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لانها اوسطها وخير
 الامور الوسط فناسب ان يعبر عن ذلك الامر الذي توقف عليه البلاغة به كذا قرر
 بعض الافاضل في وجه اختيار هذين اللفظين وهو يفيد ان المراد بالحال الزمان وان المقام
 اسم مكان وقال غير ما الحال في الاصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام بمعنى الرتبة
 وليس الحال احدا لازمة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وانما سمي الامر الداعي

لان الاعتبار اللائق بهذا
 المقام يغاير الاعتبار
 اللائق بذلك وهذا عين
 تفاوت مقتضيات
 الاحوال لان التغاير بين
 الحال والمقام انما هو
 بحسب الاعتبار وهو
 انه يتوهم في الحال كونه
 زمانا لورود الكلام فيه
 وفي المقام كونه محلا
 وفي هذا الكلام

كالانكار بالحال لانه مما يتغير ويبدل كالحال الذي عليه الانسان من غضب اورضى
اولانه صفة وحال من احوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت
بالاحوال كما ان مراتب الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات (قوله وفي هذا الكلام)
اعنى قول المصنف الاقنى فقام الخ فاسم الاشارة راجع لما يأتى كإيدله كلام الشارح
فى المطول حيث قال ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية لضبط
مقتضيات الاحوال آه او شال ان الاشارة لما سبق باعتبار انه وسيله ونمهيذ لما يأتى
تأمل (قوله اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصرها
وعدها وذلك لان المصنف حصر مقتضيات الاحوال فى اقسام ثلثة ما يتعلق باجراء
الجملة وما يتعلق بالجملة فصاعدا وما لا يختص بشئ من ذلك بل يتعلق بهما معا
مرتبيا لهذه الاقسام على هذا الترتيب فاشار الى القسم الاول بقوله فقام كل اه والى
الثانى بقوله ومقام الفصل يابن مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام اليجاز الى
قوله ولكل كلمة مع صلاحيتها مقام وانما كان كلام المصنف مشبرا لضبط مقتضيات
وليس صريحا فى ذلك لان مدلوله المطابق ضبط المقامات المضافة الى مقتضيات
الاحوال التى هى التنكير والاطلاق ومامعه وضبط المضافات الى امور يستتبع ضبط
تلك الامور المضاف اليها وانما كانت تلك الاشارة اجمالية لانه لم يبين محال تلك مقتضيات
مثلا التنكير من مقتضيات ولم يبين المصنف هل محله السند اليه او السند وكذلك
الاطلاق لم يبين محله هل هو الحكم او السند اليه او السند او متعلقه وكذا يقال فى الباقي
فاهنا كلام اجمالى يفصله ما يأتى فى علم المعانى (قوله وتحقيق مقتضى الحال) عطف
على اشارة اى وفيه تحقيق اى تبين وتعيين له حيث قال فيما يأتى فقتضى الحال هو
الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح لقتضى الحال اظهار فى محل الاضمار خوفا
من توهم رجوع الضمير للاحوال لو قال لها (قوله فقام كل من التنكير الخ) صرح
بالتنكير وما بعده لانه الاصل والفاء فى قوله فقام للتفصيل او لتعليل (قوله يابن مقام
خلافه) اى فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله ولا مقام يناسبه الاطلاق ومقابله
وهكذا (قوله اى خلاف كل منها) فيه اشارة الى ان ضمير خلافه عائد الى كل لكن
اعترض بان هذا التفسير يقتضى ان مقام كل واحد من التنكير ومامعه يابن مقام
خلاف كل واحد من المذكورات فيكون مابيننا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره بمامعه
وهذا باطل لانه انما يابن مقام خلاف نفسه فقط ولا يابن مقام خلاف غيره لان
من جملة خلاف غيره نفسه فيلزم مبانة الشئ لنفسه وهو باطل فكان الاولى فى التفسير
ان يقول اى خلاف نفسه ويكون الضمير عائدا على الواحد مما ذكره فى ضمن كل
اذا التنوين عوض عن المضاف اليه او يقول اى ماخالفه واجيب بان المراد بخلاف كل
منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد وحينئذ فيصح الكلام لان كلا من التنكير

اشارة اجمالية الى
ضبط مقتضيات الاحوال
وتحقق مقتضى الحال
(فقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم
والذكر يابن مقام
خلافه) اى خلاف كل
منها يعنى ان المقام
الذى يناسبه تنكير
السند اليه او السند
يابن المقام الذى يناسبه
التعريف

وامامه مقامه بيان خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه واما خلاف كل مما يقابل نفسه فلا يباينه واجيب بجواب آخر وحاصله ان الضمير في قول الشارح اى خلاف كل منها راجع للاربعة المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكأنه قال اى مقامات هذه الذكورات تبين مقامات خلافتها ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى الصيغة على الآحاد على حد ركب القوم دوابهم اى كل واحد ركب ذاته فيؤول الامر الى قولنا فقام التنكير ببيان مقام خلافه من اسعريف وهكذا والى هذا اشار الشارح بالعبارة كذا اجاب بعضهم ورد عبد الحكيم بان التوزيع لا يصح في الكل الا فرادى وانما يصح ذلك في الكل الجموعى الا ان يقدر مضافه اليه للفظ كل جعا معرزا اى مقام كل الامور المذكورة ببيان مقام خلاف كلها فبصح التوزيع ويكون التعين موكولا الى السامع والاحسن الجواب عن ذلك الاشكال بان يقال ان كلمة كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التحالف بينهما فالاصل فقام التنكير والاطلاق والذكر والحذف كل واحد ببيان خلافه (قوله الذى يناسبه تنكير الخ) هذا تفسير لوجه اضافة المقام الى التنكير وانه باى معنى هو اذ الاضافة لا بد فيها من مناسبة بين المتضايين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثلا لعدم احتياجهما له وقوله تنكير المسند اليه او المسند نحو رجل في الدار قائم وزيد قائم ونحو جاء رجل وجاء زيد (قوله الذى يناسبه التعريف) اى تعريف المسند اليه او المسند نحو زيد قائم وزيد القائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) اى النسبة الحاصلة بين المسندين والمراد باطلاقه خلوه من المقيدات نحو زيد قائم اى بيان مقام تقييده بمؤكد نحو ان زيدا قائم او ابداءه قصر نحو ما زيد الا قائم او انما زيد قائم (قوله او التعلق) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق التعلق اى تعلق المسند بمعموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو ضربت زيدا اى بيان مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر نحو لا ضربت زيدا ووالله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمر ولا تأكيد وقوع الضرب من زيد والا كان تأكيد الحكم ونحو ما ضرب زيد الاعمر بقصر الضرب الصادر من زيد على عمرو وظهر لك ان التعلق غير الحكم لان المراد بالحكم الاسناد اعنى تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه كتعلق الفعل بمفعوله ولاجل كونه غيره صح عطفه عليه باو (قوله او المسند اليه او المسند) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه او اطلاق المسند اى خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم ببيان مقام خلافه وهو مقام تقييد المسند اليه بتابع نحو زيد الطويل قائم مقام تقييد المسند بتابع نحو زيد رجل طويل (قوله او متعلقه) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق متعلق المسند اى اطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع ببيان مقام تقييد المتعلق بتابع فالاول نحو زيد ضارب رجلا والثانى نحو زيد ضارب رجلا طويلا (قوله

تقييده بمؤكد او اداة قصر (راجع لكل من اطلاق الحكم والتعلق وقوله او تابع
 راجع لاطلاق المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله او شرط) هذا راجع للمسند
 فقط اى ان مقام اطلاق المسند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو زيد قائم بيان مقام
 تقييده به نحو زيد قائم ان قام عمرو ولا يردانه يعقل في جانب المسند اليه ايضا التقييد
 بالشرط نحو القائم ان يقيم زيد عمرو لان ذلك يرجع لتقييد المسند لان المسند اليه ال
 الموصولة والتقييد الصلة وهى مسندة لضمير ال (قوله او مفعول) راجع للثلاثة
 الاخيرة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه اى ان المقام الذى يناسبه اطلاق المسند
 اليه اى خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب بيان مقام تقييده بمفعول نحو جاء
 الضارب زيد او المقام الذى يناسبه اطلاق المسند نحو زيد ضارب بيان مقام تقييده
 بمفعول نحو زيد ضارب عمر او المقام الذى يناسبه اطلاق متعلق المسند نحو رأيت ضاربا
 بيان مقام تقييده بمفعول نحو رأيت ضاربا عمرا (قوله او ما يشبه ذلك) اى كالحال
 والتمييز وهذا راجع للمسند اليه ولتعلق المسند اى ان مقام اطلاق المسند اليه بيان
 مقام تقييده بحال او تمييز نحو جاء زيد راكبا وطاب محمد نفسا ومقام اطلاق متعلق
 المسند بيان مقام تقييده بحال او تمييز نحو ركبت الفرس مسرجا واشتريت
 عشرين غلاما فظهر لك من هذا ان الضمير فى قول المشرح بيان مقام تقييده راجع
 لاحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما لكن على سبيل التوزيع كما قلت
 بحيث يكون الاحد بالنسبة الى الاول من المقيدات غيره بالنسبة الى الثانى منها وهكذا
 ولا يصح عود الضمير الى مجموع ما ذكر بنا ويله بالمذكور لان المجموع لا يفيد بواحد
 من المذكورات ولا الى احد المذكورات معينا لان المقيدات لا يتأتى التقييد بها جميعا
 فى واحد من المذكورات فعين الاول (قوله ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته)
 نحو زيد قائم وقام زيد وزيدا ضربت وضاحكا جئت (قوله وكذا مقام ذكره) اى
 ذكر احد الثلاثة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله بيان مقام حذفه) اى
 حذف ذلك الاحد نحو مريض جوابا لمن قال كيف حالك ونحو زيد جوابا لمن قال
 من فى الدار وانما فصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ للاثمهم عطف مقام ذكره
 على مقام تأخيرهم ان قلت هذا التوهم يدفعه قوله بيان مقام حذفه قلت المراد دفع
 التوهم من اول الامر (قوله شامل لما ذكرنا) اى صالح وقابل لذلك وهو المراد
 لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كونه مبانية مقام التنكير لمقام التعريف
 وكون مبانية مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله وانما فصل قوله الخ) اى
 ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ويستغنى عن ذكر الوصل تبيينها الخ اى ولان هذا
 فى الاحوال المختصة باكثر من جملة بخلاف ما مر فانه خاص باجزاء الجملة الواحدة (قوله
 ومقام الفصل) اى والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل

ومقام اطلاق الحكم
 او التعلق او المسند اليه
 او المسند او متعلقه بيان
 مقام تقييده بمؤكد او اداة
 قصر او تابع او شرط
 او مفعول او ما يشبه ذلك
 ومقام تقديم المسند اليه
 او متعلقاته بيان مقام
 تأخيرهم وكذا مقام ذكره
 بيان مقام حذفه فقوله
 خلافة شامل لما ذكرنا

على بعض (قوله يبين مقام الوصل) أى المقام الذى يناسبه الوصل الذى هو عطف
بعض الجمل على بعض (قوله على عظم شأن هذا الباب) أى مبحث الفصل والوصل
لما قيل أنه معظم البلاغة (قوله وانما لم يقل الخ) أى ليوافق السوابق اعنى قوله مقام
كل الخ والحاصل ان الاصل فى الشيء ان يذكر صريحا فتترك ذلك الاصل فى السوابق
خوفا من التطويل وخالف هنا السوابق لما ذكره من الاختصارية والظهور لكن
ما ذكره من الاختصارية فيه نظر لانه ان نظر الى عدد الكلمات كان كل منهما
كلمتين لان خلافه مضاف ومضاف اليه والوصل كلمتان الى المعرفة ومدخولها
وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة احرف وحاصل الجواب انا نلتفت لعدد
الحروف ولانسلم ان الوصل حروفه خمسة بل اربعة لان همزته وصلية تسقط فى الدرج
او نلتفت لعدد الكلمات ولانسلم ان الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف
منه كالجزء (قوله لان خلاف الخ) علة للاظهرية وبيان ذلك ان خلاف الفصل
لما كان فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معياله بحيث
لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يوهم ان خلاف الفصل اعم من الوصل (قوله
وللتنبية على عظم الشأن) أى عظم شأن مبحث الايجاز وماءعه فصل الخ أى انه
انما لم يذكر الايجاز مع ما قبله بل فصله لاجل التنبيه على عظم شأنه أى ولكونه
ليس خاصا باحوال اجزاء الجملة ولا بالجل بخلاف ما قبله (قوله ومقام الايجاز) أى
والمقام الذى يناسبه الايجاز أى اقلال اللفظ (قوله أى الاطناب) هو الزيادة على
اصل المراد لفائدة (قوله والمساواة) هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد
عليه ولاناقص عنه (قوله وكذا خطاب الذكى الخ) أى مثل الايجاز وخلافه
فى كونها متباينى المقام خطاب الذكى مع خطاب الغبى فى كونها متباينى المقام فاسم
الاشارة راجع للامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين
فى المقامات ويحتمل ان المعنى ومثل مقام الايجاز ومقام خلافه فى التباين مقام خطاب
الذكى مع مقام خطاب الغبى فحاصله تشبيه المقامين بالمقامين فى التباين وعلى هذا فلفظ
مقام مقدر فى كلام المصنف وقد اشار الشارح الى ذلك الاحتمال بقوله فان مقام الاول
الخ وعلى كلا الاحتمالين فاضافة خطاب للذكى والغبى من اضافة المصدر لمفعوله
والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها
والمقام الداعى لذلك هو انكسار الغباوة وانما فصل هذا عما قبله بكذا ولم يقل
ومقام خطاب الذكى يبين مقام خطاب الغبى مع ان هذا كالدلى قبله لا يختص باجزاء
الجملة ولا بالجمتين فصاعدا اختصارا لان كذا ولفظ مع اخصر من مقام مرتين ولفظ
يبين وعلم من هذا ان مقام خطاب الذكى ومقام خطاب الغبى مثل ما قبلهما فى انهما
من متعلقات علم المعانى لان المقامات انما تبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم

وانما فصل قوله (ومقام
الفصل يبين مقام الوصل)
تنبيهها على عظم شأن هذا
الباب وانما لم يقل مقام
خلافه لانه اخصر واظهر
لان خلاف الفصل انما هو
الوصل وللتنبية على عظم
الشأن فصل قوله (ومقام
الايجاز يبين مقام خلافه)
أى الاطناب والمساواة
(وكذا خطاب الذكى مع
خطاب الغبى) فان مقام
الاول يبين مقام الثانى فان
الذكى يناسبه من
الاعتبارات اللطيفة

انما فصل بكذا لان الاول من متعلقات علم المعاني والثاني من متعلقات علم البيان لان الفى انما يخاطب بالحقائق والذكى بالمجازات فقيه نظر لان الذى هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا او كناية بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما ومما يدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ولكل كلمة الخ فان هذا من متعلقات علم المعاني والاصل جريان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كانت الاولى للمصنف ان يذكر مع الفى الفطن بان يقول وكذا خطاب الفطن مع خطاب الفى وذلك لان القوة المدة لا تناسب الآراء السمة بالذهن اما سريعة او لافرعتها ذكا، وصاحبها ذكى وعدم سرعتها بلادة وصاحبها بليد ثم ان السريعة تارة يكون لها جودة وحسن في تهيتها لحصول ما يرد عليها من الغير وتارة لا يكون لها ذلك فان كان الاول فهمى فطانة وصاحبها فطن ايضا وان كان الثانى فقاوة وصاحبها غنى فعمل ان القاوة تجامع الذكا، وحينئذ فلا تحسن المقابلة واجيب عن المصنف بانه اطلق العام وهو الذكى واراد الخاص وهو الفطن بقرينة المقابلة بالفى واعلم ان هذا الايراد مبنى على اصطلاح اللغويين فى الذكا، والفطنة من تغايرهما لاعلى المعنى العرفى من اتحادهما (قوله والمعاني الدقيقة) عطف مرادف لان المراد بالاعتبارات المعنويات (قوله ولكل كلمة) اى كالفعل وقوله مع صاحبها اى مع الكلمة المصاحبة لها اى التى ذكرت وجعت معها فى كلام واحد وذلك كأن الشرطية قال الشارح فى شرح المفتاح ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه اعنى لكل كلمة او بمضاف محذوف اى ولوضع كل كلمة مع صاحبها انتهى قال عبد الحكيم واتمام يجعله صفة لكلمة او حالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها او حال كينوتها معها بل كائن للكلمة وصاحبها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس تلك الكلمة) اى ليس ذلك المقام ثابنا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهى الفعل وقوله مع ماى مع كلمة مثل اذا تشارك تلك الكلمة الكلمة المصاحبة بالكسر وهى ان فى اصل المعنى وهذا الحضر الذى اشار له الشارح بقوله ليس الخ مستفاد من تقديم المصنف للخبر فكأنه قبل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوزها الى الكلمة مع غير صاحبها وحاصل كلامه ان الفعل الذى قصد اقترانه باداة الشرط له مع ان مقام ليس ذلك المقام ثابنا له مع اذا فله مع ان مقام وهو الشك وله مع اذا مقام وهو الجزم والتحقق ويوضح لك هذا قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان نصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه والمراد بالحسنة الخصب والرخاء والمراد بالسيئة الجذب والبلاد ولما كان مجئ الحسنة مجزوما بحصوله لان المراد مطلق حسنة بدليل التعريف بالجنسية جئى فى جانبه باذا ولما كان وقوع السيئة مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبة للحسنة المطلقة والنادر

والمعاني الدقيقة الخفية
ما لا يناسب الفى (ولكل
كلمة مع صاحبها) اى
مع كلمة اخرى مصاحبة
لها (مقام) ليس لتلك
الكلمة مع ما يشارك تلك
المصاحبة فى اصل المعنى
مثلا الفعل الذى قصد
اقترانه بالشرط فله مع ان
مقام ليس له مع اذا وكذا لكل
من ادوات الشرط مع
الماضى مقام ليس له مع
المضارع

مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب جبي في جانبه بان والحاصل ان ان و اذا
اشتركا في اصل المعنى وهو الشرط والتعليق وللعل مع الاولى مقام ليس ثابته مع الثانية
فان قلت كما ان للفعل مع ان مقاما ليس له مع اذا كذلك اداة الشرط لها مع الفعل
الماضي مثلا مقام ليس لها مع الفعل المضارع فكان على المصنف ان يقول ولصاحبها
ايضا معها مقام ليس ثابته للكلمة مع ما يشارك الكلمة الاولى في اصل المعنى المراد
واجيب بان المصنف ترك ذلك لعله بالمقايضة او يقال ان كلام المصنف صادق بذلك
لان الكلمة لم تعين بكونها الاولى او الثانية فكل منهما صادق عليه انه كلمة مع
صاحبها (قوله في اصل المعنى) اي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى
في الجملة كائن واذا فانهما اشتركا في اصل المعنى وهو الشرط واختلفا في ان الاولى
لشك والثانية للتحقيق وكذا الماضي والمضارع فانهما اشتركا في الدلالة على الحدث
والزمان واختلفا في ان الاولى للزمان الماضي والثاني للحال والاستقبال وانما قيد المشاركة
في اصل المعنى ليخرج المتزادين كما لو اشتركا في جميع المعنى كما ومهما فان كلا منهما لما
لا يغفل مقام الفعل مع ما عو عن مقامه مع مهما (قوله افتراه بالشرط) اي باداة
الشرط فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان الفعل في نحو ان ضربت نفس
الشرط فيلزم افتراه الشيء بنفسه او يقال لاحذف واريد من المشترك احد معانيه
لان الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وادائه وعلى التعليق ولك ان تقدر فعل
الشرط اي فالفعل الذي قصد افتراه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد
افتراه الجزاء ولا اشكال افاده عبد الحكيم (قوله فله مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ
وانما قرن الخبر بالفاء مع ان المبتدأ ليس عاما لوصفه بالعام وهو الموصول (قوله وكذا
لكل الخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لمقام الاداة مع الفعل وقوله
مع الماضي مقام هو اظهار غلبة وقوعه واما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهار
الاستمرار التجددي (قوله وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر او القياس مفعول محذوف
اي واجر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستهامية مقام ليس له مع
غيرها من ادوات الاستهامة وللمسند اليه مع المسند الفعلي كزيد قام ابوه مقام ليس له
مع المسند الاسمي كزيد ابوه قائم لان مقامه حيث افادة الثبوت ومقامه مع الاول
افادة التجدد وكذلك المسند اليه له مقام مع المسند اذا كان جملة فعلية او اسمية او شرطية
او ظرفية ليس له مع المسند اذا كان مفردا وله ايضا مع المسند السببي نحو زيد قام ابوه
مقام غير المقام الذي له مع المسند الفعلي نحو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع انه
قد قيد بالمشاركة في اصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلا قلت انما
قيد بالمشاركة لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وان فهم حال ماسواها منها وذلك
لانه يفهم من ذلك القيد بالطريق الاول انه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك

وعلى هذا القياس
(وارتفاع شان الكلام
في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب
وانحطاطه) اي انحطاط
شانه (بعدها) اي بعدم
مطابقته للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب
الامر الذي اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة او
بحسب تتبع خواص
تراكيب البلغاء يقال
اعتبرت الشيء اذا نظرت
اليه وراعت حاله واراد
بالكلام الكلام الفصيح

تلك المصاحبة في اصل المعنى افاده العلامة السمر قندي والقرمي في حاشيتهما على المطول
بقي شيء آخر وهو ان قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره
الشارح من الصور تين وبما ذكرناه بالقياس عليهما اذا المراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية
او ما في حكمها كالجملة وحيث قد فيرد عليه ان قوله ولكل كلمة مع صاحبها الخ قد علم
من قوله سابقا مقام كل من التكثير الخ وذلك لافادته ان للكلمة المصاحبة للتكثير قاما
يبين مقامها اذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحيث قد في الفائدة في التكرار
وجاصل الجواب ان ما تقدم بيان لما يفيد المزاج والخواص لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما
يفيد ها بالوضع فلا تكرر (قوله وارفع شأن الكلام) اي حاله وهو عطف على قوله
وهو مختلف من عطف الجملة والفرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون
بعضها اعلى من بعض ثم تعيين اعلاها واسفلها وقوله في الحسن اي بالنظر لحسنه
الذاتي وقوله والقبول اي بالنظر للسامع من البلغاء وهو عطف لازم على ملزوم واحترز
بقوله في الحسن عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه
بكثره التأثير وقلته (قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) اي باشتماله على الامر المعبر
الناسب لحال المخاطب فكما كان الاشتمال اتم وكان المشتمل عليه اليق بحال المخاطب
كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلغاء ارفع واعلى وكلما كان انقص
كان اشد انحطاطا وادنى درجة واول حسنا وقبولا فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة
للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الاسفل من البلاغة ارتفاعه
على الكلام الذي نحتة وهو المتحقق باصوات الحيوانات وحصول اصل الحسن له بقدر
مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والحقاقه بالاصوات بعدم ذلك القدر (قوله
والمراد بالاعتبار الخ) اشار بذلك الى ان المصنف اطلق المصدر و اراد اسم المفعول
واختار هذه العبارة للتنبيه على ان الاعتبار للزومه لذلك الامر المناسب صار الامر
الناسب كانه نفس الاعتبار والمراد بالامر المعبر الخصوصيات كالتأكيده مثلا وعليه
فمعنى المطابقة للاشتمال وقوله اعتبره التكلم مناسباً الى حال المخاطب (قوله بحسب السليقة)
اي الطبيعة وهذا اذا كان التكلم من العرب العرباء وهو متعلق باعتباره (قوله او بحسب
تبع خواص تراكب البلغاء) اي اذا كان التكلم من غيرهم سواء كان التبع بواسطة
او بغير واسطة فالاول كالاخذ من القواعد المدونة فان تلك القواعد مأخوذة من التبع
والاخذ منها اخذ بواسطة والثاني كتبها حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت
الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت الشيء اي كالتأكيده
وقوله اذا نظرت اليه اي بان آتيت به في الكلام (قوله وراعت حاله) اي الامر
الداعي اليه وهو الانتكار مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على السبب
لان مراعاة الحال كالا نكار سبب للاتباع بالتأكيده مثلا (قوله واراد الخ) هذا

جواب عما اورد على كل من المقتدين في قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل ما اورد على الاولى ان ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول انما هو بكمال المطابقة وزيادة تما لا باصل المطابقة كما هو ظاهره لان الحاصل باصل المطابقة انما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما اورد على الثانية ان الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعد مهان اصلها كما هو ظاهره لان الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت اصل الحسن وهو انما يكون بالمطابقة واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما اجاب به الشارح ان المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام الفصيح فاصل الحسن ثبت له بالفصاحة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعد مهان لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف الآتي من ان الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق باصوات الحيوانات الا ان يقال التحاق بها من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينافي بقاء حسنه من حيث الفصاحة ويمكن ان يراد بالكلام في كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الاضافة في المطابقة للجنس ولا شك ان ارتفاع الكلام البليغ في الحسن بجنس المطابقة الموجود في النوع الكامل كان اصل الحسن الموجود في المفرد الناقص بذلك الجنس الموجود في النوع الغير الكامل وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب ايضا بان الاضافة للكمال اى ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله وبالحسن الحسن الذاتي) جواب عما يقال ان قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته الخ لا يتم لان ارتفاع شأنه في الحسن انما هو باشماله على المحسنات البدعية لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب ان المراد بالحسن الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة ولا شك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات البدعية واعلم ان المحسنات البدعية انما يكون تحسينها مرضيا اذا اعتبرت من حيث انها محسنة وهى من هذه الجهة تبحث عنها في علم البديع واما اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتي من هذه الجهة تبحث عنها في علم المعاني ولهذا ذكر المصنف في الالتفات الذي هو من المحسنات البدعية (قوله الداخل في البلاغة) اى في بابها فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت اصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب) هو ضمير فصل مفيد للمحصن اى هو الاعتبار المناسب لا غير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام اى كالتأكيد والتكثير والا طلاق والذكر

وبالحسن الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة دون
العرضي الخارج لحصوله
بالمحسنات البدعية (فقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام يعنى اذا علم ان
ليس ارتفاع شأن الكلام
الفصيح في الحسن الذاتي
الا بمطابقته للاعتبار
المناسب

والحذف الخ او الكلام الكلى المكيف بما ذكر في الذهن بناء على ما مر للشارح
 من التقريرين والاول هو صريح كلام المفتاح (قوله يعنى الخ) في هذه العناية اشارة
 لشئين * الاول منهما ان الفاء للتفريع على ما سبق في قوله وارتفاع الخ وعلى مقدمة
 معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف فحذف العلم بها وانما لم يجعلها للتعليل
 بحيث يكون ما بعدها علة لما قبلها لامرين الاول ان يجيئها للتفريع اكثر من مجيئها للتعليل
 الامر الثانى ان المناسب حينئذ قلب العبارة بان يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال
 فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب
 هو المحدث عنه ولاجل ان تكون هذه العلة ردالمالورد على المقدمة الاولى اعنى قوله
 وارتفاع شان الكلام الخ من انه مخالف لما ذكره القوم من ان الارتفاع بالمطابقة
 لمقتضى الحال * الشئ الثانى ان قوله فمقتضى الحال نتيجة لقياس من الشكل الثالث
 مركب من مقدمتين صفراهما معلومة من كلام القوم تركبها المصنف للعلم بها
 وكبراهما مذكورة في كلامه وتقريره ان يقال ارتفاع شان الكلام بمطابقته لمقتضى
 الحال وارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب يتبع المطابقة لمقتضى الحال
 هى المطابقة للاعتبار المناسب كذا قيل لكن هذا لا يتبع عن المدعى وان كان يستلزمه
 وهو ان مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذي ينبغي ان يجعل كلام
 الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول اشير الى صفراء بالمقدمة المعلومة لانها
 عنها والى كبراء بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته
 الكلام وكل شئ يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال يتبع مقتضى الحال
 هو الاعتبار المناسب وقاعدة هذا التفريع التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب
 الحال لا موجد الذى يمنع ان يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وانما اطلق عليه لفظ
 المقتضى للتنبيه على ان المناسب للقيام في نظر البلغاء كالمقتضى الذى يمنع انفكاكه
 (قوله على ما تفيد) انى بناء على ما تفيد هو هذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير
 معلوم من كلام المصنف بل المعلوم منه ان الارتفاع يحصل بالمطابقة واما حصوله بغيرها
 وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب اننا نسلم انه غير معلوم من كلامه بل
 هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده وذلك لانه مفرد مضاف لعرفه فيم
 والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر لان المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة واذا كان كل
 ارتفاع حاصلًا بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لاصدق ان كل
 ارتفاع حاصل بها ثم اعلم ان افادة العموم للحصر هنا لا تظهر الا اذا كانت الباء في قوله
 وارتفاع شان الكلام بمطابقته للسيية القريبة بان يكون مدخولها سببا تاما ليس معه سبب
 آخر لان السبب القريب لا يتعد واما لو كانت لطلق السيية بان يكون هناك سبب آخر
 فان كان الحصر حقيقيا بمعنى ان الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره اصلا فاستلزام العموم

على ما تفيد اضافة
 المصدر ومعلوم انه انما
 يرتفع بالبلاغة التى هى
 عبارة عن مطابقة الكلام
 الفصح لمقتضى الحال
 فقد علم ان المراد بالاعتبار
 المناسب ومقتضى الحال
 واحد والا لما صدق انه
 لا يرتفع الا بالمطابقة
 للاعتبار المناسب

للمحصر باطل لان الفرض ان الباء لمطلق السببية يقتضى لوجود سبب آخر وان كان
الحصر اضافيا بمعنى ان الارتفاع يحصل بهذا السبب الذى هو المطابقة لابعده
اى عند انتفائه فلا ينافى في انها تحصل بسبب آخر صح استزمام العموم للمحصر ولكن
لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران
مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله ومعلوم) اى من كلامهم من خارج
وهذه صغرى القياس التى حذفها المصنف للعلم بها وقوله فقد علم جواب اذا اى
فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومة من كلامهم وهى ارتفاع شان الكلام بمطابقته
لمقتضى الحال والتى ذكرها المصنف وهى ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار
النسب فالرفع عليهما وهذا التفرع هو عين نتيجة القياس كما تقدم ثم ان قول الشارح
فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل ان المراد اتحادهما
فى الماصدق وفى المفهوم ففهوم كل منهما بالخصوصيات او الكلام الكلى المكيف
فى الذهن بالخصوصيات وحينئذ فيكونان مترادفين كالانسان والبشر ويحتمل ان المراد
اتحادهما فى الماصدق فقط وحينئذ فيكونان متساويين كالانسان والكاتب وعلى
كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظير قولك لاناطق الا الانسان ولاناطق الا
البشر فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الانسان والبشر وكذلك اذا قلت
لاناطق الا الانسان ولاناطق الا الكاتب فالحصران صحيحان لوجود التساوى بين
الانسان والكاتب فالخاص ان صدق المقدمتين يحصل باحد الامرين اتحاد الاعتبار
الناسب ومقتضى الحال او تساويهما فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلام
(قوله والا لما صدق الخ) فى قوة قوله والا لما صدق الحصران اى والابان لم يكن
بينهما اتحاد بل كان بينهما تبين كلى كالانسان والفرس او تبين جزئى وهو
العموم والخصوص الوجهى كالانسان والابيض او عموم وخصوص مطلق كالانسان
والحيوان لما صدق الحصران اى قولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا لا ارتفاع
الا بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لابد من كذب احدهما على تقدير العموم والخصوص
المطلق لانه يكون الحصر فى الاخص فاسدا والحصر فى الاعم صادقا بيان ذلك
ان كل حصر محتوع على حزين ايجابى وسلبى والاول ينحل الى قضية موجبة والثانى
الى قضية سالبة والجزء الايجابى فى كل حصر مقرر عند القوم لانه الاعتبار لا فى الحكم
والمظنور له ابتداء والمعرض للابطال هو الجزء السلبى اذا كان بين الحصرين عموم
وخصوص مطلق كان الجزء الايجابى للمحصر فى الاعم منافيا للجزء السلبى للمحصر
فى الاخص والجزئى الايجابى للمحصر فى الاخص لا ينافى الجزء السلبى للمحصر فى الاعم
حتى يتطرق للمحصر فى الاعم البطلان فلذلك كان الباطل الحصر فى الاخص على
تقدير ان يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق بوضع ذلك قولك لا يباع

قوله فلا ينافى في انها
تحصل الخ هكذا فى نسخ
الاصل ولعل الصواب
انه يحصل بالتذكير اى
الارتفاع لانه المحدث
عنده تأمل آه محمده

الاحيوان فهذه قضية كلية عامة ولا يباع الا الانسان فهو في قوة كل فرد فرد من افراد الانسان يباع ولا يباع غيره ولا شك ان هذه السالبة اعني لا يباع غيره تكذيبها القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من افراد الحيوان يباع لا فادتها بيع غير الانسان من الحيوان كالفرس والموجة المذكورة معلومة الصديق فخالقها يكون كاذبا وما استلزم الكاذب من حصر الاخص فهو كاذب ويكذب الحصران معا اذا كان بينهما تبين كلى لان القضية الموجبة المأخوذة من احدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذا قلت لا يباع الا الحمار هذا في قوة كل فرد فرد من افراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره واذا قلت لا يباع الا الفرس فهو في قوة كل فرد فرد من افراد الفرس يباع ولا يباع الحمار ولا غيره فالوجه من كل تناقض السالبة من الاخرى وما نافي الصادق كاذب فانه نافي من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا اذا كان بينهما تبين جزئي فان الاخص يتنافى الاعم وكل منهما اخص من جهة فاذا قلت لا يباع الا الحيوان كان في قوة كل فرد من افراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان ابيض واذا قلت لا يباع الا الابيض كان في قوة كل فرد من افراد الابيض يباع ولو غير حيوان ولا يباع غيره ولو حيوانا فسالبة الاول تناقض موجبة الثاني وكذلك العكس وما نافي الصادق كاذب فكذلك ما استلزمه من الحصران ذلك شخنا العلامة العلوي عليه سمات الرحمة والرضوان (قوله لما صدق الحصران) اي لكن التالي باطل لان الغرض صدقهما فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما ثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب وفي كلام الشارح تسع حيث ادخل اللام في جواب ان وهي انما تدخل على جواب لوقائمه اعطى ان حكم لولائها اختها في التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين (قوله فليتأمل) امر بالتأمل لا يمكن ان يقال ان قوله والامام صدق الحصر ان فيه نظرا بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كالموجود بينهما هموم وخصوص مطلق لان الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الافراد بل غاية ما يفيد ان هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الافراد مثلا اذا قيل لا يباع الا الحيوان يمكن ان يراد بالحيوان الجنس المتحقق في الانسان ولا يراد كل فرد من افراد الحيوان وحينئذ فلا يكون هذا منافيا لقولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تبين جزئي قد يصدق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد في الحصر فيموز ان يتحقق الحصران في فرد هو محل الاجتماع بان يراد من الحيوان في قولنا لا يباع الا الحيوان انسان ابيض ويراد بالابيض في قولنا لا يباع الا الابيض انسان ابيض وليس بلازم ان يراد بالحيوان وبالابيض جميع افرادهما وقد يجب بان المحفوظ في الحصرين وهما لا ارتفاع لشأن الكلام الا بالمطابقة لمقتضى الحال

قوله لما صدق الحصران
وكذلك قوله في القولة التي
بعدها ان قوله والامام صدق
الحصران وفيه ان عبارة
الشارح لما صدق انه الخ ولم
يفل الحصران وان كانت
عبارة في قوة ذلك آه
(صححه)

ولا يرتفع الا بالمطابقة
لمقتضى الحال فليتأمل

ولا ارتفاع له الا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وان المعنى كل فرد من افراد الارتفاع لا يكون الا بالمطابقة المذكورة لان المحفوظ عدم خروج الحكم عن العام وحيث ان لم يتحد الحصر ان لبطل احدهما او كلاهما وانما كان المحفوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من افراد العام لما علمت سابقا من ان اسم الجنس المفرد اذا اضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستفراق افراد الجنس ولا شك ان كلا من الحصرين محتو على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى ان كلا من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله قال بلاغة راجعة الخ) هذا تفريع على تعريف البلاغة السابق اى اذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك ان البلاغة صفة راجعة للفظ لانها على ما دلم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر ان المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للوصوف لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها له باعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء ويقصدونه وهى الخصوصيات التى يقتضيهما الحال اذ ائاة على اصل المراد لانه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود - افادته الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال لتصور معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محال وعرض المصنف بهذا التفريع دفع ما ينوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز لانه ثارة يصف اللفظ بالبلاغة وثارة يصف المعنى بها وثارة ينفىها عن اللفظ وثارة ينفىها عن المعنى وحاصل دفع التناقض ان وصف المعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار ان المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ونفياً عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ونفياً عن المعنى مراده المعنى الاول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحيث فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله يعنى انه يقال الخ) حل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه حل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة بها لانها مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار الخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكر فتأمل (قوله لامن حيث انه لفظ) اى ولا من حيث افادته المعنى الاول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على اى وجه كان فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والاعمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ وحيث فلا يوصف اللفظ من اجل الدلالة عليه بالبلاغة بل انما يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام وتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها كالتاكيد بالنسبة للابتكار

(قال بلاغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعنى انه يقال كلام يبلغ لكن لامن حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) اى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها

وكلاهما يحاز بالنسبة للضمير والا طناب بالنسبة للمجوبة وكاملان الحكم بالنسبة
 مخلو الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على اصل المراد (قوله وصوت)
 عطف عام على خاص فاللفظ اخص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار)
 متعلق براحة والباء للسببية وقوله افادته المعنى اى المعنى الثانى (قوله اى الفرض)
 المصوغ له الكلام) اى الفرض الذى صيغ الكلام اى ذكر لاجل افادته وهو
 الخصوصيات التى يقتضيهما الحال وهذا تفسير للمعنى الثانى وانما سمي ذلك
 الفرض معنى ثانيا لان البلاء ينظرون اليه ويعنونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد
 (قوله بالتركيب) بيان للواقع للاحتراز عن شئ لاستحالة افادة معنى يحسن
 السكوت عليه بدون التركيب (قوله متعلق بافادته) اى باعتبار افادته بالتركيب
 المعنى الثانى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى كون البلاغة صفة راجعة للفظ
 باعتبار افادته المعنى بالتركيب فقله لان البلاغة علة راجعة للفظ وقوله وظاهر
 الخ علة لقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) اى فقد اضيفت
 المطابقة التى هى البلاغة الى الكلام الذى هو اللفظ فثبت انها راجعة للفظ
 (قوله وظاهر ان اعتبار المطابقة الخ) اما المطابقة فظاهر واما عدمها فلانه
 لا يلبس شئ عن شئ الا اذا كان الشئ المسلوب يصح ان ينصف به المسلوب عنه اذا
 يقال فى الحائظ انها لا تبصر فظهر ان الكلام لا ينصف بكونه غير مطابق الا باعتبار
 المعانى (قوله وعدمها) اى وان عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لاعتبار
 المطابقة وحيث كان الظاهر ان يقول وعدمه بتدكير الضمير الا ان يقال انه اكتسب
 التانيث من المضاف اليه مع صحة حذفه ويصح ان يكون عطفا على المطابقة فالتانيث
 حيثنظ ظاهر (قوله باعتبار المعانى) اى التاتوية وعطف الاغراض على ما قبله
 عطف مرادف والمراد بالاغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الاحوال وهى
 الخصوصيات الزائدة على اصل المراد وقوله باعتبار المعانى اى وجودا وعدمها
 ليطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) اى عن اعتبار افادة المعانى
 وليس المراد الغير المركبة لان المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان
 او مركبا وقوله المجردة اى عن اعتبار المعنى الثانى الزائد على اصل المراد وهذا
 لا ينافى دلالتها على المعانى الاولى وحاصل كلامه ان الكلام من حيث انه الفاظ
 مفردة اى مجردة عن افادة المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا ينصف بكونه مطابقا
 لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة واما من حيث اعتبار افادته لذات المعنى فينصف
 بكونه مطابقا او غير مطابق فقول الشارح وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها
 اى وظاهر ان اعتبار المطابقة وان اعتبار عدم المطابقة انما يكون الخ اى فان
 اعتبرناه والفتناله من حيث افادته للمعنى اى الخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا

اوغير مطابق وقوله لا باعتبار الخ اي واما اذا نظرنا اليه من حيث كونه الفاعلا ولم نلتفت له من حيث افادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها ان قلت يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين اعني ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد انه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا ثم اعلم ان ما ذكرناه من ان المعنى الاول هو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وان المعنى الثاني الذي يكون الكلام باعباره بليغا وبصاغ لاجله هو مقتضى الحال اعني الخصوصيات والزاي هو ما افاده ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ بس وكذلك هو في تجريد شيخنا الحفني وقرره استاذنا العدوي والذي ذكره عبد الحكيم وبعض حواشي المطول ان المعنى الاول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتكثير وتقديم وتأخير وحذف واضمام والمعنى الثاني الاغراض التي يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لاجل افادتها وهي احوال المخاطب التي يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها من اشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبة وانكار وشك وغير ذلك هذا بالنسبة لعلم المعاني واما بالنسبة لعلم البيان فالعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية او الكنائية وذكروا ان دلالة اللفظ على المعنى الاول قد تكون وضعية وقد تكون عقلية ودلالته على المعنى الثاني عقلية قطعا وذلك لان اللفظ دال على مقتضيات والخصوصيات وهي آثار للاغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية ولو بالعرف والعادة فالدال على المعنى الثاني هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الاول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ في دلائل الإعجاز كما بسطه في المطول ويمكن ان يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار افادته المعنى اي الثانوي وقوله اي الغرض المصوغ له الكلام اي وهي احوال المخاطب من اشارة لمعهود وتعظيم وانكار وشك وقوله بعد ان يكون باعتبار المعاني والاغراض مراده بالمعاني الخصوصيات ومراده بالاغراض الاحوال وقوله انما يكون الخ اي لانه يتسبب عن الاحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة اي عن افادة المعنى الثاني وهي الاغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) اي هو منصوب او ذو نصب او يقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله على الظرفية) اي لاجل الظرفية اي لاجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله لانه) اي هنا من صفة الاحيان اي الازمان وكان اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته ثم لا يخفى عليك انه ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدرا اي احيانا كثيرا لان التأنيث حيثئذ واجب بل المراد انه كان في الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها بمعنى كثيرا اي احيانا كثيرة وكان الظاهر

انما يكون باعتبار المعاني
والاغراض التي يصاغ لها
الكلام لا باعتبار الالفاظ
المفردة والكلم المجردة
(وكثيرا ما) نصب على
الظرفية لانه من صفة
الاحيان

ان يقول لانه من صفة الحين وعلى هذا فيكون الحين الموصوف مقدرا وتذكير الوصف
حيث ظاهرا والمعنى وزمنا كثيرا اى ويسمى ذلك الوصف فصاحة في زمن كثير فهو
مثل قوله تعالى قليلا ماتشكرون اى تشكرون في زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ
ان اراد الاستدلال على مجرد صحة النصب على الظرفية فسلم وان اراد الاستدلال
على وجوبه فمنوع لانه يمكن ان يكون كثيرا نصب على المفعولية المطلقة اى ونسبة
كثيرا ان قلت ان النسبة وضع الاسم على السمي وهو شئ واحد لاتعدد فيه ولا تكثر
وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة اجيب بانه على هذا الوجه يراد بالنسبة الاطلاق
والاستعمال وهو متعدد فصح الوصف بالكثرة ان قلت على هذا كان مقتضى الظاهر
ان يقول كثيرة فالجواب ان صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه لانه مؤول بان والفعل
اوما والفعل والفعل لا يؤنث اوان النسبة لما كانت بمعنى الاطلاق ذكر الصفة نظرا
لذلك ولعل الشارح انما ترك التنبيه على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت او ان
الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى تعرض فلهذا اشار الى وجه آخر
من الاعراب (قوله لتأكيد معنى الكثرة) اى فهمي زائدة للتأكيد (قوله والعامل فيه)
اى في الظرف (قوله ذلك الوصف المذكور) اى وهو المطابقة لمقتضى الحال (قوله
هذا المعنى) اى المطابقة لمقتضى الحال ولا يرد على هذا ان بعض الآيات اعلى طبقات
من بعض لان اعلى طبقات البلاغة ايضا متفاوت (قوله ولها طرفان) هذا اشارة الى
ان البلاغة متفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة
تمامها وان لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان اى مرتبتان احدهما
في غاية الكمال والاخرى في غاية النقصان ويلزم من ذلك ان يكون هناك مرتبة
متوسطة بينهما والحاصل ان البلاغة امر كللى لها ثلاث مراتب عليا ولها فردان
وسفلى وهى فرد واحد ووسطى ولها افراد وتعبير المصنف بالطرفين لتشبيهها
بشئ ممتدله طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخيل فلم انه ليس المراد حقيقة
الطرفين والازم ان لا يكون الانسان بليعا الا بالاثني بالطرفين مع ان ذلك لا يمكن لما يلزم
عليه من التناقض (قوله وهو حد الاعجاز) اى مرتبته واصله للبيان ولا بد في الكلام
من تقدير مضاف اى وهو ذو الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة
لا الاعجاز (قوله وهو) اى الاعجاز عند علماء البلاغة ارتفاع الكلام في بلاغة الخ
وانما قلنا عند علماء البلاغة لان الاعجاز عند غيرهم ارتفاع الكلام بالبلاغة او غيرها
الى ان يخرج عن طوق البشر (قوله ان يرتقى الكلام) اى يرتفع شأنه وقوله في بلاغته
اى بسبب بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر اى طاقتهم وقدرتهم لا بابخاره
عن الغيبيات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضته ويصح ان تكون
في باقية على حالها ويكون شبه ما راعى في البلاغة من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها

وما لتأكيد معنى الكثرة
والعامل فيه قوله (يسمى
ذلك) الوصف المذكور
(فصاحة ايضا) كما يسمى
بلاغة غيب يقال ان اعجاز
القرآن من جهة كونه في
اعلى طبقات الفصاحة
يراد بها هذا المعنى (ولها)
اى لبلاغة الكلام (طرفان)
اعلى (وهو حد الاعجاز)
وهو ان يرتقى الكلام في
في بلاغته الى ان يخرج عن
طوق البشر ويهزمهم عن
معارضته

الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى في تلك المداير كان اعجازا على طريق المكينة والارتقاء
تحليل والمعنى وهو ان يرتقى الكلام في الخصوصيات التي تراعى في بلاغته الى ان يخرج
عن طائفة البشر وقد رتبهم وذكر البشر لانهم المشتهرون بالبلاغة والتصدون
للعارضة والا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس
والملائكة (قوله ويعجزهم عن معارضته) اي يصبرهم عاجزين عن معارضته فالهزمة
في الاعجاز للتصوير وهو عطف لازم على ملزوم فان قيل ماذا ذكر تموه من ان الكلام
يرتقى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم ممنوع اذ ليست البلاغة سوى
المطابقة لغرض الحال مع الفصاحة والعلم الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة
اعني المعاني والبيان متكفل بالاثبات بهذين الامرين على وجه التمام لان علم المعاني
كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخصوص من التعقيد المعنوي وحينئذ فن اتقن
هذين العلمين واحاط بهما لم لا يجوز ان يراعى هذين الامرين حق الرعاية
فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولوقدر اقصر سورة من
القرآن فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته
واجب بان تكفل علم البلاغة بهذين الامرين ممنوع اذا يعرف بهذا العلم
الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا والاطلاع على كية الاحوال اي
معرفة عددها وكيفية في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي
يتوقف عليها الاثبات بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة
ولا يستفاد منه سلنا ان علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور فلانسلم ان من اتقن علم
البلاغة يحيط به لان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعة سلنا الاحاطة به
فلانسلم ان من اتقن علم البلاغة واحاط به يجوز ان يراعى هذين الامرين حق الرعاية
اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف
الاعلى كالقرآن (قوله عطف على قوله هو) اي من عطف المفردات (قوله مع ما يقرب
منه) جعل الواو بمعنى مع وهو حل معنى لاجل اعراب والانافي كونها عاطفة وفي اراد
كلمة مع موقع الواو اشارة الى اعتبار العطف مقدما على الاخبار لبصير المحكوم عليه
محد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان
ما يصدق عليه (قوله كلاهما حد الاعجاز) اتى بقوله كلاهما جوابا عما يقال ان حد
مفرد فلا يصح الاخبار به عن الاعلى وما يقرب منه وحاصل الجواب ان قوله حد الاعجاز
خبر عن محذوف تقديره كلاهما والجملة خبر عن الاعلى وما يقرب منه (قوله وهذا)
اي الاعراب هو الموافق لما في الفتح من ان البلاغة تنزاه الى ان تبلغ الى حد الاعجاز
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما
حد الاعجاز لاهو وحدهم كذا في شرحه وموافق ايضا لما في نهاية الاعجاز للرازي

(وما يقرب منه) عطف
على قوله هو والضمير في
منه عائذ الى اعلى يعني ان
الاعلى مع ما يقرب كلاهما
حد الاعجاز وهذا هو
الموافق لما في الفتح وزعم
بعضهم انه عطف على حد
الاعجاز والضمير في منه عائذ
اليه

من ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طلبة
من البعض وان كان الجميع مشتركاً في امتناع معارضته ولا شك ان هذا نصريح بما ذكره
الشارح من الارباب الذى المهم بين النوم واليقظة كفاً في الطول واعترض على هذا
الارباب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما الاعتراض من جهة اللفظ فبانه يلزم عليه
توسط المعمول بين اجزاء عامله اذا الصحيح ان المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا هو
مجموع هو وما يقرب منه والخبر هو حد الانجاز وقد تقدم هو وتأخر ما يقرب منه وهو جزء
ايضاً وتوسط المعمول وهو حد الانجاز ويلزم على هذا عند محمل الخبر للضمير عود ضمير
واحد على متقدم وتأخر في ان واحد وذلك محل نظر فالاقرب ان يجعل قوله وما
يقرب منه مبتدأ والخبر مخدوف اى كذلك اى هو الانجاز والجملة عطف على الجملة
قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع واجاب عن هذا الدفء شري
بانه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذ هو اهون من تقديمه على عامله باسره
وسهل ذلك كون العامل كلمتين او كلمات متفصلة واما عود ضمير واحد على متقدم
ومتأخر فهو اسهل من عوده على متأخر لاسيما وهذا الجزء المتأخر في نية التقديم
واما الاعتراض من جهة المعنى فحاصله انه على هذا الارباب يفوت المقصود من تعريف
الاعلى فان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الانجاز بيان للطرف الاعلى
كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى كلام الشارح
يفوت هذا المقصود لانه انما يفيد ان حد الانجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه
واجيب بان المراد بالطرف الاعلى الجزئى الاعلى حقيقة وهذا لا يحتاج لبيان لانه
انتهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الانجاز ومرتبته في نفسه بخلاف الطرف الاسفل
فانه يحتاج للبيان والحاصل ان المراد على ارباب الشارح بالاعلى الاعلى الحقيقي وبحد الانجاز
مرتبته والاضافة بانية واما على زعم بعضهم الا ترى فالمراد بالاعلى النوع الذى
يحصل به الانجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبني على ان المراد به في كلام هذا
البعض الاعلى الحقيقي اى الفرد الذى لا فرد فوقه وبحد الانجاز نهايته والاضافة
لامية (قوله وزعم بعضهم) هذا عكس الاول لان الاول يفيد ان حد الانجاز نوع له
فردان الاعلى وما يقرب منه وهذا يفيد ان الطرف الاعلى نوع تحته مردان حد الانجاز
وما يقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الايضاح حيث قال ان قوله وما يقرب منه
عطف على الانجاز والمراد بحد الانجاز البلاغة في اقصر سورة وما يقرب منه البلاغة
في مقدار آية او آيتين فكأنه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية او المراد بحد
الانجاز كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله كالقرآن والقريب من حد الانجاز ان لا يعجز
الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله (قوله لا يكون
من الطرف الاعلى) اى الذى تنهى اليه البلاغة وذلك لان ما يقرب من حد الانجاز

من المراتب العلية فقط ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الاعلى الذى تنتهى اليه البلاغة لانه فرد جزئى على انه حيث كان الطرف الاعلى امرا وحدا شخصيا لانقسامه في جهة كما هو الاصل في الطرف وذلك كالنقطة التى هى طرف الخط فانها لانقسام لها في جهة لو كان ما يقرب من حد الاعجاز من ذلك الاعلى لزم عليه انقسام ما لا يقبل القسمة والاخبار عن الواحد بمتعدد وكلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الاعلى واحدا نوعيا من انواع البلاغة متعدد الافراد ومن جملة افراد ذلك النوع حد الاعجاز وما يقرب منه وحينئذ فيصح ان يكون القريب من حد الاعجاز من الطرف الاعلى قلنا هذا لا يصح لامور * الامر الاول انه لا بد من وجه تحقق به نوعيته الشاملة لافراديه وبه صار جميع الافراد على والنوعية بالاعجاز تخرج ما يقرب من حد الاعجاز فلا يصح الاخبار حينئذ والنوعية بغيره لم تدبر * الامر الثانى ان التعبير عن النوع انما يصح بجميع الافراد لا ببعضها وهذا ان الفردان اعنى حد الاعجاز وما يقرب منه بعض افراد النوع اذا الطرف الاعلى هو مرتبة الاعجاز وحده نهايته والقريب من نهايته انما يتناول ما هو اقرب من غيره لتلك النهاية فلا يتناول مبدأ الاعجاز اى اول مرتبته ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذى هو الاعلى له لان المراد منه طبيعة الاعجاز وهى تتناول جميع مراتبه فيكون قد غبر عن النوع بعض افراده مثلا اذا فرضنا ان الاعجاز مرتبة تحتها افراد سبعة فالبدء هو الاول والنهاية هو الآخر والوسط الخمسة الباقية والقريب من النهاية الذى هو بعض افراد الوسط لا يتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالحامس والسادس (فقله اعلى) هذا اشارة للنوع الذى هو طبيعة الاعجاز وقوله حد الاعجاز اشارة للفرد الاعلى وقوله وما يقرب منه اشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد غبر عن النوع بعض افراده لا بجميعها وهذا لا يصح ورد هذا العلامة يعقوبى بقوله لك ان تقول ان نوع الاعلى يشمل نوعين حد الاعجاز وما يقرب منه وحينئذ فيكون تعبرا عن النوع بجميع افراده فالأخبار صحيح كما يقال الانسان زنجى وغيره وما قاله ذلك العلامة مبنى على ان المراد بالحد في كلام المصنف المرتبة وان الاضافة بانية اى مرتبة هى الاعجاز كما مر فعلى هذا ما يقرب منه ليس معبرا فيجعل الاعجاز بسائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع واما ما قلناه من لزوم التعبير عن الجنس بعض افراده فبنى على ان الاضافة حقيقية والمراد بحد الاعجاز نهايته اى المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة التسعة الشاملة لعدة مراتب * الامر الثالث ان التعبير بالافراد عن النوع لا يصح هنا ولو قلنا ان هتا تعبرا عن الجنس بجميع افراده لان الظرفية من الاحكام الخاصة بالطبيعة التى هى الماهية لان الظرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هى لان الوحدة لازمة للطرف وهى انما تثبت لطبيعته من حيث هى اذ عند ملاحظة الافراد تثبت التعدد لا الظرفية نظير ذلك النوعية

يعنى ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك في الشرح

الخاصة بماهية الانسان فكما انه لا يصح ان يقال النوع زيد وعمرو وغيرهما من الافراد لا يصح ان يقال هنا الطرف الاعلى حدا لا يعجز وما يقرب منه وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من احكام الطبيعة بل من احكام افرادها فيصح حل الافراد عليها فيقال الجسم زيد وعمرو وغيرهما وذلك لان الاحكام الثابتة للطبيعة قيمان الاول ما ثبت لها في ضمن الافراد ويسمى ذلك احكام الافراد كالجسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والافراد جميعا والثاني ما ثبت لها في نفسها لا في ضمن الافراد كالنوعية للانسان ويسمى احكام الطبيعة وهذا القسم انما يصدق على الطبيعة والطرفية من القسم الثاني لاستلزامها الوحدة ومنافاتها الكثرة اللازمة للافراد فلا يصح ثبوت الطرفية لافراد الطرف فيحصل من هذا كله ان جعل الطرف واحدا بالتسوع المقرب عليه صحة هذا الزعم لم يتم فبطل ذلك الزعم (قوله واسفل) اى وطرف اسفل اى ومرتبة سفلى في غاية نقصان (قوله وهو ما) اى وهو مرتبة اذا غبر الكلام اى انحط وتزل عنها بان لم تراعى تلك المرتبة في الكلام فضمن غير معنى تزل او انحط فلذا عداه بمن (قوله الى مادونه) اى الى مرتبة ازل من تلك المرتبة السفلى وهى الخلو من الخصوصيات (قوله التحق) اى ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى باصوات الخ واورد على هذا التعريف انه غير مانع لانه شامل للطرف الاعلى والوسط فان كل واحد منهما يصدق عليه انه مرتبة اذا غبر الكلام عنها الى مادونها التحق باصوات الحيوانات لان ما كان دون الاسفل وازل منه يصدق عليه انه دون بالنسبة للاعلى والاطوسط واجيب بان هذا اليراد يدحض ما في ما من معنى العموم لان المعنى هو ما اذا غبر الى اى مرتبة دون التحق الخ فخرج الاعلى والاطوسط فانهما ليسا كذلك اذ من جملة مادون الاعلى والاطوسط والاسفل ومن جملة مادون الاوسط والاسفل وتغيره الى واحد منها لا يلحقه باصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على ان المراد بالدون ما كان ازل ولو بواسطة واما لواردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان (قوله وان كان صحيح الاعراب) لو قال وان كان فصيحاً لكان احسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الاولى لانه اذا التحق باصوات الحيوانات مع الفصاحة فاجزى ان يلحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب بخلاف ما ذكره فانه ربما يوهى انه اذا كان فصيحاً لا يلحق باصوات الحيوانات لان الفصاحة ارقى ان قلت انه انما ذكر ذلك ليلايم قوله فيما سبق له في قول المصنف وارتفاع شان الكلام الخ حيث قال واراد بالكلام الكلام الفصيح فانه يقتضى ان فيه حسناً فلا يلحق باصوات الحيوانات فلب المراد هنا بالحقاق الكلام بتلك الاصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن

(واسفل وهو ما اذا غبر)
الكلام (عنه الى مادونه)
اى الى مرتبة هى ادى
منه وازل (التحق) الكلام
وان كان صحيح الاعراب
(عند البلغاء باصوات
الحيوانات) التى تصدر
عن محالها بحسب ما يتفق
من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على
اصل المراد (وبينهما) اى
بين الطرفين (مراتب
كثيرة) متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب
تفاوت المقامات ورعاية
الاعتبارات

بالفصاحة فتأمل (قوله التي تصدر عن محالها) اى اصحابها وهى الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق) مامصدرية وقوله بحسب متعلق بتصدر اى التي تصدر من اصحابها بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلاغلة مقتضية لها او موصولة اى بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان للصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف اى التفسيرية وعطف الخواص على ما قبله مرادف وليس من ذلك اى من الكلام الملقى باصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في محاسبة البليد الذي لا يفهمها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف (قوله متفاوتة) اى في البلاغة (قوله بعضها اعلى من بعض) يبارز للفاوت وقوله بحسب متعلق بمتفاوتة ثم ان تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم اى العدد كما اذا كان لشخص احوال عشرة ولا آخر احوال تسعة ولا آخر احوال ثمانية وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالتيان للاول بعشر خصوصيات طرف اعلى والاتيان للآخر بخصيصية طرف اسفل وما بينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الاحوال في الكم. وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار كما اذا كان لشخص انكار شديد القوة ولا آخر انكار قوى غير شديد القوة ولا آخر انكار ضعيف فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط فالتيان للاول ثلاث مؤكدات طرف اعلى وللآخر بمؤكد طرف اسفل ولثاني بمؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق ان مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت المقامات في الكيف (قوله ورعاية الاعتبار) اى قصد الخصوصيات العبارات فرعاية خصوصيتين اعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاثة اعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد وفيه اشكال لانه اذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلا فان كان رعاية الاكثر يقتضيه الحال فالبلاغة لا توجد بدونه وان كان لا يقتضيه الحال فالبلاغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره فراعاته لا تقتضى زيادة البلاغة لانها مطابقة للكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس مقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبار واجاب السيد عيسى الصفوى بان هذا الايراد مبنى على ان البلاغة مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع بل هى مطابقة للكلام لمقتضى الحال في الجملة فاذا اقتضى الحال شيئين فروى احدى احدى دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا وحينئذ فاذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغة بمراعاة احدى فقط لكن مراعاتها ازيد بلاغة واعلى قاله يس لكن قد تقدم لنا من عبد الحكيم ان الحق ان البلاغة مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن بقدر الطاقة وحينئذ فاذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات واتى بواحدة لكونه لم يطلع الاعليها اى لم يعلم ان المناسب للحال الا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة او اطلع

على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية وهكذا وكل مرتبة اعلى من الاخرى برعاية
 الاعتبار او كان حال المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا وهذا خاطبه
 بخصوصية واحدة لكونه لم يطلع الاعليها وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع
 عليهما وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل ان التفاوت
 بحسب رعاية الاعتبار اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات في القلة
 والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية
 الاعتبار ليس هذا لازما لما قبله لانه لا يلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبار
 فان المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له بمؤكد نعم هو عطف مسبب على سبب واتى
 بذلك اشارة الى ان تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية
 الاعتبار (قوله والبعد الخ) عطف على تفاوت كالوكان كلام مطابق لمقتضى الحال
 واتنى عنه النقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق لكن فيه شيء يسير من النقل لا يخرج
 عن الفصاحة فالاول اعلى بلاغة من الثاني (قوله وبينهما) اى في التحسين وقوله
 وجوه اخرى وهى المحسنات البدعية وقوله تورث الكلام حسنا اى حسنا عرضيا
 زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة
 والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه وفى هذا التفسير اشارة الى
 ان آخرية تلك الوجوه ومغايرتها بالنظر للمطابقة والفصاحة فان قلت قول المصنف
 اخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة فيه لان المطابقة مع الفصاحة
 هى البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة ان تكون سواها لان التابع
 غير المتبوع على انه يوهم ان المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع انها مما
 بان المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة بل هما اعم منها من حيث التحقيق لانها
 يوجد ان بدون البلاغة فيما اذا لم تراعى الخصوصية فالبلاغة عبارة عن المطابقة
 والفصاحة واعتبار الخصوصية وحينئذ فلا يلزم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة
 كونها غير هذين الامرين لانها تابعان لها ايضا باعتبار انها من جملتها فاحتاج الى
 افادة انها غيرهما فيكون في قوله اخر فائدة وهى ان تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة
 لكونها سوى الامرين اللذين تحصل هما البلاغة بل اعتبار تلك الوجوه في الكلام
 انما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي
 والمراد بمجدها اصلها وحينئذ فالاضافة بيانية (قوله والفصاحة) اى وبعد الفصاحة
 فهو عطف على رعاية فحسن الكلام بهذه الاوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذى
 هو البلاغة ولا تحصل البلاغة الا اذا حصلت الفصاحة وروعت المطابقة لمقتضى الحال
 (قوله وجعلها) اى تلك الوجوه وقوله لانها اى تلك الوجوه (قوله متصفا بصفة)
 اى فهى مناسبة لبلاغة الكلام لانها لا تجعل المتكلم متصفا بصفة وانما تجعل الكلام

وبالعدم من اسباب الاخلال
 بالفصاحة (وبينهما)
 اى بلاغة الكلام (وجوه
 اخر) سوى المطابقة
 والفصاحة (تورث الكلام
 حسنا) وفى قوله يتبعها
 اشارة الى ان تحسين هذه
 الوجوه للكلام عرضي
 خارج عن حد البلاغة والى
 ان هذه الوجوه انما تعد
 محسنة بعد رعاية المطابقة
 والفصاحة وجعلها
 تابعة لبلاغة الكلام دون
 المتكلم لانها ليست مما
 يجعل المتكلم متصفا بصفة

متصفا بصفة بخلاف بلاغة المتكلم فانها تجعل المتكلم متصفا بصفة فيقال له بليغ فلما كانت تلك الوجوه مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها فان قلت كما يجعل المتكلم موصوفاً بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ما قام به من الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام بليغ يجعل موصوفاً بالتجئيس والترصيع بحيث يقال فيه مرصع او مجنس باعتبار ما قام به من ملكة الاقتدار على ذلك لانهم صرحوا بان من قام به وصف يجب ان يشتق له منه اسم وحينئذ فلا يتم قول الشارح لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفاً بصفة اجيب بان المراد انها ليست مما يجعل المتكلم متصفاً بصفة معهودة في العرف اذ لا يقال عرفاً لمن يتكلم بما فيه تجئيس مجنس ولا لمن يتكلم بما فيه ترصيع مطبق او مرصع كما يقال عرفاً بليغ وفصيح للمتكلم بالكلام البليغ او الفصيح وهذا لا ينافي انه بوصف بكونه مجنساً او مرصعاً فحصل ان المانع من جعلها تابعة لبلاغة المتكلم كونها لا تجعل المتكلم متصفاً بصفة معهودة في العرف كبلاغة الكلام وهناك مانع آخر وهو ان هذه الوجوه محسنة للكلام لا للمتكلم فلذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بان كلام نكرة في سياق الاثبات فلا يتم عموماً شمولاً بل عموماً بدلاً فيصدق التعريف بما اذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني كالدح دون آخر كالذم والشكر والشكابة والتضرع والتهى او على اثنين مثلاً دون البقية مع انه لا يقال له بليغ وحينئذ فالتعريف غير مانع واجاب العلامة عبد الحكيم بان النكرة هنا وان كانت في سياق الاثبات الا انها موصوفة وهي تقيد العموم نحو اكرم رجلاً طالاً اي اي رجل عالم وحينئذ فالعنى هنا يقتدر بها على تأليف اي كلام بليغ يقصده فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص وما ذكره من ان النكرة الموصوفة تقيد العموم صرح به الحنفية في اصولهم او يجاب بان اضافة المصدر تقيد العموم او ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فان قلت ان العموم مضر لانه يلزم على اعتباره في التعريف ان لا توجد البلاغة في احد من البشر بل ولا في غيرهم وذلك لان من جملة الكلام البليغ القرآن فلا يكون الشخص بليغاً الا اذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثله اذا قصد ذلك مع ان الاثبات يمثل القرآن ليس في قدرة احد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفي لا الحقيقي وحينئذ فلا يرد ذلك (قوله فعل مما تقدم) اي من تعريف البلاغة والقصاحة (قوله بناء على استعمال المشترك الخ) اي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فان البليغ موضوع للكلام والتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع فتقوله استعمال المشترك اي اللفظي (قوله او على تأويل كل الخ) الاضافة بانية اي او على تأويل هو كل الخ اي او على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا امر كلي تحت فردان فهو

(و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعل) مما تقدم (ان كل بليغ) كلاماً كان او متكماً بناء على استعمال المشترك في معنييه او على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان القصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقاً (ولا عكس) بالمعنى القوي اي ليس كل فصيح بليغاً

من قبيل الكلى التواطئ وهو المشترك المعنوى وهذان الاحتملان يجران في قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) اى كانت بلاغة كلام او متكلم لكن اخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة واما اخذها في بلاغة المتكلم فواسطة وذلك لانه اخذ في بلاغة المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ وقد اخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ (قوله ولا عكس بالمعنى اللغوى) اى وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية اى لا عكس بالمعنى اللغوى صحيح وليس المراد ولا عكس ممكن لانه يمكن ان يقال كل فصيح بليغ وان كان غير صحيح او المراد ولا عكس بالمعنى اللغوى ثابت في الواقع واحترز بقوله بالمعنى اللغوى من العكس بالمعنى الاصطلاحي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فانه صحيح بان يقال بعض الفصح بليغ (قوله اى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل ان يكون علة لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوى اى لانه ليس كل فصيح بليغا ويحتمل ان يكون تفسيره فسر النفي وهو لا بليس وفسر النفي وهو العكس اللغوى بما بعد ليس وقوله اى ليس كل فصيح بليغا اى بالفعل بل تارة بليغا وتارة لا يكون ولذا صح التعليل بقوله لجواز الخ وليس المراد انه ليس كل فصيح بليغا بالامكان او الضرورة والافند التعليل (قوله لجواز الخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما اذا قبل لمنكر قيام زيد زيد قائم من غير توكيد وقوله وكذا يجوز الخ بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة وذلك بان يكون لانسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح مثل زيد قائم الملقى للمنكر من غير ان يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال (قوله وعلم ايضا) اى من تعريف الفصاحة والبلاغة ان مرجع البلاغة الخ وحاصل ما في المقام ان الفصاحة والبلاغة توفقان على امور الاحترار عن تنافر الحروف وعن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي وعن التعقيد المعنوى وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فتى فقد الاحتراز عن واحد من الامور السبعة الاولى انتفت الفصاحة فتنفى البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحاً واحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوى يكون بعلم البيان والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني واما الوجوه التي تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم اليدبع اذا علمت ذلك تعلم ان مرجع البلاغة اى الامور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيئا لان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الاسباب المحلة بالفصاحة وهذا الثاني يندرج تحته الاحتراز عن الامور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا

لجواز ان يكون كلام
فصيح غير مطابق
لمقتضى الحال وكذا
يجوز ان يكون لاحد
ملكة يقتدر بها على
التعبير عن القصد بلفظ
فصيح من غير مطابقة
لمقتضى الحال (و) علم
ايضا (ان البلاغة)
في الكلام (مرجعها)
اى ما يجب ان يحصل

الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العليين لانه اذا علم ما يحتاج اليه في حصول
 البلاغة وعلم ان بعضه يدرك بعلوم اخر وبعضه بالحس وبعضه بهذين العليين علم ان
 الحاجة ماسة اليهما (قوله ان البلاغة في الكلام) كذا قيد في الايضاح وتبعه الشارح
 فان قلت كما ان بلاغة الكلام ترجع الى هذين الامرين وتوقف عليهما كذلك
 بلاغة التكلم فالاحسن ترك التقييد ليم البلاغة في الكلام وفي التكلم قلت انما قيد
 بالكلام للاشارة الى ان رجوع بلاغة التكلم للامرين انما هو بالتبع لرجوع بلاغة
 الكلام لهما فتوقف بلاغة التكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لان
 بلاغة التكلم متوقفة على بلاغة الكلام لاخذها في مفهومها فاذا كانت بلاغة الكلام
 متوقفة عليهما كانت بلاغة التكلم كذلك لان المتوقف على المتوقف على شئ
 متوقف على ذلك الشئ فلو اطلق الشارح في البلاغة وترك القيد بحيث يكون كلام
 المصنف مثاولا للبلاغتين او صرح بهما لم يعلم ذلك لجواز ان يكون توقف بلاغة
 التكلم عليها لالاجل توقف بلاغة الكلام عليهما بل لاجل امر آخر (قوله اى
 ما يجب ان يحصل) اى شئ يعنى احترازا وتمييزا يجب ان يحصل او الشئ الذى يجب
 ان يحصل وهو بنشيد الصاد وحينئذ فالمراد بالمرجع الامر الذى يتوقف حصولها
 على حصوله وهذا التفسير يدل على ان المرجع اسم مكان اى ومكان رجوعها الاحتراز
 والتمييز ويكون جعلهما مكانا للبلاغة مجازا باعتبار ان توقفها عليهما كتوقف الحاصل
 فى المكان عليه او انه مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول اى والامر المرجوع اليه
 فى البلاغة الاحتراز والتمييز فقيه على هذا الاحتمال حذف وايصال فالاصل
 المرجوع اليه هى اى البلاغة اى التى رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فأتصل الضمير
 بالمرور واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فنحننا ضميران
 احدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لالالموصولة الثابتة عند
 التقدير وثانيهما البارز وهو راجع للبلاغة فان قلت جعل المرجع اسم مكان او اسم
 مفعول ينافيه ابيان المصنف بلفظ الى فانه يقتضى ان المرجع مصدر ميمى بمعنى
 الرجوع اذ لو حل المرجع على ما مر لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منه الى الاحتراز
 والتمييز او الامر الذى ترجع اليه البلاغة منه الى الاحتراز والتمييز وهذا قاسد للزوم
 انتهاء الشئ الى نفسه لان المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز اجيب بانه لا مانع من جعله
 اسم مكان او اسم مفعول ومعنى انتهائه الى الاحتراز والتمييز تحققة فيهما من تحقق
 الصام فى الخاص افاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيدان هذا التفسير الذى ذكره
 الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا يجرى المرجع وذلك لان مال رجوع
 البلاغة الى الاحتراز والتمييز انه لابد من حصولهما فى تحقق البلاغة وهذا لا يتأتى فى ان
 خرج فى كلام المصنف مصدر ميمى بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بالى (قوله حتى يمكن

حصولها) المراد هنا بالامكان الامكان الوقوعي وهو الحصول بالفعل لا الامكان الذاتي وهو الجواز العقلي فكأنه قال لاجل ان تحصل بالفعل وحينئذ فلا يرد ان الامكان للممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو في الامكان الذاتي (قوله مرجع الجود الى الفنى) اى ما يجب ان يحصل حتى يحصل الجود هو الفنى بمعنى انه لا يحصل الجود الا اذا كان الفنى حاصلًا بالفعل واورد على هذا قول الشارح

نيس العطاء مع الفضول سماحة • حتى نجود وما لديك قليل

فقد سمي الاعطاء مع قلة المال جودا وقلة المال ليست غنى وحاصل الجواب ان مراد الشارح بالفنى وجود الشيء الذى يجرى منه مطلقا وان كان قليلا (قوله الى الاحتراز) اى التبعد عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فاذا قلت لشكر قيام زيد زيدا قائم فقد اخطأت فى تأدية المعنى المراد عند البلاغ فلا يكون الكلام بليغا ولا تكون التأدية للمعنى المراد صحيحة عندهم الا اذا كان الكلام مطابقا لمقتضى الحال فاذا كان مطابقا كان مؤديا بالمعنى المراد عند البلاغ ولم يكن فيه خطأ والمعنى المراد هو الزائد على اصل المراد كالخصوصيات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ولو قال المصنف ما يحترز به عن الخطأ فى تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان اوضح (قوله والاربعاء) فيه ان ان شرطية ولا نافية والنفي امال الاحتراز واما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى على الاول وان يحترز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فلا يكون الكلام بليغا لانه ربما ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون بليغا ويعترض على هذا بانه متى نفي الاحتراز عن الخطأ تعين ان يكون اداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال لانه يصح ان يؤدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح اداؤه بلفظ مطابق كما يقتضيه قوله ربما وحينئذ فالاولى اسقاطها والمعنى على الثانى وان لا يكون مرجعا للاحتراز بل الى شيء آخر فلا يصح لانه ربما الخ واعترض على هذا

بعدم صحة التفریع اعنى قوله فلا يكون بليغا لان الاحتراز اذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فاذا ادى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا فالناسب فى التفریع ان يقول فيكون بليغا يعنى واللازم وهو كونه بليغا باخل فبطل المزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا فالحاصل ان كلام الشارح لازم له الفساد اما فى صدره او فى مجزئه واجيب باختيار الاول اعنى رجوع النفي للاحتراز وتجعل ربما لتحقيق على ما قاله ابن الحاجب فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اى انهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك وليست للتقليل ولا للتكثير وحينئذ فالمعنى هنا وان لا يجعل الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقا فلا يكون بليغا او تختار الثانى وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغة وتجعل ربما للنفي مجازا للمناسبة بين النفي والقلة ويكون ذلك النفي منصبا على التفریع اعنى قوله فلا يكون

حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الفنى (الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا

قوله وهو كون الاحتراز الخ الاولى والاصوب ان يقول وهو رجوع النفي لكون الاحتراز الخ كما يعلم من كلامه سابقا ولاحقا تأمل آه محمده

بليفا ونفى النفي اثبات فكانه قال فيكون بليفا وتقدير الكلام على هذا وان لم يكن
 الاجتزاز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليفا ومحصله
 وان لم يكن الاجتزاز مرجعا ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليفا اى
 مع انه ليس بليفا وعبارة عبد الحكيم قوله والاربع ادى الخ اى وان لم يكن مرجع
 البلاغة للاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز اى مع الخطأ في التأدية
 وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليفا هذا خلف فتدبر (قوله والى
 تمييز الفصيح الخ) كان الاحسن في المقابلة ان يقول والى الاحتراز عن اسباب الخلل
 في الفصاحة لانه انسب بالمقابل لفظا ومعنى اما الاول فلان المقابل لفظ الاحتراز
 واما الثانى فلان التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بان يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم
 بالفصيح وليس بمراد لانه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الاتيان بالفصيح
 والبلاغة انما توقف على الاتيان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز عن اسباب الخلل
 بالفصاحة فانه خاص بالثاني ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بان المراد التمييز
 بحسب الوجود الخارجى بان يؤتى بالكلام فصيحاً لا بحسب العلم او يقال قوله والى
 تمييز الفصيح اى يؤتى به وقوله من غيره اى فلا يؤتى به فاطلق المصنف التمييز واراد به
 ما يترتب عليه بحسب العادة قال الامر الى قولنا ان مرجعها الكلام الفصيح التمييز
 اى المعروف (قوله والاربع الخ) اورد عليه ما تقدم ايراد اوجوابا اى والابوجد تمييز
 فلا يكون بليفا لانه ربما اورد الخ او وان لم يكن مرجعها للتمييز فلا يصح لانه ربما الخ ويرد
 على الاول هنا ما اورد على الاول سابقا وكذا يرد على الثانى هنا ما اورد على الثانى سابقا
 وعبارة بعضهم اى وان لم يحصل التمييز بان لم يميز الفصيح من غيره واتى الكلام
 اتفاقا امكن ان يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغائب ذلك وعبر هنا بالاراد
 لان الورد من صفات الالفاظ وفيما تقدم بآدى لان التأدية من صفات المعانى (قوله
 بلفظ غير فصيح) اى كالوقيل انك مخرج وشعرك مستشعر فهذا مطابق الا انه
 غير فصيح (قوله ويدخل الخ) انما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام
 حيث جعل الفصيح صفة له ولولم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفة للفظ لم يحتج الى هذا
 الاعتذار وكان الاولى اسقاط ذلك القيد لعدم الاحتياج لذلك الاعتذار لكن العذر
 لشارح حيث تبع لمصنف في الابضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن فانه قيد فيه
 بذلك القيد اشارة الى ان البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى
 فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض وايضا قد سبق ان فصاحة الفرد والكلام حقيقتان
 مختلفتان فلو قدر الموصوف ما ينساول الكلل والفرد كالفصيح لكان كالجمع
 بين معنى المشترك بلا ضرورة وهذا اعنى قول الشارح ويدخل الخ جواب عما يقال
 ان كلامه يقتضى ان البلاغة انما توقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات

(والى تمييز) الكلام
 (الفصيح من غيره)
 والاربع اورد الكلام
 المطابق لمقتضى الحال
 بلفظ غير فصيح فلا يكون
 بليفا لوجوب وجود
 الفصاحة في البلاغة
 ويدخل في تمييز الكلمات
 الفصيحة من غيرها لتوقفه
 عليها (والثاني) اى تمييز
 الفصيح من غيره (منه) اى
 بعضه (ما بين) اى بوضع

مع انها تتوقف على تمييزها ايضا (قوله لتوقفه عليها) اى لان فصاحتها جزء من فصاحتها (قوله اى تمييز الفصحى من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تميزات بعدد المخلات بالفصاحة وهى تمييز الغريب من غيره وتميز المخالف للقياس من غيره وتميز المتأخر من غيره وتميز ما فيه تعقيد من غيره وتميز ضعف التأليف من غيره (قوله منه) ظاهره انه خبر مقدم لقوله ما بين وفيه ان كون ما بين فى العلوم المذكورة من ذلك التمييز امر معلوم بخلاف كون بعض التمييز بين فى العلوم المذكورة عامر مجهول والانسب هو لاخبار بالمجهول لا بالعلوم فالأقعد من حيث المعنى ان تجعل من مبتدأ اكونها اسما بمعنى بعض وانما بنيت لكونها على صورة الحرف وما بين خبر والمعنى والثانى بعضه التمييز الذى بين متعلقه فى علم اللغة او الصرف الخ والى هذا يشير الشارح بوجه ما حيث قال اى بعضه وما قلناه من ان من اسم لانها بمعنى بعض احسن مما ذكره هنا بعض الحواشى من انه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة محل المبتدأ وقائمة مقامه وهو بعض اذ هذا خلاف المعروف عندهم اذ المعروف ان لفظ من اذا كان بمعنى بعض كان اسما لاستقلال معناه بالمفهومية اذ هو غير التبعية الجزئية ومن صرح باسميتها القطب والطبى فى قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم (قوله ما بين) اى تميزات بين متعلقها فى علم الخ فصيح الحمل فى قوله منه ما بين بتقدير ذلك المضاف ولك ان تقدره بعد من اى والثانى من متعلقه ما بين الخ ولك ان تقدر تمييز قبل ماى والثانى منه تمييز ما بين (قوله من اللغة) يطلق المتن على امور منها الاصل كما هنا والاضافة بيانية ويطلق على الظاهر كما فى قوله

وقفت على الديار فكل متنى * فلا والله ما نطقت بحرف *

وعلى الشديد القوى (قوله كالغربة) ظاهره انه مثال لما بين وهو تمييز فيجعل المعنى وتميز الفصحى من غيره بعضه وهو الغربة بين فى علم متن اللغة مع ان الغربة ليست بعض التمييز والجواب ان فى كلام المصنف حذف الاصل كتمييز ذى الغربة من غيره اى كتمييز غير السالم من الغربة من غيره وكذا يقال فى قوله كخالفة القياس وما بعده اوى قال انه تمثيل للمتملى المقدّر سابقا والكاف فى قوله كالغربة استقصائية اذ ليس شئ من متعلقات تمييز الفصحى بين فى اللغة غيرها اوى قال انها لا تدخل الافراد الذهبية وكذا يقال فى ضعف التأليف ومخالفة القياس (قوله وانما قال فى علم متن اللغة) اى ولم يسقط لفظ متن ويقول فى علم اللغة (قوله اى معرفة) هذا تفسير لقوله علم وهذا احد اطلاقاته الثانى المسائل والثالث الملكات ولوحل الشارح العلم هنا على المسائل وقال اى مسائل اوضاع المقرات لكان انبب بقول المصنف بين فى علم الخ وقوله اوضاع الفردات هذا بيان لمتن اللغة وهو من اضافة الصفة للموصوف اى معرفة المفردات الموضوعية لمعانيها وانما سمي ذلك العلم الباحث عن معانى المفردات

(فى علم متن اللغة) كالغربة
وانما قال فى علم متن اللغة
اى معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة اعم من
ذلك يعنى به يعرف تمييز
السالم من الغربة عن غيره
بمعنى ان من تتبع الكتب
التداولية واحاط بمعاني
المفردات المأنوسة

علم ان ماعداها بما يقتضيه
تقرير او تخريج فهو غير سالم
من الغرابة وبهذا يتبين فساد
ما قيل انه ليس في علم متن
اللغة ان بعض الالفاظ
يحتاج في معرفته الى ان
يبحث عنه في الكتب
المبسوطة في اللغة (او) في
علم (التصريف) كخالفه
القياس اذ به يعرف ان
الاجل مخالف للقياس
دون الاجل (او) في علم
(النحو) كضعف التأليف
والتعقيد للفن (او يدرك
بالحس) كالشافر اذ به يعرف
ان مستثزرا متنا فردون
مرتفع وكذا شافر الكلمات
(وهو) اي ما بين في العلوم
المذكورة او يدرك بالحس
فالضير عائد الى ما ومن زعم
انه عائد الى ما يدرك بالحس
فقد سهوا و اظاهرا

الموضوعة بعلم المتن لان المتن ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ
ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنجو مثلا تعلق بالالفاظ لامن حيث
المعنى الذي وضع له اللفظ وما تعلق بالمعنى اقوى لان الناس الى ادراك المعنى احوج
(قوله اعم من ذلك) اي اعم من متن اللغة لان علم اللغة قد يطلق على غير معرفة اوضاع
المفردات من معرفة احوال اللفظ العارضة له من صحة واعلال واعراب وبناء
وغير ذلك وذلك لانه يشمل اثني عشر علما نظمها بعضهم بقوله
* لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم * بيان قوافل عروض وقرصهم *
* وانشاء تاريخ وخط واسقطوا * بدعيما ووضعها فزت بالعلم بعدهم *
وعد الناظم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الزم تحسرى والحق انه ليس منه لان التاريخ
ليس خاصا بلغة العرب فالاولى ابداله بعلم التجويد وهذه الالفاظ عشر علما كما تسمى
بعلم اللغة تسمى بعلم العربية اي واذا كان علم اللغة اعم من متن اللغة فلو عبره لاقضى
ان ذا الغرابة يوضح وبين في الاثني عشر علما (قوله لان اللغة اعم) اي لان علم اللغة
اعم فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان اللفظ هو الالفاظ الموضوعة لمعانها
وهي لا تشمل ما ذكر من العلوم فابن العموم والحاصل ان الذي يشمل هذه الاثني عشر
علما علم اللغة لا اللغة فلا بد من هذا التقدير (قوله يعني به) اي بعلم متن اللغة اي
ان مراد المصنف بكون الغرابة تبين في علم متن اللغة ان ذلك العلم يعرف اللفظ السالم
من الغرابة من غيره وهذا لا يخص علم اللغة بل يجري فيه والصرف والنحو ولعل
الشارح ترك التنبيه على ذلك فيهما لعنه بالمقابلة واتى الشارح بهذه العناية جوابا
عماقال ان ظاهر كلام المصنف يقتضى ان علم متن اللغة تبين فيه ان هذا اللفظ مثل
نكا كاتم غريب يحتاج في بيان معناه الى البحث في الكتب المبسوطة في اللغة ومثل
مسر ج غريب يحتاج الى تخريج على وجه بعيد وان هذا اللفظ مثل اجتمع ليس
بغريب مع انه لم يذكر ذلك في علم اللغة اصلا وحاصل ما اجاب به الشارح ان مراد
المصنف بكون الغرابة تبين في متن اللغة ان بهذا العلم يعرف السالم من الغرابة من غير
السالم بمعنى ان من تتبع الى آخر ما قال وانت خبير بان المناسب لهذا التقرير ان يقول
المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كالايتحي (قوله يعرف تمييز الخ)
ان اريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف اي يعرف
متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولايتحي تهافت وان اريد التمييز خارجا
وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله علم ان ماعداها الخ)
اي لان الاشياء تبين باضدادها (قوله الى تقرير) اي زيادة بحث وتفتيش لعدم
وجوده في الكتب المتداولة كالقاموس والانس والمصباح والختار (قوله او تخريج)
اي على وجه بعيد فالاول مثل نكا كاتم وافر نقعوا والثاني مثل مسرج

(قوله وبهذا) اى بما ذكر من قوله بمعنى ان من تتبع الخ (قوله ما قبل) اى اعتراضا من بعض الشراح وهو الزورنى على المصنف ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لان قوله منه ما بين في علم متن اللغة كالغرابية يقتضى انه يذكر في كتب علم اللغة ان بعض الكلمات العربية مثل تكا كاتم يحتاج في معرفة معناها الى البحث في الكتب المبسطة في اللغة لانها من مصادقات الغرابية التى حكم المصنف عليها بانها تين في علم اللغة مع انه لم يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة اصلا (قوله ان بعض الالفاظ) اى لا يقال في بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ اى فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره بين في علم متن اللغة (قوله الى ان يبحث عنه) اى او يخرج على وجه بعيد (قوله او في علم التصريف) ظاهره ان هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا اذ الذى بين في متن اللغة مغاير لما بين في التصريف والجواب ان اول التقسيم والمراد بما بين متعلقه نوع كلى والمعنى ان هذا النوع ينقسم الى اقسام قسم بين متعلقه في علم متن اللغة وقسم بين متعلقه في التصريف الخ واعتراض بان المحل بالفصاحة هو مخالفة ماثبت عن الواضع وهذا لا يعلم من الصرف واجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ماثبت عن الواضع (قوله اذ به يعرف الخ) اى لان من قواعدهم ان المثلين اذا اجتمعا في كلمة وكان الشاى منهما متحركا ولم يكن زائدا لقرض وجب الادغام (قوله كضعف التأليف) اى مثل الاضمار قبل ذكر لنظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) يرد عليه ان التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف بين في علم النحو واجيب بان تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفة الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عبر الدلالة والتعقيد والنحويين فيه ما هو الاصل وما هو خلاف الاصل وبين فيه ان الاصل تقديم الفاعل على المفعول وان تقديم المفعول على الفاعل خلاف الاصل وان الاصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وان عكس ذلك خلاف الاصل وحينئذ فالتحوى يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله او يدرك بالحس) عطف على قوله بين اى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ والمراد بالحس بالحس الباطنى وهو القوة المدركة للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما مر بالدوق لاجل ان يوافق ما مر من ان ادراك التنافر انما هو بالدوق الصحيح فاعده الدوق ثقيل متعسر النطق فهو متعسر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير ولبس المراد

(ماعدا التعقيد المعنوي)
اذ لا يعرف بثلث العلوم
ولا بالحس تمييز السالم
من التعقيد المعنوي من
غيره فلم ان مرجع البلاغة
بعضه مبين في العلوم
المذكورة وبعضه مدرك
بالحس وبقى الاحتراز عن
الخطا في تأدية المعنى المراد
والاحتراز عن التعقيد
المعنوي فست الحاجة الى
علمين مفيدين لذلك
فوضعوا علم المعاني للاول
وعلم البيان للثاني واليه
اشار بقوله (وما يحترز به
عن الاول) اي عن الخطا
في تأدية المعنى المراد (علم
المعاني وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان)
وسموا هذين العلمين علم
البلاغة لكان مزيد
اختصاص لهما بالبلاغة

بالحس حس السمع والاخالف مامر وان كان وصول ذلك للحس الباطني بواسطة
السمع (قوله كالتنافر) اي سواء كان تنافر حروف او كلمات (قوله ان
مستنزرا) هذا في تنافر الحروف (قوله وكذا تنافر الكلمات) كقوله وليس
قرب قير حرب قبر (قوله اي ما بين) اي التميز الذي بين متعلقه (قوله او يدرك
بالحس) عبر هنا باو مشاكلة للصنف والا فالظاهر الواو لان الضمير راجع لما للمينة
بالجميع اعني بين ويدرك (قوله فقدسها الخ) اي لان قضيته ان كل ماعدا التعقيد
المعنوي يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعدا لاجبعه ويحتمل
ان وجه السهو انه يوهى ان التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ماعدا
التعقيد المعنوي يدرك بالحس اي واما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لادراكه
بالعلوم السابقة اي وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوي مع انا
بصدد بيان الحاجة اليه لاجل بيانه (قوله اذ لا يعرف الخ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد
المعنوي (قوله تمييز السالم) اي متعلق تمييز السالم (قوله فلم ان مرجع البلاغة) اي
بعض مرجعها وهو تمييز الفصح من غيره وقوله بعضه مبين اي بعضه مبين متعلقه
وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي وقوله وبعضه مدرك
بالحس اي مدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان في الحروف او في الكلمات (قوله وبقى)
اي من المرجع الاحتراز الخ اي فانهما غير مبينين في علم ولا مدركين بالحس فست الخ
(قوله وبقى الاحتراز عن الخطا) اي الذي هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز
عن التعقيد المعنوي اي الذي هو بعض المرجع الثاني (قوله فست الحاجة) اي دعت
وحلت (قوله مفيدين لذلك) اي لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله واليه) اي
الى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين اشار بقوله والمراد بالاشارة
الذكروا الفهم مصرح لاشبهه (قوله وما يحترز به عن الاول) فيه ان الاول هو الاحتراز
عن الخطا وعلم المعاني لا يحترز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطا والجواب ان
في كلام المصنف حذف مضاف اي عن متعلق الاول فقول الشارح اي عن الخطا تفسير
لذلك المقدر (قوله علم المعاني) ان اريد به القواعد فالامر ظاهر وان اريد به الملكة
او الادراك احتيج الى تقدير مضاف اي فوضعوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعده
(قوله لمكان) مصدر من الكينونة وهي التحقق والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة
والمراد بالاختصاص التعلق اي لوجود زيادة تعلق لهما بالبلاغة وانما فسرنا
الاختصاص بالتعلق لان الاختصاص شئ واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق واورد
على هذا التعليل ان مرجع البلاغة كما مر شيان الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد
وتمييز الفصح من غيره والشئ الاول انما يكون بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم
فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف

على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره واجيب عن الاول بان المراد بقوله مزيد اختصاص لهما اى لمجموعهما لالكل منهما وعن الثانى بان علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلاً فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعراباً وبناءً وحاصل ما ذكره الشارح ان البلاغة مرجعها لامرين الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الاسباب المحلّة بالفصاحة والاول موقوف على علم المعانى والثانى موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان وحيث فالبلاغة متعلق بها علوم خمسة وهذا بيان لكون التعلق مشتركاً الا ان تعلق مجموع علم المعانى والبيان بها ازيد من تعلق غيرهما وذلك لان بعلم المعانى يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال واما فى البيان فانه وان كان مقاده وثمرته معرفة ما يزول به التعقيد المعنوى وهو مما يتوقف عليه البلاغة كوقوفها على مفاد النحو والصرف واللغة فانه يزول بالاول ضعف التأليف وبالثانى مخالفة القياس وبالثالث الغرابة لكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد المعنوى من المشتمل عليه الذى يتوقف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فان المقصود بالذات من الاول البحث عن اللفظ من حيث الاعراب والبناء واما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد اللفظى من المشتمل عليهما فهذا ليس مقصوداً بالذات من النحو بل هو امر عارض له وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال واما تمييز الموافق للقياس من المخالف له فهو امر عارض له فلما كان المقصود بالذات من البيان يتوقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من غيره كان البيان اشد تعلقاً بهما من غيره (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) اى من حيث رجوعها الى تمييز الفصحى من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العليين لا يبحثان الا على ما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة البلاغة) اللام للتعليل مقدمة على المعلول لاصلة الاحتياج وقوله انى علم آخر صلة لاجتاجوا اى احتاجوا لعلم آخر لاجل معرفة الخ (قوله فوضعوا ذلك) اى لما ذكر من المعرفة (قوله وجوه التحسين) اى الطرق والامور التى يحصل بها تحسين الكلام (قوله مقصوده) اى مقصود مؤلفه او ان فيه استعارة بالكناية وتخيلاً (قوله والثلاثة علم البديع) من تمة الطريقة الثالثة والحاصل ان الطريقة الاولى تسمى الفن الاول بعلم المعانى والثانى بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة بعلم البيان والطريقة الثالثة تسمى الاول بالمعانى والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر قول الصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة اى وبعضهم بسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) اما وجه مناسبة تسمية الاول

بعلم المعاني فلانه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام وهي المدلولات العقلية المسماة
بخواص التراكيب واما وجه تسمية الثاني بعلم البيان فلانه يعرف به بيان اراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات وخفائها واما وجه تسمية الثالث بالبديع
اما لبداية ما اشتمل عليه من الوجوه اى حسناتها واما لانه لم يكن له مدخل في تأدية
المعنى المراد الموضوع له اساس الكلام صائر امرا مبتدئا اى زائدا واما وجه تسمية
الجميع بعلم البيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا شك ان العلوم
الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح المذكور تصححا وتحسينا واما على الطريقة الثالثة
فوجه تسمية الاول بالمعاني يعلم مما تقدم واما وجه تسمية الاخيرين بالبيان فلنتعلقهما بالبيان
اى المنطق الفصيح او غلب اسم الثاني على الثالث واما وجه تسمية الجميع بالبديع
فلبداية مباحثها اى حسناتها لان البديع هو الشيء المستحسن لظرافته وغرابته وعدم
وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك اولانه يعرف بها امور مبتدعة
بالنسبة الى تأدية اصل المراد الذي يعرفه الخاص والعام وتلك الامور كالخصوصيات
والمجاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك

علم الفن الاول علم المعاني

(قوله الفن الاول علم المعاني) اورد عليه ان هذا اخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وذلك
لانه قال اولا وما يحترز به عن الاول اى الخطاء في تأدية المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به
عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرف بالوجوه التحسين فهو علم البديع فقد
علم من هذا ان الفن الاول علم المعاني فقوله بعد ذلك الفن الاول علم المعاني اخبار
بمعلوم فلا فائدة فيه واجاب بعضهم بانه لما طال العهد بالنسبة للعلمين الاخيرين اوقع
الحمل هناك واجرى ما هنا عليه لتكون التراجم الثلاثة على نسق واحد والاحسن
ما قاله بعضهم انه ليس المراد بالاول هنا الاول في قوله سابقا وما يحترز به عن الاول
الخ بل المراد بقوله الفن الاول اى الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال
في الثاني والثالث ولما كان مظنة ان يقع اشتباه في ان الفن الاول والثاني والثالث اى شئ هو
حل علم المعاني على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثاني وعلم البديع على الفن الثالث
ازالة لذلك الاشتباه فظهر لك ان الحمل مفيد واندفع ماسبق الى بعض الاوهام من عدم
صحة الحمل وانه ينبغي ان يعكس بحيث يحمل الفن الاول على علم المعاني لان علم المعاني قد
علم من قوله قريبا وما يحترز به عن الخطاء في تأدية المعنى المراد علم المعاني والعلوم يجعل
محكما عليه ولا يقال ان المتعارف هدم كون السند اعرف من السند اليه فاذا كثر من
جعل علم المعاني خبرا خلاف المتعارف لان الفن الاول من قبيل المحلى بالو علم المعاني معرفة
بالعلمية والعلم اعرف منه لانا نقول السند اليه هنا مساو للسند في التعريف لان مدخول
ال المعهدية في حكم علم الشخص ولا يصح ان يجعل الفن الاول خبرا مقدما

• وان كانت البلاغة تتوقف
على غيرهما من العلوم ثم
احتسبا جوا لمعرفة توابع
البلاغة الى علم آخر
فوضعوا ذلك علم البديع
واليه اشار بقوله (وما يعرف
به وجوه التحسين علم
البديع) ولما كان هذا
المختصر في علم البلاغة
وتوابعها انحصر مقصوده
في ثلاثة فنون (وكثير) من
الناس (من يسمى الجميع
علم البيان وبعضهم يسمى
الاول علم المعاني) (وسمى
الاخيرين) بعنى البيان
والبديع (علم البيان والثلاثة
علم البديع) ولا يخفى وجوه
النسبة (الفن الاول علم
المعاني)

وعلم المعاني مبتدأ مؤخر لان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزءين في التعريف
من غير قرينة كما اشار اليه في الخلاصة بقوله

فأنفعه حين يستوى الجزآن • عرفا ونكرا عادى بيان *

ثم ان الفن عبارة عن الالفاظ اى القضايا الكلية لانه جزء من المختصر الذى هو اسم
للالفاظ المخصوصة على ماسبق في قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم
يحتمل ان يرد به الملكة ويحتمل ان يرد به القواعد كما سيأتى ذلك قريبا للشارح فعلى
ان المراد بالعلم القواعد والاصول التى هى قضايا كلية فالجمل صحيح لانه من اجل الالفاظ
على الالفاظ وعلى ان المراد بالعلم الملكة فالجمل غير صحيح لان الخبر غير المبتدأ وقد يجاب
بان الجمل من باب الاسناد المجازى لما بين الالفاظ اى القضايا الكلية التى هى الفن والملكة
من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاوتها ولا يرد ان الاسناد المجازى عند المصنف خاص
باسناد الفعل او ما فى معناه لغير ماهوله فخرج اسناد الخبر الجامد لغير ماهوله فلا يكون
مجازا عقليا لان الصحيح خلافه كما يأتى وما ذكره العلامة الخفيد وتبعه الغنيمى من ان العلم
عبارة عن المعاني والجمال غير صحيح واجابا بان الاسناد مجازى او يجاب كما ذكره غيرهما
بتقدير مضاف اما فى الاول اى مدلول الفن الاول علم المعاني او فى الاخير اى الفن الاول
دال علم المعاني فهذا ينبوعه حلي ان شارح العلم على الملكة او على الاصول والقواعد
وقوله بمد ذلك وينحصر فى ثمانية ابواب من انحصار الكل فى اجزائه اذ من المعلوم ان
الابواب الثمانية الفضاى فاذا كانت الاجزاء الفاظا وقضايا كان الكل وهو علم المعاني
كذلك فتأمل ذلك (قوله قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع انه انبى بكلام
المتى حيث قال سابقا وما يمتاز به عن التعقيد المعنوى علم البيان اشارة الى ان العلم المعاني
والبيان واضافة العلم فى مثل ذلك لما بعده من اضافة العام الى الخاص فقد عدل عن
مراعاة النكتة اللفظية وهى المجانسة اللفظية لمراعاة تلك النكتة المعنوية (قوله
لكونه منه الخ) حاصله ان ثمرة علم المعاني وهى رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف
عليها ثمرة علم البيان وهى ايراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات فى
الوضوح والخفاء من حيث انه لا يعتد بذلك الا اذا حصلت الرعاية لمقتضى
الحال كما يشعر به تعريف البيان بانه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح
والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فلما كانت ثمرة البيان متوقفة على ثمرة المعاني
وعلم البيان متوقف على ثمرة وهو الايراد المذكور صار علم البيان متوقفا على شيئين
ثمرته وثمرة علم المعاني التى توقف عليها ثمرة لان التوقف على التوقف على شئ متوقف
على ذلك الشئ وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين وعلم المعاني متوقفا على واحد
منهما صار علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم علم

قدمه على البيان لكونه
منه بمنزلة المفرد من
الركب

المعاني لذلك وضعا والحاصل ان ثمرة علم المعاني التي هي رعاية المطابقة شديدة الارتباط به لانها المقصودة منه حتى كأنها هو وهي تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ويتوقف على غيرها ايضا كإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وما يتوقف عليه الشيء يشبه جزؤه بجماع التوقف عليه في الجملة فذلك الرعاية وذلك الإيراد يشبهان اجزاء علم البيان لتوقفه عليها فكان علم المعاني بمنزلة الجزء لكون ثمرة المقصودة منه كالجزء وانما قلنا انها تشبه الجزء لانها ليست جزءاً حقيقة للبيان لانه ليس عبارة عنها مع شيء آخر وانما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها لان تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لانه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة ولا شك ان هذه الملكة تسمى علم البيان اذا علمت هذا فقول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال لانها ابتدائية محضة لان مجرورها ليس مبتدأ وإنما نفس ما قبلها بل متصل به والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان اي متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب اي متصلا به ومنحصر ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه من جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزء له بخلاف توقف البيان على المعاني ويصح ان تكون كلمة من متعلقة بمحذوف اي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر في قوله عليه الصلاة والسلام انت مني بمنزلة هارون من موسى (قوله لان رعاية الخ) علة لكون اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال اي التي هي ثمرة المعاني لان المعاني كما قال المصنف علم يعرف به احوال اللفظ العربي الخ وثمره ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ) الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر والمراد بالرجع هنا الفائدة والثمره لا ما يتوقف حصول الشيء عليه كما مر في قول المصنف فعلم ان مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت ان تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن ان يوجد في شخص ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربي من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدها فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية (قوله معتبرة في علم البيان) اي من حيث انها شرط في الاعتداد بثمرته وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وليس المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له لان البيان ليس مركباً من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق فظهر لك من هذا ان المراد بالاعتبار في كلام الشارح ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة امر خارج عن البيان ليست

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) اي ملكة (يقتدر بها على ادراكات جزئية)

جزأ منه ولا فائدة له وإنما هي شرط للاعتداد بفائدته فاعتبرت فيه من تلك الحثيثة
واما الشيء الآخر الذي هو اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة لعلم البيان
ومقصود منه فاعتباره فيه من تلك الحثيثة (قوله المعنى الواحد) أي كثيوت الجود
زيد فأنك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة بقولك زيد جبان الكلب وتارة بقولك
زيد كثير الزماد وتارة بقولك زيد هزيل الفصيل وتارة بقولك رأيت بحرا في الحمام
يعطى والحال ان المرثى في الحمام زيد (قوله في طرق) أي بطرق (قوله ملكة) أي
كيفية راسخة وإنما قيدنا بالرسوخ لان الكيفية النفسانية كما مر لأنسى ملكة الابد
الرسوخ اذ في ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله يقتدر بها على ادراكات) أي على
استحضار ادراكات واستحصاليها والحاصل ان الملكة لا يقال لها علم كما اختاره صاحب
المواقف وغيره من المحققين الا اذا كان يستحضر بها ما كان مخزونا عنده في الحافظة
ومعلومه من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها مثلا واضع هذا الفن وضع
عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة للنفس
يتمكن الانسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الاصول التي عنده متى اراد
ويتمكن ايضا من استحصاليها ما كان مجهولا له من جزئياتها وذكر العلامة عبد الحكيم
ان المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار الشاهدة واما
التمكن من استحصالي ما بقي فليس بمعتبر فيها والى هذا يشير كلام الشارح في المطول
(قوله على ادراكات جزئية) ان قلت الادراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والذي
يصف بهما إنما هو المدرك كالانسان وزيد وحينئذ فالناسب ان يقال يقتدر بها على
ادراك الجزئيات واجيب بان في الكلام حذف مضاف أي يقتدر بها على ادراك مدركات
جزئية كذا قيل وقد يقال انه لا حاجة لذلك لان ادراك الجزئي جزئي حقيقي لان
جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان المراد بالادراكات الجزئية الادراكات
التعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل أي القواعد الكلية مثلا قولنا كل
كلام يلقي الى النكر يجب توكيده اصل كل يستحضر بالملكة وفرعه المستفاد منه
بالملكة هذا الكلام الملقى لهذا النكر يجب توكيده وكذلك كل كلام يلقي الى المحبوب
يجب فيه الاطناب وكل كلام يلقي الى المريض يجب فيه الايجاز وفرعها الكلام
الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطناب والكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الايجاز
وهكذا فالجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا التي موضوعاتها جزئية
وهي مغايرة لاحوال اللفظ العربي كالتأكيد الواقع في هذا الكلام والايجاز الواقع
في هذا الكلام والاطناب الواقع في هذا الكلام وهكذا يقول المصنف يعرف به احوال
اللفظ العربي يقتضي ان المعروف بالملكة بجزئيات الاحوال وكلام الشارح يقتضي
ان المعروف بها جزئيات القواعد وقد علمت التباين بينهما وقد يجاب بان هذه الملكة

تعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق باحوال اللفظ فيلزم من التصديق بان هذا الكلام الملقى الى هذا النكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق بان هذا التأكيده مناسب لانكار هذا الشخص الذي هو حاله ومعرفة الجزئيات تناول تصورها والتصديق بحالها بالتصديق بان هذا التأكيده مناسب لانكار هذا المخاطب معرفة له فصيح القول بان الملكة يعرف بها احوال اللفظ بهذا الاعتبار (قوله ويجوز الخ) قد تحصل من كلامه ان العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا في التعريف لصحة ارادة كل من معانيه ونحل المنع اذا لم يصح ارادة ذلك ثم ان تصدير الشارح بالمعنى الاول وتصدير هذا يجوز يقتضى ان هذا مرجوح والراجح الاول مع ان الامر ليس كذلك اذ الراجح انما هو هذا الثاني لان الكثير في استعمالهم اطلاق العلم على الاصول واطلاقهم له على الملكة قليل وايضا المناسب لقوله الآتى وينحصر في ثمانية ابواب المعنى الثاني لان المنحصر في ابواب انما هو الاصول لا الملكة ولا يقال هذا بوجوب ارادة المعنى الثاني لانا نقول يمكن ان يراد المعنى الاول ويرتكب في قوله ينحصر الخ الاستخدام او يجعل في الكلام حذف مضاف اى وينحصر متعلقه وهى المدركات في ثمانية ابواب كذا في الغنبي والحفيد والذى ذكره العلامة عبدالحكيم ان اطلاق العلم بمعنى الملكة اكثر في العرف من اطلاقه بمعنى الاصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه اولى ولذا قال الشارح ويجوز ولان حل العلم على الاصول يجوز الى تقدير مضاف في قوله يعرف به اى بعلمه لان العلم بمعنى الاصول لا يصير سببا في المعرفة الا بعد حصول الملكة فالحمل عليه بعيد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارح جواز حل العلم على الادراك مع انه يطلق عليه ايضا لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به (قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعلومه) وصف القواعد بكونها معلومة اشارة الى ان وجه اطلاق العلم عليها تعلقه بها وانه من باب اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح على حد هذا خلق الله اى مخلوقه وذلك لان العلم في الاصل مصدر بمعنى الادراك وهو غير القواعد فهى معلومة و اشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة (قوله ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات) اى والعلم في الكلبيات وهذا جواب عما يقال لماذا عبر بالمعرفة في قوله يعرف به الخ ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على العلول وهو قوله قال يعرف اى ولا يقل يعلم لاستعمالهم الخ في الجزئيات اى و احوال اللفظ العربى كتنأكيده هذا الكلام بتقديم المسند فيه وتأخير جزئيات فيناسبها المعرفة لا العلم (قوله في الجزئيات) اى في ادراكها تصورها لها او تصديقا بحالها اى واستعمالهم العلم في ادراك الكلبيات تصورها لها او تصديقا بحالها (قوله يعرف به احوال اللفظ العربى) اعترض بان في التعريف دورا وذلك لان احوال اللفظ العربى اخذت في تعريف علم المعاني فصار متوقفا عليها وهى لاتعرف الا منه فهى متوقفة عليه ويحاج بان الجهة منفكة لان العلم متوقف عليها

ويجوز ان يرعبه نفس
الاصول والقواعد المعلومه
ولاستعمالهم المعرفة في
الجزئيات قال (يعرف به
احوال اللفظ العربى)

من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصواته في الخارج فلا تحصل معرفتها بدونه وذلك لان المراد بمعرفة الاحوال التصديق بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق بان هذا التأكيده مثلا في قولك ان زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك ان التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني لانه هو الذي يبحث عن احوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحاله وقوله احوال اللفظ اعم من ان تكون احوال مفرد كالسند والمستداليه لو احوال جلة كالقصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة فانه قد تكون احوال الجملة واحترز باضافة الاحوال للفظ عن علم الحكمة فانه يعرفه احوال اللفظ بل احوال الموجودات وعن المنطق فانه يعرفه حال المعنى وعن الفقه فانه يعرفه احوال فعل المكلف وهكذا (قوله يستنبط منه) اى يستخرج منه والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لاعلى تفسيره بالقواعد وذلك لان الملكة يستنبط بها الامناهم الا ان تجعل لفظه من للسياسة اى يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعبية (قوله كل فرد فرد) قيل الاولى حذف فردا الثانى لاستفادة الاستغراق من قوله كل فرد ورد بان هذا الاستعمال شائع في كلام العرب فيكررون الشئ مرتين اشارة لاستيعاب جميع افراده فالجموع بمنزلة شئ واحد يقصد بهما افادة التعميم اوانه على حذف الفاء العاطفة اى كل فرد فرداى كل فرد يعقبه آخر وهكذا الى غير النهاية كما يشهد بذلك الذوق السليم افاده السراى وفي كلام الحفيد ان فردا الثانى بمعنى مفرد صفة للاول اى كل فرد مفرد عن الاخر اى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد لاعلى سبيل الاقتران وامامافى الفنارى من ان الثانى توكيد لفظى للاول فقيه ان التوكيد اللفظى لابد ان يكون الثانى عين الاول والثانى هنا غير الاول لان المراد فرد آخر (قوله بمعنى ان اى فرد يوجد منها) اى حاولنا ايجاده منها امكنا الخ وليس المراد ان اى فرد وجد بالفعل اذ لا يلائمه التعبير بالامكان كذا قرر بعض الاشباخ ويصح ان يكون المراد بمعنى ان كل فرد رد علينا من هذه الاحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى ان اى فرد الخ) اتى بهذا اشارة الى ان الاستغراق عرفى وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة والحاصل ان المراد من كون علم المعاني يعرف به احوال اللفظ الربى ان اى فرد من الاحوال حاولنا ايجاده امكنا معرفته بذلك العلم وليس المراد ان الاحوال بنماها توجد في تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم لان احوال اللفظ لانه لايها وبسبب وجود ما لانهاية له ومعرفته ولانها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعا بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع ما لانهاية له وبهذا المراد اندفع ما يقال اعتراضا على المصنف قوله يعرف به احوال اللفظ العربى جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف في احتمالاته الاربعة فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم ان يكون

اى هو علم يستنبط منه
ادراكات جبريية هي معرفة
كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى
ان اى فرد يوجد منها امكنا
ان نعرفه بذلك العلم وقوله
(التي بها يطابق) اللفظ
(مقتضى الحال) احتراز
عن الاحوال التي ليست
بهذه الصفة مثل الاعلام
والادغام والرفع والنصب

من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالا بالمعاني واما ان يراد به الاستغراق فيلزم ان لا يكون احدا عالا بالمعاني لان احوال اللفظ لانهاية لها ومالا يتناهي يستحيل وجوده فيستحيل معرفته واما ان يريد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير ارادة الجنس واما ان يريد بعضا معينا في نفسه بنصف او ثلث او غير ذلك من الكسور غير معين في الذكر فيلزم التعريف بالجهول واما ان يريد البعض المعين في الذكر كالتعريف والتكثير والتأكيد والتجريد وكاحوال الاسناد او السند اليه او غيرهما فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب اننا نختار الاستغراق لكن المراد به العرفي لا الحقيقي ونريد بالمعرفة المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) اي تلك الملكة او بالاصول والقواعد (قوله يطابق اللفظ) فيه اشارة الى ان الصلة جرت على غير من هي له وكان الواجب الا برز الا ان يقال انه جرى على المذهب الكوفي وكان الاولى للشارح ان يقول اي اللفظ ليكون تفسير الضمير المستر والافظا هره ان المصنف حذف الفاعل مع انه لا يجوز حذفه الا في مواضع معلومة ليس ههنا منها (قوله مثل الاعلال والادغام) ان قلت هذا يقتضي انهما يتوقف عليهما اصل المعنى مع انه ليس كذلك الا ترى ان اصل المعنى يستفاد عند الفك ايضا كما في قوله الحمد لله العلي الاجل وحينئذ فالاولى اسقاطهما وقديقال المراد بالمعنى في قوله بما لا بد منه في تأدية اصل المعنى المعنى المأخوذ من اللفظ الجاري على طريقة الوضع والقانون الاصل والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذا من اللفظ الجاري على طريقة الوضع وكذا يقال في الاعلال (قوله وما شبه ذلك بما لا بد الخ) اي وذلك كالجعم والتصغير والنسبة فان هذه الاحوال انما تعرف من التصريف او من النحو واعترض بان هذا يتناول احوال اسم الاشارة من كونه للقريب تارة ولغيره اخرى مع ان هذه اذا اقتضاها الحال كانت من علم المعاني ويحجب بان المراد بما لا بد منه في تأدية اصل المعنى من حيث انه يؤدي به اصل المعنى فعلم اللغة يبحث عنها اي عن احوال اسم الاشارة من حيث انه يؤدي بها اصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فاذا اشار المتكلم بهذا الموضوعه للقريب استفيد ان المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا اشار بذلك التي للبعد استفيد ان المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التي لاسم الاشارة من حيث افادتها ان المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعاني وكان ينبغي للشارح ان يقيد بهذه الحثية ليندفع ما ذكره الا ان يقال هي مرادة له والمراد يدفع الايراد على ما فيه من الخلاف (قوله وكذا المحسنات البديعية) اي اذا لم يقتضها الحال والا فلا تخرج من التعريف بل تكون داخلة فيه بالحثية المرادة لانها من افراد العرف (قوله والمراد الخ) هذا جواب عما يقال ان قول المصنف يعرف به حال اللفظ العربي يتبادر منه ان المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لانه اسند المعرفة للمفردات

وما شبه ذلك بما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية انطباقه والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحثية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق

وهي الاحوال فيقتضى ان علم المعاني ملكة او قواعد يتصور بها احوال اللفظ كالتعريف والتكبير والتأكيـد وعدمه والتقديم والتأخير وغير ذلك مع ان علم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الاحوال وحاصل الجواب ان المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ فغنى كلام المصنف انه علم يصدق ويحكم بسببه بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل كلام الشارح كما يرشد اليه ما بعد لكنه لو عبر بالتصديق لكان اصرح في مقصوده فقوله والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث الخ اي يحكم بسببه على هذه الاحوال اي على جزئياتها بان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا تصديق موضوعه الاحوال ومحمله الحثية افاد ذلك شيخنا العدوي (قوله من حيث الخ) هذه الحثية مأخوذة من قول المصنف التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاعدة من ان تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية مأمته الاشتقاق فكأنه قال يعرف به احوال اللفظ من حيث ان بها يطابق اللفظ الخ لانه يعرف به احوال اللفظ من حيث ذاتها بان يتصور به فقط فهذه الحثية للتقييد فان قلت ان الحكم هنا وهو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ما ذكر بل معلقة باحوال اللفظ قلت الموصول والصلة كالشيء الواحد وهما في تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله ليس علم المعاني عبارة الخ) اي كما هو المتبادر من كلام المصنف لكن فيه ان اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية الذي هو متبادر من المصنف ان يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره من الاحوال لان يكون نفس تصور المعاني المذكورة واجيب بان في الكلام حذف مضاف اي عبارة عن ذي تصور او عن ملكة تصور اخ واطرافه معاني للتعريف للبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتكبير كون اللفظ نكرة وكذا الباقي (قوله وبهذا) اي بما ذكر من الحثية (قوله من هذه الحثية) اي بل البحث فيه عن احوال اللفظ من جهة كونه حقيقة او مجازا والحاصل ان علم البيان وان كان يعرف به احوال اللفظ من حيث كونه حقيقة او مجازا لكنه لا يعلم به احواله من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يكون من علم المعاني (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله ان الحال هو الانكار مثلا ومقتضاء هو الكلام الكلي المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيـد المخصوص وعلى هذا فالطابقة ظاهرة لان اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيـد المخصوص طابق الكلام الكلي بمعنى انه صار فردا من افراده وعلى هذا فغنى كلام المصنف انه علم يعرف به احوال اللفظ من حيث ان بها يصير اللفظ مطابقا اي فردا من افراد مقتضى الحال (قوله التكيف) اي المتصف بصفة مخصوصة (قوله على ما اشير اليه في الفتح) حيث قال فيه في تعريف علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاقادة وما ينصل بها

هو الكلام الكلي المتكيف
بكيفية مخصوصة على
ما اشير اليه في الفتح
وصرح به في شرحه
لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير
والتعريف والتكبير على
ما هو ظاهر عبارة الفتح
وغيره والاصح القول
بانها احوال بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال
لانه عين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح

من الاستحسان وغيره ليعتزل بالوقوف عليها من الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فهذا يشير الى ان مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات ووجه الاشارة في ذلك ان الذى يذكر انما هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات واورد عليه ان الذى يذكر انما هو الكلام الجزئى لا الكلى فهو كالكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح ان مقتضى الحال هو الكلام الكلى واجيب بانه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته كقولهم الماهيات موجودة فان الموجود انما هو افراد الماهيات لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن افرادها وصفت بوصف افرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشبه قد يكون حسيا وحسى انما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة في هذا الشبه وهذا المشبه به لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الافراد وصفت بوصف افرادها وهى المحسوسة ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلانها من افراد الكلام كالتذكورية والسموعية فانها من اوصاف الكلام فلم يقل الكيفيات مذكورة او مسموعة بهذا الاعتبار فلماذا جعل كلام الفتح اشارة لما ذكر وقد تقدم ان التحقيق ان مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح (قوله وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازى في شرح قول صاحب الفتح وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة انقام لما يليق به وهو الذى نسميه مقتضى الحال ان المراد بما يليق به الكلام الذى يليق بذلك انقام والكلام الذى يليق به هو مقتضى الحال (قوله والتكثير) اى وغير ذلك وانما تركه انكالا على ظهور ارادته وعلى المقابلة على ما سبق (قوله على ما هو) راجع للنفي وقوله ظاهر عبارة الفتح اى في غير تعريفه لعم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال المتضمنة للتأكيد للذكر للحذف للتعريف للتكثير الى غير ذلك فان هذا ظاهر في ان مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وانما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف اى المتضمنة لذي التأكيد واذا علمت ان كلام السكاكى في مواضع متعددة غير تعريفه لعم المعاني ظاهر في ان مقتضى الحال الكيفيات فيقال ان قوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضى الحال ذكره يحتمل ان المراد به ذكر الوجه المتضمن بالفتح على معنى ما يقتضى الحال ايراده في الكلام وان يراد به ذكر الكلام فيحمل على الاول لان المحتمل يحمل على الظاهر قال بعضهم وبدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلى ان الباعث على اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير الباعث المتضمن لا فائدة اصل المعنى كما اذا كان مخاطب بليدا فان بلاذته حال يقتضى كلاما مفيدا لاصل المعنى فاذا كان هناك انكار فانه يقتضى تأكيدا فان لم يتجدد الا ذلك التأكيد فذلك المتجدد هو مقتضى الحال الثانى فلو اقتضى الحال الثانى كلاما ايضا للزم اتحاد الحالين

لاتحاد المقضيين مع انهما متغايران فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلى كذا
 قيل وفيه نظر اذ يمكن ان يقال ان مقتضى الحال الاول الكلام الكلى المقنصر فيه
 على اصل المعنى ومقتضى الحال الثاني الكلام الكلى المكيف بالتأكيد (قوله
 والا لمصح) اى والازد بمقتضى الحال الكلام الكلى بل اردنا به الكيفيات
 كما هو ظاهر المفتاح لمصح القول بانها اى تلك الكيفيات احوال (قوله لانها
 عين مقتضى الحال) اى وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال
 والمطابق بسببه وهو احوال اللفظ واما المطابق بالكسر فهو اللفظ فقولنا مثلا ان
 زيدا قائم للمكرر طابق بسبب ما فيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد اى
 واتحادهما باطل وقد يقال ان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالنأ كيد
 المخصوص بان مثلا فى ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكاية كتنأ كيد
 الكلام مطلقا ولا مانع من ان يقال ان زيدا قائم قدطابق ووافق بالتأكد المخصوص
 مطابق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من افراده لعدم اتحاد المطابق بالفتح
 والمطابق به (قوله واحوال الاسناد الخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف بعرف به
 احوال المفظ العربى غير شامل لاحوال الاسناد كالنأ كيد وعدمه والقصر والمجاز
 والحقيقة العقلية فان هذه ليست من احوال اللفظ بل من احوال الاسناد وهو غير لفظ
 فيقتضى ان هذه الاحوال لاتعرف بعلم المعانى وان البحث عن تلك الاحوال ليس
 من مسائل ذلك الفن مع انه منها وجاصل الجواب ان هذه المذكورات وان كانت
 احوالا واوصافا للاسناد الا ان الاسناد جزء للجملة فتكون المذكورات احوالا للجملة
 بالواسطة كالبياض القسائم باليد فانه وصف للذات بتمامها بواسطة كون اليد جزءا
 من الذات ومن هذا يعلم ان قول المصنف بعرف به احوال اللفظ اى مباشرة
 او بواسطة (قوله الراجعة الى نفس الجملة) اى لانه يصدق على احوال الجزء انها
 احوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ) اى بالبحث عن احواله فى هذا الفن
 باللفظ العربى والباء داخلة على القصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) اى اصطلاح
 من علماء الفن مجرد عن الموجب ولا يصح ان يكون تخصيص اللفظ بالعربى لاجراخ
 غير العربى لان احوال اللفظ غير العربى ايضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
 وبها يرتفع شأنه لكن فى كون التخصيص اصطلاحا نظر لان الاصطلاح اتفاق
 طائفة على امر معهود بينهم فى لفظ بحيث اذا اطلق انصرف اليه ولم يوجد
 اصطلاح على ان اللفظ اذا اطلق انصرف للعربى على انه لو وجد ذلك الاصطلاح
 لاستغنى عن التقييد كذا ببحث الحفيد واجيب بان معنى كونه اصطلاحا انهم توافقوا على
 التعرض للبحث عن احوال اللفظ العربى دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى
 ولان الصناعة اى القواعد المسماة بهذا العلم فهو خبرتان وقوله انما وضعت لذلك

واحوال الاسناد ايضا
 من احوال اللفظ باعتبار
 ان التأكيد وتركه مثلا
 من الاعتبارات الراجعة
 الى نفس الجملة وتخصيص
 اللفظ بالعربى مجرد
 اصطلاح لان الصناعة
 انما وضعت لذلك
 (ويختصر)
 المقصود من علم المعانى
 (فى ثمانية ابواب)

اي انما استلبحث عن ذلك اي ان اللفظ العربي اي عن احواله لان مقصود مدون هذا
الفن انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لان في
جريانها في كل لغة (قوله المقصود) بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني
لانه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لاجراجه التعريف
وبيان الانحصار والتنبيه فانها من العلم وليست من المقصود منه فلو لم يزد المقصود
لفسد الحصر لكون هذه الامور الثلاثة ليست من الابواب الثمانية والحاصل ان
المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه
الاكثي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية (قوله من علم
المعاني) اعترض بانه لا يصح جعل من تبعية لانه يلزم على كون المقصود بعض
علم المعاني ان انحصار المقصود في الابواب الثمانية من حصر الكل في جزئياته لان حصر
الكل في اجزائه كما قال الشارح لان النحصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني وكل
باب من الابواب الثمانية بعض منه فحمل المقصود التحصر على كل واحد من الامور
المحصور فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكل في جزئياته ولا يصح جعلها للبيان لانه
يضع عليه ثمة تقدير المقصود لان المقصود اذا كان هو نفس علم المعاني والامور الثلاثة
داخلة على كل حال ذكر المقصود او لم يذكر فيلزم فساد الحصر مع انه انما يزد لاجراجه
الامور الثلاثة ليستقيم الحصر ولا يصح جعلها صلة للمقصود لان المقصود من الشيء غير
ذلك الشيء اذا المقصود من الشيء ثمرته المترتبة عليه كالجلوس على السرير وهو غيره
وحينئذ يلزم ان الابواب الثمانية ليست علم المعاني مع انها هو وقد يحاج باختيار الاول
ومنع لزوم كون الحصر من حصر الكل في جزئياته وبيان ذلك ان علم المعاني عبارة
عن مجموع امور اربعة التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجلة المسائل المذكورة
في الابواب الثمانية والمقصود من هذه الامور الاربعة جلة المسائل فيجعل العلم متناولا
للتلاثة الاول صح من التبعض ويجعل المقصود جلة المسائل صح جعل الحصر
من قبيل حصر الكل في الاجزاء فلا يصح ان يقال الاسناد الجبري المقصود من علم المعاني لان
هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها فالخاصل ان المعترض فهم ان المراد
من المقصود الجنس المتحقق في كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية
من المسائل وحينئذ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثاني
وهو جعل من بيانية لكن على جعل صلة المقصود محذوفة والمعنى وينحصر المقصود
من الفن الاول الذي هو علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان للمقصود ويراد بالفن
الاول الالفاظ المفيدة لعلم المعاني الذي هو المسائل وللأمور الثلاثة المتقدمة عليه
من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من جعلها انما هو العلم وهو المسائل
خاصة فالامور داخلة في الفن دون المقصود الذي هو علم المعاني فصح الحصر

لكن هذا يمنع من الاخبار في قوله اول الفن الاول علم المعاني الا ان يقال انه كما كان المقصود بالذات من الفن علم المعاني صار كانه هو اوفى الكلام حذف مضاف الى بعض الفن الاول علم المعاني وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن يزيد بالمقصود ما يقصد بالذات ويلاحظ قصد امن العلم لا ما قصد لاجله وهو الثمرة وحاصله ان العلم شامل للمسائل وللأمور الثلاثة السابقة لتعلقها بها لكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهي المحصورة في الابواب الثمانية وانما عدت الامور الثلاثة الاول من جملة العلم ومندرجة فيه تقريبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فهي مقصودة نعا لا بالذات والا فالعلم اما اسم للمسائل وحدها او الملكة كما مر (قوله انحصار الكل في الاجزاء) اي لان المقصود من العلم جملة المسائل التي في الابواب الثمانية لا كل واحد منها (قوله لا الكلى في الجزئيات) اي والاصلدق المقصود من علم المعاني على كل باب وهو لا يصح لان كل باب بعض المقصود وهذا يشعر بان العلم المنحصر في الابواب الثمانية القواعد بمعنى القضايا الكلية لان الابواب المنحصر فيها الفاظ ضرورة انها تراجم والمنحصر في الالفاظ حصر الكل في الاجزاء يجب ان يكون الفاظا فاذا اريد بالعلم فيامر الملكة فيقدر هنا مضاف اي وينحصر متعلق علم المعاني ومتعلق العلم بمعنى الملكة هو القواعد بمعنى القضايا الكلية او يرتكب هنا الاستخدام بان يجعل الضمير في ينحصر راجعا للعلم بمعنى القواعد (قوله احوال الاسناد الخبرى) هو بالرفع خبر لمحذوف اي اولها احوال ثانيا كذا ثالثا كذا ويدل له تعبيره في الابضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن والجل كماها مذكورة على سبيل التعداد او بالنصب على انه مفعول لمحذوف تقديره اعنى احوال الخ وبالجر على انه بدل بعض من ثمانية ابواب والرابط محذوف اي احوال الاسناد الخبرى من جعلتها وعلى هذين الوجهين ففي كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختيارا عند بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية احد عشر ويصح ان تكون مبنية للشبه الاهمالى على حد ما قيل في الاسماء قبل دخول العوامل عليها ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة المعدود بقى شئ وهو ان الامور المذكورة في مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم باحوال الاسناد الخبرى وكذا الامر ان بعده هل يسكن الاول وتقطع همزة الثانى او يفتح الاول بتقل حركة همزة الثانى اليه او يكسر الاول قال العصام وفي ظنى انه يتكلم بكسر اللام في الاحوال لاجل التخلص من التقاء الساكنين لام الاحوال ولايم التعريف بعدها نعم ان وقف على الاول اضطرارا سكن وبهذا يعلم انه ينبغي اسكان ما ليس بمضاف كالتقصير او كان مضافا لما اوله متحرك كاحوال متعلقات الفعل وازافة الاول واعراب الثانى لا ينافى بناء الاول اذ لم يركب مع عامله كما صرح بذلك شراح الكافية وهذا الوجه

انحصار الكل في الاجزاء
لا الكلى في الجزئيات
(احوال الاسناد الخبرى)
و(احوال المسند اليه)
(احوال المسند)

الاخير مشكل اذ لا يظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل ولا عطف الاطناب
والمساواة على الایجاز وقد يقال لاشكال لان الذى قصد عدة بمجموع المعطوف
والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما لجملة من المسائل (قوله متعلقات
الفعل) اى او ما فى معناه وانما اقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يقل
احوال القصر وكذا ما بعده لانها فى نفسها احوال فلو عبر بالاحوال لم يزد اضافة
الشيء الى نفسه وهى ممنوعة عند البصريين كذا قيل وهو منقضى بالانشاء (قوله
الفصل والوصل) انما اتى بالواو هنا وفيما بعده اشارة الى انه باب واحد وانما
تركها فيما تقدم للايتوهم انها احد عشر وكذا يقال فيما اذا تركها من الكل (قوله
وانما انحصر الخ) انما قدر ذلك اشارة الى ان قول المصنف لان الكلا الخ علة
لحذف معلوم مما سبق (قوله وانشاء) اى فيكون لاحواله المختصة به باب
(قوله لانه) اى الكلام وقوله لاحالة مصدر ميم بمعنى التحول وهو اسم لا وخبرها
محذوف واجملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم
اى لان الكلام يشتمل على نسبة ولا تحول عن ذلك موجود اى لا بد من ذلك واشتمال
الكلام على نسبة من اشتمال الكل على الجزء لان النسبة جزء من الكلام لان اجزاء
ثلاثة المسند اليه والمسند والاسناد وهو النسبة (قوله على نسبة تامة) خرجت النسبة
الناقصة كالتقيدية والتوصيفية كغلام زيد والحيوان الناطق فلا يشتمل عليها الكلام
ولا يدل عليها (قوله قائمة بنفس المتكلم) اعلم ان النسب ثلاثة كلامية وذهنية
وخارجية فالاولى تعلق احد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها
وحضورها فى ذهن المتكلم هو السببة الذهنية وتعلق احد الطرفين بالآخر فى الخارج
خارجية فاذا قلنا زيد قائم ثبوت القيام زيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه
من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه فى الذهن وحضوره فيه ونسبة خارجية باعتبار
حصوله فى نفس الامر فالاولى والثالثة قائمة باحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم
اذا علمت هذا فقول الشارح قائمة الخ فيه نظر لاقتضائه قيام الكلامية بنفس المتكلم
اى ذهنيه مع انه ليس كذلك كما علمت وقد يجاب بان المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم
ادراكها لانيها صفة لها متحققة فيها فهو قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام
البياض بزيد مثلا وبهذا اندفع ايضا ما يترأى من التافى بين قوله قائمة بنفس المتكلم
المقتضى لقيامها بنفسه وقوله وهى تعلق الخ المقتضى لقيامها باحد الطرفين كذا قرر
شيخنا العدوى وهو محصل ما فى الحفيد والذى نقله الفناى عن الشارح ان قيام النسبة
التي يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحله كقيام العلم والارادة بمحلهما
وهو النفس فالقائم بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعلمها فهى صفة موجودة
فى ذهن المتكلم وجودا متأصلا كسائر صفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول

و (احوال متعلقات
الفعل) و (القصر)
و (الانشاء) و (الفصل
والوصل) و (الایجاز
والاطناب والمساواة)
وانما انحصر فيها (لان
الكلام اما خبر او انشاء
لانه) لاحالة يشتمل على
نسبة تامة بين الطرفين قائمة
بنفس المتكلم

على ان المراد بالنسبة الكلامية في الخبر ايقاع التعلق اى ادراك ان ذلك التعلق مطابق للواقع وانتزاعه اى ادراك انه غير مطابق للواقع واما في الانشاء فالمراد بها الطلب ولا شك ان الايقاع والانتزاع والطلب امور موجودة في النفس قائمة بها على انها صفات لها لا على انها معقولة لها احاصلة صورتها فيها للقطع بانه لا يحتاج في التصديق الى تصور الايقاع والانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب ايجاد الضرب لا مجرد تصويره وهذا لا ينافي ما قرره شيخنا لان مراد شيخنا بالنسبة الكلامية القاسم بالذهن صورتها وظلها التعلق ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لا ظلها والطالب والايقاع والانتزاع وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى ما نقل عن الشارح فلا بد من تأويل كلامه هنا اعنى قوله وهى تعلق احد الشئين بالآخر بان يقال وهى ذو تعلق الخ ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس على ما نقل عن الشارح لا يقتضى قيامها بها في الواقع لان الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها فلا يردان كلام الشاك والمجنون ومن يقن خلاف ما يتكلم به كلها اخبار مع عدم قيام النسبة بانفسهم (قوله وهى) اى النسبة التامة التى يشتمل عليها الكلام تعلق احد الشئين اى احد الطرفين وهما المسند اليه والمسند بالآخر والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبة الحكمية اعنى ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس المراد بها خصوص النسبة الحكمية اذ ليس في الانشاء ثبوت المحمول للموضوع لان النسبة في اضرب يازيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه فان قلت قوله تعلق احد الطرفين بالآخر يقتضى انها وصف لاحد الطرفين وهذا لا يلائم قوله سابقا بين الطرفين قلت لا مانع من ان يراد بتعلق احد الطرفين بالآخر التعلق والاتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما (قوله عليه) اى التعلق (قوله سواء كان) اى ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم او سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب لان الايجاب والسلب من انواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله ايجابا او سلبا) اى متعلق ايجاب او متعلق سلب او ذا ايجاب او ذا سلب وانما احتجنا لذلك لان التعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا لان الايجاب ادراك الثبوت اى ادراك انه مطابق للواقع والسلب ادراك الانتفاء اى ادراك انه غير مطابق للواقع ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك اللا وقوع (قوله كما في الانشائيات) الكاف استقصائية اى قائم لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعى وان لم يزمه الايجاب والسلب فان اضرب مثلا امر معناه طلب الضرب من المخاطب ويلزمه ان الضرب مطلوب وهو ايجاب اى ذو ايجاب على ما مر والحاصل انك اذا قلت

وهى تعلق احد الشئين
بالآخر بحيث يصح
السكوت عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما كما
في الانشائيات وتفسرها
بايقاع المحكوم به على
المحكوم عليه او سلبه
عنه خطأ في هذا المقام
لانه لا يشمل النسبة في
الكلام الانشائي فلا يصح
التقسيم فالكلام (ان كان
لنسبته خارج) في احد
الازمنة الثلاثة

اضرب زيدا فنسبته طلب ضرب زيد من المخاطب وليس هذا متعلقا للايجاب ولا للسلب بحسب ذاته وان كان يلزمه ان الضرب مطلوب وهذا ايجاب (قوله بايقاع المحكوم به) اي الحكم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه اي ادراك ان النسبة التي بينهما واقعة اي مطابقة للواقع وقوله اوسلبه اي ادراك ان النسبة ليست بواقعة اي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا المقام) اي مقام تقسيم الكلام الى خبر وانشاء (قوله لانه) اي هذا التفسير لا يشمل الخ اي لان نسبة الانشاء لا يتأتى فيها ايقاع اي ادراك انها مطابقة للواقع اوليست مطابقة للواقع لان هذا لا يتأتى الا في نسبته الخبر كاسيأتي بيانه (قوله فلا يصح) تفريع على النفي وقوله التقسيم اي تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه ما للتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) اي مطلقا كان خبرا وانشاء (قوله لنسبته) اي للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن (قوله خارج) اي نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين في الخارج اي في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام وذلك كما في قولك زيد قائم فان ثبوت القيام زيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وخارجية باعتبار الحصول في نفس الامر والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكيها او لا لانه لا بد في الواقع من ان يكون زيد قائما او غير قائم واتسمى المصنف النسبة الخارجية خارجا لوقوعها في الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله في احد) اي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في احد الازمنة الثلاثة وافاد الشارح بهذا دفع ما يثوهم من ان الاخبار الموجبة الاستقبالية نحو سيقوم زيد كلها كاذبة اذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها وان الاخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع ان الاعتبار ثبوت النسبة الخارجية في احد الازمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي وان كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال وان كانت استقبالية اعتبر ثبوتها في الاستقبال فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله اي يدون بين الطرفين في الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الامر فهو غير الخارج في كلام المصنف لان المراد به النسبة الخارجية كما علمت و اشار الشارح بهذا التفسير الى ان المصنف اطلق الخارج واراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله اي يكون تفسير لقول المصنف ان كان لنسبته الخ وحينئذ فكان الاولى ان يقول اي ان يكن لانه تفسير للمعجزوم محلا او يقول اي ان كان (قوله اي تطابق تلك النسبة) اي المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية واعلم انه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة الخارجية للكلامية لان المطابقة لا تنحقق الا بين امرين فكل منهما مطابق

اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية اوسلبية (تطابقه) اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتين اوسلبين (اولا تطابقه) بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع صلبية او بالعكس (فخبر) اي فالكلام خبر (والا) اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء)

لآخر الان الاولى ان يجعل الاصل مطابقا بالفتح فلذا اسند المطابقة للكلامية وجعل
الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل (قوله بان يكونا ثبوتين) نحو زيد قائم وكان
زيد قائما في الواقع وقوله اوسلين اي نحو ليس زيد قائما والخال انه غير قائم في الواقع
(قوله بان تكون النسبة الخ) اي نحو زيد قائم والخال انه غير قائم في الواقع (قوله
او بالعكس) اي كقولك ليس زيد قائما وكان زيد في الواقع قائما وقد علم من كلام
الشارح ان النسبة الكلامية في القضية الموجبة ثبوت شئ لثبوت شئ وفي السالبة انتفاء شئ
عن شئ وهذا مذهب المتقدمين من المناطقة والذي عليه المحققون من التأخرين
ان النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية بمعنى انها دائما تعلق احد الطرفين بالآخر ولا تكون
عدم التعلق قالوا وهذا لا ينافي انها تكون سلبية لانه ليس معنى كونها سلبية
انها سلب شئ عن شئ كما يقول المتقدمون بل بمعنى انها تسلط عليها السلب كما
في النفي المحصل نحو ليس زيد بقائم او دخل السلب في مفهومها كما في النفي المعدول
نحو زيد هو ليس بقائم والاولى ان يجعل قول الشارح اوسلية على هذا المعنى
ليوافق ما عليه المحققون من التأخرين وليوافق قوله سابقا وهي تعلق احد الشئين
بالآخر فان ظاهره انها لا تكون عدم التعلق (قوله قال الكلام خبر) اي من حيث
احتماله للصدق والكذب لما تقرر ان المركب التسليم المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرا
من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث افادته الحكم اخبارا
ومن حيث كونه جزءا من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبيا ومن
حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع في العلم ويسئل عنه مسئلة فالدات واحدة
واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات وانما قدر الشارح قال الكلام لان جواب الشرط
لا يكون الاجلة (قوله اي وان لم يكن نسبته خارج كذلك) لى تطابق تلك النسبة او لا تطابقه
فهو انشاء اعلم ان الكلام المنفي اذا كان فيه قيد او فهو دكان النفي متوجها للقيد او القيد
في الغالب ومن غير الغالب قد توجه للقيد والمقيد معا اذا علمت هذا فاعلم ان في كلام
المصنف مقيدا وهو النسبة وقيدان وهما الخارج والمطابقة وعدمها فان جعلت النفي
منصبا على القيد والقيدان اقتضى ذلك ان الانشاء لانسبة له ولا خارج يطابق او
لا يطابق وهذا لا يصح لان الانشاء له نسبة قطعيا لانها غير حكمية كما تقدم لك
ذلك عن قرب وان جعلت النفي منصبا على القيد دون المقيد كما هو الغالب اقتضى
ان الانشاء له نسبة ولا خارج لها اصلا يطابق او لا يطابق وهذا خلاف التحقيق
والتحقيق كما قال الشارح ان الانشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان
ولا يتطابقان تارة اخرى فتحوّل زيد قائم وتم النسبة الكلامية للاول طلب الفهم
من المخاطب والثاني طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الاول
والقيام في الثاني فان كان الطلب النفسي ثابتا للتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا

للسبب الكلامية وان كان الطلب النفسى ليس ناشا للتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق ومحويت الانشائي نسبة الكلامية ايجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجية اليجاد القائم بنفس التكلم فان كان اليجاد ناشا للتكلم في الواقع كان مطابقا والا فلا وما يدل على ان الانشائه نسبة خارجية تطابقه اولاً تطابقه ان النسبة بين كل امرين في الواقع امثوية او سلبية على طريق الحصر العقلى والازم ارتضاع النقيضين واجتماعهما والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنسبة بين الامرين في الواقع نسبة خارجية وهى اممطابقة للنسبة المفهومة من الكلام اولافهم من هذا ان النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها امور لا بد منها في الخبر والانشاء والفارق بينهما انما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة او قصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولعدمها وهذا يحصل ما اشار له الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن تمشية كلام المصنف عليه بان يجعل في قوله في جانب الخبر ان كان لنسبته خارج تطابقه اى تقصد مطابقتها له او تقصد عدم مطابقتها له فغير وقوله والافانشاء اى والا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقتها او عدم مطابقتها فانشاء ويجعل النى منصبا على القيد الا غير اعنى تقصد مطابقتها فكانه قيل وان كان لنسبته خارج تطابقه اولاً تطابقه لكن لم يقصدافانشاء وفيه بحث لانه لا خبر يقصده عدم مطابقة نسبته لان الخبر وضع للمطابقة واماعدها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلى كما يأتى بقى شئ آخر وهو ان المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية ان يقصد التكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدونه ومؤدى الحكاية هو مؤدى المطابقة فهو لازيد قائم قصدناه حكاية ثبوت القيام لزيد في الواقع بمعنى ان في الواقع شيئاً هو قيام زيد بحكيته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فانه لم يقصده حكاية شئ بل المقصوده احداث مدلوله وهو طلب الضرب وايجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ فانه قصدت بصيغة الانشاء المطابقة اى حكاية ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بنفس مثلاً كان خبراً مجازاً وصار معنى اضرب اما طلب للضرب والحاصل ان النسبة التى لها خارج هى التى تكون حاكية عن نسبة اى حالة بين الطرفين في نفس الامر ونسب الانشاء ليست حاكية بل محضرة ليتزب عليها وجود او عدم او معرفة او تحسر او نحو ذلك وحيث ان النسب الانشائية لا خارج لها ولهذا اختر ارباب حواشى المطول كالقنارى والقرمى وعبدالحكيم رجوع النى كلام المصنف للقيد كاهو التبادر منه وان النسبة لا محالة موجودة في الانشاء دون الخارج ودون قيده واستدلوا على انه لو كان له خارج لزم ان يتصور فيه الصدق والكذب لانهم امن لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك المزوم (قوله وتحقيق ذلك)

وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئين

اي الفرق بين الانشاء والخبر وقوله ان الكلام بمعنى مطلقا وحاصله ان للانشاء ايضا نسبة خارجية تطابقه اولاً تطابقه والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللا تطابقه في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ اشارة الى ان ما يقتضيه ظاهر المتن من ان الفرق بينهما ان الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهري خلاف التحقيق وقد علمت ما في ذلك التحقيق وان الحق خلافه (قوله بحيث تحصل) الباء للابسبة اي ملتبسة بحالة وهي ان تحصل من اللفظ اي تفهم منه فالعطف مغاير او توجد فالعطف تفسيري ومعنى ايجاد اللفظ لها ان لا تحصل بدونه فاذا قلت اضرب زيدا فنسبته المفهومة منه طلب الضرب ولا شك ان ذلك لا تحصل الا بهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شيء حاصل في الواقع كالطلب القائم بالفسس تم لا يخفى ان الفعل المتعدي للمفعول فيه النسبتان نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول فقول الشارح اما ان تكون نسبته الخ يصح ان يراد بها كل منهما لان كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع) هذا لا ينافي ان الانشاء له خارجية لان نفي القصد الى كونه دالا على النسبة الواجبة لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة ثم ان الاولى للشارح ان يقول من غير قصد الى كونها مطابقة لنسبة في الواقع وهو الانشاء وذلك لان ظاهره يقتضي ان الفرق بين الانشاء والخبر قصدا لدلالة على نسبة في الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع ان الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم قصد ذلك وان كان يمكن ان يقال انه يلزم من عدم قصد الدلالة على نسبة حاصلة في الواقع عدم قصد المطابقة (قوله بحيث يقصد) المناسب ان يقول او يكون نسبة تقصد مطابقتها للنسبة الخارجية او عدم مطابقتها لها (قوله لان النسبة المفهومة الخ) علة لما تضمنه قوله او تكون نسبته بحيث الخ من ان في الخبر نسبتين لانه متعلق بجميع التحقيق على انه علة لما تضمنه من ان في الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من ان في الانشاء ايضا خارجا الا انه لا يناسب قوله فاك اذا قلت الخ لانه لا تعرض فيه للانشاء وقد يقال ان قوله المفهومة من الكلام دون ان يقول من الخبر بما يؤيد الاحتمال الثاني وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بان يكون هذا ذاك وقوله بان لا يكون هذا ذاك يعين الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك او غيره يختص بالخبر اذ النسبة في اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وحاصل ما افاده هذا التعليل ان هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) اشار به الى ان النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها

وهو الانشاء او تكون
نسبته بحيث يقصد ان
لها نسبة خارجية تطابقه
اولاً تطابقه وهو الخبر لان
النسبة المفهومة من الكلام
الحاصلة في الذهن لا بد ان
تكون بين الشئين ومع
قطع النظر عن الذهن لا بد
وان يكون بين هذين
الشئين في الواقع

نسبة كلامية ومن حيث ادراكها في الذهن وتصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله
الحاصلة في الذهن يشمل الكواذب عمدا لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت
مستحيلة (قوله لابد ان تكون بين الشئين) هما الموضوع والمحمول اى لانها من
المعاني الجزئية فلا تتعلل بالاعتقل هذين الشئين وقوله لابد خبران (قوله ومع قطع
النظر عن الذهن لابد الخ) لابد عطف على لابد السابقة وفي الكلام تقديم وتأخير
والاصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن ان يكون الخ والواو في قوله وان يكون
زائدة في متعلق اسم لا والاصل لابد ان يكون اى لابد من ان يكون اى لاغنى عن
ان يكون فالواو هنا كهي في قول الشاعر

* فابال من اسعى لاجبر كسره * حفظا وينوى من سغاهته كسرى *

فان الواو في قوله وينوى زائدة دخولها في الكلام كخر وجها وخبر لامحذوف اى
حاصل ومصعب التعليل قوله ولا بد ان يكون بين هذين الشئين الخ بقى شئ آخر وهو
ان في كلام الشارح امورا منها ان كون النسبة المفهومة من الكلام لابد ان تكون
بين شئين هذا امر معلوم لا يتوهم انكاره فلا فائدة في الاخبار به فالاولى ان يقول
لان النسبة المفهومة من الكلام حاصلة في الذهن قطعاً ومع قطع النظر عن الذهن
نجد نسبة بين جزءي الكلام حاصلة في الخارج فقد تحقق وجود النسبتين في الكلام
وتحقق الفرق بينهما وذلك لان الكلامية ظرفها الذهن والخارجية ظرفها
الخارج افادة شيخنا العدوى ومنها ان قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن
ان يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التي حكم
فيها على افراد الموضوع المحققة الوجود في الخارج كقولنا الانسان حيوان فان
الحيوانية ثابتة لافراد الانسان في الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية
التي حكم فيها على افراد الموضوع التي لا تتحقق لها في الخارج بان كانت كلها
ذهنية او بعضها ذهني وبعضها خارجي فالاولى كقولنا شريك الباري ممتنع والثانية
كقولنا ماسوسه الواجب تعالى ممكن لان افراد ماسوي الواجب يشمل المستحيل العادي
كبحر من زيق ولا وجود له الا في الذهن لان القضايا الذهنية لا يصح فيها قطع النظر
عن الذهن اذ لا وجود لها الا فيه ولا وجود لها في خارج الاعيان مع ان القضايا
مطلقا لها نسبة خارجية وقد يجاب بان المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر
عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان
فدخلت تلك القضايا المذكورة او يقال ان قوله ومع قطع النظر الخ في معنى المبالغة وكأنه
قال ولا بد ان يكون بين هذين الشئين نسبة في الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن
اى هذا اذا لم يقطع النظر عن الذهن بل نظر اليه كما في القضايا الذهنية بل ولو قطع
النظر عنه كما في القضايا الخارجية وليس قوله مع قطع النظر شرطا لوجود النسبة الخارجية

وحينئذ فاشتمل كلامه على التسمين المذكورين (قوله نسبة ثبوتية) أى وهى النسبة الخارجية وقوله بان يكون هذا أى الموضوع ذاك أى المحمول كفى زيد قائم فان المراد من القائم نفس زيد وقوله بان لا يكون هذا أى الموضوع ذاك أى المحمول كفى زيد ليس بقائم فانه يدل على ان زيدا غير القائم فى الواقع وقوله بان يكون هذا اذاك أى مثلا لاجل دخول القضايا الشرطية فان النسبة فيها لزوم لان هذا ذاك اذهذا انما يظهر فى الخلية (قوله الا ترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية (قوله فان القيام حاصل لزيد) يحتمل ان المراد حاصل له فى الواقع اذا كان الكلام صادقا وفى الكلام حذف شئ، يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعاً او ليس بحاصل له قطعاً وحصوله وعدم حصوله فى الواقع هو النسبة الخارجية التى تعتبر المطابقة بينها وبين النسبة المفهومة من الكلام وقوله قطعاً أى وان قطعت النظر عن ادراك الذهن فليس القطع بمعنى الجزم وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل ان المراد فان القيام حاصل لزيد أى يقتضى دلالة الكلام لابل نظر للواقع من كونه صادقا او كاذبا لان الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها فى الخارج واما احتمال الكذب فهو عقلى لامفهوم للفظ (قوله سواء قلنا الخ) هذا تعميم فى قوله فان القيام حاصل لزيد قطعاً وهذا التعميم زيادة فائدة ولا دخل له فى الاستدلال المشار له بقوله الا ترى الخ (قوله من الامور الخارجية) أى بناء على مذهب الحكماء من ان الاعراض النسبية لها وجود أى تحقق فى الخارج أى خارج الاعيان يمكن رؤيتها وقوله اولست منها أى من الامور الخارجية بل من الامور الاعتبارية كما يقبول اهل السنة فانهم يقولون ان الاعراض النسبية امور اعتبارية لا تحقق لها فى خارج الاعيان بل فى خارج الازهان لان لها تحقفاً فى نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم انه لا ثبوت لها فى نفسها بل فى الذهن فقط فان قلت حيث كانت الامور الاعتبارية لا وجود لها فى خارج الاعيان بل ولا فى خارج الازهان على هذا القول فما الفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق ان الاعتبار الكاذب لامستدله بل هو امر ينتزعه الذهن كخجل الكريم وكرم البخيل والاعتبار الصادق يستند للامور الخارجية كابوة زيد لعمره فان قلت اذا كانت النسبة امراً اعتبارياً على ما يقوله اهل السنة فامعنى نسبتها للخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود فى قولهم انها موجودة فى الخارج وهل هذا الاتفاق قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذى نسبت له خارج الازهان وهو نفس الامر لا خارج الاعيان والى هذا اشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) اسو ما ذكرناه من ثبوت النسبة فى الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم الاشارة راجع

نسبة ثبوتية بان يكون هذا
ذاك او سلبية بان لا يكون
هذا ذاك الا ترى انك اذا
قلت زيد قائم فان القيام
حاصل لزيد قطعاً سواء
قلنا ان النسبة من الامور
الخارجية او ليست منها
وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية

لوجود النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل في الذهن
 اى ان معنى وجود النسبة الخارجية تحققها في الواقع اى تحققها في ذاتها بين الشئين
 بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض وليس المراد بوجودها تحققها في خارج
 الاعيان بحيث يمكن رؤيتها كياض الجسم فعنى الخارج الذى نسبت اليه النسبة
 خارج الذهن وهو الواقع ونفس الامر وليس المراد به خارج الاعيان لان الخارج
 يطلق بمعنى الواقع ونفس الامر اى نفس الشئ و بمعنى الاعيان اى الاشياء المعينة
 المشاهدة ومعنى وجود الشئ فيها انه فرد من افرادها ومعدود منها اذا علمت هذا فتقولهم
 النسبة موجودة في نفس الامر معناه انها متحققة في نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعتبر
 وفرض الفارض فهو اظهار في محل الاضمار واذا قيل زيد موجود في خارج الاعيان
 فعناه انه من جملة الامور المعينة المشاهدة التى يمكن رؤيتها واعلم ان الموجود اى
 التحقق في خارج الازهان اعم من الموجود اى التحقق في خارج الاعيان لان الاول
 اما ان يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجودا في خارج الاعيان ايضا اولا فيكون
 موجودا في خارج الازهان فقط فزيد يصدق عليه انه موجود في خارج الازهان
 والاعيان والنسبة الخارجية يصدق عليها انها موجودة في خارج الازهان لاني خارج
 الاعيان لان لها تحققا في نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وان الاعتباريات قسمان
 قسم لا تحقق له في نفسه بل هو امر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض
 الفارض وهذا لا تحقق له لاني خارج الازهان ولاني خارج الاعيان ومنها ماله تحقق
 في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا الثاني هو الموجود
 من الاعتباريات خارج الازهان قرر ذلك كله شيخنا العلامة العدوي عليه سمات
 الرحمة والرضوان (قوله لا بدله من مسند اليه و مسند واسناد) اى وحيتذ فلا بد لها
 من ابواب ثلاثة تين احوالها فاذا ضمت هذه الثلاثة لباب الانشاء المبين لحواله
 كانت الابواب اربعة وكان الاولى للمصنف ان يقول من اسناد ومسند اليه ومسند
 ليوافق ما امر من قوله ويختصر في ثمانية ابواب احوال الاسناد الخ وما يأتى في ترتيب
 الابواب وليتصل المسند بما يتعلق به الا ان يقال انه لاحظ ان الاسناد رابطة بين
 شئين لا يعقل الا بعد تعقلهما فربته التأخير لكن فيه ما يأتى (قوله والمسند قد يكون
 الخ) وذلك نحو ضرب زيد عمرا فاحتجج لباب خامس بين احواله وقضية كلامه ان
 المسند اليه لا يكون له متعلق وليس كذلك اذا المسند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان
 مشتقا نحو المنطلق يوم الجمعة زيد والضارب زيدا قائم ومعلم زيد عمرا شاخصا
 حاضرا ويحاج بان المسند اليه في الاولين في الحقيقة انما هو ال والمتعلق المذكور للصلة
 لا للمسند اليه واما في الثالث فالمنضوب فيه ليس بفضلة وانما هو عدة بدليل الاضمار
 في التنازع او يحاج بان المصنف انما اقتصر على المسند لان الغالب في المسند ان يكون

(والخبر لا بدله من مسند
 اليه ومسند واسناد
 والمسند قد يكون له
 متعلقات اذا كان فعلا وفي
 معناه) كالصدر واسم
 الفاعل واسم المفعول واما
 اشبه ذلك ولا وجه
 لتخصيص هذا الكلام بالخبر

له متعلق دون المسند اليه وانما كان الغالب في المسند ان يكون له متعلقات دون المسند اليه لان المسند في الغالب يكون مشتقا والمسند اليه جامدا وما كان الغالب عليه ان يكون مشتقا يكون له متعلقات اكثر بقی شئ آخر وهو ان المسند اذا كان فعلا او بمعناه فلا بد له من متعلقات لانه وان لم يلزم ان يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق ومفعول فيه نعم قد يحذف وكلام المصنف اعم من الذكر والحذف بدليل انه سيقول اما حذفه فلكذا وظاهر قول المصنف هنا والمسند قديكون له متعلقات اذا كان فعلا انه لا تنزيمه المتعلقات اذا كان فعلا او بمعناه وليس كذلك كما علمت والجواب ان في كلام المصنف حذفاً والتقدير قديكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك اي كما اذا كان جامدا نحو زيد اخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله او في معناه) اي او كان في معناه اي ملتبسا بمعناه التضمني من التباس الدال بالمدلول بان كان اسما دالا على الحدث (قوله كالمصدر الخ) التمثيل بالمصدر ومأمعه مما هو في معنى الفعل انما يستقيم على تقدير ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي فيكون مافيه معنى الفعل اعم مما تضمن حروفه كالمصدر والوصف اولا كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونحوها واما على تقدير ان يراد بالفعل الفعل الحقيقي اعم من ان يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه فيكون المراد بما في معناه ما لا يتضمن حروفه كالظرف واسم الفعل واسم الاشارة ونحوها (قوله ولا وجه لتخصيص الخ) اي لان الانشاء لا بد له ايضا مما ذكر فكان على المصنف ان يقول وكل من الخبر والانشاء لا بد له من مسند الخ وقد يجاب بانه انما خاص الخبر بالذكر لكونه اعظم شأنا واكثر فائدة واشتمالا على النكات والخصوصيات البدعية التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لحصول الانشائية ما ينقل كما في بعت او زيادة اداة كما في تضرب ولا تضرب او حذف كما في اضرب فان اصله تضرب وبالجملته فالخبر هو الجزء الاعظم فلذا افرد المصنف الابحاث عن احوال اجزائه من مسند اليه ومسند واسناد بالتدوين وجعل للبحث عن حال كل واحد منها بابا على حدة واحال معرفة احوال اجزاء ما عداه عليه فيما يأتي حيث يقول في آخر احوال المسند تنبيه ما تقدم من الاعتبارات في احوال المسند اليه او المسند او الاسناد كما تجري في الخبر تجري في الانشاء (قوله الاسناد) اي بين المسند والمسند اليه اما بقصر نحو ما زيد الاقام او بدونه نحو زيد قائم وقوله والتعلق اي بين المسند والفضلات المشار اليها بقوله قديكون له متعلقات اما بقصر نحو زيد ماضرب الاعمر او قديكون بدون قصر نحو زيد ضرب عمرا (قوله اما بقصر الخ) اي وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وادواته (قوله اما معطوفة) اي تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالوصل وقوله او غير معطوفة اي تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل فلا بد من باب سابع بين فيه ذلك لان هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ثم ان المراد بقوله وكل

(وكل من الاسناد والتعلق)
اما بقصر او بغير قصر
وكل جملة قرنت باخرى
اما معطوفة عليها او غير
معطوفة والكلام البالغ
اما زائد على اصل المراد
لفائدة (احترز به عن
التطويل على انه لا حاجة
اليه بعد تقييد الكلام
بالبلغ (او غير زائد) هذا
كله ظاهر

جملة قرنت باخرى اى مما يقبل العطف فى اداء اصل المعنى وحينئذ فلا يتناول الجمل
 الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع فاندفع ما يقال انها داخلة فى قوله او غير
 معطوفة مع انها ليست من الفصل والوصل بل من متعلقات الفعل وانما ذكر المصنف
 التذييل فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله او غير معطوفة
 او متروكة العطف كان اولى لان الترك يشعر بقبول المتروك العطف (قوله اما زاد على
 اصل المراد) اى وهو الاطناب وقوله او غير زائد صادق بان لا يكون ناقصا ايضا
 وهو المساواة او كان ناقصا وهو الايجاز اى وحينئذ فلا بد من باب ثامن بين فيه ذلك
 وهو باب الايجاز والاطناب والمساواة (قوله احتزبه) اى بقوله لفائدة عن التطويل
 وهو الزيادة على اصل المراد لفائدة وكذا احتزبه عن الحشو فانه ايضا زايده على
 اصل المراد لفائدة لكنهما فى الثانى متعينة دون الاول على ما يأتى (قوله على انه
 لاحاجة اليه) على للاستدراك اى لكن لاحاجة اليه اى الى ذلك القيد وهو قوله
 لفائدة وذلك لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى كان مطابقا لمقتضى
 الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان زائدا لفائدة فلا يكون بليغا هذا كلامه وفيه ان
 هذا لا يتم الا لو قلنا ان كل كلمة من الكلام البليغ لابد ان تكون يقتضيها الحال فاذا
 كانت فيه كلمة لا يقتضيها الحال بان كانت زائدة كان الكلام غير بليغ كما اذا قلت لخالى
 الذهن زيد قائم فى الدار فان قولك فى الدار غير محتاج اليه والحق انه يقال له
 بليغ ولا يشترط ذلك الشرط وان القيد يحتاج اليه لاجراجه ما ذكر سلفا ان قيد
 البليغ يعنى عن قوله لفائدة فيقال ان قصد المصنف تحقيق معنى الاطناب وايضا ح
 وبيان ان الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولولم يقيد الزيادة بالفائدة لربما توهم ان الاطناب
 هو الزيادة مطلقا لاطلاقها عن قيد الفائدة مع انه مقيد بها فى الواقع (قوله او غير
 زائد) المتبادر منه ان المراد او غير زائد على اصل المراد لفائدة فدخل فيه
 التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد اصلا وبازائد لفائدة
 فكان الاولى ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا وبقيده بكونه لفائدة لان عدم
 الزيادة فى الايجاز والمساواة لابد ان يكون لفائدة (قوله هذا كله الخ) اعلم ان التقديم
 والتأخير والذكر والحذف مثلا من احوال كل من المسند اليه والمسند ومتعلقات المسند
 فلذا ذكرت فى كل من باب احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال المتعلقات مثل
 التقديم والتأخير والذكر والحذف فى انهما احوال الثلاثة القصير فهو تارة يتعلق
 بالمسند اليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب ان لا يخص باب بل يذكر فى باب
 المسند اليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل
 من احوال الجملة الخيرية فالمناسب ان يذكر فى احوال الاسناد كالتأكيد والحقيقة العقلية
 والمجاز العقلي ولا يخصهما باب وكل واحد من الايجاز والاطناب والمساواة تارة يتعلق

بالجملة وتارة يتعلق بالسند اليه وتارة يتعلق بالسند فالمناسب ذكر هذه الثلاثة في باب الاسناد
وفي باب السند اليه والسند ولا يخصها باب اذا علمت هذا فيقال كان الاولى للمصنف
ان لا يلتفت لبيان الحصر لانه معلوم بالاستقراء بل الاولى له ان يلتفت لتخصيص
كل من هذه الامور الثلاثة باب على حدة والى هذا اشار الشارح بقوله وهذا اى
دليل الحصر اعنى قول المصنف لان الكلام اما خبر او انشاء الى آخر ما ذكره في دليل
الحصر (قوله لكن لا طائل تحته) اى لا ثمرة له (قوله لان جميع الخ) علة لمحذوف اى
والاولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالقصر والفصل
والوصل والاطناب ومقابليه بابواب وذلك لان الخ (قوله ومقابليه) اى الایجاز والمساواة
(قوله انما هو) اى جميع ما ذكر (قوله من احوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل
والایجاز والاطناب والمساواة اذا تعلقت بجملة وقوله او السند اليه او السند هذا
بالنظر للقصر وللاطناب ومقابليه اذا تعلقت بمفرد وكان عليه ان يزيد او المتعلق (قوله
مثل التأكيد) هو من احوال الجملة فهو مناسب للفصل والوصل والایجاز ومقابليه
اذا تعلقت بجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من احوال الطرفين فهو مناسب للقصر
والایجاز ومقابليه اذا تعلقت بمفرد فظهر لك مما قلناه ان قول الشارح لان جميع الخ
علة لمحذوف وان كان في كلام الشارح توزيعا (قوله في هذا المقام) اى مقام حصر
المقصود من علم المعاني في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب افرادها) عن غيرها
من الاحوال وعدم ذكرها معها في باب احوال الاسناد الخبرى والسند اليه والسند
والتعلقات (قوله وجعلها ابوابا) تفسير لما قبله والحاصل ان الثمرة في بيان وجه افراد
هذه الثلاثة بابواب وعدم ذكرها مع غيرها من الاحوال في باب الاسناد الخبرى
بالنسبة للفصل والوصل وكذا بالنسبة للایجاز ومقابليه وفي باب السند اليه والسند
والتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للایجاز ومقابليه واما مجرد تعداها وبيان
الحصر فيها فهذا لا طائل تحته لان هذا معلوم باستقراء كلامه (قوله وقد لخصنا
ذلك) اى بيان السبب في افرادها اى ذكرنا السبب بعارة ملخصة وحاصل ما ذكره
الشارح في كبريائه انما افرادها بابواب لكثرة تشعبها وصعوبة امرها بكثرة مباحثها
بخلاف غيرها من الاحوال كالتعريف والتكبير والتقديم والتأخير وغيرها من
الاحوال فلذا لم يفرد بابواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر لمحذوف اى هذا تنبيه
وهولغة الايقاظ واصطلاح اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه اجالا من الكلام
السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيه ان اريد منه المعنى اللغوى لانه مصدر وان
اريد به المعنى الاصلاحي فهو كثيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فتجعل
على بمعنى في متعلقة بمحذوف اى كائن في تفسير او على حالها متعلقة بمشتمل اى مشتمل
على مفسرهما كذا قيل وقد يقال انه يتعين الثانى لانه وان كان في الاصل مصدرا

لكن لا طائل تحته لان جميع
ما ذكر من القصر والفصل
والوصل والایجاز
ومقابليه انما هو من احوال
الجملة او السند اليه او السند
مثل التأكيد والتقديم والتأ
خير وغير ذلك فالواجب
في هذا المقام بيان سبب
افرادها وجعلها ابوابا
برأسها وقد لخصنا ذلك
في الشرح (تنبيه) على
تفسير الصدق والكذب
الذى قد سبق اشارة ماله
في قوله تنظيره ولا تطابقه

الا انه انسلخ عن المصدرية وجعل اسماء الالفاظ المخصوصة (قوله الذى قد سبق اشارة
 مالىه) مازائدة لتأكيد التقليل اى الذى قد سبقت الاشارة اليه اشارة خفية ووجه
 تلك الاشارة انه قال اولاً لا تطابقه اولاً لا تطابقه فافاد ان الكلام الخبرى اما ان توجد
 فيه المطابقة اولاً ولاشك ان المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما
 تقدم ذات الصدق وذات الكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين
 فقد سبق ذكرهما فى الجملة اى باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما ولذا كانت تلك
 الاشارة خفية و اشار الشارح بقوله الذى قد سبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيهها
 لان التنبيه الفاظ يترجم بها عما اشير اليه فى الكلام السابق فان قلت الكلام السابق
 فيه الاشارة الى مسند هذا الخبر الذى ذكره فى التنبيه اذ لم يعلم منه الا المطابقة
 وعدمها واما المسند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلم مما سبق والمتعارف
 جعل التنبيه عنواناً لتفصيل شئ علم من الكلام بداهة او قريباً من البداهة ولا يكون
 الخبر المذكور معلوماً مما سبق كذلك الا اذا علم سائر اجزائه ولم يعلم هنا الا المسند فقط
 وحينئذ فلا يصح تسمية هذا البحث بالتنبيه قلت قد اجيب بان المتعارف استعمال التنبيه
 فى مقامين الاول ما سبق وهو الالفاظ التى يعنون بها عن تفصيل شئ علم اجالاً من الكلام
 السابق بداهة او قريباً من البداهة الثانى ان يكون البحث اللاحق معلوماً من الكلام
 السابق اجالاً ولونفرياً وما ذكرهنا من هذا القبيل فان قلت ان الذى عرف مما تقدم
 انما هو مذهب الجمهور واما مذهب الجاحظ والنظام ودليل كل واحد منهما وارد
 عليه فلم يعلم مما تقدم لا اجالاً ولا تفصيلاً وحينئذ فجميع ما ذكره فى هذا البحث لم يعلم
 مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيهاً واجيب بانسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على
 مذهب الجمهور الذى هو معلوم مما مر واما ما ذكر معه فهو مذكور استطراداً زيادة
 على الترجمة وهى لا تنضر والى هذا الجواب يشير قول الشارح تنبيهه على تفسير الصدق
 والكذب فانه يشير الى خروج الادلة والاعتراضات عليها عنسمى التنبيه (قوله
 اختلف القائلون الخ) حاصله ان العلماء اختلفوا فى الخبر هل ينحصر فى الصادق
 والكاذب وبه قال الجمهور والنظام ولا ينحصر بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال
 الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب فالجمهور
 فسروهما بتفسير والنظام فسرها بتفسير (قوله فى الصدق) اى فى ذى الصدق وذى
 الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدرنا ذلك لان الخبر ينقسم للصادق والكاذب
 لا للصدق والكذب لانهما من اوصافه (قوله صدق الخبر مطابقتها للواقع) لم يذكر
 المصنف دليلاً كما صنع فى القولين بعده ايها ما لكثرة ادلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها
 ولانه بلغ من الظهور الى حالة بحيث لا يحتاج الى الدليل (قوله اى مطابقة حكمه)
 اشار الشارح بذلك الى ان فى كلام المصنف حذف مضاف والحامل له على ذلك ان الخبر

اختلف القائلون بالانحصار
 الخبر فى الصدق والكذب
 فى تفسيرهما فقيل (صدق
 الخبر مطابقتها) اى مطابقة
 حكمه (للواقع) وهو
 الخارج الذى يكون لنسبة
 الكلام الخبرى (وكذبه)
 اى كذب الخبر (عدمها)
 اى عدم مطابقتها للواقع يعنى
 ان الشئين اللذين اوقع
 بينهما نسبة فى الخبر

عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والذي يوصف بها انما هو النسبة الكلامية المفهومة منه وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه او انتفاؤه عنه وهى المعبر عنها بالوقوع او الالاقوع في كلامهم وهى المرادة بالحكم في كلام الشارح وليس المراد به الاتساع والانتزاع (قوله للواقع) اللام زائدة للتقوية لان مادة المطابقة تعدى بنفسها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الخارج اى في الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر وحاصل كلامه ان صدق الخبر بمطابقة نسبته الكلامية للنسبة الخارجية سواء طبقت الاعتقاد ايضا كما لو قال السنن العالم حادث اولم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفيلسوف (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) اضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن مطابقة و اشار الشارح بهذا الى ان الواقع هنا ليس بمعنى نفس الامر بل المراد به الخارج المذكور في قول المصنف سابقا ان كان لنسبته خارج اى نسبة خارجية وانما حل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لاعلى نفس الامر لان المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الامر بل بين حكم الخبر وما في نفس الامر وهو حال الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية (قوله اى عدم مطابقته) اى عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع اى للنسبة الخارجية وذلك كما في قول الفيلسوف العالم قديم فهو خبر كاذب وان طابق حكمه اعتقاده وكذلك اذا قاله السنن وان خالف اعتقاده ثمانه على هذا التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب لان مدلوله اعنى النسبة بمعنى الوقوع او الالاقوع ان طبقت الواقع فهو صادق والا فكاذب فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثانى (قوله يعنى الخ) هذا زيادة توضيح للكلام السابق وقرر شيخنا العدوى انه انما اتى بالعناية لان التبادر من المصنف ان المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفس الامر مع انها انما تعتبر اولا وبالذات بين حكم الخبر وما في نفس الامر لكن انت خير بان هذه العناية لا يحتاج اليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشئيين المحكوم عليه والمحكوم به كريد والقيام (قوله لا بد وان يكون) الواو زائدة اى لا بد من ان يكون ومعنى لا بد لافراق وبداسم لاو الجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لاو خبرها محذوف (قوله في الواقع) اى في نفس الامر ولما كان هذا يخرج ما لا يثبت له في الواقع قال اى مع قطع النظر عما في الذهن فينبغى ان يكون هذا تفسيرا لقوله في الواقع تفسير مراد لا تفيد الله ولما كان هذا اى قوله مع قطع النظر عما في الذهن قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التى لا يثبت لها الا في الذهن

لا بد وان يكون بينهما
نسبة في الواقع اى مع
قطع النظر عما في الذهن
وعما يدل عليه الكلام
فطابقة تلك النسبة
المفهومة في الكلام للنسبة
التي في الخارج بان تكونا
ثبوتيين اوسلبتين صدق
وعدمها بان تكون احدهما
ثبوتية والاخرى سلبية
ككذب

لا في الخارج كقول اجتماع الضدين ثابت فان هذه لا تأتي مع قطع النظر فيها عن الذهن لانه لا تحقق لها الا في الذهن لا في الخارج قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى ان المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا وحينئذ قد دخل الذهنيات المحضة فكأن الشارح قال اي مع قطع النظر عما في الذهن من حيث يدل عليه الكلام ولا شك انه اذا قطع النظر عما في الذهن من تلك الحثية كان صادقا اذا كانت النسبة في الذهن او في الخارج كما في القضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوي ان قوله اي مع قطع النظر يجوز ان يكون في معنى المباعدة اي ان النسبة الخارجية لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما في الذهن اي هذا اذا لم يقطع النظر عما في الذهن بل نظر اليه كما في القضايا الذهنية التي لا تبوت لها خارجا بل ولو قطع النظر عما في الذهن كما في القضايا الخارجية نحو زيد قائم وعلى كل حال ليس قوله اي مع قطع النظر الخ قيدا لوجود الخارجية وعلى هذا التقرير فقوله بعد ذلك وعما يدل عليه الكلام عطف تفسير اي ان المراد بما في الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله عما في الذهن) اي النسبة الذهنية وقوله وعما يدل عليه الكلام اي النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقررهما في الذهن قبل النطق بهما فهي ذهنية وان اعتبر فهمهما من الكلام بعد النطق بهما فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى ان المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن للواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا ان المنظور له في العمدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام الآتي فانه ينظر للكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ فانه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتي بيانه (قوله بان تكونا) اي مصورة بان تكونا ثبوتيتين كما في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع وقوله اوسليتين كما في قولك زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام في الواقع ثم ان هذا الكلام اعني قوله بان تكونا الخ يشير الى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هي الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وانه ليس المراد بها الموافقة من سائر الوجوه وهذا بناء على ان المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الايقاع والانتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد واما اذا قلنا المراد بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كما ان الخارجية كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقة هي الموافقة بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكفي في التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار فاربط احد الشئيين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله في الخارج بقطع النظر عن فهمه من الكلام فلا يقال ان في مطابقة احدي النسبتين لالاخرى مطابقة الشيء لنفسه (قوله بان تكون

احدهما ثبوتية الخ) اى كما اذا قبل زيد قائم ولم يحصل له قيام فى الواقع اوفلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام فى الواقع فللكذب صورتان كما ان للصدق صورتينبقى شئ آخر وهو ان تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور وذلك لانه قد اخذ الخبر فى تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفا على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بانه ما احتل الصدق والكذب لذاته فقد اخذنا فى تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصورهما وهذا دور واجيب بان الصدق والكذب المأخوذان فى تعريف الخبر هما صفتا المنكلم وهما الاعلام بالشيء على ما هو عليه او على خلافه والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر على انه ليس بلزوم بناء التعاريف بعضها على بعض فالذى يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتل الصدق والكذب بل بما لا يتوقف مدلوله على النطق به او بما حصل مدلوله فى الخارج بدونه وكان حكاية عنه واورد على التعريف ايضا المبالغات بكثت اليوم الف مرة فانه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب لحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع واجيب بان المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فهو كذب وان قصد معنى مجازيا كالكثر فى المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد بمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا الوضعى (قوله وقيل) قاله النظام وهو من المعتزلة وقد اشار المصنف الى كمال سخافة هذا المذهب بمخفف قاله ونحقيقه بمجهوليته مع العلم بانه النظام والى رجعتان مذهب الجاحظ عليه بذكر قاله ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودى اذا قال الاسلام باطل وتكذيبه اذا قال الاسلام حق واجاع المسلمين ينادى على ذلك بالبطلان والفساد وبتلان اللازم يقتضى بطلان المزوم وانما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اتفقا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب (قوله مطابقته) اى مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد الخبر لعل المراد لما فى اعتقاد الخبر او لاعتقاده باعتبار ما فيه او لمعتقد الخبر وحاصله ان الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للخبر وهى التى فى ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو للعطف على محذوف اى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ او ان لولمبالغة اى هذا اذا كان الاعتقاد صوابا بل ولو كان خطأ فاقبل المبالغة اولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صوابا كما فى قولك السماء فوقنا حال كونك معتقدا ذلك وما بعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتقدا ذلك فان النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسير لقوله خطأ فكان المناسب التعبير باى التفسيرية (قوله اى عدم مطابقته) اى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه (قوله ولو كان خطأ) اى هذا

(وقيل) صدق الخبر
(مطابقته لاعتقاد الخبر
ولو كان) ذلك الاعتقاد
(خطأ) غير مطابق للواقع
(وكذب الخبر عدمها) اى
عدم مطابقته لاعتقاد الخبر
ولو كان خطأ فقول القائل
السماء تحتنا معتقدا ذلك
صدق وقوله السماء فوقنا
غير معتقد ذلك كذب
والمراد بالاعتقاد الحكم
الذهنى الجازم او الراجح
في العلم والظن وهذا
يشكل بخبر الشاك لعدم
الاعتقاد فيه فيلزم
الواسطة ولا يتحقق
الانحصار

إذا كان الاعتقاد غير خطاً، بل ولو كان خطأً واخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير في قول المصنف عدمها للمطابقة المقيدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله معتقداً ذلك) أي ما ذكر من التخصيص (قوله غير معتقد ذلك) أي ما ذكر من الفوقية والاولى ان يقول معتقد اخلاف ذلك لان ما قاله صادق بصورتين ماذا اعتقد عدم ذلك وما اذا لم يوجد منه اعتقاد اصلاً وهو الشاك فيكون خبر الشاك داخل في الكذب فلا يتأتى له الاشكال الا في له بعد ذلك ولوقال مثل ما قلنا لكان قاصراً على الصورة الاولى وتكون الصورة الثانية واسطة فيتأتى حينئذ الاشكال وقد يقال انما عبر بقوله غير معتقد ذلك لانه المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد الصادق بالصورتين كذا قال عبد الحكيم وقال الغنبي قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لان موضوع المسألة ان المتكلم عنده اعتقاداً بالنسبة للخبر او لخلافها واما اذا انتفى الاعتقاد كما في الشاك فلا خبر اصلاً او هو كذب على ماسأى (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلن عند الاصوليين بمعنى الادراك الجازم للدليل فيخرج اليقين اعني العلم وهو الادراك الجازم لدليل والظن وهو الادراك غير الجازم بين ان المراد به هنا ما يشمل الادراكين لا ما يقابلهما (قوله الحكم الذهني الخ) أي النسبة المعتقدة اعتقاداً جازماً او راجحاً وقوله فيم العلم والظن نشر على ترتيب اللف (قوله وهذا) أي تفسير الصدق والكذب الذي حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله ان الشاك في قيام زيد وعدم قيامه اذا قل قام زيد لا يصدق على خبره هذا انه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لانه لا اعتقاده حتى يطابقه حكم الخبر ولا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الوسطة بين الصدق والكذب مع ان النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالواسطة بينهما بل يقول بمحصن الخبر في الصادق والكاذب (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأني بسمان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف هنا انه خلاف المتبادر وانه موهم لجريان الكذب في الانشاءات وهو مخالف للاجتماع كذا في الفساري وقال عبد الحكيم وجه الضعف ان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله انه) أي خبر الشاك كاذب (قوله لانه اذا انتفى الاعتقاد) أي في خبر الشاك (قوله صدق عدم مطابقتها الاعتقاد) أي لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد فقول المصنف والكذب عدم مطابقتها الاعتقاد في معنى قولك ليس الاعتقاد مطابقاً لحكم الخبر وهو سالبة صادق بان يكون اعتقاداً ولا يكون حكم الكلام مطابقاً له وبان لا يكون اعتقاداً اصلاً فحينئذ تعريف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) اشار بهذا الى ان هذا

الهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقتها الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبراً وليس بخبر مذکور في الشرح فليطالع ثمه (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك رسول الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم وان كان مطابقاً للواقع

الاشكال مبني على ان كلام الشاك يقال له خبر باعتبار ان له نسبة مفهومة كسائر الاخبار
مطابقة لما في الواقع او غير مطابقة له ولا يشترط ان تكون نسبة كائنة في ذهن المتكلم
ولانه دال على حكم وهو ادر الك وقوع النسبة اولا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم
قائما بالتكلم في الواقع وغاية ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتخلفه جائز في الدلالة
الوضعية كما في الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز فيها تخلف المدلول
عن الدليل كما في التغير الدال على حدوث العالم وهذا القول هو التحقيق لانه اذا كان
كلام المتعمد للكذب يقال له خبر باعتبار المذكور قالوا الشاك وقيل انه لا يقال له
خبر باعتبار انه لانسبة له في الاعتقاد حينئذ فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد
الاشكال اصلا (قوله ثم) يوقف عليه بالهاء (قوله بدليل الخ) متعلق بمحذوف
اي وتمسك في اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى اي بدليل
هو قوله تعالى فالاضافة للبيان لان القول المذكور نفس الدليل واعترض بان هذا
تفسير وتعريف وقد تقرر في موضعه ان الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام
عليها البراهين لان مرجع المنع لطلب الدليل واقامة الدليل بمنع اذا التعاريف
من قبيل التصورات والمعرف مصور بمنزلة النقاش ينقش لك في ذهنك صورة
مفهوم وليس بين الحد والمحدود حكم يمنع او يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة
الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر فكيف يتمسك هنا على اثبات
هذا التعريف بدليل واجيب بان محل امتناع اقامة الدليل على التعريف اذا لم يكن
مآله للتصديق بان حاولوا به افادة تصور وذلك فيما اذا كان التعريف غير لفظي
فان كان التعريف مآله الى التصديق بان كان المقصود منه افادة ان هذا المعنى مدلول
لذلك اللفظ لغة او اصطلاحا وذلك فيما اذا كان التعريف لفظيا كما هنا فلا منع
في اقامة الدليل عليه نظرا لما يؤول اليه من التصديق الحاصل من اجل التعريف
على المعرف اذ كانه قيل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كذا ذكره ارباب
الحواشي وقال عبد الحكيم ان الدليل الذي تمسك به النظام على الحكم الذي يتضمنه
التعريف وهو انه صحيح (قوله والله يعلم انك رسول الله) الظاهر ان هذا ايس من كلامهم
بل من كلام المولى قدم احترامنا اذ لو قيل قالوا ان شهد انك رسول الله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون لئولهم ان قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم
انك رسول الله ليحبط ذلك الابهام (قوله والله يشهد ان المنافقين) اي يعلم ذلك وعبر
عن العلم بالشهادة مشاكلة (قوله فانه تعالى الخ) هذا توجه لكون الآية دليلا
وحاصله ان المولى وصف المنافقين بانهم كاذبون في قولهم انك رسول الله مع ان نسبة
ذلك الكلام وهو ثبوت الرسالة له مطابقة للواقع لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم
من كونه غير رسول فدل على ان كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد واذا كان

الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فاحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب اجدر واذا تحقق ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواسطة عندها الخضم هونك المطابقة فلا يرد ان يقال بعد تسليم ان الكذب ماذكر لا يلزم منه ان الصدق مطابقة الاعتقاد ولا ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال ان الكذب هو عدم تلك لمطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل (قوله ورد هذا الاستدلال) حاصله جوابان احدهما بالمنع وله سندان والثاني بالتسليم * وتقرير الاول لانسلم ان الكذب في المشهود به لم لا يجوز ان يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الجبرى وهوان شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب او راجعا لتسمية خبرهم شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة ومن المعلوم ان الدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال * وتقرير الثاني سلمنا ان التكذيب راجع للمشهود به كما قلت لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه واذا كان راجعا له باعتبار الواقع في زعمهم صدق ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب لان المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع اعم من ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتباره في نفسه (قوله وفي ادعائهم المواطأة) عطف على في الشهادة من عطف اللازم على المزموم وذلك لان الشهادة هي الاخبار بالشيء عند مواطأة القلب للسان اى موافقته له فالشهادة مستلزمة للمواطأة فاذا كذبوا في الشهادة كانوا كاذبين في دعوى المواطأة وانما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان ان ذلك اللازم هو مرجع التكذيب (قوله راجع الى الشهادة) اى المذكورة في قوله نشهد وانما لم نجعله راجعا للخبر الذى تضمنه قولهم انك لرسول الله فانه يتضمن بواسطة التأكيد انه من صميم القلب لانه معمول نشهد فهو في حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم (قوله باعتبار تضمنها الخ) لما ورد عليه ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من اوصاف الخبر اجاب بقوله باعتبار تضمنها الخ اى انه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته وهو التوافق قلبونا او شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم ان هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانها لم تكن من صميم القلب او دعواكم ان السننكم وافقت قلوبكم كذب لانه لا موافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشيء خالصه وازافة صميم للقلب من اضافة الصفة للموصوف اى هذه الشهادة صادرة من قلبنا الخالص وقوله وخلص الاعتقاد كذلك من اضافة الصفة للموصوف وهو تفسير مراد لما قبله (قوله يشهادة ان واللام الخ) اى وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة ان واللام والجملة الاسمية المقيدات

(ورد) هذا الاستدلال
(بان المعنى لكاذبون
في الشهادة) وفي ادعائهم
المواطأة فالتكذب راجع
الى الشهادة باعتبار تضمنها
خبرا كاذبا غير مطابق للواقع
وهو ان هذه الشهادة من
صميم القلب وخلص
الاعتقاد بشهادة ان واللام
والجملة الاسمية (او) المحيى
لكاذبون (في تسميتها)

قوله لان الشهادة انما تكون الخ لعل هذه نسميته التي كتب عليها والا فتسخ الشارح التي يدي لان الشهادة ما يكون الخ والخطب سهل (مصححه)

اي في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف (او) المعنى انهم لكاذبون (في المشهود به) اعني قولهم انك لرسول الله لكن لافي الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكأنه قبل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق

للتأكيد ومعلوم ان تأكيد الشيء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات انما هي في المشهود به وهو انه رسول الله لافي لفظ الشهادة الذي هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهادة يفيد انها من صميم القلب واجيب بان الشهادة والمشهود به كالشيء الواحد فالتأكيد في احدهما يؤكد في الآخر اذ الشهادة لاتراد لذاتها بل انما تراد للمشهود به فغنى التأكيد في الآية ان المشهود به امر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقق او يقال ان هذه التأكيدات بالنظر للزم الفائدة وهو علمهم بانه رسول الله لما سئلت ان الخبر يجوز توكيده بالنظر للزم الفائدة اذا كان مخاطب عالما بالحكم ومنكرا على الخبر علمه به واذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر رجوع قولهم نشهد انك لرسول الله الى قولنا علمنا بانك رسول الله ثابت تحقيقا فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله او في تسميتها الخ) حاصله اننا لانسلم ان التكذيب راجع للمشهود به لم لا يجوز ان يكون راجعا لتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة وفيه ان التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شيء بشيء ليست من باب الاخبار وحينئذ فيكون مثل هذا غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا واجيب بان تسميتهم ذلك الخبر شهادة يتضمن دعوى قائله خبرنا هذا يسمى شهادة فالتكذيب راجع الى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم ان خبرهم هذا يسمى شهادة فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهادة قيل لهم كذبتم ليس خبركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد فظهر لك بمافررتاه الفرق بين الوجه الاول والثاني وذلك لان التكذيب في الوجه الاول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم ان هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم ان اخبارهم هذا مما يطلق عليه شهادة فكأنه قيل لهم كذبتم في تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة ان يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله اي في تسمية هذا الاخبار) اي الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه اخبارا ينافي كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قلت لا منافاة لان الاخبار ايضا انشاء فلانافي للشهادة انما هو الخبر لا الاخبار (قوله لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بان اشراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور واجيب بان اطلاق الشهادة على الزور مجاز اذ حقيقة الشهادة ان تكون عن علم المشهود به واعتراف به ولك ان تقول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل المنع وحاصله لانسلم ان التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله

لم لا يجوز ان يكون راجعا الى تسمية هذا الاخبار شهادة وتكون الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد والمانع يكفيه الاحتمال والمنع لا يمنع (قوله والاول محذوف) اى مع الفاعل ايضا والاصل او في تسميتهم هذا الاخبار شهادة (قوله او المعنى انهم لكاذبون في الشهود به الخ) حاصله اننا نسلم ان التكذيب راجع للشهود به لكن لانسلم ان كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كاذكرتم لم لا يجوز ان يكون كذبه لعدم مطابقتها للواقع بحسب اعتقادهم وان كان مطابقا للواقع في نفس الامر وتوضيح ذلك ان قولهم انك رسول الله نسبته الكلامية ثبوت الرسالة له عليه الصلوة والسلام وهم يزعمون ان الواقع انه ليس رسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وان طابق الواقع في نفسه فالنظام يقول ان هذا الخبر وهو قولهم انك رسول الله كذب لانه لم يطابق الاعتقاد فيقال له هذا الخبر وان لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في زعمهم واعتقادهم فلانسلم ان كذبه لعدم مطابقتها للواقع كما ذكرت لم يجوز ان يكون لعدم مطابقتها للواقع في زعمهم واعتقادهم وحينئذ فعنى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اى يعلم ان خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فليس الكذب الا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لافى الواقع) اى لكن كذبهم ليس لمخالفته للواقع يعنى في نفس الامر (قوله بل في زعمهم) اى بل كذبه لمخالفته للواقع بحسب زعمهم اى اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله لانهم يعتقدون انه) اى ذلك الخبر وهو انك رسول الله غير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لاعتقادهم انه غير رسول لانهم اى المنافقين من مشركى العرب والذى يعرف نبوته اهل الكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) اى فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم انه في الواقع غير رسول لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وان كان صادقا الخ) الواو المحال اى والحال ان ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع في نفس الامر في ذاته لان الواقع في نفس الامر في ذاته انه رسول (قوله فكأنه قيل الخ) اى فكأن الله تعالى قال انهم يزعمون اى يعتقدون انهم كاذبون في هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع انه خبر صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الامر (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقتها للواقع في زعمهم (قوله لا يكون الكذب) اى المذكور في هذه الآية (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) اى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله لئلا يتوهم ان هذا) اى قول المصنف في زعمهم اعزاف الخ وهذا علة للتأمل اى تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من ان توهم ان هذا الثالث تأيد لصاحب ذلك القول المردود عليه فيعرض على المصنف بان المقصد الرد عليه لا تأييده ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف او المعنى لكاذبون في الشهود به في زعمهم فانه يوهى ان الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب ان المراد ان الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم

وحيث لا يكون الكذب
الا بمعنى عدم المطابقة
للواقع فلي تأمل لئلا يتوهم
ان هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب
راجعين الى الاعتقاد
(اللاحظ) انكر انحصار
الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وزعم
ان صدق الخبر

واعتقادهم فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فكذبه انما هو لمخالفته للواقع في اعتقادهم لمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام وفرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد وحينئذ فكلام المصنف رد عليه لتأييده (قوله راجعين الى الاعتقاد) اى فيكون كلام المصنف هذا مؤيدا لكلام النظام مع انه يصدد الرد عليه (قوله الجاحظ) هذا لقبه واسمه عمرو بن بحر الاصفهاني وكنيته ابو عثمان وانما لقب بالجاحظ لان عينه كانتا جاحظتين اى بارزتين وهو احد شيوخ المعتزلة وتليذ النظام بوله التصانيف في كل فن وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما احضره التوكل ليقيم اولاده استبشع منظره فامر له بمشرفة آلاف درهم وصرفه وقال بعضهم فيه

- * لو يمسح الخنزير مسحا نائبا * ما كان الادون مسح الجاحظ *
 - * رجل ينوب عن الجميع بوجهه * وهو القذا في عين كل ملاحظ *
- ومن جملة شعره

- * اترجو ان تكون وانت شيخ * كما قد كنت ايام الشباب *
- * لقد كذبتك نفسك اى ثوب * خلبع كالجديد من الثياب *

وكان موته بوقوع مجلدات كتب العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله انكر الخ) اشار بهذا الى ان الجاحظ مبتدأ خبره محذوف واما جعله فاعلا لفعل محذوف فلا يصح لان هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل وهى اربعة ان يقع الفعل في جواب نفي او استفهام كقوله زيد جوابا لمن قال من جاء و بعد اذا وان الشرطيتين نحو اذا السماء انشقت وان احد من الشركين استجارك و بعد فعل يستلزمه * نحو ليك يزيد ضارع لخصومة * اى يكيه ضارع لكن الحذف في الثالث واجب وفيما جاز و اعلم انه كما يحذف الفعل في مواضع اربعة كذلك يحذف الفاعل في مواضع اربعة وقد نظم الجميع بعض الافاضل

- * عند النيابة مصدر وتجب * ومفرغ يتقاس حذف الفاعل *
- * والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفي او جواب السائل *

فان قلت من المقرر ان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة فهلا جعل قوله الجاحظ فاعلا لمحذوف قلت هذا انما يظهر اذا كان الموضع مما يطرده فيه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الاماكن الاربعة المذكورة واما في غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين (قوله واثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب اول لازم على ملزوم (قوله وزعم ان صدق الخبر الخ) ظاهره ان قول المصنف مطابقته خبر لان المحذوفة مع اسمها وفيه انهم لم ينصوا على جواز ذلك اللهم الا ان يقال هذا حل معنى لاجل اعراب فلاينا في ما يأتى من انه خبر لمحذوف وهو المحدث عنه اول التنبيه (قوله

مطابقته) خبر مبتدأ محذوف وهو المحدث عنه اول التنبية اى صدق الخبر مطابقته وهو من اضافة المصدر لفاعله وفي الكلام حذف مضاف اى مطابقة حكمه اى نسبتة المفهومة منه ومفعوله محذوف اى مطابقة حكم الخبر الواقع اى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر وادخل الشارح اللام على المفعول لتقوية العامل (قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق) كما اذا قلت الله واحد مع اعتقادك انه مطابق للواقع وقوله وكذبه عدم مطابقته للواقع اى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر مع اعتقاد عدم المطابقة كأن تقول السماء تحتامع اعتقادك انه غير مطابق فالاعتقاد المعتبر في الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة والاعتقاد المعتبر في الكذب اعتقاد متعلق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد بانه مطابق) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته اى صدق الخبر مطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحبا لاعتقاد المطابقة وليس حال من المطابقة لئلا يلزم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور ينعونه وفي كلام الشارح اشارة الى ان متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لان اللام فيه لامعهد والمراد منه اعتقاد انه مطابق كذا في عبد الحكيم وقال غيره قوله مع الاعتقاد حال من المطابقة وهو قيد وقوله بانه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى مطابقة مع اعتقادها وقوله معه حال من العلم اى مع اعتقاد انه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وقولنا انه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها فان هاتين الصورتين من صور الواسطة ايضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله اى مع اعتقاد انه غير مطابق) فيه ان المرجع انما هو اعتقاد انه مطابق كما مر لا اعتقاد انه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن ان يجعل من باب الاستخدام بان يجعل الضمير في معراجعا للاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة واجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله ان الضمير في معه راجع لمطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام (قوله وهى) اى الغير وانما انت الضمير مراعاة للخبر (قوله اعنى المطابقة مع اعتقاد الخ) هذا وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بانه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد الخ هذا وما بعده محترز قوله معه في جانب الكذب (قوله بتفسيره) اى الجاحظ وقوله اخص منه اى من نفسه وقوله لانه اى الجاحظ (قوله بالتفسيرين السابقين) اى تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله والاعتقاد) اى ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء) اى واعتباره هذين الامرين بناء الخ

(مطابقته) للواقع
(مع الاعتقاد) بانه مطابق
(و) كذب الخبر (عدمها)
اى عدم مطابقته للواقع
(معه) اى مع اعتقاد
انه غير مطابق (وغيرهما)
اى غير هذين التفسيرين
وهى اربعة اعنى المطابقة
مع اعتقاد عدم المطابقة
او بدون الاعتقاد اصلا
وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد
اصلا (ليس بصدق
ولا كذب) فكل من
الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بالتفسيرين
السابقين لانه اعتبر في
الصدق مطابقة الواقع
والاعتقاد جميعا وفي
الكذب عدم مطابقتهما
جميعا بناء على ان اعتقاد
المطابقة

وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ انما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح وكذلك الكذب انما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لعدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح فكان الاولى للشارح ان يدل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق باعتقاد المطابقة ويبدل عدم مطابقة الاعتقاد في جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه موافقا لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذي ذكره الشارح ان اعتقاد المطابقة الذي ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم مطابقة الاعتقاد الذي حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق احدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذي حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فالخبر اذا كان غير مطابق لاحدهما كان غير مطابق للآخر وحينئذ فلا مخالفة بين ما نسبته المصنف للجاحظ وما نسبناه اليه لتلازمهما فان قلت لاحاجة في اثبات الاختصية الى اثبات انه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بانبات ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه يكفي في اثبات الاختصية انه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقة ولا يخفى ان المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة اخص من مجرد المطابقة للواقع اول للاعتقاد وان عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة اخص من مجرد عدم المطابقة للواقع اول للاعتقاد فالاحتمال للشارح على ما فعله قلت الحامل للشارح على ما فعله انه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالمخالفة لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) اي مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه انك اذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقا للواقع فاذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد ايضا واذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فاذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد ايضا (قوله ضرورة توافق الخ) مفعول لاجله علة لقوله يستلزم اي لضرورة توافق الخ اي لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة وقوله حينئذ اي حين اعتقد مطابقته اي الخبر للواقع والاحتمال ان الخبر مطابق للواقع واعلم ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد ان يعتقد ذلك

الحكم الذى يعتقد انه مطابق للواقع سواء مطابق الواقع ام لا فالاول كان يخبر شخص بان السماء فوقنا معتقداً ذلك فيبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثاني كان يخبر شخص فلسفى بان العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر لاعتقاده وان كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لان الواقع ان العالم حادث واعتقاده انه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضى ان استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد وقد علمت ان الامر ليس كذلك ومثل ما قيل في جانب الصدق يقال في جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة لان العاقل اذا اعتقد ان الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافاً سواء كان الخبر مطابقاً للواقع او لا فالاول كان يخبر شخص بان السماء تحتنا غير معتقداً ذلك فيبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهو ظاهر والثاني كان يخبر الفلسفى بان العالم حادث غير معتقداً ذلك فيبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ايضا فظهر لك من هذا ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الاعتقاد مطابقة او لا وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضرورة توافق الواقع والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق واجيب بان التعليل الذى ذكره الشارح انما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صورة الصدق عند الجاحظ والخبر فيها مطابق للواقع اذ لابد في الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك انه اذا اعتقد المطابقة في تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقاً للواقع وهذا لا ينافي ان استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقاً اى كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة بقطع النظر عما نحن بصدده (قوله

وقد اقتصر الخ) عطف على قوله اعتبر الخ او ان الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على احدهما) فالجمهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر في تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحينئذ فقد ظهرت الاختصاص لان الاختصاص ما كان ازيد قبداً (قوله بدليل افترى) الاضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوفة اى لاحظ انكر انحصار الخ مستدلاً بدليل هو قوله افترى واصله افترى مثل افترى بهمزة الاولى استهامة والثانية للوصل فحذفت الثانية استغناء عنها بهمة الاستفهام ومعنى افترى اكذب فقوله كذب مفعول مطلق وعامله من معناه وهو افترى او من لفظه محذوفاً اى وكذب كذباً (قوله ام به جنة) ام متصلة بدليل سبق همزة

يستلزم مطابقة الاعتقاد
ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد حينئذ وكذا
اعتقاد عدم المطابقة يستلزم
عدم مطابقة الاعتقاد وقد
اقتصر في التفسير بين
السابقين على احدهما
(بدليل افترى على الله كذباً)

الاستفهام عليها ولا يقال ان شرط المتصلة ان تقع بين جلتين متساويتين في الفعلية او الاسمية وهما ليس كذلك لانا نقول ام به جنة في تأويل ام لم يفتر او ام اخبر حال كونه به جنة ويجوز ان يكون جنة مرفوعا بفعل محذوف اي حصل فابعد ام جلة فعلية بالفعل على هذا او مؤول بها على الاول على انه صرح ابن مالك ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمية او الفعلية (قوله لان الكفار الخ) علة لكون ما ذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الواسطة بينهما والرد هنا بالكفار كفار قريش وقوله بالخبر متعلق بالخبر فالمحصور في الافتراء والاعبار حالة الجنة انما هو اخباره بالخبر والنشر لانهم لما استبعدوا النشر الذي هو الاحياء بعد الموت والخبر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم لم يهرم حصروا اخبار النبي بهما في الافتراء والاعبار حال الجنون لاجمع اخباره ولا اخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل ذلك الآية فقوله على ما تدل متعلق باخباره بالخبر والنشر فان قلت اثبات الواسطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر اظهر لكثرة افراد الاخبار واحتمال ان ماعدا هذين الفردين من الواسطة فكثرة الافراد اتفق للمستدل القائل بالواسطة فالاولى للشارح ان يقول زعموا ان اخباره بالخبر الخ بدل قوله حصروا واجيب بان تعبير الشارح بمحصروا الموافقة الآية المستدل بها للتوقف الاستدلال على الحصر ووجه الحصر في الآية التعداد في مقام البيان فانه يفيد الحصر (قوله في الافتراء) متعلق بمحصروا كما ان قوله على سبيل كذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الخلو) فيه ان المقصود اثبات الواسطة ومافعة الخلو تجوز الجمع فلو كان الخبر حال الجنة كذا لم تثبت الواسطة مع ان اثباتها هو المراد فكان الاولى ان يقول على سبيل منع الخلو والجمع الا ان يقال ان في الكلام اكتماء وحيثن ذلك قولهم افترى على الله كذا ام به جنة منفصلة حقيقة مافعة جمع وخلو كقولك العدد اما زوج او فرد او يقال انه اراد منع الخلو بالمعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي لا بالمعنى الاخص وتوضيح ذلك ان منع الخلو بالمعنى الاخص الحكم بالتنافي في الكذب فقط اي في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا زيد في البحر واما ان لا يفرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الخلو بالمعنى الاعم هو الحكم بالتنافي في الكذب مطلقا سواء حكم بالتنافي في حال صدق الطرفين واجتماعهما ايضا او حكم بعدمه او لم يحكم بشئ وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقي بخلافه بالمعنى الاخص فلا يشمله فاذا اريد منع الخلو بالمعنى الاعم صح وجود الواسطة لان من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من اهل اللسان فتعين ان يكون الخبر حال الجنة غير الكذب لانه قسمه وغير الصدق لانهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الواسطة وحيث وجدت فلا يصح ان يكون الصدق عبارة عن مطابقة

ام به جنة ا) ان الكفار
حصروا اخبار النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم
بالخبر والنشر على ما يدل
عليه قوله تعالى اذا عزمتم
كل ممزق انكم لفي خلق
جديد في الافتراء والاعبار
حال الجنة على سبيل منع
الخلو ولا شك (ان المراد
بالثاني) اي الاخبار حال
الجنة لا قوله ام به جنة
صلى سبق الى بعض
الاهام

الواقع او الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع او الاعتقاد والالاشتف الواسطة
فنعين ان يكون الصدق عبارة عن المطابقة لهما معا والكذب عدم المطابقة لهما معا وهو
المطلوب فان قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال
الحقيقي مع ان القضية من قبيله في نفس الامر قلت انما عبر بمنع الخلو لانه لا غرض لهم
في منع الاجتماع بين الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو فتأمل (قوله ولا شك ان
المراد) اي مراد الكفار (قوله اي الاخبار الخ) اي المذكور في قوله ام به جنة لان المعنى
ام اخبر حاله كونه به جنة (قوله لا قوله ام به جنة) اي الواقع في الآية وذلك لانه
استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته
(قوله لانه قسمه) اي مقابله وكان الاولى ان يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات
وكلامنا هنا في التصديقات لان قولهم افترى على الله كذبا ام به جنة قضية لا مفرد
وكلام المصنف اشارة الى القياس من الشكل الاول وتقريره الاخبار حال الجنة قسم
الكذب وكل ما كان قسما لشيء فهو غيره ينتج الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله
اذ المعنى الخ) فيه اشارة الى ان ام في الآية متصلة (قوله يجب ان يكون غيره) اي
في التحقيق فيجب ان يكون خبره حال الجنون غير الكذب فتصح المقابلة على سبيل
الانفصال الحقيقي (قوله وغير الصدق) عطف على قوله غير الكذب اي ولا شك ان
مرادهم بالثاني وهو الاخبار حال الجنة غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه صلى الله
تعالى عليه وسلم لكونه عدو لهم وحينئذ فلا يصح ان يريدوا بالثاني صدقه واعترض
على المصنف بان قوله لانهم لم يعتقدوه لا يصح ان يكون دليلا للدعي وهو ان المراد
بالثاني غير الصدق وبيان ذلك ان عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم
صدقه وتجويزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلك وحينئذ فيصح ان يراد بالثاني
الصدق بناء على تجويزهم صدقه وحينئذ فلا يصح الدليل فكان الاولى ان يقول
لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لا يصدق على تجويزه
بل انما يصدق بنفيه وحينئذ فلا تصح ارادته لان العاقل انما يريد ما يعتقد او يجوز
فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه واجيب بان المراد بعدم اعتقادهم صدقه
انهم يعدون عن تصديقه غاية البعد بحيث لا يجوزونه اصلا ولا يخطر ببالهم كما اشار له
الشارح بقوله الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم
غاية البعد لا اعتقادهم عدمه فقد رجع ذلك الى قولنا لا اعتقادهم عدم صدقه ولا يمكن
الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح اظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف
المعلول على العلة وقوله في هذا المقام اي مقام الانكار عليه (قوله الذي هو بمراحل
الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الوصول وصلته في حكم المشتق المؤذن
تعليل الحكم به بالعلية وفي هذا التعليل اشارة الى ان المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه

(غير الكذب لانه قسمه)
اي لان الثاني قسم الكذب
اذا المعنى اكذب ام اخبر
حال الجنة وقسم الشيء
يجب ان يكون غيره
(وغير الصدق لانهم
لم يعتقدوه) اي لان الكفار
لم يعتقدوا صدقه فلا
يريدون في هذا المقام
الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدم صدقه
لكان اظهر فرادهم
بكونه اخبر حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان
عارفون باللغة فيجب
ان يكون من الخبر ما ليس
بصادق ولا كاذب حتى
يكون هذا منه بزعمهم

نفي اعتقادهم الصدق على الوجه الاباح. فيفيد عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطور صدقه بالهم (قوله لكان اظهر) اى في الدلالة على المدعى وهو ان المراد بالثاني غير الصدق وهذا يفيد ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فبانه ان اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لان اعتقاد عدم الصدق انما يصدق بنى الصدق ولا يصدق بتجويزه وحيث ان يوجب ان يراد بالثاني غير الصدق بخلاف ما ذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فانه صادق باعتقاد عدمه وتجويزه وحيث فلا يوجب ان يراد بالثاني غير الصدق لصحة ارادة الصدق بناء على تجويزه كما مر واما الثاني فلما علمت ان مراد المصنف بقوله لعدم اعتقادهم صدقه ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه وحيث فلا يصح ان يراد بالثاني من شق التزديد الصدق فكلام المصنف وان افاد المدعى بهذه المعونة الا ان الذي قلناه الشارح اظهر في افادة المدعى لان اخذ هذا المعنى الذي قلناه من عبارة المصنف فيه نوع خفاء قال العلامة عبد الحكيم لك ان تقول ان قول المصنف لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اى انهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لا اعتقادهم عدمه وحيث فيؤول الى الاظهر الذي قلناه الشارح وان كان التبادر منه السالبة (قوله فرادهم الخ) هذا حاصل لكلام المصنف السابق (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فاجاب بان العول في مثل هذا على اللسان واللفظ لا على الاخبار وهؤلاء من اهل اللسان واللفظ فيعمل عليهم في مثله لانهم لا يخطئون فيه (قوله اللسان) اى اللفظ فقوله عارفون باللفظ تفسير لما قبله (قوله فيجب الخ) هذا تفرع على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى تعليلية وقوله هذا اى الاخبار حال الجنة وقوله منه اى مما ليس بصادق ولا كاذب وقوله يزعمهم اى وان كانت جميع اخباره صلى الله تعالى عليه وسلم صادقة في نفس الامر ولا جنة وقد يقال هذا الدليل وان نفي الحصر واثبت الواسطة الا انه انما اثبت قسما واحدا من اقسام الواسطة الاربعة وحيث فلا يكون منتجا لتمام المدعى وقد يجاب بان مراد الجاحظ ابطال مذهب غيره واثبات مذهبه في الجملة (قوله وعلى هذا) اى ولاجل هذا الذي قررناه بعدم قول المصنف وغير الصدق الخ وهو قوله فلا يريدون في هذا انقام التصديق الخ وقوله بعدم ذلك فرادهم بكونه اخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فان هذا يقتضى ان قول المصنف لانهم لم يعتقدوه علة لكون المراد بالثاني غير الصدق وان قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فيجمل المعنى ولا شك ان مراد الكفار بالثاني غير الكذب ومرادهم به ايضا غير الصدق وانما كان مرادهم بالثاني غير الصدق لانهم لم يعتقدوه (قوله لا يتوجه ما قبل) اى ما قلناه الخلفاء اعترضوا على المصنف وحاصله انه فهم ان قول المصنف وغير الصدق خبر لبتأ

وعلى هذا لا يتوجه ما قبل
انه لا يلزم من عدم اعتقاد
الصدق عدم الصدق لانه
لم يجعله دليلا على عدم
الصدق بل على عدم ارادة
الصدق فليأمل (ورد)
هذا الاستدلال (بان المعنى)
اى معنى ام به جنة (ام لم يضر
فغير عنه) اى عن عدم
الافتراء (بالجنة لان المجنون
لا افتراء له) لانه الكذب
عن عمد ولا عمد للمجنون
فالثاني ليس قسما للكذب
بل لما هو اخص منه اعنى
الافتراء فيكون حصر الخبر
الكاذب يزعمهم في نوعه
اعنى الكذب عن عمد
والكذب لا عن عمد

محذوف والتقدير وهو اى الثانى غير الصدق فى الواقع وانما كان الثانى غير الصدق
لانهم لم يعتقدوا صدقه فجعل عدم اعتقاد الصدق علة لكون الثانى غير الصدق واعتراض
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز
ان يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق الا ترى ان الكفار لا يعتقدون صدق النبي
وهو صادق فى نفس الامر وحينئذ فلا يتم هذا التعليل وحاصل الرد عليه ان هذا
الاعتراض لا يتوجه على المصنف الا لو كان جعل قوله لانهم لم يعتقدوه علة لعدم
الصدق اى لكون الثانى غير الصدق والمصنف انما جعله علة لعدم ارادتهم بالثانى
الصدق والحاصل ان الاعتراض مبنى على ان المصنف جعل عدم الصدق ونحن نجعل العلة
عدم ارادة الصدق ولا شك انه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم ارادة الصدق فتم
التعليل افاد ذلك شيئا العلامة العدوى (قوله لانه) اى المصنف لم يجعله اى لم يجعل
قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق اى كما فهم المعارض (قوله فليتأمل)
امر بالتأمل للاشارة الى انه يمكن ان يقال ان عدم الاعتقاد اى الجزم لا يستلزم عدم
الارادة لان الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده ارادة للامر المشكوك
فيه للتردد بينه وبين غيره وحينئذ فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم
الارادة والجواب ان المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته
وامكانه والشاك معتقد لامكان الشئ وان كان غير معتقده من حيث ذاته (قوله
ورد) حاصله على ما يشير اليه السارح منع ان المراد بالثانى غير الكذب ومنع انه
قسم للكذب وبيانه انا نخشاه ان المراد بالثانى الكذب وقوله انه قسمه ان اراد انه
قسم مطلق الكذب كما هو المتبادر لم ينوع بل هو قسم الكذب العبد خاصة
وان اراد انه قسم الكذب عن عبد فسلم ولكن لا يلزم منه ان يكون المراد من الثانى
غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشئ قسيما للاخص ان يكون قسيما للاعم (قوله فغير
عنه الخ) اى على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم المزوم على اللازم لان من لوازم
الاخبار حال الجنة عدم الافتراء وحاصل هذا الرد اننا لانسلم ان الاخبار حال الجنة
واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من افراد الكذب فقصدهم حصر
خبر النبي الكاذب بزعمهم فى نوعيه الافتراء وعديمه وليس قصدهم حصر خبره من
حيث هو فى الكذب وغيره (قوله فغير عنه الخ) اى لحاصل المعنى على هذا الجواب
اقصد الكذب على الله ام لم يقصده لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي
للقصد فرادهم لعنة الله عليهم ان اخباره ليست عن الله على كل حال بل اما انه اختلق
ذلك بالقصد او وقع منه ذلك بلا قصد (قوله فالثانى) اى وهو الاخبار حال الجنة
(قوله ليس قسيما للكذب) اى لمطلق الكذب (قوله بل لما هو الخ) اى بل هو قسم
لما هو اخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لان الافتراء هو الكذب عن عبد

وهو اخص من مطلق الكذب (قوله فيكون حصرا للخب) وحيث ان الثاني كذب ايضا فلا واسطة

احوال الاسناد الخبري

خبر مبتدأ محذوف اي الباب الاول احوال الاسناد الخبري وفيه ان احوال الاسناد عبارة عن الامور العارضة له من التاكيد وعدمه وكونه حقيقة عقلية او مجازا عقليا وهذه غير الباب الاول لانه الفاظ وحيث فالجمل غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والجواب ان في الكلام حذف مضاف اي مباحث او عبارات احوال الاسناد واورد على المصنف ان الامور العارضة للاسناد المسماة باحواله من الحقيقة العقلية والمجاز العقلي والتاكيد وعدمه يمكن اجراؤها في الانشاء كما اذا قلت لشخص ابن لي قصرا فان كان ذلك الشخص اهلا للبناء بنفسه فالاسناد حقيقة عقلية والا فيجوز عقلي كما سيأتي من ان المجاز العقلي لا يختص بالخبر واذا كان المخاطب قريب الامثال قيل له اضرب من غير تأكيد وان كان شديدا البعد عن الامثال قيل له اضرب من التأكيد بالنون المشددة واذا كان غير شديد البعد قيل له اضرب بالنون الخفيفة وحيث فلا وجه لتقييد الاسناد بالخبري واجيب بان وجه التقييد ان الخبر اصل للانشاء اما باستحقاق كالامر فانه مشتق من الماضي عند الكوفيين وكذلك المضارع او بقل كصبيح العقود ونم وبس او بزيادة كالاستفهام والتمني والترجي وكما في تضرب ولا تضرب ولان الزايا والخواص المتغيرة عند البلغاء حصولها فيه اكثر من الانشاء وبالجملة فالخبر هو المقصود الاعظم في نظر البلغاء فلذا قيد به وهذا لا ينافي ان احوال العارضة للاسناد الذي فيه تعرض للاسناد الذي في الانشاء ثم ان الاستدلال من اوصاف الشخص لانه مصدر فيأول بالاستناد الذي هو وصف للطرفين اعني انضمام احدهما للآخر (قوله وهو ضم كلة) اي انضمام كلة فاطلق المصدر واراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذي ينصف به اللفظ كذا في ملاحضه والمراد بالكلمة السند (قوله او ما يجري مجراها) اي كالجملة الخالية محل مفرد نحو زيد قام ابوه والركبات الاضافية والتقييدية (قوله الى اخرى) لم يقل او ما يجري مجراها فظاهره ان السند اليه دائما لا يكون الا كلمة مفردة وينقض هذا بمثل لاحول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة وقوله تعالى اولم يكنهم انا انزلنا الا ان يقال حذفه من الثاني لدلالة الاول ومثل هذا شائع او يقال انما لم يزد ذلك لقلة وقوعه في السند اليه كذا قيل وقديقال لاحاجة لذلك كانه لان الكلمة في قوله ضم كلمة شاملة للسند والسند اليه فالسند قسمان كلمة وما جرى مجراها والسند اليه كذلك فالاقسام اربعة فثال السند والسند اليه اذا كانا كلمتين زيد قائم ومثال السند اليه الجارى مجرى الكلمة قولهم تسمع بالعبدى خير من ان تراه ومثال السند الجارى مجراها زيد قام ابوه ومثال ما اذا كان

(احوال الاسناد الخبري)
وهو ضم كلمة او ما يجري
مجراها الى اخرى بحيث يفيد
الحكم بان مفهوم احدهما

كل منهما جار يجرى الكلمة لا اله الا الله بنحو قائلها من النار ولا يتأ في ورود الاعتراض على الشارح الا لو قال ضم كلمة مستند او ما جرى مجراها الى اخرى (قوله بحيث الخ) الباء للابسة متعلقة بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم اى ضمنا ملتبسا بحالة وهى ان يفيد ذلك الضم الحكم بان الخ اى يدل على ان التكلم حكم بان الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى القوى وهو القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل لفاعله ويصح ان يراد به الوقوع او الالاقوع وعلى هذا فقوله بان الخ متعلق بالحكم على انه تفسيره قالبا للتصوير والمعنى ضمنا ملتبسا بحالة وهى ان يفيد ذلك الضم الحكم الصور بثبوت مفهوم احديهما لمفهوم الاخرى وذلك فى القضية الموجبة وقوله او منق عندها او منتف عنه وذلك فى القضية السالبة فان المحكوم به فيها الانتفاء ولا يصح ان يراد بالحكم الايقاع والانتزاع لان ذلك الضم لا يدل على ان التكلم ادرك ان ثبوت مفهوم احديهما لمفهوم الاخرى مطابق او غير مطابق ولو قال الشارح وهو ضم كلمة او ما يجرى مجراها الى اخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم احديهما للاخرى كان اوضح (قوله مفهوم احديهما) اعنى المحكوم به والمراد المفهوم المطابق او التضمنى للقطع بان الثابت فى ضرب زيد او زيد ضارب انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم والثابت فى قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابق (قوله لمفهوم الاخرى) اعنى المسند اليه واعتراض بان الاولى ان يقول لما صدق الاخرى لان الموضوع يراد منه ما صدق والحمول يراد منه المفهوم اعنى الوصف الكلى واجيب بان ما عبر به اولى لانه لو عبر بالما صدق لخرجت اقتضابا الطبيعية فان المراد من الموضوع فيها المفهوم الكلى اعنى الحقيقة فراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ كان حقيقة او افرادا وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات وما صدق حتى يرد الاعتراض ثم ان ما ذكره الشارح من ان الاسناد عبارة عن الضم المذكور طريقة بعضهم وقال السكاكى الاسناد هو الحكم اعنى النسبة ولذا عرفه بقوله الحكم ثبوت مفهوم لمفهوم او انتفاء عنه وكل من الطريقتين صحيح وذلك لان الامور العبرة فى الاسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقة العقلية والجماز العقلى كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم احدى الكلمتين للاخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح الا انهما يختلفان من جهة انه اذا اطلق الاسناد على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعانى ويوصف بهما الالفاظ الدالة على تلك المعانى تبعا واذا اطلق الاسناد على الضم المذكور كان الامر بالعكس كذا ذكره القرئى ثم تعريف الاسناد بما قاله الشارح اولى بما عرف به السكاكى من جهة ان المسند والمسند اليه فى عرفهم من اوصاف الالفاظ لان الاحوال المبحوث عنها انما تعرض للالفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفة

ثابت لمفهوم الاخرى او منق عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث فى علم المعانى انما هو عن احوال اللفظ

ضميرا او اسم اشارة او علما او نكرة وكذلك كون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ وقول السكاكي في التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضي ان المسند والمسند اليه من اوصاف المعاني ولا يقال ان الخواص والمزايا انما تعتبر اولا في المعاني فاللابق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف المعاني لانا نقول هذا لا يتم لاستلزامه ان لا يكون علم المعاني باحنا عن احوال اللفظ فتأمل (قوله وانما قدم بحث الخبر) اى المذكور في هذا الساب والابواب الاربعة بعده على بحث الانشاء مع ان تلك الابحاث لا تختص بالخبر (قوله لعظيم شأنه) اى شرما لان الاعتقادات كلها اخبار ولغة فان اكثر المحاورات اخبار (قوله وكثرة مباحته) عطف مسبب على سبب وانما كثرت مباحته بسبب ان المزايا والخواص المعبرة عند البلاء اكثر وقوعها فيه (قوله ثم قدم احوال الاسناد) اى ثم قدم من مباحث الخبر احوال الاسناد وثم للترتيب الاخبارى (قوله مع تأخر النسبة) اى التى هى مرادة بالاسناد على مامر من الطريقتين وفيه ان المحل للضمير فكان المناسب ان يقول مع تأخره اى الاسناد الا ان يقال اظهر في محل الاضمار اشارة الى ان مراد المصنف بالاسناد النسبة كذا قرر بعضهم لكن انت خير بان هذا الكلام انما يتم على طريقة السكاكى من ان المراد بالاسناد الحكم لاعلى طريقة الشارح من ان الاسناد ضم كلمة لاخرى اذ الضم غير النسبة فالاولى للشارح ان يقول مع تأخر الاسناد لان الكلام فيه لافى النسبة اللهم الا ان يقال انه اراد بالنسبة الاسناد من اطلاق اسم اللازم على المزموم او يقدر مضاف في قوله سابقا ضم كلمة الخ اى ارضم الخ او لازم ضم والآخر هو النسبة وكذلك اللازم ويراد بالحكم في قوله بحيث يفيد الحكم الخ الحكم اللغوى وهو القضاء وحيث فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكى في ان الاسناد هو النسبة الكلامية قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لان البحث في علم المعاني انما هو الخ) انما هو مجرد التوكيد او يقال ان الحصر اضافى اى ان البحث في علم المعاني انما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند اليه والمسند لامن حيث ذاتهما وحيث فلا ينافى انه يبحث في علم المعاني عن متعلقات الفعل وعن القصير وعن الفصل والوصل (قوله الموصوف الخ) اى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) اى كونه مسندا اليه او مسندا (قوله وهذا الوصف انما يتحقق) اى يتعلل في الذهن (قوله بعد تحقيق الاسناد) اى لانه مالم يسند احد الطرفين للآخر لم يصير احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والحاصل ان المعارض يلاحظ ذات الطرفين ويقول ان الاسناد متأخر عنهما في الوجود طبعا فالمناسب تأخير الكلام على احواله وضعا وحاصل الرد عليه انه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت بل المنظور له وصفهما بالاسناد ولا يعقل الوصف الابدع وجود الاسناد فهو متقدم

الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لاشك ان قصد المخبر) اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية كثير اما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحصر والتعزى في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعها انى وما اشبه ذلك

طبعوا حينئذ فينبغي ان يقدم الكلام على احواله وضماليوافق الوضع الطبع (قوله لاشك
 الخ) من هنالى قوله فينبغي الخ تمهيد لبيان احوال الاسناد (قوله ان قصد الخ) اى مقصود
 وفى الكلام حذف حرف الجر اى فى ان مقصود (قوله اى من يكون بصدد الاخبار)
 اى من يكون قاصدا للاخبار والاعلام لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة
 الخ وهذا اشارة للجواب عن اعتراض خطيب التين على المصنف حين الف هذا الكتاب
 وراه الخطيب المذكور فقال معترضا عليه قوله لاشك الخ فى حصر قصد الخبر فيما ذكر
 نظرا اذ يرد عليه قول ام مريم رب انى وضعتها انثى فانه ليس قصدها اعلام الله
 بالفائدة ولا يلزمها اذ المولى عز وجل عالم بانها وضعت انثى وعالم بانها تعلم انما وضعت انثى
 وحاصل الجواب ان قول المصنف ان قصد الخبر يكسر الباء من الاخبار وهو له معنيان
 لغوي واصطلاحى فالاول الاعلام والثانى التلطف بالجملة الخبرية مراد بها افادة
 معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كل العبيد فيما اذا قال كل من اخبرنى بقدم
 زيد فهو حرقا خبره على التعاقب والخبر هنا بالمعنى الغوى اى العلم بقول الشارح
 والاعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفى اى الآتى بالجملة الخبرية الا انه ليس المراد بالخبر
 العلم بالفعل والا لما صح التزديد الآتى بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن
 المؤكدات لانه حينئذ اعلم بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتعين ان يكون المراد
 بالخبر من كان بصدد الاخبار والاعلام (قوله والا فالجملة الخ) اى والانتقل المراد بالخبر
 ما ذكر بل المراد به الآتى بالجملة الخبرية مراد بها معناها فلا يصح حصر مقصوده
 فى الامرين الذين ذكرهما المصنف بقوله لان الجملة الخبرية الخ (قوله مثل التصر) بما دخل
 تحت مثل اظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى
 واظهار الفرح كما فى قولك قرأت الدرس وحضر فى الافاضل وتد كبير ما بين المراتب
 من التفاوت العظيم كما فى قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل
 فى معناه لكن للاعلام بالحكم او لازمه لان النبى واصحابه عالمون بالحكم وهو عدم
 الاستواء ويعلمون بان المولى عالم بعلمهم ذلك بل لتذكر ما بين الرتبين من التفاوت العظيم
 لاجل ان يتباعد القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته (قوله فى قوله تعالى حكاية
 الخ) اى فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن للاعلام بالحكم او لازمه لان المخاطب وهو المولى
 سبحانه وتعالى عالم بكل منهما بل لاظهار التصر على خيبة رجائها والتعزى الى ربها
 لانها كانت ترجو وتقدر انها تلد ذكرا فاخبرت انها ولدت انثى و لاشك ان اظهار
 خلاف ما يرجوه الانسان يلزمه التصر فظهر لك من هذا ان استفادة التصر من الآية
 بطريق الاشارة والتلويح على ما هو مفاد عبد الحكيم واما قول بعضهم استعمال
 الكلام فى اظهار التصر والتعزى والضعف مجاز مركب وتحقيقه ان الهيئة التركيبية
 فى مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فان كانت العلاقة

المشابهة فاستعارة والافجاز مرسل والآية من قبل الثاني لان الانسان اذا اخبر
عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه اظهار العسر فهو من قبيل ذكر اللزوم
وارادة اللزوم آه كلامه ففيه نظر اذ يلزم عليه ان الآية انشاء معنى وحينئذ لا تصلح
شاهدا للشارح اذ هو بصدد التثليل لما اذا كان خبر الخبر لم يفد المخاطب الحكم ولا
لازمه (قوله وما شبه ذلك) اى من افراد امثلة العسر كقوله

• هو اى مع الركب اليانين مصعد • جنيب وجناتي بمكة موثق •

وكافى قوله خطابا لامرأة اسمها امية تلومه على عدم انتقام والاخذ ثار اخيه

• قومي هم قتلوا اميم اخي • فاذا رميت يصيبني سهمي •

• فلئن عفوت لا عفون جللا • ولئن سطوت لا وهن عظمي •

اى قومي يا امية هم الذين فجعوني بقتل اخي فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على
بالضرة لان عز الرجل بمشيرته فان عفوت عنهم بالصنع والتجاوز عفوت عن امر عظيم
وخطب جزيل واظهرت الاحسان الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى
توهين حالى فلذا تركت الانتقام فأممية المخاطبة عالمة بان القاتلين لاخيه قومه وتعلم بانه
عالم بذلك وحينئذ فالقصد اظهار التجميع والتعزى على موت اخيه فقوله وما شبه
ذلك ليس مستدركا مع قوله او لا مثل العسر لان الاثبات بمثله لادخال الاتواع كالضعف
والفرح وقوله وما اشبه ذلك لادخال افراد امثلة العسر كما علمت (قوله افادة

المخاطب) لو قال افادة اما الحكم وحذف المخاطب لكان اخصر وشاملا لما اذا واجه
الكلام الى شخص واريد افادة غيره (قوله الحكم) اى سواء كان مدلوله حقيقيا
لخبر او مجازيا او كناية (قوله مفعول الافادة) اى الثانى والاول قوله المخاطب
والفاعل مخذوف اى افادته المخاطب اما الحكم (قوله او كونه الخ) اورد على المصنف
ان افادة الحكم مزوم وافادة كون الخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما
لا حقيقيا ولا مانع جع وهو ظاهر ولا مانع خلولا لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين
فى مانعة الخلو يجب ان يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين اللزوم
بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت
فى الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد ذلك اذ لا تلازم بين القصدين
ولا يجوز اتضاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار واجيب بان ما ذكر من وجوب
الاستلزام المذكور فى مانعة الخلو اذا كانت القضية منفصلة لزومية والقضية
فما نحن فيه اتساقية فلا يشترط فيها ما ذكر فالخامس لن القضية هنا اتساقية
مانعة خلو فيجوز الجمع (قوله اى كون الخبر عالما به) المراد بالعلم هنا التصديق
بالنسبة جزما او ظنا لا بمجرد التصور ان قلت الكون المذكور حكم من الاحكام
اللازمة للحكم الاصل الذى هو الوقوع او لا وقوع المفهومة من القضية بطريق

(خبر) متعلق بقصد (افادة)
(المخاطب) خبر ان (اما
الحكم) مفعول الافادة
(او كونه) اى كون الخبر
عالما به اى بالحكم والمراد
بالحكم هنا وقوع النسبة
اولا وقوعها

المجاز لان دلالة اللفظ على لازم معناه مجاز وهذه الاحكام اللازمة كثيرة ككون
التكلم حيا او موجودا فواجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذكر دون غيره من الاحكام
اللازمة قلت لما كان هذا الحكم اللازم مقصودا للتخبر لان الخبر يقصد ايقاعه في بعض
الاحيان وذلك فيما اذا كان المخاطب عالما باصل الحكم دون غيره من الاحكام اللازمة
خص بالذكر لانه لا يوجد هذا المعنى في غير ذلك اللازم وان قصد ذلك الغير كما اذا
قال شخص توهمه المخاطب ميتا السماء فوقنا ليقيد حياته فهو نادر ولا ينافي هذا ان
المقصود هو الحكم الذي هو الوقوع والا وقوع لانه المقصود الاصل (قوله
والمراد بالحكم هنا) اى في كلام المصنف اعلم انه قد تقرر ان الحكم يطلق على
النسبة الكلامية اى الفهومة من الكلام وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه
او انتفاؤه عنه في الواقع وهو المتعارف بين ارباب العربية وهذا المعنى هو المعنى بوقوع
النسبة اولا ووقوعها اى النسبة الواقعة المتحققة في الخارج او غير المتحققة فيه ويطلق
على المحكوم به ويطلق على اذعان النسبة اى ادراك انها واقعة او ليست بواقعة
وهو المعبر عنه فيما بين ارباب العقول بالايقاع والانتزاع ويطلق على خطاب الله
المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير على ما هو عرف الاصوليين وعلى ما ثبت
بالخطاب كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ولا يخفى ان المقصود
بالاعلام وهو افادة وقوع النسبة اى تحققها اولا ووقوعها في الخارج فاذا قال ذلك
شخص قام زيد كان قصده افادتك ان ثبوت القيام زيد حصل وتحقق في الخارج
وليس قصده افادتك انه ادرك ان ثبوت القيام مطابق للواقع وحيث كان المقصود
بالاعلام انما هو افادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا فنقول الشارح
وقوع النسبة اى النسبة الواقعة اى المتحققة في الواقع والخارج وهذا في القضية
الموجبة وقوله اولا ووقوعها اى او النسبة الغير الواقعة اى الغير المتحققة في الواقع وهذا
في القضية السالبة قال الشارح في المطول ولا يصح ان يراد بالحكم هنا الايقاع
والانتزاع لظهور انه ليس قصد الخبر افادة انه اوقع النسبة اى ادرك انها مطابقة
لواقع اولا ولانه عالم بانه اوقعها وايضا الادراك من اوصاف الشخص فلو اريد لما
كان لانكار الحكم معنى اذ لا يصح ان يقول المخاطب لتكلم انت لم توقع النسبة
فان قلت جعل المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة اولا ووقوعها
لا الايقاع والانتزاع هذا انما يظهر على القول بان مدلول الخبر النسبة لا الاذعان بها
وهذا خلاف ما عليه الاكثر اذ الذى عليه الاكثر كالامام الرازى وابن السبكي
والعلامة السيد وغيرهم ان مدلول الخبر اذعان النسبة اعنى الايقاع والانتزاع قلت
اجاب العلامة عبدالحكم بان الايقاع والانتزاع وان كان مدلول الخبر على قول الاكثر
الا انه ليس مقصودا بالافادة بل وسيلة لما قصد افادته بالخبر وهو وقوع النسبة

اولا وقوعها وذلك لان المخاطب يستفيد الايقاع والانزعاج من الخبر ثم ينتقل منه الى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام وهو وقوع النسبة اولا وقوعها ويدل لذلك ما هو الحق عندهم من ان الالفاظ لادلالة لها في نفسها على ما في الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية اولا وبالذات وبواسطتها على ما في الخارج لما بينهما من الارتباط فظهر لك ان كون الخبر مدلوله الايقاع والانزعاج لا ينافي ان المقصود بالاعلام افادة وقوع النسبة اولا ووقوعها قاطبا لذلك (قوله وكونه مقصودا) اي الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها مقصودا للمخبر بخبره الخ وهذا توطئة لقوله وهذا مراد الخ (قوله لا يستلزم) اي ذلك الكون تحققه اي ثبوته في الواقع وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبة وحاصله ان قصد المخبر بخبره افادة وقوع النسبة اي كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققها في الواقع لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للدلول استلزاما عقليا كدلالة الاثر على المؤثر فاذا قلت زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد في الواقع ودلالته على ذلك لا تستلزم ان يكون ثبوت القيام متحققا في الواقع لجواز ان يكون الخبر كذبا (قوله وهذا) اي كونه لا يستلزم تحققه في الواقع (قوله مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) اي الحكم او انتفاءه اي فليس مراد ذلك القائل بنفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام او انتفاءه كما هو ظاهر بل مراده انه لا يستلزم تحققه وثبوته في الواقع لجواز ان يكون كذبا والحاصل ان الخبر يدل على ثبوت المعنى اي الحكم او انتفاءه في الواقع قطعاً فكيف يقول هذا القائل ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او انتفاءه في الواقع فاجاب الشارح بان مراده بنفي الدلالة على الثبوت او الانتفاء انه لا يستلزم تحققه في الواقع او انتفاءه فيه وهذا لا ينافي انه يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذي هو الحكم او انتفاءه في الواقع (قوله ولا فلا يخفى الخ) اي والانقل هذا مراده بل مراد بهذا الكلام ان الخبر لا يدل على اصل ثبوت المعنى ولا على انتفاءه فلا يصح كلامه لانه لا يخفى الخ (قوله ان مدلول قولنا الخ) اي مدلوله الوضعي (قوله ومفهومه) عطف على مدلول مرادفله وقوله ان لقيام ثابت لزيد الانسب ثبوت القيام لزيد في الواقع (قوله وعدم ثبوته له) اي في الواقع وقوله احتمال عقلي نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله ويسمى الاول قائدة الخبر) اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد عليه ان قائدة الشيء ما يرتب عليه والترتيب على الخبر علم المخاطب بالحكم لانفس الحكم (قوله ان الحكم) اي لا افادة الحكم وقوله الذي يقصد بالخبر اي الذي قد يقصد المتكلم افادته للمخاطب بالخبر فلا ينافي انه قد لا يقصد افادته كما في صورة قصد افادة اللازم (قوله لانه) اي الحال والشان وهذا دليل على كون الثاني لازماً للقائدة (قوله كل ما افاده) اي كل خبر افاد

وكونه مقصودا للمخبر
بخبره لا يستلزم تحققه في
الواقع وهذا مراد من
قال الخبر لا يدل على ثبوت
المعنى او انتفاءه والا
فلا يخفى ان مدلول قولنا
زيد قائم ومفهومه ان
القيام ثابت لزيد وعدم
ثبوته له احتمال عقلي لا
مدلول ولا مفهوم لفظ
فليهم (ويسمى الاول)
اي الحكم الذي يقصد
بالخبر افادته (قائدة الخبر
والثاني) اي كون المخبر
عالمه (لازمها) اي لازم
قائدة الخبر

المخاطب الحكم افادته اى الخبر عالم به اى بذلك الحكم و اشار الشارح بهذا الى ان
الزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا
يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى ان افادة الاول لازمة لافادة الثاني لامن حيث
ذاتهما اذ لا تلازم بينهما واورد على هذه التولية انها منقوضة بخبر الله تعالى
قانه يفيد الحكم ولا يفيد انه عالم به لان كونه عالما معلوم لنا قبل الخبر فلم يستفد من الخبر
ونجوابه ان المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذى يسمى مثله عندنا تصديقا ولا يستفاد الا من الخبر
بل المقصود افادته بالخبر العلم الذى يسمى مثله عندنا تصديقا ولا يستفاد الا من الخبر
لانه تعالى لا يعلم جميع الاشياء على الوجه الذى نسميه تصديقا بدليل الكواذب قانه
يعلمها وليست على هذا الوجه قطعاً فعلمه بالشئ على وجه نسميه تصديقا لانه يعلم
الامن خبره بقى شئ آخر وهو انه قد يمنع الزوم مطلقا لان المخاطب قد يغفل عن كون
المتكلم عالما او يخبر بالحكم وهو شاك او جاهل فلم تكن افادته انه عالم لازمة لافادة
نفس الحكم والجواب ان المراد الزوم فى الجملة اى ان ذلك الزوم بالنظر للغالب
والجارى على العرف لانه عند سماع الخبر الشأن حصوله فهو فى حكم المعلوم بالضرورة
(قوله وليس كل ما افاد الخ) اى ليس كل خبر افاد ان المتكلم عالم بالحكم وفى هذا اشارة
الى ان الزوم ليس من الجانين وحيث هو لازم اعم كزوم الضوء لشمس فيلزم
من وجود المزموم وجوده ولا يلزم من وجوده وجود المزموم وهذا بخلاف اللازم
المساوى كقبول العلم وضعية الكتابة (قوله لجواز ان يكون الحكم معا وما قبل الاخبار) اى
فان خبر حيث انما افاد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة ان قلت ان الفائدة تحضر فى ذهن
المخاطب حال افادة اللازم فافادة اللازم تستلزم افادة الفائدة ايضا اجيب بان
حضورها حال افادة اللازم المجهول ليس بعلم جديد بل هو تذكار فلا يعتبر (قوله كما
فى قولنا لمن حفظ التوراة) اى وال حال انه يعلم ان ما حفظه هو التوراة فلا بد من هذا
لحجة التمثيل بهذا المثال والاف يمكن ان يحفظها من لا يعلم انها التوراة ولعل الشارح
لم يقيد بقوله لمن علم ان ما حفظه هو التوراة اشعارا بان حفظها لا ينفك عادة عن العلم
بها من حيث انه توراة وان جاز فى المحقرات الانفكاك (قوله ونسبة الخ) حيث قيل
لازم قائه الخبر وقوله مثل هذا الحكم اى تسمية هذا الحكم وما ماله والمراد بهذا
الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراة والمراد بما ماله كل حكم يكون معلوما قبل
الاخبار و اشار بهذا للجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد
من الخبر ولم يقصده فكيف يسمى فائدة وحاصل الجواب انه ليس المراد بالفائدة
ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما شأنه ان يستفاد منه (قوله والمراد بدونه) اى الخبر
المذكور فى قوله كل ما افاد الحكم افاد انه عالم به ولو قال والمراد بعلمه لكان انساب
بقوله حصول صورة الخ وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة فى قوله كل ما افاد

لانه كل ما افاد الحكم افاد
انه عالم به وليس كل ما افاد
انه عالم بالحكم افاد نفس
الحكم لجواز ان يكون
الحكم معلوما قبل الاخبار
كما فى قولنا لمن حفظ التوراة
قد حفظت التوراة ونسبة
مثل هذا الحكم فائدة
الخبر بناء على انه من شأنه
لأن يقصد بالخبر ويستفاد
منه والمراد بكونه عالما
بالحكم حصول صورة
الحكم فى ذهنه

الحكم افاد انه عالم به وتقرير المنع لانسلم اللازمة اى لانسلم انه كل ما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون الخبر اخبار بشئ عالمنا بخلافه او شكافيه مترددا او ثنائيا له او متوهماله وحاصل الجواب ان هذا المنع لا يرد الا اذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر وهذا ضرورى في كل عاقل تصدى للاخبار سواء كان معتقداله اعتقاد اجاز ما او غير جازم او غير معتقد اصلا او معتقد بخلافه فكل مخبر بمخبر يحصل صورة الحكم في ذهنه وان كانت تلك الصورة قد لا تطابق الواقع وهذه الصورة تسمى علما واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله والمردا بكونه عالما) اى في قولنا كل ما افاد الحكم افاد انه عالم بالحكم (قوله حصول صورة الحكم) اى صورة الحكم الحاصلة في ذهنه وحينئذ فالمعنى كل خبر افاد الحكم افاد ان صورة ذلك الحكم حاصلة في ذهن المخبر فلم ان المراد بالعلم هنا العلم بالمعنى المصطلح عليه عند الناطقة وهو الصورة الحاصلة في الذهن سواء كانت موافقة للواقع او لا كانت معتقدة للتكلم اعتقادا جازما او غير جازم او غير معتقدة لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الاصوليين والتكلمين وعلى الاول فالعلم عين العلوم وغيره على الثاني وانما قال الشارح حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد ان العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله سمحنا بها في الشرح) اى جدنا بها فيه والمراد ذكرناها فيه ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة التبعية (قوله وقد ينزل الخ) اى وقد ينزل التكلم المخاطب العالم بهما منزله الجاهل لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه واعتراض على المصنف بان هذا يخرج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر والكلام هنا في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وحينئذ فالاولى عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما باتى في الكلام على التخرج على خلاف مقتضى الظاهر المشاره بقوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه واجيب بانه ذكره هنا جوابا عن سؤال وارد على الكلام السابق حاصله انه لو كان فصد الخبر منحصرا في الامرين لما صح الفاء الخبر للعالم بهما فاجاب بما ذكر وحاصله انه انما صح الفاء الخبر للعالم بهما لتزيله منزلة الجاهل فالاولا قرر الاصل ودفع ما يرد عليه ثم تكلم بعد ذلك على الفرع اعنى التخرج على خلاف مقتضى الظاهر (قوله العالم بهما) اعلم ان التزيل المذكور يكون فيما اذا علم المخاطب القائدة ولازمها معا او احدهما وكلام المصنف ظاهر في الاول ويمكن تأويله بحيث يكون محتملا لوجوه الثلاثة علم القائدة وعلم اللازم وعلم القائدة واللازم بان يرجع الضمير في قوله بهما لجموع الامرين وهو يصدق بالبعض والجميع فالاول كقولنا لتارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة واجبة والثاني وهو المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيد المن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكنه يتنجى غيرك بضربه

وهنا اباحت شريفة
سمحنا بها في الشرح
(وقد ينزل) المخاطب
(العالم بهما) اى قائدة
الخبر ولازمها (منزلة
الجاهل) فليقل اليها خبر وان
كان عالما بالقائدين (لعدم
جريه على موجب العلم)
فان من لا يجري على موجب
علمه هو والجاهل سواء
كما يقال للعالم التارك
للصلاة الصلاة واجبة
وتنزيل العالم بالشيء
منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية كثيرة في الكلام
منه قوله تعالى ولقد علما
لن اشتراء ماله في الآخرة
من خلاق ولبئس ما شروا به
انفسهم لو كانوا يعلمون

عندك كأنه يخفى منك والثالث كقولك لانيان مؤمن ويعلم انك تعلم انه مؤمن الا انه
 آذاك اذية لا ياشربها الا من يعتد مؤذيه كفره ولا يعلم الله ورسوله الله ربنا ومحمد رسولنا
 (قوله وان كان عالما) الواو للحال وقوله بالفائتين فيه تغليب (قوله على موجب)
 بفتح الجيم اى على مقتضى (قوله هو والجاهل سواء) اى كالمستويين من حيث
 ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد اتفق عنهما معا وانما جاز تنزيل
 العالم منزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تغييره وتقييما بحاله لانه اذا
 كان عالما بوجوب الصلاة وكان تاركها وقيل له الصلاة واجبة كان في القاء الخبر
 اليه اشارة الى انه هو والجاهل سواء لانه لا يتصور تركها الا من الجاهل وفي هذا
 من التوبيخ ما لا يخفى (قوله كما يقال للعالم) اى بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) اى
 فانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فائق له الخطاب
 من غير تأكيد (قوله وتنزيل العالم بالشيء) اى سواء كان حكما او لازمه او غيرهما فهو
 اعم مما قبله فهذا ترق عما ذكره المصنف لان ذاك في تنزيل العالم بفائدة الخبر او لازمها
 منزلة الجاهل بها وهذا في تنزيل العالم مطلقا وان كان علمه بغير فائدة الخبر ولازمها
 منزلة الجاهل كافي الآية على ما يأتي بيانه (وقوله لاعتبارات خطافية) اى لاجل امور
 اقناعية يعتبرها التكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب ان المخاطب غير عالم كعدم
 الجرى على مقتضى العلم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولقد علموا الخ) اللام في لقد
 موطئة للقسم اى انها واقعة في جواب قسم محذوف والضمير في علموا لليهود واللام
 في لمن اشتراه ابتدائية وضمير اشتراه عائذ على كتاب السحر والشعوذة والمراد
 بالشراء الاستبدال والاختيار اى اختياره على كتاب الله وهو التوراة ومن مبتدأ
 وجلة اشتراه صلة وقوله ماله في الآخرة من خلاق جلة مركبة من مبتدأ وخبر
 في محل رفع خبر من ومن في قوله من خلاق لتأكيد النفي وجلة من اشتراه
 الخ في محل نصب سادة مسد مفعولى علموا لتعليقه بلام الابتداء وجلة وليس الخ
 معطوفة اما جلة القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لام لبس موطئة له واما
 معطوفة على جلة الجواب وحدها فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم
 الاول كاللام الاولى ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف او انه منزل منزلة اللازم
 اى لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء وردائه اولو كانوا من اهل العلم وجواب لو محذوف
 تقديره لامتنعوا وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر
 اى اختاره على كتاب الله ماله في الآخرة نصيب من الثواب اصلا ولا شك ان عدم الخلاق
 في الآخرة حالة مذمومة فكأنه قيل ولقد علموا ردائه حال من اشتراه ومذموميتها
 ثم قيل ووالله لبس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها لو كانوا يعلمون برداء ذلك الشراء
 لامتنعوا منه ومحل الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون فان العلم الواقع بعد لومني

بمقتضاها لانها حرف امتناع لامتناع وقد اثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية وهذا تناف والجواب انهم لما عملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فاثبات العلم لهم اولا هو الموافق للواقع وثبته عنهم ثانيا مظهر لتزويلهم منزلة الجاهلين بذلك الشيء لعدم جريمه على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنظير لانها ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيلحق له الخبر لان اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبرا ملقى لهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه وتزولوا منزلة الجاهلين اذا مخاطب بالآية انما هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه وليسوا عالمين بفائدة هذا الخبر والحاصل ان المقصود بالآية التنظير لان فيها تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به كما ان في البحث المذكور قبلها كذلك وان افترقا من جهة ان العالم المنزل منزلة الجاهل في الآية ليس مخاطبا وليس عالما بفائدة الخبر بخلاف البحث السابق فان قلت هذا التكليف في الآية يجعلها نظيرا انما يحتاج اليه اذا كان العلم المنفي بلو متعلقا بما يتعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاق والثواب لانه يلزم على ذلك التناقض في الآية وانما يدفع بذلك التكليف واما لو كان العلم المنفي متعلقا بالذم المأخوذ من بشس والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق في الامر الباح بخلاف الذم فلا تناقض لان شرطه اتحاد الموضوع والحمول والموضوع هنا قد اختلف واذا احتملت الآية هذين الامرين سقط بها الاستشهاد على النظر ايضا فلا تصح ان تكون شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظر للاحتمال السابق والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال قلت هذا الاحتمال مناف لسياق الآية لان سوق الآية يدل على اتحاد الذم والانتفاء الخلاق ما صدقا في الآية على ما ذكره المفسرون وذلك لان اختيار ما لا تنفع ولا ثواب فيه في الآخرة كالبحر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردى ومذموم فالآية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الاول فالتناقض باق بحاله وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الامرين يجب ان يكون العلم المنفي متعلقا بما يتعلق به المثبت وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لانه الانسب بلاغة القرآن من جهة ان فيه اشارة الى ان علمهم بعدم الثواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالذم وجل الآيات على الابلغ واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترقى آخر وهو تنزيل وجود الشيء اعم من ان يكون علما او غيره منزلة عدمه كما في الآية فان وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم والحاصل ان الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم اى اعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر او غيره منزلة عدمه وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما او غيره منزلة عدمه (قوله وما رميت اذ رميت)

بل تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه كثير منه قوله
تعالى وما رميت اذ رميت

اذ عرف ربيت الاول او النبي المأخوذ من ما ونفى الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار انه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار الجسمية كاصابة جيع الكفار بالتراب في اعينهم كالعدم والحاصل انه لما ترتب على رميه آثار عجيبة لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة ترل ذلك الرمي منزلة العدم لقلته بالنسبة لما ترتب عليه واثبات الرمي له ثانيا نظرا للظاهر فلا تناقض في الآية وهذا الحمل احسن من قول بعضهم ان نفى الرمي من جهة الحقيقة التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لانه لا تنزيل في الآية حيثئذ (قوله فينبغي) اى يجب صناعة فلولم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله اى اذا كان قصد الخبر الخ) هذا اشارة الى ان الفاء في قوله فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع وانظر لم ترك الشارح الفاء عند اعادة فينبغي وتوضيح المعنى ان قصد الخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين فينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا تنقص منه ولا يزيد حذرا من اللغو فانه اذا كان غير مفيد اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام اعنى قوله فينبغي الخ على ما قبله ولم يحتاج لما اورده بعضهم بقوله ان جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور المأخوذ من اول البحث اعنى قوله فينبغي الخ لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذى قدره الشارح بقوله اى اذا كان الخ بل ما ذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لا تنفرع على ما سبق والذى يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك فان كان المخاطب الخ واجاب عن ذلك بان قوله فينبغي الخ كلام مجمل ينصله قوله فان كان الخ والمجمل والمفصل شئ واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بان ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح ان يكون مجمله كذلك فالحاصل انه لاشك في صحة تفرع قوله فينبغي الخ على ما تقدم من ان قصد الخبر الخ ولا يحتاج في توجيه التفريع الى ان يقال ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ بقى شئ آخر وهو ان اعتبار هذه الاحوال اعنى خلو الذهن والتردد والانكار ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر يعنى الحكم واما بالنسبة الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات واما اعتبار التردد والانكار فلا يصح لان التردد في علم المخاطب او انكاره يقتضى تأكيد الحكم فاذا اكد وقيل انى عالم بقيام زيد مثلا اقلب اللازم فائدة لان المقصود حيثئذ اثبات العلم بالقيام لا اثبات القيام والكلام في لازم الفائدة لا فيها فلا يتصور اعتبار التردد والانكار في اللازم مع بقاءه على حاله على انه لا يتصور ولولم يبق على حاله ان اريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم لان الفاء الخبر للمخاطب يستلزم افادته المخاطب انه عالم بالحكم كما تقدم بيانه امان اريد بالحكم التصديق مطلقا او بقيد الجزم وحده او به مع المطابقة

(فينبغي) اى اذا كان قصد
الخبر بخبره افادة المخاطب
ينبغي (ان يقتصر من
التركيب على قدر الحاجة)
حذرا عن اللغو (فان كان)
المخاطب (خالى الذهن
من الحكم والتردد فيه)

لتصور فيه التردد والانكار بعد القاء الخبر لاحتمال ان يكون الخبر شاكا او اوامها
 فيصح التأكيذ حيثذ افاده السيرامي (قوله من التركيب) من بمعنى في او المعنى فيقتصر
 على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) اى على مقدار حاجة الخبر
 في افادة الحكم ولازمه او حاجة المخاطب في استفادتهما فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها
 (قوله حذرا عن اللغو) اى لاجل التباعد عنه وهو علة ليقصر لا لقوله فينبى
 لاختلافهما في الفاعل لان فاعل ينبى ان يقتصر اى الاقتصار وفاعل الحذر هو المتكلم
 ان قلت اللغو هو الكلام الزائد الذى لا فائدة فيه فالتعليل حيثذ قاصر على عدم
 الزيادة وليس شاملا لعدم النقصان مع ان المدعى الشمول لهما لان قوله على قدر
 الحاجة اى بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور اجيب بانه ترك تعليل عدم
 النقص لعلمه بطريق المقايضة وكأنه قال حذرا من اللغو ومن القصور او المراد
 باللغو ما يشمل اللغو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكما وهو الكلام الناقص
 عن قدر الحاجة لان الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم
 اللغو ادم الاعتداده لكونه غير مفيد للمقصود وهذا الجواب قد اشرنا اليه سابقا
 (قوله فان كان المخاطب خالى الذهن من الحكم الخ) مقتضاه انه اذا كان خالى
 الذهن من لازم الحكم وقصد المتكلم افادته يؤكد له وليس كذلك بل هو مثل
 خالى الذهن من الحكم ولعله تركه للعلم به بالمقايضة وقد علمت الكلام في ذلك والمراد
 بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتى بيانه (قوله اى لا يكون الخ) تفسير لقوله
 خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا
 العلم بوقوع النسبة اولا وقوعها اى ادراك انها واقعة او ليست بواقعة وهو المسمى
 بالتصديق وبالايقاع والانزاع وبالاذعان (قوله ولا مترددا في ان النسبة الخ) اشار به
 الى ان الضمير في قوله والتردديه للحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها ففى الكلام
 استخدام لان التردد ليس فى الحكم بمعنى التصديق بل فى الحكم بمعنى الوقوع او اللوقوع
 فذكر الحكم اولا بمعنى التصديق واعاد عليه الضمير بمعنى الوقوع او اللوقوع وهو
 المعبر عنه بالنسبة الكلامية ويجوز ان يراد بالحكم فى الموضعين الوقوع اوالا وقوع
 ويقدر مضاف قبل الحكم اى من ادراك الحكم فيكون الخلو عن الحكم بمعنى الخلو
 عن ادراكه وهذا الاحتمال يرجع للاول ولكنهما يختلفان بالاستخدام وتقدير المضاف
 والاولى كما قال عبد الحكيم ان يراد بالحكم وقوع النسبة اولا وقوعها بذليل سابق
 الكلام ولا حقه اعنى قوله اولا لاشك ان قصد الخبر بنجبه افادة المخاطب اما الحكم
 الخ فان المراد به وقوع النسبة اولا وقوعها وكذا قوله والتردديه فان التردد والانكار
 انما هو فى الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه لا يكون
 حاصله وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو

اى لا يكون عالما بوقوع
 النسبة اولا وقوعها
 ولا مترددا في ان النسبة
 هل هى واقعة ام لا
 وبهذا يتبين فساد ما قبل
 ان الخلو عن الحكم
 يستلزم الخلو عن التردد
 فيه فلا حاجة الى ذكره

عن الاذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد لان الاذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو
عن احدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الاول لا يستلزم الخلو عن الثاني
عطفه المصنف عليه فقال والتردد فيه فليس قوله والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل
الخ كلامه وقول الشارح اى لا يكون عالما الخ لا يخالف هذا لان نفي العلم مأخوذ
من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة اولا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل
(قوله هل هي واقعة ام لا) قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمبادل لانها
مختصة بطلب التصديق والاثبات لها بمبادل يقتضى خروجها عن ذلك لطلب
التصور كما سيأتى ذلك ان شأنا الله في اوائل الانشاء فهذا التركيب من الشارح اما بناء
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهزمة فيؤتى لها بمبادل مثلها مستدلا
بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا او يقال ان ام هنا منقطعة بمعنى
بل التى للاضراب لامتصلا فان السائل اذا قال هل زيد عندك ام لا كان المعنى هل
زيد عندك بل ليس عندك فهو انتقال من استفهام الى استفهام آخر غير الاول
فالسائل ظن اولا ان زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ثم ادركه ظن آخر انه ليس
عنده فاستفهم عنه وام النقطعة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من ادوات
الاستفهام (قوله وبهذا) اى التقرير الذى ذكرناه من ان المراد بخلو الذهن عن الحكم
والتردد فيه ان لا يكون عالما بوقوع النسبة الخ (قوله يتبين فساد ما قيل) اى اعتراضا
على المصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين استاذ الشارح
وحاصل ما قاله انه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله لان خلو الذهن عن الحكم
يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من ان المراد بالحكم اولا
وثانيا بوقوع النسبة اولا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه وبيان
ذلك ان خلو الذهن عن النسبة الواقعة او غير الواقعة يتناول باطلاقة عدم التصديق
بها وعدم تصوره لها ومن العلوم انه اذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلا يتأتى
التردد فيها لان التردد فى وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها فى الذهن
وحاصل الرد عليه ان المراد بالحكم الاذعان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخلو
الذهن عن ذلك عدم الاذعان والتصديق به ولا شك ان خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم
خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد فى الشيء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره
(قوله يستلزم الخلو عن التردد فيه) اى ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول
الحكم التصورى (قوله فلا حاجة الى ذكره) اى التردد (قوله بل التحقيق الخ) اى
وحينئذ فانخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه لان الخلو عن احداثى
لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب للانتقال والترقى من افساد ما قبل بارتكاب
الاستخدام او تقدير المضاف او تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقادير

بل التحقيق ان الحكم
والتردد فيه متنافيان
(استغنى) على لفظ المبني
للفعل (عن مؤكدات
الحكم) لتمكن الحكم
فى الذهن حيث وجده
خاليا (وان كان) المخاطب
(مترددا فيه) اى فى الحكم
(طالبه) بان حضر فى
ذهنه طرقا للحكم وتخير
فى ان الحكم بينهما وقوع
النسبة اولا وقوعها
(حسن تقويته) اى
تقوية الحكم (بمؤكد)
ليزيل ذلك المؤكد تردده
ويمكن الحكم لكن
المذكور فى لائل الاعجاز
انه انما يحسن التأكيد
اذا كان للمخاطب ظن
على خلاف حكمك

السابقة الى افساده بوجه آخر وهو تنافي الحكم والتزدد فيه من غير اختيار الى
استخدام او تقدير مضاف او ملا حظة معنى الخلو عن الحكم وفيه اى ذلك
الاضراب اشارة الى ان ما اقتضاه ما قبل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله متنافيان)
اى لا يمتنعان حصولا فقط (قوله على لفظ مبنى للمفعول) اى والفعل مسند الى
ضمير المصدر بالتأويل المشهور اى حصل الاستغناء وان نائب الفاعل الجار والمجرور
اعنى قوله عن مؤكدات الحكم ثم ان ما ذكره الشارح من ان الفعل مبنى للمفعول
مبنى على انه الرواية لكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض
فيه للتكلم ولا للمخاطب والاقتناء للفاعل فيه وفي قوله ان يقتصر جائز ايضا
وقوله استغنى اى وجوبا كانتله بعضهم عن الشارح (قوله عن مؤكدات الحكم)
احترازا عن مؤكدات الطرفين كالتأكيذ اللفظى والمعنوى فانها جائزة مع الخلو
نحو زيد زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء القوم كلهم ان قلت ان الاحتياط امر مستحسن
عند البلغاء اعتبروه فى مواضع كالتأكيذ لاحتمال سهو او نسيان او عدم فهم فهلا
جوز وابل استحسنوا التأكيذ لخالى الذهن من الحكم لدفع احتمال تردد او انكار
عنده اجيب بان احتمال ذلك امر ضعيف لا يعارض مناسبة عقلية واعلم ان مؤكدات
الحكم ان المكسورة الهزلة والقسم ونونا التوكيد ولام الابتداء واسمجة الجملة
وتكريرها ولو حكما واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الزيادة على ما فصل
فى النحو وضمير النصل وتقديم الفاعل المعنوى لتقوية الحكم والسين اذا دخلت
على فعل محبوب او مكروه لانه تفيد الوعدا والوعيد بحصول الفعل فدخلها على ما يبعد
الوعدا والوعيد مقتضى التوكيد وتبييت معناه وقد اتى التحقيق وكان ولكن وانما وليت
ولعل وتكرير النفي ولم يعدوا ان المفتوحة لان ما بعدها فى حكم المفرد لكن عددا ابن هشام
من مؤكدات النسبة فانظره مع ذلك (قوله حيث وجدته خاليا) اى لوجود الحكم الذهن
خاليا فالحيثية هنا للتعليل (قوله وان كان متزدا فيه) اى فى الحكم بمعنى وقوع النسبة
اولا وقوعها وقوله طالبا اى للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة اول وقوعها اى التصديق
بذلك فعبه استخدام كذا قال سم وانظر هل ذكر الضمير اولا بمعنى وذكره ثانيا بمعنى
آخر يسمى استخداما كما قال سم او من قبيل شبه الاستخدام والظاهر الثانى وتأمل ذلك
(قوله طالبا) اى بلسان الحال او المقال وهذا لازم للتردد فيه لانه محترزه عن شئ
لان الموافق للطبع ان الانسان اذا تردد فى شئ صابر متشوقا اليه وطالبا للاطلاع
على شاته والا كان منسبا غير متزدد وسكت المصنف عما اذا كان المخاطب عالما بالحكم
او غائلا او متوهم والظاهر ان الاولين لا يلحق اليهما الخبر الا بعد التنزيل السابق
وان الثالث كالتزدد فى استحسان التوكيد له وكذلك الظان اذا كان ظنه ضعيفا جدا

في عرضة الزوال ويمكن دخولهما في كلام المصنف بان يراد بالتردد ما كان تردده مستويا او برأى جملة احد الطرفين او مرجوحته ويراد بالراجحة الراجحة غير القوية جدا وعلم من هذا ان حالي الذهن اقرب للامثال من الشاك وهو المتردد من التوهم ومن الظان ظنا ضعيفا (قوله بان حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرقا الحكم) اي الوقوع او اللوقوع وطرأه المحكوم به والمحكوم عليه (قوله اي تقوية الحكم) المتردفيه بمعنى وقوع النسبة او لوقوعها (قوله بمؤكد) اي واحد فلو زاد اولم يؤكد لم يستحسن اي حسن تقويته بادادة تأكيد وتسميتها مؤكدا حقيقة عرفة فلا يقال ان المؤكد هو المتكلم (قوله ويمكن الحكم) اي من ذهنه وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله لكن المذكور في دلائل الإعجاز الخ) اي فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم لان ما في دلائل الإعجاز يقتضي ان التأكيده للتردد لا يجوز كنهالي الذهن وكلام القوم يقتضي ان التأكيده جائز بل هو مستحسن وجمع بعضهم بين كلام القوم وما في دلائل الإعجاز بان الظن في كلام الشيخ عبد القاهر شرط في التأكيده بان خاصة لانها كالعالم في التأكيده بخلاف غيرها فلا يشترط في التأكيده به ظن الخلاف وعليه يحمل كلام القوم وحينئذ فلا تنافي وردها الجمع بقوله تعالى انهم مفرقون فانه مؤكدا بان مع ان نوحا لم يكن ظاهرا لعدم غرقهم بل مترددا فالحق انهما طريقان متقابلتان (قوله منكرا للحكم) اي وقوع النسبة (قوله يعني يجب الخ) اشار بذلك الى ان قول المصنف بحسب منطوق محذوف اي وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقا بوجوب لان الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الانكار والتفاوت بتفاوته انما هو الزيادة لكن فديقال ان تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضي ان اصل التأكيده غير واجب والواجب انما هو الزائد فلعل الأحسن تعلقه بالتأكيده الان يقال وجوب اصل التأكيده مستفاد من اصل الانكار او يقال وجوب اصل التأكيده مستفاد من وجوب زيادته لانه يلزم من وجوب زيادته وجوب اصله بقی شیء آخر وهو ما للفرق بين التأكيده الواجب والمستحسن مع ان المستحسن عند البلغاء واجب الان يقال ان ترك المستحسن يلام عليه لوما خف من اللوم على ترك الواجب قرره شيخنا العدوي (قوله قوة وضعفا) اي لاعددا قد بطلب للانكار الواحد تأكيده ان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتيهما ولثلاث اربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فان التأكيدهات فيها اربع والانكارات ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم انه يحتمل ان ما موصول حرفي اي كقول الله تعالى وعلى هذا فلا بد من تقدير اي كالتأكيده في قوله تعالى ويحتمل انها اسم موصول والعائد محذوف اي كالتأكيده الذي قاله تعالى ثم انه ان اريد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر وان اريد الاستدلال على الوجوب فقيه انه لدلالة في الآية على وجوب التأكيده لا على وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل ان

(وان كان) المخاطب
(منكرا) للحكم (وجب
توكيده) اي توكيد الحكم
(بحسب الانكار) اي بقدره
قوة وضعفا يعني يجب
زيادة التأكيده بحسب
ازدياد الانكار ازالة
له (كما قال الله تعالى
حكاية عن رسل عيسى
عليه الصلاة والسلام
اذ كذبوا في المرة الاولى
انا اليكم مرسلون) مؤكدا
بان واسمية الجملة (وفي)
المرة (الثانية) ربنا
يعلم انا اليكم مرسلون
مؤكد ابا القسم وان واللام
واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار
حيث قالوا ما انتم الا بشر
مثلنا وما ازل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون

كلا من التأكيد وكونه بقدر الانكار استحسانى (قوله عن رسل عيسى الخ) اى وهم
بولس بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين مجمة ويحيى وشمعون
وهو الثالث الذى عزهما بعد تكذيبهما هذا هو الاصح وما قبل انهم يحيى وشمعون
والثالث الذى عزهما هو بولس اوحبيب التجار فقير موثوق به (قوله اذ كذبوا)
ظرف لمفعول محذوف اى حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا او ظرف لمضاف محذوف
اى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا او خبر محذوف والجملة مستأنفة اى وهذا المحكى
صادر اذ كذبوا ولا يصح ان يكون ظرفا لقول او الحكاية لان القول والحكاية ليسا
وقت التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكدا بان واسمية الجملة) اى كونها اسمية
لا صيرورتها اسمية لانه لا يشترط فى التأكيدها كونها معدولة عن الفعلية كما وهم كذا
فى عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسم) اى وهو ربنا يعلم فقد ذكر فى الكشف ان ربنا
يعلم جار مجرى القسم فى التأكيد كشهادة الله فاندفع ما يقال انه لا قسم هنا او يقال مراده
بالقسم القسم الحكيمى لان قولهم ربنا يعلم فى قوة قسم يعلم ربنا او ربنا العليم (قوله
حيث قالوا الخ) فيه ان هذه ثلاث انكارات فكيف يؤكد لها باربع تأكيدات مع انه
يجب ان يكون التأكيد بقدر الانكار والجواب ان المراد انه يجب ان يكون التأكيد
بقدر الانكار فى القوة والضعف لافى العدد كما قال الشارح وهذه الانكارات الثلاثة
الواقعة منهم مساوية فى القوة للتأكيدات الاربع او ان الحصر فى الموضوعين بمنزلة انكار
رابع كما قاله سم او ان قوله وما ازل الرجن من شئ يتضمن انكارين احدهما صريح
وهو نفي نزول شئ من الرجن والاخر استلزامى وهو نفي الرسالة افاده السرايمى (قوله
ما انتم الا بشر مثلنا) ان قلت قول التكرين ذلك انكار للرسالة من الله لانها هى التى
يرون منا فانها للبشرية مع ان الرسل من عند عيسى لامن عند الله وحينئذ فلا يكون
قولهم ما انتم الا بشر مثلنا انكارا لشيء اجيب بان المعنى ما مرسلكم الا بشر مثلنا
والرسل لا يكون بشرا ويحتمل انهم فهموا ان الرسل من عند الله او يقال انهم لما دعواهم
الى رسالة رسول الله باذن الله نزولوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لان التصديق
بهذه تصديق تلك فخطبوا الاصل بواسطة الفرع بما يقتضى نفي اصل الرسالة فى زعمهم
(قوله وقوله) اى المصنف اذ كذبوا بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع ان

المكذب فى المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبنى على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة)
اى لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به اثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بانه كذب حكم
على ما جاء به الثالث ايضا بانه كذب لانه عينه (قوله والا فالكذب الخ) اى والانقل
ذلك فلا يصح لان المكذب اولا اثنان فكيف يعبر المصنف بصغير الجمع بقوله اذ كذبوا
ولك ان تقول المراد بقوله اذ كذبوا اى مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك ان
الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب فيصدق على مجموعها انه قد كذب لان

وقوله اذ كذبوا مبنى على
ان تكذيب الاثنين تكذيب
لثلاثة والا فالكذب اولا
اثنان (ويسمى الضرب
الاول ابتدائيا والثاني
طلبيا والثالث انكاريا و)
يسمى (اخراج الكلام
عليها) اى على الوجوه
المذكورة وهى الخلو عن
التاكيد فى الاول والثقوية
بمؤكد استحسانا فى الثانى
ووجوب التأكيد بحسب
الانكار فى الثالث (اخراجا
على مقتضى الظاهر)

الركب من مكذب وغير مكذب ثم ان هذا التأويل مبنى على ان قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق اذ كذبوا بمقدر كما مر وان المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا في المرة الاولى واما لوجعل متعلقا بقال كما يدل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا يرد ذلك لان المعنى كما قال الله حكاية عن قول الرسل في المرة الاولى كذا وفي المرة الثانية كذا ولا شك ان هذا المعنى لادلالة له على ان الثلاثة كذبوا في المرة الاولى (قوله فالمكذب اولا اثنان) اى وهما المرسلان اولا وهما بولس ويحيى والثالث لعزبه اى المقوى به الاثنان شمعون (قوله وبسمى الضرب الاول) اى الخلو عن التأكيذ وانما كان هذا اولا لذكره في كلام المصنف اولا ضمنا والثاني هو التأكيذ استحسانا والثالث هو التأكيذ وجوبا (قوله ابتدائيا) اى ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا انكار (قوله والثاني) وهو التأكيذ استحسانا عند التردد والطلب للمحكم وانما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ثانيا ضمنا في كلام المصنف (قوله طلبيا) اى ضربا طلبيا لانه مسبوق بالطلب او لكون المخاطب طالبا له (قوله والثالث) اى وبسمى الضرب الثالث اى المذكور في المتن ضمنا ثالثا وهو التأكيذ وجوبا عند الانكار (قوله انكاريا) اى ضربا انكاريا لانه مسبوق بالانكار او لكون المخاطب بالكلام المشتمل عليه منكرا فالتسمية بالنظر لحاله او لحال المخاطب (قوله واخراج الكلام عليها) اى تطبيق الكلام عليها بمعنى اتباعه به متكيفا بتلك الاوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله على الوجوه المذكورة) الانسب ان يقول على الضروب المذكورة الا ان يقال عبرنا بالوجوه اشارة الى ان المراد بالضروب في كلام المصنف الوجوه (قوله في الاول) اى في اللقاء الاول لان اللقاء الكلام خاليا عن التأكيذ يقال له اللقاء اول بالنسبة لاقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد في الضرب الاول للتلازم ظرفية الشئ في نفسه لان الضرب الاول نفس الخلو عن التأكيذ وكذا يقال في قوله في الثاني وفي قوله في الثالث الا ان يجعل في معنى الباء اى بالنسبة للضرب الاول وكذا يقال فيما بعده (قوله والتقوية بمؤكد الخ) الاولى ان يقول والتأكيذ استحسانا والتأكيذ وجوبا لتظهر المقابلة لان المقابل للخلو عن التأكيذ نفس التأكيذ استحسانا او وجوبا لا التقوية به (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) اى القاء جاريا على مقتضى الظاهر او القاء لاجل مقتضى ظاهر الحال واعلم ان الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ماسواء كان ذلك الامر الداعى ثابتا في الواقع او كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كتزويل المخاطب غير السائل منزلة السائل وظاهر الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط ان يكون ذلك الامر الداعى ثابتا في الواقع فلذا كان ظاهر الحال اخص من الحال مطلقا فالتطبيق على الثاني اخراج للكلام

على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الاول اخراج له على خلاف
 ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم ان تلك الكيفية هي المقتضى للحال اولها هو فكله
 كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها
 ظاهره فمعموم المقتضى بالكسر يقتضى عموم المقتضى (قوله لان معناه) اى معنى مقتضى
 الظاهر مقتضى ظاهر الحال اى مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فرد ان ظاهر وخفى
 فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الامر والخفى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم واذا كان
 الحال تحته فرد ان كان ظاهر الحال اخس من مطلق الحال (قوله لان معناه الخ) اى
 وليس المراد به مقتضى ظاهر الامر اى الامر الظاهر كان حالا او غيره والا كان بينه
 وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما اذا كان الداعى هو
 الامر الظاهر اى الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الامر الظاهر دون مقتضى الحال
 فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر اى الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند
 المتكلم كالموزل المنكر كغير المنكر واكدت الكلام نظرا للظاهر وانفراد مقتضى
 الحال بدون مقتضى الامر الظاهر فيما اذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير
 الظاهر بان كان الحاشى غير ثابت فى الواقع كفى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتأكيده
 الكلام له افاده عبد الحكيم (قوله من غير عكس) اى لغوى واما العكس النطقى ثابت
 وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كفى صور اخراج الكلام على
 خلاف مقتضى الظاهر) اى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما الخ وذلك كالموزل
 غير السائل منزلة السائل فالى به الكلام مؤكدا فالتأكيده مقتضى الحال الذى هو
 السؤال تنزيله لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله
 وكثيرا ما يخرج) نصب على الظرفية او المصدرية ومازادة لتأكيد الكثرة اى ويخرج
 الكلام تخريجا كثيرا او حينا كثيرا والمراد ان تخريج الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
 قليلا ويقال انه كثير بالنسبة الى مقابله قليل بالنسبة اليه باعتبار ان انواع خلاف مقتضى
 الظاهر اكثر من انواع مقتضى الظاهر اذا انواع الاول تسعة وانواع الثانى ثلاثة كإبائى
 بيانه ويخرج فى كلام المصنف بنسبة الراى كاهو الرواية ومصدره التخريج لكن المناسب
 لقوله سابقا ويسمى اخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراى ومصدره اخراج هذا
 وذكر بعضهم ان تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية لان الخبر
 اذا اورد فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على ان المتكلم نزل هذا المقام الغير المناسب
 منزلة المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات اللائقة بذلك
 المقام مثلا الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلو ذهنه بالدلالة الخطابية فاذا التقي الى

وهو اخص مطلقا من
 مقتضى الحال لان معناه
 مقتضى ظاهر الحال فكل
 مقتضى الظاهر مقتضى
 الحال من غير عكس كفى
 صور اخراج الكلام على
 خلاف مقتضى الظاهر
 فانه يكون على مقتضى
 الحال ولا يكون على
 مقتضى الظاهر (وكثيرا
 ما يخرج) الكلام (على
 خلافه) اى على خلاف
 مقتضى الظاهر (فيجعل
 غير السائل كالسائل

النكر والتردد دل على تنزيه منزلة خالي الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلا على مايزيل الانكار من الادلة التي معه اذا تأمل فيها ويكون ذلك كناية لانه ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذي لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من ارادته واستعمل اللفظ فيه وفصد منه الى ملزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصلى وقس على ذلك لقاء الخبر المذكور بأكيد قوى الى غير النكراته لما كان فيه دلالة خطابية على انكار المخاطب ولم يوجد الانكار في المخاطب دل ضرورة على تنزيه منزلة النكر تعويلا على ما يلزمه لزوما عرفيا وهو ان يكون المخاطب ملابسا بشئ من الانكار ويكون ذلك كناية كايضا وهكذا وقيل انه من قبل الاستعارة بالكناية والتخييل والحق انه لا يقال فيه شئ من ذلك لان المجاز والكناية انما هو باعتبار المعاني التي يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك اذ لم يستعمل اللفظ فيه لانها معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) اي كخالي الذهن وقوله كلسائل هو المتردد في الحكم الطالب له المتقدم في قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثاني وتقدم انه يؤكد استحضار ان المتبادر ان الفاء في قوله فيجعل الخ للتفريع على قوله يخرج الكلام وانه واقع عقبه مع ان جعل المذكور ليس واقعا عقب التخرج بل مصاحب له بل اذا نظرت للتحقيق تجد المقام انما هو جعل غير السائل كلسائل اي تنزيه منزلته ثم يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بعد ذلك بان يؤكد والجواب ان الفاء هنا للعطف المجرد عن السببية او انها للتفريع ومعنى قوله وكثيرا ما يخرج ان يقصد التخرج ولا شك ان التنزيل يعقب قصد التخرج او ان قوله فيجعل الخ تفصيل لما اجله في قوله وكثيرا ما الخ واعلم ان حال المخاطب بالجملة الخيرية منحصر في العلم بالحكم والعلومه والسؤال له والانكاره فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان لا يخاطب بما يعلمه فخطابه به انما يكون بعد تنزيه منزلة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وكل من الخالي والسائل والنكر يتصور معه الوجهان فاذا نظر في خطابه الى حال نفسه القائم به كان لقاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل في ذلك منزلة احد الآخرين اذلا معنى لتنزيهه في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانحصر اخراج الكلام في اثني عشر قسما ثلاثة منها في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وتسعة في اخراجه على خلافه ثلاثة منها في العالم وستة في غيره واذا ضربت هذه الاثني عشر في الاثبات والنفي صارت اربعة وعشرين اذا علمت هذا قول المصنف فيجعل غير السائل يتناول خالي الذهن والنكر والعالم الا ان المقصود الاول لان تقديم الملوح لجنس الخبر انما يعتبر بالنسبة للخالق وقد يقال هذا

لأننا في التناول لأن قوله إذا قدم الخ هذا بالنسبة لخالي الذهن فلا يرد أن المصنف
أهمل بقية الأقسام بقي شيء آخر وهو أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
قد يلتبس بإخراجه على مقتضى الظاهر فلا تظهر الفاسدة وذلك يجعل السائل كالحالي
لأن ترك التأكيد للسائل جائز ولا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيه منزلة الخالي واجب
بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجمه فإن لم يوجد قرينة صح
حل الكلام على كل من الأمرين وكذا بعض صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر
قد يلتبس ببعض كافي التأكيد مع السائل فإنه يلتبس بالتأكيد مع المنكر إذا وجوب
والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وكذا بعض صور إخراجه على خلافه بلتبس
بعض كافي جعل الخالي بمنزلة السائل فإنه يلتبس بجعله كالمنكر فإن كان هناك قرينة
عمل بها والأصح الحمل على كل إفادة بس نقل عن شرح الفوائد (قوله إذا قدم إليه)
تلف ليحتمل فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور
مع أنه قد ينزل منزله لأغراض أخرى كإهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبه
على غفلة السامع واجب بأن هذا التقيد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال كذا
في عبد الحكيم (قوله ما يلوح له بالخبر) أي يحسنه وذلك بل يذكر له كلام يشير إلى
جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الغفلة والذكاء أن يزدرد في الخبر ويطلبه من حيث أنه
فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تخاطبني
في الذين ظلموا فإنه كلام قدم ملوح لجنس الخبر وهو أنهم مستحقون للعذاب والشان
أن صاحب الغفلة إذا سمعه تردد في عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم
بالإغراق أو بغيره كالأحراق أو الهدم أو الخسف فإن كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه
شخص الخبر أو جنسه وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل (قوله بالخبر) أي بجنس
الخبر أي ما يشير إلى جنس الخبر الذي سيذكر (قوله فيستشرف له) أي فيكاد أن
يستشرف له لأنه بصير مستشرفا وطالبه بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا
على مقتضى الظاهر ولا تنزيل وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له
قول الشارح يقال استشرف الشيء الخ والمصنف قد عدها باللام ولا يصح جعل
اللام لتقوية الفعل لأنه يجب تقديم اللام المقوية للفعل عليه كافي قوله تعالى أن كنتم
لرؤيا تعبرون قلت اللام أما زائدة مثلها في قوله تعالى ردف لكم أي ردفكم أو
أن الفعل منزل منزلة اللام والفعل المنزل منزلة اللام يتعدى باللام أي فيقع منه
الاستشراف والطلب له أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتعمأ أو ينظرو
يلتفت ثم أن الاعتراض مبنى على رجوع ضميره للخبر كما قال الشارح ولو جعل
ضميره للملوح ومفعول يستشرف محذوف والتقدير فيستشرف الخبر لأجل
الملوح لم يرد شيء (قوله يعني ينظر إليه) عبر بمعنى إشارة إلى أن معنى الاستشراف

إذا قدم إليه (أي إلى غير
السائل (ما يلوح) أي
يشير (له) أي لغير السائل
(بالخبر فيستشرف) غير
السائل (له) أي للخبر

ليس هو النظر فقط بل هو مجموع امور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق
الحاجب فجر دعن اثنين منها واريد به النظر ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه
العرفي وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) اى من شعاها اى كالتقى لشعاعها
(قوله استشراف الطالب المتزدد) اى استشرافا كاستشراف الطالب المتزدد واتى
المصنف بذلك اشارة الى ان غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده تردد ولا طلب
بالفعل والا كان تخرج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل المراد انه من
حيث الكلام الذى التى اليه بمظنة التردد والطلب (قوله اى لادعنى) اشار
بذلك الى ان المراد بالتهى عن الخطاب في شأنهم النهى عن الدعاء والشفاعة لهم من قبل
اطلاق العام وارادة الخاص فهو مجاز مرسل او من اطلاق المزموم وارادة اللازم
لانه يلزم من النهى عن العام النهى عن الخاص على طريق الكناية او المجاز المرسل
(قوله في شأن قومك) يشير الى ان في الآية حذف مضاف اى لانتخابىنى في شأن
الذين ظلوا وقوله في شأن قومك من ظرفية المتعلق في المتعلق اوفى بمعنى الباء وشأنهم
هو دفع العذاب عنهم فقوله واستد قاع الخ تفسير لما قبله والسين والتاء زائدتان
(قوله بشفاعتك) اى لادعنى دعاء مصورا بشفاعتك فهو تصوير للنهى عنه (قوله
فهذا) اى قوله ولا تخاطبى الخ واعلم ان قوله ولا تخاطبى الخ يشير الى جنس الخبر
وانه عذاب واما قوله واصنع الفلك الخ فانه يشير الى خصوصية انه الفرق فقول
الشارح يلوح بالخبر اى يشير الى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب وقوله
وبشعر الخ عطف علة على معلول وليس في قوله ولا تخاطبى فى الذين ظلوا اشعار
بخصوص الخبر نعم بشعره مع ضمنية قوله قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح
لم ينظرا لذلك اصلا وقوله فصار المقام اى بسبب الملوح الى جنس الخبر مقام
ان يتردد اى صار مظنة للتردد والطلب وان لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل
وذلك لانه تكاد نفس الذكى اذا قدم لهما ما يشير الى جنس الخبر ان يتردد في شخص
الخبر وتطلبه من حيث انها تعلم ان الجنس لا يوجد الا في فرد من افراده فيكون ناظرا اليه
بخصوصه كانه متردد فيه كخطر السائل وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان سبق الملوح
الى جنس الخبر فاستشرافه له يقتضى تأكيد لا تأكيد كيد الخبر بخصوص كذا قرر
شيئا العدوى وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر وحاصله ان قوله فهذا كلام
اى قوله لا تخاطبى فى الذين ظلوا مع ضمنية قوله واصنع الفلك وقوله يلوح بالخبر
اى شخصه وجنسه وقوله قدحق عليهم العذاب الاولى الفرق وقوله هل صاروا
محكوما عليهم بالاغراق اى كما يشعره الملوح او المحكوم به عليهم غيره (قوله
فى انهم الخ) اى فى جواب انهم الخ (قوله محكوما عليهم) اى مقدرا عليهم
الفرق وقوله ام لا اى او المقدر عليهم غيره من انواع العذاب وليس المراد انهم

يعنى ينظر اليه يقال
استشراف الشيء اذا رفع
رأسه ينظر اليه وبسط
كفه فوق الحاجب
كالمستظل من الشمس
(استشراف الطالب المتزدد)
نحو ولا تخاطبى فى الذين
ظلوا اى لادعنى بانوح
فى شأن قومك واستد قاع
العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا كلام يلوح بالخبر
تلويحا ما ويشعر بانهم
قدحق عليهم العذاب
فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب فى انهم هل صاروا
محكوما عليهم بالاغراق
ام لا فقيل (انهم مفرقون)
مؤكدا اى محكوم عليهم
بالاغراق (و) يجعل (غير
النكر كالنكر اذا لاح) اى
ظهر (عليه) اى على
غير النكر (شئ) من امارات
الانكار

مفرقون بالفعل لان اخر افرهم متأخر ولم يكن حاصلًا وقت خطاب نوح ونبيه عن الدعاء والشفاعة لهم (قوله ويجعل غير المنكر) اى خالى الذهن والسائل والعالم وان كان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر فان قلت اى ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر مع انه يؤكد له من غير تنزيل قلت فائدة التنزيل زيادة التأكيد فان السائل يؤتى فى الكلام الملقى اليه تأكيد واحد والمنكر يؤتى فى الكلام الملقى اليه باكثر وهذا احسن مما اجاب به بعضهم من ان فائدة التنزيل صيرورة التأكيد واجبا بعد ان كان مستحسنا لان هذا امر خفى لا اطلاع عليه (قوله كالمنكر) اى فيلقى اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب تأكيد قوى اضعف على حسب ما يقتضيه الحال الذى راعاه المتكلم (قوله اذا لاح الخ) اى او كان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالتكلم او يعرف منه انه لا يقبله (قوله نحو جاء شقيق) اى نحو قول جل بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ابن نضلة بفتح الذون وبالضاد المعجمة اسم امه وجل لقبه واسمه احد بن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير جل بن عبد المطلب عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافا لما ذكره عبد الحكيم فان ذلك اسمه المغيرة وامه هالة بنت وهيب وبعد البيت المذكور * هل احدث الدهر لنا نكبة * ام هل رقت ام شقيق سلاح *

والشاعر المذكور احد اولاد عم شقيق الذى جاء لمحاربتهم وقوله هل احدث الدهر لنا نكبة اى بحيث انا بعنا اسلحتنا حتى ان شقيقا يأتى للحرب عارضا رمحده وقوله ام هل رقت ام شقيق سلاح اى سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شيا لما قرأته ام شقيق عليه من الرقية (قوله جاء شقيق) اى للحرب (قوله اسم رجل) اى وليس المراد به شقيق الثمان الذى هو نوع من انواع الرياحين (قوله على العرض) اى على عرض الرمح بان جعله وهو راكب على فخذه بحيث يكون عرض الرمح فى جهة الاعداء ولا شك ان الوضع على هذه الهيئة علامة على انكار وجود السلاح معهم واما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنامه جهة الاعداء فهو علامة على التصدى للمحاربة الناشئ ذلك من الاعتراض بوجود السلاح معهم (قوله فهو لا ينكر الخ) اى بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لان تنزيل الخالى منزلة المنكر كما قال بعضهم ادليس من شان العاقل ان لا يعلم بوجود السلاح مع اعدائه حال القتال مع شيوخ ذلك فى العرب ولان المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر (قوله لكن بجيشه) اى للحرب (قوله من غير التفات) اى لبني عمه وقوله وتيؤ اى ومن غير تهيب لمحاربتهم (قوله اماره انه يعتقد) اى علامة على اعتقاده انه لا رمح فيهم لانه على عادة من ليس منهياً للحرب ان قلت يجوز ان يكون شقيق فعل ذلك لا اعتقاده انه ليس فيهم من يقاومه وان علم ان فيهم رمحا وحينئذ فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامة على الاعتقاد

(نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحده) اى واصله على العرض فهو لا ينكر ان فى بني عمه رمحا لكن بجيشه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيب اماره انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بني عمك فيهم رماح) مؤكدا بان وفى البيت على ما اشار اليه الإمام المرزوقى تهكم واستهزاء

كانه يرميه من الضعف
والجين بحيث لو علم ان فيه
وملحاما التفت لفت الكفاح
ولم تقويه على حل
الرمح على طريفة قوله
قللت لحرز لما التقينا تنكب
لا يطررك الزحام يرميه
بانه لم ياتر لشداقه ولم
يدفع الى مضائق المجامع
كانه يخاف عليه ان بدس
بالقوائم كما يخاف على
الصبيان والنساء لقلة
غناؤه وضعف بناءه
(و) يجعل (النكر كغير
النكر اذا كان معه) اى
مع النكر (ما ان تأمله)
اى شئ من الدلائل
والشواهد ان تأمل النكر
ذلك الشئ (ارتدع)
عن انكاره ومعنى كونه
معه ان يكون معلوماله
مشاهدا عنده

المذكور حتى ينزل منزلة النكر قلت حيث علم بان فيه سلاحا فلا ينبغي له ان
يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ولو علم انه ليس في اعدائه من يقاومه لان شأن العاقل
ان لا يأمن اذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر واذا كان كذلك كان فضله دالا
على اعتقاد انه لا دمع فيه (قوله لا سلاح معهم) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهملة
والزاي المجهمة جمع اعزل وهو الذى لا سلاح له واما الاغزل بالعين المجهمة وارهاء المهملة
فهو الذى بقلفته ومن ذلك قوله فى الحديث يحشر الناس يوم القيامة غرلا (قوله
وخطوب خطاب التفات) اى خطاب ملتفت من الغصة الى الخطاب لان الاسم
الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكى من الخطاب الى الغيبة
فى قوله جاء شقيق ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام اذ مقتضى الظاهر
ان يقول جئت ان قلت الالتفات لابد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو عطف
ولا ارتباط هنا بين الجلتين وحينئذ فلا التفات اصلا اجيب بان جملة ان بنى عمك
معموله لمحذوف معطوف على الجملة الاولى والتقدير قللت له ان بنى عمك الخ وقد
يقال لاحاجة لتقدير القول لانه قد يحمل الشخص بذكر اوصافه حاضرا مخاطبا
الأتري الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف
(قوله فهم رماح) بسكون الحاء لانه من المريع الموقوف الضرب وعروضه مطوية
كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والضرب مطوى موقوف
والرماح جمع رمح فى معنى عند ويحتمل منه جمع رماح وان فى باقية على حالها لكن
الناسب لقول الشارح اشارة انه يعتقد انه لا رمح فيه الاحتمال الاول (قوله
مؤكد) حال من خطاب ولم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من انها انما تكون مؤكدة
عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هناك (قوله وفى البيت) اى فى عجزه وقوله نهكم
اى من الشاعر بشقيق واستهزائه وذلك لان مثل هذه العبارة اعنى قوله ان بنى عمك الخ
انما يقال لمن يستهزئه لكونه لا قدرة له على الحرب بل عند سماعه به يخاف
ولا يقدر على حل الرماح ولا غيرها من آلاته لجبنه وضعفه واعترض على الشارح
بان التهكم بشقيق يقتضى انه لا يعترف بان فيه رماحا فبنا فى التنزيل المذكور اذ لو
اعترف بذلك لما صح التهكم به لافادته قيام الضعف ببني عمه واجيب بان التهكم
بالنظر للواقع من الاعتراف بان فيه رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور ايضا بناء على
ان ذلك التهكم من باب الكناية حيث اطلق اللزوم واريد اللازم وبيان ذلك
انه وان علم ان فيه رماحا الا ان وضعه الرمح على عرضه اشارة على الانكار لما فيه
من الجبن يزعم الشاعر ويلزم من ذلك التهكم به (قوله كأنه يرميه) اى كأن الشاعر
ينسبه وكأن التحقيق اى لانه ومن فى قوله من الضعف بمعنى البلاء (قوله والجين) عطف
تفسير (قوله بحيث الخ) بدل اشتمال بما قبله (قوله لما التفت) اى انصرف وقوله

لفت بكسر اللام مضاه الجانب ونصبه بزغ الخافض والكفاح المقاتلة والمجاربة
 اى لما اتصرف الى جهة القتال اى لما ذهب اليه (قوله على طريقة) متعلق بمحذوف
 صفة لتهمكم اى في البيت نهمكم آت على طريقة قوله اى على طريقة التهمك في قوله
 اى قول ابى ثمامة البراء ابن عازب الانصارى (قوله لحرز) هو اسم رجل من بنى ضبة
 وهو في الاصل الذى يجعل الناس في حياته وحفظه (قوله لما التقينا) اى في حال
 المجاربة (قوله تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلا اى تجنبه ونح
 وانصرف عنه ولا تقف في هذا المثل (قوله لا يقطرك الزحام) يحزم يقطر في جواب
 الامر والتقطير الاقاء على الارض على البطن او على احد الجانبين والمراد هنا
 الاقاء عليها على اى حالة والزحام مصدر بمعنى المزاحمة اى مزاحمة الجيش بخيلها
 عند القتال (قوله يرميه) اى ينسبه الشاعر الى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم
 يدفع الى مضايق الجامع جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع اى حوله يدفع الى المواضع
 الضيقة التى يجتمع فيها الناس كواضع الحروب وهذا لازم لما قبله (قوله ان يدس)
 يشديد السين من غير الف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفي بعض
 النسخ ان يداس بالالف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشيء تحت الاقدام وهذه
 النسخة انسب بقوله بالقوائم (قوله لقلعة غناه) بفتح الغين المعجمة اى نعمه (قوله بناءه)
 بفتح الموحدة اى بنيته وذاته وفي بعض النسخ نباته (قوله ويجعل المنكر)
 اى ينزل وكذلك الطالب المتردد (قوله كغير المنكر) هو وان صدق بخالى الذهن
 والعالم بالحكم والمتردد فيه الان المراد خصوص الاول فاذا نزل المنكر او المتردد منزله
 الى الخبر لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب اذ لا ثمرة لجعل المنكر مثله لان
 كلا منهما يلحق اليه الخبر مؤكدا وحله على معنى جعل المنكر كالطالب فيستحسن
 التأكيده فقط بعد ان كان واجبا في غاية البعد اذ الوجوب وعدمه امر خفي
 لا اطلاع عليه الا ان يقال تظهر ثمرة التزليل بالنسبة لقلعة التأكيده بعد ان كان كثيرا
 ولا يدخل ايضا العالم بالحكم اذ لا معنى لتزليل المنكر منزلة العالم في القاء الخبر اليه
 لان تنزيله منزلة العالم يقتضى عدم خطابه (قوله ان تأمله) اى تأمل فيه لان التأمل
 النظر في الشيء (قوله اى شئ من الدلائل) اى ولو واحدا منها (قوله والشواهد)
 تفسير لما قبله وكان نكتة التفسير الاشارة الى ان المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها
 وليس المراد بها خصوص الادلة الاصطلاحية فانها تخص بغير القرائن فتأمل
 (قوله ان تأمل المنكر ذلك الشيء) اى ان تفكر المنكر في ذلك الشيء وفي كلامه اشارة
 الى ان الصلة في كلام المصنف جرت على غير من هي له وانما لم يبرز المصنف الضمير
 جريا على المذهب الكوفي لظهور ان التأمل انما يكون من المنكر لان الدلائل (قوله
 اردمع) اى رجع عن انكاره وانتقل الى مرتبة المتردد او خالى الذهن (قوله ان يكون

معلوماله) اى متصوراله وهذا بالنظر للدلة العقلية وقوله مشاهدا عنده اى بالحس وهذا بالنظر للدلة الحسية ثم ان تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية وتفسيره مالموصولة بالدليل بصير المعنى عليه اذا كان عالما بالدليل الذى اذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه اشكال وحاصله ان الانسان متى علم بالدليل علم المدلول وحيثذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل وحاصل الجواب انه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقي وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر حتى يرد ما ذكر بل المراد به الاصولى وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى والمراد بالتأمل فيه ان يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من اوجه الدليل توصله الى الارتداع (قوله كما تقول) مامصدرية اى كقولك اى كالتنزيل الذى فى قولك فى الكلام حذف لان المقصود التمثيل للتنزيل المذكور فى المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غيرنا ليد) اعتراض بان اسمية الجملة تفيد التأكيد واجيب بانها انما تفيد اذا اعتبر نحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل على ذلك فى مقام اعتبارفه التحويل المذكور او انها انما تفيد اذا انضمت لغيرها من المؤكدات والاحسن فى الجواب ان يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات انها مما يصلح ان يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب الاول من الجوابين المذكورين بانه بمعزل عن التحقيق لان كلام من مقدمى دليله ممنوع وبعد التسليم لامانع من ان يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب اه وقد اسلفنا عن عبدالحكيم انه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية ورد الجواب الثانى ايضا بمخالفته لتصريح الابيضاح بان فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك ليتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبي بان زيدا قائم وانه مؤكد تأكيذا واحدا وتصريح الفاضل الابهرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيذا واحدا (قوله دلائل دالة على حقيقة الاسلام) اى كالعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبى فيما جاء به (قوله وفيل الخ) هذا وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما فالحاصل ان فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده) اى فى نفس الامر وقوله لا يكتفى فى الارتداع الاولى ان يقول لا يكتفى فى التنزيل لان الارتداع مرتب على التأمل لاعلى مجرد الوجود ويمكن تصلح عسارنه بان يقال مراده ان مجرد الوجود لا يكتفى فى الارتداع بل لابد فيه من التأمل والتأمل انما يكون فى معلوم فلا بد ان يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له وقد يرد هذا النظر بعد تصلحه بما قلنا بان مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك ان مجرد الوجود فى نفس الامر كاف فى ذلك فقول المعترض

كما نقول لنكر الاسلام الاسلام حق من غيرنا كبد لان مع ذلك النكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام وقبل معنى كونه معه ان يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكتفى فى الارتداع مالم يكن حاصله عنده وقبل معنى ما ان تأمله شئ من العقل وفيه نظر لان المناسب حيثذ ان يقال ما ان تأمل به لانه لا تأمل العقل بل تأمل به (نحو لاريب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك

والتأمل انما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القيل والحاصل انه على كلام الشارح لا بد في التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفي فيه وجودها في نفس الامر وان لم تكن معلومة (قوله لان المناسب حينئذ) اي حين اذفسر ما بشئ من العقل لا با لادلة كما هو القول الاول وفي قوله لان المناسب اشارة الى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والايصال والاصل تأمل به فحذف الباء واوصل الضمير بالفعل او يقال مراده بالعقل الادلة العقلية وحينئذ يرجع لما قاله الشارح او لا تأمل (قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ) اي لا تنظر ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام ان المتبادر من ذكره ذلك بمد القاعدة اعني جعل النكر كغير النكر وتفسيره بنحو انه مثال لها (قوله وترك التأكد لذلك) اي لذلك الجمل وكان مقتضى الظاهر ان يقال انه لا ريب فيه واعتراض باننا لانسلم ان لا ريب فيه حال عن التأكد لان لا التي لني الجنس للتأكد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك واجيب بان لا النافية لتأكيد المحكوم عليه لانها تقيد استغراق النفي وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شئ من افراده وليس الكلام فيه اذ كلامنا في تأكيد الحكم وهي لا تقيد ذلك وبان اسمية الجملة ليست للتأكد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا بان قصد التأكد بها ولم يتحقق ذلك هنا وان تأكيدها ليس على سبيل الاستفلال بل على سبيل التبعة فان كان هناك مؤكدا آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات والافلا (قوله وبانه) اي بان كونه مثال للجمل النكر كغير النكر وحاصله ان جملة مثلا لذلك يحتاج لتأويل لا ريب فيه بمعنى ليس القرآن بمنزلة للرب ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يؤكد فيقال انه لا ريب فيه لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل والامارات التي لو تأملوها ارتد عوا عن الانكار فلذلك النفي لهم الكلام مجردا عن التأكد وانما احتاج جملة مثلا للجمل المبكر كغير النكر لتأويل لا نالوا بيقينا الآية على ظاهرها من نفي الرب اي لم يقع فيه ريب من احدهم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه فلا يكون من جعل النكر كغير النكر لان الحكم الذي يجعل فيه الانكار كلا انكار يجب ان يكون مطابقا للواقع عليه امارات ودلائل لو تأملها النكر ارتدع عن انكاره وهذا الحكم اعني نفي الرب على سبيل الاستغراق الذي هو معنى لا ريب فيه لو اجري على ظاهره ليس كذلك لثوب الرب في الواقع (قوله ليس القرآن بمنزلة) اي ليس محلا يظن فيه الرب اي الشك في انه من عند الله فالتنفي كونه محلا للرب والشك (قوله ولا ينبغي الخ) عطف تفسير اي ولا ينبغي ان يكون محلا للارتباب فيه وانما كان المعنى ما ذكر وليس المراد ظاهر الآية من نفي الرب فيه من اصله لان الرب فيه قد وقع من الكفار وحينئذ فلا يصح تنبيهه عنه (قوله وهذا الحكم) اي كون القرآن ليس بمنزلة للرب (قوله مما ينكره كثير الخ) اي فالانكار انما هو لكونه

وبانه ان معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمنزلة للرب ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه والا حسن ان يقال انه نظر لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه

بناء على وجود مايزله
فانه نزل ريب المرتابين
منزلة عدمه تعويلا على
وجود مايزله حتى صح
نفي الريب على سبيل
الاستغراق كما نزل الانكار
منزلة عدمه لذلك حتى
صح ترك التاكيد (وهكذا)
اي مثل اعتبارات الالبات
(اعتبارات النبي) من
التجريد عن المؤكدات
في الابتدائي وتقويته
بمؤكدات استحصانا في الطلبي
ووجوب التاكيد بحسب
الانكار في الانكارى تقول
لخالى الذهن ما زيد قائما
اوليس زيد قائما والطلب
ما زيد بقائم ولمنكر والله
ما زيد بقائم وعلى هذا
القياس (ثم للاسناد)
مطلقا سواء كان انشائيا
واخباريا (منه حقيقة
عقلية) لم يقل اما حقيقة
واما مجاز

ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه لالتي الرب عنه واعترض بان المخاطب بالآية النبي
واصحابه ولا ينكر هذا الحكم احد منهم فقول الشارح مما يكره كثير من المخاطبين
لا يسلم واجيب بان المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهمه للكلام اعنى مطلق
السامع بدليل ان المقصود من الآية تعبير الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس
المراد بالمخاطب من يلقى اليه الكلام خاصة واذ كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين
كان شاملا لكفار والكثير من السامعين المنكر لهذا الحكم هم الكفار (قوله لكن
نزل انكارهم الخ) اي فلذلك التخيير غير مؤكد وكان المناسب لاصل البحث اعنى
تنزيل المنكر منزلة غيره ان يقول لكن نزل المنكر منزلة غير المنكر وان كان يلزم
من تنزيل انكارهم منزلة عدمه تنزيل المنكر كغيره (قوله لمامعهم الخ) وهو انه
كلام مجزائي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة فان قلت تفسير مامعهم بما ذكر
يقضى ان مامعهم عبارة عن الدليل المصطلح عليه عند المناطقة وهو يخالف مامر
من ان المراد به الاصولى قلت المراد ان اعجازه دليل وكون من اتى به صادقا مصدوقا
بالمعجزات دليل آخر مستقل على كونه من عند الله وليس المجموع دليلا واحدا حتى
يرد ما ذكر (قوله والاحسن ان يقال الخ) اعلم ان حاصل الاول ان النبي ليس نفس
الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا لمنكرى ذلك وحاصل الثاني
ان النبي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وكان هذا احسن لوجهين
الاول ان جعله مثالا لا يفيده من التأويل الذى قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف
جعله نظيرا فانه لا يحتاج لتأويل الذى صح الوجه الاول به ولا غيره وما لا يحتاج احسن
مما يحتاج ثانيهما انه على تقدير تأويله بما يصح جعله مثالا لتنزيل المنكر منزلة
غيره ينافيه او يعكر عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات النبي فانه يدل على انه لم يمثل فيما تقدم
بالنبي وان ما تقدم متضمن للالبات وقد يجاب عن هذا بان المراد وهكذا باقى اعتبارات
النبي فتأمل (قوله نظير) اي لامثال لجعل المنكر كغيره وقوله لتنزيل وجود الشئ
منزلة عدمه اعترض بان نظير الشئ يجب ان يكون خارجا عن سائر افراده مع ان
تنزيل ريب المرتابين بمنزلة العدم من افراد تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه فالاولى
ان يقول انه نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه واجيب بان هذا الايراد انما جاء
من توهم ان اللام صلة لنظير ونحن نقول ان اللام لام الاجل وصلة النظير محذوفة
والتقدير نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه لاجل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه
في كل منهما فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين وبصح جعل اللام بمعنى
في اي نظير البحث المتقدم في تنزيل الخ (قوله على وجود مايزله) اي من الدليل
الذى لو تأمل فيه لزال ذلك الشئ الموجود (قوله على سبيل الاستغراق) اي المفهوم من
وقوع النكرة في سياق النفي وهو لالان النكرة في سياق النفي نعم عموما مشموليا (قوله كما نزل

الانكار) اى المشار له بالبحث التقدم وقوله لذلك اى للتعويل على وجود ما يزيل انكارهم لو تأملوه (قوله وهكذا اعتبارات النفي) عطف على محذوف دل عليه السباق اى هذا الذى ذكر امثلة اعتبارات الاسناد فى الاثبات وهكذا الخ اى وهكذا امثلة اعتبارات الاسناد فى النفي واورد اسم الاشارة مع انه عائد على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله اى مثل اعتبارات الخ) اى مثل امثلة الاعتبارات الواقعة فى الاسناد فى الاثبات اى فى الكلام المثبت من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع التردد ووجوباً بقدر الانكار مع المنكر (قوله اعتبارات النفي) اى امثلة الاعتبارات الواقعة فى الاسناد فى الكلام المنفى (قوله ما يزيد بقاءهم) اى فالباء اضافة فى خبر ليس من المؤكدات للحكم واعلم انه لا يحصل تأكيداً لنفى الاية اذ اسبق المؤكد ما يدل على اصل النفي من الحروف او الافعال الموضوعة للنفي بخلاف تأكيد الاثبات لان الجملة دالة عليه اما بالوضع او بالتجرد وعلى هذا فيكفى فى اصل التأكيد دخول حرف واحد فتأمل (قوله وعلى هذا القياس) بارفع مبتدأ وخبر وبالجر بدل من اسم الاشارة والجار متعلق بمحذوف اى واجر على هذا القياس وبالنصب مفعول لمحذوف اى واجر على هذا اعنى القياس واثار ذلك الى انه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد معه النفي فيقال لمن ظهرت عليه امارات الانكار من خلوا البلد من اعدائه بنى فلان لمحيشه على هيئة الآمن والله ما خلا البلد من بنى فلان وينزل المنكر كغيره اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فليقلق اليه الكلام خلوا من التأكيد كقولك لنكر كون دين الجوسية ليس بحق ما دين الجوسية حقاً والحاصل ان الصور الاثني عشرة الجارية فى تخريج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه فى الاثبات تجرى فى النفي (قوله ثم الاسناد) ثم للاستيناف النحوى او انها للترتيب الذكري فهى لعطف الجمل (قوله مطلقاً سواء كان الخ) اى ولاجل هذا التعميم اتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وان كان المحلل لثلاثتهم عوده على الاسناد المقيّد بالخبرى وارتكاب الاستخدام فى الكلام خلاف الاصل ولا يرد ان المعرفة اذا اعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الاولى فالزم على الاثبات بالضمير لازم للثبات بالاسم الظاهر لاننا نقول ليس هذا كليا بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغيرة كائن عليه فى التلويح ومما يدل على ان المراد الاسناد مطلقاً الامثلة الآتية نحوها ما من ابن لى صرحاً وليس المراد خصوص الخبرى كما قد ينوهم من كون البحث فى الخبرى (قوله انشأوا اخبارياً) هذا يقتضى اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالاسناد التام لان الانشاء والاخبار وصفان له مع ان الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان فى الاسناد الناقص كما فى اسناد المصدر للمفعول تقول اعجبني ضرب زيد وجرى النهر واعجبني انبات الله البقل واعجبني انبات الربيع البقل واجاب الحفيد بان المراد بالانشاء والاخبارى

ما في الجملة الانشائية وال اخبارية سواء كان تاما او ناقصا في تناول ماد كسر (قوله لم يقل اما حقيقة الخ) كلامه يشعر بانه لو قال كذلك لافاد الحصر في التقسيم فلذا قال منه ومنه لافادة عدم الحصر وفيه نظر اذ لو عبر بقوله اما حقيقة واما مجاز لاحتمل ان تكون القضية مانعة جمع فيجوز الخلو وحينئذ ثبتت الوساطة فما عدل عنه مساو لما عبر به واجيب بان هذا المقام مقام تقسيم والتبادر في مثله الاتصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع او بدونه لانه هو الذي يضبط الاقسام ويمنع الخلو عنها على انه يكفي في العدول توهم منع الخلو اذ لا يجب ان تكون اما انصافيه (قوله من بعض الاساد عده بيس حقيقة ولا مجاز) اعني نسبة الخبر للبند لا سيما اذا كان الخبر جامدا كما في مثال الشارح ويدل له ما سيأتي في كلام المصنف من ان اسناد الفعل او ما في معناه الى الفاعل اوثابه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا واما اسناده الى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده اي واما عند السكاكي فالاسناد منحصر في الحقيقة والمجاز ولذا قال الحقيقة هي اسناد الشيء الى ما هو له عند التكلم في الظاهر نأه ل والشيء اعم من ان يكون فعلا او معناه او خبرا جامدا او مشتقا (قوله صفتي ١ اسناد) مراده الوصف المعنوي لان الخبر وصف في المعنى للبند (قوله دون الكلام) اي كما في المفتاح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي (قوله لان انصف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد) حاصله ان النصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي وهو الاسناد واتصاف الكلام بهما باعتبار ما شتمل عليه من الاسناد فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالتبع للامر العقلي وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما بطريق الاصلالة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف اولى لكون ذلك بالاصلالة من جعل الكلام معروضا لهما لان ذلك بطريق التبعية (قوله واوردهما في علم المعاني) اي ولم يوردهما في علم البيان (قوله من احوال اللفظ) اي بواسطة انهما من احوال الاسناد كما مر ان قلت لا يلزم من كونهما من احوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني اذ ليس كل ما كان من احوال اللفظ يذكر في علم المعاني لانه لا يبحث عن جميع احوال اللفظ بل عن بعضها اعني احوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال واما احوال التي ليست كذلك كالا دغام والابدال فلا يبحث عنها فيه اجيب بان اضافة احوال اللفظ للعهد اي من احوال اللفظ المعهودة في هذا الفن اعني احوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا اجاب بعضهم ورد بانهما لو كانا من احوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من الباحث الآتية فالحق ان المصنف انما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل) اي لفظ الفعل

لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فدخلان في علم المعاني (وهي) اي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل او معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) اي الى شيء (هو) اي الفعل او معناه (له) اي لذلك الشيء كالفاعل

الاصطلاحى والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من ضمه لما هو له كانت النسبة انشائية
او خبرية (قوله او معناه) اى واسناد دال معناه والمراد معناه التضمنى وهو الحدث لا المطابق
لان ما ذكر من المصدر وماعه انما يدل على جزء معنى الفعل لاعلى تمام معناه والا كانت
افضالا ثم ان التعريف شامل لما فيه سلب لانه يقدر فيه ان الالباب كانت قبل النفي فصدق
على قولنا ما زيد قائم ان فيه اسناد القيام فى التقدير لمن هو له وهو زيد (قوله كالمصدر
الخ) ان ادخلنا امثلة المبالغة فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الاظهر
كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو انعمى بولك على ما فى الاول والا كانت
لادخال الاربعة والظرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى
العامل فيه لان كان لنوا (قوله اى الى شئ) اى الى لفظ (قوله هو له) اى لعنى ذلك
اللفظ اى ان مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك
اللفظ (قوله اى الفعل او معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير بما ذكر مع كون
الضمير عائدا على متعدد انه مع العطف باو لا يحتاج لذلك سواء كانت للابهام او للتبويج
كاهنا وذلك لان الواحد الشبثين او الاشياء والاحد مفرد لكن صرح فى المعنى بان
الابدى نص على ان حكمه او التى للتبويج حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق
وحثت فكان الاولى للشارح ان يقول هى اى ما ذكر من الفعل او معناه (قوله
كالفاعل الخ) تمثيل للشئ والكاف استقصائية لان الشئ المسند اليه الذى ثبت له
الفعل او معناه منحصر فى الفاعل والمفعول به عند المصنف ولا يصح ان تكون مدخلة
للبتداء كما فى انما هى اقبال وادبار لما تقرر ان الاسناد اليه من الوساطة عند المصنف (قوله
فما بنى له) اى فعل بنى له اى كالفاعل المصاحب للفعل الذى بنى اى صبغ واستدله فى
معنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فان اضاربة) اى وانما كان الاسناد للفاعل فى المثال
الاول والمفعول فى المثال الثانى حقيقة لان الضاربة الخ وقوله زيد اى ثابتة زيد فهو
خبر ان اى بخلاف نهارة صائم فان الصوم ليس ثابتا للنهار وانما هو ثابت للشخص
فلذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه غير من هو له (قوله متعلق بقوله له) اى متعلق
بعامله المستر الذى هو استقر فلا يرد ان الظرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لامانع
من تعلقه به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه تأمل
(قوله فى الظاهر) اى فى ظاهر حال المتكلم كما اشار له الشارح (قوله) وبهذا يدخل
فيه ما لا يطابق الاعتقاد اى سواء طابق الواقع ام لا بان كان غير مطابق لواحد منها
وتوضيح المقام ان قوله ما هو له يتبادر منه الى ما هو له بحسب الواقع فيتناول
ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع ومالم يطابق شيئا منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق
الاعتقاد فقط وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا فى الحد ويخرج به

فما بنى له نحو ضرب زيد
عمر والمفعول فيما بنى له
نحو ضرب عمرو فان
الضاربة لزيد والمضروبة
لعمر (عند المتكلم) متعلق
بقوله له وبهذا دخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون
الواقع (فى الظاهر) هو
ايضا متعلق بقوله له وبهذا
يدخل فيه ما لا يطابق
الاعتقاد والمعنى اسناد
الفعل او معناه الى ما يكون
هو له عند المتكلم فيما يفهم
من ظاهر حاله وذلك بان
لا ينصب قرينة على انه
غير ما هو له فى اعتقاده
ومعنى كونه له ان معناه
قائمه ووصفه وحقه
ان يسند اليه سواء كان
مخلوقا لله او لغيره وسواء
كان صادرا عنه باختياره
كضرب اولا كرض
ومات فاقسام الحقيقة
العقلية على ما يشمله
التعريف اربعة الاول
ما يطابق الواقع والاعتقاد
جما

ما يطابق الواقع فقط بعد ان كان داخلا فاذا زيد في الظاهر دخل به في الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ودخل ايضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للاقسام الاربعه ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد وما يطابق الاعتقاد دون الواقع (قوله او معناه) اى او ما يدل على معناه (قوله وذلك) اى الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينصب قرينة اى بسبب ان لا يلاحظ قرينة على انه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا فاراد بنصبها ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فاندفع ما يقال الاولى ان يقول بان لا يلاحظ قرينة لان القرينة في المجاز العقلي ليست خاصة بالمقابلة بل تكون حالية وتصيره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقابلة وتفسير النصب بالملاحظة احسن من قول بعضهم بان لا يكون هناك قرينة لانه يفيد ان المجاز يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة لدلالتها على المراد وليس كذلك اذ هو في هذه الحالة يكون الاسناد حقيقة فدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها وعدم ذلك الا انه لما كانت الملاحظة امرا خفيا ادير الامر بوجودها فلذا يعبر عنه بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى في قوله لوجود القرينة (قوله ووصف له) تفسير لما قبله فالمراد بقيامه به مطلق انضافه به وانتسابه اليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتبارى (قوله وحقه ان يستدل به) عطف مسبب على سبب والمراد باسناده اليه نسبته اليه وسواء صلح حله عليه ام لا واثب به دفعا لما يتوهم من ان المراد من كونه قائما به ووصفاته انه لا بد ان يحمل عليه حل موافاة اى حل هو هو فلا يشمل ما اذا كان السند مصدرا لانه لا يحمل كذلك (قوله سواء كان مخلوقا الخ) اى سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو جن زيد (قوله اول غيره) اى لغير الله اى على طريق الكسب فاراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو ضرب زيد عمرا او يقال قوله سواء كان مخلوقا لله يعنى على قول اهل السنة وقوله اول غيره يعنى على قول المعتزلة فاندفع ما يقال ان هذه العبارة اصلها للمعتزلة وقعت من الشارح سهوا (قوله وسواء كان) اى ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه اى عن غير الله (قوله اولا) اى اولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله كرض ومات) ظاهره ان المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع انهما ليسا صادرين عن غير الله اصلا فالاولى ان يمثل بنحو تحريك المرتعش واجيب بان قوله اول معناه او ليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين الاولى ان يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركة المرتعش والثانية ان يكون غير صادر عنه اصلا كالمرض والموت لانها سالبة تصدق بنى الموضوع والمثال الذى ذكره الشارح للصورة الثانية او ان المراد بالصدور منه الظهور منه لا الوقوع وحينئذ فيتحقق الصدور بهذا المعنى في المرض والموت

(قوله اثبت الله البقل) اى فان اثبات البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن لكن محل كون الاسناد في المثال المذكور حقيقة اذا كان المخاطب يعتقد ايمان المتكلم وانه ينسب الآثار كلها لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا لان المفهوم من حال المتكلم في هذا الحالة كون الاسناد لما هو له واما لو كان المخاطب مؤمنا او كافرا وكان يعتقد ان المتكلم ممن يضيف الانبئات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وانظر لو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المتكلم هل هو ممن يضيف الانبئات لله او لغيره وعلم المتكلم بتردده هل يكون الاسناد حقيقة او مجازا والظاهر ان يقال انه حقيقة اذ ليس هناك قرينة صارفة عن كون الاسناد لغيره من هو له وظاهر حاله ان الاسناد لمن هو له فتأمل اه سم (قوله وقول الجاهل) المراد به الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير الى الربيع كما يؤخذ من مقابله بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الكافر (قوله اثبت الربيع البقل) اى فان اثبات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وانه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا مثله اما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بان اعتقد انه مؤمن وانه ممن يضيف الانبئات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له فان تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم فقيه ما تقدم وقوله اثبت الربيع يحتمل ان يراد منه المطروان يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) اى لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه آه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) اى للمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو اى المعتزلي يخفيها منه اى ممن الخ اما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم لمن المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا من الاسناد الى السبب وهو الله في زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له (قوله وهو يخفيها) اى تلك الحالة منه واما لو قال خلق الله الافعال كلها لمن يظهر له حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى في زعمه واورد عليه ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله عن المخاطب وقال خلق الله الافعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر ام لا وحينئذ فالاولى الاقتصار على القيد الثاني اذ لا حاجة للاول الا ان يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله اى في اعتقاده وليس المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الامر قاله الفارسي وقال العلامة عبد الحكيم ان بين عدم العرفان

كقول المؤمن اثبت الله
البقل (الثاني ما يطابق
الاعتقاد فقط نحو (قول
الجاهل اثبت الربيع البقل)
والثالث ما يطابق الواقع
فقط كقول المعتزلي لمن
لا يعرف حاله وهو يخفيها
منه خلق الله الافعال
كلها وهذا المثال متروك
في المتن

والاخفاء عموما من وجه اذ عدم عرفان المخاطب يجمع اظهار التكلم واخفاء التكلم
يجمع عرفان المخاطب فاحد القيد لا يغني عن الآخر كما توهم بقي شيء آخر وهو ما
اذقال المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها فلزم ان يكون الكلام الواحد
حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله خلق الله الافعال
كلها) اي الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق
الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده ان خالق الافعال الاختيارية
هو العبد (قوله متروك) اي غير مذكور في المتن اي في مقام التمثيل لقلة وجوده
ولايتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة لتكون
المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب
واورد الامثلة الاربعة المذكورة هنا وانما قلنا اي في مقام التمثيل لصدق التعريف
المذكور في المتن بهذا المثال قال العلامة عبد الحكيم وعندى ان هذا المثال مندرج في المثال
الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يبحى انت تعتقد انه لم يبحى سواء كان
ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع او لا فيكون مثالا للقسمين مالا يطابق شيئا منهما وما يطابق
الواقع دون الاعتقاد وانشراح تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال
الكاذبة التي يعلم حالها التكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق بالمتن الاختصار
والادراج (قوله وانت تعلم انه لم يبحى) اي فذلك الاسناد من الحقيقة ولم يطابق
واحد منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال التكلم ولاينا في ذلك كونه كذابا لان الكذب
لاينا في الحقيقة (قوله خاصة) اخذه من تقديم المسند اليه على المسند الفعل لانه يفيد
الاختصاص نحو انا سمعت في حاجتك (قوله اذلو علمه المخاطب) اي وكان التكلم
يعلم ان المخاطب يعلم بذلك والالم يحز ان يكون مجازا لعدم تأني جعل التكلم علم السامع
قرينة والضمير في علمه راجع لعدم المجي وقوله ايضا اي كما علمه التكلم (قوله لجواز
ان يكون الخ) اي فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد في هذا المثال للابسة
كان كان زيد هذا سيبا في مجي الجاني حقيقة اي ويجوز ان التكلم لم يجعل علم السامع
قرينة على انه لم يرد ظاهره فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما في صورة عدم
علم المخاطب بان زيدا لم يبحى لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لا يكفي في المجاز
ويجوز ان يكون التكلم جملة قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لا يعتد به ولا يعد
من الحقيقة لهذا الجمل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم ان ظاهر قول المصنف وانت
تعلم انه لم يبحى يقتضى انه اذا فقد علم المخاطب بعدم المجي تعين ان يكون الاسناد
في المثال حقيقته وليس كذلك بل هو محتمل كما لو كان عالما وذلك لان المخاطب
اذا لم يكن عالما بانه لم يبحى يجوز ان يكون عالما بان التكلم اعتقد انه لم يبحى وحينئذ
فان لاحظ التكلم اعتقاد المخاطب قرينة على انه لم يرد ظاهره كان مجازا وان لم يلاحظ

(و) الرابع مالا يطابق
الواقع ولا الاعتقاد نحو
(قولك جازيد وانت)
اي والحال انك خاصة
(تعلم انه لم يبحى) دون
المخاطب اذ لو علمه المخاطب
ايضا لما تعين كونه حقيقة
لجواز ان يكون التكلم
قد جعل علم السامع بانه
لم يبحى قرينة على انه لم يرد
ظاهره فلا يكون الاسناد
الى ما هو له عند التكلم
في الظاهر (ومنه) اي و
من الاسناد (مجاز عقلي)
ويسمى مجازا حكما

ذلك كان حقيقة فظهر لك ان القرينة لا تتوقف على موافقة المخاطب للمتكلم
على اعتقاد عدم الجبى كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تحقق القرينة
بكون المتكلم عالما بعدم الجبى والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك وظهر ذلك الاعتقاد
عند المتكلم ولو كان المخاطب عالما بالجبى الا ان يقال هذه الصورة نادرة فلا تندح
في تعين الحقيقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) اى وحينئذ فيكون مجازا ان كان
الاسناد للابسة (قوله مجاز) اصله مجوز من مجاز المكان اذا تعداه لان الاسناد
تعدى مكانه الاصلى فنقلت حركة الواو للساكن قلها فقلت الفا لحركتها
بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها بحسب الآن (قوله عقلى) نسبة للعقل لان العجز
والتصرف فيه فى امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى
فان التصرف فيه فى امر نقلى وهو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقال
مقتضى هذا التوجيه انه كان يسمى مجازا معقوليا لاعقليا لان النسبة تأتى لادنى
ملازمة (قوله مجازا حكما) اى منسوب بالحكم بمعنى الادراك لتعلقه به فهو من نسبة
التعلق بالفتح للمعلق بالكسر او انه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه به فان
قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وحينئذ يلزم تعلق الشيء بنفسه ونسبة الشيء
لنفسه قلت المراد بالحكم المنسوب والتعلق بكسر اللام خصوص النسبة الاسنادية
والمراد بالحكم المنسوب اليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية او اضافية
او ايقاعية وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام او من تعلق الخاص للعام وبهذا
الجواز اندفع ما يقال ان المجاز العقلى كما يكون فى الحكم وهو النسبة التامة يكون
فى النسبة الاضافية ككسر الليل والايقاعية كنسبة الليل اى وقعت النوم عليه وحينئذ
لا رجة لتلك التسمية المقضية انه انما يكون متعلقا بالحكم اعنى النسبة التامة وحاصل
الدفع انه ليس المراد بالحكم الذى تعلق به المجاز خصوص النسبة التامة بل مطلق
نسبة وحينئذ فالمجاز اذا كان فى الاضافية او الايقاعية يصدق عليه انه متعلق
بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص للعام وعلى تقدير ان المراد بالحكم الذى
تعلق به المجاز النسبة التامة فالتسمية المذكورة باعتبار ان كل مجاز عقلى يرجع للحكم
بمعنى النسبة التامة والاسناد اما ظاهر او مقدر او باعتبار ان المجاز وان كان فى الاضافية
والايقاعية لكن الحكم اشرف منهما فاعتبر الاشرف فى التسمية وهذا لا ينافى انه
قد يكون فى غير الحكم كالاضافية والايقاعية (قوله ومجازا فى الاثبات) ان قلت
التقييد بالاثبات يقتضى عدم جريانه فى النفي وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى
فاربحت تجارتهم اجيب بان التقييد بالاثبات لاشرفيته اولانه الاصل لان المجاز
فى النفي فرع المجاز فى الاثبات بمعنى ان النفي لا يكون مجازا الا اذا كان الاثبات كذلك
او ان النفي يرجع للاثبات باللازمة فقوله تعالى فاربحت تجارتهم حمل من قبل المجاز

ومجازا فى الاثبات واسنادا
مجازيا (وهو اسناده)
اى اسناد الفعل او معناه
(الى ملابس له) اى للفعل
او معناه (غير ماهوله)
اى غير الملابس الذى
ذلك الفعل او معناه مبنى له
يعنى غير الفاعل فى المبنى
للفاعل

لكون اسناد الريح الى التجارة اسنادا الى غير ماهوله او ان ماربحت تجارتهم بمعنى خسرت او ان المراد بالانبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والفي اذ في كل منهما انتساب وانصاف (قوله واسناد مجازيا) اى اسنادا منسوبا الى المجاز واعترض بان فيه نسبة الشيء الى نفسه لان المجاز هو الاسناد واجيب بانه من نسبة الخاص للعام لان المجاز يشتمل لغوى ايضا اى انه يسمى اسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث انه فرد من افراده او ان المراد بالمجاز المنسوب اليه المصدر اعني التجوز والمجازة وحينئذ فالعنى يسمى اسنادا منسوبا للمجاز لان ذلك الاسناد جاوز به المتكلم اصله وحقيقته واوصله الى غيره فان قلت ان هذا المجاز على ما يأتى لا يختص بالاسناد اعني النسبة التامة بل يجرى في الاضافة والايقاعية واقتصارهم على الاسناد يورهم الاختصاص اجيب بان اقتصارهم في التسمية على الاسناد لاشرفيته او ان المراد بالاسناد مطلق النسبة من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله الى ملابس له) اى الى شئ بينه وبينه ملابس وارتباط وتعلق ثم انه يصح فتح الباب وكسرها في قول المصنف ملابس لان الملابس مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما اسند اليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح الا ان المناسب لقوله يلبس الفاعل ان يقرأ بفتح الباء هنا وكذا في قوله الآتى وله ملابس شتى (قوله غير ماهوله) بالجر على الصفة او بالنصب على الحال ولا يقال على الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لا تعرف بالاضافة (قوله مبنى له) اى مسندله حقيقة (قوله يعنى غير الفاعل الخ) حاصل ذلك انه اذا اسند الفعل او ما دل على معناه للفاعل النحوى فان كان مدلول ذلك الفاعل النحوى اسند اليه الفعل او معناه هو الفاعل الحقيقي كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوى مصدرا او ظرفا او سببا او مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا اسند الفعل او ما دل على معناه لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوى مدلوله هو المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا او ظرفا او فعلا نحو قولك اقم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للاضمار لانه هو الذى يملأ الارض فقوله غير الفاعل اى الحقيقي وقوله فى المبنى للفاعل اى النحوى وقوله وغير المفعول به اى فى الواقع وقوله فى المبنى للمفعول به اى النحوى وذلك لما تقرر من ان ماهوله فى المبنى للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة فى مفهومه وان ماهوله فى المبنى للمجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة فى مفهومه ثم اعلم ان ظاهر قول المصنف فاسد وذلك لان الضمير الجورر فى قوله وهو اسنده الى ملابس له وكذا قوله غير ماهوله راجع للفعل او معناه اى لاحد الامرين كما هو قضية او فالعنى حينئذ اسناد احد الامرين الى ملابس لاحدهما وذلك الملابس غز الملابس الذى احد الامرين له وهذا صادق على الاسناد فى ضرب زيد

بالبناء للفاعل اذ يصدق عليه انه اسند احد الامرين وهو الفعل الى ملابس
 لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذي له احد الامرين وهو معنى الفعل في قولنا
 امضروب عمرو فيلزم ان يكون مجازا ولا قائل بذلك و اشار الشارح الى الجواب بقوله
 يعني الخ وحاصله ان كلام المصنف فيه اجمال وتفصيله ان يقال المراد اسناد
 احد الامرين الى ملابس لذلك الاحد غير الملابس الذي له ذلك الاحد فخرج ضرب
 زيد فان ضرب اسند لابس له وهو زيد وذلك الملابس هو الذي له ذلك الفعل ولما كان
 في كلام المصنف خفاء وابهام قال الشارح يعني الخ (قوله سواء كان الخ) اشار
 بذلك الى ان الاقسام الاربعة التي مرّت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف
 لها اعني مطابق الواقع والاعتقاد معا وما مطابق الواقع فقط ومطابق الاعتقاد
 فقط ومالم يطابق واحدا منهما والامثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بينهما امثلة
 لاقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب فثال مطابق الواقع والاعتقاد معا
 قول المؤمن انبت الله البقل لمخاطب يعتقد ان التكلم بضيف الانبات للربيع وعلم التكلم
 بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد
 عن ظاهره ومثال الثاني اعني مطابق الواقع فقط قول المعتزل خلق الله الافعال
 كما لم يعرف حاله وهو يعتقد ان المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة
 للاسناد عن ظاهره ومثال الثالث اعني مطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل انبت
 الربيع البقل لمن يعتقد ان ذلك القائل بضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده
 ومثال الرابع اعني مالم يطابق واحدا منهما قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يحن
 واظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة الكذب (قوله وبهذا)
 اي التعميم في قوله غير ماهوله المستفاد من قوله سواء الخ (قوله سقط ما قبل) اي
 اعتراضا على المصنف ووجه السقوط انه حينما عممنا في ذلك الغير بان اريد به مايم
 الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله بتأول اي قرينة محتاجة اليه بالنسبة
 الى بعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور بما كان
 المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الى قوله بتأول) اي لانه
 لا يسند لغير ماهوله في الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على ان ذلك المسند اليه
 غير قوله الى ماهوله يتضمن اعتبار القرينة (قوله وهو) اي عدم الاحتياج لظاهر
 لكن قد يقال يمكن اختيار الشق الاول ولا نسلم عدم الاحتياج اذ دلالة الالتزام مبهورة
 في التعاريف (قوله خرج عنه مثل قول الجاهل الخ) اي لانه لعين ماهوله وحيث
 خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله مجازا) حال من قول (قوله باعتبار
 الاسناد الى السبب) اي لان الله سبب في الانبات عند الجاهل والمنبت حقيقة عندهم
 هو الربيع (قوله بتأول) اي الباء للمصاحبة اي اسناده اسنادا مصاحبا لتأول وبصح

وغير المفعول به في البني
 للمفعول به سواء كان ذلك
 الغير غيرا في الواقع او عند
 المتكلم في الظاهر وبهذا
 سقط ما قبل انه ان اراد
 غير ماهوله عند المتكلم في
 الظاهر فلا حاجة الى قوله
 بتأول وهو ظاهر وان اراد
 غير ماهوله في الواقع
 خرج عنه مثل قول الجاهل
 انبت الله البقل مجازا
 باعتبار الاسناد الى السبب
 (بتأول) متعلق باسناده
 ومعنى التأول تطلب
 ما يأول اليه من الحقيقة

ان تكون الباء للملابسة او السبيبة اى اسنادا ملابسا للتأول او اسنادا للملابس
بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه فضاء تطلب المآل الذى هو حقيقة
الكلام التى تأول المجاز اليها او الموضع الناشئ من العقل والمراد بتطلبهما الالتفات
اليهما لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر واعلم ان المجاز العقلي عند الشيخ
عبد القاهر نارة يكون له حقيقة اى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو انبت الربيع
البقل فان حقيقته انبت الله البقل ونارة لا يكون له حقيقة اى فاعل حقيقى نحو
اقدمنى بلدك حقلى على فلان فالاندام ليس له فاعل حقيقى يكون الاسناد له حقيقة
اذ هو امر اعتبارى بخلاف قدم اللازم فان له فاعلا حقيقيا لان القدوم امر موجود
فلا بد له من موجد تقول قدمت بلدك لاجل حقلى على فلان فتقول الشارح من الحقيقة
اشارة للقسم الاول وهو بيان لما يأول وفاعل يأول ضمير يعود الى الاسناد
اى طلب الحقيقة وملاحظتها التى يأول اى يرجع المجاز اليها ومعنى رجوع
المجاز اليها انه ينفرع عنها بان ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع
الفرع لاصله مثلا المؤمن الذى يضيف الانبات لله تقف نفسه عن اسناد الانبات
لربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وان الاصل انبت الله
البقل بالربيع وان الربيع سبب عادى فانها تبسند الانبات اليه وتنصب القرينة على ارادة
خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن انبت الربيع البقل فانه تقف نفسه ولا ترضى
بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد طلبها رضى بذلك فقوله تطلب اى طلب التكلم والمخاطب
الحقيقة التى يرجع اليها المجاز وانما عبر بالتطلب دون الطلب للاشعار بان الطلب لا يلزم
ان يكون واقعا بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف وقوله او لموضع اشارة للقسم
الثانى وهو عطف على ما وقوله من العقل من فيه للابتداء حال من الموضع والمعنى
او تطلب الموضع الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهة العقل
محضا وان لم يكن لذلك الموضع تحقق فى نفس الامر بان يكون ذلك الموضع قريبا
من لفظ الفعل الذى لا فاعل له حقيقى ويلاحظ العقل انه اصله كأن يلاحظ العقل
ان الاندام راجع للقدم وانه اصله وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فصدوق الموضع
فى المثال المذكور قدمت وتوضح ذلك ان المجاز الذى لا حقيقة له كما فى اقدمنى بلدك حقلى
على فلان اذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاسناد لكون الحق ليس فاعلا للاندام لانه امر
متوهم لا فاعل له فتطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل ان القدوم اصل للاندام وان الاصل
قدمت لحقلى على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فالاندام له محل من جهة العقل
وهو القدوم هذا ويصح ان يكون قوله من العقل لابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب الموضع
الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد ومسافة لها ابتداء
هو العقل (قوله او الموضع) اى او تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب

او الموضع الذى يؤول
اليه من العقل وحاصله ان
ينصب قرينة صارفة عن
ان يكون الاسناد الى ما هو له

لما اسناده مجازى الذى يأول الاسناد المجازى اليه من جهة العقل اى يرجع اليه
ويكون هو المقصود منه كالمقدم المناسب لا قدم في قولك اقدمنى بلدك حق لى على
زيد وهكذا كل اسناد مجازى لاحقيقة له لعدم تحقق الفاعل اى لعدم تحقق استعماله
وقصده على ماساى قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومعنى الخ اى ان
معنى التأويل الحقيقى ماذكر وحاصل معناه نصب قرينة وفيه ان نصب القرينة
ليس حاصل لا لذلك المعنى الذى ذكره اذ طلب الحقيقة او الموضع وملاحظته ليس
هو نصب القرينة والجواب ان المراد حاصله باعتبار لازمه اى ان نصب القرينة لازم
لما ذكر فالمصنف اطلق اسم المزموم وهو التأويل اعنى طلب الحقيقة او الموضع واراد
اللازم وهو نصب القرينة على طريق الكناية ان قلت لان لم انصب القرينة لازم
لملاحظة الحقيقة او الموضع لجواز ان يلاحظ الحقيقة او الموضع ولا ينصب قرينة قلت
المراد ملاحظة الحقيقة او الموضع ملاحظة يعتد بها وهى انما تكون مع القرينة وبيان
ذلك ان التطلب من جهة العقل ومعلوم ان تطلب العقل لشيء انما يكون كاملا اذا
كان بالدليل والامارة وذلك هو نصب القرينة على ان المراد غير الظاهر فان قلت حيث
حل التأويل على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتى ولا بد للمجاز من قرينة
قائدة لعله من هنا ويكون قوله فيما مر لغبر ما هو له مستغنى عنه اذ لا قرينة لما هو له
اجيب بان قائدة قوله الآتى ولا بد الخ التوطئة الى تقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية
ولم يكتف بقوله بتأويل عن قوله لغبر ما هو له لان دلالة على المعنى المذكور التزامية
وهى ممتحورة في التعاريف فان قلت ان من اوازم المجاز العلاقة كما ان القرينة من لوازمه
وحينئذ فكان الاولى للشارح ادراجها في التأويل بان يقول وحاصله ان يعتبر علاقة
وينصب قرينة صارفة الخ بل الاقتصار على العلاقة الاولى لان المصنف تعرض للقرينة فيما
بعد بقوله ولا بد له من قرينة قلت انما لم يدرج الشارح العلاقة في التأويل لتقديم
الاشارة اليها في قول المصنف للايسر وذكره القرينة فيما بعد انما هو لاجل التوطئة
لتقسيمها الى لفظية وغير لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد بكون القرينة صارفة
عن الحقيقة ان الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان ظاهر
الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد في اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر اليها يفيد
انه غير ما هو له (قوله وله اى للفعل) اى او معناه ففيه اكتفاء وانما اقتصر على
الفعل مع ان الامثلة الآتية بعضها للفعل نحو بنى الامير المدينة وبعضها لما في معناه
نحو عيشة قراضية لانه الاصل وبعد ان يكون المصنف اراد بالفعل الغوى وهو الحدث
لخصالته لما مر من قوله اسناد الفعل او معناه لانه صريح في ان المراد بالفعل الفعل
الاصطلاحي والا لزم استدراك قوله او معناه فان قلت ان المصنف عد من جملة
الملاسات المصدر والمفعول به ومن جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم

(وله) اى للفعل وهذا
اشارة الى تفصيل وتحقيق
للتعريفين (ملاسات
شئى) اى مختلفة جمع
شئت كريض ومرضى
(يلاسر الفاعل والمفعول به
والصدر والزمان والكان
والسبب) ولم يتعرض
للمفعول معدوا الحال
ونحو هما لان الفعل
لا يسند اليها (فاسناده الى
الفاعل والمفعول به
اذا كان مينا له)

التفضيل والظرف فيلزم ملابسة المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملابسة الشيء نفسه ويلزم عليه ملابسة الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل لانها لا تنصب قلت ذلك لزوم بمنوع لجواز ان يكون الكلام على التوزيع بقوله والمصدر اى في غير المصدر وقوله والمفعول به اى في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فالخاصل انه لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل واحد منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على انه لا يلزم من ملابسة المصدر للمصدر ملابسة الشيء لنفسه لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في اعجبني قتل الضرب فان القتل ملابس للضرب لـ سكونه سببا فيه اذ لابد من الملابسة بين العامل ومعموله (قوله وهذا) اى قول المصنف وله ملابسات (قوله اشارة) اى ذواشارة او مشير (قوله الى تفصيل) اى تعيين (قوله وتحقيق) المراد به الذكر على الوجه الحق فهو مغاير لما قبله والتحقيق من قوله بعد فاستداه للفاعل الخ (قوله للتعريفين) اى تعريف الحقيقة العقلية وتعريف المجاز العقلي لذكره في الاول الملابس الذى له وفي الثاني الملابس الذى ليس هو له (قوله اى مختلفة) هذا تفسير باللازم اذا لست معناه التفرق كما يشهد له قول الشاعر

* وقل لجديد التوب لابد من بلى * وقل لاجتماع الشمل لابد من شت *

اى لابد من تفرق والاختلاف لازم للتفرق (قوله جمع شيت) اى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلبس الفاعل) هذا مستأنف استئنافا بيانيا اى به تفصيل الملابس وقوله يلبس الفاعل اى الحقيقى لصدوره منه اوقبامه به والمراد انه يلبسه مطلقا سواء كان بلا واسطة او بواسطة الحرف نحو كفى بالله (قوله والمفعول به) اى لوقوعه عليه والمراد انه يلبسه مطلقا سواء كان بلا واسطة او بواسطة حرف نحو مرتت بزيد وضربت فى الدار وفى يوم الجمعة ولأجل التأديب ولا يقال لهذه مفعول فيه ولا مفعول له لانهما انما يطلقان على المنصوب بتقدير فى واللام على القول المشهور خلافا لابن الحاجب وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للمجار والمجرور (قوله والمصدر) لكونه جزء مفهومه فيلبسه بدلالته عليه تضمنا وكذا يقال فى الزمان او ان ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده (قوله والمكان) اى بسبب دلالاته عليه التزاما باعتبار انه لا بد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) اى لخصوله به سواء كان السبب مفعولا له اولا كافى بنى الامر المدينة (قوله ولم يتعرض للمفعول معه) نحو جاء الامر والجيش (قوله والحال) نحو جاء زيد راكبا (قوله ونحوهما) اى كالتمييز نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الازيدا (قوله لا يسند اليها) اى بخلاف ما ذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها ايضا فيصح

ان يقال في جاء الامير والجيش جاء الجيش وفي الحال جاء الراكب الخ قلت المراد ان هذه الامور لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة في المفعول معه والتقييد في الحال والبيان في التمييز فان هذه المعاني لا تفهم فيما اذا رفع الاسم واسند اليه الفعل (قوله فاسناده الى الفاعل) اي الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ما حق الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند المتكلم في الظاهر وقوله اذا كان مبنيا له اي للفاعل النحوي وحيث في الكلام استخدام وكذا مثال في المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لاجل اخراج قول المؤمن انبت الربيع البقل من الحقيقة لانه وان اسند الفعل المبني للفاعل له لكن ذلك الفاعل الذي استلهمه الفاعل النحوي لا الحقيقي وكذلك يخرج قول الجاهل المعلوم جهله انبت الله البقل عن الحقيقة لان الفعل المبني للفاعل لم يستند للفاعل الحقيقي عنده في الظاهر فهو وما قبله داخل في المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل الحقيقي لاجل الملازمة (فونه اي للفاعل او المفعول به) اي فالضمير راجع لهما وافرد الضمير لان المعطف باو (قوله يعني ان اسناده الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسد لانه يفيد ان الفعل اذا كان مبنيا للفاعل واسند للفاعل او للمفعول به يكون حقيقة واذا كان مبنيا للمفعول واسند للفاعل او للمفعول به يكون كذلك حقيقة مع انه ليس كذلك لانه اذا كان مبنيا للفاعل واسند للمفعول به يكون مجازا كما في عيشة راضية وكذا اذا كان مبنيا للمفعول واسند للفاعل يكون مجازا كما في سبل مغم اشار الشارح بالعناية الى ان في كلام المصنف توزيعا وان الاصل واسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة (قوله كما مر من الامثلة) اي للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل او للمفعول حتى يرد عليه انه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبني للمفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف امثلة المجاز لاسناد الفعل المبني للفاعل ولم يذكر من امثلة المجاز لاسناد الفعل المبني للمفعول الا واحدا اعني سبل مغم فانه اسند فيه معنى الفعل المبني للمفعول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظة او مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الانساع باجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا يستند اليه الفصل الجوهول مالم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز ولاجل اخراج اسناد الجوهول الى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله والى غيرهما بقوله للملازمة لان الاسناد لهما ليس لاجل الملازمة بالمعنى المذكور هنا ولم يعرض الشارح لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على انه قد يقال ان في صورة

اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة كما مر) من الامثلة (او) اسناده (الى) غيرهما (اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول (للملازمة)

الاسناد بتوسط في ملفوظة او مقدره الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة او في الدار او وقع الضرب فيه (قوله اي غير الفاعل) اي من المفعول والاربعة بعده وقوله وغير المفعول به اي من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف لسته منها (قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل الخ) اعلم ان ظاهر كلام المصنف ان الفعل المبني للفاعل اذا اسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واما اذا اسند اليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبني للمفعول اذا اسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واذا اسند اليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبني للفاعل اذا اسند للمفعول به يكون مجازا نحو عيشة راضية كما ان المبني للمفعول اذا اسند للفاعل يكون كذلك نحو سبل مغم فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسد اتى الشارح بالناية تبدينا للمراد واسارة الى ان في كلام المصنف توزعا (قوله للملابسة) اي لملاحظتها كما اشار له الشارح بقوله لاجل الخ واعلم ان هذا المجاز لا بد له من علاقة كما ان اللغوى كذلك وظاهر كلام المصنف ان العلاقة المعتبرة هنا هي الملابس فقط وانه لا بد منها في كل مجاز عقلي من حيث انه جعلها علة دون غيرها بدليل الاقتصار عليها في مقام البيان قال الشيخ بس لكن بقي ها شيء وهو انه هل يكتفي في جميع افراد هذا المجاز كون العلاقة الملابس اولادان تين جهتها بان يقال العلاقة ملابس الفعل لذلك الفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه اوفيه اوبه كما قالوا في المجاز اللغوى انه لا يكتفي ان يجعل اللزوم او التعلق علاقة بل فرد منه لان ذلك قدر مشترك بين جميع افراده فلا بد ان بين انه من اي وجه وسياق في كلام بعض الفضلاء اشارة الى هذا الثاني (قوله يعني لاجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا ان العلاقة الملابس بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والسند اليه المجازي وكذا على ما هو التبادر من التعريف ومن قوله وله ملابس شئ وكان هذا غير مراد وانما المراد ان العلاقة هي المشابهة بين السند اليه الحقيقي والسند اليه المجازي في الملابس اي في تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفه اتى الشارح بالناية اشارة الى انه ليس المراد بالملابس في كلام المصنف التعلق بين الفعل والسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها هنا المشابهة والمحاكاة والناظرة بين السند اليه المجازي والحقيقي في التعلق فقوله الشارح يعني لاجل ان ذلك الغير اي السند اليه المجازي كالنهر في قولك جرى النهر يشابه ما هو له اي يشابه السند اليه الحقيقي كالماء في قولك جرى الماء وقوله في ملابس الفعل اي وهو الجرى فالجرى يلبس الماء من جهة قيامه به ويلبس النهر من جهة كونه واقعا فيه ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظا استعمال في غير ما وضع له علاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل

يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابس الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما يبي للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مغم) في عكسه اي فيما يبي للمفعول واسند الى الفاعل لان السبل هو الذي يغم

القل والاشتراك اللفظي والحاصل ان العلاقة في هذا المجاز المشابهة بين المسند اليه
المجازي والمسند اليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لاجل صحة اسناده لذلك المجازي
والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لاجل صحة نقل اللفظ
من المعنى الحقيقي للمعنى المجازي قال الفارسي ان قلت لاي شيء حول الشارح العبارة
وفسر الملاسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذي
ليس هو له مع ان ذلك كاف في اسناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك ان
ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى
غيره وان كفي فيه بمجرد الملاسة المذكورة (قوله كقولهم) اي كالاسناد في قولهم
(قوله عيشه راضية) في حاشية شيخنا الحفني اصله رضى المؤمن عيشته ثم اقيم عيشة
مقام المؤمن للمشابهة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضى بكل فصار رضى عيشة وهو
فعل مبنى للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه واسند الى ضمير المفعول به وهو عيشة بعد
تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف اليه اكتفاء بالبدا في مثل قوله عيشة زيد
راضية وقرر شيخنا العدوي ان اصل هذا التركيب عيشة رضىها صاحبها فارضى
كان بحسب الاصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل واسند
الرضى الى ضمير العيشة وقبل عيشة رضى لما بين صاحب والعيشة من المشابهة في
تعلق الرضى بكل وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول
منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لاحقيقا ثم اشتق
من رضى راضية فقيه معنى الفعل واسند الى المفعول قال الفارسي مذهب الخليل انه
لا مجاز في هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو
نظير لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث
ويمكن الجواب بجواز جعلها للبالغة لا للتأنيث كعلامة (قوله فيما بنى للفاعل واسند
الى المفعول به) اشار بذلك الى ان الشاهد في اسناد راضية للضمير المستتر اعني ضمير
العيشة لان الشاهد في اسناد راضية الى العيشة لان الاسناد الى المبتدأ واسطة عند
المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الامثلة وقوله فيما بنى للفاعل حال من
قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بنى سنده للفاعل على ان الظرفية من
ظرفية الخاص في العام وقوله اسند الى المفعول به اي الحقيقي والافالسند اليه هنا فاعل
نحوي (قوله وسيل مقيم) اصله كما قال السراي انم السيل الوادي بمعنى ملاء ثم بنى
انم للمفعول واشتق منه اسم المفعول واسند لضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد
تقديمه وجعله مبتدأ قول الشارح واسند الى الفاعل اي الحقيقي والافالسند اليه
هنا نائب فاعل (قوله من انممت الاناء) راجع لقوله مقيم قال الحفيد الاولى ان يقول

من افهم الماء الاناء بدليل قول الشارح لان السيل هو الذى يفهم والسيل والماء بمعنى
واجب بان الحامل له على ذلك ان ذلك التعبير هو الشاع في عباراتهم وقال عبد الحكيم
لم يقل من افهم الماء الاناء لان الماء ليس يفهم للاناء بل آله للافعال بخلاف السيل فانه مفهم
للوادى (قوله وشعر شاعر) اى فقد اسند ما هو بمعنى الفعل اعنى شاعر الى ضمير المصدر
وحقه ان يسند للفاعل اعنى الشخص لانه الفاعل الحقيقى بحيث يقال شعر شاعر صاحبه
لكن لما كان الشعر شبيها بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاسناد اليه مجازا
(قوله فى المصدر) اى فيما بنى للفاعل واسند للمصدر وكذا يقال فيما بنى (قوله جدجده)
اى جد اجتهاده واصله جد زيد جدا اى اجتهادا لان حق الجدة ان يسند للفاعل الحقيقى
وعو الشخص لا لجد نفسه لكن اسند اليه لمشاكلة له فى تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك
الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء معنى ذلك الفعل (قوله لان الشعر هـا) اى
الذى هو مصدوق الضمير فى شاعر بمعنى المفعول اى الكلام المؤلف اى وحيث فهو من
باب عيشة راضية اى من قبيل المبنى للفاعل المسند للمفعول وليس من قبيل ما بنى للفاعل
واسند للمصدر الذى كلاما فيه بخلاف جدجده فانه من ذلك القبيل ان قلت حيث كان
كذلك فالتمثيل بجدجده هو الصواب لا الاول فقط قلت ان الشعر يحتمل ان يكون باقيا
على مصدره بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالخاسل ان جدجده من قبيل
المبنى للفاعل المسند للمصدر قطعاً واما شعر شاعر فيحتمل ان يكون من ذلك القبيل
ويحتمل ان يكون من باب عيشة راضية ومالا احتمال فيه اولى بما فيه احتمال ومن هذا
نعلم ان قول الشارح لان الشعر هـا بمعنى المفعول اى بحسب التبادر لفهم وان جاز ان
يكون معنى التأليف (قوله فى الزمان) اى فيما بنى للفاعل واسند للزمان لمشاكلة للفاعل
الحقيقى فى ملازمة الفعل لكل منهما (قوله فى المكان) اى فيما بنى للفاعل واسند
للكان (قوله والماء جار فى النهر) اى فى الحفرة التى يكون الماء فيها (قوله
فى السبب) اى فيما بنى للفاعل واسند للسبب الامر ومحو ضرب التأديب فيما اسند
للسبب القاتل لان السبب نوعان واعلم ان القرينة فى جميع ما ذكر من الامثلة الاستحالة
العقلية الا فى الاسناد الى السبب الامر فانها الاستحالة العادية والعلاقة فى الجميع
الملازمة بمعنى مشابهة الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى فى تعلق الفعل بكل منهما وان
اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل الحقيقى تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل
المجازى من جهة وقوعه عليه اوفيه او من جهة كونه جزأه الى آخر ما مر ومن
هذا يؤخذ انه لابد فى المجاز المفعول من تبين جهة الملازمة بين الفاعل الحقيقى
والمجازى كما ذكره بضمهم (قوله وينبغي ان يعلم الخ) القصد من هذا الكلام
الاعتراض على المصنف بان تعريفه للمجاز غير جامع وتقرير الاعتراض ان تقول

اى يلا من افهم الاناء اى
ملا منه (وشعر شاعر) فى
المصدر والاولى التمثيل
بنحو جدجده لان الشعر
هنا بمعنى المفعول (ونهاره
صائم) فى الزمان (ونهر
جار) فى المكان لان الشخص
صائم فى النهار والماء جار
فى النهر (وبنى الامير المدينة)
فى السبب وينبغي ان يعلم
ان المجاز العقلى يجرى فى
النسبة الميراثية ايضا
من الاضافية والايقاعية

ان المصنف جعل الجلس في تعريف المجاز الاسناد والنسب الاضافية والاسماعية ليست
من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وحينئذ فلا يشملهما التعريف مع ان المجاز
العقلي يجرى فيهما ايضا وحينئذ فالتعريف غير جامع واثار بقوله اللهم الخ للجواب
عنه (قوله ان المجاز العقلي) اي وكذلك الحقيقة العقلية تجري في الاضافة كقولك
عجني جرى الماء في النهر وفي الايقاعية نحو نومت ابني في الليل فلا تختص الحقيقة
ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما هوهم كلام المصنف وحينئذ فكل من تعريف
الحقيقة والمجاز غير جامع وجواب الشارح الآتي بالظر لتعريف المجاز ويعلم منه الجواب
عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله ايضا) اي كما يجري في الاسنادية وقوله
من الاضافة بيان للغير والمراد بالاضافة النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف اليه
والايقاعية هي نسبة الفعل للمفعول فان الفعل التعدى واقع على المفعول اي متعلق به
ثم ان ظاهر قول الشارح يقتضي ان الايقاعية غير تامة مع ان نسبة الفعل للمفعول انما
تعتبر بعد التمام فكان الاولى الاقتصار على الاضافة الان يقال انه التفت الى نسبة
الفعل للمفعول في حد ذاته بقطع النظر عن نسبته للفاعل ولا شك انها غير تامة (قوله نحو
عجني الخ) مثال للاضافة وقوله ونحونومت الخ مثال للايقاعية ولذا فصل بنحو (قوله
وجري الانهار) جعل هذا وما بعده من المثالب من المجاز في النسبة الاضافية اذا جعلت
الاضافة بمعنى اللام واما لو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل انه لا بد
من النظر لقصد التكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الامر لحقيقة والا
فمجاز ومجرى - مناسبة نوع من الاضافة لا يقتضي ان تكون حقيقة مالم يقصده (قوله شقاق
بينهما) الشقاق هو النزاع والخلاف واصل الكلام وان خفتم شقاق الزوجين في الحالة
الواقعة بينهما ومكر الناس في الليل والنهار فاضيف المصدر في الاول للمكان لان
البن اسم مكان وفي الثاني للزمان فهو من اضافة المصدر لفاعله المكاني في الاول
والزمان في الثاني (قوله نومت الليل) اي اوقعت التويم على الليل والاصل نومت
الشخص في الليل (قوله واجريت النهر) اي اوقعت الاجراء عليه والاصل اجريت
الماء في النهر (قوله ولا تطيعوا امر السرفين) اي فقد اوقع الاطاعة على الامر
وحقها الايقاع على ذي الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا السرفين
في امرهم فقد حذف في هذه الامثلة ماحق الفعل ان يوقع عليه ووقع على غيره تأمل
(قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادي) هذا مصيب الاعتراض اي وحينئذ
فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الان يراد الخ) اي فيكون مجازا مرسل مزباب
اطلاق القيد على المطلق كاطلاق المرسل على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة
واشتمل في مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية او غير تامة كالاضافية

نحو عجني اثبات الربيع
القل وجرى الانهار قال
الله تعالى وان خفتم شقاق
بينهما ومكر الليل
والنهار ونحونومت الليل
واجريت النهر قال الله تعالى
ولا تطيعوا امر السرفين
والتعريف المذكور انما
هو للاسنادي اللهم الان
يراد بالاسناد مطلق النسبة
وهنا مباحث شريفة
وشحنا بها الشرح
(وقولنا) في التعريف
(نأول يخرج نحو مامر
من قول الجاهل) انبت
الربيع القل رأيا ان
الانبات من الربيع فان هذا
الاسناد وان كان الى غير ما
هوله في الواقع لكن
لأنأول فيه لانه مراده
ومعقده وكذا شفي الطيب
المرضى ونحو ذلك فتقوله
نأول يخرج ذلك كما يخرج
الاقوال الكاذبة

والإيقاعية وعبر بقوله اللهم اشارة الى استبعاد هذا الجواب اذ المعنى ارجى من الله ان يكون هذا جوابا ووجه بعده ما يرد عليه ان اطلاق المقيد على المطلق مجازو هو لا يدخل التعاريف اللهم الا ان يدعى ان هذا المجاز مشهور فيما بينهم واجاب في المطول عن اصل الاعتراض بان المراد بالاسناد اعم من ان يكون صريحا بان يدل عليه الكلام بصريحه او مستلزما بان يكون الكلام مستلزما له فالحجرات المذكورة وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزما لها فقوله شقاق بينهما مستلزم لقولنا البين مشاقق ومكر الليل والنهار يستلزم الليل والنهار ما كان وقوله ولا تطيعوا امر السرفين يستلزم الامر مطاع (قوله وشحننا الخ) من التوشيح وهو الباس الوشاح اريد لازمه وهو التزيين اى زينه بها (قوله وقولنا الخ) اعترض بان هذا بيان لفائدة قيود الحد وحيث كان الواجب عدم فصله عن الحد وتقديمه على قوله وله ملايسات الخ ففي صنعه سوء ترتيب واجيب بان قوله وله ملايسات الخ تبين للحد وتحقيق لعناه فيبغي ان لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب (قوله الجاهل) اى بالوثر القادر (قوله رايًا) اى معتقدا وهذا بيان لكونه جاهلا لانه قدر زائد عليه (قوله لكن لا تأول فيه) اى لانه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وحيث فهو حقيقة لا مجاز (قوله لانه) اى الاسناد للربيع (قوله ومعتقده) عطف علة على معلول (قوله وكذا شفى الخ) بيان لنحو ما مر اى وكذا قول الجاهل شفى الخ (قوله ونحو ذلك) اى بما طبق الاعتقاد دون الواقع كافي اسناد الفعل للاسباب العادية اذا كان يعتقد تأثيرها نحو احرق النار الحطب وخرق السحار الثوب وقطع السكين الحبل فالاسناد فى الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لانفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج ذلك) اى يخرج قول الجاهل اثبت الربيع البقل ونحو ذلك القول (قوله كما يخرج الاقوال الكاذبة) اى كقولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجرى فان اسناد الفعل فيه وان كان لغير ما هو له لكن لا تأول فيه اى انه لم ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له ثم ان ظاهر الشارح ان قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع انه منها واجيب بان المراد بالاقوال الكاذبة التى يعتقد التكلم كذبها قاصدا ترويحها بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار لانه يعتقد صدقها (قوله وهذا) اى قول المصنف وقولنا الخ (قوله وللتنبه على هذا) اى التعرض وهو علة لقوله تعرض الخ مقدمة على المعلول (قوله واقتصر الخ) عطف على قوله تعرض فعلمتها واحدة (قوله اى ولان مثل الخ) اى ولاجل ان قول الجاهل ومماثلة خارج عن المجاز اى ودخل فى الحقيقة لم يحتمل الخ وقوله لا شترط التأول فيه اى فى المجاز ولا تأول فى قول الجاهل ولا فيما مثله (قوله

نحو قوله (اى الصلتان العبدى الحماسى كما فى المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ فى كتاب الحيوان هذه الايات للصلتان الضبي وقال هو غير الصلتان العبدى والصلتان الفهمى والصلتان فى الاصل الماضى فى امره وشانه ومنه سيف صلتان والصلتان العبدى اسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس والبيت المذكور من المتقارب مذكوف العروض والضرب فالعشى بتخفيف الياء ما كنة ليوافق ضروب باقى الايات وهو مدور نصفه الياء من الكبير وبعده

* اذا لبلة اهرمت يومها * اتى بعد ذلك يوم فنى *

* نروح ونغدو لحاجتنا * وحاجة من عاش لا تقضى *

* تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة مابقى *

ومعنى البيت ان كرور الايام ومرور الليالى تجعل الصغير كبيرا والطفل شابا والشيخ قانيا (قوله على الجواز) اى بل يحمل على الحقيقة التى هى الاصل فى الكلام وان كانت كاذبة (قوله اى على ان اسناد الخ) فيه اشارة الى ان الكلام محمول على الحذف اى لم يحمل اسناد نحو قوله او ان قوله على الجواز اى على الاسناد المجازى او على التجوز من اجراء وصف الجزء على الكل (قوله مادام الخ) زيادة لفظه دام غير ضرورية لان ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنى ويمكن ان يقال انما زادها لان فهم ككونها مصدرية ظرفية مع دام اقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال ان حذف الافعال الناقصة لا يجوز سوى كان سيما حذف الصلة فالاول ما ذكره عبد الحكيم من ان الشارح ليس مراده ان لفظه دام مقدرة بل مراده بان حاصل المعنى يحمل ما مصدرية نابعة عن ظرف ازمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به اى لم يحمل على الجواز مدة انتفاء العلم والنظر حتى انه اذا تحقق احدهما حل على الجواز (قوله ما لم يعلم او يظن الخ) اى انه ينتفى الحمل على الجواز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر بان علم ان قائله يعتقد الظاهر او ظن ذلك اوشك فيه ففى الاحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لانها الاصل وقول الشارح لاحتمال الخ تعليل قاصر على صورة الشك ولعله ترك تعليل صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله ما لم يعلم او يظن ما اذا علم انه لا يعتقد الظاهر او ظن ذلك لانه فى هاتين الحالتين يحمل على الجواز ويكون حاله العلوم او المظنون قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره والحاصل ان صور الحقيقة ثلاث علم او ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك فى ذلك وصور الجواز اثنتان ما اذا علم عدم اعتقاده للظاهر او ظن ذلك فخطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صورتا الجواز (قوله او يظن) اذا قو بل العلم بالظن يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراضح بان قائله يعتقد ظاهره فاندفع ما يقال انه لا يكتفى فى عدم الحمل على الحقيقة انتفاء

وهذا تعرض بالسكاسى حيث جعل التأول لخراج الاقوال الكاذبة فقط ولا تنبيه على هذا تعرض المصنف فى المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك من دأبه فى هذا الكتاب واقتصر على بيان اخرجه نحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا (ولهذا) اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن الجواز لاشتراط التأول فيه (ولم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كرافداه ومر العشى * على الجواز) اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كرافداه ومر العشى مجاز (ما) دام (لم يعلم او) لم (يظن ان قائله)

العلم والظن بان قائله لم يعتقد ظاهره بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تعليل
اذ يكتفى في الحمل على الحقيقة الجزم الغير الراسخ مطابقا ام لا فلو قال المصنف مالم يعتقد
او يظن فكان احسن هذا ولم يعد المصنف حرف النفي في بطن اشارة الى ان التركيب
من قبيل عطف المنى على المنى لامن قبيل العطف على النفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم
والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك لان اوالى لاحد الشئين واقعة في حيز النفي
فيستفاد العموم الذي هو المقصود لان انتفاء الاحد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الامرين
جميعا ولو اعاد المصنف حرف النفي لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم عطف
على مثله وان المعنى على احدهما وان انتفاء احدهما يكتفى في الحمل على الجازم مع انه
لا بد فيه من كلا الانتفاءين ومتى وجد احدهما بدون الآخر تغير الحمل على الحقيقة
واعاد الشارح حرف النفي تبسينا لمراد المصنف وهو ان يظن معطوف على نفس
المجزوم لامر فوع عطف على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بان مضرة على حد
حديث البعان بالخيار مالم يفرقا او يقول احدهما للآخر اخترازا للعلامة الفنارى
وبصح ان تكون اولى قوله او يظن بمعنى الا كما في لا تقاتل الكافر او يسلم او بمعنى الى
كافى لا زمك او تقضيني حقى والمعنى حينئذ ان الحمل على الجازم متف مادام انتفاء
العلم الا ان يتحقق الظن اوالى ان يتحقق الظن بان قائله لم يرد ظاهره فان الحمل على
الجازم يوجد حينئذ (قوله لم يعتقد ظاهره) الاولى لم يرد ظاهره لان عدم الاعتقاد
في نفس الامر لا يكتفى في الحمل على الجازم بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة
والحاصل انه لابد في الحمل على الجازم من العلم والظن بعدم ارادة الظاهر بنصب
القرينة (قوله اى ظاهر الاسناد) هو مع قوله اى قائل هذا القول يقتضى تثبيت الضمائر
فكان الاولى ان يرجع ضمير ظاهره للقول كما يرجع اليه ضمير قائله قال شيخنا العدوى
ويمكن ان يقال ان الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثانى للاسناد كون الحقيقة
والجازم صفتين للاسناد لا للقول كما مر او التنصيص على عدم اعتقاد ظاهر الاسناد اذ لو
رجع الضمير الثانى ايضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للاسناد لجواز ارادة ظاهر
هذا القول دون اسناده فيفوت المقصود كما افاده سم (قوله لانتفاء التأول) اى
لانتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له المشروط في تعريف الجازم
وهذا علة لعلية قوله ولهذا اى وانما كان علة لانتفاء التأول وقوله حينئذ اى
حين اذ عدم العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله لاحتمال ان يكون الخ)
علة لانتفاء التأول فهو علة للعلة واعترض سم هذا التعليل بان انتفاء التأول لا
يرتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل ان يكون ذلك
القائل معتقدا للظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على ارادة خلاف الظاهر
حتى ينتفى الاحتمال سلنا ان نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له

اى قائل هذا القول (لم
يعتقد ظاهره) اى ظاهر
الاسناد لانتفاء التأول
حينئذ لاحتمال ان يكون
هو معتقدا للظاهر فيكون
من قبيل قول الجاهل انبت
الربيع البقل (كما استدل)
يعنى مالم يعلم

دليل قطعي على ارادة خلاف الظاهر فنقول ان انتفاء التأول لا يخصص في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة واجيب عن الاول بان المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال او المراد احتمال ذلك من اللفظ لا في حد ذاته بل مع ملاحظة الامور الخارجية وما تعلمه من احوال المتكلم ولا يكون ذلك الا عند انتفاء القرينة واجيب عن الثاني بان المعتبر انما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لانفس الامر فلا اثر لذلك الاحتمال (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لانه يقتضي انه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بان قائله يعتقد ظاهره مع انه لا بد في مجازيته من انتفاءهما كما مر فكان الاولى ان يزيد اويظن كما مر والجواب ان المراد بالعلم هنا مطلق الادراك فيناول الظن اوفى الكلام اكتفاء بقي شيء آخر وهو ان الصلتان قد ذكر بعد عدة ابيات كلاما يدل على انه لم يرد ظاهر الاسناد وانه موحد من جلته * الم تر لقمان اوصى بنبيه * واوصيت عمرا ونعم الوصي * ومراده بوصاية لقمان قوله يا بني لا تشرك بالله الخ ومن جلته * فلتسنا انسا المسلمون * على دين صديقنا والنبي *

فان هذا كله صريح في انه موحد بل دلالة على ذلك اظهر من دلالة قول ابي النجم انه افناه قبل الله الخ لان المجمين يقولون كما في الحفيد على المطول ان الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلي واذ كان في كلامه ما يدل على انه موحد وانه لم يرد ظاهر الاسناد فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ الا ان يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضي انه قاطع بعدم علمه بان الصلتان غير موحد وانما غرضه انه ما لم يعلم اويظن انه لم يرد ظاهره لايحتمل على المجاز وهذا لا ينافي العلم بانه لم يرد ظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من نفي العلم والظن نفي الاستدلال واتى الشارح بذلك اللازم للاشارة الى ان التشبيه باعتباره لاجل ان يثبت التشبيه لاتفاق المشبه والمشبّه به حيث ذر ظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفي كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك اللازم في كلام المصنف والحاصل ان قوله كما استدل تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفي الاستدلال والمناسبة بين المشبه والمشبّه به حاصلة نظر لذلك اللازم كذا ذكر العلامة يس ومحصل ما افاده العلامة عبد الحكيم ان الشارح اتى بتلك العناية اشارة الى ان في كلام المصنف حذف المشبه والاصل ما لم يعلم اويظن ان قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل بشيء على ذلك استدلالا كالاستدلال الخ فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه اظهر لكون المشبه والمشبّه به متحدين لقضا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجة اليه

ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على ان اسناد مير) الى جذب الليالي (في قول ابي النجم مير عنه) اي عن الرأس (قزعا عن قزغ) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالي)

على انه يوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثير اما يحتمل الاسناد على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا الا ان يقال انه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا او يقال المراد بالاستدلال المعنى الغوى لا الاصطلاحى المقابل للبدية فلا يرد حينئذ ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بدية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه والجواب الاول للعلامة بس والثاني لعبد الحكيم هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدلل الخ مشبهاته انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لان كلا من الانتفاء المذكور والاستدلال صحيح للتجوز وعلى هذا فالمعنى لم يحتمل على المجاز مالم يحصل العلم الصحيح للتجوز كما حصل في قول ابى النجم الاستدلال الصحيح للتجوز وعلى هذا فقوله كما استدلل متعلق بانتفاء العلم ولك ان تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ولكون التأول يخرج الاسناد الى المجاز تحقق عدم حمل الاسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال في شعر ابى النجم اذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته واذا علمت صحة التشبيه في كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذى ذكره الشارح تعلم ان اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا بل لحسن التشبيه فقط لانه يصير المشبه والمشبّه الاستدلال (قوله ميرعه) اى فضل فى الرأس قفزنا عن قفزنا بسبب ذهاب ما بينهما فمن الاولى بمعنى فى ويحتمل ان المعنى ازال عن الرأس قفزنا بعد قفزنا فمن الثانية بمعنى بعد كما فى قوله تعالى لتزكبن طبقا عن طبق فلا يلزم تعلق حرف جر متعدى اللقط والمعنى بعامل واحد (قوله اى عن الرأس) اى المتقدم فى قوله

* فدا صبحت ام الخبار تدعى * على ذنبا كعلم اصنع * من ان رأيت رأسى كراس الاصلع * مير الخ وقوله ذنبا بمعنى ذنوبا دليل التأكيد بكل فهو من اقامة المفرد مقام الجمع والمراد المجلس المتحقق فى متعدد وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير والمعنى ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنوبا لم ارتكب شيئا منها لرؤيتها رأسى خالية من الشعر كراس الاصلع فان النساء يفضن الشيب ويطلبن الشباب وجملة مير عنه الخ مفسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع مينة لوجه الشبه (وقوله قفزنا) بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى اوقفها لغتان (قوله جذب الليالى) الجذب لغة المذ ومضى الاكثر يقال جذب الشهر اذا مضى اكثره والمراد هنا الثانى واراد بالليالى مطلق الزمان الشامل للايام فلا يقال انه لا وجه للتقييد بالليالى بل مطلق الزمان اى مضى اكثر العمر وانما عبر عن ايام العمر بالليالى تنبيها على شدتها لانها محل توادد الهموم فى لشدها سوداء كالليالى اولان من عادة العرب تاريخ الشهور بالليالى لان غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله اى مضيه) اى مضى اكثرها (قوله واختلافها) اى تعاقبها لان بعضها يخلف بعضها ويأتى عقبه (قوله على تقدير القول) اى لان الجملة الطولية ادا وضعت حالا لا بد فيها

اى مضيه واختلافها (ابطىء او اسرع) حال من الليالى على تقدير القول اى مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز) خبر ان اى استدلل على اسناد ميرالى جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل اى قول ابى النجم (عفيه) اى عقيب قوله ميرعه قفزنا عن قفزنا (افاه) اى ابانجم او شعر رأسه (قيل لله) اى امره وارادته (الشمس اطلعى) فانه يدل على انه فعل الله وانه المبدى والمعيد والمنشئ والفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى ايراد

من تقدير القول لانها وصف في المعنى وحينئذ فالمعنى مقولا في حقها من الناس حين
 اليسر والرافية ابطى وحين العسر والضيق اسرعى او من الشاعر لانه لا يبالى بها
 بعد التميز المذكور كيف كانت فاو على الاول للتويع وعلى الثاني للتخيير (قوله ويجوز
 ان يكون الامر الخ) اى مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطى او تسرع وانما عبر
 بصيغة الامر للدلالة على ان الالبالى في سرعتها وبطئها أمور بامر تعالى مسخرات
 بكلمة كن وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا قاله عبد الحكيم هذا
 ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا على وجه الالتفات
 كأن الزمان قال له ماتقول فيما حدث لك فاجابه بانه راض بما يفعل اسرع او ابطأ اى
 لا يبالى بمد فناءه وهرمه بالالبالى كيف كانت (قوله عقيب) هو بالياء لغة قليلة والاكثر
 عقبه بدون ياء (قوله افناء) اى جعله فانيا والضمير يعود على ابي النجم المبرر عنه بضمير
 المتكلم فى قوله اولاعلى ذبا فيكون فيه التفات من التكلم الى الغيبة وعلى هذا فلا بد
 فى الكلام من تقدير مضاف اى افنى شباب ابي النجم او المراد بافناءه جعله مشرفا على
 الفناء اى العدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا اى معدوما
 ويصح عود ضمير افناء على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق و اشار الشارح
 لكل من الوجهين بقوله اى ابا النجم او شعر رأسه (قوله قيل الله) اى افناء الله بقبلة
 فيه مجاز عقلى (قوله اى امره وارادته) فسر القيل اولابالامر لقوله اطلعى فانه مفعول
 بقبل ان كان القيل مصدرا او هو بدل منه او عطف بيان له ان كان القيل اسما
 بمعنى المقول فكذلك الامر يحتمل ان يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وان يكون اسما
 بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقبيل المقول ثم لما كان الامر الذى هو طلب الفعل
 او الصيغة ليس بمراد لعدم الامر بايجاد الشئ حقيقة عند المحققين القا ثلثين ان
 قوله تعالى انما امرنا لثى اذا اردناه ان نقول له كن هنا تمثيل لحصول الشئ بسرعة
 وليس هناك امر اصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فعلم من هذا ان المراد بقبل
 الله ارادته وانما لم يقل اى ارادته من اول الامر لان التبادر من القيل الامر كما علمت واما
 عند القائلين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالامر بمعنى الحقيقى لان اطلعى بمعنى كوفى
 طالعة وعلى كل حال فالمراد بالامر الامر التكوينى لا الامر بمعنى الحكم اذ لا معنى له
 هنا واعترض على الشارح بان الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما هى تخصص والذى
 يتوقف عليه الفعل القدرة فالاولى تفسير الامر بالقدرة او بالتكوين وقد يقال
 بجملة كلامه من جهة ان التخصيص مقدمة للتأثير وبعد قوله اطلعى (حتى اذا وارك
 افق فارجعى) وحتى فيه تقريبية بمعنى الفاء والمفرع عليه محذوف اى اطلعى وتحركى
 فاذا وارك الخ (قوله فانه يدل) اى فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى يدل على ان
 التميز فعل الله ووجه الدلالة ان هذا الاسناد شأن الموحد وان كان هذا الاسناد ايضا

بجازا كما علمت فان قلت اى سر في صرف الاسناد الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الاسناد الثانى اعنى اسناد الافناء لقليل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسنادا مير حقيقة واسناد افناء مجازا مع ان الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان واحد هما يدل على خلاف ما يدل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة قائمة على صرف الآخر اجيب بان صدق احد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة على صرف الآخر على ان جلة افناء قبل الله مينة لقوله مير عنه وحينئذ فلا يجوز ان يكون اسناد افناء مجازا واسناد مير حقيقة (قوله وانه المبدى الخ) فيه ان الاسناد المذكور انما يدل على انه تعالى هو المفنى ولادلالة على ان المعبود والمبدى الا ان يقال الدلالة على ذلك من جهة انه لا قائل بالفرق او من جهة ان طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو ابداء وانشاءه او يقال وجه الدلالة ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامر الله يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى وهذا كله اذا جعل ضمير قوله فانه يدل على اسناد الافناء لقليل الله اما ان جعل الضمير راجعا لليت فتكون الدلالة على انه تعالى مبدى ومعيد من قوله * حتى اذا واراك افاق فارجعى * فانه يدل على الاعادة ومن كان يفعل الاعادة يفعل ضدها وهو البداية فالبدية مأخوذة من الاعادة لزوما كما ان الانشاء مأخوذ من الاعادة لزوما والدلالة على انه مفنى مأخوذة من قوله افناء الخ كذا اقرر بعض لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المفنى على ما قبله اللهم الا ان يقال انه لاحظ ان الفناء بعد الانشاء (قوله بناء على انه زمان) فيه انه اذا كان المسند اليه جذب اليبالى لا يكون زمانا لان الجذب بمعنى المضى وهو ايس زمانا والجواب انه من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير اليبالى الجاذبة فالمسند اليه في الحقيقة اليبالى

بناء على انه زمان او سبب
(واقسامه) اى اقسام
المجاز العقلى باعتبار حقيقة
الطرفين ومجازيتهما (اربعة
لان طرفيه) وهما المسند
اليه والمسند (اما حقيقتان)
لغويتان

وهى زمان (قوله او سبب) اى عادى اى بناء على ان الاضافة حقيقة (قوله اى اقسام المجاز العقلى الخ) اعلم انه لا اختصاص للمجاز العقلى بهذه الاقسام الاربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الاقسام الاربعة وامثلتها هى تلك الامثلة التى مثل بها المصنف للمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا او جاهلا وانما ترك المصنف بيان اقسام الحقيقة لعلها بالمقايسة ولقلة الاهتمام بمثلها وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلى لهذه الاقسام مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلى للاستعارة المكنية واما على مذهب السكاكى من رده لها فطرفاه حينئذ لا يكونان الا مجازين ان كان التخييل مجازا او مجازا وحقيقة ان كان التخييل حقيقة فان قلت حيث كانت الامثلة الآتية بصح ان تكون امثلة للحقيقة ايضا نجعل الضمير في قول المصنف واقسامه راجعا لما ذكر من الحقيقة والمجاز للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك امران الاول تصريحه في الايضاح الذى

هو كالشرح لهذا المتن بقوله واقسام المجاز اربعة الامر الثاني قوله فيما يأتي وهو في القرآن كثير فان الضمير راجع للمجاز فينبغي ان يكون الضمير في اقسامه راجعا للمجاز ايضا ليكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) اي كلا او بعضا وقوله ومجازيتهما اي كلا وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معا ومجازيتهما معا وبهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم بالاقتدار المذكور لا يشمل ما احده طرفه حقيقة والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقتان او مجازان وحيث فلا تكون الاقسام اربعة او يقال المراد انه يلاحظ في التقسيم المذكور اعتبار حقيقة مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزئين من الاعتبار الاول بان كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الاول او كان تمام الجزئين من الاعتبار الثاني بان كان الطرفان مجازين وهو القسم الثاني او كان بعض الجزئين من الاعتبار الاول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارح بهذا اعنى قوله باعتبار الخ دفع ما يرد على المصنف من ان الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازا واذا التفت اليها كانت الاقسام اكثر من ثمانية وحيث فلا يصح حصره الاقسام في اربعة وحاصل ما اشار له الشارح من الجواب ان حصره الاقسام في الاربعة انما هو بالنظر لهذا الاعتبار فلا ينافي زيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لان الكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويان) اي كلتان مستعملتان فيما وضعته لغة في اصطلاح الخطاب وقد بقوله لغويان مع ان كلا من المسند والمسند اليه قد يكون حقيقة غير لغوية بل شرعية او احدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو ادخلته الصلاة الجنة لان الحقيقة الشرعية مجاز لغوي فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الاقسام اذ يصدق على نحو ادخلته الصلاة الجنة قسم كون الطرفين حقيقتين اذ الصلاة بمعنى الاقوال والافعال حقيقة شرعية كما ان الادخال حقيقة لغوية ويصدق عليه ايضا قسم كونهما حقيقة ومجازا فان الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوي بقى شيء آخر وهو انه يجوز ان يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره ففي كل من الامثلة الثلاثة الاخيرة مجاز في النسبة البياعية او الاضافية او فيهما والتوجيه السابق للتقييد بالغويين لا يتأتى هنا فتقيد الشارح بالغويين لا يظهر بالنسبة لما ذكر الا ان يقال انما قيد بذلك لكون الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل كذا اجاب الفناي قال سم وفي هذا الجواب نظر لان كون الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل لا يقتضي التقييد به بل التعميم فتأمل (قوله نحو انبت الربيع البقل) اي فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجاز الا في الاسناد اذا صدر

(نحو انبت الربيع البقل
او مجازان) لغويان (نحو
احيي الارض شباب
الزمان) فان المراد باحياء
الارض تهيج القوى
النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء
الحياة وهي صفة تقتضي
الحس والحركة الارادية
وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها الباطني

نحو اثبت الربيع البقل
او مجازان لغويان (نحو
احيي الارض شباب
الزمان) المراد باحياء
الارض تهيج القوى
النامية فيها واحداث
نضارتها باتواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء
الحياة وهي صفة تقتضي
الحس والحركة الارادية
وكذا المراد بشباب
الزمان زمان ازدياد
قواها النامية

قوله اي وقت ازدياد الخ
هذا يقتضي ان عبارة
الشارح وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد
الخ وهو الذي يقتضيه
ايضا سياق عبارة المحشى
في قوله اذا علمت هذا فقول
الشارح الخ والذي
في نسخ الشارح التي يبدى
وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد الخ وعليه
فلا يحتاج للمضاف الذي
قدره الشيخ بس وليعبر
(رحمه الله)

من الموحّد (قوله او مجازان لغويان) اي كلمتان مستعملتان في غير موضعهما الاصل
(قوله فان المراد) اي للتكلم (قوله تهيج القوى) مصدر مضاف للمفعول اي تهيج
الله القوى وقوله النامية الاولى ان يقول النامية لغيرها من النباتات لانها التي
في الارض وقوله فيها متعلق بتهيج اي ان يهيج الله فيها القوى النامية للنبات (قوله
واحداث) عطف على تهيج عطف لازم على ملزوم فالاحياء بمجموع الامرين
لكن مصب القصد هو هذا الثاني فهو المستعار له لانه يهيج القوى وحينئذ فكان الاولى
الاقتصار عليه بان يقول والمراد باحياء الارض احداث النضارة والخضرة فيها
الناتجة عن تهيج القوى النامية فيها كذا قرره شيخنا العدوي (قوله والاحياء في الحقيقة)
اي في اللغة اعطاء الحياة اي ايجاد الحياة اي ايجاد الله الحياة فهو مصدر مضاف
لمفعوله اي واذا كان الاحياء في اللغة ايجاد الحياة وكان مراد المتكلم باحياء الارض احداث
النضارة والخضرة فيها فيكون في قوله احيي الارض استعارة تصريحية تبعية
وتقريرها ان تقول شبه احداث الخضرة وانواع الازهار بايجاد الحياة بجامع
ان كلا منهما احداث لما هو منشأ المنافع والحاسن واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق
من الاحياء احيي بمعنى احدث الخضرة (قوله وهي) اي الحياة الحادثة (قوله
تقتضي الحس) اي الاحساس بمعنى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة وقوله والحركة
الارادية عطف لازم على ملزوم قال العلامة الناصر اللقاني والحق عندهم ان الروح ليست
شرطا للحياة بل للفاعل المختار ان يوجد الحياة في اي جسم اراد سواء كان فيه روح اولا
وسواء كان في صورة الانسان اولا كما وقع في الجذع الذي حن للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم
قال بعض تلامذته ولك ان تقول يحوز ان الله تعالى اوجد الروح في الجذع ثم اتصف
بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله ان الشباب الذي هو المسند اليه معناه
الاصلي كون الحيوان في زمن ازدياد قوته وانما سمي هذا المعنى شبابا لان الحرارة
الفريزية حينئذ تكون مشبوبة اي مشتعلة وقد استعير لكون الزمان في ابتداء
حرارته الملا بسفله وفي ابتداء ازدياد قوله بجامع الحسن في كل من الابتداءين
لما يترتب عليه من نشأة الاشباح والحاسن واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق
الاستعارة التصريحية الاصلية كذا افاد ابن يعقوب اذا علمت هذا فقول الشارح
وكذا المراد اي مراد التكلم بشباب الزمان وقوله ازدياد قواها النامية الاولى
قواها النامية للنبات لان الضمير راجع للزمان وهو مذكور الا ان يقال ان
الضمير نظرا لكون الزمان مدة وفي الشيخ بس تبعا للفنارى ان ضمير قواها راجع
للارض واوردنا على ذلك ان شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها
لا بالزمان وحينئذ فلا يصح تفسير شباب الزمان بازدياد قوى الارض واجاب الشيخ
بس بان في الكلام حذف مضاف اي وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب

بان الوقت لا يقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسره شباب الزمان الذي هو وصف قائمه واجاب الفنارى بجواب غير هذا بان يحمل الزيادة على التعدى لانه قد يحى متعديا ويجعل مضاعفا للمفعول والاصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا فعنى قولك احيى الارض شباب الزمان احدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها النخمة للنبات ولا يخفى ما فى هذا كله من التكلف فالاحسن ان يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الارض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء فى هذا الزمان وحينئذ فليس للزمان شئ من تلك الصفات ويكون اطافه شباب للزمان لادنى ملاية لحصول الكائنات فيه وعلى هذا فعنى احيى الارض شباب الزمان هيج قوى الارض وحدث انخضرة والنضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة فى الزمان وهذا ملخص ما افاده عبد الحكيم والقرمى (قوله وهو) اى الشباب فى الحقيقة اى فى اللغة (قوله الغريزية) اى الغروزة فيه (قوله اى قوية مشتعلة) انما يفسر مشوبة بذلك لآخذ من قولهم شب النار اذا قواها واشعلها (قوله اثبت البقل شباب الزمان) اى ازدياد قوة الارض النخمة الحاصلة فى الزمان (قوله ظاهر) اى لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له من فاعل او غيره مما ليس بمبتدأ وحينئذ فلا يكون الافتيايين الكلمتين والكلمتان لا تخلوان من هذه الاحوال الاربعة فتمحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو فى اسناد صائم الى ضمير النهار وقوله على ما ذهب اليه المصنف اى واما على رأى السكاكى فلا وجه للمحصر فى الاربعة لانه عرف المجاز العقلى بانه الكلام المقادير خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأول فيجوز ان يكون المسند عنده جملة اسندت لمبتدأ نحو زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف بالحقبة ولا بالمجاز الغويين لاخذ الكلمة فى تعريفها هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما اخذت فى تعريف الحقيقة والمجاز الفردين لافى تعريفها مطلقا الا ترى انهم قسموا المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها ومثلوا التمثيلية بما هو مركب قطعاً واذن ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحينئذ فالمحصر فى اربعة ظاهر على مذهب السكاكى ايضا لكن على تقدير عدم رده للاستعارة بالكنية واما عند رده بالمجاز المذكور لها فطرأ امام مجازان او مجاز وحقيقة فقط كما مر ثم يشكل المحصر فى الاقسام الاربعة حتى على مذهب المصنف بنحو قولك سرى ليلي وقد ردت هذه اللفظة حين سمعها فان الذى سرك من تلفظ بها واللفظ اذا اراد به نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بحقيقة ولا بمجاز كما صرح به الشارح فى حواشى الكشاف فهذا التال من المجاز العقلى لان الاسناد فيه لغير من هو له عند المتكلم واحداً طرفه حقيقة وهو المسندو المسند اليه ليس حقيقة ولا مجاز او اجاب عبد الحكيم

وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشوبة اى قوية مشتعلة (او مختلفان) بان يكون احداً الطرفين حقيقة و الآخر مجازاً (نحو انب البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز (واحيى الارض الربع) فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلاً او فى معناه فيكون مفرداً وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازاً (وهو) اى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) اى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابلة حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذ انزلت عليهم آياته) اى آيات الله قوله ان المرء هكذا فى الشخ وصوابه السار من سره لا سره كما افاده فى القاموس والمصباح (مصححه)

بان السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لان من حيث هو
ولان سلم ان السر من تلفظه وحيث فلا سند في هذا المثال حقيقة (قوله لانه اشترط
الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهرا فلا يحتاج
لدليل قلت هذا من باب التنبيه والامور الضرورية قد ينه عليها زالة لما في بعض
الاذهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجر صفة لمفرد اما اذا وضع للمعنى ولم يستعمل
فيه فلا يتصف بحقيقة ولا مجاز لقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله
وهو في القرآن كثير) رده على الظاهرية الزاعين عدم وقوع المجاز العقلي كالغوى
في القرآن لابهام المجاز الكذب والقرآن منزّه عنه ووجه الرد انه لا ابهام مع القرينة
(قوله لمجرد الاهتمام) اى الاهتمام بالمجرد عن التخصيص والافهوا كثير في غير القرآن
ايضا كالسنة وكلام العرب (قوله كقوله تعالى) ان قلت لم لم يقل المصنف كقوله
تعالى او نحو قوله تعالى واذا الخ لاجل ان يظهر انه تمثيل بل اورده بطريق التعداد
قلت انما ترك المصنف ذلك لابهام ان انغنى واذا تليت على منكرى المجاز في القرآن
آياته زادتهم ايمانا بوجوده فيه فيكون في الكلام ابهام لا قباس فكانه
حل الآية على الاستدلال على مدعاء وان كان الغرض الحقيقي انما هو التمثيل كما
اشاره الشارح بتقديره لقوله كقوله تعالى فهو ليس اقتباسا حقيقة بل يوهم ذلك
وهو من المحسنات وان لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكره ثم ان تقدير
الشارح هذا ايضا في عدم العطف في يذبح وما بعده لان المقول حيثنذ مجموع
المذكورات فان قلت كصيف بصح ثبوت زيادة الايمان بوقوع المجاز في القرآن
بالنسبة الى منكرى وقوعه فيه مع ان اثبات الزيادة لهم يقتضى حصول اصل الايمان به
قلت تزل انكارهم منزلة العدم لوجود ما يزيله من الادلة فكان اصل الايمان حاصل
بعض الآيات والزيادة حاصلة بعض آخر وان الزيادة قد يراد بها الامر الزائد في نفسه
وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله اسند الزيادة الخ) ينبغي قراءة اسندها وما
يمده بالبناء للفعول تأديا وقوله الى الآيات اى التى هى ضمير زادت (قوله لكونها)
اى الآيات سببا اى سببا عايدا للزيادة فالزيادة فعل الله والآيات يزداد بها عادة (قوله
يذبح ابناهم) اى يذبح فرعون ابنا بنى اسرائيل (قوله امر) هذا بيان لكونه سببا
والحاصل ان المسند اليه هنا سبب امر وما قبله سبب غير امر وما يأتى سبب بواسطة
واعلم انه يجوز ان يكون يذبح مجازا لغويا عن امر بالذبح وحيثنذ فلا يكون مما نحن
فيه لا يقال ان احتمال ذلك غير مضر لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس
القصد هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرة رداعلى من زعم خلافه
وحيثنذ فيضّر الاحتمال كذا بحث السبب الصفوى (قوله يذبح عنهما) اى يذبح
ابليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله لان سببه) اى النزاع وقوله الاكل اى من شجرة

(زادتهم ايمانا) اسند
الزيادة وهى فعل الله الى
الآيات لكونها سببا (يذبح
ابناءهم) نسب التذبح
الذى هو فعل الجيش الى
فرعون لانه سبب امر
(يذبح عنهما لباسهما)
نسب نزع اللباس عن آدم
وحواء وهو فعل الله تعالى
الى ابليس لان سببه الاكل
من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته مقاسمه اياها
انه لهما لمن الناصحين
(يوما) نصب على انه
مفعول به لتقوى اى كيف
تقوى يوم القيامة ان
يقيم على الكفر يوما
(يجعل الولدان شيئا)
نسب الفعل الى الزمان
وهو لله حقيقة وهذا
اية

وبقصد الخ يمنع
قوله . جود اللام فى لمن
الناصحين كما لا يخفى

الخطبة وقوله وسبب الاكل وسوسه اى فهو سبب السبب وسبب السبب سبب فهو من
الاسناد للسبب بوسطة (قوله انه له المالن الناصحين) بكسر همزة ان جوابا للمقاسمة
وبفتحها بناء على نزع الخافض اى على انه (قوله مفعول به) اى لان الاتقاء منه نفسه
لا فيه حتى يكون مفعولا فيه واعلم ان اصل تقون توتقون من الوقاية وهى فرط
الصيانة متعدد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوم اعلى حذف المضاف اى عذاب
يوم حذف للاستغناء عنه والمعنى فكيف تقون انفسكم عذاب يوم اى كيف تصونون
انفسكم من عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحيث يكون متعديا لواحد
ويصح ارادة ذلك هنا ايضا والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل
ان فى جعل يوما مفعولا به لتقون وجهين كونه مفعولا به ثانيا او مفعولا به فقط
ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى حيث فكيف تحصل لكم الوقاية
او الحذر ان كفرتم فى الدنيا يوما يجعل الولدان شيئا على ان يكون الفعل الذى هو
نقون منزلا منزلة اللازم وتضمن كفرتم انكرتم وجحدتم ويصح ان يكون يوما
مفعولا لكفرتم ومفعول تقون محذوف والمعنى فكيف تقون عذاب الله الذى امرتم
باتقائه ان كفرتم فى الدنيا وجحدتم يوما يجعل الولدان شيئا وهو المشتمل على ذلك العذاب
ويحتمل ان يكون يوما نصبا على الظرفية والمعنى فكيف لكم بالتقوى فى يوم يجعل
الحان كفرتم فى الدنيا وانما اختار الشارح الوجه الاول لقلة التقدير والتأويل بخلاف
بقية الاوجه واما كيف مفعول مطلق على الصحيح وعامله تقون اى تقون اى اتقاء
(قوله يوم القيامة) فى ذكره نظرا لانه يؤدى الى التكرار للاستغناء عنه بقوله فى الآخر
يوما قالوا حذره او ذكره على وجه التفسير فى آخر الآية بان يقول وهو يوم القيامة
واجب بان هذا مبنى على ان يوم القيامة مفعول تقون ويوما بدل منه وليس كذلك
قد ذكر العلامة عبدالحكيم ان يوم القيامة نصب على الظرفية ويوما يجعل الولدان
مفعول به على حذف المضاف اى عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامة كما هو اذلا
دخل وتفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى
فى تقون انتهى وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على انه مفعول به لتقون
(قوله ان يقيم على الكفر) فسر ان كفرتم بقوله ان يقيم على الكفر لكون المخاطب بهذا
الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وان لا تدخل على المقطوع به وانما تدخل على المشكوك
فيه ولثلا يحتاج كفرتم الى المفعول به (قوله يجعل الولدان) اى يصيرهم شيئا جمع اشيب
والاصل فى شين شيئا الضم وكسرت لجائسة الياء (قوله نسب الفعل) اى وهو
الجعل المذكور وقوله الى الزمان اى لوقوعه فيه (قوله وهذا) اى نصير الولدان
شيئا (قوله كناية) يحتمل ان المراد الكناية القوية اى عبارة ويحتمل ان المراد
الكناية الاصطلاحية وهذا هو التبادر من قوله بعد ذلك لان الشيب الخ لانه ظاهر

في كونه كناية على مذهب السكاكي القائل انها اللفظ المستعمل في ملزوم معناه وذلك لان قوله تعالى يجعل الولدان شيبا موضوع للآزم الذي هو تسارع الشيب وقد استعمل اسم ذلك الآزم في الملزوم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه وفي قوله وهذا كناية اشارة الى ان الكناية لاتنافى المجاز العقلي (قوله عن شدته) اي اليوم وقوله لان الشيب اي الحقيقي وهو باض الشعر وقوله مما يتسارع اي بما ينشأ بسرعة وقوله عن تقادم الشدايد اي عن تراكمها وتكاثرها والحاصل ان تراكم الشدايد ملزوم يلزمه سرعة الشيب فاطلق اسم الآزم واريد الملزوم (قوله او عن طوله) اي او انه كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان او ان الشيب والشيوخوخة تم يحتمل ان المراد الكناية اللغوية ويحتمل الاصطلاحية ايضا على مذهب السكاكي وذلك لان قوله يجعل الولدان شيبا موضوع للآزم طول الزمان وهو الشيوخوخة والشيب فاستعمل في الملزوم وهو طول الزمان الذي يبلغ فيه الصبيان او ان الشيب والشيوخوخة او على مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم الملزوم في الآزم لان الشيب والشيوخوخة يلزمهما طول الزمان عادة والحاصل ان الشيب وطول الزمان متلازمان يصح ان يعتبر كل منهما لازما والآخر ملزوما فان قلت جعله كناية عن الطول يناقئ التعجب من عدم الانتفاء فان منشأ التعجب كثرة الهموم في ذلك اليوم لا مجرد الطول لان اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضي التعجب فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على ان طوله ازيد من او ان الشيوخوخة لان او ان الشيوخوخة بعد الاربعين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عند ربك كالف سنة مما تعدون فالطول المخصوص ليس لازما لاوان الشيوخوخة قلت ليس المراد انه كناية عن مطلق الطول بل الطول المعهود ولاشك انه من اكبر الهموم والعلاقة بكتفي فيها بالآزم الواقع بين او ان الشيوخوخة ومطلق الطول ذكره الغنيمي (قوله يلفون فيه او ان الشيوخوخة) اي فيشيون (قوله انقالها) جمع ثقل بفتح المثلثة والقاف وهو مناع اليت يقول الشارح اي ما فيها الخ تفسير مراد وقوله من الدفائن اي ما كان مدفونا ومخزونا فيها كالكنوز والموتى وقوله والخزائن عطف تفسير (قوله الى مكانه) اي الى الارض التي هي مكان متعلقه وهو المخرج اعني الشيء المدفون لامكان نفس الاخراج لانه معنى من المعاني والحاصل ان الاسناد في هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا للظرف المكاني لان الارض ليست بمكان للفعل ادلا يقال هنا اخرج فيها بل اخرج منها لان الانتقال مخرجة منها لافيهما والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته له لوقوعه فيه (قوله وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو عربي وان كان الاكثر في الاستعمال دخولها بعده على المقصور كما حققه الشارح وظن صاحب مرائس

عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تقادم الشدايد والحن او عن طوله فان الاطفال يلفون فيه او ان الشيوخوخة (واخرجت الارض انقالها) اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو الله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير اي وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تحيته بالمجاز في الاثبات وايراده في احوال الاسناد الخبري يورهم اختصاصه بالخبر

الافراخ وجوب الاخير فاعترض على المصنف وقال الصواب ان يقول وهو غير مختص به
 الخبر (قوله عطف على قوله كثير) ان قلت هذا يقتضي ان قوله في القرآن مسلط عليه
 لانه قيد في المعطوف عليه فيجري في المعطوف فيكون المعنى حينئذ انه غير مختص بالخبر
 في القرآن فقط فيفيد انه مختص بالخبر في غير القرآن مع ان المراد انه غير مختص بالخبر
 مطلقا في القرآن وفي غيره اجيب بان ما كان قيدا في المعطوف عليه لا يجب ان يكون
 في المعطوف على التحقيق عندهم فتقوله عطف على قوله كثير اي يقطع النظر عن تفصيده
 بقوله في القرآن (قوله لان تسميته) اي عند القوم لافي كلام المصنف لان هذه التسمية
 لم يذكرها هنا (قوله يوههم الخ) افرد باعتبار كل واحد من الامرين والا فالظاهر
 يوههمان ومنشأ الابهام بالنسبة الى التسمية المذكورة هو ان الاثبات لا يتحقق في الانشاء
 اذ الاثبات يقابل الابتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات
 فان قلت قد علم من هذا التوجيه ان الاثبات لا يمكن في الانشاء فكان الموافق لذلك
 تخصيصه بالجزم بل قوله يوههم بان يقول يخصه بالخبر او يوجب اختصاصه بالخبر
 اذ التسمية بالاثبات لا يمكن شمولها للانشاء على ان ذكره في بحث احوال الاسناد
 الخبري صريح في الاختصاص لاموهم فالجواب انه انما عبر بيوهم لامكان ان يجعل
 التسمية بذلك واليراد في احوال الاسناد باعتبار تحققه في بعض المواضع وهو الخبر
 لاسيما وهو الجزء الاعظم وهذا لا ينافي انه لا يثبت في الانشاء او ان المراد بقوله
 يوههم اي يوقع في الوهم اي الذهن وان كان جزما كذا قرره شيخنا العدوي (قوله
 يوههم اختصاصه بالخبر) اي فاقى المصنف بقوله وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم
 (قوله بل يجري الخ) تصریح بما علم التزاما اتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ
 (قوله ابن لي صرحا) اي قصرا اي مكانا عاليا وما ذكره الشارح في هذه الآية
 من المجاز العقلي غير متعين بل يجوز ان يكون ابن متجاوزا به عن اؤمر بالبناء مجازا لقويا
 (قوله وكذلك قولك ليزت الخ) اشار بذلك الى انه لا فرق بين الطلب بالصيغة
 او باللام واصل هذا المثال ليزت الله بالربيع ماشاء (قوله وليصم نهارك) اصله
 ولنصم انت في نهارك (قوله وليجد) بفتح الياء وكسر الجيم وجدك بكسر الجيم وضم
 الدال واصله وليجد جدا اي وليجتهد اجتهادا فلما كان المصدر مشابها للفاعل
 الحقيقي وهو الشخص في تعلق الفعل بكل منهما لصدوره من الفاعل والمصدر جزء
 معناه صح اقامة المصدر مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه (قوله او النهى) نحو
 لا يصم ليلاك ولا يصم نهارك (قوله الى ما ليس الخ) اي الى مسند اليه ليس الخ وقوله
 صدور الفعل اي في الامر وقوله او الترك اي النهى (قوله وكذا قولك الخ)
 فصلها عما قبلها لانهما نوعان من الانشاء غير الامر والنهى (قوله ليت النهر جار)
 اصله ليت الماء جار في النهر لان الذي يتنى جريه هو الماء لا النهر فاسند الجري المتنى

(بل يجري في الانشاء
 نحو ياها مان ابن لي صرحا)
 فان البناء فعل الصلة
 وها مان سبب امر وكذلك
 قولك ليزت الربيع ماشاء
 وليصم نهارك وليجد
 جدك وما اشبه ذلك مما
 اسند فيه الامر والنهى
 الى ما ليس المطلوب
 صدور الفعل او الترك
 وكذا قولك ليت النهر
 جار وقوله تعالى اصلاك
 تأمرك (ولا بد له) اي
 للمجاز العقلي (من قرية)
 صارفة عن ارادة ظاهره
 لان المتبادر الى الفهم عند
 انشاء انقرينة هو الحقيقة
 (لفظة كامر) في قول
 ابي النجم افناء قيل الله
 (او معنوية كاستحالة
 قيام المسند بالذكور)
 اي بالسند اليه المذكور
 مع المسند (عقلا) اي
 من جهة العقل

الى النهر محازا للملابسته للاء بالحقبة فالحجاز في اسناد جار الى ضمير الهر (قوله
اصلاتك تأمرك) الاصل اياؤمرك ربك في صلاتك اى في حال تلبسك بها ان تترك
امر اعظيما هو عبادة ما كان يعبد آباؤنا فهو من الاسناد للمفعول به بواسطة الحرف
فالحجاز في اسناد تأمر الى ضمير الصلاة لاني نسبة الجملة للبند (قوله ولا بد له من
قرينة) انما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها الى لفظة
ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله بتأول وكان ينبغي ان يذكره متصلا بما يتعلق به
ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما يعده من لاحكام وقرينة فصلية بمعنى مفعول اى
مقرونة او بمعنى فاعلة اى مقارنته (قوله صارفة عن ارادة ظاهره) اى من ون
الاسناد لما هو له ولا يشترط ان تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اخذك في انه هل
يلزم ان يكون له حقيقة ام لا ولا معينة لما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا
للسبب او للمفعول مثلا (قوله لان تتبدر الخ) علة لتأوله ولا بد الخ (قوله لنفسه)
نسبة للفظ المطلق من نسبة الجزئى للكلى وكذا يقال في قوله معنوية (قوله كما مر)
اى كالقرينة التى مرت في قول ابي النجم ثم لا يخفى ان قوله افاء قيل الله انما يصرف
ما قبله عن ظاهره لدلالته على انه كان موحدا بمطابقة قوله او صدوره عن الواحد له
يفتضى ان يقيد الصدور عن الواحد بما اذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام (قوله
كاستحاله قيام السند بللد لور) اى انصافه به او صدوره عنه فدخل قيام المبني
للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد انصف زيد بالمضروبة فسقط قول
بعضهم كان الاول للمصنف ان يقول كاستحاله نسبة السند للسند اليه ان ذكر
ليتناول نسبة الفعل للمجهول للسند اليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالذكور
اى في عبارة المتكلم لفظا او تقديرا وليس المراد المذكور في عبارة المصنف سابقا وانما
قيد بالذكور لان قيام السند بالسند اليه لا استحاله فيه قالو لم يقيد بذلك بما ذهب
الوهم لاستحاله مطلقا آه قرمى (قوله اى من جهة الفعل الخ) قيل ان فيه اشعارا
بلان انصاف عقلا وعادة على التميز وفيه نظر لانه لو كان كذلك فاما ان يكون
تميزه مفردا او نسبة لاسيل الى الاول لانه يفترض ان تكون ذات الفرد مبهمة متناولة
لذوات متعددة كعشرين من قولك ملكك عشرين دينارا والمفرد هنا هو الاستحاله
ذاته معينة لالهام فيها لانها الخروج عن الاستقامة للاعوجاج وانضمامها الى العقلية
والعادية انما يوجب الالهام في صفتها ولانه يقول يفترض ان يكون الاستحاله من افراد
العقل كقبر برا وهو باطل ولا سبيل الى التالى لعدم الالهام في الذببة لان الالهام فيها
بسبب ان تكون في الظاهر متعلقة بشئ ويجوز تعلقها بشئ آخر متعلق بتعلقه به
في الظاهر كتعلق نسبة طاب في طاب زيد في الظاهر ويجوز تعلقها بالنفس
بان قول طابت نفس زيد والنفس متفقة بزيد وهنا قد تعلقت نسبة الاستحاله

بالقيام في الظاهر والمتعلق بالقيام الذي ذكرها هو العقل والعادة ولا يجوز تعلق
نسبة الاستحالة بهما لظهور انهما ليسا مستحيلين بل المستحيل انما هو نفس القيام
وحينئذ فلا ايهام في النسبة واجيب بانه يجوز ان يكون عقلا وعادة تمييز النسبة
الاستحالة للقيام محولا عن الفاعل الكائن لتعدى الاستحالة وهو الاحالة اى كاحالة
العقل القيام المذكور لان التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم ان يكون فاعلا للفعل المذكور
بل تارة يكون فاعلا لمتعدييه وتارة لازمه فالاول نحو امتلاء الاناء ماء فالاء ليس
فاعلا لامتلاء بل لمتعدييه وهو ملاء يقال ملاء الماء الاناء والثاني نحو قوله تعالى وجرنا
الارض عروجنا بناء على انه محول عن الفاعل فالعيون ليست فاعلا لفجر بل لازمه
وهو فجير الذي هو لازم لفجير لان مطاوع المتعدي لواحد لازم ثم ان جعله تمييز
نسبة بهذا الاعتبار مبنى على ان تمييز النسبة لابد ان يكون محولا واما على القول
بعدم الوجوب بل ذلك هو الغالب فلا يحتاج لذلك التكافؤ على ان تكون اعراب عقلا
وعادة تمييزا ليس بمتعين فيصح نصبه برفع الخافض اى في العقل او على انه مفعول
مطلق اى استمانه عقل ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانصب انصبه
على انفعولية المطلقة او انه حال وعقلا وعادة معنى عقلية وعادة وقول الشارح
اى من جهة العقل لا يتعين ان يكون اشارة الى انه تمييز بل يصح ان يكون بيانا
لحاصل المعنى فتأمل ذلك (قوله يعنى ان يكون) اى المسند وقوله قيامه اى بالسند
اليه المذكور وهذا جواب عما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة صارفة عن ارادة
الظاهر فلم كان قول الدهري الذي علم حاله اثبت الربيع البقل حقيقة مع ان العقل
الصحيح يحمله وحاصل الجواب ان المراد بالاستحالة التي تكون قرينة الاستحالة
الضرورية وهى التي لو خلى العقل مع نفسه اى من غير اعتبار امر آخر معه من نظر
او غيره لحكم بها واستحالة اثبات الربيع البقل ليست كذلك بل يحتاج العقل في الحكم
بها لدلائل (قوله المحققين) اى كاهل السنة وقوله والباطلين اى كالدهرية (قوله
لان العقل) اى كل عقل يعمل ال استغراقية او عقل الفريقين من المحققين والباطلين
اذا نظر في ذلك وتأمل ونفسه اى من غير اعتبار امر آخر من نظر او عادة او احساس
ثم ان هذا تعليل لقوله لا يدعى الخ اى لا يدعى احد جواز ذلك القيام لان العقل اذا خلى
ونفسه اى من غير اعتبار امر آخر من نظر او عادة او احساس او تجربة بعده محالا
وهذا التفسير على نسخة لان العقل الخ وفي بعض النسخ لا ان العقل بحرف النون
عطفًا على قوله يعنى ان يكون الخ اى ان الاستحالة العقلية التي تكون قرينة للمجاز
ما تقدم لا كون العقل اذا خلى مع نفسه اى خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان
بعده محالا لئلا يرد قول الدهري اثبت الربيع البقل فان عقل الموحد بعده محالا مع
انه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره عن الموحد داخلا في الاستحالة

يعنى ان يكون بحيث لا
يدعى احد من المحققين و
الباطلين انه يجوز بهامه
به لان العقل اذا خلى و
نفسه بعده محالا (كقولك
بحيث جاءت بي البك)
لظهور استحالة قيام
الجمي بالجمي

المقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله بعده) اى قيامه به (قوله محبتك جاء - بنى اليك) اصله نفسى جاءت بنى اليك لاجل المحبة فالهبة سبب داع الى الجسمى لافاعله فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق الجسمى بكل منهما صح الاسناد للمحبة على جهة المجاز والقربة الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب البرد. القائل ان باء التعدية تقتضى مصاحبة الفاعل للقول فى حصول الفعل فعنى ذهبت بزيد صاحبت زيدا فى الذهاب وعلى هذا فعنى قولك محبتك جاءت بنى اليك ان محبتك صاحبتنى فى الجسمى اليك ولاشك ان بجى المحبة محال اما على ما قاله سيديوه من ان باء التعدية بمعنى همزة العقل وان معنى ذهبت بزيد اذهبت اى جعلته ذاهبا بمعنى كنت سببا فى ذهابه من غير مشاركة له فى الذهاب ادلا فعنى بالسبب الا الحامل على الشئ فلاشك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير الجسمى وتحمل عليه فلا يكون اسناد الجسمى اليها مجازا فلعل المثال مبنى على مذهب البرد آه سم (قوله وانما قال قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى والا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على ان ما ذكره المصنف فى الايضاح من جعله جهة صدور عنه قيما لقيامه به حيث قل كاستحالة صدور المسد من المسد اليه او قيامه به مما لا يجدى فائدة يعتد بها والاولى ما ارتكبه هنا آه فرمى (قوله الصدور عنه) اى عن اختيار (قوله مثل ضرب وهزم) مثالان للصدور عنه (قوله وغيره) اى غير الصدور كالانصاف (قوله مثل قرب وبعد) فنقول قربت لدار وبعدت الدار مثلا لقرب والبعد قائمان بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الانصاف (قوله عطف على استحالة) تب بهذا ازالة لما عسى ان يتوهم فى بادى الرأى عطفه على قيام المسد وفساده ظاهرا ذ بصير المعنى حيث ذ كاستحالة صدور عن الواحد فى مثل الخ وليس هذا مما يحبله العقل والا لما ذهب اليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله اى وكصدور الكلام) اشار بذلك الى ان الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام والذي احوج الشارح لذلك موافقة عبارة الايضاح والاولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد ان قلت انه على هذا التقدير بصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الواحد فيلزم مفارقة انه مجاز قبل قرينة انه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز عن الواحد ما يؤول الى كونه مجازا اى ان من جملة قرائن المجاز صدور ما يؤول الى كونه مجازا عن الواحد ولعل عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الواحد) اى عن اعتقاد ان الله واحد وفيه انه لا يلزم من كونه قائلا بالوحدانية ومعتقدا لها انه لا يقول بتأثير الاسباب العادية الا ترى للمنزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال عن غيره تعالى وحيث ذ فلا يكون ذلك قرينة الا ان يقال المراد صدور عن الواحد الكامل (قوله فى مثل الخ)

(اوعادة) اى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده مادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة اى وكصدور الكلام (عن الواحد فى مثل اشاب الصغير) وافتى الكبير اليك فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافتى الى كرا الغداة ومر العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته)

اى على فرض علم حال غائه وانه مؤمن والافقد مر للصنف انه لم يعلم حاله كذا
 قرر بعضهم والحق انه ليس فيما تقدم تصرح بل نقائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه
 فيامر (قوله فانه) اى الصدور يكون قرينة الخ (قوله هذا) اى الصدور عن الموحد في مثل
 اشاب الصغير الخ في الاستحالة العقلية لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه
 المذكور اى وحينئذ فلا يصح ان يمثل به للصدور عن الموحد الذى هو مقابل للاستحالة
 (قوله لانسلم ذلك) اى دخوله في الاستحالة العقلية لان المراد بها هنا الاستحالة البدئية
 بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسيره لها سابقا وهذا
 وان كان مستحيلا لكن احالته ليست عند كل العقلاء بل لمن وجد عنده نظر صحيح
 (قوله كيف وقد ذهب الخ) اى فهو من المحال الغير الضروري الذى الكلام فيه
 (قوله واحتجنا في ابطاله) اى ابطال ما ذهب اليه ذلك البعض الى الدليل (قوله
 ومعرفة حقيقته الخ) من العلوم ان الحقيقة في هذا الباب هي اسناد الفعل او معناه الى
 ماهوله ففاد المصنف ان ذلك الاسناد معرفته تارة تكون ظاهرة وتارة تكون
 خفية مع ان الحقيقة بهذا المعنى دائما ظاهرة لان الاسناد لما هو له لا خفاء فيه واجاب
 الشارح بقوله يعنى الخ وحاصل ما اجاب به ان مراد المصنف بالحقيقة الموصوفة
 بكون معرفتها ظاهرة او خفية الفاعل او المفعول الذى اذا اسند اليه الفعل كان الاسناد
 حقيقة ثم بعد هذا الجواب يرد عليه ان الظهور والخفاء انما يندبان الى ما يعرف
 كالفاعل او المفعول الذى يكون الاسناد اليه حقيقة للنفس المعرفة وحينئذ فكان
 الاولى للمصنف ان يقول وحقيقته اما ظاهرة او خفية ويخفى المعرفة الا ان يقال
 انه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متاعفها الذى هو المسند اليه الحقيقى
 قاله بس وفي عبد الحكيم انه انما لم يقل وحقيقته للتنبيص على ان المراد الظهور
 والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود اى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته وحاصل
 مراد المصنف ان المجاز العقلى لا بد له من فاعل او مفعول به يكون اسناد الفعل له
 حقيقة ثم ان ذلك الفاعل او المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله يعنى
 ان الفعل الخ) اقتصر على الفعل لانه الاصل والافاء في معناه مثله (قوله يجب
 ان يكون له فاعل) نحو اثبت الربيع البقل وقوله او مفعول به نحو ضرب عمرو وقوله
 اذا اسند اليه افرد الضمير لان العطف باو (قوله اى فاربحوا في تجارتهم) اى
 فالتجارة لما كانت سببا للربح اسند اليها مجازا من باب الاسناد للسبب والراح حقيقة
 اربابها وانما كان الفاعل الحقيقى هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل
 اللغة اذا قصدوا الاستعمال الحقيقى اضافوا الربح للتجار لا للتجارة (قوله واما خفية)
 اى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى (قوله
 الابد نظر) يحتمل وهو الاقرب ان المراد به مطلق التأمل لا النظر المصطلح عنه

يعنى ان الفعل في المجاز
 العقلى يجب ان يكون له
 فاعل او مفعول به اذا
 اسند اليه يكون الاسناد
 حقيقة فخرقة فاعله
 او مفعول الذى اذا
 اسند اليه يكون الاسناد
 حقيقة (اما ظاهرة كما في
 قوله تعالى فاربحت
 تجارتهم اى فاربحوا
 في تجارتهم واما خفية)
 لا تظهر الا بعد نظر
 وتأمل (كما في قولك
 سررتنى رؤيتك اى سررتنى
 الله عند رؤيتك وقوله
 يزيدك وجهه حسنا
 * اذا ما زدتى نظرا اى
 يزيدك الله حسنا

الذى هو ترتيب امور معلومه للتأدى الى مجهول لان الحقيقة قد تعرف من غير ان يكون هناك ترتيب وعلى هذا فحفظ التأمل على النظر للتفسير ويحتمل ان المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على المزموم (قوله سررتنى رؤيتك) اى فرحتنى رؤيتك فالرؤية لا تنصف حقيقة بجعل المتكلم موصوفا بالسرور وانما ينصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى قالاسناد اليه هو الحقيقة ولذا اشار المصنف لبيانها بقوله اى سررتنى الله عند رؤيتك ان قلت ان التجوز هنا يستلزم ان الرؤية التى اسند اليها ملازمة للفعل وهو السرور و اى ملازمة هنا قلت يمكن ان يقال الملازمة من جهة حصول السرور عندها فهو من الاسناد للطرف الزمانى وخفاء الحقيقة فى هذا المثال وما يبدى من جهة عرف الاستعمال فان الحقيقة لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغة فصارت بمنزلة الجواز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقة كما قيل فى الرحمن واعلم ان هذا القول انما يكون مجازا اذا اريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا اما ان اريد منه ان الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة كذا فى عبد الحكيم (قوله يزيدك وجهه حسنا الخ) نسبة فى الايضاح لابي نواس ونسبه فى المطول لآل المعدل بضم الميم وقبح اليمين وتشديد الذال المجهمة على صيغة اسم المفعول وذكر قبله مثاوه

* برينا صفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا *

قال الفنارى اشار الشارح بنسبة البيت لآل المعدل رد مافى الايضاح من نسبته لابي نواس وقيل ابو نواس كنية لآل المعدل فلا مخالفة واراد بصفتى القمر خدى المحبوب والسنا بالقصر الضوء والشماع شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستنارة بالقمر فى بادى الراى ثم ظهر له بعد امعان النظر ان تشبيهه به وقع غلطا فاعرض عنه وقال يفوق سناهما القمرا وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى ان البيت لابي نواس من قصيدة من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والاعراب فى تمسكهم للنساء دون الغلمان واولها

* دع الرسم الذى دثرا * يقاسى الريح والمطرا *

* وكثر رجلاضاع العما * رفى الاذات والخطرا *

* اما والله لا اشرا * حلفت به ولا بطرا *

* لو ان مر قشاحيا * تعلق قلبه ذكرا *

* كان ثيا به اطلعا * بن من از راره قرا *

* و مر به بديوان الـ * خراج مضجعا عطرا *

* بمين خالط النفيا * ر فى اجفانها حورا *

* يزيدك وجهه حسنا * اذا ما زدته نظرا *

* لا يقن ان حب المر * دبلقى سمله وعرا *

❦ ولا سيما وبهضم . اذا حبتد انتھرا ❦

ف قوله يزيدك وجهه حسنا من الزيادة التعدية لمفعولين احدهما كاف الخطاب الوجه
لغير معبر للبالغة وثانيهما حسنا وهذا بيان لكون سنهما يفوقنا القمر فان قلت
المفعول الثاني زاد شرطه ان تصح اضافته للمفعول الاول كما في قوله تعالى زادهم
الله مرضافاته يصح ان يقال زاد الله مرضهم ولا يصح اضافة الحسن هنا الى الكاف
فلا يقال يزيد وجهه حسنا لان الحسن ليس وصفا للمخاطب بل للمحبوب الذي عاد
عليه الضمير في وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف اي يزيدك وجهه علم حسن اي علما
بحسن في وجهه اذا ما زدت نظرا اي اذا دفقت النظر في وجهه واعنته فيه وذلك لان
وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة
لم تظهر في المرة التي سبقت وبقدير المضاف الذي قلناه يندفع ايضا ما يقال ان الحسن
موجود في الوجه على وجه معلوم فلا يزداد بتكرار النظر وحينئذ فظاهر اليت مشكل
ثم ان من المعلوم ان الوجه لا يتصف بحمل التكلم موصوفا بادراك الحسن الزائد فلذا
كان الاسناد اليه مجازا وانما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه
حقيقة ولذا اشار النصف لبيانها بقوله اي يزيدك الله حسنا اي علما بحسن في وجهه
من حيث ظهوره لامن حيث وجوده فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته يظهر
بعد التأمل والنظر (قوله في وجهه) اشار الى ان وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف
وان الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله لما لودعه الخ) هذا دفع
لما عسى ان يترأى من المخالفة بين ما في البيت وما اشتهر من المثل وهو كثرة المشاهدات تقل
الحرمة في العادات ووجهه ان بكل نظر يرى حسنا آخر من محاسن جلاله ودقيقة اخرى
من دقائق كماله آه قرعى (قوله تظهر) هو البناء المشاء من فوق في بعض النسخ اي تلك
الدقائق المودوعة فيه وفي بعضها بالياء المشاء من تحت اي الحسن المزيد (قوله وفي هذا
نعم بعض) اي في قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط في المجاز العقلي ان يكون له فاعل
حقيقي الا انه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله ورد عليه) عطف تفسير (قوله
حيث زعم) المراد بالزعم القول اي حيث قال انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون
للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الاسناد له حقيقة وتحرير النزاع ان المجاز العقلي هل يشترط
في تحققه ان يكون للفعل السند فيه فاعل محقق في الخارج اسند له ذلك الفعل قبل
المجاز اسنادا حقيقيا متدابه بان يقصد في العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل
لذلك الفاعل ولا يشترط مذهب المصنف والسكاكي اشترط ذلك لاجل ان يقال الاسناد
من ذلك الفعل الحقيقي للفاعل المجازي ومذهب الشيخ عبدالقاهر لا يجب ذلك
الا اذا كان الفعل مودعا فان كان غير موجود بان كان امرا اعتباريا فلا يصح
ان يكون له فاعل حقيقي بل ينزههم ويفرض له فاعل استدالي ونقل الاسناد منه للفاعل

في وجهه لما لودعه من
دقائق الحسن والجمال
تظهر بعد التأمل والامعان
وفي هذا تعريض بالشيخ
عبدالقاهر ورد عليه
حيث زعم انه لا يجب
في المجاز العقلي ان يكون
للفعل فاعل يكون الاسناد
اليه حقيقة فانه ليس
لسرني في سرنتي رؤيتك
ولا ليزيدك في يزيدك وجهه
حسنا فاعل يكون
الاسناد اليه حقيقة وكذا
اقدمني بلدك حقلي على
فلان

المجازى فالفاعل ليس محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد بالاسناد لتوهم
 المفروض (قوله يكون الاسناد اليه) اي على جهة التيام والانصاف به لاعلى جهة
 الایجاد له لا ينفیه (قوله فانه ليس لسرتنى ولا ليزيدك فاعل) اي في الاستعمال
 يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الافعال المتعدية في الاستعمال والمراد
 بانتفاء وجودها في الاستعمال ان المتكلم لم يقصد الاخبار بها بل استعمالها في لازمها
 فانفائها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لا بالنظر لواقع وقوله يكون اي حتى يكون
 والحاصل ان الشيخ عبدالقاهر ذكر ان هذين المثالين ونحوهما من المجاز
 في الاسناد الذي لاحقيقة له فيبين المصنف ان له حقيقة خفيت على الشيخ لان حق
 الاسناد في ذلك لله تعالى (قوله وكذا اقدمنى الخ) اي فان اقدام ليس له
 فاعل حقيق واسناد اقدام فيه للحق مجاز عقلي وتوجيه المجاز العقلي في هذا
 التركيب على مذهب الشيخ ان يقال انه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق
 القدوم بفرض اقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه واسند الى الحق مبالغة في
 ملاسته للقدوم كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيق الى الفاعل المجازى مبالغة
 في ملاسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ في الاسناد لافي الفعل فالفاعل الحقيق
 ليس موجودا محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل للفاعل المتوهم
 المفروض وكذا يقال في سرتنى رؤيتك وجهه حسنا انه بولغ في كون الرؤية
 لها مدخل في السرور والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن ففرض سرور
 وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقل عنه واسند للفاعل المجازى وهو الوجه
 والرؤية للبالغة في ملاسة الفاعل المجازى للفعل فقول الشيخ عبدالقاهر ليس
 لهذه الافعال فاعل اي محقق في الخارج يعتد باسنادها اليه هذا وما ذكر من ان
 الاسناد في اقدمنى بلدك حقلى على فلان من قيل المجاز العقلي غير متعين بل يجوز
 ان يراد بالاقدام الحمل على القدوم على جهة المجاز المرسل فيكون المعنى حملنى على
 القدوم حق الخ وبصح ان يكون في الكلام استعارة بالكناية بان شبه الحق بقدوم
 تشبيها مضمرا في النفس وطوى ذكر المشبهة وهو المقدم ورملة بذكر لازمه وهو
 اقدام تخيلا وعلى هذين الاحتمالين لا يكون في الكلام مجاز عقلي هذا ملخص
 ما في القرى والسيرامى (قوله بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم) اي
 التي هي معاني الافعال اللازمة بمعنى والكلام هنا فاعل الفعل التعدى لافي فاعل
 الفعل اللازم والفعل التعدى غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيق بل
 الوجود هو اللازم فانتهى الفاعل الحقيق اعني فاعل التعدى لعدم وجود الفعل
 التعدى والحاصل ان تلك الافعال المذكورة تستعمل متعدية فمهاها وهو الاسرار
 والاقدام والزيادة امر اعتبارى لا وجود له فلا فاعل لها حقيق وتستعمل لازمه ومعناها

بل الموجود ههنا هو
 السرور والزيادة والقدوم
 واعترض عليه الامام
 فخر الدين الرازى رحمه
 الله ان الفعل لا بد ان يكون
 له فاعل حقيقة لا منشا
 صدور الفعل لاعن فاعل

وهو الاسرار والاقدام والزيادة امر اعتباري لا وجود له فلا فاعل لها حقيقى وتستعمل لازمة ومعناها وهو السرور والقُدوم والازدياد امر موجود فلها فاعل حقيقى واذا ذكرت تلك الافعال المتعدية كان قصد المتكلم بها معانى الافعال اللازمة فان قيل حيث كان معنى المتعدى غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لزم ان يكون سرتنى ونحوه من الافعال المذكورة مجازا لغويا لتجوزها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا فى الاسناد بل فى الاطراف فالجواب ان مجازية الاطراف لاتنافى بمجازية الاسناد الا ترى ما مر من احبى الارض شباب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع انه متحقق قطعاً فانعم تحتقى الاسرار وغيره من تلك الافعال المتعدية فى الوجود فالجواب ان المراد ان المتكلم بهذه الافعال المتعدية لم يقصد معناها والاخبار عنها وان كان متحققاً فى الواقع الاعلى سبيل التخييل والايهام وما كان على سبيل التخييل لاحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء معنى المتعدى بالنظر المقصود من الكلام لا بالنظر للواقع آه ومراده بتحقيقها فى الوجود الوجود الذهني وكذا تحققها فى الواقع لا الوجود فى خارج الاعيان لانها امور اعتبارية لاتحقق لها فيه (قوله لابد ان يكون له فاعل) اى موجود وفيه ان هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه بل مراده بقوله لا يجب فى المجاز العقلى ان يكون للفعل فاعل نفي الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقى بالوجه المذكور الذى ينقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازى ومحصله نفي لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نفي الفاعل الموجد اذ لا يسع عقلاً ان ينفي الفاعل الموجد عن الفعل الموجود فالعلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذى ذكره الرازى انما يفهمه ان كان مراد الشيخ ان ثمة افعالا لا ينصف بها شئ على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها اصلاً وليس ذلك مراده بل مراده ان نحو سرتنى رؤيتك واقدمنى بلدك حق لى على فلان ويزيدك وجهه حسينا لا يقصد فى الاستعمال العرفى فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد فى ذلك الاستعمال اسنادها لما يستحق ان ينصف بها لانها لكونها امورا اعتبارية النقي عرقا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فيه ولو صح ان لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القُدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب فى اسناده كالمجاز الذى لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ ان هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها فى نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد انه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب فأمل ذلك فانه صعب فهمه على كثير آه كلامه (قوله والافيمكن تقديره) الاولى ان يقول والا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) ان قلت

فهو ان كان ما اسند اليه
الفعل فلا مجاز والافيمكن
تقديره فزعم صاحب
المفتاح ان اعتراض الامام
حق وان فاعل هذه الافعال
هو الله تعالى والشيخ لم
يعرف حقيقتها خلفائها
تبعه المصنف وفي ظنى
ان هذا تكلف والحق ما
ذكره الشيخ

صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس الناطقة لان العبد يوجد عندهم
 الافعال بطريق المباشرة او التوليد كما في حركة الاصبع وحركة الخاتم فحركة الاصبع
 مخلوقة للعبد عندهم مباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الاصبع
 فالمتعين ان يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر
 الحسي في الوجه بدليل ان السكاكي جعل النفس فاعلا في اقدمنى بلدك حتى على فلان
 قلت المراد ان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى على رأى الامام ولا يلزم من اخبار السكاكي
 عنه بذلك اعتقاده له (قوله لم يعرف حقيقتها) اى الافعال اى حقيقة متعلها وهو المسند
 اليه (قوله قبحه) اى تبع صاحب المفتاح (قوله وفي ظنى ان هذا) اى الذى قاله
 المصنف تبعا للرازي والسكاكي تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الموجد هو الله تعالى
 في مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب
 كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وعبارة سم انما كان تكلفا لان الفاعل من قام به
 الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والحق ما ذكره الشيخ)
 وذلك لانه ليس مراده نفي الفاعل رأسا بل مراده نفي وجوب فاعل اسند اليه الفعل
 قبل اسناده الى المجازى ومحصله انه لا يشترط في المجاز ان يكون المسند قد اسند قبل الى
 الفاعل الحقيقي بل يجوز ان يكون من اول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الا الى
 الفاعل المجازى آه سم وحاصل ما في المقام انه لا نزاع بين القوم في ان الفعل الموجود
 في الخارج لا بد له من فاعل يقوم به في نفس الامر لاستحالة وجود الفعل بذاته لانه من
 الاعراض ومعاني هذه الافعال المتعدية في هذه الصور من السرة والاقدام والزيادة
 ليست موجودة في الخارج اصلا لكونها امورا اعتبارية فلا يصح ان يكون لها فاعل
 حقيق بحيث ينتقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازى بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم
 هو معاني الافعال اللازمة من السرور والقنوم والازدياد وعبر عن القنوم مثلا
 بالاقدام لاجل المبالغة في ملازمة الفعل للفاعل فاذا وجد القنوم لاجل الحق والسرور
 لاجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لاجل رؤية الوجه واريد المبالغة في ملازمة هذه
 المعاني للداعي لها يفرض هناك فاعل لتلك الافعال المتعدية ثم ينتقل اسنادها من ذلك الفاعل
 للتوهم الى الداعي المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة فان نقل الاسناد من الفاعل التوهم
 كنهله من الفاعل الحقيقي في تحصيل المبالغة فصيح القول بان هذه الافعال المتعدية لا بافعال
 لها في الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل التوهم بمنزلة العدم وهذا مذهب الشيخ
 واما الامام الرازي فيرى ان معاني الافعال اللازمة ممكنة وقد انقد الاجماع على
 ان كل ممكن لا بد له من فاعل موجود وحيث ان يجب ان يكون لهذه الافعال فاعل

موجود يكون اسناد الافعال التعدية اللازمة لها الى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله
عندنا والعبد عند المعتزلة ويرد عليه بان المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الافعال
اللازمة لافعال التعدية ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجد وانما
المراد به من قام به الفعل كما مر والله سبحانه وتعالى ليس فاعلا لهذه الافعال
بالمعنى المذكور اذ يقال انه تعالى قام به السرور ولا زيادة العلم بالحسن على
ان الشيخ ليس مراده نفي الفاعل رأسا بل مراده نفي وجود فاعل اسند اليه السند قبل
اسناده الى المجازي ومحصله انه لا يشترط في المجاز ان يكون السند قد اسند قبل
الى الفاعل الحقيقي بل يجوز ان يكون من اول الامر الى آخره لم يسند ذلك السند
الا الى الفاعل المجازي (قوله وانكره السكاكي) اي قال ليس في كلام العرب مجاز
عقلي ووجه الانكار ان المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرف قطعا واثباته
في الاسناد وان كان لافساد فيه لكن يمكن رده الى المجاز في الطرف النوافع قطعا
والاصل رد ما تردد فيه الى اليقين والحامل له على ذلك الانكار تقليل الانتشار
وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكنية
ويرد عليه ان ذلك ليس باولى من العكس (قوله اي المجاز العقلي) اي ما يسمونه
بذلك (قوله وقال) اي في المفاتيح الذي عندي الخ ولما لم يحكم المصنف صورة انكاره
ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والافعال هكذا والذي عندي هو نظم هذا النوع
في سلك الاستعارة بالكنية يجعل الربع استعارة بالكنية عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه على ما عليه معنى الاستعارة بالكنية وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة للاستعارة (قوله الذي عندي الخ) الذي مبتدا صلتها الطرف وقوله نظمه
اي دخوله خبره اي دخول امثله اذلا معنى لكون المجاز العقلي الواقع في الاسناد
من افراد الاستعارة بالكنية الواقعة في الطرف وقوله في سلك الاستعارة اي في بابها
ولا يخفى ما في هذا التركيب من الاستعارة بالكنية حيث شبه افراد الاستعارة
المذكورة بدرر واثبات السلك تخيل والنظم ترشيح والباء في قوله بالكنية للسمية
اول لفظية (قوله يجعل الربع) اي مثلا والباء للتصوير اي ان نظمه في سلك الاستعارة
مصور يجعل الربع اي يجعل هذا اللفظ استعارة بالكنية عن الفاعل الخ وتوضيح
المقام انه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعاره فاذا قلت
انثبث النية اظفارها بفلان فالمستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة
والمستعار لفظ السبع والمستعاره معنى النية ومعنى قولهم بالكنية انك كنييت
عن المستعار بشئ من لوازم معناه ولم تصرح به اعني الاظفار وهذا على طريق الجمهور
فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكنية المستعار اعني اللفظ الدال على المشبه به
الضمر والسكاكي يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده في تقريرها

(وانكره) اي المجاز العقلي
(السكاكي) وقال الذي
عندي نظمه في سلك
الاستعارة بالكنية يجعل
الربع استعارة بالكنية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل
نسبة الانبات اليه قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله
(ذاهبا الى ان مامر)
من الامثلة (ونحو استعارة
بالكنية) وهي عند
السكاكي ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به بواسطة
قرينة

شبهت النية بالسبع وادعينا انها فرد من افراده ثم اوردنا اللفظ الدال على المشبه مراداً منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الاغتفار واما على طريق المصنف فدلولة نفس التشبيه المضمرة في النفس وسيأتي ذلك مبسوطاً وان تسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الربيع اى أن جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة في التشبيه والمراد بالمبالغة فيه ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فرداً من افراده ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتى والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات الى آخر ما يأتى له (قوله وجعل نسبة الانبات الخ) عطف الى بواسطة وقوله اليه اى الى الربيع ثم لا يخفى ان هذا يخالف لما اشتهر من ان قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكى اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية فيجب ان يأول على ان المراد وجعل نسبة ماهو شبيه بالانبات اليه قرينة واجيب بان ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكائنة في الجواز العقلي واما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون امراً محققاً فما اشتهر عنه غير كلى ويدل على ذلك انه نفسه صرح في بحث الجواز العقلي بان القرينة قد تكون امراً محققاً كما في انبت الربيع البقل فتأمل (قوله وهى عند السكاكى) اى بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتى في آخر الكلام (قوله ان تذكر المشبه) اى ذكر المشبه واعتراض بانها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره واجيب بان اضافة ذكر المأول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة للموصوف اى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) اى حقيقة في اعتقاد المصنف (قوله بواسطة) متعلق بتريد وقوله ان تنسب اليه اى للمشبه الذى اريد به المشبه به (قوله من اللوازم) اى الروادف والتوابع (قوله المساوية للمشبه به) اى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينفى بانتقائه واعتراض بان الانبات في المثال ليس لازماً مساوياً لهذا المعنى لان الله تعالى موجود قبل الانبات لكونه قديماً والانبات حادث فيتحقق الفاعل المختار مع ان الانبات قد لا يتحقق فإين المساواة واجاب بعضهم بان المراد بالانبات الانبات بالقوة ولا شك انه لازم مساوياً لكن قد يقال يلزم على هذا ان يكون معنى انبت الربيع البقل على كلام السكاكى قدر على الانبات والظاهر ان هذا غير مراد من هذا التركيب والحاصل انه ان لريد الانبات بالفعل ورد عليه انه لازم غير مساو وان اريد الانبات بالقوة ورد ماعلمه والاحسن ان يقال المراد بالانبات الانبات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث انها اى اللوازم توجد اذا وجد المشبه به وتنفى اذا تنفى بل المراد بكونها مساوية له انها لا توجد الا منه لكونها خاصة به اما مطلقاً او بالنسبة للمشبه ولا شك ان الانبات لا يوجد الا منه تعالى وهذا لا ينافي في تحققه تعالى قبل تحقق الانبات (قوله ان تشبه

وهي ان تسب اليه شيئا
من اللوازم المساوية
للمشبهه مثل ان تشبه
المنية بالسبع ثم ترددها
بالذكر وتضيف اليها
شيئا من لوازم السبع
فقول محالب النية نشبت
بفلان بناء (على ان المراد
بالربيع الفاعل الحقيقي)
للانبات يعني الفادر
المختار (بقريته نسبة
الانبات) الذي هو من
اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقي (اليه) اي الى
الربيع (وعلى هذا القياس
غيره) اي غير هذا المثال
وحاصله ان يشبه الفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي
في تعلق وجود الفعل به
ثم يفرد الفاعل المجازي
بالذكر وينسب اليه شيء
من لوازم الفاعل الحقيقي
(وفيه) اي فيما ذهب
اليه السكاكي (نظر

النية بالسبع) اي في اغتيال الفوس بقوله ثم ترددها بالذكر اي مريدا بها المشبهه
وهو السبع لقوله سابقا وتريد المشبهه (قوله فتقول محالب الخ) اعترض بان محالب
ليست لازما مساويا لوجودها في بعض الطيور واجيب بان المراد بالسبع المشبهه
كل ما يتسبع او المراد بالمحالب المحالب الثامة وهي التي يحصل بها اغتيال الفوس
وانلافها بقريته المقام كذا ذكر بعضهم لكن الذي ذكره المولى عبد الحكيم ان المراد
باللوازم المساوية للمشبهه ما كانت مخصصة به اما مطلقا واما بالنسبة للمشبهه ولا شك
ان محالب يختص بها السبع بالنسبة للنية وحينئذ فهي مساوية للمشبهه بهذا
الاعتبار فلا حاجة لذلك الايراد من اصله (قوله بناء على ان الخ) غلة لقوله ذاهبا
(قوله يعني) اي السكاكي بالفاعل الحقيقي (قوله القادر المختار) اي هذا المفهوم
لامن حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركبك جدا
آه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف اي ويجرى على هذا
القياس اي الطريق اعني تقرير الاستعارة بالكناية في هذا المثال غير هذا المثال
اي ان غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففي نحو شئ الطيب المريض شبه
الطيب بالفاعل الحقيقي وادعينا انه فرد من افراده ثم افرد الطيب بالذكر مراد به
الفاعل الحقيقي بقريته نسبة الشفاء الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وكذا
في هزم الامير الجند شبه الامير بالجيش وادعينا انه فرد من افراده ثم افرد الامير بالذكر
مراد به الجيش بقريته نسبة الهزم اليه الذي هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله)
اي حاصل جريان غير هذا المثال على قياسه اي طريقته او المراد وحاصل ما مر من تقرير
الاستعارة بالكناية في جميع الامثلة (قوله في تعلق وجود الفعل به) اي بكل من الفاعلين
وان كان تعلقه باحدهما على جهة اليجاد وبالأخر على جهة التسبب مثلا اي
ويدعي ان الفاعل المجازي من افراد الفاعل الحقيقي (قوله ثم يفرد الفاعل المجازي
بالذكر) اي مرادا منه الفاعل الحقيقي (قوله وينسب اليه شيء) اي لاجل الدلالة
على ان المراد من الفاعل المجازي الفاعل الحقيقي (قوله اي فيما ذهب اليه السكاكي)
من رد الجاز العقلي للاستعارة بالكناية (قوله لانه) اي لان رده لها يستلزم الخ
واعلم ان استلزام كون المراد بالعبثه صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة
واخويه كما يوهمه ظاهر قول المصنف بل استلزام مثل ذلك موجود في الجمع
اذ يستلزم ان يكون المراد بالتهار فلانا نفسه وان يكون المراد بضمير هاما ان العملة
وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لعدم صحة الاضافة
واخويه عدم صحة ان تكون العبثه ظرفا لصاحبها فكان الاولى للمصنف
ان يقول يستلزم ان لا يصح جعل العبثه في قوله تعالى فهو في عبثه راضية
ظرفا لصاحبها (قوله لانه يستلزم ان يكون المراد بعبثه في قوله تعالى فهو

في عيشة راضية صاحبها) اما ان يراد بضمير عيشة اى الضمير الراجع اليها المستتر في راضية اى واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة الجرور ينى بمعنى صاحبها ايضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واما ان يراد بعيشة الجرور بغير لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى باسناد الفعل او معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر ايضا ولا يرد على هذا الاحتمال ان مذهب ان يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقي والجرور بغير ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى كالمبتدأ في نهارة صائم آه بس وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون الفاد بالضمير ما اريد بمرجعه على الثانى امر لازم قطعاً لا يحتاج الى تنبيه عليه فلزوم ظرفية الشيء في نفسه لا يحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى يجب ان يراد به الفعل الحقيقي اى وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه لان ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فاما من ثقلت الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله وهو) اى ما ذكرناه يقتضى الخ وذلك لان حاصل ما ذكره ان يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي ويدعى انه فرد من افراده ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر مرادابه الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولا شك ان هذا يقتضى ان المراد بالعيشة صاحبها لانها فاعل مجازى فيجب ان يراد بها الحقيقي وهو صاحب وهذا لا يصح اذ لامعنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه واجاب بعض الحواشي بانه يمكن ان يصحح ذلك القول بان يراد بالصاحب الجنس التحققي في افرادى انه كائن ومستقر في اصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لانه اذا اريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي اذ ليس المراد به الجنس على ان عيشة نكرة فلا يصح اطلاقها على الجمع تأمل (قوله وهذا) اى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبنى الخ يعنى ان محل كون مذهب اليه السكاكى يستلزم ان يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى مبنى على ان المراد من الضمير والمرجع واحد وان الضمير في راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حينئذ واما اذا ارتكبت الاستخدام بان اريد بالعيشة اولا المعنى الحقيقي وهو العيش اى ما يعيش به الانسان واريد بها في الضمير الصاحب وان المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكى فان قلت اذا اتنى الاستلزام المذكور في اسناد راضية الى الضمير بالاستخدام المذكور لا يفتنى اسناد راضية والضمير معا الى العيشة على سبيل الوصفية فان ذلك الاسناد مجاز عقلى عند السكاكى ايضا لانه لا يشترط في المسند ان يكون مفردا فعلا او معناه وقد رد كل مجاز

(لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما ساقى) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكتابة على مذهب السكاكى وقد ذكرناه وهو يقتضى ان يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبنى على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (ان لا تصح الاضافة في) كل ماضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقي (نحو نهارة صائم لبطان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من مذهب لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه

عقل الى الاستعارة فيلزم ان يكون الرد بالعيشة صاحبها قطعاً لان الصفة هنا غير
الموصوف فلا اعتراض بحاله واجاب بعضهم بانه اذا كان الضمير بمعنى صاحب كان
اسناد الوصف مع الضمير الى العيشة حقيقياً لانه وصف سببي واسناد الوصف السببي
لموصوفه حقيقي نحو مررت برجل قائم امه قال العلامة الغنبي وفي هذا الجواب
نظر لان الوصف السببي هو الرفع للاسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف والوصف
هنا رفع للضمير فالاولى ان يجاب بان الضمير لم يرد به صاحب الحقيقي وانما اراد به
الصاحب الادعائي على ما يأتي للشارح وهو العيشة التي ادعى انها عين صاحب
وحينئذ لا يلزم من اصله لا يرد (قوله واحد) اي وهو صاحب العيشة (قوله في كل ما)
اي في كل تركيب والرابط محذوف اي في كل ماضيف فيه الفاعل الخ (قوله
فلان نفسه) اي الذي هو مفاد الضمير في نهاره وفي ذلك اضافته الشيء الى نفسه وحله
على انه من اضافة السمي الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة مثل هذا الكلام وكثرة
وقوعه في كلام الله وكلام العرب آتية قبي (قوله ولا شك في صحة هذا الاضافة)
اي اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله واللازم باطل
(قوله كقوله تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها
(قوله وهذا اولي) اي لانه نص في الرد عليه فهو ادفع للجدال بخلاف مثال المن
قانه قدينا قش فيه بان اضافة الشيء الى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير
صائم واحداً واما اذا ارتكبت الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعاً للنهار لا بالمعنى
الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة
انما هي في الضمير المستتر في صائم لا في نهاره (قوله لها مان) خبر يكون فهو متعلق
بالاستقرار المحذوف لا بالامر قيل ان هذا الالتزام انما يتوجه على السكاكي اذا كان
المبند مستعملاً في معناه الحقيقي وله ان يمنع ذلك مدعيان معنى ابن اوجر بالبناء
واوقدلى ياهامان اوامر بالايقاد فصيح ان النداء له والخطاب معه وفيه ان هذا
خروج عما نحن بصدد لانه حينئذ يكون من المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلي
كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي (قوله لان
المراد به) اي في ضمير ابن هو العملة وذلك لانه شبه الفاعل المجازي وهو هامان بالفاعل
الحقيقي الذي هو العملة ثم افرد المشبه بالذكر مراداً به المشبه حقيقة فصار الكلام
ياهامان ابن ياعملة فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا قائم اذا لا يجوز تعدد
الخطاب في كلام واحد من غير تنبيه اوجع او عطف (قوله لان النداء له الخ) اي
فيكون الامر له ايضاً اذا لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تنبيه اوجع
او عطف (قوله ان يتوقف نحو انبت الخ) اي ان ما قاله السكاكي يستلزم ان يتوقف
استعمال نحو انبت الربيع البقل على السمع اي على السماع من الشارع (قوله لان

ولا شك في صحة هذا الاضافة
ووقوعها كقوله تعالى
فاربحت تجارتهم وهذا
اولي في التنبيل (و)
يستلزم (ان لا يكون الامر
بالبناء) في قوله ياهامان ابن
لي صرحا (لهامان) لان
المراد به حينئذ هو العملة
انفسهم واللازم باطل لان
النداء له والخطاب معه (و)
يستلزم (ان يتوقف نحو انبت
الربيع البقل) وشفي الطيب
المريض وسررتي رؤيتك
بما يكون الفاعل الحقيقي
هو الله تعالى (على السمع)
من الشارع لان اسماء الله
تعالى توقيفية واللازم
باطل لان مثل هذا التركيب
صحيح شائع ذائع عند القائلين
بان اسماء الله تعالى توقيفية
وغيرهم سمع من الشارع
اولم يسمع

اسماء الله الخ (المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله توفيقية) اى تعليلية اى فلا فلا يطلق عليه تعالى اسم لاحقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن من الشارع كالرجح فانه مجاز اى ولم يرد اطلاق الربيع والطيب والرؤية على الله تعالى (قوله صحيح) اى لغة وشرعا وعرفا (قوله عند القائلين الخ) هذا جواب عما يقال لعل الصحة والشيوع عند من لا يشترط التوقيف في اسماء الله تعالى (قوله شائع الخ) اى نشيوعه يدل على ان المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الاذن (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها (قوله فينتفى كونه) اى المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكنية اى لانه ملزوم واذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو تنقيضه (قوله ويراد المشبه حقيقة) اى كما فهمه المصنف (قوله بل المشبه ادعاء) اى وهو نفس المشبه الذى ادعينا انه فرد من افراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار وادعينا ان الربيع فرد من افراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان احدهما متعارف وهو المولى سبحانه والاخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه مراد به المشبه ادعاء. وحينئذ فلا يلزم اطلاق الربيع على الله وكذا نقول فى قوله فى عيشة راضية شبه الفاعل المختار وهو العيشة بالفاعل الخفيق وهو صاحب وادعى انه فرد من افراده ثم ذكر لفظ المشبه مراد به المشبه ادعاء وهو العيشة بمعنى التعيش فلم يلزم ظرفية الشئ فى نفسه وكذا نقول فى نهارة صائم شبه النهار بالصائم وادعينا انه فرد من افراده ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مراد به المشبه ادعاء. وحينئذ فلم يلزم اضافة الشئ الى نفسه هذا محصله وهذا الجواب مردود وذلك لان المشبه ادعاء هو نفس المشبه فيكون اسناد ما هو من لوازم المشبه حقيقة كالانبات لذلك المشبه اسنادا للشئ لغير ما هو له وهو مجاز عقلى مثلالربيع فى قولك انبت الربيع البقل شبه بالفاعل المختار وادعى انه فرد من افراده ثم ذكر لفظ الربيع مرادا منه الفاعل المختار ادعاء. شك ان الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان والمطر وهو المشبه الذى ادعى انه القادر بقر ولا شك ان حق الانبات ان لا يسند اليه لانه ليس قائما به واتماحقه ان يسند للفاعل المختار الحقيقي واسناد الشئ لغير ما هو له مجاز عقلى وكذا نقول فى باقى الامثلة فقد اضطر السكاكى الى القول بالمجاز العقلى والحاصل انه ان اراد بالسند اليه فى امثلة المجاز العقلى الفاعل الحقيقي لزمه ما ذكره المصنف وان اراد به الفاعل الادعاءى لزمه القول بالمجاز العقلى وهو اشكال صعب لا يحصى عنه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو ان لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحينئذ فلا يندرج فى الاستعارة التى هى مجاز وادعاء السبعة مثلا لثنية لا يحصى نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقة لكن قد اجاب العلامة السيد فى شرح المفاتيح عن هذا بان ما هو

واللوازم كلها منتفية (كما ذكرناه فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكنية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه فى الاستعارة بالكنية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالنية تثبت فى قولنا بحالب النية تثبت بفلان هو السبع حقيقة

خارج عن الموضوع له اذا اعتبره صيره غير الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ
 النية مستعملا في غير ما وضع له حيث اريد بالنية الموت مع وصف السبعة لكن باداء
 السبعة له اى وجعل لفظ النية مرادفا لفظ السبع ادعاء ومثل ما قيل هنا يقال المراد
 بالعينة صاحبها باداء الصاحبة لها وبالنهار الصائم باداء الصائمة له بالحققة
 حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة ويكون الامر بالبناء لهامان كان النداء له لكن
 باداء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله
 تعالى حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة الربيع لكن باداء انه قادر مختار
 من اجل المبالغة في التشبيه (قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا في غاية البعد بل اطلع
 عليه ولم يرتضه وأشار الى رده بقوله ذاهبا الى ان مامر الخ فانه يشير الى قوله تعالى
 فان تذهبون (قوله ولانه ينتقض الخ) الحاصل ان السكاكى ادعى ان كل مجاز عقلى
 استعارة بالكناية ودليله على ذلك كإشارته الى الشارح بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز
 عقلى فقد ذكر فيه المشبه واريده المشبه بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو
 استعارة بالكناية فامر من قول المصنف وفيه نظر لانه يستلزم الخ منع لصغرى الدليل
 وسند المنع استلزام الباطل من ظرفية الشئ لنفسه واضافة الشئ لنفسه الى آخر
 مامر وما ذكره المصنف هنا نفى للدليل بالتخلف وذلك لان دليله هذا يجرى
 في المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما
 لاشتراطهم قاطبة عدم ذكر المشبه فيها (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى)
 اى وهو الضمير في نهارة ولبه لان المراد به الشخص والضمير في صائم وقائم هو الفاعل
 المجازى وهو المشبه (قوله لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) اى وهما المشبه وهو
 الفاعل المجازى الذى هو مصدوق الضمير في صائم وقائم والمشبه به الذى هو الفاعل
 الحقيقى وهو الضمير في نهارة ولبه لان المراد به الشخص ان قلت هذا خلاف مامر
 للمصنف من لزوم اضافة الشئ لنفسه في نهارة صائم فان ما تقدم يفيد ان المراد بالنهار
 والضمير المضاف اليه شئ واحد وما هنا يفيد انهما شيان وان الضمير في صائم راجع
 للنهار بمعنى آخر اجماعا بان هذا من باب التردد في الاعتراض فاللزام للسكاكى احدهما
 فاسبق من لزوم اضافة الشئ الى نفسه مبنى على ان المراد بالنهار الفاعل الحقيقى
 وان ضمير صائم راجع له بهذا المعنى وما هنا مبنى على ان المراد بالنهار حقيقة
 وان ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مغرله من لزوم واحد من امرين كل
 منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا منع وسند وحاصله لانسلم ان ذكر طرفى
 التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل انما يمنع من الحمل عليها اذا كان
 ذكرهما ينهى عن التشبيه والا فلا يمنع كاهنا (قوله ينهى عن التشبيه) اى يدل عليه
 بان يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه

والسكاكى مصرح بذلك
 في كتابه والمصنف لم يطلع
 عليه (ولانه) اى ما ذهب
 اليه السكاكى (ينتقض
 بنحو نهارة صائم) ولبه
 قائم وما شبه ذلك مما يشتمل
 على ذكر الفاعل الحقيقى
 (لاشتماله على ذكر طرفى
 التشبيه) وهو مانع من حمل
 الكلام على الاستعارة كما
 صرح به السكاكى والجواب
 انه انما يكون مانعا اذا كان
 ذكرهما على وجه ينهى
 عن التشبيه

حقيقة او حكما بان وقع صفته او حاله نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ومررت
 برجل اسد فحمل الاسد الحقيقي على زيد او الرجل ممنوع لباينهما قمين الحمل على التشبيه
 بتقدير ادائه وان المعنى انه كالاسد واما اذا كان الجمع بينهما لا ينبي عن التشبيه فلا يمنع
 من الحمل على الاستعارة كقولك سيف زيد في يد اسد واذا لقيني زيد رأيت السيف في يد
 اسد وكما في قولك نهارة صائم وليله قائم فان الاضافة فيه لامية لتعيين المشبه المستعار
 لان المشبه بالشخص نهارة مخصوص لا مطلق نهارة واما يكون ظرفا التشبيه مذكورين
 على وجه ينبي عن التشبيه لو كانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للبالغة
 في التشبيه كما في لجين الماء وبهذا اندفع ما قبل اى فرق بين لجين الماء ونهاره صائم
 حيث جعل الاول من باب التشبيه دون الثاني بل جوزتم كونه من باب الاستعارة
 مع ان في كل منهما اضافة غاية الامران في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به
 وفي لجين الماء اضافة المشبه الى المشبه وهل هذه التفرقة الامحض تحكم واعلم ان
 ما ذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين
 ولك ان تمنع ذلك وذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيقي والمشبه به الشخص الصائم
 مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذكور اذ هو غير الضمير المضاف اليه النهار لانه
 عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما او غير صائم فتأمل (قوله بدليل انه) اى
 السكاكى (قوله قد زر ازراة على القمر) اوله (لا تجسوا من بل غلاته) البلى بكسر
 الباء والقصر مصدر بلى الثوب بلى اى صار خلقا واذا قمحت باء المصدر
 مددت قال الججاج

بدليل انه جعل قوله قد زر
 ازراة على القمر من باب
 الاستعارة مع ذكر الطرفين
 وبعضهم لما لم يقف على
 مراد السكاكى بالاستعارة
 بالكناية اجاب عن هذه
 الاعتراضات بما هو برى
 عنه ورأينا تركه اولي

• والمرء يلبه بلاء السربال • كره اليبالى واختلاف الاحوال •

والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بضم الزاى كما هو السموع
 من الاشباخ بمعنى شد من زررت القميص ازره زرا اذا شدت ازراة عليه والازرار
 جمع زر بالفتح كاثواب اوجع زر بالضم كما قرأ جمع قره وزر القميص معروف
 (قوله مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضمير ازراة الراجع للشخص المشبه بالقمر
 ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب استعارة مصرحة فان قلت الجمع بين الطرفين
 انما يظهر على ما قلنا من ان ضمير ازراة للمحبوب ويمكن ان يكون راجعا للغلالة
 وذكر الضمير باعتبار انها ثوب اوقيص وحيث فلا يكون فيه جمع بين الطرفين قلت
 بل فيه جمع ايضا وذلك لان ضمير غلاته راجع للمحبوب فذكر الطرفين حاصل باعتباره
 (قوله وبعضهم الخ) اى وهو الشارح الخ لقالى (قوله لما لم يقف الخ) لانه زعم
 ان مذهب السكاكى في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد به المشبه به
 حقيقة كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح وكان الظاهر ان يقدم الشارح هذا
 الكلام قبل قول المصنف ولانه ينتقض الخ لكونها اجوبة عن الاثامات السابقة

(في قوله)

في قوله وفيه نظر لانه يستلزم الخ لكن اخره البشارح اشارة الى عدم الاهتمام بشأته وانها اجوبة يعتد بها (قوله ورأينا تركه اولى) اى رأينا تركه وعدم ذكره في المختصر اولى وان اردت الاطلاع عليه فليك بالمطول

احوال المسند اليه

(احوال المسند اليه)

اى الامور العارضة له

من حيث انه مسند اليه

وقدم المسند اليه على

المسند لاسيائى (اماحذفه)

قدمه على سائر الاحوال

لكونه عبارة عن عدم

الاتيان به وعدم الحادث

سابق على وجوده وذكره

هنا بلفظ الحذف و في

المسند بلفظ الترك تنبيهها

على ان المسند اليه هو

الركن الاعظم الشديد

الحاجة اليه حتى انه اذا

لم يذكر فكأنه اتى به ثم

حذف بخلاف المسنداته

ليس بهذه الثابة فكأنه

ترك من اصله

(قوله من حيث انه مسند اليه) هذه حثية تفيد واحترز بذلك عن الامور العارضة

له لان هذه الحثية ككونه حقيقة او مجازا فانها عارضان له لا من هذه الحثية بل من

حيث الوضع وككونه كايا او جزئيا فانها عارضان له من حيث كونه لفظا وككونه

جوهر او عرضا فانها عارضان له من حيث ذاته وككونه ثلاثيا او رباعيا مثلا

فان ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تترك هذه العوارض في هذا البحث وانما

لم تجعل الحثية للتعليل لصيرورة المعنى الامور العارضة له من اجل كونه مسندا اليه

فيفيد ان الحذف والذكر والتعريف والتكثير وغير ذلك من الاحوال عارضة له

من اجل كونه مسندا اليه مع انه ليس كذلك بل الحذف انما عرض له لاجل الاحتراز

عن العبث وتخييل العدول الى اقوى الدليلين الى آخر ما قل المتن وكذا الذكر

انما عرض له لكونه الاصل الى آخر ما قل المصنف ايضا جعلها للتعليل

يرد عليه ان العلة ككونه مسندا اليه لا تقتضى امرين متنافيين كالذكر والحذف

ان قلت من جملة الامور العارضة له من حيث كونه مسندا اليه الرفع فقتضاء ان يذكر

هنا مع ان محله كتب النحو قلت اضافة احوال المسند اليه للعهد اى الاحوال

المعهودة للمسند اليه وهى التى يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ يقول الشارح

اى الامور العارضة له اى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع في قام

زيد وزيد قائم قائم وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لا يطابق به

اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يذكر هنا كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولا حاجة

لذلك لان المقصود ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته

لان كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور في هذا الباب (قوله وقدم المسند اليه)

اى من حيث احواله وقوله على المسند اى من حيث احواله ايضا (قوله لاسيائى)

اى من انه الركن الاعظم في قوله تنبيهها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم (قوله

اماحذفه الخ) قاعدة المصنف ان الواقع بعد اما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام

التعليل هو الحال فالاحتراز عن العبث وكذا ما بعده احوال تقتضى الحذف وهذا

كالصريح في ان مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر لك ان احوال المسند اليه

مثلا مقتضيات للاحوال اى للامور الداعية ليراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة

ثم ان من العلوم ان الحذف فعل الفاعل لانه مصدر وحينئذ فهو من اوصاف

الشخص لان اوصاف المسند اليه العارضة له واجيب بان المصنف اطلق الحذف

واراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف وكذا يقال فيما بعده او تجعل هذه الامور
مصدر المبني للفعول بناء على مذهب من يجوز مجيء المصدر من المبني للفعول حينئذ
ف تكون هذه الامور احوالا للسند اليه ثم ان المراد حذفه لقريته معينة من غير اقامة
شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوي كما هو اللائق بالفن لا بمجرد امر لفظي وبهذا
يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من السند اليه لان الفاعل اذا حذف
اما ان يقوم شيء مقامه كما في باب النباية وباب الاستثناء المرفغ وباب المصدر ولا يحتاج
الحذف حينئذ لقريته بل الحذف للامر الداعي اليه والامر الغرض لفظي كاللقاء الساكنين
في نحو اضربن يا قوم واضربوا الرجل (قوله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به) هذا
تفسيره بحسب الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه القوي اعني الاسقاط
مشعرا بانه انعدم بعد الاتيان وانما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق التأخر عن الذكر
مع ان الحذف اسقاط فتاسبته لعدم اللاحق اقوى لان الواقع هنا في نفس الامر
هو لعدم السابق لانه لم يؤت بالسند اليه اصلا لانه اتى به ثم اسقط (قوله وعدم
الحادث سابق على وجوده) اي وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعتراض بان هذه
العلة انما تنتج تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لان الحذف مقابل له
دون بقية الاحوال كالتعريف والتكثير اذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث
سابق على وجوده واجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لانها
تفصيل له والمقدم على الاصل يستحق التقديم على الفرع واعتراض بان التعريف
والتكثير يمكن اعتباره كما في المحذوف واجيب بانه وان كان كذلك الا انه بالقياس
على المذكور (قوله وذكره هنا) اي وذكر عدم الاتيان به ويجوز ان يرجع الضمير
للمحذوف ويكون الكلام على حذف مضاف ناسحا اي معنى الحذف (قوله وفي السند)
اي وفي احوال السند (قوله الشديد الحاجة اليه) بيان لكونه اعظم واعتراض
بان كلا من السند والسند اليه يتوقف عليه الاخبار وحينئذ فلامعنى لاعتبار كون
احدهما ركنا اعظم دون الآخر واجيب بان السند اليه كما يتوقف عليه الاخبار
يتوقف عليه السند لانه صفة له لان المراد من السند اليه الذات ومن السند الصفة
والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف السند فانه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف
عليه السند اليه (قوله حتى انه الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء اي فاذا لم يذكر فكأنه
اتى الخ اي تخيل انه اتى به ثم حذف وان كان الواقع ليس كذلك واذا تخيل كذلك
علم انه ملحوظ في القصد (قوله فانه ليس بهذه النباية) اي المنزلة اي ليس بركن
اعظم وقوله فكأنه ترك اي فاذا لم يذكر تخيل انه ترك من اصله اي من اول الامر
واعترض بان تركه عدم ذكره وهو محقق وحينئذ فلا يناسب ايراد لفظ كائن واجيب
بان المراد بتركه تركه مطلقا اي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا مع انه

مذكور حكما ثم ان هذا الكلام يقتضى ان الحذف عبارة عن العدم اللاحق والنكته
التي ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضى ان الحذف عبارة عن العدم السابق
فيتناهيان ويدفع التناهي بان نكتة تقديم الحذف باعتبار الواقع لان الواقع ان السند
اليه لم يذكر في الكلام اصلا ونكتة التعبير بالحذف دون التوكيد باعتبار الخيل والتوهم
فطرنا الى شيوع استعمال الحذف في العدم اللاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (قوله
فلاحتراز عن العبث) اعلم ان الحذف يتوقف على امرين احدهما وجود ما يدل
على المحذوف من القرائن والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر اما الاول فهو
مذكور في غير هذا الفن كالنحو واما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فلاحتراز
الخ وحاصله ان من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العبث
وذلك ان ما قامت عليه القرينة وظهر عند المحاطب فذكره بعد عبثا اى خاليا عن الفائدة
فيحذفه البليغ لتلائم الى العبث اى الاتيان بشئ زائد عن الحاجة لاتيانه بما هو
ظاهر معلوم والعبث لا يلتفت الى كلامه ولا يلتقي منه بالقبول فقول المصنف فلاحتراز
اى فلقصد التحرز والتباعد عن العبث اى لو ذكر (قوله بناء على الظاهر) حال
من العبث اى حال كون العبث مبني على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله
وان كان في الحقيقة اى والحال انه بالنظر للحقيقة ونفس الامر ركن من الكلام فيبغى
الالتفات له والتصريح به فلا يكون ذكره عبثا وان قامت القرينة لان الاكتفاء
بالقرينة ليس كالذكر في النصيص على ما هو المقصود الاهم آه عبد الحكيم وكتب
بعضهم مانصه واحتراز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الامر واورد
عليه ان هذا يقتضى ان العبث في ذكره انما يكون اذا قطع النظر عن الحقيقة واما
مع النظر الى الحقيقة من انه ركن للاسناد فلا عبث في ذكره وليس كذلك لانه لاتنافي
بين كونه ركن في الكلام وكونه عبثا الا ترى ان الكلام اذا علم بسائر اجزائه
يكون ذكره عبثا فبالاول جزءه فالتناهي للعبث انما هو عدم علمه بالقرينة
لحق العبارة بناء على القرينة لانه اذا قطع النظر عن القرينة اتى العبث واجيب بان
قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لاعن الحقيقة من كونه ركن للاسناد
ولاشك انه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقرينة لا عبث في ذكره لانه اتيان بما لا يستغنى
عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فانه يفيد ان المحترز عنه عدم علمه
بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف ان للسند اليه اعتبارين احدهما
كونه ركن الثاني ~~مكونه~~ معلوما فبالاعتبار الاول مع قطع النظر عن الثاني
لا يكون ذكره عبثا وبالاختبار الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الاول يكون
ذكره عبثا لانه اتيان بما يستغنى عن الاتيان به وقد اعترض اصحاب الحواشي
بان كونه ركن لا ينافي في العبثية فلعله يدفع بذلك فتأمل انتهى (قوله او تخيل

(فلاحتراز عن العبث)
بناء على الظاهر) لدلالة
القرينة عليه وان كان في
الحقيقة هو ركن من
الكلام (او تخيل العدول
الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ) فان الاعتماد

العدول الخ) عطف على الاحتراز والتحليل بمعنى الابهام وهو مصدر مضاف
لفعوله الثاني اى تخيل المتكلم للسامع العدول الى اقوى الدليلين اى ان من جملة
الامور التى مراعاتها ترجح الحذف قصد المتكلم ان يخيّل السامع اى ان يوقع في خياله
وفي وهمه بذلك الحذف انه عدل الى اقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ واقواهما
هو العقل لان الادراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فحذف المسند اليه يتبادر
للذهن ان ادراكه بالعقل خاصة وعند ذكره يتبادر للذهن ان ادراكه باللفظ وذلك
التخيّل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجهه (قوله
من العقل واللفظ) بيان للدليلين لا لا قواهما وفي الحقيقة العقل ليس بدال فضلا
عن كونه اقوى وانما الدال اللفظ والعقل آلة للادراك منه فوصفه بالدلالة على طريق
التجوز من حيث ان النفس تدرك بسببه (قوله فان الاعتماد) اى فان اعتماد السامع
في فهم المسند اليه وهذا علة لتخيّل العدول (قوله عند الذكر) اى للمسند اليه (قوله
من حيث الظاهر) اى وفي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا وهذا جواب عما
يقال كيف يعتمد على اللفظ مع انه لا بد من دلالة العقل بان يعلم ان هذا اللفظ موضوع
لكذا وحاصل الجواب ان الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة
ونفس الامر معتمدا على العقل واللفظ معان الالفاظ ليست الا آلات وضعها الواضع
ولادلالة لها بحسب ذاتها (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) اى من حيث
الظاهر بدليل قوله وانما قال تخيل لان الدال حقيقة الخ وانما لم يذكر هذا القيد
اعنى قوله من حيث الظاهر هنا اشارة الى كثرة مدخلة العقل فكانه مستقلا آه
فارى (قوله لافتقار اللفظ اليه) اى لافتقار اللفظ دائما اليه في الدلالة لان اللفظ
لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن ان يدرك بدون
توسط لفظ كما في المقولات الصرفة وكما في دلالة الاثر على المؤثر والحاصل ان اللفظ
لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن ان يدرك به
بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخيل الالفاظ حتى كأن الفكر
يناجى نفسه بالفاظ مخيلة (قوله وانما قال الخ) هذا جواب عما يقال لم زاء المصنف
تخيّل وهلا قال او للعدول الى اقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب انه انما زاد لفظ
تخيّل لان العدول ليس محققا بل امر متخيّل متوهم لان كونه محققا يتوقف على
كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند اليه عند حذفه وليس كذلك
لان لفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن مدخلا في الدلالة عليه عند الحذف بناء على
ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند اليه وحاصل ما في المقام
ان الدليل لا يكون دليلا الا اذا كان مستقلا بالدلالة وقد علمت ان كلا من العقل
واللفظ لا استقلال له بالدلالة على المسند اليه لا عند الذكر ولا عند الحذف والدليل

عند الذكر على دلالة اللفظ
من حيث ان الظاهر وعند
الحذف على دلالة العقل
وهو اقوى لافتقار اللفظ
اليه وانما قال تخيل لان
الدال حقيقة عند الحذف
هو اللفظ المدلول عليه
بالقرائن (كقوله قال
لى كيف انت قلت دليل)
لم يقل انا دليل للاحتراز
والتخيّل المذكورين

بمجموعهما في الحالتين فليس عندنا دليلان فضلا عن وجود اقوى نعم اذا حذف التكلم
المستداليه قد خيل للسامع ان هناك دليلين وانه عدل عن الاضعف منهما الى الاقوى
وهو العقل وجعله اقوى باعتبار ماعلمه مامر واعلم ان تقرير السؤال والجواب اللذين
اشار لهما الشارح على الوجه الذي قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وعبد الحكيم
وغيره من حواشي المطول فلا تلتفت لما ذكره بعضهم في تقريرهما واعترض على
الشارح بما هو غير وارد عليه (قوله لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ) اي المقدر
المدلول عليه بالقرائن لاذات المسند اليه واعترض بانه اذا كان اللفظ عند الحذف هو
الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل
وهو اقوى وايضا لا يتأتى ادراك المسند اليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى ادراكه
بالعقل بدون اللفظ فلا وجه لحصر الدلالة عند الحذف في اللفظ المقدر وقد يجاب بان
الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اى ليس الدال عند الحذف العقل وحده وهذا
لا يتناقض ان الدلالة لهما معا وحيث لا يتناقض قوله سابقا والاعتماد عند الحذف على دلالة
العقل لان المراد من حيث الظاهر كما قلنا فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان
يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالتفات قلت هذا وان كان امرا
ممكنا في نفسه الا ان ما ذكر بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل
الالفاظ وقال العلامة عبد الحكيم ضمير الفصل هنا مجرد التأكيد لا لا قصر فانه باطل
لما رضنه لما مر من قوله من حيث الظاهر اى ولقوله والاعتماد عند الحذف على
دلالة العقل (قوله كقوله قال لى الخ) تمامه (سهر دائم وحزن طويل) اى حالى
سهر دائم قال العباسي في الشواهد ولم اعلم قائله (قوله والتخيل المذكورين) فيه
اشارة الى ان اوفى قول المصنف او تخيل مانعة خلو قبحوز الجمع وقوله للاحتراز الخ
علة لقوله لم يقل الخ وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعين وضيق المقام بسبب ضمير
حاصل من شدة اذ زمان ومصابب الهوى بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بازيد
بما يفيد الغرض ويصلح مثالا للمساوقة على الوزن ايضا فيصح التمثيل بذلك البيت
لكل (قوله هل يتنبه ام لا) اى ام لا يتنبه الا بالصراحة وذلك كما لو حضر عندك
رجلان احدهما تقدمت له حجة دون الآخر فتقول للمخاطب الذى هو غيرهما
غادر تريد صاحب غار اى من تقدمت له حجة غادر قمحذف المسند اليه اختيارا
للسامع هل يتنبه ان المسند اليه هو صاحب بقرينة ذكر الغدر اذ لا يناسب الا صاحب
او لا يتنبه بذلك (قوله هل يتنبه ام لا) اعترض بان هل لطلب التصور وام لطلب
التصديق وحيث لا يصح ان تكون ام معادلة لهل فالصواب ان يتنبه ام لا واجب
بان في الكلام حذف همزة الاستفهام والاصل اهل يتنبه لان ام المتصلة لازمة للهمزة

فام انما عادت الهمزة لاهل ولا يقال يلزم على كون الاصل اذ ذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع لان هل هنا بمعنى قد على حده قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وحينئذ فلم يلزم ما ذكر كذا قال ارباب الحواشي وعبرة عبد الحكيم ام هنا منقطعة وما قيل ان الصواب في التعبير ايتبه ام لا ليس بصواب على ان ام المتصلة قد تجيء معادلة لهل على قلة كما في الرضى انتهى كلامه وقول الشارح ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا كله لان لا المذكورة من جلته

والمحكوم عليه بالنع عند محقق النجاة حذف المعطوف بتمامه مع بقاء العاطف (قوله او اختبار مقدار تنبيهه) اى مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا وذلك كما اذا حضر عندك شخصان احدهما اقدم صحة من الآخر فتقول لحاطبك والله حقيقى بالا احسان تريد اقدمهما صحة وهوزيد مثلاً حقيقى بالا احسان فتحذف ذلك السند اليه اختبار المبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى معها خفاء وهى ان اهل الاحسان ذو النصدقة القديمة دون حادتها ولا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بنى العباس انه ركب سفينة مع واحد من ندمائه فسأل الخليفة ذلك الواحد اى طعام اشهى عندك فقال مع البيض المصلوق فاتفق عودهما هناك فى القابل فقال له الخليفة مع اى شىء فاجاب النديم مع الملح فتعجب من استحضاره وكال تنبيهه ويقضته ثم اعلم ان القرائن عند الحذف قد تكون فى غاية الوضوح بحيث لا يزيد ذكر اللفظ معها على تركه وقد تكون خفية فاذا كانت القرينة فى ذلك الموضع شأنها الخفاء حذف السند اليه حينئذ لا اختبار مقدار التنبيه بخلاف ما اذا كانت واضحة جداً فالحذف حينئذ بمنزلة الذكر فلا يناسب حينئذ تلك النكتة ولذا قيد الشارح القرائن فى هذا الموضع بالخفية واشتدك بان المخاطب ان كان عالماً بالقرينة فلامعنى المحذف للاختبار وان لم يكن عالماً فلا يجوز الحذف والجواب ان القرينة يكفى فيها ظن المتكلم ان المخاطب عالم بالقرينة فان قلت حيث كان يكفى فى القرينة ظن المتكلم علم المخاطب بها فامعنى قوله مقدار اجيب بانه انما اتى به

لكون المقصود يقين التنبيه والظن لا يستلزم اليقين كذا فى تجريد نعمة شيخنا الحنفى (قوله او ايهام صوته الخ) نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل فوجب اتباعه تريد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعبرنا بالايهام وفيما سبق بالتحليل لمحض التنبيه لان الاول من الصور الخيالية والثانى من المعانى الوهمية وقد يقال اراد بقوله او ايهام الخ ان الصوت المذكور امر وهمى محض لا تحقق له اصلاً بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شأبة ثبوت فى الجملة قاله الفارسي واعترض على المصنف بان حذفه فيه صوته حقيقة عن مخالطة اللسان وحينئذ فلا وجه لذكر الايهام واجيب بان المراد صوته عن تنجيده بواسطة

(او اختبار تنبيه السامع)
عند القرينة هل يتنبه ام لا (او) اختبار (مقدار تنبيهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا (او ايهام صوته اى السند اليه) عن لسائك تعظيماً له (او عكسه) اى ايهام صوته لسائك عنه تحقيراً له

أمرور على اللسان ولا شك أن صونه عن التجسس أمر موهوم لا يحقق أو المراد بالابهام
إيقاع شيء في وهم السامع أي في ذهنه ولو كان على سبيل التحقيق قاله الشارح في شرح
المفتاح وما ينبغي أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف المسند إليه ابهام صونه
عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر ابهام صونه عن سماع مخاطب أو عكسه (قوله أو عكسه)
نحو موسوس ساع في الفساد فجب مخافته تريد الشيطان (قوله أي تيسره) أي
للتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بأتى (قوله نحو فاجر) أي نحو قولك عند
حضور جماعة فهم عدو فاجر فاسق وتريد زيدا الذي هو العدو مثلا فتحذفه
ليأتى لك الإنكار عند لومه لك على سبه أو تشكيه منك فتقول ماسميتك ما عينتك
(قوله عند قيام القرينة) ظرفي المحذوف أي يقال ذلك عند قيام القرينة (قوله ليأتى
الح) علة المحذف أي فتحذف ليأتى الح (قوله أو تعينه) أي أما لأن المسند لا يصلح
الاله أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن إلى غيره أو لكونه متعينا بين التكلم والمخاطب
(قوله يعني عن ذلك) أي عن تعينه لأن العتب بذكره لا يكون إلا بعد تعينه فالتعين
داخل في الاحتراز المذكور فتعني المسند إليه كان حذفه احترازا عن العتب وإذا
كان كذلك فلا يصح جعله قسياله (قوله فيما ذكرناه) أي للتعين (قوله خالق لما بناه) الح
أي فقد مثلوا بهذا الحذف المسند إليه تعينه لظهور أنه لا خالق سواه ولا يقال إن
الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب وإن كان صحيحا في نفسه وقد يقال
هذا البحث ساقط من أصله لأن القصد إلى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العتب
فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وإن قصد معا وحيث فلا يعني
ذكر الاحتراز عن العتب عن ذلك إذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة للبلغ التعين
دون الاحتراز وإن كان ذلك حاصلًا من غير قصد وكذا يقال في سائر النكت التي
يمكن اجتماعها أو يقال إن الحذف للاحتراز عن العتب ملحوظ فيه العتب بسبب دلالة
القرينة على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العتب من حيث عدم صلاحية المسند
لغير المسند إليه المحذوف فتأمل (قوله أو ادعاء التعين) أظهر في محل الاضمار ثلاثتهم
عود الضمير على الإنكار من قوله أو أتى الإنكار كذا قيل ويعده الاضمار في تعينه مع
أنه أقرب إلى الإنكار فلعل الأولى أن يقال إنما أظهر لتوهم رجوع الضمير للمسند إليه
كبقية الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الألوف الح) أي فيحذف المسند إليه لادعاء
تعينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته وإنما كان تعينه بذلك ادعاء لأنه يمكن
أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب ضمير وبسامة) هما بمعنى واحد
فالعطف مرادف وتفسيرى وذلك كما في قوله قلت عليل فلم يقل أنا لضيق المقام
عن الحالة الكلام بسبب الضمير الحاصل له من الضنا (قوله أو فوات فرصة) عطف
على ضمير وفي الكلام حذف مضاف أي خوف فوات فرصة لأن مقتضى المحذف

(أو تأتي الإنكار) أي
تيسره (لدى الحاجة)
نحو فاجر فاسق عند قيام
القرينة على أن المراد زيد
ليأتى لك أن تقول ما
أردت زيدا بل غيره
(أو تعينه) والظاهر أن
ذكر الاحتراز عن العتب
يعني عن ذلك لكن ذكره
لأمرين أحدهما الاحتراز
عن سوء الأدب فيما
ذكرناه من المثال وهو
خالق لما يشاء فاعل لما يريد
أي الله تعالى والثاني التوطئة
والتمهيد لقوله (أو ادعاء
التعين) نحو وهاب الألوف
أي السلطان (أو نحو ذلك)
كضيق المقام عن الحالة
الكلام بسبب ضمير وسامة
أو فوات فرصة أو محافظة
على وزن أو سميع أو قافية

خوف القوات لانفس القوات والفرصة بضم الفاء ما بغتتم تناوله وقرز بعضهم انها
 قطعة من الزمان يحصل فيها القصور وانظره (قوله او محافظة على وزن) اى
 كما في قوله قلت عليل فلم يقل انا عليل لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة
 على الوزن لان ذكر المسند اليه يفسد ذلك الوزن (قوله او جمع) اى في الشر وهو
 كالروى في الشعر اى كما في قولهم من طابت سريرته جدت سيرته لم يقل جد الناس
 سيرته لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الجمع اذ لو ذكر لكانت
 الاولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحفيد محل حذف المسند اليه لضيق المقام
 عن اطالة بسبب المحافظة على الجمع والقافية اذا كان تقديم المسند الذى
 يحصل منه الجمع واجبا كأن كان من ادوات الاستفهام مثل قولك طلب الحبيب
 الفين فقلت له اين فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على الجمع تقديره اين هما
 والخبر واجب التقديم لانه اسم استفهام فلو كان المسند جازا لتقديم حصلت المحافظة
 على الجمع بتأخير من غير حاجة لحذف المسند اليه كما اذا قيل طلب الحبيب الفين
 فقلت له على العين فانه لو قيل هما على العين لصح وحصل الجمع ورد ذلك بانه لا يتم
 الا لو شرط في النكات ان لا يحصل الشيء الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما
 حقق في محله آه ابن قاسم (قوله او قافية) اى في آخر البيت وذلك كما في قوله
 * وما المرء الا كالشهاب وضوءه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع *
 * وما المال والاهلون الا ودائع * ولا بد يوما ان ترد الودائع *
 فلو قيل ان يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة في الاول
 منصوبة في الثانى وكفى قوله

او ما اشبه ذلك كقول
 الصياد غزال اى هذا
 غزال وكالاخفاء عن
 غير السامع من الحاضرين
 مثل جاء وكاتباع الاستعمال
 الوار على تركه مثل رمية
 من غير ارام او ترك نظائره
 مثل الرفع على المدح او الذم
 او الترحم

* فذقال عدول منك انى * فاجبت وقلت كذبت متى *

* فقال حبيك ذو خفر * وكبير السن فقلت فتى *

فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على القافية تقديره متى الاتيان وهو فتى ثمان
 الغرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان فيه ايضا محافظة على الوزن
 الا انه غير مقصود و الفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد فاندفع ما يقال
 ان مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تصيد تباينهما وعدم اجتماعهما
 وليس الامر كذلك (قوله او ما اشبه ذلك) عطف على ضمير (قوله كقول الصياد)
 مثال لقوات الفرصة وحينئذ فالاولى اتصاله به دفعا للايهام وقوله كقول الصياد
 اى مخاطبا للجوارح عند ابصاره للغزال غزال اى هذا غزال فاصطادوه لحذف
 هذا لان رغبته في التسارع اليه توهمه ان في ذكره طولا كثيرا يفتنه بحسب زعمه
 وفي بعض النسخ كقولك للصياد وهى ظامرة (قوله وكالاخفاء عن غير السامع) قال
 ابن قاسم الظاهر انه عطف على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مينا لما اشبه

ذلك الواقع في كلامه وبينه بمضمون بقوله كبرية التنبية كأن يقال خطف المال لمن وضع ماله قربا منه أي المختلس خطف المال وكتجمل المسرة المسند نحو دينار أي هذا دينار و كالحوف منه أو عليه فكل هذا من جملة اسباب ضيق الكلام عن الطول وفي ابن يعقوب ان الاخفاء المذكور بيان لذلك المشبه وعليه فهو عطف على قول الصادق ويكون من جملة اسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أي وتريد زيدا لقيام القرينة عليه عند المخاطب دون غيره فلو قيل جاء زيد لانتظره كل من كان جالسا لاجل الطلب منه مثلا ثم ان قوله كالاخفاء عن غير السامع الاولى ان يقول بدله عن غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم واجيب بان المراد بقوله عن غير السامع أي عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك الخبر وحينئذ فهو مساو لقولنا عن غير المخاطب (قوله مثل رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ فحذف المستداليه ولم يقل هذا تابعا للاستعمال الوارد على تركه لان هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس اهلا لصدوره منه والامثال لا تغير واول من قال هذا المثل الحكم ابن عبد يغوث المضري حين ندران يندج مهاة أي بفرة وحش على العغب بغين مجمة فباء موحدة ثم غين مجمة ايضا فباء موحدة وهو جبل معني وكان من ارمى الناس فصار كل ارمى مهاة لا يصيبها رمية ولم يمكنه ذلك اياما حتى كاد ان يقتل نفسه ثم ان ابنه مطمما خرج معه الى الصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطأ هما فلما عرضت الثالثة رماها مطمما فاصابها وكان اذ ذلك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله او ترك نظائره) عطف على تركه أي وكتابع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره (قوله مثل الرفع) أي مثل ما فيه الرفع على المدح أي لاجله كقولك الحمد لله اهل الحمد أي هو اهل الحمد (قوله او الذم) أي ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لاجله نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم (قوله او الترحم) أي ومثل ما فيه الرفع على الترحم أي لاجل انشاءه كقولك اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع في هذه الاوجه اتباعا لتزك في نظائره اعني قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير ومررت بزيد الخليل او الكريم والحاصل انه ورد عن العرب الحمد لله الكريم بالرفع مثلا فلو قلت الحمد لله اهل الحمد بالرفع فقد تركت السند اليه اتباعا للاستعمال الوارد في نظائره وهو الحمد لله الكريم الذي ترك فيه السند اليه لافادة انشاء المدح وكذا يقال في الذم والترحم واعلم ان الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه في النظائر انه في الاول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسيا او لا وفي الثاني الكلام الثاني غير الاول ولا بد ان يكون الاول قياسيا

(قوله فلكونه الاصل) اي الكثير او ما ينبت عليه غيره وحينئذ فلا يعدل عنه الا لمقتضى الحذف (قوله ولا مقتضى الخ) الجملة حالية اتي بها لتقييد كون الاصل مقتضية لذلك ورجحه له اي ان محل ذلك اذا لم يكن هناك نكتة تقتضي الحذف واما اذا وجدت فلا تكون الاصل من مقتضيات لذلك بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فان كلاً منها يصلح بمجرد نكتة حتى اذا وجد معه نكتة للحذف فلا بد من مرجح لاحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله ولا مقتضى للعدول عنه دون شبهة النكات ثم ان مراد المصنف بقوله ولا مقتضى اي في قصد المتكلم وحينئذ اندفع ما يقال ان الكلام في مقامات القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق في جميع صور الذكر ولازم لها فكيف يقول ولا مقتضى للعدول عنه مع ان مقتضى للعدول عنه موجود دائماً وحاصل الجواب ان المدار على قصد المتكلم فالمقتضى للعدول وان كان موجوداً لكن قد لا يقصد المتكلم جعله نكتة للمحذوف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر لا محذوف تقديره حاصل هذا هو الظاهر ان قلت مقتضى هذا الاعراب تنوين الاسم لانه شبهة بالمضاف على حدلأما ما زيد عندنا قلت تنوين الشبهة بالمضاف مذهب البصريين وذهب البغداديون الى جواز ترك تنوينه الحاقاله في ذلك بالمضاف كما الحق به في الاعراب وخرج عليه حديث اللهم لا مانع لما اعطيت ويصح ان تكون اللام زائدة في المضاف اليه كما جوزه سيدي في لا غلامى لك ولا اشكال حينئذ في ترك التنوين لانه مضاف او ان اللام غير زائدة والمجرور معمول لمحذوف اي ولا مقتضى مقتضى للعدول عنه وحينئذ فترك التنوين لانه مفرد مبنى (قوله لضعف التعويل على القرينة) اي اما خلفائها في نفسها واما لاشتباه فيها واورد عليه ان هذا يقتضى ان اللفظ اقوى من القرينة العقلية فيحالف ما سبق من ان القرينة العقلية اقوى حيث قال هناك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين الخ فانه صريح في ان القرينة العقلية اقوى من اللفظ واجاب الشارح في شرح المفتاح بان هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ اقوى بالنسبة الى قوم واجاب السيد عيسى الصفوى بان جنس القرينة العقلية اقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغي ما تقدم وهو لا ينافي ان يكون بعض افراد اللفظ اقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغي ما هنا (قوله اول تنبيه على غباوة السامع) اي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع اي المقصود بالسماع وحاصله انه يذكر المسند اليه مع العلم بان السامع قاهم له بالقرينة لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع اما اقصد افادة انها وصفه او لقصد اهانتة فيقال في جواب ماذا قال عمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبها على انه غبي لا ينبغي ان يكون

(واما ذكره) اي ذكر المسند اليه (فلكونه) اي الذكر (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه (او للاحتياط لضعف التعويل) اي الاعتماد (على القرينة) او تنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير

الخطاب معه الاهكنا (قوله اوزيادة الايضاح) اى ايضاح المسند اليه بمعنى انكشافه
لفهم السامع اى لذنه وقوله والتقرير اى التثبيت للمسند اليه فى نفس السامع ثم
ان لفظ الزيادة يفهم ان فى القرينة ايضاحا وتقريراً للمسند اليه وفى ذكره معها زيادتهما
وليس كذلك لان المسند اليه اذا دل عليه بالقراش عند الحذف فكأنه ذكر فاذا
صرح به فكأنه ذكر ثانياً فيحصل حينئذ زيادة الانكشاف واصل التقرير الذى هو
الاثبات مع التكرار لازيادته واجيب بان قوله والتقرير عطف على زيادة اوانه عطف
على الايضاح وبرد بالتقرير مطلق الاثبات لا الاثبات مع التكرار فتقريره اى تثبيته فى
ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعبنة له وفى الذكر زيادة
لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) اى على ذكره زيادة
الايضاح والتقرير جاء قوله تعالى اولئك على هدى النج اى حيث لم يحذف فيه المسند اليه
اعنى اسم الاشارة الثانى ويجعلهم المفلحون خبراً عن اسم الاشارة الاول بطريق
العطف لاجل زيادة الايضاح اى الانكشاف والتقرير ولتنبية على اختصاصهم
بالفلاح فى الآجل كما اخصوا بالهدى فى العاجل فجعل كل من الامرين فى تمييزهم به
عن غيرهم بمثابة ما لو انفرد احدهما على حدة فى كفاية التمييز والحاصل ان تكرر اولئك
افاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى ميراثهم عن عداهم ولولم يكرر وعطف
قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربه لانه لا محتمل ذلك باعتبار تسلط اسم الاشارة
على المعطوف واحتمل اختصاصهم بالجموع لان مع الحذف لا يتضح التكرير كمال
الاتضاح فيكون الجموع هو المميز لاسل واحد فيفوت المعنى المقصود الذى افاده
التكرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبل ما لولم يذكر لكان المسند اليه
محذوفاً لانهم المفلحون اذا لم يذكر المسند اليه يكون معطوفاً على الخبر اعنى على هدى
او على جملة اولئك على هدى من ربه فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين
لا حذف للمسند اليه فتأمل (قوله اواظهار تعظيمه) اى تعظيم مدلوله فاذا قيل
امير المؤمنين حاضر او عالم الدنيا يكلمك او شريف اهل وقته يخاطبك فذكر
المسند اليه يفيد ان تلك الذات المعنونة عنها عظمية حيث عبر عنها بامير المؤمنين
وعالم الدنيا وشريف اهل وقته وكذا يقال فى اهائه لانه اذا قيل السارق اللئيم
حاضر افاد ان مدلوله وهى الذات المعنونة عنها به مهانة واعتراض على المصنف
فى زيادته لفظ الاظهار بان لفظ المسند اليه انما يفيد اصل التعظيم او الاهانة
لكونه مما يدل على التعظيم او الاهانة واجيب بان لفظ المسند اليه يفيد التعظيم
فى حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لاظهار التعظيم (قوله نحو
امير المؤمنين حاضر) اى فى جواب من قال هل حضر امير المؤمنين وكذا ما بعده
لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره

وعليه قوله تعالى اولئك
على هدى من ربهم واللك
هم المفلحون (اواظهار
تعظيمه) لكون اسمه مما
يدل على التعظيم نحو امير
المؤمنين حاضر (او
اهائه) اى اهانة المسند
اليه لكون اسمه مما يدل
على الاهانة مثل السارق
اللئيم حاضر (او التبرك
بذكره) مثل النبي صلى الله
عليه وسلم قائل هذا القول
(او استلذانه) مثل
الحبيب حاضر (او بسط
الكلام حيث الاصغاء
مطلوب) اى فى مقام
يكون اصغاء السامع
مطلوباً للتكلم لعظمته
وشرفه ولهذا يطال
الكلام مع الاحياء وعليه
(نحو) قوله تعالى

معنيها لا يحتاج الى نكته (قوله اي اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون
 سابقه ولا حقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه فتأمل (قوله مثل السارق
 الخ) اي في جواب من قال هل حضر زيد او السارق (قوله او التبرك بذكره) اي
 لكونه يجمع البركات ثم ان قوله او التبرك اي اظهاره وحقيقته وكذا يقال في الاستلذاذ
 بمعنى انه عند ذكره يجد اللذة المعنوية او انه يذكر لاجل ان يظهر انه حصل له لذة
 حسية فالحامل على ذكر المسند اليه حصول اللذة المعنوية او الايقاع في الوهم بحصول
 اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) اي جوابا لمن قال هل قال هذا القول رسول الله
 (قوله واستلذاذه) اي وجدانه لذذا كذا في الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب)
 اي في زمان او مكان يكون اصغاء السامع فيه مطلوبا للتكلم ومحبوبا لله لعظمة ذلك
 السامع واعتراض التعبير بالاصغاء بالنسبة للثال الذي ذكره لان الاصغاء محال في حقه
 تعالى لانه امالة الاذن لسماع الكلام واجيب بان المراد بالاصغاء لازمه وهو السماع مع
 الالتفات والاقبال على التكلم فيكون مجازا مرسلا وليس مجازا عن مجرد السماع
 اذ لا يمكن فانه قد يوجد مع كراهية السامع للسماع فلا يكون نكته واورد ان هذا القيد
 اعني قيد الحثية يمكن ان يعتبر في غير هذه النكته من النكات السابقة كالاستلذاذ فيقال
 حيث الاستلذاذ مطلوب فلوجه التخصيص بذكره في هذه النكته دون غيرها واجيب
 بان مجرد بسط الكلام ليس نكته لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكته بهذا القيد فلا بد
 من ذكره لتحقيق النكته بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله اي
 في مقام الخ) اشار بذلك الى ان حيث ظرف مكان وقد تقدم انه يصح جعلها ظرف
 زمان (قوله للتكلم) متعلق بمطلوبا بمعنى محبوبا وقوله لعظمته اي السامع (قوله
 ولهذا) اي لاجل ان اصفاء السامع مطلوب للتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه)
 اي واتي عليه اي على ما ذكر من البسط اي واتي على طريقته من اتيان الجزئي على الكلي
 بمعنى تحققه فيه واعتراض بان الاجال في آخر الآية في قوله ولي فيها ما رب اخرى
 ينافي حل الآية على ذكر من البسط لان المناسب لذلك تفصيل الما رب بالاستقاء بها
 من البر وازال الثمار من الشجر ومقاتلة السباع للذب عن غنمه واجيب بان موسى
 عليه السلام انما اجل في الباقي وان كان المقام مقام بسط لزيق السؤال منه تعالى
 عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى او انه انما اجل لانه لم يكن غالبا بتفصيل تلك
 الما رب لان موسى لما سأل المولى عن العصا استشعر ان الله يريه فيها عجائب
 وخوارق ولم يعلم تفصيلها او انه كان عالما بها لكن غلب عليه الجفاء لمزيد المهابة
 والجلال (قوله حكاية من موسى) اي حكاية لقول موسى لما قال الله تعالى له ومانك
 بينك يا موسى وكان يكفيه في الجواب ان يقول عصا لكنه ذكر المسند اليه لاجل

بسط الكلام في هذا المقام الذي اصفا السامع فيه مطلوب للتكلم (قوله قال هي عصا)
 اي فكان يكفيه لولا ذلك ان يقول عدم الان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والاضافة
 والوصاف لذلك قال ابن قاسم وفي قوله هي عصا اشكال وذلك لان السؤال بما عن
 الجنس فكيف اجاب بالتحصن والجواب انه اجاب عن نفس الجنس والماهية لكن في
 ضمن هذا الفرد كما انه قال هي جنس هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم
 عبر بقوله اتوكا عليها واهش بها الخ مع ان هذه صفات ولا يصح ان يجاب بالصفة
 عن السؤال عن الجنس لانها غير مسؤول عنها والجواب ان ما عند السكاكي كانه يكون
 للسؤال عن الجنس قد تكون للسؤال عن الصفة فلعن السيد موسى عليه السلام جوز ان
 يكون السؤال بها عن الجنس فاجاب بقوله هي عصا اي هي جنس هذا الفرد ثم جوز
 ثانيا ان يكون السؤال بها عن الوصف فاجاب بالصفة بقوله اتوكا عليها الخ فجمع بين
 الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال
 السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) اي التخويف كما في قول القائل
 امير المؤمنين يا مراك بكذا تهويلا للجناب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمثل امره
 (قوله او التعجب) اي اظهار التعجب من السند اليه اذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر
 وذلك كما في قولك صبي قاوم الاسد فلا شك ان نشأ التعجب مقاومة الاسد لكن في ذكر
 السند اليه اظهار للتعجب منه ثم ان تقدير هذا المضاف وهو اظهار انما يحتاج له على
 النسخة التي فيها التعجب واما على نسخة او التعجب بزيادة الياء المشاة فلا يحتاج له لان
 التعجب من الشيء هو اظهار التعجب منه (قوله او الاشهاد في قضية) اي او لاجل ان
 يتعين عند الاشهاد لابعني الاستشهاد كما ان يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه
 ما وقع لصاحب الواقعة هل باع بكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل
 عنه زيد باع كذا بكذا لفلان لاجل ان يكون زيد متعينا في قلب الناقل عن الشاهد
 فلا يقع فيه التباس ولا يجد الشهود عليه سبيلا للانكار والتغليب للناقل (قوله
 او التسجيل على السامع) اي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم كما اذا قال الحاكم
 لشاهد واقعة هل اقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على
 نفسه بكذا فيذكر السند اليه لئلا يجد الشهود عليه سبيلا للانكار بان يقول للحاكم عند
 التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم انكر ولم اطلب الاعذار
 فيه واعلم ان المصنف ترك هنا قوله او نحو ذلك اكتفاء بذكره في الحذف لانه استوعب
 نكات الذكر لان مقتضيات الخصوصيات ليست سماعية بل المدار على الذوق السليم فاعده
 الذوق مقتضيا لخصوصية عمله وان لم يذكره اهل الفن (قوله اي ايراد الخ) اي وليس
 المراد تعريفه جعله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف الايراد معرفة فانه من وظيفة

حكاية عن موسى قال
 (هي عصا) اتوكا عليها
 وقد يكون الذكر للتهويل
 او التعجب او الاشهاد
 في قضية او التسجيل على
 السامع حتى لا يكون له
 سبيل الى الانكار (واما
 تعريفه) اي ايراد السند
 اليه معرفة واتقدم ههنا
 التعريف وفي السند التنكير

البليغ المستعمل وذلك هو المراد (قوله وفي المسند التنكير) أي تقدم في كل ما هو الاصل فيه وإنما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الاصل في المسند التنكير لانه محكوم به والحكم بالعلوم لا يفيد فالقصد اذن اثبات حالة مجهولة لذات معينة واعتراض بان المتوقف عليه الافادة جهل بثبوت المحكوم عليه لاجهله في نفسه فالقول بان الحكم بالعلوم لا يفيد ممنوع واجيب بان المراد لا يفيد افادة تامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه كما يتوقف على جهل ثبوت المحكوم عليه فاذا كان مجهولا في نفسه ايضا كانت الافادة اكثر آه سم ووجه الشيخ عبد الحكيم اصالة التعريف في المسند اليه بان المقصود الحكم على شيء معين عند السامع واصالة التنكير في المسند بان المقصود ثبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله لان الاصل) أي اراجع في نظر الواضع او الغالب الكثير (قوله فبا لاضمار لان اخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في الفتح والايضاح وكأن المصنف غن لها ان نكتة الخاص تكفي ليراد العام لان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا في ضمنه ونكتته كما في الايضاح قصد المتكلم افادة المخاطب افادة كاملة آه يس واعتراض الحفيد على قوله واما تعريفه فبا لاضمار بان الفاء بعد اما انما تدخل على الجواب وبالاضمار لا يصلح للجواب لانه مفرد في محل الحال فالاولى ان تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب في الحقيقة على قياس ماسبق لان المراد بيان الاسباب المقتضية للتعريف وهي مدخول اللام واجيب بان الفاء مقدمة من تأخير والاصل واما تعريفه بالاضمار فلكون المقام للتكلم او ان الجار والجرور خبر لمبتدأ محذوف والجملة هي الجواب والتقدير واما تعريفه فهو حاصل بالاضمار وقوله لان المقام علة لمحذوف مأخوذ بما قبله تقديره وتعريفه بذلك لان المقام الخ كذا اجاب بعضهم والاحسن ما ذكره عبد الحكيم من ان الفاء عاطفة على محذوف من عطف الفصل على المجعل والاصل واما تعريفه فلا فائدة المخاطب اتم فائدة فبا لاضمار لكذا وبالعلمية لكذا الخ وحيث يدفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من اكرم زيدا وكنت انت المكرم له فقول انا ولا تقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت انت وان كان عمرا العائب وكان تقدم له ذكر قلت هو وقوله لان المقام للتكلم أي ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغبية الا الضمير وهذا لا ينافي ان الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغبية والخطاب الا انه ليس نصافي ذلك فقول الخليفة امير المؤمنين فصل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس نصا في التكلم بخلاف ان اضربت فانه نص في ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعبرة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم أي لكون المقام مقام التعبير

لان الاصل في المسند اليه
التعريف وفي المسند التنكير
(فبا لاضمار لان المقام
للتكلم) نحو انا ضربت
(او الخطاب) نحو انت
ضربت (او الغيبة) نحو
هو ضرب لتقدم ذكره
اما لفظا تحقيقا او تقديرا
واما معنى لدلالة لفظ عليه
او قرينة حال واما حكما

عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد ان مقام التكلم متحقق في قول الخليفة امير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا مخاطبة واحدا منها وان الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا تستدعي الاضمار فان الاسماء الظواهر كلها غيب (قوله نحو انا ضربت) الشاهد في انا والتاء وجع بينهما اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الضمير متصلا او منفصلا وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة اي وانما كان المقام للغيبة لتقدم ذكره مرجعه (قوله بتحقيقا) نحو زيد يضرب وجاء زيد وهو يضحك (قوله او تقديرا) نحو في داره زيد فزيد مبتدأ ورتبه التقديم وحينئذ فالمرجع متقدم تقديرا ونحو ضرب غلامه زيد (قوله لدلالة لفظ عليه) نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو اعدلوا (قوله او قرينة حال) كما في قوله تعالى فلمن ثلثا ماترك اي البتة بقرينة ان الكلام في الارث (قوله واما حكمها) كما في ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر لكن في حكم المتقدم لان وضع الضمير ان يرجع لتقدم فان اخر لقرض التفصيل بعد الاجال كان في حكم المتقدم واعلم ان الضمير اذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار لفظه لا باعتبار معناه نحو عندي درهم ونصفه اي ونصف درهم آخر لا الاول الذي اخبرت انه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وما قبله ان اللفظ المتقدم في الاستخدام له معنيان فاكثر بخلاف ذاك وتارة يعود عليه من احد وجهيه كقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقض من عمره قالها لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذي ينقض من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح ان يقال ولا ينقض من معمر آخر لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمر وعلى الذات فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى وما ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى آه يس (قوله واصل الخطاب) اي ضمير الخطاب اي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع ان يكون للشخص معين واحدا كان او اكثر فالواجب بحكم الوضع ان يكون ضمير الخطاب بصفة التثنية لاثنتين معينين وبصفة الجمع لجماعة معينة او للجميع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام عليكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين ثم ان قول المصنف واصل الخطاب الخ توطئة لقوله وقديرك الخ وذلك انه لما ذكر ان من موجبات الاضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم ان الخطاب توجيه الكلام لحاضر وان المعارف في الجملة الاصل فيها الوضع تستعمل في معين خاف

(واصل الخطاب ان يكون
لمعين) واحدا كان او اكثر
لان وضع المعارف على ان
تستعمل لمعير مع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى
حاضر (وقد يترك)
الخطاب مع معين

ان يتوهم ان ضمير الخطاب لا يعدل به عن المعين الى غيره فاشار الى انه قد يعدل به عن المعين ومهد كذلك ببيان هذا الاصل (قوله لان وضع المعارف) اي لان المعارف مطلقا وضعت وقوله على ان تستعمل على بمعنى اللام اي تستعمل في معين بالشخص اي وضمير الخطاب من جملة المعارف واذا كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف واصل الخطاب ان يكون لمعين وهذا التعليل اعم من المدعى واورد عليه المعروف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين والجواب انه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست كذلك وهي المعرفة بالنظر للفظ والمعنى او يقال ان المعروف بلام العهد الذهني مستعمل في الجنس وهو معين في نفسه وان كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين ولا يرد على هذا الجواب الثاني النكرة بناء على انها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعيين الجنس معتبر في المعرفة باللام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان الجنس في كل منهما متحققا في فرد غير معين ثم ان هذا التعليل الذي ذكره الشارح يقتضي ان المعارف وضعت لامر كل عام واستعملت في كل جزئي من جزئيات ذلك العام وهي طريقة لجماعة منهم الشارح قال العصام ويلزمهم كون المعارف مجازات لاحقائق لها ورد بانه ان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجزئي من حيث انه فرد من افراده فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجزئي من حيث انه مشابه له في التعيين كان ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على انه يمكن في الحقيقة مجرد الوضع وان لم يوجد استعمال على ان المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال في الحقيقة (قوله مع ان الخطاب) اي ولان الخطاب الخ فهو حلة ثانية وهي قاصرة على المدعى (قوله توجيه الكلام) اي القاؤه (قوله الى حاضر) اي من حيث انه حاضر بان يكون فيه اشارة الى حضوره اي والحاضر كذلك لا يكون الا معينا قم قول المصنف واصل الخطاب ان يكون لمعين واندفع بقولنا كذلك ما اورده بعضهم بانه كيف لا يكون الحاضر الا معينا مع انه يمكن ان يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر ان الظرف متعلق بالخطاب وفيه نظر لان الخطاب متعدد بنفسه فالاولى ان يقول لمعين بلام التقوية لانه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معد واجيب بان الظرف حال من الخطاب اي كأننا مع معين وفي ذلك الجواب نظر فان الخطاب في حال كونه كأننا مع معين لا يتأق ان يكون لغيره لتسا في بينهما ويمكن الجواب باننا نجعل الكائن بمعنى مامن شأنه ان يكون وحيث فلا ننظر وجعل الشارح الضمير في يترك للخطاب دون الاصل مع انه الظاهر لقرب المرجع (قوله الى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لان الترك لا يعتمد بالى واجيب بانه ضمن الترك معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقد يقال

(الى غيره) اي غير معين (ليم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (نحو) ولوترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولوترى مخاطبا معينا فقصدا الى تفطع حالهم (اي تاهت حالهم في الظهور)

قوله ان ترك الخطاب لغير معين لعل الصواب حذف كلمة غير او كلمة ترك او ابدالها بكلمة توجيه وهو الذي يدل عليه قوله بعد والجواب الخ تأمل آه (محمد)

اى يوجه الخطاب الذى من شأنه ان يكون لعين الى غيره ان اريد التضمن التحوى
 او قد يترك الخطاب مع معين بما لا الى غيره ان اريد التضمن الباقى وهو ان يجعل الوصف
 المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المذكور وحاصل ما قاله المصنف
 ان الخطاب الذى شأنه ان يوجه لعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص ويراد منه
 مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان ضمير الخطاب
 موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار
 او موضوع لعنى كلى لكن بشرط استعماله فى جزئياته المميّنة فالخطاب اذا لم يقصده
 العين يكون مجازا على كلا التقديرين ثم ان قول الشارح اى غير معين يشير الى
 ان الضمير فى غيره عائد على العين وهو غير متعين اذ يصح ان يعود الى الخطاب مع معين
 وغيره هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاولى لان الخطاب هو المحدث عنه ولاه
 يلزم تثبيت الضمائر على ما ذكره الشارح لان الضمير فيها قبله وما بعده عائد على
 الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ما ذكره الشارح اولى لما فيه من قرب
 المرجع بل يقال جعل الضمير فى غيره راجعا للخطاب يوهى ان المعنى قد يترك الخطاب
 الى غير الخطاب كالغيبه مع ان المقصود قد تترك اصسه الخطاب لعين الى غير معين قبل
 ان ترك الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو
 عند التحقيق من وضع المضمير موضع المظهر فان قوله ولو نرى الظاهر فيه ولو يرى
 كل احد اذا علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا يحل بقوله فيما بعد هذا كله
 مقتضى الظاهر والجواب انا لانسلم ان توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام
 على خلاف مقتضى الظاهر لانه ليس هنا شئ داع الى ايراد الخطاب لعين فاجرى
 الكلام على خلاف ذلك الداعى الظاهر وروعى مطابقة الداعى الغير الظاهر
 بل ليس هنا الا مجرد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو
 مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر الموجود هنا فى كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم
 ان يكون جميع المجازات الاغوية خلاف مقتضى الظاهر ولانسلم ان التوجيه المذكور
 من وضع المضمير موضع المظهر اذ ليس وضع المضمير موضع المظهر بمجرد صحة اقامته
 مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل يكون المقام مقام المظهر فاقم المضمير مقامه
 وليس هنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البدل) اى لاعلى سبيل
 التناول دفعة وانما كان عمومه فى تلك الحالة بدليا لاشتمولها اشارة الى ان ذلك الخطاب
 لم يخرج عن اصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم بل يصاحبه
 الافراد المناسبة لتعين ثم ان العموم البدل فى الضمير المفرد والثنى ظاهر واما فى ضمير
 الجمع نحو يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فالظاهر انه شمولى لا بدلى ويمكن اعتبار البدل
 فيه بالنظر لكل جمع قاله ابن يعقوب والفنارى قال بس اقول ولا يشك بان ذلك

يجعل الضمير شائعا لان هذا امر عارض في الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة مما لا تخفى (قوله ولوترى الخ) فيه ان لو لتعلق في الماضي واذا ظرف له مع ان تلك الحالة في المحشر واجيب بانه تزلت تلك الحالة لتحقيق وقوعها منزلة الماضي فاستعمل فيها لو واذا على سبيل المجاز اى لو ترى يا من تنأى منه الرؤية وقت ككون الجرمين فاكسى رؤسهم اى لو ترى ما حل بهم في ذلك الوقت من الحالة الشنيعة وجواب لو محذوف اى رأيت امرا فظيعا (قوله لا يريد) الالىق بالادب ليس المراد اولا يراد بقوله الخ وقوله مخاطبا معنا اى بل المراد مطلق مخاطب (قوله قصدا) علة لقوله لا يريد وقوله الى تفضيع حالهم اى بيان فتناعة حالهم من فظع الامر بالضم اشدت شاعته وقبحه (قوله اى تنهت حالتهم الخ) هذا بيان لما افهمه قوله ليم الخطاب كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد والمراد بحالتهم ما يطرأ عليهم في وقت تكليس الرؤس لاجل الخوف والتخجل من احوال القيامة من رائحة الهبة واسوداد الوجه وغبرته وصفته وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة (قوله لاهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس اى اجتماعها كما في المختار (قوله الى حيث) متعلق سنهت اى الى حالة يمنع خفاؤها بسبب الانضاح (قوله فلا يختص بها) اى تلك الحالة (قوله واذا كان) اى حالهم كذلك اى لا يختص به رؤية راه (قوله فله مدخل) اى حظ ونصيب (قوله على حذف المضاف) اى انه على نسخة بها فالضمير لحالتهم ولا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف اما قبل ضميرها او قبل مخاطبها واما احتيج لتقدير هذا المضاف لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح ان يختص بها بخلاف الرؤية فانها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها (قوله بايراده علما) اشار بهذا الى ان العلمية مصدر التعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد قاله عبد الحكيم وحاصله ان الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والتعدى علمه بالتشديد معناه جعله علما والعلمية مصدر التعدى فجعلها الجعل علما وحينئذ فقول المصنف وبالعلمية معناه وتعريفه يجعله علما والمراد يجعله علما ايراده علما لانه هو الذى يصنعه البلغ لا وضعه علما لان هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بايراده علما الباء للتصوير اى انه تصوير للعلمية اى انها مصورة بما ذكر لا بوضعه علما (قوله مع جميع مشخصاته) اى ان العلم وضع للشيء وهو الذات مثلا ولشخصاته فهي جزء من الموضوع له لانها امر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والشخصات حاصلة بطريق التسع واعترض هذا التعريف بانه يقتضى ان يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل الشخصات لان صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع تزول عند الشبوبة والشيوخة كصفر الاعضاء وعدم النطق وعدم التمييز فان هذه كلها تزول عند الشبوبة والشيوخة مع ان استعمال العلم بعد

لاهل المحشر الى حيث يمنع خفاؤها فلا يختص بهارؤية راءه نون راءه واذا كان كذلك (فلا يختص به) اى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأق من الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلمية) اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته (لاحضاره)

زوالها حقيقة اجاعا واجيب بان المراد الشخصات المشتركة بين جميع احواله التي يتحقق بها جزئيتها وتمنع من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون الخصوص ولا شك انها احوال لازمة له في سائر الاحوال مشخصة له فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل والحاصل ان المراد بالشخصات المعتبرة جزءا من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات بدونها وعبارة عبد الحكيم المراد بالشخصات امارات الشخص لا موجباته لان الشخص هو الوجود على النحو الخاص او على حالة تقارنه او تتبعه والاعراض والصفات كالكم والكيف امارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله قبل الشخص لا يوجب تبدل الشخص واعتراض ايضا بانه لا يتأتى فين يسمى ولده الذي لم يره فانه لم يطلع على جميع شخصاته والذي يتعقله حين التسمية من اوصافه واحواله امور كلية لا تفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ماتعقله من الاوصاف الى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه واجيب بانه لا يتعين في الوضع شئ مع شخصاته ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئى بل يكفي ملاحظتها بوجه كلى ينحصر في ذلك الجزئى وحاصله ان معرفة الشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفى في وضع العلم واعتراض ايضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه انه وضع لشيء مع جميع شخصاته واجاب العلامة السيد في حواشى المطول بان هذا تعريف لما علمته حقيقة وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علمه حكيم حتى صرح النجاة بان عملية الجنس انما تعتبر عند الضرورة ولا ان تجعل التعريف شاملا له بان يراد بالشخصات الشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولا تنقصها على الذهنية ولا على الخارجية ولا تريد بها جميع الشخصات (قوله لاحضاره اى المسند اليه) انت خير بان المسند والمسند اليه قد سبق انهما من اوصاف اللفظ فقوله وتعريفه بالعلية الضمير للمسند اليه بمعنى اللفظ ولا شك ان المحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام لذكر المسند اليه او لا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول او على حذف المضاف اى لاحضار مدلوله (قوله بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر اى حال كون المسند اليه ملتبسا بعينه اى تعينه وتشخصه واورد على هذا التعليل الذى قاله المصنف انه لا يظهر فيما اذا كان المخاطب لا يحيط بالسمى كما في المثال الآتى فان المعنى الذى وضعه لفظ الجلالة لا يتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته واجيب بان المراد بالاخصار بالعين ما يتناول احضار الموضوع له بوجه جزئى كاحضاره بذاته ومشخصاته او بوجه كلى ينحصر فيه

اى المسند اليه (بعينه) اى
بشخصه بحيث يكون متميزا
عن جميع ماعداه واحترز
بهذا عن احضاره باسم
جنسه نحو رجل عالم
جاءنى (فى ذهن السامع
ابتداء) اى اول مرة
واحترز به عن نحو
جائنى زيد

فالاول كزيد والثاني كلفظ الجلالة فان مدلوله ينحضر بوجه عام منحصر فيه في الواقع ككونه واجب الوجود خالفا لعالم وقد اشار الشارح ان ذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وبهذا ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن ثم ان المراد باحضاره في ذهن السامع التفات نفسه اليه وتوجهها اليه ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها فلا يردانه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد احضار واورد على التعليل المذكور ايضا انه لا يصدق على علم الجنس ان لا تعين ولا تشخص فيه واجيب بان المراد بتعيينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ما سلف او يقال الكلام فيما علمت علمته حقيقة فلا يرد العلم الجنسي اوانه يلزم من قولنا يؤتى بالعلم لكذا ان كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه وبيان المراد منه وتوضيح ما قاله الشارح انك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل او برجل عالم لم يتميز عن جميع ماعداه اذ لا يفهم من الشيخ الفاضل او من رجل عالم الا رجل متصف بالعلم او الفضل ومحتمل لان يكون هو زيدا او غيره نعم هو مميز له بعض تمييز لا فادته ان الجسائي رجل متصف بالفضل او العلم بخلاف ما اذا قلت زيد جاني فانه حينئذ يميزه عن جميع ماعداه (قوله واحترز بهذا) اي القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بان المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس فالاولى ان يقال عن احضاره بجنسه في ذهن السامع ابتداء واجيب بان لفظ اسم مقسم على حد قوله تعالى سمع اسم ربك واعترض بان الاحضار في ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية للعلم بذلك كما في رجل حاكم في البلد جاني ولم يكن في البلد الا حاكم واحد اجيب بانه ليس في كلامه ما يفيد حضر الاحضار المذكور في العلم بل المفهوم منه ان الاحضار المذكور يكون بالعلم فلا يناق في انه يحصل بغيره لانه لا يشترط في التكنة ان تختص بذلك الطريق ولان تكون اولى به بل يكفي وجود المناسبة بينهما وحصولها به وان امكن حصولها بغيره او يقال المراد بالاحضار في كلام المصنف الاحضار من حيث الوضع والاحضار في المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لان من حيث الوضع (قوله نحو رجل عالم جاني) الشاهد في قوله رجل وانما في بعالم لاجل صحة الابتداء بالكرة فالتميز عن ذات المسند اليه برجل وان تعين بالقرينة انه زيد لا يفيد حضوره في ذهن السامع الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية (قوله اي اول مرة) فيه اشعار بان نصب ابتداء على الظرفية ويجوز ان يكون منصوبا على المصدرية اي احضار ابتداء واورد على كلام المصنف انه منقوض بمثل جاء زيد وزيد حقيق

بالأكرام فان العلم الثاني يفيد الاحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مساويا للضمير واجيب بان كلامه لا يقتضى ان العلم لا يفيد الا الاحضار المذكور بل معناه انه اذا اريد الاحضار ابتداء لا يؤتى الا بالعلم وهذا لا ينافي انه يؤتى به للاحضار ثانيا ولا يرد ما ذكره الاول قال التعريف بالعلمية لا يكون الا للاحضار المذكور (قوله عن نحو جاني الخ) اى مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وانظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاني الخ كما صنع في سابقه ولا حقه فتأمل (قوله وهو راكب) اى فالضمير احضار الذات ملتبسة بالتعيين في ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوى لان الضمير متوقف على المرجع فالمرجع مفيد للتعيين اولا والضمير مفيد له ثانيا فان قلت مامعنى احضار الذات ثانيا مع انها احضرت اولا والحاضر لا يحضر لانه تحصيل الحاصل وهو محال اجيب بان المراد بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره اولا لا ينافي حضوره ثانيا بمعنى التوجه اليه او المراد انه احضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الاول او يقال ان الاحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلول للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله مخصص به) اى باسم مقصور على المسند اليه لا يتجاوز الى غيره بمعنى انه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث الخ القصد من الحيثية التفسير (قوله بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) اى وضعه لهذه الذات المخصوصة وان اطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كافى الاعلام المشتركة كزيد السمي به جاعة وهذه الحيثية اندفع ما اورد على المصنف من ان الاعلام المشتركة يصدق عليها انها اعلام ولا تعين شخص مدلولها وحاصل الجواب انها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعترض بان الوضع العام قد يدخل الاعلام الشخصية كافي اسماء الكتب بناء على المختار من انها اعلام اشخاص لا اعلام اجناس وذلك انه لو كان الوضع شخصيا لزم ان لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة بل مجازا وهو بعيد وحينئذ قاسم كل كتاب كالبخارى علم شخص مع ان الاسم غير مخصص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لان الوضع واحد الا انه وضع عام لا خاص بان تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم الا ان يجعل مسمى الكتاب الالفاظ لا النقوش فيندفع اليراد لان الموضوع له وان كان لفظ المصنف الا ان لفظ غيره لا يعد في العرف غير لفظه بل يقال في العرف في تلك الالفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره انها الفاخذ لان الشئ لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق اما على القول بانه يتعدد بتعدد محله فلاشكال باق اه سم (قوله عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب) نحو انا ضربت زيدا وانت ضربت عمرا فان احضار المسند اليه في ذهن السامع باثا وانت وان كان ابتداء الا انه ليس باسم مخصص به لان انا موضوعه لكل متكلم وانت

وهو راكب (باسم مخصص به) اى بالسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والعرف بلام العهد والاضافة

موضوعة لكل مخاطب (قوله واسم الإشارة) ع وهذا ضرب زيدا فان هذا وان
احضر السند اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان ذا موضوعة
لكل مشار اليه (قوله والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فان الذي وان احضر
المستداليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان الذي موضوع لكل
مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) اى الخارجى نحو وليس الذكر كالانثى فان
الذكر وان احضر المستداليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان
المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد
الذهنى فانهما في حكم التكررة (قوله والاضافة) اى العهدة الخارجية نحو جاء غلامى
اذا لم يكن له الاغلام لان المعرفة بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بان
المعرف بلام العهد الخارجى والمعرف بالاضافة يحتاج الى العلم بالمعهود وكذا الموصول
يحتاج للعلم بالصلة وحينئذ فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح
واذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله ابتداء لا بقوله مختص به واجيب
بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار الاول الذى في العهد الخارجى والموصول ليس
باللفظ بل بالعلم بالمعهود وبالصلة وحينئذ فالاحضار باللفظ لا يكون الا اولاً وفيه ان
المعهود الخارجى قد يكون احضاره اولاً باللفظ بان يذكر اسم الجنس او لائم يعرف
بلام العهد نحو جافى رجل فاكرمت الرجل الا ان يقال للممكن المتعريفه تقدم
الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقاً ولولا لفظ كان جنس المتعريفه ليس من
شرطه ان يكون باللفظ فحسن ان يقال احضاره اولاً ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا
مخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره اولاً باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية
الامر انه عم في الذكر فايد الذكر مطلقاً ولو حكما اه سم (قوله وهذه القيود) اى
الثلاثة وهى احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا
دفع ما يقال ان القيد الاخير يعنى عن القيد قبله لانه متى احضر باسم مختص به كان ذلك
الاحضاره بعينه ابتداء (قوله التحقيق) اى ابضاح مقام العلية والمراد بمقامها الامر
الذى يقتضى ايراد المسند اليه علماً كاحضاره في ذهن السامع ابتداء وقوله لتحقيق
مقام الخ اى لا للاحتراز اى ان المقصود منها ابضاح المقام لا الاحتراز فلا ينافى ان
الاحتراز حاصل لكن ليس مقصوداً (قوله والا فالقيد الخ) اى والانتقل انها لتحقيق
مقام العلية بل قلنا انها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يعنى عن القيد السابقين
قبله في الاخراج فما خرج بهما يخرج به لان احضار الشئ باسمه المختص به احضاره بعينه
اول مرة فلا يكون الاعلم فان قلت لانسلم انه بغنى عنهما في الاخراج الا ترى ان الرحمن
مختص به سبحانه وتعالى ولا يفيد احضار الذات العلية ابتداء قلت هذا الاختصاص
عارض لا بحسب الوضع لانه ليس بعلم بل صفة (قوله وقبل احتراز الخ) هذا مقابل

وهذه القيود لتحقيق مقام
العلية والا فالقيد الاخير
مغن عما سبق وقيل احتراز
بقوله ابتداء عن الاحضار
بشرط كافي للضمير الغائب
والمعرف بلام العهد فانه
يشترط تقدم ذكره
والموصول فانه يشترط
تقدم العلم بالصلة وفيه نظر
لان جميع طرق التعريف
كذلك حتى العلم فانه
مشروط بتقدم العلم
بالوضع (نحو قل هو الله
احد) فانه اصله الاله
حذفت الهمزة وعوض
عنها حرف التعريف

لقوله اى اول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء وليس جوابا عن قوله والا فالتقيد الاخير
معنى عما سبق وحيث كان المناسب في المقالة ان يقول وقيل معنى قوله ابتداء اى
بلا شرط وهو احتراز عن الاحضار الخ (قوله كما في الضمير الغائب الخ) اى وكاسم
الاشارة فانه يشترط الاشارة الحسية معه والمعرف بالاضافة المهدية فانه يشترط تقدم
العهد فتأمل (قوله لان جميع طرق التعريف كذلك) اى مشروطة بتقدم شئ حتى
العلم اى فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم ايضا مع انه
المقصود وهذا الرد ظاهر ان اريد بالشرط اى شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو اريد
ماعد العلم بالوضع بان يكون معنى قوله ابتداء اى من غير توقف بعد العلم بالوضع على
شئ آخر كان الرد على هذا القائل ان يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم
استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على
ان معناه ما ذكر ولصاحب هذا القيل ان يجيب بنظر قول الشارح وهذه القيود الخ
بان يقول ان القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلية للاحتراز
والا فاقبله يغنى عنه (قوله قل هو الله احد) يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبرا
اولا واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من
المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من البديل منه كاذ كره الرضى ويحتمل
ان يكون هو ضمير الشأن مبتدأ اول والله مبتدأ ثان والجملة خبره وتعتبر الاحدية بحسب
الوصف بمعنى انه احد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اى
انه لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حل الاحد عليه تعالى ولا يكون
مثل زيد احد والشاهد انما هو على الاعراب الثانى في ايراد المسند اليه علما لاجل
احضاره في ذهن السامع ابتداء بجميع مشخصاته التى قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها
باسم خاص به تعالى ووجه كونه علما انه وضع من اول الامر للذات كما عليها ثمة الدين
واما الاعراب الاول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مسندا اليه بل مسندا
(قوله حذفت الهزة) اى تخفيفا لكن ان كان الحذف بعد القاء حركتها
على اللام كان الحذف قياسيا لانها قبل ذلك متقاضية بالحركة ويكون الادغام غير
قياسي لتحرك اول التلين مع وجود حاجز بينهما وهو الهزة لان المحذوف قياسا
في قوة المذكور وان كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسي فيكون
الادغام حيثئذ قياسيا لسكون اول التلين وعدم الحاجز بينهما اصلا (قوله
وعوض عنها حرف التعريف) فيه نظر من وجهين الاول ان معنى التعويض
الاتيان بالشيء عوضا فيقتضى انه غير موجود في الكلمة والالزام تحصيل الحاصل
مع ان حرف التعريف موجود قبل التعويض الثانى انه يلزم الجمع بين العوض والمعوض
قبل حذف الهزة في قولنا الاله والالزام باطل فيهما والجواب ان المراد بالتعويض

في قوله وعوض عنها الخ قصد العوضية اي ثم بعد حذف الهزمة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عنها اي ثم ادغم ثم فغم وعظم ثم جعل علما في الكلام حذف ثم اعلم ان هذا الترتيب انما هو بالنظر للاعتبار لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجى وبعضهم اجاب بجواب آخر وهو ان ال في قوله اصله الاله من الحكاية لامن المحكى فراه ان اصله اله منكر وانما ادخل حرف التعريف في خبر المتبدا لافادة المحصر كما في زيد الامرردا على من يقول اصله لاه (قوله ثم جعل علما) اي تخصيصا ثم لا يخلو اما ان يريد انه علم بالوضع او بالقلبية التحقيقية او التقديرية فان اراد الاول صح على القول بان الواضع هو الله واشكل على القول بان الواضع البشر لان الوضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره واجيب بان الوضع انما يترقف على العلم بالموضوع له ولو من بعض الوجوه وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وان اراد انه علم بالقلبية التحقيقية اشكل من جهة ان العلم بالقلبية التحقيقية لابد ان يسبق له استعمال في غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل في غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال واجيب بان الحكم عليه بالقلبية بالنظر لاصله وهو الله والشيء مع اصله بمنزلة لفظ واحد يصح ان يحكم على احد هما بحكم الآخر والله في الاصل اسم لكل معبود ثم غلب منكر او بعد ادخال ال عليه على الخلاف في ذلك على الذات العلية وان اراد انه علم بالقلبية التقديرية فلا اشكال والحاصل انه اختلف في لفظ الجلالة فقيل علم بالوضع وقيل بالقلبية التحقيقية وقيل بالقلبية التقديرية والاول مشكل على القول بان الواضع البشر وتقدم الجواب عنه والثاني مشكل ايضا وتقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لا غبار عليه ثم ان ما ذكره الشارح من ان اصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ثم جعل علما الخ خلاف ما عليه الاثمة الاربعة من ان لفظ الله وضع للذات العلية من اول الامر من غير سبق نصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شيء كما نقل عن نيبويه (قوله للذات) اي المعلومة لكل احد المعينة بكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان للذات المسماة وليس معتبرا في المسمى والا كان المسمى بمجموع الذات والصفة وانه ليس كذلك لانه يقتضى ان يكون لفظ الجلالة كليا وسيأتى رده بل المسمى الذات وحدها قاله سم ان قلت هذا يعارض ما مر من ان العلم ما وضع للشيء مع جميع مشخصاته قلت قد سبق ان المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هي ذات المقتضى جزئيتها وتعيينها بقطع النظر عن كونها قديمة او حادثة وحينئذ قل لفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازما لها من حيث انها ذات كالوجود واما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فامور زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث انها ذات وحينئذ فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله الواجب الوجود) اي التي وجودها واجب لا يقبل الانتفاء

ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لانسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجمعا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد

لا ازا ولا ابدا (قوله وزعم بعضهم) هو الشارح المختار (قوله اسم) اى وليس
 يعلم لان مفهوم العلم جزئى وهذا مفهوم كلى كما قال (قوله لمفهوم الواجب لذاته)
 لاضافة بيانية والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره في وجوده وقوله للعبودية له
 اى لكون الغير بعبد (قوله وكل منهما) اى من هذين الامرين الذين وضع لهما
 اللفظ كلى (قوله فلا يكون) اى لفظ الجلالة علما اى بالوضع فلا ينافى انه على هذا
 القول قد يجعل علما بالعبية (قوله انه) اى لفظ الجلالة (قوله كيف) اى كيف يكون
 اسما للمفهوم الكلى والحال انهم قد اجمعوا الخ اى انه لا يصح ذلك فهو استفهام
 تعجبى بمعنى النفي (قوله كلمة توحيد) اى كلمة تقيد التوحيد وتدل عليه (قوله لما افادت
 التوحيد) اى لكن التالى وهو عدم افادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم وهو كون لفظ
 الجلالة اسما للمفهوم الكلى وقوله لان الكلى الخ دليل للشرطية وقوله من حيث
 هو كلى اى لامن حيث انحصاره في الخارج في جزئى معين وقوله يحتمل الكثرة اى وهى
 تنافى التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قبوله لها في الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم
 فاندفع ما يقال كان الاول ان يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد
 الكثرة قطعا الاحتمالا ثم ان قوله لو كان لفظ الجلالة اسما للمفهوم الكلى لما افاد التوحيد
 فيه نظر لانه على تقدير وضعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة
 الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد المخصوص وحينئذ فاللازمة ممنوعة
 واجيب بان المراد لما افاد التوحيد بذاته اى باعتبار معناه لغة بدون القرينة المعينة
 واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته بدليل ان اهل اللغة يفرقون بين لاله الا الله
 ولا اله الا الرحمن من حيث افادة التوحيد فجعلون الاول مفيدا للتوحيد دون
 الثانى فدل ذلك الفرق على ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توجب
 مع كل منهما وبهذا يتبين لك فساد ما قيل ان افادة لاله الا الله التوحيد اسما هى
 بحسب الشرع لا بحسب اللغة (قوله او تعظيم او اهانة) لم يقل تعظيم او اهانة لانه
 قد يقصد بايراده علما تعظيم غير المسند اليه او اهانة كابوا الفضل صديقك وابوجهل
 رفيقك فان في ايراده علما تعظيم المضاف للسند في الاول وهانة المضاف للسند في الثانى
 (قوله كما في الالقاب) اى كالتعظيم والاهانة التى في الالقاب اى وكالاسماء
 الصالحة لذلك كما في على ومعاوية اذا اعتبرتا هما اسمين وكما في الكنى الصالحة لذلك
 ايضا نحو ابوالخير وابو البشر وانما نص على الالقاب لانها الواضحة في ذلك لان الغرض
 من وضعها الاشعار بالذم والثناء وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع
 التمييز الذاتى لكونها منقولة عن معان شريفة او خسيسة كمحمد و كلب ولاشتمار
 مسماها بصفة محمودة او مذمومة كحاتم ومادرو بعد الالقاب في ذلك الكنى كابي الفضل
 وابى الجهل (قوله الصالحة لذلك) اى التعظيم او الاهانة اى المشعرة بذلك من حيث انها

لان الكلى من حيث هو
 كلى يحتمل الكثرة (او تعظيم
 او اهانة) كما في الالقاب
 الصالحة لذلك مثل ركب
 على وهرب معاوية
 (او كناية) عن معنى يصلح
 العالم نحو ابولهب فعل كذا
 كناية عن كونه جهنما
 بالنظر الى الوضع الاول

موضوعة لذلك المعنى في الاصل وهذا وصف كاشف للتوضيح للاحتراز عن غير
الصالحة لعدم وجودها لان القلب ما شعر بمدح او ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم
او الاهانة (قوله مثل ركب على الخ) اي قلاتيان بالسند اليه علما لاجل الدلالة
على تعظيم سمائه فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لآخذه من الطلو والاهانة مأخوذة
من لفظ معاوية لانه مأخوذ من العوى وهو صراخ الذئب فذكر الركوب والانزمام
ليس لتوقف الاشعار عليه والالم يكن العلم مفيدا للتعظيم او الاهانة بل الافادة من غيره
ثم ان التمثيل بعلى ومعاوية على اعتبار انهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين
يصح اعتبارهما لقبين (قوله او كناية) اي انه يؤتى بالسند اليه علما لاجل كونه
كناية عن معنى يصلح العلم له اي لذلك المعنى بحسب معناه الاصلى قبل العلمية (قوله
نحو ابولهب فعل كذا كناية الخ) اي فقولك ابولهب فعل كذا في معنى قولك جهنمى
فعل كذا وتوجيه الكناية في ذلك المثال ان ابالهب بحسب الاصل مركب اضافى
معناه ملابس اللهب اي النار ملاية شديدة كما ان معنى ابو الخير وابوالشر وابو الفضل
واخو الحرب ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهلب كونه جهنميا
اي من اهل جهنم فان اللهب الحقيقي لهب نار جهنم فاطلق ابولهب واريد لازمه وهو
كونه جهنميا فاذا قلت في شان كافر مسمى بابى لهب ابولهب فعل كذا مريدا بذلك
جهنميا فعل كذا كان كناية من اطلاق اسم المزوم وهو الذات اللازمة للهلب
وارادة اللام وهو الجهنمى والحاصل انك اذا قلت في شان كافر اسمه ابولهب
ابولهب فعل كذا فالتكئة في ايراد المسند اليه علما الكناية عن كونه جهنميا ووجه
الكناية ان معنى ابولهب بالنظر للوضع الاول ذات ملازمة للنار ويلزم من ملازمة
لنار كونه جهنميا فقد اطلقت اسم المزوم وهو ابولهب واردت الملازمة وهو كونه
جهنميا لافادة عذابه بالنار وغيرها مما في جهنم (قوله بالنظر الخ) اي والكناية
في هذا العلم انما تكون بالنظر الى الوضع الاول اي بالنظر الى معناه بحسب الوضع الاول
وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى (قوله اعنى الاضافى)
عبر باعنى اشارة لدفع ما يتوهم من ان المراد بالوضع الاول الوضع العلمى في قولهم
ما وضع اولاهو العلم وما وضع ثانيا ان اشعر بمدح او ذم فلقب وان صدر باب اوام
فكنية (قوله لان معناه) اي لفظ ابولهب بالنظر للوضع الاول (قوله ملازم النار)
اي الكاملة وهى جهنم لان الشئ اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه فاندفع ما يقال
ان الفران ملابس للنار مع انه ليس جهنميا والاولى كما قال الصمام ان يقال ان معناه
بالوضع الاول من تولد منه النار لانه وقود لها اذلا شك في لزوم كونه جهنميا
لذلك المعنى بخلاف ما قال الشارح فانه يحتاج الى ادعاء ان المراد باللهب الحقيقي اعنى
نار جهنم لاجل ان يستلزم الكون جهنميا (قوله ويلزمه) اي يلزم الشخصى الملابس

اعنى الاضافى لان معناه
ملازم النار وملابسها
ويلزمه انه جهنمى فيكون
انتقالا من المزوم الى اللازم
باعتبار الوضع الاول وهذا
القدر كاف في الكناية
وقيل في هذا المقام ان
الكناية

لنار الكماله انه جهنمى اى لا وما عرفنا لانه يكفى عند علماء المعاني لانهم يكتفون باللازمة في الجملة وهو ان يكون احدا الامرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وان لم يكن هناك لزوم عقلى واندفع ما يقال لانسلم انه يلزم من ملابسة الشخص للنار الحقيقية ان يكون جهنميا لم لا يجوز ان يكون ملابسها وهو غير جهنمى الا ترى لملائكة الربانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمية (قوله فيكون) اى الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم اعنى الذات اللازمة للنار الحقيقية وقوله الى اللازم اعنى كونه جهنميا (قوله وهذا القدر) اى الانتقال من المعنى الموضوع له اولا وان لم يكن هو المشتمل فيه اللفظ الى لازمه كاف في الكناية ولا توقف على ارادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة وهذا جواب عما يقال ان الكناية يجب فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما في كثير الرماد فانه استعمل في كثرة الرماد مرادا منه لازم معناه وهو الكرم وهنالك كذلك لان المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب ان قولهم يجب في الكناية ان يكون اللفظ مستعملا في لازم معناه يعنى اذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم واما اذا كانت الكناية باعتبار المعنى الاصلى كما هنا فلا يجب فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه بل يكفى فيها الانتقال من المعنى الاصلى الموضوع له اولا وان لم يكن اللفظ مستعملا فيه الى لازمه وبهذا الجواب سقط قول الشيخ بس بقى شيء وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للآزم بواسطة ابوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما ولا انتقال فلا كناية اصلا والظاهر انه غير لازم فان الملابس للنار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم الا ان يقال انه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعاني الاصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كاف (قوله وقيل الخ) ح صله ان الكناية على هذا القول في قولك ابو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى وان الكناية فيه مثل الكناية في جاء حاتم وبيان ذلك ان حاتما موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جوادا فاذا قلت في شان شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم جاء حاتم وارادت جاء جواد فقد استعملت اللفظ في نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد وكذا ابو لهب معناه العلمى الذات المعينة الكافرة ويلزمها ان تكون جهنمية فاذا قلت في شان كافر ضير ابى لهب جاء ابو لهب وارادت جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمى واما على القول الاول فالعلم مستعمل في معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه والحاصل انه على الاول اللفظ

مستعمل في معناه الاصل لينتقل منه للآزم معناه وما على القول الثاني فاللفظ لم يستعمل في المعنى الاصلى ولا في المعنى الثانوى وهو الذات المعينة اصلا وانما استعمل في لازمها ابتداء فحتم مستعمل ابتداء في الجواد الآزم للذات المخصوصة السمائة بحاتم لافى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا وكذا ابولهب استعمل ابتداء في الجهنى الآزم للذات المخصوصة السمائة بابى لهب ولم يستعمل في الشخص المعروف وهو عبد العزى لينتقل منه الى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) اى مثل الكناية في القول الذى يقال لاي كريم غير حاتم الطائى جاء حاتم (قوله ويراد به لازمه) اى لازم معناه بان يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك الآزم الذى اشتهر انصاف معناه به (قوله لا الشخص) اى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينتقل منه الى لازمه اعنى كونه جوادا (قوله ويقال) عطف على قوله يقال سابقا (قوله اى جهنميا) اى لا الشخص المسمى بابى لهب فى كلامه اكتفا وحاصله انه يطلق ابولهب مراد به جهنمى على اى كافر كان غير مسمى بابى لهب بان كان اسمه زيدا مثلا لا مراد به الشخص المسمى بابى لهب لينتقل منه الى لازمه (قوله وفيه نظر) قدرد الشارح هذا القول بثلاثة امور ذكر الاول يقوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وبما يدل الخ (قوله لانه حينئذ يكون استعارة) اى لانه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد للعلاقة المشابهة في الجود وكذا ابولهب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمى للعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة هنا مائعة من ارادة المعنى الاصلى لاستحالة ان يكون حاتم الطائى او عبد العزى جاك للعلم بموتها وذلك معنى الاستعارة ثم لا ينبغي ان يكون المراد على هذا القبل ان لفظ حاتم مستعمل في الشخص المسمى بحاتم لينتقل من منه الى لازمه وهو الجواد لانه خلاف المتبادر من قول الشارح ويراد به لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله لآتى ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابى لهب لا كافر آخر ولان هذا معنى الكناية على مذهب المصنف فلا يصح قوله لانه حينئذ استعارة لا كناية وهكذا لا ينبغي ان يكون المراد على هذا القبل ان حاتم استعمل في الجواد لينتقل الى ملزومه وهو الشخص المعلوم وان ابولهب استعمل في الجهنى لينتقل الى ملزومه وهو الكافر المعلوم لانه خلاف كلام الشارح ولان هذا معنى الكناية على مذهب السكاكى فلا يصح قول الشارح انه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليتأمل كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافا لما في حواشى سم اه بس (قوله يكون استعارة) اى ان اعتبر ان علاقة المشابهة وان اعتبر ان العلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا وذلك انه يصح ان يكون من قبيل اطلاق اسم المقيّد وهو ابولهب فانه اسم للكافر المخصوص الذى نزلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر ثم اراد به الكافر

كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت ابا لهاب اى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسمى ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى كافر وقولنا ابوجهل فعل كذا كناية عن الجهنى

المخصوص المسمى بزيد مثلا فيكون مجازا مرسلًا بمرتين علاقته الاطلاق والتقييد
 كاطلاق الشتر الذي هو اسم لشفة البعير على مطلق الشفة ثم اريد منها شفة الانسان
 (قوله على ما يسمي) اي في محبت الكناية من ان الكناية استعمال اللفظ في معناه ابتداء
 ليتقل منه للزومه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكي استعمال اللفظ في لازم
 معناه ابتداء ليتقل منه الى المزوم وهو معنى اللفظ الموضوع له وهنا قد استعمل اللفظ
 ابتداء في اللازم ليتقل منه الى غير ما وضع له اللفظ على ما مر (قوله ولو كان المراد
 ما ذكره) اي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من ان اللفظ
 مستعمل في لازم الذات للزم عليه انك اذا شرت لكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل
 والقصد ان الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار اليه اوقلت في شأن كافر لا يسمي
 بابي جهل ابو جهل فصل كذا يكون كناية عن الجهني لانك اطلقت اسم
 المزوم وهو ابو جهل والاشارة للكافر وارادت اللازم وهو الجهني وجعل
 هذا من الكناية لم يقل به احد ووجه الاستزمام ان هذا القائل جعل منشاء
 الانتقال للجهني كون الذات الكافرة مستلزمة له وهذا الازام لا يتوجه على
 القول الاول من ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلى وهو الاضا في ليتقل منه الى
 لازمه الذي هو الجهني لان المعنى الاضافي في ابى جهل ليس من لوازمه الجهني
 (قوله ولم يقل به احد) اي لم يقل بانه كناية احد وقد يجاب بانه لا يلزم من فهم
 الجهني من ابى لهب فهمه من ابى جهل ولان قولك هذا لعدم اشتغال المعنى الذي
 وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهني والحاصل ان المعنى الذي وضع له اللفظ تارة
 يشتهر بصفة وتارة لا يشتهر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة له فان كان مشتركا
 في ابى لهب فانه اشتهر بانه جهني فيصح استعمال اللفظ في تلك الصفة اللازمة على
 طريق الاستعارة او الكناية وان كان غير مشترك كريد وعمر الكافرين لم يقل احد
 بصحة استعمال اللفظ في ذلك الوصف كناية او استعارة فابولهب اشتهر بانه
 جهني دون ابى جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله في هذه الكناية) اي
 لهذه الكناية ففي بمعنى اللام (قوله ثبت يدا ابى لهب) ان قلت الكلام في العلم
 المسند اليه وابولهب في الآية مضاف اليه لا مسند اليه فكيف يمثل صاحب المفتاح
 بهذه الآية اجيب بان اليد في الآية مقحمة لان غالب الاعمال بها فاذا هلكت فقد
 هلك صاحبها وحيث فابولهب مسند اليه في الحقيقة وقيل انها غير زائدة لما روى
 ان سبب النزول انه اخذ حجرا بيده فاراد ان يرمي به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون
 ذكره الآية في باب المسند اليه تيمنا للفائدة كما هو دأب السكاكي (قوله ولا شك)
 ان المراد اذ الملح) اي وحيث كان المراد الشخص المسمى بابى لهب لا كافرا آخر لم يكن كناية
 عن الجهني الاعلى القول الاول اذ على القول الثاني لا يكون ابى لهب كناية عن

ولم يقل احد وما يدل على
 فساد ذلك انه مثل صاحب
 المفتاح وغيره في هذه الكناية
 بقوله تعالى ثبت يدا ابى
 لهب ولا شك ان المراد به
 الشخص المسمى بابى لهب
 لا كافرا آخر (او ابهام
 استلذاذه) اي وجد ان
 العلم لذينا نحو قوله * بالله
 يا ظبيات القاع قلن لنا *
 ليلاي منكن ام ليلي من
 البشر * (او التبرك به)
 نحو الله الهادي ومحمد
 الشفيع او نحو ذلك
 كالتفاؤل والتطير والتسجيل
 على السامع وغيره مما
 يناسب اعتباره في الاعلام
 (وبالموصولية) اي تعريف
 المسند اليه بايراده اسم
 موصول لعدم علم المخاطب
 بالاحوال المختصة به سوى
 الصلاة

الجمهوري الا اذا كان المراد شخصا غير المسمى بابي لهب كإمام (قوله او ايها
استلذاذ) اي استلذاذ التكلم بالمسند اليه اي ان يؤم التكلم المخاطبانه وجد
المسند اليه لذذا وفي ذكر الابهام نظر لان اللفظ الدال على المحبوب للنفس لذيد
عندها فالاستلذاذ حاصل تحقيقا لاعلى سيل الابهام فالاولى ان يقول او الاعلام
بالاستلذاذ به واجيب بامر من الاول ان المراد اللة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى
ولاشك انها متوهمه لا محققة الثاني ان المراد اللة بذكر العلم من غير اعتبار
الدلالة على المعنى ولاشك ان حصول اللة العنوية بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة
على المعنى امر متوهم هذا كله ان فسرنا الابهام بالتوهم اما لو اريد به الايقاع في وهم
السامع اي ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض اصلا (قوله ليلاي الخ) اضاف
ليلى الى نفسه حين كونها من الظنيات ولم يضمنها لنفسه حين كونها من البشركى لكمال
حسده وغيره ذكره شيخنا الحنفى والشاهد في قوله ام ليلى اذ مقضى الظاهر ان يقول
ام هي لتقدم المرجع لكنه اورد المسند اليه علما لابهام استلذاذ (قوله او التبرك)
يصح ان يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وان يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم
من غير اعتبار تلك الدلالة فعلى التوجيه الاول يتعين عطفه على الابهام لان التبرك
حاصل تحقيقا لانه متوهم وعلى الثانى يكون معطوفا على الاستلذاذ لان التبرك
حينئذ متوهم لا محقق (قوله نحو الله الهادى) اي عند ذكر الله تعالى وقوله محمد
الشفيع اي عند ذكر المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله كالتفاؤل) هو بالهمز
وذلك نحو سعيد في دارك (قوله والتطير) اي التشاؤم كالتفاح في دار صديقك (قوله
والسجيل) اي ضبط الحكم وكتابه عليه كالمو قال الحاكم لعمر وهل اقر زيد بكذا
فيقول عمرو زيد اقر بكذا فلم يقل هو اقر بكذا لاجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث
لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وغيره بما يناسب اعتباره الخ) كالنبيه
على غباوة السامع كالمو قال لك عمرو وهل زيد فعل كذا فنقول له زيد فعل كذا بايراد
المسند اليه علما مع كون المحل للضمير للتنبيه على بلادة المخاطب وانه لا يفهم الا باسم
المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام وكألت على الترجم نحو ابو الفخر يسلطك (قوله
لعدم علم المخاطب) اي فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون
للتكلم (قوله بالاحوال المختصة به) الاولى ان يقول بالامور المختصة به ليشمل عدم
العلم بالاسم ثم ان المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لاهدم وجودها
في غيره (قوله سوى الصلة) فيه ان عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعى اتيان
المسند اليه موصولا لانه اذا علم بالصلة امكن ان يعبر عنه بطريق غير الموصولية
كالاضافة نحو مصاحبنا بالاسم كذا وكذا واجيب بان النكتة لا يشترط فيها ان تكون
مختصة بتلك الطريق ولا ان تكون اولى بها بل يكفي وجود مناسبة بينهما

وحصولها بها وان امكن حصولها بغيرها ايضا فليس المراد بالاقتضاء هنا الا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل بالوصولية يحصل بالاضافة وبهذا يحاج ايضا عما اورد على قوله او استهجان الخ من ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الوصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شئ الى الاستهجان ليرجح اختيار الوصولية على ما سواها من الطرق واعلم ان ما ذكرناه من ان النكتة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى كانت موجبة او مرجحة او لم تكن كذلك والترزيع من قصد التكلم هذه طريقة الفناح ومذهب الشارح ان النكتة لا بد ان تكون موجبة او مرجحة ولذا قال العلامة عبد الحكيم ان عدم علم المخاطب سوى الصلة نكتة موجبة لا يراده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمخاطب شئ من الاحوال المختصة الا الصلة لا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الوصولية وايراده نكرة خروج عما نحن فيه اذ كلا منا في ايراده معرفة ولا يقض بقولنا مصاحبا اس رجل فاضل او الرجل الذي كان معنا بالاس فاضل لان طريق الاضافة احضار للمهمود بعنوان المضاف اليه وطريق اداة التعريف احضار للمهمود بعنوان الدو وطريق الوصولية احضار له بعنوان النسبة الخيرية المفيدة لاتصاف الوصولية بها وهذه الطرق متغايرة انتهى واما ما اوردته بعضهم على المصنف من ان عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي اتيان السند اليه موصولا للاستغناء عن الموصول يجعل تلك الحالة المختصة المعلومة للمخاطب صفة للنكرة واجاب عنه بان تعيين الموصول وضعي بخلاف تعيين النكرة فانه بحسب الخارج دون الوضع لان الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار امر عام او موضوع للمفهوم الكلى المستعمل في جزئياته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والعرض في ذلك والنكرة الموصوفة موضوعة للمفهوم الكلى مستعملة فيه وان كانت منحصرة في معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع اقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو في حيز السقوط لان الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والنكرة الموصوفة بمنزل عنه نعم يرد على المصنف شئ آخر وهو ان قوله سوى الصلة يقتضي ان الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال المختصة بالسند اليه ولم يستثن منها الا الصلة مع انه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك فيما اذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الاولى ان يقول سوى الصلة والخبر واجيب بان الخبر لا يجب ان يكون من الاحوال المختصة بالسند اليه بل تارة يكون من الاحوال العامة كما في مثال الشارح وتارة يكون من الاحوال الخاصة كما في بقرة تكلمت فلم يدخل الخبر حيثن في المستثنى منه فلا وجه لاجراجه واما الصلة فيجب ان تكون مختصة بالسند اليه لانها معينة له

(كقولك الذي كان
معنا اس رجل عالم)
ولم يتعرض المصنف
لما لا يكون للمتكلم
او لكليهما علم بغير
الصلة نحو الذين
في بلاد الشرق لا
اعرفهم اولا نعرفهم
لقللة جدوى مثل
هذا الكلام

بدليل انه صار معرفة بواسطة انصافه بها (قوله الذي كان معنا امس الخ) اى
فالمخاطب لم يعلم شيئا من احوال المسند اليه الا كونه كان معنا بالامس ولم يعلم كونه
عالم الاولا (قوله لما لا يكون للمتكلم الخ) ماصدرية اى لم يتعرض لعدم كونه المتكلم
له علم بسوى الصلة ولا لعدم كونه كل من المتكلم والمخاطب له علم بسوى الصلة
او موصولة والمأخذ محذوف اى لما لا يكون فيه للمتكلم الخ (قوله نحو الذين في بلاد
المشرق الخ) اى فالتكلم وحده او مع المخاطب ليس له علم الا بالصلة وهى الكون
في بلاد المشرق (قوله الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب والاولى ان
يمثل لعدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معك امس لا اعرفهم لانه ادل على معرفة
المخاطب من مثال الشارح (قوله لقلة جدوى مثل هذا الكلام) اى لقلة الفائدة
في هذا الكلام وانما لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام لانه لا يخلو عن فائدة وهى افادة
المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وانما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت اليها
البلغ لان المفروض ان المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة بسوى الصلة فلا يمكن
الحكم عليه من التكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى
لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان التكلم يجوز
ان يكون عالم بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ثم ان
قوله لقلة جدوى الخ يقتضى انه لا يكون في الكلام فائدة عظيمة عند انتهاء علم المتكلم بغير
الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقولك الذى ملك الروم يعظم العلماء فان معرفة
انه يعظم العلماء فائدة يعتد بها وكذلك قولك الذين في بلاد المشرق زهاد فان معرفة
انهم زهاد فائدة يعتد بها واجيب بان ما ذكره الشارح هو الغالب فلا يرد امثال السابق
لانه من غير الغالب واما ما اجاب به بعضهم من ان الكلام فيما اذا لم يكن للمتكلم علم
بسوى الصلة وهذا المثال للمتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو انه يعظم العلماء فردود
بامرير الاول ان مثال الشارح كذلك ايضا فان المتكلم عالم بسوى الصلة وهو انه
لا يعرفهم الثانى ان المراد بسوى الصلة ما هو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها
كما تقدم (قوله او استهجان) اى استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه
اما لا شعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا نحو البول والفناء ناقض للوضوء
فيعدل عن ذلك لاستهجانه لقولك الذى يخرج من احد السيلين ناقض واما لفرة
في اجتماع حروفه (قوله باسم) مراده به العلم باقسامه الثلاثة فهو من اطلاق
الخاص وارادة العام (قوله اى تقرير الغرض الخ) انما قدم هذا القول لانه احسن
الاقوال الثلاثة ووجه احسنيته ان المقصود من الكلام افادة الغرض المسوق له
وكل من المسندين انما اتى به لافادة ذلك الغرض وحيث جعل التقرير على تقريره اولى
(قوله والمراد مفاعلة من راد يرو دجاء وذهب) هذا معناها في الاصل اى ان معناها

(او استهجان التصريح
بالاسم او زيادة التقرير)
اى تقرير الغرض المسوق
له الكلام وقيل تقرير
المسند وقيل تقرير المسند
اليه (نحو وروا دته)
اى يوسف والمراد
مفاعلة من راد يرو دجاء
وذهب

في الاصل المجي' والذهب والمراد بها هنا الخادعة وهو ان يحتال كل من شخصين على صاحبه في اخذ ما بيده يريد ان يخلبه وياخذه منه وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة التمثيلية بان شبه هيئة الخادع بهيئة الذي يجي' ويذهب واستعيرت المرادة الموضوعية لخال الذي يجي' ويذهب لخال الخادع ووجه الشبه بين المرادة والخادعة ان كلا منهما هيئة منفردة من عدة امور او من قبيل التبعية بان شبهت الخادعة بالمجي' والذهب بجامع التردد في كل واستعيرت المرادة الموضوعية للمجي' والذهب للخادعة واشتق من المرادة راودت بمعنى خادعت ثم بعد هذا كله فالخادعة ليست باقية على عمومها بل المراد الخادعة على خصوص الجماع والحاصل ان المرادة في الاصل بمعنى المجي' والذهب فاريد منها الخادعة وهي مطلقة والمراد منها خدعة خاصة او ان المرادة صارت حقيقة عرفية في الخادعة والى هذا اشار الشارح بقوله وكان المعنى اى المراد او العرفى وليس المراد وكان المعنى الخقيق ثم انه ورد - والى - باصله انه اذا كان المراد بالمرادة الخادعة فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما لان المفاعلة تقتضى وقوع الطلب من كل منهما يوسف عليه السلام لا يقع منه طلب ذلك الامر واجاب عنه الشارح بقوله وفعلت فعل الخادع اى المحتال وحاصله ان المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها اصل الفعل وانما عبر المفاعلة للدلالة على المبالغة في طلبها منه واختلافهما ويجوز ان تكون المفاعلة على بابها وان الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلبها للوقوع وللبه للمنع كما فسر به قوله تعالى ولقد همت به وهم بها اى همت به فعلا وهم بها تراغم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمرادة الخادعة فاحقيقة الخادعة فاجاب الشارح بانها ان يحتال عليه هذا حاصل تقرير كلام الشارح كذا قرر - نحن العدى (قوله وكان المعنى الخ) انما لم يحزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بان هذا مراد الله فالادب الايتان بالعبارة المقبدة للظن وقوله خادعته عن نفسه عن معنى لام التعليل اى لاجل نفسه مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك اوان المعنى خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها فيفيد العلية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه اشارة الى انه لم يتحقق الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الواقعة وفيه اشارة ايضا الى ان المفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشيء) متعلق بالخادع لتضمنه معنى المتباعد وضيمه لا يريد راجع الى الصاحب وجعل عبد الحكيم عن بمعنى لام التعليل اى فعلت فعل الخادع لصاحبه لاجل الشيء الذى لا يريد صاحبه ان يخرج عن يده (قوله يحتال) ضميره راجع للخادع وهذه الجملة مبنية لقوله فعلت فعل الخادع ولذا ترك العاطف فهى مستأنفة جوا بالسؤال كأن قائلا قال له فاذا ذلك الفعل الذى يفعله الخادع لصاحبه فقال

وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد ان يخرج عن يده يحتال عليه ان يخلبه وياخذه منه وهى عبارة عن التعمل لمواقفته اياها والمسد اليه هو قوله (التي هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام تراهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز اوز ليحلاله اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمرادة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للسند اليه لا مكان وقوع الابهام والاشراك فى امرأة العزيز اوز ليحيا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى انها مثال لها ولا ستمجان التصريح بالاسم وقد بينته فى الشرح

يحتال المخادع على صاحبه مريدا ان يقلبه (قوله وياخذ منه) تفسير لما قبله (قوله وهي الخ) لما كانت المخادعة عامة بين المراد منها بقوله وهي اي المخادعة هنا عبارة عن التسلل اي الاحتيال على جماعة يوسف زليخا قالام في قوله لمواقته بمعنى على (قوله متعلق براودته) اي وعن بمعنى لام التعليل اي راودته لاجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله فالفرض الخ) اي اذا علمت ما قلنا لك في معنى الراودة فالفرض الخ (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوسه بالجماسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملازمة صاحبه للمعاصي (قوله والمذكور) اي وهو قوله التي هو في بيتها وقوله ادل عليه اي على الفرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصي والحاصل ان الفرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذي هو امرأة العزيز والعلم الذي هو زليخا الا ان الموصول يدل على ذلك اكثر من غيره لانه يقتضي انه يتمكن منها ولم يفعل بخلاف غيره فانه لا يدل على التمكن (قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كما في القاموس وبضم الزاي وفتح اللام كما في البضاوي (قوله وتمكن من نيل المراد منها) ان قيل هو نبي معصوم فكيف عبر بالتمكن قلت المراد التمكن بحسب الصورة الظاهرية والافهوني معصوم وقوله من نيل المراد اي مرادها لامراده (قوله تقرير للمراودة) اي انها وقعت وثبت وقوله تقدير للمراودة اي التي هي المسند وقوله لما فيه اي الكون في بيتها كما يدل عليه قوله قل لانه اذا كان في بيتها الخ (قوله من فرط) اي من شدة الاختلاط والالفة وحاصل ما ذكره من تقرير المسند انه اذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصورة وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئا لا يمكنه ان يخالفها فقوله التي هو في بيتها تقرير للمراودة وانها حصلت ولا بد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه اتم واعظم من غيره (قوله في امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله اوزليخا راجع للاشتراك وعبر في الاول بالابهام وفي الثاني بالاشتراك لان الاول اسم جنس من قبيل المتواطىء ففيه ابهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي ويحتمل ان امرأة العزيز وزليخا راجعان للابهام وللاشتراك والاشتراك في امرأة العزيز معنوي وفي زليخا لفظي وحاصل ما ذكره في تقرير المسند اليه انه لو قال وراودته زليخا لم يعلم انها التي هو في بيتها اذ يمكن ان يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التي هو في بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل راودته امرأة العزيز بخلاف وراودته التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهوده ويعلم منه نفس تلك المرأة التي هي زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج ان التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) اي عند شراح المتن (قوله وقد بينته في الشرح) حاصله انه لو عبر بزليخا لكان

مستقيماً لانه يقع التصريح باسم المرأة او لكون السمع يمج لفظاً زليخاً لكونه مركباً من حروف يستقيم السمع اجتماعها ومن لطيف هذا النوع اعنى العدول عن التصريح للاستهجان وان كان فيه طول ما يحكيه الشارح في قوله

❖ قالت لترب عندها جالسة ❖ في قصرها هذا الذي اراه من

❖ قالت فتى يشكو الغرام عاشق ❖ قالت لمن قالت لمن

فعدل عن العلم مع كونه اخصر لما ذكر لاستهجان التصريح باسمها (قوله اى التعظيم والتهويل) انصرف في القاموس في معنى التفخيم على التعظيم والمراد تعظيم المنسند اليه (قوله والتهويل) اى التخويف (قوله من اليم) اى من البحر وهو بيان لما غشيه او ان من التبعض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل او انه ظرف لقو متعلق بغشيه والمعنى فضيهم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره وليس محدوداً باربعين قامة مثلاً فأورد المسند اليه اسم موصول اشارة الى انه لا يمكن تفصيله وتعيينه فكأنه قيل غشيه من البحر ماء تميز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله فان في هذا الابهام) اى وترك التعيين حيث لم يقل فضيهم من اليم ثلاثون قامة مثلاً وقوله من التفخيم اى التعظيم لما غشيه مالا يخفى وذلك لانه يشير الى ان ما غشيه بلغ من العظم غاية لا تدرك ولاتى العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه انواعاً من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لان الماء المجتمع بالقر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم ان قلت بشرط في صلة الموصول ان تكون معهودة للمخاطب كما ذكره النحاة لاجل ان يعرف باعتبارها وحيتذ فلا يتأتى ان تكون مبهمة لان الابهام يتا في ذلك قلت ذلك الاشتراط بالنظر لاصل الوضع وقد يعدل عن ذلك الاصل الى الابهام لاجل تلك النكتة اى تعظيم المسند اليه وتهويله كذا قيل وفيه ان الذى ذكره النحاة ان الصلة بشرط فيها ان تكون معهودة الى مقام التعظيم والتهويل ويمثلون بهذه الآية وحيتذ فلا اعتراض (قوله على الخطاء) في بعض النسخ على خطأ اى سواء كان خطأ المخاطب او خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يقننه زيد اخاه بفرح لحزنه (قوله ترونهم) هو بضم التاء رواية ودراية اما الاول فظاهر واما الثانى فمما اشتهر عندهم من استعمال الاراءة بمعنى الظن بصورة المبني للمجهول وان كان المعنى على البناء للفاعل ضل هذا الواو فاعل والهاء مفعول اول واخوانكم مفعول ثان واما قبحها على ان ترى بمعنى تبصر فلا يصح اذ ليس الابصار مراداً هنا نم يصح الفتح نظراً للدراية على جعل الروية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تخالفه كذا قرر بعض الافاضل وقرر شيخنا العلامة العدوى ان رأى هنا من الاراءة التى تعدى الى ثلاثة مفاعيل فهو مبنى للمجهول حقيقة وان الواو نائب فاعل والهاء مفعول ثان واخوانكم مفعول

(او التفخيم) اى التعظيم
والتهويل (نحو فضيهم
من اليم ما غشيه) فان
في هذا الابهام من التفخيم
مالا يخفى (او تنبيه المخاطب
على الخطأ نحو ان الذين
ترونهم) اى تظنونهم
(اخوانكم بشئ غليل
صدورهم ان تصرعوا)
اى تهلكوا او تصابوا
بالحوادث فقيه من التنبيه
على خطأهم في هذا الظن
ماليس في قولك ان القوم
الفلانى (او الایماء) اى
الاشارة

ثالث وان المعنى ان الذين يريكم الناس انهم اخوانكم اى بصيرونكم رائيين لهم
 وغانين لهم انهم اخوانكم وعلى هذا فقول الشارح اى تظنونهم ليس تفسيراً حقيقياً
 بل تفسير لحاصل المعنى وهذا البيت من كلام عبدة بسكون الباء ابن الطيب من قصيدة
 يعظ فيها بنيه (قوله غليل الخ) الغليل بالغين المجمة الحقد ويطلق على حرارة
 العطش والمراد هنا الاول (قوله اى تهلکوا) الصرع هو الالقاء على الارض فهو
 اما كناية عن الهلاك او الاصابة بالحوادث (قوله فقيه من التنبيه الخ) اى حيث حكم
 عليهم بانه تحقق فيهم ما هو منافي للاخوة فيعلم انها منتقبة فيكون ظنهم لها خطأ
 (قوله فقيه من التنبيه الخ) اى فى الموصول من حيث الصلة او ان الصلة والموصول
 كالشيء الواحد والا فالتنبيه من الصلة لامن الموصول تأمل (قوله ما ليس فى قولك الخ)
 يتبادر منه ان كلام الشاعر فى قوم مخصوصين وليس كذلك بل الظاهر انه تنبيه
 على خطأ ظن الاخوة بالناس ايا كانوا وفى اى وقت كان فليس هناك قوم معينون يتأتى
 التعبير عنهم بالقوم الفلانى كذا ذكر شيخنا الحنفى (قوله الى وجه) اى نوع وقوله
 بناء الخبر لفظ بناء مستدرک والاصل او الایماء الى وجه الخبر وذلك لان الخبر
 على وجوه وانواع مختلفة فيشار بإيراد المسند اليه موصولا لواحد منها واما البناء
 فهو شئ واحد لا تعدد فيه كذا قيل وقد يقال اذا كان للخبر وجوه وانواع كان
 بناؤه كذلك باعتبارها لان بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء
 مستدرکاً ولك ان يجعل البناء بمعنى المبنى واضافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف
 وحينئذ فالمعنى انه يؤتى بالمسند اليه اسم موصول للاشارة الى نوع الخبر المبنى على
 الموصول من كونه مدحا او ذما او عقابا الخ ومعنى كون الخبر مبنيا على الموصول انه
 محكوم به عليه وهذا الوجه يشير له قول الشارح فيما باتى وقول المصنف او الایماء الى
 وجه بناء الخبر اى والحال ان ذلك الایماء مناسب للمقام بان كان المقام يقتضى
 التأكيد وانما كان الایماء المذكور مناسباً لذلك المقام لان فيه شدة البيان بعد الاجال
 وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الایماء مناسباً للمقام كان من المحسنات البدعة
 لانه شبهه بالارصاد من جهة ان فاتحة الكلام تنبه الفطن على خاتمته والارصاد عند
 علماء البديع ان يحصل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الزوى
 نحو قوله تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون (قوله اى الى طريقته)
 المراد بطريقته نوعه وصفته (قوله اى على طرزه وطريقته) اى على صفته (قوله
 يعنى تأتى الخ) اى بالغناية اشارة الى ان ما افاده كلام المصنف من ان المسند اليه
 الموصول هو المشير الى وجه بناء الخبر غير ظاهر اذ المشير الى ذلك انما هو الصلة
 وقد يجاب بان قول المصنف او الایماء الخ معناه انه يؤتى بالمسند اليه اسما موصولا
 للایماء بصلته (قوله من اى وجه) اى من اى نوع ومن اى جنس وفى الكلام حذف

(الى وجه بناء الخبر)
 اى الى طريقته تقول عقلت
 هذا العمل على وجه عقلت
 وعلى جهته اى على طرزه
 وطريقته يعنى تأتى
 بالموصول والصلة
 للاشارة الى ان بناء
 الخبر عليه من اى وجه
 و اى طريق من الثواب
 والعقاب والمدح والذم
 وغير ذلك (نحو ان الذين
 يسكبون عن عبادتى)
 فان فيه ايماء الى ان الخبر
 المبنى عليه امر من جنس
 العقاب والاذلال وهو
 قوله (سيدخلون جهنم
 داخرين) ومن الخطأ
 فى هذا المقام تفسير الوجه
 فى قوله الى وجه بناء
 الخبر بالصلة والسبب
 وقد استوفينا ذلك
 فى الشرح (ثم انه) اى
 الایماء الى وجه بناء الخبر

اي من جواب اي وجه وكذا يقال فيما بعده (قوله الى ان الخبر المبني عليه) هذا يشير الى ان البناء بمعنى اسم المفعول و اضافته للخبر من اضافة الصفة للوصف وقوله فان فيه ايماء الخ اي بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام (قوله داخرين) اي صاغرين اي متلبسين بالنذل والصغار (قوله ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه) اي في كلام المصنف والذي فسر به ذلك التفسير هو الشارح العلامة الخللالي تبعا للعلامة الشيرازي في شرح الفتح ووجه الخطأ في ذلك التفسير ان الاشارة للعللة لا تنطرد في جميع الامثلة بل هو ظاهر في الآيتين فان الاستكبار عن العبادة علة في دخول جهنم وتكذيب شعيب عليه السلام علة في الحشران ومشكل في البتين فان السمك للسماء ليس علة لسماء البيت وضرب البيت ليس علة لزوال المحبة فديقال ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير في قوله ثم انه ربما الخ الى الايماء كما فعل الشارح وهو انما رجعه لجعل المسند اليه موصولا وحيث فلا تحطئة فيما ذكر من التفسير لان البتين حيثنذ ليسا من امثلة الايماء الى وجه الخبر بل من امثلة جعل الموصول وسيلة الى التعظيم او التحقيق وحيثنذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض وديقال جعله الضمير راجعا لجعل المسند اليه موصولا خلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الايماء فهو خطأ والمبني على الخطأ خطأ وانما كان رجوع الضمير لجعل المسند اليه موصولا خلاف ما يدل عليه السياق لانه قال ثم انه ولو كان الضمير عائدا على الايمان بالموصول لقال او جعله ذريعة على قياس ما قبله من قوله او استعجابان التصريح بالاسم او التفعيم او تنبيه المخاطب الخ او الايماء الخ وبان المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره انما هو الايماء لانفس الموصول بدليل انه لو بني عليه غير المسمى اليه بان بني عليه غير الحشران بالنسبة للآية الثانية لم يفيد تعظيم شعيب فظهر انه لا مدخل للوصف في افادة التعظيم (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم الخ) حاصل ما في المقام ان المبحث الذي فرغ منه كون الموصول يشير الى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبة او لافئى آخر والمبحث الذي شرع فيه الآن كون الموصول يشير الى جنس الخبر وتلك الاشارة قد تكون ذريعة وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه او شأن غيره او ذريعة للتعريض بالاهانة لشان الخبر او ذريعة الى تحقيق الخبر (قوله لا مجرد الخ) اي لان سياق الكلام يناسبه لانه لو كان كذلك لقال او جعله ذريعة على نسق ما قبله ولانه يفهم ان ما ذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما مر (قوله الى بعض الاوهام) اي وهم الشارح الخللالي (قوله وربما جعل ذريعة الخ) اي فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا في عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو الاشارة من عرض الكلام اي دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو

لا مجرد جعل المسند اليه
موصولا كما سبق الى بعض
الاهوام (ربما جعل
ذريعة) اي وسيلة (الى
التعريض بالتعظيم لشانه)
اي لشأن الخبر (نحو
ان الذي سمك) اي رفع
(السماء بنى لنا بيتا) اراد به
الكعبة او بيت الشرف
والجد (دعائمه اعز
واطول) من دعائمه كل بيت
ففي قوله ان الذي سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبني
عليه امر من جنس الرفعة
والبناء عند من له ذوق
سلم ثم فيه تعريض بتعظيم
بناء بيته

ما قبح البخل تريد انه بخيل وانما ذكر التعريض في هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه امر آخر ثبت في ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها عقلا او عادة قاله السيرامي (قوله اراد به الكعبة) لان القصيدة تأتي ان يكون المراد به الكعبة لان قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بان آباءه اماجدوا واشرفوا لكونهم من قريش بخلاف آباء جرير فانهم من اراذل بني تميم ومعنى كونه بني لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم اي ان الذي سلك السماء جعل فينا بمجدوا وشرفوا جعل قبيلتنا من اعظم القبائل بخلافك يا جرير فان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فيتعين حل البيت على بيت المجد لان جريرا مسلم فلامعنى للافتخار عليه بالكعبة اذ لكل مؤمن فيها حق واجاب بعضهم بانه يمكن ان بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به اكثر من غيره او ان اهله كانوا ممن يتعاطون امورها بخلاف اقارب جرير (قوله او بيت الشرف والمجد) الاضافة بآية او المراد بيت الشرف نسبة وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله دعائمه) جمع دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت اي قوائمه وعواميده (قوله من دعائم كل بيت) اي او من دعائم بيتك وقيل السماء وقيل عريضة طويلة (قوله في قوله ان الذي سلك السماء ايماء) اي بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك بني لنا بيتا (قوله المني عليه) اي المحكوم به عليه (قوله عند من له ذوق الخ) متعلق بقوله ايماء وافاد بذلك ان الذوق شاهد على ذلك الايماء فانه اذا قيل الذي صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه غرغا ان ما بيني عليه امر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لي كذا كان كالتاكيد لما اشار اليه اول الكلام (قوله ثم فيه) اي في ذلك الايماء بواسطة الصلة بخلاف ما لو قيل ان الذي بني بيت زيد بني لنا بيتا فانه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته وان اشار الى جنس الخبر وقوله بتعظيم بيته اي بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السماء اي وافعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف والحاصل ان شأن الصانع التقن للصنعة ان تكون صنعة متقنة فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سلك السماء فلا يكون ذلك البناء الاعظما لما علمت ان افعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف لا يقال ان الايماء المذكور انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بني السماء به وحينئذ فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر قاله ابن يعقوب واعترض العلامة السيد على الشارح بانه لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا على الايماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا ان ذلك الايماء لا مدخل له في تعظيم الخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد

ومما يدل على ان الائمة لا مدخل له في ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الائمة
 لنوع الخبر في قولك بنى لنا بيتا من سلك السماء بتقديم المسند فان هذا مفيد للتعريض
 بتعظيم شان الخبر ولا ايماء فيه لنوع الخبر لان الائمة انما يصل عند جعل الموصوف
 مقدما واجيب بان الكلام في التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولا شك انه يحتاج
 الى التوصل اليه بالائمة المذكور لان تعظيم شعيب في الآية انما استفيد من الصلة لما فيها
 من الائمة الى جنس الخبر الدال على التعظيم اذ لو بنى عليه غير الموصى اليه بان رتب عليه
 غير الخسر ان لم يستفد تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من
 مجموع الكلام ولا شك انه لا يحتاج الى الائمة المذكور واستفادة التعظيم من الصلة
 بواسطة الائمة لاتنا في استفادته من مجموع الكلام لان ما يفيد التكتة تنسب اليه وان
 امكنت بغيره (قوله لائمة اعظم منها وارفع) اي في مرأى العين (قوله او ذريعة الى تعظيم
 شان غيره) اي حال غيره والاولى ان يقول او ذريعة الى التعريض بتعظيم شان
 غيره (قوله ففيه) اي الموصول بمعنى مع الصلة (قوله مما ينبغي عن الخيبة) اي لان
 شعبا نبي فكذب به يوجب الخيبة والخسر ان وكان الاول ان يقول الى ان الخبر المبني عليه
 من جنس الخيبة والخسر لان هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على
 ما قبله بعطف تفسير (قوله وتعظيم لشان شعيب) فظاهر ان ذلك من الموصول مع انه
 من الائمة بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحصل لهم الخيبة بسبب تكذيبهم اياه يعلم منه
 انه عظيم فكان الاول للشارح ان يقول ثم في هذا الائمة تعريض بشان شعيب الذي هو
 مفعول به (قوله وربما يجعل) اي الائمة المذكور وقوله ذريعة الى الائمة الاولى
 ان يقول ذريعة للتعريض باهانة شان الخبر (قوله ان الذي لا يحسن معرفه الفقه الخ)
 اي في الموصول مع الصلة ايماء الى ان الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتمنيذ وفي ذلك
 الائمة تعريض بان مصنفه مبتذل مهان لانه اذا كان لا يحسن ما ذكر كان جاهلا فتصنيفه
 حينئذ قبيح لابعائه لان المذنب على الجهل شيء قبيح (قوله ان الذي يتبع الشيطان خاسر)
 اي فالوصول بشير الى ان الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران وفي ذلك الائمة
 تعريض بحقارة الشيطان لانه اذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا
 وقد يقال ان اهانتهم من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر
 الا ان يقال انه يحصل بواسطة الائمة لجنس الخبر اهانة اتم ما تحصل به اولا آه سم
 (قوله وقد يجعل) اي الائمة المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر اي تقريره وتثبيته اي جعله
 مقرا وثابتا في ذهن السامع حتى كأن الائمة المذكور هان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة
 تصلح لان تكون دليلا لوجود الخبر كما في البيت المذكور فانه يصلح لان يقال اسكن الغول
 ودها وزالت محتمها لانها ضربت الخ ثم ان ظاهره ان المحقق لخبر نفس الائمة وليس
 كذلك اذا المحقق له في الحقيقة انما هو الصلة التي حصل بها الائمة لانفس الائمة

لكونه فعل من رفع
 السماء التي لائمة اعظم
 منها وارفع (او) ذريعة
 الى تعظيم (شان غيره)
 اي غير الخبر (نحو الذين
 كذبوا شعبا كانواهم
 الخاسرين) ففيه ايماء
 الى ان الخبر المبني عليه
 مما ينبغي عن الخيبة
 والخسران وتعظيم لشان
 شعب عليه السلام وربما
 يجعل ذريعة الى الائمة
 لشان الخبر نحو ان الذي
 لا يحسن معرفة الفقه قد
 صنف فيه او لشان غيره نحو
 ان الذي يتبع الشيطان فهو
 خاسر وقد يجعل ذريعة
 الى تحقيق الخبر اي جعله
 محققا ثابتا نحو ان التي
 ضربت بيتا مهاجرة *
 بكوفة الجند غالب ودها
 غول * فان في ضرب
 البيت بكوفة والمهاجرة
 اليها ايماء الى ان طريق
 بناء الخبر مما ينبغي عن
 زوال المحبة وانقطاع
 المسودة ثم انه يحقق

(قوله ان التي ضربت الخ) اي ان الحمية التي ضربت بيتنا وصرب البيت في الاصل شد
 اظنا به ويلزمه الاقامة فيه المرادة فتكون كناية عن الاقامة فيه من باب الانتقال
 من المنزوم لل لازم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت افادت ان الكوفة التي اقامت
 بها ليست محلها الاصلى وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في و اضافتها
 للجدد لاقامة جند كسرى بها وقوله غالت اي اكلت وودها اي محبتها لي مفعول مقدم
 وغول فاعل مؤخر اي انها اتما اقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لتكون القول اكل
 ودهالى وان محبتها لي زالت ووجه ادخال التاء في الفعل ان القول مؤنث سماها
 وان كان بمعنى المالك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما في الحفيد على المطول
 (قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى ان طريق بناء الخبر) اي الى
 جنس الخبر المبني عليه وكان الاول ان يقول الى ان طريق بناء الخبر امر من جنس
 زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق مامر والمراد انه فرد من افراد ذلك الجنس
 وانما كان الوصول يومئذ للنوع المذكور لان الشأن ان الانسان لا يقيم في محل خلاف
 محله الا اذا كان كارها لاهل محله (قوله ثم انه) اي الايماء المذكور بواسطة الصلة وقرر
 شيخنا العدوى ان قوله ثم انه اي ماذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ اي من تحقيق
 السبب للسبب وذلك لان اكل القول ودها سبب في الواقع للضرب والمهاجرة
 ووجود السبب دليل على وجود سببه وظهر لك مما قلنا ان قوله ثم انه يحقق
 يحتل رجوع ضميره للايماء جريا على مامر من التسامح ولما ذكر من الضرب والمهاجرة
 نظرا لتحقيقه من ان المومي اتما هو الصلة (قوله زوال المودة) اي منها وقوله
 ويقرره اي في ذهن السامع (قوله حتى كانه) اي الايماء بواسطة الضرب او ضرب
 البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه اي على زوال المحبة لانه
 دليل عليه واعلم ان الاستدلال بالسبب على السبب يسمى برهانا تاي والاستدلال بالسبب
 على السبب يسمى برهانا لمبا لان وجود السبب خارجا علة في وجود السبب بمعنى
 انك اذا رأيت السبب متحققا في الخارج استدلت به على وجود السبب فالسبب
 حينئذ يقع في جواب السؤال لم عن وجود السبب وما هنا من قبيل الاستدلال بالسبب
 على السبب فهو من قبيل البرهان اللمبي اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح كانه
 برهان عليه لا وجه للكاثية اذ هو برهان عليه حقيقة فالاولى ان يقول لانه برهان
 عليه الا ان يقال ان المعنى حتى كانه برهان اني فشبه اللمبي بالاني او ان كان التحقيق
 قرر ذلك شيخنا العدوى او يقال اني بكائن لانه لم يسق مساق البراهين المعتادة (قوله
 وهذا معنى تحقيق الخبر) يعني ان المراد بتحقيق الخبر تتيته وتقريره حتى كان الصلة
 دليل عليه و ليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله واجبا به بان تكون الصلة علة للخبر
 في الواقع وال لازم ان ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة

زوال المودة ويقرره
 حتى كانه برهان عليه
 وهذا معنى تحقيق الخبر
 وهو مفقود في مثل ان
 الذي سمك السماء ادليس
 في رفع الله السماء تحقيق
 وتبيت لبنائه لهم بيتا
 فظهر الفرق بين الايماء
 وتحقيق الخبر (وبالاشارة)
 اي تعريف المسند اليه
 بايراده اسم اشارة
 (لتمييزه) اي المسند اليه
 (اكل تمييز)

في نفس الامر وهو غير صحيح اذا الامر بالعكس وهو ان العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة والحاصل ان الضرب والمهاجرة علة لية زوال المحبة وزوال المحبة علة انية لهما (قوله اذ ليس في رفع الله السماء الخ) اي لان رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لانية ولالية (قوله فظهر الفرق الخ) اي لان حاصل الايمان الى وجه الخبر ان يستثمر السامع بخبر لا يلزم من ذلك ان يتقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له واما تحقيق الخبر فهو ان يستثمر السامع بخبر الخبر ويتقنه ويتقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه والانكار له الا ترى الى قوله ان التي ضربت الخ فانه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمك السماء الخ اذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايمان فيه بدون التحقيق وظهورك من هذا ان الايمان الى وجه بناء الخبر اعم من الايمان الى تحقيق الخبر باللفظ للمحل فكما وجد تحقيق الخبر وجد الايمان ولا عكس لحصول الايمان لوجه الخبر من غير ايمان الى تحقيقه في نحو ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا الخ فان فيه الايمان لوجه الخبر وليس فيه ايمان الى تحقيق الخبر اذ لا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الايمان الى التحقيق مع ان الايمان لوجه الخبر في نحو ان التي ضربت بيتا الخ لكون الوجه الذي اشير اليه كالدليل على ذلك الخبر واذ قد علمت الفرق بينهما وان بينهما العموم والخصوص المطابقة اعتبارا للمحل تعلم ان الايمان لوجه بناء الخبر غير الايمان الى تحقيق الخبر وحينئذ فلا يستغنى بذكر الايمان لوجه الخبر عن الايمان الى التحقيق فسقط اعتراض المصنف في الابيضاح على القوم بانه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايمان لوجه بناء الخبر ذريعة الى التحقيق مع انه عينه (قوله اي تعريف المسند اليه) يعني لفظه لانه الذي يعرف وقوله لتمييزه اي المسند اليه اي معنى المسند اليه في الكلام استخدام حيث ذكر المسند اليه او لامر اياه اللفظ واعيد عليه الضمير مراد به المعنى او حذف مضاف اي لتمييز معناه (قوله لتمييزه اكل تمييز) اي لكون المقصود من تمييزه تمييزا اكل فهو من اضافة الصفة للوصوف والتمييز الاكل هو ما كان بالعين والقلب فانه لا تمييز اكل منه ولا يحصل ذلك التمييز الا باسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضي ان اسم الاشارة اعرف المعارف وليس كذلك اجيب بان المراد انه اكل تمييزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه ايضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف او يقال ان دلالة اسم الاشارة على اكلية التمييز انما هو من حيث ان معناه اشارة حسية ولا يتأتى معها اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا ما نعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا

او يكون سماء غير معلوم السامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافي ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى وذلك لان من المضمرات ضمير المتكلم الذى لا ينصرف فيه اشتباه اصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على اكلمية التمييز لا تقتضى اعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيدييه من ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم البهيمات كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة يعقوب كون المعارف فيها ماهو اعرف من الاسم الاشارة لا ينافي ان يكون فيه خصوصية يفوق بها ما سواه لان المراد بكون المعرفة اعرف من غيرها انها اكثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لا ينافي ان يكون ماهو دونه اقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر او نزل تلك المنزلة اقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة (قوله لغرض من الافتراض) علة للعلة اى وانما قصد تمييزه تمييزا اكمل لغرض كأن يكون المقام مقام مدح او مقام اجراء او صاف الرفع عليه فان تمييزه حينئذ تمييزا كاملا اعون على كمال المدح لان ذكر الممدوح اذا صاحبه خفاء كان قصورا في الاعتناء بامره (قوله ابو الصنتر) خبر عن اسم الاشارة او بدل منه اوبان له وخبر المبتدأ قوله من نسل شيان (قوله نصب على المدح) اى نصب بفعل محذوف لاجل افادة المدح فعلى التعليل تقدير ذلك الفعل امدح او اعنى اذا لا يشترط في منصوب المدح تقدير ما يدل على المدح فالمحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط (قوله او على الحال) اى من الخبر ان قلت الحال لا تأتي من الخبر كالاتى من المبتدأ عند الجمهور قلت سوغ ذلك هنا كون ذلك الخبر مفعولا في المعنى لمعنى اسم الاشارة او هاء التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو اشير او ابنه اى اشير اليه في حال كونه منفردا بالحسان او ابنه عليه في تلك الحالة وهذا على حد قوله تعالى هذا بعلى شيئا (قوله في محاسنه) جمع بحسن بمعنى حسن اى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله من نسل شيان) حال ثانية من صاحب الاولى فيكون من قبيل المترادفة اى متولدا من نسل شيان او خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسبه ولا يصح ان يكون حالا من الضمير المستتر في فردا لما فيه من القصور لان الحال قيد في العامل فيصير تمييزه بالانفراد في المحاسن مقيدا بكونه من نسل شيان والمناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا وتكون متعلقة بمحذوف واما جعله ظرفا لفوا متعلقا بفردا اى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للممدوح الفردية في المحاسن بالنسبة الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيان فقط الا ان يدعى ان نسل شيان

لغرض من الافتراض
(نحو هذا ابو الصفر فردا)
نصب على المدح او على
الحال (في محاسنه) من
نسل شيان بين الضال
والسلم * وهما شجرتان
بالبادية يعنى يقيمون
بالبعادية لان فقد العز
في الحضر

ممتازون بالحاسن عن سواهم والنسل الولد وشيان بفتح الشين اسم لابي القبيلة
 السماء باسمه (قوله بين الضال آه) حال من نسل شيان وهو الاوجه اى حال
 كونهم مقيمين بين الضال والسلم او من شيان او من ابو الصقر والضال بخفيف اللام
 جمع ضالة بلاهمز وهو شجر الصدر البرى والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر
 البادية يقال له شجر العضاء (قوله وهما شجرتان) الاولى شجران بدون تاء لانها
 نوعان من الشجر لا فردان الا ان يقال ان التاء للوحدة النوعية لا الشخصية ويحتمل
 ان المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على ان اقامتهم كانت
 بين فردين من النوعين فاشار الشارح الى بيان المعنى المراد لا المعنى الاصلى
 (قوله يعنى يقيون الخ) اى فقلوه بين الضال والسلم كناية عن اقامتهم بالبادية
 (قوله لان فقد العز في الحضر) وذلك لان من كان في الحضر تناله الاحكام بخلاف
 من كان في البادية فهو آمن بما ينغصه و اشار الشارح بذلك الى ان مراد الشاعر
 بوصفهم بسكنى البادية بين الضال والسلم وصفهم بالعز والشاهد في ايراد المسند اليه
 اسم اشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في الحاسن وبالعز
 ويحتمل ان يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة ونهاية
 الفصاحة لكونهم لا يخالطون في الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمة مما يخل
 بالفصاحة وكان الشارح اختار الاول تأسيا بكلام ابي العلاء المعرى حيث قال الموقدون
 بنجد نار بادية + لا يحضرون وفقد العز في الحضر * (قوله حتى كأنه لا يدرك غير
 المحسوس) اى غير المدرك بحاسة البصر اى الذى وضع له اسم الاشارة (قوله اولئك
 آباء الخ) هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا والشاهد في ايراد المسند اليه اسم
 اشارة للتنبيه على غباوة جرير حتى انه لا يدرك غير المحسوس ولو قال فلان وفلان
 وفلان آباءى لم يحصل التعريض بذلك وقوله فجئني بمنلهم امر تعجيز على حد قوله
 تعالى فأتوا بسورة من مثله اى لا تقدر على الاتيان بمنلهم في مناقبهم اذا جعنا مجامع
 الاقتحار يوما (قوله فجئني بمنلهم) اى اذكر لي مثلهم من آباءك (قوله او بيان حاله)
 اى انه يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط فقلوه
 في القرب فى معنى من البانينة (قوله كقولك هذا زيد) مثال لما اذا اريد بيان حاله
 من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما اذا اريد بيان حاله من البعد وقوله ذلك زيد مثال لما
 اذا اريد بيان حاله من التوسط (قوله واخر ذكر التوسط) اى فى قوله فى القرب الخ اى
 مع ان الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين)
 اى لانه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما (قوله وامثال هذه المباحث)
 اى وهذه المباحث وامثالها كالتكلم والخطاب والغيبة بالنسبة للضمير واحضاره بعينه
 بالنسبة للعلم وهذا جواب عما يقال ان كون ذا القريب وذلك للبعيد وذلك للتوسط

(او التعريض بغباوة
 السامع) حتى كأنه لا يدرك
 غير المحسوس (كقلوه
 اولئك آباءى فجئني بمنلهم *
 اذا جعنا يا جرير المجامع
 * (او بيان حاله) اى
 المسند اليه (فى القرب
 او البعد او التوسط
 كقولك هذا او ذلك
 او ذاك زيد) واخر ذكر
 التوسط لانه انما يتحقق
 بعد تحقق الطرفين وامثال
 هذه المباحث تنظر فيها
 اللغة من حيث انها تين
 ان هذامثلا للقريب وذاك
 للتوسط وذلك للبعيد وعلم
 المعاني من حيث انه اذا
 اريد بيان قرب المسند اليه
 يؤتى بهذا وهو زائد على
 اصل المراد الذى هو
 الحكم على المسند اليه
 المذكور المعبر عنه بشئ
 يوجب تصويره على اى
 وجه كان (او تحقيره)
 اى تحقير المسند اليه (بالقرب

بما بينه اهل اللغة لانه بالوضع ولا ينبغي ان يتعلق به علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد وما هنا غير زائد عليه وحاصل الجواب ان اللغويين انما يبينون معاني هذه الالفاظ فبينون ان لفظ ذا موضوع للقريب وذلك للتوسط وذلك للبعد والذي بينه اهل المعاني هو انه اذا كان المشار اليه قريبا واقضى المقام بيان حاله فانه يؤتى بهذا وهكذا فاذا اريد الاخبار عن ذات بالعلم فيتحقق ذلك الاخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بان تقول زيد عالم وبالموصول بان تقول الذي قام ابوه عالم وبالإشارة بان تقول هذا عالم لكن الاتيان بالإشارة يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزيادة وهو بيان حالها من كونها قريبة فقول الشارح وهو زائد اى قرب المسند اليه الذى اتى بهذا لبيانه وقوله زائد على اصل المراد اى على المعنى الذى اراده المتكلم وهو ثبوت المسند للمسند اليه فهو كالنا كيد المدلول عليه بان فى قولك ان زيدا قائم فانه زائد على المعنى الوضعى للتركيب اعنى ثبوت القيام زيد وقوله الذى هو الحكم صفة للراد وقوله المعبر عنه اى عن المسند اليه اى الذى يمكن ان يعبر عنه وقوله بشئ اى بطريق من الطرق التى توجب تصوره على اى وجه كان وهى الموصول والعلم والإشارة وقوله على اى وجه كان اى سواء افادت حاله من قرب او بعدا ولا والحاصل ان المسند اليه يمكن ان يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على اصل المراد واعترض بان بيان الحال من ثمره اللغة لانه اذا علم ان هذا موضوع للقريب علم انه اذا قصد قرب انشار اليه يؤتى به وهكذا واجيب بان معرفة انه اذا قصد الخ من علم المعاني بما يقصد فيه بالذات واما معرفة ذلك من اللغة فبالعلم فالامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام مقتضيا لازيد منها فيبحث عنها اهل اللغة من حيث الوضع واهل المعاني يبحثون عنها من حيث انها مطابقة لقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار (قوله او تحقيره بالقرب) اى انه يؤتى بالمسند اليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالة على القرب ووجد ذلك ان القرب من لوازمه الحقارة يقال هذا امر قريب اى هين سهل تناول وما كان كذلك يلزمه ان يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتذلا فاذا عبر باسم الإشارة الدال على القرب افاد الاحتقار اللازم للقرب وفى سم القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط أكثر واشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كالأينحي (قوله اهذا الذى) قاله ابو جهل مشيرا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم واول الآية واذا راك الذين كفروا ان يتخذوا لك الهزوا اهذا الذى الخ اى قائلين اهذا الذى (قوله اهذا الذى الخ) اى فقد اورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للقرب قصدا لاهائه فكان الكفرة فبهم الله يقولون اهذا الحقير يذكر

نحو هذا الذى يذكر
آلهتكم او تعظيم بالبعد
نحو الم ذلك الكتاب)
تنزيلا لبعده درجته ورفعة
محله منزلة بعد المسافة
(او تحقيره بالبعد كما يقال
ذلك اللعين فعل كذا)
تنزيلا لبعده عن ساحة
عز الحضور والخطاب
منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للإشارة الى
كل غائب عينا كان او معنى
وكثيرا ما يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ ذلك

أهتكم المستعظمة بنى الاوهية عنها واعلم ان اشارة القريب كما تستعمل لقصد الاهانة كما قلنا تستعمل لقصد افادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالفة القريب للنفس وانه حاضر عندها لا يغيب عنها اذا علمت هذا فقول المصنف او تعظيمه بالبعد فيه اكتفاء اى او بالقرب (قوله او تعظيمه بالبعد) اى يؤتى بالسند اليه اسم اشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد نظرا الى ان البعيد شانه العظمة ادلاينبال بالابدى (قوله تنزيلا لبعده درجته الخ) جواب عما يقال ان الكتاب المشار اليه حاضر فاوجه استعمال اشارة البعيد فيه فقوله تنزيلا معمول لمحذوف اى استعمال اشارة البعيد هنا تنزيلا الخ وقوله لبعده درجته اى عظم درجته (قوله او تحقيره بالبعد) اى يؤتى بالسند اليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد نظرا الى ان البعيد شانه عدم الالتفات اليه لعدم مخالطته للنفس (قوله كما يقال) اى المحاضر فى المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند اليه باسم الاشارة الموضوع للبعد قصد الحقارة لان شان البعيد عدم الالتفات اليه (قوله تنزيلا الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال اشارة البعيد فى الحاضر فى المجلس فهو معمول لمحذوف اى واستعمل اشارة البعيد فى الحاضر تنزيلا وقوله لبعده اى لحقارته (قوله عن ساحة عن الحضور) اضافة عن لما بعده من اضافة الصفة للموصوف اى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكتابة حيث شبه الحضور بدار عزيزة تشبيها مضمر فى النفس وطوى ذكر التشبيه وانيات الساحة تخيل والعز ترشيح او بالعكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح بهذا مجرد افادة فائدة وحاصلها ان لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا او معنى وللحاضر الغير المحسوس وهذا الاستعمال مجاز لانها موضوع للبعد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس (قوله الى كل غائب) اى عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لان اسماء الاشارة مطلقا وضعت لان يشار بها الى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد وهو ما ادرك بالبصر ما ادرك بغير البصر من باقى الحواس فاذا قلت سمعت هذا الصوت او شممت هذا الريح او ذقت هذا الطعم كان مجازا كما يفيد كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة عن الحس مما يستحيل احساسها نحو ذلكم الله ربكم او كانت محسوسة لكن غير مشاهدة نحو تلك الجنة وكما فى قولك جاء فى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى امره بعد غيبته (قوله اولعنى) المراد به ما ليس بذات اى ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك قال لى انسان كذا فسرني ذلك القول وضرب زيد عمر افسرني ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله وكثيرا الخ) قصده بهذا بيان ما فى الآية السابقة (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك

بضرب الله للناس امثالهم فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا
 في قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الخ وكافي قولك بالله الطالب العالب وذلك
 قسم عظيم لافعلن ومنه ذلك الكتاب لمستقدم ان المراد بالمعنى ما يشمل اللفظ والمراد
 بالحاضر ما يده العرف حاضر كالقسم المذكور فان حضوره ليس الالتفظة وعدم
 انفصاله عما بعده وقوله المتقدم اى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحسن)
 اراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد
 بالمعنى بالنسبة لقوته الم ذلك الكتاب والنظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفي الادراك به
 عنه (قوله فكانه بعيد) اى فقد شبه غير المدرك بالبعد لعدم ادراك كل بحاسة
 البصر واستعمل اسم المشبهة في المشبه (قوله للتنبيه) اى يكون للتنبيه اى تنبيه المتكلم
 السامع واعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار اليه) هو الموصوف فكانه قال
 عند تعقيب الموصوف باوصاف وليس المراد بالوصاف خصوص النحوية (قوله
 اى عند ايراد الاوصاف الخ) بمعنى ان الاوصاف ذكرت اثر ذكر المشار اليه (قوله
 يقال عقبه) اى بتشديد القاف (قوله وتقول عقبه الخ) المناسب فتقول بالقاء
 كافي نسخة (قوله اذا جعلت الشيء على عقبه) اى قاله في حيز التعقيب تدخل على
 المتأخر (قوله وبهذا ظهر فساد الخ) اى تاذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة
 من ان الباء في حيزه انما تدخل على المتأخر ولا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم
 الاشارة ظهر فساد ما قيل اى ظهر فساد بحسب اللغة وان كان المعنى حاصل
 لان اسم الاشارة وقع عقب الاوصاف انى تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس مقصودا
 والحاصل ان مقتضى اللغة ان الباء بعد التعقيب تدخل على المتأخر وعلى كلام ذلك
 القائل داخلة على المتقدم فهو اى ما قاله ذلك القائل فاسد بحسب ما تقتضيه اللغة
 وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا ولفساد وجه آخر من جهة حمله المشار اليه
 على اسم الاشارة مع ان المشار اليه الذات واسم الاشارة اللفظ (قوله ان معناه عند
 جعل الخ) اى لحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على التقدم
 وفي ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) اى بمسند يرد الخ (قوله لاجل
 الاوصاف) لا يخفى ان التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب
 المشار اليه فانه يصح ان تكون الاوصاف قبل المشار اليه كأن تقول جاني الكامل
 الفاضل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن
 تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالاولى للصف ان يقول او التنبيه عند الاشارة
 الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما اسند لاسم الاشارة من اجل كونه موصوفا
 (قوله اولئك على هدى الخ) اى فقد اورد المسند اليه اسم اشارة مع ان المحل
 للضمير لاجل تنبيه السامع على ان المشار اليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الاشارة

لان المعنى غير مدرك بالحس
 فكانه بعيد (اولئك به)
 اى تعريف المسند اليه
 بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب
 المشار اليه باوصاف) اى
 عند ايراد الاوصاف على
 عقب المشار اليه يقاء
 عقبه فلان اذا جاء على
 عقبه ثم تعد به بالباء الى
 المنقول الثاني وتقول
 عقبه بالشيء اذا جعلت
 الشيء على عقبه وبهذا
 ظهر فساد ما قيل ان معناه
 عند جعل اسم الاشارة
 بعقب اوصاف (على انه)
 متعلق بالتنبيه اى للتنبيه
 على ان المشار اليه (جدير
 بما يرد بعده) اى بعد اسم
 الاشارة (من اجلها)
 متعلق بجدير اى حقيق
 بذلك لاجل الاوصاف
 التي ذكرت بعد المشار
 اليه (نحو) الذين يؤمنون
 بالغيب ويقيمون الصلاة
 الى قوله (اولئك على هدى
 من ربهم واولئك هم
 المفلحون) عقب المشار
 اليه وهو الذين يؤمنون
 باوصاف متعددة

من اجل ما تصف به من الصفات قبلها ان قلت ان الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على انهم حقيقون به الا انه لا يدل على ان الاوصاف السابقة هي العلة في الاستحقاق بخلاف اسم الاشارة فانه يدل على ذلك وذلك لان اسم الاشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذات الموصوفة بالاوصاف السابقة وتعلق الحكم على موصوف يؤذن بعملية الوصف بخلاف مالواتي بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة الاوصاف في العلة وان كانت موجودة لان الضمير موضوع للذات فقط كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الاول ان هذا البيان يقتضي ان الايمان من المشار اليه لامن الاوصاف والبيان الآتي بعد ذلك يقتضي انه من الاوصاف فأول الكلام يناسب في آخره الثاني ان المشار اليه هو المتقين لانه الموصوف بالذين يؤمنون فالاولى ان يقول وهم المتقين الذين يؤمنون واجيب عن الاول بان المراد بالذين يؤمنون الذات المجردة عن الايمان فتكون صفة الايمان خارجة من المشار اليه بقرينة عدها من الاوصاف فيما يأتي وانما لم يعبر عن تلك الذات بنفس الموصول لتبج ذكره بدون الصلة واجيب عن الثاني بان اهل التفسير على ان الذين يؤمنون منقطع عما قبله على انه خبر مبتدأ محذوف او مفعول فعل محذوف وحينئذ لا يكون هو المشار اليه آه غنيمي وفي الفنارى ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء مخبر عنه بالولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن ان تجعل الاشارة الى احدهما اشارة للآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم شئ واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه المعنى الذى اشير باسم الاشارة الى لفظه كما بينى عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لامعنى المتقين وان اتحدوا في الواقع ذاتا (قوله وغير ذلك) اى كالانفاق بما رزقوا (قوله تنبيهها على ان الخ) اى تنبيهها بالاشارة فى اولئك الاول والثاني وهذا يقتضى ان المشار اليه فى كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام ان اراك الاول اشارة لما ذكر من الموصولين وفيه تنبيه على انهم جديرون بان يكونوا على هدى لاجل الاوصاف المتقدمة وان اولئك الثاني اشارة لما ذكر ايضا لكن مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على انهم جديرون باستحقاق الفلاح لاجل الاوصاف المتقدمة مع ما زدد بعد اولئك الاول من كونهم على هدى (قوله عاجلا) اى فى الدنيا (قوله بالفلاح عاجلا) اى فى الآخرة والمراد به البقاء الأبدى فى النعيم (قوله من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة) اى بخلاف مالواتي بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التميز فلا حظ معه الوصف

من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم صرف المسند اليه بالاشارة تنبيهها على ان المشار اليهم احقاه بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) اى تعريف المسد اليه باللام (للاشارة الى معهود) اى الى حصّة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب

بخلاف الضمير فانه موضوع للذات فقط (قوله وباللام) اى على احد الاقوال من انها
 المعرفة ومقابلته ان المرفق ال (قوله للاشارة الى معهود) اى للدلالة على معين
 فى الخارج فلا يقال انه اطلق المعهود مع ان نفس الحقيقة فى المرفق بلام الجنس
 معهوده ايضا كما يشير اليه قوله وقد تأتى لواحد باعتبار عهديته وحيد فلا تصح
 المقابلة وحاصل الجواب ان المراد بالمعهود هنا المعين فى الخارج واما الحقيقة فهى
 وان كانت معهودة ومعية لكن فى الذهن وحاصل ما ذكره المصنف ان لام التعريف
 على قسمين الاول لام العهد الخارجى وتحت اقسام ثلاثة صريحى وكنائى وعلى ذلك
 لان مدخولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحى وان تقدم له ذكر
 كناية كانت للعهد الكنائى وان لم يتقدم له ذكر اصلا لكنه معلوم عند الخطاط
 سواء كان حاضرا او لافهى للعهد العلمى والنحويون يسمون ما اذا كان مدخولها معلوما
 حاضرا بلام العهد الحضورى وان كان غير حاضر بلام العهد الذهنى القسم الثانى
 لام الحقيقة وتحت اقسام اربعة لام الحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الجنس ولام
 العهد الذهنى ولام الاستغراق الحقيقى ولام الاستغراق العرفى وذلك لان اللم
 اما ان يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس او يشار بها
 للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى او يشار بها للحقيقة فى ضمن
 جميع الافراد وتسمى بلام الاستغراق وهو قسمان اما حقيقى او عرفى لانه ان اشير بها
 للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهى للاستغراق الحقيقى
 وان اشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب المرفق فهى
 للاستغراق العرفى فتظهر لك ان الاقسام سبعة وان لام العهد الذهنى عند البياتين
 غيرها عند النحويين وستأتى هذه الاقسام كلها واختلف فى الاصل والحقيقة
 قليل لام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجى اصل آخر وهو الذى اشار له المصنف
 والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشف
 وسأركت القوم وقيل الاصل لام الاستغراق وقيل الجميع اصول وقدم المصنف لام العهد
 الخارجى على لام الحقيقة لان المرفق بها اعرف من المرفق بلام الحقيقة ولكثرة اباحت
 لام الحقيقة فلام العهد الخارجى كالبيسط بالنسبة للآخرى ولواخر المرفق بلام العهد
 الخارجى لكثرة الفصل بين القسمين (قوله اى الى حصة) اشار بهذا الى ان المراد
 بالمعهود الحصة المعهوده لانها الكاملة فى المهودية ولو وقع فى مقابلة نفس الحقيقة
 والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد اعنى الطبيعة الكلية مع ما انضم اليها من الشخص
 والفرقة بينهما بان الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والشخص والحصة
 الطبيعة المعروضة للشخص انما هو اصطلاح المناطقة وانما اختار لفظ الحصة
 دون الفرد لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون اكثر

واحد كان او اثنين
 او جماعة يقال عهديت
 فلانا اذا ادركته ولقيه
 وذلك لتقدم ذكره
 صريحا او كناية (نحو
 وليس الذكر كالانثى اى
 ليس) الذكر (الذى
 طلبت) امرأة عمران
 (كالنثى) اى كالانثى التى
 (وهبت) تلك الانثى
 (لها) اى لامرأة عمران
 قالاننى اشارة الى
 ما سبق ذكره صريحا
 لا قوله تعالى قالت رب انى
 وضعتها انثى لكنه ليس
 بمسند اليه والذكر اشارة
 الى ما سبق ذكره كناية فى
 قوله تعالى رب انى تدرت
 لك ما فى بطنى محررا

من واحد فان قلت كون المراد بالخصه الفرد ينافيه ما بيده من التعميم اعني قوله واحدا
كان او اكثر قلت ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة
اعني والقدر والحكمة من الافراد سواء كان واحدا او اكثر فقوله الى خصه اي الى قدر
وجله وقوله من الحقيقة اي من افراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تبعض وقوله معهود
اي تلك الخصه اي معينة (قوله واحدا كان) اي تلك الخصه فهذا تفصيل لها وذكر
باعتبار انها قدر ويحتمل ان المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الخصه وحينئذ
فهو تعميم في المعهود في كلام المصنف وذلك كما اذا قلت جاني رجل اورجلان اورجل
فيقال لك اكرم الرجال اورجلين اورجل (قوله بعمل عهدت الخ) اي يقال لغة
وهذا استدلال على ان المراد بالمعهود العين كما يفيد تفسيره بالخصه فان قلت ما ذكر
من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت هو استدلال باعتبار اللازم لانه يلزم من ادراكه
وملاقاته كونه معينا قرره شيخنا العدوي (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب
(قوله وذلك) اي العهد والتعيين في الخصه ويحتمل ان المراد وذلك اي كون اللام
للاشارة الى معهود (قوله لتقدم الخ) اعلم ان هذا التقديم شرط لصحة استعمال المرفوع
في الخصه كما في الضمر الغائب لانه قرينة لارادة الخصه على ما هو بلزم ان يكون
استعمال المرفوع فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله اي ليس الذكر الخ) انما تعرض
المصنف لتفسير الآية للخلاف الواقع بين المفسرين فيها فقيل انه من كلام امرأة
عمران وفي الكلام قلب اي ليس الانثى كالذكر في التحرير وهو من تنمة تحميرها فالعنى
انحسر على وضعها انثى وعدم مساواتها للذكر في التحرير فياليتها كانت ذكرا
او كانت مساوية له في التحرير وعلى هذا فاللام فيهما للنس ولا يصلحان مثالين للام
العهد وقيل انه من كلام الله تعالى تسوية لها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالانثى
التي وهبت لها بل الانثى التي وهبت لها اعظم رتبة من الذكر الذى طلبته وعلى هذا
فاللام فيهما للعهد فلما جرى الخلاف بين المفسرين في الآية احتياجا المصنف الى
تفسيرها بالقول الثاني حتى يتضح كونهما مثالين قاله شيخنا العدوي (قوله الذى
طلبت) اي قولها اني نذرت لك ما في بطني محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها
ان يكون ما في بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس لان خدمة بيت المقدس
اذذاك لا تصلح الا للذكور دون الاناث اه نوبى (قوله فالانثى) اي قال الداخلة
على انثى اشارة اي مشاربها وكذا يقال في قوله بعد والذكر اشارة الخ وانما قلنا
ذلك لان المشير انما هو اللام لا الذكر ولا الانثى (قوله الى ما سبق ذكره) اي
والذكر معهود معين (قوله في قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى) انشا الضمير
مع كونه راجعا لالانه دار الامر بين مراعاة المرجع والحال التي هي منزلة الخبير اعنى
انثى ورعاية الخبير اولى لانه محط الفائدة واما التاثير في قوله فلما وضعتها فمراعاة

فان لفظ ما وان كان يع
الذكور والاناث لكن
التعريف وهو ان يعنى
الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغنى عن ذكره
لتقدم علم الخطاب به
نحو خرج الامير اذا لم يكن
في البلد الامير واحد
(او) للاشارة الى نفس
الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد (كقولك)

للمعنى لان ما في بطنها في الواقع انثى وغاية ما قالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لا ينافي
ان مراعاة المعنى جائزة قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لكنه ليس بمسند اليه) اى
لانه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح
(قوله كناية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم ان المراد الكناية بالمعنى التغوى وهو الخفاء
لان فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والانثى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان
ذكر الوصف بعد ذلك اعنى محزرا مينا للمراد وحيث قد قول الشارح الى ماسبق ذكره
كناية اى الى ماسبق ذكره على وجه الكناية اى على طريق فيه خفاء ويحتمل كما قال الفارسي
ان المراد بالكناية المصطلح عليها عند علماء البان فتكون من افراد الكناية المطلوب
بها غير صفة ولان نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص بوصف معين
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فالحرير من الصفات المختصة بالذكر
فلنظ ما في بطنى باعتبار تقيده بمحررا ملزوم للذكر والذكر لازم له فقد اطلق اسم الملزوم
واريد اللزوم فالذكر لم يذكر صراحة بل كناية والمذكور صراحة ملزومه وهو
ما في البطن الموصوف بالحرير وجعل ذلك كناية ظاهر على مذهب المصنف القائل
ان الكناية ان يذكر اسم الملزوم ويراد اللزوم اما على طريقة السكاكى من انها
اللفظ الزايد ملزوم ما وضع له فلا يأتى هنا لان التحرير ليس لازما للذكر اذ كثيرا
من الذكور غير محرر (قوله وان كان تم الذكر والاناث) اى بحسب وضعها (قوله
لكن التحرير الخ) فيه نظر لان اختصاص التحرير بالذكر في نفس الامر لا ينافي عموم
مالذكر والانثى بحسب اضع وحيث فلا يكون الذكر مخصوصه مذكورا واجيب
بان العموم في ما نأما هو بحسب اصل الوضع واختصاصه بالذكر في الآية بواسطة
القرينة وهو الوصف بالتحرير فصح ان يكون الذكر مذكورا كناية نظرا لتلك
القرينة اه قرمى ثم ان الانسب بقوله محررا ان يكون التحرير في كلام الشارح مصدر
حرر المبني للمفعول فقوله يعنى معنى للمفعول (قوله وهو) اى الذكر مسند اليه لانه
اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لنقدم ذكره صريحا
او كناية (قوله لنقدم علم الخطاب ه) اى بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للخطاب غير
حاضر بالجلس كما مثل الشارح او حضرا فيه كقولك لداخل البيت اغلق الباب
ونحو قولك لمن فوق سهمه القرطاس فالعهد العلمى والحضورى من اقسام العهد الخارجى
لتحقق المشار اليه باللام خارجا (قوله اذا لم يكن الخ) اى بالقرينة حاله وهى
انفراده في البلد (قوله ومفهومسمى) هذا تفسير للحقيقة اشارة الى انه ليس المراد
منها معناها المشهور وهو الماهية المحققة اى الموجودة في الخارج وتوضيح ذلك
ان الامر الكلى باعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له حقيقة وباعتبار تعقله
في الذهن سواء كان له وجود في الخارج ام لا يقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير

الرجل خير من المرأة وقد
يأتى) المعروف بلام الحقيقة
(لوأحد) من الافراد
باعتبار عهديته في الذهن)
لمطابقة ذلك الواحد
الحقيقة يعنى بطلق المعرفة
بلام الحقيقة الذى هو
موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد ما
موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهودا في الذهن
وجزئيا من جزئيات تلك
الحقيقة مطابقا اياها

الوجوده فاشار الشارح بالتفسير الى ان المراد بالحقيقة المفهوم ليشمل قولك العقاء
والقول فان ال فيهما جنسية واطافة مفهوم للمسمى بانية اى ومفهوم هو مسمى
الاسم لان المفهوم قد يكون مسمى بان يكون وضع له اسم والمسمى قد لا يكون مفهوما
كما اذا كان الموضوع له الاسم ماصدا وقد يكون المفهوم غير مسمى بان كانت تلك
الحقيقة المتعلقة ذهنا لم يوضع لها لفظ فمن المفهوم والمسمى عموم وخصوص
وجهى كخاتم فضة (قوله من غير اعتبار الخ) بيان لنفس الحقيقة اى من غير
ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك اللام الداخلة على المرفقات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية
واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان
نوع وفي كلام الشارح نظر لان لام العهد الذهني ولام الاستغراق بقسميه
اعتبر فيهما الافراد مع انهما من اقسام لام الحقيقة واعتبار الافراد يتنافى عدم
اعتبارها فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة واجيب بان المراد من غير اعتبار
للافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بان لاتعبر الافراد
اصلا كما في لام الحقيقة او تعتبر بواسطة القرائن كما في لام العهد الذهني ولام
الاستغراق ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف
العهد الذهني اول الاستغراق هى لام الحقيقة حل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة
ويمكن الجواب ايضا بان قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول على المثال اشارة الى
ان للتال المذكور من القسم الذى لاتعتبر فيه الافراد وان المقسم هو اللام التى
يشار بها الى الحقيقة لانهذا انقيد واما بهذا القيد فهو القسم الاول وقد اشار
المصنف الى القسم الثانى بقوله وقد يأتى لواحد والى الثالث بقوله وقد يفيد الاستغراق
ومبنى الاشكال على ان قوله من غير اعتبار تقيد للقسم (قوله كقولك الخ) اى ومنه
الكل اعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (الرجل خير من المرأة) اى حقيقة
الرجل المحفوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة المحفوظة ذهنا ولا ينافى هذا كون بعض
افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه
الجنس قال ابن يعقوب الاولى للمصنف ان يمثل بقولنا فى التعريف الكلمة لفظ مفرد
مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لافردى
بخلاف الحكم بالخيرية فان الفضل بين الذكورية والانوية انما تحقق من خصال
الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان ما لالتصور الى الافضية فى الخارج ثبتت
الافضية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشئ الذى هو فى قوة الحصول
يثبت له حكم الحصول ويصح ان يراعى فى الخيرية خيرية مجرد الذكورية على نفس الانوية
من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لافرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمل

ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي اي
 جعلنا مبدأ كل شيء حي من هذا الجنس الذي هو الماء روى انه تعالى خلق الملائكة من
 ريح خلقها من الماء والخن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه (قوله وقد
 يأتي المرف بلام الحقيقة لواحد) قدلتحقى للتقليل وهذا اشارة الى المقسم الثاني
 من الاقسام الاربعة للام الحقيقة ولم يقل وقد يقصد من المرف بلام الحقيقة واحد
 لان الوحدة المهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المرف باللام وعبر
 هنا بقوله وقد يأتي وفيما سبأى بقوله وقد يفيد اما للتفنن واما لان دلالة اللام
 في الاول قوية لانها مصحوبة بالقرينة الدالة على البعضية وفي الثاني ضعيفة لانها يكتفي
 فيها القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هي ولا يحتاج الى القرينة الدالة
 على الاستفراق (قوله لواحد) اي مبهم (قوله من الافراد) اي من افراد الحقيقة
 (قوله باعتبار عهديته) اي تعينه واستحضاره في الذهن تعاليتين الحقيقة واستحضارها
 فيه فالمعهود ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار افرادها كان
 كل واحد من الافراد معهودا ذهنا وبهذا اندفع ما يقال ان الواحد من الافراد هنا غير
 معين وحينئذ فلا عهد فيه لاذنه ولا خارجا بل هو مبهم فكيف يقول المصنف
 باعتبار عهديته في الذهن وحاصل الجواب انه مبهم في ذاته وعهديته انما هي تبع
 امهية الماهية التي اشتمل عليها فيصح نسبة العهدية اليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة
 ذلك الواحد الحقيقة اي المعهود علة لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله
 عليها عند ابن الحاسب او صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد
 المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كانه معهود اي معلوم فله عهديته بهذا
 الاعتبار فسمى معهودا ذهنا كذا في ابن قاسم عن الناصر اللقاني ومثله في عبد الحكيم
 وقيل في قوله عهديته حذف مضاف اي باعتبار عهديته حقيقة فالموصوف بالمعهد
 انما هو الحقيقة واليه مال العصام والصفوى واذا عهديته حقيقة عهد هو لمطابقة
 ذلك الواحد لها (قوله يعني بطلق الخ) اشارة الى ان قول المصنف يأتي بمعنى
 يطلق وان اللام في قوله لواحد بمعنى على (قوله المرف بلام الحقيقة) صفة لمحدوف
 تقديره يعني ان اسم الجنس المرف بلام الحقيقة وقوله الذي هو موضوع للحقيقة
 صفة للمرف اي الذي هو موضوع للحقيقة من غير نظر الى فرد لان النظر الى فردا
 او لجمع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله المتحدة في الذهن) اي المعنية في الذهن
 او الموصوفة بالوحدة في الذهن وبزمنها التعيين فالوحدة على كل حال خارجة
 عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المرف
 بلام الحقيقة اعني ماوضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن امر
 واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فردا ماوجود

متعلق بطلق (قوله من الحقيقة) صفة لفرد اى على فرد من افراد الحقيقة والا
فالحقيقة لا تنجزاً (قوله باعتبار) متعلق بطلق وقوله معهودا اى معلوما ومعنا
فى الذهن اى لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اخلاق المطلق على القيد
من حيث انه مقيد قاله عبد الحكيم وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف العلة
على الماعول اى ان عهديته باعتبار انه جزئى من جزئيات الحقيقة التى هى مستحضرة
فى الذهن ومعهودة فيه وقوله مطابقا اياها اى وباعتبار كونه مطابقا اياها اى مشتملا
عليها ثم ان ظاهر قول الشارح يعنى بطلق المرفوع بلام الحقيقة على فرد باعتبار
كونه معهودا فى الذهن انه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المظول ما حاصله
انه يستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما اطلق على الحقيقة
فى ضمن الفرد قرينة واليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وعبارته
فى المظول وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه بخلاف التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع انتهى وقديقال ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله فى المظول باعتبار وجود الحقيقة
فيه اذ يعنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فقيد عبارته هنا
ايضا ان الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن الفرد فتأمل (قوله كما يطلق)
راجع لقوله يطلق اى يطلق اطلاقا كاطلاق الكلى الطبيعى اى الذى يراد منه الحقيقة
والطبيعة والراد بالاطلاق هنا الحمل وذلك كالحمل على قولك هذا الفرس حيوان
والانسان فى قولك زيد انسان وانما كان المراد بالاطلاق هنا الحمل لان الكلى لا يراد منه
المفهوم والطبيعة الا اذا كان محمولا واما لو كان موضوعا كان المراد منه الافراد وحينئذ
فلا يكون طبيعيا ذكره شيخنا الحنفى (قوله كما يطلق الكلى الطبيعى) اى المجرد من اللام
فالجامع اطلاق الكلى على فرد فى كل لكن المراد بالاطلاق فيما نحن فيه الذكر وفى المشبه به
المراد بالاطلاق الحمل قرره شيخنا العدوى (قوله ودلائ) اى اطلاق اسم الجنس
المعرف على فرد معين فى الذهن (قوله على انه ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث
هى) اى كافي للام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود اى وجود الحقيقة
(قوله من حيث هى) اى من حيث هى نفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية
توكيد والخبر محذوف (قوله لامن حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد) اى كافي للام
الاستغراق الآتية (قوله بل بعضها) اى بل من حيث وجودها فى بعضها (قوله ادخل
السوق) اى فقولك ادخل قرينة على انه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هى
لاستحالة الدخول فى الحقيقة ولا الحقيقة فى ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول
الشخص الواحد بجميع افراد السوق فعلم من هذا ان المراد الحقيقة فى ضمن

كما يطلق الكلى الطبيعى
على كل جزئى من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة
دالة على ان ليس المقصد
الى نفس الحقيقة من حيث
هى هى بل من حيث
الوجود لامن حيث
وجودها فى ضمن جميع
الافراد بل بعضها (كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد
فى الخارج ومثله قوله تعالى
واخاف ان يأكله الذئب
(وهذا فى المعنى كالكرة)
وان كان فى اللفظ يجرى
عليه احكام المعارف

بعض الافراد (قوله حيث لا عهد) بان تعدد اسواق البلد ولا تعين لواحد منها
 بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) اى لامطلقا كما يوهمه اخلاق النفي لوجود
 العهد الذهني والحاصل انه ليس المراد نفي العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجي
 لوجود العهد الذهني كإقدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلا تنافي بين قوله
 حيث لا عهد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته في الذهن فلو فرض ان هناك عهدا
 خارجيا بان كان هناك سوق واحد كانت ال للعهد الخارجي (قوله واخاف ان يأكله
 الذئب) اى فرد من افراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي
 لانها لا تأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد وحاصل ما في انقضاء ان المعروف بلام العهد
 الذهني موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه لا باعتبار انه فرد والا كان مجازا فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع
 (قوله وهذا) اى المعروف بلام العهد الذهني (قوله في المعنى كالنكرة) اى بعد اعتبار
 القرينة لان المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم اما قبل اعتبارها فليس كالنكرة اذ هو
 موضوع للحقيقة المعينة في الذهن (قوله وان كان في اللفظ) اى والحال انه تجرى عليه
 احكام المعارف بالنظر لفظه يعنى غالبا لما سأتى وبقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع ما يقال
 هذا الكلام يقتضى ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظر الى انه في المعنى
 نكرة وليس كذلك بل المعروف بلام العهد الذهني معرفة بحسب اللفظ والمعنى لانه
 موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وحينئذ فاجراء احكام المعارف عليه بحسب
 الامرين جميعا (قوله من وقوعه مبتدا) نحو الذئب في دارك وقوله وذال حال نحو رأيت
 الذئب خارجا من بيتك وقوله ووصفا للمعرفة نحو زيد الكريم عندك وقوله وموصوفا
 بهما نحو الكريم الذي فعل كذا في دار صديقك (قوله ونحو ذلك) اى كعطفه سائما من المعرفة
 والعكس نحو زيد الكريم عندك والكريم زيد عندك وككونه اسم كان ومعمولا اول
 لثمن نحو كان السارق الذي سرق متاعك في محل كذا وظننت السارق هانكا
 (قوله وهو ان النكرة) اى نحو ادخل سوقا معناها اى الوضعي وقوله من جملة
 الحقيقة اى من جملة افرادها والا فالحقيقة لا تنجز (قوله وهذا) اى المعروف بلام العهد
 الذهني نحو ادخل السوق وقوله معناها اى الوضعي (قوله كالدخول) اى فانه انما
 يتصور في الافراد الخارجية ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالجرد) اى من اللام نحو
 سوقا وقوله وذو اللام نحو السوق وقوله بالنظر الى القرينة قيد في ذو اللام فقط
 اذ الجرد استعماله في المفرد لا يتوقف على القرينة (قوله سنواه) اى في ان المراد
 من كل بعض غير معين (قوله مختلفان) اى لان المنكر معناه بعض غير معين من
 افراد الحقيقة والمعرف معناه الحقيقة المعينة في الذهن وانما اطلق على الفرد للقرينة
 باعتبار وجود الحقيقة فيه فافادة البعضية في الجرد بالوضع وفي ذي اللام

من وقوعه مبتدا وذال حال
 ووصفا للمعرفة وموصوفا
 بها ونحو ذلك وانما قال
 كالنكرة لما بينهما من تفاوت
 ما هو ان النكرة معناها
 بعض غير معين من جملة
 الحقيقة وهذا معناه نفس
 الحقيقة وانما تستفاد البعضية
 من القرينة كالدخول و
 الاكل فيما مر فالجرد وذو
 اللام بالنظر الى القرينة
 سواء وبالنظر الى انفسهما
 مختلفة ان ولو كونه في
 المعنى كالنكرة قد يعامل
 معاملة النكرة ويوصف
 بالجملة كقوله ولقد امر
 على اللبث يسبني (وقد
 يفيد) المعروف باللام
 المشار بها الى الحقيقة
 (الاستغراق نحو وان
 الانسان لي خسر) اشير
 باللام الى الحقيقة لكن
 لم يقصد بها الماهية من
 حيث هي هي ولا من
 حيث تحققها في ضمن
 بعض الافراد

بالقرينة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح بناء على ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر
 فان قلنا انها موضوعة للماهية فالفرق ان تعين الماهية وعهدها معتبر في مدلول المعرف
 بلام العهد الذهني غير معتبر في مدلول النكرة وان كان حاصلًا فالفرق بين المعرف بلام
 العهد الذهني والنكرة كالفرق بين اسم الجنس المنكر كأشدو علم الجنس كأشامة وذلك
 لانه على القول بان اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ما قاله
 الشارح وان قلنا موضوع للماهية فالفرق ما قلناه واعلم ان النكرة سواء قلنا انها للفهم
 او للفرد المنتشر اما تستعمل في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له (قوله
 ويوصف بالجملة) الاولى التفرع بالفاء (قوله ولقد امر على اللثيم بسبني) تمامه *
 فضيت ثم قلت لا يعنيني * عدل الى المضارع في امر قصدا الى الاستمرار وقوله
 فضيت ثم قلت اى فأمضى ثم اقول لكن عدل الى الماضى دلالة على التحقق فكأنه قال
 امر دائما على لثيم عادته سبي ومواظب على سبي باتواع الشتائم فأمضى ولا التفت اليه
 ولا اشتغل بعلامه واعرض عنه صونا للماء الوجه ثم اقول لجماعة الخلان انه لا يعنيني وثم
 حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث اختصت بعطف الجمل وقوله لا يعنيني اى لا يريدنى
 بل يريد غيرى من عناء اذا قصده ويحتمل ان المراد لا يعنيني الاشتغال به والانقام منه
 من عناء الامر اذا اهمنى والشاهد في قوله بسبني فان الجملة صفة للثيم لان الشاعر لم يرد لثيما
 معنًا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدد بها ولا الماهية من حيث هى بقرينة
 المرور ولا الاستغراق لعدم تأنى المرور على كل لثيم من اللثام بل الجنس في ضمن فرد منهم
 فهو كالنكرة فلذا جعلت الجملة صفة لاحالا قال ابن يعقوب ولم تجعل تلك الجملة حالا
 لان الغرض ان اللثيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل واعرض عنه وليس الغرض
 تقييد السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحالية لاشعارها بالتحويل في اصلها كذا
 قيل لكن المناسب لقوله ثم قلت لا يعنيني كونها الحالية لان المتبادر من قوله قلت لا يعنيني
 انه قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لان قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال
 المرور انتهى (قوله وقد يفيد الاستغراق) اى لجميع الافراد وهذا هو القسم الثالث
 من اقسام لام الحقيقة ثم ان ظاهر المصنف ان المعرف بلام الحقيقة موضوع لامرين
 الحقيقة وجميع الافراد وانه يفيدهما لاطلاقه عليهما وليس كذلك بل هو موضوع
 للحقيقة المتحدة في الذهن فقط وافادتها للاستغراق انما هى من حيث تحقق الحقيقة
 في جميع الافراد واجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق وحاصل الجواب عن ذلك
 ان يقال ان المراد ان المعرف باللام الموضوع للحقيقة المتحدة في الذهن قد يطلق
 على جميع الافراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على انه
 ليس القصد الحقيقة من حيث هى ولا من حيث وجودها في فرد فيكفى في الجمل على

الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هي ومن حيث وجودها في بعض الافراد ولا يتوقف على وجود القرينة المعينة للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة في فرد فانه يتوقف على القرينة الدالة على البعنية فالقرينة فيه اقوى (قوله دليل الخ) هذا يقتضى انه لا بد من قرينة معينة في هذا النوع ايضا كالذى قبله والحق خلافه لانه اذا لم تقم قرينة على ارادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين حل على الاستغراق كما هو المأخوذ من كلام الكشاف وقد يجاب بان الشارح قصد انتصيص على المراد بوجود الدليل قررره شيخنا العدوى (قوله الذى شرطه دخول الخ) اى ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ثم ان ما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لامطلقا وحاصل ذلك الدليل ان المستثنى منه كالانسان يجب ان يكون المراد به كل فرد اذ لو اراد به الحقيقة لما صح الاسس، للافراد لعدم تناول اللفظ لها ولو اراد به بعض من الافراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه ولو اراد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح ايضا لعدم الدخول ولو اراد بعض معين منه الذين آمنوا لورد ان ارادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فتعين ارادة جميع الافراد ثم ان دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول انه يجب في الاستثناء دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه اما على القول بانه يكفي في صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستغراق، قاله سم (قوله فاللام التى لتعريف العهد) اى لتعريف المهور فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وهذا تفرع على ارجاع الضمير في قديأتى وقديفيد للعرف بلام الحقيقة اى فعل ان اللام الخ اذ التفرع على ارجاع علم ذلك لانفسه (قوله او الاستغراق) عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل او ان الاستغراق باق على مصدرية وهو عطف على تعريف (قوله هى لام الحقيقة) اى هى من افراد لام الحقيقة (قوله حل) اى مدخولهما وقوله على ما ذكرنا اى الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الاول او في ضمن جميع الافراد في الثانى فالحاصل ان لام الحقيقة هى الاصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هى وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الافراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فالنظور له الحقيقة فى الكل دون بعض الافراد او كلها واما لام العهد الخارجى فهى قسم برأسها اصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعترض بان هذا تحكم ولم لم تجعل التى للعهد الخارجى من افراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها ان الاشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها في فرد معين فى الخارج لنقدمه ذكر صراحة او كناية او لم المخاطب به ويمكن الجواب بانه انما جعلت قسما لكون التعيين فيها اشد من التعيين فى لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد اصلا

بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهني او الاستغراق هى لام الحقيقة حل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير

مستقلا على حدة وبعضهم جعل الكل فرع التي للحقيقة وبعضهم جعل لام العهد
الخارجي اصلا للكل فاعداها من فروعها وهذا الخلاف لطائل تحته وذكر الحفيد
انه ان قلنا ان النكرة موصوفة للفرد المنتشر كانت ال التي لامعهدالذهني هي
الاصل لانها انت مدخولها على حاله وان كانت موضوعة للماهية لا بقيد الاستحصار
كانت لام الحقيقة هي الاصل وما عداها من فروعها وذلك لان معنى اللام الاشارة
الى معنى ما دخلت عليه فظهر لك ان جملة الاقوال خمسة (قوله والقرينة) عطف
تفسير على ما قبله (قوله ولهذا) اي ولاجل كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق
من فروع لام الحقيقة (قوله عائد الى المرف باللام الخ) اي وليس عائدا على المرف
باللام مطلقا لعدم افادته ان هذين القسمين من افراد لام الحقيقة ومما يدل على ان الضمير
عائد على المرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا الى المرف بطلق اللام تغيير المصنف
الاسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل اوللاشارة الى واحد معهود
في الذهن اوللاشارة الى الاستغراق تأمل (قوله ولا بد الخ) اعلم ان اسم الجنس المنكر
اذا كان مصدرا فانه يدل على الحقيقة قطعا لو وضع لها كذكرى وبشرى ورجعى
كما ان اسم الجنس المرف يدل عليها قطعا من غير نزاع فيهما وان كان اسم الجنس
المنكر مخير مصدر كاسد ورجل ففیه نزاع قيل انه موضوع للفرد المنتشر وقيل موضوع
للماهية اذا علمت ذلك فیرد سؤال حاصله ان لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس
اما ان يقصد بها الاشارة الى الماهية من حيث هي اي من غير اعتبار تعينها وحضورها
في الذهن واما ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار تعينها وحضورها في الذهن
فان قلتم بالاول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المرف والمنكر المصدر نحو ذكرى
والذكرى ورجعى والرجعى فان كلامهما موضوع للماهية والقول بعدم الفرق
باطل لضرورة الفرق بين المرف والمنكر وان قلتم بالثاني لزم عدم الفرق بين المرف
بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي العلمى لان كلا منهما اشارة الى حاضر معين في الذهن
وهذا البحث اوره صاحب المفتاح على هذا المقام و اشار الشارح لجوابه بقوله ولا بد
الخ وحاصله اننا نختار الثاني وهو ان لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها
الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المرف
بلام الحقيقة والمرف بلام العهد الخارجي العلمى وذلك لان المشار اليه بلام الحقيقة
هو الحقيقة معينة في الذهن والمشار اليه بلام العهد المذكور حصّة من افراد
الحقيقة معينة في الذهن وفرق بين الحقيقة والحصّة منها (قوله لتمييز) اي اسم الجنس
المرف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتية (قوله عن اسماء الاجناس النكرات)
اي فان الاشارة بها الى الماهية لا باعتبار كونها حاضرة في الذهن وان كانت حاضرة
فيه ضرورة انها موضوع لها ولا يوضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا كان حاضرا

في قوله وقد يأتي وقد
يفيد عائد الى المرف
باللام المشار بها الى
الحقيقة ولا بد في لام
الحقيقة من ان يقصد بها
الاشارة الى الماهية باعتبار
حضورها في الذهن
ليتميز عن اسماء الاجناس
النكرات

مثل الرجعي ورجعي واذا
اعتبر الحضور في الذهن
فوجه امتيازه عن تعريف
العهد ان لام العهد اشارة
الى حصص معينة من الحقيقة
واحد اكان او اثنين او
جاعة ولام الحقيقة اشارة
الى نفس الحقيقة من غير
نظر الى الافراد فليأمل
(وهو) اي الاستغراق
(ضربان حقيقي) وهو
ان يراد كل فرد بما يتناوله
اللفظ بحسب اللفظ (نحو
والشهادة اي
كل غيب وشهادة وعرفي)
وهو ان يراد كل فرد بما
يتناوله اللفظ بحسب مفاهيم
العرف (مجموع الامير
الصاغية اي صاغية بلده
او) اطراف (بملكته)
لانه المفهوم عرفا لا صاغية
الدنيا قيل المثال مبني على
مذهب المازني والا فاللام
في اسم الفاعل عند غيره
موصولة وفيه نظر لان
الخلاف انما هو في اسم
الفاعل بمعنى الحدث
دون غيره

في ذهنه فالحضور جزء المسمى بالنسبة للام الحقيقة دون اسماء الاجناس التكرات
فهو ملاحظ في الاول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني وهذا مبني على الشهور
من ان المراد بالذهن ذهن الواضع واما على ما نقله شيخنا العلامة السيد البليدي
في حواشي الاشعوري من ان المراد بالذهن ذهن المخاطب فيكون الحضور في ذهنه
معتبرا في الاول على سبيل الجزئية واما في الثاني فهو غير معتبر ولا مصاحب ثم ان المراد
بقول الشارح لتمييز عن اسماء الاجناس التكرات اعني المصادر لا التكرات غيرها
فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من ان التكرات موضوعات لبعض غير معين من افراد الحقيقة
لان هذا بالنسبة للتكرات التي هي غير مصدر والدليل على ان المصادر موضوعات للماهية
المطلقة مجردة عن الوحدة ان قولك ضربت ضربا لا اشعاره بالوحدة فان اردت
الوحدة اتيت بالثاء فقلت ضربة او بالوصف فقلت ضربا واحدا وبذلك لذلك ايضا
ان المصادر لا تثني ولا تجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس المعرف يشاربه للحقيقة
باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس فانه ايضا موضوع للماهية بقيد الحضور
فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهني جزأ من الموضوع له فما الفرق بينهما
قلت الفرق ان الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور والتعيين قرينة
خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهي أن مكان الواضع قال وضعت الرجعي
للدلالة على الماهية الحاضرة في الذهن بشرط اقترانه بال بخلاف علم الجنس كاسماء
فانه لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ولم يعتبر في دلالة
على التعيين والحضور قرينة خارجية بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ وحاصله
ان علم الجنس يدل على التعيين والحضور الذي هو جزء المسمى بجوهر اللفظ واسم الجنس
المعرف يدل على ذلك بالآلة (قوله التكرات) اعترضه الغنبي بانه كيف يوصف
الجنس بالتكرات عند من يفرق بينهما واجاب بان المراد من قوله التكرات التي ليس
فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعي مثال لاسماء
الاجناس التكرات (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) اي في المعرف بلام الحقيقة
(قوله فوجه امتيازه) اي تعريف للام الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) اي الخارجي
العلمي (قوله الى حصص معينة من الحقيقة) اي في الذهن والخارج معلومة للمخاطب
(قوله ولام الحقيقة) اي من حيث هي فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي العلمي
والقسم الاول من اقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح في المطول لا الفرق
بين لام العهد الخارجي باقسامه ولام الحقيقة باقسامها كما قيل (قوله وهو اي
الاستغراق) اي من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يراد عليه ان الغيب في المثال
الاول مجرور والصاغية مفعول به في المثال الثاني (قوله وهو ان يراد الخ) فيه
ان الارادة فعل التكلم والاستغراق وصف لفظ واجب بان الارادة سبب للاستغراق

الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب و ارادة السبب (قوله بحسب اللغة) فيه نظر لانه يقتضى انه اذا اريد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع او بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة وليس كذلك بل اذا اريد بالصلاة جميع افرادها نظرا الى وضع الشرع او بالفاعل جميع افرادها نظرا الى وضع النجاسة يكون الاستغراق حقيقيا فالاولى ان يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة وقد يجاب بانه انما اقتصر على اللغة لانها الاصل فلا ينافي ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل ان ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشرع او الاصطلاح اعم من ان يكون بحسب المعنى الحقيقي او المجازى اه عبد الحكيم (قوله اى كل غيب) اى كل غائب عنا وكل شهادة اى كل مشاهد لنا (قوله بحسب متفاهم العرف) اى بحسب فهم اهل العرف العام واماما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل فى الحقيقى كما تقدم (قوله الصاعغة) اصله صوغة من الصوغ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا والمراد ببلده بلدة التى هو فيها (قوله او اطراف مملكته) عه عن المملكة بتمامها بالاطراف على طريق الكناية او يقال انه اذا جمع ما فى الاطراف فالاولى من كان فى الوسط ومن عنده (قوله لانه المفهوم عرفا لصاعغة الدنيا) وذلك لان العرف لا يحمل الحقيقة على الحقيقة المطلقة بل على الحقيقة المقيدة بقيد تقتضيه القرائن الخالية فيكون الحكم فيه على كل فرد من افراد الحقيقة المقيدة لا على كل فرد من افراد الحقيقة المطلقة كما فى هذا المثال المذكور فان الصاعغة بحسب حقيقتها شاملة لجميع صاعغة الدنيا لكن القرائن خصتها بصاعغة بلد الامير او صاعغة مملكته اذ يعلم العقل ان الامير لا يقدر على جمع صاعغة الدنيا فتعين ان المراد بها الصاعغة الموجودة فى بلده او فى مملكته فحيث جمع الامير صاعغة بلده او مملكته وقلنا جمع الامير الصاعغة يكون الاستغراق بحسب جمع الصاعغة المخصوصة لا الصاعغة المطلقة اه قرمى (قوله على مذهب المازنى) القائل ان ال الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لاموصولة (قوله والافعال الخ) اى والانقل ان المثال مبنى على مذهبه بل على مذهب الجمهور فلا يصح لان ال الداخلة على اسم الفاعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لامعرفة (قوله وفيه) اى فى هذا القيل المفيد ان الخلاف فى اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظر (قوله لان الخلاف اى بين المازنى وغيره) وقوله فى اسم الفاعل اى وكذا اسم المفعول (قوله بمعنى الحدوث) اى ملتبسا بمعنى الحدوث وازدافة معنى للحدوث بىاتية وهو من ملايسة الدال للدلول اى اذا كان ملتبسا بالدلالة على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه (قوله دون غيره) وهو ما اذا اريد بهما الدوام والثبات والا كانت معرفة اتفاقا لانها حيثئذ من جملة الصفة المشبهة كذا فى المطول قال عبد الحكيم ولعل قوله اتفاقا اشارة الى عدم الاعتداد بقول من قال ان اللام فيه

ايضا موصوله كافي المعنى (قوله نحو الخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصانع
 وحينئذ قال الداخلة عليه معرفة انتفاء (قوله لانهم) اى الجمهور وهذا غلة لكون
 ال فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصوله (قوله هذه الصفة) اى اسم الفاعل واسم
 المفعول وفى بعض النسخ هذه الصلة اى صلة ال وقوله فعل الخ اى ال المعرفة لاتدخل
 على الفعل (قوله فلا بد فيه من معنى الحدوث) اى لانه معتبر فى الفعل فعل من هذا انهما
 لا يكونان فعلين فى صورة الاسم الا اذا قصد بهما الحدوث اما اذا قصد بهما الدوام كانا
 اسمين حقيقة ولم يكن احدهما فعلا فى صورة الاسم (قوله ولو سلم الخ) اى ولو سلم
 جريان الخلاف فى اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث او الثبوت وان ال فى الصانع
 ايسر معرفة على نذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) اى فالكلام صحيح لان
 المراد اى لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق وعليه فقوله وهو قسمان فيه
 استخدام اى والاستغراق مطلقا لا يقيد كونه بأل قسمان وحينئذ قال مثال صحيح ولا يحتاج
 لتفريجه على القول الضعيف وهو قول المازنى (قوله او غيره) اى كالاضافة والموصول
 (قوله والموصول ايضا الخ) من تنمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتى للاستغراق)
 اى لان الموصول كالمعرف باللام يأتى لمعان اربعة فالاصل فيه العهد والجنس قاله عبد
 الحكيم (قوله نحو اكرم الذين يأتونك الخ) اى فالمراد كل فرد من الاثنين لك بدليل
 الاستثناء (قوله واستغراق المفرد اشمل الخ) هذه مسألة مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق
 بما قبلها وحاصلها ان اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه اداة الاستغراق كان شموله
 للأفراد وتناوله لها اكثر من شمول الثنى والجمع الداخلى عليهما اداة الاستغراق
 ومراده بالمفرد ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ ايضا او لا كالجمع
 المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية نحو لا اتزوج النساء فان المراد واحدة من
 النساء والمراد بالجمع ما كان جمعا فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ ايضا او لا نحو قوم
 ورهط واعترض بان هذا منقوض بقولك لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فانه
 اشمل من قولك لا يرفع كل رجل لانه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع انه لا يرفعه
 الواحد بخلاف العكس وبقولنا هذا الخبز يتبع كل رجال فانه اشمل من قولنا هذا
 الخبز يشع كل رجل لانه يلزم من كونه يشع الجمع ان يشع الواحد بخلاف العكس
 فلا ينبغي ان يطلق القول بان استغراق المفرد اشمل بل تارة يكون استغراقه اشمل وتارة
 يكون استغراقه غيره اشمل كما فى المثالين السابقين واجيب بان المراد الاشتمالية بحسب
 الوضع والنظر الى المدلول المطابق والاشتمالية فى المثالين المذكورين بالالتزام لان الحكم
 على الكل يستلزم الحكم على كل واحد على ان الكلام فى الاستغراق المقاد بالمفرد
 او بالجمع والمفيد للاستغراق فى المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل الجمع واعلم ان هذا
 انما يرد على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد اشمل قضية كلية كما هو
 المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا اما على جعلها جزئية اى قد يكون

نحو المؤمن والكافر والعالم
 والجاهل لانهم قالوا هذه
 الصفة فعل فى صورة الاسم
 فلا بد فيه من معنى الحدوث
 ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
 الاستغراق سواء كان بحرف
 التعريف او غيره والموصول
 ايضا مما يأتى للاستغراق
 نحو اكرم الذين يأتونك
 الازيد واضرب القائمين
 الاعمر (واستغراق المفرد)
 سواء كان بحرف التعريف
 او غيره (اشمل) من استغراق
 الثنى والجمع بمعنى انه
 يتناول كل واحد من
 الافراد

اشتمل فلا يتوجه عليه شيء من ذلك (قوله سوله كان بحرف التعريف) اى سواء كان
المفرد ملتبسا بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده . وقوله او غيره كحرف النفي في النكرة
ولا اجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستفراق المفرد المحلى باللام (قوله يتناول
كل واحد) اى سواء كان مفردا او من اجزاء الثانية او الجمع فالحكم على الواحد
يستغرق آحاد الثانية وآحاد الجمع وذلك لتزكب كل واحد منهما من آحاده وهى جزآن
او اجزاء هى آحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف الثانية والجمع فالثانية
تناول كل اثنين اثنين فلا يسلط الحكم عليه على حزنهما وهو مدلول المفرد والجمع
تناول كل جماعة جماعة فلا يسلط الحكم عليه على جزئها الذى هو المفرد وابطاح
ذلك انك اذا قلت لارجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء
كان الفرد مفردا او من اجزاء الثاني او من اجزاء الجمع فلا يصح لك ان تقول حينئذ
بعد بل رجلان او رجال واما بولك لارجلين او رجال في الدار فقد نفيت الحقيقة
باعتبار تحققها في اثنين اثنين او ثلاثة ثلاثة وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار الثاني
او فرد او فردين بالنظر للجمع فحصل من ذلك ان استفراق المفرد يشتمل كل واحد
واحد واستفراق الثاني يشتمل كل اثنين اثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستفراق
الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله

والثاني انما يتناول كل اثنين اثنين) اى وهذا لا ينافي خروج الواحد (قوله والجمع
انما يتناول كل جماعة جماعة) اى وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين وانما كان
استفراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لان الاستفراق عبارة عن شمول افراد
مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع جماعة وكذا يقال في الثاني (قوله بدليل صحة الخ) المراد
بالصحة الصدق اى وبدليل صحة كل رجال جاء ونى مع تخلف رجل او رجلين دون
كل رجل جاني (قوله وهذا) اى ما ذكره المصنف من ان استفراق المفرد اشتمل
مسلم في النكرة المنفية كما في المثال (قوله فلا) اى فلا يسلم الشمول قوله بل الجمع المعروف
بلام الاستفراق) نحو ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد ونحو والله يحب
المحسنين وعلم ادم الاسماء كلها ونحو اى احب المسلمين الازيد فان المراد كل فرد لا كل
جمع والاقيل الا الجمع الفلاني (قوله يتناول الخ) اى وحينئذ فهو مساو للمفرد
في الشمول فلا تصح دعوى المصنف اشتملية المفرد على الجمع فيما اذا كان الجمع معرقا بلام
الاستفراق هذا حاصل اعتراض الشارح على المصنف وقد يجاب بان لام الجنس اذا
دخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية فصار مساويا للمفرد في الشمول فكلام المصنف
تبعاً لعلماء المعاني على تقدير ما اذا بقي الجمع على معناه الاصلى ولم يطل منه معنى الجمعية
التي اقلها ثلاثة افراد بدخول ال الجنسية عليه وكلام علماء الاصول والنحو
والتفسير فيما اذا زال منه معنى الجمعية بدخول لام التعريف عليه فظهر لك من هذا

والثاني انما يتناول كل اثنين
اثنين والجمع انما يتناول
كل جماعة جماعة (بدليل
صحة لارجل في الدار اذا
كان فيها رجل او رجلان
دون لارجل فانه لا يصح
اذا كان فيها رجل او
رجلان وهذا في النكرة
المنفية مسلم واما في المرف
بلام الاستفراق يتناول
كل واحد من الافراد على
ما ذكره اكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستفراق
واشار اليه ائمة التفسير
وقد اشبعنا الكلام في هذا
المقام في الشرح فليطالع
نعم

ان الخلاف الواقع في ان الجمع آحاده افراد او جوع والحق الثاني هذا في الجمع المنكر
واما الجمع المعروف بلام الاستفراق فآحاده افراد قولا واحدا و اجاب بعضهم بجواب
آخر حاصله ان كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض
مدفوع من اصله وعلى هذا فعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف
التعريف او غيره في حيز المنع (قوله وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام) اي بابراد
الامثلة والشواهد الدالة على ان الجمع المعروف باللام مساو للفرد في الاستفراق
وان كان بينهما فرق من حيث ان الفرد المستغرق لا يستثنى منه الا الواحد فلا يجوز
ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا او الا ثلاثكم معا واما قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا فضاء الاكل واحد من الذين آمنوا بخلاف الجمع
المعرف بلام الاستفراق فيصح استثناء الواحد والثني والجمع منه نحو لقيت العلماء الا زيدا
او الا الزيدين او الا الزيدين وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل
بمعنى منكر مضاف اليه كل فرد وغيره فعني لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالين
وكل علماء افاده عبد الحكيم قال العلامة البيهقي وانما حل الجمع المعروف بلام
الاستفراق في استغراقه على استفراق الفرد لانه ان حل على استفراق آحاد الجمع
الذي هو مقتضى اصل دلالة لم في مضمونه التكرار وان لا يكون له آحاد متميزة لان
الثلاثة مثلا من آحاده فاذا زيد عليها واحد كانت اربعة وكان المجموع من آحاده
فيدخل الاحد الاول في الثاني واذا زيد واحد وكان خمسة لم فيه دخول الاربعة
فيتكرر فيه كل فرد مع ما بعده الى غير النهاية بل مجموع الافراد حينئذ موجب لتكرار
جميع ما قبله لانه جاعة يدل عليها الجمع فينتهز لا يتحقق للجمع آحاد فيها يجرى العموم
كما جرى في الفرد فلذلك جعلت آحاده آحاد الفرد التي لا يدخل بعضها في بعض انتهى
كلامه وايضا حده ان الثلاثة مثلا جاعة فتدرج في الجمع نفسها لكونها من آحاده وجزء
من الاربعة والخمسة وما فوقها التي هي من آحاد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة في الجمع
في ضمنها قال الامر الى ان الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين مرة من حيث انها
من آحاده ومرة من حيث انها جزء من الاربعة والخمسة مثلا التي هي من آحاده فحمل
الجمع المعروف في استغراقه على استفراق الجمع موجب للتكرار وايضا الكل من حيث هو
كل جاعة فلو اعتبر في استفراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرارا محضا
ولذلك ترى الأئمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع
من حيث هو مجموع (قوله ولما كان ههنا) اي هذا الموضع وهو قوله واستفراق الفرد
اشمل وقوله مظنة اعتراض اي موضع اعتراض مظنون وحاصله انه ينبغي ان لا يجوز
ادخال اداة الاستفراق على اسم الجنس المفرد لان الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية
والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معناه واداة الاستفراق الداخلة

بدكر ههنا مظنة اعتراض
هو ان اثر الاسم يدل
على وحدة معناه والاستفراق
على تعدده واما متافيان
اجاب عنه بقوله (ولا
تتافى بين الاستفراق و
افراد الاسم لان الحرف)
الدال على الاستفراق
كحرف النفي ولام التعريف
(انما يدخل عليه) اي
على الاسم المفرد حال كونه
(مجردا عن) الدلالة على
(معنى الوحدة)

عليه يدل على تعدده وان معه آخر مثله ويتنوع ان يكون الشيء الواحد واحدا متعددا في حالة واحدة لتأنيدهما وحينئذ بطل كون الفرد مستغنيا بقول الشارح وهو ان افراد الاسم اى الاسم الفرد وقوله والاستغراق اى وهو الاستغراق وهو الاداة يدل على تعدده وقوله وهما اى الوحدة والتعدد متساويان فالتأني واقع بين المدلولين فقول المصنف ولاتأني بين الاستغراق الخ ان جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب لانه جعل التأني بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذى هو الدال على الوحدة والانصب ان يجعل التأني اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة قبل هذا الاعتراض انما يظهر على القول بان اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر اما على القول بانه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لاتأني بين الماهية والتعدد لانها كالتحقق في ضمن الفرد تحقق في ضمن الجماعة وعبرة ابن يعقوب قوله ولا تنافي الخ دفع لبحث يرد وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس التكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما يتحقق به وما قلناه ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك انتهى وانما كان الغرض منها ما يتحقق به لان اكثر الاحكام المستعملة في اللغة والصرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد لا عليها من حيث هي (قوله لان الحرف الخ) حاصل ما ذكره جوابان اولهما بتسليم ان الوحدة تنافي التعدد وثانيهما منع تنافيهما وحاصل الثاني اننا لانسلم ان الوحدة تنافي التعدد لان معنى الوحدة عدم اعتبار اجتماع امر آخر معه والفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق معناه كل فرد فردا لا عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الافراد التي يصدق عليها اللفظ حقيقة او عرفا وهذا لانافى الوحدة لاتصاف كل فرد بها اذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه وليس معنى الفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التأني لان مجموع الافراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافى الوحدة وهى عدم اجتماع امر آخر معه وحاصل الجواب الاول سلب التأني بينهما لكن اداة الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة التثنية والجمع انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة وهذا الجواب مبنى على ان مدلول الاسم الفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم امر آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة التثنية والمجموع فكما اعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك يعتبر في الفرد ان لا يكون آخر معه واما الجواب السابق فبنى على ان الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه لانها اعتبار عدم امر آخر مثله معه واذا علمت ما ذكرناه ظهر لك ان الاول للمصنف تقدم الجواب الثاني على الاول

لان الاول بالتسليم والثاني بالمنع والشان عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قررره شيخنا
 العدوى (قوله مجردا على الدلالة على معنى الوحدة) اى قصير محتملا للوحدة والتعدد
 لانه قصده الجنس وبدخول حرف الاستفراق تعين التعدد ثم ان تجرده عن الدلالة
 على الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة وبهذا اندفع ما يقال ان دلالة المفرد على
 وحدة معناه بحسب الوضع اذا قلنا بوضعه للمفرد المنتشر فانقال الذهن عن المفرد
 الى الوحدة ضرورى بالنسبة للعالم بالوضع فامعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى
 الوحدة مع انه يدل عليها بالوضع كذا اجاب شيخنا العدوى واجاب الفزارى بان فى كلام
 المصنف حذف مضاف اى مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم
 اعتبارها الخلو عنها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع)
 اى بحيث يقال جاء فى الرجل العالمون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث
 جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستفراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد
 فقتضاه انه يجوز وصفه بوصف الجمع مع انه ممنوع وحاصل الجواب ان النعامة انما
 منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على المشاكلة اللفظية وفى هذا الجواب نظر لان
 ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة
 المعنى بل مراعاة المعنى اولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا
 على عورات النساء فالمحافظة على التشاكل اللفظى لانقيد الامتناع المذكور فالاولى
 للشارح ان يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى
 والمراد بعدم الاطراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالذكور قياسا كما مر (قوله
 ولانه) الاولى ان يقول اولانه باوالتى لاحد الشئين لانه جواب ثان اى اما ان يجاب
 بالاول المقتضى سلب الوحدة او بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله بمعنى كل فرد)
 اى وكل فرد لا ينافى الوحدة التى هى عدم اعتبار شئى لذلك الفرد بل هو منتصف
 بها ولا يأتى التنافى الا لو كان معنى المفرد الداخلة عليه اداة الاستفراق بمجموع الافراد
 لا اعتبار ضم شئ للفرد وهو فرد ثان وثالث فالخاص ان لا ينافى الوحدة الا بمجموع
 الافراد دون كل فرد لا تصافه بها (قوله ولهذا) اى ولا لكون المفرد الداخلة عليه
 اداة الاستفراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بان يجعل الجمع نفعاله
 (قوله وان حكاه الاخفش) عن بعضهم فى قوله اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
 البيض نظرا لكون ال للجنس ومدخولها بصدق بالجمع لتحقيقه فيه (قوله لانها)
 اى الاضافة بمعنى المعرف بها اخصر طريق ظاهره انها اخصر طرق التعريف
 وليس كذلك اذ لا تظهر الاختصارية الا بالنسبة للموصول واما العلم والضمير واسم
 الاشارة والمعرف باللام فالامر بالعكس واجيب بان المراد انها اخصر الطرق
 فى احضار السند اليه فى ذهن السامع مثبنا بالوصف الذى قصده المتكلم لاحتضاره

وامتناع وصفه بنعت
 الجمع للمحافظة على
 التشاكل اللفظى (ولانه)
 اى المفرد الداخلة عليه
 حرف الاستفراق (بمعنى
 كل فرد لا بمجموع الافراد
 ولهذا امتنع وصفه بنعت
 الجمع) عند الجمهور وان
 حكاه الاخفش فى نحو
 الدينار الصفر والدرهم
 البيض (وبالاضافة) اى
 تعريف السند اليه
 بالاضافة الى شئ من
 المعارف (لانها) اى
 الاضافة (اخصر طريق)
 الى احضاره فى ذهن
 السامع (نحو هو اى)

في ذهن السامع من حيث ذاته الا ترى ان قصد التكلم في البيت المذكور احضاره بوصف كونه مهويا لاجل افادة زيادة التحصر ولو قال الذي اهواء او من اهواء او الذي يميل اليه قلبى مع الركب اليمانيين الخ لكان طريقا مفيدا لقصود التكلم الا انه ليس اخصر من الاضافة ولواتى به اسم اشارة او ضمير ابان قيل هذا مثلا او هى مع الركب اليمانيين الخ لا يفيد غرض التكلم اذ لا يعلم كونها محبوبة ام لا ولو قيل هند مهوى وبمحبوبتى كان غير اخصر وان كان مفيدا لغرض التكلم ولواتى به مرقابا للام لم يفيد غرضه الا بواسطة الجار والمجرور نحو المحبوبلى وفيه طول بالنسبة للمضاف (قوله نحو هو اى) اى نحو قول جعفر بن عليه الحارثى وهو مسجون حين قتل واحدا من بنى عقيل بمكة فنجى بها ثم انه كان يومئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا وبعده

* عجت لسراها واني تخلصت * الى وباب السجن دونى مغلق *

* ألت لحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق *

* فلا تحسبى انى تجشعت بعدكم * لشيء ولا انى من الموت افرق *

* ولا ان قلبى يزدهبه وهيد هم * ولا ابنى بالشيء في القيد اخرق *

* ولكن عرتنى من هوالة ضمانة * كما كنت التى منك اذا نامطلق * ط صبا

(قوله اى مهوى) ثلاث باآت الاوليان من نفس الكلمة والاولى منهما بدل من واو مفعول اذا صله مهوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ياء التكلم اضيف اليها الاسم بعد الاعلال السابق (قوله ونحو ذلك) اى كن اهواء او الذى يميل اليه قلبى (قوله والاختصار مطلوب) اشار بهذا الى ان احضاره في ذهن السامع باخصر طريقا انما يقتضى تعريفه بالاضافة اذا كان الاختصار مطلوبا والا فلا يقتضيه (قوله وفرط السامة) اى شدتها وهو عطف علة على معلول (قوله على الرحيل) اى عازم على

الرحيل (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله اليمانيين) جمع يمان بمعنى يمنى واصل يمان يمانى اعل اعلال قاض وعمانى مخفف يمنى ياء مشددة نسبة لليمن فحذفت احدى اليامين تخفيفا وعوض عنها الالف المتوسطة ثم حذفت الياء الثانية لاعلاله اعلال قاض كما مر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هو اى وهو مأخوذ من اصعد فى الارض مضى فيها فالصلة محذوفة بقرينة المقام وقوله اى مبعد بكسر العين مأخوذ من ابعد اللازم بمعنى بعد اى انه بعيد الاسفار فهو بيان للعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم مفعول من ابعد المتعدى اى ابعد الغير بعدها مقام المدح خصوصا وقد وصفه بانه مجنوب ومستبغ كأمل (قوله ذاهب فى الارض) بيان لاصل المعنى (قوله المستبغ) اى الذى ينبغى قومه ويقدمونه امامهم وهو كناية

اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواء ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانيين مصعد) اى مبعد ذاهب فى الارض وتماه *

جنيب وجناني بمكة موثق *

الجنيب الجنوبي المستبغ

والجنان الشخص والموثق

المقيد ولفظ البيت خبر

ومعناه تأسف ونحسر

(او تضمنها) اى تضمن

الاضافة (تعظيما لشأن

المضاف اليه او المضاف

او غيرهما كقولك) فى

تعظيم المضاف اليه (عبدى

حضر) تعظيما لك بان لك

عبدا (و) فى تعظيم

المضاف (عبد الخليفة

ركب) تعظيما للعبد بانه

عبد الخليفة (و)

عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب وتأتى اليه (قوله ومعناه تأسف وتحسر) اى على بعد الحسنة (قوله لشأن المضاف اليه) اى تعظيما لشأن المضاف اليه الذى اضيف له المسند اليه وانما قدمه على المضاف مع انه مؤخر فى اللفظ نظرا لتقدمه فى الاعتبار لانه منسوب اليه فهو اشرف بخلاف المضاف فانه وان كان مقدما فى اللفظ لكنه مؤخر فى الاعتبار لانه منسوب واعترض على المصنف بان هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندي او الذى هو عبدى او عبد الحليفة حضر فآلوجه ان الاضافة لا ترجح على غيرها بافاضة التضمن المذكور الا بانضمام الاختصار اليها كذا قبل وفيه انه تقدم انه لا يشترط فى النكتة ان تكون مختصة بالطريق المؤدية لها ولا ان تكون بها اولى بل يكفي مجرد المناسبة بينهما وان كانت تلك النكتة يمكن تأديتها بطريق آخر فامل (قوله وفى تعظيم المضاف) اى الذى هو مسند اليه (قوله تعظيما للتكلم بان عبد السلطان عنده) اى وفيه تعظيم للمضاف ايضا لكنه غير مقصود ولا ملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما يقال ان هذا لا يخرج عن تعظيم المضاف اليه لان التكلم مدلول اليه المضاف اليها عند فهو مضاف اليه وحاصل الجواب ان المراد بالغير فى كلام المصنف غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا لا ينافى كونه مضافا اليه لكن غير ذلك وليس المراد بقوله او غيرهما غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد ان ما ذكره من المثال الثانى ليس غيرهما بل منهما (قوله او تحقير المضاف) اى الذى هو المسند اليه وقوله او المضاف اليه اى الذى اضيف اليه المسند اليه لان الكلام فيه (قوله نحو اتفق اهل الحق الخ) اى فانه يعتذر تعداد كل من كان على الحق كما انه يصغر تعداد اهل البلد فى المثال بعده (قوله اولاه) اى الحال والشأن (قوله مثل تقديم البعض) اى المؤدى ذلك الى منافسة او حقد او نحوهما (قوله الى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والاهانة للمسند اليه نحو علماء البلد فعلوا كذا من الامور القبيحة فان فى هذا تصريحاً بذهمهم بخلاف ما لو قيل فلان وفلان فعلوا كذا من الامور القبيحة فانه عند التصريح باسمهم العلم لم يكن هناك تصريح بذهمهم واللوم عليهم لان موجب اللوم والذم وصفهم بالعلم وهو لا يأتى الا بالاضافة وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه اولى لجهة ككون التفصيل يقتضى ذما او اهانة او خوفا وان امكن استيفاء التفصيل كقوله

❦ قومي هموا قتلوا اميم اخي * فاذا رمت بصيني سمي

يقول يا امية قومي هم الذين فجعوني بقتل اخي فاذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك على الكاية فى نفسى لان عز الرجل بمشيرته ولو فصل قاتلى اخيه لحقدوه ونشروا عنه ولان فى التفصيل تصريحاً بذهم قومه وعد معايبهم بخلاف تركه (قوله واما تنكيره

فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندي) تعظيما للتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما (او) تتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الجمام حاضر) او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الجمام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا اولاه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض نحو علماء البلد حاضران الى غير ذلك من الاعتبارات

اي تنكير المسند اليه (اي ابراده نكرة سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا) (قوله فللافراد)
اي فلنكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الافراد التي يصدق عليها مفهومه
ففي الجمع المقصود بالحكم فرد من مضاه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفي المثنى
المقصود بالحكم فرد من مضاه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولاك جاني
رجلان اي فرد بماصدقات المثنى وقولاك جاني رجال اي فرد بماصدقات الجمع والفرد
في الاول اثنان وفي الثاني جماعة وقوله فللا افراد اي والحال ان المقام لا يناسب الا افراد
لكون الحكم المراد في المقام ليس لغيره فالعدول لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة
عليه زيادة على قدر الحاجة وهي من اللغو واعلم ان دلالة المنكر على الفرد ظاهرة
ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر واما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث
هي فدلائلها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لان الغالب استعمالها في الفرد فذكر
النكرة لتجمل على الغالب الذي هو الفرد بقرينة المقام انتهى سم (قوله وجابر رجل)
اي رجل واحد لارجلان ولارجال والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله
من اقصى المدينة اي من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كما في الجلالين
وليس المراد بنصف البلدة المشهورة الآن بل بلدة كانت بناحية الجيزة فخرجت بدعوة
موسى عليه الصلوة والسلام وهي بالقرب من البلدة المعروفة بمينة رهية بالميم
الجيزة (قوله اي للقصد الى نوع منه) اي لكون المقصود بالحكم نوعا من انواع
اسم الجنس المنكر وذلك لان التكثير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا
ولعل الشارح اخذ القصد من بيا المصدر بجمله مصدر التعدى اي الجعل نوعا
والجمل بالقصد وقد تقدم نظير ذلك في قوله وبالعلية (قوله غشاوة) اي فليس المراد
فرد من افراد الغشاوة لان الفرد الواحد لا يقوم بالا بصر المتعددة بل المراد نوع
من جنس الغشاوة وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح واما لم يعبر الشارح
بالعمى اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات لانه ليس بهم عمى حقيقة بل يعر فون
الآيات ويفهمونها ولكن يظهرون انهم لا يعرفونها فالحاصل ان التعامى تكلف
العمى والمراد به هنا الاعراض عن آيات الله فاضافة الغطاء للتعامى من اضافة
السبب للسبب لان الغطاء القائم بالقلوب الذي يصرف الابصار عن النظر
في آيات الله سبب في تعاميمهم واعراضهم عن آيات الله (قوله اي نوع من الاغطية)
الاولى نوع من الغشاء لان الغشاء جنس تحت نوعان نوع متعارف وهو القائم بالاعين
المسمى بالعمى والثاني غير متعارف وهو الغطاء الذي يصرف الابصار عن النظر
في آيات الله لاجل الاعتبار واما الاغطية فهو جمع تحت افراد وكلامنا في الانواع
(قوله وفي الفتح الخ) اي والاول ذكره ان يخفى في الكشف (قوله اي غشاوة
عظيمة) اي لكونها تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين ادراك الادلة الموصلة

(واما تنكيره) اي تنكير المسند
اليه (فللافراد) اي للقصد
الى فرد مما يقع عليه اسم
الجنس (نحو وجابر رجل
من اقصى المدينة يسعى
او النوعية) اي للقصد الى
نوع منه (نحو وعلى
ابصارهم غشاوة) اي نوع
من الاغطية وهو غطاء
التعامى عن آيات الله وفي
الفتح انه للتعظيم اي
غشاوة عظيمة (او التعظيم
او التحقير كقوله

لمعرفة المولى اى ومآله فى المفتاح اولى لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته وفيدقال لاتافى بين كلام المصنف والمفتاح لان الفشاوة العظيمة نوع من مطلق الفشاوة فراد المصنف بقوله نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الغشاء وهو الفشاوة العظيمة وذلك النوع هو غطاء التعامى فتأمل (قوله اوالتعظيم اوالتحقير) اى يذ كر المسند اليه نكرة لافادة تعظيم معناه اوتحقيره وانه بلغ فى ارتفاع الشأن اوفى الانحطاط مبلغا لايمكن ان يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداده والالتفات اليه فى الثانى (قوله كقوله) اى قول ابن ابي السمط بكسر السين وسكون الميم وهو من قصيدة من الطويل وقبل البيت

* فتى لايبالى المدجلون بنارهم * الى باباه ان لاتضى الكواكب *

* بصم عن الفحشاء حتى كانه * اذا ذكرت فى مجلس القوم غائب *

(له حاجب الخ والمراد بالحاجب هنا نفسه الانسانية التى هى لطيفة ربانية لها تعلق بالقلب اللحماني الضو برى الشكل تعلق العرض بالجواهر وتسمى ايضا قلبا وروحا وهى مخاطبة والثابة والمعاينة فان قلت ان النفس بهذا المعنى تميل الى القبائح الدينية والذنبوية فكيف تكون مانعة عن تلك الامور اجيب بان ميلها لذلك بالنظر لذاتها واما اذا حفتها العناية الالهية صارت مائلة الى التطهير فتتبع بسبب ذلك من كل مايشين (قوله اى مانع عظيم) اخذ هذا من كون المقام مقام مدح اى انه اذا اراد ان يرتكب امرافيجا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمة الى حيث لايمكن تعيينه واذا اطلب منه انسان معروفا واحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم منعه من الاحسان اليه فهو فى غاية الكمال ولم يقر به نقص (قوله يشينه) من الشين وهو القبح (قوله وليس له عن طالب العرف) اى المعروف والاحسان ثم ان الجلب يستعمل يعنى بالنظر للمفعول الثانى واما الاول فيصل اليه بنفسه قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وحجبت زيدا عن الامرا اذا علمت هذا فجاء الاول قد جاء على الاصل لان صلته محذوفة وفى كل امر ظرف مستقر صفة للحاجب اى له حاجب عن ارتكاب ما لايليق فى كل امر يشينه او ان فى معنى عن واما حاجب الثانى فقد جاء على خلاف الاصل لان العرف مفعوله الثانى والطالب له مفعوله الاول وذلك لان الجلب للطالب عن العرف لا للمدح عن الطالب فكان القياس ان يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى ليس له حاجب عن احسان طالب العرف اى عن الاحسان اليه والمفعول الاول محذوف اى طالبه وقال عبد الحكيم ان عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فلا حاجة الى

له حاجب اى مانع عظيم
(فى كل امر يشينه) اى يعيبه
(وليس له عن طالب
العرف حاجب) اى مانع
حقير فكيف بالعظيم
(اوالتكثير كقولهم ان له
لا بلاوان له لغنا والتقليل
نحو ورضوان من الله
اكبر)

تقدير عن احسانه كافي وقوله وليس له عن طالب العرف كان الاولى ان يأتي بالغاء
لدلالة الاول عليه لانه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة ما يشينه
ويعبه (قوله اي مانع حقير) يحتمل ان يكون للفردية شخصا لانواعا فيكون
من القسم الاول على حد قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فتكون
النكرة عامة لوقوعها في حيز النفي بل هذا الاحتمال اولي لدلالة التركيب على نفي
جميع الافراد مطابقة كذا قال الحفيدورد ذلك العلامة الفناري قائلا ان حل التنكير
في الثاني على التحقير اولي لما فيه من سلوك طريق اليه هان وهى اثبات الشيء بدليل
لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولي مع حسن مقابلة تنوين التعظيم
بتنوين التحقير وفيه صنعة الطباقي (قوله او التنكير) اي يورد المسند اليه نكرة لافادة
تكثيره (قوله ان له لا بلا الخ) اي فان مقامات هذا الكلام تقتضي ان المراد ابلا كثيرة
وغنما كذلك وانما افاد التنكير التكثير مع ان الاصل في النكرة الافراد لان التنكير يشعر
بان هذا امر منكر لعدم الاحاطة به (قوله ورضوان الخ) اي و شيء ما اي قليل
من الرضوان اكبر من ذلك في كله اي مما ذكر قبله من الجنة ونعيمها وعلى هذا فقوله
ورضوان مبتدا واكبر خبره والجملة حالية اي وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات
تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن والحال ان
شيئا من الرضوان اكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بالقلة مجاز باعتبار تنزيل
الرضي منزلة المعدادات نظرا لتعدد متعلقاته كعدم الفضيحة في الموقف والام من
من العذاب والخلود في دار السلام والا فالرضاء نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة لانه
صفة واحدة وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه اكبر واعظم من مجرد دخول الجنة
ومن كل ما فيها من النعيم لان المراد بالرضوان اعلامهم به ولا شك ان اعلامهم به
ولو مع ادنى متعلقاته اكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماحه لان لذة النفس
بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم اكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق
افاده العقوبي اولان كل ما سواه من ثمراته قيل ان التنكير في ورضوان للتعظيم وعلى
هذا فرضوان مبتدا حذف خبره واكبر صفته والجملة عطف على جملة وعد الله
المؤمنين اي ولهم رضوان عظيم من الله تعالى اكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم
قال الفناري وهذا اولي لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف
ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فترجى شيء
من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى
اكبر من ذلك كله في نفس الامر وفي عيد الحكيم ان جعل التنوين في قوله تعالى
ورضوان من الله اكبر للتقليل كما قال المصنف اولي من جعله للتعظيم وان المعنى ولهم
رضوان عظيم من الله اكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين

والمؤمنات ولأن جعله للتقليل يشير الى كمال كبريائه والوعد لا يطرأ بق الجرم كما هو
 شأن الملوك اشارة الى انه غنى عن العالين (قوله والفرق الخ) انما فرق رد اعلى
 من لم يفهم الفرق فاعترض على المصنف بانه لا حاجة لذكر التكثير والتقليل بعد ذكر
 التعظيم والتحقيق لان التكثير هو التعظيم والتقليل هو التحقير وحينئذ ففي كلام المصنف
 تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشأن) اى فهو راجع للكيفيات وقوله وعلو الطبقة
 اى المرتبة مرادف لما قبله (قوله باعتبار الكميات) اى المنفصلة كما فى المعدودات
 فالمائة بيضة يقال انها اكثر من الخمسين باعتبار الكم الذى هو العدد العارض لذلك
 المعدود (قوله والمقادير) اراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعمق وذلك
 فيما عدا المعدودات كالمكيلات والموزونات فالعشرة ارباط من السمن مثلا يقال انها اكثر
 من ثمانية منه باعتبار ما قام بها من الكم المتصل وكذا يقال فى العشرة ارباب من القمح
 والثمانية منه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله كما فى الرضوان) اى كارضاء فهو معنى
 من المعانى فيقدر ان له افرادا باعتبار متعلقه فالكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار
 متعلقاته باعتبار نفسه وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديرية لكن فى كلام
 الشارح شئ وهو ان كلام الشارح فى التكثير والرضوان ذكره المصنف مثالا للتقليل
 وحينئذ فلا يناسب قوله كما فى الرضوان الا ان يقال ان التمثيل به من حيث ان الكميات
 والمقادير فيه تقديرية فلا يناسب فى السوين فيه للتقليل كما فعل المصنف او يقال ان
 جعله مثالا للتكثير باعتبار الكميات تقديرية لا ينافى كونه فى الآية للتقليل فليس المراد
 بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع فى الآية (قوله وكذا التحقير والتقليل) اى
 فالاول يرجع للكيفيات لانه عبارة عن انحطاط الشأن ودنو المرتبة وهو يرجع للامتهان
 ودناءة القدر والشأنى يرجع للكميات لانه عبارة عن قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة
 كقولك فلان رب غنية واما تقديرها كما فى قولك قد يكون فلان رضوان عن اهل
 عداوته (قوله وللإشارة الخ) اى لان العطف يقتضى المقابلة وقوله الى ان بينهما اى
 بين التعظيم والتكثير (قوله اى دوو عدد كثير) فيه ان الكثرة مستفادة من جمع الكثرة
 وهو رسل فكيف يمثل بهذه الآية لافادة التكثير والتكثير وقد يجاب بان المراد بالتكثير
 المبالغة فى الكثرة لاصلها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فالأخوذ
 من التسمية خلاف الأخوذ من صيغة الجمع (قوله وآيات عظام) لم يقل ورسل عظام
 مع ان مقتضى كون التوئين للتعظيم ان يكون العظم وصفا لهم لا لآيات لان كون
 آياتهم عظيمة يستلزم ان يكونوا عظاما فهو من الكناية اطلق المزوم واراد
 اللازم وهى ابلغ من الحقيقة لان محصلها اثبات الشئ بالدليل (قوله وقد يكون
 للتحقير والتقليل) اى فكما ان التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان فكذلك
 التحقير والتقليل (قوله ومن تدبر غيره الخ) لما مثل صاحب المفتاح فى هذا المقام

والفرق بين التعظيم والتكثير
 ان التعظيم بحسب ارتفاع
 الشأن وعلو الطبقة والتكثير
 باعتبار الكميات والمقادير
 تحقيقا كما فى الابل او تقديرا
 فى الرضوان وكذا التحقير
 والتقليل وللإشارة الى
 ان بينهما فرقا قال (وقد جاء)
 التكثير (للتعظيم والتكثير)
 نحو وان يكذبوك فقد كذبت
 رسل (من قبلات) اى
 ذوو عدد كثير (و) ذوو
 (آيات عظام) هذا ناظر
 الى التعظيم وقد يكون
 للتحقير والتقليل معان نحو
 حصل لى منه شئ اى حقير
 قليل (ومن تكبر غيره)

بأمثلة لتكثير غير المسند اليه وتوهم بعضهم انها امثلة للسند اليه فاحتاج الى تكثير
التأويل افاذا المصنف ان مراد السكاكي التمثيل لتكثير غيره للآ يتوهم اخنساس
تلك الامور بتكثير المسند اليه فقال ومن تكثير غيره الخ (قوله اي غير المسند اليه) اي
لان دابة مجرور بالاضافة وماء مجرور بمن (قوله اي كل فرد الخ) حاصل التفسير
الاول ان خلق الشخص من الشخص فالتكثير في دابة وماء لاوحدة الشخصية وماص
التفسير الثاني ان خلق النوع من النوع فالتكثير في دابة وماء لاوحدة النوعية واورد
على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك الغراب والبرغوث والقرب والعار
والدود على ما صرحوا به من انها قد تخلق من التراب واجيب بان هذه في حكم المستثنى
وسكت عن استثنائها لشبهة امرها وقيل ان الكلام مجول على الغالب فهو
من قبيل تنزيل الاكثر منزلة الكل او ان قول من ماء متعلق بمحذوف صفة لدابة
لاصلة لخلق وحيث فلا يرد شيء من ذلك وانما عدل الشارح عما قاله البيضاوي
من ان المعنى خلق كل فرد من افراد الدواب من ماء هو جزء مادته مع انه لم يرد عليه
هذا الاشكال المتقدم لان ما قاله مبنى على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان
من العناصر الاربعة وهي الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهي نطفة ايه) اراد
بالاب مطلق الاصل الشامل لكل من ايه وامه على طريق المجاز المرسل من اخلاق
اسم الخاص وارادة العام فاندفع ما يقال ان خلقه من نطفة ايه يتوقف على مخالطة
نطفة امه لنطفة ايه فكان الاولى ان يقول وهي النطفة الممزجة من ماء ابيه او يقال
تخصيص الاب بالذكر وان كان مخلوقا من نطفة الاب والام لكونه منسوبا
اليه (قوله او كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله
فهم من يشي الخ اذ هو متصل للانواع وحله على الافراد تكلف قاله ابن قاسم
ان قلت ان النوع امر كلي لا وجود له في الخارج فلا يتعلق بالخلق به ولا منه اجيب
بان الحكم بالخلق والخلق منه باعتبار تحققه في الافراد والحاصل ان المراعى على الاحتمال
الاول الافراد وعلى الاحتمال الثاني النوع لكن من حيث تحققه في الافراد فهما مختلفان
من جهة المحفوظ اولا وبالذات (قوله من نوع من انواع المياة) اعترض بان هذا يقتضى
ان كل نوع من انواع المياة لا يخلق منه النوع واحد من انواع الحيوان مع انه قد
يخلق من النوع الواحد من المياة نوعان من الدواب كالحمار والبغل فانهما يخلقان من
ماء الحمار وماء الفرس واجيب بان المراد بنوع الماء الممزج من ماء الذكر وماء الانثى
وماء الحمار مع ماء الفرس غيره مع ماء الحماره هذا وترك الشارح حال التكثير في الاول
على النوعية والثاني على القرينية والعكس لعدم صحة ذلك لانه لم يخلق نوع من الفرد
ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع ولا استحالة في شيء منهما
خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجه له اذ لا يبعد

اي غير المسند اليه (للافراد
او النوعية نحو والله خلق
كل دابة من ماء) اي كل فرد
من افراد الدواب من نطفة
مميئة هي نطفة ايه المختصة
به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياة وهو
نوع النطفة التي تختص
بذلك النوع من الدواب
(و) من تكثير غيره (للتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله
ورسوله) اي حرب عظيم
(وللتحقير نحو ان نظن
الاظنا) اي ظنا حقيرا ضعيفا
اذ الظن مما يقبل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق
هنا للنوعية لا للتوكيد
وبهذا الاعتبار صح
وقوعه بعد الاستثناء

مفرغا مع امتناع نحو
ماضربته الاضربا على
ان يكون المصدر للتأكيد
لان مصدر ضربه لا يحتل
غير الضرب والمستثنى
منه يجب ان يكون متعددا
يحتل المستثنى وغيره ما علم
انه ان التكرير الذى فى
معنى البعضية يعيد التعظيم
فكذلك صريح لفظة
البعض كما فى قوله تعالى
ورفع بعضهم درجات
اراد محمدا صلى الله تعالى
عليه وسلم فى هذا الابهام
من تفخيم فضله وعلو قدره
مالا ينحى (واما وصفه)
اى وصف المسند اليه
والوصف قد يطلق على
نفس التابع الخصوص
وقد يطلق بمعنى المصدر
وهو انسب ههنا ووفق
بقوله واما يباه واما
الابدال منه اى اما ذكر
التمتله

ان يخلق نوع من شخص من الماء (قوله وهو نوع النطفة) اى قال لى خلق كل
نوع من الدواب من نوع من النطفة (قوله اى محراب عظيم) انما جعل التكرير هنا
للعظيم لان الحرب القليل يؤذن بالتساؤل فى الهمى عن موجب الحرب الذى هو الربا
وهو غيره سب للمقام لان المقام مقام تنفير عنه فالتناسب له حل الحرب على العظيم للدلالة
على ان الهمى عن موجب الحرب اكيد جدا ويحتمل ان تكرر حرب للتوعية اى نوع
من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب (قوله ان نظن) اى بالساعة (قوله
للتوعية) اى مع التوكيد وهو له لالتوكيد اى لالتوكيد المجرد عن افادة النوعية والا
فالمفعول المطلق لا ينك عن التوكيد وانما لم يكن للتوكيد المجرد من افادة النوعية
لثلا يلزم استثناء الشئ من نفسه والتناقض لان الظن الذى نفي اولاهو الذى اثبت
ثانيا (قوله وبهذا الاعتبار) اى جعل المفعول المطلق هنا ميينا للنوعية للمجرد التوكيد
وهذا جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب
ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر
نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ يلزم استثناء الشئ
من نفسه مع التناقض وما ذكره الشارح بفعل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض
الحماة من حل الكلام على التقديم والتأخير اى ان نحن الانظن ظنا وكذا يقال
فى نظائره (قوله مفرغا) اى استثناء مفرغا ففرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر
نوعى ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجى الحال من المضاف اليه
المعبر عند الحماة (قوله على ان يكون المصدر للتاكيد) اى واما على جعله ميينا للنوعية
اى ضربا كثيرا او قليلا فيصح فلافق بين قولك ماضربت الاضربا وبين قوله
تعالى ان نظن الاظنا فى انه ان اراد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح الاستثناء
وان اراد به مجرد التأكيد امتنع لزوم استثناء الشئ من نفسه والتناقض (قوله والمستثنى
منه يجب الخ) اى لثلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ويلزم التناقض لان ماضربته
مثلا يقتضى نفي الضرب والاضربا يقتضى اثباته (قوله الذى فى معنى البعضية)
وهو المراد به نوع من الجنس وقوله يعيد التعظيم اى او التحقير او التكرير او التقليل
وذلك لان التكرير للتوبيخ وكل من التعظيم والتحقير والتكرير والتقليل نوع (قوله
فكذلك صريح لفظة البعض) اى تفيد التعظيم من باب اولى وكذلك فديقدها
التحقير والتقليل مثال التعظيم ما ذكره الشارح ومثال قصد التحقير بها قولك هذا
كلام ذكره بعض الناس ومثال قصد التقليل قولهم كفى هذا الامر بعض اهتمامه
وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا فى مهمة عظيمة لاجل امر قليل فبعض مفيدة لقلة
الامر اى ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض ذلك الاهتمام (قوله من تفخيم فضله الخ) اى
لان ابهامه دل على ان المعبر عنه اعظم فى رفته واجل من ان يعرف حتى يصريح به

والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد آه يعقوبى (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالعت (قوله اى وصف المسند اليه) اى سواء كان معرفا او منكرا فالوصف من جملة احوال المسند اليه مطلقا (قوله قد يطلق الخ) قد لتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو انبى ههنا) اى بالتعليل لان الذى يعطل انما هو الاحداث لا الالفاظ (قوله وافرقت بقوله واما بيانه واما الابدال منه) اى فان الغالب استعمال هذه العبارة فى المعنى المصدى اعنى تعقيب بالتابع المخصوص واما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف بيان وبدل (قوله اى اما ذكر العتله) هذا تفسير لوصف بالمعنى المصدى (قوله بمعنى المصدر) اى ذكر الصفة (قوله والاحسن ان يكون) اى الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى العتلان المبين والكاشف للسند اليه انما هو الوصف بمعنى التابع لاذكره وانما يعقل والصواب لانه يمكن صحة المعنى المصدى اى فلكون الذكر للوصف مينا بواسطة العتله لكن لما كان التعمين وكاشفا اولوا بالذات والمعنى المصدى انما ينصف بهما ثانيا وبالعرض كان الاول احسن (قوله على ان يراد) اى وهذا الوجه مبنى على ان يراد باللفظ كالوصف احد معنيه كالمعنى المصدى وقوله معناه الآخر اى كالوصف بمعنى التابع فى الكلام استخدام فان قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا لصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى قلت رجع الشارح احتمال الاستخدام لانه من الصنائع البدعية المحسنة للكلام (قوله مينا له) اى موصله (قوله كاشفا عن معناه) اى عما يعنى منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقيا او مجازيا وهذا تفسير للمراد من قوله مينا له لان تبينه قد يكون بيان لازمه او صفة مع ان المراد كشف معناه فأتى به اشارة الى ان بيانه من حيث كشف معناه لامن حيث نفسه ويحتمل ان المراد مينا له فى حد ذاته كان هناك سامع اولوا كاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغايران والوصف اذا كان مينا لماهية الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها لان بيانه لها وكشفه عنها اما بذاتياتها كما فى المثال او بعرضيات لازمة لها كما فى البيت بعده كما بأتى بيانه ثم انه لا يجب فى الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه او بميزاله عن جميع ما عداه بل يكفى الكشف ولو بوجه اعم كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم ان كل واحد من الثلاثة اعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف والبيان للجسم لما علمت انه يكفى الكشف ولو بوجه اعم وربما كان قول الشارح فان هذه الاوصاف الخ يشير لذلك وان احتمل ان المراد فان مجموعها ولا ينافى فيه قول المصنف واما وصفه فلكونه الخ لان الاضافة للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقيل وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه انه صفة واحدة بحسب المعنى

(فلكونه) اى الوصف
بمعنى المصدر والاحسن
ان يكون بمعنى العتله على
ان يراد باللفظ احد معنيه
وبضميره معناه الآخر
على ما سيجى فى البدع
(مينا له) اى للسند اليه
(كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ
يشغله)

ولن كان متعددا بحسب اللفظ والاعراب كان حلو حاض خيرا واحدا في الحقيقة لانها
 بمعنى مر وكذلك الامور الثلاثة في تأويل المبدأ في الجهات الثلاث كذا قال بعضهم
 وقيل الوصف الكاشف في المثال هو الطويل المقيد بصفته اعني العريض والعريق
 فان العريض صفة مخصصة للطويل وكذلك العريق صفة مخصصة له اول العريض وقيل
 الكاشف هو العريق وحده لاستزاده الطويل والعريض بلا عكس ولا يخفى بعد القولين
 الاخيرين والثاني منهما انهم من الاول لانه يلزم ان لا يكون للطويل والعريض
 مدخل في الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا قال الشارح في شرح المفتاح المراد
 بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقص الامتدادين
 او الامتداد المفروض ثانيا وبالعريق ما يقاطعها قال الفساري وفيه نظر لان الاول
 من تعريف الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته
 الثلاثة جسما تأمل وفي ابن يعقوب ان تفسير الجسم بما ذكر انما هو على المذهب
 الاعتزالي واما عند الحكماء فالجسم هو ما تتركب من الهيولى اى المادة والصورة
 وعند اهل السنة ما تتركب من جوهرين فاكثرا او التحيز القابل للقسمة وان لم يكن
 فيه عرض وعمق واما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ والفرق
 بين المذهب السني ومذهب الحكماء ان الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب
 وهى جزء الجسم وعند اهل السنة ان تتركب الجسم انما هو من الجواهر
 الفردة والصورة عرض اعتبارى او حقيقى ولا مدخل لها في جزئية الجسم انتهى كلامه
 وعبرة السراى قوله لكونه ميّنا الخ التبع بالنظر الى نفسه سواء كان ثمة سامع
 او لا والكشف بالنظر الى السامع والوصف اذا كان ميّنا للماهية كاشفا عنها كان
 معرفا لها بمعنى انه متضمن لتعريفها واسارة اليه لانه عينه فيكون نفس الموصوف او جارا
 مجرأ كلمعرف لانه يكون بالذاتيات او بالعرضيات او بهما ولا فرق بين ان يكون
 الوصف بعت واحد او اكثر والاحسن ان يكون الوصف بمشترك وبميز كافى التعريفات
 قالوصف في هذه الفنون اعم من ان يكون تمام حقيقة الموصوف او جزءها
 او خارجا عنها حقيقيا او اعتباريا او سلبيا والمثال المذكور من القسم الاول
 عند المعتزلة والحكماء لانه حد الجسم الطبيعى عندهم وان قالت المعتزلة انه مركب
 من اجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهيولى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف
 معرفا اعترض من قال ان المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب
 ناقص لانه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يندفع
 اعترض من قال ان النعت لا يكون الامفردا والمذكور متعدد وبما تقدم من ان الاحسن
 اشتمال الوصف على المميز والمشارك يندفع اعترض من قال ان ذكر العريق كاف
 في الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل العريض ثم ان الجسم عند الاشاعرة

التعير القابل للقسمة وإن لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزئين وعند المعزلة
متركب من ثمانية اجزاء جزآن للطول وجزآن لجنبهما للعرض واربعة فوقهما للخن
وقبل متركب من ستة بان يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام متركب من اجزاء
غير متناهية اهـ (قوله يحتاج الى فراغ) خبر عن قوله الجسم وفيه ان الاحتياج
الى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك
مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعزلة اصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر
الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب انه اراد الاحتياج
الى فراغ تمتد ولا ينفى انه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل العريض العميق
(قوله ويقع تعريفه) اشار بذلك الى ان المراد بكون الوصف بين المسند اليه ان يقع
تعريفه (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الاكثي (قوله وان لم يكن وصفا للمسند اليه)
فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وايضا في الفصل تنبه على التفاوت بينهما
في الكشف فان الوصف الاول مبين للموصوف بذاتيته واما الوصف هنا فانه مبين
للموصوف بلازمه كما يأتي بيانه (قوله قوله) اي قول اوس بن حجر بفتح الحاء وضمة
وسكون الجيم في مرثية فضالة بن كعدة بفتح فاء فضالة وكسر كاف كعدة وسكون
لامه او بفتح الكاف واللام واول هذه المرثية

انها النفس اجلى جزعا * ان الذي تحذرين قد وقع *

الى ان قال ان الذي جمع الخ (قوله الالهي الخ) من المشرح واجزؤه مستغلن
مفعولات مغلن مرتين (قوله الذي يظن الخ) هذا تفسير للالهي باللازم لان الالهي
معناه الذي المتوقد الفطنة ومن لوازمه انه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع
لان متوقد الفطنة اذا وجه عقله نحو شيء ليختبره ادرك من حاله ماهو عليه وكان ظنه
لذلك صوابا موافقا للواقع كانه رأى موجه ان كان من المشاهدات او سمعه ان كان
من السموعات فالوصف هنا من للموصوف بلازمه (قوله الذي يظن) يحتمل ان
مفعولي يظن محذوران اي الذي يظنك متصفا بصفة ويحتمل انه نزل منزلة "اللازم وقوله
بك بيان لوضع الظن (قوله كان قد رأى الخ) كأن محففة من الثقيلة اسمها ضمير
الشان والجملة حال من فاعل يظن اي يظن في حال كونه مشبها للرؤية والسمع اي
لذي الرؤية والسمع او للرأي والسمع وبصح ان تكون حالا من الظن اي حالة كونه ظنه
مشابها لرؤية شخص راء وسماع شخص سامع او صفة للظن اي ظنا كأننا مثل الرؤية
والسمع ولا يقال الجار والجرور بعد المعرفة حال لصفة كالجملة لان ال في الظن
للعهد الذهني والعرف بها كالمعرف بلام الجنس في جواز الحالية والصفة في الجار
والجرور اذا وقع بهما (قوله المتوقد الخ) كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار
المتعلقة (قوله مما يكشف معناه) اي بالزوم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) اعاده

فان هذه الاوصاف بما
يوضح الجسم ويقع
تعريفه له (ونحوه
في الكشف) اي مثل هذا
القول في كون الوصف
للكشف والابضاح وان
لم يكن وصفا للمسند اليه
(قوله الالهي الذي
يظن بك الظن كأن قدرأى
وقد سمعا) فالالهي
معناه الذي المتوقد
الشديد والوصف بعده
مما كشف معناه
ويوضحه لكنه ليس
بمسند اليه لانه مرفوع
على انه خبر ان في البيت
السابق اعني قوله * ان
الذي جمع السماحة والجمدة
والبر والتقى جمعا * او
منسوب صفة لاسم ان
او بتقدير اعني (او)
لكون الوصف (مخصصا)
للمسند اليه اي مقللا لاشتراكه
او راضا احتماله

نوعه لما بعده والافق تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبر ان لكان
اخصر لكنه ان لمقاله قوله بعد او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني تأمل
(قوله على انه خبر ان) الذي يساعد السوق ان الخبر قوله بعد عدة ايات
* اودى ولا تنفع الاشاحة من * امر لمه يحاول البداهة *

فالاولى جعله منصوبا لاسم ان او بتقدير اعني كما قال الشارح بعد ذلك الا ان يجعل
قوله اودى على الاعراب الاول مستأنفا واودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر والبدع
جمع بدعة بمعنى الامر الغريب يعني لا نفع طاب الامور الغريبة كدوام وجود شخص
او غيره الحذر من امر كائن لاحتماله فيه وهو الموت (قوله والنجدة) اي القوة
والشجاعة (قوله جمعا) تؤكد للاربعة قبله فهو بمعنى جميعا (قوله او محصا)
الفرق بينه وبين الوصف المبين ان الغرض من التخصيص تخصيص اللفظ بالمراد ومن المبين
كشف المعنى (قوله اي مقللا اشتراكه) اي مقللا للاشتراك الواقع فيه اذا كان نكرة
واراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوي والمشارك المعنوي ما وضع لمعنى واحد مشترك
بين افراد فتقول رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل لانه يشمل التاجر
وغیره لانه موضوع للذكر البالغ العاقل من بني آدم وقد اشترك في ذلك المعنى التاجر
وغيره والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والافتراض
اللفظ بين افراد مفهومه اوبين مفهومه لا يتدفع بشئ (قوله اورافا احتماله)
اي رافعا لاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة والمراد بالاحتمال الاحتمال الذي
يقتضيه الاشتراك اللفظي والمشارك اللفظي ما وضع لمعين فاكتر باوضاع متعددة
كزيد فانه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه
فحصل من ذلك ان التخصيص يدخل المألوف والتكرات وان التخصيص فردين بتقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البائين بخلاف النحويين فان التخصيص عندهم
تقليل الاشتراك في التكرات فقط واما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له
توضيح لا تخصيص ويرد عليهم الوصف في قولنا عن جارية فلا يصح ان يكون
مخصصا لان الاشتراك فيه لفظي ولا موضعا لانه نكرة واجيب بان المراد بالاشتراك
عند النحاة ما يعم المعنوي واللفظي فيكون التبع في هذا المثال من قبل التخصيص
لا الموضع وذلك لانه قلل الاشتراك في عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظي وعين معنى
واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى افاده القرى
(قوله التخصيص عبارة من تقليل الاشتراك في التكرات) هذا ظاهر ان كانت النكرة
موضوعة للمفهوم الكلّي لان المفهوم الكلّي فيه اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة
لفرد المنتشر فالاشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البديل
اذلا تعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذي فيه بمعنى انه فرد

وفي حرف النحاة التخصيص
عبارة عن تقليل الاشتراك
في التكرات والتوضيح
عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف (نحو
زيد التاجر عندنا) فان
وصفه بالتاجر برفع احتماله
التاجر وغيره (او) لكون
الوصف (مدحا او ذمّا
نحو جاءني زيد العالم او
الجاهل حيث يعين
الموصوف) اعني زيدا (قبل
ذكره) اي ذكر الوصف
والالكان الوصف مخصصا
(او) لكونه (تأكيدا
نحو اس الدابر كان يوما
عظيما) فان لفظ الاس
يما يدل على الدبور

الرجل لا فرد الاثنى لا بمعنى انه معين شحصا للمخاطب قاله يس (قوله الحاصل في
المعارف) سواء كانت اعلاما او غيرها ثم ان الاحتمال في المعارف ان كانت مشتركا اشتراكا
لفظيا فبا لقياس الى معانيه بحسب الاوصاف المتعددة فحينئذ يكون الاحتمال ناشئا من اللفظ
علما او غيره فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على كل
واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس هنا معنى
كلى يحتمل ان يتحقق في ضمن كل منها الا ان يأول زيد بمعنى يزيد فيكون حينئذ في
حكم التكرات وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء الاشارة والموصولات وغيرها ناشئ
من اللفظ فان المعروف بلام العهد الخارجى كارجحى ركذا اسم الاشارة والموصول
يصلح لان يطلق على كل فرد من المهودات الخارجية والشار اليها وما حكم عليه
بالصلة اما لانه موضوع بازاء تلك الافراد وضعا عاما واما لانه موضوع لعنى كلى
يستعمل في جزئياته واما ما كان فلاحتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن باوضاح ثم ان
ما ذكره الشارح لا يتأتى في المعروف بلام الجنس لان مدلوله الجنس ونيه الاشتراك
لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالتكرات ولا في المعروف بلام العهد
الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه ايضا بل يخصه فلعل
مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم وعبارة البعوى رفع الاحتمال في المعارف
التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعروف بلام الجنس والشار بها الى فرد ما باعتبار
عهديه جنسه فان فيهما سبيل الاشتراك كالتكرات (قوله اولكون الوصف مدحا
او ذما) اى مادحا او ذما او ذما مدح او ذم او انه جعل الوصف مدحا او ذما مباينة
(قوله حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) اى اذا كان يتعين الخ فالحيثية لتعبد
والتعيين اما لكونه لاشريك له في ذلك الاسم اولكون المخاطب يعرفه بعينه قبل
ذكر الوصف (قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لانه يقتضى ان الموصوف
اذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف ان يكون مخصصا مع انه ليس كذلك
بل يصح ان يكون للمدح او الذم ايضا بحسب قصد المتكلم واجيب بان المراد ان الظاهر
منه ذلك عند عدم التعيين وان صح ان يراد منه المدح او الذم (قوله اولكونه تأكيذا)
ليس المراد التوكيد الاصطلاحي لالفاظى ولا المعنوى بل اراد به المقرر وذلك فيما اذا كان
المسند اليه متضمنا لعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقررا لذلك المسند
اليه (قوله امس البار الخ) امس متبدا مبنى على الكسر والدا برنعت مؤكدا مرفوع
نظر المحلل وجملة كان خبره (قوله مما يدل على الدبور) اى المضى فوصفه بالدا برتأ كيد
ثم ان كان الامر الواقع في الاس مما يبرر فالفرض من ذلك التأكيد التأسف على ذلك
الوصف اعنى الدبور والمضى ونمى بقاءه وانه لينة مادبر وان كان الواقع فيه مما يكدركان
الفرض من ذكره الاشارة الى الفرح بدبوره ومضيه والحاصل ان الوصف بالدبور ونحوه

بما هو مؤكد انما يكون من البلاغة اذا كان الامر اقتضاه المقام كالاغراض المذكورة
والا لم يكن من البلاغة في شيء كذا ذكره شيخنا الخفي (قوله لبيان المقصود)
اي من المسند اليه وقوله وتفسيره عطف تفسير افاده ان المراد ببيان المقصود افرازه
وتمييز من غيره ثم ان كلام الشارح يقتضي ان الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف
المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص مع ان كلا منها اتى به لبيان المقصود
وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين الامور الاربعة فالفرق بينه وبين الوصف المؤكد
ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية
فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف فان الملاحظ فيه بيان
المقصود والفرق بينه وبين الكاشف ان الغرض هنا بيان احد المحتملين للفظ او المحتملات
له بان يحتمل اللفظ معنيين فاكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كافي
الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به
ايضاح المعنى لا بيان احد المحتملات والفرق بينه وبين المخصص ان الغرض من المبين
للمقصود بيان احد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان
احد افراد المعنى ورفع غيره من الافراد فاذا قلت رجلا تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه
مثلا وهو احد افراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ وهو امر كلي تحته افراد
الفقيه احدها ان قلت النعت المخصص كما يرفع به احد افراد المعنى الواحد بين به
احد محتملات اللفظ ويرفع به غيره من محتملاته كما في زيد التاجر عندنا فيلزم ان يكون
الوصف المبين للمقصود احد قسمي المخصص قلت رفع المخصص للاحتمال مخصوص
بالمعارف والوصف المبين للمقصود انما يكون للنكرات وحينئذ فاللازم المذكور
ممنوع (قوله وما من دابة في الارض) اي سواكم بقرينة قوله امثالكم لان المسائل
غير المسائل افاده في الاطول (قوله حيث وصف) اي لانه وصف الخ فهذا علة لكون
النعت هنامينا للمقصود من المسند اليه وبيان ما ذكره الشارح ان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم والاستغراق لاسيما اذا اقترنت بمن الزائدة لكن يجوز ان يراد هنا الاستغراق
العرفي بان يراد دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فذكر الوصف المخصص بالجنس
دون المخصص بطائفة لينبه على ان المراد دواب اي ارض كانت من الارضين السبع
وطيور اي جو كان فقد افاد بالوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم وان المراد الاستغراق
الحقيقي فيتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق
والاقطار المختلفة (قوله بما هو من خواص الجنس) اي وهو الكون في الارض
بالنظر لدابة والطيوان بالجناسين بالنظر للطائر فان هذا نسبة الى جميع افراد الجنس
على السواء ولا يختص به فرد (قوله الى الجنس) اي متوجه الى الجنس فهو متعلق
محمذوف والمراد متوجه الى الجنس المتحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيه ان الفرد

وقد يكون الوصف لبيان
المقصود وتفسيره كقوله
تعالى وما من دابة في الارض
ولا ترى بطير يجناحه حيث
وصف دابة وطائرا بما هو
من خواص الجنس لبيان
ان القصد منهما الى الجنس
دون الفرد بهذا الاعتبار
افاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة

هاليس بمحتمل اصلاحني محتاج لنفيه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطير فكان الاولى ان يقول دون طائفة من الافراد مخصوصة واجيب بان مراده بالفرد مطلق العدد الذي يقارنه الاستفراق العرفي (قوله وبهذا الاعتبار) اي اعتبار ان الوصف لبيان ان القصد الى الجنس (قوله فاد هذا الوصف زيادة الخ) اي بحسب تحقق الجنس في جميع الافراد فلا تنافي بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم الذي في الافراد (قوله زيادة التعميم) اي واما اصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن وقصد الشارح بهذا الكلام اعني قوله وبهذا الاعتبار الخ بيان ان ما كان توجيه صاحب الكشف للآتيان بالوصف في الآية وتوجيه السكاكي واحد وان اختلفا ذاتا وتوضيح ذلك انه اختلف كلام الكشف والفتاح في تقرير الآية الكريمة وبيان معنى زيادة قوله في الاض ويطير بمحاجبه فقال في الكشف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جمع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بمحاجبه الا انهم امثالكم محفوظا احوالها غير مهمل امرها وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي تقيد العموم لكن يجوز ان يراد به هنا دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون الاستفراق عرفيا يتناول من الافراد ما هو المتعارف فذكر وصف يستوي نسبته الى جمع دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كان فيكون الاستفراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق فقد اتاد ذكرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب نعين كون الاستفراق حقيقيا وقال في المفتاح ذكر في الارض مع دابة ويطير بمحاجبه مع طائر لبيان ان ما قصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين وتقريرهما وتوجيه ذلك ان اسم الجنس حامل لعني الجنبة والفردية فاذا اضيف اليه ما هو من خواص الجنس علم ان القصد به الى الجنس وذلك كاللابة والطائر في الآية المذكورة فانه لما اضيف اليه ما هو من خواص الجنس نعين ان القصد انما هو الى الجنس وتقريره فبيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد الى الجنس مع الوحدة ولا خفاء ان مؤدى كلامهما مختلف لان صاحب الكشف جعل الوصف من اول الامر لتعميم السكاكي جملة لبيان الجنس وتقريره الا ان المال واحد وهو افادة زيادة التعميم والاحاطة وذلك لانه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره كما قال السكاكي يكون الاستفراق بسبب وقوع النكرة في سياق النفي وشهادة من الاستفراقية عليه ويكون معنى الآية حيث ذكر وما من جنس دابة من احناس الدواب ولا جنس طائر من اجناس الطيور الا انهم امثالكم لكن يجوز ان يراد بها ما هو المتفاهم في العرف من دابة وهي ذات التوائم الاربع ومن طائر الطيور التي يعتبرها الناس ويعتدون بها كالطائر الذي يصيد مثلا ولفظة من الاستفراقية وان دلت

على استغراق الجنسين لكن لا ترفع الوهم بالكلية لجواز ان يراد الاستغراق العرفي فذكر
في الارض وبطير يجناحيه وان كان لبيان ان المقصد انما هو الى بيان الجنسين وتقريرهما
لكنه لا ينافي زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المقاد من من الاستغراقية فقد ظهر لك ان
مال الكلامين واحد والى هذا اشار الشارح بقوله وبهذا الاعتبار افاد الوصف زيادة
التعميم والاحاطة وليس مراده ببيان ان كلامهما متحد افاده القرى بقى شيء آخر وهو
ان تلك النكرة الواقعة في سياق النفي ان قلنا ان المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب
الكشاف او كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الاخبار عنها بقوله اتم
امثالكم لان كل فرد لا يكون انما وكذا كل نوع لا يكون انما لان كل نوع امة واحدة
لا اتم واجيب بان النكرة هنا محمولة على المجموع اى مجموع الافراد والانواع من حيث
هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقريضة الخبر (قوله اى تحقيق مفهومه) اى
وليس المراد بتقريره ذكره اولاً ثم ذكر ما يقرره ويثبت فانه هذا شامل لهما انا سمعت
في حاجتك وهو غير مراد هنا ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي واما المدلول فهو
مادل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا او مجازيا نحو رعى الاسد نفسه وجبذ مصطف
المدلول من عطف العام وايقبه بعد الخاص اشارة الى انه المراد (قوله اعنى الخ)
لما كان توهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابا في نفسه بازاله
الخفاء عنه وهذا غير مراد من الشارح المراد بقوله اعنى الخ ومحط العناية قوله
بحيث الخ وحاصله ان المراد بتحقيق مفهومه ازاله احتمال الغير بان يجعل ذلك
المفهوم محققا وثابا في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع ان المراد من ذلك اللفظ
غيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اعنى جعله) اى جعل ذلك المفهوم وقوله
مستقرا اى قارا في ذهن السامع وقوله محققا ثابا بيان لما قبله (قوله لا يظن) اى
السامع وقوله به اى منه او بدله والمراد بالظن ريشى اتوهم (قوله اذا ظن) اى
يقال ذلك اذا ظن الخ فهو - و ظرف المحذوف (قوله عن سماع لفظ المسند اليه) اى
لشاغل شغل سمعه (قوله او عن حله على معناه) اى او ظن المتكلم غفلة السامع
عن حل المتكلم له على معناه او عن حل السامع له على معناه الحقيقي لوجود مانع من
فهم المعنى ففاعل الحمل اما المتكلم او السامع مثلا اذا قلت جاء اسد وظنت ان السامع
غفل عن كونك حلقته على معناه الحقيقي بان ظن او اعتقد انك حلقته على خلافه قلت
ثانيا امسد مفده ان مرادك به الحيوان المفترس لا الرجل الشجاع وكذا اذا ظننت
ان السامع غفل عن حله على معناه الحقيقي فتقول له ثانيا اسد فنفقه ان المراد الحيوان
المفترس وتقرره عنده وقوله او عن حله على معناه لا يخفى ان هذا الفرض كما
يؤدى بالتأكيد اللفظي يؤدى بالمعنوي كما يفيد كلام الشارح في الطول فان
قلت اذا كان المراد بالتقرير ما ذكر كان عين قول المصنف الاتى او دفع توهم

(واما توكيده) اى توكيد
المسند اليه (فللتقرير) اى
تقرير المسند اليه اى تحقيق
مفهومه ومدلوله اعنى
جعله مستقرا محققا ثابا
بحيث لا يظن به غيره نحو
جاءني زيد زيد اذا ظن
المتكلم غفلة السامع عن
سماع لفظ المسند اليه
او عن حله على معناه
وقبل المراد تقرير الحكم
نحو انا عرفت او المحكوم
عليه نحو انا سمعت في
حاجتك وحدى او لا
غيرى وفيه نظر لانه
ليس من تأكيد المسند
اليه فى شيء

النجوز اذ المتكلم انما يأتى بالتوكيد لدفع توهم النجوز اذا : السامع عن حله
على معناه الحقيقى فقد يجاب بان المراد هنا غفلة السامع عن التوجه الى ما يراى به
حقيقة او مجازا بان ظن المتكلم ان السامع لم يحمله على معنى اصلا او يحمله على معنى
غلطا والمراد بما يأتى غفلة السامع عن حله على معناه الحقيقى بان يحمله على معناه المجازى
فأمل او يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد
دفع التوهم فالاول المقصود منه اولاً وبالذات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصل
لكن من غير قصد والثانى بالعكس اى المقصود منه اولاً وبالذات دفع التوهم
والتقرير حاصل من غير قصد وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد
(قوله وقبل المراد الخ) هذا مقابل لقوله اى تقرير المسند اليه وحاصله ان الشارح
يقول ان مراد المصنف بقوله فالتقرير اى تقرير المسند اليه فقط وهذا القائل يقول
ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم او المحكوم عليه الذى
هو المسند اليه ومثل لتقرير الحكم بانا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله انما سمعت
في حاجتك وحدى ولا غيرى فرد عليه الشارح بالنظر لشيء الاول بان تأكيد
المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم فى انما عرفت انما حصل من تقديم المسند اليه
الفتضى لتكرر الاسناد لان تأكيد المسند اليه بدليل انه لو اكد المسند اليه مع كونه
مؤخرا كما فى سمعت انما فى حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية ورد عليه بالنظر
لشيء الثانى بان مثله غير صحيح لان قولك انما سمعت فى حاجتك وحدى ولا غيرى
ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه لان وحدى ولا غيرى تأكيد التخصيص الحاصل
من التقديم فالاعراض على هذا القائل بالنظر لشيء الثانى انما هو من حيث المثال
(قوله نحو انما عرفت) تقرير الحكم فى هذا المثال من حيث تكرر الاسناد وذلك لانه
اسند المعرفة التى هى الحكم مرتين للضميرين الذين هما المتكلم فانا اسندت
مرتين فكانها ذكرت مرتين فى اللفظ فحصل لها بذلك تقرير وتقوية وما جاء
تقرير الحكم الا بواسطة تأكيد المسند اليه لان الضمير الثانى مؤكد للاول (قوله
وحدى ولا غيرى) اى فقد أكد المحكوم عليه وهو انا بوحدى وبلا غيرى لا فائدة
تقريره (قوله لانه) اى ما ذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله او المحكوم
عليه بنحو انما سمعت الخ وحاصله انما انما سمعت فى حاجتك وحدى ولا غيرى
من تأكيد المسند اليه لان وحدى حال ولا غيرى عطف على المسند اليه وليس
من التأكيد الاصطلاحى كما هو المراد على انه لو سلم ان المراد بالتأكيد هنا ما هو اعم
من الاصطلاحى فلان لم وجود تأكيد المسند اليه فى المثالين بل الوجود فيهما
تأكيد التخصيص المستفاد من التقديم للمسند اليه لرد على المخالف فى زعمه ان يمكن
مشاركة فى السعى او ان السعى غيرك وبسمى الاول قصر افراد والثانى قصر قلب

لحاصل ان جل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثله
لتأكيد المسند اليه المفيد لتقريره باناسمعت في حاجتك وحدي غير صحيح (قوله
وتأكيد المسند اليه لا يكون الخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصله
انا لانسلم ان تأكيد المسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم في نحو انا عرفت انما
هو من تقديم المسند اليه المستدعي لتكرار الاسناد لامن تأكيد المسند اليه والاما اختلف
الحال بتقديم المسند اليه وتأخير مع انه لو اخر فقيل عرفت انا وعرفت انسلم يفيد تقرير
الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجاع فظهر من هذا ان تأكيد المسند اليه لا يكون
لتقرير الحكم اصلا بل لتقريره نفسه وانه لا يصح ان يمثل لنا تأكيد المسند اليه بقولات
اناسمعت في حاجتك وحدي او لا غيري بل يمثل به بما قاله الشارح واعلم ان هذا الرد
مبنى على ان التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بان اريد به مطلق تأكيد
المسند اليه الداخلى فيه نحو انا عرفت بل كن يلزم منه ان يكون في قوله وسيصرح
المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به في التأكيد الاصطلاحى الا ان يقابل
انه يعلم منه غير قلمراد انه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط)
اعترض ان قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ
فلا يعمل في عوض الافضل مستقبل وفي قط الماضى وقولهم لا كلمة قط عدوه
من الخطا لما فيه من التناقض لان قط ظرف للماضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل
فيه وحينئذ نقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جاعة بان عابة
ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازا قال الشيخ بس وفيه نظر ولعل
وجه النظر ان محل كون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جائزا اذا لم يخالف استعمال
العرب والافلا يجوز فان كان هذا مراده فيقال له الحق ان المجاز لا يشترط سماع
شخصه بل سماع النوع ككاف فتأمل قرره شخنا العدوى عليه سمحائب الرحة
والرضوان (قوله اولدفع توهم التجوز) اى اولدفع توهم السامع ان المتكلم تجوز
في الكلام واتما عدل عن الظن الى التوهم لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن التجوز
او غيره غايته التوهم فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على
انه لا تقرير في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او اشمول
قلت التقرير وان كان لازما للتوكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى
الامور المذكورة والمراد بقوله فيما سبق فللتقرير اى فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق
(قوله اى المتكلم بالمجاز) اى المتكلم بالمسند اليه على جهة المجاز لان توكيد المسند اليه
اتما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز في المسند واتما يدفع التجوز فيه توكيده
واعلم ان المجاز مشترك بين العقلى واللفوى والتأكيد يدفع توهم ارادة كل منهما كما
اقاده بعض المحققين بل يدفع توهم ارادة مجاز القصان ايضا فقول الشارح اى

يتأكد المسند اليه لا يكون
تقرير الحكم قط وسيصرح
لمصنف بهذا (لدفع توهم
تجاوز) اى المتكلم بالمجاز
نحو قطع اللص الامير الامير
او نفسه او عينه ثلاث توهم
ان اسناد القطع الى الامير
مجاز وانما القاطع بعض
غلمانه (او) لدفع توهم
(السهو) نحو جاءني زيد
زيد ثلاث توهم ان الجاني
غير زيد وانما ذكر زيد على
سبيل السهو

التكلم بالجاز مراده ما هو اعم (قوله او نفسه او عينه) اشار الى ان كلا من التاكيد
اللفظي والمعنوي يدفع توهم الجواز (قوله لئلا يتوهم الخ) اى يقال ذلك لدفع توهم
الخ اى ويلزم من التاكيد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند اليه الا انه حاصل غير
مقصود وقوله لئلا يتوهم الخ اى فيكون التاكيد دافعا لتوهم الجواز العقلي اى اوللا
يتوهم ان المراد بالامير بعض غلثانه مجاز الغويا والعلاقة المشابهة في تعلق القطع بكل
من حيث ان احدهما امر والاخر مباشر اوللا يتوهم ان في الكلام مجازا بال حذف
لان التاكيد يدفع توهمه ايضا ثم ان المراد بدفع التاكيد لتوهم الجواز اضعافه لذلك
التوهم والاحتمال لدفعه بالمره والا لاصح في البلاغة تعدد التاكيد فتسأمل (قوله

اولدفع توهم السهو) اى لدفع توهم السامع ان التكلم سها في ذكر زيد مثلا (قوله
لئلا يتوهم) اى يقال ذلك لدفع توهم السامع (قوله وانما ذكر زيد) اى وانما ذكر
التكلم زيدا - فهو فقول الشارح على سبيل السهو اضافته بيانية ثم انه يؤخذ
من هذا التال والذى قبله ان التوكيد اللفظي يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم
السهو بخلاف المعنوي فانه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك لانه
اذا قال جاني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاني عمر ونفسه فيها فلفظ زيد
مكان عمرو وبني التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فانه يندفع زيد كذا
قال الشارح في المطول وبحث فيه بعض الافاضل بان التاكيد المعنوي لما حفظ
الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدا للتكلم عن مظنة
السهوة وحيث فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه ولانه يتأني ماحقق من ان التاكيد
في قولك جاني الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المتن نص فيه
بل لدفع توهم ان الجاني واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا وهذا وانما ترك
المصنف دفع توهم النسبان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة وجمع في المتاح
بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما وجعل السهو اسما لازوال صورة
الشيء عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل اشياء بل
يكفي الاستحضار والنسيان اسما لازال صورة الشيء عن الحافظة والمدركة معا حتى
يحتاج في حصولها الى تحصيل ومعاينة (قوله اولدفع توهم عدم الشمول الخ) اى لدفع
توهم السامع عدم الشمول وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول انه بوجه من اصله
وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والالم يسم تأكيذا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتمجوزا فيه وقوله عدم الشمول اى
في المسند اليه او في النسبة اى الاسناد وقد اشار الشارح الى الاول بقوله الا انك
لم تعتد بهم والى الثاني بقوله وانك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلي والمعنوي في كلامه
(قوله لم تعتد بهم) اى وانك اطلقت القوم على العتبرين منهم من اطلاق اسم الكل

(او) لدفع توهم (عدم
الشمول) نحو جاني القوم
كلهم او اجمعون لئلا يتوهم
ان بعضهم لم يحث الا انك
لم تعتد بهم وانك جعلت
الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على
انهم في حكم شخص واحد
كقولك بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد

على البعض فالجواز المدعوع على هذا الغوى (قوله او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد) وذلك لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وحيث كانوا في حكم الشخص الواحد فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى بعضهم او الى كلهم وحيث يكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا فعلى الاحتمال الاول يكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز اللغوى وعلى الثانى دافعا لتوهم المجاز العقلى وما يقال ان الاظهر ان يقال بناء على ان البعض منزلة المجموع بدل قوله بناء على انهم في حكم شخص واحد فانما يناسب المجاز اللغوى وقد ذكره اولا واعترض على الشارح بان الاول حذف قوله او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لامر من الامر الاول انه يقتضى ان توهم عدم الشمول في السند دون السند اليه وكلام المصنف انما هو في توهم عدم الشمول في السند اليه فلامعنى لذكره الامر الثانى انه يقتضى ان التوكيد بكل واخواته يدفع توهم المجاز العقلى مع انه انما يدفع توهم المجاز اللغوى وذلك انه اذا اريد باسم الكل البعض كان في الكلام مجاز لغوى من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض واذا اريد بالفعل السند الى الكل بالفعل السند الى البعض كان في الكلام مجاز عقلى والتوكيد بكل واخواته انما يدفع المجاز اللغوى دون العقلى لانك اذا قلت جاءنى القوم كلهم فهم منه الشمول في آحاد القوم قطعاً واندفع المجاز اللغوى ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الآحاد لاحتمال ان يكون الفعل الذنوب الى الجميع صادرا عن بعضهم في الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلى وقد اجيب عن الامر الاول بان كلام المصنف ليس خاصا بتوهم عدم الشمول في السند اليه بل يصح ان يجعل متناولا لتوهم عدم الشمول في النسبة ايضا وقد اشار اليهما الشارح فاشار الى الاول بقوله الا انك لم تقتد بهم و اشار الى الثانى بقوله او انك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوى والعقلى في كلامه ويندفع كل من التجوزين بذلك التأكيد وعلى هذا يقول المصنف او لا ودفع توهم التجوز اى اللغوى او العقلى مقيد بغير المجاز العقلى واللغوى في الشمول واجيب عن الامر الثانى باننا انسلم ان كل واخواته لا يؤكد بها لدفع توهم المجاز العقلى بل يؤكد بها لذلك ولانسلم ان الشمول في آحاد القوم لا يستلزم شمول النسبة لتلك الآحاد اذا لفظ الشمول المؤكدها تقتضى ان يكون ما نسب اليه عاملا جزاءه شاملا لها بخلاف قولك جاء كل القوم فانه انما يفيد الاحاطة والشمول في آحاد القوم لافى النسبة اعاده العلامة عبدالحكيم (قوله واما يانه) المراد بالبيان هنا المعنى المصدرى اى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح اى تعقيب السند اليه بعطف البيان بيان لحاصل المعنى وليس المراد بالبيان في كلامه المعنى الاسمى اعنى التابع للخصوص لا لاملل الا الافعال (قوله فلايضاحه الخ) المراد

(واما يانه) اى تعقيب السند اليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم ان يكون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله والمؤمن العايدات الطير معصمها ركبان مكة من القيل والسند فان الطير عطف بيان للعائدات

بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة او فكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه
على الصحيح يكون في السكرات نحو من ماء صديد ولعل الابيضاح ليس كالتوضيح مخصوصا
برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف الخفاء عطف البيان بالتتابع غير صفة توضيح تبوعه
مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف انتهى بس (قوله مختص به) اي بدلوله (قوله نحو قدم
صديقه خالد) اعلم ان كل موصوف اجري على صفة يحتمل ان يكون عطف بيان
وان يكون بدلا وانما النزاع في الاحسن منهما فاختر الشارح عطف البيان لان الابيضاح
له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشف كونه بدلا لان فيه تكرير العامل حكما
ويفرع عليه تأكيذا للنسبة وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان قتل به
(قوله ولا يلزم المخ) هذا شروع في اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلا يوضحه المخ
والجواب عن كل من الثلاثة ان كلام المصنف منى على الغالب (قوله ولا يلزم ان يكون
الثاني اوضح) اي كما يدل له قول سيبويه في با هذا اذا الجملة ار اذا الجملة عطف بيان مع ان
الاشارة اوضح من المضاف لذي الاداة خلافا لظاهر قول المصنف يقتضي اشتراط كونه
اوضح وهذا الاعتراض انما يتوجه على المصنف اذا جعلت الباء في قوله باسم التعدي
واما اذا جعلت للسمية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجوار ان يحصل الابيضاح
من اجتماعهما) نحو جاء زيد ابو عبدالله اذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا
كما لو كان زيد مشتركا بين اشخاص لم يكن بابي عبدالله منهم الا واحد وكذلك
الكنية مشتركة بين اشخاص ليس فيهم احد اسمه زيد الا واحد فحق ذكر واحد
من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ورتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني
مع الاول ان قلت ان الثاني حينئذ غير مختص بالاول قلت الاختصاص نسبي اي بالنسبة
لمن لم يكن به . الحال ان اسمه زيد (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به)
التي منص على الاختصاص به اي قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به اي
وحينئذ فاقاله المصنف ليس على ما ينبغي بهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله
كقوله والمؤمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المسند اليه فهو مثال لما يحصل به
البيان والحال انه غير مختص بالاول وان كان ذلك الاول غير مسند اليه والواو في
والمؤمن واو القسم والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى مأخوذ من الامان اي والله
الذي امن العائدات جمع مائدة من المود وهو الاتجاء والطير عطف بيان على العائدات
اي والله الذي امن الطير للمجنحة المحرم والساكنة به للامن من الاصطياد والاخذ
وقد حصل ادلا يجوز لاحد اخذها بل الركبان تمسجها ولا تعرض لها والقبيل بفتح
العين وسكون الباء والسند بفتح السين والون موضعان في جانب الحرم فهما المساء
والعائدات بمنحني انه فعول للمؤمن فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تابع له

باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل ان المؤمن مضاف والعائدات مضاف اليه فيكون
مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل لان الاضافة من قبيل اضافة
الوصف الى مفعوله وجواب القسم ما ان ثبت الخ في البيت بعده وهو
* ما ان اتيت بشي * انت تكرهه * اذا فلا رفعت سوطا اليك يدي *

وقوله فلا رفعت الخ دماء على نفسه (قوله يسمحان كيان مكيه) اي الركبان
القاصدون مكة المارون بين القبل والسند وقوله يسمحان اي يسمح عليهما اي
يسمحونهما من غير اذى لها ولو بالنفي والا كان المحرم حراما (قوله مع انه ليس
اسما مختصا بها) لان العائدات صادق على الطير وغيره مما يعود لمنكره وبتجسي اليه
من سائر الوحوش والطير صادق بالعائد بالحرم وبغيره ولكن قد حصل بمجموعهما
البيان (قوله وقد يحى عطف البيان لعبر الايضاح) اي خلافا لظاهر قول المصنف
وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله للمدح) اي لان فيه اشعارا باعتبار الوضع التركيبي
الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه وان كان هنا مستعملا في معناه
العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان فاقيل انه يجوز ان يكون البيت لغتا مؤثرا
للحرام كما جعل قرآنا حالا مؤثرا لمرى من ضمير انزاله ليس شيئا كما ان جعله بدلا
كذلك لانه على نية تكرير العامل وليس المقصود تكرير نية الجعل اليه وليست النية
الى الثاني مقصودا اصليا افاده عبد الحكيم (قوله لا لا يضح) اي لان الكعبة اسم
مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شيء فان قلت ان النحاة جعلوا عطف البيان يعد
المعرفة للايضاح قلت هذا بالظن للغالب او يقال المراد بقوله لا لا يضح يعني
التحقيق فلا ينافي في انه لا يضح التقديرى وجبئ فلا ينافي في جعل النحاة عطف
البيان بعد المعرفة للايضاح وبما يدل لذلك ما ذكره المصنف في الاطول من ان
الايضاح لازم لعطف البيان الا انه اما تحقيق او تقديرى وذلك اذا كان استوع
لا يهتد في نحو الابدع العاذ قوم هود تقوم هود بيان لعاد مع فونه علما مختصا
بهم لا يهتد فيه اتى به لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم
وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به
من الفتور والفساد فان قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم ينافيه قوله تعالى
وانه اهلك عادا الاولى فانه يفيد انهما عادان قلت معنى الاولى اي القدماء اي
المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد (قوله واما
الابدال منه) حمله المبدل منه هو السند اليه بحسب الصورة وان لم يكن الاستناد
اليه مقصودا بالذات بل المقصود بالذات الاستناد للمبدل (قوله فلز بادة التقرير)
اي تقرير السند اليه (قوله من اضافة المصدر الى المفعول) اعلم ان الزيادة تجى
مصدرا وتعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول فلاضافة لانية الى الفاعل او الى

مع انه ليس اسما مختصا
بها وقد يحى عطف
البيان لعبر الايضاح كافي
قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس
ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام عطف
بيان للكعبة بجى به للمدح
لا لا يضح كاتجى الصفة
لذلك (واما الابدال منه)
اي من السند اليه (فلز بادة
التقرير) من اضافة المصدر
الى المفعول ومن اضافة
البيان اي الزيادة التى
هى التقرير

المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية وعلى الثاني فلاضافة بيانية فقول الشارح من اضافة المصدر الى المفعول اى ان جعلت الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بان تكون من اضافة المصدر الى فاعله او الى مفعوله اى ليزيد تقرير المسند اليه او ليزيد التكلم تقرير المسند اليه ولصدق المفعول بهما عبره دون المفعول فان قلت جعل الاضافة من اضافة المصدر لمفعوله مشكل وذلك لان التقرير يحصل بذكر الشئ مرتين والزيادة تحصل بشئ آخر بعد ذلك مع ان المسند اليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البديل بعد ذلك زيادة التقرير قلت مراد المصنف ان البديل يؤتى به لاجل ان يكون تقرير المسند اليه امرا زائدا على شئ وهو النسبة للبديل المقصودة وليس المراد ان الابدال يزيد في التقرير بان يكون التقرير حصل بغيره وزيادته حصلت بالبديل والحاصل ان الابدال يحصل به امر زائد على افادة النسبة المقصودة وذلك الامر الزائد هو تقرير المسند اليه (قوله او من اضافة البيان) اى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله اى الزيادة التى هى التقرير) فيه ان قولهم البديل منه فى نية الطرح والرمى والمنظور له البديل يقتضى ان البديل منه لم يقرر ولم يحصل بالبديل تقريره قلت التقرير حصل من حيث ان المراد منهما واحد وهذا لا ينافى ان البديل منظور له من حيث الزيادة التى فيه فكونه للتقرير لا ينافى كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قرره شيخنا العدوى واعلم ان قولهم البديل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى بدليل عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وايضا فى بدل الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى اه فارى (قوله وهذا) اى التعبير هنا بهذه العبارة (قوله من عادة اثنان) اى تفنن والاضافة بيانية (قوله ومع هذا) اى التفنن اى ارتكابه فنن وطرقتين فى التعبير (قوله وهى الائمة) اى الاشارة الى ان البديل هو المقصود بالنسبة اى والبديل منه وصلة له وهذا الائمة انما حصل بذكر الزيادة فانه يشعر بان التقرير ليس مقصودا من البديل بل امر زائد على المقصود منه فان قلت كون البديل منه وصلة للبديل يقتضى ان يكون المقرر هو الثانى لا الاول الذى هو المسند اليه لان ما تلى به لاجل غيره فهو التابع المقرر لغيره والواقع بالعكس فان البديل هو المقرر للبديل منه اجيب بان الثانى هو الذى تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كما انه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لانه هو المقصود بالذات حتى يكون الاول مقررا له بل هو المقرر للاول وبذلك لان ان الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الاول ولا يتم المعنى الا به ومن هذا تعلم ان قولهم البديل منه فى نية الطرح والرمى معناه انه فى نية الطرح عن القصد الذى يتم به الغرض لانه مرفوض بالكليسة افاده العلامة يعقوبى فان قلت حيث كانت مخالفة السكاتى فى التعبير لكنته لم يكن ذلك تفننا لانه لم يتعد المراد من العبارتين

وهذا من عادة اثنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد للتقرير وهما زيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهى الائمة الى ان الغرض من البديل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاني أخوك زيد) فى بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاني القوم اكثرهم) فى بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) فى بدل الاشتمال وبيان التقرير فيما ان التبعو يشتمل على التابع اجالا ٨

اذلا يكون تفننا الا لو اتحد المراد منهما فالجواب ان جعل تلك المخالفة لاجل التفنن
 بالنظر لبادي الرأي قبل ظهور تلك النكتة وان كان في الحقيقة ليس هناك تفنن
 او يقال ان جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكي وهذه النكتة غير مقصودة له
 افاده شيئا العلامة العدوي (قوله يحصل تبعا) اي بحسب اصل الكلام فلا ينافي
 ان البليغ يقصد ذلك (قوله نحو جاني اخوك زيد في بدل الكل) الا حسن ان يسمى
 هذا النوع من البديل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الفقيه لا بدل الكل
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان التبادر
 من الكل التبعض والتجزؤ وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسب الادب
 وان حل الكل على معنى آخر (قوله ويحصل التقرير) اي في هذا النوع وهو بدل الكل
 بالتكرير اي لان المراد من الاول ومن الثاني واحد غاية الامر انه اختلف التعبير عنه
 فأولا عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانيا باخوك فقد تكرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير
 (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فيهما اي
 في بدل البعض والاشتمال (قوله ان المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه ان في بدل البعض
 اشتمالا وانما لم يسم ايضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك
 ليدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنه عليه لخفاءه بخلاف الاشتمال في بدل
 البعض فانه ظاهر جلي (قوله اما في البعض) اي اما اشتمال المتبوع على التابع اجالا
 في بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) اي لان الكل يشتمل على البعض وذلك كما
 في المثال فان النوم مشتمل على اكثره فقد حصل للاكثر تكرار في الذكر
 فحصلت التقوية له والتقرير (قوله واما في الاشتمال) اي واما اشتمال المتبوع على
 التابع اجالا في بدل الاشتمال فمعناه اي ذلك الاشتمال الاجالي (قوله لا كاشتمال
 الظرف على المظروف) اي فقط بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف
 كما في شرب الاناء ماؤه ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف للقتال
 والاناء ظرف للناء وتارة لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كما في سرق زيد ثوبه
 والحاصل ان الاشتمال الظرفي غير مشروط بقول الشارح لا كاشتمال الظرف الخ اي لا بشرط
 خصوص ذلك بل ماهو اعم وليس المراد ان ذلك لا يكفي (قوله بل من حيث) اي بل
 ان يشتمل المبدل منه على البديل من جهة هي ان يكون المبدل منه مشعرا بالبديل اجالا
 اي لان من حيث خصوصه كما في سلب زيد فانه اذا قيل ذلك اشعر بان المسلوب شيء له
 تعلق بزيد اما ثوب او عمامة او مال اذ الذات لا تسلب فاذا قل ثوبه علم ذلك الامر
 الذي حصل الاشعار به فصار الثوب منكرا من حيث انه ذكر او لامتنا وثانيا
 صريحا وكذا يقال في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفي شرب الاناء ماؤه
 ثم ان اشعار المبدل منه بالبديل اجالا من حيث تعلق العامل به لان من حيث ذاته

٨ حتى كأنه مذكور اما
 اما في البعض فظاهر و
 اما في الاشتمال فلان
 معناه ان يشتمل المبدل
 منه على البديل لا كاشتمال
 الظرف على المظروف
 بل من حيث كونه
 مشعرا به اجالا
 قوله فاولا عبر عنه بزيد
 الخ هذا يقتضي ان المثال
 في المتن جاني زيد اخوك
 مع ان الموجود في النسخ
 جاني اخوك زيدوا الخطب
 سهل (مصححه)

كأعرفت مما قلناه (قوله ومتقاضيا) أى مفيد له بوجه ما أى وهو العموم (قوله
منتظره) تفسير لما قبله (قوله وباجملة) أى وأقول قولاً ملتبساً بالجملة أى الاجال
أى وأقول قولاً بجملاً (قوله المتبوع فيه) أى فى بدل الاشتمال (قوله بحيث) أى ملتبساً
بجماله وهى صحة ان يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبساً
بهذه الحالة الا اذا كان الاول مقتضياً لثانى ومشعرابه لان ما يقتضى الشئ
قد يستغنى به عنه (قوله ويراد به التابع) ليس المراد انه مستعمل فى التابع حتى يكون
مجازاً بل المراد انه يشعر بالتابع أى بنوعه وانه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه
ان المراد نسبة الفعل الى التابع غير ان المتكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو أعجبني زيد الخ)
أى لان الذات لا تنجب من حيث هى ذات وانما اعجابها من الاوصاف فالتبوع مشعر
بالتابع على سبيل الاجال (قوله بخلاف ضربت زيدا الخ) أى لان ذات زيد تضرب
فقولك ضربت زيدا لا يشعر بضرب حاره وحينئذ فضربت زيدا حاره من بدل
الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عماته او ثوبه وهذا بخلاف ركبت
زيداً حاره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد يقتضى غيره مما يناسب ان يسند اليه
الركوب كالحمار فهو يطلبه اجمالاً (قوله ولهذا) أى ولاجل قولنا يجب الخ (قوله
بدل غلط) أى بدل سببه الغلط بان كان قاصداً للفظ بالاخ فالتفت لسانه لذكر
زيد غلطاً فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله لا بدل اشتمال) أى لان المتبوع ليس
مشعراً بالتابع اذ لا يصح ان يطلق زيد ويراد اخوه أى ولا يصح ان يكون بدل كل
لاشتماله على ضمير المبدل منه ومثل جاءني زيدا خوه فى كونه بدل غلط لا بدل اشتمال
ضربت زيدا غلامه لان ضرب زيد لا اشعاره بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سبافه
وبنى الأمير وكلاؤه وذلك لان بدل الاشتمال شرطه ان لا يستفاد البديل من المبدل منه
نعيناً بل لا بد وان تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجال الذى فيه
ولا اجمال فى الاول هنا اديهم عرفاً من قولك قتل الأميران القاتل سبافه وكذا
يقال فى الباقي (قوله كإزعم بعض النحاة) راجع للننى والمراد ببعض ابن الحاجب
وجوز العصام فى اطوله ان يكون الشرط المتقدم شرطاً لا اعتباراً بدل الاشتمال
عند البلوغ لا لتحققه (قوله ثم بدل الخ) مراده الاعتراض على المتن بانه كان من حقه
ان يقول كما قال غيره لزيادة التقرير والابضاح فيجاب بان التقرير يستلزم الابضاح
فهو ليس بمقصود بل حصل تبعاً للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف
عطف البيان فان المقصود منه بالذات الابضاح او ما جرى مجراه (قوله لا يخلو
عن ابضاح) أى لما فيه من التفصيل بعد الاجال وقوله وتفسير لما فيه من التفسير
بعد الابهام كذا فى المطول قال العلامة السيد يحتمل انهما بمعنى واحد ويحتمل
ان يكون الاول أى التفصيل بعد الاجال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجر

ومتقاضيه بوجه ما بحيث
تبقى النفس عند ذكر المبدل
منه منسوبة الى ذكره منتظرة
له وبالجملة يجب ان يكون
المتبوع فيه بحيث يطلق
ويراد به التابع نحو أعجبني
زيداً اذا أعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت
حاره ولهذا صرحوا بان
نحو جاءني زيدا أخوه بدل
غلط لا بدل اشتمال كما زعم
بعض النحاة ثم بدل البعض
والاشتمال بل بدل الكل
ايضاً لا يخلو عن ابضاح
وتفسير ولم يتعرض لبديل
الغلط

والفصل يناسها و الثاني اى التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتغال
 فان الاول فيه مبهم محتاج الى تفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول
 نظرا الى المقصود في نفسه فانه كان مجلا ثم فصل والثاني نظرا الى مخاطب فانه
 ابهم عليه المقصود اولاً ثم ازيل ابهامه (قوله بل بدل الكل الخ) اى كما قيل
 في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فان الصراط
 الثاني بدل وفيه بيان ان الصراط المستقيم هو صراط الذين انعم عليهم بالايان
 والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبدل الغلط الخ) اى للبدل
 لاجل الغلط اولدراك الغلط اولبدل المفلوط وهو المبدل منه فانه عبداً للحكيم
 اى ولم يتعرض لبدل البداء ايضاً وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم يدرك
 ذكر البدل فتوهم انك غلط وهذا يعتبره الشعراء كثيراً مبالغة وتفنناً وشرطه
 ان يرتقى من الأدنى الى الأعلى كقولك هند بحيم بدر او بدر اى بدر شمس فكأنك وان كنت
 متممداً فى الاول ذكر النجم فلفظ نفسك وتريد انك لم تفصد الانشبيهها بالبدل لان
 حكمه حكم المعطوف بل فادخل اعتباره فيه فانه بان يعقوب (قوله لانه لا يقع فى فصيح
 الكلام) اى انه لا يقع فيه اذا كان عن غلط حقيقى واما اذا كان عن تفاعل بان ترتكب
 عمداً صورة العطف فلا مانع من وقوعه فى الفصح وهو بدل البداء المتقدم وفى الفنارى
 قد يناقش فى عدم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لاساقى
 الفصاحة بلمعنى السابق وهو كقولك جاني زيد بل عمرو نعم لا يقع فى كلام الله لانه
 يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وقد يفرق بقوة
 المعطوف بل بسبب تعلق القصد او بالامعطوف عليه وضعف بدل الغلط بسبب عدم
 تعلق القصد به تأمل (قوله اى جعل الشئ) اى المعهود الذى يصح عطفه واذا
 لم يقل جعل شئ واشار بقوله جعل الى ان المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع
 المنصوص لانه يعلل الا الاحداث فان قلت الجعل المذكور من اوصاف الجاعل
 لامن احوال المسند اليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه اذ يلزم من جعل
 الشئ معطوفاً على المسند اليه ككون المسند اليه معطوفاً عليه (قوله فلفصيل
 المسند اليه) اى فليكون المقصود تفصيل المسند اليه اى جعله مفصلاً بان يذكر كل
 فرد من المسند اليه بلفظ مختص به مع الاختصار والحال ان المقام مقتضى لذلك
 اذ لو لم يعطف لجنى بلفظ اشملهما كما فى جاني رجلان او اثنان من بني فلان فيموت
 التفصيل المصاحب للاختصار (قوله مع اختصار) انما تذكر مولى بل مع اختصاره
 لان الاختصار ليس راجعاً للمسند اليه بل راجعاً للكلام (قوله من غير دلالة على
 تفصيل الفعل) اى لان الواو انما هى لمطلق الجمع (قوله بان المجيبين الخ) تصوير
 لتفصيل الفعل (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبين والمهلة تنضم اليهم وقهها فانهما

لانه لا يقع فى فصيح
 الكلام (واما المعطف)
 اى جعل الشئ معطوفاً
 على المسند اليه
 (فالتفصيل المسند
 اليه مع اختصار نحو
 جاني زيد وعمرو)
 فان فيه تفصيلاً لا لافعال
 بانه زيد وعمرو ومن غير
 دلالة على تفصيل الفعل
 بان المجيبين كأنما معاً
 او مرتبين مع مهلة
 او بلا مهلة واحترز
 بقوله مع اختصار عن
 محو جاني زيد
 وجاني عمرو فان
 فيه تفصيلاً للمسند اليه
 مع انه ليس من عطف
 المسند اليه بل من
 عطف الجمل وما قال
 من انه احتراز عن محو
 جاني زيد جاني عمرو
 من غير عطف فليس
 بئس اذ ليس فيه دلالة
 على تفصيل المسند
 اليه بل يحتمل ان يكون
 اضرباً اعنى الكلام
 الاول نص عليه الشيخ
 فى دلائل الاعجاز (او)
 لتفصيل (المسند)
 بانه قد ٧

التراخي (قوله مع انه ليس من عطف المسند اليه) الاوضح ان يقول ليس من
 العطف على المسند اليه اي الذي كلامنا فيه كما قال سابقا اي جعل الشيء معطوفا
 على المسند اليه بل هو من العطف على الجملة والحاصل ان العلة في العطف على
 المسند اليه مجموع امرين التفصيل للمسند اليه والاختصار وفي قولك جاني زيد
 وجاني عمرو لم يوجد الاختصار لتكرار العامل وان وجد التفصيل فلذا لم يجعل
 ذلك من العطف على المسند اليه هذا وكان المناسب للشارح في التعبير ان يقول فانه
 وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذلك يمكن من العطف على
 المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من انه) اي قوله مع اختصار (قوله بل يحتمل
 ان يكون اضرايا عن الدلام الاول) اي فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا
 عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وحيث انه خارج من قوله فلتفصيل المسند
 اليه واذا كان خارجا منه فكيف يحترز عنه بما بعده اي ويحتمل ان يكون العاطف
 ملاحظا فيه فيكون تفصيلا للمسند اليه لكن ليس فيه اختصار فيصح الاحتراز
 والحاصل ان جعل هذا المثال منعيا للاحتراز لا يصح لما فيه من الاحتمال هذا مراد
 الشارح وفيه انه حيثما جعله ذلك القائل احتراز اكان بابا كلامه على ملاحظة
 العاطف ولا شك انه متى لوحظ العاطف كان الكلام مفيدا لتفصيل المسند اليه لكن
 لامع اختصار وحيث فيكون كلامه صحيحا لا غبار عليه قرره شيخنا العلامة العدوي
 عليه سمات الرحمة (قوله بانه قد حصل) تصوير لتفصيل المسند اي المصور بمحصوله
 من ابدال الخ (قوله واحتراز بقوله كذلك عن نحو جاني الخ) اي فانه وان افاد تفصيل
 المسند من حيث تعلق الفعل باحد المذكورين او لا وبالاخر بعده يوم اوسنة الا انه
 لا اختصار فيه واما المسند اليه فقد افاد المثال تفصيله مع الاختصار لعدم تعدد
 العامل فهو قاعدة العطف في المثال وقوله يوم اوسنة لم يرد بهما تعيين المدة بل
 المهلة فكأنه قال بعده بمهلة (قوله فالثلاثة) اي فالحروف الثلاثة وقوله تشترك
 في تفصيل المسند اي في حصوله من احد المذكورين او لا ومن الثاني بعده (قوله
 على ان اجزاء ما قبلها) اي ما قبل حتى وهو المتبوع مرتبة في الذهن من الاضعف الى
 الاقوى اي الاشراف نحو قهرناكم حتى الكفاية فيتعلل اي يلاحظ في الذهن ان القهر تعلق
 بالمخاطبين واجدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف الى ان تعلق بالشجعان فحتى للترتيب
 الذهني بخلاف الفاء وثم فانها للترتيب الخارجي وقوله او بالعكس نحو قدم الحجاج
 حتى المشاة فيلاحظ في الذهن تعلق القدوم بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ من
 الركبان الى المشاة ثم ان التعرض للاجزاء فرض مثال لا لتعصر اذ الغتر في حتى كما
 في الغنى وغيره ان يكون معطوفا بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة
 او جزأ من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها

قد حصل من احدى المذكورين
 او لا ومن الاخر بعده مع
 مهلة او بلا مهلة
 (كذلك) اي مع اختصار
 واحتراز بقوله كذلك عن
 نحو جاني زيد وعمرو بعده
 يوم اوسنة (نحو جاني
 زيد وعمرو او ثم عمرو
 او جاء في القوم حتى خالد)
 فالثلاثة تشترك في تفصيل
 المسند الا ان الفاء تدل على
 التعقيب من غير تراخ وثم
 على التراخي وحتى على ان
 اجزاء ما قبلها مرتبة في
 الذهن من الاضعف الى
 الاقوى او بالعكس فحتى
 تفصيل اسند فيها ان يعتبر
 تعلقه بالمتبوع او لا وبالنابع
 ثانيا من حيث انه اقوى
 اجزاء المتبوع او اضعفها
 ولا يشترط فيها الترتيب
 الخارجي فان قلت في هذه
 الثلاثة ايضا تفصيل للمسند
 اليه فلم يقل اول تفصيلهما
 معا قلت فرق بين

وبالجملة فالشرط فيها ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض
ولو اشترطت الجزئية بخصوصها لاحتج الى تأويل قولنا مات كل ابي حتى آدم
بان المراد مات آبائي حتى آدم آه فتارى ويكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء في عبارة
الشارح بان يراد بالاجزاء ما شمل الاجزاء الحقيقية والتزيلية والابعاض (قوله فيها
اي فى حتى) (قوله ان يعتبر) اي يلاحظ فى الذهن (قوله تعلقه) اي المسند (قوله
من حيث انه) اي المتابع اقوى اجزاء السوء اي اشرفها كما فى المثال الاول وقوله
او ضعفها كما فى المثال الثانى (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) اي وانما
المشترط فيها الترتيب الذهنى سواء ما بقه الترتيب فى الخارج او و ذلك بان كانت
ملابسة الفعل لما بعد ها قبل ملابسة لاجزاء ما قبلها نحو مات كل ابي حتى آدم
فيتعلق ان الموت تعلق بكل اب من آباءه اولائهم بادم ثانيا ولا شك ان هذا يخالف
لترتيب الواقع فى الخارج او كانت ملابسة الفعل لما بعد ها فى اثناء ملابسة
لاجزاء ما قبلها نحو مات الناس حتى الانبياء فيمفل ان الموت تعلق بكل واحد من الناس
ثم بالا نبياء ولا شك ان هذا خلاف الواقع اذا الواقع تعلق الموت بهم فى اثناء تعلقه
بالناس او كانت ملابسة الفعل لما قبلها وما بعد ها فى زمان واحد نحو جاءنى القوم
حتى خالد اذا جاؤك جميعا ويكون خالد اقواهم او اضعفهم (قوله فنت فرق الخ)
يقى انهما قد يقصد ان معا الا ان يجاب بانه ترك ذلك لعلمه بما ذكره لانه اذا بين
ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا
وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند قاله سم (قوله بين ان يكون
التي) هو هنا بتفصيل المسند اليه وقوله من شئ وهو هنا العطف وقوله حاصل
من شئ يعنى من غير قصد (قوله فى هذه الثلاثة) اي الامثلة الثلاثة (قوله وان كان
حاصلا) يعنى من العطف (قوله بهذه الثلاثة) اي بهذه الحروف الثلاثة وقوله
لاجله اي لاجل تفصيل المسند اليه (قوله على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين
المجيشين مثلا بمهلة او غيرها فقولك جاء زيد فمرو والقيد الزائد على اثبات المجى زيد
وعمر والترتيب بين المجيشين من غير مهلة وكذلك هو القيد الزائد على النفي فى قولك ما جاء
زيد فمرو (قوله فهو الغرض الخاص) اي فينصب النفي والاثبات على ذلك
القيد ويكون هو المقصود من الكلام (قوله فلينأمل) امر بالنأمل اشارة الى
ان هذه القاعدة اغلبية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ اذ قد يكون النفي داخلا على
مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده او على القيد والمقيد معا بواسطة القرينة
(قوله وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسألة المبحوث عنها
والمنش عليها وهى انه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد ويحتمل
ان المراد بها كون الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفي

٩ ان يكون الشئ حاصل
من شئ وبين ان يكون
مقصودا منه وتفصيل
المسند اليه فى هذه الثلاثة
وان كان حاصل لكن
ليس العطف بهذه الثلاثة
لاجله لان الكلام اذا اشتمل
على قيد زائد على مجرد
الاثبات او النفي فهو الغرض
الخاص والمقصود من
الكلام فى هذه الامثلة
تفصيل المسند اليه كانه
امر كان معلوما وانما سبق
الكلام لبيان ان مجى احد
هما كان بعد الآخر فليأمل
وهذا البحث مما اورده
الشيخ فى دلائل الاعجاز
ووصى بالمحافظة عليه
(اورد السامع) عن الخطاء
فى الحكم (الى الصواب)

فهو الغرض الخامس والمقصود من الكلام (قوله اورد السامع الى الصواب) لا بد من تقييد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ما جاء زيد ولكن جاء عمرو فانه وان كان فيرد السامع للصواب لكن لا اختصار فيه فلذا لم يكن من العطف على السند اليه بل من عطف الجملة على الجملة (قوله عن الخطاء في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح في المطول بعد ذكر المثال فقد نفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للتبوع والخطاء في المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطاء والصواب في النسبة واما الحكم بمعنى الايقاع ففسه خطاء او صواب اذا علمت هذا فتقول من قال انصواب ان يفسر الخطاء والصواب في قول المصنف بالاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لانهما فثمان للحكم وان يحذف الشارح قوله في الحكم لانه يشعر بان الخطأ والصواب صفتان للحكم لا قسمان له لم يتدبر حق التدبر افاذه عبد الحكيم (قوله لمن اعتقد) اى يقال ذلك لمن اعتقد اى اوطن او توهم ان عمرا جاهك دون زيد اى فيكون حينئذ لقصر القلب فالمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف الذى هو الوهم الفاسد كما قاله السيد والفنارى وعبد الحكيم (قوله او انهما جاءك جميعا) اى فيكون لقصر الافراد والحاصل ان العطف بلا يستعمل في قصر الافراد والقلب وخالف في الاول الشيخ عبدالقاهر في دلائل الاعجاز فذكر ان العطف بلا انما يستعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين لانه لم يجز له شئ من حروف العطف وذلك لان المخاطب فيه شك لاحكم عنده لاعلى جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ الى الصواب لان الخطأ والصواب انما يقالان في الاحكام واذا كان المخاطب في قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ الى الصواب فلا يجزى العطف فيه بقى شئ آخر وهو انه يفهم من كلام الشارح في بحث القصر ان العطف بلا يخاطب به من اعتقد بجى احدهما من غير تعيين لكنه حنفد ليس رد السامع عن الخطاء الى الصواب بل لحفظه عن الخطاء فلتكن هذه نكتة اخرى للعطف والحاصل ان العطف بلا ان لوحظ كونه لرد الخطاء جاز استعماله في قصر القلب والافراد وان لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين فتأمل (قوله الا انه) اى لكن وذكر باعتبار كونه حرفا واتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم ان لكن مثل لا من كل وجه (قوله لا يقال لنفى الشركة) اى بحيث يكون لقصر الافراد (قوله انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو) اى فهو لقصر القلب (قوله لالمن اعتقد انهما جاءك جميعا) اى بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة الخ) انما جعلوها لقصر الافراد لانهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بانه رفع ما يتوهم من الكلام السابق كافي نحو ما جاءني زيد فينهم نفى بجى عمرو وايضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو

قوله فتقول من قال الخ
لعل الاولى حذف قوله
فتقول ويقول فن قال الخ
ليطابق الخبر الآتى في
آخر العبارة او يزيد ضميرا
في قوله لم يتدبر بان يقول
لم يتدبره تأمل (مصححه)

(نحو جاني زيد لا عمرو)
لمن اعتقد ان عمرا جاهك دون
زيد او انهما جاءك جميعا
ولكن ايضا لرد الى الصواب
الا انه لا يقال لنفى الشركة
حتى ان نحو ما جاءني زيد
لكن عمرو انما يقال لمن
اعتقد ان زيدا جاءك دون
عمرو لا لمن اعتقد انهما
جاءك جميعا وفي كلام
النحاة ما يشعر بانه انما
يقال لمن اعتقد انهما
عنهما جميعا

(او صرف الحكم) عن
 محكوم عليه (الى) محكوم
 عليه (آخر نحو جاني زيد
 بل عمرو او ما جاني زيد بل
 عمرو) فان بل للاضراب
 عن التبوع و صرف
 الحكم الى التابع ومعنى
 الاضراب عن التبوع ان
 يجعل في حكم المسكوت
 عنه لان ينفي عنه الحكم
 قطعاً خلافاً لبعضهم ومعنى
 صرف الحكم في المنبت
 ظاهر وكذا في المنفي ان
 جعلناه بمعنى نفي الحكم
 عن التابع والتبوع في حكم
 المسكوت عنه او متحقق
 الحكم له حتى يكون
 معنى ما جاني زيد بل عمرو
 ان عمرا لم يجزى وعدم يجزى
 زيد ومجيئه على الاحتمال
 او مجيئه محقق كما هو مذهب
 البرد وان جعلناه بمعنى
 ثبوت الحكم للتابع حتى
 يكون معنى ما جاني زيد بل
 عمرو ان عمرا جاز كما هو مذهب
 الجمهور فقبه اشكال
 (او الشك) من التكلم
 (او التشكيك للسامع) اى
 ايقاعه في الشك (نحو
 جاءني زيد او عمرو)

فهذا يدل على ان التوهم الاشتراك في النفي والفرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه
 وبين ما قرره قبله لان حاصل ما قرره اولا ان لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله
 عن النحاة ان لكن لقصر الافراد اى نفي الشركة في الانتفاء والذي قرره اولا كلام
 المفتاح والايضاح وقد يقال في الجواب ان الاول اصطلاح لاهل هذا الفن وحينئذ
 فلا يعترض باصطلاح على غيره واعلم انه حيثما جعلت لكن عند اثمة هذا الفن لقصر
 القلب علمانه لاستدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس او
 يتردد فيه فليس بين العطوف والمطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ التوهم
 الذى يستدرك عليه بلكن ولا استدراك حيث انفى منشأ التوهم وبهذا يدفع الاشكال
 الوارد على قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وحاصل
 الاشكال ان لكن للاستدراك ونفى الابوة ليس : توهم لنى الرسالة لعدم الاتصال
 والعلاقة بينهما في زعم المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب ان لكن
 لمجرد قصر القلب من غير استدراك فالمركون كانوا يعتقدون فيه الابوة زيد
 ونفى الرسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء الجيى
 عنهما جميعا) اى وحينئذ فهم لا قصر الافراد ليس الا ولا تستعمل لقصر
 القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والسانين في كون لكن لقصر الافراد او القلب
 انما هو في النفي واما كونها لقصر الافراد او القلب في الاثبات فلا قائل به كما
 قاله في المطول لان المفهوم من كلام النحاة اختصاص لكن بالمخالفة بالنفي
 كان لا لاختصاصه بالاثبات قال في الخلاصة واول لكن نفيا او نفيا والنهي في معنى النفي
 فتحصل من كلام الشارح ان لا تستعمل للنفي بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب
 واما لكن فتستعمل للاثبات بعد النفي لقصر القلب فقط عند البينانيين او لقصر
 الافراد فقط عند النحاة ولكن يخالف لافى الاستعمال من حيث ان لا تستعمل
 بعد الاثبات ولكن انما تستعمل بعد النفي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين
 ولكن انما تستعمل لاحدهما وتوافقها من جهة ان كلامهما يرد به السامع عن الخطأ
 الى الصواب (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء الجيى عنهما جميعا) اى وامانه يقال
 لمن اعتقد انهما جآآ على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد وذلك لانه يحصل
 رد اعتقاد الشركة بالمطوف عليه فذكر الاثبات الذى بعد لكن لغو لكونه معلوما
 للمخاطب (قوله او صرف الحكم) اى المحكوم به (قوله فان بل للاضراب عن التبوع)
 اى للاعراض عنه وقوله و صرف الحكم الخ عطف لازم على ملزوم (قوله في حكم
 المسكوت عنه) اى عند الجمهور (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب قاله صرح
 بذلك في الامالى كما قال الفارى بقول العلامة السيد معترضا على الشارح ان هذا
 لم يوجد في كتبه المشهورة وانما الوجود فيها موافقة الجمهور فيه نظر ثم انه على
 تقدير الاضراب بما قال الجمهور يخرج العطف بل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود

بالنسبة مع متبوعه لاعلى ما ذكره ابن الحاجب لان كلا من التابع والتبوع مقصود
 بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي كما في الصنف بلا ولكن (قوله
 في المثلث) اى في العطف بل في الكلام المثلث ظاهر لان التبوع فيه اما في حكم
 المسكوت عنه او محقق النفي على الخلاف الذى ذكره قبل فاذا قلت جاني زيد بل عمرو
 فقد اثبت الجنى لعمرو قطعاً وصيرت زيدياً في حكم المسكوت عنه في نفس الامر فصار
 بجنيته على الاحتمال هذا عند الجمهور واما عند ابن الحاجب فقد اثبت الجنى لعمرو
 تحقيقاً ونفيه عن زيد تحقيقاً وعلى كل حال فيصدق ان الحكم قد صرف عن محكوم
 عليه الى محكوم عليه آخر (قوله وكذا في المنفى) اى وكذا صرف الحكم في العطف
 بل في الكلام المنفى ظاهر ان جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع والتبوع في حكم
 المسكوت عنه كما هو قول البرد وقوله او متحقق الحكم له اى للتبوع كما هو مذهب
 ابن الحاجب فان قلت ان ابن الحاجب لم يقل انه بمعنى تحقق الحكم للتبوع وانه اقال
 انه نفي الحكم عنه قلنا قلت هو انما صرح بما ذكر في الايجاب حينئذ فيعلم بطريق
 القياس ان صرف الحكم عن التبوع في النفي جعل الحكم محققاً (قوله وبجنيته على
 الاحتمال) اى على مذهب البرد وقوله او بجنيته محقق اى كما هو مذهب ابن الحاجب
 فقول الشارح كما هو مذهب البرد الاول ان يقدمه على قوله او بجنيته محقق (قوله كما
 هو مذهب الجمهور) راجع لقوله وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم فصار الحاصل ان
 البرد يقول ان الثاني صرف عنه الحكم ولا بد واما الاول فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه
 عنه واما ابن الحاجب فيقول ان الثاني نفي عنه الحكم قطعاً والاول اثبت له الحكم
 قطعاً فعلى كلا القولين بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها واما الجمهور فيقولون ان
 الثاني ثبت له الحكم تحقيقاً واما الاول فيحتمل ثبوت الحكم له وانفاؤه عنه فعلى هذا
 بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم
 حينئذ منصرفاً عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر وانما الذى صرف ضد ذلك
 الحكم هذا حاصل الاشكال الذى اشار له الشارح ويمكن ان يجاب عن هذا الاشكال
 بان يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك انه هنانسب
 الجنى الى الاول تقياً ثم صرف اى غير بان نسب الى الثاني اثباتاً وجعل الاول في حكم
 المسكوت عنه (قوله او التشكيك للسامع) اى وان كان المتكلم غير شاك (قوله اى
 ايقاعه في الشك) اى في اصل الحكم (قوله جاني زيد وعمرو) هذا المثال صالح للشك
 والتشكيك لان المتكلم ان كان غير عالم بالجاني منهما فالعطف للشك وان كان عالماً
 بعينه ولكن قصد ايقاع المخاطب في الشك في الجاني منهما كان العطف للتشكيك
 (قوله اولاً بهام) هو اخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينه
 وبين التشكيك ان القصد من الثاني ايقاع المخاطب في الشك وايقاع الشبهة في قلبه

والقصد من الاول اخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد الى ايقاعه في الشك وان كان ذلك يحصل له الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد والحاصل ان او موضوعا لاحد الامرين او الامور والداعي لا يرادها ما شك المتكلم في الحكم او تشكيكه للسامع اى ايقاعه في الشك واخفاء الحكم على السامع من غير قصد لا يقاءه في الشك الخ (قوله وانا او اياكم) ان حرف توكيد واسمها مدغم فيها وقوله او اياكم عطف على اسم ان الذي هو مسند اليه فهو محل الشاهد وقوله او في ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على ابهام في المسند اليهما والمستدين معا فكأنه قيل احدا ثابت له احد الامرين الهدى او الضلال وهما بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو ان يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال لينتقروا في انفسهم فيؤدبهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكاشون في الضلال المبين فالتناسب ان يمثل بهذه الآية للتشكيك لالابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين كما صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد انجاهم من ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق (قوله او للتخير او للاباحة) اى يعطف على المسند اليه لافادة التخير او الاباحة وذلك اذا وقع بعد الامر ولذا ينسبون الاباحة والتخير الى الامر وقد ينسبونهما الى كلمة او وانما ترك المصنف ذلك لان كلامه في الخبر (قوله نحو ليدخل الخ) هذا المثال صالح للتخير والاباحة والفارق بينهما انما هو القرينة فان دلت على طلب احد الامرين فقط كان العطف للتخير والافلا باحة (قوله يجوز الجمع) اى بقرينة خارجية لان مداول اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما النع استفيد التخير وعدم جواز الجمع والاستفيدت الاباحة وجواز الجمع (قوله بخلاف التخير) اى فلا يجوز فيه الجمع ان قلت ان او في آية كفارة اليمين للتخير مع انه يجوز الجمع بين تلك التعاطفات قلت الجمع بينهما ان كان على ان الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لانه استظهار على الشارع وان كان الجمع بينهما على ان احدها كفارة والباقي صدقة او تطوع فهذا لا يرد لانه لا يقال حينئذ انه جمع اقسام الكفارة فتأمل (قوله اى تعقيب الخ) اشار بذلك الى ان الفصل في كلام المصنف معنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وانه على حذف مضاف اى ايراد الفصل وانما قال الشارح اى تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى (قوله وانما جعله من احوال المسند اليه) اى حيث ذكره في مجته ولم يجعله من احوال المسند مع انه ملاصق لهما ومقرن بهما (قوله لانه يقترب به اولا) اى اقترانا اولا اى قبل ذكر المسند لانه يذكر المسند اليه اولا فيقال زيد

اولا لابهام نحو وانا او اياكم
لعل هدى او في ضلال مبين
او للتخير او للاباحة نحو
ليدخل الدار زيدا وعمر
والفرق بينهما ان في الاباحة
يجوز الجمع بينهما بخلاف
التخير (واما فصله اى)
تعقيب المسند اليه بضمير
الفصل وانما جعله من
احوال المسند اليه لانه
يقترب به اولا لانه في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ
مطابق له

ويذكر ضمير الفصل ثانيا فيقال هو ويذكر السند ثالثا فيقال القائم فقد افترن ضمير
الفصل بالسند اليه اول قبل افترانه بالسند (قوله ولانه في المعنى عبارة عنه) فهو
في قولك زيد هو القائم نفس زيد (قوله وفي اللفظ مطابق له) اي في الافراد والتنبيه
والجمع نحو زيد هو القائم وازيدان هما القائمان وازيدون هم القائمون ان قلت انه
يلزم من مطابقته للاول مطابقته للساني اذ لابد من مطابقة الخبر للمبتدأ قلت لانسلم
اللزوم لجواز ان يكون الخبرا فعل تفضيل وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ نحو ازيدان هما
افضل من عمرو فقوله وفي اللفظ مطابق له اي باطراد بخلاف السند فانه قد لا يطابقه
ثم ان ما ذكره الشارح من ان ضمير الفصل عبارة عن السند اليه في المعنى انما يأتي على
القول المرجوح من ان ضمير الفصل اسم وله مرجع وانه يعرب اما مبتدأ او بدلا
مما قبله والحق انه خرف جي به على صورة الاسم وليس بضمير ولا مرجع له وانما
يسمى ضميرا على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة كما يأتي من ان المشاكلة
الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العصام من علاقات المجاز المرسل ان قلت
ما ذكره الشارح من توجيه كونه من احوال السند اليه يعارضه افترانه بلام
الابتداء في نحو ان زيدا هو القائم اذ افترانه بها يدل على انه من احوال السند وقائم
مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئة وتمهيدا للسند لالكونه عبارة عنه وقائما
مقامه بدليل ان من اعربه اعربه مبتدأ او بدلا مما قبله (قوله فلنخصيصه بالسند)
ربما اوهم كلامه انحصار نكاته في التخصيص المذكور مع انه قد يكون لغير ذلك
كالتمييز بين كون ما بعده خبرا او فعلا وكالتأكيذ اذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت
الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو ان الله هو الرزاق فيجعل كلام المصنف
على ان التخصيص من نكاته (قوله يعني لقصر الخ) لما كانت العبارة توهم ان الباء
داخلة على المقصور عليه بين الشارح انها داخلة على المقصور من قصر الصفة
على الموصوف لان السند صفة للسند اليه واعلم ان دخول الباء بعد الاختصاص
على المقصور هو الغالب في الاستعمال عند الشارح وخالفه السيد فجعل الغالب دخولها
على المقصور عليه مع اتسافهما على جواز الامر بين لغة والزراع بينهما انما هو
في الغالب في الاستعمال آه سم وقوله وخالفه السيد الخ ناقش فيه بس لان الذي
في حواشي الكشف للسيد وحواشيه على المطول موافقة للشارح حيث قال دخول
الباء بعد التخصيص على المقصور اكثر في الاستعمال بناء على ان تخصيص شي باخر
في قوة تمييز الآخريه عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار
كأنه حقيقة فيه او على طريق التضمن وان كان التخصيص بحسب مفهومه الاصل
يقتضي دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود زيد اي صار الجود مقصورا
على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا عرف جيد الا ان الأكثر في الاستعمال دخولها

(فلنخصيصه) اي السند
اليه (بالسند) يعني لقصر
السند على السند اليه لان
معنى قولنا زيد هو القائم
ان القيام مقصور على زيد
لا يتجاوز الى عمرو قاله
في قوله فلنخصيصه بالسند
مثلهما في قولهم خصصت
فلانا بالذكر اي ذكرته
دون غيره كأنك جعلته
من بين الاشخاص مختصا
بالذكر اي منفردا به والمعنى
هنا جعل السند اليه من
بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا
بان يثبت له السند كما يقال
في اباك تعبد معناه نخصك
بالعبادة لان تعبد غيرك
(واما تقديم) اي تقديم
السند اليه (فلنكون ذكره
اهم) ولا يكفي في التقديم
مجرد ذكر الاهتمام

على المقصور كإين (قوله مثلهما في قولهم الخ) أى فى كونها داخله على المقصور
(قوله أى ذكرته دون غيره) أى فالذكر مقصور على فلان (قوله كأنك الخ) كأن
للتحقيق أى بمعنى أنك جعلته وقوله من بين الأشخاص متعلق بمختصا مقدم عليه
(قوله من بين ما) أى من بين الأفراد التى يصح أى يمكن عقلا (قوله بكونه مسندا إليه)
أى لذلك المسند المخصوص (قوله بان يثبت له السند) أى ذلك المسند بمخصوصه
وحاصله أن ذلك المسند بمخصوصه يصح عقلا استناده إلى أفراد عدة فإذا استدلوا أحد
وأتى بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا السند إليه بمخصوصه وقوله
بان يثبت الخ على صيغة المعلوم من الثبوت لأعلى صيغة المجهول من الإثبات لأن المستفاد
من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت للإثبات والفرق ظاهر آه فنارى (قوله
معناه تختصك بالعبادة) أى وليس معناه أنك تختص بالعبادة ومقصود عليها فليس لك
من الأحوال والأوصاف غيرها (قوله وأما تقديمه الخ) المراد بتقديمه إرادته ابتداء أول
النطق ومدفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على السند إليه وقد صرح
صاحب الكشاف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للزوال عن مكانه لالتقار فى مكانه
وحاصل الجواب أن فى لفظ التقديم هنا تجوزا والمراد ماعرفته (قوله فلكون ذكره
أهم) أى فلكون ذكره أهم من ذكر السند ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر
من العناية بذكر غيره (قوله ولا يكتفى فى التقديم) أى فى بيان نكته التقديم مجرد الخ أى
لا يكتفى صاحب علم المعاني أن يقتصر فى بيان نكته التقديم على الاهتمام بحديث يقول
قدم السند إليه مثلا للاهتمام بل ينبغى أن يبين سببه ليعلم التعلم الكاسب للبلاغة الجهات
المعتبرة عند البلغاء المتضمنة للاهتمام والافيكفى أن يقال فى التقديم الواقع من التبليغ
أنه للاهتمام إذ لا خفاء فى أن مادعا للاهتمام أمر معتبر فى البلاغة (قوله وبأى سبب)
العطف تفسرى (قوله فلذا فصله) أى بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه (قوله
أمالانه) أى وثبتت الأهمية الذكره أمالكون تقديمه الأصل أى الراجح فى نظر الواضع
وقوله أمالانه أى تقديم السند إليه بمعنى اللفظ وقوله لأنه محكوم عليه أى السند إليه
بمعنى المعنى فى كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققة قبل الحكم) اعترض بأنه إن أريد
وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بتحقيق السند إليه والسند معا فى الذهن
ضرورة أن النسبة لاتعقل إلا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب
اعنى تقديم السند إليه على السند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلانسلم أنه لا بد
من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به لأنه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل
المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى
أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب فلا هذا إذا أريد بتحقيقه قبل الحكم بتحقيقه
فى التعقل وإن أريد بتحقيقه فى الخارج فلا نزاع فيه إذا كان المحكوم عليه من الموجودات

بل لا بد أن بين أن الاهتمام
من أى جهة وبأى سبب
فلذا فصله بقوله (أمالانه)
أى تقديم السند إليه
(الأصل) لأنه محكوم
عليه ولا بد من تحققة
قبل الحكم قصصوا أن
يكون فى الذكر أيضا
مقدما (ولاه قنضى للعدول
عنه) أى عن ذلك الأصل
إذ لو كان أمر يقتضى
العدول عنه فلا يقدم كما
فى الفاعل فإن مرتبة
العامل التقدم على المفعول
(وأما يمكن الخبر فى ذهن
السامع لأن فى المبدأ
تشويقا إليه) أى إلى الخبر
(كقوله والذى حارت
البرية فيه)

الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل
 لافي الخارج واجب بانه يصح ان يراد بالتحقيق قبل الحكم التقدم في التعقل ويراد
 بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لابد الوجوب الاستحقاق
 وهو الاولوية لا الحقيقي ولا شك ان تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وان امكن
 العكس وان ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى امر لائق فصح التعليل به لتقديم السند اليه
 وحاصله ان السند اليه لما كان محكوما عليه كان السند مطلوبيا لاجله فالاولى
 ان يلاحظ قبله ويصح ان يراد بالتحقيق المذكور التقدم في الوجود الخارجي
 والوجوب حينئذ حقيقي ويختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على
 ما في الخارج ترتيب له على في الذهن لان ما في الخارج مدلول ما في الذهن وما في الذهن
 مدلول اللفظ لان اللفظ يدل على ما في الذهن وما في الذهن يدل على ما في الخارج
 (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) اي والحال انه ليس هناك نكتة تقتضى العدول
 عن ذلك الاصل اما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم لان الاصلالة
 نكتة ضعيفة فيرجع غيرها عليها بمجرد ما ثم ان هذه الجملة حال من المصدر النسب
 من ان ومموليها والتقدير لكونه الاصل في حال عدم انقتضى للعدول عنه قيل
 ولا يصح ان يكون حالا من خبر ان وهو الاصل لما يلزم عليه من عمل ان في الحال
 لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وانه عامل ضعيف لانه عامل معنوي
 وفيه نظر لان العامل المعنوي انما يتمتع عمله في الحال مؤخر الامتدا قال في الخلاصة
 * وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخر ان يعمل *

فالحق جواز ذلك الوجه ايضا ويصح ان تكون الجملة عطفا على خبر ان وهو الاصل
 (قوله فان مرتبة العامل التقدم على المعمول) اي لانه لما اثر فيه رجح جانبه عليه
 بالتقديم ولان العامل علة في المعمول والعلة مقدمة على المعمول (قوله لان في البتة
 تشويقا اليه) اي لما عده من الوصف الموجب لذلك او الصلة كذلك كقوله حارت
 في المثال والحاصل ان في قوله حارت البرية تشويقا للنفس الى علم الخبر فاذا قيل
 حيوان تمكن في النفس لان الحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بلانف وقد يقال
 ان كون البتة مشوقا للخبر انما يد عو الى التقديم لا لكونه اهم آه اطول (قوله حارت البرية
 فيه) اي في انه يعاد اولابعد اي اختلاف فيه البرية فاطلق المزوم واراد اللازم
 لان الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال ان الفريق القائل بالبعث جازمه
 والعرض المنكر له جازم بعده واذا كان كل من اهل المذهبين جازما بمذهبه فابن الحيرة
 او يقال ان الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل واحد جازما
 بمذهبه او يقال ان مذهب الهادي لما كان يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال
 ودفع الشبه لا يخلو غالبا عن حيرة فيكون اطلاق الحيرة واردا على اصله فكانه قال والذي

وقع فيه تحير اولاً ولم يقع استقرار على حاله الا بعد دفع شبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) اى معاد حيوان وقوله مستحدث من جاد اراد به النطفة بناء على ان المراد بالجساد مالم يس بحيوان وان انفصل عنه او ان المراد مستحدث من جاد اعتبار اصله وهى طينة آدم بناء على ان المراد بالجساد مالم يس بحيوان ومنفصل عنه او المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من جاد وهو التراب الذى تبعث منه (قوله في المعاد الجسماني) اى في العود النعلق بالاجسام وكذا بالارواح (قوله والنشور) اى انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم في الذهاب الى المحشر وقوله الذى ليس بنفساني اى الذى ليس متعلقاً بالنفس فقط بل متعلق بالنفس اى الروح والجسم معاً (قوله بدليل ماقبله الخ) اى ان المراد بالحيوان المستحدث من جاد بنو آدم والذى تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ماقبله وايس المراد بالحيوان المستحدث من جاد الذى تحيرت البرية فيه ناقة صالح او هيمان موسى كما قال بعضهم فان الاولى مستحدثة من الصخرة والناني مستحدث من العصا وقد اختلف فيهما الناس فقبل ذلك ضلال وسحوقيل امرحق ومجزة لصالح وموسى وقال بعضهم المراد به طائر بالهند يقال له النفس بضرب به المثل في البياض له منقار طويل فيه ثمانية وستون ثقبه على عدد ايام السنة اذا صوت يخرج من كل واحدة منها صوت حسن يعيش الف سنة واذا انتهى اجله والهمة الله ذلك دخل عشه وتفتح فيه فيحدث في العش اصوات مطربة فيحترق العش نار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر في العش حتى يصير رماداً ثم يخلفى الله من ذلك الرماد بعد ثلاثة ايام ذلك الطائر مرة اخرى ثم اذا انتهى اجله فعل مثل ما فعل الاول وهلم جرا لكن انت خير بان هذا البيت وحده لا يدل لما ادعاه من ان المراد بالحيوان المستحدث من جاد بنو آدم وان الذى تحيرت فيه البرية معاده لصدقه بنافقة صالح وعصا موسى ثم ايات القصيدة من اولها تدل على ذلك فالاولى ان يقول بدليل السياق وذلك لان هذا البيت الذى ذكره المصنف لابي العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها قتيها حنيا ومطلعها

حيوان مستحدث من
جاد) يعنى تحيرت
الخلائق في المعاد الجسماني
والنشور الذى ليس بنفساني
بدليل ماقبله بان امر الاله
واختلف الناس فداع الى
ضلال وهاد يعنى بعضهم
يقول بالمعاد وبعضهم لا
يقول به (واما لتجيب
المسئلة والمساءلة) (او التطير)
علة لتجيب المسئلة

- * غير مجد في ملتي واعتقادي * نوح باك ولا نرم شادي *
- * وبسبر موت الغنى اذا قب * س بصوت البشير في كل ناد *
- * ابكت منكم الحمامة ام غف * ت على فرع غصنها المباد *
- * صاح هذى قبورنا تملأ الرح * ب قايين القبور من عهد عاد *
- * خفف الوطء ما ظن اديم ال * رض الامن هذه الاجساد *
- * وقبح بنا وان قدم العهد * سدهوان الآباء والاجداد *
- * سران استطعت في الهوام ويدا * لا اختيارا على رقاب العباد *

* رب لحد قد صار لحد امرارا * ضاحك من تراحم الاضداد * الى ان قال

* تعب كلهما الحياة فما اعجب ب الامن راغب في ازدياد *

* ان حزنا في ساعة الموت اضعا * فسرور في ساعة الميلاد *

وهي طويلة ومنها ما يدل على كون المراثي فقها خفيا وهو قوله

* و فقها افكاره شدة لله * مان ما لم يشده شر زياد *

فسياق القصيدة في رثي شخص مات يبعد ان يكون المراد بالحيوان غير الاكدميين ويعين

ان الذي وقعت الحيرة فيه معاده ومجد بمعنى مغن ونافع والشادي من الشدو وهو رفع

الصوت (قوله بان الامر الاله) اي ظهر بالادلة بالنسبة لمن دعى الى الهدى (قوله

وهاد عطف على داع (قوله بعضهم يقول بالمعاد) اي وهو الهادي كما يدل عليه قوله

بان امر الاله حيث جعل الخثر من امر الله وقوله بعده

* واليب اليب من ليس * يفتر بان مصيره للفساد *

اي فساد الزاج وعدم المعاد (قوله تعجيل المسرة) اي السرور لانه يحجل سماع

اللفظ المشعر بالسرور سرور وكذا يقال فيما بعده (قوله علة تعجيل المسرة) اي

انما عجلت المسرة للسامع لاجل ان يتفأل وعجلت المساة له لاجل ان يتطير ذلك

لان السامع انما يتفأل او يتطير بول ما يفتح به الكلام فان كان يشعر بالمسرة تقابل به

اي تبادر لفهمه حصول الخير وان كان يشعر بالمساء تطيره اي تبادر لفهمه حصول

الشر (قوله سعد في دارك) المراد به العلم والام يحز الانداء به لانه نكرة بلا مسوغ

والشاهد فيه انه قدم المسند اليه لكون ذكره اهم لاجل تعجيل المسرة للمسرة اذ هي

حاصلة مع التأخير وانما عجلت المسرة لاجل تقاؤل السامع اي تبادر حصول الخير لفهمه

بخلاف السفاح في دار صديقك فان التقديم فيه تعجيل المساة وعجلت المساة لاجل تطير

السامع وهو ان تبادر الى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا اما الوصف وهو

سفاح الدماء او العلم وهو في الاصل اقب لاول خليفة من بني العباس (قوله واما لايهام

الخ) اي واما لاجل ان يوقع التكلم في وهم السامع انه لا يزول عن الخاطر حتى ان الذهن

اذا التفت لخبر عنه لم يجد اولى منه اي والشان ان ما لا يزول عن الخاطر يقدم

اولا في الذكر عن غيره والمراد بالخاطر القلب لا ما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو

مجاز مرسل من اطلاق اسم الحال وارادة المحل فاذا قيل الحبيب جاء قدم المسند

اليه فيه لايهام انه لا يزول عن الخاطر وانما عبر بالايهام لان عدم زواله عن

الخاطر امر غير ممكن بحسب العادة لانه يزول في بعض الاوقات كوقت النوم (قوله

اوانه يستلذه) اي ايها الاستلذذه والمراد بالذلة اللذة الحسية ولذا عبر بالايهام

اشارة الى عدم تحقق ذلك (قوله اظهار تعظيمه) نحو رجل فاضل عندي وقوله

او تحقيره نحو رجل جاهل عندك واعترض بان هذا الغرض الذي هو اظهار التعظيم

او التحقير يحصل مع التأخير وليس خاصا بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف

(نحو سعد في دارك)

تعجيل المسرة (والسفاح

في دار صديقك) تعجيل

المساء (واما لايهام

انه) اي المسند اليه

(لا يزول عن الخاطر)

لكونه مطلوباً (او انه

يستلذه) لكونه محبوباً

(واما لنحو ذلك) مثل

اظهار تعظيمه او تحقيره

او ما يشبه ذلك قال (عبد

القاهر وقد يقدم) المسند

اليه (ليفيد) التقديم

(تخصيصه بالخبر الثعلبي)

اذلو حذف الوصف لم يستفد شيء منهما اصلا قدم المسند اليه او انظر فلا دخل
للتقديم في شيء من ذلك واجيب بان في الكلام حذف مضاف اى مثل تعجيل اظهار
تعظيم الخ ولا شك ان تعجيل الاظهار خاص بالتقديم هذا يحصل ما في الفارسي وتبعه
بس وسم وفي عبد الحكيم قوله مثل اظهار تعظيم اى التعظيم المستفاد من جوهر
لفظ المسند اليه نحو ابو الفضل او من الاضافة نحو ابن السلطان حاضر او بوصفه
نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه مشعرا به واظهاره يحصل
بتقديمه لانه يدل على ان الكلام سبق له نفسه وكذا الحال في التحقير اذا كان المسند
اليه لفظا مشملا على التحقير فيكون تقديمه لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل
لتعظيمه او تحقيره انتهى وبهذا تعلم انه لا حاجة لما قاله ارباب الحواشي من التكلف
السابق (قوله او ما شبه ذلك) اى كالاحتراز عن ان يحصل في قلب السامع غير
المحكوم عليه كقولنا زيد قائم اذ لو قيل قائم زيد فربما تخيل من اول وهلة ان المراد بالقائم
غير زيد والغرض نفي ذلك التخيل لانه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد (قوله قال عبد
القاهر) قدر الفعل اشارة الى ان عبد القاهر فاعل لفعل محذوف وفيه ان هذا ليس
من المواضع التي يحذف فيها الفعل فالاولى جعله مبتدا والخبر محذوف كما فعل في
المطول حيث قال عبد القاهر اورد كلا ما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله (قوله
وقد يقدم الخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقا في المتن لانه من جملة نكاته
قوله بالخبر الفعلي (اى بنى الخبر الفعلي فهو على حذف مضاف بدليل قوله ان اولي
الخ وايضا المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول واما الفعل
الذي هو القول فهو ثابت لغيره فالحاصل ان المسند اليه مخصص بنى الخبر الفعلي
والمخصص بالخبر الفعلي انما هو غير المسند اليه فلا بد من تقدير اما في آخر الكلام
كما قلنا او في اوله بان يقال ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلي اللهم الا ان يراد
بالخبر الاخبار اعني مضمون الجملة لا خبر المبتدا ولا شك ان مضمون الجملة في المثال نفي
القول وحيث فلا حاجة لحذف المضاف او يقال مراده بالمسند اليه غير المذكور لانه مسند
اليه في الكلام ضمنا اذ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشملا على اثنين من المسند اليه احدهما
ضمني والآخر مصرح به لانه يشتمل على حكيم ايجابي وسلبى ولكل منهما مسند اليه
والمراد بالخبر الفعلي ما في اوله فعل وكان فاعله ضمير المسند اليه لا المتضمن لعنى الفعل
لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزير ليست خبرا فعليا
قاله الفارسي وفي الاطول ان المشتقات كلها مشركة في سبب افادة التخصيص كما في
قوله تعالى وما انت علينا بعزير وما هم منها بمخرجين فعدم العزة في الاولى مختص
بالمسند اليه ثابت لغيره وكذا نفي الخروج في الثانية مختص بالمسند اليه وهو الكفار
والخارج منها ثابت لغيرهم (قوله اى قصر الخبر الفعلي عليه) اى قاله داخلة

على المقصور (قوله اى وقع بعدها) انت الصمير العائد على حرف النني نظرا الى انه اداة
او كلمة (قوله بلا فصل) ليس قبدا هنا وانما اتى به لاعتباره في حقيقة الولى اصطلاحا وان
لم يعتبر في حقيقته لغة لصديق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعولات
مثلا نحو ما زيدا انا ضربت وما في الدار انا جلست وكقولك ما ان انا قلت زيد فهذا
كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح صورة الفصل المذكور من جملة الصور
الداخلية تحت قوله الآتى والا كما استغف عليه كذا قرر شيخنا العديوى (قوله ما انا قلت
هذا) اى انا مبتدا وقلت خبر وقدم المسند اليه في هذا الكلام لاجل اعادة اختصاصه
بانفاء هذا القول عنه اى ان انفاء هذا القول مقصور على وثابت لغيرى وهذا
الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب
شركته معك او انفرادك به دونه كما قال الشارح (قوله مع انه مقول لغيرى)
فيه ان المخاطب قد ينسب الفعل الى التكلم من غير تعرض لغيره فيقول له انتكلم ما انا
فعلت لنى ما زعمه المخاطب فكيف يكون التقديم مفيدا لثبوت الفعل للغير مع ان
ذلك الغير ليس ملاحظا اصلا كذا بحث السيد الصفوى وقد يقال ما في المتن هو
الاصل وقد يخالف لقريئة كذا اجاب بعضهم لكن قد يقال مقتضى قول الشارح
في المطول ولا يقال هذا الكلام اعنى ما انا قلت هذا الا في شئ ثبت عند المخاطب
انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل فقط لاننى القول مطلقا ادلا تراعى
فيه بل في قاله ان هذا البحث لا يرد وان المخاطب اذا نسب الفعل الى التكلم من
غير تعرض لغيره لا يقول له ما انا فعلت بل انا ما فعلت فتأمل (قوله فانتقديم يفيد)
اى بالنطوق وقوله وثبوت اى ويفيد بالمفهوم وثبوت (قوله على الوجه الخ)
متعلق بقوله وثبوت وقوله الذى نفي اى الفعل وقوله عنه اى عن التكلم وكان
الواجب ان يزيد قوله عليه بعد عنه بان يقول على الوجه الذى نفي عنه عليه لان عائد
الموصول او موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشرط منها ان يكون
الموصول او موصوفه مجرورا بماجر العائد وان يتحد متعلقهما معنى اولفظا ومعنى
ولم يتحدا هنا متعلقا لان متعلق احدهما ثبوت ومتعلق الاخر نفي كما هو ظاهر فتأمل
(قوله من العموم او الخصوص) بان للوجه فاذا كان النفي عاما او خاصا كان الثبوت
كذلك ومثال العموم قولك ما انا رأيت احدا فان الذى نفي عن المسند البدئية كل
احد الذى اثبت لغيره رؤية كل احد ولا شك ان كل احدهما ومثال الخصوص ما انا قلت
هذا فقد نفي عن المسند اليه قول هذا بخصوصه واثبت لغيره قول ذلك بخصوصه
فانعموم والخصوص بالنظر للمعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوت لغيره
يوهم ان المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لان التخصيص
انما هو بالنسبة الى من توهم) اى لان التخصيص المستفاد من امثال المذكور انما

اى قصر الخبر الفعلي عليه
(ان ولى) المسند اليه
(حرف النني) اى وقع
بعدها بلا فصل (نحو ما
انا قلت هذا اى لم افله مع
انه مقول) لغيرى فالتقديم
يفيد نفي الفعل عن التكلم
وثبوت لغيره على الوجه
الذى نفي عنه من العموم او
الخصوص ولا يلزم ثبوت
لجميع من--والك لان
التخصيص انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب
اشراكك معه وانفرادك
به دونه

هو بالنسبة الى من توهم الخ فهو قصر اضافي لا بالنسبة لجميع الناس حتى يكون حقيقيا وقوله الى من توهم الخ اى فيكون قصر افراد وقوله وانفراد لثبته اى فيكون قصر قلب ثم ان هذا يشمل المتزدد كما في قصر التعيين لان المتزدد يجوز الانفراد والشركة فهو يتوهم ذلك وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر اعنى قول الشارح لان التخصيص انما الخ قصر التعيين بان يقال التخصيص ايضا يكون بالنسبة للمتزدد ولا حاجة للاعتذار الواقع من الفئاري عن عدم التعرض له بقلته بالنسبة الى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله يس وقوله انما هو بالنسبة لمن توهم المخاطب اشتراكك معه اى بالنسبة لمن وقع في وهم المخاطب اى في ذهنه اشتراكك معه فشميل الاعتقاد والظن وهو الطرف الراجح والوهم وهو الطرف المرجوح وليس كلام الشارح قاصرا على الوهم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولان التقديم يفيد التخصيص) اى ولاجل افادة التقديم التخصيص (قوله ونفى الحكم) عطفت تفسير على قوله التخصيص (قوله مع ثبوته للغير) اى على الوجه الذى نفى عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انساج عدم صحة المثالبين الاخيرين على ذلك (قوله لم يصح) اى اذا قصد التخصيص واما اذا قصد الاخبار بمجرد عموم النفي صح ذلك وكان قوله ولا غيرى قرينة على ذلك (قوله ولا ما انا رأيت احدا) اى لا يصح هذا المال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان امكن تخصيصه بحمل الكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي بان تحمل الاحد على الاحد الذى يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل احد من الناس) اى وهو باطل وقوله لانه اى المتكلم وقوله قد نفى عن المتكلم اظهار في محل الاضمار اى قد نفى عن نفسه (قوله على وجه العموم) متعلق بنفى لا بالرؤية كما يدل عليه قول الشارح سابقا فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم او الخصوص وقوله في المفعول صفة للعموم اى لان الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكائن في المفعول لان الكرة في سياق النفي تم (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله فوجب ان يثبت لغيره على وجه العموم واعترض على هذا التعليل بان تحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو كان ذلك الغير واحدا فقط وذلك لان قولك ما انا رأيت احدا سلب كلى معناه نفى الرؤية الواقعة لكل فرد من افراد الناس فينفى عموم النفي وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان يكون غيره ليس ملتصبا بهذه الصفة اى انفاء الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضى ان يكون قد رأى كل احد بل يكفي فيه ان يكون رأى واحدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى وحينئذ فيصح هذا المثال اعنى ما انا رأيت احدا فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع ان المراد عدم صحته فالخالف ان التعليل المذكور منجى لخلاف المطلوب

(ولهذا) اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما انا قلت) هذا (ولا غيرى) لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفهاعنه وهما متناقضان (ولا ما انا رأيت احدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فوجب ان يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولا ما انا ضربت الا زيدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غير اى قد ضرب بكل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل مانفيه عن المذكور على ٩

واجب بان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم او الخصوص واخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فنع ذلك بان يقال يمكن ان يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفايه ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض وتحصل ان هذا المثال وهو ما انا رأيت احدا ان قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل احد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم او الخصوص واخطأ في تعيين فاعله وان قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الاحاد مخطئا في وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولا ما انا ضربت الا زيدا) اي لان هذا يفيد بمنطوقه ان نفي الضرب لكل احد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد بفهمه ان يكون انسان غيره ضرب كل احد غير زيد وهو باطل ادم تاتي ذلك (قوله لان المستثنى منه) اي في هذا المثال (قوله مقدر عام الخ) اي فلو كان المستثنى منه بقدر خاصا صح الكلام كافي نجوما انا قرأت الا الفاتحة فانه يفيد ان انسانا غيره قرأ كل سورة الا الفاتحة وهذا صحيح (قوله على وجه الحصر) اي كما هنا لان ما والا يفيد ان الحصر (قوله بان لا يكون الخ) بقي ما اذا كان حرف النفي مقدما الا انه مفصول من المسند اليه وهو داخل تحت قوله والا بالنظر لقوله اولا اي وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك وقد بحسب بان مراد الشارح فيما تقدم بالتقيد بعلم الفصل تفسير مفهوم الولي في الاصطلاح لاتفسير المراد اذا المراد بقوله سابقا ان ولي المسند اليه حرف النفي وقع بعدها كان بينهما فاصل اولا ولذا اسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك وقوله بالاشترط جزؤه قوله فقد ياتي الخ ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي (قوله فقد ياتي للتخصيص) اي ويلزمه التقوس وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله ردا) مفعول لاجله عامله ياتي او التخصيص (قوله فيكون) اي التخصيص قصر قلب (قوله ويؤكد) اي المسند اليه (قوله على تقدير كونه) اي كون التخصيص (قوله بنحو لا غيري) اي بلا غيري ونحوه وليس المراد بمثل لا غيري ولا يؤكد بلا غيري او يقال المراد بنحو لا غيري كل لفظ دل صراحة على نفي صدور الفعل عن الغير فيجرد النحو عن المماثلة فيكون من قبيل المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق فيصير متناولا لا غيري ولا سواي ولا زيد ولا عمرو (قوله مثل لازيذا الخ) بيان لنحو لا غيري (قوله لانه) اي نحو لا غيري وهذا علة لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحا اي وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة الخ اي والشبهة تدفع بالصریح (قوله شبهة ان

٩ وجه الحصر بحسب ثبوته
لغيره تحقيقا لمعنى الحصر
ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وفي هذا المقام
مباحث نفيسة وشعنا
بها الشرح (والا) اي وان
لم يل المسند اليه حرف
النفي بان لا يكون في الكلام
حرف نفي او يكون حرف
النفي متأخرا عن المسند
اليه (قد ياتي) التقديم
(للتخصيص ردا على من زعم
انفراد غيره) اي غير المسند
اليه المذكور (به) اي
بالخبر الفعلي (او) زعم
(مشاركته) اي مشاركة
الغير (فيه) اي في الخبر
الفعلي (نحو) اناسعت في
حاجتك) لمن زعم انفراد
الغير بالسعي فيكون قصر
قلب او زعم مشاركته
لك في السعي فيكون قصر
افراد (ويؤكد على الاول)
اي على تقدير كونه ردا
على من زعم انفراد الغير
(بنحو لا غيري) مثل ٧

الفاعل الخ) الاضافة بيانية اى على نفى شبهة هي ان الفعل صدر عن الغير كما اظنه
 المحاطب او المراد بالشبهة الظن وعلى هذا فالمراد بالنفي الانتفاء (قوله لانه) اى لان
 وحدى وقوله الدال صريحا اى وان كان لا غيرى يدل عليه التزاما (قوله على ازاله)
 اى على نفى (قوله والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت) اى خالطت قلب السامع
 اى والغرض دفعها وما هو فى دفعها اصرح اولى بان يكون تأكيدا بخلاف ما لو
 قيل فى الاول وحدى وفى الثانى لا غيرى فانه وان كان يفيد ما ذكر بالزوم لكنه
 ليس كما ذكر فى الصراحة (قوله والتأكيد انما يكون الخ) هذا من ثمة التعليل وهو
 راجع لهذا التعليل ولذى قبله اعنى قوله لانه الدال صراحة على نفى شبهة ان الفعل
 صدر عن الغير ويحتمل انه حذفه من الاول لدلالة هذا الثانى عليه (قوله وقديأتى
 لتقوى الحكم) اى ولا يلزمه التخصيص و اشار بقوله وتفريره اى تتيته الى ان المراد
 بالتقوى التقوية (قوله نحو هو يعطى الجزيل) انما كان التقديم فى هذا المثال ونحوه
 من كل مثال تقدم فيه المسند اليه على فعل مسند الى ضميره اسنادا تاما مفيدا للتقوى
 لان المبتدأ طالب للخبر فاذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم ينصرف ذلك
 الفعل للضمير الذى قد تضمنه وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مرة اخرى فصار الكلام
 بمثابة ان يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل هذا حاصل ما بأتى للشارح
 (قوله قصدا) اى يقال ذلك للقصد الى تحقيق الخ لا لقصد ان غيره لم يفعل ذلك
 (قوله انه يفعل اعطاء) فيه ان الاعطاء فعل فكيف يفعل الفعل واجيب بان الفعل
 الاول عام والثانى خاص ويصح تعليل العام بالخاص او ان الفعل الاول بالمعنى المصدرى
 والثانى بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) اى فى محث كون المسند
 جملة خبرية (قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا) اى بحرف نفى مؤخر عن المسند
 اليه كما هو فرض المسئلة وهو عطف على محذوف اى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان
 الفعل مثبتا والشارح اليه بكذا البيان المذكور فى انا سمعت وفى هو يعطى الجزيل
 والمعنى وكهذا التمثيل الذى فيه الفعل مثبت التمثيل اذا كان الفعل منفيا (قوله وقد يأتى
 التقديم الخ) هذا مسير معنى التشبيه فى قول المصنف وكذا ان كان الفعل منفيا لكن قول
 المصنف وكذا اذا كان منفيا مستفاد من قوله السابق والا الخ اعموله فكان يكفيه هنا
 ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا ولعله انما ذكره لزيادة التوضيح آه سم (قوله
 نحو انت ما سمعت الخ) مثله انا ما قلت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما انا
 قلت هذا كما مر ثم يفرقان من جهة ان ما انا قلته انما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول
 واصاب فى ذلك ولكنه اخطأ فى نسبته للمتكلم اما انفرادا او على سبيل المشاركة
 واما انا ما قلته فانه يلقى لمن اعتقد عدم القول واصاب فى ذلك ونسبه لغير المتكلم
 ولكنه اخطأ فى ذلك (قوله قصدا الى تخصيصه بعدم السعى) اى واثبات السعى

لا يزيد ولا عمرو ولا من سواى
 لانه الدال صريحا على نفى
 شبهة ان الفعل صدر عن
 الغير (و) يؤكد (على
 الثانى) اى على تقدير كونه
 رداعلى من زعم المشاركة
 (نحو وحدى) مثل منفردا
 ومتوحدا وغير مشترك
 لانه الدال صريحا على
 ازالة شبهة اشتراك الغير
 فى الفعل والتأكيد انما
 يكون لدفع شبهة خالجت
 قلب السامع (وقد يأتى
 لتقوى الحكم) وتقريره
 فى ذهن السامع دون
 التخصيص (نحو هو يعطى
 الجزيل) قصدا الى تحقيق
 انه يفعل اعطاء الجزيل
 وسيرد عليك تحقيق معنى
 التقوى (وكذا اذا كان
 الفعل منفيا) فقد يأتى
 التقديم للتخصيص وقد
 يأتى لتقوى فالاول نحو
 انت ما سمعت فى حاجتى

لغيره (قوله لتقوية الحكم النفي) الاول حذف النفي لان الحكم النفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب النفي وانما المراد تقوية نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه اشد لنفي الكذب ولم يقل اشد للكذب النفي فلو قال لتقوية الحكم وحذف النفي كان صحيحا لان المراد حينئذ نفي الكذب وكذا لو قال تقوية نفي الحكم لان المراد بالحكم حينئذ المحكوم به وهو الكذب الا ان بجانب بان مراد الشارح النفي من حيث نفيه فالمحفوظ حينئذ نفيه لادائه (قوله فانه اشد) هذا تعليل لكون انت لا تكذب مفيدا للتقوى وقوله اشد اى اقوى ثم ان افعل ليس على بابه لان تكذب ليس فيه شدة لنفي الكذب بل مفيد لنفي الكذب (قوله لما فيه من تكرار الاسناد) اى لان الفعل في انت لا تكذب مسند مرتين مرة الى المبتدأ ومرة الى الضمير المستتر فهو بمثابة ان يقال انت لا تكذب انت لا تكذب قال العلامة يعقوبى وقد فهم من بيان علة التقوى ان التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين ان يكون الشيء مقصودا بالذات وان يكون حاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) اى ولم يذكر مثال التخصيص ايضا مع ان الفعل النفي محتاج للمثالين (قوله ليفرغ الخ) قد يقال ان التفرغ المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص ايضا بان يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرغ عليه ذلك الا ان يقال قصد المصنف الاقتصار على احد المثالين اختصارا لانه معلوم من اول الكلام ان النفي يأتي لهما فلما دار الامر بين ذكر احدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرغ عليه وحينئذ فقول الشارح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال التقوى اى ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعا بقى شيء آخروهو انه قد يقال ان هذا المثال الذى ذكره المصنف مثال للامرين لصلاحته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فانه اشد لاجل ان يفرغ عليه الفرق بين التقوى وتأكيده المسند اليه لانه محل اشتباه باعتبار ان كلايه دلالة على عدم الكذب ومحتو على ضمير المخاطب مرتين وترك بيان حال الاخر وهو التخصيص لظهوره اذا علمت ذلك فقول الشارح واقتصر الخ اى انه لم يبين التمثيل الا بالتقوى باعتبار قوله فانه اشد الخ وليس المراد انه لم يورد مثال التخصيص لما علمت ان المثال المذكور صالح لهما قررهما شيخنا العدوى (قوله وكذا من لا تكذب انت) اى وكذا هو اى انت لا تكذب اشد في نفي الكذب من لا تكذب انت (قوله مع ان فيه) اى في لا تكذب انت تأكيد اى للمسند اليه (قوله اولان لفظ لا تكذب انت لتأكيد الخ) اى باعتبار اشتماله على انت وحينئذ فلاحتمال الاول اولى (قوله بانه ضمير المخاطب) متعلق بتأكيد وضميرانه للمحكوم عليه اى بسبب ان المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم تكرار الاسناد) اى الموجب لتأكيد الحكم وتأكيده الحكم

قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو انت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم النفي وتقديره (فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرار الاسناد المقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرغ عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله (وكذا من لا تكذب انت) يعنى انه اشد لنفي الكذب من تكذب انت مع ان فيه تأكيد (لانه) اى لان لفظ انت اولان لفظ لا تكذب انت (لتأكيد المحكوم عليه) بانه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان (لا لتأكيد الحكم) لعدم تكرار الاسناد هذا الذى ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوى اخرى ان بنى الفعل على مرف

اقوى من تأكيد المحكوم عليه والفرق بين الامرين ان تأكيد الحكم المفيد للتقوى ان يكون الاسناد مكررا بخلاف تأكيد المحكوم عليه فان الاسناد فيه واحد وقادته دفع توهم تجوز او غلط او نسيان فلو قيل لا تكذب لرعا توهم انه تجوز في الاسناد لضمير مخاطب وان المعنى الحقيقي لا يكذب اى فلان الغائب فأتى بقوله انت اى لا غيرك (قوله الخ) اى اشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وانبنى (قوله الذى ذكر) اى فى قوله وقد يقدم الخ (قوله من التقديم للتخصيص) اى نضا او احتمالا ليوافق ارجاع اسم الاشارة الى ما قبل قوله والا ايضا كابدل عليه عبارته فى الايضاح افاده عبدالحكيم فاندفع ما قبل كان الاولى للسارح ان يقول من ان التقديم للتخصيص جزما وللتخصيص تارة وللتقوى اخرى (قوله انبنى الفعل على معرف) اى ان كان المسند اليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا (قوله وانبنى على منكر افاد الخ) اى سواء ولى المنكر حرف النفي اولا (قوله تخصيص الجنس) اراده الجنس اللغوى وهو مادل على متعدد فيشمل النوع والصفة (قوله او الواحد) او مازمة خلو فتجوز الجمع كما اذا كان المخاطب جازما بمحصل المجئ ولم يعلم هل الجائى من جنس الرجال او النساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد او اكثر فيقال رجل جائى اى لامرأة ولا رجلان اى ان المجئ مقصور على الواحد من ذلك الجنس ثم ان قول المصنف او الواحد مراده به العدد المعين من اطلاق الخاص وارادة العام او هو من باب الاكتفاء والاصل او الواحد اى الاثنين او الاكثر واقتصر على الواحد لانه اقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غير بطريق المقابلة فاندفع قول بعضهم انتشر لم سكت عن الاثنين والجمع (قوله نحو رجل جائى) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ما جاءنى الرجل وكان على المصنف ان يزيد ما رجل جائى ورجل ما جاءنى على ما تقدم فى المعرفة (قوله نحو رجل جائى اى لامرأة) اى ان المجئ مقصور على هذا دون هذا الجنس الآخر وكون الذى جاء واحدا او اكثر ليس منظورا له (قوله فيكون تخصيص الجنس) اراده به الصنف فلا يقال ان الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفا من النوع او المراد الجنس اللغوى وهو مادل على كثيرين (قوله وذلك) اى وبين ذلك الاختصاص (قوله حامل لمعينين) اى محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله فى الماصدقات سواء قلنا انه موضوع للحقيقة او لفرد منها مبهم فاذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية والوحدة او مثنى ففيه الانثوية والجنس او جمعا ففيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيحوز ان ينصرف التخصيص الى الجنسية فيكون ما تبنى عنه الفعل هو الجنس المقابل للمحكوم عيه فيقال فى الفرد رجل جائى اى لامرأة وفى المثنى رجلان جائى اى لامرأتان وفى الجمع رجال جائى اى

(وانبنى) الفعل (على منكر افاد) التقديم (تخصيص الجنس او الواحد) اى بالفعل (نحو رجل جائى اى لا امرأة) فيكون تخصيص الجنس (اولا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك ان اسم الجنس حامل لمعينين الجنسية والعدد المعين اعنى الواحدان كان مفردا والاثنين كان مثنى وازاد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس

لانساء اذا كان اعتقاد المخاطب ان الجاني من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص
 قصر قلب او هو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر افراد ويجوز ان تصرف
 الى العدد فيقال في المفرد رجل جاني اي لاثان ولا جمع اورجلان جاني اي لا واحد
 ولا جماعة او رجال جاني اي لا واحد ولا اثنان اذا كان اعتقاد المخاطب عددية
 مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجرى فيه قصر القلب والافراد على حسب
 الاعتقاد كما مر وانما قيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لان افادة المنكر للعدد
 انما هي عند ذلك الاستعمال واما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع النكرة لها
 فلا يتأتى تخصيص العدد فان قلت انه متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن افادة
 العدد وحينئذ فالحصران الجنسي والعددي لا يفرقان وظاهر كلام المصنف افتراقهما
 قلت فرق بين ان يكون الشيء مقصودا وبين ان يكون موجودا من غير قصد والقصر
 الجنسي وان كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن انقصود بالذات الاشعار
 بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات
 وكذا العكس (قوله اعني) اي بالعدد المعين الواحد من الجنس اي من افراد وجعله
 الواحد عددا باعتبار العرف وان كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله ان كان)
 اي اسم الجنس مفردا (قوله والاثنين) اي فانه عدد معين كما ان الواحد كذلك
 واما الجمع فانه معين باعتبار انه لا يتناول الواحد والاثنين فعبه اضافي
 والافالجمع لادل على عدد معين لانه لانهاية له (قوله والزائد عليه) اي على الاثنين
 وافراد الضمير لنا ويلهما بالعدد (قوله فاصل النكرة الخ) الفاء فاء العصمة اي
 اذا اردت تحقق المقام فقول لك اصل النكرة الخ وليست تسريعية اذ لم يتقدم
 ما يفرع عليه هذا لان غاية ما يفيد الاول ان اسم الجنس متحمل لمعنيين يصح ان يراد
 منه هذا وان يراد منه هذا ويكون احدهما الاصل لم يعلم كذا قرره
 شيخنا العدوي وقوله فاصل النكرة اي اسم الجنس المنكر المفرد وقوله ان تكون
 الواحد من الجنس اي ان تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة
 على الامرين الواحد والجنس وان كانت موضوعة للمفهوم (قوله وقد يقصد به)
 اي بالنكرة المفردة وذكر باعتبار انها اسم جنس وقوله الجنس فقط اي ولا يقصد
 الواحد العلم به كقولك رجل جاني لمن كان عالما بان الجاني واحد ولم يعلم هل هو
 من جنس الرجال او النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) اي من غير ان يقصد به الجنس
 للعلم به كقولك رجل جاني لمن كان عالما بان الجاني من جنس الرجال وشك هل هو
 واحدا واكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بمحصول الجئي
 لكن لا يعلم هل الجاني من جنس الرجال او النساء وهل هو واحد او اكثر فاذا قيل له
 رجل جاني كان المعنى الجاني واحد من هذا الجنس لامرأة ولا رجلان (قوله والذي
 يشعر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صديقه ان الفعل متى بني على منكر

وقد يقصد به الجنس فقط
 وقد يقصد به الواحد فقط
 والذي يشعر به كلام الشيخ
 في دلائل الانحياز انه
 لا فرق بين المعرفة والنكرة
 في ان البناء عليه قد يكون
 للتخصيص وقد يكون
 للتقوى (وواقفه) اي عبد
 القاهر (السكاكي على ذلك)
 اي على ان التقديم يفيد
 التخصيص لكن خالفه في
 شرائط وتقاصيل فان
 مذهب الشيخ انه ان ولي
 حرف النفي فهو للتخصيص
 قطعاً ولا فقد يكون
 للتخصيص وقد يكون
 للتقوى مضراً كان الاسم
 او مظهراً معرفاً او منكراً
 مثبتاً كان الفعل او منقياً

تعين فيه التخصيص ولا يحرى فيه التقوى مع ان الذى بشعره كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة فاذا قيل رجل جاءنى فاعنى انه جاء، ولا بد وهذا لا ينافي ان المرأة جاءت ايضا اذ ليس القصد التخصيص فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القادر شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن محل افادة تقديم المنكر للتخصيص او التقوى ان يقصد بالمنكر الجنس او الواحد اما ان لم يقصد شيئا منهما بان جعل التنوين على التعظيم والتهويل وغير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التكثير المصحح للاتداء اى لانك اذا جعلت التنوين في رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس ولا الواحد (قوله في ان البناء عليه) اى ان بناء الفعل على المسند اليه معرفا او منكرا قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفي وانه ان تقدم على المسند اليه افاد التقديم التخصيص سواء كان المسند اليه نكرة نحو ما رجل قال هذا او معرفة ظاهرة نحو ما زيد قال هذا او ضميرا نحو ما انا قلت هذا وان لم يتقدم حرف النفي بان لم يكن اصلا او كان وتأخر فتارة يفيد التقديم التخصيص وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التخصيص ثلاث فالجملة تسع فقول الشارح في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص الخ لاينا في ما قلناه لان قد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص (قوله اى على ان التقديم يفيد التخصيص) انما لم يقل والتقوى لان التخصيص محل النزاع بينهما واما التقوى فوجود في جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ في بعضها (قوله في شرائط) هي ثلاثة الاول جواز تأخير المسند اليه على انه فاعل في المعنى فقط والثاني تقدير كونه كان مؤخرا في الاصل تقدم لافادة الاختصاص والثالث ان لا يمنع من التخصيص مانع فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر اذا المدار عنده على تقدم حرف النفي فتى يقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفاصيل) هي ترجع الى ثلاثة ما يكون للتقوى فقط وما يكون للتخصيص فقط وما يحتملها وقد اشار اليها الشارح بقوله ومذهب السكاكي الخ وفيه ان عبد القاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فلعل المراد انه خالفه في مجموعها او في بعضها اى ان السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح ان المسند اليه اما نكرة واما معرفة ظاهرة او ضمير فهذه ثلاث وفي كل منها اما ان يتقدم على المسند اليه حرف النفي او لا بان لم يكن حرف نفي اصلا او تأخر فالجملة تسعة فتى تقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم مفيدا للتخصيص كان المسند اليه نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة وان لم يكن نفي اصلا او كان ولكن تأخر عن المسند اليه كان نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون بالتقوى فصور الاحتمال ست

هذا حاصل مذهبه اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا راجع لما قبل الاول ما بعدها على ما ذكره الشارح سابقا في قوله والذي بشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتا كان الفعل او منفيا راجع لمساعد اللفظ (قوله ان كان نكرة فهو) اي التقديم للتخصيص جزما اي سواء تقدم حرف النفي او تأخر اولم يكن نفي اصلا فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة من هذه الثلاث وهي ما اذا تقدم حرف النفي وخالفه فيما اذا تأخر اولم يكن نفي لانهما عند عبد القاهر من صور الاحتمال وانما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في الاحوال الثلاثة لوجود الشرطين الآتين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهرا) اي سواء تقدم حرف النفي او تأخر اولم يكن نفي وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاث لان الاول عنده من صور التخصيص جزما والاخيرتين عنده من صور الاحتمال وانما كان تقديم المعرفة الظاهرة عند السكاكي للتقوى فقط لانفاء احد الشرطين الآتين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى فقط (قوله وان كان مضمرا) اي سواء تقدم حرف النفي او تأخر اولم يكن نفي فقد وافق عبد القاهر فيما اذا تأخر حرف النفي اولم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير احتمال فصار الحاصل ان صور موافقة الشيخين ثلاث الاولى ما رجل قال هذا فانه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفي وعند السكاكي لتكثير المسند اليه وثانيتها وثالثتها انا ما قلت هذا وانا قلت هذا فانه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند اليه ضميرا ولم يسبق نفي وصور اختلافهما الست الباقية * احداها الضمير الواقع بعد النفي نحو ما انا قلت هذا فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفي محتمل عند السكاكي لكون المسند اليه ضميرا * ثانيتهما الاسم الظاهر المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما زيد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي * ثالثتهما النكرة الواقعة قبل النفي نحو رجل ما قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي محتمل عند الشيخ * رابعتهما الاسم الظاهر الواقع قبل النفي نحو زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين للتقوى عند السكاكي * خامستها النكرة الواقعة في الاثبات نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ * سادستها المعرفة المظهرة الواقعة في الاثبات نحو زيد قال هذا متعين للتقوى عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ وعلم من هذا انه ليس عند الشيخ قسم يعين فيه التقوى بل حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول تقدم النفي فقط وحاصل مذهب السكاكي التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى والى ما يجوز فيه الامر ان وشرط في الاول جواز تأخير المسند اليه على انه فاعل في المعنى

ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا فتدريكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله (الا انه) اي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) اي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) لالفاظا (نحو انا قلت) فانه يجوز ان يفقد ان اصله قلت انا فيكون انا فاعلا معنى تأكيد لفظا (وقدر) عطف على جاز

فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكرة خالية من المانع الذي يمنع من التخصيص
 (قوله فقديم يكون للتقوى الخ) نحو انا عرفت فانه يجوز ان يقدر ذلك الضمير مؤخرا
 على انه تأكيد وهو فاعل في المعنى ثم ان قدر كون انا مؤخرا في الاصل ثم قدم كان
 التقديم مفيدا للتخصيص وان لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدا للتقوى
 الاستناد لتكرره فالخاصل ان التقديم في انا عرفت مفيد للتقوى عند انفاء الشرط
 الثاني ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الاول الا ان لا يزم له (قوله من غير
 تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله والى هذا اشار بقوله الخ) اي فاشار الى
 انه ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص ان لم يمنع من التخصيص
 مانع بقوله واستثنى المنكر بقوله وشرطه اذا لم يمنع منه مانع واشار الى انه ان كان
 معرفه مظهرة فتقديمها ليس الا للتقوى بقوله بخلاف المعرفة لانها اذا تأخرت كانت
 فاعلا لفظا واشار الى انه اذا كان مضمرا فتقديمه للتقوى بقوله والا فلا يفيد
 الا التقوى واشار الى انه ان كان مضمرا فتقديمه للتخصيص بقوله ان جاز
 تقدير كونه في الاصل الخ (قوله لالفظا) وذلك بان يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحي
 او بدلا لمانه فانه اذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لاني اللفظ (قوله فيكون انا فاعلا
 معنى) اي لانه مرادف للفاعل الاصطلاحي (قوله وقدر) اي وقدر انه كان مؤخرا
 في الاصل ثم قدم لاجل افادة الاختصاص ويعلم السامع ان التكلم قدر ذلك بالقرائن
 ثم انه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التأخير تقديره
 بالفعل ولا من التقدير بالفعل ان يكون جائز التأخير لان المحال يقدر (قوله احدهما
 جواز التقدير) اي تقديره مؤخرا (قوله اي يقدر انه كان في الاصل مؤخرا) لم يقل
 على انه فاعل معنى فقط لعلمه بما مر (قوله سواء جاز تقدير التأخير) اي على انه فاعل
 معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولم يقدر اي ولم يلاحظ التقدير (قوله
 اولم يحجز تقدير التأخير) اي وان قدر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد وهذا مفهوم
 الشرط الاول فهو لف وشر مشوش (قوله لما سذكركه) اي عند قوله بخلاف
 المعرفة من انه يكون اذا اخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون اصل زيد قام قام
 زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) اعني
 قوله والا فلا يفيد الاتقوى الحكم فانه يدل على ان ما لا يجوز تقديره مؤخرا على انه
 فاعل في المعنى انما يفيد تقديمه التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاءني اذا لا يمكن
 تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى لانك اذا قلت جاءني رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام
 زيد وجبئذ فقتضاه ان يكون تقديمه للتقوى فقط لا للتخصيص فاخرجه من ذلك الحكم
 (قوله ان لا يكون نحو رجل جاءني) اي ان لا يكون التقديم في نحو رجل جاءني مفيدا
 للتخصيص ففي الكلام حذف والمراد بنحو رجل جاءني كل منكر اذا اخر كان فاعلا

ياهي ن افادة التخصيص
 مشروطة بشرطين احدهما
 جواز التقدير والاخر
 ان يعتبر ذلك اي يقدر انه
 كان في الاصل مؤخرا
 (والا) اي وان لم يوجد
 الشرطان (فلا يفيد)
 التقديم (الاتقوى الحكم)
 سواء (جاز) تقدير التأخير
 (كأمر) في نحو اناف
 (ولم يقدر اولم يحجز) تقدير
 التأخير اصلا (نحو زيد قام)
 فانه لا يجوز ان يقدر ان
 اصله قام زيد فقدم لما
 سذكركه ولما كان مقتضى
 هذا الكلام ان لا يكون
 نحو رجل جاءني مفيدا
 للتخصيص لانه اذا اخر
 فهو فاعل لفظا لا معنى
 استثناء السكاكي واخرجه
 من هذا الحكم بان جعله
 في الاصل مؤخرا على انه
 فاعل معنى لالفظا بان ٩

لفظا لامعنى (قوله فهو فاعل لفظا) اى ومعنى وقوله لامعنى اى فقط فاندفع مايقال انه يلزم من كونه فاعلا فى اللفظ ان يكون فاعلا فى المعنى فلاوجه لذلك النفى (قوله واحرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناء اشارة الى ان المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والمراد بالحكم القاعدة من اطلاق الجزء على الكل وهى كل ما لا يجوز تأخيرها على انه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص كذا قرر وبصح ان يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يحز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك آه سم واذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله بان جعله) اى بسبب ان جعله وهو متعلق باخرجه (قوله على انه فاعل معنى) اى فقط (قوله بان يكون بدلا الخ) اى ولاشك ان البدل من الفاعل فاعل فى المعنى فقط فان قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع قلت اجازوا ذلك فى مواضع منها البدل كرهه خالدا (قوله واستثنى السكاكى المنكر) اى استثناء من قوله ان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا التقوى واورد عليه ان الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى منه اعنى قوله والا فلا يفيد الا التقوى لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجد فيه على ماقرره السكاكى لانه اذا اخر كان فاعلا معنى عنده لانه بدل من الضمير وحينئذ فلاوجه للتعبير بالاستثناء واجيب بان التعبير بالاستثناء نظرا للظاهر من ان الفعل عند التأخير للنكرة يكون مسندا للظاهر لا للضمير وان كان فى الحقيقة ليس استثناء اضلا اذ النكرة موجود فيها الشرطان غاية الامر انه تأويل ثم ان المراد بالمنكر الذى استثناء السكاكى المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ للابتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص واما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقضى الساعة ووجوه يومئذ ناضرة فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله فجعله من باب واسروا التجوى الخ) اى فجعله من باب الذين ظلموا فى قوله تعالى واسروا التجوى الذين ظلموا اى انه جعله مثله فى انه بدل من الضمير (قوله على القول بالابدال الخ) اى انه جعله مثله على احد الاقوال فى اعراب الآية وهو ان الذين بدل من الواو اما على القول بان الذين ظلموا مبتدا واسروا خبر مقدم وكذا على جعل الذين فاعلا والواو فى اسروا حرف زيد لبؤذن من اول وهلة ان الفاعل جمع وكذا على جعل الذين خبر مبتدا محذوف اى هم او نصبا على الذم فلا يكون المنكر مثل واسروا التجوى الذين ظلموا (قوله واما جعله) اى المنكر من هذا الباب اى باب واسروا التجوى بتقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه بدل فقدم لافادة الاختصاص (قوله لئلا ينتفى التخصيص) المراد به ما به يصح

يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر فجعله من باب واسروا التجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قلوا ان اصل رجل جاءنى جاءنى اصل رجل على ان رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى واسروا التجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه

وقوع النكرة مبتدأ بدليل ما سبقه الشارح عن السكاكي انه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة وبدليل رد المصنف فيما يأتي انقضاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتأمل (قوله ولولا انه) اي رجل جاءني مخصص لما صح وقوعه مبتدأ اي فالسكاكي مضطر الى التخصيص في المنكر لاجل صحة الابتداء به ولايتأتى له التخصيص الا بجعله من باب واسروا التجوى الذين ظلموا لان بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص هذا حاصله وقد يقال المراد بالتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة تقليل الافراد والشروع لابعني اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره الذي كلامنا فيه فقد التبس عليه الحال اه تقرير شيخنا العدوي (قوله بخلاف المرف) ظاهر قول المصنف فان له سببا سواء ولا يحصل لهذا الكلام اذلا شيوع فيه حتى يخصص ولهذا حاول الشارح تصليح عبارة المصنف بجعل قوله بخلاف المرف مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق (قوله من غير اعتبار التخصيص) اي لانه لاشيوع في المرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) اي وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم قاله عبد الحكيم واورد على الشارح ان ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع في القرآن بلا ضرورة كما في اسروا التجوى فكيف يكون بعيدا والجواب ان هذا الوجه غير متعين في كلام الله لجواز وجوه اخرى لاشبهة فيها قد علمنا كذا قال سم وايضا الضمير في الآية بارز لا التباس معه على انه لا ضرر في هذا الالتباس لانه في امر غير محقق اذ البدلية مقدرة (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد في بعض النسخ وحاصله ان مقتضى كون النكرة يقدر تأخيرها على انها بدل من الضمير انها اذا اخرجت بالفعل وكانت مثناة اوجعا يجب ابراز ذلك الضمير في الفعل لان ضميري التثنية والجمع يجب ابرازهما مع ان الاستعمال بخلافه اذ قولك جاءني رجلان او رجال افصح من جاآني رجلان وجاءوني رجال والحاصل ان مقتضى كون رجلان جاآني يقدر ان اصله التأخير على انه بدل ان يجب الابراز في حالة التأخير كما ابرز في حالة التقديم باتفاق مع ان الابراز في حالة التأخير يخالف للاستعمال في الفصح سواء جعلت الالف فاعلا او حرفا دالا على التثنية وحاصل الجواب انه ليس مراد السكاكي ان المرفوع في قولك جاءني رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب الابراز في جاآني رجلان وجاءوني رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده انه يقدر في قولك رجل جاءني ان الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لافاعل ولا يلزم من تقدير ذلك في رجل جاءني القول بالبدلية بالفعل في جاءني رجل الذي اخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب الابراز في جاآني

وانما جعله من هذا الباب (ثلاثين في التخصيص اذلا سببه) اي للتخصيص (سواء) اي سوى تقدير كونه مؤخرافي الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير في مثل جاآني رجلان وجاءوني رجال والاستعمال بخلافه

رجلان وجاء وفي رجال ايضا والحاصل ان الذي قاله السكاكي انه في صورة تقديم
 المنكر يقدر ان المنكر مؤخر في الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففي مثل رجل جاءني
 يقدر الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لفاعل وفي رجلان جاءني رجلان في مثل رجل جاءني
 كذلك وفي رجلان جاءني في مثل رجلان كذلك كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ولا يلزم
 من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما اخر فيه المنكر لفظا ومعنى بل هو عند التأخير بالفعل
 فاعل حقيقة وحينئذ فلا يلزم ابراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير (قوله فيلزمه) اي
 السكاكي او الوجه البعيد والمفرع عليه محذوف اي حيث جعل النكرة بدلا من الضمير
 على تقدير تأخيرها فلزمه ابراز الضمير اي استمرار ابرازه عند التأخير بالفعل في مثل الخ
 (قوله بدل) اي الحقيقة (قوله لفاعل) اي بل هو قال لان نفي النفي اثبات (قوله
 فانه) اي القول بالبدلية بالفعل عند التأخير (قوله فضلا عن فاضل) اي انني قول
 العاقل به زيادة عن نفي قول الفاضل (قوله يقدر ان الاصل الخ) اي فهذه الاصلية
 تقديرية كما يقدر المحال وحينئذ فلا يلزم منها وقوع تأخره على انه فاعل معنى
 فقط بل بدل لفظا (قوله يقدر ان الاصل جاءني رجال) اي ولا يلزم من كونه
 يقدر ان الاصل ذلك عند التقديم انه يقال ذلك عند التأخير بل يقال جاءني رجال
 على ان رجال فاعل (قوله فليأمل) انما قال ذلك لانه مجرد اعتبار لانه بالفعل
 آه نوبى (قوله ثم قال السكاكي الخ) ثم هنا للترتيب في الذكر والاعبار اي ثم بعد
 ما تقدم عن السكاكي اخبرك بان السكاكي قال الخ وليست للترتيب الزماني وان القول
 الثاني بعد الاول في الزمان لان قول السكاكي اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص
 والاستثناء آه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) اي باب واسروا النجوى وقوله
 واعتبار التقديم الخ من عطف السبب على المسبب (قوله اذا لم يمنع الخ) هذا توطئة
 لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شرار ذئاب وبيان وجه التوفيق والا فكون
 التخصيص مشروطا بعدم المانع منه امر جلي لا يحتاج لبيان (قوله مانع) هو انتفاء
 فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم اصله آه اطول (قوله
 كقولك رجل جاءني) اي فانه ليس مانع من التخصيص فهو مثال للنفي (قوله
 شرار ذئاب) الهير صوت الكلب عند مجزه عن دفع ما يؤذيه اي شر جعل الكلب
 ذا الذئاب مهرا اي مصوتا ومفزعا (قوله لان المهر) اي الامر المفزع الكلب والموجب
 لتصويته لا يكون الاشران حصول الخير للكل لا بهره ولا يفزعه واذا كان كذلك
 فلا يتوهم احد ان الاهراريكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر لان نفي الشيء عن الشيء
 فرع عن امكان ثبوته له هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان التخصيص قد يكون في المنزل
 منزلة المجهول وقد يكون بمجرد التوكيد فاخصاص الشر بالهريروان كان معلوما لكل
 احد فيجوز ان ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر او انه يستعمل فيه على سبيل

قلنا ليس مراده ان المرفوع
 في قولنا جاءني رجل بدل
 لفاعل فانه مما لا يقول به
 عاقل فضلا عن فاضل بل
 المراد ان في مثل قولنا رجل
 جاءني يقدر ان الاصل جاءني
 رجل على ان رجلا بدل
 لفاعل ففي مثل رجل جاءني
 يقدر ان الاصل جاءني
 رجال فليأمل (ثم قال)
 السكاكي (وشرطه) اي
 وشرط كون المنكر من هذا
 الباب واعتبار التقدير و
 التأخير فيه (اذا لم يمنع من
 التخصيص مانع كقولك
 رجل جاءني على ما مر)
 ان معناه رجل جاءني لامرأة
 او لارجلان (دون قولهم
 شرار ذئاب) فان فيه
 مانعا من التخصيص (اما
 على التقديم الاول) يعني
 تخصيص الجنس ٢

التأكيد اولغفلة المخاطب عن كون المهر لا يكون الاشرا بل يحتمل عنده ان يكون خيرا ايضا وقد يجاب بان الاصل في التخصيص ان يكون فيما يمكن فيه الانكار واستعماله فيما ذكر خلاف الاصل فيه تأمل ان قلت كون المهر لا يكون الاشرا انما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص لامتناعه كما ادعاء المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا ان ما لا يحتاج له يمتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن (قوله فلينبوه) اى هذا التقدير من مظان اى موارد استعماله (قوله لانه لا يقصد الخ) وذلك لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر والعرض على قوة الاعتناء بدفعه لعظمه وكون المهر شر اشريس مما يوجب تساهل المخاطب في دفعه وقلة الاعتناء وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام (قوله وادقد صرح الائمة الخ) الظرف متعلق بمحذوف اى ولزم طلب وجهه للتخصيص وقت تصريح الائمة الخ حيث تأولوه اى لانهم تأولوه اى شر اهر ذاناب اى فسروه (قوله بما اهر ذاناب الاشر) اى ولا شك ان ما ولا يفيد ان الاختصاص (قوله فالوجه) يجوز ان تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف الذى قدرناه اوانه اجرى اذ جرى ان لموافقته اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء في جوابه كما قالوا في قوله تعالى فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون وحصل ما في المقام ان السكاكى ذكر ان في شر اهر ذاناب مانعا من التخصيص والنحويون تأولوا هذا الكلام بما اهر ذاناب الاشر ولا شك ان ما ولا يفيدان الاختصاص فين الكلامين تناقض فاشار المصنف الى الجمع بين الكلامين بان التخصيص الذى نفيه السكاكى تخصيص الجنس او الفرد ومآله النجاة تخصيص النوع فلا منافاة لعدم توارد النفي والايجاب على شئ واحد (قوله اى وجه الجمع) في الحقيقة الوجه المطلوب انما هو لافادة المثال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين قرره شيخنا العدوى (قوله وقولنا بالمانع من التخصيص) اى قول السكاكى ذلك لان قوله واذ قد صرح الخ من كلامه (قوله بتكبره) اى بسبب تكبره اى ان تقطيع شأن الشر وتعظيمه جاء من تكبره اى من جعل تكبره للتعظيم (قوله ليكون المعنى شر عظيم الخ) اى فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب الاشر اى الاشر فظيع اى عظيم لاشر حقير لان التقيد بالوصف نفي للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض اصوليين (قوله فيكون تخصيصا نوعيا) اى ليكون المخصص نوعا من الثمر لا الجنس ولا الواحد (قوله والمانع انما كان من تخصيص الخ) اى انما كان يمنع من تخصيص الجنس او الواحد وحينئذ فلا منافاة بين قول السكاكى ان فيه مانعا من التخصيص وبين كلام القوم المفيد ان فيه تخصيصا لان كل واحد ناظر لجهة فالقوم ناظرون للتخصيص النوعى وهو الصحيح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير

٢ (فلان منع ان يراد المهر شر لاخير) لان المهر لا يكون الاشرا (واما على) التقدير (الثانى) يعنى تخصيص الواحد (فلينبوه عن مظان استعماله) اى لنحو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لاشر ان وهذا ظاهر (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاناب الاشر فالوجه) اى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه

والسكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لاسبيل لهما الاتقدير كون المسند اليه مؤخرا في الاصل ثم قدم قال العلامة العقبوني ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم حيث التزم تقدير التأخير في الاصل في تخصيص الجنس والفرد دون النوع فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص النوعى هو المعنى عن تقدير التقديم فيه وتجوز الابتداء فيهما يمكن بتقدير الوصف او الموصوف بان يكون المعنى في الافراد مثلا رجل واحد جائى وفي الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جائى (قوله اى فيما ذهب اليه السكاكى) اى من دعواه ان التقديم لا يفيد التخصيص الا اذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط وقدر بالفعل كونه في الاصل مؤخرا ومن ان رجل جائى لاسبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل ومن انتفاء تخصيص الجنس في شراره ذئاب (قوله اذا فاعل اللفظى) اى كما في زيد قام وهذا رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله كالتاكيد والبدل) مثال للمعنوى فالتاكيد كما في اناقت والبدل كما في رجل جائى (قوله سواء في امتناع التقديم) اى على العامل (قوله اولى) اى من امتناع تقديم الفاعل ووجه الاولوية انه اذا قدم التابع بدون المتبوع الذى هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل فلا متاعه هتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل فقد اجاز بعض الكوفيين تقديمه ولان الفاعل اذا فسح عن الفاعلية وقدم يخلفه ضميره بخلاف التابع اذا قدم فانه لا يخلفه شئ واحترز المصنف بقوله ما بقيا على حالهما عما اذا فسحا ولم بقيا على حالهما فانه لا امتناع في تقديمهما (قوله فقبوز تقديم الخ) اى فقبوز السكاكى تقديم المعنوى مع بقاءه على التابعية دون اللفظى مع بقاءه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التبريع وكان الاولى للمصنف ان يقول فامتناع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله سواء في امتناع التقديم اذ المدعى استواءهما في الامتناع ولو قال سواء في قبوز الفسخ قبوز الخ لكان مناسباً ايضا وتوضيح ذلك انه يؤخذ من قول السكاكى ان جاز تأخير في الاصل على انه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوى وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكى اولم يحز كما في زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظى فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى بيان في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما وسبان في جوازه ان فسحا ولم بقيا على حالهما فالحكم بجواز تقديم المعنوى واما امتناع تقديم اللفظى هذا تحكم (قوله تحكم) اى بل فيه ترجيح المرجوح على ما افاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا

وقولنا بالمانع من التخصيص
(تقطيع شأن الشر
بتكثيره) اى جعل التكثير
للعظيم والتحويل ليكون
المعنى شرعظيم فظيع اهر
ذئاب لا شر حقير فيكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما
كان من تخصيص الجنس
او الواحد (وفيه) اى
فيما ذهب اليه السكاكى
(نظر اذا فاعل اللفظى
والمعنوى) كالتاكيد
والبدل (سواء في امتناع
التقديم ما بقيا على حالهما)
اى مادام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم
التابع اولى (فقبوز تقديم
المعنوى دون اللفظى
تحكم) وكذا تجوز الفسخ
في التابع دون الفاعل تحكم
لان امتناع تقديم الفاعل

تجوز الفسخ في التابع (أي عن التابعية وقوله دون الفاعل أي عن الفاعلية وهذا رد لما يقال جواباً عن السكاكي وحاصله أنه إنما جاز تقديم الفاعل المعنوي لأن المعنوي لو آخر كان تابعا بدلا أو تأكيدا والتابع يجوز فسحه عن التبعية فلذا قدم كما في جرد قطيفة وإخلاق ثياب والمؤمن العائذات الطير فإن الأصل قطيفة جرداء أي مجردة بمعنى بالية أو سلحاء لا وبر فيها وثياب أخلاق والمؤمن الطير العائذات فقدمت الصفة على موصوفها واضيفت إليه بخلاف الفاعل اللفظي فإنه لا يجوز فسحه عن الفاعلية فلم يقدم وحاصل الرد أن تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم لأن الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية (قوله والافلا امتناع) أي والانتقل أن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا بل قلنا بالنوع مطلقا فلا يصح لأنه لا امتناع في أن يقال الخ (قوله وجعل مبتدأ) أي وجعل ضميره فاعلا بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما إذا قدم التابع بعد انسلخه عن التبعية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا رد لما يقال جواباً عن السكاكي وحاصل ذلك الجواب قولكم أن تجوز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكم ممنوع لأن التابع يجوز تقدمه باقيا على تبعته بل هو واقع كما في قوله

❖ لا يأنخله من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

فإن قوله ورحمة الله عطف على السلام فقد قدم التابع على المتبوع باقيا على تبعيته في العطف فيقاس عليه التوكيد والبدل إذ لا فرق بخلاف الفاعل اللفظي فلا يجوز تقديمه على أنه فاعل فالقول بالتحكم مردود وحاصل ما أشار إليه الشارح من رد هذا الجواب أن النحاة أجمعوا على امتناع تقديم التابع مادام تابعا في الاختيار وما وقع في هذا البيت فهو ضرورة وحيث نفع امتناع تقديم التابع مادام تابعا مكابرة أي عناد ودعوى بلا دليل (قوله لا في العطف في ضرورة الشعر) أي كما في البيت السابق بقي أنه قد يقدم التوكيد أيضا في الضرورة كقوله

❖ بنيت بها قبل الحاق بليلة * فكان محافا كله ذلك الشهر ❖

فإن كله توكيد للشهر وقد قدم عليه ولعل الشارح اسقط ذلك لاحتمال التأويل في ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به بجعل كله تأكيدا للضمير المستتر في كان العائد على الشهر وهو وإن لم يتقدم له ذكر لكن يدل عليه قوله قبل الحاق فقد تقدم مرجعه حكما وقوله ذلك الشهر بدل من ذلك الضمير وتفسيره وانما قلنا بعد ثبوت الخ لأن هذا البيت من جملة أبيات تنسب للثعالبي هجوا في امرأة عجوز تزوجها غارة لها مرآها محلاة

ثم انكشفت سوءتها بعد التزوج وهو غير عربي وأولها

❖ عجوز تمنى أن تكون قتيبة * وقد بيس الجنبان واحدوب الظهر ❖

إنما هو عند كونه فاعلا والامتناع في أن يقال في نحو زيد قام أنه كان في الأصل قام زيد تقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة أن جردا كان في الأصل صفة تقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة لا في العطف في ضرورة الشعر فنع هذا مكابرة والقول بأنه في حالة تقديم الفاعل لجعل مبتدأ يلزم خلوه الفعل عن الفاعل وهو محال

* تروح الى العطار تبغى شابها • وهل يصلح العطار ما افسد الدهر *

* وما غرنى الا الحضاب بكفها * وكل بعينها واوابها الصفر *

بنيت بها قبل المحاق الخ بقى شيء آخر وهو ان اباحيان ذكر في الارشاف ان بدل البعض والاشمال يقدمان نحو اكلت ثلثة الرغيف والعجبنى حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو اكلت ثلثة الرغيف والعجبنى حسن زيد وهذا وارد على الشارح الهمم الا ان يكون الشارح لا يسلّم ذلك اوان الاجماع الذى ذكره الشارح كافي المطول في التقديم على التبوع والعامل جميعا وهو مما يمل به احد في السعة لافى التوكيد ولا فى البدل واما تقديمهما على التبوع فقد حكى فالخاصل ان قول الشارح مما اجمع عليه النحاة يجب ان يقيد بما اذا تقدم التابع على كل من التبوع وعامله واما التقديم على التبوع فقط دون عامله فقد حكى فى البدل والتوكيد وهو غير عربى (قوله والقول بانه الخ) اى والقول فى نفي التحكم بانه الخ وهذا رد لجواب عن التحكم من طرف السكاكى وحاصل ذلك الجواب ان قولكم تجوز التقديم فى المعنوى دون اللفظى تحكم ممنوع وذلك لان المعنوى فى الاصل تابع وتقديم التابع لجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور اذ غاية ما يلزم عليه خلو التبوع من تابع وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل يجوز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظى فان تقديمه لجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل فى اللحظة التى وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه ايضا الاخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الامرين وحينئذ فلا تحكم (قوله بخلاف الخلو عن التابع) اى فليس محالا (قوله فاسد) خبر القول اى ان هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد لان هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق آه سم وعلى هذا فقول الشارح لان هذا اى الفسخ من كونه فاعلا فى الاصل ومبتدأ الآن اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض اى اعتبار وهى محض لا بحسب الواقع وحينئذ فلا يضر ذلك الخلو لانه ليس امرا تحقيقيا والمضر انما هو خلو الفعل عن الفاعل فى التركيب اللفظى ويحتمل وهو المتبادر ان هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق وذلك لان خلو الفعل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم اذ يمكن اندفاعه باعتبار ان الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل فى لحظة من اللحظات وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظى فى جواز الفسخ فيهما (قوله ثم لانسلّم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كانه قبل وفيه نظر اذ لانسلّم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لانسلّم انتفاء الخ كذا فى الفسارى وهذا منع لقول السكاكى لثلاثينفى التخصيص اذ لا سبب له سواه (قوله لولا تقدير التقديم) الاولى لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم والجواب ان المراد بالتقديم ما هو المتبادر منه وهو ما يكون فى الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو

بخلاف الخلو عن التابع
فاسد لان هذا اعتبار محض
(ثم لانسلّم انتفاء التخصيص)
فى نحو رجل جاءنى (لولا
(تقدير التقديم لحصوله)
اى التخصيص (بغيره) اى
بغير تقدير التقديم (كما
ذكره) السكاكى من
التحويل وغيره كالتحقيق
والتكثير والتقليل
والسكاكى وان لم يصرح
بان لا سبب للتخصيص
سواه لكن لزم ذلك من كلامه
حيث قال انما يرتكب ذلك
الوجه البعيد عند المنكر
لفوات الاتدائية

لفرض التأخير افاده عبدالحكيم (قوله لولا تقدير التقديم) جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله اي لولا تقدير التقديم لاننى التخصيص (قوله لخصوله بغيره) سند للتح ولا يخفى ان سند المنع انما يؤتى به بنحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والاصار المانع مدعيا وزم الغصب (قوله كما ذكره السكاكى) اي فى كتابه فى قوله شرارهم ذاب وقوله من التهويل بيان للغير اي وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الامور كما يحصل بتقدير التقديم فمحور ان يقال ان رجل جاءنى فيه تخصيص باعتبار التهويل اي التعظيم او التحقير لا باعتبار التقديم وحينئذ فاقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يسلم وقد يجاب بان مراد السكاكى بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لاننى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس اي رجل لامرأة او الواحد اي لارجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره كتقدير النوعية او التعظيم او التحقير او غير ذلك ان قيل هذا الجواب ينافيه ما تقدم من ان الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء بالكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على ان المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس او الواحد بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية او غيرها فالجواب ان المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء اي مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس او الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص آه سم (قوله سواء) اي سوى تقدير التقديم (قوله لكن لزم ذلك من كلامه) اي فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكى اذ لا سبب له سواء باعتبار ما لزم من كلام السكاكى وليس نقولا عليه بما لم يقل وهذا اشارة لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره بما قلناه (قوله حيث قال) اي لانه قال (قوله انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) اي تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم (قوله لفوات شرط الابتداء) اي بالكرة وذلك الشرط هو التخصيص اي لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فان هذا يفهم منه انه لا سبب للتخصيص فى المنكر سواء وعلم بما قاله هنا وبما قاله الشارح عنه سابقا من ان التخصيص يكون بغيره انه قد وقع فى كلام السكاكى تناقض لكن باعتبار الجواب السابق عنه ندفع ذلك التناقض (قوله ومن العجائب) من هنا الى قوله فافهم يوجد فى بعض النسخ دون بعض ولعله فى الاصل حاشية لا من اصل الشارح آه يس (قوله ومن العجائب الخ) لا يخفى ان الذى من العجائب هو زعم بعضهم انه عند السكاكى بدل الخ لا ان السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة ان يقال ومن العجائب زعم بعضهم ان المنكر فى مثل رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ وان الجملة فعلية لا اسمية مع ان السكاكى مصرح بانه مبتدأ حيث

ومن العجائب ان السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم انه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ والجملة فعلية لا اسمية ويمسك فى ذلك بتلويحات بيده من كلام السكاكى وبما وقع من السهل والشارح العلامة فى مثل زيد قام وهو قد ان المرفوع يحتمل يكون فاعلا مقدما او بدلا مقدما ولا يلتفت الى نصريحاتهم بامتناع تقدم التوابع حتى قال الشارح العلامة فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجهه واما التوابع فتحتمل التقديم على طريق النسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا

قال انما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وقد بحاج بان قوله وبعضهم يقرأ بالنصب عطفًا على السكاكى ويجعل الذى من العجائب هو المجموع والحاصل ان ذلك البعض يقول ان المنكر فى مثل رجل جاني بدل مقدم عند السكاكى لامبتدأ والجملة فعلية مع انه عند السكاكى مبتدأ والجملة اسمية لان السكاكى نفسه قال انما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة فقد نسب هذا القائل للسكاكى شيئًا يقل به (قوله نكرة محضة) اى خالية عن المسوغ (قوله ويتمسك فى ذلك) اى ويستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكى) صفة للتوحيحات اى يتمسك باشارات من كلام السكاكى بعبرة من حلتها قوله ان جاز تقدير كونه مؤخرًا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط وقدّر فقال ذلك البعض فى هذا الكلام اشارة الى ان المرفوع بدل وان الجملة فعلية ووجه البعد ان هذا الكلام انما يفهم انه امر تقديرى لانه بدل حقيقة مقدم (قوله وبما وقع) اى ويتمسك بما وقع اى ان ذلك البعض تمسك بالتوحيحات البعيدة وبسهو الشارح العلامة وترك تصريح السكاكى بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فانه صريح فى كون المقدم مبتدأ وان الجملة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازى شارح الفتح ومحل التمسك قوله او بدلا مقدما (قوله ان المرفوع) اى من ان المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله يحتمل ان يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهو فلا يعارض قوله الا ترى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) اى ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم اى يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت الخ (قوله حتى قال الخ) غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث تفرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الاول فهذا ايضا سهو ويحتمل ان يكون غاية فى تصريححاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله واما لا على طريقة الفسخ الخ (قوله واما التوابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فافهم) من كلام شارحنا اشارة للتناقض الواقع بين كلامى العلامة حيث قال ولا يحتمل ان يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وحيث قال اولاد لا مقدما وقال ثانيا واما لا على طريقة الفسخ فمتنع تقدمها فتأمل ومن المعلوم ان غاية الشئ اما اعظم منه او ادنى وهنا اعظم اى انه سها حتى انه قال هذه المقالة الشنيعة وهى ان الفاعل مثل التابع قرره شيخنا العدوى (قوله ثم لانسلم الخ) هذارد لما ادعاه السكاكى من انتفاء تخصيص الجنس فى شره اذ اناب (قوله كيف وقد قال الخ) اى كيف يكون ممنوعا والحال ان الشيخ الخ (قوله لامن جنس الخير) اى فقدنى الاهرار عن الخير فيفيد ثبوت الاهرار له ولكن الحق مع السكاكى لان الحصر لا يكون الا للرد على منوهم لان الشئ انما ينفى اذا

٩ ويقدم واما لا على طريق الفسخ فمتنع تقديمها ايضا لاستحالة تقديم التابع على التبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لانسلم امتناع ان يراد المهر شر لاخير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لامن جنس الخير

قوله ومن المعلوم الى آخره هو موجود فى بعض النسخ ومضروب عليه فى بعضها آه

توهم ثبوته ومعلوم ان الكلب اذا حصل له الخير لا يحصل منه اضرار فلا يتوهم ثبوت
الاهرار منه وحينئذ فيقع الحصر وقول بعضهم ان من عادة الكلب ان يهر دون اهله ويذب
عنهم من يقصدهم بسوء فالهرير حينئذ لاجل الخير اعني ايقاظ اهله مردود لان المتبادر
من قولهم شر اهر ذئاب كون الشر بالنسبة الى ذلك الكلب فيكون الخير ايضا معتبرا
بالنسبة اليه لا الى غيره كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم التحقيق ان لصحة القصر
وعدمها مبنية على معنى الهرير فان كان معناه السباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ من المعلوم
عند العرب انه من امارات وقوع الشر ان كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة
الزمخشري فهو قد يكون خيرا وقد يكون اشر فيصح القصر (قوله ثم قال الخ) عطف
على قال الاول والثاني وكلمة ثم للترتيب في الذكر والاخبار والمعنى بعدما اخبرتك عن قول
السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب الخ فلا يرد
ان حديث القرب في المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه للكلمة ثم كذا في بس
وفي عبد الحكيم ان ثم في جميع تلك المواضع لجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج
الارتقاء ولا يزم ان يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله
* ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده *

فلا يرد ان قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي واما ما قيل
ان ثم للترتيب في الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك (قوله في التقوى) اما
اقتصر عليه ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عند في هذا المثال ونحوه وهو جواز
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانه لو اخرت عين كونه مبتدأ عند
من يشترط في رفع الوصف الاسم الطاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عند من لم يشترط
الاعتماد فهو نظير قوله زيد قام ومثله لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما اراده
بقوله ويقرب الخ ان هو قام فيه تقوى من غير شبهة وزيد قائم فيه تقوى مع شبهة عنده
فيكون قريبا منه في افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يخرج الى قوله
في التقوى لان زيد قام لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه محتمل للتخصيص ان
لو حظ انه كان مؤخرا في الاصل على انه تأكيد للضمير المستتر ومحتمل للتقوى ان لم يقدر
مؤخرا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع انه المناسب لفظا وهو
ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب
الى ما هو محتمل للتخصيص ايضا لانه يوهى ان زيد قائم يحتمل التخصيص قلت انما قال
ذلك لان المذكور في كلام السكاكي قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمر المتقدم
افاده عبد الحكيم (قوله مثل قام) صفة لمصدر محذوف اي تضمننا مثل تضمن قام له
(قوله فيه) اي فبسبب تضمنه للضمير وقوله يحصل للمحكم تقواي لتكرر الاسناد

قوله مبنية لعل الاول
مبين كما لا يخفى (صححه)

(ثم قال) السكاكي (ويقرب
من) قبيل (هو قام زيد
قائم في التقوى تضمنه)
اي تضمن قائم (الضمير)
مثل قام فيه يحصل للمحكم
تقوى (وشبهه) اي شبه
السكاكي مثل قائم المتضمن
للضمير (بالحال عنه) اي
عن الضمير (من جهة
عدم تغيره في التكلم
والخطاب والغيبة) نحو
انا قائم وانت قائم وهو
قائم كما لا يغير الحال
عن الضمير نحو انا رجل
وانت رجل وهو رجل
وبهذا الاعتبار قال يقرب
ولم يقل نظيره وفي بعض
النسخ وشبهه بلفظ الاسم

لان القيام مسند مرتين مرة لزيد ومرة لضيمره (قوله وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامر من
الذين تضمنهما قوله ويقرب وهو انحطاطه في التقوى عن هو قام كما ان قوله تعدنه
تعليل للامر الآخر وهو ان فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي
كما هو ظاهر قول الشارح واما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد
الامر من السابق لافي قوة التعليل له (قوله مثل قائم) اي قائم وامثاله (قوله بالخالي
عنه) اي بالاسم الجامد الذي لا يتحمل ضميرا اليه (قوله من جهة عدم تغيره)
الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) اي وهو شبهه بالخالي قال ريقرب والحاصل
ان قائم المتضمن للضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمله للضمير وجهة
يشبه بها الاسم الجامد وهي عدم تغيره في الحالات الثلاثة فكأنه لا ضمير فيه فبا لجهة
الاولى قرب من هو قام في تقوى الحكم وبالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلاحل هذا
جعله قريبا ولم يجعله نظيرا (قوله وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ)
انت خير بان هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقديرين فلا معنى لنسبة احدهما
لبعض النسخ والمعروف عند المصنفين في مثل هذا ان يقال قوله وشبهه يحتمل
ان يكون بصيغة الفعل الماضي وان يكون بلفظ الاسم آه بس وقديقان مراد الشارح
وفي بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحينئذ فلا اعتراض على الشارح
كذا قرر شيخنا العديمي (قوله بلفظ الاسم) اي بفتح الشين المتبعة والياء الموحدة
مصدر مضاف لفاعله بمعنى المائلة لا يكسر الشين وسكون ابيه كما توهمه بعضهم لانه
بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالياء (قوله مجرورا) اي لانصوبا على انه مفعول
معه لانه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذي ذكره في المطول
كما افاده الفناري ورده العلامة عبد الحكيم بان ابن مالك ذكر في التسهيل وكذا غيره
ان الصحيح ان المفعول معه قياسي فلا يظهر ان يكون هذا وجه التعسف ووجه التعسف
المذكور بامور كلها قابلة للجدش مذكورة في حاشية العلامة المذكور (قوله وليس مثل
التقوى) اي وليس ذلك الشيء الذي فيه من التقوى مثل الخ (قوله فالاول) اي فالتقوى
الذي فيه لاجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير علة الاول (قوله والثاني) اي كون التقوى
الذي فيه ليس مثل التقوى في هو قام لاجل شبهه بالاسم الجامد الخالي عن الضمير كرجل
فالشبه بالجامد علة للثاني (قوله وكذا مع فاعله الظاهر ايضا) اي نحو زيد قائم ابوه فقام
ابوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها واعتراض على الشارح في جعله هذا في حيز التعليل
بقوله ولهذا مع ان هذا التعليل لا يتأتى فيه بل اسم الفاعل اذا رفع الظاهر كان كالفعل
في ان كلا منهما لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر وانما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر
بالافراد حلاله على المسند للضمير كما اوضح ذلك في المطول والحاصل ان قائم اذا رفع

مجرورا عطفا على تضمنه
يعني ان قوله يقرب مشعر
بان فيه شيئا من التقوى
وليس مثل التقوى في زيد
قام فالاول تضمنه الضمير
والثاني لشبهه الخالي
عن الضمير (ولهذا) اي
اي ولشبهه بالخالي
عن الضمير (لم يحكم
بانه) اي مثل قائم مع الضمير
وكذا مع فاعله الظاهر
ايضا (جملة ولا عومل)
قائم مع الضمير (معاملتها)
اي معاملة الجملة (في البناء)
حيث اعرب في مثل رجل
قائم ورجلا قائما ورجل
قائم (ومما يرى تقديمه) اي
ومن المسند اليه الذي يرى
تقديمه على المسند
(كاللازم لفظ مثل وغير)

الضمير حكموا له مع فاعله بالافراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطساب والغيبة واذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالافراد جلا له على ما اذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان وهما ما اذا وقع مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو اقام الزيدان او وقع صلة للموصول نحو جاء القائم ابوه لانه بقدر بالفعل كذا ذكر السيد في شرح المفتاح وفيه ان المقرر في النحو ان صلة ال شيء جملة لاجلة فتأمل (قوله ولا عو مل قائم مع الضمير) اى وكذا مع فاعله الظاهر فيه حذف من الثاني لدلاله الاول (قوله في البناء) فيه نظر لان الجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء وحاصل الجواب انه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحي بل عدم ظهور اعراب متبوعها عليها اى انه لم يعامل معاملة الجملة في عدم ظهور اعراب المتبوع عليها بل هذا ثبت له ظهور اعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك وهذا لا ينافي ان الجملة قد تكون معربة محلا ففي الاعراب والبناء عنها انما هو بالنظر للفظها (قوله في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم) اى فان الوصف قد اعرب مع محمله للضمير في هذه الاحوال اى اجرى عليه اعراب المتبوع لفظا ولو قيل رجل قام ورجلا قام ورجل قام لكانت تلك الجملة الواقعة صفة مبنية بمعنى انه لم يجر عليها اعراب المتبوع لفظا بل محلا (قوله وما يرى) على صيغة المتكلم المبني للفاعل او الغائب المبني للمجهول كذا في الاطول وفيه ايضا ان قوله وما يرى تقديمه كاللازم الخ هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغيره ولا بالكناية بل يجرى في المجاز ايضا فيرى تقديم السند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو اراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة (قوله كاللازم) حال من تقديم اى حالة كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل مثله من حيث انه لازم في الاستعمال ولذا لم يقل لازما وقال كاللازم والحاصل انه انما لم يقل وما يرى تقديمه لازما لفظ مثل وغيره اذا استعملا على سبيل الكناية اشارة الى ان القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق انهما لم يستعملا في الكناية الامقدمين فاشبهاما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية بان قيل لا ينجل مثلك ولا يجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والقياس يقتضى ان يكون ما هو بمعنىهما كالمثلى والمفاير والشبه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الاضافة للكاف ليست قيذا بل كذلك مثلى او مثله وغيرى او غيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله على سبيل الكناية) اى من اطلاق اسم المزموم واردة

اذا استعملا على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا ينجل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا ينجل وانت مجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي النجلى عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لم يقيمه عنه

اللازم وبيان ذلك انك اذا قلت مثلك لا يخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل
 للمخاطب اى عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام لانه متصف
 بتلك الصفات فيلزم انه لا يخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد اطلق اسم
 المزوم وهو نفى البخل عن امثال واريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب وكذا اذا قيل
 غيرك لا يخل لانه اذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر الجود فيه
 لان الجود صفة وجودية لابلها من محل تقوم به ومحلها اما المخاطب او غيره
 وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ في المعنى
 الموضوع له وهو نفى الجود عن كل مغاير واريد لازمه وهو اثبات الجود للمخاطب
 (قوله مثلك لا يخل الخ) يجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان
 لم تعرفا بها لتوغلها في الابهام قاله الفناى (قوله معنى انت لا تفعل وانت تجود)
 لقونشر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) اى من غير ارادة التعريض
 بغير المخاطب وهذا حال من نحو المضاف الى التالين ولفظ من زائد فى الاثبات تضمنه
 النفي لانه فى قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه انه لو اريد التعريض
 بان اريد بالمثل او الغير انسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان
 كاللازم عند ارتكاب الكناية لكونه اعون على اثبات الحكم بالطريق الابلغ وهو
 طريق الكناية واذا اريد التعريض فلا كناية (قوله بان يراد بالمثل) تصوير للنفي
 وهو ارادة التعريض فاذا قلت مثلك لا يخل مريدا من المثل شخصا معينا جوادا امثالا
 للمخاطب او قلت غيرك لا يخل مريدا بالغير بخلاف آخر معينا كان الكلام من قبيل
 التعريض لامن قبل الكناية لانه لا يلزم من نفى بخل شخص معين مماثل للمخاطب
 نفى بخله ولا يلزم من نفى الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب لانه يتحقق
 فى شخص آخر مغاير لذلك المعين وللمخاطب ثم ان جعل هذا تعريضا فيه نظر
 اذلا تعريض فى الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه بطريق
 الاستقامة دون الامالة الى عرض وجانب واتما يكون التركيب من قبيل التعريض
 اذا قصد وصف المخاطب بالبخل واما على ما ذكر الشارح من ارادة واحد معين
 بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولا تعريضا واجيب بانه ليس المراد بالتعريض
 الاصطلاحى الآتى فى الكناية وهو الاشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه
 بل المراد التعريض اللغوى وهو الاشارة على وجه الاجال والابهام وعدم التصريح
 ولا شك انك لم تصرح بالعرض به بل اجلته واجمته وبهذا الجواب اندفع ايضا
 ما يقال التعريض من قبيل الكناية فيلزم ان يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل
 واجيب عنه ايضا بان التعريض لا يلزم ان يكون بوعا من الكناية بل هو اعم من
 ذلك اذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة (قوله انسان آخر) اى معين وقوله مماثل

للمخاطب راجع لقوله بالمثل (قوله او غير مماثل) بالاضافة راجع لقوله والغير
 (قوله بل المراد) اي بقوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود وقوله نفي البخل عنه اي
 عن المخاطب وهذا اضراب على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكناية
 لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي
 ايضا (قوله لانه اذا نفي الخ) هذا توجيه للكناية فيه وبيان لزوم الحق لها
 وقوله لانه اي البخل وقوله عن كان على صفته اي عن كل من كان على صفة المخاطب
 لان معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التي انت عليها لا يبخل والمخاطب من
 هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فليزم انه لا يبخل لان الحكم على العام
 ينسحب على كل فرد من افراد (قوله من غير قصد الى مماثل) اي بخلاف ما اذا
 اريد بالمثل معين اي انسان آخر غير المخاطب لا يقال بالتعلق بالمشق يؤذن بعلية المشتق
 منه والمشتق منه موجود في المخاطب فيزم انه لا يبخل لانا نقول الحكم على العموم
 من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه في العرف عليه الوصف وهو المماثلة بخلاف
 ما اذا اريد بالمثل معين اي انسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفا منه
 عليه الوصف فلا يلزم فيه ان يكون المخاطب لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير
 عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم اه سم (قوله واثبات الجود)
 عطف على نفي البخل لاعلى قوله نفيه عنه اي والمراد من غيرك لا يجود اثبات الجود
 للمخاطب بسبب نفيه الخ وهذا توجيه للكناية في التركيب الثاني وبيان لزوم الحق
 لها وقوله عن غيره اي عن كل مغايله بخلاف ما اذا اريد به معين فانه لا يلزم انحصار
 الجود في المخاطب لانه يتحقق في شخص آخر غير المخاطب وقوله مع اقتضائه محلا
 من جملة الدليل ووجه الاقتضاء ان الجود صفة موجودة في الخارج وكل ما هو كذلك
 فلا بد له من موصوف اي محل يقوم به ثم انه ليس له الا محلان المخاطب والغير فاذا اتفق
 عن الغير تعين ان يقوم بالمخاطب (قوله في مثل هذه الصورة) كان الظاهر ان يقول
 هاتين الصورتين كما لا يخفى اذ المتبادر من كلامه ان قوله مثلك لا يبخل وغيرك
 لا يجود تركيب واحد وكلام القوم صريح في انها تركيبان (قوله اعون على المراد بها)
 الباء بمعنى من ان قلت ان التأخير لا اعانة فيه على المراد لان التقوى الذي يحصل به الاعانة
 على المراد انما يتأتى بالتقديم وحينئذ فلا وجه للتعبير باعون قلت افضل ليس على بابه
 اي لكونه معينا وقوله لان الغرض علة لكونه معينا (قوله اثبات الحكم) اعني الجود
 وانتفاء البخل عن المخاطب وفي هذا اشارة الى انها من الكناية المطلوب بها نسبة
 لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بل كان المطلوب بها نفس
 الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة
 ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حي مستوى القامة عريض الاظفار

واثبات الجوده بفيه عن
 غيره مع اقتضائه محلا
 يتوهم به وانما يرى التقديم
 في مثل هذه الصورة
 كاللازم (لكونه) اي
 التقديم (اعون على
 المراد بها) اي بهذين
 التركيبين لان الغرض
 منهما اثبات الحكم بتدقيق
 الكناية التي هي ابلغ
 والتقديم لافادته التقوى
 اعون على ذلك وليس
 معنى قسوله كاللازم انه
 قد يقدم وقد لا يقدم
 بل المراد انه كان مقتضى
 القياس ان يجوز التأخير
 لكن لم يرد الاستعمال
 الاعلى التقديم نص عليه
 في دلائل الاعجاز (قيل
 وقد يقدم) المسند اليه
 المسور بكل على المسند
 المقرون بحرف النسق

في الكتابة عن الانسان فانه غير نسبة وغير صفة (قوله ابلغ) اى من التصريح لانها من باب دعوى الشئ بينة اذ وجود المزموع دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثير الرماد في قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرماد وكذلك هنا قولك غيرك لايجود في قوة انت تجود لان غيرك لايجود فالحاصل ان المقصود من اتركيبين اثبات الحكم على وجه البلغ (قوله لافادته النعوى) غلة لقوله اعون مقدمة عليه اى والتقديم معين على ذلك لافادته للنعوى وانما كان معينا له لانه من ناحيته لان الكتابة تفيد اثبات الحكم بطريق البلغ وكذلك التقرير (قوله على ذلك) اى على اثبات الحكم بالطريق الابلغ (قوله انه كان مقتضى القياس الخ) اى وذلك لان المطلوب وهو اثبات الجود للمخاطب وانقضاء البخل عنه يحصل بالناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقدم فكان مقتضى القياس انه يحوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله الاعلى التقديم) اى فاشبه ما اقتضت السواعد تقديمه سنى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكناية بان قيل لايجل مثلث ولايجود غيرك كان كلاما مشوذا طبعيا وان اقتضت القواعد جوازه (قوله قيل وقديقدم الخ) فانه ابن مالك وجاعة وانما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التريض وهو قيل للبحث في دليبه والا فالحكم مسلم كما يأتى (قوله وقد يقدم) الواو من جملة المحكى وهى اما للعطف على ما قبله فى كلام القائل او للاستيناف وما قيل انه معطوف على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا اى قل وزيدا فليس بشئ اذ لا معنى لتلقين القائل للشئ هذا الكلام وايضا لا يطرده في قوله عبد القاهر وقديقدم ليفيد تخصيصه فانه لا يمكن ان يكون فيه لعطف التلقين (قوله السور بكل) فيه ميل لمذهب الناطقة القائلين الموضوع هو المضاف اليه لفظة كل واماهى فى دالة على كية الافراد والافالتهاء يجمعون كل هى السند اليه وقوله السور بكل اى او ما يجرى مجراه فى افادة العموم لجميع الافراد كأل الاستغرافية ولفظ جميع وانما اشترط ان يكون مقرونا بكل لانه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه نحو زيد لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذ لم يكن السند مقرونا بحرف النفي لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام وقام كل انسان لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم السند اليه او اخر وبقي شرط ثالث وهو ان يكون السند اليه بحيث او اخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقيم ابوه فانه لو اخر كل انسان بان قيل لم يقيم ابو كل انسان لم يكن فاعلا لفظيا لاخذ السند فاعله فلا يجب التقديم فى تلك الحالة لعدم فوات العموم لان العموم حاصل على كل حال سواء قدم السند اليه او اخر بقى شئ آخر وهو ان الكلام فى بيان احوال السند اليه مطلقا وحيث فن ابن اخذ الشارح تقييده بما ذكر وقد يقال اخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفى كلام بعضهم ان الضمير فى قول المصنف وقديقدم ان جعل راجعا

للمسند اليه في الجملة كانت كلمة قد للتقليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره
وان جعل الضمير راجعا للمسند اليه المقبدا قاله الشارح بقريئة سباق الكلام كانت
للتحقيق (قوله لانه دال على العموم) اى على عموم النفي وشموله يعنى ان المسند اليه
اذا كان مستوفيا للشروط المذكورة وكان التكلم قصده في تلك الحالة افادة العموم
فانه يجب عليه ان يقدم المسند اليه لاجل ان يفيد الكلام قصده ادلواخر لم يطابق
مقصوده لانه لم يفد العموم حينئذ فالغرض من قول المصنف لانه دال الخ بيان
للحال التي لاجلها ارتكب التقديم لاستدلال عقلي ادهذا امر نقلي والواجب اتباعه
بالقل وللبعض الافاضل قول المصنف لانه دال الخ اى من دلالة المقضى بالفتح
على المقضى بالكسر فهي غاية مرتبة على التقديم وان اريد الدلالة على قصد العموم
كان علة باعثة (قوله اى على نفي الحكم) اى المحكوم به وقوله عن كل فرد اى من افراد
ما اضيف اليه كل (قوله نحو كل انسان لم يقم) اى كل فرد اتصف بعدم القيام
ومحكوم عليه به ولا يقال الضمير في لم يقم عائذ على كل انسان فيكون العموم واقعا
في حيز النفي فيكون هذا التركيب من سلب العموم لاننا نقول مراعاة الاسم الظاهر اولى
من مراعاة ضميره وايضا يلزم على مراعاة الضمير انه لم يتحقق عموم السلب اصلا
ولا قائل بذلك (قوله فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق
بني لان القيام اى فانه يفيد ان انشاء القيام ثابت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم
في عموم السلب يلاحظ مطلقا وان متعلق النفي فيه الافراد (قوله بخلاف ما لو اخر)
ما زائدة كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ولو شرطية جزاؤها قوله فانه يفيد
نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لالو كما في الغنى ومحذوف ان لم يحز
كما في الرضى اى لم يدل على العموم وقوله فانه تعليله وانما لم نقل بخلاف التأخير
تنصيصا على بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله فانه يفيد نفي الحكم) اى المحكوم به
كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد اى عن الافراد المحملة اى التي لم تفصل
ولم تعين بكونها كلا او بعضا بل اقيمت على شمولها للامرين (قوله لانه كل فرد)
اى فقط فلا ينافي ان رفع الاحباب الكلوى يصدق بالنفي عن كل فرد كما سياتى
وايضاح المقام ان تقول ان عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما انما هو للافراد
للاجملة اعنى الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متملکا للنفي
او متملکا للحمق فان كان الاول فهو عموم السلب وان كان الثانى فهو سلب العموم
فاذا قلت كل انسان لم يقم فعناه القيام انفي عن كل فرد من افراد الانسان فالقيام ملحوظ
على وجه الاجال والنفي تعلق بالافراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه به واذا قلت لم يقم
كل انسان فعناه ان قيام كل انسان انفي فالقيام ايس ملحوظا على وجه الاجال بل ملحوظ
تعلقه بكل فرد ثم ان انتهاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم

(لانه) اى التقديم (دال
على العموم) اى على نفي
الحكم عن كل فرد (نحو
كل انسان لم يقم) فانه يفيد
نفي القيام عن كل واحد من
افراد الانسان (بخلاف
ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة
الافراد لانه كل فرد)

حصوله من كل واحد لانه رفع للإيجاب الكلى ورفعته يتحقق بكل من السلب الكلى والجزئى وايا ما كان يتحقق السلب الجزئى ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئى لانه هو المحقق اذا علمت ما ذكرناه ظهر لك ان قول المصنف فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على اى يفيد ان الحكم على جميع الافراد اتنى والمراد بالجملة الافراد الجملة التى لم تعين بكونها كلا او بعضا لالهية الاجتماعية فتأمل (قوله يفيد عموم السلب) اى نفى الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النفي) تفسير لما قبله لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله لا يفيد الاسلب العموم) انما اتى باداء الحصر فى الثانى دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب الكلى وسلب العموم من قبيل السلب الجزئى والسلب الكلى مستلزم للسلب الجزئى لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الافراد فلذا لم يأت فيه باداء الحصر لئلا يقتضى ان التقديم انما يفيد عموم السلب دون سلب العموم مع انه لازم له بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الافراد فلذا اتى فيه باداء الحصر وما قلناه من ان سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافى ما مر من ان سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) اى وانما كان ذلك اى تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب وتأخير عنه مفيدا لسلب العموم ولم يعكس الامر لاجل ان ينتفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند انعكاس المفاد وحاصل ما ذكره المصنف من الدليل ان تقول لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير مفيدا لنفي العموم بل كان الامر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس لكن اللزوم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حل الكلام على الافادة خير من حله على الاعادة فاللزوم مثله فقول الشارح مع ان التأسيس الخ اشارة للاستثناية وقوله وبين لزوم الخ بيان للاملازمة والشرطية وحاصله ان تقديم المسند اليه المنكر بدون كل نحو انسان لم يعم لسلب العموم ونفى الشمول وتأخير نحو لم يعم انسان لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الرجحان لا للتأكيد المرجوح فان قلت افادة التقديم لعموم النفي وافادة التأخير لسلب العموم امر لغوى والامور اللغوية انما تثبت بالسمع لا بالاستدلال فقول ذلك القائل لئلا يلزم الخ دليل باطل لا يفيد شيئا اجيب بان ذلك القائل متمسك فى اصل دعواه ان المسند اليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخير مفيد لسلب العموم باستعمال البلغاء لذلك والاستعمال دليل اللفظ واما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق وللمناسبة بين التقديم والعموم وبين

فالتقديم يفيد عموم السلب
وشمول النفي والتأخير لا
يفيد الاسلب العموم ونفى
الشمول (وذلك) اى كون
التقديم مفيدا للعموم دون
التأخير (لئلا يلزم ترجيح
التأكيد) وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
قبله (على التأسيس) وهو
ان يكون لافادة معنى جديد
مع ان التأسيس راجع لان
الافادة خير من الاعادة
وبين لزوم ترجيح التأكيد
على التأسيس اما فى صورة
التقديم فلان قولنا انسان لم
يقم موجبة مبهمة

التأخير وسلب العموم (قوله لافادة معنى جديد) اى لم يكن حاصله قبله (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التأكيد كما اذا كان المخاطب منكرا وليس معه مايزيل انكاره فانه محب التأكيد والاعادة له واجيب بان كون الافادة خيرا من الاعادة بالنظر للغالب او بالنظر لنفس الامر وقطع النظر عن المقامات والعوارض اذا لاصل عدم الاعتداد بالعارض فان قلت ما ذكره من ان الافادة خير من الاعادة معارضا بان استعمال كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلت كثرة استعمالها في التوكيد بمنوع لان استعمالها فيه مشروط باضافتها للصير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية انتهى عبد الحكيم (قوله وبيان لزوم ترجيح الخ) اى لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير بان كان مفاد التقديم نفي العموم لا الشمول ومفاد التأخير شمول النفي وبيان مبتدأ خبره محذوف اى تذكره لك او ظاهر (قوله اما في صورة التقديم الخ) اى اما لزوم الترجيح المذكور في صورة التقديم لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير (قوله فلان قولنا انسان لم يقم) اى في المثال الاول قبل دخول كـ (قوله موجبة مهملة) كلامه يقتضى انه يتعين فيها ذلك ولا يصح ان تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب على حد قولهم في الانسان ليس بكتاب انها موجبة معدولة ان قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزءا من المحمول وسالبة ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط واجيب بان الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لان لم شديده الاتصال بالفعل فلا يحوز الفصل بينهما فتعين ان تكون موجبة معدولة (قوله لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول) اى فهي موجبة معدولة المحمول وهذا الذى ذكره الشارح وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة لكنه جار في لم يقيم انسان ايضا مع انه سالبة على ما سأتى والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة فالمحكوم به في انسان لم يقيم ثبوت عدم القيام الى الفاعل فهي معدولة وفي لم يقيم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم (قوله مع ان الحكم الخ) هذا من تنمة الدليل على انها مهملة ولولم يذكره لوردت الطبيعة كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد لكن ليس الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة ومحصل الفصل الفرق بينهما ان المهملة لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق اى الافراد واما الطبيعية فهي وان كان لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد لكن ليس الحكم فيها على الماصدق بل على الطبيعة (قوله واذا كان انسان لم يقيم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقيم موجبة مهملة (قوله محب ان يكون معناه

اما لا محاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقيم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع تحوّل لم يقيم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في الموجبة المهمة بنفي القيام

نفي القيام عن جملة الافراد) اى عن الافراد مجمة وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد واياما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو التحقق بقول الشارح لا عن كل فرد اى فقط فلا ينافى قوله الا تى اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها ثم ان الاولى ان يقول يجب ان يكون معناها ثبوت نفي القيام عن جملة الافراد ليوافق ما تقدم له سابقا حيث قال حكم فيها بثبوت عدم القيام والا فنفي القيام عن جملة الافراد ليس معنى الموجبة المهمة المدولة المحمول نعم هو لازم لمعناها الذى هو ثبوت عدم القيام لجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم انقيام انتفاؤه واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى يجب ان يكون يحصل معها او المراد يجب ان يكون معناها اى اللازمى لا المطابق واختار التعبير بذلك لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البان افاده عبد الحكيم (قوله لان الموجبة الخ) علة للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المقاد بالتقديم لكن بالوسائط التى ذكرها الشارح (قوله لان الموجبة المهمة) اى وهى التى لم تشمل على ما يعيد كون المحكوم عليه بعض الافراد لو كانها وقوله المدولة المحمول اى التى جعل حرف النفي جزءا من محمولها كقولنا انسان لم يقم (قوله فى قوة السالبة الجزئية) اى وهى التى ذكر فيها ما يدل على ان السلب عن البعض نحو لم يقم بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا ما يقال ان السالبة الجزئية اعم من الموجبة المدولة المهمة لانها تصدق عند وجود موضوعها فى الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهمة فلها لا تصدق الا عند وجوده وحينئذ فكيف تكون فى قوتها وحاصل الدفع ان المراد انها فى قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كفى هذه التى مثل بها المصنف وهذا لا ينافى انها عند عدمه لا تكون فى قوتها بل اعم (قوله بمعنى انهما متلازمان) اى ان معنى كون الموجبة المهمة المدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية انهما متلازمان فى الصدق اى التحقق فكلما تحقق معنى احدهما تحقق معنى الاخرى ثم ان ما ذكره الشارح من تلازمهما فى الصدق بان لا واقع والافكير فى ثبوت المدعى استلزام الموجبة المدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله نحو لم يقم بعض الانسان) مثال للسالبة الجزئية فعناها سلب القيام عن بعض افراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد (قوله لانه قد حكم فى المهمة بنفي القيام) الاولى ان يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من ان الحكم فيها بثبوت نفي القيام لا بنفي القيام ويمكن ان يجاب بان المراد بالنفي الانتفاء اى حكم فيها بانتفاء القيام على ان النفي مصدر المبنى للفعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه او ان الياء فى قوله بنفي ليست داخلية على المحكوم به بل

عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فهى فى قوة السالبة الجزئية (المتلزمة نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فردا ونفيه عن البعض مع ثبوته للبعض واياما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابنا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك ٩

المعنى حكم فيها بطريق نفي القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات اى انه تحقق
 فى ضمن هذا النفي الحكم الذى هو ثبوت عدم القيام افاد ذلك العلامة الفارسي (قوله عما
 صدق عليه الانسان) اى عن الافراد التى يصدق اى يحمل عليها الانسان حمل واطاعة
 (قوله اعم من ان يكون) اى ذلك الماصدق (قوله وايا ما كان الخ) مازائدة وكان تامة
 والتنوين عوض عن المضاف اليه اى واى حال ثبت وهو كون الماصدق المنفي عنه
 القيام جميع الافراد او بعضها يصدق الخ الا انه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى
 الثانى يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض اى وهو مدلول السالبة الجزئية
 فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهمل (قوله وكلما صدق الخ) بان للملازمة
 المهمل للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض اى الذى هو مدلول السالبة الجزئية
 اى كلما تحقق ذلك المدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان اى الذى هو مدلول
 الموجبة المهمل المدولة المحمول وكأنه قال صدقت اى تحققت الموجبة المهمل المدولة
 المحمول وقوله فى الجملة اى مجعلا من غير تعرض لكلية او بعضية (قوله فهى فى قوة الخ)
 تفرع على الدليل بشقيه اى فظهر من هذا ان الموجبة المهمل المدولة المحمول فى
 قوة السالبة الجزئية بمعنى انها متلازمان فى التحقق (قوله المستلزمة) صفة للسالبة الجزئية
 وقوله عن الجملة عن بمعنى على متعلقة بالحكم والمراد بالجملة الافراد بجملة بقطع النظر
 عن كليتها او بعضيتها اى المستلزمة لكون المحكوم به على جملة الافراد منتفيا وان على
 حالها صلة للنفي اى المستلزمة لكون المحكوم به منتفيا عن جميع الافراد فاستلزامها لذلك
 على طريق رفع الانتخاب الكلى كما يشير له تقرير الشارح وليس المراد انها تستلزم نفي الحكم
 عن الهيئة الاجتماعية لانها قد تتحقق من غير تحقق النفي عن الهيئة الاجتماعية الا ترى الى
 قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فانها سالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفي الحمل
 عن الهيئة الاجتماعية قررره شيخنا العدوى (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المصنف
 المستلزمة نفي الحكم الخ (قوله عن جملة الافراد) اى عن الافراد بجملة بقطع النظر عن
 كليتها او بعضيتها (قوله دون كل فرد) اى دون النفي عن كل فرد (قوله واذا كان انسان
 لم يرقم الخ) مرتبط بقوله سلبا واذا كان انسان لم يرقم موجبة مهمل يجب ان يكون معناه
 نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفي القيام) الاولى ان يقول ثبوت
 عدم القيام عن الافراد بجملة الا ان يقال فى الكلام حذف مضاف اى يحصل معناه
 او المراد معناه اللازمى لا المطابق اذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام (قوله
 فيجب ان تحمل الخ) قد يقال ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح به الرضى
 وحينئذ فالضمير الذى فى انسان لم يرقم فى المعنى نكرة واقعة فى سياق النفي فتكون مفيدة
 لعموم السلب فلو كان الكلام بعد دخول كل له لزم ترجيح التأكيدي على التأسيس

٩ كان كل لنا كيد المعنى
 الاول فيجب ان يحمل على
 نفي الحكم عن كل فرد
 ليكون كل لنا سبب معنى
 آخر ترجيح التأسيس على
 التأكيدي وامافى صورة
 التأخير فلان قولنا لم يرقم
 انسان سالبة مهمل لاسور
 فيها (والسالبة المهمل فى قوة
 السالبة الكلية المقضية
 للنفي عن كل فرد) نحو لا شئ
 من الانسان بقاء

واجب بان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للرجع وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير
عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا فالضمير في لم يعلم على الرجل السابق وليس الضمير
في لم يعلم معنى كل رجل افاده العلامة عبد الحكيم (قوله واما في صورة التأخير) اي واما
بيان لزوم ترجيح التأكد او عكس المقاد بالتأخير والتقديم في صورة التأخير (قوله
لا سور فيها) تفسير لقوله معلقة (قوله المنتضية للنفي عن كل فرد) انما عبر هنا بالقضية
وفيما مر بالاستزمنة لان السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه
عن بعض وثبوته لبعض و على كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار
بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم
عن كل فرد فلذا عبر في جانبها بالقضية المشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام
(قوله ولما كان هذا) اي الحكم بان السالبة الممثلة في قوة السالبة الكلية وقوله
مخالفا لما عندهم اي لما تقرر عندهم وقوله من ان الخ بيان لما عندهم وهذا اشارة
الى وجه تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل
كون الموجبة الممثلة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية (قوله بيده) اي ذلك
الحكم بقوله الخ اي فيكون هذا مخصصا لقولهم الممثلة السالبة في قوة الجزئية فا
عندهم من ان الممثلة السالبة في قوة الجزئية انما هو في غير ماموضوعها في سياق النفي
وهو نكرة غير مصدرة بكل وهذا صادق بصور ثلاث اما اذا كان موضوعها معرفة
نحو الانسان لم يسم او نكرة ولم يتقدمه نفي نحو انسان لم يسم او تقدمه نفي ولكن كانت
النكرة مصدرة بكل نحو لم يسم كل انسان فالممثلة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية
واما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا في سياق النفي فانها تكون في قوة
السالبة الكلية نحو لم يسم انسان (قوله لورود موضوعها في سياق النفي حال كونه
نكرة غير مصدرة بلفظ كل) اي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي واشار
الشارح بقوله حال كونه نكرة الخ الى ان حكم المصنف بان ورود الموضوع في حيز
النفي يفيد عموم السلب مقيد بغير ان يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر بلفظ كل
واما ان كان مفيدا لسلب العموم (قوله فانه يفيد) اي النكرة في سياق النفي او الموضوع
النكرة في سياق النفي (قوله وذلك) اي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون كل للتأسيس ثابت لان لفظ كل الخ ودفع الشارح بهذا ما يقال انه لا يلزم
من نفي احدهذين المنيين ثبوت المعنى اخر لجواز ان يثبت معنى آخر غيرهما عند
دخول كل وحاصل الدفع انه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين فثبت اثني
احدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله في هذا المقام) اي مقام دخولها على
السند اليه التكرار مقدما او مؤخرا والحال ان السند مقرون بحرف النفي وقوله هذين
المنيين اي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله ان التقديم) اي

ولما كان هذا مخالفا لما
عندهم من ان الممثلة في قوة
الجزئية بيده بقوله
(لورود موضوعها) اي
موضوع الممثلة (في سياق
النفي) حال كونه نكرة
غير مصدرة بلفظ كل فانه
يفيد نفي الحكم عن كل
فرد فاد كان لم يسم انسان
بدون كل معناه نفي القيام
عن كل فرد فلو كان بعد
دخول كل ايضا كذلك كان
كل لتأكيد المعنى الاول
فيجب ان يحمل على نفي
القيام عن جملة الافراد
لتكون كل لتأسيس معنى
آخر وذلك لان لفظ كل
في هذا المقام لا يفيد الا احد
هذين المعنيين فعند انتهاء
احدهما يثبت الآخر
ضرورة والحاصل ان
التقديم بدون كل لسلب
العموم ونفي الشمول
والتأخير لعموم السلب ٨

للمسند اليه المنكر نحو انسان لم يقم وقوله لسلب العموم اى للسلب الجزئى (قوله
 والناخير) اى للمسند اليه المنكر نحو لم يقم انسان وقوله لعموم السلب اى للسلب الكلى
 (قوله وفيه نظر) اى فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الدليل اعنى قوله لثلا يلزم
 ترجيح التأكيد على التأسيس فالمصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذى ادعاه ذلك القائل
 وانما اثاره فى صحة دليله ولذا رجع بعضهم ضمير فيه لقوله لثلا يلزم الخ وحاصل
 ما ذكره المصنف ثلاث منوعات الاول مشترك بين الصورة الاولى والثانية وهذا الخ
 قد باطله الشارح واما المتعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية (قوله يعنى الخ)
 عبر بالعناية فى الموضعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الاولى
 والصورة الثانية فغنى المراد منهما اوانه اتى بالعناية هنا لأن الصورة الاولى فى كلام
 المصنف محتملة لها مع كل وبدونها والمراد الثانى فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعده
 (قوله الى ما اضيف اليه كل) اى فى التركيب الآخر الذى لم يؤت فيه بكل (قوله
 وقد زال ذلك بالاسناد اليها) الضمير عائذ على كل وانه لكون المراد اللفظة اولئا ويلها
 بالكلمة او الاداة اى وشرط التوكيد ان يكون الاسناد واحدا وما هنا اسنادان
 لان قولنا انسان لم يقم غير كل انسان لم يقم واعترض بان هذا الرد لا يناسب قواعد
 المنطقين لان الموضوع عندهم ما اضيف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ
 فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تأكيدا ان حل الكلام على المعنى الاول
 قبل دخولها او تأسيسا ان حل على خلافه لان اسناد واحد وقد يجاب بان
 المصنف بنى كلامه فى النظر على اصطلاح النحويين لكن انت خير بان المسند بنى
 كلامه على اصطلاح المناطقة الا ترى لما تقدم فى صدر البحث من قوله قد يقدم المسند
 اليه المقرون بكل قرره شيئا العلامة العدوى (قوله لان التأكيد) اى الاصطلاحى
 فحذف الصفة للعلم بها (قوله لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر) اى فى تركيب
 واحد واسناد واحد جاء القوم كلهم فلفظ كلهم يفيد تقوية ما يفيد القوم وما هنا
 لس كذلك (قوله وهذا) اى لفظ كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) اى وهو
 النفى عن كل فرد فى الصورة الثانية والنفى عن الجملة فى الصورة الاولى وقوله حينئذ اى حين
 حول الاسناد الى لفظ كل (قوله وحاصل هذا الكلام) اى النظر اننا لانسلم انه لو حل
 الخ اى لانه ليس هنا لفظان فى تركيب واحد اكد احدهما الآخر بل الموجود اسنادان
 اسناد الى كل واسناد الى انسان فلان اكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله
 ولا يخفى ان هذا) اى النع المشار له بقول المصنف وفيه نظر (قوله اما لو اريد بذلك)
 اى بالتوكيد (قوله كان حاصلا بدونه) اى سواء كان الاسناد واحدا او متعددا (قوله
 فاندفاع النع) اى الذى هو حاصل تنظير المصنف (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان
 المنع المذكور مندفعاً (قوله يتوجه) اى عليه ما اشار اليه بقوله اى فقط دون البحث

٨ وشمول النفى فبعد دخول
 كل يجب ان يعكس هذا
 ليكون كل للتأسيس اراجع
 دون التأكيد المرجوح
 (وفيه نظر لان النفى عن
 الجملة فى الصورة الاولى)
 يعنى الموجبة المهمة
 المعدولة للمحمول نحو انسان
 لم يقم (وعن كل فرد فى)
 الصورة (الثانية) يعنى
 السالبة المهمة نحو لم
 يقم انسان (انما افاده
 الاسناد الى ما اضيف
 اليه كل) وهو لفظ انسان
 (وقد زال ذلك) الاسناد
 المفيد لهذا المعنى (بالاسناد
 اليها) اى الى كل لان اناسا
 صار مضافا اليه فلم يبق
 مسندا اليه (فيكون) اى
 على تقدير ان يكون الاسناد
 الى كل ايضا مفيدا للمعنى
 الحاصل من الاسناد الى
 انسان يكون كل (تأسيسا
 لانا أكيدا) لان التأكيد
 لفظ يفيد تقوية ما يفيد
 لفظ آخر

السابق فمحط الفائدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله وفذا فادت) اى لم افادتها النفي
عن الجملة الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد ووجه اللزوم ان الخاص
يستلزم العام (قوله فاذا حلت كل) اى بعد دخولها (قوله حتى يكون) اى بحيث
يكون لحتى للتفريع (قوله بل تأكيد) اى للمعنى المقاد بطريق اللزوم (قوله لان
هذا المعنى) اى نفي القيام عن الجملة (قوله كان حاصله بدونه) اى بدون كل (قوله وحينئذ)
اى وحين اذا كان هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصله بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح
التأكيد على التأسيس) اى كما اعاه صاحب القيل السابق (قوله اذلا تأسيس
اصلا لان لفظة كل للتأكيد على كل حال) قوله بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين
اى وهما تأكيد النفي عن كل فرد وتأكيده النفي عن الجملة وحاصله انه اذا كان كل من النفي
عن كل فرد والنفي عن الجملة مفاد قبل دخول كل فبعد دخول كل تكون للتأكيد سواء
كانت للنفي عن كل فرد او عن جملة الافراد فان جعلنا هالنفي عن كل فرد وهو عموم السلب
لزم ترجيح احدهما كيدين وهو تأكيد النفي عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو
النفي عن جملة الافراد وان جعلنا هالنفي عن جملة الافراد وهو سلب العموم لزم ترجيح
احد التأكيدين وهو النفي عن جملة الافراد على التأكيد الآخر وهو النفي عن كل فرد
وحيث فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لانه لو حمل
على النفي عن كل فرد لزم عليه ترجيح التأكيد على التأسيس اذلا تأسيس اصلا (قوله
وما يقال) اى من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض
المصنف اننا لانسلم انه لو حمل كل على الساتى وهو النفي عن الجملة يكون تأسيسا بل هو
تأكيد وحاصل ذلك الجواب ان لم يقيم انسان مدلوله المطابق بنى الحكم عن كل فرد
واما النفي عن الجملة فهو لازمه لان السلب الكلى يستلزم رفع الاحباب الكلى فلو قلنا
مدلوله بعد كل النفي عن الجملة كان مدلوله مطابقا فالنفي عن الجملة بعد كل مدلول
مطابق والتزامي قبلها وحيث فلا يكون حل لم يقيم كل انسان على نفي الجملة تأكيد
لعدم اتحاد الدالتين (قوله اذلو اشترط الخ) حاصل ذلك الرد ان اشتراط اتحاد
الدالتين في التأكيد وان نفع هنالك يعكر عليه ما سبق فلم يكن حاسما لمادة الشبهة
بالكلية وتوضيحه ان ذلك القائل يقول ان انسان لم يقيم لنفي الحكم عن الجملة فاذا دخلت
كل يجب ان تكون لنفي الحكم عن كل فرد ولا تجعل لنفي الحكم عن الجملة مثل انسان
لم يقيم اذلو جعل مثله لزم ترجيح التأكيد على التأسيس فلو كان هذا القائل بشرط
في التأكيد اتحاد الدالتين لورد عليه ان انسان لم يقيم معناه المطابق بثبوت النفي عن انسان
ماى بعض مبهم ويلزمه النفي عن الجملة فدلالة انسان لم يقيم على نفي الحكم عن الجملة
بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل انسان لم يقيم لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يقيم على هذا المعنى وهو النفي

وهذا ليس كذلك لان هذا
المعنى حيث انما افاده
الاسناد الى لفظ كل لاشئ
آخر حتى يكون كل
تأكيدا له وحاصل هذا
الكلام اننا لانسلم انه لو حمل
الكلام بعد كل على المعنى
الذى حل عليه قبل كل
كان كل للتأكيد ولا يخفى
ان هذا انما يصح على
تقدير ان يراد التأكيد
الاصطلاحي امالوا اريد
بذلك ان يكون كل لافادة
معنى كان حاصله بدونه
فاندفاع النع ظاهرا
وحيث توجه ما اشار اليه
بقوله (ولان) الصورة
(الثانية) معنى السالبة المهمة
نحو لم يقيم انسان (اذا
افادت النفي عن كل فرد فقد
افادت النفي عن الجملة فاذا
حلت كل) (على الثانى)
اى على افادة النفي عن جملة

عن الجملة بالمطابقة لابلال التزام فيلزمه ان يكون ليس هذا من باب التوكيد مع ان هذا
القائل جعله من باب التوكيد فدل هذا على ان ذلك القائل لا يشترط في التأكيد
اتحاد الداليتين (قوله لم يكن الخ) انه قد جعل فيما سبق تأكيدها بهذا الجواب
وان تارة هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله لنفي الحكم) اي لثبوت نفي الحكم عن الجملة (قوله
على هذا المعنى) اي النفي عن الجملة وقوله التزام اي لان مدلوله المطابق ثبوت
النفي عن انسان ما يلزمه النفي عن الجملة (قوله ولان النكرة الخ) هذه مناقشة لفظية
مع صاحب القيل في التسمية فقط واعترض عليه بمخالفة اصطلاح القوم والمناقشة
واردته على قوله لان السالبة الممهلة في قوة الكلية لورود موضوعها الخ وحاشا له
ان النكرة المنفية اذا عمت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كلية لامهملة قسمية ذلك
القائل لها مهملة لا يصح فحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهملة فقوله كما ذكره
هذا القائل راجع للنفي (قوله لانه قد بين فيها) اي في القضية التي وقع موضوعها
نكرة منفية عامة وقوله من الافراد اي من افراد الموضوع اي وكل قضية كذلك فهي
سالبة كلية لامهملة (قوله والبيان) اي بيان ان الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله
لا بد له من بين بصيغة اسم الفاعل وقوله ولا محالة اي وقطعا ههناشي بدل الخ اي وهو
وقوع النكرة في حيز النفي وقوله سوى هذا سوى الشي الدال على كية الافراد لا خصوص
لاشي ولا واحد مثلا في السلب الكلّي بل المراد بالسور ما يشمل فريقا لخالو ووقوع النكرة
في حيز النفي وقول بعض الناطقة ان السور هو اللفظ الدال على كية الافراد فهو اما تعريف
للسور اللفظي او مراده اللفظ المذكور وما يقوم مقامه (قوله وحينئذ اي وحين اذا ارادنا
بالسور ما يدل على كية الافراد وان لم يكن لفظا يندفع ما قبل اعذارا عن صاحب
القيل في تسميتها مهملة وحاصله ان قول المعترض وهو المصنف هذه القضية اعني
لم يعم انسان قديين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع وكل
ما هو كذلك فهي سالبة كلية لامهملة كبراه ممنوعة اذ لا نسلم ان ما بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك الا اذا كان
فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهملة لعدم السور
وحاصل دفع ذلك الاعتراض انا لا نسلم ان القضية التي بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل واحد من افراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك
لان الموجود في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهل فيها
بيان كية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الاحباب او السلب لكل افراد الموضوع
او بعضها والكاية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع
سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك او بغيره كوقوع النكرة في سياق النفي (قوله وقال
عبد القاهر) عطف على قوله قيل وقد يقدم ان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر
هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق وحينئذ فائدة اعادة ذلك الاشارة

الافراد حتى يكون معنى
لم يعم كل انسان في القيام
عن الجملة لاعن كل فرد
(لا يكون) كل تأسيسا
بل تأكيدا لان هذا المعنى
كان حاصلًا بدونه وحينئذ
فلو جعلنا لم يعم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يعم
انسان لم يلزم ترجيح التأكيد
على التأسيس اذ لا تأسيس
اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التأكيدين على الآخر
وما يقال ان دلالة لم يعم
انسان على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام ودلالة لم
يعم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تأكيدا
ففيه نظر اذ لو اشترط في
التأكيد اتحاد الداليتين

الى ان ما ذكره صاحب القيل السابق حق وان الباطل دليله وانه لا يلزم من بطلان
الدليل بطلان المدلول كذا اجيب وفي ذلك الجواب نظر لان هذا معلوم من تخصيص
الدليل بالاعتراض على انه يمكن التفتيه على ذلك بعبارة مختصرة بان يقول واليه ذهب
عبد القاهر او هو صحيح فالاولى الجواب بان ما ذكره الشيخ يخالف لما ذكره صاحب
القبل لان تقديم النفي على كل كما في لم يبق كل انسان يفيد النفي عن الجملة عند صاحب
القبل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض
الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فينبهها العموم والخصوص فلا يرد
السؤال من اصله على ان في كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وامثلة ليست
في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا
اليها وكلام الشيخ عبد القاهر اعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان
في اعادته هذه القوائد الآتية (قوله بان اخرت) اى لفتنا او رتبة وقد مثل المصنف
للتاني فيما يأتي بقوله كل الدراهم لم آخذ (قوله اولا) اى بان كانت معمولة للابتداء
(قوله ما كل الخ) يحتمل ان تكون مجازية وان تكون تيمية فعلى الاول تكون كل
معمولة لاداة النفي لاعلى الثاني لانها عليه معمولة لعاملها وهو الابتداء وهاتان صورتان
اعني ما اذا كانت معمولة لاداة النفي او غير معمولة وعلى كل حال الخبر فعل (قوله
تجرى الريح الخ) هذا دليل على ما ادعاه في الشطر الاول وذلك لان كون ارباب السفن
يشتهون جريان الريح لسفهم مع السلامة معلوم وربما جاءت الريح مخالفة لشهوتهم
الجريان لما فيه من عطبتهم او مشتتهم فلم يدركوا ما يشتهون الا ان قوله تجرى الخ يفيد ان
جريانها آت بشئ يخالف لشهوتهم مع ان المراد ان جميعها قديكون مخالفا لشهواتهم الجريان
مع السلامة وحينئذ فلامعنى لقوله تجرى الريح مما تنتهى السفن قلت المراد انها تجرى مع
الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم الى عكس المراد فالباء بمعنى مع وما
واقعة على حالة ثم اسناد الشهوة للسفن مجاز عقلى اى اهل السفن واعلم ان قوله تجرى الخ
قضية مهمة في قوة الجزئية فاندفع ما يقال ان هذا من باب عموم الساب وهو يخالف لما
يفيده قوله ما كل الخ فلا يصح ان يكون دليلا له فتأمل (قوله حاصلا) بالنصب على
ان ما مجازية وبصح الرفع على انها تيمية والخبر على كل حال اسم فها تان صورتان اعني
ما اذا كانت كل معمولة لاداة النفي او غير معمولة والخبر فيهما اسم (قوله او معمولة للفعل)
اى او الوصف بدليل ما يأتي (قوله الظاهر) اى المتبادر وانما كان هذا متبادرا لانه
عطف صفة على مثلها (قوله وليس بسديد) اى لما فيه من عطف الخاص على العام
باو وهو ممنوع (قوله لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك) اى ولا يضر في شموله

لم يكن كل انسان لم يبق
على تقدير كونه لنفي الحكم
عن الجملة تأكيد الان دلالة
انسان لم يبق على هذا المعنى
الزمام (ولان التكرار المنفية
المنفية اذا عمت كان قولنا
يقيم انسان سالبة كلية
لامهمة) كما ذكره هذا
القائل لانه قد بين فيها
ان الحكم مسلوب عن كل
واحد من الافراد والبيان
لا بدله من مبين ولا محالة
ههنا شئ يدل على ان الحكم
فيها على كلية افراد
الموضوع ولا نعني بالسور
سوى هذا وحينئذ يندفع
ما قيل منها ما مهمة باعتبار
عدم السور (وقال عبد
القاهر ان كانت) كلمة (كل
داخله في حيز النفي بان
اخرت عن اداته)

لذلك تفسيره بقوله بان اخرت عن ادائه والحال ان المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى النافي لما تقدم ان المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمي اي الرئي (قوله وكذا لو عطفها الخ) اي ليس بسايد انما (قوله بمعنى او جعلت معمولة) يحتمل ان المراد ان معمولة بمعنى جعلت معمولة هو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معمولة وهو الذي صرح به في المطول مقتصر عليه لكن يرد على هذا الثاني ان فيه فسادا آخر وذلك لان حذف العامل المعطوف وابقاء معمولة من خواص الواو كما في قول الشاعر علفتها تناء وما بادرا كما ذكره في الخلاصة بقوله وهي انفردت بعطف عامل الخ (قوله شامل له) اي لان تأخيرها عن اداة النفي صادق بان تكون معمولة للفعل المنفي او لا فالاول نحو ما اخذت كل الدراهم والثاني نحو ما كل متمنى انما حاصل (قوله اللهم الخ) اي وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله واخرت (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل) اي والمعنى بان اخرت عن اداة النفي انغير الداخلة على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي هذا على تقدير عطف معمولة على اخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله ان كانت كل داخله في حيز النفي بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او كانت معمولة للفعل المنفي واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله او تأكيدا) اي لان العامل في المتبوع عامل في التابع الا في البدل (قوله او غير ذلك) اي ككونها مجرورة او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم او ما عبرت كل اليوم (قوله وقدم التأكيد) اي قدم المصنف المثال الذي فيه كل تأكيد على المثال الذي فيه كل فاعلا مع ان المناسب تقديم المثال الذي وقعت فيه كل فاعلا لان الكلام في تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظي عمل الفعل فيه اظهر من عمله في تأكيد (قوله لان كلا اصل فيه) اي في التأكيد لافي الفاعل وهذا لا ينافي ان الفاعل اصل في نفسه وان غير كل من ادوات التأكيد اصول فيه ايضا فاندفع ما يقال ان ظاهره يقتضي ان كلا اصل في التأكيد وان غيرها كاجعين فرع عنها ليس كذلك (قوله او كل الدراهم لم اخذ) هذا ونحوه لا ينافي قوله السابق بان اخرت عن ادائه بناء على قول الشارح السابق اللهم الخ لانه حينئذ يكون مثالا لقول المصنف او معمولة واما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد بالتأخير الرئي لا اللفظي (قوله وكذا لم اخذ الخ) اشار الى ان المصنف ترك مثالي التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق (قوله توجه الخ) جواب الشرط في قوله ان كانت داخله الخ فقول الشارح في جميع الخ حل معنى لاحل اعراب (قوله وافاد ثبوت الفعل) اي ثبوت مدلوله وكذا قوله او الوصف نحو ما كل الدراهم مأخوذة في الكلام توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما يقال ان اراد بالفعل

سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا (نحو ما كل ما تمنى المرء يدركه) تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصل (او معمولة للفعل النفي) الظاهر انه عطف على داخله وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفها على اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان التأخير عن اداة النفي ايضا شامل له اللهم الا ان يخصن التأخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تأكيدا لاحدهما او غير ذلك (نحو ما جاء القوم كلهم) في تأكيد الفاعل او ما جاء كل القوم في الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لان كلا اصل فيه

(اولم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (اوكل

الدراهم لم آخذ) في
المفعول المتقدم وكذا لم
آخذ الدراهم كلها
او الدراهم كلها لم آخذ
ففي جميع هذه الصور
(توجه النفي الى الشمول
خاصة) لا الى اصل
الفعل (وافاد) الكلام
(ثبوت الفعل او الوصف
لبعض) مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى
فاعلا للفعل او الوصف
المذكور في الكلام (او)
افاد (تعلقه) اي تعلق
الفعل او الوصف (به)
اي بعض مما اضيف
اليه كل ان كانت كل في
المعنى مفعولا للفعل او
الوصف وذلك بدليل
الخطاب وشهادة الذوق
والاستعمال والحق ان
هذا الحكم اكثرى لا كلى
بدليل قوله تعالى والله
لا يحب كل مختال فخور
والله لا يحب كل كفار
اثيم ولا تطع كل حلاف
مهين (والا) اي وان
لم تكن داخلية في حيز
النفي بان قدمت على النفي
لفظا ولم تقع معمولة للفعل
النفي (عم) النفي كل فرد
مما اضيف اليه كل وافاد

الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة لقوله
او الوصف ثم ان افادة ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفة وهو المعبر عنه بدليل
الخطاب في كلام الشارح الآتي ولو قال المصنف وافاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل
او الوصف لكان اولي الاشمل ما اذا كان الخبر اسما جامدا نحو ما كل سوداء ثمرة
وما كل بيضاء شحمة لان ثمرة وشحمة يصدق على كل انه محكوم به ولا يصدق عليه
انه فعل او وصف (قوله في المعنى فاعلا) اي سواء كانت فاعلا في اللفظ ايضا او لا
بان كانت توكيدا في اللفظ للفاعل (قوله او افاد تعلقه الخ) اطلاق الثبوت على نسبة
الفعل او الوصف للفاعل والتعلق على نسبة احدهما للمفعول اصطلاح شائع كما في
ابن يعقوب (قوله ان كانت كل في المعنى مفعولا الخ) اي سواء كانت مفعولا في اللفظ
ايضا او لا بان كانت توكيدا للمفعول وقوله او الوصف نحو ما انا آخذ كل الدراهم
(قوله وذلك) اي ثبوت الفعل او الوصف وتعلقهما ببعض بدليل الخطاب اي
مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم منطوقه نفي الجحى عن الكل فيفهم منه ثبوت
مجى البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله والحق ان هذا الحكم) اعني توجه النفي
للتشمول و ثبوت الفعل او الوصف للبعض عند وقوع كل في حيز النفي (قوله لا كلى)
اي لانه قد يتوجه النفي عند وقوع كل في حيزه الى الفعل ويكون القصد نفيه عن كل
فرد بدليل الخ وقد يقال ان كلام الشيخ عبدالقاهر مبنى على اصل الوضع وافادة هذه
الآيات لتشمول النفي ليس من اصل الوضع وانما هو بواسطة القرائن والادلة الخارجية
وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعه الخلاف المهين فالآيات مصروفة
عن الظاهر بهذه الادلة الخارجية لان محل العمل بمفهوم المخالفة مالم يعارضه معارض
حتى انه لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم على انه قد يقال ان هذه الآيات
لادلالة فيها على ان وقوع كل في حيز النفي قد يفيد نفي الفعل عن كل فرد لجواز ان
يعتبر فيها دخول كل بعد النفي لاقبله فيكون قيدا في النفي لافي المنى فيكون من شمول
النفي لان القيد اذا لوحظ بعد النفي كان قيدا فيه لا في المنى فيكون النفي نفي مقيدا
لانني قيد فتأمل انتهى سم (قوله كل مختال) اي متكبر محجب وقوله فخور اي كثير
الفخر على الناس بغير حق (قوله كل كفار) اي جاحد بتحريم الزنا وقوله اثم
اي كثير الاثم كذا في الفناي (قوله كل حلاف) اي كثير الخلف في الحق والباطل
وقوله مهين اي قليل الراي والتبوير او حقير عند الناس لاجل كذبه كذا في الفناي
واورد الشارح هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه اشارة الى ان
النهى كالنفي في الحكم السابق (قوله بان قدمت على النفي الخ) فيه اشارة الى ان النفي
المستفاد من لفظة والامتوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي يفيد وجود النفي
في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي

نفي اصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له ذوالبيدين) اسم رجل من الصحابة

من الكلام اصلاً فلا يصح حينئذ سقاء قوله عم النبي على اطلاقه (قوله ولم تقع معموله الخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فانها مقدمه على النبي لكنها معموله للفعل النبي ولوزاد ورتبة بعد قوله لفظاً لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم رجل الخ) المراد بالاسم اللقب اي انه لقب رجل من الصحابة اسمه الخرباق او العرابض بن عمرو وهو بكسر الخاء في الاول والعين في الثاني وانما لقب بذى اليمين لطول كان في يديه وقيل لانه كان اضبط اي يعمل بكنتا يديه على السواء (قوله اقصر الصلاة) اي الظهر او العصر كما في رواية مسلم والبخاري والقول بانها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتي العشاء والمراد احدى صلاتي وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ولفظ الحديث من رواية ابني هريرة صلى بنارسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم احدى صلاتي العشاء في الحضر وسلم من ركعتين فقام ذوا ليدين وقال اقصر الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذوا ليدين بعض ذلك قد كان فأقبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر فقال احق ما بقوله ذوا ليدين فقالا نعم فقام عليه الصلاة والسلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو (قوله بالرفع) اي لا بالنصب يجعل اقصر الصلاة ككربت فاعله ضمير النبي (قوله فاعل) اي لا نائب فاعل يجعل اقصر الصلاة مبنياً للمجهول وانما اني بهذا الضبط دفعا لما يتوهم ان الصلاة مفعول اقصر الصلاة يجعله ككربت لمناسبته لقوله ام نسيت او نائب فاعل يجعل اقصر الصلاة مبنياً للمفعول اذ هذا لم يثبت عند الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دليل على ان من قال ناسياً لم افضل وكان قد فعله انه غير كاذب لان كلام الناسي ليس بصدق ولا كذب قاله الكرمانى ان قيل لاجاز ان يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر لانه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لان بعضه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان اريد في ظني لم يصح رد ذى اليمين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لانه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بل بعض ذلك قد كان في ظنك فتعين ان المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الامر و اذا كان المراد ذلك فلا يحسن ان يكون كلام ذى اليمين رداً لقوله كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد المحمول لان المحمول النبي في كلام النبي الكون في ظنه والمحمول المتيقن في كلام ذى اليمين الكون في نفس الامر و اذا لم يتحد المحمول فلا تناقض فلا يصح الرد واجيب بان المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر بحسب ظني فبين ذوا ليدين ان الظن لم يطابق نفس الامر واعتراض بان ظن الخطأ نفس وهو لا يجوز عليه الصلاة والسلام واجيب بان ظن الخطأ وكذلك النسيان انما يكونان نقصاً في حقه اذا كانا بسبب اشتغال القلب بامور الدنيا واما اذا كانا من الله لاجل تبين الاحكام للامة فلا يكونان نقصاً والى هذا يشير قوله عليه الصلاة والسلام

(اقصر الصلاة)
بالرفع فاعل اقصر الصلاة
(ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن) هذا
قول النبي عليه الصلاة
والسلام والمعنى لم يقع
واحد من القصر
والنسيان على سبيل شمول
النفي وعمومه لوجهين
احدهما ان جواب ام اما
بتعين احد الامرين
او بنفيها جميعاً تخطئة
للمستفهم لا ينفى الجمع بينهما
لانه عارف بان الكائن
احدهما والثاني ما روى
انه لما قال النبي عليه
الصلاة والسلام كل ذلك
لم يكن قال له ذوا ليدين
بعض ذلك قد كان ومعلوم
ان الثبوت للبعض انما
يتا في النفي عن كل فرد
لأن النبي عن المجموع

في الحديث اني لانسى ولكن انسى لاسن اى ليس من طبعى النسيان كما هو طبع من
لا يتحافظ بشغل الفكر بامور الدنيا ولكن انسى شغل الفكر بالله لاشرع قرر ذلك
شيخنا العلامة العدوى عليه سمحائب الرحمة والرضوان (قوله هذا قول النبي الخ)
هذا ابضاح فان كونه عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبي الخ
(قوله لوجهين) علة لكون المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان وما يدل على
هذا المعنى ايضا ما ورد في بعض الطرق لم انس ولم تقصر وخبر ما فسرته بالوارد (قوله
او بنقيهما جميعا) اى وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لاحد الامرين فزوم
ان مراده نفي كل منهما (قوله تخطئه للمستفهم) اى في اعتقاده الثبوت لاحدهما
(قوله لا نفي الجمع بينهما لانه) اى المستفهم عارف اى معتقد ثبوت احدهما واذا كان
كذلك فلا يصح ان يحاسب به لانه لم يفده فائدة والحاصل انه اذا قيل ازيد قائم ام
عروفانه بحساب تعيين احدهما بان يقال قام عمرو او بنى كل منهما بان يقال لم يقم
واحد منهما ولا يجاب بنى الجمع بان يقال لم يقوما معا بل القائم احدهما لان هذا
الجواب لا يفيد السائل شيئا لانه عالم ان احدهما قائم ولم يعلم عينه فكذلك هنا
لا يصح ان يكون مراد النبي لم يقع جميعا اى بل الواقع احده لانه لا يصلح جوابا
(قوله ان الثبوت للبعض) اى الذى هو موجه جزئية وقوله انما نافي اى يناقض
النفي عن كل فرد اى الذى هو السالبة الكلية (قوله النفي عن المجموع) اى عن الهيئة
الاجتماعية الذى هو سلب جزئى وحيث قد ذى اليدين انما قال للنبي بل بعض ذلك
قد كان له ان النبي مراده نفي كل واحد من الامرين فلو كان ليس مراد النبي نفي كل
فرد لم يصح ان يكون قول ذى اليدين بل بعض ذلك قد كان رداله وما يقال انه يمكن
ان مراد النبي النفي عن المجموع ونفي المجموع صادق بنفى كل واحد وبنفى احد
الامرين مع ثبوت الآخر وان ذا اليدين قد اخطأ في فهمه مراد النبي عليه السلام
فهم انه اراد نفي كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال على انه عليه السلام اراد
نفي كل فرد فهو بعيد غاية البعد (قوله برفع كله) اى على انه مبتدأ خبره جملة
لم اضع والرابط محذوف لا يقال ان في الرفع تهية العامل للعمل ثم قطعه وقد صرح
في المعنى وغيره بمنع زيد ضربت لذلك لاننا نقول المسئلة ذات خلاف فقد نقل الشارح
في مطوله عن سيويه ان قول الشاعر ثلاث كلهن قلت عمدا برفع كلهن يدل على
جواز التركيب المذكور افاده الفنائى (قوله من الذنوب) اشار بذلك الى ان ذنبا
نكرة عامة بقرينة المقام وان كانت واقعة في سياق الاثبات او ان ذنبا اسم جنس
يفع على القليل والكثير فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينة المقام (قوله ولا فائدة هذا
المعنى الخ) علة لقوله عدل مقدمة عليه وقد يرد بان عدوله الى الرفع لعدم صحة ان يكون
لا فائدة عموم السلب بل يجوز ان يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب لفظ كل

اذلوا نصبها لكانت مفعولا وهو ممنوع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمير لم يستعمل
 في كلامهم الا تأكيد او مبتدا ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورة فلا يقال جاني
 كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بلكم وقد يجاب بان ما ذكر من انها اذا كانت
 مضافة للمضمير لا تقع مفعولا محمول على الاكثر الغالب وليس بكل في الفنى جواز
 وقوعها مفعولا بقلة بدليل قوله فيصدر عنها كلها وهو ناهل واذا لم يكن الحكم
 المذكور كليا بل جاز ان يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن النصب الى الرفع انما
 هو لافادة المعنى المذكور الذي هو عموم السلب لان النصب لا يفيدُه وانما يفيد سلب
 العموم (قوله واما تأخيرُه) اى عن المسند لان الكلام فيهما (قوله فلاقتضاء
 المقام تقديم المسند) اى فلاجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكتة من النكات
 المتقتضية لتقديمه ككونه عاملا اوله الصدارة واللام لام التعليل ويصح ان تكون بمعنى
 عند ومحصلة ان النكات المتقتضية لتقديم المسند الآتية في احوال المسند هي النكات
 المتقتضية لتأخير المسند اليه بذاتها لاشئ غيرها ان قلت قد تقدم ما يأخذ منه
 نكتة التأخير وهو افادة سلب العموم قلت ان ما تقدم غير واف فلذا احال هنا على
 ما يأتي فان قلت هلا اتى بالنكات هنا واحال فيما يأتي على ما هنا ويكون احالة على
 معلوم بخلاف ما سلكه فانه احالة على غير معلوم فالجواب كإفادته العلامة بسقلا عن
 الاطول ان المصنف انما فعل ذلك اشارة الى ان التأخير للمسند اليه ليس من
 مقتضيات احواله وانما هو من ضرور باتها ولوازمها ومقتضى الحال انما هو التقديم
 للمسند وقد يقال هذا مجرود دعوى وهلا جعل التأخير مقتضى الحال والتقديم للمسند
 لازما له (قوله الذى ذكر الخ) فيه اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار
 اليه متعدد اتأوله بالمذكور ولقد اعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر
 بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الاشارة موضع المضمير والمفرد موضع
 الجمع تبينها على انه جعل الاحوال المتقدمة بحسب البيان ولطف المزج واحدا
 ونهاية الابضاح كالحسوس وعدل عن صيغة البعد وهى ذلك الى صيغة القرب ايماء
 الى ان مقتضى الظاهر قريب ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتدأ به
 (قوله في المقامات) متعلق بذكر وفي معنى مع او انها للظرفية المجازية اذ المراد
 بالمقامات الاحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ومقابلة المقامات بالذكر
 والحذف والاضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الاحاد فلكل
 واحد مما ذكر مقام (قوله كلفه مقتضى الظاهر من الحال) نية بايراد كلفه تأكيد او مبتدا
 على ان المشار اليه متعدد واعلم ان الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا
 بكيفية ماسواه كان ذلك الامر الداعى ثابتا في الواقع او كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم
 وظاهر الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط

(وعليه) اى على عموم
 النفى عن كل فرد (قوله)
 اى قول ابى النجم
 (قد اصححت ام الحيار تدعى
 على ذنبا كلفه لم اصنع) برفع
 كلفه على معنى لم اصنع شيئا
 مما تدعيه على من الذنوب
 ولا فائدة هذا المعنى عدل
 عن النصب المستغنى
 عن الاضمار الى الرفع
 المنقر اليه اى لم اصنعه
 (واما تأخيرُه) اى تأخير
 المسند اليه (فلاقتضاء المقام
 تقديم المسند) وسيجئ بيانه
 (هذا) اى الذى ذكر من
 الحذف والذكر والاضمار
 وغير ذلك في المقامات
 المذكورة (كلفه مقتضى
 الظاهر) من الحال

ان يكون ذلك الامر ثابتا في الواقع فقط فعمل من هذا ان ظاهر الحال اخص من الحال
وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال اخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال
مقتضى حال ولا ينعكس الا جزئيا واعترض على المصنف في تأكيده هنا بكل المقتضى
كون كل فرد مما تقدم مقتضيا لظاهر الحال مع ان من جملة ما تقدم مالمس مقتضى
ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير المعين وكنزيل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه واجيب
بان هذا الذي تقدم انما هو في الاسناد الخبري والكلام في المسند اليه ولم يتقدم تخريجه
على خلاف مقتضى الظاهر فلا نساح في التأكيذ كذا قيل وفيه انه تقدم فيه توجيه
الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله وقد يخرج الكلام) اي وقد
يورد الكلام ملتبسا بمخالفة مقتضى ظاهر الحال واتى بكلمة قدم المضارع اشارة لقلة
ذلك بالنسبة لمقابله (قوله لاقتضاء الحال اياه) اي لاقتضاء باطن الحال اياه لعروض
اعتبار آخر الطيف من ذلك التاخر (قوله كفولهم) اي العرب ابتداء من غير جرى
ذكر المسند اليه لفتنا او تقديرنا (قوله نم رجلا مكان نم الرجل) اي ونم رجلين مكان
نم الرجلان ونم رجلا مكان نم الرجال (قوله وعدم قرينة تدل عليه) اي بخصوصه
وفيه اشارة الى ان الموجب للاضمار احد امرين اما تقدم المرجع او قرينة تدل عليه
فاذا قد اكان مقتضى الظاهر الايمان بالاسم الظاهر لا بالضمير فقام نم الرجل مقام
اظهار لعدم وجود الامرين اللذين يقتضيان الاضمار فاذا قلت نم رجلا زيد ما ضمار
المسند اليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر
الطيف من ذلك الظاهر وهو حصول الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب
للدخ والذم العامين اي من غير تعين خصلة (قوله عائد الى متعل معهود في الذهن)
اي الى شئ معقول في الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شئ صادق بان يكون
رجلا او اكثر او امرأة او اكثر فاذا اتى برجل مثلا الذي هو تمييز وتفسير له علم
جنس ذلك المتعلق دون شخصه فاذا زال الابهام حاصلا في الجملة فاذا ذكر المخصوص
بعد ذلك تعين شخصه وانما اعتبر في ذلك المتعلق كونه مبهما لاجل ان يحصل
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب اعني باب نم وقوله عائد الى متعلق
الخ في كلام غير واحد من النحاة كالدمايني انه عائد على التمييز وعليه فيكون التمييز
مفسر له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيره بالواسطة تفسيره لمرجعه
(قوله معهود في الذهن) اي لا في الخارج وهذا احد قولين في الضمير والقول الثاني
انه للجنس والقولان مبنيان على القولين في آل من قولنا نم الرجل الواقع فاعلا لنم
الحال محل الضمير فتدل انها للعهد وقبل انها للجنس واعترض القول بان الضمير للجنس
بثلاثة اشياء الاول ان الجنس لا يهيم فيه فلا يناسب تمييزه الثاني ان الجنس لا يثنى
ولا يجمع مع انه يقال نم الرجلان ازيدان ونم الرجال ازيدون الثالث انه يخصص

(وقد يخرج الكلام على
خلافه) اي على خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه (فبوضع
الضمير موضع الظاهر
كقولهم نم رجلا) زيد
(مكان نم الرجل) فان
مقتضى الظاهر في هذا
المقام هو الاظهار دون
الاضمار لعدم تقدم
ذكر المسند اليه وعدم
قرينة تدل عليه وهذا
الضمير عائد الى منفصل
معهود في الذهن والرم
تفسيره بكرة ليعلم جنس
المتعلق

بمعين كزيد مثلا وهو غير الجنس واجيب بان من جعلها للجنس اراد الجنس الادعائى
 لاحقيقة وحينئذ فالابهام موجود كما في المعهود الذهني وصح تفسيره بمعين واما نم
 الرجلان ونم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجمع فلا اشكال لانه ثنى اولا
 اوجع ثم عرف بلام الجنس (قوله والترم تفسيره بكرة) اى لا بعرفة وما في صحيح
 مسلم من حديث جابر من ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث
 الى ان قال ثم يحنى احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فبذنه منه
 ويقول نم انت فيخرج ذلك الحديث على ان يكون فاعل نم ضميرا مستترا فيها ضميرا
 بكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نم فاتنا او نم شيطانا وانت هو المخصوص
 بالمدح (قوله ليعلم جنس المتعقل) اى فقط دون شخصه فيحصل الابهام فاذا اتى
 بالمخصوص بعد ذلك تعين شخصه وذلك لان النكرة انما تقيد بيان الجنس ولا تقيد
 التعيين الشخصى بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام
 ثم التعيين كذا قبل وتأمله (قوله وانما يكون هذا) اى نم رجلا (قوله في احد القولين)
 اى المشهورين فلاننا في ان هناك قول آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف
 (قوله اى قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله اى قول من يجعل الخ)
 اى وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد المدح في الخ ووص
 اقوال ثلاثة في اعرابه (قوله خبر مبتدأ محذوف) اى لانه لما تقدم ذكر الفاعل
 مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد (قوله فيجعل عنده ان يكون الخ)
 اى وعليه فلا يكون نم رجلا زيد من هذا الباب اعنى باب وضع المضمرة موضع المظهر
 اى ويحتمل ان يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهني لاعلى زيد المبتدأ وعليه فيكون
 من هذا الباب كذا قيل وفيه نظر اذهو على هذا الاحتمال انما يكون من باب وضع
 المضمرة المبهمة العائد على غير معين مكان المضمرة العائد على معين لامن باب وضع
 المضمرة المبهمة العائد على غير معين مكان المضمرة العائد على معين لامن باب وضع المضمرة
 موضع المظهر كذا قال بس وفي الاطول ما يوافقه فان قلت على هذا الاحتمال ان
 الرابط الذى يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت الرابط العموم الذى في الضمير الشامل
 للمبتدأ كما في صورة الفاعل المظهر فكأنه قيل زيد نم هو اى مطلق شئ الذى زيد
 من جلته فزيد ذكر مرتين اولا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع
 الضمير (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا على المخصوص
 فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى او جموعا مع انه ليس كذلك
 (قوله حيث لم يقل نعماء) اى في قولك نعماء رجلين الزيدان وقوله ونعموا اى في
 قولك نعموا رجلا الزيدون (قوله لكونه من الافعال الجامة) المشابهة للاسماء
 الجامة فهى ضعيفة واذا كانت كذلك فلا تحتمل بارزا لثلاثيها ويرد على هذا
 التعليل ان ليس من الافعال الجامة مع انه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه

وانما يكون هذا من وضع
 المضمرة موضع المظهر
 (في احد القولين) اى قول
 من يجعل المخصوص خبر
 مبتدأ محذوف واما من
 يحصله مبتدأ ونم
 رجلا خبره فيحتمل
 عنده ان يكون الضمير
 عائدا الى المخصوص وهو
 متقدم تقديرا ويكون
 التزام افراد الضمير حيث
 لم يقل نعماء ونعموا من
 خواص هذا الباب
 لكونه من الافعال الجامة
 (وقولهم هو اى زيد
 زيد غلام مكان الشأن
 او القصص) فالاضمار
 فيه ايضا خلاف مقتضى
 الظاهر لعدم التقدم
 واعلم ان الاستعمال على ان
 ضمير الشأن انما يؤنث
 اذا كان في الكلام مؤنث
 غير فضلة

فأمل (قوله مكان الشان او القصة) لف ونشر مرتب يعني كقولهم هو مكان الشان
وهي مكان القصة فهو راجع الى الشان المقول وهي راجعة للقصة المعقولة يفسرهما
الجملة بعد لان القصة والشان هو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان الخ يشير
الى ان التذكير باعتبار الشان والتأنيب باعتبار القصة فان قلت كيف يصح هو زيد عالم
مثلا مع انه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لا يحتاج رابط لان فائدة الرابط ان يربط الخبر بالبدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة
بالافادة فالم يوجد فيها رابط لم تربط بالبدا والجملة المفردة لضمير الشان عين البندا
فهي في حكم المفرد فلا يحتاج رابط فالفعل الشان اي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج
لرابط في كل جملة تكون عين البندا نحو قولي زيد منطلق (قوله لعدم التقدم) اي
فعدم التقدم للسند اليه يقتضي ايراده اعماضاها ايراده ضمير الخالف لمقتضى الظاهر الا
ان الحال يقتضيه لعروض اعتبار الابهام ثم التفسير (قوله واعلم الخ) قصد الشارح بـ
الاعتراض على قول المصنف وقوله هو او هي زيد عالم لمقتضى استعمال هي زيد عالم
(قوله على ان الخ) متعلق بمحذوف اي جار على ان ضمير الشان انما يؤنث اخ وفيه
اشارة الى ان ضمير الشان والقصة واحد في المعنى وانما اصطلموا على ان الجملة المفردة
للضمير اذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شيئا بالفضلة فان الضمير يؤنث ويقال له ضمير
القصة والاذكر ويقال له ضمير الشان (قوله اذا كان في الكلام) اي في الجملة المفردة
للضمير (قوله غير فضلة) اي ولا شيئا بالفضلة وذلك كقولك هي هند مليحة فانها
لا تعنى الابصار وانما انت الضمير لقصد المطابقة اللفظية لان مفسره ذلك المؤنث
لما عرفت ان مرجعه القصة المعقولة ففسره الجملة تمامها واحترز بالفضلة والتشبيه بها
من نحو انها بنيت غرفة وانها كان القرآن معجزة شبيه بالفضلة لنصبه فلا يؤنث الضمير
فيهما بل يقال انه في التالين وانما اشترط كون المؤنث غير فضلة وشيئا بها لان الضمير
مقصود مهم فلا تراعى مطابقتها للفضلات (قوله مجرد قياس) اي قياس على قولهم هي
هند مليحة بجامع عود الضمير في كل الى القصة مجرد عن الاستعمال والسماع وحينئذ
فلا يصح قول المصنف وقولهم الخ القهضي ان ذلك مسوع (قوله في البابين) اي باب
نعم وباب ضمير الشان (قوله ليمكن ما يعقبه في ذهن السامع) ان قلت هذا التمكن الحاصل
في ضمير الشان يحصل بقولك الشان زيد عالم من غير الزام خلاف الظاهر فلا يختص
الاضمار بالتشويق قلت هذا ممنوع ادا السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله
ولو اجالا بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا انه مرجع في ذهن المتكلم وامان
ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشند الابهام في الاسم
المظهر مثل الضمير وحينئذ لم يتحقق فيه التشويق ثم ان ما علوا به التمكن من الانتظار والتشويق

بقوله هي زيد عالم مجرد
قياس ثم علل وضع الضمير
موضع المظهر في البابين
بقوله (ليمكن ما يعقبه) اي
يعقب الضمير اي يحى على
عقبه في ذهن السامع
لانه اي السامع (اذ لم يفهم
منه) اي من الضمير (معنى
انتظره) اي انتظر السامع
ما يعقب الضمير ليفهم منه
معنى فيمكن بعد وزوده
فضل تمكن لان الحصول
بعد الطلب اعز من المناسق
بلا تعقب ولا يخفى ان هذا
لا يحسن في باب نعم لان
السامع مالم يسمع المفسر
يعلم ان فيه ضمير افلا يتحقق
فيه التشويق والانتظار
(وقد يعكس) وضع
الضمير موضع المظهر اي
يوضع المظهر موضع
الضمير (فان كان المظهر
الذي وضع موضع الضمير
(اسم اشارة فلكمال
العناية بتمييزه) اي تمييز
السند اليه (لاختصاصه
بحكم بدع كقوله

انما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بان مفسر الاضمار قيل
الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر الضمير وبه يعلم ان هذه ملح وطرف تجب مراعاتها ولو
لم تحصل بالفعل ويؤخذ من هذا ان ما يراعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله اى يحى
على عقبه) انما عبر بعلى ولم يقل اى يحى عقبه لاشعار على بشدة الاصوق لانها تشر
بالاستعلاء والتمكن وبيان ذلك ان عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى
الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين واتصافهما وانه
لا فاصل بينهما بخلاف ما لو تركها فانه وان اشعر بالاصوق لكن لا يشر بشدته (قوله
فضل يمكن) اى تمكنا فاضلا اى زائدا (قوله لان الحصول) اى لان ذا الحصول
او الحاصل (قوله اعز من المنساق بلا تعب) وجه الاعزية ان فيه امرين لذة العلم
ولذة دفع الم التذوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا شك ان اللذة المشغلة
على دفع الالم احلى من اللذة الموجودة بدونها (قوله ان هذا) اى التعليل وقوله في باب
نعم اى وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم (قوله ما لم يسمع المفسر) اى ان السامع
مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا لانه قبل سماعه للمفسر يجوز ان الفاعل اسم
شاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر
لشيء لانه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء (قوله فلا يتحقق فيه التشوق المح)
اى وحينئذ فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد
وقد نجاب بان مراد المصنف ليتكفى في ذهن السامع ما يقبى بعد العلم بالضمير لا ينحصر
في سماع المفسر لجواز ان يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح في باب نعم كذا
في عبد الحكيم (قوله فلكمال الغنابة) اى فلاجل اغادة ان المتكلم اعنى بتمييز السند
انيه اعتناء كاملا حيث ارزه في معرض المحسوس (قوله لا اختصاصه) اى وانما يعنى
المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لا اختصاصه اى لا اختصاص مدلوله اى لكون مدلوله مختصا
في العبارة محكم اى بامر محكوم به عليه بدفع اى عجيب (قوله كقولهم) اى قول احدين
يحيى بن اسحاق الراوندى يفتح الواو نسبة الى راوند يفتح الواو قريبة من قرى ساسان
قريبة من اصبهان والاكثر على انه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود والحيل والشبه اتفقوا
انه اخذ منهم الف دينار والف لهم كتابا رد فيه على القرآن وسماه الدافع للقرآن وقبل
انه كان من الاولياء اهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم اليهود والشبه وغير ذلك
لم يصح كما قال الفسارى وقبل البيت المذكور * سبحانه من وضع الاشياء موضعا
* وفرق العز والاذلال تفريقا * ومن قبل كلام ابن الراوندى قول بعضهم
* اعطينى ورقا لم تعطنى ورقا * قل لى بلا ورق ما تنفع الحكم *

* فخذ من العلم شطرا واعطني ورقا * ولاتكني الى من جوده عدم *
ولما قال هذا القائل ما ذكر سمعها تقا يقول

* لو كنت ذاحكم لم تعترض حكما * عدلا خيرا له في خلقه قسم *
* هلا نظرت بعين الفكر معتبرا * في معدم ماله مال ولا حكم *
وقدر العلامة عبدالرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندى بقوله
* كم عاقل عاقل قد كان ذاعرا * وجاهل جاهل قد كان ذابرا *
* تحير الناس في هذا فقلت لهم * هذا الذي اوجب الايمان بالقدر *
ولبعضهم في هذا المعنى

* كم من قوى قوى في قلبه * مهذب الراى عنه الرزق منحرف *
* كم من ضعيف ضعيف في قلبه * كانه من خليج البحر يفترف *
* هذا دليل على ان الاله له * في الخلق سر خفي ليس يتكشف *
ولبعضهم

* كم عالم يسكن بنا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى *

لما قرأت قوله سبحانه * نحن قمنا بينهم زال امرا

(قوله كم عاقل الخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل المضاف اليها بميزانها وعاقل الثاني نعت
للاول بمعنى كامل العقل لان تكرار اللفظ لقصد الوصفية تفيد الكمال ولو في الجوامد
كررت برجل رجل اى كامل في الرجولية والخبر جملة اعييت (قوله هو وصف) اى وليس
تأكيدا لفظيا كما يسبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد هنا لانه انما يكون لدفع توهم
سهو او تجوز ولا يتأتى شئ من ذلك هنا ثم ان مغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد
من التنكير على الكمال وانه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله اى اعيته) اشار بذلك
الى انه يستعمل متعديا وقوله واعجزته عطف تفسير اى انه لم يزل منها الا قليلا وقوله
او اعييت عليه اشار بذلك الى انه يستعمل ايضا لازما فهو هنا محتمل لان يكون متعديا
او لازما (قوله وصعبت) تفسير لما قبله (قوله وجاهل جاهل) اى وجاهل كامل
الجهل وفي ايقاعه جاهل جاهل مقابلا لعاقل عاقل مع ان المقابل للعاقل حقيقة
الجنون والمقابل للجاهل العالم اشارة الى ان العقل بلا علم كالعدم وان الجهل
يلزمه الجنون فالعاقل ينبغي له ان يتحنى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا تعطل عقله
والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فندفع ما يقال كان الاولى ان يقول
في الاول كم عالم او يقول في الثاني ومجنون مجنون (قوله هذا) اى الحكم السابق
وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا (قوله ترك) اى صير لان ترك اذا
نعدى لمفعولين كان بمعنى صير كافي التسهيل (قوله الاوهام) اى العقول اى اهل
العقول فسمى المحل باسم الحال وفيه حذف المضاف وانما لم يعبر بالعقول للاشارة

كم عاقل عاقل (هو وصف
عاقل الاول بمعنى كامل
العقل متناه فيه اعييت)
اعيته واعجزته او اعييت
عليه وصعبت (مذاهبه)
اى طرق معاشه (وجاهل
جاهل تلقاه مرزوقا هذا
الذى ترك الاوهام حائرة
وصير العالم المحرر) اى
المتقن من نحر الامور علما
اتقنها

(زنديقا) كافر انا في الصانع
العدل الحكيم فقله هذا
اشارة الى حكم سابق غير
محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا
فكان القياس فيه الاضمار
فعدل الى اسم الاشارة
لكمال العناية بغيره ليري
السامعين ان هذا الشيء
التميز المتعين هو الذي له
الحكم العجيب وهو جعل
الاهام حائرة والعالم
الخبير زنديقا فالحكم
البديع هو الذي اثبت
للمسند اليه المعبر عنه باسم
الاشارة (او التكميم)
عطف على كمال العناية
(بالسامع كما اذا كان)
السامع (فاقد البصر)
او لا يكون ثم مشار اليه
اصلا (او النداء على كمال
بلادته) اي بلادة السامع
بانه لا يدرك غير المحسوس

الى ان الخيرة في ذلك انما تقع للعقلاء من طريق الوهم اي بسبب غلبة القضايا الوهمية
على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل آه س (قوله حائرة) اي متعبرة
في ثبوت الصانع ونفيه لان مقتضى المناسبة العقلية ان الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير
والعقل دون العكس ان قلت اذا كان هذا الامر يصير الاهام ذوات حيرة فغاية امر العالم
ان يخبر فن اين يصيره زنديقا اي جازما بنفي الصانع قلت الزندقة لا توقف على الجزم
بنفي الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التخيير غالبا (قوله وصير العالم الخ) قيل
اراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد اخطأ في الاول واصاب في الثاني اما في الاول فلان
مقتضى كونه عالما ان لا يعترض عليه تعالى فانه العليم بما يخفى على العباد المتصرف
في ملكه بما يريد ولانه لو كان عالما تخبرنا ما اعترض على الله بذلك ونحوه عن كون
الرزق حسيا ومعنويا وان الثاني افضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم واما
في الثاني فلانه زنديق لمجد آه وفيه ان هذا يعده قوله سبحانه من وضع الاشياء
موضعها الخ فانه يقتضى انه غير زنديق فقله اراد غيره (قوله من بحر الامور عينا)
تميز بحول عن المفعول والاصل نحر علم الامور اي اتقنه ففعله كما فعل بقوله
تعالى ونحرن الارض عيوننا ثم ان النحر في الاصل هو الذكاة على وجه مخصوص فتفسيره
بالاتقان مجاز علاقته المشابهة في ازالة ما به الضرر فان الذبح يزيل الدماء والرطوبات
التي في الحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله انا في الصانع) قائلا لو كان له
وجود لما كان الامر كذلك وكان على الشارح ان يزيد ومنكر الآخرة لقول القاموس
الزنديق هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية ولعل الشارح اقتصر على ما ذكره وترك
انكار الآخرة لانه يلزم من نفي الصانع انكار الآخرة (قوله اشارة الى حكم سابق) اي الى امر
محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس فيه الاضمار) اي بان يقال هما متلاوانما كان
القياس الاضمار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة في المحسوس (قوله
لكمال العناية الخ) اي لافادة الاعناء الكامل بتميزه حيث ابرزه في معرض المحسوس
(قوله ان هذا الشيء) اي الذي هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله وهو
جعل الخ) الضمير للحكم العجيب وفيه اشارة الى ان المراد بترك الاهام حائرة جعلها كذلك
(قوله فالحكم البديع هو الذي اثبت) اي وهو جعل الاهام حائرة و اشار بذلك لرد
قول بعضهم ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فعني اختصاص
المسند اليه بحكم بديع على هذا انقول كونه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا
انه عندما كان ينبغي وهذا تعسف لانه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه فالحق ما قاله
الشارح من اختلاف المسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة والحكم البديع المختص به
فالمسند اليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به اي

الثابت له جعل الاوهام حارة والعالم زنديقا (قوله عطف على كمال العناية) اى لا على قوله
 لاختصاصه لافادته ان التهمك بمن لا بصير له يقتضى كمال العناية بتمييز السند اليه كما
 ان اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك مع ان التهمك بمن لا بصير له انما يقتضى ايراد
 السند اليه اسم اشارة سواء قصد كمال العناية بالتمييز او لا قال عبد الحكيم وفيه تعريض
 بصاحب المفتاح حيث جعل التهمك داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم
 البديع فانه قال اذا اكملت العناية بتمييزه امالانه اختص بحكم بديع بحجب الشان وامالانه
 قصد التهمك بالسامع (قوله كما اذا كان السامع الخ) كما لو قال لك الاعمى من ضربني
 فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هوزيد لتقدم المرجع في السؤال
 لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهمك
 والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للحسوس بحاسة البصر فنزلته منزلة البصير
 تهكمابه (قوله او لا يكون الخ) هذا مقابل لمخوف والاصل سواء كان ثمه مشار اليه
 محسوس او لم يكن ثمه مشار اليه اصلا اى محسوس فالنفي المشار اليه المحسوس لا المشار اليه
 مطلقا كما اذا قال لك الاعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به
 مكان هوزيد لتقدم المرجع في السؤال كذا قرر بعض الاشياخ وقرر شيخنا العدوى
 ان قوله او لا يكون مقابل لقوله فاقد البصر اى او لم يكن فاقد البصر لكن لم يكن ثمه مشار
 اليه اصلا يعنى محسوس كما اذا قال لك البصير من ضربني فقلت هذا ضربك مشيرا لامر
 عدمى كاخلاء وانما كان التعبير باسم الاشارة مفيد للتهمك والاستهزاء لان الاشارة الى الامر
 العدمى بما يشار به الى المحسوس بما يدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا
 ان كون المشار اليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام اضمار لتقدم المرجع
 في السؤال وبهذا اندفع ما يقال اذا لم يكن ثمه مشار اليه اصلا لم يكن هناك مرجع للضمير
 فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر به وضع
 المضمير (قوله اصلا) تمييز محمول عن اسم كان اى او لا يكون اصل المشار اليه ثمه (قوله
 او النداء) عطف على التهمك اى يوضع اسم الاشارة موضع المضمير لاجل النداء اى الاعلام
 والتنبيه على بلادة السامع وذلك لان في اسم الاشارة الذى اصله ان يكون محسوس
 ايماء الى ان السامع لا يدرك الا المحسوس فاذا قال قائل من عالم البلد مثلا فقل له ذلك
 زيد كان ذلك القول مكان هوزيد لان المحل للضمير لتقدم المرجع فالتيان باسم الاشارة
 خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف ايماء الى كمال بلادة ذلك السائل (قوله
 او على كمال فطانتبه) اى السامع وحاصله ان اتسكتم يستعمل اسم الاشارة الذى اصله
 المحسوس فى المعنى الغامض الخفى ايماء الى ان السامع لذكاه صارت العقولات عنده
 كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة
 مدحاله وتعريضا بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقال وهى ظاهرة عند فلان لتقدم

المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر بخلافه للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع
وان المعقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله او ادعاء كمال ظهوره) اى بوضع اسم
الاشارة مكان المضمر في باب المسند اليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم حتى لا يحسوس
بالبصر ولولم يكن ظاهرا في نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسألة
انكرها الخصم هذه ظاهرة او مسئلة فكان مقتضى الظاهر ان يقال وهى ظاهرة لكنه
عدل الى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور (قوله وعليه) خبر مقدم
وتعالت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعالت (قوله تعالت الخ)
هو من كلام عبدالله بن دمينه من قصيدة مطلعها

* ففى قبل وشك البين بالبنة مالك * ولا تحرمينى نظرة من جالك *

وبعد هذا البيت المذكور تعالت الخ وبعده

* فان ساءنى ذكر الالى بمساءة * فقد سرنى انى خطرت بىالك *

ووشك البين قرب التفرق والخطاب للمحموبة (قوله اى اظهرت العلة) اى لان التفاعل
يستعمل في اظهار ما لم يكن كتعارج اى اظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله اى احزن)
لما طبعت عليه من التوجع لتوهم عليك وان كان التوهم فاسدا (قوله لا من شجى العظم)
هو بالفتح واما لم يكن اشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبة (قوله في نشب حلقه) بكسر
الشين اى وقف العظم في حلقه (قوله وما بك علة) حال من التاء في تعالت مؤكدة لان
المراد وما بك علة في الواقع ولا شك انه يفهم من التعال عدم العلة في الواقع (قوله
تريدن قتلى) اى باظهار العلة وهو حال من التاء في تعالت ايضا او بدل اشتمال
من تعالت او استئناف وكان الظاهر ان يقول اردت الا انه عبر بالمضارع ارادة الحكاية
الحال الماضية (قوله قد ظفرت بذلك) مستأنف استئنافا بيانيا جوابا عما يقال هل
ظفرت بذلك المراد وهو قتلك او لا فاجاب بقوله قد ظفرت بذلك وانما صح ترتيب قتله
على اظهار العلة مع جزم المقول بانتفاها لانه يدعى موته بتوهم العلة ولو كان التوهم
فاسدا بل بتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان (قوله كان مقتضى
الظاهر ان يقول به لانه) اى القتل ليس بمحسوس اى واصل الاشارة ان تكون لمحسوس
وقوله لانه ليس بمحسوس اى ولكونه متقدما والحاصل ان المحل للضمير لتقدم المرجع
ولكون القتل غير محسوس (قوله فعدل الى ذلك بكسر) الكاف اى الى لفظ ذلك
(قوله اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بانه كان الاولى ان
يقول قد ظهر كمال ظهور المحسوس لاجل ان يطابق قول المصنف او ادعاء كمال ظهوره
ورد بانه لا حاجة لذلك لان كمال ظهور المعاني كالكثرة ان يكون كالمحسوس
فظهرها ظهور المحسوس كمال في ظهورها غاية الامر ان هذا الكمال الذى
هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس في قوله او ادعاء كمال ظهوره اعلى مراتب

(او) على كمال (فطائنه) بان
غير المحسوس عنده بمنزلة
المحسوس (او ادعاء كمال
ظهوره) اى ظهور المسند اليه
(وعليه) اى على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال الظهور (من غير
هذا الباب) اى باب المسند
اليه (تعالت) اى اظهرت
العلة والمرض (كى اشجى)
اى احزن من لا شجى بالكسر
اى صار حزينا شجى العظم
بمعنى نشب في حلقه (وما بك
علة تريدن قتلى قد ظفرت
بذلك) اى يقتلى كان مقتضى
الظاهر ان يقول به لانه
ليس بمحسوس فعدل الى
ذلك اشارة الى ان قتله
قد ظهر ظهور المحسوس
(وان كان) المظهر الذى
وضع موضع المضمر
(غيره) اى غير اسم الاشارة
(فلزيادة التمكن)

الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله اشارة الى ان قتله الخ) اى ويحتمل ان يكون انما عدل الى لفظ ذلك اشارة الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته يبعد عن قتله كل احدى قد ظفرت به بمجرد التعال (قوله اى غير اسم الاشارة) اى بان كان علما او معرفا بأل او بالاضافة (قوله فلزيادة التمكن) اى فوضع ذلك المظهر موضع الضمير يكون زيادة التمكن (قوله اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع) لم يقل اى جعل المسند اليه زائدا فى التمكن عند السامع اشارة الى ان اضافة زيادة للتمكن بانية اى زيادة هى التمكن اى قوة الحصول فى ذهن السامع وبيان ذلك ان المسند اليه يفيد فهم معناه فى الجملة وكونه مظهرا فى موضع الضمير يفيد زيادة على ذلك وهى التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة ووجه افادة الظاهر التمكن دون الضمير ان الضمير لا يخلو عن ايهام فى الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من اصله كالعلم فاذا اتى للسامع مالا ايهام فيه تمكن من ذهنه اولان الظاهر لما وقع فى غير موقعه كان كحدث شئ غير متوقع فآثر فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن منها زيادة تمكن اولان فى الاظهار من الفخامة والتعظيم مالم يس فى الضمير واعلم ان المقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراجه بالحكم ولا شك ان مالا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والافراد (قوله الله الصمد) عرف الصمد لافادة المحصر المطلوب وللم مخاطبين بصمدية ونكر احد لعدم علمهم باحديته آه فسارى ولم يؤت بالعاطف بين الحلتين لكمال الازدواج بين الجلتين فان الثانية كالتيمة للاول (قوله ويقصد فى الحواجج) تفسير لما قبله (قوله لم يقل هو الصمد) اى معاته مقتضى الظاهر لتقدم الرجوع (قوله زيادة التمكن) اى لانه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر لان فى الضمير ايهاما ما بخلاف المظهر فانه ادل على التمكن لاسيما اذا كان علما لانه قاطع للاشتراك من اصله اى والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله ونظيره) مبتدا وقوله وبالحق خبر وقوله من غير حال منه اى حال كون تلك الآية من غير وهى حال مؤكدة اذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا (قوله اى بالحكمة المقتضية الخ) وهى هداية الخلق لكل خير وصلاح ومعاشهم ومعادهم وسمى هذه الحكمة حقا لانها امر ثابت محقق (قوله انزاله) اى اردنا انزاله (قوله حيث لم يقل وبه نزل) اى مع انه مقتضى الظاهر لتقدم الرجوع وكون هذا من قسلى وضع الظاهر موضع الضمير اذا كان المراد من الحقتين معنى واحدا كإيدل عليه قاعدة اعادة المعرفة وان المعنى وما اردنا انزال القرآن الامقرونا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الامتبسا بالحكمة اى الهداية لكل خير ولما كان ارادة الانزال ملتبسا بالحق لا تستلزم مصاحبة الحق فى النزول لجواز ان يعرض

اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله احد الله الصمد) اى الذى يصمد اليه ويقصد فى الحواجج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (ونظيره) اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع الضمير لزيادة التمكن (من غيره) اى من غير باب المسند اليه (وبالحق) اى بالحكمة المقتضية للانزال (انزاله) اى القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (او ادخال الروح) عطف على زيادة التمكن (فى ضمير السامع وتربية المهابة) عنده هذا كالتأكييد لادخال الروح

خلل حال النزول اكذب كرو بالحق نزل وتقديم الجار والجرور في الموضعين لافادة الحصر اما اذ كان المراد منهما معنيين فلا يكون مما نحن بصده اعنى وضع الظاهر موضع المضمير لعدم تقدم المرجع وذلك كما لو حل الحق الثاني على الاوامر والنواهي كما قبل والمعنى وانزلنا القرآن ملتبسا بالحق اى الحكمة المقتضية لاتزاله وبالاوامر والنواهي نزل او اريد به جبريل عليه السلام كما قيل ايضا قيل انه لاحاجة لهذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناه ما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام ورد بان هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من وضع المضمير موضع الظاهر والكلام فيه (قوله او ادخال الروح) بفتح الراء الخوف واما بالضم فهو القلب فلو قال بدل في ضمير في روع لكان احسن لما فيه من الجنس المحرف (قوله في ضمير السامع) اى في قلبه فاطلق الحال واراد المحل (قوله وتربية المهابة) اى زيادتها واما عطف بالواو المفيدة للجمع بين الامرين اشارة الى قوة ذلك الداعى والباعث وذلك لان الخوف خشية لحوق الضرر كالحالة التى تحصل للانسان من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال التلقى الناشئ من الخوف كالحالة التى تكون في قلوب الناظرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما ابلغ في المقصود (قوله هذا كالتأكيد) اى لان خشية لحوق الضرر من شئ يلزمها اجلاله وتعظيمه في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كالتأكيد ولم يقل تأكيد كذا قيل وفى جعل العطف من عطف اللازم على الملزوم نظر لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة تأمل (قوله او تقوية داعى الأمور) لما كان تقوية الداعى قد توجد من غير ادخال الروح عطف باو واضافة داعى للأمور من اضافة اسم الفاعل لمفعوله اى تقوية ما يكون داعيا لمن امرته بشئ الى الامثال والاتيان به وذلك الداعى حالة نفسانية تقوم بالأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلا تقتضى الداعى المذكور والتعير عنها بامير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالأمور يقوى ذلك الداعى كذا قرر بعضهم وقرر شيخنا العلامة العدوى ان المراد بالداعى نفس الأمر وحينئذ فالمراد بتقويته ككون تلك الذات قوية متصنة بالصفات العظيمة اى ان الاسم الظاهر غير اسم الاشارة قد يوضع موضع المضمير لاجل الدلالة على قوة الذات الآمرة للشخص الأمور بشئ (قوله امير المؤمنين يأمر بكذا) اى فاستناد الامر الى لفظ امير المؤمنين دون الضمير الذى هو انا موجب لدخول الخوف في قلب السامع لدلالة لفظ الامير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وانه يهلك العاصى بقوته وموجب لازيد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته وموجب لتقوية داعى الأمور فذات الخليفة تقتضى حالة نفسانية

(او تقويه) داعى الأمور
مثالهما (اى مثال التقوية
وادخال الروح مع التربية
(قول الخلفاء امير المؤمنين
بأمر بكذا) مكان انا أمر
(وعليه) اى على وضع
الظاهر موضع المضمير
لتقوية داعى الأمور
(من غيره) اى من غير باب
المستند اليه (فاذا عرفت
فتوكل على الله) لم يقل على
لما في لفظ الله من تقوية
الداعى الى التوكل لدلالته
على ذات موصوفة
بالاوصاف الكاملة من
القدرة الباهرة وغيرها
(او الاستعطف) اى لطلب
العطف والرحمة (كقوله
الهى عبد العاصى انا كذا)
مقربا بالذنب وقد دعا كذا
لم يقل انا لما في لفظ عبدك
من التضع

تدعو الأمور على الامتثال والتعير عنها بامير المؤمنين الدال على السلاطة والبطش
 بالأمور لوخالف يقوى ذلك الداعى هذا على ان المراد بالداعى حالة نفسانية واما على
 ان المراد بالداعى نفس الامر فنقول ان لفظ امير المؤمنين يدل على قوة ذلك الداعى اى
 الامر وانها ذات عظيمة لانصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف انا امرئ
 فانه لا يدل على ان تلك الذات الا مرة عظيمة (قوله مكان انا امرئ) اى الذى هو
 مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم (قوله لتقوية داعى الأمور) اى دون ادخال الروح
 وذلك لان التعير بالتوكل لا تناسب الروح من المطمأن اليه وايضا لو كان المراد ان الآية
 من قبيل تقوية الداعى وادخال الروح لقال المصنف وعليهما والحاصل ان افراد ضمير
 عليه ورجوعه لاحد المذكورات مع كون سياق الآية للترغيب فى التوكل مناسب
 لتقوية داعى الأمور دون ادخال الروح (قوله فاذا عزمت) اى بعد المشاورة وظهور
 الامر (قوله لم يقل على) اى مع ان المقام يقتضيه لان المقام مقام تكلم (قوله لما فى لفظ
 الله الخ) حاصله الذات العلية تقتضى الداعى اى تقتضى حالة نفسانية قائمة بالنبي
 داعية له على امتثاله الامر بالتوكل والافوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك
 الداعى او نقول النبي مأمور بالتوكل والداعى له على ذلك هو الذات العلية وقد عبر
 عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدال على قوة تلك الذات وعزيمتها لان لفظ الجلالة
 موضوع للذات الموصوفة بالقدرة وسائر الكمالات بخلاف ضمير التكلم فانه لا يدل على
 قوة الذات المدلول عليها لانه موضوع لكل متكلم (قوله العطف) بفتح العين والرحمة
 عطف تفسير (قوله انا كا) اى اناى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك
 اوتى باب سؤالاتك (قوله مقرا) حال من فاعل انا كا اى حال كونه معترفا بالذنوب
 ولا عذر له فى ارتكابها (قوله وقد دعا كا) اى سألتك غفرانه وبعد هذا البيت

❖ فان تعفروا فانت لذكاهل ❖ وان تطرد فزرحم سواكا ❖

وهذا البيت الثانى موجود فى بعض النسخ وقوله فانت لذكاهل اى الغفران المفهوم
 من الفعل وقوله فزرحم من استغامية مبتداً وجلة يرحم خبر ونسكين الفعل للوقف
 المقدر اجراء للوصل مجرى الوقف على حد قراءة الحسن ولا تمنن تستكثر بالسكون
 فى الوصل اوانه سكنه للوزن لما ذكرنا فى كتب النحو انه يقدر رفع الحرف الصحيح
 للضرورة كقوله

❖ فاليوم اشرب غير مستحقب ❖ انما من الله ولا واغل ❖

وسواكا ظرف نصب على الحال اى كأننا مكانك فى الرحمة (قوله لم يقل انا) اى انا
 العاصى ايتيك على ان العاصى يدل من ضمير التكلم كما هو مذهب الاخفش والجمهور
 يأتون ابدال الظاهر من ضمير التكلم والمخاطب مستدلين بانه يلزم اتقصية البذل

عن المبال منه وهو لا يجوز ورد عليهم يجوز ابدال المعرف باللام من ضمير الفاعل
بالاجماع مع كون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم فيقال ان مقتضى
الظاهر في البيت انانيتك عاصيا وعبارة الشارح هنا توافق كلا من المذهبين (قوله
واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو بمعنى
الاستعطف المذكور في المتن واتمازاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة لبيان سبب
الاستعطف بلفظ العبد فظهر توافق كلاهما المصنف والشارح (قوله اعني نقل الخ)
هذا تفسير مصرح به في السكاكي ولولا لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا
للتسامح الآتي فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال اعني ولم يقل يعني
وافاد بهذا التفسير ان الاشارة لما يفهم ضمنا من ايراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله
الهي عبدك العاصي انا كما مثالا لوضع الظاهر موضع الضمير فانه يتضمن نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة (قوله عن الحكاية) الى المتكلم لان المتكلم يحكي عن نفسه (قوله
الى الغيبة) اي المستفادة من الاسم الظاهر لانه عندهم من قبل الغيبة (قوله غير مختص
بالمسند اليه) اي بل تارة يكون في المسند اليه كما مر في قوله الهي عبدك العاصي انا كما
وفي قول الخلفاء امير المؤمنين بأمرك بكذا مكان انا العاصي وانا أمرك بكذا وتارة يكون
ذلك النقل في غير المسند اليه كما مر في قوله فتوكل على الله مكان فتوكل على فهذا كله
من الالتفات عند السكاكي واعلم ان قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج له لافي كلام
المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قد علم مما سبق في التثني عدم الاختصاص نعم لو عبر
بفاء التفريع كان ذلك ظاهرا هكذا اعترض ارباب الحواشي واجاب العلامة عبد الحكيم
بان المفهوم صريحا مما تقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع المظهر
موضع الضمير بالمسند اليه لاعداد اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان
ذلك مفهوما منه ضمنا والتصریح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله ولا بهذا القدر)
ظاهره ان المعنى وليس النقل من الحكاية الى الغيبة مختصا بان يكون من الحكاية
الى الغيبة ولا يخفى فساد لاسلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه لان محصله ان النقل
المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ومحال ان توجد نفس الشيء في غيره وهذا
حاصل التسامح الذي في العبارة وحاصل الجواب الذي اشار له الشارح بقوله ولا النقل
مطلقا انا مجرد النقل الاول عن قيده اي ان النقل حال كونه مطلقا عن التقيد يكون
من التكلم الى الغيبة غير مختص بهذا القدر اعني النقل من التكلم الى الغيبة بل يكون
النقل في غيره ككونه من الخطاب الى التكلم او الغيبة او من الغيبة الى التكلم او الخطاب
او من التكلم الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) اي عن التقيد بكونه من الحكاية
الى الغيبة وان كان التقيد ظاهر العبارة ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل
من التكلم الخ (قوله بان يكون الخ) هذا تفسير لهذا المقدار (قوله ولا تخلو العبارة)

واستحقاق الرحمة وترقب
الشفقة قال السكاكي (هذا)
اعني نقل الكلام عن
الحكاية الى الغيبة (غير
مختص بالمسند اليه ولا)
النقل مطلقا مختص (بهذا
القدر) اي بان يكون من
الحكاية الى الغيبة ولا تخلو
العبارة عن تسامح (بل كل
من التكلم والخطاب
والغيبة مطلقا) اي سواء كان
في المسند اليه او غيره وسواء
كان كل منها واردا في
الكلام او كان مقتضى
الظاهر ايراده (ينقل الى
الآخر) فتصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلاثة
في الاثنين ولفظ مطلقا ليس
في عبارة السكاكي لكنه
مراده بحسب ما علم من
مذهبه في الالتفات

اى عبارة المصنف عن تسامح اى قبل التأويل السابق وامامه فلا قوله اى سواء
 كان الخ لا يعكر على تفسير الاطلاق مما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من
 جملة مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله واردا في الكلام)
 اى بان عبره اولاً كما في الامثلة الآتية وقوله او كان الخ اى كما في الامثلة التى مضت
 (قوله سنه) اى وان ضربت هذه الستة في الحالتين وهما ان يكون قد اورد كل منها
 في الكلام ثم عدل عنه ولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده صارت اثني عشر قسمًا
 فان ضربتها في المسند اليه وغيره صارت اربعة وعشرين (قوله حاصلة من ضرب
 الثلاثة في الاثنين) اى من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم
 والخطاب والغبية والاثنان ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار اخذ واحد منها منقولاً الى غيره
 (قوله بحسب ما علم من مذهبه) اى من انه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه
 بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور ايضا (قوله بالنظر الى
 الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا فقوله بالنظر الى الامثلة متعلق
 بعلم وفي بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب اى بحسب ما علم من مذهبه انه لا يشترط
 تقدم التعبير والنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير
 وما لم تقدمه فيكون الاطلاق مأخوذاً من مجموع الامرين ما علم من مذهبه والامثلة
 (قوله ويسمى هذا النقل) اى نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غير منها
 مطلقاً التفاتاً (قوله عند علماء المعاني) اعترض بان فائدة الالتفات كما يأتى انه يورث
 الكلام ظرافة وحسن نظرية اى تجديد واتداع فيصغى اليه لظرافته واتداعه
 ولا يكون الكلام بذلك مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعاني
 بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم اهل البديع لاهل المعاني واجيب
 بانه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الاصغاء
 لكون الكلام سؤالاً او مدحاً او اقامة حجة او غير ذلك ومن مباحث علم البديع
 من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني
 لاتفاق تسميته بذلك ايضا عند غيرهم (قوله مأخوذ) اى منقول من التفات الانسان
 الخ اى ان لفظ التفات نقل من التفات الانسان من يمينه الى يساره الى التعبير عن معنى
 بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظر لانه يقتضى ان
 الالتفات الحسى لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الاصلية الى جهة يمينه
 ثم الى جهة يساره وان الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من الانتقالين ولا يتحقق ذلك
 الا بثلاث تعبيرات معانه يكفى في الاول تحويل واحد وفي الثانى انتقال واحد فالاولى
 ان يقول او بالعكس ويحاج بان الواو بمعنى او (قوله قول امرئ القيس) اى في مرثية
 ابيه (قوله خطاباً لنفسه) اى لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته اذ لم يرد

بالنظر الى الامثلة (ويسمى
 هذا النقل عند علماء
 المعاني التفاتاً) مأخوذ
 من التفات الانسان من
 يمينه الى شماله وبالعكس
 (كقوله) اى قول امرئ
 القيس (تطاول ليلك)
 خطاباً لنفسه التفاتاً
 ومقتضى الظاهر ليلى
 (بالاثر) بفتح الهمزة وضم
 الميم اسم موضع (والمشهور)
 عند الجمهور (ان الالتفات
 هو التعبير عن معنى بطريق
 من) الطرق (الثلاثة)
 التكلم والخطاب والغبية
 (بعد التعبير عنه) اى
 عن ذلك المعنى (بآخر
 منها) اى بطريق آخر
 من الطرق الثلاثة بشرط
 ان يكون التعبير الثانى
 على خلاف ما يقتضيه
 الظاهر ويتزقه السامع

بالمخاطب من بغايره بل اراد ذاته اى فهو بكسر الكاف لان الشائع في خطاب النفس التأنيت ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا او بمعنى المكروب الاترى الى قوله ولم ترقد بالتذكير وقوله التفاتا اى على جهة الالتفات اى ان لم يجعل تجريدا والالم يكن التفاتا اذ مبنى التجريد على المغايرة والالتفات على اتحاد المبنى هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لامنافة بينهما (قوله ومقتضى الظاهر ليلي) اى لان المقام مقام تكلم وحكاية عن نفسه (قوله بالانماد) وبعده * وبات وبات له ليلة * كناية ذى العائر الارمد *

* وبات وبات له ليلة * كناية ذى العائر الارمد *

* وذلك من نبأ جاني * وخبرته عن ابي الاسود *

واعلم ان في هذه الايات الثناتين باتفاق في بات لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب وفي جاني لعدوله بعدها الى التكلم واما قوله تطاول ليالك فالك كما يجعله التفاتا من التكلم للخطاب ان لم يكن تجريدا واما الجمهور فيعتين عندهم ان يكون تجريدا اذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليالك كناية عن السهر وقوله وبات تامة بمعنى اقام ليلا وتزل به نام اوله لم يمت فلا ينافي لم ترقد وبات اما ناقصة وله خبرها او تامة وله حال وعطف بات على بات من عطف البيان على البيان من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والخلى هو الخالي عن الهم والحزن والعائر بهملة وهزرة قذى العين ومن لا بداء الغاية او التعليل والنبأ خبر فيه فائدة عظيمة متضمنا لعلم او ظن فهو اخص من مطلق الخبر (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي ويسمى الخ (قوله اى عن ذلك المعنى) هذا صريح في انه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد الاتحاد في انما صدق فيدخل فيه نحو انا زيد ويحتاج الى اخراجه بانقيده الذي ذكره الشارح (قوله ويترقبه) اى ينتظره عطف على قوله بقضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط ان يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر اى ظاهر الكلام اى ولو كان موافقا لظاهر المقام كما في قوله تعالى وما يدريك لعله زكى فانه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه او بالغبية في قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى على خلاف مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب في الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاصالة التفات لانه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسرفى العدول عن الخطاب الى الغيبة او لاتعظيم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما فيه من التلطف في مقام الغياب بالعدول عن المواجهة في الخطاب (قوله ولا بد من هذا القيد) اى وهو قوله بشرط ان يكون الخ واتمرك المصنف لفهمه من المقام لان كلامه في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر آهسم (قوله ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو) اى لانه وان كان يصدق على كل منهما انه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق

ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن الاذن صبحوا الصباح وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعيد والباقي جار على اسلوبه ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنت فقد سها على ما يشهد به كتب النحو

الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الاول والخطاب في الثاني الا ان
 التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويرتبه السامع لان التكلم اذا قال انا وانت ترتب
 السامع ان يأتي بعده باسم ظاهر جبرا عنه لان الاخبار عن الضمير انما يكون بالاسم
 الظاهر فالأخبار بالاسم الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم او مخاطب
 الا انه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام (قوله ونحن اللذون الخ) اي فقد انتقل
 من ضمير المتكلم وهو نحن الى الغيبة وهو اللذون الا انه يقتضيه الظاهر لان الاخبار
 بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم او الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل
 في الكلام ولم يجز على خلاف ما يرتبه السامع فلو لا هذا الشرط لحكم بان هذا التثنية
 وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر لان اللذون اسم غيبة فالمطابق له الغيبة والظاهر
 ان الصباحا تصريح بحزه معنى صبحوا تأكيذا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز
 ان يراد الاثبات المطلق بقرينة الصباح وصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون
 الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قيل انت نباتا وتنبل تنبلا ومفعول صبحوا
 محذوف اي صبحوهم وتنام البيت (يوم الخيل غارة ملحاحا) والخييل بضم النون وبالناه
 المجمة موضع بالشام والفسارة اسم مصدر نصب على التعليل اي لاجل الاغارة والملحاح
 صيغة مبالغة من الاحاح آه فاري (قوله واياك نستعين) اي فانه وان عبر عن المعنى
 وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنه بآخر وهو الغيبة في قوله مالك
 الا ان هذا التعبير على مقتضى الظاهر لانه الالتفات حصل اولا بقوله اياك نعبد والثاني
 وهو واياك نستعين اتي على اسلوبه كما قال الشارح (قوله فان الالتفات اتاهو في اياك نعبد)
 اي لانه انتقل من التعبير عن معنى بالغة وهو مالك يوم الدين الى الخطاب في قوله اياك
 نعبد واما قوله واياك نستعين فليس فيه التثنية لانه انتقال من خطاب وهو اياك نعبد الى
 خطاب آخر وهو اياك نستعين فكل واحد من قوله واياك نستعين واهدانا وانعمت
 اذا انتشرت له مع قوله مالك يوم الدين يصدق عليه انه انتقال من طريق الى طريق آخر
 لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لانه لما التفت
 للخطاب صار الاسلوب به فهو خارج بهذا القيد وان دخل في كلام المصنف (قوله والباقي
 جار على اسلوبه) اي على طريقة اياك نعبد وان صدق عليه انه تعبير عن معنى بطريق
 بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت
 للخطاب صار الاسلوب له (قوله الثغنا) اي لان الذين هو الشاهد في الحقيقة فهو
 مخاطب والمناسب له آتمتم (قوله على ما يشهد به كتب النحو) اي من ان عائد
 الموصول قياسه ان يكون بلفظ الغيبة لان الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة
 وان عرض له الخطاب بسبب النداء وحينئذ فآتموا جار على مقتضى الظاهر كما ان

حق الكلام بعد تمام النشادى ان يكون بطريق الخطاب نحو يا زيد ثم وبابها
الذين آمنوا اذ اقمنا الى الصلاة واما قبل تمامه فحذف الغيبة والبصلة متممة للنشادى
الذى هو الموصول فهمى كالجزم منه فلا يراعى فى الكلام حكم الخطاب العارض
بالنداء الابد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على

* انا الذى سمتنى ابنى حيدر * اكلكم بالسيف كىل السندره *

لانه قبيح كافي المطول لكن فى المعنى فى بحث الاشياء التى تحتاج الى رابط ان نحو انت
الذى فعلت مقيس لكنه قليل اهل لكن مقيسته على هذا القول لاتا فى كونه خلاف
مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله اخص منه) اى من نفسه (قوله لان
القل عند) اىسمى بالالتفات (قوله من غير عكس) اى لغوى بحث يقال كل
التفات عند السكاكى التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا
واما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكى التفات عند الجمهور فهو
صحيح (قوله ومالى لا اعبد الخ) هذا حكاية عن حبيب النجار موعظة لقومه
لتركهم الايمان (قوله ومقتضى الظاهر ارجع) حاصله ان الشارح ذكر قولين
فى تقرير الالتفات فى هذه الآية الاول منهما ان الضمير للتكلم ولكنه عبر ثابعا
الذات المتكلمة بضمير المخاطبين فقيه التفات ومقتضى الظاهر ارجع وحاصل
القول الثانى ان الضمير للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يقال ومالككم لاتعبدون
الذى فطركم واليه ترجعون ففعل عن مقتضى الظاهر فى الاول ووقع ضمير التكلم
موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه
واختلفت العبارة فغير اول بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا
التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لان قوله ومالى لا اعبد الخ
تعريض بالمخاطبين لان المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المتصودون
بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق فى قوله ومالى التفات على مذهب السكاكى
فقط لانه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفى قوله واليه ترجعون التفات على
المذهبيين كذا قيل ولا وجه للتخصيص بالسكاكى بل فى قوله ومالى التفات عند
الجمهور ايضا اذ قد سبق طريق الخطاب فى قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم
اجرا واما على خلاف التحقيق فى الكلام التفات واحد على المذهبيين فى قوله واليه
ترجعون (قوله ان المراد مالكم لاتعبدون) اى لان المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين
فالعبادة حاصلة منه بالفعل الاته اقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العبادة الى
نفسه تعريضا بالمخاطبين اشارة الى انه لا يريد لهم الاما يريد لنفسه وان ما يلزمهم
فى ترك العبادة يلزمه فى جلته على تقدير تركه لها وهو من الملائكة فى الخطاب
فالقائدة المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد المخاطبون من

بتفسير الجمهور (اخص منه) بتفسير السكاكى لان
النقل عنده اعم من ان
يكون قد عبر عنه بطريق
من الطرق ثم بطريق آخر
او يكون مقتضى الظاهر
ان يعبر عنه بطريق فترك
وعدل الى طريق آخر
فتحقق الالتفات بتعبير
واحد وعند الجمهور
مخصوص بالاول حتى لا
يتحقق الالتفات بتعبير
واحد فكل التفات عندهم
التفات عنده من غير
عكس كافي تناول ليلك
(مثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب ومالى لا اعبد
الذى فطرني واليه ترجعون)
ومقتضى الظاهر ارجع
والتحقيق ان المراد مالكم
لاتعبدون لكن لما عبر عنهم
بطريق التكلم كان مقتضى
ظاهر السوق اجراء باقى
الكلام على ذلك الطريق
فعدل عنه الى طريق الخطاب
فيكون التفات على المذهبيين
(و) مثال الالتفات من التكلم
(الى الغيبة انا اعطيتك
الكوثر فسل ربك وانحر)
ومقتضى الظاهر لنا (و)
مثال الالتفات من الخطاب
الى التكلم قول الشاعر

اول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لاينا في الالتفات اذلا بشرط فيه التعبير بالمطابقة بل يصح بالزوم ايضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشارح اما مجاز او كناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه العلامة السيد من ان المعنى التعريضى من مستنعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة او مجاز او كناية بردان اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون المعنى المعبر عنه في الاسلوبين واحدا فلا التفات افاده عبد الحكيم (قوله انا اعطيناك الكوثر) اى الخير الكثير او نهرا في الجنة يسمى بالكوثر (قوله ومقتضى الظاهر لنا) اى لان اعطيناك تكلم وقوله ربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر وقائدة الالتفات في الآية ان في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يريدك يستحق العباداة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد العظيم نفسه فلما التفت بقوله فصل ربك زال هذان الاحتمالان آه فقارى (قوله قول الشاعرى) هو علقمة بن عبدة العبلى من قصيدة يمدح بها الحارث بن جبلة الفسائى وكان اسرا اخاه فاسفر اليه يطلب فكاه وبعد البيتين

- منعة ما يستطيع كلامها • على بابها من ان تزار رقيب •
- اذا غاب عنها البعل لم تقش سره • وترضى اياك البعل حين يؤوب •
- فان تسألوني بالنساء فانتى • خير باد واه النساء طيب •
- اذا شاب رأس المرء او قل ماله • فليس له في ودهن نصيب •

(قوله اى ذهب بك) الباء للتعدية على حد ذهبت بزيد اى اذهيك وانفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت لخطاب النفس باعتبار ان نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر ان يقول طربا في طلب الحسان اى في طلب وفي الاطول جواز فتح الكاف وكسرها (قوله ان له طربا في طلب الحسان) اى في طلب وصالهن و اشار الشارح بذلك الى ان قوله في الحسان متعلق بطروب وان في الكلام حذف مضاف لامتناع بطربا وحيد تقديم الممول لافادة الحصر وقوله طروب صفة لقلب والطرب خفة تعزى الانسان لشدة سرور او حزن اى اذهبنى واتلفنى قلب موصوف بان له طربا ونشاطا في طلب وصال الحسان دون غيرهن (قوله ونشاطا في مراد دهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله في مراد دهن اى مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله بعيد الشباب) ظرف لطروب او لطربا (قوله للقرب) اى للدلالة على ان زمان اذهابه او طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله اى حين ولى الخ) فيه نظر لان قوله حين ولى

(طربا) اى ذهب (بك قلب في الحسان) (طروب) ومعنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراد دهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب اى حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية اعنى قوله (حان) اى قرب (مشيب يكلفنى ليلي) فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر بكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب ويلي مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلي وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى لبلى والمفعول محذوف اى شدائد فراحمها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب

يقتضى ان الشباب ذهب بالمرّة وقوله وكاد يتصرم اى يقطع يقتضى انه بقى منه بقية
وان المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناف واجيب بان قوله حين
ولى بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان المراد فيكون قد جعل بعيد الاكثر
بعيدا لكلمة ونزل ذهاب الغالب منزلة ذهاب الجميع والنقطة على ذلك قوله عصر خان
مشيب وهذا لما يحتاج له اذا اعتبر ان الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة
وجعله من المشيب كما ذهب اليه بعض اهل اللغة واما على تقدير الفصل بذلك وجعله
واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج الى هذا الاعتبار بل يحتمل الكلام على المتبادر
منه وهو ان المراد بعيد الشباب زمان ذهابه بالمرّة وتصرم بالكلية وزمن هذه البعيدة
هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله عصر خان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن
المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالاولى حذفه فتأمل
(قوله عصر) بمعنى زمان او حين يدل من قوله بعيد (قوله الى التكلم) اى لان ياء
يكلفنى للتكلم فالانفقات من المجرور الذى فى بك الى المفعول الذى فى بكافنى (قوله وليلى
منه قوله الثانى) اى بتقدير الباء والمفعول الاول الباء واما فلنا بتقدير الباء لان كلف
لا يتعدى للمفعول الثانى بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا والى تقديرها يشير قول
الشارح والمعنى بطالبى الخ كما انه يشير الى ان فى الكلام حذف مضاف وان التكليف
على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمتاعلة على غير بابها (قوله وروى تكلفنى) اى وعليه
فالانفقات حاصل ايضا من الخطاب الى التكلم اذ مقتضى الظاهر تكلفك ليلى وعلى
هذه الرواية فان التكليف بمعنى التحميل (قوله والمفعول محذوف) اى المفعول الثانى واما
الاول فهو الباء وقد يقال حيث كان تكلفنى من هذا ليلى فالانصب ان يكون بين تكلفنى
وشط تازع فى وليها او يكون المعنى تكلفنى ليلى اى حبها المقرط وليها وقد شط وليها
ولا حذف (قوله اى شدائد فراقها) اى انها تحمله الشدائد المترتبة على فراقها
(قوله او على انه خطاب للقلب) اى والمفعول على هذا ايضا ليلى اى وصل ليلى
والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التفاتان آخر) اى غير المقرر اولا
فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة الى الخطاب اى
لانه عبر اولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق
الخطاب حيث عبر بتكلفنى اى انت يا قلب وهذا غير الانفقات السابق من الخطاب
فى بك الى التكلم فى يكلفنى وهذا تفرع على قوله او على انه خطاب للقلب والحاصل
انه على رواية يكلفنى بالياء التحتية ليس فيه الانفقات واحدا عند الجمهور والسكاكى
من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفنى بالتاء الفوقية ان جعل الفاعل ليلى
واما ان جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكى احدهما
فى السكاف فى بك مع ياء المتكلم فى تكلفنى ثانيهما فى قلب مع فاعل تكلفنى المقدر بانث

(وقد شط) اي بعد

(وايهما) اي قريها

(وعادت عواديهنا

وخطوب) قال

المرزوقي عادت يحوز

ان يكون فاعلت من

المعاداة كائن الصوارف

والخطوب صارت

تعاديه ويجوز ان

يكون من عاد يمود اي

عادت عواد وعرائق

كانت تحول ينشأ الى

ما كانت عليه قبل (و)

مثال الالتفات من

الخطاب (الى الغيبة)

قوله تعالى (حتى اذا

كنتم في الفلك وجريتم

بهم) والقياس بكم

(و) مثل الالتفات

(من الغيبة الى التكلم)

قوله تعالى (والله

الذي ارسل الرياح

فتفrier بها فسفناه)

ومقتضى الظاهر

فساقه اي ساق الله

ذلك السحاب واجراه

(الى بلد) ميت (و)

مثال الالتفات من

الغيبة (الى الخطاب)

قوله تعالى (مالك

يوم الدين اياك نعبد)

ومقتضى الظاهر اياه

ياقوب وفي البيت التفات غير ما ذكر عند السكاكي على كلا الاحتمالات في قوله طعابك
فان مقتضى الظاهر طعابك اي اذ هبني وافئني قلب موصوف بان له طربا
ونشاطا وفرحان طاب وصل الحسن والمالم يجعل الخطاب في طعابك للعبية اعني ليلي
اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفني التفات من الخطاب الى الغيبة لانه يخالف
للاستعمل الشائع وهو طعابه فله فله الفساري (قوله وقد شط وليها بجلة حالية
مر ليلي سواء كانت فاعلا او مفعولا يكلفني وقوله وليها اي ايام وليها (قوله اي قريها)
اي ايام القرب منها اي وقد صارت ايام القرب من وصل ليلي بعبارة لا مورا وجبت ذلك
و بين اسباب البعد بقوله وعائت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصر فك
عن الشيء و يشكك عنده كافي الغاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم
وعطف الخطوب على العوادى مرادف لان العوادى والصوارف والخطوب العواظ
مزادة معنهما واحد وهو ما ذكر (قوله ان يكون فاعلت) اي بوزنها في الاصل فاصل
عادت عاودت تحركت الراو وانفتح ما قبلها قلبت الفاعل حذفت الالف لالتقاء
الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعلت (قوله من المعاداة) اي مأخوذ
من المعاداة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله كان الصوارف والخطوب) تفسير
للعوادى والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لا يفيد المفاعلة الا ان يقال تركها
من جانب القائل لظهور رها منه والاصل تعاديه وهو يعاديهما فتحقق المفاعلة
من الجانبين والمعنى على هذا الاحتمال عاينا عوااى صارت العوادى الحائلة بيننا
وبينها اعداء لنا فتمنعنا من الوصول اليها (قوله ويجوز ان يكون من عاد) اي مأخوذ
من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه
فعلت واصله عودت بحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاعل لالف متعاقبة عن واوهي
عين الكامة (قوله اي عادت عواد) اي رجعت العوادى التي تحول بيننا الى ما كانت
عليه اولامن الحبلولة فقول الشارح الى ما كانت متعلق بقوله عادت وقوله قبل اي من
الحبلولة بيننا (قوله والقياس الخ) تميزه تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس
تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر
ايضا (قوله اي وجه حسن الالتفات) اي في اي تركيب كان واذا اراد الشارح بتقدير حسن الى
ان في كلام المصنف حذف مضاف ثم ان قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والاصل
والالتفات حسن ووجه حسنه ان الكلام الخ (قوله اذا نخل) اي حول من طريق
كالغيبة الى طريق آخر كالحطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقي
كاهو مذهب الجمهور وكذا في النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكي لان السامع اذا
سمع خلاف ما يترقبه من الاعلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصفاء الى
الكلام الا ان هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون المخاطب

فيها حضرة الباري جل وعلى كافي اياك فبعد لتزهد عن النشاط والابقاظ والاصفاء
فلو ذكر المصنف قائمة غير هذه تصلح حتى بالذنية في حقه تعالى لكان احسن وقد
يقال المراد ان الكلام الالتفاني انما وقع صالح لان براديه هذه القائمة بالنظر لنفسه مع قطع
النظر عن العوارض الخارجية ككون المخاطب به المولى سبحانه وتعالى او غيره (قوله احسن
نظرته) التطرئة بالهمز الاحداث من طرأ عليهم امر اذا حدث وبالياء المشاة التحية
التجديد من طربت الثوب اذا عملت به ما يجعله طرياً كأنه جديد اذا علمت ذلك فجمع
الشارح بين التجديد والاحداث في مادة الياء حيث قال اي تجديدا واحداً من طربت
الثوب بخلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على الصفحة التي فيها الواو في قوله واحداً
وفي بعض النسخ او احداثاً بل وهذه ظاهرة لان المراد من التطرية التجديد ان قرئت
بالياء او الاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طربت الثوب راجع لقوله
تجديدا وهو ما قبل اوقف ولوقال من طربت الثوب او من طرأ عليهم لكان ذلك
اظهر هذا بمحصل ما ذكره ارباب الحواشي وفي الحكيم ان قوله تجديدا بيان للمعنى
النفوى وقوله واحداً بيان للمراد فان احداث شئاً اخرى لازم لتجديد الثوب
ولم يذكر الشارح ما اخذه من طرأ بالهمز بمعنى ورد لان بناء التطرية من
طرأ مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة (قوله لنشاط السامع) الام
للتعليل اي كان ذلك الكلام الذي فيه انقل المذكور احسن تطرية لاجل نشاط
السامع اي تحريك سروره وحاصله ان الكلام عند النقل من طريق الى اخرى احسن
تجديداً مما ليس فيه نقل وان كان في ايراد كل كلام تجديد لا يسمع وانما كان احسن
تجديداً لاجل نشاط السامع اي تحريك سروره (قوله وكان اكثر ايقاظاً) اي
وكان الكلام اكثر تنبيهاً (قوله للاصفاء) اي لاجل الاصفاء اي الاستماع اليه وهذه
العلة له اعنى الاصفاء مغايرة للعلة الاولى اعنى النشاط في المفهوم لكنهما متلازمان
لان النشاط للكلام يلزمه الاصفاء اليه (قوله لان لكل جديد الخ) علة للعلة اي
وانما كان السامع يحصل له نشاط واصفاء للكلام عند النقل المذكور لان الخ (قوله
على اطلاق) اي في كل موضع سواء كان في الفائدة او غيرها (قوله وقد تختص
الخ) قد التحقّق وتختص بصفة المجهول او المعلوم لانه يستعمل لازماً ومتعدياً يقال
اختصه فاختص افاده عبد الحكيم وقوله موافقه اي موافق الالتفات اي المواضع
التي يقع ويوجد فيها الالتفات واختصاص موافقه كناية عن اختصاصه هو كما يشير
اليه كلام الشارح في المطول (قوله بلطائف) اي بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف
باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فقضى القسمة على الاحاد اي
ان بعض المواضع التي يقع فيها الالتفات تارة تخص بلطفية زائدة على اللطفية
السابقة وتلك اللطفية الزائدة تختلف باختلاف المواضع اي ليس المراد ان كل موضع

٩ (ووجهه) اي وجه
حسن الالتفات (ان الكلام
اذا نقل من اسلوب الى
اسلوب كان) ذلك الكلام
(احسن نظرية اي تجديداً
واحداً من طربت الثوب
(لنشاط السامع و) كان
(اكثر ايقاظاً للاصفاء
اليه) اي الى ذلك الكلام
لان لكل جديد لذة وهذا
وجه حسن الالتفات
على الاطلاق (وقد تختص
مواقفه بلطائف) غير هذا
الوجه العام (كافي) سورة
(الفاتحة فان العبد اذا ذكر
الحقيق باحد عن قلب
حاضراً يجد) ذلك العبد (من
نفسه محرراً لا لقبال عليه)
اي على ذلك الحقيق بالحمد
(وكما جرى عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوى
ذلك المحرك الى ان يؤول
الامر الى خاتمتها) اي خاتمة
تلك الصفات يعني مالك
يوم الدين (المفيدة اه) اي
ذلك الحقيق بالحمد (مالك
الامر كله في يوم الجزاء)

تقع فيه جملة من اللطائف ولأن كل موضع تقع فيه لطيفة زائدة والا لوجب ذلك ان لا يكتفى في الالتفات بالنكتة العامة كذا قبل لكن قد يقال اى مانع من ان يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره ثم ان الباء في قوله بلطائف داخلية على المقصود (قوله كافي سورة) اى كالاتفات الذى الخ او كاللطيفة التى في سورة الخ (قوله اذا ذكر الحقيق بالحمد) اى اذا ذكر المستحق للحمد وهو الله تعالى بقوله الحمد لله واخذ الحقيق من اعتبار كون اللام في الله للاستحقاق (قوله عن قلب) اى ذكرنا ناشئا عن قلب لا ذكرا بمجرد اللسان (قوله يمجذ ذلك العبد الخ) العبد بدل من اسم الاشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجذ او مستقر حال من قوله محركا الذى هو صفة لمحذوف اى معنى محركا لا قبلا كاشا ذلك المحرك من نفسه (قوله وكلما اجرى عليه) اى على المستحق للحمد اى وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التى هي قوله رب العالمين وانما كانت تلك الصفات عظاما لافادة الاولى اتم المتولى لزيه جميع الصالحين وتدير امورهم ولا فادة الثانية انه النعم بجميع النعم الدينية والاخرى ولا فادة الثالثة انه مالك جميع الامور في يوم الجزاء (قوله الى ان يؤول) اى الى ان ينهى الامراى امر اجراء الصفات او امر العبد وحاله ولو قال حتى يؤول الخ لكان اولى وذلك لان تضاعف المحرك انما حصل من اجراء الصفات واجراؤها تدريجى لكونه حاصل بالقرأة فالتضاعف تدريجى لا دفعى وحتى تدل على التدريج دون الى افاده السيرامى (قوله اى خاتمة تلك الصفات الخ) اعرض بانه ان اراد الصفة العلوية فالامر ظاهر وان اراد الصفة النحوية فلا يتم بالنظر لما لك يوم الدين لانه بدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة لان مالك وصف عام فلا يعرف بالاضافة فلا يكون نعتا للمعرفة واجيب بان افراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة بالحدوث وحينئذ فيتعرف بالاضافة لان الصفة المشبهة عند المحققين تعرف بالاضافة فيصبح نعت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق بمحذوف اى وجعل اليوم مملوكا على طريق الاتساع اى التوسعة في الظرف قائم وسعوه فجوزوا فيه مالم يجز في غيره حيث تزلوه منزلة المفعول به كما في قوله (ويوما شهدناه سليما وعامرا) او المراد بالاتساع الجواز العقلى وهو هنا واقع في النسبة الاضافية حيث اضيف اسم الفاعل الى الظرف وحقه ان يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملازمة نزل الظرف منزلة فظهر لك من هذا ان الاضافة على معنى اللام وانما لم يجعل حقيقة على معنى في كضرب اليوم لاجل تحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان ان قلت حيث جعلت الاضافة بمعنى اللام فلم لم تجعل حقيقة قلت اجابوا عن ذلك بان اليوم امر اعتبارى لانه عبارة عن مقارنة

لانه انيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (حينئذ يوجب) ذلك المحرك لتأنيه في القوة (الاقبال عليه) اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) قالوا في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال له مخاطبته بالدعاء اذا دعوت هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات

متجدد موهوم لتجدد معلوم ازالة للابهام والامور الاعتبارية لاتعلق بها قدرة المولى
لعدم قابليتها فلا يكون اليوم مملوكا بل ما يقع فيه اناؤه شيخنا العدوى (قوله والمعنى)
اي الحقيقى على الظرفية فحاصله ان التوسع في مجرد حذف في (قوله والمفعول محذوف)
اي وهو الذى قدره المصنف بقوله الامر كله (قوله دلالة على التعميم) اما علة لحذف
المفعول اي حذف المفعول دلالة على التعميم لانه ينوسل بالاطلاق في المقام الخطابي
الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما يأتى واورد عليه انه لو قال مالك الامر
كله لحصلت الدلالة على التعميم واجيب بالنوع مستندا باحتمال حمل الامر على
المعهود والتأكيد بكل بالنسبة لذلك المعهود ولوسلم فالمراد دلالة على التعميم مع
الاختصار واما علة لقوله اضيف على طريق الاتساع لانه اذا جعل ازمان مما وقع
عليه الملك افاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص
بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله في يوم الدين (قوله فحينئذ) اي حين اعادة الخاتم
انه مالك الامر كله في يوم الجزاء او حين ازدياد قوة الحرك (قوله والخطاب) اي
ويوجب ذلك الحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيقى بالحمد بما يدل على تخصيصه بغاية
الخ (قوله والاستعانة) اي وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانة واورد على
التخصيص بان الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى واجيب باوجه احدها ان الحصر
اضاف بالنسبة للاصنام ونحوها والثاني ان المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب
وتبسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث ان المقصود
بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قولهم يا فلان اعنى
بمؤلة يا الله اعنى بواسطة فلان واما الاستعانة باسمائه تعالى في قولهم بسم الله على
تقدير الباء للاستعانة فاما انه استعانة به تعالى لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد
على مدلوله واما انها استعانة تبرك لا انها استعانة يقصد بها تحصيل الاسباب
وقول المصنف في المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا للاحتراز عن غيرها اذ لا فرق
(قوله متعلق بالخطاب) اي كما ان الباء في بغاية متعلق بالتخصيص (قوله يقال
الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع
الخ) اي وحينئذ فالمعنى يوجب ذلك الحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيقى بالحمد بما
بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل لغيره وبان الاستعانة
في جميع المهمات منه لا من غيره (قوله هو معنى العبادة) الاضافة بيانية (قوله من
حذف مفعول نستعين) اي حذف مفعوله الثاني (قوله فاللطيفة المختص بها الخ)
اي فاللطيفة الداعية للالتفات في هذا الموقع وهو الفاتحة النبوية على ان العبد اذا
اخذ في قراءة الفاتحة يجب ان تكون قراءته الخ اي يتأكد عليه ذلك (قوله
ان فيه تنبيها) اي من الله تعالى وقوله يجب ان تكون قراءته على وجهه اي

هى ان فيه تنبيها على ان
العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على
وجه يجد من نفسه ذلك
الحرك ولما انجز الكلام
الى خلاف مقتضى الظاهر
اورد عدة اقسام منه وان
لم يكن من مباحث ٩

مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته المستحق الحمد لاجل ان يجد من نفسه ذلك
 المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه ان الأخوذ من كلام المتن ان اللطيفة الداعية
 للاتفات في هذا المقام قوة المحرك الحاصلة من اجراء الصفات عليه لا التنبية على
 ان القارى ينبغي ان تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم ان الشارح اشار
 بقوله فاللطيفة الخ الى ان ما ذكره المصنف قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات
 موجب لوجود المحرك الذى يوجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة
 الخطاب الذى وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأثور بقراءة
 الفاتحة فقيه تبييه على ان العبد ينبغي ان تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون
 قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله ولما اجر الخ) اشار الشارح بذلك الى ان قول
 المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادى ذكر في غير محله المناسبة وذلك لان كلامه
 كان اولاً في احوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر في المسند اليه فالورد عدة اقسام منه وان لم تكن من المسند اليه (قوله اورد
 عدة اقسام) هي ثلاثة تلقى الخطاب بغير ما يتقرب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي
 والقلب واما قوله او السائل الخ فهو من جملة تلقى الخطاب فعطفه عليه من عطف
 الخاص على العام (قوله وان لم تكن من مباحث المسند اليه) اي ولذا قال ومن خلاف
 المقتضى ولم يقل منه وفي تعبيره عن اشارة الى ان اقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان المجاز
 والكناية ايضا من خلافه (قوله تلقى الخطاب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده اي تلقى
 المتكلم بالكلام الثانى الخطاب به وهو المتكلم بالكلام الاول والتلقى المراجعة يقال
 تلقا، بكذا واجهه به (قوله بغير ما يتقرب الخطاب) اي بغير ما ينظره الخطاب من المتكلم
 (قوله والباء في بغير الخ) دفع بهذا ما قال ان في كلام المصنف تعلق حرف جر متعدي
 اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع انها مختلفان في المعنى
 فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بانه ان اراد التعدية العامة وهي اصال معنى العامل
 الى الممول فهذا لا يعد معنى مستقلاً وان اراد بها الخاصة فهي غير موجودة هنا لان
 شرطها ان يكون مجروراً فمفعولاً به في المعنى والتلقى انما يتعدى لواحد ولا يتعدى لثانين
 لافساده وبالحرف واجيب بانه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو يتعدى للثنائى بالحرف
 (قوله على خلاف مراده) افراد الحجاج وهو الخطاب بالادهم القيد وخلافه هو الفرس
 الادهم (قوله تنبيهها) اي من ذلك المتكلم (قوله ذلك النير) ال للعهد الذ كرى اي
 على ان ذلك الغير الذى هو خلاف مراد، ولو عبر به كان اوضح لانه العنوان المذكور
 في الملل وان لم يشترط في العهد الذ كرى اتحاد العنوان وانما حملنا الغير على خلاف
 مراده ولم نحمله على غير ما يتقرب الخطاب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما
 بعد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير لدلالته على

١ المسند اليه فقال (٢)
 من خلاف المقتضى
 اي مقتضى الظاهر
 (تبقى الخطاب) من
 اضافة المصدر الى
 الممول اي تلقى المتكلم
 الخطاب (بغير ما
 يتقرب) الخطاب
 والباء في بغير للتعدية
 وق (يحمل كلامه)
 لاسيما اي انما تلقاه
 لاسيما اي انما تلقاه
 بغير ما يتقرب بسبب
 انه حل كلامه اي
 الكلام الصادر
 عن الخطاب (على
 خلاف مراده) اي
 مراد الخطاب وانما
 حمل كلامه على
 خلاف مراده (تنبيهها)
 للخطاب (على انه)
 اي ذلك النير هو
 (الاولى بالقصد)
 والارادة (كقول
 القبيضي للحجاج وقد
 قال اي الحجاج له)
 اي للقبضي حاله
 كون الحجاج
 (متوعداً) اي

(لاجلنك على الادهم)
 يعنى القيد هذا مقول قول
 الجحاج (مثل الامير يحمل على
 الادهم والاشهب) هذا
 مقول قول القبعثرى تبرز
 وعيد الجحاج في معرض
 الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
 بان حل الادهم في كلامه
 على الفرس الادهم اى
 الذى غلب سواده حتى
 ذهب البياض وضم اليه
 الاشهب اى الذى غلب
 بياضه و مراد الجحاج انما
 هو القيد فبه على ان الحمل
 على الفرس الادهم هو
 الاولى بان يقصده الامير
 (اى من كان مثل الامير
 فى السلطان) اى الغلبة
 (وبسطة اليد) اى الكرام
 والمال والنعمة (فجديران
 يصفد) اى يعطى من اصفد
 (لان يصفد) اى يقيد من
 صفده (او السائل) عطف
 على المخاطب اى تلقى السائل
 (بغير ما يطلب بنزيل سؤاله
 منزلة غيره) اى غير ذلك
 السؤال (تنبها) للسائل
 (على انه) اى ذلك الغير
 (الاولى بحاله)

ان المنبه على كونه اولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد
 الجحاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حل الكلام على خلاف
 المراد سبب التلقى المخاطب بغير ما يترقب فتأمل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله
 متوعدا اياه) اى لان القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن
 الحصرم اى العنب الاخضر فذكر بعضهم الجحاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه
 وقطع عنقه ولمعنى من دمه فبلغ ذلك الجحاج فقال له انت قلت ذلك فقال نعم ولكن
 اردت للعنب الحصرم ولم ادرك فقال له لاجلنك على الادهم فقال القبعثرى مثل الامير
 يحمل على الادهم والاشهب فقال له الجحاج وبلك انه لحديد فقال ان يكون حديدا
 خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده فان الجحاج اراد بالحديد
 المعدن المعروف فحمله القبعثرى على ذى الحدة فقال الجحاج لاعدائه احلوا فلاحلوه
 قال سبحانه الذى سخر لنا هذا الآية فقال اطرحوه على الارض فلا طرحوه قال منها
 خلقناكم كوفيهما نعيدكم فضعف عنه الجحاج فقد سخر الجحاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز
 عن جرئته واحسن اليه على ما قيل والقبعثرى كان من رؤساء العرب وفصحائهم
 وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله تعالى وجهه وقوله انما
 اردت العنب الحصرم اى والمراد بتسويد وجهه اسوداده وبقطع عنقه قطفه وبدمه
 الحمر المتخذ من (قوله لاجلنك على الادهم) ان قلت كان المناسب لفرض الجحاج
 ان يقول لاجلنك الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال
 والتعديبة امر وضعى يقال حل على الادهم اى قيده واوسلم فليكن من قبيل القلب
 كما ستعرفه او انه شبه القيد بمركوب مجامع التمكن فى كل على طريقة الاستعارة بالكناية
 واثبات الحمد تخيل هذا وقرر شيخنا العلامة العدوى ان معنى قوله لاجلنك الخ لاجلنك
 الى القيد اى الى ان نصير مقيدا به فعلى بمعنى الى ولا قلب ولا شئ وهذا غير الوجه
 الاول (قوله يعنى القيد) اى يعنى الجحاج فى هذا القول بالادهم القيد من الحديد (قوله
 وعيد الجحاج) اى بالحمل على الادهم الذى هو القيد الحديد (قوله فى معرض الوعد)
 اى فى صورة الوعد بالحمل على الادهم الذى هو الفرس (قوله وتلقاه) اى وواجهه
 بغير ما يترقب يجوز ان يفسر ما يترقبه الجحاج بوقوع العقوبة به كما فى سم والظاهر
 ان المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبة به لان الذى يترقبه الجحاج
 مراجعته فى الحمل على القيد الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الامير (قوله
 بان حل الادهم) الباء للسببية (قوله الذى غلب سواده الخ) اى انه يولد وفيه
 شعرات بيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض ويذهب الابيض بالمرقبان
 ينقلب البياض سواد او لمانع من ذلك كما ان السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر ويحتمل
 ان المراد ويذهب البياض فى رأى العين وبادى الرأى لقلته (قوله وضم اليه)

(الاشهب) اى قرينة على ان مراده بالادهم الذى يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله اى الغلبة) اشار الى ان المراد بالسلطان السلطنة (قوله اى الكرم) تفسير لبسطة اليد فالمراد ببسطة اليد سعتها اى الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لامن بقية التفسير وذكر نعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله من اصفد) اى مأخوذ من اصفد وكذا ما بعده فاصفد يدل على الخبر لانه من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء بخلاف صفد فانه يدل على الشر لانه من الصفاد بالكسر وهو ما يؤثق به وهذا عكس وعد واوعد والنكتة في ذلك ان صفدا للقيد وهو ضيق فناسب ان تقلل حروفه الدالة عليه واصفد للاعطاء المطلق المطلوب فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف ووعد للخبر والخبر سهل مقبول للانفس فناسب قلّة حروفه وخفة لفظه واوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثرة حروفه (قوله او السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب ان تلقى السائل مبنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك التلق لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه عبر به لاجل حسن الازدواج بين يتطلب ويتقرب فرجع رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى اوانه عبر به اشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكان ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالمطالب للجواب مرة بعد اخرى بقى شئ آخر وهو ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال واذا اجيب السائل بغير ما يتطلب لم يكن الجواب مطابقا للسؤال واجيب بان السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب ان يطابق جوابه والثانى يبنى المجيب فيه جوابه على الامر اللائق بحال السائل كالمطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه والسؤال عن الالهة والنقمة من هذا القبيل لانه من المسلمين للنبي (قوله تنبيها) اى من المجيب للسائل (قوله اى ذلك الغير) اى غير سؤاله فالضمير راجع للغير الاول وقوله الاول بحاله اما لعدم اهليته لجواب ما يسأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه (قوله او المهم له) الاول الاهم له لان السائل له سؤالان احدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والاخر ما لم يسأل عنه واجابه المجيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالاول اقوى فاذا اجيب عنه بغير ما يتطلب علم ان الاول ان يكون الاهم عنده هو الثانى لا الاول الذى سأل عنه وانما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالاهم وعطف المهم على ما قبله من عطف الملزوم على اللازم لان كونه هو المهم يستلزم كونه اولى اى انسب بحاله دون العكس لان الشئ قد يكون اولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه او لا ولا يكون فى نفسه من جملة المهمات التى تأكد طلبها (قوله كقوله تعالى يسألونك عن الالهة) مثال للتنبيه على انه الاول بدليل قوله فى شرحه للتنبيه على انه الاول والالباق الخ والآية الآتية اى يسألونك ماذا ينفقون الخ مثال للتنبيه

او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج (سئلوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فاجبوا ببيان الفرض من هذا الاختلاف وهو ان الالهة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من الزارع والتاجر ومحال الديون والصوم

على انه الهم بدليل قوله في شرحه تنبيهها على ان المهم في كلامه نشر على ترتيب اللف
(قوله سألوا عن سبب اختلاف الخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روى ان معاذ بن
جبل وريعة بن غنم الانصاري قالا يا رسول الله مال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزيد
حتى يتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهرة سؤال عن السبب
وقد اجبوا ببيان الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك في قوله هي مواقيت الخ وذلك
لان الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فتدبر به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك
اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيتعين به
الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والأجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو
ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذا اسامت القمر الشمس لم
يظهر فيه شيء من نورها لخلولة الارض منهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله
شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعطفًا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من
المسامة ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر في القرب من الشمس في سيره

كان الانتفاص بقدر الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا (قوله سألوا عن سبب
اختلاف القمر) اي عن السبب الفاعلي في اختلافه ان قلت لم لم يحمل السؤال الواقع
منهم على ان المسؤول عنه فيه السبب الفاعل ولم يكن الكلام من تلق السائل بغير ما
يتطلب قلت ان تصديرهم السؤال بما يدل على ان المسؤول عنه السبب الفاعل لانها
انما تستعمل في السؤال عن ذلك لافي السؤال عن السبب الفاعل كذا ذكر بعض ارباب
الحواشي وعبارة عبد الحكيم اعلم ان ما يستل بها عن الجنس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة امر
الهلال وشانه ^{طالع} اختلاف تشكيلاته النورية ثم عوده لما كان عليه وذلك الامر المسؤول
عن حقيقته محتمل ان يكون غايته وحكمته وان يكون سببه وعلة فسبب النزول لاختصاص
له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر ما سبب اختلاف الالهة وان يقدر ما حكمته
اختلاف الالهة فاختصار صاحب الكشف والراغب والقاضي انه سؤال عن الحكمة
كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكي
انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب
الحكيم انتهى ويرد على السكاكي انه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال
عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل
العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على ان السؤال عنها اولي بحالهم (قوله
بيان الغرض) اي الغاية والفائدة المآلية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع ما يقال
ان كبر القمر وصغره وزيادة نوره ونقصانه من افعال الله وهي لا تعلل بالاغراض
عندنا وحاصل الجواب ان الشارح شبه الحكمة بالغرض باعتبار ان كلامهما مترتب
على طرف الفعل واطلق عليها اسمه على جهة الاستعارة وقوله بيان الغرض اي لا يبيان

السبب والاقبل مثل ما تقدم (قوله معالم) اى علامات وقوله يوقت اى يعين الناس الخ
 (قوله وبحال الديون) اى زمن حلولها (قوله وغير ذلك) اى كدة الحمل والحيض
 والنفاس والعدة (قوله وذلك) اى اجابتهم ببيان الغرض والحكمة لبيان السبب
 الفاعل للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) اى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك
 الاختلاف (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه ان السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون
 على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة اى انهم ليسوا بمن يطلعون على ذلك
 بسهولة اى لعدم تحصيل الآلات لانها ليست موجودة عندهم لانقص في طبيعتهم
 او يقال ان الاطلاع على دقائق علم الهيئة بسهولة انما يكون بالوحى والوحى انما يكون
 للانبيا (قوله وكقوله تعالى يستلونك ماذا ينفقون الخ) محل كون هذه الآية من قبيل
 تلقى السائل بغير ما يطلب اذا كان السؤال عن المنفق فقط اما اذا كان السؤال عن المنفق
 وعن المصروف معا كما قيل ان عمرو بن الجوح جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا انفق من اموالنا واين نضعها فنزلت هذه الآية
 فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يطلب بل من قبل الجواب عن البعض
 وهو المصروف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لان في ذكر الخير اشارة الى
 ان كل مال نافع ينفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل ان المراد عن بيان مقداره
 ويحتمل ان المراد عن جنس ما ينفقون ويحتمل ان المراد عن كليهما (قوله فاجيبوا
 ببيان المصارف) اى لبيان المنفق ولو انهم اجيبوا ببيانه لقل انفقوا مقدار كذا وكذا
 او انفقوا من كذا وكذا او مقدار كذا وكذا من كذا (قوله لان النفقة لا يعتد بها
 الخ) اعترض بانه ان كان المراد بالنفقة صدقة الغرض اشكل ذكر الوالدين لانه يجب
 نفقتهما ولا يجوز دفعهما لمن تجب النفقة عليه وان جلا على من لا تجب نفقته ما فقيه
 بعد لعموم اللفظ وعموم المحاسب وقد نجاب بان المراد بهما من لا تجب نفقتهما
 واللفظ وان كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وان كان المراد بالنفقة
 صدقة النفل اشكل نفي الاعتداد اذ هى معتد بها مطلقا الا ان تحمل الصدقة على
 صدقة النفل ويراد نفي كمال الاعتداد (قوله الا ان تقع موقعها) اى لا يعتد بها
 في جميع الاوقات الا وقت وقوعها اى في محلها بان صرفت في مصارفها
 فهو اشتناء مفرغ في الظرف فاذا وقعت في موقعها كانت معتد بها قليلة كانت
 او كثيرة واذا لم تقع في موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة بخلاف المنفق فانه معتد به
 اذا وقع في محله سواء كان قليلا او كثيرا غاية الامر انه اذا دفع دون الواجب عليه
 في صدقة الغرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما دفع
 قطعا (قوله التعبير عن المستقبل) اى وكذا عكس هذا وهو ان يعبر عن المعنى الماضى
 بلفظ المضارع احضارا للصورة المجمة واشارة الى تجدد شيئا فشيئا كقوله تعالى

وغير ذلك ومعالم للحج
 يعرف بها وقته وذلك
 للتنبيه على ان الاولى
 والاليق بحالهم ان يستلوا
 عن ذلك لانهم ليسوا
 بمن يطلعون بسهولة على
 دقائق علم الهيئة ولا يتعلق
 لهم به غرض (وكقوله
 تعالى يستلونك ماذا ينفقون
 قل ما انفقتم من خير فلو
 الدين والاقرين واليتامى
 والمساكين وابن السبيل)
 سألوا عن بيان ما ينفقون
 فاجيبوا ببيان المصارف
 تنبيها على ان المهم هو
 السؤال عنها لان النفقة لا
 يعتد بها الا ان تقع موقعها
 (ومنه) اى من خلاف
 مقتضى الظاهر (التعبير
 عن) المعنى (المستقبل بلفظ
 الماضى تنبيها على تحقق
 وقوعه نحو ويوم ينفخ
 في الصور فصعق
 من في السموات ومن في
 الارض)

والله الذى ارسل الرياح فثير سبحا اى فائرت وقوله تعالى واتبعوا ما تلو الشياطين
 اى ما نلت ثم ان التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وعكسه يحتمل ان يكون من المجاز المرسل
 والعلاقة ما بينهما من التضاد لان الضد اقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما
 شبه المجاورة لتقارنهما غالبا فى الخيال لكن هذا الاحتمال لا يفيد المبالغة
 المقصودة وهى الاشعار بتحقيق الوقوع وان هذا المستقبل كالماضى لان المجاز
 المرسل لما كانت الدلالة فيه انتقالية لم يكن فيه ابلغة وانما هو كدعوى الشئ
 بينة على يأتى ويحتمل ان يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع
 فى كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى واما وجه الشبه فى عكسه
 فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو فى الماضى اظهر لبروزه الى الوجود
 وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السابقة فقول المصنف تنبيها الخ يشير الى ان التعبير
 عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع
 وهذا وان كان من وظيفة البيان لكن من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور
 من وظيفة علم المعانى ولا يخفى ان الاستعارة فى الفعل بتعبية استعارة المصدر كما هو
 مشهور ان قلت ان مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعارة تبعية بؤدى
 الى تشبيه الشئ بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتقيد بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى
 ان هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكر القوم فى مباحث الاستعارة لكن
 قواعدهم لاثاباه (قوله بمعنى يصعق) اى فالصعق معنى يقع فى المستقبل وعبر عنه
 بالماضى تنبيها على تحقق وقوعه ثم ان قول الشارح بمعنى الخ بناء على ما وقع فى
 نسخ المتن ويوم تنفج فى الصور فصعق لكن نظم التزليل ففزع والموضوع الذى فيه
 فصعق نظمه ونفج فى الصور فصعق والشاهد موجود فى كل من الآيتين وذلك لان
 كلا من الفزع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغة الماضى على خلاف مقتضى
 الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لان الماضى يشعر بتحقيق الوقوع فقد ظهر لك
 ان ما فى المتن مخالف لنظم القرآن قال الفناى وقد يقال ان مراد المصنف مجرد
 التمثيل لاعلى انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله التعبير الخ) التلية
 من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره لابلماضى وبهذا يعلم حكمة فصلهما عما
 قبلهما كذا فى عروس الافراح وفى بعض الحواشى ان فصلهما عما قبلهما
 لما فيهما من الاشكال الذى ذكره الشارح وانما فصل الثانى عن الاول بلفظ نحو
 اشارة الى اختلاف معنى الوصفين فى الآيتين (قوله وان الذين لواقع) اى وان
 الجزاء لحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين
 اى الجزاء استقبالى هذا ان اريد الجزاء الاخرى وهو ما يحصل فى يوم القياسمة
 واما ان اريد الدنيوى امكن كون التعبير على اصله قيل ان التمثيل بالآية غير مستقيم

بمعنى يصعق (ومثله)
 التعبير عن المستقبل بلفظ
 اسم الفاعل كقوله تعالى
 (وان الذين لواقع) مكان
 يقع (ونحوه) التعبير
 عن المستقبل بلفظ اسم
 المفعول كقوله تعالى
 (ذلك يوم مجموع له الناس)
 مكان يجمع وهما بحث
 وهو ان كلا من اسمى
 الفاعل والمفعول قد يكون
 بمعنى الاستقبال وان لم يكن
 ذلك بحسب اصل الوضع
 فيكون كل منهما ههنا
 واقعا فى موقعه واردا على
 حسب مقتضى الظاهر
 والجواب ان كلا منهما
 حقيقة فيما تحقق فيه
 وقوع الوصف

لان فيها التعبير باسم الفاعل المقرون بلام الابتداء عن الحال ولام الابتداء تخلص
 المضارع المقدر هنا للحال لان المعنى على تقدير ليقع واجيب بان لام الابتداء هنا في
 الآية مجرد التأكيد كما اشار له الشارح بقوله مكان يقع فهي هنا كهي في قوله تعالى
 وان ربك لبحكم بينهم وابست للتأكيد وتخلص المضارع للحال وان كانت تفيدهما
 بحسب اصلها افاده عبد الحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تبريع على قوله قد يكون
 بمعنى الاستقبال اي واذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ)
 اي وحينئذ بفعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف
 مقتضى الظاهر لا بل (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالذم لقوله فيكون كل منهما
 الخ وحاصله انا لا نسلم انه اذا استعمل احدهما بمعنى الاستقبال على خلاف اصل
 الوضع يكون واقعا موقعا بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر (قوله حقيقة فيما)
 اي في زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضي عند بعضهم واعترض
 هذا الجواب بانه يفيد ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول مدلوله الزمان ولا قائل بذلك
 واجيب بان في الكلام حذف الاصل حقيقة في ذات متصفة بوصف واقع في زمان
 تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال او هو والماضي فقوله بعد وقد استعمل
 ههنا فيما لم يتحقق الخ لا بد فيه ايضا من تقدير والاصل وقد استعمل ههنا في ذات متصفة
 بوصف واقع فيما اي في زمان لم يتحقق اي لم يحصل وهو المستقبل والحاصل ان معنى
 قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال اي في الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل في الحال
 وقولهم مجاز في الاستقبال اي في الذات المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل
 سيحصل بعد ذلك هذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لان
 ازمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لم يمتد حضور الزمان وفرق بين الزمن المتبر
 في المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا
 لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل في الحال فظهر
 من هذا ان اسمي الفاعل والمفعول انما وضعا للمواقع في الحال والماضي لانهما
 موضوعان له مع الحال والماضي وشتان ما بين الامرين وحينئذ فلا ينتقض تعريف
 الاسم والفعل طردا ومنعا (قوله مجاز الخ) اي والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا
 مراده وفيه انه يقتضي ان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون
 المجاز مقتضى الظاهر اذا اقتضاه المقام كذا بحث ارباب الحواشي وفي عبيد الحكيم
 نقلا عن الشارح في شرحه على المفتاح ان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان
 مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله مكان الآخر والاخر مكانه)
 اي مع اثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في
 المثال فان الناقه والحوض اشتركا في حكم وهو مطلق العرض الا ان الحكم الثابت

وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق
 مجازا تنبيهها على تحقق
 وقوعه (ومنه) اي من
 خلاف مقتضى الظاهر
 (القلب) وهو ان يجعل
 احدا جزاء الكلام مكان
 الآخر والاخر مكانه
 (نحو عرضت الناقه على
 الحوض) مكان عرضت
 الحوض على الناقه اي
 اظهرته عليها لتشرب
 (وقوله) اي القلب (السكاي
 مطلقا) وقال انه مما
 يورث الكلام ملاحه
 (ورده غيره) اي ٨

المحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقطة
 هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد ثبت ذلك واثبت لكل
 حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس
 وخرج بقولنا مع اثبات حكم كل للآخر بعض افراد العكس المستوى وقولنا في الدار
 زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وانما
 هذا من باب التقديم والتأخير وخرج ايضا ضرب عمر وبالباء للفعول لانه وان جعل
 للفعول حكم الفاعل وجعل في مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل في مكانه
 قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة او مجاز او كناية وهل هو من مباحث المعاني
 او البديع او يبرق بين الافئدة منه والمعنوى آه والظاهر انه من الحقيقة لان كل كلمة
 مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شيء آخر فغير لما اريد من الكلمات نعم ربما
 يدعى انه من قبيل المجاز العقلي وانه من مباحث المعاني والبديع باعتبارين مختلفين كما
 يأتي (قوله مكان عرضت الخ) اي لان المروض عليه يجب ان يكون ذا شعور
 واختيار لاجل ان يميل للمروض او يحجم عنه والسبب في هذا القلب هو ان المعتاد
 ان يؤتى بالمعروض للمروض عليه وهنا لما كانت الناقطة يؤتى بها للمحوض والمحوض
 باق في محله تزل كل واحد منهما منزلة الاخر فجعلت الناقطة كأنها معروضة والمحوض
 كأنه معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في
 الرأس فانه مكان ادخلت الاصبع في الخاتم والرأس في القلنسوة وذلك لان المدخل
 هو الاصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب في
 ذلك القلب ان العادة ان المظروف ينقل الى الثarf وهنا نقل الظرف وهو الخاتم
 والقلنسوة الى المظروف وهو الرأس والاصبع فنزل احدهما منزلة الآخر (قوله
 اظهرته عليها) على بمعنى اللام اي اظهرته لها بمعنى اريتها اياه (قوله مطلقا) اي
 سواء تضمن اعتبارا لطيفا او لا (قوله انه مما يورث الكلام ملاحه) اي لان قلب
 الكلام مما يحوج الى التنبيه للاصل وذلك مما يورث الكلام ملاحه ثم انه ان قصد به
 المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعاني والاصح ان يعد من فن آخر ولذلك
 يوجد هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم البديع
 (قوله ورده غيره) اي وحل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله)
 اي رؤية بن العجاج (قوله ومهمه) اي ورب مهمه (قوله اي مفازة) هي الارض
 التي لا ماء فيها سميت مفازة تفاؤلا بان السالك فيها يفوز بمقصوده او بالنجاة
 من المهالك والا فهي مهلكة (قوله بالغبرة) بفتح الغين اي الزراب (قوله
 جمع الرجا) المناسب للجمع ان يقول جمع رجا وقوله مقصودا اي بمعنى الناحية
 واما الرجا بالذ فهو تعلق القلب بمغروب يحصل في المستقبل مع الاخذ

٨ غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفا) غير الملاحه التي اورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه اي مفازة) (مغيرة) اي مملوءة بالغبرة (ارجاؤه) اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصودا (كأن لون ارضه سماؤه) على حذف المضاف (اي لونها) يعني لون السماء فالصرع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سماؤه لغبرتها لون ارضه

في الاسباب (قوله على حذف المضاف) اى لانه لامناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه بها فالشبه به محذوف هو لون السماء (قوله والاعتبار اللطيف) اى الزائد على لطافة مجرد القلب (قوله حتى كأنه) اى لون السماء صار بحيث اى ملتبساً بحالة هى كونه يشبه به لون الارض في ذلك اى في الغبرة (قوله مع ان الارض) اى لون الارض وقوله اصل فيه اى في ذلك التشبيه فحقه ان يجعل مشبهه ولون السماء مشبهها بان يقال كأن لون سماء لون ارضه واعترض بان هذا لا ينبغي اجراء الخلاف فيه لان قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد في القرآن انما البيع مثل الربا والاصل انما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالاولى للصف ان يمثل بقول الشاعر

﴿ رأين شيخاً قد تحنى صلبه ﴾ يمشى فيقعس او يكب فيعثر *

اراد اويعثر فيكب والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب والاكباب السقوط على الوجه والعثرة الزلة اى رأت الغواني شيخاً منحنيًا قد صار احذب اذا مشى يتكلف مشية الاقعس خوف السقوط اويعثر فيكب في القلب تخيل انه من غابة ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ومن القلب التضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما مر من ان المعروض عليه لابد ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض ووجه الاعتبار اللطيف في الآية الاشارة الى ان الكفار مفهرون فكأنهم لا اختيار لهم والنار منصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه (قوله اى وان لم يتضمن اعتباراً لطيفاً) اى زائداً على مجرد لطافة القلب (قوله يعتد بها) اشار بذلك الى ان الملاحاة التي بوجوبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) اى قول القطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسيراله فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل ومطلع القصيدة

﴿ فنى قبل التفرق يا ضباعا ﴾ ولايك موقف منك الوداعا *

فنى وافدى اسيرك ان قومي ﴾ وقومك لا ارى لهم اجتماعا *

ومنها ﴾ اكفرا بعد رد الماوت عني ﴾ و بعد عطائك المائة الرثا *

والالف من ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح (قوله فلما ان جرى) ان زائدة وجرى بمعنى ظهر وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالمال الجارى واثبت له شيئاً من خواصه وهو الجري وقوله سمن بكسر السين وفتح الميم ضد الهزال وفي قوله كما طينت مصدريه وجواب لما في البيت الواقع بعده وهو

﴿ امرت بها الرجال لياخذوها ﴾ ونحن نظن ان لن تستطاعا *

وقوله لياخذوها اى لجل الاثقال والضمير في قوله عليها وفي يأخذوها للناقاة فان

قوله رأين شيخاً الخ لعله ورأين بالسواو ليتوافق المصراعان ويكونا من الكامل ويجرر (محكمه)

والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه (والا) اى وان لم يتضمن اعتباراً لطيفاً (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) اى القصر (السباعا) اى الطين بالنبت والمعنى كما طنت الفدن بالسباع

بعض آيات القصيدة صريح في أنه بصف ناقته وهو قوله
 * فلما ان مضت ثنتان عنها * وصارت حقة تملو الجدا عا *
 * عرفنا ما يرى البصراء فيها * فآلبسنا عليها ان تباعا *
 * وقلنا مهلوا لشيئها * لكي تر داد السعير اطلا عا *
 * فلما ان جرى سمن عليها * كما طبخت بالقدن السباعا *

ومما ذكر تعلم ان قول بعضهم ان قصد الشاعر وصف جفنة مملوءة بالزبد المدهن وان قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش افاده الفنارى (قوله السباعا) بفتح السين وكسر ها (قوله اى الطين بالثنين) اى المخلوط بالثنين وهذا المعنى الذى ذكره الشارح هو مافى الصحاح . فى الاساس ان السباع بالكسر ما طين به اعنى الآلة واما بالفتح فهو الطين (قوله والمعنى الخ) اى المراد فيكون الغرض تشبيه الباقية فى سمنها بالقدن وهو القصر المطين بالسباع اى الطين المخلوط بالثنين حتى صار متينا امس لاحفرة فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها فى قوله كأن لون ارضه سماؤه (قوله يقال طبخت السطح والبيت) اى اصلحته وسويته بالطين (قوله انه) اى القلب فى هذا البيت (قوله لا بهامه) اى القلب ان السباع الخ لا يقال هذا الاعتبار لاحسن فيه فلا اعتداده وذلك لان كثرة تطيين القصر لالطف فى الوصف به لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبة المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما اشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك ان القلب يدل على عظم السباع وكثرته حتى صار كأنه الاصل وسمن الناقة مشبه بالسباع فبدل القلب حبتن على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل (قوله بمنزلة الاصل) فبدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل واعلم ان هذا الايراد الذى ذكره الشارح لا يرد على المصنف الا على ما ذكره الشارح تبعا للصحاح من ان السباع هو الطين المخلوط بالثنين واما على ما ذكره الر مختصرى فى الاساس من ان السباع بالكسر الآلة التى يطين بها فلا يرد ولا يتأتى ان يكون فى القلب المذكور معنى لطيف فيحتمل ان يكون المصنف جرى على مافى الاساس وحيث فلا اعتراض عليه تأمل (خاتمة) قد اهل المصنف امورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتفال من خطاب الواحد او الاثنين او الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى قالوا اجئنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وكونوا لكم الكبرياء فى الارض يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فن ربهما يا موسى واوحينا الى موسى واخيه ان تبوا لقومكم بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة واقبلوا الصلوة وبشر المؤمنين بالمشعر الجن والانس ان استظمت الى قوله مباءى آلاء ربهما تكذبان ووجه

يقال طبخت السطح والبيت
 ولقائل ان يقول انه
 يتضمن من المبالغة فى
 وصف الناقة بالسمن مالا
 يتضمن قوله كما طبخت
 بالسباع لا بهامه ان السباع
 قد بلغ من العظم والكثرة
 الى ان صار بمنزلة الاصل
 والقدن بالنسبة اليه كالسباع
 بالنسبة الى القدن

حسن هذه الاقسام ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والثني
والجمع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا
استعماله في غير معناه نحو اذا ما القارظ العزى آبا وانما هما القارظان وقفا بك والقيافى جهنم
وحنائك واخوانه

أحوال المسند

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال (قوله
اماتركه) قد تقدم وجه التعبير هنا بالتزك وهناك بالحذف وانما بدأ من احوال المسند
بالتزك لان التزك عبارة عن عدم الاتيان به والعدم في الجملة سابق على احوال الحادث
(قوله فلما مر في حذف المسند اليه) اي من الاحتراز عن البعث بناء على الظاهر وتخيل
العدول الى اقوى الدليلين وضيق المقام بسبب التحسر او بسبب المحافظة على الوزن
واتباع الاستعمال وغير ذلك (قوله امسى بالمدينة رحله) امسى اما مسندة الى ضمير
من وجهة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة او حال ان كانت تامة واما مسندة الى رحله
وبالمدينة خبرها او حال كذا في عبد الحكيم (قوله فاني وقيار بها لغريب) علة لمحذوف
مع الجواب والتقدير • ومن يكن امسى بالمدينة رحله * فقد حسنت حاله وسأت حالتي
وحالة قيار لاني الخ ولا يصح ان تكون الجملة المقرونة بالفاء جوابا لان الجواب مسبب
عن الشرط ولا مسببية هنا وبهذا ظهر ما قاله الشارح من ان لفظ البيت خبر ومعناه
التحسر وقوله بها متعلق بغريب والباء بمعنى في (قوله فاني وقيار الخ) قدم قيار على
قوله لغريب للاشارة الى ان قيارا ولو لم يكن من جنس العقلاء بلغه هذا الكرب واشتدت
عليه هذه الغربة حتى صار مساويا للعقلاء في التشكى منها ومقاسة شدتها بخلاف ماله
اخره فلا يدل الكلام على التساوي لان في التقديم اثر في الادلية (قوله والمأوى) مرادف
لما قبله (قوله اسم فرس او جل) في نسخة اسم فرس او جل او غلام الشاعر ففي قيار
اقوال ثلاثة كما في حاشية السيد على المطول (قوله ضاني) بالهمزة وبإبدالها ياء ساكنة
من ضبا في الارض اذا اختفى فيها (قوله والتوجع) اي من اجل الغربة ومقاسة شدتها
(قوله فالمسند الى قيار محذوف) اي وغريب خبر ان لا خبر قيار لا قرانه باللام وخبر المبتدأ
الغير المنسوخ لا يفترن بها الاشدودا (قوله بناء على الظاهر) متعلق بالبعث اي ان العبيثة
منظور فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره عبثا لانه احد ركني الاسناد (قوله مع
ضيق المقام بسبب التوجع) اي من الغربة ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه
ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف المحذوف لما مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت
قول المصنف فيما مر او نحو ذلك وانظر لم لم يذكر هنا مع النكات تخيل العدول مع
تأنيبه (قوله ومحافظة الوزن) عطف على التوجع بدليل انه فيما يأتي فسر ضيق المقام

(أحوال المسند) (اما
تركة فلما مر) في حذف
المسند اليه (كقوله)
ومن يك امسى بالمدينة
رحله (فاني وقيار بها
لغريب) (الرحل هو المنزل
والمأوى وقيار اسم فرس
او جل للشاعر
وهو ضاني بن الحارث
كذا في الصحاح ولفظ
البيت خبر ومعناه التحسر
والتوجع فالمسند الى قيار
محذوف لقصد الاختصار
والاحتراز عن البعث بناء
على الظاهر مع ضيق
المقام بسبب التوجع
ومحافظة الوزن ٩

بالمحافظة على الشعر (قوله عطفاً على محل اسم ان) اى على اسم ان باعتبار محله وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على انه لا يترتب في العطف باعتبار المحل وجود الحرز اى الطالب لذلك المحل ومذهب البصريين انه لا بد منه وحينئذ فلا يصح العطف على محل اسم ان مطلقاً لان الحرز وهو الابتداء قد زال ويجعلون العطف عليه في مثل هذا محل ان واسمها كذا في الفنارى (قوله خبراً عنهما) اى ولا حذف في الكلام (قوله لا متناع العطف) اى لما يلزم عليه من توجه عاملين مبتدأ وان الى معمول واحد هو الخبر وليس علة عدم الجواز كون وغريب مفرداً او المبتدأ شيئاً لانه وصف على وزن فعيل يستوى فيه الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله واما اذا قدرنا له) اى لقيار خبراً محذوفاً اى وجعل الغريب المذكور خبراً ان فيحوز ان يكون هو اى قيار عطفاً على محل اسم ان وقوله لان الخبر اى المذكور الذى هو لغريب مقدم اى على العطف تقديره اى وان كان في اللفظ متلخراً (قوله واما اذا قدرنا له خبراً الخ) ان قلت لم لم يجعل لغريب خبراً عن قيار ويكون المحذوف خبراً ان قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب لان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بان ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها الاشدوذا كما قالوا في قوله

❖ ام الحليس ليجوز شهر به ❖ ترضى من اللحم بعظم الرقية ❖

الهم الان يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو لقائم زيد كما ذكره عبد الحكيم (قوله فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان) اى بما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر الذى هو ممنوع كما مر لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو ان وعمرو على ذاهبان (قوله بل مثل ان زيدا الخ) بما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اى تقديره اذ يقدر لعمرو خبر آخر فيكون خبر الاول المذكور في نية التقديم على العطف ثم ان العطف على محل اسم ان يستدعى انه من عطف المفردات وتقدير خبر آخر يستدعى انه من عطف الجمل قال سم قلت انه لا يستدعى ذلك فقد قال الاستاذ عيسى الصفوى بل هو من عطف المفردات لانه عطف المبتدأ على محل اسم ان وخبره على خبر ان واعلم ان هذا الاعراب وان جوزه الشارح الا انه يلزم عليه محذوران الاول ان فيه تقديم العطف على العطف عليه الثانى ان فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك لان قيار عطف على اسم ان باعتبار محله والعامل فيه الابتداء وخبره عطف على خبر ان والعامل فيه ان والعطف المذكور غير جائز في مثل هذه الصورة على الصحيح لان الواو حرف ضعيف فلا يقوى على عمل عاملين مختلفين وقد يجاب عن الاول بان الخبر عن العطف المقدر يعتبر بعد خبر ان المذكور ويقدر بعده وعن الثانى بان ذلك الخبر المقدر مرفوع بالابتداء وذلك لانه اذا لم يعتبر عطفه على

٩ ولا يجوز ان يكون قيار عطفاً على محل اسم ان وغريب خبراً عنهما لا متناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظاً او تقديراً واما اذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيحوز ان يكون هو عطفاً على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديره فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذهاب وهو جائز

خبران بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبر معطوفا عليه فانه يكون معطوفا على لفظه لان ان اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردين على المفردين ولا يصح ان يقال انه اذا اعتبر عطف الخبر المقدّر على خبران يكون عطفا على محله دون لفظه لاجل ان يتحد عامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهما وهما اسم ان وخبرها لان العطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم كذا افاده عبد الحكيم وتأمله واتما كان الرفع لذلك الخبر المقدّر الابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للجزئين (قوله ويجوز ان يكون الخ) هذا الوجه نفس ماسبق في قوله فالمستند الى قيار الخ لكن اعاده لاجل افادته من عطف الجمل لامن عطف المفردات كما في الوجه الذي قبله والحاصل ان البيت يحتمل احتمالات اربعة اثنان جائز ان واثنان ممنوعان فالجائز ان جعل قيار مبتدأ خبره محذوف والجمله بلسرها عطف على جملة اسم ان وخبرها او جعل قيار عطفا على محل اسم ان ويغير له خبر عطف على خبران والمنوعان جعل قيار مبتدأ خبره لغريب وخبران محذوف او جعل قيار عطفا على محل اسم ان ولغريب خبر عنها (قوله على جملة ان الخ) في الحقيقة لا دخل لان في الجملة (قوله وكقوله الخ) هو من المنسرح (قوله نحن بما عندنا) اي نحن راضون بما عندنا وانت راض بما عندك من الرأي وآراؤنا مختلفة فكل انسان يتبع رأيه لانه حسن باعتبار حاله وان كان قبيحا باعتبار حال آخر فقيه اشارة الى ان تفاوت المطالب في الحسن والقبح باعتبار علو الهمة ودناءتها قرب شيء حسن عند ذوي الهمة يكون قبيحا عند عليها (قوله لما ذكر) اي للثبكات التي ذكرت في البيت السابق اي لاجل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول الخ) هذا اشارة الى فائدة تعداد المثال (قوله خبر الاول) اي لانه لا يجوز ان يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقة واما قوله

✽ والمجدان وبنت نحن عامره ✽ لنا وزمزم والاركان والسير ✽

فاصله عامروه فمحذوف الواو لدلالة الضمة عليها واما المصير الى حذف الموصوف وان التقدير نحن قوم راض فتكلفه وتقديره يصح ان يكون راض خبرا عن نحن وانت ولا حذف في الكلام قال في المعنى وقد تكلف بعضهم فزعم ان نحن للعظم نفسه وان راض خبر عنه وهو مردود لانه لم يحفظ نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصافون وانا نحن المسجون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما انتهى (قوله وفي البيت السابق بالعكس) اذ لا يجوز فيه ان يكون المذكور خبر الثاني لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر (قوله زيد منطلق وعمرو) ان جعل الكلام من عطف

ويجوز ان يكون مبتدأ
والمنحرف خبره والجمله
بلسرها عطف على جملة
ان مع اسمها وخبرها
(وكقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض
وارأى مختلف) فقوله
نحو مبتدأ منحرف للخبر
لما ذكر اي نحن بما عندنا
راضون فالمحذوف ههنا
هو خبر الاول بقرينة
الثاني وفي البيت السابق
بالعكس (وقولك زيد
منطلق وعمرو اي وعمرو
منطلق فحذف للاحتراز
عن العبث من غير ضيق
المقام (وقولك خرجت
فاذا زيد) اي موجود
او حاضر او واقف او
بالباب او ما اشبه ذلك
فحذف لما مرع اتباع
الاستعمال لان اذا المفاجأة
تدل على مطلق الوجود

وقد ينضم اليها قرآن
تدل على نوع خصوصية
كلفظ الخروج الشعريان
المراد فاذا زيد بالسبب
او حاضر او نحو ذلك
(وقوله ان محلا وان
مرتجلا) وان في السفرادا
مضوامهلا (اى) ان (لنا
في الدنيا) حلولا (و) ان
(لسانها) اى الى الآخرة
ارتحالا

الجل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية والافن حذف المعطوف على المسند
لكن لا يطلق في الاصطلاح على تابع المسند اليه او المسند انه كذلك ويلزم عليه ايضا
العطف على معمول عاملين مختلفين (قوله من غير ضيق المقام) هذا وجه زيادة هذا
المثال بعد ما قبله فاندفع ما يقال ان هذا المثال موافق للاول في ان الحذف في كل منهما
من الثاني لدلالة الاول على فائدة لذكره وحاصل الجواب ان مقتضى الحذف فيهما
مختلف لان الحذف في الاول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وهنا للاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام (قوله لما مر) اى في المثال الذى قبله وهو الاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال اى الوارد على ترك المسند
اذا وقع المسند اليه بعد اذا الفجائية وهذا نكتة زيادة هذا المثال ان قلت انه لم يقدم
في المتن في نكات حذف المسند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا
الحذف المسند لما مر قلت هو مندرج تحت قوله سابقا او نحو ذلك ولو جعل الحذف
في هذا المثال تفصيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ كان اولي ولا يقال
هذا متأث في جميع الامثلة السابقة لانا نقول نعم الا انه فرق بين الحاصل المقصود
والحاصل من غير قصد (قوله لان اذا المفاجأة الخ) هذا تعليل للعلية اى انما كان
حذف المسند مع اذا لما مر من الاحتراز عن العبث لان الحذف لما مر يتضمن وجود
القرينة فينبها بهذا التعليل وليس تعليل لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر
واضافة اذا للمفاجأة من اضافة الدال للدلول ولا يصح نصب المفاجأة صفة لاداء
لان الصفة لا بد ان يكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة باذا بل مفهومة
من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها قرآن الخ) اى فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود
تلك القرينة كان ذلك عبثا بالنظر للظاهر وفي كلام الشارح اشارة الى انه اذا كان
الخبر مخصوصا لا يجوز ان تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجرد اذا الفجائية
لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية بما يدل عليها (قوله او نحو
ذلك) اى كواقف او جالس واعلم انه اذا قيل خرجت فاذا زيد مثلا ففي الفاء قولان
وفي اذا اقوال ثلاثة ومحصل ذلك ان اذا قيل انها ظرف زمان وقبل انها ظرف مكان
وقيل انها حرف دال على المفاجأة واما الفاء فقيل انها للسيبىة المجردة عن العطف
مثلا في قولهم الذى يطير فيفضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل في اذا هو الخبر
سواء قلنا انها زمانية او مكانية والمعنى فزيد موجود في ذلك الوقت اوفى ذلك المكان
فجاء اما على القول بانها حرف فلا عامل لها والمراد بالسيبىة هنا التى يراد بها لصوق
ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها مسيبا عما قبلها وقيل ان الفاء للعطف
على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت او مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل
في اذا هو فاجأت على انها مفعول به لا ظرف بناء على القول بانها متصرفه واما

على الصحيح من انها ظرف غير منصرف فهي ظرف للخبر المقدر لامفعول به والمعنى
فجأت وجود زيد في الوقت او في الحضرة ويموز ان يكون العامل فيها هو الخبر
المحذوف كآمر وحيث لا تكون مضافة الى الجملة بعدها لتلازم اعمال التأخر
لفظا ورتبة في المقدم فيهما واعمال جزء المضاف اليه في المضاف ولا يجوز ان تكون
حبرا لما بعدها على القول بانها ظرف زمان لان ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة
الابتدائية مضاف اى في ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد انها ظرف مكان
فيحوز ان يكون هو خبر البتة اى قبل المكان زيد والزم تقديمه لمساكنها اذا الشرطية
كما يحوز جعلها مفعولا لفجأت او ظرفا للخبر المقدر كآمر ولا يقال ان مفاجأة المكان
لا معنى لها الا نقول بل لها معنى باعتبار وجود زيد فيه فان قلت جواز جعل اذا خبرا
على قول المبرد لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبا لمكان زيد
بالباب قلت اجاب بعضهم بانه في هذا التركيب يجعل قوله بالباب بدلا من اذا بدل كل
من كل او خبرا بعد خبر وفيه نظر اما الاول فلان الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي
كالبتة هنا غير جائز ولعدم انسياق الذهن لذلك البدل ولانه بدل باعادة الجار ولا جار
في البدل منه واما الثاني فلاقتضائه تعدد الحكم ولان تعلق ممولين بعامل واحد
بحرف جر واحد غير جائز من غير عطف فالحق ان جواز جعله خبرا على قول المبرد
لا يطرد (قوله وقوله) هو من المنسرح واجزاءه مستعملن مفعولات مستعملن (قوله
مرتحلا) بفتح التاء والهاء مصدر ميم بمعنى الارتحال كما ان محلا كذلك بمعنى الحلول
(قوله وان في السفر) اى في المسافرين اى في غيبتهم والسفر بفتح السين وسكون الفاء
اسم جمع مسافر بمعنى مسافر لاجمع له لان فعلا ليس من انية الجمع كذا في عبد الحكيم
فا في المطول وسم من ان السفر جمع مسافر على حذف مضاف (قوله اذ مضوا)
يجوز ان يكون حالا من الضمير في ظرف اى وان مهلا اى بعدا وطولا كما كان في غيبة
المسافرين حال مضيهم ويجوز ان يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره اعنى وقت
مضيهم ويجوز ان يكون تعليل اى ان في غيبتهم مهلا لانهم مضوا مضيا لارجوع
بعده ويجوز ان يكون ظرفا مقدما لمهلا يعنى ان في المسافرين بعدا وطولا في زمان
مضيهم ولك ان تجعله خبرا بعد خبر افاده الفجأة ويجوز ان يكون بدل اشتمال
من في السفر ان جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت اى وان في المسافرين في زمان غيبتهم
مهلا (قوله مهلا) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول القية اى بعدا
وطولا عن الرجوع والمعنى ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها لان المسافرين
للاخرة اى الموتى الذاهبين لها طالت غيبتهم هنا فلا رجوع لهم لان المفقود بعد
طول القية لارجوعه عادة وما لم تطل غيبته كغيره اذ السبب فيها واحد وهو الفقد
واللازم لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كذا ذهبوا فكما انهم حلوا في الدنيا وارتحلوا عنها

فمن ذلك (قوله والمسافرون) اى التوى وهذا مأخوذ من قوله وان فى السفر
 (قوله لارجوع لهم) اى الى مواطنهم وهذا مستفاد من جل المهل على الكامل
 بقرينة الواقع فان هذا المهل لارجوع معه (قوله ونحن على اثرهم عن قريب)
 هذا مأخوذ من قوله ان محلا لان الحلول فى الشيء يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا
 (قوله لحذف السند) الذى هولنا (قوله الذى هو ظرف قطعاً) اى بخلاف ما قبله
 وهو فاذا زيد فانه ليس الخبر فيه ظرفاً قطعاً بل يحتمل ان يقدر ظرفاً اى فاذا زيد بالباب
 وان يقدر غيره كحاضر او جالس وقوله الذى هو ظرف الخ فيه اشارة لتكنة ذكر هذا
 المثال بعد الذى قبله (قوله اعنى المحافظة الخ) تفسير للمقام او تفسير لضيق المقام
 من حيث سببه لان المحافظة سبب لضيق المقام (قوله ولا يتابع الاستعمال) اى الوارد
 على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا تكرين
 كما مثل او معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يميز اولهم يحسن كما نص
 عليه اهل الفن ولو وجود الخصوصية فى ذلك لان وتكرارها بوب له سيويه فقال هذا
 باب ان مالا وان ولدا (قوله وقد وضع الخ) هذا تأييد لكون الحذف مطردا (قوله
 قل لو انتم تملكون الخ) ان قلت كيف ينسب عن ذلك بقية الآية وهى قوله اذن
 لامسكم خشية الانفاق اى الفراغ فان تلك الخزان لا تنسأه فكيف ينسب
 عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية قلت اجاب بعضهم بانهم لعلهم يفتلون
 عن عدم تناسلها وان كانت لا تناسل فى نفس الامر فيمسون مع ملكها خوف
 فراغها او ان الغرض المبالغة فى حرصهم وبخلهم حتى انهم لو ملكوا ما لا ينصور
 نفاذه امسكوا (قوله والاصل لو تملكون تملكون) اعترض بان فيه جمعاً بين المفسر
 والمفسر وهو غير جائز فالاولى ان يقال والاصل لو تملكون واجيب بان الثانى يعمل
 تأكيداً بالنظر لما قبل الحذف ثم لما حذف الفعل الاول جعل الثانى تفسيراً مع اعادة
 التأكيد لان المقدّر كالمذكور قبل الحذف يكون الفعل الثانى تأكيداً فليس فيه جمع
 بين المفسر والمفسر وبعد الحذف يكون تفسيراً وليس فيه الجمع المذكور لان المفسر
 بالفتح محذوف ولو قدر الاصل تملكون بدون تكرار لم توجد قرينة تعين ذلك المحذوف
 فلا بد من التقدير مكرراً ليكون الثانى قرينة على حذف الاول لقصد الاختصار مع
 حصول التأكيد ولا يقال ان الضمير يدل على المقدّر اذ لو لا تدخل على جملة اسمية لا ناقول
 انما يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه كما ان لو تدل على الفعل المطلق لا على
 خصوص تملكون فتأمل (قوله لحذف الفعل) اى وهو تملك الاول (قوله لوجود
 المفسر) اى وهو تملكون الثانى لانه عند حذف الاول يكون الثانى تفسيراً بعد
 ان كان مؤكداً قبل الحذف (قوله ثم ابدل من الضمير) وهو الواو فى تملكون المحذوف
 ضمير منفصل وهو انتم والمراد بالابدال هنا التعويض لا ابدال الضمير والا لكان

والمسافرون قد توغلوا
 المضى لارجوع لهم ونحن
 على اثرهم عن قريب فحذف
 السند الذى هو ظرف قطعاً
 لقصد الاختصار والعدول
 الى اقوى الدليلين اعنى
 العقل وضيق المقام اعنى
 المحافظة على الشرع ولا يتابع
 الاستعمال لاطراد الحذف
 فى مثل ان مالا وان ولدا
 وقد وضع سيويه فى كتابه
 لهذا باباً فقال هذا باب ان مالا
 وان ولدا (وقوله تعالى
 قل لو انتم تملكون خزائن
 رحمة ربى) فقله انتم ليس
 بمبتدأ لان لو انما تدخل
 على الفعل بل هو فاعل فعل
 محذوف والاصل لو
 تملكون تملكون فحذف
 الفعل احترازاً عن العبث
 لوجود المفسر ثم ابدل من
 الضمير المتصل ضمير منفصل
 على ما هو القانون عند
 حذف العامل فالمسند
 المحذوف هنا فعل وفيما
 سبى سم اوجه

المحذوف جملة اى الفعل والفاعل معا وحذف بعض الجملة اسهل من حذفها بتمامها مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيذ وذلك غير معهود والحاصل ان الضمير البارز هو نفس المتصل الذى كان فاعلا غايته انه تغير من الاتصال الى الانفصال فهو فاعل قوله لو انتم تملكون جملة فعلية (قوله على ما هو القانون) اى القاعدة (قوله فالمسند المحذوف هنا فصل) اى لا غير (قوله وفيما سبق) اى قوله ان محلا وان مرتحلا وقوله اسم اى ان قدر متعلق الجار اسم فاعل وقوله او جملة اى ان قدر متعلق الجار فضلا وقوله فالمسند المحذوف اشارة لنكتة ذكر هذا المثال اى ان سبب ايراده هو هذا ويمكن ان سبب التنبيه على ان المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند اليه بان يكون انتم تأكيذا لفاعل محذوف مع فعله لانه لم يثبت كثرة الحذف فيما يفتنى عنها (قوله فصبر جميل) الصبر الجميل هو الذى لا شكابة معه الى الخلق وان كان معه شكوى الى الخالق كما قال يعقوب عليه الصلاة والسلام انما اشكوبنى وحزنى الى الله والهمير الجميل هو الذى لا اذى معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه وبه يعلم الصبر والهمير والصفح غير الجميلات والصبر حبس النفس عن الجزع الذى هو اخلاق داعى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى واطهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطم (قوله يحتمل الامرين) اى بل الثلاثة وثالثها ان يكون من حذفهما معا اى فى صبر وهو جيل والحاصل ان فى المحذوف احتمالات ثلاثة كل منها مناسب للمقام وفى المقام اشكال وذلك لان كل حذف لا بد له من قرينة دالة عليه فالقرينة ان دلت على المسند لم يمكن ان تدل على المسند اليه وبالعكس ولا يمكن ان تدل عليهما معا عند حذفهما واجاب سم بانه يجوز ان يكون هناك قرينتان تدل احدهما على حذف المسند لمناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند اليه كذلك غاية الامر ان احدهما كاذبة لانه لا يجوز ان يراد الامر ان معابيل المراد احدهما فقط فيكون الآخر غير مراد فتكون قرينته كاذبة لانها دلت على ارادته مع انه غير مراد ولا يضر ذلك لان القرينة امر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قال الشيخ بس واقول ما المانع من ان التكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل واحد قرينة صادقة وهذا يدل عليه قول الشارح بان كان جلد الكلام على كل من المعنيين عند التأمل الصادق فقول العلامة القاسمى لانه لا يجوز ان يراد الخ مسلم لكن ليس المراد احدهما فقط نصا بل على الاحتمال وهذا لاستدعى كذب قرينة غيره ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند ماسياتى فى بحث الاجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لتنتى فيه من انه يحتمل ان المراد فى مرادته بدليل تراودتها او فى حبه بدليل قد شغفها حبا (قوله اى فصبر جميل اجل) اى فصبر جميل فى هذه الواقعة اجل

(وقوله تعالى فصبر جميل
يحتمل الامرين) حذف
المسند اليه (اى) فصبر جميل
(اجل او فامرئ) صبر
جميل فى الحذف تكثير
للقائدة بامكان حل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف
مالو ذكر فانه يكون
نصافى احدهما (ولا بد)
لحذف

من صبر غير جيل واذا كان اجل من الصبر الغير الجليل فهو اجل من الجزع من باب
اولى واورد بان في هذا التفضيل نظرا لانه يشترط ان يكون المفضل عليه مشاركا
للمفضل في اصل الفعل فيجب ان يكون المفضل عليه هنا جيلا في الجملة مع انه قيد
بانه غير جيل فلا يصح التفضيل واجيب بامر من الاول ان عدم الجمال في المفضل
عليه وهو الصبر المحبوب بالشكاية انما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا
لا ينافي ان فيه جالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لان اظهار الشكاية قد
يفرج عن النفس ضيقها الثاني ان التفضيل على فرض ان يكون فيه اجمال وتفضيل
الشيء على ما لا يشاركة في اصل الفعل واقع في الكلام لغرض من الاعراض الموجبة
لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما ينوهم على الفرض والتقدير كما
في قولهم زيد افضل من الحمار آه غنيمي (قوله او فامرئ صبر) اى شأنى الذى
ينبغي ان اتصف به صبر جيل وكان الاولى الاتيان بالواو بدل اولان مفعول الاحتمال
لا يكون مرددا (قوله ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان الخ) الباء للتصوير اى ان تكثير
الفائدة مصور بما ذكر لا بمعنى كثرة المعنى والالورد ان المراد احدا لمر من قطعلا كلاهما
اذ لا يمكن ارادتهما جميعا وحينئذ فلا فرق بين حالة الذكر وحالة الحذف لان في حالة الذكر
احدهما متعين وفي حالة الحذف احدهما مبهم فابن تكثير المعنى وبصح ان يراد تكثير
الفائدة من حيث التصور لانه عند الحذف يتصور المعنيان وبلاحتقان من جهة صحة الحل
على كل تأمل واعلم ان هذا كله مبنى على ما تقدم من ان القرينة لا تدل على كل من المسند
والمسند اليه عند حذفهما معا اما على انه لا مانع من ان المتكلم يقصد تجويز حذف
كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى عند الحذف
على حالة الذكر ظاهر ولا اشكال (قوله ولا بد للحذف) المتبادر منه ولا بد للحذف
المقدم وهو حذف المسند اى انه لا بد لحذف المسند من قرينة لان الحذف خلاف
الاصل فلا يعدل اليه الا بسبب داع اليه ووجود قرينة داله عليه اما حالية او مقالية
والالم يعلم ذلك المحذوف اصلا عند السامع فيجئ الحذف بالتقصود وقد يقال لا بد
ايضا لحذف المسند اليه من قرينة فلم خص حذف المسند بالكلام اللهم الا ان يقال
ان المسند اليه قد يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم المفعول به مقامه اى يقال ان وجوب
القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهوم
للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد للحذف
من قرينة بخلاف المسند اليه فانه عبر فيه بالحذف وهو لا يوهوم الاعراض عنه بالكلية
او يقال ان قرينة حذف المسند لما كان فيها من التفضيل مالىس في قرينة حذف
المسند اليه خصها بالذكر لتفصيل قرينة حذفه السؤالية الى المحققة والمقدرة (قوله
دالة عليه) اى على الحذف بمعنى المحذوف او على المحذوف المأخوذ من الحذف ويدل

(من قرينة) دالة عليه ليفهم
منه المعنى (كوقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق نحو
ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن
الله) اى خلقهن الله فحذف
المسند لان هذا الكلام عند
تحقق ما فرض من الشرط
والجزاء يكون جوابا عن
سؤال محقق والدليل على
ان الرفوع فاعل
والمحذوف فعله انه جاء عند
عدم الحذف كذلك كقوله
تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم قل
يحييها الذى انشاها اول
مرة (او مقدر) عطف على
محقق (نحو) قول ضرار
بن نهشل يرثى يزيد بن
نهشل (ليك يزيد)

لذلك قول الشارح ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف (قوله جوابا)
 نصب على الحال او مفعول للوقوع لتضمنه معنى السيرة اى اصبر ورته جوابا
 (قوله لان هذا الكلام الخ) علة لمحذوف اى وصح التمثيل بالآية لوقوع الكلام
 جوابا لسؤال محقق لان الخ وهذا جواب عما يقال التمثيل بهذه الآية لا يصح اذا لسؤال
 فيها غير محقق بدليل التعبير بان التى للشك بقوله ان سألتهم قضية شرطية لا تقتضى الوقوع
 ولا عدمه فلا يصح التمثيل بالآية لحذف المسند للقربة المذكورة الاول قيل الله فى جواب
 من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالفعل وحاصل ما الجاب به الشارح ان المراد يكون
 الكلام جوابا لسؤال محقق انه اذا تحقق ما فرض من السؤال يكون الكلام جوابا
 عنه ولا شك ان السؤال هنا محقق على تقدير انهم سئلوا به فاجابوا بذلك الكلام عنه
 لانه لو فرض انهم سئلوا واجابوا بذلك لكان جوابهم هذا جوابا لسؤال محقق فالمراد
 يكون السؤال محققا تحققه ولو باعتبار الفرض واعترض بان هذا يناقض ما يأتى فى قوله
 ليك يزيد الخ فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فانه لو سئلوا واجابوا بذلك الجواب
 كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع انه جعله مقدرا فالاولى ان يقال المراد
 بالمحقق ما وجد فى الكلام صورته ونطق بها بالفعل والقدر ما ليس كذلك تكافى البيت
 (قوله لان هذا الكلام) اى قولهم الله (قوله ما فرض من الشرط) وهو سألتهم
 من خلق الخ والجزاء هو ليقولن الله وقوله محقق اى محقق كونه سؤالا اى انه
 لو فرض ان النبي قال لهم من خلق السموات والارض وقالوا الله كان قولهم الله الذى
 هو الجزء جوابا لذلك السؤال المحقق كونه سؤالا (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال
 هلا جعل لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بان يكون التقدير الله خلقهن
 ويكون من حذف المسند ايضا وما المرجع لكونه فاعلا (قوله على ان المرفوع
 فاعل الخ) اى لا مبتدأ والخبر محذوف ان قلت هذا الدليل معارض بالمثل فيقال والدليل
 على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى
 قوله قل الله ينجيكم منها اجيب بان وقوع الاول فى القرآن اكثر وحمل المحتمل على
 الاكثر اولى ولا يقال قد يرجح كون المرفوع مبتدأ بانه اذا دار الامر بين كون المحذوف
 فعلا والساق فاعلا وكونه خبرا والباقي مبتدأ فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر
 فالمحذوف عين الثابت فيكون حذف كلا حذف واما الفعل فهو غير الفاعل لانا نقول
 قد يعارض هذا بان الصحيح ان الفاعل اصل المرفوعات فحمل الباقي على انه فاعل اولى
 لكونه اقوى العمد وفى الغنبي فان قلت يلزم على كون المذكور فى هذه الآية فاعلا عدم
 المطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية والاولى المطابقة
 والعدول الى تركها يحتاج الى نكتة قلت اجابوا عن ذلك بان النكتة فى ترك المطابقة ان
 فى رعاية المطابقة ايها قصد التقوية وهو لا يلىق بالمقام لان التقوية شأن ما يشك فيه او ينكر

واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام لان المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بانه الخالق للسموات والارض (قوله برئ يزد) اى اخاه اى يذكر محاسنه بعد موته (قوله ليك يزد) بضم حرف المضارعة مبنى للفعول ويزد نائب الفاعل وليس هو من الحذف والابصال والاصل ليك على يزد لان بكى يتعدى بنفسه تارة وبعلى تارة اخرى قال فى الصحاح بكبته وبكيت عليه بمعنى (قوله كانه قيل من يكيه) وذلك انه لما حذف الفاعل وقع الجاهل فى تنكلام فمثل عن يانه وقيل من يكيه بفتح حرف المضارعة (قوله اى يديه صارع) حذف السند والقربة على حذفه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر قيل يحتمل ان لا يكون فى البيت حذف بالكلية بان يكون يزد منادى اى ليك يا يزد لفقدك صارع ويكون صارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح باء ليك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليك الى ان ثبت الرواية بضم يزد فى هذه الحالة فيكون منادى والمعروف مع بناء ليك للفاعل فتح يزد على انه مفعول فيكون ذلك مرجعا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لامنادى آه فنارى (قوله دليل) تفسير لما قبله (قوله لخصومة) يحتمل ان اللام للتوقيت اى وقت خصومته مع غيره او لتعليل اى لاجل خصومة نالته ممن لا طاقه له على خصومته وهو متعلق بصارع وان لم يعتمد لان فيه معنى الفعل وليس متعلقا بيكي المقدر لادائه ان البكاء يكون للخصومة دون يزد ولا يقال بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى شخص صارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجارية لا محذور ايضا لاننا نقول لو كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر مانصور الفاؤه لعدم الاعتماد لان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملزم لفظا او تقديرا نعيينا لذات التى قام بها المعنى وهو مخالف لتصریحهم الهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفى فى عمله اذا قوى المقضى لتقديره كفى باطالعها جبالا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار مثل هذا المقضى فى كل موضع محل نظر آه فنارى (قوله لانه كان ملجأ الخ) او انما بكى الضارع الدليل عليه لانه كان يدفع عن الاذلاء والضعفاء ما يسألهم فهو ملجأهم فقههم البكاء عليه (قوله ومختبط) اى ويكيه مختبط فهو عطف على صارع (قوله مما تطيح) اى مما اطاحته فالضارع بمعنى الماضى لان السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة (قوله للمعروف) اى طالبا للمعروف والاحسان وقوله من غير وسيلة اى كهدية يهديها ليعطيه اكثر منها (قوله جمع مطبحة) هو اسم فاعل من غير الثلاثى وهو اطاحه (قوله على غير القياس) اى لان قياس الطوائف ان يكون جمع طاشحة بمعنى هالكة لامطبحة بمعنى مهلكة لان فواعل قياسي لفاعلة لامفعلة قال فى الخلاصة * فواعل لفوعل وفاعل

كانه قيل من يكيه فقال (ضارع) اى يكيه ضارع دليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه * ومختبط مما تطيح الطوائف والمختبط هو الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائف جمع مطبحة على غير القياس كما وا فتح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او يدكى المقدر اى يكي لاجل اذهاب المنايا يزد

* وفاعلا مع نحو كاهل • وحائض وصاهل وفاعله • واما مطيحة فقياس جمعها كما قرر شيخنا العدوي مطيحات. والذي ذكره الدنو شري ان قياس جمعها مطاوح واما طوايح فخراج عن القياس ويمكن ان يقال ان مطيحات جمع لها فتحجها ومطاوح جمع لها تكسيرا ويدل لهذا ما قالوه ان كل ما فيه التاء يجمع فتحجها بالالف والتاء الا الفاظا استثنوها ليس منها مطيحة وحيث فلا مخالفة تأمل (قوله جمع ملقحة) اي قياس جمعها ملقحات كما قرر شيخنا العدوي والذي ذكره الدنو شري ان ملقحة قياس جمعها ملاقح فلواقح على كل حال جمع للملقة شذوذا (قوله من اجل اذهاب الخ) اشار بذلك الى ان من لتعليل وان اما اوله مع الفعل بعدها بمصدر ويجوز ان تكون من ابتدائية اي سائل سؤالا ناشئا من اذهاب الوقائع اي الحوادث ماله (قوله او يبي المندر) عطف على يمحبط اي انه متعلق بمحبط او يبي المقنن (قوله اي يبي لاجل اذهاب الخ) في هذا اشارة الى ان الفعل القندر على الاحتمال الثاني ينبغي ان يجعل كاللازم اي يوقع البكاء محبط لاجل اذهاب الناي يزيد ويصح ان يكون متديا اي يكمه محبط من اجل اهلاك الناي اياه وربما اشار لهذا قوله اولاي يكمه ضارع فقيه اشارة لجواز الاسرين قرره شيخنا العدوي ثم اعلم ان الوجه الاول احسن لان ملقيه يبي القندر بما ياباه سليقة الشعر وذلك لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان سن سبب الاختباط ايضا فاذا الجاهي في شرح الكافية وقوله لاجل اذهاب الناي اي المعبر عنها بالطوايح يزيد وازافة اذهاب للوقائع في الوجه الاول والنيا في الوجه الثاني من اضافة المصدر للفاعل ومفعوله ماله في الاول ويزيد في الثاني و اشار الشارح بذلك الى ان مفعول تطيح في البيت محذوف تقديره ماله ان فسرت الطوايح بالوقائع اي الحوادث او يزيد ان فسر بالنيا واعترض على الوجه الثاني بان الشخص الواحد لا يهلكه ويذهبه الامنية واحدة واجيب بان ال في النيا للجنس والجنسية اذ ادخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية فيصدق بالواحد الذي هو المراد وانما عبر عنه بالجمع للمبالغة او ان المراد بالنيا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها (قوله وفضله الخ) هذا جواب عما يقال لم عدل الشاعر الى هذا التركيب التقضي لحذف المسند مع امكان الاصل وهو البناء للفاعل واستقامة الوزن به وذلك بان يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعل يبي ولا حذف لاللسند ولا المسند اليه وحاصل الجواب ان ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه قال العلامة يس وليس مقصود المصنف اعادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من سائر الوجوه حتى يعترض بان في خلافه وهو البناء للفاعل وجوها مرجحة بل المقصود بيان ترجيحه من حيث الوجوه التي ذكرها المصنف فلا ينافي ان خلافه ترجح عليه من جهة اخرى وذلك ان فيه الجمع بين متنافين من حيث ان كون يزيد فضلة يقتضي ان يكون ضارع اهم منه وتقديمه يقتضي ان يكون اهم من الفاعل وهو ضرب من البديع وفيه ايضا

(وفضله) اي رجحان نحو
ليك يزيد ضارع مبني
للفعل (على خلافه)
يعني ليك يزيد ضارع
مبني للفاعل ناصبا ليزيد
ورافعا لضارع (بكر
الاسناد) بان اجل اول
(اجالائم) فصل ثانيا
(تقصيلا) اما التفصيل
فظاهر واما الاجال فلانه
لما قيل ليك علم ان هناك
باكيا يستد اليه هذا البكاء
لان المسند الى المفعول
لا بدله من فاعل محذوف
اقم المفعول مقامه ولا شك
ان التكرار اوكد واغوى
وان الاجال ثم التفصيل
اوقع في النفس (وبوقوع
نحو يزيد غير فضيلة)
لكونه مسند اليه لامفعولا
كافي خلافة وبكون معرفة
الفاعل كحصول نعمة
غير مترتبة

التشويق للفاعل بذكر المفعول اولامع الاطماع في ذكره بناء الفعل له وحينئذ فيكون
 في كل منهما جهات ترجيح فليبلغ ان يراعى ترجيح هذا دون ذلك وان يعكس (قوله
 بان اجل الخ) دفع بهذا ما يقال ان ظاهر عبارة المصنف فاسد لان ظاهره ان قوله اجالا
 وتفصيلا معمول لتكرار وهذا يقتضى انه عند البناء للمفعول يكون الاسناد قد تكرر
 مجالا ثم تكرر مفصلا و اقل ما يتحقق به التكرار مرتان فنقتضى ان الاسناد قد وجد اربع
 مرات عند البناء للمفعول وليس كذلك وحاصل الدفع انهما ليسا معمولين للتكرار بل
 معمولان لخدوف والتقدير بان اجل الاسناد اجالا الخ لكن اعترض على الشارح
 فيما قدره بانه يلزم عليه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع فالاولى ان يقول
 بان اسناد اول اجالا اى اسناد اجال ثم اسند ثانيا تمصلا اى اسناد تفصيل (قوله
 فظاهر) لانه لما اسند بك الى معين وهو ضارع كان الفاعل المسحق للفعل
 المذكورا بطريق التنصيص وهذا معنى التفصيل (قوله واما الاجال الخ) حاصله
 ان اسناد الفعل للمفعول بشعر بان له فاعلا يستحق الاسناد اليه ولم يذكر ذلك
 الفاعل اولاهذا معنى الاسناد الاجالى (قوله فقد اسند الى مفصل) اى بعد ان اسند
 اولاه الى مجمل ان قلت الواقع في الكلام انما هو اسناد واحد الى ضارع وهو التفصيلي
 واما الاسناد الاجالى فغير واقع قلت نعم هو وان كان غير واقع بالفعل لكن لما اشعر به
 الكلام صار كالواقع كما اشار الى ذلك الشارح بقوله علم ان هناك با كيا يستند الخ (قوله
 ولا شك ان التكرار الخ) اى ولا شك ان التركيب اشتمل على اسناد متكرر اى اسنادين
 اوكد وا قوى مما ليس فيه الاسناد واحد وانما قدرنا ذلك لان الكلام في رجحان احد
 التركيبين على الآخر (قوله اوقع في النفس) اى اشد وقوعا ورسوخا فيها لان
 في الاجال تشويها والحاصل بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب وقوله اوقع في النفس
 اى والفرض من الكلام تمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسندا اليه)
 اى لانه نائب فاعل وانما صح جعل مجئ نحو يزيد غير فضلة مرجحا لمناسبة ذلك لل مقام
 وذلك لان مدلول يزيد هو المقصود بالذلت لان المزية في بيان احواله فالمناسب ان يكون
 اسمه عمدة مقصودا بالذات (قوله ويكون معرفة الفاعل) اى وهو ضارع (قوله
 كحصول نعمة غير مترتبة) اى بخلاف ما لو كان مبنيا للفاعل فان الفاعل حينئذ معرفته
 مترتبة اذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبني للمفعول فانه يتم الكلام بذكر المفعول
 بدون الفاعل وقوله غير مترتبة اى في الجملة الاولى فهى كرزق من حيث لا يحتسب
 اى والرزق الذى كذلك اشد فرحا لانه غير مشوب بالام الانتظار وتعب المطلب وهذا
 لا ينافي قولهم الحاصل بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب لان هذا باعتبار الفرح
 وذاك باعتبار العزة او يقال قولهم الحاصل بعد الطلب اعز الخ فيما اذا تشوقت
 النفس اليه لافى غيره كما هنا افاده شيخنا العدوى (قوله غير مطمع) اى بل مؤبس

قوله قد اسند الى مفصل
 هذه العبارة ليست في نسخ
 الشارح التى بيدى
 (صححه)

من ذكره لان ذكر النائب في جملة يوجب الایاس من ذكر الفاعل في تلك الجملة لتام
الكلام بدونه فاذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد (قوله
مع عدم مقتضى العدول عنه) ای مع عدم النكتة المقتضية للعدول عن ذكر
الحذف كالكلمات المتقدمة وذلك كقولك ابتداء زيد صالح (قوله ومن الاحتياط الخ)
ای كقولك عنزة اشجع وحاتم اجود في جواب من قال من اكرم العرب في الجاهلية
واشجعهم فصرح بالسند احتياطا لاحتمال الغفلة عن العلم به من السؤال (قوله
مثل خلقهن العزيز العليم) اورد عليه ان وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة
على حذف السند ومن المعلوم ان هذه الآية مثل قوله تعالى ليقولن الله في ان كلامهما
جواب لسؤال محقق واذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينة في احدهما
دون الآخر مع اتحاد السؤال والسؤل والسائل فالقول بان الحذف في قوله ليقولن الله
للاحتراز عن العبث نظر القرينة والذكر في قوله خلقهن العزيز العليم لضعف التعويل
على القرينة مما لا وجه له فالاولی ان يقال ان الذكر هنا لزيادة تقرير السند واجيب
بان المسؤولين لما كانوا اغبياء الاعتقاد لكفرهم فتارة يتوهمون ان السائل ممن تجوز
عليه الغفلة عن السؤال او تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه وينزلونه منزله
من تجوز عليه الغفلة فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذي اصله ضعف التعويل
برعمهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينة فذكر الجواب
عنهم مختلف باعتبار ما عسى ان يخطر لهم عند المحاورة والسؤال هذا يحصل ما قاله
العلامة البهقوي وغيره وقال عبدالحكيم ان وجود القرينة صحيح للحذف لا موجب
فان عول على دلالتها حذف وان لم يعمل عليها احتياطا بناء على ان المخاطب له
يفضل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام في الحالين ای حاله التعويل وحالة عدمه
واحدا آه (قوله نحو محمد نبينا) ای فلذكر المسند وهو نسامع علمه من قرينة السؤال
اشارة الى ان المخاطب غيبي لانهم بالقرينة وانه لو كان له مير لم يسئل عن نبينا لانه اظهر من
ان يتوهم خفاؤه (قوله وغير ذلك) ای كما اذا كان الغرض اسماع غير السائل ايضا والسؤال
اخفاء السائل فخاف ان لا يسمع (قوله او لاجل ان يتعين الخ) ای بخلاف ما لو حذف
فانه يحتمل كونه اسما ويحتمل كونه فعلا (قوله كونه اسما) ای نحو زيد عالم او مطلق
(قوله يفيد الثبوت) ای من اصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه
من غير دلالة على تقييده بازمان وقوله والدوام ای بالقرينة كالمقام او من حيث العدول
عن الفعل اليه (قوله او فضلا) نحو زيد انطلق او علم (قوله يفيد التجدد) ای بتجدد
الحدث ای وجوده بعد ان لم يكن واقادة الفعل لذلك بالوضع لان الفعل متضمن
لزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار (قوله والحدوث) ای حدوثه شيئا بعد شيء
على وجه الاستقرار واقادته لذلك بالقرينة واعلم انه انما يقصد معنى كل من الاسم

(لان اول الكلام غير
مطمع في ذكره) ای ذكر
الفاعل لسناد الفعل الى
المفعول وتام الكلام به
بخلاف ما اذا بنى للفاعل
فانه مطمئع في ذكر الفاعل
ادلا بدلفل من شيء يسند
هو اليه (واما ذكره) ای
ذكر المسند (فلأمر) في
ذكر المسند اليه من كون
الذكر هو الاصل مع عدم
المقتضى للعدول عنه ومن
الاحتياط لضعف التعويل
على القرينة مثل خلقهن
العزيز العليم ومن التعريض
بضاوة السامع نحو محمد
نبينا في جواب من قال من
نسكم وغير ذلك (او)
لاجل (ان يسئل) بذكر
المسند (كونه اسما) يفيد
الثبوت والدوام (او فضلا)
يفيد التجدد والحدوث
(واما افراذه) ای جعل
المسند غير (افلكونه
غير سببي مع عدم واقعة تقوى
الحكم)

والفعل اذا اقتضاء المقام وسيأتي تفصيل هذا (قوله اى جعل السند غير جلة) اشارة
 بذلك الى ان المراد بالفرد مالم يسبب بحجة فيشمل المركب والمضاف (قوله فلكونه) اى
 فلاقتضاء المقام كونه اى السند غير سببى اى غير منسوب للسبب الذى هو الضميرسمى
 الضمير سبباً تشبيهاً بالسبب التقوى الذى هو الحبل لان الضمير تربطه الصلات والصفات
 كما ان الامتعة تربط بالحبل ثم ان قوله فلكونه الخ هذا هو العلة فى الافراد والافراد اى
 الايمان به مفردا معلول واعتراض على هذه العلة بالجملة الواقعة حراً عن ضمير الشأن
 نحو قل هو الله احد فانها مسند غير سببى ولا ملية لتقوى الحكم فقد وجد علة الافراد
 مع كون السند جلة والعلة والمعلول متلازمان فى الوجود والانتفاء واجيب بان تلك الجملة
 مفرد معنى لكونها عبارة عن المبدأ ولهذا الاحتياج الى الضمير وان كانت جلة فى الصورة
 على انه يمكن ان يقال ان انتفاء الامرين شرط فى الافراد لاسبب فيه والشرط يلزم
 من عدمه العدم ولا يلزم من جوده وجود ولا عدم كما اشار لذلك الشارح فيما يأتى
 بقوله ولو سلم الخ (قوله اذ لو كان) اى السند سبباً الخ وحاصله ان العلة فى ايراده
 جلة احد امرين كونه سبباً وكونه مفيداً للتقوى والعلة فى ايراده مفردا انتفاؤه مما جعلا
 (قوله فهو جلة) جواب لو فهو مرتبط بالامرين قبله والمعنى فواجب ان يؤتى به
 جلة لكن كان الواجب حذف الفاء لان جواب لولا يقتضى بها الا ان يقال ان هذا بناء
 على مذهب من يجيز ذلك اجراء للوجوب ان (قوله واما نحو زيد قائم) هذا جواب
 عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لانه جعل العلة فى الافراد كونه غير سببى
 مع عدم افادة التقوى فريد عليه زيد قائم فانه مفرد وهو مفيد للتقوى فقد وجد المعلول
 وهو الافراد ولم توجد العلة مع ان العلة والمعلول متلازمان فى الانتفاء والوجود وحاصل
 ذلك الجواب انما لا نسلم ان زيد قائم مفيد للتقوى حتى يقال انه مفرد مع انتفاء العلة فيه
 وانما هو قريب مما يفيد التقوى وهو زيد قائم وذلك لانه ان اعتبر تضمنه للضمير الموجب
 لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبر شبهه بالخالى عن الضمير لم يكن فيه
 تكرار للاسناد فيدخل فى عدم افادة التقوى لان التبادر ان يكون افادته بلا شبهة
 افاده عبد الحكيم (قوله فليس بمفيد للتقوى) اى الكامل الاعتبارى وكلام المصنف
 فى التقوى الكامل المعبر وحيث فلا ايراد وانما قدرنا الكمال لانه لا يخلو عن افادة
 التقوى فى الجملة كما سيظهر لثابت وليس المراد انه لا يفيد التقوى اصلاً والانتفاء ما بعده كذا
 قرر بعض ارباب الحواشى قال عبد الحكيم وهو ليس بشئ لان قوله وهو قريب الخ
 بآباءه ولعدم انقسام التقوى الى قسمين فالاولى ما قلناه من ان المراد ليس مفيداً للتقوى اى
 بلا شبهة بل هو قريب مما يفيد التقوى (قوله بل قريب من زيد قائم فى ذلك) اى
 فى افادة التقوى لان كلا منهما احتوى على ضمير مسند اليه جائد على البتة وانما لم يكن
 بمنزلة لان ضمير قائم لا يغير فى حال التكلم والخطاب والفتنة بل هو مسترد دائماً قائم

اذ لو كان سبباً نحو زيد قائم
 ابوه او مفيداً للتقوى نحو
 زيد قائم فهو جلة قطعاً واما
 نحو زيد قائم فليس بمفيد
 للتقوى بل قريب من زيد
 قائم فى ذلك وقوله مع عدم
 افادة التقوى معناه مع عدم
 افادة نفس التركيب تقوى
 الحكم فيخرج ما يفيد
 التقوى بحسب التكرير نحو
 عرفت عرفت او بحرف
 التأكيد نحو ان زيد عارف
 او نقول ان تقوى الحكم فى
 الاصطلاح هو تأكيد
 بالطريق المخصوص نحو
 زيد قائم

بمتره الجامد النى لاضمير فيه وحينذ ان اعتبر تضمينه للضمير كان مفيدا للتقوى وان اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيداله وقد مر ذلك في المصنف عن السكاكى حيث قال المصنف السكاكى ويقرّب من هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه الضمير مثل قام وشبهه نالحالى منه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والنية (قوله وقوله مع عدم افاة التقوى معناه الخ) هذا جواب عما يقال ان المصنف قد جعل العلة في افراده عدم افاة التقوى فيهم منه ان العلة في كونه جملة افاة التقوى فيرد على ذلك المفهوم عرفت عرفت فانه مفيد للتقوى والسند فيه مفرد وهو الفعل فقد وجد العلة بدون العلول مع انها مثلا زمان في الثبوت والاتفاء وحاصل ما اجاب به الشارح جوابان الاول ان قول المصنف مع عدم افاة تقوى الحكم من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل مع عدم افاة التركيب تقوى الحكم وحاصله ان العلة في ايراده جملة افاة تقوى الحكم بنفس التركيب لامن شئ آخر فخرج عرفت عرفت فانه انما افاة التقوى بالتكرّر وحاصل الجواب الثاني ان المراد تقوى الحكم في الاصطلاح وهو تأكيد به بالطريق الخصوص اعنى تكرير الاسناد مع وحدة السند فخرج عرفت عرفت فان السند فيه متعدد وعلى هذا الجواب فلا حاجة الى تقدير مع عدم افاة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون ذلك (قوله فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الافراد اذ المراد ادخاله فيه بل المراد خروجه عن القيد الذى اضيف اليه العدم اعنى افاة التقوى واذا خرج عن افاة التقوى دخل في عدم الافاة فيكون مفردا (قوله بالطريق الخصوص) اى هو تكرير الاسناد مع وحدة السند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت عرفت ونحو ان زيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا واراد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لا يكون مفردا) اى فقد وجدت العلة بدون العلول مع انها مثلا زمان في الثبوت والاتفاء (قوله عند قصد الخ) متعلق بكقولنا فهو راجع للامثلة الثلاثة قبله لكن لا يظهر التقيده بالنسبة للمثال الاخير الاعلى مذهب السكاكى القائل بان مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه ان السند اليه اذا تقدم وولى حرف النفى لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقيده بالنسبة للمثال الثاني الاعلى مذهب عبد القاهر القائل بان مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب السكاكى فلا لان مذهبه ان النكرة السند اليها اذا تقدمت ليست الا للتخصيص كما تقدم ذلك كله فتدبر (قوله لكن لاننا لا نعبد الخ) هذا جواب بالمنع وحاصله انا لاننا ان هذه الافعال لا نعبد التقوى بل هى مفيدة له ضرورة تكرير الاسناد الموجب للتقوى فالتقوى موجود وان كان غير مقصود والمصنف انما هول في علة الافراد على عدم افاة التقوى لاعلى عدم قصده (قوله واوسلم) اى كونها

فان قلت السند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا اناسيت في با جتك ورجل جاني وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلنا ان ليس القصد في هذه الصور الى التقوى لكن لاننا لا نعبد التقوى ضرورة حصول تكرير الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد السند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور بمحقق هذا المعنى ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفافليا

قوله اصطلاحات السكاكى الذى في نسخ الشارح اصطلاحات صاحب المفتاح و المال واحد (مصححه)

لا تقيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كما قرره بعضهم ان الافراد معلول وملزوم لعدم السببية وعدم التقوى وهما لازم له وعلة فيه فتى وجد الافراد كانت العلة متحققة ولا يلزم من هذا انه كلما وحدث العلة وجد الافراد فالافراد مقصور على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم اطرادها واورد عليه انه ان كان هذا المعنى علة للافراد فيلزم انه حيث وجد وحد الافراد لما بين العلة والمعلول من التلازم فتى وجد احدهما وجد الآخر وان لم يكن علة فلا يصح التعليل به واجيب بانه علة ناقصة فلا بد من انضمام امر آخر اليه في ترتب الافراد عليه وحينئذ فلا يلزم من وجود ذلك المعنى وجود الافراد لان العلة الناقصة توجد ولا يوجد المعلول وانما يلزم وجوده مع العلة التامة لكن اعترض هذا الجواب بان الامر الآخر الذي تتم به العلة لم يعلم والاولى ما ذكره العلامة النوبى في شرحه لهذا الشرح وحاصله ان قول المصنف فلكونه غير سببي الخ هذه العلة من باب الشرط فانفاء السببية والتقوى شرط والافراد مشروط ومن المعلوم انه يلزم من وجود الشروط كالافراد ووجود الشرط كاتفائه الامرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط فتقول الشارح ولو سلم اى كونه لا يفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد ان افراد المسند يكون اى يوجد لاجل هذا المعنى اى لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا لا يتحقق هذا الشرط ولا يلزم انه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط ولا عدمه ويلزم من وجود الشروط وجود الشرط وحاصله انه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى وليس كلما لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى يكون مفردا وانما كان هذا اولى لان حل العلة على الشرط وان كان بعيدا من كلام الشارح الا انه لا يرد عليه شئ فتأمل (قوله ثم السببي الخ) هذا دخول على كلام المصنف والفصده دفع اعراض وارد عليه في تركه تعريف السببي واتيانه بالمثل ومعلوم ان تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء لان اوجه التماثل كثيرة وقوله ثم السببي والفعل اى سواء كانا في المسند او في الوصف كما يعلم مما يأتى (قوله من اصطلاحات السكاكى) اى من مخترعاته (قوله في قسم النحو) اى في القسم المدون في النحوى من كتابه المفتاح (قوله الوصف بحال الشئ) اى بصفته وفيه ان الوصف فعل الواسف وليس هو المسمى بالوصف الفعلى او الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم او كريم ابوه والجواب ان في الكلام حذف اى اثر الوصف وهو اللفظ او المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملازمة من ملازمة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) اى في قولنا جاء رجل كريم وانما قدرنا ذلك ليكون كريم وصفا فيلاثم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلى الجارى على من هو له ويسمى النحاة وصفا حقيقيا فقد انفرد السكاكى عنهم بالتسمية بالفعل كما انفرد عنهم باجراء هذا في المسند مع تخصيصه

قوله ومنها جاني رجل الخ
اى ومن جزئيات سببي
الرجل في المثال التقديم اى
الاسم التمثيل على ضمير
غلامه وحاربه في جاني
رجل كريم غلامه وكريم
جاربه تأمل (مصححه)

السبى فيه بالجملة فمجموع اصطلاحه منكمله فصيح كلام الشارح واندفع ماعناه
ان يقال ان النجاة ايضا يسمون الوصف بحال ماهو من سببه وصفا سببيا وحاصل
الدفع انهم وان شاركوه في ذلك لكن لم يشاركوه في تسميته الوصف بحال الشيء
فانهم سموه حقيقيا وهو سماء فعليا وهو قد قسم المسند ايضا الى قسمين وسمى احدهما
سببيا والاخر فعليا وهم لم يتعرضوا لذلك اصلا فدهوى ابتكار اصطلاحه واختراعه
من حيث المجموع (قوله بحال ماهو من سببه) اى بحال شيء كالاب في المثال وقوله
هو اى الشيء وقوله من سببه اى من جزئيات سبى الموصوف اى من جزئيات المشتمل
على سبب الموصوف اى على ضميره مثلا رجل كريم ابوه كريم دال على حال الاب الذى
هو جزئى من جزئيات سبى الرجل اى الاسم المشتمل على ضميره ومنها جاني رجل كريم
غلامه وكريم جاريته ولو قال بحال ماهو لسببه لكان اوضح (قوله نحو رجل كريم
ابوه) اى في قولنا مثلا رجلا رجل كريم ابوه وهذا الوصف مفرد سببى وشرط كون
السبب جملة اذا كان مسندا كما يأتى في قولنا الشارح ويمكن ان يفسر المسند السببى
بجملة الخ فلا منافاة بين ماهنا وما يأتى (قوله زيد قام) اى ومثله زيد قائم فليس
الفعل عندنا قاصرا على الجملة بل المفرد كذلك (قوله فلهذا اكنى المصنف الخ) اى
ويعلم من مثال السببى مثال مقابله وهو الفعلى (قوله نحو زيد ابوه منطلق) اى نحو
ابوه منطلق من قولك زيد ابوه منطلق لان المسند السببى هو ابوه منطلق وقوله وكذا
الخ مثال للسببى في الجملة الفعلية ومقابله مثال له في الجملة الاسمية وقوله ابوه منطلق اى
واما زيد منطلق ابوه فليس المسند فيه سببا عنده لان المسند فرد لاجلة على ما يأتى
فهو من قبيل الفعلى (قوله ويمكن ان يفسر المسند السببى) اى على قاعدة السكاكى
تفسير الاصعوبة فيه ولا انفلاق صادقا على ابوه منطلق وعلى غيره (قوله بجملة علق) اى
اى ربطت بمبتدأ الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بان فيه دورا لتوقف كون
المسند جملة على كونه سببيا وتوقف كونه سببا على كونه جملة وذلك لان المصنف
جعل كون المسند سببا علة لكون المسند جملة حيث قال فيما بعد واما كونه جملة
فلهنوع اول كونه سببيا وقال هنا اما افراده فلكونه غير سببى مع عدم لقادة تفوى
الحكم ومفهومة ان كونه سببا علة لكونه جملة وهذا يقتضى توقف كونه جملة على
كونه سببيا لان العلة الموجبة للشيء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير
يقتضى توقف كونه سببا على كونه جملة لان الجملة اخذت في تعريفه ولا شك ان العرف
توقف معرفته على معرفة سائر اجزائه واجيب بان كونه سببا المفهوم من الضابط
السابق ومن كلامه فيما يأتى بعد علة لا يراد المسند جملة لاعة لتصور كونه جملة
فالتوقف على كونه سببا ايراده جملة لا تصوره والتوقف على كونه جملة تصور كونه
سببيا لا يراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور (قوله بعائد) اى ملتبسة بعائد والباء

والوصف بحال ماهو من
سببه نحو رجل كريم ابوه
وصفا سببيا وسمى في علم
المعاني المسند في نحو زيد
قام مسندا فعليا وفى نحو
زيد قام ابوه مسندا سببيا
وفسرهما بما لا يخلو عن
صعوبة وانفلاق فلهذا
اكتفى المصنف في بيان
المسند السببى بالمثال وقال
(والمراد بالسببى نحو
زيد ابوه منطلق) وكذا
زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر المسند السببى
بجملة علق على مبتدأ
بعائد لا يكون مسندا اليه
في تلك الجملة فخرج المسند في
نحو زيد منطلق ابوه لانه
مفرد وفى نحو قل هو الله
احد لان تعليقها على المبتدأ
ايسر بعائد وفى نحو زيد قام
زيد هو قائم لان العائد مسند
اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه
قائم وزيد قام ابوه وزيد
مرت به وزيد ضربت
هرا ٩

متعلقة بعلمت (موله لانه مفرد) اى لان الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر في حكم
المفرد ولا يرد على هذا ما مر من انه جعل الوصف في نحو رجل كريم ابوه وصفا سيبيا
مع انه مفرد لانه انما يشترط في السبى كونه جملة اذا كان مستندا لان كان نقلا لكن
يطلب الفرق منه بين المسند والتعت (قوله ليس بعائد) اى ليس ملتبعا بعائد لاتحاد
الابتداء والخبر فلا يحتاج للرباط واعلم ان هذا المسند كما انه ليس بسبى هو ليس بفعل
لانهما اتما يقالان فيما اذا تغير الابتداء والخبر فلا يرد انه اذا لم يكن سببا كان فعليا
فيدخل في ضابط الافراد مع انه جملة كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تعيد التقوى)
اى لعدم تكرار الاسناد فيها (قوله والعمدة في ذلك) اى في هذا التفسير وقوده
من حيث الادخال والاخراج واعتراض بان السكاكى اشترط شرطاً زائداً على
ما قاله الشارح وهو ان يكون المضاف للضمير اسماً مرفوعاً كالثالين الاولين
وحينئذ فيخرج زيد مررت به وزيد ضربت عمراً في داره وزيد ضربته فابس المسند
في هذه الامثلة الثلاثة سبباً عند السكاكى خلافاً للشارح فلو كان العمدة في ذلك على
ما قاله السكاكى ما خالفه فيما ذكر والحاصل ان المسند السبى عند السكاكى اربعة
اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلاً نحو زيد ابوه ينطلق او اسم فاعل نحو زيد
ابوه منطلق او اسماً جامداً نحو زيد اخوه عمرو او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مفعلاً
نحو زيداً نطلق ابوه والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر (قوله واما كونه فعلاً)
اى واما الاتيان به فعلاً فيكون للتعديد باحد الخ وذلك عند تعلق الغرض بذلك كما
اذا كان الخطاب معتقداً لعدم وقوع الحدث في احد الازمنة على الخصوص والواقع
بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك الاحد لاجل تعديد الحدث بذلك الزمان (قوله
اى تعديد المسند) اى الذى هو الفعل والمراد فلتعديد جزء معناه وهو الحدث باحد
الازمنة الثلاثة فاندفع ما يقال ان الزمان جزء من معنى الفعل فاذا كان المسند الذى
هو الفعل مقيداً باحد الازمنة لزم تعديد الشيء بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل (قوله
وهو الزمان الذى الخ) هذا يقتضى ان الماضى سابق على الحال ويلى الماضى الحال
ويلى المستقبل وهو ظاهر وان كان ابن هشام جعل ذلك مما ينبادر لاذهان عوام
الطلبة وجعل التحقيق ان السابق من الثلاثة هو المستقبل ثم الحال ثم الماضى والحق
ان لكل وجهة (قوله قبل زمانك) اعتراض بان قبل ظرف زمان فينهل المعنى وهو
الزمان الذى في زمان متقدم على الزمان الذى انت فيه فان كان عين الزمان الذى
جعل ظرفاً لزم ان يكون الشيء ظرفاً لنفسه وان كان غيره لزم ان يكون للزمان زمان
آخر هو ظرف له وهو باطل واجيب بان المراد بقيل مجرد التقدم وجعله ظرف زمان
فيه مسامحة فكأنه قال الزمان المتقدم على زمانك الذى انت فيه واوانه من ظرفية العام
في الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى ان الماضى هو الزمان المحقق في اجزاء الزمان الذى

في داره وزيد ضربته ونحو
ذلك من الجمل التي وقعت
خبر مبتدأ ولا تعيد التقوى
والعمدة في ذلك تتبع كلام
السكاكى لانا لم نجد هذا
الاصطلاح لمن قبله

(واما كونه) اى المسند
(فعلاً فالتعديد) اى تعديد
المسند (باحد الازمنة
الثلاثة) الماضى وهو
الزمان الذى قبل زمانك
الذى انت فيه والمستقبل
وهو الزمان الذى يترقب
وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من
اواخر الماضى واوائل
المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ

قبل زمانك (قوله الذي انت فيه) اى حين التكلم او حين غيره من الافعال وكذا يقال
 فى قوله بعد هذا الزمان (قوله والمستقبل) هو على سبغة اسم الفاعل كالماضى
 او اسم المفعول وكلاهما موافق للمفعول لان الزمان يستقبل كاستقبله (قوله الذى
 يترقب) اى ينتظر وجوده اى الزمان الذى من شأنه ان يترقب وينتظر وجوده
 لانا لترقب بالفعل لا يتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل واعتراض على الشارح
 بان يترقب دال على الزمان المستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل فى المستقبل
 لان المستقبل الذى هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل ايضا
 اذ لا معنى لترقبه فى الماضى او الخالى فيكون فى المستقبل فيلزم ان يكون الشيء ظرفا
 لنفسه او ان يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل واجيب بان المراد بقوله
 يترقب وجوده مجرد التأخر فكأنه قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان اى الحاضر
 وجيند فلا يلزم ما ذكر لان الافعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على زمان كما صرح
 بذلك العلامة السيد (قوله وهو اجزاء) اى آتات وازمنة من اواخر الماضى واوائل
 المستقبل وفيه انه اذا كان الزمان حالا فلا ماضى ولا مستقبل وبحسب بان المراد
 الماضى باعتبار ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان كذا فرشحا العلامة العدوى وفى بعض
 الحواشى ان الحال عند النجاة اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل مع
 ما بينهما من الآن الحاضر الا انه حقيقة فى الآن الحاضر لكن قصره احتجاج
 الى الاعتماد على اجزاء قبله واجراء بعده (قوله من غير مهلة وتراخ) اى بين
 كل جزء وما يليه لا بين اول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة
 كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلاته ماضى وبعضها باقى فيجعلوا الصلاة الواقعة
 فى الآتات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا اعنى
 قوله من غير مهلة وتراخ توضيح لقوله متعاقبة وليس قيدا آخر للاحتراز عما لو كانت
 الاجزاء متصلة لكن كانت كثيرة كشهر وسنة فان الاجزاء وان كانت متعاقبة لكن هناك
 مهلة وتراخ بين اولها وآخرها لان المجموع لا يخرج عن ان يكون حالالا انه حيث
 فرض ان هناك اجزاء متصلة فالمهلة بين اولها وآخرها لازمة فلامعنى لاشتراط انتفاء
 ذلك (قوله وهذا امر عرفى) يحتمل ان المراد وهذا الحال اى مقداره امر عرفى اى
 مبنى على عرف اهل العربية وليس مضبوطا بمحدد معين فلابد منه حالافه حال كما
 جعلوا الزمن فى زيد يصلى حالامع كونه فى انشاء الصلاة فرغ منها شطر وبقي شطر
 وكذا فى زيد يأكل او يجمع او يكتب القرآن او يجاهد الكفار ولا شك فى اختلاف
 مقادير ازمنتها ويحتمل ان المراد وهذا اى الحال امر عرفى اى متعارف بين الناس
 ولا حقيقة له فى الواقع لان كل جزء اعبته من الزمن تجده اما ماضيا او مستقبلا وليس
 ثم حال يمكن تحققة قاله سم وفيه ان الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان

وهذا امر عرفى وذلك لان
 الفعل دال بصيغته على احد
 الازمنة الثلاثة من غير
 احتياج الى قرينه تدل على
 ذلك بخلاف الاسم فانه انما
 يدل عليه بقرينة خارجية
 كقولنا زيد قائم الان او امر
 او غدا ولهذا قال (على
 اخصر وجه)

البسيط الذي لا يقبل القسمة متحقق قطعاً ويحتمل ان المراد وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويقدر بقدره فيختلف باختلافه واما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ قاله السيرامي (قوله وذلك) اي وبيان ذلك الذي قاله المصنف من ان الفعل يدل على التقييد باخذ الازمنة (قوله دال بصيغته) اي بصيغته وليس المراد بالصيغة المادة لان الفعل يدل بها على الحدث لا على الزمان (قوله من غير احتياج الخ) بجواب مجازي على المصنف من ان الاسم كذلك قديماً على احد الازمنة فكيف يقول المصنف واما كونه فعلاً للتقييد الخ مع ان التمسك المذكور متأثراً مع ايراد اسمها لما علمت من ان الاسم قديماً على احد الازمنة الثلاثة وحاصل الجواب ان العلة للتقييد مع الاختصارية فلا يحتاج للتصريح معه بقرينة بخلاف الاسم فانه وان حصل به التقييد لكن يحتاج للقرينة ثم ان قوله من غير احتياج الخ هذا انما يظهر بالنسبة للماضى والامر واما المضارع فانه يحتاج للقرينة لاحتماله للحال والاستقبال وقد يجاب بان المراد من غير احتياج الى قرينة اي من حيث اصل الوضع وهذا لاينا في انه يحتاج للقرينة المعينة للمراد عند تراحم المعاني فان قلت فالفائدة حيثئذ في الايراد فعلاً ولا مندوحة عن القرينة الا ان القرينة هاتين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فأنته التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقدير (قوله فانه انما يدل عليه بقرينة خارجة) اعترض بان هذا يناقض قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فان هذا يفيد انه يدل على الزمان الحال بلا قرينة واحتياجه لها اذا اريد غير الحال كاحتياج الفعل لها اذا اريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحيثئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل واجيب بان المراد بقول الشارح لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة اي دلالة صريحة بلا قرينة وقوله بخلاف اسم فانه انما يدل عليه دلالة صريحة بقرينة وحيثئذ فلا يراد اسم الفاعل لانه وان دل على الزمان الحال بلا قرينة لكن بالزوم لا بالصراحة وبيان ذلك ان قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال اي في الحدث الحالى اي الحاصل بالفعل لا للزمان الحالى وان لم يزل من الاول الثاني فدلالته على الزمان الحالى بلا قرينة لكن بالزوم لا بالصراحة بخلاف الفعل فان الزمان جزء مفهومه فحيثئذ يدل عليه صراحة بلا قرينة فالخاصل ان الفعل يدل على الزمان صراحة بلا قرينة واما الاسم فانه لا يدل على الزمان دلالة صريحة الا بالقرينة فاسم الفاعل وان دل على الزمان بلا قرينة لكن دلالة التزامية لا صريحة فاذا اريد الدلالة عليه صريحاً احتج الى قرينة وقد ضعف البيهقي هذا الجواب بان تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحالى كالحال وحيثئذ فكيف يتأتى للواضع ان يتعقل الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل (قوله على اخصر وجه) كان ينبغي ان يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليعلم ان التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم

بضميمة القرينة فترجع العمل لكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار (قوله ولما كان الخ) حاصله ان الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ثم ان الزمان مرفوه بانه كم اى عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات اى لا تجتمع اجزأؤه في الوجود فيكون كل منها حادثا فنلوازمه التجدد والحدوث واذا كان كذلك فينبغي ان يعتبر التجدد في الحدث المقارن له لاجل المناسبة بين المتقارنين على انه لامعنى لمقارنة الشيء للزمان الاحدونه معه فاذا استعملت الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات ومن ثم اجمعوا على ان هذه الافعال ليست زمانية لانها لو كانت زمانية لكان مدلولها متجددا وحادثا واللازم باطل ثم اعلم ان التجدد يطلق على معنيين احدهما الحصول بعدا لم يكن والثاني التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني وحينئذ فالواقعة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد لان التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى اذا اريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد من قرينة اذا علمت هذا تعلم ان قول المدرسين معنى احده انه محمد الله جدا بعد جد الى ما لانهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع (قوله لما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله اى لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله مفيدا للتجدد) اى تجدد الحدث الدلول لذلك الفعل اى وجوده بعدا لم يكن لاجل ان يكون هناك مناسبة بين الزمان ومآثره وهو الحدث في ان كلا منهما متجدد وان كان التجدد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا ان قلت المضارع قد يفيد التجدد الاستمراري وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان ما قلت ذلك بحسب المقام والقرينة لابل الوضع كما مر ان قلت ما تقرر من افادة الفعل للتجدد بشكل على قولهم الجملة المضارعية اذا وقعت خبرا نحو زيد ينطلق مفيدة للشبوت والاستمرار قلت يجوز ان يكون المراد مر قولهم للشبوت اى ثبوت التجدد واستمراره وحينئذ فلا اشكال (قوله

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا يجتمع اجزأؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) اى كقول طريف بن عميم (او كما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة (بعثوا الى عريفهم) وعريف القوم القيم بامرهم الذي شهر وعرف بذلك

- اى كقول طريف) اى يصرف نفسه بالشجاعة (قوله او كما وردت الخ) بعده
- * فتوسوني اننى انا ذلكم - شاك سلاحي في الحوادث معلم
- * تحنى الاغرو فوق جلدى نثرة - زعف ترد السيف وهو مثل
- * حول اسيد والحجيم ومازن - واذا حلت فحول بيتي خصم

وعكاظ متسوق بين نخلة والطائف كانت تمام في مستهل ذى القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتماكطون اى يتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب اذا حضروا عكاظ وامن بعضهم من بعض لكون عكاظ في شهر حرام تقنعوا حتى لا يبرفوا وذكر عن طريف هذا انه كان من الشجعان وكان لا تقنع كما يقنعون فاتفق له انه وافى عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني قتل حصيفة

من شراحيل ارونى طريقا فأروه اياه فجعل حصيصه كلأمر به طريقا تأمله ونظر اليه
حتى فطن له طريق فقال له مالك تنظر الى مرة بعد مرة فقال له حصيصه اتوصحك
لا حرفك فله على ان لقبك في حرب لاقتلك اولتقتلنى فقال طريق هند ذلك الايات
المذكورة والهمزة في قوله او كلما للاستفهام التقريرى والواو للعطف على مقدر اى
اجضرت العرب في عكاظ وكلأ الخ وقبيلة فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله
وكلأ ظرف زمان لوردت مضمين معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو بعثوا (قوله
منسوق) بفتح الواو المشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم
لمكان البيع والشراء (قوله ويتفخرون) اى يذكر انسابهم وبما يلبسونه من الثياب
وما يحملونه من السلاح (قوله القيم بأمرهم) اى رئيسهم المتولى للبحث عنهم والكلام
في شأنهم (قوله وعرف بذلك) اى بالقيام بأمرهم وهذا اشارة الى وجه تسميته
عريقا (قوله يتوسم) هذا محل الشاهد حيث اورد المسند فعلا لا تنقيد باحد الا زمانه مع
افادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) اى وجوه الحاضرين لينظر انافهم اولا لانلى
جناية فى كل قوم ونكاية لهم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا الى عريفهم ليتعرفنى
فياخذون بأمرهم منى وهذا مدح فى العرب للجري * ويحتمل كما قيل بعثوا الى عريفهم
ليتعرفنى لاجل ان يتا نسواى لشجاعتى اولا لاجل ان يتم لهم اظهار مفرغتهم بحضرتى
لانه كان رئيسا على كل شريف (قوله وتأملها) تفسير لقوله تفرس الوجوه واعترض
على الشارح بان قوله اى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة
يدل على ان التجدد المعبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضى والحصول شيئا فشيئا مع انه
ليس كذلك كما تقدم اذ دلالة على التجدد بهذا المعنى لا بد لها من قرينة واجيب بان هذا
تفسير للمراد من الفعل فى هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع فلا ينافى مامر من ان
المعبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضى شيئا فشيئا مع انه
لا بد له من قرينة وهى فى البيت كون تعين المطلوب انما يحصل بعد التفرس التجدد كثيرا
فى وجوه الحاضرين فى المنسوق (قوله فلا فادة عد مهما) الاظهر ان يقال فلا فادة
مطلق الثبوت لاجل ان لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى للاسم صريحا
فان الاسمية لا تنقيد عدم التقيد وعدم افادة التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما آه
فتارى (قوله يعنى) اى بافادة عدمهما افادة الدوام اى المقابل للتقيد بزمن مخصوص
وافادة الثبوت المقابل للتجدد واعلم ان دلالة الاسم على الثبوت الذى هو تحقق الحصول
للموضوع بحسب اصل الوضع واما افادته للدوام والثبات فن خارج لا بحسب اصل
الوضع وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه افادته
لادلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فكلام الشارح يشير الى انه ينبغي ان يحمل
كلام المصنف على ان افادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعاً

(يتوسم) اى يصدر عنه
تفرس الوجوه وتأملها
شيئا فشيئا ولحظة فلحظة
(واما كونه) اى المسند
(اسما فلا فادة عدمهما)
اى عدم التقيد المذكور
وافادة التجدد يعنى لا فادة
الدوام والثبوت لا غرض
تعلق بذلك (كقوله
لا يأتلف الدرهم المضروب
صرتنا) وهو ما يجتمع فيه
الدرهم (لكن يمر عليها
وهو منطلق)

للتعارض بينهما فقله لكلام الشيخ اشارة الى الجمع وحاصله ان كلام الشيخ باعتبار
الوضع وما فسره به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية لا الى الاعتراض على
المصنف وان احتمل ذلك ثم انه كان الاولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام لانه
يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس فذكر الثبوت آخر لا قائدة فيه لانه معلوم بمقابلته
وايضا قوله لا غراض متعلق باعادة الدوام لا باعادة الثبوت لما علت ان اعادة الاسم
الثبوت بحسب الوضع بخلاف افاذه الدوام فتقديم الدوام بوجه تعلقه باعادة الثبوت
ثم ما تقرر من ان الاسم انما يفيد الثبوت دون الحدوث اى الحصول بعد العدم بخلافه
ما ذكره ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل من انه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر
الحدوث في مفهومه فاما ان يرى ان التحوين بخلافون اهل المعاني واما ان يقال مراده
انه يفيد الحدوث غالبا بقرائن خارجية (قوله لا غراض) اى كما اذا كان المقام يقتضى
كمال الذم او المدح او نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبت (قوله كقوله) اى النضرين
لؤية يتحد بالفعلى والكرم وقبل البيت المذكور

* قالت طريفة ماتنى دراهمنا * وما بنا سرف فيها ولا خرف *

* انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تسبق *

لا يأنف البيت وبعده

* حتى نصير الى نذل يخلده * يكاد من صره اياه يتزق *

(قوله صرتنا) المشهور نصبه على انه مفعول لقوله لا يأنف والاحسن نصب الدرهم
المضروب ليكون عدم الالفه من جانب صرته آه عصام (قوله وهو منطلق) اى
تفسيره بمنطلق للاشعار بان انطلاق الدراهم من الصرة امر ثابت دائم لا يتجدد وان
الدراهم ليس لها استقرارا فى الصرة وهذا مبالغة فى مدحهم بالكرم وفى قوله لكن
يمر عليها الخ تكميل حسن اذ قوله لا يأنف الخ ربما يوهى انه لا يحصل له جنس الدراهم
فازال ذلك التوهى بهذا الاستدراك (قوله ثابت الدرهم دائما) اى لان مقام المدح يقتضى
دوام ذلك (قوله موضوع الاسم) اى الاسم المسند فى التركيب موضوع لاجل ان
يثبت الخ اى انه انما وضع لاجل هذا المعنى وهو ثبوت الشئ لثبوت الشئ واما افاذه للدوام
والاستمرار فانما هو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) ان قلت الاسم كما يحمل
على الدوام بواسطة القرائن يصح ان يحمل على الاستمرار التجددى باعتبار القرائن
الخارجية كالفعل فلاى شئ خمس العمل بالدلالة على الاستمرار التجددى دون الاسم
قلت وجه ذلك مناسبة الاستمرار التجددى للفعل لاشتراكه على الزمان المتجدد (قوله
فلا تعرض الخ) اى راما افاذه الدوام فن المقام كغرض المدح او الذم فلا منافاة
بينه وبين كلام الشارح التقدم لان كلام الشارح بحسب الاستعمال لا اعتبار القرائن
الخارجية وكلام الشيخ بحسب اصل الوضع (قوله كافى زيد طويل) هذا تنخير لثبوت

يعنى ان الانطلاق من
الصرة ثابت الدرهم دائما
قال الشيخ عبد القاهر
موضوع الاسم على ان
يثبت به الشئ لثبوت الشئ من غير
اقتضاء انه يتجدد ويحدث
شئاً فثباً فلا تعرض فى زيد
منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فلاله كما فى زيد
طويل وعمر وقصير (واما
تقييد الفعل) وما يشبهه
من اسم الفاعل او المفعول
وغيرهما (بمفعول) مطلق
اوبه اوفيه اومه
(ونحوه) من الحال والتمييز
والاستثناء (فلترية الفائدة)

في قوله فلا تعرض الخ اي كالاتعرض لقولنا زيد طويل لغير اثبات الطول صفة زيد
 واثبات القصر صفة لمرو ولا يتحدد فيه واعتراض بان الطول والقصر لازمان له
 فهما دائمان واجيب بانهما وان كانا دائمين لكن استفادة دوامهما ليست من جوهر
 اللفظ بل من حيث ان الصفة المشبهة لاندل على زمان معين وليس بعض الأزمنة
 اولى من بعض قحصل على الجميع فالخاصل ان الدوام انما استفيد من قرينة خارجية
 وهو الترجيح بلا مرجح عند الجمل على خلافه تأمل (قوله واما تقييد الفعل) اي
 الواقع مسندا وكذا يقال فيما اشبهه لا يقال ان تقييد الفعل بما ذكر من مباحث
 متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله لانا نقول لا يلزم من كون ذلك
 من مباحث متعلقات الفعل ان لا يكون من مباحث المسند حتى يكون ذكره هنا من
 ذكر الشيء في غير محله (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف
 على الفعل لانه الاصل وقت ان تحمل الفعل في كلامه على الفعل الغوى فيكون
 شاملا لما ذكر (قوله وغيرهما) اي كأفعل التفضيل والصفة المشبهة وانما كانت
 المذكورات شبيهة بالفعل لماثلتها له في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله
 بمفعول مطلق الخ) اي فلفظ المفعول متناول لها جميعا لاشتراكها في مطلق المفعولية
 وقوله بمفعول مطلق اي غير مؤكسوالا فهو لا يفيد تربية الفائدة وذلك لان الفعل
 يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر المؤكد افاد نفس الحقيقة والذي افاده هو احد
 محتملي الفعل وهو الظاهر منهما الا ان يقال التعيين فائدة لم تكن قسأمل وامثلة
 المذكورات اكرمت اكرام اهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت بمكة وجلست
 امام الروضة الشريفة وسرت طريق المدينة وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقته مخلصا
 وطبت نفسا بالتوفيق ولا احب الا الصالحين واعتراض على الشارح في ذكره
 الاستثناء اي المستثنى بانه اما ان يكون مستثنى من الفاعل فهو من تحت او من المفعول به
 او غيره من الفاعل او الحال فكذلك ففي الاول لا يكون مربيا للفائدة وفي غيره التربية
 حصلت بالمستثنى منه وحيث فلا معنى لتقييد الفعل به لكن في الرضى ان المنسوب اليه
 الفعل اوشبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
 دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب
 آء كلامه وبهذا ظهر كون المستثنى قيدا للفعل وان دفع ما ذكر من الاعتراض (قوله
 فلترية الفائدة) اي تكثيرها فان قلت ان الفعل المتعدي متى ذكر افاد ان هناك مفعولا به
 لان تعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقله وافاد ان هناك مفعولا به ومعه وله فلا يكون
 ذكر تلك الاشياء مربيا للفائدة اذ ليس ذكرها مقيدا لشيء زائد قلت ان ذكر الفعل
 المتعدي يقتضي هذه الاشياء على العموم وتعين الشخص امر زائد فذكره بشخصه
 نعظم الفائدة والحاصل ان الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول

لان الحكم كلما ازداد
 خصوصا زاد غرابته وكما
 زاد غرابته زاد افادة كما
 يظهر بالنظر الى قولنا
 شيء ماموجود وفلان بن
 فلان حفظ التوراة سنة
 كذا في بلدة كذا ولما
 استشعر سؤالا وهو ان
 خبركان من مشبهات
 المنعول والتقيد به ليس
 لتربية الفائدة لعدم الفائدة
 بدونه اشار الى جوابه
 بقوله (والمقيد في نحو كان
 زيد منطلقا هو منطلقا لا
 كان) لان منطلقا هو نفس
 المسند وكان قيد له لدلالته
 على زمان النسبة كما اذا
 قلت زيد منطلق في الزمان
 الماضي (واما تركه) اي
 ترك التقيد (فلانع) اي
 من تربية الفائدة مثل خوف
 انقضاء الفرصة او ارادة
 ان لا يطلع الحاضرون على
 زمان الفعل او مكانه

الا انه فرق بينهما من جهة ان تعقل الفعل المذكور يقتضي تعقل الفاعل مخصوصه
 لانه اعتبر في مفهومه النسبة للفاعل الخاص فذكره محصل لاصل الفائدة وتعقل
 الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل احد لاعلى تعقل
 مفعول مخصوص فذكره مخصوصه يحصل تربية الفائدة (قوله لان الحكم) اي
 المطلق وقوله كلما ازداد خصوصا اي قيدا وقوله زاد غرابته اي بعدا عن الذهن
 وقلة خطور بالبال وقوله وكما زاد غرابته اي بالنسبة للسامع زاد افادة له والحاصل
 ان الحكم المطلق الخالي عن القيود لا يزيد على فائدة نسبة المحمول للموضوع
 وربما كان ذلك الحكم معلوما عند السامع فلا يفيد فاذا زيد قيد كان فيه فائدة غريبة
 والحكم الغريب مستلزم للافادة للجهل به غالبا وكما كثرت غرابته بكثرة قيوده فقد
 كثرت فوائده (قوله شيء ماموجود) الاخبار عن شيء بالوجود غير مفيد لانه معلوم
 بالضرورة وذلك لان الشيء يشمل الوجود والمعدوم عند اللغويين والاخبار بالنظر
 لمعرفة فهي قضية مهملة في قوة الجزئية اي بعض الشيء اي الاشياء موجود
 ومن العلوم ضرورة وجود بعض الاشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال
 عن الفائدة الزائدة على اصل الحكم بخلاف المثال الذي بعده وهو فلان الخ فان فيه
 غرايات بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله مشبهات المفعول) اي
 من حيث انتصابه (قول اشار الى جوابه الخ) حاصلا ذلك الجواب انا لانسلم
 ان هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلامنا فيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل
 بفعل وهذا لا كلام لنا فيه وحيث فلا اعتراض (قوله لا كان) اي كما فهم المعترض
 (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) اي لانه هو الدال على الحدث والمسند انما هو الدال
 على الحدث بخلاف كان فانها انما تدل على الزمان ولا دلالة لها على الحدث
 كما قال السيد وغيره وحيث يفيد ذلك المسند بمفاد كان وهو الزمان الماضي فيفيد
 الكلام ان لا نطلق زيد كان فيما مضى فكأنك قلت زيد منطلق في الزمان الماضي
 والحاصل ان منطلقا نفس المسند لان اصل التركيب زيد منطلق وكان انما ذكرت
 لدالتها على زمان النسبة فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد لمنطلقا وحيث نقولنا
 كان زيد منطلقا في معنى قولنا زيد منطلق في الزمان الماضي والى هذا اشار بقوله
 وكان قيده للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي
 وما ذكره المصنف من ان الخبر في باب كان هو المسند والفعل قيد له طريقة مخالفة
 لما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وانها المسند لزيد حتى ان معنى كان زيد
 حصل شيء ما لزيد وقوله بعد منطلقا او نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشيء المبهم
 قائل الكلام اجمال وآخرة تفصيل وعلى هذا فنطلقا تقييد وتبيين للانصاف
 بمضمونها نرب للفائدة والمعنى شيء ما ثبت زيد في الزمان الماضي ميب بالانطلاق

(قوله وكان قيدله) مبتدأ وخبر وهو صريح في ان القيد نفس المسند وهو منطلقا وهو صريح كلام المصنف ايضا ويحتمل ان في العبارة حذف اي وكان قيد لنسيته ويدل لهذا ما بعده وعلى هذا فالقيد انما هو النسبة والامر قريب لان تقيد كل يؤول لتقيد الآخر (قوله مثل خوف الخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد لمخاطبه الصيد محبوس او حبس من غير ان يقول محبوس في الشرك فزجل ان ينتهز فرصة التأكيد المقتضى لمبادرة المخاطب لادراكه قبل فراته بالفرار او بالموت حتف انفه (قوله او ارادة ان لا يطلع الخ) عطف على خوف انقضاء الفرصة وذلك كقولك لآخر زيد فعل كذا ولم تقل يوم كذا ولا في مكان كذا خوفا من الاطلاع على زمان الفعل او مكانه والمقام مقتضى لاختفائه واعتراض بان الفعل يدل صراحة على زمان معين من الماضي والحال والاستقبال فالاطلاع على الزمان موجود عند ترك التقيد وحينئذ فلا يصح الترك لاجل ارادة عدم الاطلاع على الزمان واجيب بان المراد بالزمان زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح فتقول جاء زيد او يحى ومرادك امس او ليل او غدا او صباحا فترك التقيد المذكور لثلا يعلم الحاضرون الوقت الخصوص والالو قبل جاء زيد صباحا او مساء او وقت الظهر اطلع الحاضرون على ذلك الزمان الخصوص (قوله او مفعوله) عطف على زمان الفعل وذلك كما لو وقع ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل لعمر وفضيحة بين الناس او يحصل منه ضرر لزيد (قوله او عدم العلم) عطف على خوف انقضاء الخ اي عدم علم المتكلم بالمقيدات كقولك ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك واعتراض على الشارح في جملة عدم العلم مانعا لان المانع لا يكون الا وجوديا وهذا امر عديم ولان المانع من الشيء هو النافي له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربة وان كانت متعذرة معه واجيب بان المراد بالمانع هنا المانع اللغوي وهو ما لا يثنى تحصيل الشيء معه وجوديا كان او عدميا منافيا كان اولاً (قوله او نحو ذلك) اي كجهد الاختصار حيث اقتضاء المقام لضيق او ضجر من المتكلم او خوف سامة السامع (قوله واما تقييده بالشرط) كان الاولى للمصنف ان يقدم هذا على حالة ترك التقيد وبؤخر ترك التقيد عن هذا لاجل ان يجرى التقيد بالقيود الوجودية على سن واحد وكيف يؤخر هذا والتقيد بالشرط في قوة التقيد بالمفعول فيه كما يعلم من قول الشارح الآتي بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياي واجيب بانه لما كان التقيد بالشرط محتاجا الى بسط ما اخره عن الترك وان كان المناسب ذكره مع ما قبله (قوله اي الفعل) اي الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو ان جئتني اكرمك فالشرط مقيد لا كرمك وقوله اي الفعل اي او ما يشبهه او ما هو مؤول بما يشبهه الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعة

او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك (واما تقييده) اي الفعل بالشرط مثلا اكرمك ان تكرمي وان تكرمي اكرمك فلا اعتبارات وحالات تقتضي تقييده به (لا تعرف الا لمعرفة ما ادواته) يعني حروف الشرط واسماؤه (من التفصيل وقد بين ذلك) اي التفصيل (في علم النحو)

قالنهار موجود ونحو ان كان زيد اباً لعمرو فانما اخ له ففي المثال الاول ثبوت الوجود
 للنهار مقيد بطلوع الشمس اذ المعنى وجود النهار ثابت في كل وقت من اوقات
 طلوع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت اخوة عمرو للمتكلم مقيد بابوة زيد لعمرو (قوله
 بالشرط) اراد به جملة الشرط واعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله ادواته بمعنى
 التعليق اعني عقد السببية والسببية على طريق الاستخدام واعلم ان اطلاق الشرط
 على الجملة الشرطية اعني مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود وكذلك اطلاقه
 على مجموع الاداء وفعل الشرط فقط انما المعهود اطلاقه على فعل الشرط وادائه
 والتعليق (قوله مثل اكرمك ان تكرمني الخ) لم يقصد الشارح بذلك ان التقييد
 كما يكون للجزء المذكور يكون للمحذوف لان البصريين جعلوا اكرمك ان تكرمني
 محذوف الجزء لعدم صحة تقديم الجزء على الشرط لان حروف الشرط لها الصدارة
 بل قصد ان الشرط كما يكون قيماً للجزء المتأخر يكون قيماً للجزء المتقدم فان علماء
 المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالاً على الجزء بل يجعلونه نفس الجزء
 كما صرح به الشارح في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وفاقاً للكوفيين هذا
 والجمهور من النحويين شرطوا ان يكون الشرط ماضياً اذا تقدم عليه ماضو جزء
 في المعنى نحو انت ظالم ان فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه
 افاده الفارسي (قوله فلا اعتبارات) اي نكات معتبرات لكون المقام يقتضي التقييد
 بما يفيد هاهنا فسرنا الاعتبار بما ذكره دليل قوله وحالات لان الحالات معتبرات
 لا اعتبارات وتلك الحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة
 اخرى اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا او مع الشك كما في ان
 او في جميع الزمان كما في مهما او المكان كما في اين (قوله يعني حروف الشرط واسماها)
 دفع بهذا ما يتوهم من لفظ ادوات انها كلها حروف (قوله من التفصيل) بيان
 لما في الابمعرفة التفضيل الذي بين ادواته الحاصل ببيان ما بينهما من الفرق المعنوية
 وفي الاطبول ما بين ادواته من التفصيل اي بما ذكر مفصلاً ككون ان واذا للشرط
 في الاستقبال لكن مع الجزم في اذا ومع الشك في ان وكون لو للشرط في الماضي
 وكون مهما متى لعموم الزمان واين لعموم المكان ومن لعموم من يعقل وما لعموم
 غير العاقل فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان المخاطب
 مثلاً يعتقد انه ان كرر الجحى اليك ملئت منه واستثقلته فنقول نقياً لذلك كما جئتني
 ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد ان الجأني في وقت كذا لا يصادف طعاماً
 عند زيد مثل قلت نقياً لذلك متى جئت زيدا وجدت عنده طعاماً او كان يعتقد انك
 لا تجالس الا بالمسجد مثلاً قلت ايما تجلس اجلس معك او يعتقد انك لا تكرم الا من كان
 من بني فلان فنقول له نقياً لذلك من جاءني اكرمه او كان يعتقد انك لا تشتري

الحاجة القلانية ولو اشترى هو غيرها قلت له نفيا لذلك ماتشترائه وتو على هذا
 نقرر (قوله وفي هذا الكلام) اعني قول المصنف واما تقييده بالشرط الخ حيث
 جعل الشرط قيدا (قوله لحكم الجزاء) اراد بالحكم النسبة كشوب الاكرام
 او ان الاضافة بيانية اي قيد للجزاء فالجزاء هو الكلام المقصود بالافادة واما جلة
 الشرط فليست كلاما مقصودا لذاته بل مذكورة على انها قيد فيه بمنزلة الفضلات
 كالمفعول والظرف فاذا قلت ان جئتني اكرمك فالتعبير لاصل الافادة هو الاخبار
 بالاكرام واما الشرط فهو قيد فكأنك قلت اكرمك وقت مجيئك واعلم ان ما ذكر
 من ان الكلام المقصود بالافادة هو الجزاء والشرط قيدله ينبغي ان يستثنى من ذلك
 ما اذا كانت اداة الشرط اسما مبتدا وجعل خبره الجزاء ومجموع فعل الشرط والجزاء
 فان الكلام حينئذ مجموع المجلتين لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه
 من باب اول فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام
 هو الجزاء (قوله ونحوه) اي كالظرف في انه يقيد به كضربت او صمت يوم الخميس
 (قوله بمنزلة قولك اكرمك الخ) استفيد الوقت من التعليق لان الشرط قيد في الجزاء
 فهو بمنزلة العلة وزمان المعلول والعلة واحد فالعنى في هذا المثال اكرمك لاجل
 مجيئك اي وفي زمانه (قوله ولا يخرج الكلام) الذي هو الجزاء وقوله بهذا التقيد
 اي بحملة الشرط وقوله عما كان عليه اي قبل التقيد بالشرط لان اداة الشرط اما
 تخرج الشرط عن اصله ولا تلتصق لها على الجزاء بل هو باق على حاله (قوله بل ان كان الجزاء
 خبرا) اي قبل التقيد بحملة الشرط وقوله فالجملة الشرطية اعني مجموع الشرط والجزاء
 وقوله خبرية اي بسبب خبرية الجزاء واعتراض على الشارح بان الجزاء في قوله ان ضربتك
 تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء
 كما صرح به الرضى وحينئذ فهو ليس بخبر (قوله وان كان) اي الجزاء انشائيا اي قبل التقيد
 بالشرط قوله فانشائية اي فالجملة انشائية بسبب انشائية الجزاء (قوله واما نفس
 الشرط) اي الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل في المعنى لقوله ولا يخرج
 (قوله عن الخبرية) اي عن كونه كلاما خبريا لانه صار مركبا ناقصا وقوله واحتمال
 الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما اخرجه الاداة عن الخبرية اخرجه
 ايضا عن الانشائية لما علمت انه صار بالاداة مركبا ناقصا والمحصور عندهم في الخبر
 والانشاء اما هو المركب التام واما قول الشارح في المطول لان الحرف قد اخرجه الى
 الانشاء فقيه حذف مضاف بقرينة السياق اي الى حكم الانشاء وهو عدم احتمال الصدق
 والكذب وان كان ليس بانشاء حقيقة والحاصل ان الشرط وحده كالمفعول الذي يقيد به
 الفعل فكما ان المفعول لا يحتمل صدقا ولا كذبا فكذلك الشرط (قوله وما يقال الخ)
 فآله الشارح العلامة في شرح المفتاح وهذا شروع في دفع الناقض بين ما قاله

وفي هذا الكلام اشارة الى
 ان الشرط في عرف اهل
 العربية قيد لحكم الجزاء مثل
 المفعول ونحوه فقوله ان
 جئتني اكرمك بمنزلة
 قولك اكرمك وقت مجيئك
 اي ولا يخرج الكلام بهذا
 التقيد عما كان عليه من
 الخبرية والانشائية بل ان
 كان الجزاء خبرا فالجملة
 الشرطية خبرية نحو ان
 جئتني اكرمك وان كان
 انشائيا فانشائية نحو ان جاءك
 زيد فآله واما نفس
 الشرط فقد اخرجه الاداة
 عن الخبرية واحتمال الصدق
 والكذب وما يقال

شارحنا سابقا ومقاله الشارح العلامة وحاصل ذلك الايراد كيف يقال ان الكلام
 عند اهل العربية هو الجزاء والشرط لادخل له فيه وانما هو قيد له مع ان هذا يخالفه
 مقاله الشارح العلامة من ان كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق
 والكذب لان كل واحد منهما اخر جته الاداة عن اصله فليس المعبر في القضية
 حكم الجزاء لذلك وانما الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط
 والجزاء فكل واحد منهما مذکور قصدا لتوقف الكلام عليه لانه جزء منه
 وحاصل الجواب ان مقاله الشارح العلامة اصطلاح الناطقة وما تقدم لشارحنا
 اصطلاح لاهل العربية ولا يعبأ بصطلاح على اصطلاح (قوله ان كلاما من الشرط
 والجزاء) اى كل منهما عن حدة لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله واحتمال) اى وخارج
 عن احتمال الصدق الخ وهو عطف لازم على ملزوم (قوله وانما الخبر) اى وانما الكلام
 الخبري سواء كان الجزاء فى الاصل خبرا او انشاء حتى انك اذا قلت ان جاك زيد
 فاكرمه فالمراد الحكم بالزوم بين الجبى والاكرام ولو كانت صورة الجزاء انشاء (قوله
 المحكوم فيه) اى فى ذلك الخبر (قوله فانما هو اعتبار المنطقيين) اى فهم يعتبرون الزوم
 بين الشرط والجزاء سواء كان الزوم بينهما حقيقيا او اتفاقيا ففى ثبت الزوم بينهما
 صدقت القضية لو لم يقع واحد منهما (قوله الحكم بوجود النهار) الاولى ان
 يقول الحكم على النهار بالوجود لاحل ان يدل على المحكوم عليه وبه يتضح التفرع
 فالمقصود عند اهل العربية الاخبار بوجود النهار والتقيد ليس مقصودا لذاته (قوله
 والمحكوم به وجود النهار) اى الاولى ان يقول لزوم وجود النهار لانهم انما يحكمون
 بالزوم لا بالوجود (قوله فكم من فرق بين الاعتبارين) اى كم فرق اى ان هناك فروقا
 كثيرة بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف
 هذين الاعتبارين وعبرة الملول والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الجملة الشرطية
 بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس
 نالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية انهار محكوم عليه وهو وجود محكوم به
 والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس
 وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار
 مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم
 عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بالزوم الجزاء للشرط
 وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع
 عن الخيرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجملة فى انها قول موضوع
 للتصديق والتكذيب وتخالفها فى ان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين
 وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة الا ترى ان قولنا كلما

من ان كلاما من الشرط
 والجزاء خارج عن الخيرية
 واحتمال الصدق والكذب
 وانما الخبر هو مجموع الشرط
 والجزاء المحكوم فيه بلزوم
 الثانى للاول فانما هو اعتبار
 المنطقيين فمفهوم قولنا كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود باعتبار اهل العربية
 الحكم بوجود النهار
 فى كل وقت من اوقات
 طلوع الشمس فالمحكوم عليه
 هو النهار والمحكوم به هو
 الموجود وباعتبار المنطقيين
 الحكم بلزوم وجود النهار
 لطلوع الشمس فالمحكوم
 عليه طلوع الشمس
 والمحكوم به وجود النهار
 فكم من فرق بين الاعتبارين
 (ولكن لابد من النظر ههنا
 فى ان واذا ولو) لان فيها
 ابهاما كثيرة لم يتعرض لها
 فى علم النحو (فان واذا
 للشرط فى الاستقبال

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت من اوقات طلوع الشمس وظاهر انه بجملة خبرية قيد مسندها مفعول فيه فكلم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نقائس المباحث انتهى قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبي اهل العربية واهل الميزان فان المآل واحد قلت الفرق ان الشرط عند اهل العربية مخصص للجزء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند اهل الميزان كل واحد من الشرط والجزء بمنزلة جزء القضية الجزئية لا يعيد الحكم اصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه كما هو مذهب الخنفة (قوله ولكن لابد الخ) لما احال معرفة الاعتبارات المفادة لادوات الشرط على تبينها ببيان معانيها في علم النحو اشار الى ان ثلاثة منها لا يكفي في بيان الاغراض المفادة لها بيان معانيها المذكورة في علم النحو فقال ولكن الخ (قوله في ان واذا ولو) اي في معاني هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة اخرى بخلافه في قوله بوقوع الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله في الاستقبال) متعلق بالحصول الثاني الذي تضمنه لفظ الشرط كافي عبد الحكيم او بالشرط نظرا لموافقه من معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جملة للجزء على حصول مضمون الشرط الكائن في الاستقبال ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لان الحصول المعلق بحصول امر في المستقبل يلزم ان يكون مستقبلا وليس متعلقا بالشرط اعني التعليق باعتبار ذاته لانه حالي لاستقباله ويصح ان يكون متعلقا بوصف محذوف اي الشرط الموجود في الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وبضمير الوصف الشرط بمعنى فعل الشرط وهو المعلق عليه وحينئذ فقيه استخدام (قوله لكن اصل ان) اي المعنى الاصلي لها الذي تستعمل فيه بالحقيقة اللغوية وسبأني مقابل ذلك الاصل في قوله وقد تستعمل (قوله عدم الجزم) اي عدم جزم التكلم وقوله بوقوع الشرط اي في المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه في المستقبل الشك في وقوعه في المستقبل وتوهم وقوعه فيه وان كان يصدق بظن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه والحاصل ان الفعل له خمسة احوال اما ان يحزم التكلم بوقوعه في المستقبل او يظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما اذا وتارة يتردد في وقوعه في المستقبل على حد سواء او يظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما ان وتارة يحزم بعدم الوقوع لكون الفعل محالا وهذه الحالة لا يستعمل فيها شيء منهما اذ لا معنى للتعليق فحصل من هذا ان اذا شارك ان في عدم الدخول على المستقبل وهو

لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط (فلا تقع في كلام الله تعالى على الاصل الاحكامية او على ضرب من التأويل (واصل اذا الجزم) بوقوعه فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو يفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين اذا وان والمقصود بيان وجه الافتراق

المجزوم بعدم وقوعه الا لتكنة على ماسياتي في قوله تعالى قل ان كان للرجن ولد الخ
وتفرد ان بالشكوك والتوهم وقوعه وتفرد اذا بالمتيقن والمظنون بالوقوع وسائر
ادوات الشرط كان في حكمها المذكور اذا علمت هذا فقول المصنف عدم الجزم
بوقوع الشرط صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه ولكنه محمول
على الحالتين الاوليين دون الاخيرتين وان شملهما كلامه واورد على هذا ان مات زيد
فاصل كذا مع ان الموت مجزوم بوقوعه واجاب الزمخشري بان وقت الموت لما كان

غير معلوم استحسن دخول ان عليه انتهى فنارى (قوله فلا تقع في كلام الله تعالى على
الاصل) اي وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لانه تعالى عالم بحقائق الاشياء على ما هي
عليه فيستحيل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما (قوله الاحكامية) اي عن الغير
كافي قالوا ان يسرق الخ وقوله او على ضرب من التأويل اي بان يفرض ان هذا الكلام
واقع على لسان شخص عربي تكلم بهذا الكلام كاسياتي في قوله وان تصبهم سيئة فهي
حينئذ باقية على اصلها من الشك او التوهم فقوله الاحكامية او على ضرب الخ اي تقع
حينئذ في كلام الله على الاصل (قوله واصل اذا) اي معناها الاصل الذي تستعمل فيه
على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله الجزم بوقوعه) اي جزم التكلم بوقوعه في المستقبل
بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع في المستقبل وقوله الجزم بوقوعه اي
او ظن وقوعه فقيه حذف او ان مراده بالجزم الرجحان فيشتمل اعتقاد الوقوع وظنه
(قوله يشتركان في الاستقبال) اي في ان كلا منهما شرط في الاستقبال (قوله بخلاف لو)
اي فانها شرط في الماضي (قوله بالجزم بالوقوع) اي بالنسبة لاداء قوله وعدم الجزم به
اي بالنسبة لان (قوله واما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله كما ان ان لعدم
الجزم بوقوع الشرط كنهك هي لعدم الجزم بلا وقوعه كما صرح به النخاعة من انها انما
تستعمل في العاني المحتملة المشكوكه وكما ان اذا الجزم بوقوع الشرط هي ايضا لعدم الجزم
بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم بالا وقوع مشترك بينهما فيشترط
فيهما ان يكون مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه اذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه
لم يستعمل فيه لاهذا ولا هذا لكونه محالافكان على المصنف ان يتعرض لبيان ذلك بحيث
يقول لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وبلا وقوعه واصل اذا الجزم بوقوعه
وعدم الجزم بلا وقوعه وحاصل الجواب ان المصنف بصدد بيان الفرق بينهما ولا وجه
لدخول ما كان مشتركاً في مقام الافتراق قال الشيخ بس لكن بقي هنا شيء وهو ان عدم الجزم
بلا وقوع الشرط في اذا بمعنى انه منتف وفي ان بمعنى انه يجوز فلا اشتراك بينهما في الحقيقة
فتأمل آه وحاصله ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا
لوجود الجزم بوقوعه فيبينهما فرق (قوله كان الحكم النادر) اي القليل الوقوع

(ولذلك) اي ولان اصل
ان عدم الجزم بالوقوع
(كان) الحكم (النادر)
لكونه غير مقطوع به في
الغالب (موقعا لان و)
لان اصل اذا الجزم بالوقوع
(غلب لفظ الماضي) لدلالته
على الوقوع قطعاً نظر الى
نفس اللفظ وان نقل ههنا
الى معنى الاستقبال (مع اذا
نحو فاذا جاءتهم) اي قوم
موسى (الحسنة)
كالخصب والرخا (قالوا لنا
هذه) اي هذه مختصة بنا
ونحو مستحقوها

وقوله لكونه غير مقطوع به علة لكونه نادرا ثم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل
 للوقوع وعدمه على حد سواء فيكون مشكوكا فيه وان للشك واما ان يكون مترجحا
 عدمه على وجوده فيكون متوهما وهي تستعمل في التوهم (قوله في الغالب)
 متعلق بكونه وانما يقيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع ذلك
 مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لانه لا يحصل الامرة ولا نكدر لوقوعه والنادر
 هو ما يقل ووقوعه جدا كأن يقع مرة او مرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولان اصل
 اذا) اي ولكون اصل اذا الخ وقوله غلب عطف على كان (قوله الى نفس اللفظ)
 اي الموضوع للدلالة على الوقوع في الزمان الماضي (قوله ههنا) اي مع اذا وقوله
 الى معنى الاستقبال اي لان اذا الشرطية تغلب الماضي الى معنى المستقبل (قوله
 فاذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع به واستعمال ان
 في المشكوك فيه نظرا لكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم وآيا على نمط
 ما ينبغي ان يعتبران لو عبر به مخلوق يجوز عليه الشك والتردد والجزم والاقالة تعالى
 لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والتي عنده تعالى امام معلوم الوقوع
 او معلوم عدمه (قوله اي قوم موسى) كان الصواب ان يقول قوم فرعون لان اصحاب
 تلك المقالة قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم بنو اسرائيل فاذا ذكره الشاح سبق
 قلم كذا اعترض واجيب بان المراد بقوم موسى قوم الذين ارسل اليهم وان لم يدعوا له
 ولا شك ان من ارسل اليهم النبي وان لم يدعوا يقال لهم قوم كما يشهد بذلك القرآن
 (قوله الحسنة) اي الامر المستحسن (قوله كالخصب) بكسر الخاء يقال للجنة الكثيرة
 المسر فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على المروم واتيانه بالكاف اشارة الى
 ان الحسنة لا تنحصر فيهما اي ونحو الاموال وصحة البدن وكثرة الاولاد وغير ذلك
 (قوله مختصة) اخذه من تقديم الممول اي لنا لانه خبر لهذه والخبر معمول للبداء
 (قوله ونحن مستحقوها) اخذ ذلك من جعل لام لنا للاستحقاق اي ونحن نستحقها
 لكمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لامن بركة وجود موسى ودينه وفي قوله ونحن
 مستحقوها اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب
 الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله اي جذب وبلاء) لم يأت بالكاف اشارة
 الى انحصار السيئة في هذين فيكون المراد بهاتين مختصا (قوله اي يشاءوا الخ)
 التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى اي بسبب وجود موسى ومن معه
 لعدم سعادتهم ودينهم ولولا وجودهم فيما لما اصابنا ذلك هذا قولهم ولم
 يفهموا ان الامر بخلافه وان السيئة من شؤم عصيانهم وان الحسنة من رحمة الله
 الواسعة (قوله الحسنة المطلقة) اي الغير المقيدة بنوع مخصوص كما يشير اليه اتيان
 الشارح بالكاف في قوله كالخصب (قوله ولهذا) اي لاجل كون الحسنة مطلقة

(وان نصيبهم سيئة) اي
 جذب وبلاء (بطيروا)
 اي يشاءوا (بموسى ومن
 معه) من المؤمنين جي في
 جانب الحسنة بلفظ الماضي
 مع اذا (لان المراد الحسنة
 المطلقة) التي حصولها
 مقطوع به (ولهذا عرفت)
 الحسنة (تعريف الجنس)
 اي الحقيقة لان وقوع
 الجنس كالواجب لكثرة
 واتساعه لتحقيقه في كل نوع

عرفت الخ (قوله اى الحقيقة) اى فى ضمن فرد غير معين قال فى الحسنة للعهد الذهنى لان المراد من مدلولها الحقيقة فى ضمن فرد مبهم وبجى الحقيقة لامن حيث هى لعدم وجودها فى الخارج بل بجبها فى ضمن بجى اى فرد من الافراد اى نوع من انواعها (قوله لان وقوع الجنس الخ) علة لقوله مقطوع به ومراده بالجنس الامر المطلق الغير المقيد بنوع مخصوص وقوله كالواجب اى فى القطع بوقوعه عادة وان كان يمكن عقلا عدم وقوعه (قوله لكثرة واتساعه) علة لعله اعنى قوله لان وقوع الخ فالحسنة جنس يشمل انواع الحسنات مثل اعطاء الحياة والصحة والاموال والاولاد والخصب والرخاء وغير ذلك فكل هذه انواع للحسنة والحسنة شاملة لها (قوله لتحقيقه فى كل نوع) اى لان كل جنس يتحقق فى افرادة وهى الانواع المدرجة تحته بل فى كل فرد من اى نوع من انواعه وهذا علة لقوله لكثرته (قوله بخلاف النوع) اى المعين كالجذب فانه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل ذلك النوع بان يحصل نوع آخر (قوله نادرة بالنسبة اليها) اى لان المراد بالسيئة نوع مخصوص معين وهو الجذب والبلاء والنوع المعين ليس محقق الوقوع اذ النوع المعين قد لا يقع بان يقع نوع آخر غيره (قوله ليدل على التقليل) فيه اشكال وذلك لان التقليل المدلول للتكثير هو قلة الشيء بقلة افرادة بمعنى انه شئ يسير واحد مثلا لا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قلة وقوع الشيء وان كان عند وقوعه كثيرا ففرق بين التقليلين فلا يصح ان يكون مادل على احدهما علة فى الآخر وأجيب بان قلة الافراد تؤذن ايضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير فاحد التقليلين لازم للآخر فصح ان يكون مادل عليه علة فى الآخر (قوله وقد تستعمل ان الخ) هذا مقابل لقوله سابقا اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وحينئذ فكان عليه ان يذكر ايضا مقابل قوله واصل اذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل اذا فى مقام الشك للاشعار بان الشك فى ذلك الشرط مما لا ينبغي كقولك لمن قال لا ادرى هل يفضل على الامير بهذا النوال او لا اذا فضل عليك كيف يكون شرك اشعارا بان الامير لا ينبغي الشك فى تفضله ولعله لم يذكره لقلته بالنسبة لخروج ان عن اصلها (قوله فى مقام الجزم) اى حالته وقدر مقام لان ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) فى التقييد بوقوع الشرط اشكال لان ان قد تستعمل ايضا على خلاف الاصل فى مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذى هو خلاف اصلها لان اصلها ان تستعمل فى الامور المحتالة كما فى آية قل ان كان لرحن ولد وكان يقال للنخيم ارايت ان كان العالم قديما فانه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وانت تقول انه ممكن والحاصل ان كلامنا بالجزم بالوقوع والجزم باللا وقوع قد يستعمل فيهما ان على خلاف الاصل وحينئذ فلا وجه لتقييد الشارح بوقوع الشرط فكان الاولى للشارح ان يقول وقد تستعمل ان

بخلاف النوع وجى فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لا ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) اى الى الحسنة المطلقة (ولهذا تكررت السيئة ليدل على التقليل) وقد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط نجما هلا كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك قبحا هل خوفا من السيد (اول عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجبرى الكلام على سنن اعتقاده) كقولك لمن يكذبك ان صدقت

في الشرط المجزوم بثبوته أو نفيه والجواب انه انما قيد بذلك نظرا للمثلة المذكورة
(قوله تجاهلا) اي لاجل تكلف الجهل اي عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله وهو
يعلم انه فيها) اي ولكن اوصاه انه لا يعلم احدا بوجوده في الدار الا بعد مشاورته
(قوله خوفا من السيد) اي لكونه اوصاه ان لا يعلم احدا بوجوده في الدار وهذا
التجاهل بعد من تكات علم المعاني حيث اقتضاء الحال كما في المثال فان كان ابراده لمجرد
الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل ان تجاهل العارف من قبيل سوق العلوم مسابق
غيره وهو من انواع البديع فيكون ذكر هنا تطفلا (قوله اول عدم جزم الخ)
عطف على قوله تجاهلا اي تستعمل ان في مقام الجزم للتجاهل اول عدم جزم المخاطب
الخ وانما جزم عدم جزم المخاطب باللام لفقد شرط نصب المفعول لاجله لان عدم ليس
مصدر اقلبا وليس فعلا لفاعل الفعل الملل بخلاف التجاهل فانه مصدر فليوافق
لفعله في الوقت وفي الفاعل اذا علمهما واحد وهو المستعمل فلذا جزم من اللام (قوله
اول عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) اي والحال ان المتكلم عالم بوقوعه (قوله
على سنن) اي على مقتضى اعتقاد المخاطب واعلم ان هذا وما بعده قد اعتبر فيهما
حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار
حال المخاطب بخلاف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط
لانا نقول اعتبار حال المتكلم انما هو اذا استعملت ان على سبيل الحقيقة والا اعتبر حال
المخاطب على سبيل الحقيقة او التنزيل كما هنا (قوله كفولك لمن يكذبك) اعترض
على المصنف بان المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق وحينئذ فليس
التعبير بان يجري على سنن ما عند المخاطب لانها للامور المشكوكة والذي عند المخاطب
الجزم بعدم الوقوع والجواب ان المراد بقوله من يكذبك اي من يجوز كذبك فهو متردد
والتردد جعل ان وليس المراد بقوله من يكذبك من كان جازما بكذبك او المراد بمن يكذبك
من قال لك كذبت ولا يخفى انه لا يلزم من قوله لك كذبت ان يكون جازما بانك كاذب
او يقال التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب فقوله لمن يكذبك اي
لمن لا يعتقد صدقك بان شك في صدقك وترد فيه ونسب اليك الكذب ان قلت ان الشاك
لا اعتقاد عنده وحينئذ فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده اجيب بان المراد باعتقاده
حاله الذي هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوي (قوله فاذا تفعل) الاستفهام
للتقرير اي لا تقدر على ما يدفع خجلتك اه الحول (قوله العالم بوقوع الشرط) اي
او بلا وجهه واقتصر على العلم بالوقوع نظر المثال (قوله كفولك لمن يؤذي اياه ان
كان اباك فلا تؤذه) اي فاعلم المخاطب بان ابوه محقق ومقتضاه انه لا يؤذيه لكنه لما آذاه
نزل المتكلم منزلة الجاهل بالابوة فغير بان لاجل ان يجري الكلام على سنن اعتقاده
تنزيلا قال الفارسي لك ان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان

فاذا تفعل مع هلك بآئك صادق
(او تنزيهه) اي تنزيل المخاطب
العالم بوقوع الشرط (منزلة
الجاهل لمخالفته مقتضى العلم)
كقولك لمن يؤذي اياه ان كان
اباك فلا تؤذه (او التوبيخ)
اي تعيير المخاطب على الشرط
(وتصوير ان المقام لاشتماله
على ما يقطع الشرط عن
اصله لا يصلح الا لفرضه)
اي فرض الشرط (كما يفرض
الحال) لغرض من الاغراض
(نحو اقتضرب عنكم
الذكر) اي انه لم يكلمكم
فتضرب عنكم القرآن
وما فيه من الامر والنهي
والوعد والوعيد (صفحا)
اي اعراضا ولا اعراض

فقد الخطاب من ايذاء ابنة كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان انتهى (قوله اي تعبير الخطاب) يمكن ان التقيد بالخطاب للملاحظة المثل المذكور ونحوه والافتتاح قد يكون لغیر الخطاب نحو ان كان هذا ابازيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) اي على وقوع الشرط منه او اعتقاده اياه (قوله وتصوير) اي تبين وهو من عطف السبب على السبب اي تصوير المتكلم للخطاب وقوله ان المقام اي الذي لورد في شاته الكلام (قوله لاشتماله) علة لقوله لا يصلح مقدمة على المعلوم وقوله على ما يقع اي على ادلة تحقق زوال الشرط من اصله (قوله الافتراضه) اي الا لان يفرض ويفقد ذلك الشرط كما يفرض المحال وكما ان المحال المحقق استعماله ان فيه كثير تستعمل هنا في ذلك المحال المقدركذا في عبد الحكيم (قوله لفرض) متعلق بفرض المحال اي وفرض المحال يكون لفرض من الاغراض كالتبكيك والزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك (قوله افضرب عنكم الذكر) اي افضرب عنكم القرآن بترك ازاله لكم وترك ازال ما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد وازال ذلك لغیركم (قوله اي انه ملكم فنضرب الخ) اشار بذلك الى ان الفاء عاطفة على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة في المعنى وهزمة الاستفهام باقية في محلها الاصل داخل على تلك الجملة المقدرة وقيل ان الهزمة مقدمة من تأخير والاصل فانضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى فاين تدعون فاي الفريقين ثم قدمت الهزمة تبينها على اصلها في الصدارة فلانحتاج لتدبر جملة على هذا الوجه الاول للزمخشري والثاني لسيدييه والجمهور واختار الشارح الوجه الاول تبعا للكشاف لجزالة المعنى وهذا الوجهان يجران في كل جملة مقرونة بالناء او الواو او ثم مسوقة بهزمة الاستفهام نحو افضرب الخ او لم يسروا في الارض اثم اذا ما وقع آثم به الآن واعلم ان الزمخشري لم يقل بوجوب التقدير فقد جزم بما قال سيدييه والجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى اقامن اهل القرى عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى انا لبعوثون اواباؤنا الاولون في من قرأ بفتح الواو اواباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكفاء بالفصل بينهما بهزمة الاستفهام (قوله اي اعراضا) اشار بذلك الى ان الصفتح بمعنى الاعراض وان صفحا في الآية مفعول مطلق عامله فضرب لان معناه وهو صرف القرآن للغير وترك ازاله لهم يتضمن الاعراض ويستلزمه او عامله فعل مقدر اي افضرب عنكم الذكر ونعرض عنكم اعراضا (قوله او الاعراض) يشير الى انه يجوز ان يكون صفحا مفعولا له بناء على عدم اشتراط اتحادهما هو وعامله في الفاعل اذا فاعل الاعراض مخاطبون اي لا هراضكم عن الايمان وفاعل الضرب هو الله تعالى او بناء على ان فاعل الاعراض هو الله تعالى اي لا هراضنا عنكم وعدم اقبالنا عليكم بالتكاليف ولا يقال ان الضرب هو الاعراض والعلة تغاير المعلول لانا نقول ضرب الذكر عنهم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وعدم

انزله لهم وهو ملزوم للاعراض الذي هو عدم الاقبال عليهم بالتكاليف واهمالهم
 منها لا نفسه كالايجى ابناء على ان المراد اعتبار الاعراضكم وفاعل الاعتبار والضرب
 هو الله (قوله او مرضين) يشير الى جواز كون صفحا حالا واعلم ان الضرب في الاصل
 الذود والدفع يقال ضرب المراتب عن الحوض ذاها ودفعها وحينئذ فنضرب
 اما استعارة تصريحية لتزك انزله لهم وانه استعارة تخيلية حيث شبه الذكر بمراتب
 تداد وتدفع عن الحوض مثلا واستعراسم المشبهه للشبه في النفس ثم حذف المشبهه
 وهو المراتب وذكر شئ من لوازمه وهو الضرب على طريق المكينة والضرب
 تخيل للمكينة وهى لفظ المراتب المطوى او افظ الذكر المذكور او التشبيه المضمر على
 اختلاف المذاهب (قوله فيمن قرأ) اى في قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف
 خبر لمحذوف اى فان شرط في قراءة من قرأ بالكسر اى واما في قراءة من قرأ بالفتح
 فهو في محل المفعول من اجله والمعنى لان كنتم قوما مسرفين اى مستهزين بآيات الله
 وكتابه ثم انه على قراءة الفتح يعين اعراب صفحا حالا او مفعولا مطلقا ولا يجوز
 ان يكون مفعولا لانه لا يتعد و على قراءة الكسر ان الشرطية يكون جواب الشرط
 محذوف اذ عليه ما قبله او ان نفس ما قبلها هو الجواب او لا يحتاج الى جواب لوقوع
 الجملة الشرطية حالا فاستغنت عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط والمعنى مفروضا
 كونكم مسرفين ونظير الآية في الوجهين المذكورين زيد وان كثر ماله بخيل (قوله
 وتصوير ان الاسراف) اى وتبين ان الاستهزاء بآيات الله وكتابه في هذا المقام الذي
 اورد في شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن (قوله والمحال
 وان كان الخ) هذا جواب عما يقال اذا كان الاسراف بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان
 لما مر انه بشرط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم
 وقوعه وحينئذ فلا تستعمل فيه ان وحاصل الجواب ان المحال وان كان ليس محلا لان
 بحسب الاصل لكونه مقطوعا بعدم وقوعه لكن كثيرا ما ينزل منزلة المشكوك وهو
 ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده لارخاء العنان لتبكيك الخصم فتدخل عليه ان وحاصل
 كلام الشارح ان في الآية تنزييلين الاول تنزيل الاسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع
 بعدمه الثاني تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على
 سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيك فادخيت عليه ان فالتنزيل الاول وسبيلة
 للثاني الذي هو موقع لان واعتراض بان اعتبار التنزييلين امر لا يعين اذ يصح ان يكون
 فيها تنزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع به منزلة ما لا قطع بعدمه
 ولا بوجوده الذي هو موقع ان ولاداعى الى اعتبار التنزييلين في الآية واجيب بجوابين
 الاول ان اعتبار التنزييلين ابلغ في التوبيخ اذ لو نزل ابتداء كذلك فانت اعتبار محالته
 وهى نكتة مطلوبة لاقتضاء المقام لها لا فادتها المبالغة التامة في التوبيخ الثاني ان

او مرضين (ان كنتم قوما
 مسرفين فيمن قرأ بالكسر
 فكونهم مسرفين امر
 مقطوع به لكن جى بلفظ
 ان لقصد التوبيخ وتصوير
 ان الاسراف من العاقل
 في هذا المقام يجب ان لا
 يكون الاعلى سبيل
 الفرض والتقدير
 كالحال لا لاشتمال المقام
 على الآيات الدالة على ان
 الاسراف مما لا ينبغي ان
 يصدر عن العاقل اصلا
 فهو بمنزلة المحال والمحال
 وان كان مقطوعا بعدم
 وقوعه لكنهم يستعملون
 فيه ان تنزيله منزلة ما لا
 قطع بعدمه على سبيل
 المساهلة وارخاء العنان
 لقصد التبكيك كما في قوله
 تعالى قل ان كان للرحمن
 ولد فان اول العابدين

تنزيل المقطوع به منزلة الشكوك فيه قليل وتنزيل المقطوع بعدمه منزلة الشكوك فيه كثير فجعل التنزيل الاول واسطة ليجرى على الكثير وظهر مما ذكرناه ان الشرط هنا اعني قوله ان كنتم قوما مسرفين مقطوع بوقوعه لكن ادخلت عليه ان للتوبيخ وتبيين انه لا يصلح الا ان يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله منزلة نظر الوجود ما يزيله (قوله لقصد التبكيت) اي اسكات الخصم والزامه من حيث ان المتكلم اذا نزل مع مدعى المحال واظهر مدياه المحال في صورة الشكوك اطمان لاستماعه فحينئذ يرتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما في آية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وكان يقال لمن يفتقدان العالم قديم وانه يمكن بذاته لو كان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وانت تقول بإمكانه او يرتب عليه لازما قاطعا لرجائه بتمكنه في ذهنه كما في آية قل ان كان للرحن ولد فانا اول العابدين بناء على ان المراد فانا اول النافين لذلك الولد العابدين لله فاذا رتب الخصم ذلك اللازم سكت المدعى واتقطع وسلم والزم بما كان لا يقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهة ان التعليق على وجود ولد في الواقع لانه المحال لا في زعمهم اذ ليس هذا محالا وكلامنا في المحل وقبل المعنى ان صح وثبت ببرهان يقيني ووجه واضحة ان للرحن ولدا موجودا خارجا فانا اول المطيعين لذلك الوالد اي فاسبقكم الى طاعته والانتفاء له كما يعظم الرجل ولد الملك تعظيما لايه لكنه لم يثبت بالبرهان والجهة الواضحة ان له ولدا فانا اعيد ربي وحده فكون الرحن له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزلة الشكوك فيه واستعمل فيه ان تبكيتا للمخاطبين (قوله او تغليب) عطف على عدم جزم وقوله غير المتصف به اي غير محقق الانصاف بالشرط وهو الشكوك في اتصافه به الذي هو موقع ان وقوله على المتصف به اي بالفعل فيما اذا كانت اداة الشرط داخلة على كان او من تحقق انه سيتصف به في المستقبل فيما اذا كانت غير داخلة على كان فيصير الجميع كالشكوك فيه وهذا التقرير يدل عليه قول الشارح كما اذا كان القيام الخ فان قلت حيث صار انصاف الجميع بالشرط كالشكوك فيه بسبب تغليب الشكوك في اتصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعمال ان في موضعها وهو ما يشك فيه وحينئذ فلم يكن هذا الموضع مما نحن فيه وهو استعمال ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت صيرورة الجميع كالشكوك فيه امر تقديري فلا ينافي ان بعضهم ليس مشكوكا في اتصافه به في الواقع بل مجزوم بانصافه به فلا ينافي بالنظر لذلك البعض خروج عن الاصل والنظر للشكوك في اتصافه به جار على الاصل واعلم ان هذا التقرير الذي قيل هنا بصح اعتباره في الآية الآتية بان يقال غلب غير المرتاب اي غير محقق الانصاف بالريب وهو المشكوك في ريبه على المرتابين جزما فصار للجميع كالشكوك في اتصافهم بالريب فاستعمال ان بالنظر للشكوك في ريبه على الاصل وبالنسبة للمرتاب جزما على خلاف الاصل وعلى هذا لا يرد بحث اصلا كذا قيل وفيه ان هذا

(او تغليب غير المتصف به)
اي بالشرط (على المتصف به)
كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فنقول ان قتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) اي يحتمل ان يكون للتوبيخ

لا يتم الا لو كان المخاطبون بعضهم مرتابا وبعضهم مشكوكا في اربابه والواقع خلاف ذلك فقد كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب يعلم انه من عند الله ولكن ينكر ذلك عنادا (قوله قطعي الحصول لزيد) اي بالفعل او في المستقبل وقوله غير قطعي لعمرو اي بل مشكوك في اتصافه به في المستقبل (قوله فنقول ان فتما كان كذا وكذا) اي تغلبا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام فاستتمت ان في المجزوم وهو من القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه فان قلت كيف يغلب غير النصف وهو عديم على النصف وهو وجودي قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير النصف بالشرط اكثر افرادا من النصف به في الواقع او باعتبار كون عدم الاتصاف هو الاصل فان قلت ان الشرط هو الهيئة المركبة من وقوع القباين ولا شك انه مشكوك فيها بسبب الشك في احد جزئيهما حينئذ فتكون ان هنا مستعملة على الاصل لافي الامر المجزوم على خلاف الاصل وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك انه اذا كان خسة رجال متوضئين وخسة غير متوضئين ثم خلط الجميع فلا تحكم على الجميع بانهم متوضئون قطعاً ولا بعدم الوضوء قطعاً فكذلك اذا خلط المتصفون بالقيام قطعاً غير المتصفين به قطعاً فالهيئة الاجتماعية لا يقطع بقيامها ولا بعدم قيامها اجيب بان قوله ان فتما الخ من باب الكلية اي ان قام كل منهما ولا شك ان احدهما مقبول بقيامه فاستعمال ان فيه على خلاف الاصل للتغلب المذكور لامن باب الكل حتى يتأتى الاعتراض قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي عليه سمات الرحمة والرضوان (قوله للمخاطبين المرتابين) جعله المخاطبين مرتابين ظاهر على الاحتمال الاول لاعلى الثاني لانهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب الا ان يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغلب الذي سببه كذا قبل وفيه ان التغلب الذي سبذكره انما يقتضي جعل المخاطبين غير مرتابين فتأمل (قوله يحتمل ان يكون للتوبيخ) اي ان تكون ان هنا مستعملة في الامر المجزوم به للتوبيخ بناء على ان الخطاب للمرتابين لانهم الموبخون على الرب وان الرب نزل منزلة السخيل لوجود الادلة الدالة على ان الرب فيما انزل لا ينبغي صدوره من عاقل ثم نزل ذلك السخيل منزلة مالا قطع بعده ولا بوجوده وهو المشكوك فيه فلذا استعمل فيه ان (قوله والتصوير المذكور) اي تبين ان الارتباب مما لا ينبغي ان يثبت لهم الاعلى سبيل الفرض لاشتغال المقام على ما رزله وبقلعه من اصله وهو الآيات الدالة على انه من عند الله (قوله لتغلبه غير المرتابين) اي من المخاطبين وقوله على المرتابين يعني منهم وهذا التقرير هو الذي يقتضيه قول المصنف او تغلب غير النصف به (قوله لانه كان الخ) علة لقوله غير المرتابين و اشار بهذا الى ان المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالرب

اصلا بل يعرف الحق وينكره عنادا لا من شك في ربه لامرئ الاول ما علم من ان
المخاطبين منهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن
الظالمين بايات الله يحسدون وان فرقا منهم ليكتبون الحق وهم يعلمون والثاني على
ما قبل ان المخاطب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى ولا معنى لكون غير المرتاب
هو المشكوك في ربه بالنسبة اليه تعالى لاستحالة الشك عليه تعالى (قوله وهنا بحث)

اي وارد على الاحتمال الثاني (قوله كان الشرط قطعي الا وقوع) اي لان الغلبين
لم يحصل منهم ريب اصلا فاذا غلبوا على الرأتين صار الجميع لارتياب عندهم وحيث
فيكون الشرط مقطوعا بانفاؤه فلا يصلح لاستعمال ان فيه ولا اذا والحاصل ان حقيقة
التغليب ان يوحده ما للكلمة وما ليس لها وبقلب مالها على ما ليس لها وهذا ليس
كذلك اذ البعض مرتاب قطعيا والبعض غير مرتاب قطعيا فاذا غلب غير المرتاب على
على المرتاب صار الجميع لارتياب عندهم فلم يوجد ما يليق بان وحيث فلا يتم ما ذكره
المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعملة في الامر المجزوم به للتغليب لان التغليب
يؤدي لعدم صحة التعبير بها واشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي بل لا بد الخ
وحاصله انه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين وتصيير الريب منفي الوقوع فرض
ذلك الريب كما يفرض المحال لتبكت الخصم والزامه وذلك بان نزل ذلك الريب
المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه فصح استعمال ان فيه لانها صارت مستعملة
في موضعها الاصل وهو المشكوك فيه فقيه تصرفان كما في قوله تعالى ان كنتم قوما
مصرفين في قراءة الكسر على ما مر فان قلت حيث كانت ان هنا مستعملة في موضعها
وهو ما يشك فيه فلم تكن الآية مما نحن بصددده وهو استعمال ان في الجرم بالشرط على
خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله ان صيرورة جميع المخاطبين لارتياب
عندهم بالتغليب امر تقديري فلا ينافي ان بعضهم في نفس الامر مرتاب قطعيا فلا ينافي
بان بالطر لذلك البعض على خلاف الاصل (قوله وليس المعنى الخ) هذا جواب
عما يقال اي حاجة الى هذا التغليب المستلزم لايراد الاشكال المذكور المحتاج في دفعه
الى التزويل الآتي مع ان اداة الشرط وهي ان تغلب الماضي الواقع بعدها للاستقبال
والامور المستقبلية من شأنها ان يشك فيها وان كان الشك بالنسبة اليه تعالى
محالا لكن يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على
تقدير ان ينطق به مخلوق وحاصل الجواب ان محال كون ان الشرطية تغلب
الفعل الماضي الواقع بعدها للاستقبال ما لم يكن الفعل كان والابقي على مضيه
وحيث فليس الشرط هنا وقوع الارتياب منهم في المستقبل بل في الماضي وحيث
فلا بد من التغليب والفرض المذكور اي فرض قطعي الا وقوع كما يفرض المحال
بان ينزل منزله المشكوك فيه لتبكت الخصم ليصح كونه موقعا لان هذا

والتصوير المذكور وان
يكون لتغليب غير الرأتين
على الرأتين لانه كان
في المخاطبين من يعرف الحق
وانما ينكر عنادا فجعل الجميع
كانه لارتياب لهم وهما
بحث وهو انه اذا جعل
الجميع بمنزله غير الرأتين
كان الشرط قطعي الا وقوع
فلا يصح استعمال ان فيه كما
اذا كان قطعي الوقوع لانها
انما تستعمل في المعاني المستعملة
المشكوكه وليس المعنى هنا
على حدوث الارتياب
في المستقبل ولهذا زعم
الكوفيون ان ان هنا بمعنى
اذ ونص المبرد واثر جاج
على ان ان لا تغلب كان الى
معنى الاستقبال لقوة دلالة
على المضى

محصل كلام الثارح (قوله ولهذا) اى ولاجل كون المعنى ليس على حدوث
الارتباب في المستقبل (قوله بمعنى اذ) اى ومعلوم ان اذ ظرف بمعنى ازمان الماضى
وقوله ههنا اى في هذه الآية ومماثلها (قوله ونص البرد الخ) كان الاولى تقديمه
على قوله ولهذا لان هذا دليل للدعوى وهى قوله وليس المعنى ههنا الخ تأمل
(قوله لقوة دلالة الخ) اى لان الحدث المطلق الذى هو مدلولها مستفاد من الخبر
فلا يستفاد منها الا زمان الماضى كذا في المطول وبيانه ان خبرها كون خاص
كالا نطلاق ويلزمه الكون العام فالكون المطلق الذى هو مدلولها صار مستفادا
من خبرها في ضمن استفادة الحدث الخصوص منه وجبئذ فلا يستفاد منها
الا زمان الماضى هذا والصحيح ان كان الواقعة بعدان الشرطية بمنزلة غيرها من
الافعال الماضية كما هو مذهب الجمهور قال الجزولي والماضى بالوضع له قرآن تصرف
معناه الى الاستقبال دون لفظه وهى ادوات الشرط كلها الاول ولو كانت ان
لا تغلب معنى كان الى الاستقبال لما جاز وقوعها بعدها والمراد بها الاستقبال في قوله
تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله فجرد الخ) هذا هو البحث السابق اعاده ليرتب
عليه الجواب وقوله بل لا بد الخ اى بل يجب الجواب بذلك بله على تفسير التغليب بما
ذكره الشارح هنا فلا ينافى انه على تفسيره بما قلنا سابقا نقلا عن المطول لا يجب ذلك
ادلاشكال (قوله فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير) اى بان زل الريب المقطوع
بعدمه منزلة المشكوك فيه فقيه تنزيل الاول تنزيل المرتابين منزله غير المرتابين بسبب
تقليبهم عليهم والثاني تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه (قوله لتبكيك)
اى لاجل اسكات الخصم والزامه بما لا يقول به وذلك لان الخصم اذا نزل مع خصمه الى
اظهار مدياد الحال في صورة المشكوك في وقوعه اطمأن لاستماعه منه فارتب له على ذلك
لازما مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلتزم بما كان لا يقول به كاتقدم (قوله فان آمنوا
الخ) اى فان آمن الذين على غير دينكم بمثل دينكم في الحقيقة فقد اهدوا ولا شك ان
وجود دين غيره حقا محال فنزل قطعي الانتفاء منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على
سبيل الفرض والتقدير (قوله قل ان كان للرجن ولد الخ) اى فكون الرجن له ولد محال
فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه واستعمل ان على سبيل الفرض
والتقدير (قوله والتغليب الخ) قال صاحب البيان هو ترجيح احد المعلومين على الآخر
في الحلاق لفظه عليهما والتقدير الاخير لاخراج الشاكلة وفي المطول جميع باب التغليب
من الجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القاتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف واطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وفي المعنى
انهم يغلون الشيء على غيره لتناسب بينهما او اختلاط والقوم وان لم ينصوا على هذه

فمجرد التغليب لا يصح
استعمال ان ههنا بل لا بد من
ان يقال لما غلب صار الجميع
بمنزلة غير المرتابين فصار
الشرط قطعي الانتفاء
فاستعمل فيه ان على سبيل
الفرض والتقدير لتبكيك
والا ازام كقوله تعالى فان آمنوا
بمثل ما انتم به فقد اهدوا
وقل ان كان للرجن ولد
فان اول العابدين (والتغليب)
باب واسع (يجرى في فنون
كثيرة كقوله تعالى وكانت
من القاتين) غلب الذكر
على الانثى بان اجرى الصفة
المشتركة بينهما على طريقة
اجرائها على الذكور
خاصة فان القوت بما يوصف
به الذكور والاناث لكن
لفظ قاتين انما يجرى على
الذكور فقط

في علاقات الجواز المرسل لكنهم نسوا على ما ترجع اليه وهو المجاورة وبصح جعل
التغليب من قبل عموم الجواز انتهى وبالجملة فالتغليب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية
او المصاحبة او من قبيل عموم الجواز فتأمل (قوله في فون) اي في تراكيب متعددة
من الكلام باعتبار احوال ولا يختص بالنوع السابق وهو استعمال ان في مقام
الجزم بوقوع الشرط على خلاف الاصل وليس المراد بالفنون العلوم (قوله غلب
الذكر الخ) ويحتمل ان يكون لفظ القاتنين صفة لجمع مقدر اي من جمع قاتنين ولفظ
الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب
حينئذ آه سم (قوله فان جرى الصفة المشتركة بينهما) اي وهي القنوت (قوله
على طريقة اجرائها على الذكور خاصة) اي وهي جمعها بالياء والنون اي بان
ذكرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مرادا بها الذكور والاناث على
سبيل الجواز المرسل والعلاقة البعضية او مراد بها الذوات المتصفة بالقنوت على
سبيل عموم الجواز (قوله فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث) اي فيقال رجل
قانت وامرأة قانتة وهذه علة لكون القنوت صفة مشتركة بين الذكر والمؤنث (قوله
انما يحرى على الذكور فقط) اي لان صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة
بالذكور ونكتة هذا التغليب الاشمار بان طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى
عدت اي مرهم من جللتهم وادخلت في التعيين عنهم واعلم ان التغليب في الآية مبني على
ان من تبعية اما اذا كانت لابتناء الغاية والمعنى وكانت مريم مبتداء وناشئة
من القوم القاتنين لانهما من نسل اراهيم واسحاق ويعقوب ومن ذرية هارون اخي
موسى فلا يتعين التغليب اذ المراد بالقاتنين نخس الذكور من آباءها والوجه الاول اعني
جعل من تبعية وارتكاب التغليب في الآية احسن لفوات نكتة التغليب المذكورة
الى الوجه الثاني وفوات وصفها بجهات الفضل لان كونها من اعقاب الانبياء
الكرام القاتنين لا يستلزم كونها قاتنة والغرض وصفها بالحسب اي بالفضل والصلاح
لا بالنسب (قوله بل انتم قوم تجهلون) اعترض بان هذا من قبيل الالتفات لامن قبل
التغليب وذلك لان قوم اسم ظاهر غائب فلما عدل عنه الى الخطاب في تجهلون
فقد تحقق الالتفات واجيب باننا لم انه من الالتفات وذلك لان لفظ قوم له جهران
جهة غيبة وجهة خطاب و مراعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر فلا تكون
التفاتا وذلك لان قوما اسم ظاهر وغائب وقد جل على انتم فصار عبارة عن مخاطبين
ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجهة خطابه الحاصلة بحمله على انتم وترجيحها لها
على جهة غيبته الثابتة له في نفسه لان الخطاب اشرف وادل وجانب المعنى اقوى واكمل
وهذا في الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ وبهذا القدر لا يتغير
الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى طريق آخر الذي هو الالتفات وهذا يتضح بحجة

(و) نحو (قوله نعل
بل انتم قوم تجهلون)
غلب جانب المعنى على
جانب اللفظ لان القياس
يتجهلون بياء الغيبة لان
الضمير عائد على قوم
ولفظه لفظ الغائب
لكونه اسما مظهرا لكنه
في المعنى عبارة عن
المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة
(ومنه) اي ومن التغليب
(ابوان) للاب والام ونحوه
كالمعمرين لاني بكر وعمر
والقمرين للشمس والقمر
وذلك بان يغلب احد
المتماحيين او المتشابهين
على الآخر بان يحصل
الآخر متفعله في الاسم
تمرثن ذلك الاسم ويقصد
اللفظ اليهما جميعا مثل ابوان
ليس من قبيل قوله تعالى
وكانت من القاتنين كما توهمه
بعضهم لان الابوة آيت
صفة مشتركة بينهما
كالقنوت

انه من التغليب على في الترح قال ابن جماعة وفي جعل هذا من التغليب نظرا اذ هذا من ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تغليباً اذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان اعني ترجيح احد العلومين على الآخر في اطلاق لفظه عليهما فتأمل وهذا الاعتراض مبنى على ما مر عن صاحب البيان في ضابط التغليب اما على ما قاله غيره من انه اعطاء احد المتصاحبين او المتشابهين حكم الآخر بان يجعل الآخر موافقاً له في الهيئة والمادة فلا يرد ذلك (قوله غلب) اي رجح جانب اعني وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظر القوم (قوله لكنه في المعنى عبارة عن الخطابين) اي لانه محمول على انهم فداول قوم هنا الذوات المخاطبون لان الخبر عين المبتدأ في المعنى (قوله فغلب جانب الخطاب الخ) اعلم ان استعمال تجهلون في ذلك الموضع مجاز وتوضيحه ان صيغة تجهلون موضوع للجماعة المخاطبين غير للذكورين بلفظ الغائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلاقة الصحة او الضدية او المشابهة (قوله ومنه الخ) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيهاً على ان بينه وبينهما تفاوتاً وذلك لشهرة كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من ابوين ونحوه وهذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلامه انه سماه بل صرح بذلك بعضهم (قوله والقمرين للشمس والقمر) وعليه قول المتنبي

❖ واستقبلت فر السماء بوجهها ❖ فأرتني القمرين في وقت معا ❖

اراد الشمس وهو وجهها وفر السماء يعني ان وجهها لشدة صقائه انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد (قوله وذلك) اي وكيفية ذلك اي التغليب والباء في قوله بان يغلب للتصوير اي وكيفية التغليب مصورة بتغليب احد المتصاحبين اي كما في ابي بكر وعمر وقوله او المتشابهين اي كالشمس والقمر وقوله بان يجعل تفسير لتغليب احد الامرين المذكورين (قوله متفقاً له) اي معه (قوله ثم يثنى ذلك الاسم) اي على مذهب ابن الحارث القائل بان مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقية وان لم يحصل اتفاق في المعنى لا على مذهب الجمهور الفاسئين لا بد فيها من الاتفاق في المعنى ايضا والا لم يكن مثنى حقيقة بل ملحق به ولذلك تأولوا الزيد بن بلسمين يزيد وجعلوا مثل قرئين للحيض والطهر والعينين للشمس والذهب وباب التغليب ملحقا بالثنى الا اذا اول نحو القمرين بالمسمين بذلك واعلم ان شأنهم ان يغلبوا المذكورين والاخف والاشرف والمذكر يغلب على غيره وان كان غيره اخف والاخف يقدم على غيره وان كان غيره اشرف والادعاء في سبب التغليب كاف (قوله ويقصد اللفظ) اي ويطلق اللفظ عليهما جميعاً (قوله من جهة الهيئة) اي لان هيئة قاتنين غير هيئة قانتات

(وقوله)

وقوله من جهة الهيئة أى لامن جهة المادة لان مادة القنوت تكون للذكر والانثى وقوله والصيغة عطف تفسير (قوله وفى مثل ابوان من جهة المادة) أى لان مادة الاب غير مادة الام وقوله وجوها للفظ أى ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل ان الابوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو وكانت من القاتنين وقوله بل انتم قوم تجهلون فلذا فصله بمن تنبها على التفاوت بينه وبين السابق فان السابقين لفرد المفلوب حق فى اللفظ قبل التغليب وانما غلب ما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا ليس للفرد المفلوب حق فى اللفظ قبل التغليب اصلا ثم ان قوله وفى مثل ابوان الخ يشعر بانه لا يجوز فى ابوان من جهة الهيئة وليس كذلك لان هيئة التثنية موصوعة للشركين فى المعنى واللفظ لزيد بن على مذهب الجمهور او بحسب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الحاجب والابوان هيتهمما ليست كذلك فيكون التجوز واقعا فى الهيئة كالمادة وقد يقال انما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق بين مثل ابوان ومثل القاتنين لكن ارتكاب المجاز فى المادة فى مثل ابوين لضرورة الهيئة اذهية التثنية لا تمكن الابدع تغيير مادة احد الشئيين الى مادة الآخر (قوله ولكونهما الخ) علة قدمت على معلومها وهو كان كل الخ ليقع فى ذهن السامع الحكم معللا من اول وهلة فيكون اثبت واوقع فى النفس من الحكم المنتظر علة (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أى فعنى الكلام ان ان واذا يفيد ان ان انتكلم علق فى حال التكلم حصول الجزاء فى الاستقبال على حصول الشرط فى ذلك الاستقبال وقوله متعلق بغيره أى تغلقا اصطلاحيا فيكون ظرفا لعوا وفيه نظر فان الغير اسم جامد لا يصح ان يتعلق به الظرف واجيب بانه انما صحح التعلق به لان لفظ الغير واقع على الحصول الذى هو مصدر فاعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر واذا صحح عمل الضمير العائد على المصدر فى الظرف فى قوله * وما الحرب الاماعلم وذقم * وما هو عنها بالحديث المرجع *

قاولى الاسم الظاهر الذى هو بمعنى المصدر ولهذا قال الشارح على معنى الخ فهو يشير الى ما قلنا وفيه اشارة الى ان ترتب الجزاء على الشرط جعلى لاعادى ولا شرعى ولا عقلى فاذا قلت ان دخلت الدار كانت حركتان ترتب الحربة على الدخول بالتزام المتكلم وجعله لا باستلزامه اناء عقلا او شرعا او عادة (قوله ولا يجوز ان يتعلق الخ) نوقش هذا بان التعلق وان لم يكن مستقبلا بحسب ذاته لانه جعل شئ معلقا على شئ وهو حالى الا انه مستقبل من حيث متعلقه اعنى العلق والمعلق عليه فما المانع من جواز التعلق به لاعلم باستقباله من حيث متعلقه (قوله أى من ان واذا) بيان لكل الشاتية (قوله يعنى الشرط والجزاء) بيان للجمليتين اللتين هما بيان لكل الاولى وحاصل المعنى ولاجل افادة ان واذا ما تقدم كانت كل جملة من جاتى ام شرط والجزاء المنسوتين

فالحاصل ان مختلفه الظاهر فى مثل القاتنين من جهة الهيئة والصيغة وفى مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) أى ان واذا (لتعلق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعلق امر لان التعلق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علققت فى هذه الحالة حرينه على دخول الدار فى الاستقبال

لكل واحد من ان واذا فعلية استقبالية بان تصدر بالمضارع فيقال فيهما مثلا ان تجي
 اكرمك واذا تجي اكرمك فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله اما
 الشرط) اي اما اقتضاء العلة لتكون جملة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلانه
 مفروض الحصول في الاستقبال) اي لانا افدنا في التعليق انه هو الذي اذا حصل
 في الاستقبال حصل غيره (قوله فيمتنع ثبوته) اي الذي هو مفاد الاسمية وقوله ومضيه
 اي الذي هو مفاد الماضوية وقد يقال اقتضاء العلة لاستقبالية جملة الشرط مسلم واما
 اقتضاؤها للفعلية فلا لجواز ان تكون جملة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها
 لكونه فعلا نحو زيد ينطلق فانها تفيد الاستمرار التجددي واجيب بان الجملة الاسمية
 من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد ادشأنا ان تدل على مجرد الثبوت
 والحصول فلذا اشترط في الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله واما الجزء) اي واما
 اقتضاء العلة لكون جملة الجراء فعلية استقبالية (قوله ويمتنع تعليق حصول الحصول)
 اي فيما مضى او الآن على حصول ما يحصل في المستقبل هذا وما ذكره من الامتناع ظاهر
 ان كان معنى تعليق الجراء على الشرط ان الشرط اذا حصل يحصل الجراء بعده لكن
 لانسلم ان هذا معنى التعليق بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجراء واذا كان
 كذلك فيقال انه لا مانع من كون ما يأتي سببا فيما يحصل الان كما اذا قلت ان كان زيد
 يرا غدا فحين نفرح الآن وقد يقال نعم ان يكون الفرح الحاصل الان سببا عما
 يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شيء حصل الآن وهو اخبار
 الصادق بان البرء يحصل في المستقبل ولا شك ان هذا سابق على الفرح فعنى التركيب
 حينئذ ان ثبت ان زيدا يرا في المستقبل فحين نفرح الآن (قوله ولا يخالف ذلك ا
 اي فاذا ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية بان تكون الجملتان
 غير فعليتين او غير استقباليتين في لفظهما او من جهة لفظهما لا يقال يرد عليه قوله الآتي
 وقد يستعمل ان في غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قبلها لغير الاستقبال من
 غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الالئكة ولم يصح التعليق بقوله لامتناع
 مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث اريد الاستقبال بدليل ان هذا مرتب على قوله
 سابقا ولكونهما لتعليق امر بغيره في الاستقبال الخ وقوله وقد تستعمل الخ حيث اريد
 غير الاستقبال فهو مسألة اخرى آه ابن سم (قوله الا لئكة) اي الالفائدة وذلك لان
 ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن الموافقة المذكورة
 الالئكة والعدول عنها بلانكتة ممنوع في باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله
 او احديهما وقوله او فعلية ماضوية راجع لكل من الامرين واورد عليه ان جملة
 الشرط لا تكون الا فعلية والجواب ان بعض النحويين كالأخفش جوز كون شرط
 اذا جملة اسمية كما في اذا السماء انشقت فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك او اراد بقوله

كان كل من جملتي كل)
 من ان واذا يعنى الشرط
 والجزاء (فعلية استقبالية)
 اما الشرط فلانه مفروض
 الحصول في الاستقبال
 فيمتنع ثبوته ومضيه واما
 الجزء فلان حصوله
 معلق على حصول الشرط
 في الاستقبال

اواحدهما احدا مينا وهو جملة الجزاء (قوله فالعنى على الاستقبال) اى فالعنى لا يمكن
المخالفة فيه بخلاف اللفظ فانه قد يخالف لنكتة (قوله حتى ان قولنا الخ) مبالغة
في كون المعنى على الاستقبال فكأنه قال فالعنى على الاستقبال حتى في المثال التوهم
فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بالآن والامس ولما كان ظاهر الجملتين انهما
ماضويتان لفظا ومعنى احتج فيهما لهذا التأويل ثلاث مخارج القاعدة (قوله ان تعد)
اى ان تعد اكرامك اياى الآن و تمن به على فاعتد يا كرامى اياك امس اى فاعده
وامن به فالاعتداد الواقع شرطا وجزا استقبالى والآن والامس ظرفان للاكرام
للاعتداد وقوله فاعتد الخ هو بصيغة المضارع او الامر بناء على ما جوزه الشارح
من كون الجزاء قديكون انشاء بلا تأويل وذلك لانه لما كان الغرض من الجزاء بيان
ما يترتب على الشرط صح كونه امر الدلالة على الحدث في الاستقبال فيجوز ان يترتب
على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون انشاء قوله
وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) اى وهو الماضى حقيقة اى لفظا ومعنى وذلك فيما اذا
قصد بها تعليق الجزاء على حصول الشرط في الماضى ولا يقال هذا بنا في قوله سابقا
امال الشرط ولانه مفروض الحصول في الاستقبال لانا نقول هذا فيما اذا استعملت
ان للتعلق في المستقبل كما هو الغالب واعلم انه كما ان قد تستعمل في غير الاستقبال
قد تستعمل اذا الماضى نحو حتى اذا ساوى بين الصدفين وللإستمرار نحو واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آسنا (قوله وان كنتم في ريب) فيه انه ان كان المعلق
عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى
وان كان التقدير وان ثبت في المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا
بسورة الخ كأنك ان لم تستعمل حقيقة الا مع المستقبل وقد يجاب باختيار الاول
الا ان في الكلام حذفا اى وان كنتم في ريب فيما مضى واستمر ذلك الريب لوقت
الخطاب فأتوا بسورة اى فانتم مطالبون بما يزيله وهو المعارضة المفيدة للجزم
للعلم بان الأمور بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذى سبق منه الريب وهو الآن
مؤمن (قوله وكذا اذا جئ بها) اى بان وقوله في مقام التأكيدي تأكيدي الحكم (قوله
بعدواو الحال) اعلم ان العامل في هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام اى زيد منتصف
بالنخل حال كونه مفروضا كثرة ماله وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذى اشتمل عليه
الكلام فيه نظر اذ لا يطرده ذلك فقد لا يكون في الكلام مشتق نحو زيد وان اساء
اخوك (قوله لمجرد الوصل) اى وصل ما بعدها وهو الجملة الحالية بما قبلها وهو صاحبها
اى ربطه به ثم ان المراد انها للوصل مع الواو لانها مفيدة للوصل وحدها (قوله
والربط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) اى التعليق اى وحينئذ فلا يكون لان
هذه جواب لانه لا يكون لها جواب الا اذا اراد بها التعليق وهنا قد انسلخت عن تعليق

ويمتنع تعليق حصول
الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل (ولا
يخالف ذلك لفظا الا
لنكتة) لامتناع مخالفة
مقتضى الظاهر من غير
قائده وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت
كلناهما او احداهما اسمية
او فعلية ماضوية فالعنى
على الاستقبال حتى ان قولنا
ان اكرمتنى الآن فقد
اكرمتك امس معناه ان
تعتد باكرامك اياى الآن
فاعتد يا كرامى اياك امس
وقد تستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا مطردا مع
كان نحو وان كنتم في ريب
كأمر

للوصل والربط واذقد علمت ان هذه لا تحتاج الى جواب فهي خارجة عما نحن
بصدده وهو ان الشرطية لان جملة ان هذه حالية لشرطية (قوله زيد وان كثرا له
بجمل) اي زيد بجمل والحال ان ماله كثير اي انه بجمل في حالة كثرة ماله ولا شك ان
هذا تأكيد للجمل لانه اذا ثبت له الجمل حال كثرة المال دل على ملازمة الجمل له وانه
لا ينفك عنه (قوله وفي غير ذلك) اي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال مع كونها
للشرط في غير ما ذكر من الامرين السابقين قليلا (قوله كقوله) اي قول ابي العلاء
المعري * فيا وطني الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها

* مغاني اللوا من شخصك اليوم اطلال * وفي النوم معن من خيالك محلال *

وبعد البيت المذكور في الشرح

* فان استطعت آتاك في الحشر زائرا * وهيهات لي يوم القيامة اشغال *

وقوله ان فاني اي ان فوتني وقوله من الدهر بيان للسابق والباء في قوله بك بمعنى
في اي ان فوتني من السكنى فيك دهر سابق على حدوثه تعالى وما كنت بجانب الغربي
وقوله فليتم بفتح العين على صيغة المبنى للفعول لكن بمعنى المبنى للفاعل كذا ذكر
بعضهم والذي ذكره شيخنا العلامة العدوي انه بفتح الياء والعين ناقلا ذلك عن كتب
اللغة والبال بمعنى القاب والمعنى فلجعل قلبه متعها وجواب ان محذوف اي فلا لوم
على لاني قد تركتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله فليتم لسالكك البال
ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فوت على الاقامة والسكنى في وطني
ولم يتيسر لي الاقامة فيه وتولاه غيري فلا لوم على لاني تركته من غير عيب فيه
وحينئذ فلتطب نفس ذلك الساكن ولينم بالا والغرض من ذلك اظهار التحسر
والحزن على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان فاني قالها مستعملة في الماضي لفظا
ومعنى بقلة (قوله الى تفصيل النكتة) اي الى تفصيل سبب النكتة فهو على حذف
مضاف وذلك لانه لم يذكر الانكته واحدة وذكر لها اسبابا عدة على ما ذكره الشارح
كما سيظهر لك لاعلى ما ذكره الزاعم (قوله كابرار) اي اظهار وقوله غير الحاصل وهو
الامر المستقبل (قوله في معرض الحاصل) معرض كمجد اسم اوضع عرض الشيء
اي ذكره وظهوره وموضع الذكر والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو
مكان اعتباري لاحقيق والمعنى كاظهار المعنى الاستقبالي الغير الحاصل باللفظ الدال
على المعنى الحاصل في الحال او في الماضي فان قلت ان الشرط انما يفيد التعليق ولا دلالة له
على الاظهار المذكور قلت انه يدل عليه على جهة التخييل ولوقال المصنف كايها
لو تخيل ابراز الخ لكان اظهر لان نكتة العدول في الحقيقة انما هو التخييل المذكور
وذلك لان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل محصلة التعبير عن المستقبل الذي
لم يحصل بما يشعر بمحصوله (قوله لقوة الاسباب) لما كان ابراز غير الحاصل في معرض

وكذا اذا جئ بها في مقام
التأكيد بعد واو الحال
لمجرد الوصل والربط دون
الشرط نحو زيد وان كثر
ماله بجمل وعمرو ان اعطى
جاها لثيم وفي غير ذلك
قليل كقوله فيا وطني ان فاني
بك سابق * من الدهر فليتم
لسالكك البال ثم اشار
الى تفصيل النكتة الداعية
الى العدول عن لفظ الفعل
المستقبل بقوله (كابرار)
غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب (

التأخذة في حصوله نحو
ان اشترت كان كذا حال
انقضاء اسباب الاشتراء
(او كون ما هو للوقوع
كالواقع) هذا عطف على
قوة الاسباب وهذا
المعطوفات بعد ذلك لانها
كلها علل لابرار غير
الحاصل في معرض
الحاصل على ما اشار اليه
في اظهار الرغبة ومن زعم
انها كلها عطف على ابرار
غير الحاصل في معرض
الحاصل فقد سهوا
بنا (او التفاؤل واظهار
الرغبة في وقوعه) اي
وقوع الشرط (نحو ان
ظفرت بحسب العاقبة فهو
المرام) هذا يصلح مثالا
للتفاؤل واظهار الرغبة
ولما كان اقتضاء اظهار
الرغبة ابرار غير الحاصل
في معرض الحاصل يحتاج
الى بيان ما اشار اليه
بقوله (فان الطالب اذا
عظمت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره) اي
الطالب (ايه) اي ذلك
الامر (فربما يجبل) ذلك
الامر (اليه حاصلا)

الحاصل يحتاج الى سبب اشار المصنف الى بيان الاسباب والعلل في ذلك بقوله لقوة
الخ فهو حلة للابرار المذكور وال في الاسباب للجسم فيشمل ماله سبب واحد (قوله
التأخذة) بالدمع تخفيف الخاء اي التي اخذ بعضها بعضه البعض والمراد المجتمع
في حصوله ومعلوم ان الشيء اذا قويت اسبابه بعد حاصلا (قوله حال انقضاء) اي
اجتماع وانتظام اسباب الاشتراء والحال انه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للمول المقدر
اي نحو قولك ان اشترت في الحال الخ او تقول ذلك في حال الخ والمراد باسباب الاشتراء
حضور سوق السلعة التي كثرت فيه مع قلة المشتري ووجود التمن ورغبة الباعين في البيع
فاذا وجدت هذه الاسباب عد الشراء الذي لم يحصل حاصلا فيعرض عنه بما يبرزه في صورة
الحاصل (قوله او كون ما هو للوقوع) اي ما هو ائلل للوقوع كالواقع في الماضي يعني انه
يعبر بالماضي عن المعنى المستقبلي في جملة الشرط انقضاء ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل
لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتب ثمرة الوقوع في
الجملة على كل منهما نحو ان مت كان كذا وكذا (قوله عطف على قوة الاسباب) اي
فالغنى انه يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب او لكون المعنى الاستقبالي
شأنه الوقوع فهو كالواقع او للتفاؤل الخ فالتكئة التي ذكرها المصنف للعدول عن
المضارع الى الماضي واحدة تعددت اسبابها واعترض على ما ذكره الشارح من العطف
فانه من عطف العام على الخاص وذلك لان الآئلل للوقوع ايلولته اما لقوة اسبابه
التأخذة فيه واما العلم بوقوعه من جهة اخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه
لا يجوز باو الا ان يجاب بحمل الاول على ما يمكن تخلفه لذم كالتراء فانه يمكن تخلفه
عند اجتماع اسبابه لما نفع وحل الثاني على ما لم يمكن تخلفه كما في الموت وحينئذ
فهو من عطف المغاير (قوله على ما اشار اليه) اي المصنف في قوله الآتي فان الطالب
الخ فان محصله بيان ان في اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك
ولو كان العطف على ابرار لما تأتي هذا البيان وقوله على ما اشار اليه متعلق بقوله لانها
كلها علل الخ (قوله قد سهوا بها) اي من وجوه الاول انه خلاف ما اشار له
المصنف في اظهار الرغبة من انها اي المعطوفات علل للابرار الثاني ان ابرار غير
الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده وحينئذ فلا يصح ان يكون قسياله
الثالث ان التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفة بل لابد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل
لذلك (قوله او التفاؤل) اي من السامع اي انه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة
الشرط لما في ذلك الابرار من التفاؤل الذي هو ذكر ما يبرره السامع وذلك لان المخاطب
اذا كان سمي شيئا فصره بما يشعر بحصوله وهو معنى ابراره في معرض الحاصل ادخل
عليه ذلك الابرار السرور (قوله او اظهار الرغبة) اي من التكلم اي انه يبرز غير الحاصل
في معرض الحاصل لاجل اظهار التكلم الرغبة في وقوع ذلك التعمط سبب ذلك الابرار

الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل (قوله اى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله فهو المرام) يوزن مكان وضمير فهو والظفر اى فالظفر بحسن العاقبة هو المرام (قوله يصلح مثالا للتناول) اى على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب وقوله واظهار الرغبة اى على جعل الضمير مضموما للتكلم كذا ذكر بعضهم وعبرة النوى ان ظفرت على صيغة التكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما آه (قوله فان الطالب الخ) هذا علة لكون اظهار الرغبة علة لابرار غير الحاصل فى معرض الحاصل وهى علة غائية ان اقيمت على ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الابراز وعلّة فاعلية ان اريد قصد اظهارها لتقدمه على الابراز المذكور (قوله فى حصول امر) اى فى المستقبل (قوله يكثر تصوره) يفتح حرف المضارعة وضم ثالثة وتصوره بالرفع فاعل كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصح ضم حرف المضارعة وكسر ثالثة ونصب تصوره على انه مفعول اى يكثر من حصول صورته فى الذهن (قوله ربما) اى فبسبب الكثرة المذكورة ربما الخ وهى هنا للتكثير (قوله يخيل اليه) اى الى ذلك الطالب الذى عظمت رغبته وقوله حاصلا اى فى الماضى وهو حال وقوله فيعبر عنه الخ اى وهذا معنى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اى وقد لا يخيل له ذلك الامر حاصلا فلا يعبر عنه (قوله وعليه) انما قال وعليه للتفاوت بينهما لان الله منزّه عن للرغبة والمراد بها اى لازمها وهو كمال الرضى وايضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة للابرار لا يجرى فى حقه تعالى لان كثرة التصور وتخيل الحصول محال فى حقه تعالى آه اطول (قوله لاظهار الرغبة فى الوقوع) معنى اظهار الرغبة فى حقه تعالى اظهار كمال رضاء بارادة التحصن فهو مجاز فى لازمه وقيل المراد اظهار كون الشئ مرغوبا فيه فى نفس الامر لاظهار الرغبة القائمة بالتكلم كذا فى الهنارى وفى ابن يعقوب اظهار رغبته تعالى فى وقوع الشئ اظهار ايجابه وطلبه طلبا بازما (قوله ولا تكرر هو اقياسكم على البقاء) القيات الاماء والبقاء اى كانت الجاهلية تكره الاماء على الزنا وبأثني لهم بالدرهم فجاء الاسلام بتحريم ذلك (قوله ان اردن تحصنا) اى عفة فقد جئ بلفظ الماضى وهو اردن ولم يقل يردن مع ان النهى عن الاكرام المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولا تكرر هو الخ للدلالة على رغبة المولى سبحانه فى ارادتهن التحصن اى للدلالة على رضى المولى بذلك او على ان هذا الامر طلبه المولى طلبا بازما على مامر (قوله تعليق النهى) اى وهو قوله لا تكرر هو الخ والتعليق من حيث انه الجراء فى المعنى او حقيقة على مامر من الخلاف (قوله يشعر بجواز الاكرام عند انتفاؤها) اى لان قوله ان اردن تحصنا يقتضى بمفهوم الخالفة انهن اذالم يردن تحصنا يجوز للوالى اكرامهن على البقاء مع انه لا يجوز اصلا (قوله اجيب الخ) واجيب ايضا بان

فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) اى على استعمال الماضى مع ان لاظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرر هو اى فتاتكم على البقاء (ان اردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى على الاكرام بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكرام عند انتفاؤها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين بان التقيد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفاؤه انما يقولون به اذالم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان تكون فائدته فى الآية المباعدة فى النهى عن الاكرام يعنى انهن اذ اردن العفة قالولى احدى بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر

التقييد بالشرط لموافقة الواقع لانه لايتأتى الاكراه عند انتفاء التحصن لانهم اذا اردن عدم التحصن كان امرهم بالزنا موافقا لغرضهم والطالب للشيء لا يتصور اكراهه عليهم وان لم يردن تحصنا ولا عدمه بل كن غافلات فلايتأتى الاكراه لان الاكراه انما هو للمتنع غاية الامر ان في امرهم بالزنا تنبيهها لهم ان كن غافلات واما ما قيل من ان الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بان تريد الامة البغاء مع شخص اوفى مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص او في غير ذلك المحل فغير صحيح لان الاكراه حينئذ ليس على البغاء بل على تعيين الفاسل او المحل (قوله بان القائلين الخ) اى وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفي الحكم) اى كحرمة الاكراه هنا وقوله عند انتفائه اى انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب ان اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بان لا يكون للتقييد بالشرط فائدة اخرى غير اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وهنا يجوز ان تكون الفائدة في التقييد به المبالغة في نهى الموالي عن الاكراه لما في ذلك من التوبيخ للموالي بذكر ما يظهر به فضيحتهم وحيث كان للتقييد بالشرط هنا فائدة اخرى غير الاخراج سقط باعتبارها اعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج لافائدة اخرى (قوله يعنى انهم) اى الامة مع خستهم وشدة ميلهم الى الزنا وقوله فالمولى اى فاسالت احق بارادتها لكمسالة وقلة ميله بالنسبة لملهم وحينئذ فيكون طلب ارادة العفة منه متأكدا واذا تأكد طلب ارادة العفة والتحصن منه كان النهى المتعلق به عن الاكراه على الزنا قويا مبالغا فيه فظهر من هذا ان المقصود من القيد بالمبالغة في نهى الموالي وتوبيخهم وحينئذ فلا مفهوم له لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج فقط لافائدة اخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضى ان المبالغة في النهى انما هي في هذه الحالة فقط وهى ارادتهم التحصن لامطلقا والمقصود تأكيده النهى مطلقا قلت لما كان الاكراه لا يتحقق الا في هذه الحالة تعرض لها لا ركونا كقول النهى والمبالغة فيه مختصا بها وحينئذ فالتعرض لتلك الحالة لايتأتى في تأكيد النهى عن الاكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهم التحصن على فرض تأنيبه في تلك الحالة فتأمل (قوله وايضا دلالة الشرط) اى مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمة او المراد دلالة الشرط من حيث مفهومه وهذا جواب ثان عن اصل الاشكال فهو عطف على قوله بان القائلين الخ فكأنه قال واجيب ايضا بان دلالة الخ وحاصله ان الآية وان دلت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فذلك الدلالة بحسب الظاهر نظرا لمفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاججاع القاطع ومن المقرر انه اذا تعارض امران احدهما قاطع والآخر ظاهر دفع الظاهر بالقاطع (قوله فقد عارضه) اى فقد عارض الاججاع الشرط اى مفهومه (قوله والظاهر يدفع بالقاطع)

المراد بالظاهر هنا مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض هذا الجواب بان الاجماع لا ينسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذي هو اصل له في الجملة واجيب بان الاجماع يجوز ان ينسخ النص على الصحيح لاستناده الى النص فكأنه الناسخ (قوله او للتعرض) عطف على قوله لقوة الاسباب كما يفيد قول الشارح اي ابراز الخ (قوله بان ينسب الفعل الى واحد) اي حقيقة او مجازا (قوله والمراد غيره) اي ولا بد فيه من القرائن المؤدية لفهم الغير والا فقولك جاني زيد مریدا ابنه ليس من التعريض في شيء (قوله لئن اشركت الخ) اعترض بان النبي معصوم من الاشراك فكيف يسند اليه واجيب بان هذه قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فلا سند على سبيل الفرض وانما عبر بالفعل الماضي المنقضي لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين فلا إشراك في الحقيقة انما هو منسوب لغيره لان التعريض ان ينسب الفعل لواحد والمراد غيره فلا إشراك نسب لواحد وهو النبي والمراد غيره ممن وقع منه الاشراك وحاصل ما في المقام ان الشرك من النبي مقطوع بعدم حصوله فنزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام ان تشرك لكن جئ بلفظ الماضي وان كان المعنى على الاستقبال ابرازا للاشراك المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعريضا بمن حصل منه انه جبط عمله ولا يضر في دخول ان كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء اذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الاغراض (قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر ايضا في اي لائمه والافغيره من الانبياء مخاطب ايضا بدليل قوله تعالى والى الذين من قبلك ان قلت اذا كان كل واحد من الانبياء خوطب بهذا الخطاب فلم افرد الضمير فالجواب انه انما افرد الخطاب باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطبه كل واحد منهم على حدته كذا قرره شيخنا العدوي ويفيد ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال ان المخاطب هو النبي وليس الخطاب عاماله ولجميع الانبياء بقرينة ما قبله لاعلى ما وهم لان الحكم المذكور موحى به الى كل واحد منهم لاي مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة انتهى (قوله مقطوع به) اي في جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من الشرك قبل البعثة وبعدها (قوله لكن جئ الخ) يفهم منه انه لولا ابراز المذكور لاجل التعريض لجئ بلفظ الاستقبال وتصح الشرطية مع انه اذا كان اشراكه مقطوعا بعدمه فلا تصح ان لانها للامور المشكوكه والجواب انهم يستعملون في مثل ذلك ان تنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان (قوله بلفظ الماضي) اي وان كان المعنى على الاستقبال (قوله غير الحاصل) اي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لافي الماضي ولا في الحال (قوله على سبيل الفرض والتقدير متعلق بالحاصل الثاني والحاصل انه نزل اشراكه الذي هو غير حاصل في جميع الازمنة منزلة اشراك فرض وفوقه منه صلى الله تعالى عليه وسلم في الماضي وانما احتج بذلك لانه

والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكي او للتعريض) اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت اعمالهم

لم يحصل منه عليه السلام اشراك في الماضي اصلا (قوله تعريضا بمن صدر عنهم
الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم) اي لتحقيق سببه منهم وقوله تعريضا علة للبراز
ووجه التعريض المذكور ان الفعل اذا رتب عليه وعيد في حال نسبته
فرضا وتقديرا الى ذي شرف وهو لم يحصل منه فهم منه المخالبون ان الوعيد
واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل ولهذا التعريض فائده وهي توبيخ الكفار بان
اعمالهم كاعمال الحيوانات البهيم لانهم فيها لان اشرف الخلق اذا كان يحبط عمله
فبالك باعمالهم وانهم لا يستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم (قوله ان شئتني

الامير الخ) اي تعريضا بان من شئت يستحق العقوبة وانك تضربه (قوله ولا يخفى
الخ) هذا رد لاعتراض الخلق على السكاكي وحاصل ذلك الاعتراض ان التعريض عام
لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل باسناد الفعل
الى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي او بصيغة المضارع
اعني لئن تشرك وحيث فاقاله السكاكي من ان العدول عن المستقبل الى الماضي
قد يكون للتعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه ان من لم يصدر منهم الاشراك
لا يستحقون التعريض بهم لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على
ما وقع من القبيح لا على ما سبق منه ولانسان التعريض يحصل هنا باسناد الفعل الى
من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضيا او مضارعا بل انما نشأ من اسناد
صيغة الماضي فقط لانه وان كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع ان لبراز ذلك المعنى
في صورة الحاصل خلاف الاصل فلا بد من نكتة لارتكابه وهي هنا التعريض بخلاف
المضارع فانه او عبر به مع ان لكان على اصله فلا يحتاج لنكتة فلا وجه لاقادته للتعريض
قال العلامة يعقوبي وفي هذا الرديح وهو ان كون المضارع على اصله يفتي عنه
التعريض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدوره منه وبشك فيه واما ان اسند لمن علم انتفاؤه
عنه قطعاً طلب لذلك الاسناد وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كالماضي
بل نقول وبمن لم يصدر منه اوضح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع منه
واجاب عنه بعضهم بان الاسناد الفرضي يكفي فيه الامكان الذاتي وحيث فلا تعريض
من جهة الاسناد فتأمل (قوله على اصله) اي اصل الشرط المعلوم من المقام
اي واء يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر (قوله ولما كان هذا الكلام)
اي وهو قوله اول التعريض كقوله تعالى الخ (قوله نوع خفاء وضعف) اما الخفاء
اي الدقة فظاهر واما الضعف فاما توهم ان التعريض يحصل من صيغة المضارع كما
ذكره الخلق وحيث فلا يتم ما ذكره السكاكي من ان العدول للماضي قد يكون
للتعريض وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما ما ذكره الزوزني من ان الايمان
بالشرط في الآية ماضيا ليس سببه التعريض بل سببه ان جملة الجواب جواب القسم

كما اذا شئت احد فتقول والله
ان شئتني الامير لا ضربته
ولا يخفى انه لا معنى للتعريض
بمن لم يصدر عنهم الاشراك
وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله
ولما كان في هذا الكلام
نوع خفاء وضعف نسبة
الى السكاكي والافه
قد ذكر جميع ما تقدم
ثم قال (ونظيره) اي
نظير لئن اشركت
(في التعريض) لافي
استعمال الماضي مقام
المضارع في الشرط
للتعريض قوله تعالى
(وما لي لا اعبد الذي
فطرني اي وما لكم
لا تعبدون الذي فطركم
بدليل واليه ترجعون)

مقدر بدليل دخول اللام عابها لتقدمه على اداة الشرط وجواب الشرط محذوف
فضعف امر اداة الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع ان تعمل في لفظ
المضارع فاقى لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر انها اثر عمل وحاصله ان العدول
عن المضارع الى الماضي ليس لتعريض بل لضعف اداة الشرط ولا يخفى ان هذا
الوجه مدفوع بما تقرر من عدم التنافي بين المتضادات لجواز تعددها فيكون ان يكون
العدول لضعف الاداة ولتعريض هذا محصل ما في الفنارى (قوله نسبة للسكاكى)
اى لتبرى منه اول اجل ان تثبت النفس وتأمل حتى تدرك المقصود ولا تنفر بمجرد الخفاء
والضعف لعلها بانه منول هذا الامام الكبير (قوله ثم قال) اى السكاكى (قوله
اى ومالككم لاتعبدون) ليس هذا بيانا للمعنى الذى استعمل فيه ومالى الخ بل هو بيان
للمعرض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لان المراد الانكار على المخاطبين في عدم
العبادة بطريق التعريض لا انكار المتكلم على نفسه وانما كان المراد ذلك بدليل
قوله تعالى بعد واليه ترجعون اذ لولا الاشارة الى المخاطبين بهذا الانكار على وجه
التعريض لكان المناسب واليه ارجع لانه الموافق للسياق واعترض على المصنف بانه
قد تقدم التمثيل بهذه الآية للاتفات على مذهب السكاكى ومقتضى ما تقدم
في الاتفات ان المعبر عنه بالتكلم في قوله مالى هم المخاطبون على جهة المجاز لان الاتفات
على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير ما هو الاصل فيه واذا
كان التعريض هو ان يعبر عن معنى بعبارة هي فيه حقيقة او مجاز ليفهم غير ذلك المعنى
بالقارئ تحقق التنافي بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه الاتفات ان المراد نفس
المخاطبين واقتضاء الثانى وهو كونه التعريض ان المراد المتكلم ولكن لينقل منه الى
المخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الاتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير
طريقه ككون التعبير لا فائدة ذلك المعنى ولو بالاتقال اليه بالقارئ ولو لم ينسأخ
في اطلاق التعبير دلى نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للاتفات لا ينافى كونه لتعريض
بل يصح كونه التفاتا من حيث ان المعنى المنتقل اليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام
اياه وكونه تعريضا من حيث مجرد التاويل له بالقارئ فانهم هذا فان فيه دقة
اقاده العلامة يعقوبى واجاب العلامة ابن قاسم بان الآية صالحة للاتفات
بان يكون قوله ومالى لاعبد الذى فطرنى مستعملا في المخاطبين بان يكون عبر عنهم
بطريق التكلم مجازا على سبيل الاتفات وصالحة لتعريض بان يكون المراد من قوله
ومالى لاعبد الذى فطرنى حقيقة وهو المتكلم المخصوص فيصح ان يجعل التفاتا وان
يجعل تعريضا فلا منافاة بين ما في الموضعين فان قلت ان احتمال التعريض قد دل عليه
الدليل وهو قوله واليه ترجعون فيكون متعبنا قلت هذا دليل ظنى فلا يفيد اليقين
لجواز ان يكون فيه التفات ايضا وان المعنى واليه ارجع ثمان من المعلوم ان الحمل

اذ لولا التعريض لكان
المناسب ان يقال واليه ارجع
على ما هو الموافق للسياق
(ووجه حسنه) اى حسن
هذا التعريض (اسماع)
المتكلم (المخاطبين)
الذين هم اعداؤه
(الحق) هو المفعول
الثانى للاسماع (على
وجه لا يزيد) ذلك الوجه
(غضبهم وهو) اى ذلك
انوجه

على الحقيقة اولى فيكون التعريض في الآية ارجح لان التعريض لا يكون الا على المعنى
الحقيقي وعلى الالتفات يكون المعنى مجازا نعم فاذ ذهب اليه الشارح من انه يجوز
ان يكون التعريض ايضا باعتبار المعنى المجازى وان التعريض هنا بناء على استعمال
ومالى لاعبد الذى فطرني في المخاطبين مجازا فلا يكون الحمل على التعريض ارجح
من الحمل على الالتفات فان قيل كيف يمكن التعريض حيثئذ مع ان التعريض
كما تقدم ان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره وعلى الجوز لا يكون منسوب الى احد
والمراد غيره بل يتعد المنسوب اليه والمراد قلت اجاب الاستاذ السيد عيسى الصفوى
بانه يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره
وهو المخاطب (قوله على ما هو الموافق للسباق) اى سياق الآية وهو متعلق بقوله
لكان المناسب ان يقال (قوله ووجه حسنه) هذا مرتبط بمحذوف اى والتعريض
حسن ووجه حسنه الخ (قوله اى حسن هذا التعريض) اى الواقع في النظر اعى قوله
تعالى ومالى لاعبد الخ وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقا اذ ما ذكره المصنف
من الوجه لا يجرى في قوله لئن اشركت اذ لا يتأتى فيه قوله حيث لا يريد المتكلم لهم
الا ما يريد لنفسه وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجرى
ذلك في قوله تعالى لئن اشركت ليجبطن عملك لان المقصود فيه نسبة الخطيئة اليهم
على وجه المبلغ (قوله هو المفعول الثانى) اى والمفعول الاول المخاطبين اى ان يسمع
المتكلم اولئك المخاطبين الذين هم اعداؤه ومن شأنهم ان لا يقبلوا له نصحا بحق
وانما نبه الشارح على كون الحق مفعولا ثانيا دفعا لابيوتهم من ان الحق صفة لاسماع
اى اسماع المتكلم المخاطبين لاسماع الحق (قوله لا يزيد ذلك الوجه غضبهم) اى مع
ان من شأن المخاطب اذا كان عدوا للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم
(قوله ترك التصريح الخ) اى لان المتكلم انما اتكبر على نفسه صراحة وان فهم منه
بالقرينة ارادة الغير (قوله وليس هذا في كلام السكاكى) اى صراحة وان كان
من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد انه لا يثير غضبهم ومالا يثير الغضب فن شأنه
الاعانة على قبول الحق (قوله في محاض النصيح) اى في اخلاص النصيح ومن العاوم
ان ما كان ادخل في اخلاص النصيح يكون في غاية القول (قوله حيث لا يريد)
اى حيث اظهر لهم انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وذلك لانه نسب ترك العبادة
الى نفسه فيبين انه على تقدير تركه للعبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد ادخل
نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريد لنفسه (قوله واو
للشرط) اى اصلها ان تكون للشرط وانما قدرنا ذلك لانها قد تأتى لغير ذلك
كما تأتى (قوله بمحصول) الباء بمعنى على (قوله فرضا) متعلق بمحصول
مضمون الشرط لا بالتعليق لانه محقق وهو نصب على المصدرية اى حصول

(ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين) عطف
على لا يزيد وليس هذا في
كلام السكاكى اى على وجه
يعين (على قبوله) اى قبول
الحق (لكونه) اى كون
ذلك الوجه (ادخل
في محاض النصيح حيث
لا يريد) المتكلم (لهم الا ما
يريد لنفسه ولوللشرط)
اى لتعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط فرضنا

فرض او على الحالية اى حال كون ذلك الحصول مفروضا ومقدرا او على التمييز
اى على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض وانما قيد الشارح ذلك الحصول
بالفرض لئلا يلزم المناقاة بين قول المصنف الا ترى مع القنع بانتفاء الشرط وبين كلام
الشارح (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط
فى كلام المصنف لا بالتعلق ولا بحصول مضمون الجزاء الذين تضمنهما ايضا لفظ
الشرط فى كلامه اما الاول فلان التعلق فى الحال لا فى الماضى واما الثانى فلان
حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل متعلق على حصول الشرط وان لم تقيد به بالماضى
لان المعلق على امر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى آه سم (قوله مع القطع بانتفاء الشرط
اى بانتفاء مضمونه اى مع القطع بانتفاء مضمون الشرط فى الواقع فلا ينافى فى فرض حصوله
وقوله مع القطع الخ حال من الشرط اى حاله كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون
الشرط والمراد بالشرط الثانى الجملة الشرطية المعلق عليها بخلاف الشرط الاول فانه
بمعنى التعلق كما صرح به الشارح ولا يرد ان المعرفة اذا اعيدت كانت عينا لانه اغلبي
(قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء
لجواز ان يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط واجيب بان المراد فيلزم انتفاء الجزاء
من حيث ترتيبه على ذلك الشرط وهذا لا ينافى وجوده من حيث ترتيبه على سبب آخر
غير الشرط ثم ان تعبير الشارح فيلزم لا يلائم قوله الا ترى بل معناه الخ وانما يناسب
فهم ابن الحاجب من انها للاستدلال بانتفاء اللازم الذى هو الثانى على انتفاء الملزوم
الذى هو الاول لان تعبيره باللزوم فيه ميل الى ذلك الفهم لكن فهم ابن الحاجب هذا
سيرده الشارح فكان الاولى للشارح ان يقول بدل ذلك فيتنبى الجزاء اى ان لو اذا
افادت القطع بانتفاء الشرط افادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها تفيد
توقف الثانى على الاول وانه شرط فيه خارجا واذا اتنى الشرط اتنى المشروط اللهم
الا ان يقال مراده بقوله فيلزم اى بالنظر لعرف اللغة اى فيلزم على افادتها لغة توقف
الثانى على الاول وانه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط كذا قرر شيخنا العلامة
العدوى (قوله كما تقول الخ) حاصله ان ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة ان الجبى
شرط فى الاكرام وانه على تقدير وقوعه يقع الاكرام ويفهم ان الجبى لم يقع فيلزم
حيث كان الجبى شرطا واتنى انتفاء المشروط الذى هو الجزاء (قوله فهمى لامتناع)
اى مفيدة لامتناع الخ فلا ينافى قوله سابقا لتعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو
ذلك التعليق وما له امتناع الثانى لامتناع الاول (قوله معنى ان الجزاء الخ) هذا يوافق
ما يأتى للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتف بسبب انتفاء الشرط اى من حيث
ترتبه عليه فلا ينافى انه يوجد لسبب آخر (قوله هذا) اى كونها لامتناع الثانى
لامتناع الاول هو المشهور وقوله واعترض عليه اى على ذلك القول المشهور (قوله

(فى الماضى مع القطع بانتفاء
الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء
كما تقول لو جئتني اكرمتك
معلقا الاكرام بالجبى مع
القطع بانتفاءه - فيلزم
انتفاء الاكرام فهمى
لامتناع الثانى اعنى الجزاء
لامتناع الاول اعنى الشرط
يعنى ان الجزاء منتف بسبب
انتفاء الشرط هذا هو المشهور
بين الجمهور واعترض
عليه ابن الحاجب بان
الاول سبب والثانى مسبب
وانتفاء السبب لا يدل على
انتفاء المسبب لجواز ان
يكون لشيء

لجواز الخ) قال سم هذا مبنى على جواز تعدد العلل لمعلول واحد او ان هذا خاص
 بلودون بقية الشروط (قوله اسباب متعددة) اى مختلفة تامة كل واحد منها كاف
 في وجوده وذلك كالشمس والقمر والسراج فان كل واحد منها سبب في الضوء على
 البهل كاف في وجوده (قوله يدل على انتفاء جميع اسبابه) اى لان السبب التام يستحيل
 وجوده بدون سببه اذا لمعلول لا يجوز تخلفه عن علته التامة فانفاؤه يستلزم انتفاء
 جميع علته التامة (قوله فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى) اى فهى مفيدة لذلك
 وليست مفيدة لامتناع الثانى لامتناع الاول كما قال الجمهور (قوله انما سبق ليستدل
 الخ) اى لان المعلوم هو امتناع الفساد وانتفاؤه لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم
 على المجهول دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله دون العكس) اى
 لانه لا يلزم من انتفاء تعدد الاله انتفاء الفساد اى استحالة وقوعه بارادة الواحد
 الاحد لحكمة والحاصل ان انتفاء الاول انما جاء من انتفاء الثانى لالعكس كما هو قضية
 كلام الجمهور (قوله على انها لامتناع الاول) اى مفيدة لامتناع الاول (قوله اما لما
 ذكره) اى ابن الحاجب اى وهو ان الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب
 لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) هذا التعليل
 علل به الرضى وجاعة وانما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله لان الاول سبب الخ
 الى ما قالوه لان ما قاله ابن الحاجب من سببه الاول قاصرو ليس كليا اذا الشرط النحوى
 عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا
 نحو لو كان لى مال لجمعت فان وجود المال ليس سببا في الحج بل شرط او غيرهما
 نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع
 الشمس بل الامر بالعكس ولا شرطا في طلوعها ولكن كل من وجود النهار ووجود
 المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فلذا عدلوا الى التعبير باللازم والملزوم واعترض
 عليهم بان ما قالوه لا يتم ايضا في نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة فان الحرارة
 ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعوا ان المراد اللزوم ولو جعليا
 وادعائيا فلا بن الحاجب ان يريد السببية ولو جعلية وادعائيا لان يجب بانه يعلم من تتبع اللغة
 ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح ان يعتبر كونها جعلية
 وادعائية انتهى ابن قاسم (قوله ان يكون اللازم اعم) اى كما في قولك لو كانت الشمس
 طالعة كان الضوء موجودا (قوله وانا اقول) اى في رد اعتراض ابن الحاجب
 على الجمهور وحاصل ما ذكره من الرد ان لولها استعما لان * احدهما ان تكون
 للاستدلال العقلى وذلك فيما اذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم
 فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول اى لاجل تحصيل العلم بالمجهول فهى
 حينئذ للاستدلال على امتناع الاول بامتناع الثانى لافتقارها ان العلة في العلم بانتفاء

اسباب متعددة بل الامر
 بالعكس لان انتفاء السبب
 يدل على انتفاء جميع اسبابه
 فهى لامتناع الاول
 لا امتناع الثانى الا ترى
 ان قوله تعالى لو كان فيهما
 آلهة الا الله لقد فسدنا انما
 سبق ليستدل بامتناع الفساد
 على امتناع تعدد الآلهة
 دون العكس واستحسن
 المتأخرون رأى ابن
 الحاجب حتى كادوا
 يجمعون على انها لامتناع
 الاول لامتناع الثانى اما
 لما ذكره واما لان الاول
 ملزوم والثانى لازم وانتفاء
 اللازم يوجب انتفاء
 الملزوم من غير عكس

الاول العلم بانتفاء الثاني فانهما ان تكون للترتيب الخارجى وذلك فيما اذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوما لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة فيؤتى بها لبيان ان علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول فهمي حينئذ لامتناع الثاني لامتناع الاول وتكون القضية حينئذ وان كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة المعللة فاذا قلت لوجبتني لا كرمك كان المعنى على هذا الاحتمال ان الاكرام انما اتنى في الخارج بسبب انتفاء المجئ ويكون هذا كلاما مع من كان عالما بانتفاء الجزاء وهو طالب او كالمطالب لعل انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم والاستعمال الاول اصطلاح المناطقة والاستعمال الثاني اصلاح اهل العربية فان الحاجب فهم من قول اهل العربية انها حرف لامتناع الثاني لامتناع الاول اصطلاح المناطقة وهو انها للاستدلال وحينئذ فالمعنى انها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الاول ولم يمتد لمراهم من انها للدلالة على ان العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الاول فاعترض عليهم بانها للاستدلال على امتناع الاول بامتناع الثاني للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الاول ولواطع ابن الحاجب على حقيقة الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعة منهم وان المراد ان امتناع الاول سبب لامتناع الثاني لانه دليل عليه ما اعترض عليهم (قوله منشأ هذا الاعتراض) اى اعتراض ابن الحاجب على الجمهور (قوله قلة التأمل) اى في عبارتهم الصادرة منهم وهى قولهم لولامتناع الثاني لامتناع الاول (قوله انه يستدل الخ) اى كما فهم ابن الحاجب (قوله ان انتفاء السبب او المزموم) المراد به الاول والتعبير الاول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب والثاني منظور فيه لتعليل الرضي والمراد بالسبب واللازم الثاني وقوله لا يوجب اى لجواز كونه اعم كما مر فقولك لو كان انسانا كان حيوانا اولو كان الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقيض المقدم فيه بل هو عقيم (قوله انها للدلالة) اى انها وضعت لاجل الدلالة الخ فهمي لام العلة لالتعدي لان المعنى الموضوع ههنا لزوم الثاني للاول (قوله انما هو بسبب انتفاء الاول) اى لكون انتفاء الاول علة في انتفائه في الخارج فالبيان معلولان ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة للمخاطب فيؤتى بلولا فاداة تلك العلة (قوله فعنى لو شاء الله لهداكم) فيه تعريض بابن الحاجب بانه لم يمتد لفهم المراد من عبارتهم (قوله انما هو بسبب انتفاء المشيئة) اى لان انتفاء المشيئة علة في انتفاء الهداية في الخارج (قوله هى انتفاء مضمون الشرط) نقض هذا بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع علته انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لواضاء العالم طلعت الشمس وكذا في صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لواضاءات الدار طلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم العلوم

لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لولامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او المزموم لا يوجب انتفاء السبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هى انتفاء مضمون الشرط

اللهم الان يصل هذه الامثلة وامثالها واردة على قاعدة الناطقة الآتية غير صحيحة
 بحسب اللغة انتهى فنارى (قوله من غير اثبات الخ) اى ان الجمهور لم يفتنوا لما ذكر
 في قولهم لولا امتناع الثانى لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم ان مرادهم
 ان انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه ما تعرض عليهم بما مر (قوله الا ترى
 الخ) هذا تنظير لما قاله في لوائى به لتوضيح المقام (قوله لوجود الاول) اى لان لولتنى
 فلما زيدت عليها لا النافية نفت النفى ونفى النفى اثبات (قوله ان وجود على سبب)
 اى في الخارج (قوله لان وجوده الخ) اى لان عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب كما ان
 وجود على كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم اذا المعلوم لا يستدل عليه والحاصل
 ان وجوده على لم يقصد افادته للعلم بعدم هلاك عمر فان المراد بيان السبب المانع من هلاكه
 بعد العلم بامتناع هلاكه (قوله ولهذا صح) اى لكون معنى لولا الدلالة على ان انتفاء
 الثانى في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع
 الثانى كما فهم ابن الحاجب صح الخ اذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من
 امتناء نقيض المقدم وهو لا يتجشأ كائنص عليه علماء النطق لجواز ان يكون اللارم
 اعم فتعين ان يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجراء (قوله قال الحماسى)
 بكسر السين نسبة للحماسة وهى في الاصل الشجاعة ثم سمي بها كتاب ابى تمام الذى
 جمع فيه اشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسى فمعناه منسوب للحماسة
 والشجاعة لتعلقه بها واذا قيل شاعر حماسى معناه ان شعره مذكور في ديوان الحماسة
 اى الكتاب المذكور واتى بكلام الحماسى دليلا لقوله صح دفعنا توهم ان هذا القول غير
 صحيح (قوله ولو طار الخ) اى فعدم طيران الفرس معلوم والفرس بيان السبب في عدم
 طيرانها وهو عدم طيران دى حافر قبلها (قوله ولودامت الدولات الخ) هو بضم
 الدال جمع دولة بمعنى الملك اى اهل الدولات يعنى الملوك الماضية وقوله كانوا اى اهل
 دولة زماننا رعاياهم قال الحفيد وهذا البيت قد دخله القلب والاصل ولو كانت
 الدولات رعايا لهذا الممدوح لما ذهب دولتهم وفيه نظر اذ لا داعى لارتكاب القلب
 بل معنى البيت ولودامت الدولات للملوك الماضية واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان
 اهل زماننا من الامراء رعايا لهؤلاء الملوك كغيرهم كذا قال الغنيمى وفيه ان هذا
 لا يناسب مقام المدح فلعل الاولى ان يقال معنى البيت لودام اهل الدولات اى الملوك
 الماضية الى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه
 من الفضائل ففي دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح لانهم
 لا يعيشون معه الاربابا ومعلوم ان بانقضاضهم انتفى كونهم رعايا له فليس الغرض الاستدلال على
 نفي كونهم رعايا له وانما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج ولهذا صح استثناء نقيض
 المقدم (قوله كغيرهم) خبر لكان ورعايا خبر بعد خبرا وانه خبر لكان وكغيرهم حال مقدمة

من غير الثفات الى ان علة
 العلم بانتفاء الجزاء ما هى
 الا ترى ان قولهم لولا
 لامتناع الثانى لوجود
 الاول نحو لولا على لهلك
 عمر معناه ان وجوده على
 سبب لعدم هلاك عمر لا
 ان وجوده دليل على ان
 عمر لم يهلك ولهذا صح
 مثل قولنا لو جئتني
 لا كرمتك لكنت لم تجي
 اعنى عدم الاكرام بسبب
 عدم المجي قال الحماسى
 ولو طار ذو حافر قبلها •
 لطارت ولكنه لم يطر •
 يعنى ان عدم طيران تلك
 الفرس بسبب انه لم يطر
 ذو حافر و قال المعرى
 ولودامت الدولات كانوا
 كغيرهم • رعا ولكن ما لهم
 دوام • واما المنطقيون
 فقد جعلوا ان ولو اداة
 اللزوم وانما يستعملونها
 في القياسات لحصول العلم
 بالنتائج فهى عندهم للدلالة
 على ان العلم بانتفاء الثانى
 علة للعلم بانتفاء الاول

(قوله واما المنطقيون) هذا مقابل لحذوف اى وهذا اى ما ذكر من انها للدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج بسبب انتفاء الاول قاعدة لغويين واما قاعدة المنطقيين الخ (قوله ان ولو) اى ونحوهما (قوله لزوم) اى للدلالة على لزوم التالى للقدم ليستفاد من نفي التالى نفي القدم وقد جعلوا هذا الاستدلال اصطلاحا واخذوه مذهباً كذا فى عبد الحكيم (قوله وانما يستعملونها) اى اداة اللزوم سواء كانت ان ولو او غيرهما كذا ومنى وكما فى بعض النسخ يستعملونها اى ان ولو وقوله لحصول العلم اى لاكتسابه (قوله فهمى عندهم للدلالة) اى موضوعه لاجل الدلالة الخ فلا يقال ان كلامه يفهم ان معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد وانما المراد ان معناها لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم العلوم فيستدل به على انتفاء اللزوم المجهول كما افاد ذلك السيرامى ثم ان قوله فهمى عندهم الخ يقتضى انها انما تستعمل عندهم فى ذلك كما اذا استثنى نقيض التالى نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهمى هنا للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول مع انها قد تستعمل عندهم للدلالة على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى كما اذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج عين التالى اى فالنهار موجود فهمى هنا للدلالة على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى الان يقال اقتصر الشارح على ما ذكره لانه الاغلب اوان مقاله على سبيل التمثيل تأمل سم (قوله ضرورة انتفاء اللزوم) اى وهو الاول وقوله بانتفاء اللازم اى بسبب انتفاء اللازم اى الذى هو الثانى (قوله من غير الثفات الخ) اى كما نفت الى ذلك علماء اللغة قال السيرامى استعمال لوعلى قاعدة الفغويين اكثر فى القرآن والحديث واشعار العرب وعلى قاعدة المناطقة اكثر فى استعمالات ارباب التأليف خصوصا فى كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان ان سبب الثبوت او الانتفاء فى الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقتين تظهر فى استثناء نقيض المقدم فانه جائز عندها ل العربية دون اهل الميزان وفى استثناء عين المقدم فانه بالعكس واما استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورود وهو الجبى والايان اى آت على هذه القاعدة من اتيان الجزئى على الكلم لامن الابراد وهو الاعتراض وانما كانت الآية المذكورة واردة على هذه القاعدة لان القصد بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدة بان يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس القصد بها بيان ان علة انتفاء الفساد فى الخارج انتفاء التعدد ثم ان ظاهر الشارح ان هذه القاعدة غير لغوية وان الآية وردت على مقتضاها لاعلى لغة العرب وفيه ان هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربى واجيب بان وروده على هذه اللغة لا ينافى كونه

ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء اللازم من غير الثفات الى ان علة انتفاء الجزء فى الخارج ما هى وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا و ارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض ومحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفى هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردها فى الشرح واذ كان لو للشرط فى الماضى (فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جلتها) اذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جلتها

عربيا لان ذلك انما هو باعتبار الغالب بدليل اشتمال القرآن على الفاظ غير عربية كما تقدم وبان هذه القاعدة عربية ايضا جرى عليها اهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال بالنسبة للقاعدة الاخرى في استعمال اللغويين وانما نسبت للماطقة لاستعمالهم لها كثير وجريانهم عليها وذلك لان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية الزمنية والمناسبة في اعتبار الشرط الملازمة بين المقدم والتالي ليستفاد من نفي التالى نفي المقدم وعلى هذا الجواب فيقال ان مراد الشارح باهل اللغة في قوله على قاعدة اهل اللغة العربيون لان كلا الاستعمالين لغوي لان العرب قديقصدون الاستدلال على الامور العرفية كما يقال هل زيد في البلد فتقول لا لو كان فيها لحضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهاني او يقال المراد بقاعدة اللغة الكثيرة الاستعمال عندهم وليس المراد انهم لا يقولون بغيرها (قوله على ما ذكرنا)

اي تحققا آتيا على ما ذكرنا ومراده بالبحث هنا المسئلة وليس المراد به الاعتراض (قوله واذا كانت لولا لشرط في الماضي الخ) اشار بذلك الى ان الفاء في قول المصنف فيلزم فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدور وقوله فيلزم اي غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت (قوله عدم الثبوت) اي عدم الحصول في الخارج والمقصود به نفي اسمية شئ من جليتها (قوله والمضى) بالرفع عطف على عدم وقوله في جليتها اي جلة الشرط وجلة الجزاء المنسوبتين اليها تنازعه عدم الثبوت والمضى (قوله اذ الثبوت) اي الحصول في الخارج ينافي التعليق اي المتقدم الذي هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان الثبوت منافيا للتعليق لان الحصول الفرضي المأخوذ في تعريف التعليق يلزمه القطع بالانقضاء والقطع بالانقضاء يلزمه عدم الثبوت قاله السيد في حواشي المطول (قوله والاستقبال ينافي المضى) اي ان كونهما استقباليين ينافي ما تقرر من كونها لتعليق شئ بشئ في المضى و اشار الشارح بهذا الى ان التفريع في المتن على طريق الف والشر المربتب بقوله فيلزم عدم الثبوت في جليتها مفرع على قوله ولولا لشرط اي التعليق وقوله ويلزم المضى في جليتها مفرع على قوله في الماضي (قوله عن الفعلية الماضية) لفظا ومعنى اي الى المضارعة في اللفظ وان كان المعنى ماضيا (قوله ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان) اي في المستقبل فلا تحتاج الى نكتة (قوله وهو) اي استعمالها في المستقبل (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) قديقال ان لو هذه لاجواب لها وانما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في ان وكلامنا في لو الشرطية وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجاب بان كلامه مبنى على القول بان لو هذه جوابها مقدر والاصل ولو يكون الطلب بالصين فاطلبوه ولو تكون المباهة بالسقط فاني اباهى به فالشرط في هذين المثالين مستقبل

عن الفعلية الماضية الا
لنكتة ومذهب المبرد انها
تستعمل في المستقبل استعمال
ان وهو مع قلته ثابت نحو
قوله عليه الصلاة
والسلام اطلبوا العلم ولو
بالصين فاني اباهى بكم الامم
يوم القيامة ولو بالسقط
(فدخلوها على المضارع
في نحو) واعلموا ان فيكم
رسول الله (لو يطيعكم في
كثير من الامر لعنتم) اي
لوقعتم في جهنم وهلاك
(لقصده استمرار الفعل فيما
مضى وقنا فوقتا) والفعل
هو الاطاعة

بدليل انه في حيزنا طلبوا و اباهى بكم الامم يوم اقيامة الذي هو مستقبل ولومثل الشارح
بقول الشاعر

* ولولتقى اصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسنا من الارض سبب

* لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطررب *

كان احسن فعل مما تقدم كانه ان لو اربع استعمالات احدها ان تكون للترتيب الخارجى
والثانى كونها للاستدلال والثالث ان تكون وصلة للربط فى الجملة الحالية والرابع ان
تكون بمعنى ان للشرط فى المستقبل وقد تكون للدلالة على استمرار شئ بربطه بأبعد
التعريض ومن ذلك قوله عليه السلام ارقول عمر على ما قيل نعم العبد صهيب لولم
يخف الله لم يعصه فالحوف وعدمه نقيضان وعدمه ابعد لعدم العصيان منه فعلى
عدم العصيان على الا بعد اشارة الى ان عدم العصيان منه مستمر وان العصيان
لا يقع من صهيب اصلا وقد تكون للتمنى والمصدرية اخذا بما يأتى ومثل لهما بقوله
تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله فاقى اباهى بكم الامم) هذا ليس
من تخمة ما قبله بل من حديث آخر وهو قوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا فاقى الخ فراد
الشارح تعداد الامثلة والحديث الاول وهو اطلبوا العلم ولو بالصين قال ابن حبان لا اصل له
كما فى الغماز (قوله قدخولها على المضارع الخ) هذا مفرع على قوله فيلزم المضى
فى جلتيها اى وحببت كان ذلك لازما قدخولها على المضارع الخ (قوله فى جهد)
هو بفتح الجيم المشقة والطاقة والمراد هنا الاول واما بالضم فهو بمعنى الطاقة ليس
الاوقوله وهلاك الواو بمعنى او اذ لا يجوز ارادة معنيين من لفظ واحد (قوله لقصد
استمرار الفعل) اى للاشارة الى قصد استمرار الفعل والمراد بالفعل الفعل الغوى
وهو الحدث والمراد باستمراره الاستمرار التجددى وحاصله ان دخول لوعلى المضارع
فى الآية على الاصل لكثرة اقتضاها المقام وهى الاشارة الى ان الفعل
الذى دخلت عليه يقصد استمراره فيما مضى وقتا بعد وقت وحصوله مرة بعد اخرى
ولونفت ذلك الاستمرار واستمرار الفعل على وجه التجدد انما يحصل بالمضارع لا بالماضى
الذى شأنه ان تدخل عليه لو فالعدول عن الماضى للمضارع لهذه الكثرة التى اقتضاها
المقام (قوله فيما مضى وقتا فوقتا) اشار بقوله فيما مضى الى ان لوعلى معناها والمضارع
الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظ
بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد فى العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها
كذلك فيكون المضارع المنفى كالثبت فى ان الاستفادة منه تجددى لا يثبوت آه فسارى
(قوله والفعل) اى الذى قصد استمراره فى الآية هو الاطاعة وعليه فى كلام المصنف
حذف مضاف اى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله بمعنى ان امتناع عنكم بسبب الخ
هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بان يكون المعنى بالقصد الاستمرار

الذكر اى من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من او وليس المعنى
 لقصد الاستمرار من لو يطيعكم الموج لتقدير المضاف المتقدم وحاصل ما ذكره الشارح
 ان الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار المقاد بالمضارع فيجوز ان يعتبر
 نفى القيد وان يعتبر تفيد النفي فالمعنى على الاولى انتفى عنكم بسبب امتناع الاستمرار
 على الاطاعة في الكثير وعلى الثانى انتفى عنكم بسبب الامتناع المستمر على اطاعتكم
 في الكثير (قوله بسبب امتناع استمراره الخ) هذا يفيد ثبوت اصل اطاعته عليه
 الصلاة والسلام لهم في بعض الامور وهو كذلك فوافقتهم لهم في بعض الامور التى
 لا تضر لا توجب الهلاك بل فيها تطيب لخواطرهم ولذا امر عليه السلام بمشاورتهم
 والا فهو غنى عنها والذي يوجب وقوعهم في المشقة والهلاك انما هو استمراره
 عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبون حتى كانه مستتب فيما بينهم
 ويستعملونه فيما يعين لهم وفي ذلك من اختلال الرسالة وارباسة مالا يخفى واورد
 على الوجه الاول انه اذا كان المنى استمرار الاطاعة في كثير من الامر كان اصل الاطاعة
 في الكثير ثابتا مع ان الواقع خلافه لانه انما اطاعهم في القليل واجيب بان المفهوم
 معطل بالنظر للقيد او يقال يكفي كون ما اطاعهم فيه كثيرا في نفسه و ان كان قليلا بالنسبة
 الى مقابله واعلم ان هذا اليراد انما توجه على الوجه الاول في كلام الشارح لاعلى الوجه
 الثانى لان محصله ان العلة في انتفاء العنت الامتناع المستمر على اطاعتهم في الكثير
 فيكون اصل الفعل وهو الاطاعة في الكثير منفي (قوله ويجوز ان يكون الفعل) اى الذى
 قد قصد استمراره امتناع الاطاعة اى ان لوحظت لوقبل دخول الفعل المفيد للاستمرار
 عليها فلما دخل عليها صارت كانهما جزء منه والاستمرار ملاحظ بعد النفي فهو حينئذ
 من تفيد النفي بخلافه على الوجه الاول فان الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفي
 فهو من نفى القيد وفي تأخير هذا الوجه الثانى وتعبيره في جانبه بالجواز اشارة لرجحان
 الوجه الاول ولذلك قال في المطول انه الظاهر ووجه ذلك بامرين * الاول
 ان القياس اعتبار الامتناع واردا على الاستمرار حسب ورود كلمة لو المفيدة للامتناع
 على صيغة المضارع المفيد للاستمرار لان استفادة المعاني من الالفاظ على وفق ترتيبها
 واما اعتبار الاستمرار واردا على المنى فهو خلاف القياس فلا يصار اليه الا عند
 تعذر الجريان على موجب القياس نحو ولا يظلم ربك احدا اولم يكن فيه مزية
 كافي قوله تعالى ولا هم يحزنون حيث حل على استمرار نفى الحزن عنهم اذ ليس
 في نفى استمرار الحزن مزيد فائدة * الثانى ان العلة في نفى عنهم نفى الاستمرار على اطاعتهم
 لاستمرار نفى الاطاعة الذى تضمنه ذلك الوجه الثانى وذلك لان استمرار نفى الاطاعة
 يقتضى ان اصل الفعل وهو الاطاعة منى بخلاف نفى الاستمرار على الاطاعة فانه
 يفيد ثبوته ومعلوم ان اصل الاطاعة لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة

يعنى ان امتناع عنكم
 بسبب امتناع استمراره على
 اطاعتكم فان المضارع يفيد
 الاستمرار ودخول لوعليه
 يفيد امتناع الاستمرار ويجوز
 ان يكون الفعل امتناع
 الاطاعة يعنى ان امتناع
 عنكم بسبب استمرار
 امتناعه عن اطاعتكم لانه
 كان المضارع مثبت يفيد
 استمرار الثبوت يجوز ان
 يفيد المنى استمرار النفي
 والداخل عليه لو يفيد
 استمرار الامتناع كان الجملة
 الاسمية المثبتة يفيد تأكيد
 النفي ودوامه لان النفي التأكيد
 والدوام

استجلا بهم واستماله قلوبهم آه سم (قوله لانه كان الخ) علة لقوله و يجوز الخ
ودفع بهذا ما يقال معنى قولهم ان المضارع يفيد الاستمرار اى استمرار معناه
وهذا الاحتمال بخلافه لانه يلزم عليه ان المضارع انما افاد استمرار معنى لو وهذا
خلاف القاعدة وحاصل الدفع انه لا مانع من كون الفعل المضارع النفي
يفيد استمرار النفي كما ان المثبت يفيد استمرار الثبوت وذلك اذ لو حظ النفي قبل
دخول الفعل القيد للاستمرار بحيث جعل النفي كأنه جزء من الفعل (قوله كان
الجملة الاسمية الخ) هذا تنطير للفعاين المثبت والنفي وهذا بالنسبة للوجه الثاني

لان الاعتبار فيه تأكيد النفي وكذا هنا الاعتبار تأكيد الثبوت (قوله والنسبة
تفيد النفي) اى استمرار الانتفاء ومن هذا يخرج الجواب عن النفي في قوله
تعالى وما ربك بظلام للعبيد بان ترجع المبالغة الى نفي الظلم فالنفي انفي الظلم عن
المولى انتفاء مبالغا فيه فالملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه لالتأكيد
والمبالغة والا لا قضت ان النفي انما هو المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت اصل الظلم
وهو باطل (قوله لاني التأكيد) ان قلت قضية قاعدة ان النفي يتوجه الى القيد
في الكلام ان الجملة النفية انما تفيد نفي التأكيد قلت هذا اذا اعتبر القيد سابقا
على النفي واما اذا اعتبر سبق النفي كانت مفيدة لتأكيد النفي والحاصل انه اذا اعتبر
القيد سابقا على النفي افادت نفي القيد غالبا وتارة تفيد نفي القيد وتارة تفيد نفيهما
معا عند الشارح خلافا للشيخ عبدالقاهر حيث اوجب نفي القيد واما اذا اعتبر تقدم
النفي فانما تفيد تأكيد النفي او يقال ان هذا اى افادة تأكيد النفي استعمال آخر للنفي كما قاله
سم (قوله ردا لقولهم آنا) بيان ذلك ان قولهم آنا يفيد حدوث الايمان منهم
وسدوره في الماضي ولو مرة لان الماضي يدل على الوقوع والانتطاق فرد المولى
سبحانه عليهم بقوله ما هم بمؤمنين مؤكدا للنفي بالباء اشارة في الخبر فالتنفي ملحوظ اولا
قبل التأكيد فمفيدة لتأكيد النفي والمعنى حينئذ ايمانهم منفي نفيا مؤكدا وعلى هذا
فقوله وما هم بمؤمنين سالية كلية منافضة للوجبة الجزئية حكما التي هي قولهم آنا وليس
التأكيد ملحوظا اولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التأكيد والا لم يكن ردا لقولهم
لان نفي التأكيد يقتضي ثبوت اصل ايمانهم وهذا عين دعواهم (قوله على ابلغ وجه)
متعلق بقوله ردا (قوله وآكده) مرادف لما قبله وهو بالدلا بهزتين لقول الخلاصة

❖ ومدا يدل ثاني الهمزين من ❖ كلمة ان يسكن كآخر واثنان ❖

(قوله الله يستهزي بهم) الاستهزاء هو السخرية والاسخفاف والمراد به ازال الحقايرة
والهوان بهم فهو من باب اطلاق الشيء على غايته لعلاقة السببية لان غرض المستهزي
من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأه فيستهزي مجاز مرسل ويصح ان يكون
استهزاءه تبعية بان شبه الهوان بالاستهزاء واستعير اسم الشبه به للمشبه واشتق منه يستهزي

كقوله تعالى وما هم بمؤمنين
ردا لقولهم آنا على ابلغ
وجده وآكده (كما في قوله
تعالى الله يستهزي بهم)
حيث لم يقل الله مستهزي
بهم قصدا الى استمرار
الاستهزاء وتجدد وقتنا
فوقنا (و) دخولها على
المضارع (في نحو ولو
تري) الخطاب لمحمد عليه
الصلاة والسلام او لكل
من تنافى منه الرؤية (اذ
وقفوا على النار) اى
اروها حتى يعاينوها و
اطلعوا عليها اطلاعا هي
تحتمهم وادخلوها فعرفوا
مقدار عذابها

بمعنى ينزل الهوان بهم ويحتمل ان يكون من باب المشاكلة بان سمي جزء الاستهزاء
باسمه لوقوعه في صحبته كما سمي جزء السيئة سبته لوقوعه في صحبتها وحيث فهو
مجاز مرسل علاقته المجاورة او المصاحبة (قوله حيث لم يقل الخ) اشار بذلك الى ان
التنظير من حيث مطلق العدول الى المضارع وان كان العدول هنا عن اسم الفاعل
الى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضي الى المضارع وانما كان الاصل المعدول عنه
هنا اسم فاعل لاقتضاء المقام اياه لمشاكلة ما وقع منهم لانهم قالوا انما نحن مستهزؤن
(قوله وتجده وقتا فوقتا) هذا تفسير لما قبله وهو محط القصد والا فالاستمرار مفاد
بالاسمية المعدول عنها ايضا بمعونة المقام لكن فرق بين الاستمرارين لان الاستمرار
في الاسمية في الثبوت والاستمرار في وضع المضارع موضوع الماضي في التجدد وقتا فوقتا
والثاني ابلغ (قوله ولوترى اذ وقفوا على النار الخ) نزل ترى منزلة اللازم مبالغة
في امرهم الفظيع بحيث اذا انصف الراى بالرؤية مطلقا حين وقوفهم على النار رأى
امرا فظيحا كذا قاله بس وفي عبد الحكيم ان المفعول محذوف اى ولوترى الكفار
في وقت وقوفهم ولا يجوز ان يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال
الشائع اعنى الظرفية والادراك البصرى من غير ضرورة آه كلامه (قوله اولكل
من تنأت منه الرؤية) اى بناء على ان الخطاب موجه لغير معين ففي التخصيص نسبية
لرسول عليه السلام وفي التعميم تفضيح لهم لظهور بشاعة حالهم لكل احد (قوله
حتى يعاينوها) حتى تعليلية (قوله او اطلعوا عليها) تفسير ثان لوقفوا وهو اولى
من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين اوتياة حرف عن حرف بخلاف الاول
وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في القاموس وفي بعض النسخ واطلعوا بالواو
والاولى اولى من الثانية وعلى الثانية فالعطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها انهم وقفوا
فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح (قوله هى تحتهم) الجملة حال من ضمير عليها اى
حال كونها تحتهم بحيث انهم كالأبلن للسقوط فيها كذا قرر شيخنا العدوى وبؤيده
ما فى ابن يعقوب ان المراد بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها والمراد باطلاعهم عليها
ان يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها (قوله او ادخلوها) يعنى ان وقوفهم على
النار اما ان يفسر باراتها او بالاطلاع عليها كما تقدم او بمر بالادخال فيها (قوله
فرفوا مقدار عذابها) راجع لتفسير الثلاثة وهى الاراء والاطلاع والادخال
وكان الاحسن ان يقول او عرفوا الخ للاشارة الى ان هذا معنى آخر للوقوف على النار
وبوضوح لك ذلك قول الزجاج ان قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة اوجه
الاول ان يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدخلوها الثاني
ان يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم اى انهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى
هذين الوجهين وقفوا من وقت الدابة الثالث انهم عرفوها من وقتت على كلام

وجواب لو محذوف أى
 رأيت امرا فظيعا (لنزله)
 أى المضارع (منزلة الماضى
 لصدوره) أى المضارع
 أو الكلام (عن لاختلاف
 فى اخباره) فهذه الحالة انما
 هى فى القيامة لكنها
 جعلت بمنزلة الماضى
 المحقق فاستعمل فيها لو
 واذا المختصان بالماضى
 لكن عدل عن لفظ الماضى
 ولم يزل ولو رأيت اشارة
 الى انه كلام من لاختلاف
 فى اخباره والمستقبل عنده
 بمنزلة الماضى فى تحقق
 الوقوع فهذا الامر مستقبل
 فى التحقق ماضى بحسب
 التأويل كأنه قيل قد انقضى
 هذا الامر لكنك ما رأيتك
 ولو رأيتك رأيت امرا فظيعا
 (كما) عدل عن الماضى
 الى المضارع (فى ربما يود
 الذين كفروا) لنزله
 منزلة الماضى لصدوره
 عن لاختلاف (فى اخباره
 وانما كان الاصل هنا
 هو الماضى لانه قد التزم
 ابن السراج وابو على
 فى الابطاح

فلان علمت معناه (قوله وجواب لو محذوف) أى الشارح بهذا دفعا لما يقال ان
 لو التمنى وهى تدخل على المضارع وحينئذ فلا يصح الاشتهاد بهذه الآية على دخول
 لو الشرطية على المضارع وحاصل الجواب اننا لانسلم انها هنا لتمنى بل هى شرطية
 وجوابها محذوف (قوله أى رأيت امرا فظيعا) أى شيئا تقصر العبارة عن تصويره
 قال الفنارى ولا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط أى لتزى امرا
 فظيعا والنكتة التنزيل والاستحضار المذكور ان (قوله أى المضارع) أى المعنى
 المضارع بمعنى المستقبل (قوله منزلة الماضى) أى الماضى تناسبه لو كما تقدم (قوله
 لصدوره الخ) محتمل ان يكون علة للتنزيل أى وانما نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة
 الماضى حتى دخلت عليه لوالتي هى فى الاصل للماضى لصدوره أى صدور الاخبار
 عن ذلك المعنى الاستقبالى بالفعل المضارع عن لاختلاف فى اخباره فكأنه وقع لكن هذا
 الاحتمال بعيد من كلام الشارح والذي يدل عليه قول الشارح لكنه عدل الى
 المضارع الخ انه علة لمحذوف أى وانما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالى بعد تنزيله
 منزلة الماضى بصيغة الماضى ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك
 الاخبار بذلك الفعل المضارع عن لاختلاف فى اخباره والمستقبل والماضى عنده سواء
 فلا يحتاج الى التحويل لصيغة الماضى الا لو كان الاخبار بذلك الفعل صادرا ممن يمكن
 التخلف فى اخباره لانه اذا كان كذلك يحتاج الى التعبير بالماضى زيادة فى تأكيد تحقق
 الوقوع نفيًا لذلك الامكان هذا تحقيق ما فى المقام على ما قرره شيخنا العدوى فان
 قلت ان تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى دخول لوالدالة على الامتناع
 قلت لامنافاة لان الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقيق باعتبار اصل الفعل
 فالنزل منزلة الماضى لتحقيقه هو اصل الرؤية والذي فرض وقوعه وادخل عليه لو
 هو الرؤية بالنسبة للمخاطب فذكر لويديل على ان الرؤية بمثابة من الفظاعة يمنع معها
 رؤية المخاطب كذا اجاب عبد الحكيم (قوله عن لاختلاف) أى لاختلاف فى اخباره
 وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض (قوله فهذه الحالة) أى رؤيتهم واقفين
 على النار (قوله لكنها جعلت بمنزلة الماضى التحقق) أى بجامع التحقق فى كل لان
 تلك الحالة الحاصلة يوم القيامة لما اخبر بوقوعها المولى صارت محققة (قوله لكن
 عدل الخ) فى الكلام حذف والاصل وكان المناسب ان يعبر عن ذلك المعنى
 بالماضى حيث نزل منزلة الماضى ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لكن عدل الخ
 (قوله والمستقبل عنده بمنزلة الماضى) أى فيستوى عنده التعبير بالماضى والمستقبل
 فالتعبير بايهاما كالنبي بالآخر وقوله والمستقبل الخ عطف لازم على مزوم وهذا
 محط العلة والفائدة (قوله فهذا) أى ما ذكر من رؤيتهم واقفين على النار (قوله
 مستقبل فى التحقق) أى لانه يوم القيامة (قوله ماضى بحسب التأويل) أى التنزيل

(قوله قد انقضى) اى قد مضى هذا الامر وهو رؤيتهم واقفين على النار (قوله لكنك ما رأيت) اشارة لمعنى لو (قوله لتزيله) اى المعنى المضارع بمعنى المستقبل منزلة الماضى اى والماضى تناسبه رب المكفوفة بما وقوله لصدوره يحتمل ان يكون علة للتزيل او المحذوف على ما مر فى الآفة السابقة (قوله لانه قد ألزم الخ) الضمير للحال والشان و اشار الشارح بهذا الى ان التمثيل بهذه الآفة مبنى على هذا المذهب فقط واما الجمهور فاجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها كقوله
 * ربما تتركه النفوس من الالم * رله فرجة كحل العقال *

قوله فوقهن المهار هكذا في
 النسخ والمخطوط بينهما
 وهو الانسب بالمعنى
 (مصححه)

ان الفعل الواقع بعد رب
 المكفوفة بما يجب ان يكون
 ماضيا لانها للتقليل فى
 الماضى ومعنى التقليل ههنا
 انه تدهشم احوال القيامة
 فيهنون فان وجدت منهم
 افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هى
 مستعارة للتكثير والتحقيق
 ومفعول يود محذوف
 لدلالة لو كانوا مسلمين عليه
 ولوللتمنى حكاية لودادتهم
 واما على رأى من جعل لو
 التى للتمنى حرفا مصدريا
 ففعل يود هو قوله لو كانوا
 مسلمين

والجمللة الاسمية كقوله * ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج فوقهن المهار *
 (قوله المكفوفة بما) اى عن عمل الجر (قوله لانها) اى رب المكفوفة للتقليل فى
 الماضى اى انها للتقليل وهو انما يظهر فى الماضى لان التقليل انما يكون فيما عرف
 حده والمعروف حده انما هو الواقع فى الماضى والمستقبل مجهول لم يعرف حتى
 يوصف بقلة او كثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه ابو على وابن السراج
 وفيه بحث لامكان العلم بالمستقبل كما فى الآفة لان التكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب
 السموات والارض وحينئذ فافادتها للتقليل لاتمم من دخولها على المستقبل وحينئذ
 يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل فى المستقبل او حصول ذلك الفعل فى
 المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان ودادتهم للاسلام وتمنيهم
 له يحصل منهم كثيرا وحينئذ فامعنى التقليل (قوله فيهنون) اى ينجرون (قوله
 فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك) اى فقلة التمنى لذلك باعتبار قلة الزمان الذى
 يقع فيه وهذا لا ينافى كثرتة فى نفسه (قوله وقيل هى مستعارة) اى منقولة والمراد
 بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة فى استعمالها فى التكثير
 الضدية وفى التحقيق اللازمة لان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق وحاصل ذلك
 القول ان رب مطلقا مكفوفة او لا موضوعا للتقليل وهى هنا مستعملة فى التكثير
 اى التحقيق على سبيل الاستعارة لكن الذى فى المعنى ان الكثير فى رب ان تكون للتكثير
 وحينئذ فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقد يقال ان استعارتها للتكثير بالنسبة لاصل
 الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقة كما فى عبد الحكيم وحينئذ
 فلا اعتراض ثم ان عبارة الشارح توهم انه على القول باستعارتها للتكثير لا تختص
 بالماضى وحينئذ فلا يكون فى الآفة شاهد لتزيل المضارع منزلة الماضى على ذلك
 القول وليس كذلك بل على انها للتكثير تختص ايضا بالماضى عند ابن السراج
 وابى على لان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده والتكثير باعتبار ان الكفار
 فى حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا الى

ان اكثر احوالهم الدهشة والافات التي يفوقون فيها ويتمنون الاسلام قليلة (قوله
ومفعول يود محذوف) اى على كل من الوجوه السابقة من كون رب للتقليل او الكثير
او التحقيق وقوله محذوف اى تقديره الاسلام او كونهم مسلمين او نحو ذلك ولا يصح
ان يكون المفعول لو كانوا مسلمين لانهم لم يودوا ذلك اذ لا معنى لودادة التمنى ولان لو التنى
للتمنى للانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده (قوله ولو للتنى) اى فلا جواب لها
(قوله حكاية لودادتهم) اى شاء على ان الجملة معمولة لمحذوف حالا اى قائلين لو كانوا
مسلمين واعترض هذا بانه كيف يكون هذا الحكاية لودادتهم مع انهم لا يقولون هذا
اللفظ اعنى لو كانوا مسلمين وانما يقولون لو كنا مسلمين واجيب بانه لما عبر عنهم بطريق
الغيبة في الودادة حيث قال يود الذين كفروا ولم يقل ودتهم جاز ان يعبر في حكاية
كلامهم بطريق الغيبة وحاصل ما في المقام ان المحكى عنه اذا كان غائبا كما في الآية فانه
يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بمعنى ما وقع منه فقول حلف
زيد بالله لافعلن وحلف بالله ليفعلن وان كان الواقع منه لافعلن وكذا تقول تمنى فلان
التوبة وقال لو كنت تابيا ولو قلت لو كانت تابيا لكان حسنا وكما تقول حكاية لوصف
زيد لك بالكرم قال زيد فلان كريم مصرحا باسمك ولو قلت قال زيد انى كريم لكان
حسنا فقول الشارح حكاية لودادتهم اى بالمعنى (قوله واما من جعل لو التنى
حرفا مصدريا الخ) فيه ان من يجعلها للتنى لا يجعلها حرفا مصدريا بل هو قول آخر
ويجيب بان معنى كلام الشارح واما من جعل لو اننى نجعلها للتنى وهى الواقعة بعد
فعل يفيد التمنى كما هنا حرفا مصدريا (قوله هو قوله لو كانوا مسلمين) اى المصدر المنسبك
من تلك الجملة اى كونهم مسلمين بقى احتمال ثالث فى لوالذكورة فى الآية وهى كونها
شرطية جوابها محذوف كما ان مفعول يود كذلك اى ربما يود الذين كفروا الايمان
لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادتهم (قوله
اولا تحضير الصورة) السين وانشاء زائدتان اى اولا حضار المتكلم للسامع الصورة
اى صورة رؤية الكفار موقوفين على النار وصورة ودادة اسلامهم (قوله يعنى
ان العدول الخ) الحاصل ان المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما
يتحقق فى المستقبل لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى قضاء لحق ما دخل
عليه من لو ورب وانما نزل منزلة الماضى لكونه محقق الوقوع مثله وعدل عن التعبير
بالماضى للمضارع لصدوره عن لا تخلف فى اخباره هذا حاصل ما تقدم وحاصل
ما ذكره هنا بقوله يعنى الخ انه نزل اولاد ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى لتحقيق
وقوعه فصح استعمال لو ورب فيه لصيرورته ماضيا بالنأوبل ثم نزل ذلك الماضى تأويلا
منزلة الواقع الآن وعدل عن لفظ الماضى للفظ المضارع استحضارا للصورة العجيبة
تفصيلا لاشائها فهو حكاية للحال الماضية تأويلا وانما احتجنا فى حكاية الحال هنا لتزليل

الحالة المستقبلية منزلة الماضي ولم تنزلها منزلة الحاصلة الآن من اول الامر لانه لم يثبت في كلامهم حكاية الحال المستقبلية والواقع في استعمالهم انما هو حكاية الحال الماضية كما في قوله تعالى ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال فظهر لك من هذا ان قوله اول استحضار الصورة عطف على لصدوره وقول الشارح عطف على تنزيله فيه شيء لانه يلزم على عطفه على التنزيل عطف الخاص على العام وذلك لان التنزيل المذكور سابقا صادق بان يكون معه استحضار للصورة اولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز باولهم الا ان يقال انه مثنى على القول بالجواز (قوله لان المضارع مما يدل على الحال) اى على الشأن والامر وقوله الحاضر اى الحاصل الذى شأنه ان يشاهد بخلاف الشيء الماضى والمستقبل هذا وظاهر قول الشارح ان المعنى الاستقبال نزل منزلة الحالة الحاصلة الآن لاجل استحضار تلك الصورة المحبة وعبر عنها بالمضارع لدلالته على الامر الحاضر وفيه نظر لان هذا يقتضى حكاية الحال المستقبلية وهو غير ثابت وانما الثابت حكاية الحال الماضية فلا بد من جعل ذلك من حكاية الحال الماضية تقديرًا كما قلنا سابقا هذا محصل ما في الحواشى وقرره شيخنا العلامة العدوى ايضا وذكر المولى عبد الحكيم ان استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد الى الحكاية والتنزيل وهما انما يكونان لما وقع بالفعل واحضار الصورة يكون فيما يقع وحينئذ فلا ينافى هذا ما في الرضى من انه لم يثبت حكاية الحال المستقبلية كانت حكاية الحال الماضية آه كلامه مع بعض زيادة وعليه فاذا ذكره الشارح من المطف والعناية ظاهر (قوله تلك الصورة) اى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار وقوله السامعون اى لفظ المضارع (قوله لغرابية) اى ندرة وقوله ونحو ذلك اى كلفظة (قوله قتيير سحابا) اسناد الانارة الى الرياح مجاز عقلى من الاسناد الى السبب والشاهد في قوله قتيير سحابا حيث عبر بتقير في موضع اثارت المناسب لقوله اولا ارسل وقوله بعد فقناه واحينا قصدا لاحضار تلك الصورة البديعة وهى اثاره السحاب مسخرين السماء والارض لدلالة المضارع على الحضور في الجملة وانما قصد احضار تلك الصورة المحبة لان النفس تتسارع الى احضار الامر العجيب بما امكن ويحتمل ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثاره الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم (قوله الباهرة) اى الغالبية لكل قدرة (قوله والانقلابات) اى التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء او منقطعها متراكبا او غير متراكم بطيئا او سريعابلون السواد او البياض او الحمرة (قوله فلا رادة الخ) اى فلا رادة افادة عدم الحصر اى فلا رادة التكلم افادة السامع عدم حصر السند في السند اليه وعدم العهد والتعيين في السند حيث يقتضى المقام ذلك وانما لم يقل فلعدم ارادة الحصر الخ لان عدم الارادة ليس

(اول استحضار الصورة)
عطف على قوله لتنزيله
يعنى ان العدول الى المضارع
في نحو ولو ترى اما لذكر
واما لاستحضار صورة
رؤية الكافرين موقوفين
على النار لان المضارع
مما يدل على الحال الحاضر
الذى من شأنه ان يشاهد
كأنه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابية او فظاعة او نحو
ذلك (كما قال الله تعالى
قتيير سحابا) بلفظ المضارع
بعد قوله تعالى والله الذى
ارسل الرياح (استحضارا
لتلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة
يعنى صورة اثاره السحاب
مسخرين السماء والارض
على الكيفيات المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة
(واما تنكيره) اى تنكير
المسند (فلا رادة عدم
الحصر والعهد)

الدال عليهما التعريف
(كقولك زيد كاتب وعمرو
شاعر والتفخيم نحو هدى
للتقير) بناء على انه خبر
مبتدأ محذوف او خبر ذلك
الكتاب (او التحقير) نحو
ما زيد شيئا (واما تخصيصه)
اي المسند (بالإضافة)
نحو زيد غلام رجل
(او الوصف) نحو زيد
رجل عالم (فلكون
الفائدة اتم) لما مر من ان
زيادة الخصوص توجب
اتمية الفائدة واعلم ان جعل
معمولات المسند كالحال
ونحوه من المقيدات
وجعل الاضافة والوصف
من المخصصات انما هو
مجرد اصطلاح وقيل لان
التخصيص عبارة عن نقص
الشروع ولاشروع للفعل لانه
انما يدل على مجرد المفهوم
والحال تقيده والوصف
يحيى في الاسم الذي فيه
الشروع فيخصه وفيه
نظر

مقتضيا لشيء فان غير البليغ يورد التكثير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشيء منهما
ثم ان المراد ارادة عدمهما فقط فلا يرد ان تلك الارادة متحققة اذا اوود المسند مضمرا
او اسم إشارة او علما او موصولا لان المراد عند ايراد المسند واحدا مما ذكر شيئا زائدا على
ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار فان قلت ان ارادة افادة عدم الحصر وعدم
العهد فقط يمكن مع تعريف المسند باللام كافي قوله رأيت بكاء الحسن الجيلا وحيث
فهذه النكتة لا تختص بالتكثير بل كما تستفاد من التكثير تستفاد بالتعريف باللام قلت هذا
لا يضر لان النكتة لا يجب انعكاسها بحيث اذا عدم ما كان مسيلاها تعدم لجواز ان
يجعل ما ذكر من ارادة عدم الامر من مسببا عن التكثير وان امكن حصوله بغيره على
ان التعريف وان افاد ما ذكر من ارادة عدم الحصر والعهد الا انه خلاف الاصل
(قوله الدال عليهما التعريف) اي لانه اذا اريد العهد عرف بأل العهدة او الاضافة
وان اريد الحصر عرف بأل الجنسية لما سيأتى من ان تعريف المسند بأل الجنسية يفيد
حصره في المسند اليه (قوله زيد كاتب الخ) اي حيث يراد مجرد الاخبار بالكتابة
والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو لان احدهما معهود بحيث يراد الكتابة
المعهودة او الشعر المعهود ومقابلة الكتابة بالشعر تشعر بان المراد بالكاتب من يلقى
الكلام نثرا لان المراد بالشاعر من يلقى الكلام نظما (قوله او التفخيم) اي التعظيم على
وجه مخصوص وهو الإشارة الى ان المسند بلغ من العظمة الى حيث يحل ولا يدرك
كنهه والا لتفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم ان النكتة لا يجب انعكاسها (قوله هدى
للتقير) اي فالتكثير في هدى للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكالهما وقد اكد ذلك
التفخيم بكونه مصدرا مخجرا به عن الكتاب المفيد ان الكتاب نفس الهداية مبالغة (قوله
بناء على انه خبر) اي والتشثيل بالآية المذكورة لتكثير المسند للتفخيم بناء الخ واما ان
اعرب حالا فهو خارج عن الباب وان كان التكثير فيه للتعظيم ايضا (قوله نحو ما زيد
شيئا) اي انه ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن ان يكون شيئا عظيما قال بعضهم
والظاهر ان التحقير فيه لم يستفد من التكثير بل من نفي الشيئية فالاولى التشثيل بقولك
الحاصل لي من هذا المال شيء اي حقير (قوله واما تخصيصه) اي واما الايتان بالمسند
مخصصا بالاضافة او الوصف (قوله نحو زيد رجل عالم) كان الاولى التشثيل بقوله زيد
كاتب بخيل لان الوصف في مثال الشارح محصل لاصل الفائدة لا تمامها الا ان يقال
قد يكون كلاما مع من توهم ان زيدا لم يبلغ او ان الرجولية بل صبي او انه اسم امرأة
(قوله واعلم الخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم في الايتان مع المسند بعض
معمولاته كالحال والمفعول به والتبذير واما تفيدته وقال في الايتان مع المسند بالمضاهة
اليه او الوصف واما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الايتان الاول تفيد والثاني

تخصيصا مع ان تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والصفة مركبا
تقييدا يقتضى جعلهما من المقيدات وحاصل ما اجاب به الشارح ان هذا اصطلاح
مجرد عن المناسبة للداع ولا يقتضى ولو اصطلاح على عكسه بان جعل معمولات الفعل
من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات او جعل كل منهما من المخصصات
او من المقيدات لكان صحيحا (قوله وقيل الخ) اى وقيل ان ما ارتكبه المصنف اصطلاح
مبنى على مناسبة لان تخصيص الخ (قوله عن نقص الشروع) اى العموم (قوله على
مجرد المفهوم) اى على الماهية المطلقة وهو الحدث والمعلق لا يكون فيه التخصيص
وانما يكون فيه التقييد بالمعمولات (قوله وفيه نظر) لانه ان اراد ذلك القائل بالشروع
في الاسم الشروع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان التكررة في سياق الاثبات
ليست كذلك اذ لا عموم لها عموم شموليا بل بدليا فلا يكون وصفها في رجل عالم مخصصا
وان اراد به الشروع باعتبار احتمية الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين
ففي الفعل ايضا شروع لان قولك جامى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره
ويحتمل على حالة السرعة وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس
وغيرها في الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص والحاصل انه ان اراد بالشروع
العموم الشمولى فهو متنف في التكررة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان اراد به
العموم البدلى فهو موجود في الفعل واجيب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان
يوجد فيه العموم الشمولى في الجملة الاترى الى ان التكررة الواقعة في سياق النفي تناسبه
التخصيص الذى هو نقص العموم الشمولى بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته
عموم وانما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد (قوله فظاهر مما سبق) اى فظاهر
تعليله مما سبق في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال او المفعول او نحو ذلك وهو
وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يخصص به من وصف او اضافة وكقصد
الاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا علام عند ظهور اماره كون المشار
اليه غلاما من غير ان تقول فلان او غلام بنى فلان لعدم العلم بمن ينسب اليه او للاخفاء
على السامعين لثلايهان تلك النسبة او بكرم مثلا (قوله معلوم نه) اى للسامع قوله
باحدى طرق التعريف اى من علمية واضمار وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعلق
بمعلومه (قوله يعنى الخ) وجه اخذ هذا من المتن انه جعل علة تعريف المسند الافادة
المذكورة وتعريف المسند اليه مأخوذ منها فدل ذلك على انه لا يوجد المسند معرا لا اذا
عرف المسند اليه والاصح ان يعلل الشارح بذلك ثم ان الوجوب مأخوذ من اقتصار
المصنف على هذه النكتة اعنى الافادة المذكورة ومن المعلوم ان الاقتصار في مقام البيان
يقتضى الحصر (قوله اذليس في كلامهم) اى العرب واورد عليه قول القطامى

(واما تركه) اى ترك
تخصيص المسند به ضافة
او الوصف (فظاهر
مما سبق) في ترك تقييد
المسند النفع من تربية
الفائدة (واما تعريفه
فلا فائدة السامع حكما على
امر معلوم له باحدى
طرق التعريف) يعنى انه
يجب عند تعريف المسند
تعريف المسند اليه اذ ليس
في كلامهم مسند اليه نكرة
ومسند معرفة في الجملة
الخبرية (باخر مثله) اى
حكما على امر معلوم
بامر آخر مثله في كونه
معلوما للسامع باحدى
طرق التعريف سواء اتحد
الطريقان نحو الراكب
هو المطلق واختلفا نحو زيد
هو المطلق (او لازم
حكم) عطف على حكما
(كذلك) اى على امر
معلوم باخر مثله وفي هذا
تنبيه على ان كون مبتدأ
واخير معلومين لا ينافي
افادة الكلام للسامع فائدة
مجهولة لان العلم بنفس
المبتدأ والخبر لا يستلزم
العلم باسناد احدهما الى
الآخر (نحو زيد اخوك
وعمر والنطلق

* فنى قبل الفرق يا ضبا * ولايك موقف منك الوداما *

واجيب بان هذا من باب القلب وكلام الشارح في القلب فيه واحترز بالجملة الخبرية عن الانشائية نحو من ابوك وكم درهم مالك فان الاستفهام وهو من وكم مبتدأ عند سيبويه مع كونه نكرة وخبره معرفة ولا بد من تفيد الجملة الخبرية ايضا بالاستقلا بالافادة ليخرج نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان افضل منه ابوه وان كان جملة خبرية لانها ليست مستقلة بالافادة اذ ليست مقصودة لذاتها بل للوصف بها فلا يضر جعل المبتدأ وهو افضل نكرة وخبره وهو ابوه معرفة هذا مذهب سيبويه وجعل بعضهم ابوه مبتدأ وخبره افضل وحيث فلا اشكال (قوله باخر مثله) اشعر قوله باخرانه يجب مغايرة المسند والسند اليه بحسب المفهوم وان اتحد في الماصدق الخارجى ليكون الكلام مفيدا واما نحو قوله * انا ابو النجم وشعرى شعرى * فقول بحذف المضاف اليه باعتبار الحالين اى شعرى الآن مثل شعرى القديم اى انه لم يتبدل عن الصفة التى اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة (قوله اى حكما على امر معلوم الخ) اعاد ذلك لاجل ربط العبارة الى بعضها مع بعض لما فيها من الصعوبة (قوله سواء اتحد الخ) اشار بذلك الى ان مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف (قوله اولا لازم حكم) المراد به لازم قائدة الخبر وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مدحك امس في غيتك انت المادح لى امس فالقصد بهذا اخباره بانك عالم بمدحه لك امس (قوله وفى هذا) اى كلام المصنف اعنى قوله واما تعريفه الخ ودفع الشارح بهذا شبه انه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة العلوم (قوله قائدة بمجولة) اى وهى الحكم اولا زمه (قوله لا يستلزم العلم بامسناد احدهما الى الآخر) اى لانيك قد تعلم ان الشخص الفلانى يسمى زيدا وان ثم رجلا موصوفا بالانطلاق فقد تحققت مدلول زيد ومدلول النطلق في الخارج ولا تعلم ان الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد ابالكلام المعروف الجزئين المفيد لذلك (قوله نحو زيد اخوك وعمرو النطلق) كل منهما صالح لان يكون مفيدا للحكم ولا زمه فاذا كان المخاطب يعلم ان هذه الذات تسمى بزيد وان ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم ان الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد وقلت له زيد المطلق فقد افدته الحكم وان كان يعلم ان الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد وقلت له هذا اللفظ قد افدته انك عالم بذلك وهذا هو نفس لازم الفائدة ولازم الحكم وكذا يقال في زيد اخوك (قوله حال كون النطلق معرا الخ) اشار بهذا الى ان قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من النطلق وانما خص الكلام بالثال الاخير ولم يجعله حالا من اخوك ايضا لما سيذكره من ان تعريف الاضافة انما يكون باعتبار العهد الخارجى ولا يقال ان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام من كل من العهد والجنس وحيث فلا وجه للتخصيص لان الاضافة وان اتت

لما تأتى له اللام لكن الاصل فيها اعتبار العهد الخارجى بخلاف اللام فان آياتها لكل من الامرين اصل فيها وجوز في الاطول تعلقه بكل من المثاليين وهو احسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا العهد الذهني وهو الاشارة الى حصة معلومة للمخاطبين لانه لا يوافق التقرير الآتى بل المراد به العهد الخارجى وهو الاشارة الى شخص معين في الخارج وان لم يكن معينا عند المخاطب فالمنطلق من قولك عمرو المنطلق اذا اخذ باعتبار العهد الخارجى كانت الى اشارة الى شخص معين في الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معلوما عند المخاطب بان كان يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف ان شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم انه هو عمرو وكذلك نحو عمرو اخوك ان اخذا خوك باعتبار تعريف العهد فيكون اشارة الى شخص معين في الخارج متصف بانه اخوه وان لم يكن معينا عند المخاطب بان كان المخاطب يعرف زيدا باسمه وشخصه ويعلم ان له اخا ولا يعلم ان ذلك الاخ هو زيد (قوله او الجنس) المراد به الحقيقة التي يعرفها المخاطب من غير اشارة الى معين في الخارج فاذا قيل عمرو المنطلق لمن يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف حقيقة المنطلق ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقة ثابته لعمرو او لا كانت الى مشاراها للحقيقة التي يعرفها السامع وان المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمرا ثبت له حقيقة المنطلق المعلوم في الادهان والحاصل انك تقول عمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم ان انسانا يسمى بعمرو ويعلم ان شخصا معينا ثبت له الانطلاق ولكن لا يعلم انه عمرو وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسماة بزیدام لاويقال زيد اخوك اذا اخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيدا باسمه ويعلم ان شخصا ثبت له الاخوة ولا يعلم انه هو زيد (قوله وظاهر لفظ الكتاب) اى المتن اى قوله بآخر مثله ووجهه انه مثل بالمثاليين المذكورين لتعريف المسند لاجل افادة الحكم بمعلوم على معلوم لكن الاول باعتبار تعريف العهد فقط والثاني باعتبار التعريفين فزعم ان المثال الاول انما يقال لمن يعرف ان له اخا وهو مخالف لما ذكره المصنف في الايضاح الذي هو كالتشريح لهذا المتن (قوله لمن يعرف ان له اخا) اى على الاجمال اى ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف ان تلك الذات المسماة زيد هي المتصفة بالاخوة (قوله سواء كان يعرف ان له اخا) اى كافي المتن وقوله ام لم يعرف هذه الصورة هي محل الخلاف وعلى هذا فمعنى زيد اخوك زيد ثبت له جنس الاخوة المنسوبة اليك (قوله ووجه التوفيق) اى بين كلام المتن والايضاح (قوله ما ذكره بعض المحققين من النجاة) هو العلامة رضى الدين شيخ الشارح (قوله على اعتبار العهد) اى الخارجى فاصل وضع اخوك للذات الشخصية المعينة خارجا التي ثبت لها الاخوة (قوله والام يبق فرق) اى والا نقل ان اصل وضعهما بينى

حال كون المنطلق معرفة
(باعتبار تعريف العهد
او الجنس) وظاهر لفظ
الكتاب ان نحو زيد اخوك
انما يقال لمن يعرف ان له اخا
والذكر في الايضاح
انه يقال لمن يعرف
زيدا بعينه سواء كان
يعرف ان له اخا ام لم يعرف
ووجه التوفيق ما ذكره
بعض المحققين من النجاة ان
اصل وضع تعريف
الاضافة على اعتبار العهد
والام يبق فرق بين غلام
زيد و غلام زيد فلم يكن
احدهما معرفة والاخر نكرة

على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وان المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة
 المنسوبة اليك فلا يصح لانه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد اى لم يبق فرق
 من جهة المعنى وذلك لان المراد حينئذ من كل منهما غلام مامن غلمان زيد والافانفرق
 من جهة اللفظ حاصل (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفي اى واذا اتنى الفرق بينهما
 لم احدهما معرفة والآخر نكرة مع ان الاول معرفة والثانى نكرة لان المراد
 من الاول غلام معين في الخارج ثبت له الغلامية زيد والمراد من الثانى غلام مامن غلمان
 زيد (قوله لكن كثيرا الخ) هذا استدراك على قوله ان اصل وضع تعريف الاضافة
 الخ دفع به توهم انها لم تخرج عن اصل وضعها (قوله من غير اشارة الى معين) اى
 من غلمانه بان مراد الحقيقة من حيث تحققها في ضمن فرد مبهم بحيث يكون مرادفا
 لغلام زيد (قوله كالمعرف باللام) تشبيه في الطرفين الاصل وخلافه اى كما ان المعرف
 باللام اصل وضعه لواحد معين وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الاصل
 كما في * ولقد امر على التميم بسبى * آه يس وهو مخالف لما تقدم من ان اتيان ال لكل
 من الامرين اصل فيها لكن ما تقدم مبنى على الطريقة التى شئ عليها المصنف
 عند الكلام على تعريف المسند اليه باللام وما هنا مبنى على طريقة اخرى ذكرناها
 هناك واعلم ان الاقسام الاربعة الجارية في المعرف باللام تجرى في المعرف بالاضافة
 فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى كما في غلام زيد اذا لم يكن له الاغلام
 واحد اوله غلمان لكن كان اذا اطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب
 ان له مزيد خصوصية يزيد لكونه اعظم غلمانه واشهرهم نسبة اليه وتارة يكون
 تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هى نحو ماء الهندياء انفع من ماء الورد وتارة يكون
 تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد سواء كان ذلك المعرف
 بالاضافة لفظه مفردا او جمعا نحو ضربى زيدا قائما وعبيدى احرار فالاضافة حينئذ
 للاستغراق وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد
 غير معين كغلام زيد مشيرا الى واحد غير معين كقولاك خذ ماء الورد واخلطه بالدواء
 الفلانى فان المراد شخص غير معين وتكون الاضافة حينئذ للعهد الذهني وانما كان
 المعرف بالاضافة كالمعرف باللام في صحة اعتبار الاحوال المذكورة فيه لان الاضافة
 الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور
 ما دخلت عليه في ذهنه وهذا المضاف الحاضر في ذهن السامع تارة يراد به فرد معين
 في الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هى او من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد
 او في ضمن فرد غير معين كما ان مدخول ال الحاضر في ذهن السامع كذلك ثم ان المضاف
 للمعرفة اذا قصد به الجنس في ضمن فرد غير معين معرفة من حيث ان جنسه معلوم
 للسامع اشير باضافته الى حضوره في ذهنه ونكرة من حيث ان جنسه تحقق في ضمن

لكن كثيرا ما يقال جاءنى
 غلام زيد من غير اشارة الى
 معين كالمعرف باللام وهو
 خلاف وضع الاضافة كما
 في الكتاب ناظر الى اصل
 الوضع وما في الايضاح
 الى خلافه (وعسكهما)
 اى نحو عكس المثالين
 المذكورين وهو اخوك زيد
 والمنطلق عمرو والضابط
 في التقديم انه اذا كان للشيء
 صفتان من صفات التعريف

فرد غير معين كما تحققت الجهتان في الم عرف بلا المهد الزهني فاذا قلت غلام زيد
 تريد الحقيقة في ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام زيد بلاضافة في المعنى وان اختلفا
 في اللفظ (قوله ما في الكتاب) وهو ان زيد اخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بان له اخا
 فيشار اليه بعهد الاضافة وقوله ناظر لاصل الوضع اى من كونه معرفة باعتبار العهد
 (قوله وما في الايضاح) من ان نحو زيد اخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف ان له اخا
 اصلا وقوله الى خلافه اى ناظر الى خلاف الاصل من التكثير العارض ثم اعلم ان الكلام
 مفروض في الم عرف بالاضافة اذا كان مسندا اما اذا كان مسندا اليه فلا بد ان يكون
 معلوما فلا تقول اخوك زيد لم لا يعرف ان له اخا لا استناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
 المخاطب اصلا (قوله وما في الايضاح الى خلافه) اى ما في الايضاح من صورة الخلاف
 ناظر فيها لخلاف الاصل فاندفع ما مضى كيف يقال ناظر لخلافه مع ان من جملة
 ما في الايضاح صورة المتن وهى مبنية على الاصل لاعلى خلافه (قوله والضابط
 في التقديم) اى في جعل احدهما مبتدا والآخر خبرا عند تعريف الجزئين وهذا
 جواب عما يقال اذا كان كل من الجزئين معرفة هل يجوز جعل ابهما مبتدا والآخر خبر
 او من هذا الضابط يعلم سر قول النحويين اذا كانا معرفتين وحب تقديم المتأخر منهما (قوله انه)
 اى الحال والشان وقوله اذا كان اى اذا كان للشيء في الواقع وقوله صفتان من صفات
 التعريف اى صفتان تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف مضافة صفات الى التعريف
 لادنى ملازمة ككون الذات مسماة بزيد وكونها اخا معرو وكونها اشارا اليها واسأل ذلك
 (قوله دون الاخرى) اى دون اتصافه بالاخرى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها
 مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها اخاله (قوله فابهما) اى الوصفين ولوراعى لفظ صفتان لقال
 فابهما و اى شرطية وجوابها قوله يجب ان يقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع
 كما قال في الخلاصة هو بعد ما مضى رفعك الجزاء حسن وقوله كان اى وجد وقوله بحيث اى
 ملتبسا بحالة هى ان يعرف السامع اتصاف الذات به اى بذلك الوصف اى ان يعرف ذلك
 بالفعل او من شأنه ان يعرف ذلك واعلم ان حيث في هذا التركيب واسأله خارجة عن اصلها
 من وجهين الاول استعمالها معنى حالة تشبيها لها بالمكان مجامع الاحاطة والثاني جرها
 بالباء مع انها ملازمة للنصب على الظرفية محلا ولا تخرج عنها الاليجر من الا ان
 يكون روعى قول من يقول بتصرفها (قوله زعمك) اى ظنك او فهمك (قوله الدال
 عليه) اى على الوصف الذى يعرف السامع اتصاف الذات به (قوله وابهما) كان
 بحيث مجهل اتصاف الذات به) اى بالفعل او كان من شأنه ان مجهل ذلك الاتصاف
 وان كان عارفا بذلك الوصف (قوله ولا يعرف اتصافه بانه اخوه) اى سواء عرف
 ان له اخا ام لم يعرفه فالضابط جار على ما في المتن والايضاح (قوله ولا يعرفه

وعرف السامع اتصافه
 باحدهما دون الاخر
 فابهما كان بحيث يعرف
 السامع اتصاف الذات به
 وهو كالمطالب بحسب
 زعمك ان تحكم عليه بالآخر
 يجب ان تقدم اللفظ الدال
 عليه وتجعله مبتدا وابهما
 كان بحيث مجهل اتصاف
 الذات به وهو كالمطالب
 ان تحكم بثبوتها للذات
 او انتفاء عنها يجب ان
 تؤخر اللفظ الدال عليه
 يجعله خبرا فاذا عرف السامع
 زيد ابينه واسمه ولا يعرف
 اتصافه بانه اخوه و اردت
 ان تعرفه ذلك قلت زيد
 اخوك واذا عرف اخاله ولا
 يعرفه على التعيين و اردت
 ان تعينه عنده قلت اخوك
 زيد ولا يصح زيد

على التعيين) أي من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله وارتدت أن تعينه عنده) أي بالعلم ثم إن مراد الشارح بيان تكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به والافيان سبب تقديم أحدهما المقاد بقوله فإيهما كان بحيث يعرف الخ تتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولا يصح زيد اخوك) أي لا يصح بالنظر للبلاغة لأن السخس في نظر البلغاء لا يجوز مخالفته لأن التكتة فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا فلا يرد ما يقال ينبغي أن يصح لحصول المقصود عليه من افادة أن الاخ منتصف بانه مسمى زيد غاية الامر أن غيره أولى وتحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أن له اخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم انصاف تلك الذات بذلك الاسم وبجهل انصافها بالاخوة وتارة بالعكس في الاول يجب أن يقال له زيد اخوك ويجب أن يقال له في الثاني اخوك زيد لانه انما يقدم وبحكم على ما ينصور أن المخاطب طالب للحكم عليه وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالباس لانه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لا وهم قلب المعنى المقصود (قوله وبظهر ذلك) أي الضابط في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح وذلك لأن العلوم للاسود هو الغاب لانه مبيتها دون الرماح فالجزء الذي من شأنه أن يعلم عند ذكر الاسود انما هو الغاب فيقدم ويجعل مبتدأ والمراد بالاسود هنا المعنى المجازي وهو الشجعان فبها استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة وقوله ولا يصح الخ أي لعدم العلم بالرماح للاسود (قوله يعني اعتبار تعريف الجنس) أي المحلى بالسواء كان في المسند او المسند اليه وقوله قد يفيد قصر الجنس أي جنس معنى الخبر كالانطلاق في المثال المذكور أو جنس معنى المسند اليه في عكسه وقوله على شيء أي مسند اليه او مسند وبهذا تعلم أن كلام المصنف هنا عام بمقابلته ولا يرد ما ذكره من المثال لأن المثال لا يخصص ثم أن كلام المصنف يفيد أن الاول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر وهو كذلك وذلك لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فحصر في بعض الافراد والعهود الخارجى لا عموم فيه بل هو مساو للجزء الاخر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وحينئذ فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر في قسم الافراد واما قصر القلب فيتأني في المعهود ايضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو المنطلق زيداي لا عمرو كما تعتقده (قوله بتحقيقا) بمعنى حقيقة صفة لقصر أي يفيد التعريف المذكور قصر الجنس قصرا حقيقة أي حقيقيا أي على سبيل الحقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المتصور عليه او مبالغة أي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا احسن من قول بعضهم أي قصرا محققا أي مطابقا للواقع او مبالغا فيه لأن المبالغة ليست في القصر بل في النسبة بوسطة القصر ولانه لا يلزم في القصر الحقيقي أن يكون مطابقا للواقع بل يكفي أن يكون عن اعتقاد ثلثا

اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا

او جهلا او يقينا (قوله اذا لم يكن الخ) بان لكون القصر حقيقة (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من افراده مع وجود معنى الجنس في غير المقصور عليه (قوله او بالعكس) اي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه لان الكمال امر نسبي فلك ان تعتبره في كل اي واذا كان الجنس كاملا في ذلك المقصور عليه فيعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ (قوله وكذا اذا جعل العرف الخ) اي يفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا او مبالغة وهذا داخل في كلام المصنف لازاء عليه لما علمت ان كلام المصنف هنا اعم مما سبق (قوله ولا تفاوت بينهما) اي بين المشايين اللذين زدناهم على ما تقدم في المصنف وما ذكره من عدم التفاوت انما يصح على مذهبه من ان الجزئي الحقيقي يكون محمولا من غير تأويل واما على ما ذهب اليه السيد من انه لا يكون محمولا وان قولنا المطلق زيد مؤول بقولنا المطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لان مفهوم زيد الامر غير مفهوم الامير زيد اي الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئي حقيقي ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمولا كلي وموضوع الثاني ومحمولا كلاهما كلي ولا شك ان ذلك يوجب التغير فيلزم التفاوت فالقصور عليه الامارة على الاول الذات المتحصنة المعبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد واعلم ان افادة الحصر بمادل على الجنس اذا اريد به جميع افراد الجنس ظاهر لان المعنى حينئذ ان جميع افراد محصورة في ذلك الفرد فلا توجد منها شئ في غيره فاذا قيل الامير زيد فكأنه قيل جميع افراد الامير محصورة في زيد فقد ظهر الحصر بهذا الاعتبار واما اذا اريد بالجنس الحقيقة فكأنه قيل حقيقة الجنس منحددة بذلك الفرد فهو كالتعريف مع العرف فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتحد بها في فرد آخر فاذا قيل زيد الامير فكأنه قيل الامارة بزيد شئ واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد زيد في غيرها وهذا المعنى البلغ وادق من الاول ولم يعتبره اي اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال الا في العرف دون المنكر ولو كان دالا على الحقيقة على الصحيح وانما المنكر في المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متحداه ولذلك لم يفد الحصر (قوله والحاصل الخ) خلاصته ان العرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ او جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة) اي كما مثل وقوله او تنكرة اي نحو التوكل على الله اي لا على غيره والكرم في العرب اي لا في غيرهم وهذا التعميم اخذه الشارح من قول المصنف قصر الجنس على شئ فانه بعم المعرفة والتنكرة وقد نظم العلامة ابو الارشاد سيدي على الاجهوري هذا الحاصل بقوله

* مبتدأ بلام جنس عرفا * منحصر في مخبر به وفاقا *

* وان خلا عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا بالعكس استقر *

نحو زيد الامير اذا لم يكن
امير سواء (او مبالغة
لكماله فيه) اي لكمال
ذلك الشئ في ذلك الجنس
او بالعكس (نحو عمرو
الشجاع) اي الكمال في
الشجاعة كانه لا اعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن
رتبة الكمال وكذا اذا جعل
العرف بلام الجنس مبتدأ
نحو الامير زيد والشجاع عمرو
ولا تفاوت بينهما وبين
ما تقدم في افاده قصر
الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو والحاصل ان
العرف بلام الجنس ان جعل
مبتدأ فهو مقصور على الخبر
سواء كان الخبر معرفة
او تنكرة وان جعل خبرا
فهو مقصور على المبتدأ

وقوله مطلقا حال من الضمير في خلا العائد على المتبدأ اي سواء كان معرفا بالعلمية
او الاشارة او الموصولية او الاضافة نحو زيد او هذا او الذي قام ابوه او غلام زيد
الكريم (قوله وان جعل خبرا فهو مقصور على المتبدأ) ظاهره كان المتبدأ معرفا بلام
الجنس نحو الكرم التقوى والقائم هو التكلم او غيرها نحو زيد او هذا او غلام زيد
الكريم وبه صرح الشارح في المطول والذي قاله العلامة السيدانه اذا كان كل منهما
معرفا بلام الجنس احتمل ان يكون المتبدأ مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا
على المتبدأ ولكن الاظهر قصر المتبدأ على الخبر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق
وشمول جميع الافراد وذلك ان نسب بالمتبدأ لان القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة
وذكر عبدالحكيم انه يقصر الاعم على الاخص سواء قدم الاعم وجعل مبتدأ او اخر
وجعل خبرا نحو العلماء الناس او الناس العلماء وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه
فيحال الى القرائن كقولات العلماء الخاشعون اذ قد يفصد تارة قصر العلماء على الخاشعين
وتارة يقصد عكسه فان لم تكن قرينة فالأظهر قصر المتبدأ على الخبر ان قلت انه لا ينصور
عموم في القصر تحقيرا قلت محوز ان يكون احدهما اعم مفهوما وان تساويا ماصدا
(قوله والجنس) اي المقصور سواء وقع مبتدأ او خبرا وقوله كما مر اي في الامثلة
المذكورة نحو الامير زيد وعكسه وعمرو الشجاع وعكسه (قوله وقد يفيد الخ) اي
فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقوله زيد الرجل الكرم المقصور
في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله
او نحو ذلك) اي كالمفعول به ولاجله ومعه (قوله وهو السار راكبا) اي انحصرت فيه
السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير في البلد) اي انحصرت فيه
امارة البلد دون مطلق الامارة فهي لغيره ايضا (قوله وهو الواهب الف قنطار) اي
هو مختص بالهبة للالف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره ايضا وفي تفسير القنطار خلاف
قبل ملء جلد ثور ذهب وقيل القنطار المال الكثير وقيل مائة الف دينار وهل هو
فضلال او فيعال خلاف (قوله وجميع ذلك) اي ما ذكر في هذا الحاصل (قوله اشارة الخ)
اي لان قدسور القضية الجزئية وقوله الى انه قد لا يفيد اي على خلاف الاصل (قوله
كافي قول الخساء) اي في مرتبة اخيها صخر (قوله اذا فجع البكاء على قتيل) اي على
اي قتيل كان بقربة المقام وان كانت التكرة في سياق الاثبات لاتم وقبل هذا البيت
* الايا صخر ان ابكيت عيني * فقد اضحكتني دهرًا طويلا *
* بكيتك في نساء معولات * وكنت احق من ابدى الهويلا *
* دفعت بك الجليل وانت حي * فن ذا بدفع الخطب الجليلا *
* اذا فجع البكاء البيت *

والجنس قديقي على اطلاقه
كأمر وقد يفيد بوصف او
حال او ظرف او نحو ذلك
نحو هو الرجل الكرم
وهو السار راكبا وهو
الامير في البلد وهو الواهب
الف قنطار وجميع ذلك
معلوم بالاستقراء ونصف
تراكيب البلغاء وقوله قد
يفيد بلفظ قد اشارة الى انه
قد لا يفيد القصر كما في قول
الخساء اذا فجع البكاء على
قتيل * رأيت بكاءك الحسن
الجليلا * فانه يعرف بحسب
النوع السليم والطبع
المستقيم والتدرب في معرفة
معاني كلام العرب ان ليس
المعنى ههنا على القصر وان
امكن ذلك بحسب النظر
الظاهر والتأمل القاصر
(وقيل) في نحو زيد المنطلق
والمنطلق زيد (الاسم متعين
للابتداء) تقدم او تأخر
(لدلالته على الذات)

الجنس على البكاء وذلك لان هذا الكلام للرد على من يتوهم ان البكاء على هذا المثل
 قبيح كغيره فارد على ذلك التوهم بمجرد اخراج بكائه عن القبح الى كونه حسنا وليس
 هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا انه يدعى ان بكاء غيره
 حسن ايضا حتى يكون المعنى على الحصر اى ان بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون
 بكاء غيرك كما توهم اذ لا يلائمه قوله اذ اقيح البكاء الخ وانما الملائمة اذا ادعى حسن البكاء
 عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله وان امكن
 ذلك) اى يتكلف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو ان التعريف في قوله الحسن
 الجميل لا يؤتى به بدلا عن التنكير الا لفائدة وهو هنا التقصير وانت خبر بانه غير مناسب
 للمقام كما تقدم فالعدول عن التنكير للتعريف انما هو للاشارة لعلومية الحسن لذلك
 البكاء فلا يكر لان ال الجنسية يشار بها الى معهود معلوم وهنا اشير بها الى معهود
 معلوم ادعاء كما يقال والذى الحر ووالدك العبد اى ان حرية ابى وعبودية ابيك
 معلومتان فليفهم آه يعقوبى (قوله وقبل الخ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله
 فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعلوم باحد طرق
 التعريف سواء كان اسما او صفة يكون محكوما عليه باخر مثله اسما كان او صفة فكانه
 قيل هذا اى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل
 الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا مادل على ذات مبهمه باعتبار معنى قائم بها
 ومقابلها الاسم وهو مادل على الذات فقط او المعنى فقط او الذات المعنية باعتبار المعنى
 كاسم الزمان والمكان والآله قاله عبد الحكيم (قوله للابتداء) الاولى للاسناد ليشمل
 معمولات النواسخ (قوله لدلالته على الذات) اى ومن شأنها ان يحكم عليها لا بها
 (قوله على امر نسي) اى وهو المعنى القائم بالذات (قوله لان معنى الخ) علة للمعلل مع
 علته او علة للعلية (قوله ورد الخ) حاصله ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد
 مفهومه المشتمل على امر نسي اى ثبوت الانطلاق لشيء بل يراد منه ذاته اى ما صدق عليه
 وزيد اذا اخر وجعل خبرا لم يرد به الذات بل يراد به مفهوم مسمى زيد هو مشتمل على
 معنى نسي وهو التسمية به فيكون الوصف مسند للذات دون العكس وهذا الرد جواب
 بالمنع فحصله لا نسلم ان الوصف يلاحظ منه الامر النسبي دائما ولا نسلم ان الاسم يلاحظ
 منه الذات دائما بل تارة يراعى منه الذات اذا تقدم وتارة يراعى منه المفهوم اذا تأخر
 وكذا يقال في الصفة ثم ان هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا
 الى ان الخبر لا يكون الامتثالا فان وقع جامدا وجب تأويله بمشتق وذهب البصريون
 الى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل فيصح عندهم جل الجزئى الحقيقى على شئ
 ولا يحتاج الى تأويل زيد مثلا اذا اخر بالمفهوم المسمى بزيد ويكتفى تأويله بالذات
 الشخصية المسماة بزيد فعنى قولك المنطوق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات

والصفة متعينة (الخبرية)
 تقدمت او تأخرت (لدلائها
 على امر بسببى) لان معنى
 المبتدأ المنسوب اليه ومعنى
 الخبر المنسوب والذات هى
 المنسوب اليها والصفة هى
 المنسوب فسواء قلنا زيد
 المنطلق او المنطلق زيد يكون
 زيد مبتدأ والمنطلق خبرا
 وهذا رأى الامام الرازى
 رحمه الله (ورد بان المعنى
 الشخص الذى له الصفة
 صاحب الاسم) يعنى ان
 الصفة تجعل دالة على الذات
 ومسند اليها والاسم يجعل
 دالا على امر نسي ومسندا
 (واما كونه) اى المسند
 (جملة فلتتقوى) نحو زيد
 قام (اول كونه سيبيا) نحو
 زيد ابوه قائم (لما مر) من ان
 افراده يكون لكونه غير سببى
 مع عدم افادة التقوى وسبب
 التقوى فى مثل زيد قام على
 ما ذكره صاحب المفتاح
 هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
 يستدعى ان يسند اليه شئ
 فاذا جاء بعده ما يصلح ان
 ان يسند الى ذلك المبتدأ
 صرفه ذلك

الشخصية المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة في صاحب الاسم
تحتل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذي الخ) قدره لان الصفة البتدأ بها
لها موصوف مقدر لامحالة (قوله صاحب الاسم) اول تقدير المضاف ولم يؤول
العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فنخرج عما نحن فيه من كون المسند
والمسند اليه معرفتين آه اطول (قوله فالتقوى) اى تقوى الحكم الذى هو ثبوت
المسند للمسند اليه اوسلبه عنه كزيد قام ومازید قام وقوله فالتقوى اى فالحصول
التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فیدخل صور التخصيص نحو اناسبت في حاجتك
ورجل حافى لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص كما سبذ كر ذلك الشارح
فانلام للسببية لا لغرض كذا في عبد الحكيم (قوله اولكونه سببا) نسبة للسبب وهو
في الاصل الجبل استعير للضمير تخامع الربط بكل والمراد بالمسند السببى كما تقدم كل جملة
علقت على مبتدأ بعاد لم يكن مسندا اليه كما في زيد ابوه قائم وزید قام ابوه وزید مررت
به (قوله لما مر) علة للعلة وقوله من ان افراده يكون الخ اى وحينئذ فكونه جملة
يكون للتقوى اولكونه سببا (قوله يستدعى ان يسند اليه شئ) اى لان البتدأ هو الاسم
المتمم به المجهول اولتان لتعبر به عنه وقوله فاذا جاء بعده ما يصلح اى لفظ يصلح
وقوله صرفه ذلك البتدأ الى نفسه اى من حيث اقتضائه ما يسند اليه (قوله سواء كان
خاليا عن الضمير) نحو زيد حيوان (قوله او متصناله) اى او متصلا عليه وهذا صادق
بزيد قائم وبزيد قام (قوله فيعقد بهما) اى بين البتدأ والصالح لان يسند اليه حكم
هو ثبوت الثانى للاول وهذا كالبان لقوله صرفه ذلك البتدأ لنفسه (قوله ثم اذا كان
متضمنا لضميره) اى ثم اذا كان الثانى متضمنا لضمير الاول (قوله بان لا يكون) اى وذلك
مصور بان لا يكون مشابها للخالى اى وبان لا يكون ذلك الضمير فصلة لصحة الاسناد
بدونه قاله للتصوير (قوله كما في زيد قائم) هذا مشابه للخالى وانما كان مشابها له لانه
لا يتغير في تكلم ولا خطاب ولا غشه فهو مثل انا رجل وانت رجل وهو رجل واما الذى
لم يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى البتدأ ثانيا) اى صرفا
ثانيا وذلك لان الضمير مسند اليه وهو عين البتدأ فقد اسند الى البتدأ ثانيا بواسطة
اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن البتدأ فنكرر الاسناد وهذا الكلام يعيدان المسند الى
البتدأ الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره ان الفعل
اسندا ولا للبتدأ ثم اسند بعد ذلك الى الضمير وليس كذلك بل قام مسندا الى الضمير اولا
ثم اسندا الى البتدأ وكأنه نظر الى المقصود بالحكم وهو القيام (قوله فيكنسى الحكم) الذى
هو ثبوت الفعل قوة اى لتكرار الاسناد وهذا واضح في الاثبات واما في النفي كقوله ما زيد
اكل فيقال فيه ان سلب الاتى المحكوم به يطلبه البتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفى
فيحصل اسناد نفي الفعل مرتين فيلزم التقوى (قوله بما يكون) اى بمسند يكون

البتدأ الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متصناله
فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان
متضمنا للضمير المعتد به بان
لا يكون مشابها للخالى
عن الضمير كما في زيد قائم
صرفه ذلك الضمير الى
البتدأ ثانيا فيكنسى الحكم
قوة فعلى هذا يختص التقوى
بما يكون مسندا الى ضمير
البتدأ ويخرج عنه نحو زيد
ضربته ويجب ان يجعل
سببا واما على ما ذكره
الشيخ في دلائل الإعجاز وهو
ان الاسم لا يؤتى به معرى
عن العوامل الا لحدث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت
زيد فقد اشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه

مسنداً الى ضمير المبتدأ يعني اسناداً تاماً ولابد من هذا بدليل قوله بعد وبخرج زيد
 ضربته تأمل (قوله وبخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم وضمير
 عنه للتقوى اى يخرج عن التقوى المسند في زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المبتدأ
 بل اسند الى غيره وهو ضمير المتكلم ووجه خروجه ان التقوى سببه صرف الضمير
 المسند الى ذلك المبتدأ فيكرر الحكم فيحصل التقوى والضمير هنا لا يصلح للصرف
 المذكور لانه ليس عبارة عن المبتدأ والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ
 السابق ولا يقال ان المبتدأ الذى هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه
 شئ فاذا جاء بعده ضربته صرفه نفسه فاذا جاء بعده ضمير المفعول الذى هو الهاء في
 ضربته صار الفعل مسنداً اليه ايضا بالوقوع عليه واذا صار مسنداً اليه صرفه المبتدأ
 لانه عينه في المعنى فيكرر الاسناد الى المبتدأ فيحصل التقوى وحينئذ فلا يكون هذا
 المثال خارجاً لانا نقول اسناد الفعل للضمير الواقع مفعولاً اسناداً غير تام والتقوى
 عند السكاكى يختص بالمسند الذى يكون اسناده لضمير المبتدأ اسناداً تاماً كما علمت فلا
 اعتراض (قوله ويجب ان يجعل) اى نحو زيد ضربته سبباً وذلك لان الاتيان
 بالمسند جملة اما للتقوى او لكونه سبباً فاذا اتى احدهم بعين الآخر (قوله واما
 على ما ذكره الخ) عطف على قوله فعلى هذا الخ (قوله الاحديث) اى الاحكام به
 واعتراض بان هذا شامل لما اذا كان الخبر مفرداً فيفيد ان التقوى مشترك بين اخبار
 المبتدأ المتأخرة سواء كان جملاً او مفردات وحينئذ فلا تعلق له بضابط كون الخبر جملة
 وهو ظاهر الفساد وحينئذ فالتعويل على ما فى المفتاح وكأنه لظهور فساد ما ذكره
 الشيخ سكت الشارح عن رده وقد اجاب بعضهم بان المراد بالحديث الجملة لان الحديث
 هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضى ان الاسم لا يعرى
 عن العوامل اللفظية الا اذا كان الخبر جملة وهو غير صحيح (قوله اشعرت) اى اعلت
 (قوله فهذا) اى الاتيان به مخرى توطئة للاخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير
 لما قبله (قوله دخل) اى هذا الاسناد كافى عبد الحكيم (قوله وهذا) اى الدخول
 على هذه الحالة (قوله اشد للثبوت) اى لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله
 وامنع من الشبهة) اى شبهة احتمال ان يكون المتصف بالمسند غير المسند اليه وقوله
 والشك عطف تفسير (قوله ليس الاعلام بالشئ بفتة) اى الذى هو مقتضى تقديم
 المحكوم به (قوله مثل الاعلام به بعد الخ) اى الذى هو مقتضى تأخير المحكوم به
 (قوله فان ذلك) اى الاعلام بعد التنبيه عليه وكان الاولى ان يقول لان هذا
 لكنه راعى ان اللفاظ اعراض تفضى بمجرد التلفظ بها (قوله تأكيد الاعلام)
 اى التأكيد الصريح وهو بمنزلة قولك زيد قام زيد قام فالاعلام بكسر الهمزة
 معنى الاخبار ويصح قتحها والانصب الاول وقوله فى التقوى اى التثبت

فهذا توطن له وتقدمة
 للاعلام به فاذا قلت قام
 دخل فى قلبه دخول المأنوس
 وهذا اشد للثبوت وامنع
 من الشبهة والشك وبالجملة
 ليس الاعلام بالشئ بفتة
 مثل الاعلام به بعد التنبيه
 عليه والتقدمة فان ذلك
 بجري مجرى تأكيد الاعلام
 فى التقوى والاحكام فيدخل
 فيه نحو زيد ضربته وزيد
 مررت به وما يكون المسند
 فيه جملة لالسببية او التقوى
 خبر ضمير الشأن ولم تعرض له

لشهرة امره وكونه معلوما
مما سبق واما صورة
التخصيص نحو اناسيت في
حاجتك ورجل جاءني فهي
داخله في التقوى على
ما مر (واسميتها وعليتها
وشرطيتها لما مر) يعني ان
كون المسند جملة للسببية
او التقوى وكون تلك الجملة
اسمية للذوات والثبوت
وكونها فعلية للتجدد
والحدوث والدلالة على
احد الازمنة الثلاثة على
اخصر وجه وكونها
شرطية للاعتبارات
المختلفة الحاصلة من ادوات
الشرط (وظرفيتها الاختصار
الفعلية اذ هي) اي الظرفية
(مقدرة بالفعل على الاصح)
لان الفعل هو الاصل في
العمل

وقوله والاحكام بكسر الهمزة اي الاتقان (قوله فبدخل فيه الخ) هذا جواب اما
من قوله واما على ما ذكره وضمير فيه للتقوى (قوله وزيد مررت به) اي وكذا
يدخل زيد حيوان وزيد قائم على ما مر (قوله وما يكون الخ) هذا شروع في اعتراض
وارد على المصنف وجوابه وحاصله ان ظاهر المصنف ان الاثبات بالمسند جملة انما
يكون للتقوى او لكونه سببا لان الاختصار في مقام البيان يفيد الحصر مع انه قد
يكون جملة لغير ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشأن نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا
جملة ولا يفيد التقوى وليس سببا وذلك لكونه في حكم المفرد لانه عبارة عن المبدأ
فالقصد منها تفسيره فان قلت ان خبر ضمير الشأن يفيد التقوى اي تمكن الخبر في ذهن
السامع لما فيه من البيان بعد الابهام قلت المراد انه لا يفيد التقوى المراد هنا الذي
هو تحقق ثبوت المحمول للموضوع والحاصل ان ما افاده خبر ضمير الشأن من
التقوى مغاير للتقوى الذي نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) اي لكون المسند
يؤتي به جملة لكونه خبرا عن ضمير الشأن وهذا جواب عن الايراد المذكور (قوله
لشهرة امره) اي من انه لا يخبر عنه بالجملة (قوله وكونه معلوما مما سبق) اي في بحث
ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخرج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم
هو او هي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا ان خبر ضمير الشأن لا يكون
الاجملة ولو كان مفردا لمثل به لانه اخصر اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح وكونه
معلوما مما سبق اي بطريق الاشارة لا بطريق الصراحة (قوله واما صورة الخ)
هذا جواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله ان حصر الاثبات بالمسند جملة
في التقوى وكونه سببا لا يصح لانه يؤتي به جملة لقصد التخصيص نحو اناسيت
في حاجتك ورجل جاءني وحاصل ما اجاب به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون
التقوى حاصلا الا انه غير مقصود فضرورة التخصيص داخله في التقوى (قوله
على ما مر) اي من ان التقوى اعم من ان يكون مقصودا او حاصلا من غير قصد
فضرورة التخصيص يتحقق فيها تكرر الاسناد فيستفاد منها التقوى وان لم يكن
مقصودا فقول المصنف واما كونه جملة فالتقوى اي فلا فائدة التقوى سواء كان
مقصودا ام لا ولو قال المصنف واما كونه جملة فالتقوى او لكونه سببا او لكونه
لضمير الشأن او للتخصيص لكان اوضح (قوله واسميتها الخ) حاصله ان المقتضى
لايراد الجملة مطلقا اما التقوى او كونه سببا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة
الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقيد بالشرط آه
فقول المصنف واسميتها اي والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها الخ فقوله
واسميتها مثل زيد ابوه منطلق وقوله وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيتها
مثل زيد ان تكرمه بكرمك واعلم ان الجملة في الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لان الظرفية

مختصر الفعلية والشرطية حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط والجزاء جملة فعلية او اسمية
مثل ان جئتني اكرمك اوقات مكرم والجملة الظرفية تقيد التقوى لانها فعلية فيتكرر
فيها الاسناد وكذا الشرطية ان كان الجزاء جملة فعلية مثل زيد يكرمك ان اكرمته
او زيد ان تكرمه يكرمك واما الجملة الاسمية فلا تقيد التقوى لعدم تكرار الاسناد فيها
(قوله لاسمية) خبران (قوله وكون تلك الجملة الخ) ينبغي ان تقيد بما خبرها اسم
نحو زيد ابوه منطلق لافعل نحو زيد ابوه انطلق والالم تعد الدوام والثبوت بل
التجديد والحدوث اذ زيد انطلق يساوي انطلق زيد في الدلالة على تجديد الانطلاق
كما صرح به الشارح في المطول (قوله للدوام) اي وهو زيد ابوه منطلق بدل على
دوام الانطلاق وعطف الثبات على الدوام مرادف (قوله وكونها فعلية) نحو زيد
يقرأ العلم اي يجدد قراءة العلم وقتا بعد وقت (قوله على اخصروه وجه) اي لان قولنا
يقرأ العلم اخصر من قولنا حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل (قوله للاعتبارات
المتنوعة) اي التي لانعرف الا معرفة ما بين ادوات الشرط من التفصيل كقولنا زيد
ان تلقه يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالاكرام الذي يحصل على تقدير
اللقى المشكوك فيه وزيد اذا لقبه يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام
الحاصل على تقدير اللقى المحقق وقس على هذا (قوله وظرفيتها) اي الجملة اي
كونها ظرفا وقوله لاختصار الفعلية اي لان زيد في الدار اخصر من زيد استقر
في الدار فاذا اقتضى المقام اعادة التجديد مع الاختصار اتى بالسند ظرفا لانه اخصر
من الجملة الفعلية ويفيد معناها وهو التجديد وقوله اذهى اي ظرفية بمعنى الجملة
الظرفية لما خوده من المقام لا الكون ظرفا اذا لكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل
ففي كلام المصنف استخدام ولا يصح ان يكون المراد من الظرفية في الاول الجملة
الظرفية لثلا يلزم من اضافتها للضمير اضافة الشيء الى نفسه المتمتعة بالتكليف
ومع التكليف فهو مخالف لما قبله من قوله واسميتها الخ لان المراد الكون اسما فمحل
نظام الكلام (قوله مقدرة بالفعل) لم نقل مقدرة بالجملة الفعلية اشارة الى الصحيح
من ان المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره للظرف (قوله لان الفعل هو الاصل
في العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لاقتضائه الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه
حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث
ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني آه فنارى (قوله وقيل باسم الفاعل)
هذا مقابل الاصح (قوله ورجح الاول الخ) حاصله انه قد يتعين تقدير الفعل
وذلك فيما اذا وقع الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في انه مقدر
بالفعل او بالاسم على الصلة فتقدر بالفعل حلا للشكوك على المتيقن لان الحمل عند
الشك على التيقن اولى فقوله لوقوع الظرف صلة للوصول الى فانه متى وقع

وقيل باسم الفاعل لان
الاصل في الخبر ان يكون
مفردا ورجح الاول
بوقوع الظرف صلة
للووصول نحو الذي
في الدار اخوك واجيب
بان الصلة من مظان الجملة
بخلاف الخبر ولو قال اذ
الظرف مقدر بالفعل
على الاصح لكان اصوب
لان ظاهر عبارته يقتضي
ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على القول
الصحيح ولا ينبغي
فساده (واما تأخير)
اي السند (فلان ذكر
السند اليه اهم كامن)
في تقديم السند اليه (واما
تقديمه) اي السند
(فلتخصيصه بالسند اليه)
اي لقصر السند اليه على
السند على ما حققناه في
ضمير الفصل لان معنى
قولنا تيمى انا هو انه
مقصود على التسمية لا
يتجاوزها الى القيسية
(نحو لافيهما غول)

سلة لابد من تقدير الفعل اى واذا وحده تيقن شئ حل المشكوك على ذلك التيقن
 (قوله واجيب الخ) حاصله ان قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق
 ولانسلم ان الحمل على المتيقن كلى واجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يعين
 تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فريد اذا لهم مكر في آياتنا
 لان اما لاتفصل من الفاء الا باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية
 لا يليها الافعال على الاصح واذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر فليحمل
 المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك التيقن منه دون الصلة (قوله من مظان الجملة)
 اى من المحال التى يظن فيها وقوع الجملة لا غير وانما عبر بالمظان لان صلة ال تكون
 غير جملة ظاهرا وان كانت جملة فى المعنى (قوله بخلاف الخبر) اى فليس من مظان
 الجملة اذا اصل فيه الافراد وحينئذ فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق
 (قوله لكان اصوب) انما لم يقل لكان صوابا لكان تأويل عبارة المصنف على معنى
 اذهى اى كلة الظرف او الجملة من حيث اشتمالها على الظرف او يراد بالظرفية الراجع لها
 ضمير هى الجملة الظرفية والمراد بالمقدرة التحققة والباء فى قوله بالفعل للسنة وقوله
 على الاصح راجع لقوله مقدرة اى لان الجملة الظرفية متحققة على الاصح بسبب تقدير
 الفعل عاملا فى الظرف ومقابل الاصح انها غير متحققة اصلا فتأمل (قوله ان الجملة
 الظرفية) اى التى هى معنى قوله اذهى (قوله ولا يخفى فساد) اى لان الظرف على
 ذلك المذهب مفرد لاجلة لان الطرف لا يقال له جملة او مفرد الا باعتبار متعلقه حيث
 كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته اولا والحاصل انه جزم بجملية
 الظرف حيث قال اذهى اى الجملة الظرفية ثم ذكر خلافا له المقدر فعل او اسم وهو
 فاسد اذ عند تقدير التعلق اسم يكون الظرف مفردا قطعاً (قوله اهم كاسر) يعنى ان
 الاهمية المقتضية لتقديم المسند اليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضية لتأخير المسند
 عن المسند اليه لان اسباب الاهمية المتقدمة التى هى اصائله ولا مقتضى للعدول عنه
 او كون تقديمه فيه نشوبى للمسند والغرض تقريره فى ذهن السامع كما تقدم فى قوله
 والذى حارت البرية فيه الخ او تعجبل المسرة كقولك سعد فى دارك او تعجبل المساء
 كقولك السفاح فى دار صديقك الى آخر ما مر تجرى هنا وهذا الكلام وان علم بما
 تقدم لكنه نه عليه هنا لئلا يوهى انه اغفله فى بابه ولم يذكره مع مقابله وهو التقديم
 (قوله اى لقصر الخ) اشار بذلك الى ان الباء داخلة على المقصور وقوله على ما حققناه
 فى ضمير الفصل اى من ان الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله
 لا يتجاوزها الى القبية) اى فقط وان تجاوز التسمية الى غيرها فهو من قصر الموصوف
 على الصفة قصر اى اسافيا (قوله نحو لافيا) اى ليس فى خور الجنة غول فعدم
 الغول مقصور على الكون فى خور الجنة لا يتعداه للكون فى خور الدنيا والغول

بفتح العين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء يقال غاله الشيء واغثاله اذا اخذه من حيث لا يدري كذا في الصحاح ثم ان جعل التقديم في الآية للتخصيص يقتضي ان هناك مسوغاً للابتداء بالنكرة غير التقديم لان افادة القصر في نحو ذلك مقيدة بان يصح الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنفي حيث جعل للعدول في المحمول لا يسوغ الابتداء بالنكرة وحيث لم يسوغ للابتداء جعل التنوين للتنويع لا كون المبتدأ مصدراً لان ذلك مخصوص بالدال على تعجب او دماء فاذا جعل المسوغ للتنويع صح الابتداء وكان التقديم حيثئذ واراد للمصر وهذا ظاهر اذا اعتبر العدول في المحمول وان اعتبر بالنسبة للموضوع كان المسوغ كونه في تاويل المضاف اى عدم القول (قوله فان فيها غولا) المناسب لما يأتي من الجواب ان يقول فان الكون فيها غول لكنه جارى كلام المصنف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خور الدنيا المقيد ان القصر انما هو على جزء المسند الذي هو الضمير العائد على خور الجنة وخلافه خور الدنيا (قوله بل على جزء منه) اى واذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآية لما اذا كان التقديم لقصر المسند اليه على المسند (قوله قلت) جواب يمنع قوله بل على جزء منه (قوله المقصود) اى مقصود المصنف وان كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف بقى خور الجنة) اى مقصور على الكون والحصول فى خور الجنة فالمقصود عليه هو المتعلق لان الحكم الثابت للظرف انما ثبت له باعتبار متعلقه ولم يصح الشارح بان يتعلق لظهوره وذكر الاتصاف اشارة الى انه من قصر الموصوف على الصفة فعدم القول موصوف والصفة التى قصر عليها هى الكون فى خور الجنة ووجه الاشارة ان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصريح بالاتصاف اشارة لذلك (قوله لا يتجاوز الى الاتصاف الخ) اى لا يتجاوز الى الكون فى خور الدنيا اى وان تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل وأشار الشارح بقوله لا يتجاوز الخ الى انه قصر اضافي لاحقيقى (قوله وان اعتبرت الخ) عطف على مقدر اى هذا ان اعتبرت النفي فى جانب المسند اليه وجعلته جزءاً منه وان اعتبرت الخ اى ان ما ذكر من ان المعنى ان عدم القول مقصور على الاتصاف بكونه فى خور الجنة لا يتعداه الى الاتصاف بكونه فى خور الدنيا ان اعتبرت النفي الذى هو لافى جانب المسند اليه المؤخر اى ان اعتبرته جزءاً منه واما ان اعتبرت النفي فى جانب المسند المقدم اى جزءاً منه فالمعنى الخ والحاصل ان القضية موجبة معدولة الموضوع على الاول ومعدولة المحمول على الثانى وليست سالبة واعتراض اعتبار العدول فى الموضوع مع انفصال حرف السلب بانه لو جاز لحاز كونه جزءاً من المسند فى ما ناقلت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين انما ناقلت هذا وقد تقدم ان الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بان الضرف يتوسع فيه اكثر من غيره

اى بخلاف خور الدنيا)
فان فيها غولا فان قلت
المسند هو الظرف اعنى
فيها والمسند اليه ليس
مقصود عليه بل على
جزء منه اعنى الضمير
المحور الرجوع الى خور
الجنة قلت المقصود ان
عدم القول مقصور على
الاتصاف بقى خور الجنة
لا يتجاوز الى الاتصاف
بقى خور الدنيا وان اعتبرت
النفي فى جانب المسند فالمعنى
ان القول مقصور على عدم
الحصول فى خور الجنة
لا يتجاوز الى عدم
الحصول فى خور الدنيا
فالمسند اليه مقصور على
المسند قصراً غير حقيقى
وكذا القياس فى قوله
تعالى لكم دينكم ولى دين
ونظيره ما ذكره صاحب
المفتاح فى قوله تعالى
ان حسابهم الاعلى ربى

وحينئذ فلا يضر الفصل به بين حرف السلب والموضوع وانما ارتكب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبة محضة لئلا يرد انه اذا كان تقديم المسند في الآية للمحصركان معاً ما نفي حصر القول في خور الجنة لانفي القول عنها وذلك لان النفي اذا اورد في كلام فيه قيد افاد نفي القيد فعلى هذا يفيد النفي القصر المقاد بقيد التقديم لاثبوته وقديقال لاداعي لذلك لان النفي قد تنوجه الى اصل الثبوت مع رجوع القيد الى النفي كما تقدم في قوله تعالى وماربك بظلام للعبد فالنفي لاصل الظلم مقيداً لذلك النفي بالمبالغة في تحققه وليس النفي مساطاً على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى وما هم بؤمنين فهو تأكيد نفي ثبوت الايمان لان النفي تأكيداً لثبوت الذي كان اصلاً في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح ان لا يعتبر العدول في الآية وسيد الكلام النفي المقيد بالقصر لانفي القصر

افاده العلامة الباقوي (قوله فالعنى ان القول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة) اي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة فهو من قصر الموصوف وهو القول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة (قوله لا يتجاوز الى عدم الحصول الخ) اي لا يتجاوز الى اتصافه بعدم حصوله في خور الدنيا اي وان تجاوزه الى الاتصاف بكونه مذموماً مثلاً وبكونه حاصلًا في خور الدنيا (قوله فالسند اليه مقصور على المسند قصرًا غير حقيقي) اي على كلا الاحتمالين اعني اعتبار النفي جزءاً من المسند اليه او من المسند (قوله لكم دينكم الخ) اي ان دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوز الى الاتصاف بكونه لي ودينى مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتجاوز الى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافي انه يتصف به امته المؤمنون فهو قصر اضافي (قوله ونظيره) اي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لانظيره في التقديم لان المسند فيه مؤخر على الاصل والحصر جاء من النفي والالامن التقديم (قوله حسابهم مقصور على الاتصاف) اي على اتصافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوز الى الاتصاف على) ضمير المتكلم راجع له عليه الصلاة والسلام وحص بذلك مع ان غيره مثله لانه هو الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله وللجهاد وفي نسخة لا يتجاوز الى الاتصاف على غير ربي وهي واضحة لان الاتصاف على غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله بجميع ذلك) اي جميع الامثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) وهو القول ودينكم ودينى وحسابهم وقوله على الصفة وهي الكون في خور الجنة والكون لكم ولي والكون على ربي (قوله دون العكس) اي لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه اقصر المسند اليه على المسند (قوله كما توهم بعضهم) وهو العلامة الخلفاى فتوهم ان القصر في قوله تعالى لا فيها غول من قصر الصفة على الموصوف والمعنى ان الكون في خور الجنة وصف مقصور

من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف على ربي لا يتجاوز الى الاتصاف على جميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ونهذا) اي ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند اليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لافيه ريب (لئلا يفيد) تقدمه عليه (ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن

على عدم الغول لا يعتمد الى العول وهذا القصر اضافي لاحقيق حتى يلزم انه ليس
لخمورها صفة الاعداء الغول مع ان له صفات اخر كالسلامة والراحة قال وقد ورد
ذلك القصر في قول علي رضي الله تعالى عنه

رضينا قسمة الجبار فينا * لنا علم وللاعداء مال *

فانه قصر الصفة على الموصوف اي ان الحال الذي لنا مقصور على العلم لا يتجاوز
المال والحال الذي للاعداء مقصور على المال لا يتجاوز العلم ويرد عليه ان الكلام
مع من يعتقد ان الغول في خور الجنة كخمور الدنيا لامع من يعتقد ان الاتصاف بعدم
الحصول في جور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة والصحة او لغيره فقط وبان
التقديم عندهم موضوع قصر المسند اليه على المسند لا قصر المسند على المسند اليه كما
هو مقتضى كلام ذلك البعض ولا يرد على هذا بيت علي فان قصر المسند فيه على المسند
اليه لم يستفد من تقديم المسند وانما استفيد من معونة المقام والزجاج بين الشارح وغيره
انما هو في ان قصر المسند على المسند اليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع
او من معونة المقام والحق ما ذكره الشارح من ان قصر الصفة على الموصوف لا يستفاد
من التقديم لان التقديم ليس موضوعا لذلك وانما يستفاد من معونة المقام فان اراد ذلك
البعض ان التقديم في الآية مفيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحا وان اراد
انه مفيد لذلك وضعا كان غير صحيح ثم ان قول الشارح كما توهمه بعضهم ظاهره ان
ذلك البعض توهم ذلك العكس في جميع الامثلة السابقة وليس كذلك اذ هو لا يظهر في
قوله تعالى ان حسابهم الاعلى ربي اذ لا يصح قصر الكون على ربي في حسابهم (قوله
لثلايفيد الخ) فيه نظرا لانه يقتضي ان التقديم يفيد الثبوت المذكور من حيث ان التقديم
يفيد الحصر مع انه لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل ذلك هو الغالب كما سيأتي في كلام
المصنف فالاولى لثلايتوهم ثبوت الريب بتقديمه نظرا الى ان الغالب فيه الحصر واجيب
بان المراد لثلايتوهم الافادة المذكورة او لثلايفيد توهم ذلك الامر فالكلام على حذف
المضاف او المراد لثلايفيد ذلك اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو
الاختصاص وقوله لثلايفيد الخ علة للنفي اي اتنى التقديم للظرف لاجل انتفاء الافادة
البنية على افهام اختصاص عدم الريب بالقرآن لو قدم الظرف (قوله في سائر) اي الباقي
من السور وهو البقية اي مع ان الريب منتف عنها لان المراد بالريب هنا كونها مظنة له
لا بالفعل لوقوعه في القرآن بخلاف الكون مظنة له فانه منتف عن سائر كتب الله لما فيها
من الاعجاز بنحو الاخبار عن الغيبات (قوله بناء على اختصاص الخ) علة لقوله يفيد
ثبوت الريب وفي الكلام جذف مضاف اي بناء على افهام اختصاص الخ اي لو قدم الظرف
وافهامه ذلك بالنظر للغالب والا فقد يقدم ولا يفيد القصر بان كان التقديم هو السو

للابتداء بالنكرة حيث لم يوجد مسوغ سوى ذلك التقديم بقول الشارح بناء على اختصاص بمنزله قولنا بناء على الغالب فتأمل (قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى) اي ولم يقل في سائر الكتب (قوله في مقابلة القرآن) اي دون سائر الكتب لان تخصيص انما هو باعتبار النظير الذي يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط دون كل كتاب غيرها فانه لا يتوهم فالحصر اضافي (قوله كما ان الاعتبار الخ) اي ولذلك قال الشارح في مفاد لافيهما غول ان عدم القول بخصوص بنحور الجنة دون خور الدنيا فانه فيها ولم يقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله من اول الامر) اي في اول ازمان ايراد الكلام (قوله لانعت) اي بخلاف ما لو اخرقانه ربما بظن انه نعت وان الخبر سيذكر (قوله اذا لعت لا يتقدم على النعوت) بخلاف الخبر مع المبتدأ فانه يتقدم فلو اخر ذلك المسند ربما ظن انه نعت واعترض بانهم لم يقدموا المسند في نحو زيد القائم للعلم من اول الامر بانه خبر واجيب بان مثل هذا اذا قدم كان هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب فالمسند انما يقدم على المسند اليه اذا كان المسند اليه نكرة ان قلت ارتكابهم ذلك في المنكر دون المرفوع يحتاج الى نكتة قلت قد يقال ان حاجة النكرة الى النعت اشد من حاجتها الى الخبر فهي تطلب النعت طلبا حثيثا فاذا اخر المسند بعدها توهم انه نعت بخلاف ما لو تقدم فانه لا يتوهم ذلك لان النعت لا يتقدم على النعوت وبالجمله فالتقديم في خبر النكرة بمنزله ضمير الفصل في خبر المعرفة في ان كلا منهما معين للتجربة (قوله لا يتقدم على النعوت) اي بوصف كونه نعتا والافعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل كما ان نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا (قوله لانه ربما يعلم انه خبر) اي مع التأخير (قوله بالتأمل في المعنى) اي ويعلم بغير ذلك ايضا ككون المذكور لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر المتقدم معرفة فالشارح لم يرد الحصر (قوله والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر) اي بعده فيهم السامع ان غرض المتكلم به الاخبار لانعت (قوله كقوله) اي قول حسان بن ثابت في مدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبعد البيت المذكور * له راحة لو ان معشار جودها * على البركان البراندى من البحر * والهمم جمع هممة وهي الارادة المتعلقة بمراد ما على وجه العزم فان كان ذلك المراد من معالي الامور كانت علمية وان كان من سفاستها فهي ذنبية وقوله لانتهى لكبارها اي لا آخر لكبارها بمعنى انه لا يحاط بكبارها ولا يحصى عدد والصغرى منها اجل باعتبار متعلها من الدهر والحاصل ان هممه عليه الصلاة والسلام كلها علمية لكن بعضها اعلى من بعض باعتبار متعلها فهمته المتعلقة بفتح مكة او غزوة بدر او احد مثلا اعظم من همته المتعلقة بغزوة هو اذن وهمته الصغرى اجل باعتبار متعلها

وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه الاعتبار في مقابلة القرآن كما ان الاعتبار في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لامطابق المشروبات وغيرها (او التنبيه) عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه (من اول الامر على انه) اي المسند (خبر لانعت) اذا لعت لا يتقدم على النعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لانعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للبدا (كقوله * له همم لانتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر * حيث لم يقل همم له (او التفاؤل) نحو سعدت بفره وجهك الايام

من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهمه المثل لانه لوقوع العظام فيه كأنه ههما
تطلق بتلك العظام فالصغرى اجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه او في الكلام حذف
مضاف اى اجل باعتبار متعلقها من همم الدهر اى باعتبار متعلقها او الكلام على حذف
مضافين اى اجل من همم اهل الدهر غيره عليه السلام واتما قلنا باعتبار متعلقها
لان المهمة هى الارادة ولا تفاوت فيها باعتبار نفسها (قوله حيث لم يقل هممه) اى
لخوف توهم ان له صفة لهمم وقوله لا منتهى لكبارها خبر لها او صفة بعد صفة والخبر
محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهوايات الهمم الموصوفة له عليه السلام لا اثبات
الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة اخرى للهمم الموصوفة لانه حيثئذ يكون الكلام
مسوقا لدح هممه عليه السلام لا مدحه عليه السلام قاله عبد الحكيم تقدم له للتنبيه
من اول الامر على انه خبر لانفت (قوله او التفاؤل) هو سماع المخاطب من اول
وهلة ما يسر (قوله سعدت الخ) تمامه وتزينت ببقائك الاعوام لا يقال هذا
المسند فعل يحجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاؤل اذ لا يقال فى المسند قدم
لفرض كذا الا اذا كان جائز التأخير على المسند اليه لانا نقول التمثيل مبنى على مذهب
الكوفيين الجوزين لتقديم الفاعل على الفعل اذ يقال ان الفعل هنا يجوز تأخيره
فى تركيب آخر بان يقال الايام سعدت بفره وجهك على انك من باب الاختيار
بالجملة لاعلى ان يكون فعلا فاعله تقدم عليه فتقديم سعدت فى هذا التركيب المؤدى
الى كون المسند اليه فاعلا مع صحة تأخيره باعتبار تركيب آخر لاجل ما ذكر من
التفاؤل بخلاف ما لو اخر سعدت بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تفاؤل لما علمته من
معنى التفاؤل وقول سم ان التفاؤل لا يتوقف على التقديم فيه نظر (قوله او التشويق)
اى للسامعين (قوله طول) اى بسبب اشتماله على وصف او اوصاف متعلقة بالمسند
اليه (قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو محمد بن وهيب فى مدح العتصم بالله (قوله هذا
هو المسند) انما لم يكن هو المسند اليه مع انه مخصص بالوصف لما يلزم عليه من الابتداء
بنكرة والاختبار بمعرفة وقدم انه لم يوجد فى كلامهم الاخبار بمعرفة عن نكرة فى غير
الانشاء نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضمى الخ يدل منه لكنه كلف آه بس
(قوله من اشرق الخ) اشار بذلك الى بيان معنى الفعل والى صبطه بضم الاول احترازا
عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوح الاول (قوله بمعنى صار مضيا) انما عبر
بمعنى اشارة الى ان المراد باشرق المأخوذ منه صار مضيا لانه من اشرق بمعنى دخل
فى وقت الشروق واتما لم يقل بمعنى اضاء للمبالغة اى ان الدنيا كانت مظلمة ثم صارت
مضيئة عند وجود من ذكر بخلاف التعبير باضاء فانه افاد التجدد الا انه محتمل
المفارقة ويحتمل عدمها بخلاف صار فانها مفيدة للانتقال والدوام بعده كذا قرره
شيخنا العدوى (قوله فاعل تشرق) اى لا طرف لتشرق كما قال بعضهم لان جعله

(او التشويق الى ذكر المسند
اليه) بان يكون فى المسند
المتقدم طول يشوق النفس
الى ذكر المسند اليه فيكون
له وقع فى النفس ومحل من
القبول لان الحاصل بعد
الطلب اعز من المناسق بلا
تعيب (كقوله ثلاثة) هذا
هو المسند المتقدم الموصوف
بقوله تشرق من اشرق
بمعنى صار مضيا (الدنيا)
فاعل تشرق والعائد الى
الموصوف هو الضمير المجرور
فى (يهيجتها) اى يحسنها
ونضارتها اى نصير الدنيا
منورة بهجة هذه الثلاثة
وبهائها والمسند المتأخر
هو قوله (شمس الضمى
وابواسمى والقمر تنبيه
كثير بما ذكر فى هذا الباب)
يعنى باب المسند (والذى
قبله) يعنى باب المسند اليه
(غير مختص بهما كالذكر
والحذف وغيرهما) من
التعريف والتكثير والتقديم
والتسأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق

فاعلا ابلغ (قوله والعائد الى الموصوف) اى والرابط للموصوف النكرة بالجملة الواقعة
صفة هو الضمير الخ (قوله وبهاثما) عطف على البهجة مفسر لها (قوله شمس الضمى)
اضاف شمس الى الضمى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ابدائها (قوله وابواسحق)
كنية للمعتمد بالله الممدوح وفي توسطه بين الشمس والقمر اشارة لطيفة وهو انه خير
منهما لان خير الامور اوسطها وانهما كالخدم له بعضهم متقدم وبعضهم متأخر
عنه ولما فيه من ايهام تولده من الشمس والقمر وان الشمس امد والقمر ابوه (قوله كثير
مما ذكر) اى كثير من الاحوال المذكورة في هذا الباب (قوله غير مختص بهما)
بل يكون الكثير في المفعول به وفي الحال والتمييز والمضاف اليه (قوله كالذكر الخ)
مثال للكثير (قوله وغير ذلك) اى كالأبدال والتأكيذ والعطف (قوله وانما قال كثير)
اى ولم يقل جميع (قوله لان بعضا) اى بعض الاحوال وهو غير الكثير مختص بالباين
فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالباين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان
نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله كضمير الفصل) اى فانه مختص بالنسبة التى
بين المسند والمسند اليه فقول الشارح المختص بماين الخ اى بالحكم الذى بين الخ
او بالمكان الذى بينهما وفي بعض النسخ المختص بماين تنية باب (قوله فانه) اى
الكون فعلا (قوله اذ كل فعل مسند دائما) اى ما لم يكن مكفوقا بما كقلا وطالما وكثما
فانها انسلخت عن معنى الفعلية وصار معنى الاول التنى والآخرين التكثير وما لم يكن
زائدا كان الزائدة او مؤكدا للفعل قبله (قوله وقيل الخ) فانه الشارح الزوزنى وحاصل
كلامه انه انما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع لانه لو قال وجميع ما ذكر غير مختص بالباين
بل يجرى في غيرهما لاقتضى ان كلاما مضى اى كل فرد من افراد الاحوال المذكورة
يجرى في كل فرد مما يصدق عليه انه غير المسند والمسند اليه وهذا غير صحيح لانتقاضه
بالتعريف والتقديم لان كلا منهما لا يجرى في سائر افراد الغير انمن افراد الحال
والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجرى في الحال والتمييز وان جرى في المفعول والتقديم
وان جرى في المفعول لا يجرى في المضاف اليه فقوله هو اى لفظ كثير اشارة وقوله الى
ان جميعها اى كل فرد منها وقوله لا يجرى في غير الباين اى في كل فرد من افراد الغير
وقوله فانه لا يجرى في الحال الخ اى وان جرى في المفعول وكذا يقال في التقديم (قوله
وفيه نظر) اى في هذا القيل نظر وحاصله ان ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا
جميع ما ذكر غير مختص بالباين اى بل يجرى في غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال
المذكورة في الباين يجرى في كل ما يصدق عليه انه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف
والتقديم وليس كذلك بل معناه ان كلا من الاحوال يجرى في بعض ما يصدق عليه انه
غير الباين لانه يكفى في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منهما في بعض
ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضى ان فردا واحدا من الاحوال يجرى

وانما قال كثير لان بعضها
مختص بالباين كضمير الفصل
المختص بماين المسند اليه
والمسند وكون المسند
فعلا فانه مختص بالمسند
كل فعل مسند دائما وقيل
هو اشارة الى ان جميعها
لا يجرى في غير الباين
كالتعريف فانه لا يجرى
في الحال والتمييز والتقديم
فانه لا يجرى في المضاف اليه
وفيه نظر لان قولنا جميع
ما ذكر في الباين غير مختص
بهما لا يقتضى ان يجرى شئ
من المذكورات في كل واحد

في كل ما يصدق عليه انه غير البايين فضلا عن جريان كل واحد من الاحوال في كل ما يصدق عليه انه غير البايين غاية الامر انه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل ان الزوزني حل غير البايين على كل ما يصدق عليه انه غيرهما فقال ما قال فرد الشارح بما حاصله ان المراد الغير في الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزني بل ما ذكرته انا بقولي وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبايين الخ (قوله فضلا عن ان يجري كل منها) اي من الاحوال وقوله فيه اي في كل فرد ما يصدق عليه انه غير البايين قال السيرامي وفضلا مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يجود بدرهم فضلا عن الدينار اي ان عدم اعطائه الدرهم امر زائد على عدم اعطائه الدينار لانه ممنوع اولا عن اعطاء الدينار ثم عن اعطاء الدرهم فمن الواقعة بعدها اما معنى على اول النجواز وتشمعل بين كلامين مختلفين انجبا وسلبا بعد انتفاء الادنى ليلزم انتفاء الاعلى بالطريق الاولى قال سم في قوله فضلا الخ اشارة الى ان مراد هذا القيل انه لو عبر بقوله جميع مذكور في البايين غير مختص بهما لافاد ان كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفي لعدم الاختصاص) اي عدم اختصاص كل فرد من افراد الاحوال المتقدمة بالبايين وقوله ثبوته اي ثبوت كل واحد مما ذكر من الاحوال وقوله في شيء مما يغايرهما اي مما يغاير المسند اليه والمسند ولو كان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله اذا تقن اعتبار ذلك) اي الكثير (قوله لا يخفى عليه اعتباره الخ) اي فاذا علم مما تقدم مثلا ان تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فاريد افراده لثلاث الخ لقلب السامع غير المدح من اول وهلة عرف ان المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على اهل وقته واذا عرف مما تقدم ان الحذف لضيق المقام بسبب الوزن او الضجر والسأمة عرف ان حذف المفعول به كذلك واذا عرف ان الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف ان الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك اكرمت زيدا احاك وقس على ذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع وآلآب

من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبايين ثبوته في شيء مما يغايرهما فانهم (والقطن اذا تقن اعتبار ذلك فيهما) اي في البايين (لا يخفى عليه اعتبار في غيرهما) من المفاعيل والمحقات بها والمضاف اليه

(احوال متعلقات الفعل)

احوال متعلقات الفعل

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به والثاني نكات تقديم على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذ ككر مقدمة للمطلب الاول بقوله الفعل مع المفعول الى قوله ثم الحذف الخ فقوله ثم الحذف هو اول المقصود بالترجئة وقوله متعلقات بكسر اللام اي احوال الامور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلا متعلق بالكسر اي متشبه وهذا هو

الاحسن وان صح العكس لان كلا متعلق بالاخر ووجه او اوية الكسر ان المفاعيل
وما الخق بها مفعولة وكون المفعول لضعفه متعلقا بالكسر اتسب لان المتعلق هو المتشبه
وهو اضعف من المتشبه به تأمل (قوله قد اشير الخ) انما لم يقل صرح لانه
لم يصرح فيه وانما قال غير محض بهما بل يجري في غيرهما ومن جملة الغير متعلقات
الفعل وانما لم يكن هذا صريحا لان هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير في غيرهما
جريانه في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل (قوله تفصيل
بعض من ذلك) اى من ذلك الكثير ومصدق ذلك البعض حذف المفعول
وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المفعولات على بعض ولا شك ان الحذف والتقديم
قد تقدمتا في البابين وقوله لكن ذكر الخ استدراك على ما ينوهم ان ما ذكر في هذا
الباب مكرر مع ما سبق ثم ان قضية هذا الاستدراك ان المراد باحوال متعلقات
الفعل بعض احوال متعلقاته وفيه انه يلزم عدم احصار الفن في الابواب الثمانية
فالوجه ان المراد الجميع الا انه اقتصر على البعض استثناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير
هذا الباب لظهور جريانه فيه والبعض الذى فصل هنا لا يقتصر على ما اشير اليه
اجالا كما اقتضاه كلام الشارح قاله يس (قوله لاختصاصه) اى ذلك البعض
(قوله بمزيد بحث) اى بحث زائد على البحث السابق والمراد بالبحث التكاثر ولا شك
انه ذكر الحذف والتقديم هنا نكتا زائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم
وما ياتى (قوله ومهد لذلك) اى لذلك البعض اى لبعض ذلك البعض لان قوله الفعل
مع المفعول الى قوله لا اعادة وتويعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به (قوله الفعل)
هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذى هو قوله كالفعل وقوله مع الفاعل
حال من الفعل واما فى الحالين حرف التشبيه اى الفعل يشابه حال كونه
مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل وهذا التركيب نظير قولك
زيد قائما كهو جالسا وفي الفنارى ان الطرف مفعول لمضاف مقدر اى ذكر الفعل
مع المفعول كذكره مع الفاعل (قوله مع المفعول) اراد به المفعول به بدليل قول الشارح
واما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم
لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر الفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض
من ذكرها مع الفعل اعادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة
وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليها (قوله من ذكره معه) المراد بذكره
معه اعم من الذكر لفظا او تقديرا (قوله اى ذكر كل الخ) اى فالضمير الاول على
الاحتمال الاول عائد على كل من المفاعل والمفعول وافراد الضمير باعتبار كل واحد
والضمير الثانى للفعل وعلى الاحتمال الثانى بالعكس ويؤيد الاحتمال الثانى امران الاول

قد اشير في التنبيه الى ان
كثيرا من الاعتبارات
السابقة يجرى في متعلقات
الفعل لكن ذكر في هذا
الباب تفصيل بعض ذلك
لاختصاصه بمزيد بحث
ومهد لذلك مقدمة فقال
(الفعل مع المفعول كالفعل
مع الفاعل فى ان الغرض
من ذكره معه) اى ذكر
كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل
مع كل منهما (اعادة تلبسه
به) اى تلبس الفعل بكل
منهما اما بالفاعل فن جهة
وقوعه منه

قول المصنف الفعل مع الفاعل فان الحدث عنه في هذه العبارة الفعل وحيث انه هو اولي
بعود الضمير الاول عليه الثاني قوله افادة تلبسه به فان الضمير الاول عائد على الفعل
والثاني على كل من الفاعل والمفعول والاولى ان يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد
الاحتمال الاول امر ان ايضا الاول ان الترجمة لاحوال متعلقات الفعل الثاني ان كلمة
مع تدخل على المتبوع غالبا والفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفعول لانه عامل والعامل
اقوى من المفعول وانما قلنا غالبا لانها قد تدخل على التابع ومنه قول المصنف الفعل مع
التفعول كالفعل مع الفاعل فانه قد ادخلها على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل مرادا
بها مجردا لمصاحبة لامر خطابي وهو الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة
اليه وحق المضاف اليه انه يقدم في الذكر التفصيلي (قوله افادة تلبسه به) اي افادة
المتكلم السامع تلبسه اي تعلقه وارتباطه به (قوله اما بالفاعل) اشار بذلك الى ان تلبس
الفعل بهما مختلف فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة اخرى وقوله
من جهة وقوعه منه لم يقل او قيامه به مع ان الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل كضرب
زيد عمرا والى ما يقوم به كعرض زيد ومات عمرو لان الكلام في الفعل المتعدى للفعل به
ولا يكون الا واقعا من الفاعل بالاختيار (قوله لافادة وقوعه اي تقيسا او اثباتا وقوله
مطلقا اي حاله كونه مطلقا عن ارادة العلم من وقع منه او عليه (قوله اي ليس الغرض
من ذكره معه) اي من ذكر كل منهما مع الفعل (قوله من غير ارادة ان يعلم ممن وقع) اي
من غير ارادة ان يعلم جواب ممن وقع (قوله من غير ذكر الفاعل) اي فاعل الضرب
وقوله او المفعول اي الذي وقع عليه (قوله لكونه عبثا) علة لقوله من غير ذكر اي
لكون ذكر الفاعل او المفعول عبثا اي غير محتاج له بل زائد على الغرض المقصود وغير
المحتاج اليه عن عند البلاغ وان افاد فائدة لانه زائد على المراد فاندفع ما يقال كيف يكون
عبثا مع انه افاد فائدة وهي بيان من وقع منه الفعل او عليه (قوله فاذا لم يذكر) مفرع
على قوله الفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يدكر راجعا للفعل به لالواحد
من الفاعل والمفعول او للفعل وضمير معه لواحد منهما مع ان ذلك يقتضى ما قبله لانه
يدل على ما صنعت قول المصنف فالغرض الخ (قوله المتعدى) اخذه من كون الكلام
في المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدى (قوله فالغرض) اي من ذلك التركيب الذي يسند
فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر التفعول وقوله ان كان اي ذلك الغرض وقوله اثباته
لفاعله اي في الكلام المثبت وقوله او تقيبه عنه اي في الكلام المنفي (قوله من غير اعتبار
عموم او خصوص الخ) الاولى اسقاط ذلك والاقتصار في تفسير الاطلاق على قوله
من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل لان التزويل المذكور انما يتوقف على عدم اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم او خصوص بل يجوز ان يقصد التعميم

واما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه (لا افادة
وقوعه مطلقا) اي ليس
الغرض من ذكره معه افادة
وقوع الفعل وثبوته في
نفسه من غير ارادة ان يعلم
بمن وقع وعلى من وقع اذ
لو اريد ذلك قبل وقع
الضرب او وجد او ثبت
من غير ذكر الفاعل
او المفعول لكونه عبثا
(فاذا لم يذكر) المفعول به
(معه) اي مع الفصل
المتعدى المسند الى فاعله
(فالغرض ان كان اثباته)
اي اثبات الفعل (لفاعله
او تقيبه عنه مطلقا) اي
من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده
او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا
عن

عمومه وخصوصه (نزل)
 الفعل المتعدي (منزلة
 اللازم ولم يقدر له مفعول
 لان المقدر كالمذكور)
 في ان السامع يفهم منها
 ان الغرض الاخبار بوقوع
 الفعل من الفاعل باعتبار
 تعلقه بمن وقع عليه فان
 قولنا فلان يعطى الدنانير
 يكون لبيان جنس ما يتناول
 الاعطاء لالبيان كونه
 معطيا ويكون كلاما مع
 من اثبت له اعطاء غير
 الدنانير لامع من نفي
 ان يوجد منه اعطاء
 (وهو) اى هذا القسم
 الذى نزل منزلة اللازم
 (ضربان لانه اما ان يجعل
 الفعل حال كونه (مطلقا)
 اى من غير اعتبار عموم
 او خصوص فيه ومن غير
 اعتبار تعلقه بالمفعول

وينزل منزلة اللازم واجاب الشيخ نيس بما حاصله انه انما اتى بما ذكر في التفسير لاجل مطابقة
 قول المصنف الا ترى ثم ان كان المقام خطايا افاد ذلك مع التعميم لالكون التزليل يتوقف
 على ما ذكر من عدم اعتبار العموم او الخصوص في الفعل وبيان ذلك ان المصنف افاد
 فيما يأتى انه اذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة واذا كان
 خطايا افاد الفعل العموم معونة المقام الخطابي فتفصيله الفعل فيما يأتى الى افادة العموم
 او الخصوص يدل على انه اراد هنا بالاطلاق عدم اعتبار عموم الفعل او خصوصه
 فلذلك ادخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق وان كان تنزيل الفعل منزلة اللازم
 لا يتوقف على ذلك وفي ابن يعقوب ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم
 اعتبار تعلقه بمن وقع عليه وحينئذ فلا يراد تأمل (قوله بان يراد جميع الخ) تصوير
 لا اعتبار العموم وقوله بان يراد بعضها تصوير لا اعتبار الخصوص (قوله فضلا
 عن عمومه) اى عموم من وقع عليه الفعل الذى هو المفعول وكذا يقال في خصوصه ثم ان عموم
 المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه لان افراد الفعل كالاغطاءات وافراد المفعول
 الاشخاص المعطون (قوله نزل منزلة اللازم) اى الذى وضع من اصله غير طالب
 للمفعول (قوله ولم يقدر له مفعول) من عطف اللازم على المزموم وانما يقدر له مفعول
 لان الغرض مجرد اثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث
 قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذى صرح
 فيه بمفعول الفعل ان الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان القصد
 انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذى وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل الذى هو المطلوب
 وحينئذ فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر لما في ذلك من انتقاض غرض التكلم (قوله
 يفهم منهما) اى من المذكور والمقدر (قوله فان قولنا الخ) مثال لفهم السامع
 من المذكور ان الغرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الاشارة للفرق بين اعتبار تعلق
 الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه انك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه
 الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهل
 تعلقه بالدنانير فتزد فيه او غفل او اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع
 من جهل وجود الاعطاء وانكره اصالة فقول الشارح لبيان جنس ما يتناول الاعطاء
 اى لبيان جنس الشيء الذى يتعلق به الاعطاء وهو الشيء المعطى كاللدنانير في المثال وقوله
 ما يتناوله الاعطاء اى اعطاء فلان هذا هو المراد فمقطع قول سم قد يقال اذا كان لبيان
 ما ذكر فلا حاجة لذكر الفاعل على ان ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه احذر كنى الاسناد
 لامر منه (قوله لالبيان كونه معطيا) اى والاقتصر في التعبير على قولنا فلان معط
 (قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير) اى او تردد فيه او غفل عنه

(كناية عنه) اى عن
ذلك الفعل حال كونه
(متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة اولاً)
يجعل كذلك (الثانى)
كقوله تعالى قل هل يستوى
الذين يعلمون والذين
لا يعلمون (اى لا يستوى
من يوجده حقيقة العلم
ومن لا يوجد واتما قدم
الثانى لانه باعتبار كثرة
وقوعه اشد اهتماما بحاله
(السكاكى) ذكر في بحث
افادة اللام الاستفراق
انه اذا كان المقام خطايا
لا استدلاليا كقوله المؤمن

ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر انه يرد بذلك عليه ولا يقال اذا كان ما ذكر كلاما
مع المنكر لاعطاء الدناير او المتردد فيجب توكله لما تقدم ان كل كلام مع المتردد او المنكر
يجب توكله او الايمان بصيغة التخصيص ولان تأكيد ولا تخصيص هنا فيجب ان يكون
هذا كلاما مع من اثبت له اعطاء والحال انه خالى الذهن عن كون المعطى دناير او غيرها
لانا نقول ان تخصيص الشئ بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه عرفا واستمعا لا
او يقال يكتفى في التأكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلى التقوية او التخصيص
(قوله لامع من نفي ان يوجد منه اعطه) اى والا لا قصر على قوله فلان يعطى فان
قبل ان من نفي عنه الاعطاء منكر والكلام الملقى اليه يجب تأكيده ولان تأكيد في قولنا
فلان يعطى قلنا قد تقدم الجواب عن نظير ذلك (قوله لانه) اى الحال والشان (قوله
كناية عنه) اى مغبراه عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على
طريق الكناية وصح جعل الفعل المزيل منزلة اللازم كناية عن نفسه متمديا لاختلاف
اعتباريه فصح ان يجعل باعتبار احدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما فالفعل عند
تزييله منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن
شئ مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع ان الكناية اطلاق
الملزوم وارادة اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق الا ان يقال ان اللزوم ولو بحسب الادعاء
كاف في الكناية بواسطة القرينة وحينئذ يدعى ان المطلق ملزوم للمقيد والحاصل
ان جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانسالة من الملزوم الى اللازم بناء على ان
مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله دلت عليه) اى على ذلك المفعول
المخصوص قرينة (قوله قل هل يستوى الخ) الاصل هل يستوى الذين يعلمون الذين
والذين لا يعلمونه ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل
الماهية الكلية اى هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم
بعد ان كان المراد علم شئ مخصوص مبالغة في الذم اشارة الى ان الجهال الذين لا علم
عندهم بالدين كائنهم لا علم عندهم اصلا وان حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهايم
والحاصل ان الغرض نفي المساواة بين من هو من اهل العلم وبين من ليس من اهل العلم
لا بين من هو من اهل علم مخصوص وبين من هو ليس من اهل العلم الخصوص فلذلك
نزل الفعل منزلة اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
تدل عليه القرينة (قوله ذكر في بحث افادة اللام الخ) الغرض من سوقه مع ان المتعلق
بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر في بحث حذف المفعول الخ تصحيح الحوالة عليه
بقوله فيما بعده بالطريق المذكور (قوله اذا كان المقام) اى الذى اورد فيه المحلى بأل
(قوله خطايا) بفتح الخاء اى يكتفى فيه بالقضايا الخطايا وهى المقيدة للظن كالواقعة
في المحاورات اى في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقوله كل من يشئ في اسبل

بالسلاح فهو سارق فان هذا غير مقطوع به وانما يفيد الظن وانما قيد بالخطابي لانه اذا كان المقام الذي اورد فيه المحلى بال استدلالا اى لا يكتفى فيه الا بالقضايا القيدة للبعين كالمورد اذ اقامه دليل على عدم تعدد الاله فان المعروف حينئذ انما يحمل على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع كما في القضية المهمة عند المناطقة اذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة فانه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض (قوله كقوله المؤمن) اى قول النبي عليه الصلاة والسلام كما في بعض النسخ وهذا مثال للخطابي (قوله غير كريم) الغير بكسر القين اى يناقل عن الحيل لصرفه العقل عن امور الدنيا واشتغاله بامور الآخرة لاجله بالامور وغاياته وحيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر فينخدع ويتقاد لما اراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه والكريم جيد الاخلاق (قوله والمنافق) اى تفافا عنيا (قوله خب الخ) الخب بفتح الخاء الخداع بتشديد الدال اى كثير الخداعة واما بكسر ها فالخداعة لكن الرواية بالنسخ وحينئذ فالمنعى انه مخادع ما كر خبث سريره وصرفه العقل الى ادراك عيوب الناس توصلا للافساد فيهم واليهم ضد الكريم فالنبي عليه الصلاة والسلام انما قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق للدليل قطعى قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنية اذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكر والخداع وحينئذ فالمقام خطابي لاستدلالى (قوله حل المفرد) اى حل السامع المعروف باللام المورد في ذلك المقام الخطابي وقوله حل جواب اذا (قوله مفردا) اى كما في الحديث فان المراد كل مؤمن غراى متفائل من الحيلة (قوله اوجعا) كقولك المؤمنون احق بالاحسان اى كل جماعة من المؤمنين احق به (قوله على الاستغراق) اى استغراق الآحاد في المفرد والجوع في الجمع (قوله بعلة ابهام) الباء للسببية متعلقة بحمل وازافة علة لما بعده بيانية اى بسبب علة هى ابهام السامع اى الانقاع في وهمه موافق ذهنه وقوله ان القصد اى قصد السامع اى التفاته الى فرد دون آخر ترجيح لاحد الامر من المتساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل كذا قرر شيخنا العدوى وذكر بعض الحواشي ان المراد ابهام المتكلم السامع ان قصده والتفاته الى فرد الخ وهو ظاهر ايضا وحاصله ان المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على ارادة معين من الافراد فعداى بما يوهم ان قصده الى فرد دون آخر تحكم فيكل السامع في فهم ارادة العموم على كون خلافه تحكما فحمله على العموم قضاء لحق ما افاده ظاهر ما اتى به وهو ان عدم العموم فيه تحكم قال سم وانما انقم لفظ الابهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الافراد في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحل عليه (قوله ترجيح لاحد المتساويين الخ) اى فدل على العموم والحمل عليه الترجيح المذكور وهو ظنى اى يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينة خفية تقتضى الحمل على البعض ولذا عبر بالابهام

غير كريم والمنافق خب
لثيم حل المفرد باللام
مفردا كان اوجما على
الاستغراق بعلة ابهام
ان القصد الى فرد دون
آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد
المتساويين على الآخر ثم
ذكر في بحث حذف
المفعول انه قد يكون
بالقصد الى نفس الفعل
ينزيل المتعدى منزلة
اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطى الى معنى يفعل
الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة ابهاما للبالغة
بالطريق المذكور في افادة
اللام الاستغراق

كافلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح لان التساوى انما يتحقق عند عدمه فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله انه قد يكون الخ) الضمير للحال والشان وقوله القصد اى الالتفات والملاحظة من التكلم الى نفس الفعل وقوله تنزيل اى بسبب تنزيل التكلم الفعل المتعدى منزلة اللازم (قوله ذاهبا) حال من فاعل تنزيل وان كان متروكا اى حال كون المتكلم ذاهبا الى ان المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله ابهاما علة للذهاب اى وانما ذهب التكلم لذلك لاجل ان يوقع في وهم السامع ان قصده المباشرة اى التعميم وهذه المبالغة المذكورة تحصل بالطريق المذكور وهى قوله ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد الامرين للتساويين من غير مرجح وذلك لانه حيث كان المقام خطايا وكانت الحقيقة انى ارادها التكلم توجد في جميع افرادها فالنفاة السامع فيها الى فرد دون آخر نتجكم فلا بد من الحمل على العموم لاجل ان ينبنى ذلك (قوله فجعل المصنف قوله) اى قول السكاكى (قوله اشارة الى قوله) اى قول السكاكى (قوله واليه) اى الى الجعل المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله اوالى الطريق المذكور (قوله ثم اذا كان المقام خطايا الخ) اى ثم اذا كان المقام الذى اورد فيه الفعل المنزل منزلة اللازم الذى لم يجعل كناية عن نفسه متعديا لمخصوص خطايا ونحوها للتراخي في الرتبة لان اثبات العموم اعظم من اثبات اصل الفعل (قوله يكتفى فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطايا لصفة كاشفة له كما هو ظاهره وحينئذ فالاولى الاثبات باى وقوله يكتفى فيه بمجرد الظن اى يكتفى فيه بالكلام الاقناعى الذى يورث الظن وذلك كالتقصاضا القبول ولا يحتاج فيه الى دليل قطعى (قوله لاستدلاليا) اى لانه اذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظنى فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهانى) اى اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالي لانه صفة كاشفة له فكان الاولى الاثبات باى التفسيرية (قوله افاد المقام او الفعل ذلك اى كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان المقام الخطايا لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لماعل او نفيه عنه مطلقا وانما يفيد التعميم والفعل بالعكس اى يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم وحينئذ فلا يصح ان يستقل احدهما بافادة الجميع بل المقام والفعل متعاونان في افادة الجميع * الثانى ان الظاهر ان المقاد نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فكان الاولى للشارح ان يقول افاد الفعل بمعونة المقام الخطايا ذلك اى ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم ويمكن الجواب عن الاول بان او بمعنى الواو وعن الثانى بان ما ذكره من كون الغرض كذا من مستبعات التراكم التى يفيدها وان لم يستعمل فيها (قوله دفعا للحكم) وذلك لان حله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كل يلزم منه الحكم المذكور (قوله

فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطايا لاستدلاليا حل المرفع باللام على الاستفراق واليد اشار بهوله (ثم) اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل ونزله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطايا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (افاد) المقام او الفعل (ذلك) اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى افراد الفعل (دفعنا للحكم) اللازم من حله على فرد دون آخر

وتحقيقه) اى بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والسرفى الايتان بهذا
البيان انه لما كان فى افادة الفعل العموم فى المصدر عموض ودقة من جهة انه اذا
قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله يفعل
الاعطاء والحقيقة توجد فى جميع الافراد فالحمل على بعضها تحكم حتى ذهب علماء
الاصول من الخيفة الى ان المصدر المدلول عليه بالفعل لا يمتثل العموم حتى لو نواه
التكلم لا يصدق لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطايا
احتاج الى تحقيقه (قوله حينئذ) اى حين اذا كان القصد ثبوت الفعل الى فاعله
(قوله يفعل الاعطاء) اى الذى هو مصدر يعطى اى يوجد هذه الحقيقة وانما كان
معناه ما ذكره لان الفرق بين المعرفة والنكرة بعد اشتراكهما فى ان معناه معلوم
للمخاطب والتكلم ان الحضور فى الذهن والقصد الى الحاضر فيه معتبر فى المعرفة دون
النكرة واذا كان القصد الى نفس الفعل يكون المصدر معرفة واللام فى لام الحقيقة
واعلم ان كون الفعل مفاده الحقيقة المعرفة لا يمنع منه كونه فعلا لا يقبل ال لان
مضمته يقبلها فلذا صح اعتبارها فيه ثم ان المراد بالفعل فى قول الشارح يفعل
الاعطاء المعنى المصدري وبالاعطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحينئذ لا يقال ان الاعطاء
فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل (قوله على استغراق الخ) اى بان يراد الحقيقة فى ضمن
جميع الافراد (قوله مبالغة) اى لقصد المبالغة (قوله لئلا الخ) اى وارتكبت
المبالغة لئلا فهو علة للعللة (قوله الثبوت) اى ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار
عموم ولا خصوص اى فى الفعل (قوله لا ذل ذلك) اى ما ذكر من المناطة (قوله فان
عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض) اى كالعوم فى الفعل فان عدمه غير معتبر فى الغرض
وقوله لا يستلزم الخ اى لان عدم اعتبار الشئ ليس اعتبارا لعدمه فيصح ان
لا يعتبر الشئ ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم فى ان قصد التخصيص يصح معه وجود
التقوى فى قولنا زيد يعطى ولما يقصد لان موجب وهو تكرر الاسناد موجود وكذلك
الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عموم افراده غير معتبر وان كان ذلك العموم
مقادير الفعل بواسطة المقام الخطابي حذرا من التحكم واعتراض العلامة السيد هذا
الجواب بان التعميم اذا لم يكن مقصودا من العبارة فلا يعتد به ولا بعد من خواص
الترائب فى عرف اهل هذا الفن لان ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة
فى شئ اذا بلغا لا يعولون فى الافادة الاعلى ما يقصدونه ومن ثم قيل ان ما يستفاد من
الترائب الصادرة من غير البديع لا يلتفت اليه فى مدح الكلام به لعدم صحة قصده اياه
فالاولى فى الجواب ان يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت والنفي مطلقا واما
التعميم فى افراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بمعونة المقام الخطابي وحينئذ فلا تنافى
آه وحاصله كما قال السيد الصفوى انه يقصد اولا الفعل مطلقا لجعل معونة المقام

وتحقيقه ان معنى يعطى
حينئذ يفعل الاعطاء
فالاغطاء المعروف بلام الحقيقة
يحمل فى المقام الخطابي
على استغراق الاعطآت
وشمولها بمبالغة لئلا يلزم
ترجيح احد المتساويين على
الآخر لا يقال افادة
التعميم فى افراد الفعل
تنافى كون الغرض الثبوت
او النفي مطلقا اى من غير
اعتبار عموم ولا خصوص
لانا نقول لانسلم ذلك فان
عدم كون الشئ معتبرا
فى الغرض لا يستلزم عدم
كونه مفادا من الكلام
فالتعميم مفاد غير مقصود
ولبعضهم فى هذا المقام
مخيلات فاسدة لا طائل
تحتها فلم تعرض لها
(والاول) وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بفعول مخصوص

وسيلة الى جميع افراد على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينقل منه
بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية فكما يصح ان يجعل الفعل الذي
قصد ثبوته للفاعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كإثباتي يصح ان
يجعل كناية عن نفسه عامان غير تعلقه بمفعول ثم قال السيد عيسى الصفوى وجواب
الشارح يمكن حله على جواب السيد بان يقال قول الشارح فان عدم كون الشيء
معتبر في الغرض اى اولا وبالذات وقوله بالتعميم غير مقصود اى اولا فلا ينافي انه
مقصود ثانيا والمقصود اولا مطلق الثبوت الذي لا عموم فيه ثم يقصد التعميم ثانيا وان
كان التعميم هو التصود بالذات وعلى هذا فعنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص
الاعطآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ولا يقال هذا ينسب ما سبق في هذا
القسم من انه لم يعتبر فيه الكناية لاننا نقول ذلك في الكناية في المفعول وهذا كناية في
افراد الفعل فقول المصنف سابقا ولا يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص
لا ينافي كونه كناية عن نفسه عاما (قوله كقول البحرى) بضم الباء الموحدة وسكون
الخاء الملهمة وفتح التاء المثناة كالجدة بخط بعض الفضلاء وهو ابو عبادة الشاعر المشهور
من شعراء الدولة العباسية نسبة الى بحر بضم الموحدة وسكون الخاء وفتح التاء ابو حنيفة
(قوله في المعز بالله) اى فى مدحه وهو اما اسم فاعل يقال اعتر فلان اذا عد نفسه عزيزة
او اسم مفعول اى العز باعزاز الله وهذا احسن لانه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيزة
ان يكون عزيزا فى نفس الامر والعز بالله احد الخلفاء العباسية الذين كانوا باغداد وهو
ابن الموكلى على الله (قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو اخو الامير الممدوح كان منازما
للمعز فى الامامة فراد الشاعر بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن ضاهاه وقوله
تعريضا حال من الضمير اى حال كونه معرضا بالمستعين بالله (قوله شجوا) اى حزن
حساده وقوله وغيظ عداؤه مرادف لما قبله (قوله ان يرى الخ) خبر عن شجوا حساده
وانت خير بان رؤية المبصر وسماع الواعى ليس من الشجوا والغيظ حتى يخبر بهما عنه
لكن لما كانا سببا فى الحزن والغيظ جعلهما خبرا عنه فهو من اقامة السبب مقام السبب
فكانت لهما كمالهما فى السبب خرجا عنها وصارعين السبب (قوله واعى) هو الحافظ
لما سمع (قوله اى ان يكون الخ) تفسير للجملته بتقدير مضاف اى ان يوجد فى الديار رؤية
ذى رؤية وسمع ذى سمع وليس تفسير للفعل فقط دليل قوله ذو ولو قال ان تكون رؤية
مبصر ويكون سمع واعى لكان اوضح ليكون تفسيراً للفعل فقط الذى الكلام فيه
تأمل (قوله فيدرك) اى لانهما اذا وجدا تعلقا بحسنة فيدرك الخ وهذا بيان
للمفعول المخصوص الذى تعلق به الفعل وحاصله انه جعل السبب فى شجوا الحساد
وغيظهم وجود رؤية راء وسمع سامع فى الدنيا ثم بين المصنف وجه استحباب
الرؤية للشجوا والسمع للغيظ بانه يلزم من وجودهما تعلقهما بحسن الممدوح

(كقول البحرى فى المعز
بالله) تعريضا بالمستعين
بالله (شجوا حساده وغيظ
عداءه) ان يرى مبصر سمع
واعى اى يكون ذو رؤية
وذو سمع فيدرك (بالبصر
بحسنة) بالسمع (اخباره
الظاهرة الدالة على
استحقاقه الامامة دون
غيره فلا يحدوا) نصب
عطف على يدرك اى فلا
يحد اعداؤه وحساده
الذين يمتنون الامامة الى
منازعته (الامامة سيلا)
فالخاص ان يرى
ويسمع تله اللازم اى من
يصدر عنه السماع والرؤية
من غير تعلق بمفعول
مخصوص

ثم : سها كسائين عن
 ارؤية والسماع المتعلقين
 بمفعول مخصوص هو
 محاسنه واخباره بادعاء
 الملازمة بين مطلق الرؤية
 ورؤية آثاره ومحاسنه
 وكذا بين مطلق السماع
 وسماع اخباره للدلالة على
 ان آثاره واخباره بلغت
 من الكثرة والاشتهار الى
 حيث يمنع حساؤها
 فابصرها كل راى وسمعها
 كل واعى بل لا يبصر الراى
 الا تلك الآثار ولا يسمع
 الواعى الا تلك الاخبار
 فذكر المزموم واراد اللازم
 على ما هو طريق الكناية
 فى ترك المفعول والاعراض
 عنه اشعار بان فضائله قد
 بلغت من الظهور والكثرة
 الى حيث يكفى فيها مجرد ان
 يكون ذو سمع وذو بصر
 حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل
 ولا يخفى انه يفوت هذا
 المعنى عند ذكر المفعول
 او تقديره (والا اى وان
 لم يكن الرض عند عدم
 ذكر المفعول مع الفعل
 المتعدى المسند الى فاعله
 اثباته لفاعله او نفيه عنه
 مطلقا بل قصد تعلقه
 بمفعول غير مذکور

بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلك المحاسن فمفعولان لازم من ليقفل
 من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كسائين عن
 انفسهما باعتبارى الزوم والتعدى وليس فيه استلزام انشئ لنفسه وهو واضح (قوله
 على استحقاقه الامامة) اى عند كل احد من غير المنازعين (قوله عطف على يدرك)
 اى العطف على يكون وانما عطفه عليه لان ادراك المحاسن يترتب عليه ان ادعاء
 وحساده الذين يتمون الامامة العظمى لا يجدون سبيلا الى منازعته فيها لان نزاعهم اياه فيها
 فرع عن وجود مساعدتهم ولا مساعدتهم لاطلاق الرائي والسماعين على انه الاحق به لانه
 ذو المحاسن والاخبار الظاهرة دون غيره (قوله الامامة) مفعول ثان للنازع منصوب
 بنزع الخافض اى فى الامامة وسبيلا مفعول لجدوا (قوله اى من يصدر الخ) اى ان
 يوجد من يصدر الخ ولو حذف الشارح لفظة من وقال اى صدور سماع ورؤية
 لكان احسن لانه تفسير للزم المذكور على قياس يعطى فان معناه يوجد الاعطاء
 (قوله ثم جعلهما) اى الشاعر وقوله بمفعول مخصوص اى لانه هو الذى يفيظ العدو
 لا مطلق وجود رؤية وسماع (قوله بادعاء) متعلق بقوله كسائين اى جعلهما
 كسائين بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة وانما احتج الادعاء المذكور لاجل صحة
 انكسابة والا فليقد لبس لازما للمطلق والدليل على هذه الكسابة جعلهما خبرا
 عن لسجوى القبط (قوله للدلالة الخ) علة لجعلهما كسائين اى جعلهما كسائين
 ولم يصرح بالمفعول المخصوص من اول الامر او بلا حقه تقديره للدلالة الخ وهذا
 جواب عما يقال لاحاجة الى اعتبار الاطلاق اولاً ثم جعله كناية عن نفسه مقيداً بمفعول
 مخصوص وهل هذا الانلاعب ولم لم يجعل من اول الامر متعلقاً بمفعول مخصوص
 وحاصل الجواب انه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة فى المدح لانها لا تحصل الا بحمل الرؤية
 على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص اذ المعنى حينئذ انه متى
 وجد فرد من افراد الرؤية او السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع اخباره وهذا يدل
 على ان اخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هي امتناع الخفاء كما قال الشارح
 (قوله الى حيث يمنع خفاؤها) اى الى حالة هي امتناع الخفاء اى انها صارت
 لا تخفى على احد فى كل وقت مادام الراى راياً والسماع سامعاً (قوله بل لا يبصر
 الراى) اى من المحاسن الا تلك الآثار اى محاسنه ولا يسمع الواعى اى لاخبار احد الا
 تلك الاخبار اى اخبار ما تروى لانه لو ثبت غير محاسنه او سمعت غير اخبار ما تروى
 لانتفى ادعاء المشاركة فى استحقاق الامامة فلا يكون وجود الرؤية والسماع شجوخساده
 فالقصور انما يحصل بالانفراد فيه فان قلت انه لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع
 اخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع ان لا يكون غير آثاره واخباره كذلك اذ
 ليس هنا ما يدل على الخصر فرؤية آثاره لانتفى رؤية آثاره غيره وكذلك سماع اخباره

لا ينافي سماع اخبار غيره فيجوز حصول الامرين معا اجيب بان قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء لان ذلك انبى بالمقام الذي هو مقام المدح باستحقاقه الامامة دون غيره اذ لا شك ان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس في غيره ولان اعداءه لا يظهرون ولا يشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره الا اذا كان كذلك (قوله فذكر المزموم) يعنى مطلق الرؤية والسمع واراذا لازم يعنى رؤية آثاره ومحاسنه وسماع اخباره الدالة على استحقاقه الملك (قوله على ما هو طريق الكناية) اى عند المصنف من اطلاق المزموم واردة اللازم كما في زيد طويل النجاد فقد اطلق المزموم وهو طول النجاد وارىد اللازم وهو طول القامة (قوله في ترك الخ) الظاهر ان هذا نفس قوله لبدلالة الخ في المعنى وحينئذ فلا حاجة لاعادته الا ان يقال اماده ليرتب عليه قوله ولا يخفى الخ قررره شيخنا العدوى (قوله في ترك المفعول) اى في اللفظ وقوله والاعراض عنه اى في النية والتقدير فالعطف مغاير ويصح ان يكون تفسيريا واتى بالاشارة الى ان ترك المفعول ليس عن سهو بل تركه عن قصد لىأتى التنزيل والاول انبى بقوله الآتى ولا يخفى الخ (قوله الى حيث يكفى فيها) اى الى حالة هى ان يكفى في ادراكها بمجرد ان يكون في الدنيا ذو سمع (قوله حتى يعلم) اى فيعلم ذو السمع وذو البصر ان المدوح هو المنفرد بالفضائل اى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) اى من غير قصد الى تعلقه بمفعول فليس الاطلاق هنا كالاطلاق السابق (قوله بل قصد تعلقه بمفعول) اى مخصوص لان الغرض ان الفعل المنسوب لفاعله يمدى الى مفعول واتى بهذا الاضراب لاجل صحة ترتيب قوله وجب التقدير على قوله والا اذ هو بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله ان كان اثباته له او نفيه عنه مطلقا وذلك على مقتضى ما فسر به الاطلاق سابقا بصدق بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص وحينئذ فلا يصح الترتيب والحاصل انه انما اتى بهذا الاضراب للاشارة الى ان الصور الداخلة تحت الا لا يصح ارادة جميعها اذ من جلستها ما اذا اريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم او الخصوص وهو لا يصح رجوع وجب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جع القرائن نظرا لما كن والمواد والافتقد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عاما فعام) اى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وذلك نحو والله يدعوا الى دار السلام اى كل واحد (قوله وان خاصا فخاص) اى وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو اهذا الذى بعث الله رسولا لان الموصول يستدعى ان يكون في صلته ما يرجع اليه وكقول السيدة عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى (قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) اى لان المحذوف بعدد لالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله ثم الحذف) اى حذف المفعول المدلول عليه بالقرينة

(وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف) اما للبيان بعد الايهام كما في فعل المشيئة) و الارادة ونحوهما اذ اوقع شرطان الجواب يدل عليه وبينه لكنه انما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) اى تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهذا كم اجعبن) اى لو شاء الله هدايتكم لهذا كم اجعبن فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا عقلت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جئى بجواب الشرط صار ميئا وهذا اوقع في النفس (بخلاف) ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في (نحو) قوله

وقوله اما للبيان الخ اى الاظهار بعد الاخفاء والحاصل ان حذف المفعول فيما وجب تقديره له شرطان الاول وجود القرينة الدالة على تعين ذلك المحذوف الثانى الغرض الموجب للحذف ولما ذكر المصنف الشرط الاول شرع فى تفصيل الثانى بقوله اما للبيان الخ (قوله اما للبيان الخ) اى المفيد لوقوع ذلك البين فى النفس ورسومه فيها بخلاف البيان ابتداء لما مر من ان الحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بلانعب (قوله كما فى فعل الخ) اى كحذف مفعول فعل المشيئة اى الدال عليها (قوله ونحوهما) كالحية كما فى اواحكمم لا عطاكم اى لواحب اعطاءكم لا عطاكم (قوله اذا وقع) اى فعل المشيئة شرطا التقيد بذلك نظرا لغالبا والا فتدريكون فعل المشيئة المحذوف مفعولها لتلك النكتة غير شرط كما فى قولك بمشيئة الله تهتدون اذا لتقدير بمشيئة الله هدايتكم تهتدون كذا قيل وفيه انه ليس هنا فعل والكلام فى متعلقات الفعل الا ان يقال المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز او الفعل حقيقة او حكما على طريق استعمال الكلمة فى حقيقتها ومجازها تأمل (قوله بدل عليه) اى على ذلك المفعول وقوله وبينه تفسير لما قبله (قوله مالم يكن الخ) كلام المصنف يوهم ان كون المحذوف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية فى تعلقه لم يكن المحذوف لذلك وليس بمراد بل المقيد بذلك الحذف ولذلك قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) اى لكن مفعول فعل المشيئة ونحوها انما يحذف مدة انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غرابيا (قوله نحو فلو شاء الخ) هذا مثال للنفي اى ان المفعول الذى لم يكن تعلق فعل المشيئة غرابيا بل المفعول فى قوله تعالى فلو شاء الخ (قوله علققت المشيئة عليه) ظاهره ان فعل الشرط معلق على المفعول به مع انه ليس كذلك واجيب بان على بمعنى الباء وعلققت بمعنى تعلقت اى تعلققت المشيئة به تعلق العامل بالمفعول (قوله صار) اى ذلك الشيء وهو المفعول وقوله مينا بفتح الباء اسم مفعول ويصح ان يكون اسم صار للجواب وحينئذ فيكون مينا بصيغة اسم الفاعل والحاصل ان ذلك للمفعول دل عليه كل من الشرط والجواب لكن الشرط دل عليه اجالا والجواب دل عليه تفصيلا لجهة الدلالة مختلفة واتما دل الجواب عليه لان سوق المشيئة شرطا يدل غالب على ان المترتب عليها هو المشاء والمراد الذى هو المفعول الذى وقعت عليه الاشاءة والارادة (قوله وهذا) اى البيان بعد الابهام اوقع فى النفس اى لما قلناه سابقا (قوله بخلاف الخ) الظاهر انه مرتبط بالثال اى ان عدم غرابية التعلق نحو فلو شاء لهداكم اجمعين بخلاف الخ فانه عريب الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ ان يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله غرابيا) اى نادرا (قوله فانه لا يحذف) اى لا يستحسن حذفه (قوله كما فى نحو قوله) اى قول ابن الهيثم الخراعى برزى ابنه الهيثم ومطلع القصيدة التى منها ذلك البيت

قوله المشاء وكذلك قوله وقعت عليه الاشاءة هكذا فى النسخ وفيه نظر فان الفعل ثلاثى فقياس اسم المفعول مشى كبع وكبع المصدر شى كبع كالا يخفى (مصححه) قوله ومثل الذى الخ هكذا فى النسخ ولا معنى له فيما يظهر فلعلمه بحرف عن وحل او نحو ذلك وليرر (مصححه)

* قضى وطرامتك الحبيب المودع * ومثل الذى لا يستطاع فيدفع *
الى ان قال ولوشئت الخ وبعده

* واعددته ذخرا لكل ملء * وسهم الرزايا بالذخائر مولع *
* واتى وان اظهرت منى جلادة * وصانعت اعداء عليه لموجع *

(ولو شئت ان ابكى دما
لبكته) عليه ولكن ساحة
الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشيئة ببكاء الدم
غريب فذكره ليتقرر في
نفس السامع ويأنس به
(واما قوله فلم يبق منى
الشوق غير تفكرى فلو
شئت ان ابكى بكيت تفكرا
فليس منه) اى مما ترك فيه
حذف مفعول المشيئة بناء
على غرابة تعلقها به على
ما ذهب اليه صدر
الافاضل في ضرام السقط
من ان المراد لو شئت ان
ابكى تفكرا بكيت تفكرا
فلم يحذف مفعول المشيئة
ولم يقل لو شئت بكيت
تفكرا لان تعلق المشيئة
بكى التفكير

(قوله لبكته) بفتح الكاف وقوله عليه متعلق بابكى والضمير عائذ على ولده الهندام
وقوله ولكن ساحة الصبر اوسع اى من ساحة البكاء ولا يخفى ما فى قوله ساحة الصبر
من الاستعارة بالكناية والمعنى ان ما من الاحران يوجب بكاء الدم عليه لكن اعاننى
على ترك ذلك الصبر (قوله غريب) اى لقلة ذكره كذلك فى كلام البلغاء (قوله
فذكره) اى بكاء الدم الذى هو المفعول وان كان الجواب دالا عليه (قوله ليتقرر) اى
ذلك المفعول فى نفس السامع لانه صار مذكورا مرتين المرة الثانية باعادة الضمير عليه
(قوله ويأنس به) اى لتكرره عليه بخلاف ما لو حذفوا لانه ذكر مرة واحدة ولا تأنس به
النفس (قوله واماقوله) اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهرى (قوله فليس منه)
اى ولا من الحذف لبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان ابكى
التبادر منه البكاء الحقيقى (قوله اى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة
تعلقها الخ) اى وانما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف والحاصل
ان مفعول المشيئة هنا مذکور باتفاق المصنف وصدر الافاضل وانما الخلاف بينهما
فى علة ذكره فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف وصدر الافاضل يعلله
بغرابة تعلق الفعل به اذا علمت هذا تعلم ان النبی بليس مسلط على القيد الذى هو
قوله بناء على غرابة تعلقها به والمعنى ان ترك الحذف الذى هو عبارة عن الذكر لاجل
الغرابة كما يقول صدر الافاضل منى بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم
ان قوله على ما ذهب الخ متعلق بالنبي الذى هو ترك الحذف لاجل الغرابة (قوله صدر
الافاضل) هو الامام ابو المكارم المطرزى تليد الامام محمود جار الله الزمخشري وضرام
السقط بكسر الصاد المعجمة وبكسر السين المهملة شرح له على ديوان ابى العلاء المعرى المسمى
بسقط الزند والمقط ازنند فى الاصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد فشبه الفاظ ذلك
الديوان بالنار على طريق الاستعارة المكنية واثبات الزند تحييل والضرام فى الاصل معناه
التأجيج فضرام سقط الزند تأجيج ناره (قوله لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب)
اعترض بأنه كيف يكون من الذكر للغرابة مع ان غرابة مفعول المشيئة اعنى ان ابكى
انما هى بمفعوله اعنى تفكرا وهولم يذكر ان لم يقل فلو شئت ان ابكى تفكرا ابكته
وقد يجاب بأنه مذکور على طريق التنازع فان اعملنا فيه فعل الشرط فظاهر ذكره
وان اعملنا الثانى وقد رنا للاول ضمير المتنازع فيه كفى لان المقدر كالمذكور واعترض
على الاول بأنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى لان فى حذف الضمير تهية

العامل للمهل وقطعه وهو ممنوع واجيب بان المنع ليس متفغا عليه فقد اجاز بعضهم الحذف للضمير من الثاني كالاول واستدل بنحو قوله

بعكاظ يعشى الناظر . ن اذا هم لحوا شعاعه *

فعلى الاحتمال الاول يمكن التصحيح بالجرى على مذهب هذا المميز تأمل (قوله لا البكاء التفكير) اى وحينئذ فلا يصح ما قاله صدر الافاضل من ان الاصل لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا وبطل القول بان البيت مما ذكر فيه مفعول الشيئة لغرابته لان مفعول الشيئة فيه ليس غريبا حينئذ وتعين القول بان مفعول الشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف وبما يحقق ان المراد بالبكاء الاول الحقيقى ان الكلام مع ارادته يكون انساب بمقصود الشاعر وهو المبالغة في فناءه حتى انه لم يبق فيه مادة سوى التفكير لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم اجده بل اجد التفكير بدله واما لو كان المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت لم يفد انه لم يبق فيه الا التفكير لصحة بكاء التفكير الذى هو الحزن والكمد عند كثرة الدمع بقاء مادة اخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق سوى الشوق غير تفكرى آه يعقوبى (قوله فلم يبق) بضم الياء وضميره للتحويل وقوله تحول اى تزداد تذهب وتأتى (قوله حتى لو شئت البكاء) اى الحقيقى (قوله فريت جفونى) بتخفيف الراء اى مسحتها وامررت يدي عليهما ليسيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لما قبله وضمير اجده للدمع (قوله وخرج منها) اى من العين وقوله بدل الدمع اى المطلوب وقوله التفكير اى الذى ليس بمطلوب وكان الاولى للشارح حذف هذا لان التفكير لا يخرج من العين وانما يقوم بالقلب (قوله مطلق مبهم) الثانى تفسير للاول والمراد باطلاقه وابهامه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لو شئت ان اوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الايمان بها لعدم مادة الدمع منى وحينئذ فابكى منزل منزله اللازم كذا قال بعضهم ولكن الالبق يقول المصنف ان المراد بالبكاء الاول البكاء الحقيقى لا التفكير اى يقال ان المعنى فلو شئت ان ابكى دمعا لبكيت الحذف المفعول للاختصار الا ان هذا الالاتى بكلام المصنف يعده قول الشارح مطلق مبهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم الا ان يقال المراد بقوله مطلق مبهم انه غير معدى للتفكير فلا ينافى انه بكاء دمع وعلى هذا فقولته غير معدى الخ تفسير لما قبله او يقال المراد انه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعيينه بالاضافة فلا ينافى ان المراد ابكاء الحقيقى والمفعول محذوف اختصارا (قوله معدى الى التفكير) تفسير لقوله مقيد (قوله فلا يصلح تفسير الاول) لانه مبين له اى وحينئذ فذكر مفعول الشيئة لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لالكون تعلق الفعل به غريبا (قوله كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين) اى فلو حذف درهما لتوهم ان المراد لو شئت ان تعطى درهمين اعطيتهما مع ان هذا ليس مرادا وكذلك قوله لو شئت الخ

غريب كتعلقها بكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكير لانه اراد ان يقول انسانى التحول فلم يبق منى غير خواطر تحول فى حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذى اراد ايقاع الشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير فلا يصلح تفسيره للاول وياناله كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قبل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ايس من قبل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر

لوحذف قوله ان ابكى بان قال لو شئت بكيت تفكرا لم يوجد ما يدل عليه بل يوهم ان المراد بكاء التفكير مع ان المراد البكاء الحقيقي فظهر لك ان قوله كما اذا قلت الخ تنظير من حيث عدم صلاحية تفسير الثاني للاول لكن كان الانسب في التنظير ان يقول كما لو قلت او شئت ان تعطى عطايا اعطيت درهمين وذلك لان البكاء في البيت ليس مقيدا بالفعل بل مطلق فالاولى ان لا يقيد العطايا في النظر ايضا تأمل قررر شيخنا العدوى (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله ما قبل الخ) حاصله ان بعض الشراح جعل قول المصنف واما قوله راجعا لقوله كما في فعل المشيئة لالي قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس التفكير (قوله ان الكلام) اي ان كلام المصنف وهو قوله واما قوله الى قوله فليس منه مسوق في مفعول ابكى لا في مفعول المشيئة كما هو التقرير الاول (قوله والمراد) اي و مراد المصنف بقوله فليس مندوهذا من ثمة القيل (قوله لغرض آخر) اي كالاختصار وانما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم لامرين الاول ان ذلك خلاف سياق كلام المصنف لانه كلامه السابق انما هو في حذف مفعول المشيئة لافي مفعول ابكى الثاني ان قول المصنف واما قوله فلم يبق الخ انما ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه ذكر مفعول المشيئة هنا للغربة ولذا قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقي وليس للرد على من زعم ان الحذف في البيت للبيان بعد الابهام والالتقال لان الحذف للاختصار بل قوله لان المراد بالبكاء الاول الحقيقي (قوله وقبل يحتمل الخ) الفرق بين هذا ومقاله صدر الافاضل ان قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بفرينه قول الشارح يحتمل فاوجه صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بفرق آخر وحاصله ان هذا القول بغير قول صدر الافاضل من جهة ان صدر الافاضل اعتبر ان المعنى لو اردت ان ابكى تفكرا لبكيت ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع بخلاف هذا القائل فانه اعتبر ان المعنى لم يبق في الشوق مادة دمع وصرت اقدر على بكاء التفكير فلو شئت ان ابكى تفكرا لبكيت تفكرا او على كل حال فيرد عليهما بما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر هذا وقرر شيخنا العدوى ان هذا القيل عين ما قاله صدر الافاضل وانما اداه الشارح لاجل بيان توجيهه والاعتراض عليه (قوله لان ترتب هذا الكلام) اعني قوله فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا والترتب جاء من حيث التعبير بالقاء المهمة ان ما بعدها يرتب على ما قبلها ومتوقف عليه من حيث ان الاول سبب في الثاني (قوله لان القدرة الخ) حاصله ان بكاء التفكير عبارة عن الحزن واسف النفس على عدم نيل المراد. فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكيرى لبكيت لمسارته على عدم بقاء الشوق غير الخواطر لانه لا اختصاص لبقاء التفكير اعني حصول الاسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق

وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر في مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق في الشوق غير تفكرا ياتي هذا المعنى عند تأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكير لا تنوقف على ان لا يبق فيه غير التفكير فانهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكذدت) اي دفعت

سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الأسف والحزن من غيره ايضا وهو من يقدر
على البكاء بالدمع والناسب للترتب كونه اذا طلب بكاء آخر لم يحذف سوى التفكير
وقد يقال المراد لم يبق من الشوق غير تفكرى فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير
فقط دون بكاء الدمع والدم ونحوهما فلو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا ورد بان
هذا يتوقف على انه لم يبق فيه غير التفكير وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء
في قول هذا القائل اى لم يبق في مادة الدمع الا ان يقال والمراد لا غيره وقال الشيخ
يس وقد يقال ان القدرة على بكاء التفكير وان لم تتوقف في حد ذاتها على حالة
عدم ابقاء الشوق غير الخواطر بل كما تجامعه نجامع القدرة على البكاء بالدمع لكنها
باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفى ما عداها من القدرة على بكاء الدمع والدم تتوقف
على ذلك وهذا هو الذى اراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله اى لم يبق في الشوق مادة الدمع
الخ ولاجل امكن رد النظر الذى قاله الشارح بما علت من البحث قال الشارح فافهم
(قوله متعلق بتوهم) اى ان توهم المخاطب في ابتداء الكلام ان المتكلم اراد غير المراد
مندفع بحذف المفعول ويجوز ايضا تعلقه بدفع اى بحذف المفعول لاجل ان يدفع
في اول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلته لا شئ اقتصر الشارح على الاول
مع صحة الثانى قلت انما اقتصر على الاول لانه هو الذى يدل عليه قول المصنف
اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده الخ ولان تمنع تعلقه بالدفع لان التعليق
به يوهى ان الدفع لافى الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كما ان التعليق بالتوهم
يدل على ان التوهم فى الانتهاء اعنى بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكته
هى الدفع المطلق اعنى ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لانسم ان النكته هى الدفع
المطلق بل الدفع فى الابتداء واما فى الانتهاء فالدفع حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم
غير المراد لا يبق بعد تمام الكلام على ما يحققة المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى
يدفع ثانيا (قوله كقوله) اى قول القائل وهو البحترى فى مدح ابى الصقر (قوله
من تحامل حادث) التحامل هو الظلم و اضافته للمحادث اى حقيقة اى كم دفعت من تعدى
الحوادث الدهرية على اوان الاضافة بيانية اى من الظلم الذى هو حادث الزمان
وعلى هذا فجعل حادث الزمان طلبا مبالغة كرجل عدل (قوله وكم خبريه)
ويحتمل ان تكون استفهامية محذوف المميز اى كم مرة اوزمانا ويكون زيادة من
فى المفعول لان الكلام غير موجب لتقديم الاستفهام الذى يزداد بعده من وهذا
الاستفهام لادعاء الجهل بالعدد لكثرة مبالغة فى الكثرة (قوله وجب الاتيان بمن)
كقوله كم تركوا من جنات وعيون وكما اهلكنا من قرية (قوله لئلا يلتبس) اى المميز
بالمفعول لذلك الفعل المتعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها وجب نصبه
جلا لها على الاستفهامية خلافا للفراء فانه يحجره بتقدير من وخلافا لىونس فانه

(عنى من تحامل حادث)
يقال تحامل فلان على اذا
لم يعدل وكى خبرية مميزها
قوله من تحامل قالوا اذا
فصل بين كم الخبرية ومميزها
بفعل متعد وجب الاتيان
بمن اثلا يلتبس بالمفعول
ومحل كم النصب على انها
مفعول ذدت وقيل المميز
محذوف اى كم مرة ومن
فى من تحامل زائدة

يجوز الاضافة مع الفصل وهذا الذى قاله الشارح تعلم ان الضابط لزيادة من ليس هو مجرد عدم الايجاب بل هو او كون المزيد فيه تميز الكمية الخيرية الذى فصل بينها وبينه بفعل متعد (قوله وقيل المميز محذوف) اى وكما خبرية على حالها وقوله زائدة اى فى الاثبات على مذهب الاخفش وتحامل مفعول لذت على هذا والجملة خبر عن كم والرابط لتلك الجملة بالبسدا ضمير محذوف والمعنى مرات كثيرة ذدت عنى تحامل الحوادث فيها (قوله عن هذا الحذف) اى حذف المميز وقوله والزيادة اى زيادة من الذين هما خلاف الاصل وقوله بما ذكرناه اى من الوجه الاول فانه غنى عن التقدير والزيادة فيكون ارجح (قوله وسورة ايام) عطف على تحامل حادث كالتفسير له (قوله حزن الى العظم) والجملة فى محل جر صفة لايام اى من وصف الايام انهن حزن الخ ويحتمل ان يكون ضمير حزن للسورة فتكون الجملة صفتها واتى بضمير الجمع نظرا الى ان لكل يوم سورة وان المضاف اكتسب الجمعية من المضاف اليه كافي قوله

* فاحب الديار شغفن قلى * ولكن حب من سكن الديارا *

(قوله فاحب هذا التوهم) اى من السامع ابتداء الذى هو محذوف فى هذا المقام لان الشاعر حرص على بيان كون مادفعه المدح من سورة الايام بلغ الى العظم لابلغيته فى الشدة بحيث لا يتخالف قلب السامع خلاف ذلك اصلا ولو فى الابتداء لان ذلك اوكد فى تحقق احسان المدح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذى هو دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله الى العظم بان يقال حزن الى العظم التهم قلت ليس فى الكلام ما يدل على ان التكنية لا توجد الا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره اذ لا يجب انعكاسها على ان ذكره بعد قوله الى العظم لا يحسن للعلم به فيكون ذكره عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطة على المفعول مباشرة مع امكان حصول الغرض بدونه (قوله وامالانه اريد الخ) اى يحذف المفعول اما للبيان بعد الابهام واما لان المفعول المحذوف اريد ذكره ثانيا اى فى محل ثان مع فعل آخر وليس المراد انه اريد ذكره ذكرا ثانيا لانه لم يذكره اولا لان يقال المقدر كالمذكور (قوله يتضمن ايقاع الفعل) الاولى ايقاع فعل والمراد بالابقاع هنا الاعمال اى على وجه يتضمن اعمال فعل فى صريح لفظ ذلك المفعول اثباتا كان او نفيًا فلو ذكر المفعول اولًا لذكر فى الجملة الثانية بالاخصار فيقع الفعل فى تلك الجملة الثانية على الضمير العائد على المذكور اولا والغرض ايقاعه على صريح لفظه واعتراض على المصنف بان ذكر المفعول اولًا لاني فى ذكره ثانيا غاية انه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به واجيب بان الحذف فى المفعول اكثر من الوضع المذكور

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة ايام) اى شدتها وصولتها (حزن) اى قطعن اللحم (الى العظم) فحذف المفعول اعنى اللحم (اذلو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) اى ما بعد اللحم يعنى الى العظم (ان الحزن لئنه الى العظم) وانما كان فى بعض اللحم فحذف فذا لهذا التوهم (واما لانه اريد ذكره) اى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لاعلى الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) اى الفعل (عليه) اى المفعول حتى كأنه لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد ذلك فى السوء ودو لمجد والمكارم مثلا) اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذلو ذكره لكان المناسب فلم نجد

فيقوت الغرض اعنى إيقاع
عدم الوجدان على صريح
لفظ المثل (ويجوز ان يكون
السبب) في حذف مفعول
طلبنا (ولمواجهة الممدوح
بطلب مثله) قصد الى
المبالغة في التأدب حتى
كأنه لا يجوز وجود المثل
له لطلبه فان العاقل
لا يطلب الا ما يجوز
وجوده (واما التعميم)
في المفعول (مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم
اي كل احد) بقرينة ان المقام
مقام المبالغة وهذا التعميم
وان امكن ان يستفاد من
ذكر المفعول بصفة العموم
لكن يثبت الاختصار حيث
(وعليه) اي على حذف
المفعول للتعميم مع الاختصار
ورد قوله تعالى (والله
يدعو الى دار السلام) اي
جميع عباد الله فالتال الاول
يفيد العموم بمبالغة والثاني
تحقيقا (واما المجرد
الاختصار) من غير ان
يعتبر معه فائدة اخرى
من التعميم وغيره وفي بعض
النسخ

على انه لو صرح به اولا في البيت لاوهم تعدد المثل وان المثل الثاني خلاف الاول
لان تكرار التكرار ظاهر في افادة التغير فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا
آخر مخالفا للطلب واما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله اظهرا الخ) علة لارادة
الاثبات بصريح اسمه ثانيا واما كنكته الحذف اولا فلانه مع الاثبات بصريح الاسم ثانيا
يلزمه التكرار آه سم (قوله حتى كأنه الخ) كان التحقيق اي حتى لا يرضى المتكلم تحقيقا
بوقوع الفعل على ضمير المفعول وان كان ضميره العائد عليه كناية عنه وانما لم يرض
المتكلم بذلك لان الضمير يحتمل ان يعود على شخص آخر غير الاول والمعنى حيث قد طلبنا
لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للطلب واما وجدنا المطلوب وهذا فاسد (قوله
كقوله) اي قول البصري في مدح المعتز بالله وبعد البيت المذكور

* لم يرل حقلك المقدم بمحو * باطل المستعار حتى اضمحلا *

(قوله لحذف مثلا) فيه ان المحذوف انما هو ضميره وذلك لانه من باب التنازع فاعمل
الثاني وحذف ما ضمير في الاول لانه فضلة فالتل حيثن مؤخر فقط لا محذوف والمحذوف
انما هو ضميره الا ان يقال المراد حذف مثلا اي الذي كان الاصل ذكره اولا ليعود عليه
الضمير فيثني التنازع فلما حذف اتى التنازع واعمل الثاني وحذف ضميره من الاول كما
حذف هو على انه لا مانع من ان لفظ مثل محذوف من الاول لدلالة الثاني (قوله لكان
المناسب الخ) اي نظر الكثير وهو عدم الاظهار موضع الاختصار (قوله فيقوت الغرض
الخ) اي لان الفعل الثاني وهو نجد ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل على ضميره
وقوله عدم الوجدان الاول ايقاع الوجدان المنفي على لفظ المثل وانما كان الغرض
هو ما ذكر لان الاسك في كمال مدح الممدوح نفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه بل
ولا يخطر بالبال ان الذي نفي وجدانه غير المثل ولا شك ان الضمير من حيث هو يحتمل
ذلك اي نفي وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشي آخر غير المثل وان تعين المعنى
بالمقام والمراد ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها الا ما لا ياتيه الباطل بوجهه ولو تخيلا (قوله
ويجوز ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك الخ اي ويجوز ان يكون السبب
ايضا في حذفه البيان بعد الاهام لانه اهم المطلوب ولا يثبت ان المثل (قوله بطلب مثله)
متعلق بالمواجهة (قوله قصدا) علة للترك اي انما ترك الشاعر مواجهة الممدوح بطلب
مثله لقصد المبالغة في التأدب معه تعظيما له (قوله حتى كأنه لا يجوز وجود المثل) اي ولو قال
طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بتجوز وجود المثل لان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح احالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان
وجوده فان قلت ان العاقل يقع منه التمني وهو طلب متعلق بالحال فلا يتم قولكم ان العاقل
لا يطلب الا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبي

المقرون بالسعي واما التثني فهو عبارة من مجرد حب القلب فمن ثم تعلق بالحال (قوله
واما لتعميم في المفعول) اي المحذوف (قوله ما يؤلم) اي ما يوجع (قوله بقرينة ان المقام
مقام المبالغة) اي في الوصف بالايلام فيكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم
في ذلك المفعول وانه ليس المراد ما يؤلمني او يؤلم بعض الناس او نحو ذلك (قوله حيثئذ)
اي حين اذكر المفعول (قوله ورد) هو من الورد بمعنى الاتيان لامن الابراد بمعنى
الاعتراض (قوله الى دار السلام) اي السلامة من الآفات (قوله اي جيع عباده) يعني
التكليف وانما قدر المفعول هنا عما لان الدعوة من الله الى دار السلام بسبب التكليف
عامة لجميع العباد المكلفين الا انه لم يجب منهم الا السعداء بخلاف الهداية بمعنى الدلالة
الموصلة فانها خاصة ولهذا اطلق الدعوة في هذه الآية وقيد الهداية في قوله بهد ذلك
ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم (قوله مبالغة) اي حالة كون العموم مبالغة وذلك
لان ايلام كل واحد من شخص واحد محال زيادة على وجه الحقيقة (قوله والثاني تحقيقا)
اي والمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة (قوله واما لمجرد الاختصار) اي
للاختصار المجرد عن مصاحبة نكتة اخرى من عموم في المفعول او خصوص فيه (قوله
تذكرة) اي مذكرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والواجب التقدير بحسب القرائن
خوف ان يغفل عنه (قوله فلا حاجة اليه) اي ليس له فائدة اصلية غير التذكرة (قوله
وما يقال) اي في الجواب عن المصنف (قوله عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد
اختصار) اي وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المحذوف التي لا بد منها ايضا (قوله
لان هذا المعنى) اي وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكتة التي
هي مجرد الاختصار وقوله معلوم اي فلا حاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد
انه معلوم من المتن فبيدانه لم يعلم وان كان المراد انه معلوم من خارج فبيدانه لا يعترض
بالعلم من خارج والورد ان جميع النكات المذكورة في المتن معلومة من خارج فلا حاجة
لذكرها فيه فكان الاولى للشارح الاقتصار على الوجه الثاني اعني قوله جار في سائر
الاقسام ويمكن ان يقال المراد انه معلوم من الامثلة المذكورة حيثما تقر فيها تأمل
قرره شيخنا العدوي ثم ان قوله معلوم ببيدانه لا بد من قرينة على ان الحذف للنكتة
الفلائية كالاختصار وهو كذلك قاله سم (قوله ومع هذا) اي ومع كونه معلوما فهو
جار في سائر الاقسام اي في باقي اقسام الحذف كالحذف للبيان بعد الابهام فلا بد فيه من قرينة
تعين ان الحذف لما ذكر (قوله فلا وجه الخ) اي فلا وجه لذلك قوله عند قيام قرينة
مع قوله لمجرد الاختصار دون غيره من نكات الحذف وقد يقال له وجه وهو ان مجرد
الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ذلك ما مر في ذكر
المسند اليه حيث علق بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للعدول عنه

(عند قيام قرينة) وهو
تذكر قلما سبق ولا حاجة
اليه وما يقال من ان المراد
عند قيام قرينة حقيقا
ان الحذف لمجرد الاختصار
ليس سديدا لان هذا المعنى
معلوم ومع هذا جار في
سائر الاقسام فلا وجه
لتخصيصه بمجرد الاختصار

(قوله اصفيت اليه) اى املت اليه (قوله اى اذنى) انما قدر المفعول هكذا لان الاصغاء مخصوص بالاذن (قوله وعليه) انما قال وعليه ولم يقل ونحوه للتفاوت بين قرينتى المثاليين فان القرينة فى الاول لفظ الفعل وهو اصفيت وفى الثانى جواب الطلب (قوله ارنى انظر اليك) ان قلت ارنى من اراه كذا اذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى ارى ذاتك انظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل فى الكلام ويمنع ترتيب انظر على ارنى قلت انه عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرأى لان الرؤية مسببة عنه فيرتب عليه قوله انظر اليك فكأنه يقول رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لانى المحبوب حقيقة انظر اليك افاده يعقوبى (قوله وههنا بحث) اى فى قول المصنف واما للتعميم مع الاختصار وحيث قد قالولى تقديمه عنده (قوله ان لم يكن الخ) اى وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف بان يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل ان يذكر فى الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله فالحذف لا يكون الاجرد الاختصار) اى ولا يفيد التعميم واجاب الشارح فى شرح المفصاح عن هذا باختيار الشق الاول من الترديد وهو انه لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام وقوله فلا تعميم اصلا ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم فى المقام الخطابى حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فللمحذف مدخل فى تقديره عام لانه توصل به الى تقديره عام فى ذلك المقام وفى هذا الجواب نظر لان العموم حيث يستفاد من المقام الخطابى لامن الحذف بدليل ان المفعول اذا ذكر حل على العموم ايضا بواسطة المقام المذكور مالم يدل دليل على الخصوص فيكون العموم مستفادا من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول او ذكر لا من الحذف واجيب بان العموم فى المقام الخطابى مستفاد من المقام والحذف جميعا وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون المحذف دخل فى العموم فى الجملة (قوله واما للرعاية على الفاصلة) على زائدة لان الرعاية وما تصرف منها تعدى بنفسها الا ان يقال انه ضمن الرعاية معنى المحافظة فعداها بعلى اى المحافظة على الفاصلة وفيه ان الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله فان التزم فيه الختم بحرف فهو مجمعة ايضا فهى اخص من الفاصلة والمحافظة عليه يحذف المفعول الحرف الاخير من ذلك الكلام وهو الروى واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى المحافظة على روى الفاصلة تأمل واعترض بان رعاية الفواصل من البديع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاقى فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البديع لكن لما اورد بعض الفواصل محتوما بحرف واحد كان المقام فى الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجها عما يناسب المقام الذى اورد فيه ذلك البعض بعد ابراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو اعم من مقام مراعاة

(نحو) اصفيت اليه اى اذنى
وعليه) اى على الحذف
لجهد للاختصار قوله
تعالى (رب ارنى انظر
اليك اى ذاتك) وههنا
بحث وهو ان الحذف
لتعميم مع الاختصار ان لم
يكن فيه قرينة دالة على ان
المقدر عام فلا تعميم اصلا
وان كانت التعميم من
عموم المقدر سواء حذف
اولي محذف فالحذف لا يكون
الاجرد الاختصار (واما
لرعاية على الفاصلة
نحو) قوله تعالى والضضى
والليل اذا جئى (ما ودعك
ربك وما قلى) اى ما قلنا
وحصول الاختصار
ايضا ظاهر

صفة الكلام ومقام اقتضاء إرادته إقاده يعقوبى (قوله أى مافلاك) أى لحذف المفعول ولم يقل ومافلاك للمحافظة على روى الفاصلة لتوافق ما قبلها وما بعدها (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) يريد أنه لا مدافعة بين ما ذكره المصنف وقول الكشف أن الحذف فى هذه الآية للاختصار اذ لا تراحم فى النكات فيجوز اجتماع عدة من الأغراض فى مثال واحد وذكر السيد الصفوى وجها أحسن مما ذكره المصنف والكشاف فى الآية وهو ترك مواجهته عليه الصلاة والسلام بإيقاع قلى الذى معناه ابغض على ضميره وإن كان منفيًا لأن النفي فرع الإثبات فى التعقل ولم يفعل ذلك فى ودعك بل أوقع على ضميره عليه السلام لأن لفظ ودع ليس كلفظ قلى لأن لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض (قوله وأما الاستحسان) أى استقباح ذكره (قوله مارأيت منه الخ) صدر الحديث كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ماء واحد مارأيت منه ولا رأى منى أى مارأيت منه العورة ولا رأها منى ويمكن أن الحذف هنا إشارة لتأكيد الأمر بستر العورة حسا من حيث أنه قد ستر لفظها على السامع ليكون السر اللفظى موافقا للستر الحسى (قوله كاخفائه) أى خوفا عليه كأن يقال الأمير يجب ويغض عند قيام قرينة عند المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبنى ويغض ذلك الحاضر فيحذف المتكلم المفعول خوفا على نفسه أن يؤذى بنسبة محبة الأمير إليه أو خوفا على ذلك الحاضر بسبب نسبة بغض الأمير إليه فقد دعت الحاجة للحذف (قوله أو التمكن من إنكاره) أى كأن يقال لعن الله وأخزى ويراد زيدا عند قيام القرينة فيحذف المتكلم ذلك المفعول لتمكن من الإنكار أن نسب إليه لعن زيد وطولب بموجبه لأن الإنكار مع القرينة المجردة أمكن من الإنكار عند التصريح (قوله أن مست إليه) أى إلى ما ذكر من الاخفاء والإنكار (قوله أو تعينه حقيقة) كما يقال نحمد ونشكر أى الله تعالى لتعين أنه المحمود المشكور حقيقة (قوله أو ادعاء) أى كما يقال نخدم ونعظم والمراد الأمير لادعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك فى البلد غيره (قوله ونحو ذلك) أى كإيهام صوته عن اللسان كقولك نمدح ونعظم وتريد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم عند قيام القرينة وإيهام صون اللسان عنه كقولك لعن الله وأخزى وتريد الشيطان عند قيام القرينة وأعلم أن الاختصار لازم للحذف لهذه الأوجه سواء قصد أول يقصد وحيثئذ فيصح أن يكون الحذف فيما ذكره والنكات لا تراحم (قوله وتقديم مفعوله الخ) هذا هو المطلب الثانى من مطالب هذا الباب أى أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم معمول الفعل عليه من مفعول به أو جار ومجرور أو ظرف أو حال أو نحو ذلك كالمفعول له ومع وفيه وإنما زاد المصنف ونحوه لأن المراد بالمفعول عند الإطلاق المفعول به فيحتاج لزيادة ونحوه لادخال المجرور والحال وباقي المفاعيل وإنما لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن قوله ونحوه لأن الكلام السابق مفروض فى المفعول لأنه الأصل

(وأما الاستحسان ذكره)
أى ذكر المفعول (كقول عائشة رضى الله عنها مارأيت منه) أى من النبي صلى الله عليه وسلم (ولا رأى منى أى العورة وأما لنكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من إنكاره أن مست إليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما شبه ذلك (عليه) أى على الفعل (رد الخطأ فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت أنساوا) أصاب فى ذلك واعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيد) أى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون

في المعمولية ولم يقل وتقديمه مع ان المقام مقامه لينضح ضمير عليه المتعلق بتقديم
(قوله من الجار والمجرور الخ) نحو في الدار صليت وعند زيد جلست وراكبا جئت
(قوله وما اشبه ذلك) اي من جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل
كالمفعول له ومعها وفيه والتمييز على ما فيه وخرج بقولنا التي يجوز الخ الفاعل فانه
لا كلام لنا فيه لانه عند تقديمه لا يكون معمولاً للفعل بل مبتدأ (قوله رد الخطأ) من
اصافة المصدر لمفعوله اي رد التكلم خطأ المخاطب في اعتقاده تعيين مفعول الفعل
ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد الخ وليس المراد رد
الخطأ في قصر التعيين وذلك لان قصر التعيين انما يلقى لمن لاحكم عنده لانه انما يلقى
للمتردد كما يأتي ومن لاحكم عنده لا ينسب اليه الخطأ لانه من اوصاف الحكم (قوله
واصاب في ذلك) اي في اعتقاده المعرفة لانسان ما وقوله واعتقد اي مع ذلك الاعتقاد
الاول (قوله ونقول لنا كيد) اي اذالم يكتف المخاطب بالرد الاول (قوله اي تأكيد
هذا الرد) اي السمي بقصر القلب (قوله لا غيره) انما كان تأكيده لانه منطوقه
موافق لمفهوم زيدا عرفت وفي الأطول ونقول في تأكيده اي تأكيد هذا التقديم
لأننا كيد رد الخطأ لان المؤكد في المتعارف هو المفيد للاول لامفاده الاتري انك تجعل في
جاء زيد زيد الثاني تأكيده للاول فلا يفرق قول الشارح المحقق اي تأكيد هذا الرد
(قوله وقد يكون) اي تقديم المفعول على الفعل وقد هنا لتحقيق لا لتقليل اي ان
التقديم يكون رد الخطأ في الاشتراك تحقيقا وشار الشارح بهذا للاعتراض على
المصنف حيث ذكر ان التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر افادته لقصر الافراد مع
انه قد يفيد والاقتصار على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله رد الخطأ
في الاشتراك) اي رد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في مفعول الفعل ويسمى
ذلك الرد بقصر الافراد (قوله ونقول لنا كيد) اي لنا كيد ذلك الرد ان لم يكتف
المخاطب بالرد المذكور (قوله زيدا عرفت وحده) اي لا مشاركا بفتح الراء كما تعتقد
وانما كان وحده مؤكدا لان منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت وترك المصنف
والشارح بيان افادة التقديم قصر التعيين مع انه يفيد كما يستفاد من المطول كأن تقول
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكنه جاهل بعينه وشاك في ذلك (قوله
وكذا في نحو زيدا اكرم الخ) اشار بذلك الى ان رد الخطأ في قصر القلب والافراد
كما يكون في الاخبار يكون في الانشاء فنحو زيدا اكرم وعمر الانكرم يقال ذلك رد اعلى من
اعتقد ان النهي عن الاكرام مختص بغير عمر او الامر به مختص بغير زيد في قصر القلب وكذا
يقال ذلك رد اعلى من اعتقد ان النهي عن الاكرام او الامر بالاكرام مستوفيه زيد وعمر
في قصر الافراد (قوله فكان الاحسن الخ) اي لاجل ان يدخل فيه القصر بانواعه
الثلاثة ويدخل فيه نحو زيدا اكرم وعمر الانكرم واورد على الشارح ان افادة الاختصاص

رد الخطأ في الاشتراك
كقولك زيدا عرفت لمن
اعتقد انك عرفت زيدا
وعمر ونقول لنا كيد
زيدا عرفت وحده وكذا
في نحو زيدا اكرم وعمر
لانك اكرم امرا ونهيا فكان
الاحسن ان يقول لا فادة
الاختصاص (ولذلك)
اي لان التقديم رد الخطأ
في تعيين المفعول منع
الاصابة في اعتقاد وقوع
الفعل

لا يجرى في الانشاء لانه عبارة عن ثبوت شئ لشيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء
واجب ان الخصيص وان لم يجر في الانشاء باعتبار ذاته لكنه يجرى فيه باعتبار
ما يتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا فقولك اكرم زيدا يتضمن خبرا وهو
ان زيدا مأثور كرامه او مستحق للاكرام قال العقوبي بعد ذكر هذا والحق ان الخصيص
النسبة الى شئ دون غير فان كانت النسبة انشائية فوقع به الخصيص انشاء وان كانت
خبرية فوقع به خبر وانما عبر بالاحسن دون الصواب لامكان الاعتذار عن المصنف
بانه لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقابلة
بما سبق ولم يعم بحيث يتناول الانشاء لانه في مجت الخبر (قوله مع الاصابة) اي مع
اصابة المخاطب (قوله لا يقال) اي عند ارادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع
الضرب مثله على زيد (قوله تحقيقا لمعنى الاختصاص) الاضافة بيانية اي تحقيقا لمعنى
هو اختصاص زيد بنى الضرب عنه فان معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته
لغيره (قوله بنى ذلك) اي بنى وقوع الضرب على غير زيد (قوله مناقضا لمنطوق الخ)
اي والجمع بين المتناقضين باطل والاولى للشارح اسناد المناقضة للاخير اعني منطوق لا غيره
فيقول فيكون منطوق لا غيره مناقضا لمفهوم التقديم لان الاول وقع في مركزه والثاني هو
الطاري وان كانت المناقضة نسبة بين الطرفين يصح اسنادها لكل منهما (قوله نعم لو كان
التقديم لفرض آخر) اي كالاتهام به في نفي الفعل عنه او الاستلزام بذكره من غير ارادة
الاعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيدا ضربت ولا غير مود ذلك لانه ليس في التقديم ما ينافي
النفي عن الغير لان المعنى الفساد بالتقديم وهو الاتهام مثلا يصح معه النفي عن الغير وثبوته
واشار الشارح بذلك الى ان التقديم لا يلزم ان يكون للاختصاص بل ذلك هو الغالب
وقد يكون لا غرض اخر كما يأتي ذلك للمصنف في قوله والخصيص لازم للتقديم غالبا
وكان الاول للشارح ان يؤخر قوله نعم بعد قوله ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمه لانه
يجرى فيه ايضا (قوله وكذا زيد اضربت وغيره) اي انه مثل ما زيدا ضربت ولا غيره في
المنع عند قصد الخصيص وفي الجواز عند قصد غيره لان الخصيص يتبدى في مشاركة
الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فان جعل التقديم للاتهام او الاستلزام
جازلك اذ ليس في التقديم ما ينافي مقتضى العطف لان المعنى الفساد بالتقديم وهو الاتهام
يجمع الفساد بالعطف (قوله لان مبنى الكلام) اي لان الذي بنى وذكر لاجله هذا
الكلام المحتوى على التقديم وهو ما زيدا ضربت (قوله ليس على ان الخطأ واقع
في الفعل) اي والاستدراك بلكن يفيد ان مبنى الكلام على ان الخطأ واقع في الفعل
الذي هو الضرب فيكون في الكلام تدافع اذاوله يقتضى عدم الخطأ في
الفعل وآخره يقتضى الخطأ فيه (قوله ليس على ان الخطأ الخ) اي لانه لو اريد ذلك

على مفعول ما (لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره)
لان التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد
تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولنا لا غيره بنى ذلك
فيكون مفهوم التقديم
مناقضا لمنطوق لا غيره نعم
لو كان التقديم لفرض آخر
غير الخصيص جاز ما زيدا
ضربت ولا غيره وكذا
زيد اضربت وغيره (ولا
ما زيدا ضربت ولكن
اكرمه) لان مبنى الكلام
ليس على ان الخطأ واقع في
الفعل

فانه الضرب حتى ترده الى الصواب فانه الاكرام وانما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا (واما نحو زيدا عرفته فتأكيدها قدر) الفعل المحذوف (المصر) بالفعل المذكور (قبل المنسوب) اي عرفت زيدا عرفته (والا فخصيص) اي زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقار كالذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصار كافي بسم الله فهو زيدا عرفته محتمل للعنيين والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على انه للخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (واما نحو واما محمود فهديناها

لغير ماضربت زيدا ولكن اكرمه بلا تقديم للمفعول (قوله فانه الضرب) الباء بمعنى في وهو بدل من في الفعل او ان الباء للتصوير (قوله واما نحو الخ) اي ان ما تقدم من ان زيدا عرفت مقيد للاختصاص قطعا محله مالم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشغل الفعل بالعمل فيه واما اذا كان هناك اشتغال فتأكيده ان قدر الخ وفي هذا رد على صاحب الكشف حيث جزم بان زيدا عرفته للخصيص (قوله فتأكيده) اي فذو تأكيدها لانه نفس التأكيدها وان قوله فتأكيده خبر لمحذوف اي ففاده تأكيده للفعل المحذوف والمراد فتأكيده فقط فلا ينافي انه في حالة التخصيص فيه تأكيده ايضا فالتقابلة ظاهرة او يقال قوله الآتي والاختصاص اي مقصود فلا ينافي ان هناك تأكيدها لانه غير مقصود فان قلت اي فائدة لهذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأكيده المناسب للانكار الى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصار (قوله اي عرفت زيدا عرفته) اي فقيه تكرر الاسناد وهو يفيد تأكيده الفعل لا يقال كيف يكون مفاده تأكيده الفعل المحذوف مع ان المراد بهذا الفعل التفسير لا نقول افادته التأكيده بالتبع لافادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكيده مع ان المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأكيدها قلت بعد ذكر المفعول يعلم ان ثم مقدرا بمعناه والمقدر كالذكور فصار مذكورا مرتين وتعيينه تفسيراً من جهة دلالة على المحذوف فالتأكيده لازم له بتحقيق ذكر مضمونه مرتين ولو كان احد المذكورين تقدير بافاده ابن يعقوب (قوله والا الخ) اي والا يقدر المفسر قبل المنسوب بل قدر بعده (قوله فخصيص) اي فالكلام ذو تخصيص او فساد الكلام حينئذ تخصيص (قوله كافي بسم الله) تشبيه في افادة الاختصاص (قوله فهو زيدا عرفته الخ) اعاده وان كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله والرجوع الخ (قوله محتمل للعنيين) هما التأكيده والتخصيص فعلى احتمال التأكيده يكون الكلام اخباراً بمجرد معرفة متعلقة بزيد وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام اخباراً بمعرفة مختصة بزيد رداً على من زعم تعلقها بعمر ومثلاً دون زيدا وزعم تعلقها بهما (قوله والرجوع في التعيين) اي تعيين كون التقديم للتأكيده او التخصيص (قوله وعند قيام القرينة على انه) اي زيدا عرفته للتخصيص بان كان المقام مقام اختصاص يكون اي زيدا عرفته (قوله آكد) اي زائداً في التأكيده من قولنا زيدا عرفت هذا يقتضي ان زيدا عرفت فيه تأكيده وليس كذلك بل لمجرد الاختصاص كاتقدم فالأولى ان يقول يكون مفيداً للتأكيده ايضا لما فيه من التكرار كذا قيل ورد بان التخصيص يستلزم التأكيده بخلاف العكس اذ ليس التخصيص الا للتأكيده على تأكيده (قوله لما فيه

من التكرار) أى تكرار الاسناد المفيد لتأكيدها الجملة ومعلوم ان التخصيص ليس الا تأكيدها
على تأكيدها فيبقى زيدا عرفته بزيادة التأكيدها كذا قرر رسم وقرر غيره ان قوله آكد بمعنى المبلغ
في الاختصاص وقوله لما فيه من التكرار أى من تكرار الاختصاص اما الاختصاص الاول
فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدر واما التخصيص الثاني فهو مستفاد من عود
الضمير في الاسناد الثاني على المفعول المقدم فكان المفعول متقدما في الاسناد المتكرر (قوله
واما نحو واما ثمود الخ) المراد بنحو كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه وبالابا ما التى هى
بمعنى مهمايكن وهذا تخصيص للسئلة السابقة التى هى من باب الاشتغال وحاصله انه لما ذكر
ان نحو زيدا عرفته محتمل للتأكيدها التخصيص ربما يتوهم ان نحو قوله تعالى واما ثمود
فهديناهم بنصب ثمود على القراءة الشاذة يحتملها دفع ذلك التوهم بانه متعين للتخصيص
لنعين التقدير مؤخرا هكذا واما ثمود فهديناهم فقوله واما نحو واما ثمود أى
بالنصب واما على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لقوى الحكم بتكرار الاسناد وتأكيدها
في امان الدلالة على الزوم والتحقيق لكن ككون التقديم في الآية على قراءة الرفع
مفيدا لقوى الحكم بناء على مذهب غير السكاكي لا تقدم عنده ان تقديم مثل هذا لا يفيد
التقوى لكونه سيبيا وقوله واما نحو الخ مقابل لقوله واما زيدا عرفته (قوله فلا
يفيد الا التخصيص) أى دون مجرد التأكيدها فالحصر بالنسبة لمجرد التأكيدها فلا يرد ان
مع كل تخصيص تأكيدها (قوله لا متناع ان يقدر الخ) فيه بحث وهوانه لم لا يجوز ان
يقدر الفعل مقديا بدون الفاء هكذا واما هدينا ثمود فهديناهم فيحصل الفصل بين اما والفعل
ويكون التركيب حينئذ مفيدا للتأكيدها واجب بان الفعل المقدر هو الجواب والمذكور
انما هو مفسر له وجواب اما لا بد من اقتضائه بالفاء فلا يجوز ان يقدر بدونها والازم
خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز (قوله وفي كون هذا التقديم) أى الحاصل مع
اما التخصيص نظرا لى بل هو لاصلاح اللفظ (قوله لانه) أى التقديم قد يكون مع الجهل
بثبوت اصل الفعل أى ومع الجهل بذلك لا يأتى التخصيص لانه انما يكون عند العلم
باصل الفعل وايضا لو كان التقديم في هذه الآية مفيدا للتخصيص كما قال المصنف لا يقتضى
انه ليس احده من الكفار هدى أى دل على الطريق الموصل واستحب العمى على الهدى
غير ثمود وليس كذلك وفي قول الشارح لانه قد يكون مع الجهل اشعار بانه قد يكون
مع العلم ايضا وحينئذ فإزاعة الشارح للمصنف انما هى في كلفة ككون التقديم
الحاصل مع اما التخصيص (قوله ثم سألتك ما فعلت بهما) أى سألتك سائل عن الفعل
الذى تعلق بهما الصادر منك ما هو (قوله فتقول اما زيدا الخ) أى السائل جاهل
بالفعل وانت لم ترد التخصيص بل اردت بيان ما تعلق بهذين الرجلين فالغرض من
التركيب المذكور اعنى قولك اما زيدا الخ إفاضة اصل الفعل المتعلق بهما والتقديم

فلا يفيد الا التخصيص)
لا متناع ان يقدر الفعل مقديا
نحو واما فهدينا ثمود لا التزامهم
وجود فاصل بين اما
والفاء التقدير اما ثمود
فهدينا فهديناهم بتقديم
المفعول وفي كون هذا
التقديم للتخصيص نظرا لانه
قد يكون مع الجهل بثبوت
اصل الفعل كما اذا جاءك زيد
وعمر ثم سألتك سائل
ما فعلت بهما فتقول اما زيدا
فضررته واما عمر افاكرمه
فتأمل (وكذلك) أى ومثل
زيدا عرفت في إفاضة
التخصيص (قولك زيد
مررت) في المفعول بواسطة
لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذلك يوم
الجمعة سرت وفي المسجد
صلبت وتأديا ضررته
وما شيا عجبت

فيه لاصلاح اللفظ بالفعل بينا ما والفاء (قوله فتأمل) اى فتأمل في هذا البحث
ليظهر لك انه ليس الغرض من الآية بيان ان ثود هدوا فاستجبوا العسى على الهدى
دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك او مشاركته لهم كاقال المصنف لان
من العلوم ان الكفار كلهم كذلك وانما الغرض بيان ان اصل الهداية اى الدعوة
للمحق حصلت لهم والاخبار بسوء صنيعهم ليعلم ان اهلاكم انما كان بعد اقامة الحجبة
عليهم (قوله وكذلك يوم الجمعة سرت) اى فى الطرف وهذا يقال ردالمن اعتقدان
سيرك في غير يوم الجمعة (وقوله وتاديب الخ) اى فى المفعول لاجله وهذا يردبه على من
اعتقدان سبب الضرب العداوة اى ان علة الضرب مقصورة على التأديب وليست
عنه العداوة (قوله وماشبا الخ) اى فى الحلال وهذا يردبه على من اعتقدان
الحج وقع منك راكبا (قوله لازم للتقديم) اى لتقديم ما حقه التأخير سواء كان المتقدم
مفعولا او غيره او بعض العمولات على بعض كافى وان عليكم لحافظين كما يفيد كلام
الشارح فى المطول واحترز بقوله ما حقه التأخير عما هو مقدم وضعا كاسم الاستفهام
المتقدم على عامله وكالمبتدأ المتقدم على خبره عند من يجعله معمولا للخبر فلا يفيد تقديم
ما ذكر شيئا من التخصيص وهذا بناء على قاعدة السكاكى والا فتقديم المسند اليه
عند المصنف يفيد التخصيص اذا كان المسند جهة نحو اناسيت فى حاجتك وقوله لازم
للتقديم اى لزوما جزئيا فلا ينافى قوله غالبا واعلم ان لزوم اما كلى وهو لا ينفك
اصلا كازوم الزوجية للاربعة او جزئى وهو ما ينفك فى بعض الاوقات كلزوم
الحسوف للقمر وقت الخيلولة وما هنا من الثانى وفى عبد الحكيم ان الغالبية ليست
باعتبار الاوقات والاحوال حتى تنافى الزوم بل بالنسبة للواد ويشير الى ذلك الشارح
بقوله فى اكثر الصور (قوله وحكم الذوق) المراد به هنا قوة النفس تدرك بسببها
لطائف الكلام ووجوه محسناته فهو عبارة عن العقل وحيتذ فالمعنى بشهادة الاستقراء
والعقل (قوله غير متحقق) اى غير ثابت (قوله آخر) اى غير التخصيص (قوله كمجرد
الاهتمام) اى كالاتهام المجرد عن التخصيص نحو العلم لزممت فان الاهم تعلق الزوم بالعلم
(قوله والتبرك) اى تعجيل التبرك نحو محمد اعيد الصلاة والسلام احببت (قوله
والاستلذاذ) اى تعجيله نحو ليلي احببت وانما قدرنا التعجيل فى هذا وما قبله لان التبرك
والاستلذاذ يحصلان مع التأخير (قوله وموافقة الخ) نحو زيدا اكرمت فى جواب
من اكرمت فتقديم زيدا موافقة لتقديم السائل من الاستفهامية التى هى المفعول
(قوله وضرورة التمر) كقوله

(والتخصيص لازم للتقديم
قالا) اى لا ينفك عن تقديم
المفعول ونحوه فى اكثر
الصور بشهادة الاستقراء
وحكم الذوق وانما قال
غالبا لان لزوم الكلى غير
متحقق اذا التقديم قد يكون
لاغراض اخر كتمجيد الاهتمام
والتبرك والاستلذاذ او موافقة
كلام السامع وضرورة
الشعور برعاية السميع و
الفاصلة ونحو ذلك قال الله
تعالى خذوه فقلوه ثم الجحيم
صلوه ثم فى سلسلة ذرعاها
سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال وان عليكم لحافظين

* سربع الى ابن الم يلطم وجهه • وليس الى داعى النداء سربع *

(قوله ورعاية السميع) اى السميع من النثر غير القرآن (قوله والفاصلة) اى من القرآن
لان ما يسمى فى غير القرآن سمجة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب لان السميع

في الاصل هدير الحمام ولا يقال ان رعاية الفاصلة من المحسنات البديعية فلا يحسن
 ايرادها ههنا نقول عدم رعاية توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار
 التوافق من البديع لكن لما اورد المتكلم بعض الفواصل مختوما بحرف واحد كان
 المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدمها خروجاً عما يناسب المقام الذي اورد فيه ذلك
 البعض بعد ابراده (قوله ومحو ذلك) اي كتجمل المسرة نحو خيرا تلقى وتجميل المساة
 نحو شرا يلقى صديقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها امثلة لما كان التقديم فيه لغرض
 آخر غير التخصيص (قوله خذوه الخ) اي يقول الله لخزنة النار خذوه فقلوه اي اجعوا
 يده الى عنقه في الغل ثم الجحيم صلوه اي ادخلوه في النار كذا في الكواشي (قوله
 ثم الجحيم صلوه) مثال لكون التقديم لمجرد رعاية الفاصلة اذ ليس المعنى على صلوه
 الجحيم لا غيرها وقوله ثم في سلسلة الخ فيه الشاهد ايضا فالتقديم فيه لرعاية الفاصلة
 اذ ليس المراد الرد على من يتوهم انه يؤمر بسلسلة اخرى يسلكها حتى يكون التقديم
 للتخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم ان هذا ليس من تقديم المعلوم
 على العامل بل من تقديم احد المفعولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها
 فالتقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بان على الآدميين ملائكة يكتبون لا الرد
 على من يعتقد انهم على غيرهم (قوله فاما اليتيم فلا نقهر) التقديم هنا لتصحح اللفظ لان
 اما تليها الفاء ولرعاية الفاصلة ايضا وذلك لان المراد النهي عن قهر اليتيم وانهار
 السائل لا الرد على من زعم ان النهي عن قهر غير اليتيم وانهار غير السائل (قوله
 ولكن كانوا انفسهم يظلمون) التقديم هنا ايضا لرعاية الفاصلة وذلك لان المراد الاخبار
 بظلمهم انفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير انفسهم فظهر لك ان التقديم فيما ذكر
 من الآيات لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ولا يناسب ارادة المحصر فيها عند
 من له ذوق ومعرفة باليبالكلام اي مقاصده (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص)
 نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا حل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى
 ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي ثم لا تصلوه الا الجحيم وهي النار العظيمة لانه كان
 متعاضدا على الناس (قوله ولهذا يقال في اباك نعبد الخ) كون تقديم اباك للاختصاص
 لا ينافي انه لرعاية الفاصلة ايضا (قوله مخصك بالعبادة) اي نجعلك دون كل موجود
 مخصوصا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات او على اداء العبادة وهذا المعنى يفيد ان
 التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى ان الباء داخلة على المقصور وقوله
 بذلك اي المذكور من العبادة والاستعانة (قوله لا نعبد ولا نستعين غيرك) يشير الى ان
 القصر في هذه الآية قصر حقيقي خارج عن قصر القلب والافراد والتعيين لانها
 اقسام للاضافي كما يأتي (قوله معناه اليه لا الى غيره) اي فالتقديم للاختصاص
 وانما كان كلام الأئمة في تفسير الآيتين دليلا على ان التقديم مفيد للاختصاص لانه

وقال فاما اليتيم فلا نقهر
 واما السائل فلا تنهر وقال
 وما ظنناهم ولكن كانوا
 انفسهم يظلمون الى غير ذلك
 مما لا يحسن فيه اعتبار
 التخصيص عند من له معرفة
 بالسلب الكلام (ولهذا)
 اي ولان التخصيص لازم
 للتقديم غالبا يقال في اباك
 نعبد واياك نستعين معناه
 نخصك بالعبادة والاستعانة
 بمعنى نجعلك من بين
 الموجودات مخصوصا
 بذلك لا نعبد ولا نستعين
 غيرك (وفي لا الى الله
 تحشرون معناه اليه)
 تحشرون (لا الى غيره)

لم يوجد في الآيتين من الآت الحصر الا التقديم وقد قالوا معنى الآيتين كذا فلو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وان التقديم لجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب ان يقال ان معنى الآيتين كذا بل يقال واستفيد مما تقرر من خارج ان لاعبادة وان لاستعانة لغيره وان لاحتر لغيره افاده اليعقوبي واعلم ان الاختصاص والقصر بمعنى واحد عند علماء المعاني وذلك لانهم نصوا على ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص وقابلوه بالاهتمام فدل على انه غيره وعدوا التقديم المذكور من طرق القصر وكون القصر لا يتأتى في بعض المواضع مما لا ينكره القوم لانهم قالوا بافادته ذلك غالبا واما قول ابن السبكي بالفرق بين القصر والتخصيص فمخالف لما عليه اهل المعاني وحاصل الفرق الذي ذكره ان التخصيص قصد التكلم افادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفي بسبب اعتناء التكلم بذلك الشيء وتقديمه له في كلامه فاذا قلت ضربت زيدا فقد اخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصارت ذلك الضرب التجربة خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة اعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد التكلم بها ثلاثها على السواء وقد يترجح قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وانه الارجح في غرض التكلم فاذا قلت زيد اضربت علم ان وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا افادة حصول الضرب منك واذا قلت ضربت زيدا علم ان المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلا شك ان كل مركب من خاص وعام له جهتان فقد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقصد من جهة خصوصه هو الاختصاص واما الحصر فعناء نفي الحكم عن غير المذكور واثباته للمذكور بطريق مخصوص وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله اي جميع صور التخصيص) اي في جميع الصور التي افاد فيها التقديم التخصيص (قوله اي بعده) اي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم وانما لم يقل اي غيره مع انه المراد اشارة الى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب اترتبة تبعديته الاهتمام بالنظر الى ان المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار (قوله اهتماما بالمقدم) اي سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيرها ولا يتأني هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى آه فنسارى (قوله وهم بيانه) اي بذكر ما يدل عليه اعني اي اشد عناية وفي الغنبي ان اعني بصرح ان يكون اسم تفضيل مصوغا من قولهم عني بكذا بضم العين على صيغة المبني للمفعول اي اعني به فيكون مبني للمفعول في الصورة ولكنه بمعنى المبني للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه ان صوغ اسم التفضيل من المبني للمفعول شاذ ويحاج بانه جار على مذهب من يجوز

وبفيد التقديم (في الجميع)
اي جميع صور التخصيص
(وراء التخصيص) اي بعده
(اهتماما بالمقدم) لانهم
يقدمون الذي شأنه اهم
وهم بيانه اعني (ولهذا
يقدر) المحذوف (في بسم الله
مؤخرا) اي بسم الله افضل
كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام

صوغه من المبني للمفعول اذا كان ملازما لذلك البناء وبان ذلك ورد في كلام العرب
والمعنى هم اشد مشغوفية ببيان الالم ويصح ان يكون مصوغا من عنيت بكذا بفتح
العين على صيغة المبني للفاعل اي اردته والمعنى هم اشد ارادة ببيان الالم وظهر
من هذا ان عنى ورد في كلامهم تارة مبذبا للمفعول وتارة مبنا للفاعل فليس من الافعال
اللازمة للبناء للمفعول واعلم ان الاهتمام لمعين احد هما كون المقدم مما يعنى بشأته
لشرف وعزازه وركنية مثلا فيقتضى ذلك تخصيصه بالتقديم وهذا المعنى هو المناسب
بحسب الظاهر لان يقال لانهم يقدمون الذى شأنه اهم وهم ببيان اعنى وتفس
الاهتمام في هذا هو الموجب للتقديم ولا يدل تقديمه الاعلى ان التكلم له به الاعناء
المطلق والآخر كون المقدم في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فان المفعول مثلا اذا
تعلق الفرض بتقديمه لافادة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه
للفرض المفاد وليست الاهمية هنا هى الموجبة للتقديم بل الحاجة الى التقديم هى
الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالاهمية هنا معلة موجبة بفتح الجيم لاموجبة بالكسر
والعلة هى الحاجة والاهمية والتقديم متلازمان مطلقان بعلة الحاجة لان الحاجة
انما هى الى التقديم واهتم به لكونه محتاجا اليه وهذا المعنى يم كل ما يجب فيه
التقديم (قوله ولهذا) اي ولأجل ان التقديم يفيد الاختصاص ويفيد مع ذلك الاهتمام
(قوله بقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا) اي انه بقدر ما يتعلق به الجار والمجرور
المحذوف مؤخرا حيث كان ذلك بماله شرف وكان المقام يناسبه ارادة الاختصاص
كما في بسم الله فاذا قدر مؤخرا افاد الاختصاص والاهتمام معا والاهتمام هنا ظاهر لان
الجلالة يهتم بها لشرف ذاتها (قوله لان الشركين الخ) علة للمعلل مع علته (قوله
فقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم) الاولى فقصد
الموحّد بالتقديم تخصيص اسم الله بالابتداء اي قصر الابتداء عليه والاهتمام به لرد
عليهم ليناسب ما قدمه ولانه اوفق بالواقع وذلك لان هؤلاء الاشقياء حيث
كانوا يبدأون بغير اسم الله ويمتنون بذلك الغير فقصد الموحّد الرد عليهم يكون
بتخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام به كذا قرر شيخنا العدوى وتخصيص الموحّد
اسم الله بالابتداء لرد عليه من باب قصر القلب لانه رد الخطاء في التعيين ان كان الكفار
قاصدين بقولهم باسم اللات والعزى اي لا غير ذلك وان ارادوا باسم اللات والعزى
لتقربنا الى الله كانوا معتقدين للشركة فيكون القصر المفاد بالتقديم في بسم الله لرد
الخطاء في الشركة وهو قصر افراد آه لكن العلامة اليعقوبى استشكل كون التقديم
في كلامهم لعنة الله عليهم للتخصيص حيث قال ان تقديم المجرور في قولهم باسم اللات
مثلا لا يصح ان يكون للاختصاص لاعتقادهم الوهية الله ولا بدائهم باسم في بعض
الاقوات من غير انكار عليهم ولا يصح ان يكون للاهتمام لانه اعظم الآلهة لانهم

لان المشركين كانوا يبدؤون
باسماء آلهتهم فيقولون باسم
اللات باسم العزى فقصد
الموحّد تخصيص اسم الله
بالابتداء للاهتمام والرد
عليهم (واورد اقرأ باسم
ربك) يعنى لو كان التقديم
مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان
يؤخر الفعل ويقدم باسم
ربك لان كلام الله تعالى
احق برعاية ما يجب برعايته
(واجيب بان الالم فيه القراءة)
لانه اول سورة تزلت

فبهم الله انما يعبدون غيره ليقربهم اليه وهم بلغوا فصحاء فامضاد هذا التقديم لهم
 الان يقال التقديم للاهتمام لان المقام مقام الاستشفاع بتلك الآلهة فان قلت
 الاختصاص حيث يقصده الرد انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير ومشاركته
 في الحكم فاذا قيل بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني ابتدىء بسم الله لا بغيره فقط
 او لا بغيره معه كما تعتقد ابها المخاطب والمشركون لا يعتقدون ان المؤمنين يتدوون
 باسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا باسماء آلهتهم بافترادها فكيف صح تخصيص هنا
 للرد على المشركين قلت الرد عليهم في اعتقادهم ان الآلهة ينبغي ان يبتدأ باسمائها
 فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم منه انه لا ينبغي ان ابتدىء مع الله
 تعالى باسم آلهتك ابها المشرک لبطانها وعدم تقمها فلا يلتفت الى الابتداء بها
 فالحصر بالنظر الى نفي امكان الابتداء باسماء الآلهة وانباته كإعليه المخاطب لا بالنظر الى
 نفي الوقوع آه كلامه واعلم ان قصد الموحّد ارد عليهم ظاهر على جعل جملة البسمة
 خبرية اما على جعلها انشائية فيردان الانشاء لاحكم فيه فكيف يثاني الرد الان يحاج
 بان هذا الانشاء تضمن خبر او هو انه لا ينبغي الابتداء باسم غير الله وهذا الحكم ينكره
 المشركون على ان كلام الشارح في ما مر يفيد ان تخصيص الواقع في الانشاء لا يعتبر
 فيه رد الخطاء بل يعتبر فيه الثبوت للمذكور والنفي عن الغير من غير التفات الى كونه ردًا
 للخطاء نحو عمرا اكرم اولادكم لكن ظاهر ما يأتي في اقسام القصر الثلاثة انه ينظر فيها
 لاعتقاد المخاطب مطلقا في الخبر والانشاء (قوله يعني لو كان التقديم الخ) هذا يدل
 على انه اراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما بقوله ويرد عليه اي
 على كون التقديم يفيد الاهتمام والاختصاص في الغالب ويرد عليه بان كون كلام الله تعالى
 احق برعاية مانجب رعايته مسلم لكن اذا ثبت ان الاختصاص مع الاهتمام واجب
 الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه ان يكون واردا على قوله ولهذا يقدر
 المحذوف مؤخرًا كما قرره في شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب تقدير الفعل
 مؤخرًا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك قدم الفعل فيه والحال ان كلام الله تعالى
 احق برعاية مانجب رعايته (قوله احق برعاية مانجب الخ) اي احق برعاية النكات
 التي تجب رعايتها في الكلام البليغ (قوله بان الاهم فيه) اي في ذلك القول وهو اقرأ
 باسم ربك وفي نسخة الاهم فيها اي في آية اقرأ باسم ربك (قوله لانها اول الخ) اي
 وانما كانت القراءة في تلك الآية اهم لانها اول آية تزلت من سورة فلما كانت اول آية
 تزلت كان الامر بالقراءة فيها اهم من ذكر اسم الله فلذلك قدم وانما كان الامر
 بالقراءة اهم لما ذكر لان المقصود بالذات من الانزال حفظ المنزل وهو متوقف
 على القراءة وكون الامر بالقراءة في هذه الآية اهم لما ذكر لا ينافي كون ذكر اسم الرب
 اهم لذاته فتأخيره لا يفيت الشرف المقتضى للاهمية في الجملة والحاصل ان الاهتمام

بذكر الله باسمه امر ذاتي والاهتمام بالقراءة امر عارض من حيث ان المقصود من الانزال
الحفظ المتوقف عليها فقدم الاهتمام بحسب العارض على الاهتمام الذاتي ففاضلة
القراءة على ذكر اسم الله بحسب العارض ومفاضلة ذكر اسم الله على القراءة بحسب
الذات فاعتبرت المفاضلة التي سببها العروض وفيه ان مقتضى هذا ان يكون ذكر الله
مقدما لانه بالذات ويمكن ان يقال ان المفاضلة التي موجبها العروض كالنسخة للتي
موجبها امر ذاتي لاقتضاء المقام ايضا فعمل من هذا ان الاهمية الذاتية انما تفيد التقديم
ان لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي اعظم ما وقع به اعجاز
القرآن كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله لانها اول سورة نزلت) وقبل اول
ما نزل سورة الفاتحة وقبل اول ما نزل اول سورة المدثر والتحقيق ان الخلاف لفظي
لان اول سورة نزلت بتامها سورة الفاتحة واول آية نزلت على الاطلاق اقرأ باسم ربك
الى قوله علم الانسان ما لم يعلم واول آية نزلت بعد فترة الوحى اول المدثر فن قال اول
سورة نزلت الفاتحة مراده اول سورة نزلت بتامها ومن قال اول ما نزل اقرأ باسم ربك
مراده اول ما نزل على الاطلاق ومن قال اول ما نزل اول المدثر مراده اول ما نزل بعد
فترة الوحى اذا علمت هذا فقول الشارح لانها اول سورة نزلت فيه مساححة والاولى
ان يقول اول آية نزلت من سورة (قوله فكان الامر بالقراءة اهم) اى فلذا قدم
وقوله باعتبار هذا العارض وهو كونها اول ما نزل اى والمقصود من الانزال اخذ
وهو متوقف عليها (قوله وان كان ذكر الله) اى باسمه والى الواصل للحال وان وصلية وقوله
في نفسه اى باعتبار ذاته واعترض هذا الجواب العلامة الحفيد قائلا ان اسماء تعالى
لا يساويها شئ في الاهمية ولا يقار بها ولا يقال القراءة اهم من اسم الله ولا الامر بها
ايضا لما في ذلك من البشاعة الظاهرة واجيب بان المراد الامر بمطلق القراءة اهم
من الامر باختصاص القراءة باسمه تعالى وهى التي قدم فيها اسمه تعالى وان كان
اسم الله اهم بالنظر الى ذاته فاسمه تعالى بالنظر الى ذاته اهم من القراءة ومن الامر بها
واما بالنظر الى القراءة المشتملة على تقديمه فمطلق القراءة اهم نظرا الى ذلك العارض
وهو السبق في النزول وانما اعتبرت تلك الاهمية لان الامر بالقراءة لم يكن معلوما
للمخاطب في حال الخطاب فذكر الفعل اولا ليعلم حال القراءة ولو قدم اسمه تعالى
لاقتضى ان الامر بالقراءة معلوم للمخاطب والمجهول انما هو ما نلبس به ان القراءة من اسمه
تعالى فقدم لبيان وليس كذلك ولا يخفى ان هذا بعيد من كلام الشارح والاقرب
اليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوي (قوله متعلق باقرا الثاني) اى على انه مفعول
والباء زائدة لتأكيد الملازمة لافادة الدوام والتكرار فيكون المعنى اقرأ باسم ربك اى
اذكره على وجه التكرار وهذا بخلاف ما لو قيل اقرأ اسم ربك فان معناه اقرأ اى
اذكره ولو مرة وعلى هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقروء وهو المناسب لما ورد

فكان الامر بالقراءة اهم
باعتبار هذا العارض
وان كان ذكر الله اهم
في نفسه هذا جواب
جار الله العلامة في
الكشاف (وبانه) اى باسم
ربك (متعلق باقرا الثاني)
اى هو مفعول اقرأ الذى
بعده

من قوله عليه الصلاة والسلام ما انا بقارى اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ ويحتمل ان يكون متعلقا بقرأ الثانى على ان الباء للمصاحبة التبركية او الاستعانة ويكون اقرأ الثانى اما لازما باعتبار المقروء اى اوجد القراءة متبركا او مستعينا باسم ربك واما متعديا اى اقرأ القرآن متبركا او مستعينا باسم ربك فهذه احتمالات ثلاثة وحاصلها ان اقرأ الثانى متعد ومفعوله باسم ربك بزيادة الباء او متعد ومفعوله محذوف ولازم واما الاول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون اقرأ الثانى لازما لا يناسب كلام المصنف بل المناسب له انه متعد يجعل الباء زائدة للدوام وبمحذوف المفعول وهو القرآن لان تفسير المصنف للاول بما يقتضى لزومه انما هو لافادة مخالفة الثانى وانما يخالفه يجعل الثانى متعديا والا لم يكن لذلك التفسير فائدة واحتمال تعدى الثانى بمحذوف المفعول وهو القرآن معترض بان القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف لان هذا اول ما نزل فلا قرينة على المحذوف حيثئذ على ان احتمال التزيل وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون المقروء وهذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالتحال كما هو مذهب بعض الاشاعرة او تأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للقراءة فى الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما انا بقارى ثلاث مرات فالوجه جعل اقرأ الثانى متعديا بزيادة الباء لافادة التكرار والدوام (قوله ومعنى الاول الخ) اى فقد نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم وعلى هذا لا يكون اقرأ الثانى تأكيد الاول بل هو مستأنف استثناء بآياتها جواب لقوله كيف اقرأ وذلك لان الثانى اخص ولان تأكيد بين اخص واعم وحيثئذ اندفع ما يقال يلزم على جعل الاول لازما والثانى متعديا عاملا فى الجار والمجروز المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكيد بمعمول التأكد سلنا ان الاخص يؤكد الاعم فلا نسلم امتناع الفصل بين التأكد بمعمول التأكد كالفصل بين الموصوف والصفة بمعمولها كقولك مرت برجل عمرا ضارب (قوله من غير اعتبار تعديته الى مقروء به) اى الى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه والاضح حذف به اى واما على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته الى مقروء وهو اسم ربك انما كان الاوضح ما ذكر لان التعبير المذكور انما يناسب احتمال كون اقرأ الاول لازما او متعديا لمفعول محذوف والباء للاستعانة وحيثئذ فيجمل معنى كلام الشارح الى قولنا من غير اعتبار تعديته الى مقروء به اى بخلافه على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته لمقروء به فاسم ربك على الجواب الاول مقروء به لانه مستعان او متبرك به فى القراءة لا مقروء لان المراد اقرأ القرآن اى اوجد القراءة مستعينا او متبركا باسم ربك وقد علمت ما يرد على كل من الاحتمالين بالنسبة لاقرأ الثانى ويقال مثل ذلك بالنسبة لاقرأ الاول تأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وتقديم بعض معمولاته الخ) هذا هو المطلب الثالث

(ومعنى) اقرأ (الاول اوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما فى فلان يعطى كذا فى المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) اى معمولات الفعل (على بعض لان اصله) اى اصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) اى عن الاصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة فى الكلام وحقة ان يلى الفعل وانما قال فى نحو ضرب زيد عمرا لان فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل

من مطالب هذا الباب اى ان من احوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض واراد بممولاته كل ماله ارتباط به الشامل للسند اليه وان كان الباب معقودا للمتعلقات التى هى ماعدا السند اليه والقرينة على هذه الارادة قوله كالفعل الخ (قوله لان اصله التقديم) علة لمحذوف اى يكون ذلك التقديم اما لان الخ وقوله اى اصل ذلك البعض اى التقدم (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) المقتضى للعدول عن الاصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقدم المفعول لانه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ثم ان اللام فى قوله للعدول ان كانت صلة لمقتضى فالفحة فيه نصب وسقوط النون تشبيها له بالضاف وان لم تكن صلة فالفحة بنائية والجار متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى اشار للوجهين فى المعنى (قوله لانه عمدة الخ) اى انما كان اصل الفاعل التقديم لانه عمدة فى الكلام اى لا يقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فقط ما فى الحفيد ونص ما فى الحفيد ان التعليل بالعمدية لاصالة التقديم غير صحيح لان المفعول عمدة ايضا بالنسبة للفعل المتعدى لان تعمله يتوقف على تعقل المفعول مع انه ليس اصله التقديم فالاولى تعليل اصالة التقديم فى الفاعل بكونه مقدما على المفعول فى تعلق الفعل لان الفعل يتعلق اولا بالفاعل ثم بالمفعول فالنسب لترتيب المعنى ان يقدم الفاعل ورد هذا الاعتراض بان المفعول فضلة مطلقا سواء كان الفعل لازما او متعديا والفعل المتعدى انما يتوقف تعمله على شئ يقوم به او يقع عليه بدليل ان الكلام يتم بالفعل المتعدى مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مر (قوله وحقه ان يلى الفعل) اى لانه لشدة طلب الفعل له صار كالجزء منه وما هو كالجزء اول بالتقديم مما هو فى حكم الانفصال (قوله مقتضى للعدول عن الاصل) اى وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول اذ لو قدم الفاعل حيثئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فان اصله) اى اصل المفعول الاول وهو زيدا فى المثال (قوله انه عا ط) من عطوت الشئ تناولته وقوله اى آخذ للعطاء اى الشئ المعطى وهو الدرهم فتقولك اعطيت زيدا درهما فى معنى اخذ زيد منى درهما (قوله اولان ذكره اهم) اى كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بانذات لغرض من الاغراض فيقدم على المفعول الآخر وذلك كما فى المثال الآتى فان تعلق القتل بالخارجى هو المقصود بالذات ليستريح الناس من اذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره اولا لكونه اهم (قوله جعل الاهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره فى باب السند اليه وذلك لانه فيما تقدم جعل الاهمية امرا شاملا لكون الاصل التقديم ولغيره حيث قال واما تقديمه فلكون ذكره اهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع واما لتجمل المسرة او المساءة الخ وهنا جعل الاهمية قسيما لكون

و المفعول الاول فى تحو
اعطيت زيدا درهما (فان
اصله التقديم لسانيه من معنى
الفاعلية وهوانه طامى
آخذ للعطاء (اولان ذكره)
اى ذكر ذلك البعض الذى
يقدم (اهم) جعل الاهمية
هنا قسيما لكون الاصل
التقديم وجعلها فى السند
اليه شاملا له ولغيره من
الامور القضية للتقديم
وهو الموافق لتفتاح ولما
ذكره الشيخ عبد القاهر
حيث قال انما لم نجد
اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى
مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان
يفسر وجه العناية بشئ
يعرف له معنى

قوله وبم كانت الخ الذي
في نسخ الشارح وبم كان
اهم وهو المناسب لقوله
قبله قدم للعناية ولكونه
اهم تأمل (مصححه)

وقد ظن كثير من الناس انه
يكفي ان يقال قدم للعناية
ولكونه اهم من غير ان
يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كان اهم فراد
المصنف بالاهمية ههنا
الاهمية العارضة بحسب
اعتناء التكلم او السامع
بشأنه والاهتمام بحاله
لفرض من الاغراض
(كقولك قتل الخارجى
فلان) لان الاهم في تعلق
القتل هو الخارجى المقتول
ليخلص الناس من شره

الاصل التقديم فقتضى ماتقدم ان يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص
وباو وهو لا يجوز واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلامين وعدم
لزوم العطف المذكور بقوله فراد المصنف بالاهمية فيما تقدم مطلق الاهمية ومراده
بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء التكلم وتوضيح ذلك الجواب ان
الاهمية المطلقة اى الغير المقيدة بذاتية او عرضية لها اسباب منها اصاله التقديم
وتمكن الخبر في ذهن السامع وتجهيل المسرة او المساواة الى غير ذلك مما تقدم فان كان
سببها غير كون الاصل التقديم من تجهيل المسرة او المساواة او تمكن الخبر في ذهن السامع
فالاهمية عرضية وان كان سببها كون الاصل التقديم فالاهمية ذاتية فالمصنف
اراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة المقابلة للاهمية الذاتية واراد بالاهمية السابقة
في باب المسند اليه مطلق الاهمية الشاملة للذاتية والعرضية وحينئذ فعطف الاهمية
في كلامه على كون الاصل التقديم من عطف المغاير فصيح جعله هنا الاهمية قسما
لكون الاصل التقديم لكن يرد على هذا الجواب ان ما ذكره هنا بعد الاهمية من كون
التأخير فيه اخلال ببيان المعنى والناسب من جملة اسباب الاهمية العرضية فيكون
مندرجا فيها فكيف يجعله قسما لها وحاصل ما اجيب به ان يريد بالاهمية العرضية هنا
ما كان سببها غير ما ذكره بعد وغير اصاله التقديم فالاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى
والناسب لى بادخلين عنده في الاهمية كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله جعل
الخ) اى لان العطف يقتضى المغايرة (قوله قسما لكون الاصل التقديم الخ) اخذ
الشارح الكونية من قول المصنف لان اصله التقديم لان ان وما دخلت عليه في
تأويل الكون لجمود خبرها (قوله شاملا) اى امرا شاملا لى لكون الاصل التقديم
ولغير كونه الاصل وذلك لانه جعلها فيما تقدم مقسما حيث قال واما تقديمه فلكون
ذكره اهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع
الى آخر ما مر (قوله من الامور الخ) بيان لذلك الغير (قوله وهو) اى جعل الاهمية
امرا شاملا لاصالة التقديم وغيره من شمول الشئ لاسبابه الموافقة للفتاح ولما ذكره
الشيخ عبد القاهر يعنى في دلائل الاعجاز (قوله حيث قال) اى الشيخ عبد القاهر
وهذه حثية تعليل (قوله في التقديم) اى في الاغراض الموجبة له (قوله يجرى بجرى
الاصل) اى يجرى القاعدة الكلية الشاملة لجميع اغراضه (قوله والاهتمام) عطف
تفسير بفعل الاهتمام كالفائدة الكلية في مطلق الشمول وذلك لان الاهتمام بالشئ
صادق بان يكون من جهة اصاله تقديمه او من جهة تمكنه في ذهن السامع او من
جهة تجهيل المسرة او المساواة الخ وجعله كالفائدة حيث قال يجرى بجرى الاصل ولم
يجعله قاعدة بحيث يقول شئ هو الاصل لان شمول القاعدة لجزيئاتها وشمول الاهتمام
لا سبابا (قوله لكن ينبغي الخ) هذا من جملة كلام الشيخ وقوله وجه العناية اى سببها

وقوله يعرفه أى لذلك الشئ معنى أى مزية واعتبار مثل أصالة التقديم وتمكين الخبر
 فى ذهن السامع ولا يقال ان الشئ نفس المعنى لانك اذا قلت قدم هذا لانه اهم لكون
 الاصل تقديمه فقولك لكون الاصل تقديمه لابد من معرفة معناه أى وجهه وسببه
 بان يقال لانه مستداله والاصل فيه ان يكون مقدما الى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوى
 وعلم من كلام الشيخ عبدالقاهر هذا انه لا يكتفى ان يقال قدم هذا الشئ للاهتمام به بل
 لابد من بيان سبب الاهتمام بان يقال اهتم به لكون الاصل تقديمه ولا مقتضى للعدول
 عن تلك الاصالة او لاجل ان يتمكن الخبر فى ذهن السامع الخ (قوله ولكونه اهم)
 تفسير لما قبله (قوله من غير ان يذكر من اين كانت) أى من غير ان يذكر جواب من اين
 كانت وجواب ذلك ذكر سببها وحينئذ فالمعنى من غير ذكر سببها ووجهها وقوله وبم
 كانت أى وبأى سبب كانت تفسير لما قبله (قوله فمراد المصنف) أى وحين اذ كان كلام
 المصنف هنا مخالفا لما مر فى المسند اليه الموافق لما فى المفتاح ولما ذكره الشيخ عبدالقاهر
 فيتبين ان مراد المصنف الخ (قوله الاهمية العارضة) أى لا يخلط الاهمية أى بخلاف
 ما مر فى المسند اليه فان مرادها الاهمية المطلقة الصادقة بالذاتية والعارضة والدليل
 على ان مراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة ما تقر من ان العام اذا قيل بالخاص
 يراد به ما عدا الخاص (قوله بحسب اعتناء التكلم) أى سواء وافق نفس الامر او لا
 (قوله بشأنه) أى بشأن المقدم (قوله لغرض من الاغراض) أى غير أصالة التقديم
 كما تقدم (قوله قتل الخارجى فلان) الخارجى هو الخارج على السلطان فالنسبة اليه
 من نسبة الجزئى للكل (قوله لان الاهم الخ) يعنى ان افادة وقوع القتل على الخارجى
 اهم من افادة وقوعه من فلان لان قصد النلس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل
 من فلان (قوله اولان فى التأخير) أى تأخير ذلك المفعول المقدم وقوله اخلا لا بيان
 المعنى أى المراد وذلك بان يكون التأخير موهما لمعنى آخر غير مراد فيقدم لاجل
 التميز والتباعد عن ذلك الابهام (قوله انه من صلة بكنتم) أى لتوهم انه بعض
 معمولاته والبعض الآخر قوله ايمانه والحاصل انه على تقدير تأخير الجار والمجرور
 لانكون صلة بكنتم مختصرة فيه اذ من صلته حينئذ المفعول وهو ايمانه وهذا هو السر
 فى تعبير المصنف بمن التبعضية وقوله لتوهم أى توهمها قويا فلا ينافى ان هذا التوهم
 حاصل فى حال تقديمه ايضا لاحتمال تعلقه به مع التقديم لكنه ضعيف فان قلت ان التأخير
 لا يوهم كونه من صلة بكنتم الا لو كان بكنتم يعنى بمن ومن المعلوم انه انما يعنى
 بنفسه اذ يقال كنتم زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتنون الله حديثا اجيب بانه
 سمع ايضا تعديته بمن فيعرض الابهام بسبب ذلك فان قات ان تقديم الجار والمجرور
 على الجملة فيما اذا كان كل منهما نعتا هو الاصل اذ القاعدة عند اختلاف النعت تقديم
 النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحينئذ فالآية المذكورة مما جرى فيها التقديم على

(اولان فى التأخير اخلا لا
 ببيان المعنى نحو وقال
 رجل مؤمن من آل فرعون
 يكتم ايمانه فانه لو اخر
 (قوله من آل فرعون)
 عن قوله بكنتم ايمانه (لتوهم
 انه من صلة بكنتم) أى بكنتم
 ايمانه من آل فرعون (فلم
 يفهم انه) أى ذلك الرجل
 كان (منهم) أى من آل فرعون
 والحاصل انه ذكر لرجل
 ثلاثة او صاف قدم الاول
 اعنى مؤمن لكونه اشرف
 ثم الثانى لثلاثيته خلاف
 المقصود (او) لان فى التأخير
 اخلا لا بالناسب كراية
 الفاصلة نحو فاوجس
 فى نفسه خيفة موسى)
 بتقديم الجار والمجرور
 والمفعول على الفاعل

الاصل لا يماقدم لغرض آخر يحجب بان النكات لا تتراحم فيجوز تعددها ويرجح بعضها على بعض اعتبار التكم فيجوز ان يقال قدم الجار والجرور لانه الاصل لقربه من المفرد لان الاصل تقديره بالمفرد وان يقال قدم لان في تأخير اخلا بالمراد (قوله فلم يفهم انه منهم) اى والعرض بيان انه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به فتأخير فيه اخلا بالمعنى المقصود (قوله ثلاثة اوصاف) اى كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه بكنتم ايمانه وهذه الاوصاف معمولات للفعل لان العامل في الموصوف عامل في الوصف وقوله قدم الاول اعنى مؤمن اى على الجميع (قوله لكونه اشرف) اى ولافراده اذ التفت المفرد يقدم على غيره (قوله ثم الثانى) اى على الثالث وقوله لثلاثيهم الخ اى ولقربه من المفرد بحسب المتعلق اذ الاصل تقدير متعلق الجار مفردا وسكت عن الثالث لانه وقع في محله فلا يسأل عنه (قوله كراية الفاصلة) اى كالقديم الذى رعاية الفاصلة فان قلت ان رعاية الفواصل من البدع قلت قد سبق بيان امكان انحرافه في سلك المعانى من جهة ان المناسبة للفواصل بعد الاتيان بها رعاية كونها جعلا على نمط واحد اولها كآخرها (قوله بتقديم الجار والجرور والمفعول على الفاعل الخ) وانما قدم الجار والجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لان تقديمه يفهم حصر الخيفة في نفسه وهو غير مراد (قوله على الاف) اى مبنية عليها

لان فواصل الآتى على
الاف

(القصر)

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح

تخصيص شئ بشئ بطريق

مخصوص وهو (حقيقى

وغير حقيقى) لان تخصيص

الشئ بالشئ

حقل القصر

(قوله في اللغة الحبس) ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام اى محبوسات فيها وقال بعضهم هو في اللغة عدم المجاوزة الى الغير فهو من قصر الشئ على كذا اذا لم يتجاوزه الى غيره لامن قصرت الشئ حبسته بدليل التعبير بعلى (قوله تخصيص شئ بشئ) اى تخصيص موصوف بصفة او صفة بموصوف فالباء داخلة على المقصور والشئ الاول ان اراد به الموصوف كان المراد بالشئ الثانى الصفة او بالعكس وذلك لان التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستزمنة لمنسوب ومنسوب اليه فان كان التخصيص منسوباً فهو الصفة وان كانت منسوباً اليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشئ بالشئ الاخبار بثبوت الشئ الثانى للشئ الاول دون غيره فالقصر مطلقاً يستلزم التثنية والاثبات (قوله بطريق مخصوص) اى معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الطرق الاربع الآتية في كلامه وهى العطف وما ولا والا وانما التقديم او توسط ضمير الفصل وتعريف المسند اليه او المسند بلام الجنس على مامر واحتراز بقوله بطريق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصراً اصطلاحاً واعلم ان الباء الاولى للالصاق والتعدي والثانية باء الاستعانة فلا يقال ان في كلامه تعلق حر في جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وهو حقيقى الخ) اى الشارح

(بالضمير)

بالضمير لطول الفصل واللاشارة الى ان قوله القصر ترجد وقوله حقيقى خبر لمبتدأ محذوف وحينئذ فيكون في كلام المصنف استخدام لان الضمير عائذ على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجعة (قوله وغير حقيقى) اى وهو الاضافى وذلك لان السلب الذى تضمنه القصر ان كان من كمال ما عدا المقصور عليه فهو الحقيقى نحو ما خاتم الانبياء والرسل الامجد والافهوا الاضافى نحو ما زيدا الشاعر وحاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر الى حقيقى وغير حقيقى ان الحقيقى نسبة الى الحقيقة بمعنى نفس الامر لان عدم تجاوز المقصور للمقصود عليه فيه بحسب نفس الامر وان الاضافى نسبة للاضافة لان عدم التجاوز فيه بالاضافة الى شئ مخصوص وفيه نظر فان عدم التجاوز في كل من الحقيقى والاضافى بحسب نفس الامر اذ لابد في كل منهما من المطابقة لنفس الامر والا كان كاذبا وحينئذ فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الاضافة الى شئ لعدم التجاوز بحسب نفس الامر لان عدم التجاوز بحسب الاضافة الى شئ بحسب نفس الامر ايضا كما علت فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامة السيد في حواشى المطول ان الحقيقى نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وان المراد بالاضافى المجاز بمعنى ان تخصيص الشئ بالشئ بحسب الاضافة الى شئ معين مجازى له وفيه نظر لان كلا من المعنيين حقيقى للقصر وليس الغرض من سوق الكلام افادة ان بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازى له كما فهمه العلامة السيد فلا يصح ما ذكره ايضا والاولى كما قال الحفيد ان المراد بالحقيقى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد او اعتقاد خلاف او شرية والاضافى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال المخاطب السابق ومن ثم صرحوا بان قصر الافراد وقصر القلب وقصر التعيين اقسام للقصر الغير الحقيقى لانه هو الذى يعتبر فيه حال المخاطب وانقسام القصر الى هذه الاقسام انما هو باعتبار حال المخاطب ويمكن ان ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر كلامه ان الاضافى لا يشترط فيه ان يكون مطابقا لما في نفس الامر حيث عطف قوله او بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر بانه لما روى في الاضافى امر زائد على ما اعتبر في الحقيقى وهو حال المخاطب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما في نفس الامر مع ان المطابقة المذكورة معتبرة فيه ايضا (قوله لان تخصيص الشئ بالشئ) الباء داخلة على المقصور عليه اى لان جعل الشئ خاصيا بشئ ومنحصر فيه (قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة

اما ان يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة الى شئ آخر بان لا يتجاوز الى ذلك الشئ وان امكن ان يتجاوز الى شئ آخر فى الجملة وهو غير حقيقى بل اضافى كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى

وفى نفس الامر) العطف تفسيرى اى اما ان يكون بحسب ذاته من غير ملاحظة شئ دون شئ سواء كان الاختصاص ايضا كذلك او لم يكن كذلك فيم القصر الحقيقى والادمانى (قوله بان لا يتجاوز الى غيره) الضمير المستتر في يتجاوز راجع للشئ الاول والبارز فيه وفى غيره راجع للشئ الثانى اى بان لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ

الثاني المقصور عليه الى غير هذا الشيء الثاني كقولك ما خاتم الانبياء والرسول
 الامجد صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قصرت ختمهما على محمد ونفيه عن كل ماعداه
 فلم يتجاوز الختم الى غيره اصلا (قوله وهو الحقيقي) قال ابن يعقوب سمي هذا حقيقا
 لان التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذي ينافي المشاركة فهو الاول ان يتخذ
 حقيقة للتخصيص فناسب ان يسمى قصرا حقيقيا (قوله بان لا يتجاوز الى ذلك الشيء)
 اي بان لا يتجاوز الشيء الاول وهو المقصور الشيء الثاني وهو المقصور عليه الى ذلك
 الشيء الآخر (قوله وان امكن ان يتجاوز الى شيء آخر) الواو للحال وان وصلية
 اي وال حال انه امكن مجاوزته الى شيء آخر وفيه نظر لان القصر الاضافي لا يذفيه
 من مجاوزة الشيء الشيء بالفعل الى شيء آخر فتوالت ما زيد الاقام معناه ان زيد لا يتجاوز
 القيام الى القعود ولكن يتجاوز الى غيره من العلم او الشعر او الكتابة فالاولى ان يقول
 وان تجاوزته لما علمت ان الذي بنا في الحقيقي انما هو المجاوزة بالفعل واما الامكان
 فلا ينافيه واجيب بان المراد بالامكان الامكان الوقوعي لا مطلق الامكان فامكن
 في كلام الشارح بمعنى وقع كذا قرر السيد الصفوي لكن الذي ذكره العلامة الحفيد
 ان الشرط في الاضافي عدم التجاوز الى ما يعتبر القصر بالاضافة اليه كالقعود في المثال
 المذكور واما غيره فلا يشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفي فيه امكان التجاوز وان لم يوجد
 كما اشار اليه الشارح بخلاف الحقيقي فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ماعدا المقصور
 عليه من غير امكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله ان الحقيقي والاضافي بحسب اعتبار
 المتغير فان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد
 الجميع او لم يوجد شيء منه وان اعتبر التخصيص بالنسبة الى بعضها فهو اضافي وان لم يكن
 موجودا الا ذلك البعض (قوله في الجملة) اي في بعض امثلة القصر لا في كلها
 اذ قد لا يتجاوز الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله بالنسبة لا الهة
 بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر اصلا (قوله بل اضافي) دفعه
 توهم ان المراد بكونه غير حقيقي انه مجازي كما قال السيد (قوله لا بمعنى انه لا يتجاوز الى
 صفة اخرى اصلا) اي والا كان حقيقيا وهذا المعنى الذي ذكره وان كان فيه تخصيص
 مضاد لمشاركة القيام للقعود في زيد فللمحة وجود صفة مشاركة اخرى فيه لا ينبغي
 ان يتخذ حقيقة للتخصيص لكونه ليس باكل وان شمله مطلق التخصيص فناسب
 ان يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافي قاله ابن يعقوب (قوله وانقسامه)
 اي القصر وهذا جواب عما يقال ان القصر هو التخصيص وهو من الامور الاضافية
 لكونه نسبة بين المقصور والمقصور عليه وحينئذ فيمنع انصافه بالحقيقي وتقسيمه
 الى الحقيقي والاضافي من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وحاصل الجواب انه ليس المراد
 بالحقيق ما يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس الى الغير بل المراد به ما كان بالاضافة الى

جميع ما يفاير فهو حينئذ نوع من الاضافى بمعنى ما يكون تعقله بالقياس الى الغير كما ان الاضافى هنا نوع منه ايضا وهو ما يكون بالاضافة الى بعض ما يفاير والحاصل انه ليس المراد بالحقيقى ما ليس اضافيا مطلقا بل ما كان بالاضافة الى جميع المقصور عليه كما ان المراد بالاضافى ما كان بالاضافة الى بعض ماعدا المقصور عليه وحينئذ فكل منهما قسم من مطلق اضافى (قوله بهذا المعنى) تنازعه الحقيقى والاضافى والباء للابسة من ملابسة الدال للدلول المشار اليه فيما سبق وهو عدم مجاوزة المقصور المقصور عليه الى غيره اصلا بالنسبة للحقيقى او عدم مجاوزة المقصور للمقصور عليه الى شئ آخر يعنى وان امكن ان يتجاوز الى غير ذلك المعنى بالنسبة للاضافى (قوله لا ينافى كون التخصيص) اى الذى هو القصر (قوله مطلقا) اى حقيقيا كان او اضافيا وقوله من قبيل الاضافات اى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه اولان فى كل من الحقيقى والاضافى اضافة الى الغير لكن فى الحقيقى الى الجميع وفى الاضافى الى البعض وخص احدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه انسب بحقيقة التخصيص التى هى ضد المشاركة بالحقيقة موجودة فى كل منها لكنها فى الحقيقى اكل لئلا يشارك (قوله وهو ان لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولك ما زيد الاقام قد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوز له للعود وبصح ان تكون تلك الصفة وهى القيام لموصوف آخر (قوله الى صفة اخرى) ان اراد الى صفة كان القصر حقيقيا وان اراد الى صفة معينة من الصفات كان اضافيا وكذا يقال فيما يأتى (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر وقد يمنع كون تلك الصفة لموصوف آخر كافى انما الله واحد واما فى قصر الصفة على الموصوف فلا يظهر منع الجواز فيه (قوله ان لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف) كقولك ما قامم الازيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوز الى غيره وان كان زيد متصفا بصفات اخرى كالاكل او الشرب وقوله الى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وبعض معين (قوله والمراد بالصفة) اى التى تقصر او يقصر عليها (قوله ههنا) اى فى باب القصر (قوله المعنى القائم بالغير) اى سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقامم او غيره كالفعل نحو ما زيد الا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا او عدميا كالحال واثار الشارح بالناية الى انه ليس المراد بالمعنوية ما قابل صفات المعانى وهى الحال اللازمة لصفة اخرى فقط بل المراد بها ما قابل الذات عند التكلمين فشملت الوجودية والعدمية كما قلنا ولا يقال تفسير الصفة بما ذكر اصطلاح للتكلمين والمناسبات هذا ذكر المعنى الغوى لانه المتبادر لانا نقول هذا المعنى لغوى. ايضا فقد قال فى الصحاح الصفة كالعلم والسواد (قوله لا النعت النحوى)

لانا فى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) اى من الحقيقى وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو ان لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو ان لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخرى (والمراد) بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعنى المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوى اعنى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول

ليس المراد لا التعت النحوى فقط بل ماهو اعم منه لان هذا لا يصح لان التعت
النحوى لا يدخل فى شئ من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد الاولا بعد انما ولا يتقدم
ولا يتوسط بينه وبين منعوته ضمير الفصل وليس مسندا ولا مستندا اليه حتى يقصد
بتعريفه باللام القصر وحينئذ فالمراد نفيه بالكلية اى انه لا يصح ارادته فى باب القصر
ان لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يعكر على هذا قول الشارح وبينهما الخ
لان المراد بيان النسبة بينهما فى حد ذاتهما ونفس الامر لافى هذا الباب تأمل
(قوله اعنى التابع) اى اللفظ التابع وهذا جنس فى التعريف شامل لجميع التوابع وقوله
انذى يدل على معنى فى متبوعه فصل خرج به البدل وعطف البيان والتأكيد الذى
ليس لشمول لانها كلها لا تدل على معنى فى المتبوع لانها نفسه واورد عليه انه غير مانع
لشموله نحو علمه فى اعجبني زيد علمه فانه تابع دل على معنى وهو العلم فى المتبوع واجيب
بان قيد الحبيبة معتبر فى التعريف فالعنى دل على معنى كائن فى المتبوع من حيث كونه
فى المتبوع يعنى انه يشعر بالمتبوع فى حال دلالة على المعنى ويشعر بان هذا المعنى كائن
فى ذلك المتبوع كالعالم فى قولك جاء زيد العالم فانه يشعر بالذات التى هى المتبوع مع المعنى
يقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم فى اعجبني زيد علمه فانه انما يدل على المعنى ولا اشعاره
بالمتبوع الا باضافته للضمير العائد اليه واورد ايضا نحو اخوك من قولك جاءنى زيد
اخوك لدلالته على الذات وعلى معنى فيها وهو الاخوة واجيب بان المراد الدلالة قصدا
والغرض من البدل تكرير النسبة لا الاشعار بالاخوة (قوله غير الشمول) فصل ثان
اخرج به التأكيد بكل واخواتها واعترض بان هذا القيد يخرج نحو الشاملون
فى قولك جاء الناس الشاملون زيدا فانه دال على معنى فى متبوعه هو الشمول مع انه
نعت نحوى فالتعريف غير جامع واجيب بان المراد بالشمول المنفى الشمول المعهود
فى التوكيد وهو الذى يستفاد بالالفاظ المعلومة وفيه ضعف اذا قرينة على ذلك واجاب
عبد الحكيم بجواب غير هذا بان الشمول لزيد شمول مقيد غير الشمول الذى فى القوم فانه
مطلق والمطلق غير المقيد واورد ايضا نحو العلم والرجل فى قولك اعجبني هذا العلم
فى هذا الرجل فان تابع الاشارة نصوا على انه نعت مع انه لم يدل على معنى كائن فى المتبوع
لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يحسب بان اسم الاشارة براعى معه مدلوله
من حيث انه شئ يشار اليه وكونه علما او رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان
ما قبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد لكن على تقدير تسليمه يرد حيث انه ليس
ما فيه اشعار بشئين وهما الذات والمعنى كما قرر فى النعت لانه ايسر بمشتق وعلى تقدير
الاشعار يرد عليه التوكيد بالنفس والعين فى قولك جاء زيد نفسه او عينه لدلالة النفس
على ان مدلول زيد موصوف بكون نفسه هى لفاعلة للعجبى وليس موصوف بكون
ملايه هو الفاعل للعجبى فالاولى ان التعريف العمالب افراد النعت وفيه خروج

عن مقتضى اصل الحدود (قوله وبينهما) أي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها
 أو بين النحوية والمعنوية من حيث دالها والافاقية لفظ وهو مبين للمعنى (قوله لتصادفهما)
 أي تصادق النعت النحوي والصفة المعنوية وفيه نظر إذا لخصت المعنوية بمعنى والنعت النحوي
 لفظ فهما متباينان فلا يتأتى تصادقهما واجيب بجوابين الأول أن المراد بالتصادق التحقق
 لا الحمل ولا شك أن هذا المثال وجد فيه الأمر أن العلم نعت لاسم الإشارة على قول وصفة
 معنوية لأنه معنى قائم بالغير الجواب الثاني أن الكلام مبني على المسامحة وذلك لأن التصادق
 بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي ولكن لشدة الارتباط الذي بين اللفظ ومعناه
 نسب ما للمعنى للفظ على طريق التسميح والتجاوز (قوله العلم حسن) مثال لافتراق الصفة
 المعنوية فإن العلم صفة معنوية لأنحوية لأنه مبتدأ (قوله ومررت بهذا الرجل) مثال
 لانفراد النعت فإن لفظ الرجل نعت لاسم الإشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر
 لاصله فليس صفة معنى فإن قيل الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذهبوا
 على كون المشار إليه موصوفا بالرجولية ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفة معنوية
 قلنا هو من اصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم ولو عرض له في الحين ما ذكره
 من التأويل فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب أنه إن كان المعبر
 في كون الشيء صفة معنوية ما كان باعتبار الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الا اخوك وما
 الباب الاساج وما هذا الا زيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا
 بأنه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد في الانصاف بكونه اخا النحى فما ان يجعل الكل من
 الصفة المعنوية باعتبار الحمال اولا لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الاصل لأن
 الرجل حيث اعرب نعتا يقصد فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية

اعم مطلقا من النعت النحوي وهو الاقرب آه يعقوبى (قوله وما نحو قولك ما زيد الا
 اخوك الخ) قصد بهذا دفع ما يرد على قوله وكل منهما نوعان فان القصر في الامثلة المذكورة
 ليس من النوعين وحاصل الجواب انها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية
 تأويل وقديقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لأنه يدل على
 معنى هو الاخوة فهو مبني يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا
 فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أي حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة
 مقدرة في ذلك لعدم تحققها في ذلك لأن كلا من المسند والمسند اليه في تلك الامثلة ذات
 وقوله فن قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التأويل في جانب المقصور عليه هنا
 كما هو الظاهر لكونه خبرا وقديمكس ويعبر التأويل في جانب المقصور على معنى قصر
 الكون زيدا على اخيك والبابية على الساج والهاذية على زيد فحينئذ يكون من قصر الصفة
 على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف (قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ أو من الخبر

وبينهما عموم من وجه
 لتصادفهما في نحو اعجبني
 هذا العلم وتعارفهما في مثل
 العلم حسن ومررت بهذا
 الرجل واما نحو قولك
 ما زيد الا اخوك وما الباب
 الاساج وما هذا الا زيد فن
 قصر الموصوف على
 الصفة تقديرا اذ المعنى انه
 مفصور على الانصاف
 بكونه اخا او ساجا او زيدا

(والاول) اى قصر
الموصوف على الصفة
(من الحقيقى نحو ما زيد الا
كان اذا اريدانه لا يتصف
بغيرها) اى غير الكتابة
(وهو لا يكاد يوجد لتعذر
الاحاطة بصفات الشئ)
حتى يمكن اثبات شئ منها
ونفى ما عداها بالكلية بل
هذا محال لان للصفة المنفية
نقيضا وهو من الصفات
التي لا يمكن نفيها ضرورة
امتناع ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب
واردنا انه لا يتصف بغيره
لزم ان لا يتصف بالقيام ولا
بقيضه وهو محال (والثاني)
اى قصر الصفة على
الموصوف من الحقيقى
(كثير نحو ما فى الدار الا
زيد)

على القول بجوازهما وحاصل ما ذكره المصنف ان القصر اما حقيقى او ادائى والحقيقى
اما قصر موصوف على صفة او بالعكس وكل منهما اما حقيقى غير ادائى او ادائى فهذه
اربعة والاضافى اما قصر موصوف على صفة او بالعكس وكل منهما اما قصر افراد
او قلب او تعيين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا اريد الخ) هذا قيد فى المثال اى ان هذا
المثال انما يكون من الحقيقى اذا اريد ان زيدا لا ينصف بغيرهاى بكل مغاير لها من الصفات
واما اذا اريدانه يتصف بها لا يقابلها فقط من الشعر مثلا كان من القصر الاضافى (قوله
وهو) اى قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا لا يكاد يوجد اى من البليغ التخرى
للصدق وهذا لا ينافى انه قد يكون من غيره لكن يكون كاذبا لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة
وجود الشئ يقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذى
لا يقارب الوجود وتارة يعبر به عن نفي الوقوع والبعده اى لا يقرب ذلك الشئ الى
الوجود اصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله بعد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ اى لعدم
امكان الاحاطة بصفات الشئ عادة لانه اذا تعذر فى العادة احاطة المخلوق بصفات الشئ
لم يأت المحترز عن نقيضة الكذب ان يأتى به فاصدا للمعناه الحقيقى (قوله لتعذر الاحاطة
الخ) اى لتعذر احاطة المتكلم بها ثم ان ذلك التعذر لاكثرها حتى يتوجه عليه امكان
الاحاطة الاجبالية وكفائتها فى القصر كما فى لبس فى الدار الا زيد بل لان من الصفات
ما هو حقيقى خصوصا النفسية فلا يقع من العقائل التخرى للصدق اثبات واحدة منها
ونفى ما سواها مطلقا قاله الفناى (قوله حتى يمكن الخ) تبرع على الاحاطة اى ان الاحاطة
بصفات الشئ التي يفرع عليها امكان اثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية متعذرة
وضمير منها لصفات الشئ (قوله ونفى ما عداها) الاولى ونفى ما عداها اى الشئ
المثبت الا ان يقال انه انت الضمير نظرا الى ان الشئ المذكور صفة (قوله بل هذا) اى
قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا محال وهذا اضراب على قول المصنف
وهو لا يكاد يوجد وفيه انه لا حاجة لذلك الاضراب لان قول المصنف وهو لا يكاد يوجد
يفيد المحالية خصوصا وقد علل بعد ذلك بالتعذر وقد يقال ان التعرض له فى المثال انما
هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من امور غير واقعة وليست محالا
ولا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لاعقلا على ان كثيرا ما يراد به التعبير
(قوله لان للصفة المنفية) المراد جنس الصفة ولو قال لان لكل من الاوصاف المنفية
نقيضا هو ثبوتها البتة لكان اوضح (قوله وهو) اى النقيض من الصفات التي لا يمكن
نفيها (قوله ولا بنقيضه) اعنى عدم القيام الصادق بالجلوس والا ضطجاع اى
ولزم ان لا ينصف بالحركة ولا بنقيضها ولزم ان لا ينصف بالشعر ولا بنقيضه وهكذا كل
وصف مغاير للكتابة لا يقال المراد من قولنا ما زيد الا كاتب نفي اتصافه بغير الكتابة

من الصفات الوجودية والنفى امر عديمي وحيتن فلا يكون اثبات صفة ونفي
 ماعداها محالانا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الابني كل ماهو غير اثبت
 فعلى فرض لو اردت نفي الصفات الوجودية انما يلزم عدم ارتفاع النقيضين لاصحة
 القصر الحقيقي على ان قصد الاوصاف الوجودية فقط لو سلنا كونه عذرا لم يندفع به
 ما ذكر اذ من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدهما عين الاخرى كحركة
 الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعاً اذ من جملة المنفيات الحركة فيلزم ثبوت
 السكون عند انتفاءها ولا يتأتى نفيهما مع المساواة كل منهما لنقيض الآخر كذا قال
 الفارسي ورد هذا بان غايته الامتناع في بعض الاحيان وهو ما اذا كان الموصوف
 الجسم والوصف غير الحركة او السكون وهو ظاهر (قوله كثير) اي لعدم التعذر
 بالاحاطة فلا محالة بالاولى (قوله ما في الدار الازيد) اورد على هذا المثال بان الكون
 في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يخلو منه فراغ عادة كائن في الدار
 فان اجيب بان المراد نفي الكون عن نوع زيد بان يكون التقدير ما في الدار انسان واحد
 الا زيد يقع الاستثناء متصلاً فلنا صار القصر اضافياً ولزم صحة هذا في قصر الموصوف
 على الصفة الذي جعل متعذراً او محالاً اذ يصح قولك ما هذا الذوب الا بيض
 بتقدير ما هذا الثوب ملونا بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بقولنا لا واجب
 بالذات الا الله تعالى وما خاتم الانبياء الامجد صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى يعقوبى (قوله
 المعينة) اخذ هذا القيد من جمل اللام في الدار للمعهد ولا بد من هذا القيد وذلك لانه
 اذا اردت دار معينة صح ان تحصر هذه الصفة وهي الكون فيها في زيد فلا يكون
 فيها غيره اصلاً واما لو اردت مطلق الدار فلا يصح اذ لا يتأتى عادة حصر الكون
 في مطلق الدار في زيد اذ لا بد من كون غير زيد في دار ما (قوله اي بالثاني) اي وهو
 قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة قال الفارسي وارجاع الضمير الى الحقيقي
 مطلقاً بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي
 اللهم الا ان يقال انه لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلاً (قوله المبالغة)
 اي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفى عن غيره على وجه العموم وثبت له فقط دون
 ذلك الغير وان كانت في نفس الامر ثابتة لذلك الغير ايضاً (قوله لعدم الاعتداد بالخ)
 اي وانما يفعل ذلك لعدم الاعتداد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك اذا كان المقام مقام
 مدامة لغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما اذا وجد علماء في البلد و اردت المبالغة
 في كمال صفة العلم في زيد فيزل غير زيد منزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها
 فيه ويقال لا عالم في البلد الا زيد (قوله قصر حقيقة ادعائياً) انظر هل اطلاق الحقيقي
 عليه حقيقة او مجاز واستظهر السيد الصفوي الثاني ويدل له قول الشارح اول الباب
 بحسب الحقيقة ونفس الامر آه سم وفي العروس انه من مجاز التركيب لانه اذا قيل لا عالم

على معنى ان الحصول في
 الدار المعينة مقصور على
 زيد (وقد يقصده) اي
 بالثاني (المبالغة لعدم
 الاعتداد بغير المذكور) كما
 يقصد بقولنا ما في الدار
 الازيد ان جميع من في الدار
 من عدا زيد في حكم العدم
 فيكون قصر حقيقة ادعائياً
 واما في القصر الغير الحقيقي
 فلا يجعل غير المذكور
 بمنزلة العدم بل يكون المراد
 ان الحصول في الدار
 مقصور على زيد بمعنى انه
 ليس حاصل للعرو و ان كان
 حاصلًا لغيره وخالد

(والاول) اى قصر
الوصوف على الصفة (من
غير الحقيقى تخصيص امر
بصفة دون) صفة (اخرى
او مكانها والثانى) اى قصر
الصفة على الموصوف من
غير الحقيقى (تخصيص صفة
بامر دون) امر (آخر

فى البلد الا زيد على وجه حصر العلم فيه وتقيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم فى ذلك الغير
ففى العلم عن غير زيد الذى تضمنه هذا الحصر ليس كذلك فى نفس الامر وانما نسب ذلك
النفى الى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفى لضعف الاثبات فيه ونسبة الشئ لغير من
هوله مجاز تركيبى (قوله واما فى القصر الغير الحقيقى) اى وهو الاضافى فلا يجعل الخ
وهذا الذى ذكره الشارح اشارة للفرق بين الاضافى والقصر الحقيقى الادعائى وحاصله
ان الاضافى يعتبر بالاضافة الى شئ معين من غير اعتبار المبالغة والتزويل والحقيقى الادعائى
مبنى على المبالغة والتزويل فاذا قلت ما فى الدار الازيد واردت لا غيره وكان فيها غيره
وتزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا وان اردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد
ايضا كان اضافيا وقد يعتبر فى الاضافى تلك المبالغة بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة
اليه منزلة العدم فاذا قلت ما فى الدار الازيد بمعنى ان الحصول فى الدار مقصور على زيد
لا يتجاوز الى عمرو وان كان حاصله لبكر وخالد فذلك قصر اضافى على وجه الحقيقة
فاذا جعل ما يكون القصر بالاضافة اليه وهو عمرو منزلة العدم كان قصرا اضافيا
على وجه المبالغة والحاصل ان اقسام القصر اربعة قصر حقيقى على وجه الحقيقة
وقصر حقيقى على وجه المبالغة وقصر اضافى على وجه الحقيقة وكذا على وجه المبالغة
والفرق بين الثانى وهو الحقيقى الادعائى والرابع وهو الاضافى الادعائى ان الحقيقى
يجعل فيه ما عدا المقصور بمنزلة العدم كقولنا ما فى الدار الازيد اذا كان فى الدار غير زيد
وجعل منزلة العدم والاضافى يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم كالثالث
المذكور اذا قصد ان الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو وجعل
عمرو منزلة العدم فالاول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة العدم والثانى ينزل فيه
بعض من سواء وهو ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم واما الفرق بين الاضافى
على وجه الحقيقة والاضافى على وجه المبالغة فقد علم مما مر كالفرق بين الحقيقى الادعائى
والاضافى على وجه الحقيقة (قوله بمعنى انه ليس حاصله لعمرو) اى الذى هو ليس
موجودا فيها وقوله وان كان حاصله لبكر وخالد اى الذين هما فيها ولم ينزلا
منزلة العدم (قوله والاول الخ) لما فرغ من اقسام الحقيقى الاربعة شرع فى اقسام
الاضافى وهى ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقى حال من المبتدأ او الخبر او صفة
للمبتدأ اى الكائن من غير الحقيقى ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام
الى الافراد والتعين والقلب فى الحقيقى بل هى خاصة بالقصر الاضافى ولا يرد على هذا
لا اله الا الله فانها من قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا اى لا غيره قصر افراد
لرد على معتقدة الشرك لاننا نقول انها من قصر الصفة اى الالهية على الموصوف
اى الله قصرا اضافيا اى بالنسبة الى المعبودات الباطلة وهى الاصنام والاوثان قصر
افراد رد اعلى من اعتقد شركتها مع الله فى الالهية لان العبرة فى الافراد واخويه

بحال المخاطب واعتباره والمخاطبون بلا اله الا الله لا يعتقدون شركة كل ما عدا الله تعالى معه في الألوهية حتى يكون القصر في كلمة التوحيد قصرا حقيقيا بل انما يعتقدون شركة الاوثان والاصنام فالعني ان الألوهية مقصورة على الله لا تتجاوز الى الاوثان والاصنام ولا ينظر الى الواقع كذا قرر بعض الافاضل وعلل في الطول عدم جريان الانقسام في الحقيقي بانه لا يتصور من السامع العاقل ان يعتقد ثبوت جميع الصفات لامر او جميعها الا واحدة او يتردد فيه كيف وفيها ماهي متقابلة حتى يقصر بعضها وينبغي الباقي افرادا او قلبا او تعيينا وكذا قصر الصفة على هذا النوال (قوله تخصيص امر) وهو الموصوف المقصور والباء في قوله بصفة داخلية على المقصور عليه وفي الحقيقة هو على حذف مضاف اي بثبوت صفة واضافة صفة لما بعده من اضافة المصدر للمعوله اي تخصيص التكلم امرا بثبوت صفة وقوله دون اخرى حال من فاعل الصدر اي حال كون التكلم متجاوزا وتاركا للصفة الاخرى وفهم منه ان هناك صفة يمكن ان تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بها لكن جعلت له احديهما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه انه لم يتصف بتلك الاخرى وان تلك الاخرى لم يقرر لها ذلك المكان بدلا عن هذه (قوله او مكانها) اي او تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد واما قصر التعيين فهو داخل في قوله او مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي وكذا يقال فيما بعد ومكانها قيل حال ومعناه او واضعا تلك الصفة مكان اخرى وقيل انه منصوب على الظرفية اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر (قوله والثاني) اي من غير الحقيقي للذي هو الاضافي (قوله بامر) هو الموصوف اي تخصيص التكلم صفة بامر حالة كون التكلم متجاوزا وتاركا امرا آخر او حال كون الصفة متجاوزة امرا آخر (قوله او مكانه) اي او تخصيص صفة بامر مكان آخر (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون اخرى فانه يمكن ان يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانقائها مع انه ليس مرادا اذا المراد التعرض لانقائها (قوله متجاوز الصفة الاخرى) اشار به الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب الحقيقة فهو في قوة الملفوظ كذا في الفساري لكن جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والتكلم يخصه باحديهما ويتجاوز الاخرى مع ان في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اعتقد اشتراكه) اي الموصوف في صفتين وفي الكلام قلب والا صل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتي له عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال اي شركة صفتين في موصوف ولو قبل اعتقد اشتراكه بين صفتين لم ينجح للتأويل (قوله ويتجاوز الاخرى) اي

او مكانه (وقوله دون اخرى معناه متجاوزا الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والتكلم يخصه باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل

يتباعد عن ثبوت الاخرى الى نفيها (قوله ومعنى دون الخ) حاصله ان اصل دون ان تستعمل في المكان المحسوس المنحط اى المنخفض بالنسبة لمكان آخر انحطاطا يسيرا قهوى في الاصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلا دون ذلك البيت اذا كان احط منه قليلا ثم استعملت في المكان المعنوى من الاحوال والرتب مع مراعاة ان صاحب ذلك المكان ادنى واخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الفضل ثم نقلت الى تخطى حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقلها للمكان المعنوى المراعى فيه شرف غير صاحبه ثم اريد بالمصدر الذى هو التجاوز اسم الفاعل كما في كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم امر اى بصفة حال كونه متجاوزا صفة اخرى اعتقد فيها الشركة (قوله ادنى مكان من الشئ) اى اخفض مكان اى مكان منخفض بالنسبة لمكان آخر كذا قرر شيخنا العدوى والمراد المكان المحسوس وقوله من الشئ متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيل فلا يلزم استعمال افعال التفضيل بالاضافة ومن قاله الفنارى (قوله اذا كان احط منه) اى فى الحس (قوله تم استعير) اى نقل او المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت الخ الاولى للرتبة المنحطة كما تقدم فتكون دون استعملت في المكان المعنوى بالنقل او بالاستعارة من المكان الحسى بعد تشبيه المكان المعنوى به وقد يقال ان فى الكلام حذف مضاف وفى معنى من البيانية لذلك المحذوف اى لذى التفاوت من الرتب والاحوال (قوله ثم اتسع فيه) اى بطريق النقل او المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق لان المراد فاستعمل فى تجاوز حد وان لم يكن هناك تفاوت كما فى القيام دون القعود او من استعمال اسم المزموم فى اللازم لان التفاوت يلزمه التجاوز او المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله اى فى كل ذى تجاوز حد الى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل ان المراد بالحد الحكم فالحطفت للتفسير لكن يتناول كلامه حيثئذ دون التى فى قصر الصفة على الموصوف او الامر المحكوم عليه فالحطفت مغاير فيدخل فى قوله تجاوز حد الى حد دون التى فى قصر الصفة على الموصوف وفى قوله تخطى حكم الى حكم دون التى فى قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولقائل الخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف وحاصله انه ان اختار الشق الاول من شق التزديد كان التعريف غير جامع لبعض افراد القصر الاضافى وهو ما يكون لنفى اكثر من صفة واحدة او امر واحد وان اختار الشق الثانى كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقى لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) اى فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتب الا زيد اى فى قصر الصفة على الموصوف وقوله اشتراك ما فوق الاثنين اى اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين

ادنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد الاعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر

في قصر الموصوف على الصفة واشترك ما فوق الاثنين في الموصوف في قصر الصفة
واجيب باختيار الشق الثاني لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفضيل بان يلاحظ
الصفات او الامور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقي فانه يلاحظ
النفي عن الغير على سبيل الاجال والحاصل ان النظر في غير الحقيقي الى كل فر من المتجاوز
عنه تفصيلا ضرورة الرد على معتقد ثبوته وليس هو جميع ما غاب المقصور حتى يكون
بالنظر اليه اجالا بخلاف الحقيقي مثلا اذا قيل لاقائم الازيد ان اوحظ لا غيره كان القصر
حقيقيا وان لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان اضافيا واجيب ايضا بان المراد اعم
من الواحد وغيره بشرط ان لا يكون الاعم هو الجميع وحيث فلا يدخل القصر الحقيقي
في التعريف واقرينة على ذلك المراد المقابلة واجاب في المطول باختيار الشق الثاني
وهذا المعنى وان كان مشتركا بين الحقيقي وغيره لكنه خصه بغير الحقيقي لانه ليس
بجدد التفسير للقصر الغير الحقيقي لاجل ان يتميز عن القصر الحقيقي لان ذلك قد علم
من قوله وهو نومان بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد
والقلب والتعين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد انصاف
امر بجميع الصفات والاتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين
ذلك وكذا اشترك صفة بين جميع الامور انتهى (قوله وكذا الكلام الخ) اي من انه
ان اريد مكان صفة واحدة اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب
اكثر من صفتين او امرين وان اريد اعم دخل القصر الحقيقي لانه يصدق عليه انه
تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بامر مكان سائر الامور (قوله فكل
منهما) اي من الاول والثاني من غير الحقيقي وقوله فكل الخ نتيجة لما تضمنه التعريف
من التنويع فالاضرب اربعة الاول منها تخصيص امر بصفة دون اخرى الثاني
تخصيص امر بصفة مكان اخرى الثالث تخصيص صفة بامر دون آخر الرابع تخصيص
صفة بامر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ او فيه) اي ومن لفظ او التنويعية
المستعملة فيه في قوله او مكانها او مكانه قيل ان هذا من عطف التفسير بحسب المراد
وقال الشيخ يس الظاهر انه عطف سبب على سبب لان سبب علم ما ذكر من ذلك
الكلام استعمال او فيه كالا يخفى وعلى كل حال فليس ضروري الذكر نعم له فائدة وهو
الدلالة على ان او في كلام المصنف للتوزيع لاشك والالم يفد كلامه هذا المعنى (قوله
الاول) اي من كل منهما وكذا يقال في قوله والثاني وذلك لان قوله التخصيص بشئ
اعم من كونه امرا او صفة وقوله دون شئ اي صفة او امر على التوزيع وكذا قوله
بشي اي صفة او امر وقوله مكان شئ اي صفة او امر على التوزيع (قوله من ضرب
كل الخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفة وقدر
الصفة على الموصوف والتقسيم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو المبرر عنه

(فكل منهما) اي فعل
من هذا الكلام ومن
استعمال لفظ او فيه ان كل
واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف (ضربان)
الاول التخصيص بشئ
دون شئ والثاني
التخصيص بشئ مكان
شئ (والمخاطب بالاول
من ضرب كل) من قصر
الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على
الموصوف ويعني بالاول
التخصيص بشئ دون شئ

بقوله تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى والقسم الثاني منه هو المعبر عنه بقوله
تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والقسم الاول من قصر الصفة على الموصوف
هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر دون امر آخر والقسم الثاني منه هو ما عبر
عنه بقوله تخصيص صفة بامر مكان امر آخر وبذلك ظهر ان قول الشارح ويعنى
بالاول الخ اى بالقسم الاول من النوع الاول والقسم الاول من النوع الثاني والحاصل
ان المراد بالاول هو الذى لم يعبر فيه بلفظ مكان بل بدون سواء كان من قصر الموصوف
على الصفة او العكس والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ مكان وانما كان ذلك اولاً وهذا ثانياً
لوفره كذلك فى التعريف او التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل
(قوله ويعنى بالاول) اى من الضربين وانما اتى بالعناية هنا وفى قوله وبالثنائى خلفه
المراد من الاول والثاني لانه لم يبين الاول من الضربين والثاني منها لكن بداية المصنف
فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتنبه بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينة
على المراد افاده سم (قوله دون شئ) اى لا بالتخصيص بشئ مكان شئ فانه الثانى
كأبائى (قوله من يعتقد الشركة) اى غالباً وقد يخاطب به من يعتقد ان التكلم يعتقد
الشركة ولو كان هذا المخاطب معتقداً للانفراد كان يعتقد مخاطب انصاف زيد بالشعر
فقط ويعتقد انك تعتقد انصافه بالشعر والكتابة او التنجيم مثلاً فتقول له مازيد الاشاعر
لتعلمه انك لا تعتقد ما يعتقد فبك (قوله اى شركة صفتين) يعنى فاكتر وكذا يقال
فى قوله شركة موصوفين وفى الاول قوله من يعتقد الشركة هكذا اتفقت كلهم
وينبغى ان يصح لخطاب من يعتقد انصاف المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز انصافه
بالغير فيقصر قطعاً التجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا الخ) اعلم ان المقصود عليه
ابداً ما بعد الاول المقصود ما قبلها وحاصل ما قلناه الشارح انه اذا اعتقد المخاطب ان زيدا
شاعر و كاتب ومنجم مثلاً قلت فى نفي ذلك الا اعتقاد مازيد الاشاعر هذا فى قصر
الموصوف واذا اعتقد ان زيدا وعمرًا وخالداً اشتركوا فى صفة الشعراء فكذلك تقول فى نفي
ذلك الاعتقاد ما شاعر الا زيدا هذا فى قصر الصفة اذا المعنى ان الشعر مقصور على زيد
لا ينصف به عمرو مثلاً و جاز ان زيدا ينصف به ايضا (قوله لقطع الشركة) اى لقطع ذلك
القصر او ذلك التكلم الشركة التى اعتقدها المخاطب وابطاله اياه او وصف الشركة بكون
المخاطب اعتقدها احترازاً عن الشركة فى نفس الامر فلا يصح ارادته لعدم تحققها (قوله
وبالثنائى) عطف على قوله بالاول ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركة السابق
وعاملهما واحد ذاتا وهو المخاطب لكنه عامل فى الجار والجور من حيث انه مشتق
وفى من يعتقد من حيث انه مبتدأ فان قلنا الاختلاف بالحقيقة كالاختلاف الذاتى قدرنا للثنائى
عاملاً اى المخاطب بالثنائى الخ ويجعل من عطف الجمل والفرادات والا كان من قبل العطف على
معمولى عاملين مختلفين وان قلنا الاختلاف بالحقيقة ايسر كالاختلاف الذاتى فلا يحتاج الى تقدير

(من يعتقد الشركة) اى
شركة صفتين فى موصوف
واحد فى قصر الموصوف
على الصفة وشركة
موصوفين فى صفة واحدة
فى قصر الصفة على
الموصوف فالمخاطب بقولنا
مازيد الا كاتب من يعتقد
انصافه بالشعر والكتابة
وبقوله لا ما كان
الازيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمر فى الكتابة
(وبسمى) - هذا القصر
(قصر افراد لقطع الشركة)
التي اعتقدها المخاطب (و)
المخاطب (بالثنائى)

عامل كذا قيل وقد يقال ان العاملين هنا مختلفان اذا حقيقة لان المبدأ في الحقيقة ال
 وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح (قوله من ضرب في كل من القصرين)
 اي قصر الموصوف على الصفة والعكس (قوله من يعتقد العكس اي عكس الحكم)
 هذا بالنظر للغالب والافتد يخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد العكس وان كان هو
 لا يعتقد العكس وذلك عند قصد ان يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة ببيان المتكلم
 ان ما عنده هو ما عند المخاطب مثلاً ما توهمه فيه ثم ان المراد بعكس الحكم المثبت ما ينافي
 ذلك الحكم ففي قصر الصفة اذا اعتقد المخاطب ان القائم عمر ولاز يد نقول نفي ذلك
 الاعتقاد ما قائم الا ان يدحصر القيام في ز يد ونفياله عن عمرو وفي قصر الموصوف اذا اعتقد
 ان ز يد اقاعد لا قائم نقول ما ز يد الا قائم اي لا قاعد قال الشيخ بس انظر هل المراد بالاعتقاد
 في هذا المقام حقيقته الاصولية او المراد به ما يشمل التجوز فيدخل فيه الظن بل الوهم
 واما حصول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه اذ هو اولى آه وقد يقال ان ظاهر قوله
 او تسا و يا عنده ان الظن كالاتقاد وحينئذ فالمراد بالاعتقاد ما يشمل التجوز فتأمل
 (قوله فالمخاطب) مبتدأ خبره من اعتقد وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل يرجع الى ال
 (قوله اعتقد انصافه بالقعود) اي سواء اعتقد انصافه بشئ آخر ام لا (قوله لقلب
 حكم المخاطب) اي لان فيه قلباً وتبدلاً لحكم المخاطب كله بغيره بخلاف قصر الافراد
 فانه وان كان فيه قلب وتبدل لكن ليس لكل حكم المخاطب بل فيه اثبات البعض ونفي
 البعض (قوله او تسا و يا عنده) ينبغي كما قال الصنفى ان يدخل في قصر التعيين ما اذا كان
 التردد بين امرين هل الثابت احدهما او كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على
 التعيين واصاب وبثبوت اخرى معها لا على التعيين وكذا اذا شك في ثبوت واحدة
 وانتفاها بخلاف ما لو اخطأ في النصفة التي اعتقد ها على التعيين فان القصر حينئذ
 يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة لما تردد فيه قصر تعيين (قوله على ما يفسح
 عنه لفظ الابضاح) اي فالاول حل كلامه هنا عليه ليتطابقا وان احتمل على بعد عطفه
 على يعتقد الشركة اي ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تسا و يا عنده
 الانصاف فان اي الانصاف بالصفة والانصاف بغيرها في قصر الموصوف وانصاف
 الموصوف بصفه وانصاف غير بها في قصر الصفة وعلى هذا فيكون قصر التعيين
 داخلاً في الاول والحاصل انه لولا ما في الابضاح لا يمكن عطف تسا و يا عنده على يعتقد
 الشركة فيكون قصر التعيين داخلاً في الاول وهو التخصيص بشئ دون شئ فوافق
 ما في الفتاح وعبارة الابضاح والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تسا و يا
 الامر ان عنده فهي صريحة في العطف الذي قاله الشارح (قوله الامر ان) اشار
 بذلك الى ان ضمير تسا و يا راجع لعلوم من الساق وهو الامر ان الشاملان للامر ين في قصر
 الصفة والصفين في قصر الموصوف (قوله بالصفة المذكورة وغيرها) اي على سبيل

اعني التخصيص بشئ
 مكان شئ من ضرب في كل
 من القصرين (من يعتقد
 العكس) اي عكس الحكم
 الذي اثبت المتكلم بالمخاطب
 بقولنا ما ز يد الا قائم من
 اعتقد انصافه بالقعود
 دون القيام وبقولنا ما
 شاعر الا ز يد من اعتقد
 ان الشاعر عمرو لا ز يد
 (و يسمى) هذا القصر
 (قصر قلب لقلب حكم
 المخاطب او تسا و يا عنده)
 عطف على قوله يعتقد
 العكس على ما يفسح عنه
 لفظ الابضاح اي المخاطب
 بالثاني اما من يعتقد العكس
 او من تسا و يا عنده
 الامر ان اعني الانصاف
 بالصفة المذكورة وغيرها
 في قصر الموصوف
 وانصاف الامر المذكور
 وغيره بالصفة في قصر
 الصفة حتى يكون المخاطب
 بقولنا ما ز يد الا قائم من
 يعتقد انصافه بالقيام
 او القعود من غير علم
 بالتعيين وبقولنا ما شاعر
 الا ز يد من يعتقد ان الشاعر
 ز يد او عمرو من غير ان يعلم
 على التعيين

(ويعني) هذا القصر
(قصر تعين) لتعيينه
ما هو غير معين عند المخاطب
فالخاص ان التخصيص
بشيء دون شيء قصر افراد
والتخصيص بشيء مكان
شيء ان اعتقد المخاطب
فيه العكس قصر قلب
وان تساوى عنده قصر
تعين وفيه نظر لانا لو سلمنا
ان في قصر التعيين
تخصيص شيء بشيء مكان
آخر فلا يخفى ان فيه
تخصيص شيء بشيء دون
آخر فان قولنا ما زيد الاقام
لمن يردده بين القيام
والقعود تخصيص له
بالقيام ودون القعود ولهذا
جعل السكاكي التخصيص
بشيء دون شيء مشتركين
قصر الافراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر
تعين وجعل التخصيص
بشيء مكان شيء قصر قلب
قط (و شرط قصر
الموصوف على الصفة

البدلية قالوا بمعنى او يدل لذلك قوله بعد حتى يكون المخاطب الخ (قوله واتصاف
الامر الد كور وغيره) (الواو بمعنى او) (قوله حتى يكون الخ) ترفع على قوله او تساوي
حتى ترفع بعبارة بمعنى الفاء (قوله ما زيد الاقام) اي في قصر الموصوف وقوله وبقولنا
ما شاعر الا زيد اي في قصر الصفة (قوله له بينه) اي القصر او المتكلم وقوله ما ي
حكما وقوله غير معين اي مبهم عند المخاطب شاك في ثبوته (قوله فالخاص) اي حاصل
ما سبق من قوله والاول من غير الخ بقوله ان التخصيص اي تخصيص المتكلم
شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذي هو الشيء ان كان
واقعا على الصفة كان المراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف
اي جعلها مفصورة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف كان المراد بقوله
بشيء الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة اي جعلك هذا الموصوف مقصورا على
تلك الصفة قالبا في شيء داخله على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله والتخصيص
الخ) يجوز ان يكون بالنصب عطفا على اسم ان فيكون من عطف معمولين على معمولي
ان ويجوز الرفع ويكون من عطف الجمل وقوله بشيء اي صفة كان او موصوفا (قوله
وان تساوى عند قصر تعين) هذا قسم قوله ان اعتقد (قوله وفيه نظر) اي في هذا
الحاصل نظر (قوله لانا لو سلمنا) فيه اشارة الى منع كون التعيين من تخصيص شيء بشيء
مكان آخر وحاصل ذلك النظر اننا لانعلم ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان
شيء آخر لان المخاطب به لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم
مكانها ما يعينه بل هو متردد بينهما سلما ان فيه تخصيصا بشيء مكان شيء آخر ولو احتملا
فلا يخفى ان فيه ايضا تخصيصا بشيء دون شيء آخر فيكون داخلا في الاول وحينئذ نجعل
قصر التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لا من تخصيص شيء بشيء دون آخر تحك
(قوله ولهذا) اي ولاجل ان قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان كونه
من تخصيص شيء بشيء دون آخر اظهر من كونه من تخصيص شيء مكان آخر جعل الخ
وهذا اعتراض ثان غير الحكم اي انه يلزمه الحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين
بلا موجب (قوله والقصر الذي سماه المصنف الخ) تبرا الشارح من هذه التسمية اشارة
الى ان السكاكي لا يقول بها اذا قصر الاضافي عنده نوعان فقط قصر قلب لمن يعتد
العكس وقصر افراد لمن يعتد لشركة ومن لا يعتد شيئا فدرج ما سمي المصنف تعيينا
في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية
بخلاف القسم الثاني من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث
الوارد على المصنف لازم للسكاكي ولا يخص به المصنف اذ كما انه لا وجه لتخصيص
التعيين بالعرف الذي فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالعرف الذي
فيه دون كما عند السكاكي فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين وهذا كله

بل انه ان معاد مكان خلاف . فاد دون كما اعتبره المصنف والا لم يختص البحث بقصر
 التعمين بل يجرى البحث في التعريفين باعتبار القصرين الاولين ايضا لصدق كل منهما
 حينئذ على الآخر فتدبر (قوله قصر قلب فقط) اى لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف
 ونحصل مما تقدم ان قصر التعمين لم يدرجه احد في قصر القلب لظهور ان لا عكس
 فيه اصلا واما عند السكاكى فالتعمين من افراد الافراد لا قسم له لان الافراد عنه عبارة عن
 قطع الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال او الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع
 الشركة الاعتقادية فلا يناول التعمين لانه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين
 او الوصوفين فان كل منهما يحتمل ان يكون ثابتا بدل الآخر فعليه يكون التعمين
 قسما لكل من الافراد والقلب (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ) قد يقال
 هذا الاشتراط ضائع لعله مما تقدم من ان الخطاب بقصر الافراد من يعتقد الشركة
 فان هذا يفيد ان قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو
 نصرح بماءم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر
 الصفة على الموصوف لان الموصوفات لا تكون الامتافية قلله السرايى وفيه
 ظاهر كلام المصنف انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افرادا وفيه نظر
 فانه يشترط في قصر الصفة على الوصف عدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما
 لا يصح قيامه بمحلين لم يأت اعتقاد الخطاب بثبوت الوصفين فلا يأتى فيه قصر الافراد
 نحو قولك لا بزيد اعمر ونحو ما فضل البلد الازيد لانه لا يجمع الموصوفان في وصف
 الابوة ولا في وصف الفضيلة فلا يأتى فيهما قصر الافراد بخلاف نحو قولك لا جواد
 الاحاتم في قصر الافراد فيصح لان الجود يمكن ان يتصف به اثنان واجيب بان المصنف
 ترك هذا الاشتراط في قصر الصفة اما لندرتها لان تنافى انصاف الموصوفين بالصفة
 نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللازم فلامعنى لاشتراطه واما التعويل
 على ظهور المقابلة انتهى (قوله افرادا) حال من قصر وشرط مجئ الحال من المضاف
 اليه موجود اى حال كونه افرادا اى ذا افراد او مفعول مطلق اى قصر افراد
 او مفعول لاجله اى لاجل الافراد (قوله عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما
 صادق بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه او مطلق نحو ما زيد الاماش
 لا يبيض ولا ضاحك قلله يس وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافى الوصفين ان
 لا يكون مفهوم احدهما عين نقي الآخر وذلك كالفحمية والشاعرية ولا ملزوما لنقي
 الآخر لزوما يينا يحصل في الذهن بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور
 اعتقاد الخطاب اجتماعهما لان امتناع النقي والاثبات من اجلى البدهييات
 فلا يتحقق قصر الافراد لا بتساه على اعتقاد الشركة وبهذا تعلم انه لا يرد ما قبل ان
 صحة اعتقاد الخطاب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافى لجواز ان يعتقد خلاف

افرادا عدم تنافى الوصفين
 ليصح اعتقاد الخطاب
 اجتماعهما في الموصوف
 حتى تكون الصفة المنفية
 في قولنا ما زيد الاشاعر
 كونه كاتبا او منجملا كونه
 مفجعا اى غير شاعر لان
 الاخفام وهو وجدان
 الرجل غير شاعر ينافى
 الشاعرية (و) شرط
 قصر الموصوف على
 الصفة (قلبا تحقيق تنافيهما)
 اى تنافى الوصفين حتى
 يكون النقي في قولنا ما زيد
 الا قائم كونه قاعدا
 او مضطجعا او نحو ذلك
 مما ينافى القيام ولقد احسن
 صاحب المفتاح في اهمال
 هذا الاشتراط لان قولنا
 ما زيد الاشاعر لمن اعتقده انه
 كاتب وليس بشاعر قصر
 قلب على ما صرح به
 في المفتاح مع عدم تنافى
 الشعر والكتابة

الواقع اذا الاعتقاد المطابق للواقع ليس بلازم في القصر ولا حاجة للجواب عنه بان المراد عدم تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لاني الواقع انتهى (قوله ليصح الخ) علة لعدم التنافي (قوله حتى تكون الخ) حتى تقريبية بمنزلة الفاء وما ذكره من عدم منافاة كونه كاتباً لكونه شاعراً مبني على ان المراد الكتابة والشعر بالقوة فلا يصح اذ لا يمكن اجتماعهما لان المراد بالكتابة الفاء الكلام نثراً بقرينة مقابلتها بالشعر الذي هو الفاء الكلام نظماً كذا ذكر بعضهم (قوله وقلبا الخ) فيه العطف على معمولي عاملين لان قلباً عطف على افرادا والعامل فيه قصر وتحقق عطف على عدم والعامل فيه شرط وفيه خلاف والراجح المنع اذا لم يكن احداً للمولين جاراً ومجروراً متقدماً كما في قولك في الدار زيد والحجرة عمرو واجاب الشارح بانه من عطف الجمل حيث قال وشرط الخ ان قلت انما جاء هذا من جعل قوله افرادا وقلبا مفعولاً لاجله ونحن نجعلهما حالاً فيكون العامل فيهما شرط وحينئذ فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد وهو جائر قلت ما زال البحث وارداً لان اختلاف جهة العمل ينزل منزلة اختلاف العامل بناء على ما حققته العلامة الرضوي وقوله وشرط قصر الموصوف على الصفة قلباً الخ سكت عن شرط قصر الصفة على الموصوف قلباً نحو انما الكاتب زيد لاعمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمر ولا يزيد ولا ينقص عليك ان وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه وحينئذ فلا يشترط فيه تحقق التنافي بل تارة لا يتحقق كما مثلنا وتارة يتحقق نحو لو اب زيد لاعمرو فانه قصر صفة على موصوف قصر قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف ابوة زيد (قوله تحقق تنافيهما) اي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لاجل ان يكون اثبات المنكلم احدى الصفتين مشعراً بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنافيه فيكون القصر قصر قلب يبين بخلاف ما اذا لم تكن احدهما منافية للآخرى فان المخاطب يجوز اجتماعهما في بادئ الرأي فيحتمل ان يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر قلب الى امر خارجي يعرف به ان المخاطب يعتقد العكس (قوله حتى يكون المتني الخ) حتى تقريبية بمعنى الفاء (قوله او نحو ذلك مما بنا في القيام) اي كونه مستلقياً اي وليس المتني بما ذكر من القصر كونه كاتباً او شاعراً لعدم منافاتهما للقيام (قوله ولقد احسن الخ) هذا تعريض بالمصنف من كونه اساء في اشتراط هذا الشرط وهو تحقق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فكان ينبغي له اهماله كما اهمله السكاكي (قوله على ما صرح به في المفتاح) اي لان الشرط في قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما ذكره المنكلم سواء كان التنافي بينهما محققاً في الواقع ام لا فقول الشارح مع عدم تنافي الشعر والكتابة اي في الواقع لصحة اجتماعهما في موصوف واحد وان كان المخاطب يعتقد تنافيهما والمراد بعدم تنافيهما واحد وان كان مفهومهما مختلفاً (قوله ومثل هذا) اي ومثل هذا القول وهو ما زيد الشاعر ان اعتقد انه كاتب (قوله خارج عن اقسام القصر) اي

مع ان القصر لا يخرج عنه هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن اقسام القصر)
 اى القصر الاضافى اما خروجه عن قصر الافراد فلاعتقاد المخاطب التصافه بصفة
 وفى قصر الافراد لابد ان يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما * واما خروجه
 عن قصر التعيين فلكون المخاطب به متردد الاعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد ثبوت
 احدهما وانفاء الآخر * واما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافى الوصفين
 هنا فى الواقع وهو شرط فيه لابد منه على ملل المصنف وقوله على ما ذكره المصنف
 اى من اشراط هذا الشرط فى قصر القلب واما على صنع السكاكى من اهماله فلا يكون
 هذا المثال خارجا عن الاقسام الثلاثة بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله هذا
 شرط للحسن) اى لحسن قصر القلب لا لصحته وحيث فلا يخرج ما زيد الاشاعر لمن
 اعتقد انه كاتب عن اقسام القصر الثلاثة بل هو من قبيل قصر القلب وان كان غير
 حسن (قوله او المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب) اى سواء تنافى فى الواقع او لا كما فى المثال
 المذكور ثم انه ليس المراد بتدفيهما فى اعتقاد المخاطب اعتقاده تنافيهما فى نفس الامر
 بان يعتقدانه لا يمكن اجتماعهما فى نفس الامر بل المراد اعتقاده ثبوت احدهما وانفاء
 الاخرى فصح رد الشارح الا ترى (قوله اما الاول) اى وهو كونه شرطا فى حسن
 قصر القلب وحاصل هذا الرد اننا لانسلم ان هذا مراد المصنف لعدم اشعار لفظ الكتاب
 به اذا اصل فى الشروط ان تكون للصحة للحسن بل كلامه فى الايضاح الذى هو
 كالشرح لهذا الكتاب ينافى كونه شرطا للحسن لانه قال ليكون اثبات الصفة مشعرا
 باتناء غيرها فان قضيته ان الشرط للتحقق للحسن سنا ان لفظ الكتاب مشعرا به
 شرط فى الحسن فلانسلم عدم حسن الخ فبطل حيث كونه شرطا فى الحسن فقول
 الشارح فلا دلالة للفظ اى للفظ الكتاب اعنى المتن عليه (قوله واما الثانى) اى
 كون المصنف اراد تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر (قوله
 مما ذكره فى تفسيره) اى مما ذكره فى التفرع على تفسيره اى تعريفه وذلك لانه عرفه
 بانه متخصص امر بصفة مكان بصفة اخرى ثم فرع على ذلك قوله والمخاطب بالثانى
 من يعتقد العكس (قوله فيكون هذا الاشراط ضائعا) يرد مثل هذا على قوله وشرط
 قصر الموصوف افرادا عدم تنافى الوصفين لان عدم تنافى الوصفين وامكان
 اجتماعهما معلوم من قوله فى التفرع على تعريفه والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة
 فكان اللائق ترك الاشراط فيها لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض فى المفتاح لهذين الشرطين
 المذكورين فى قصر الافراد وقصر القلب (قوله وايضا لم يصح) اى على ارادة
 هذا الاحتمال الثانى (قوله لم يصح قول المصنف) اى فى الايضاح الذى هو كالشرح
 لهذا الكتاب وحاصل كلام الشارح انه لو كان مراد المصنف التنافى بحسب اعتقاد
 المخاطب لم يصح قول المصنف فى الايضاح معترضا على السكاكى انه لم يشترط

ومثل هذا خارج عن
 اقسام القصر على ما ذكره
 المصنف لا يقال هذا شرط
 للحسن او المراد التنافى
 فى اعتقاد المخاطب لانا
 نقول اما الاول فلا دلالة
 للفظ عليه مع اننا لانسلم
 عدم حسن قولنا ما زيد
 الاشاعر لمن اعتقده كاتب غير
 شاعر واما الثانى فلان
 التنافى بحسب اعتقاد
 المخاطب معلوم مما ذكره
 فى تفسيره ان قصر القلب
 هو الذى يعتقد فيه
 المخاطب العكس فيكون
 هذا الاشراط ضائعا
 وايضا لم يصح قول
 المصنف ان السكاكى لم
 يشترط فى قصر القلب
 تنافى الوصفين وعلل
 المصنف اشراط تنافى
 الوصفين بقوله ليكون
 اثبات الصفة مشعرا
 باتناء غيرها وفيه نظيرين
 فى الشرح

في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لأن السكاكي قد اشترط فيه كون
المخاطب معتقدا للعكس وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب فدل هذا على أن
مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب اذ بعد ان يعترض
المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتزف به وانما يعترض عليه بما تحقق اهماله له
وهو التنافي في نفس الامر (قوله وعلل المصنف) اي في الايضاح وأشار الشارح بهذا
الى بطلان دليل المصنف بعدما ابطال مدعاه من اشتراط الشرط المذكور (قوله ليكون

الخ) اي انما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين لاجل ان يكون اثبات الصفة مشعرا
بانفاء الاخرى انتهى فاذا قيل ما زيد الاثام كان اثبات القيام مشعرا بانفاء القعود ولم
يحصل ذلك الاشعار الا اذا كان الوصفان متنافيين في نفس الامر (قوله وفيه نظريين
في الشرح) اي وحيتنذ فالحق مع السكاكي في اهمال ذلك الشرط وحاصل ذلك انظر
انه ان اراد ليكون اثبات المتكلم الصفة مشعرا بانفاء غيرها وهو ما اعتقده المخاطب فيه
ان اداة النقص مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان اراد ان اثبات المخاطب الصفة
مشعرا بانفاء غيرها وهي التي اثبتنا للمتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم
المخاطب فيكون قصر قلب فيه ان اثبات المخاطب لا ينعزلها بانفاء شيء اصلا اذ غاية
ما ينعزل منه الاثبات فقط وانفاء الغير ان فهمه منه المتكلم فقرينة او عبارة كان يقول
ما زيد الاقاعد فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الاشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل
ان شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما ذكره المتكلم سواء تحقق التنافي
بينهما ام لا وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم قوله وقصر التعيين

اي وهو اثبات المتكلم احد الامرين المتزدد فيهما او احد الامور المتزدد فيها وقوله
اعم اي من كل واحد منهما على انفراده وليس المراد انه اعم من مجموعهما بان يتحقق
بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين فيه اما متباينان او لا واسطة
بينهما فان كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الافراد وان كانا غير متباينين تحقق
الافراد والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس
حقيقة قصر التعيين لانها مبيانية لكل من حقيقة القصرين اذ لا يصدق قصر الافراد
الا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب الا عند اعتقاد العكس ولا يصدق
قصر التعيين الا عند عدم الاعتقادين وانما كان قصر التعيين اعم محلا من كل من
قصرى الافراد والقلب لان الاول على ما مر عليه المصنف محله مالاتنافي فيه والثاني
محله ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فكون اعم من الاول
لشموله ما فيه التنافي واعم من الثاني وهو قصر القلب لشموله ما ليس فيه التنافي
والحاصل ان عمومه بالنسبة للاول لو حوده في محل الثاني وعمومه بالنسبة لثانيه لو حوده
في محل الاول وليس عمومه بالنسبة لهما معا بان يتحقق بدون هذا المجموع والا لم

(وقصر التعيين اعم)
من ان يكون الوصفان
فيه متنافيين او لا فكل
مثال يصلح لقصر الافراد
او القلب يصلح لقصر
التعيين من غير عكس
(وللقصر طرق) والمذكور
ههنا اربعة وغيرها
قد سبق ذكره فالاربعة
المذكورة ههنا (منها
العطف

وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه الثاني، ولا غيره وهذا فاسد كما لا يخفى
(قوله فكل مثال الخ) إشارة الى ان العموم يحسب التحقق باعتبار الصلاحية
لا بحسب الصدق او التحقق بالفعل (قوله من غير علم) اي لانه ربما صلح للتعين
مالا يصلح للافراد وهو القلب وربما صلح له مالا يصلح للقلب وهو الافراد (قوله
وللقصر) اي سواء كان حقيقيا او غيره وقوله مارق اي اسباب تقيده (قوله والمذكور)
اي والطرُق المذكور ففيه تذكير الطرُق نظرا للفظ ال او يقال اراد بالمذكور الشيء
وهو مذكر وقوله ههنا اي في باب القصر (قوله وغيرها) اي كضمير الفصل وتعرف
السند او السند اليه بال الجنسية وتقدم ماحقه التأخير من الممولات واما التصريح
بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وكذا التأكيد
غير الشمولي نحو جاء زيد نفسه اي لا غيره واما ان قصر المصنف على ذكر هذه الاربعة
في هذا الباب اما لان القصر الاصطلاحي هو ما كان بهذه الاربعة وما كان بغيرها
كضمير الفصل وتعرف السند او السند اليه ونحو لفظ الخصوص فليس باصطلاحي
وان كان قصرا بالمعنى الاخرى او ان القصر بضمير الفصل وتعريف السند او السند اليه
داخل في القصر الاصطلاحي بان يكون عبارة عن التخصيص باحد الطرُق السبعة
ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالسند وبالسند اليه وقد تقدم
ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصرح لفظ الخصوص والتأكيد
ليس داخلا في القصر الاصطلاحي هذا حاصل ما ذكره العلامة عبدالحكيم (قوله منها
العطف) اي بلا ويل ولكن وانما قدم العطف على بقية الطرُق لانه افواها للتصريح
فيه بالطرفين المتيقن والتيق بخلاف غيره فان التيق هناك ضمني ثم التيق والاستثناء اصرح
من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصر ذووقية لاوضعية واعلم
ان العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافي وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا
نحو زيد شاعر لا عمر فاقصر اضافي وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فاقصر
حقيقي (قوله زيد شاعر لا كاتب) اي لمن اعتقده كاتبا وشاعرا (قوله والثاني بالعكس)
وهو ان الوصف المتني فيه معطوف عليه والمثبت معطوف لكن كون ثاني الاسمين معطوفا
على المتني محل نظر لانه ان عطف بالنصب على لفظ المنصوب المتني لزم عمل ما في المتيقن
وهي انما تعمل في المتني وان عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على محل
المنصوب هنا ممنوع لزوال رعاية المحلية بوجود الناسخ واما رفعه بتقدير مبتدأ
فيخرج به عن كونه معطوفا لان بل اذا دخلت على جملة كانت ابتدائية واضرابية
لاعاطفة لانها انما تعطف المفردات وكلامنا في افادة الحصر بالعطف ويمكن ان يجاب
بان العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز
اي الطالب لذلك المحل والمثال جار عليه على ان المحل وان كان لا يتيقن مع العامل المعبر

تقولك في قصره) اي
قصر الموصوف على
الصفة (افراد زيد
شاعر لا كاتب او ما زيد
كاتب بل شاعر) مثل
بمثالين اولهما الوصف
المثبت فيه معطوف عليه
والثاني معطوف والثاني
بالعكس

لكنه اعتبر هنا للضرورة ولكون ماضية العمل وانما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لانها بعد النفي تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فتحو ما زيد كاتباً بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعر له مع السكوت عن نفي الكتابة واثباتها لزيد آه سرامي واعلم ان افادة بل للقصر مبنى على ان ما قبل بل في النفي متقرر تفيد كما عليه الجمهور واما على انه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيد القصر فالمصنف مشى على ما قاله الجمهور (قوله وقلنا الخ) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الامعار جريانه فيه فالإقتصار لما يصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ (قوله زيد قائم لا قاعد) اي لمن اعتقد انه قاعد والشرط وهوتا في الوصفين موجود (قوله وما زيد قائماً بل قاعد) اي لمن اعتقد انه قائم ومثل بمثابة لما سبق (قوله فان قلت الخ) حاصله ان قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقاً وذلك لانه شرط فيه تحقق تنا في الوصفين واذا تحقق اي ثبت تنا فيما كما في المثالين علم من نفي احدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت احدهما نفي الآخر وحيثذ فلا فائدة في عطف مثبت على النفي او عطف النفي على مثبت وكذا على مذهب غيره في صور تحقق التنا في فقد علمت ان هذا الابراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره اذا تحقق التنا في واما اذا لم يتحقق التنا في فالامر ظاهر وقول الشارح قاتبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير وكذا نفي احدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ولو زاد الشارح ذلك لكان اولي ليشمل المثال الثاني والجواب الذي ذكره شامل له ايضا لان حاصله ان الجمع بين النفي والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفي سواء تقدم او تأخر (قوله قلت الخ) حاصله ان فائدة التعرض لنفي الغير بعد اثبات المطلوب بطريق القصر الاشعار بان المخاطب اعتقد العكس لان القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج اليه تطلبه فائدة واقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب فان التبادر من قولنا كان كذا لا كذا ان المعنى لا كذا كما تزعم ايها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان ~~ك~~ كذا كما تزعم ايها المخاطب بل كذا فتقول الشارح الفائدة فيه اي في نفي الغير وقوله التنبيه اي تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ اي الواقع من المخاطب وقوله وان المخاطب الخ عطف على رد عطف لازم على ملزوم او عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من انه اذا وقع في الكلام شيء مستغنى عنه بحسب الظاهر فان الذهن يطلب له فائدة فاذا وجد ما يناسب حل عليه لان كلام البليغ يحمل على المناسب وانما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لان كلامه في قصر القلب ولان الابراد فيه اقوى

(وقلنا زيد قائم لا قاعد)
او ما زيد قائماً بل قاعد)
فان قلت اذا تحقق تنا في
الوصفين في قصر القلب
قاتبات احدهما يكون
مشعرا بانتفاء الغير فافاد
الغير واثبات المذكور
بطريق القصر قلت
الفائدة فيه التنبيه على
رد الخطأ فيه وان المخاطب
اعتقد العكس

فلا ينافي انه قد تكون قاعده النفي التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعين وقد يقال
 يمكن ان الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على ان المخاطب متردد فانه قاعده يصح
 الحمل عليها وحيث ان يكون ذلك القصر من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذي ذكره
 الشارح ولذا اجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله ان قاعده نفي الغير بعد اثبات المذكور
 بطريق الحصر تأكيد الحكم النكر المناسب للقيام وبانه ان الحكم المقرر هنا منكر لا اعتقاد
 المخاطب حكمه والحكم النكر يجب تأكيده في اثبات ضدا وخلاف المعتقد في الحكم
 المعتقد وفي العطف بالنفي او الاثبات تقرير ما تقرر او لا فقد توصل بالعطف المفيد للحصر
 صراحة الى التأكيد المناسب للقيام ولا يقال قد قررت ان مقام قصر القلب مقام انكار
 وبينت فيه ان العطف فيه يفيد التأكيد ومعلوم ان قصر الافراد انما يرد في مقام الانكار
 ايضا ولا تأكيد فيه اصلا لان الحكم مثبت معلوم مسلم ولا معنى لتأكيد فيه والنفي
 وهو النكر بالفتح لم يشغل على اداة تأكيد فلم يستقم فيه ان العطف فيه لانا كيد ولا جرى
 على قاعدة الخطاب الانكاري لانا نقول النكر على المخاطب في قصر الافراد هو التثريب
 والعطف فيه يفيد الوحدة بالزوم ويفيد بالطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام
 على تقدير الوحدة فاذا قيل زيد جاء لا عمرو فمعناه جاء زيد وحده لا عمرو ففيه تأكيد
 الوحدة المنافية للتثريب المدعى الا انه كثيرا ما يستغنى عن ذكر تلك الوحدة بالعطف
 لاستلزامه اياها ففي الكلام مع العطف تأكيد بهذا الاعتبار آه يعقوبى (قوله لكنه
 خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقده قاعد) اى فاذا جئ بالعطف دل بالذوق البليم
 على انه معتقد لذلك خطأ فان التبادر من قولنا كان كذا لا كذا ان المعنى لا كذا كما تزعم اياها
 المخاطب (قوله بحسب المقام) اى حال المخاطب فلان اعتقد المخاطب شركة زيد وعمرو
 في الشاعرية او في اتفائها كان قصر افراد وان اعتقد العكس كان قصر قلب ولا تغفل
 عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند الصنف في قصر القلب اذا كان قصر موصوف
 على صفة لا قصر صفة على موصوف للابشكال عليك كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب
 ومثل الصنف بمثلين لما سبق (قوله لتقديم الخبر) اى على الاسم كما هو السياق (قوله لبطلان
 العمل) اى عمل ما لان شرط عملها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر
 لان شاعر خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده
 فاعلا غنى عن الخبر ان قلت ما بعدل مثبت فعلى تقدير لو جعل عمرو فاعلا بالصفة لم يصح
 عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي اذ التقدير ما شاعر زيد بل شاعر عمرو قلت
 العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المجتمعة على حرف النفي عاملة في المعطوف
 عليه اصابة وفي المعطوف تبع او قوله لبطلان العمل اى مطلقا عند الجمهور او الا اذا كان
 الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لا يقول ببطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا

فان قولنا زيد قائم وان دل
 على نفي القعود لكنه خال
 عن الدلالة على ان المخاطب
 اعتقده قاعد (وفي قصرها)
 اى قصر الصفة على
 الموصوف افراد او قلبا
 بحسب المقام (زيد شاعر
 لا عمرو او ما عمرو شاعر ابل
 زيد) ويجوز ما شاعر عمرو
 بل زيد بتقديم الخبر لكنه
 يجب حيث رفع الاسم
 لبطلان العمل ولما لم يكن في
 قصر الموصوف مثال
 الافراد صالحا لقلب
 لاشتراط عدم التنافي في
 الافراد وتحقيق التنافي
 في القلب على زعمه اورد
 للقلب مثالا يتنافى فيه
 الوصفان بخلاف قصر
 الصفة

كافي الرضى فقول الشارح في الطول وقد اجمع النحاة على وجوب رفع الاسمين
لبطلان العمل اى اجمع اكثرهم (قوله وتحقق التنافي في القلب) اى وتحقق التنافي
وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله على زعمه اى لعل مذهب السكاكي
الذى لا بشرط تحقق التنافي فيه وحينئذ فالتساؤل الواحد عنده يصلح لهما (قوله اورد
للقلب مثالا) اى غير مثال الافراد وقوله اورد جواب لما وقوله مثالا اى واحدا في
الاثبات وآخر في النفي وعدهما واحدا نظرا لتعلقهما (قوله يصلح لهما) اى لان ما ذكر
من اشتراك التنافي وعدمه اثباتا في قصر الموصوف على الصفة ولا يأتى في قصر الصفة
على الموصوف لظهور التنافي بين كل موصوفين والفرق بين القصرين انما هو بحسب
اعتقاد المخاطب فقوله ما قائم الا زيد صالح لهما آه سراجى (قوله كل ما يصلح مثالا
لهما) اى للافراد والقلب في قصرى الموصوف والصفة (قوله لم يتعرض لذكره)
اى لافى قصر الموصوف ولا فى قصر الصفة (قوله وهكذا في سائر الطرق) اى باقى
طرق القصر وهى انما والاستثناء والتقديم (قوله ومنها النفي والاستثناء) اى النفي باى
اداة من ادواته كليس وما وان وغيرها من ادوات النفي والاستثناء بالا واحد اى اخوانها
ولم يقل المصنف ومنها الاستثناء لان الاستثناء من الاثبات كقوله قام القوم الا زيد الا يفيد
القصر لان الغرض منه الاثبات والاستثناء قيد صحيح له فكأنك قلت جاء القوم المغايرون
زيد ولو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لكان من طرقه الصفة ايضا نحو جاء
الناس الصالحون بخلاف ما تقدم فيه النفي ثم اتى به بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه ام لا
نحو ما جاءنى الا زيد فان الغرض منه النفي ثم الاثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه
تحصيل الحكم فقط والاقيل جاءنى زيد والمحكم فى ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك
يستعمل النفي ثم الاستثناء عند الانكار دون الاثبات ثم الاستثناء آه يعقوبى (قوله ما زيد الا
شاعر) اى لمن يعتقد انصافه بالشعر وغيره (قوله ما زيد الا قائم) اى لمن يعتقد انه قاعد وانظر
لمكرر المثال فى قصره دون قصرها وهلا اقتصر على مثال واحد لكل منهما ولا يقال انه
لم يكرر المثال فى قصرها لصلاحيه المثال الذى ذكره لقصر القلب والافراد لانه لم يشترط فى
قصر الصفة عدم صحة انصاف الموصوفين بها فى قصر القلب بخلاف قصر الموصوف فانه
شروط فيه اذا كان افرادا عدم تنافى الوصفين وقلبتا فيهما فقل بئال فيه عدم التنافي وبئال فيه
التنافي لاننا نقول هذا الغرض يحصل بئال واحدا لان النفي هنا غير مصرح به فان قدر منافيا
كان للقلب والا كان للافراد فقوله مثلا ما زيد الشاعر ان قدرت لا تفهم كان للقلب ولا كاتب كان
للافراد وكذلك قولك ما زيد الا قائم ان قدرت لا قاعد كان للقلب وان قدرت لا شاعر كان
للافراد وهذا بخلاف العطف فانه لا بد فيه من التصريح بالنفي ويستحيل ان يكون منافيا وغير متاف
فلا بد فيه من المثالين واعلم ان هذا كله باعتبار ما حل عليه الشارح كلام المصنف والافلاكلام

فان مثالا واحدا يصلح
لهما ولما كان كل ما يصلح
مثالا لهما يصلح مثالا لقصر
التعين لم يتعرض لذكره
وهكذا في سائر الطرق
(ومنها النفي والاستثناء
كقوله في قصره) افرادا
(ما زيد الا شاعر) (و) قلبا
(ما زيد الا قائم) وفي قصره
افرادا وقلبا (ما شاعر الا
زيد) والكل يصلح مثالا
للتعين والتفاوت انما هو
بحسب اعتقاد المخاطب
(ومنها انما كقوله في
قصره) افرادا (انما زيد
كاتب) (و) قلبا (انما زيد قائم
وفي قصره) افرادا وقلبا
(انما قائم زيد) وفي دلائل
الاعجاز انما ولا العاطفة
انما يستعملان في الكلام

المصنف في حد ذاته ليس فيه تصريح بافراد ولا قلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله
 ماشاعر الا زيد) اي لمن اعتقد ان زيدا وعمرا شاعر او عمرا فقط (قوله والكل) اي
 من الامثلة المذكورة لقصره او لقصرها يصلح الخ وهذا مكرر مع قوله سابقا وهكذا
 في سائر الطرق (قوله والفاوت) اي التباين بين ما تقدم والتعيين انما هو بحسب اعتقاد
 المخاطب وفيه انه لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاولى ان يقول بحسب حال المخاطب
 واجيب بان في الكلام حذف الواو مع ما عطفت اي بحسب اعتقاد المخاطب وعدم
 اعتقاده فان اعتقد المخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس قلب وان لم يعتقد
 شيئا تعين (قوله كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب) اي لمن اعتقد انه كاتب
 وشاعر (قوله وقلبا انما زيد قائم) اي لمن اعتقد انه قاعد ويرد على تعدد المثال مامر
 من ان المثال الواحد يصلح للافراد والقلب لان القائمة قد تضاف لما ينافيها كالقاعدية
 فيكون القصر قلبا والى ما ينافيها كالشاعرية فيكون افرادا فلا وجه لتعدد المثال
 (قوله وفي قصرها افرادا وقلبا) اي بحسب المقام واعتقاد المخاطب فان كان معتقدا ان
 القائم زيد وعمرو فافراد وان اعتقد انه عمرو وقلب ولا تنفل عما تقدم من ان الامثلة
 المذكورة لقصره او لقصرها تصلح لاتعيين (قوله وفي دلائل الابعجاز الخ) هذا
 شروع في الاعتراض على المصنف وحاصله ان المصنف جعل انما لقصر القلب وقصر
 الافراد وكذلك جعل فيما تقدم لالهما مع ان الذي في دلائل الابعجاز ان انما ولا العاطفة انما
 يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الافراد وهذا الاعتراض من الشارح
 على المصنف بالنسبة لانما بحسب ما شرح به كلامه لكن يمكن انه لا يرد عليه الاعتراض
 بالنسبة لها لان امثله لها يمكن ان تخص بقصر القلب (قوله انما يستعملان الخ) ان كان
 الشارح نقل عبارة الدلائل بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه انه استعمل انما
 في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله ان انما ولا انما
 يستعملان الخ رد على من قال انهما يستعملان فيهما وهذا قصر افراد فافرنه وقع فيه الا
 ان يقال ان الشارح ليس ملتزما لحقبة كلام صاحب الدلائل فيجوز ان يكون مرجعا
 لما قاله المصنف فاستعملها في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل لبيان المذهبين
 لا لافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بانه وقع فيما فرمنه وان كانت انما وقعت في عبارة
 الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالاعتراض المذكور وارد على صاحبها (قوله
 المعتد به) اي وهو البليغ (قوله دون الافراد) اي والمصنف قد استعمل لافي الافراد
 في بحث العطف السابق وانما ليس في كلامه تصريح باستعمالها لقصر الافراد لكن
 الشارح شرحه على انها تستعمل له (قوله واثار الى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة
 دفع توهم ان قول المصنف تضمنه راجع لقوله وفي قصرها فقط دون ما قبله ايضا

وانما تعرض المصنف لبيان سبب افادة انما القصر لمخالفة بعضهم في ذلك حيث قال
السبب في افادتها القصر تركها من ان التي هي لتوكيد الاثبات وما التي لتوكيد
النفي ولا يجوز ان يتوجه الاثبات والنفي لما بعده بظهور التناقض فاحدهما راجع لما
بعده والاخر لما عداه وكون ما راجعا لما بعده خلاف الاجماع فحين ان الاثبات
للمذكور والنفي لما سواه فجاء القصر ورد هذا التوجيه بانه مبنى على مقدمتين فاستدتن
لان ان لنا كيد النسبة ايجابا او سلبا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لئلا تكيد الاثبات فقط
وما كافة لاثباتية وبما علمت من الخلاف في سبب افادة انما القصر اندفع ما يقال ان سبب
افادة التقديم الحصر ذلك التضمن الذي ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب
كما تعرض لبيان السبب في انما واعلم ان الموجب للحصر في انما بالكسر موجود في انما
بالفتح فن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما المفتوحة
لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما ايضا
لذلك ومن هنا صحح للزمخشري دعواه ان انما بالفتح تفيد الحصر كما انما وقد اجتمعا في
قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم اله وحده فالاولى لقصر الصفة على الموصوف
والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله
ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضاها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه
حصر اضافي او ان خطاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان للمشركين فالعنى ما
اوحى الى في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشرار آه فسارى (قوله تضمنه معنى ما
والا) في ذكر التضمن اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية والى ان ان ليست للاثبات
على ما توهمه بعض الاصوليين لان المناسب على ذلك التقدير ان يقال لكونه بمعنى
ما والا وبيان ذلك ان انما لو كانت مركبة من ان التي للاثبات وما النافية لم ترد على
الاثبات والنفي الموجودين في ما والا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا
التقدير ان يقال لكونه بمعنى ما والا (قوله تضمنه معنى ما والا) اى لاشتماله على معنى ما
والا اللتين هما في افادة الحصر ايتين ومعناهما هو الاثبات والنفي وقد يقال ان النفي
والاثبات التي هو معناهما هو عين الحصر فكأنه قال انما افادت انما الحصر
لتضمنها الحصر الذي هو معنى ما والا وهذا تعليل للشيء نفسه وان اريد بمعنى ما
والا غير الحصر كان الدليل غير مفيد ان انما تفيد الحصر اللهم الا ان لاحظ ان معنى ما
والا بجمل وان كان في الواقع هو الحصر قرره شيخنا العدوى (قوله الى انه) اى انما
ليس ملتبسا بمعنى ما والا اى اشار بلفظ التضمن الى ان معنى انما ليس هو معنى ما والا بعبه
حتى كأنها مرادفة لهما ووجه تلك الاشارة ان تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضى
ان يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما ولو شاركت ما
والا في افادة القصر تختلف معهما في ان انما تستعمل في ما من شأنه ان لا ينكر

المعتد به لقصر القلب دون
الافراد و اشار الى سبب
افادة انما القصر بقوله
(تضمنه معنى ما والا)
واشار بلفظ التضمن الى
انه ليس بمعنى ما والا
حتى كأنهما اللفظان مترادفان

اذفرق بين ان يكون في
الشيء معنى الشيء وان
يكون الشيء الشيء على
الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما صرح بذلك الشيخ في
دلائل الإعجاز ولما اختلفوا
في افادة انما القصر وفي تضمنه
معنى ما والا بينه ثلاثة
اوجه فقال (لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا
الميتة) هذا المعنى (هو
المطابق لقراءة الرفع) اي
رفع الميتة وتقرير هذا
الكلام ان في الآية ثلاث
قرآت وحرم مبني للفاعل
مع نصب الميتة ورفعها
وحرم مبني للفعول مع
رفع الميتة كذا في تفسير
الكواشي فعلى القراءة
الاولى ما في انما كافة اذ لو
كانت موصولة لبي ان بلا
خبر والموصول بلا عائد

وما والا بالعكس كما يأتي ولو كانت انما معناه هو معنى ما والا كما في المترادفين لم تختص عنهما
بافادة غير مفادهما هذا يحصل كلامه (قوله حتى كأنهما) اي انما وما والا لفظان مترادفان
هذا تفريع على النفي وهو كون انما ملتبسة بمعنى ما والا وانما عبر بكان ولم يقل حتى انهما لان
انما اذا كانت بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لان من شرط المترادفين ان يتحددا
معنى وافرادا في اللفظ وهما ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان
مرادف للحيوان الناطق (قوله اذفرق الخ) علة للنفي وقوله بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وذلك كما في التضمن كتضمن انما معنى ما والا وقوله وان يكون الشيء الشيء على
الاطلاق اي من كل وجه وذلك كما في المترادفين فالاول لا يقتضي كونه كهو من كل وجه
والثاني يقتضي (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله انه ليس بمعنى ما والا وذلك
كلام امر الذي شأنه ان ينكر فانه صالح لان يستعمل فيه ما والا يصلح لانها انما يستعمل
فيما شأنه ان لا ينكر وكن الزائدة فانه يصلح معها ما والا دون انما نحو ما من اله الا الله ولا يصح
ان يقال انما من اله الله لان من لا تزداد في الاثبات وكذلك احد وعريب يصلح معها ما والا
دون انما فقال ما احد الا وهو يقول ذلك ولا يقال انما احد يقول ذلك لانها لا يقعان في خبر
الاثبات فلو كان انما معناهما كان كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما (قوله ولما اختلفوا
في افادة انما القصر) اي وفي عدم الافادة فقال بعضهم انها لا تنفيده وقبل تنفيده عرفا
وقبل عرفا واستعمالا (قوله وفي تضمنه الخ) عطف سبب على سبب (قوله بينه) اي
المدكور من افادة انما القصر ومن تضمنه معنى ما والا (قوله لقول المفسرين الخ) ان
قلت دلالة انما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان ان
الواضع انما جعلها دليلا على القصر بواسطة جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في
تضمنه اياه خفاء حتى ترد فيه جاعة استشهد عليه بقول النحاة وائمة التفسير وايداه
بالمناسبة المحسنة للتضمنين لا التضمنة للتركيب آه سراجي وفي الغني في هذا الاستدلال
نظرا فيه من الدور لان المفسرين يستدلون بقول اهل المعاني فاذا استدلل اهل المعاني
بقول المفسرين جاء الدور فالناسب الاستدلال باستعمال العرب واجيب بان المراد
بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعاني المتأخرون منهم والمراد بالمفسرين الذين
استدل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ نحو ابن
عباس وابن مسعود ومجاهد ممن فسر القرآن من اكابر الصحابة قبل تدوين علم المعاني
فالتمسك بقولهم من حيث انهم علماء اللغة فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل
ان المفسرين حيث قيدوا بكلامهم من امة اللغة والبيان الموثوق بهم فلم يقولوا الا ما تقر
عندهم لغة وبيانا فلا يرد ان يقال لاسمعي للاستدلال على معنى لفظ لغوي لانه
انما ثبت بالنقل آه (قوله انما حرم عليكم الميتة بالنصب) مبتدا ومعناه خبره اي هذا

الكلام معناه الخ (قوله وهذا المعنى) اى المذكور لانما في هذه الآية (قوله هو المطابق الخ) اى الموافق لها في افادة القصر وان اختلف طريق القصر في القرائن فالطريق في القراءة الاولى انما في القراءة الثانية تعريف الطرفين (قوله اى رفع الميتة) اى مع بناء حرم للفاعل (قوله مع نصب الميتة) اى على انه مفعول حرم وقوله ورفعه اى خبر ان اى وهى قراءة شاذة وقوله مع رفع الميتة اى على انه نائب فاعل وهى شاذة ايضا (قوله الكواشى) بضم الكاف وتخفيف الواو نسبة الى كواشة حصن من اعمال الموصل وهو الامام موفق الدين اجدين يوسف بن الحسين الكواشى كان من الاكابر ينفق من القيب وله كرامات عدة (قوله فعلى القراءة الاولى) اى وهو حرم مبني للفاعل مع نصب الميتة (قوله ليقى ان بلا خبر) اى وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على الذى والخبر محذوف والتقدير وان الذى حرم اى هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حيثذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وايضا ماعلى العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والميتة بدل امته او مفعولا محذوف تقديره اعنى والخبر محذوف والتقدير ان الذى حرمه الله الميتة او اعنى الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على ان في هذا عكس المعنى المقصود لان المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان الميتة المحرمة حاصلة وثابتة (قوله موصولة) اى والعائد محذوف لانه منصوب بحرم (قوله لتكون الميتة خبرا) اى لان لا فاعل بحرم والتقدير ان الذى حرمه الله عليكم (قوله على ما لا يخفى) لانه لا يستقيم ارتفاع الميتة على انها فاعل حرم المبني للعلوم لان المحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر في حرم فاستناد حرم المبني للفاعل الى الميتة لا يعقل فتعين ان يكون خبرا نفى يجوز على هذه القراءة جعل ما كافت ورفعت الميتة على انه خبر محذوف والمعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو الميتة لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو اسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين (قوله والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة) هذا حل معنى والا فلا حاجة الى قوله هو (قوله وهذا يفيد القصر) اى وهذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها لان الذى حرم في قوة المحرم فهو كالمتعلق في المنطلق زيد وزيد المنطلق لان الوصول في قوة المعرفة باللام فيفيد القصر لماسر آه سيراى (قوله من ان نحو المنطلق زيد) اى سواء جمعت اللام موصولة او حرف تعريف ونحو المنطلق زيد الخ كل جملة معرفة الطرفين وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد اد امصود به انما هو الاول وهو المنطلق زيد لان الميتة معرفة بلام الجنس فيفيد قصر الميتة على المحرم ايضا كما في زيد المنطلق كذا في عبد الحكيم وفي جاشية الشيخ نس نعا للفنارى

وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا ادلا بصح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية واللام تكن مطابقة لها لا فادتها القصر فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم تعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا

انزيدا لمنطلق ذكر على وجه الاستطراد والافاضة من الاول واعترض بان تعريف
 المسند اليه الجنس ليس بلازم ان يكون للمصدر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا
 ظهرت له فائدة اخرى وهنا لم تظهر له فائدة اخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله
 مطابقة كانت) اي في افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفا فيهما لان القصر
 في قراءة النصب من انما وفي الرفع من التعريف الجنسي لما عرفت من ان الموصول مع صلته
 في قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة اي كما هو الواجب في القراءات من التطابق
 لا التناهي آه يس وتأمله (قوله والام تكن مطابقة لها) اي والام تكن انما متضمنة معنى
 ما والام تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لافادتها) اي القراءة الثانية
 القصر بخلاف الاولى فانها لا يفيد على هذا التقدير (قوله هو القراءة الاولى والثانية)
 اي وليس مرادهما بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت ان المراد بالقراءة الاولى قراءة
 النصب والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء حرم للفاعل فيهما (قوله ولهذا) اي
 لكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ماذكر (قوله لم يعرضا للاختلاف في لفظ حرم)
 اي لعدمه حين كان مرادهما ماسبق لان حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين
 وقوله بل في لفظ اي بل تعرضا للاختلاف في لفظ الميتة لوجود الاختلاف فيه (قوله
 وحرم) عطف على رفع ومبني حال من حرم وفي نسخة حرم مبنى فيكون الواو للحال
 (قوله وان تكون موصولة) اي وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول او التعريف
 الجنسي على الثاني وقوله وان تكون موصولة اي في محل نصب على انها اسم ان والميتة
 خبرها (قوله ويرجح هذا) اي الاحتمال الثاني وهو كون ما موصولة وقوله على
 ما هو اصلها اي على ما هو الاصل فيها من العمل (قوله بقراءة الرفع) اي التي تفوت بها
 قراءة النصب (قوله فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة) ان قلت من اين اتى له
 ذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما رانه لا يصح الاحالة على
 مامر الا اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند في افادة القصر الى مامر
 في تعريف المسند بل تضمنه معنى ما والا كما في قراءة النصب وقد يقال السبب في اختيار
 كونها موصولة موجود وهو بقاء ان عاملة على ما هو اصلها من العمل (قوله مع
 ان الزجاج اختار انها كافة) اي نظر لكونها مرسومة في الصحف متصلة بان ادرسم
 كتابة ما الموصولة الانفصال ورد عليه بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر
 في الكتابة بل هو سنة تتبع وكمن اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما اشار له
 القاضي في تفسيره واخر آل عمران (قوله ولقول النحاة) اي الذين اخذوا العموم من كلام
 العرب مشافهة فهم انما يقولون ما تقرر عندهم من جهة اللغة فالنقل عنهم نقل عن اللغة
 وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة والمراد النحاة غير المفسرين

واما على القراءة الثالثة
 اعني رفع الميتة وحرم
 مبني للفعول فيحمل
 ان تكون ما كافة اي ما حرم
 عليكم الا الميتة وان تكون
 موصولة اي ان الذي حرم
 عليكم هو الميتة ويرجع
 هذا بقاء ان عاملة على
 ما هو اصلها وبعضهم
 توهم ان مراد السكاكي
 والمصنف بقراءة الرفع
 هذه القراءة الثالثة فطالبهما
 بالسبب في اختيار كونها
 موصولة مع ان الزجاج
 اختار انها كافة

فلانكرار مع ماتقدم والمراد ايضا بالجملة بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف في افتادها
 لا قصر وعدمه فلا يعارض ماتقدم للشارح (قوله انما لايات ما يذكر بعده ونفي ماسواه)
 اي فدلائلها على ذلك دليل على تضمنها معنى مالتى هي للنفي وعلى معنى التى هي لللايات
 والحاصل انه لما كان مفاد انما ومفاد ماوا الا واحدا دل على انها بمعناها قانديع مايقال
 ان قول الجملة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لاعلى خصوص تضمنها معنى
 ماوا الا للدليل لا يتجنى المدعى ثم لا يخفى ان سائر طرق القصر فيها الايات والنفي وانما
 صرح الجملة بذلك في انما خلفا فيهما بخلاف العطف وماوا الا والتقديم فلا يفيد القصر
 عند الجملة (قوله اي سوى ما يذكر بعده) اي بما يقابله لان الكلام في القصر الاضافي
 (قوله ونحوه) اي كالاضطجاع (قوله ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر الخ) اي فا
 سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصر بين مخصوص لظهور انه لا ينفى كل حكم
 سواء ولا ينافي هذا ان قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا يكون باعتبار
 عموم النفي عنه وان كان الحكم النفي خاصا (قوله وللمحة انفصال الضمير) اي الايتان به
 منفصلا مع انما والحال انه يمكن وصله والقاعدة ان الضمير اذا امكن وصله وجب
 ولا يبدل عن وصله لفصله الاموجب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما
 وجود قاسل بينه وبين عامله من القواصل التى علم انها توجب فصل الضمير عن عامله
 والتقديم هنا لم يحصل والقواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها للتقدير في موضع انما
 الا ما راى الا تعين كونها المحصر كما ولا هذا حاصله واعتراض على هذا الدليل بان فيه دورا
 وذلك لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح ولا يعرف التضمن الا بصحة
 الانفصال للاستدلال بها عليه واجاب بعضهم بان التوقف الاول وهو توقف صحة
 الانفصال على التضمن توقف حصول والتوقف الثاني وهو توقف معرفة التضمن
 على صحة الانفصال توقف معرفة وحيتئذ فالجهة منفكة هذا وكان المناسب ان يقول
 ولو جوب انفصال الضمير معه كما قال ابن مالك لان انفصال الضمير عنده مع انما واجب
 الا ان يقال ان المصنف راعى قول ابى حيان القائل بعدم الوجوب مستدلا بان الضمير
 قد جاء متصلا في قوله تعالى انما اشكوبنى وحزنى الى الله فلم يقل انما اشكو انا واجاب
 صاحب عروس الافراح بان يحمل كلام ابن مالك اذا كان الضمير محصورا فيه والمحصور
 فيه في الآية الجار والمجرور لا الضمير وفي ابن يعقوب انما قال لصحة ولم يقل لوجوب
 مجازاة الظاهر ما قيل من ان انما لا يجب فصل الضمير معها وان كان التحقيق وجوب
 فصل الضمير معها متى قصد الحصر وانما ينصل اذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد
 الحصر في الفعل نحو انما قلت او في غيره كالاية وفي شرح المفتاح للسيد ان قلت
 اذا اريد حصر الفعل في الفاعل بطريق انما فهل يجب انفصاله او لا قلت ان ذكر
 بعد الفعل شئ من متعلقاته وجب فصله وتأخيرها دفعا للباس وان لم يذكر احتمل

(وقول الجملة انما لايات
 ما يذكر بعده ونفي ماسواه)
 اي سوى ما يذكر بعده
 اما في قصر الموصوف
 نحو انما زيد قائم فهو لايات
 قيامه ونفي ماسواه من
 التعمد ونحوه واما في قصر
 الصفة نحو انما يقوم زيد
 فهو لايات قيامه ونفي
 ماسواه من قيام عمرو
 وبكر وغيرهما (واحدة
 انفصال الضمير ..)
 اي مع انما نحو انما يقوم
 انما فان الانفصال انما يجوز
 عند تعذر الانفصال ولا تعذر
 ههنا الا بان يكون المعنى
 ما يقوم الا انا فيقع بين
 الضمير وعامله فصل لغرض
 ثم استشهد على صحة هذا
 الانفصال ببين من يستشهد
 بشعره ولهذا صرح باسمه
 فقال

الوجوب تردا الباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظر المعنى والاتصال نظرا
 للفظ اذلا فاعل لفظيا قول المصنف لصحة انفصال الضمير معه اراد بالصحة ما يعم
 الوجوب وغيره كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تعذر ههنا الا بان يكون الخ) اى
 ولا يعذر الاتصال هنا الا بسبب كون المعنى الخ اى وعند الاتصال بان يقول انما
 اقوم بفوت هذا المعنى قائلان من الاتصال معنوى لالفظى وقوله بين الضمير هو انا
 وعامله هو يقوم وانظره مع ان يقوم للخالص وانا لمتكلم الان يقال الفاعل فى الحقيقة
 محذوف اى ما يقوم احد الا انا وقوله فصل اى بالا مقدرة وقوله لغرض هو الحصر
 (قوله ولهذا صرح الخ) اى لكون البيت المذكور بيت من مستشهد بشعره صرح
 باسمه تقوية للاستشهاد اذلا موجب للكتان (قوله وهو الطرد) اى بسيف او غيره
 وعرف الجزءين لقصد حصر الجنس بملقة اى انا الطارد لمن يعد ولا غيرى الامن كان
 على وصفي (قوله الحامى) اى الحافظ والذمار بالنصب على المفعولية وبالجر على الاضافة
 كالضارب الرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذا معنى الذمار لغة يقال فلان حى
 ذماره اى وفى بعده ومعناه عرفا هو ما ذكره الشارح عن الاساس وهو ما يلام الانسان
 على عدم حاجته من حياه وحرية مأخوذ من الذم وهو الحث لان ما يجب حاجته
 كانوا يتذامرون اى يبحث بعضهم بعضا على الدفع عنه فى الحروب قاله يعقوبى وقال
 بعضهم انما سمي ما ذكر ذمارا لانه يجب على اهله التذمير ليدفع العار عنه
 (قوله من حياه) بيان لما والحى ما يحبه الانسان من مال او نفس او غيره فمطف
 الحريم عليه عطف خاص على عام قرره شيخنا العدوى وقوله ليم بالبناء للمفعول من
 الملامة وقوله عطف بالتشديد اى شدد عليه (قوله وانما يدافع الخ) الواو ليست
 بعاطفة لان الجملة تديلية والواو فى مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل
 انا الذائد الحامى لاني شجاع مطاعن قال السيرامى والقصر فى انما يدافع محتمل للاقسام
 الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب وهو مبنى على ان انما تستعمل فى قصر الافراد فى الكلام
 المعته به (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو ما بعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه
 والمراد به هنا الاعراض واما النسب فهو الانتساب للاب قاله السيرامى (قوله لما كان
 غرضه الخ) حاصله انه اذا اخر الضمير عن الاحساب بعد فصله كان الضمير محصورا
 فيه لان المحصور فيه يجب تأخير المعنى حيث لا يدافع عن احسابهم الا انا
 لا غيرى وهذا لا ينافى مدافعتي عن احساب غيرهم ايضا ولو اخر الاحساب لكانت
 محصورا فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير ونحو بل الفعل الى صيغة التكلم فيكون
 التقدير هكذا وانما ادافع عن احسابهم لاعن احساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق
 الحصر الاول دون الثانى ارتكب التعبير الاول المفيد له وعلمنا ان ذلك غرضه من خارج
 وهو قرينة المدح (قوله ان ينخص المدافع) اى بالمدافعة فهو من قصر الصفة على

(قال الفرزدق انا الذائد)
 من الذود وهو الطرد
 (الحامى الذمار) اى العهد
 وفى الاساس هو الحامى
 التمار اذا حى مالو لم
 يحمد لهم وعطف من حياه
 وحرية (وانما يدافع
 عن احسابهم انا او مثلى)
 لما كان غرضه ان ينخص
 المدافع لا المدافع عنه فصل
 الضمير واخره اذ لو قال
 وانما ادافع عن احسابهم
 لصار المعنى انه يدافع عن
 احسابهم لاعن احساب
 غيرهم وهو ليس بمقصود
 ولا يجوز ان يقال انه محمول
 على الضرورة لانه كان
 يصح ان يقال انما ادافع
 عن احسابهم انا على ان
 يكون انا تأكيذا

الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لا المدافع عنه) أي وهو الاحساب
 (قوله فصل الضمير) أي في الاختيار وقوله واخره أي عن الاحساب لوجوب تأخير
 المحصور فيه عن المحصور (قوله اذ لو قال) علة لمحذوف أي ولو اخرج الاحساب واوصل
 الضمير بالنعل لفات ذلك الغرض اذ لو قال الخ (قوله لصار المعنى الخ) أي فيكون من
 قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أي لما فيه من القصور في المدح
 مع ان المقام مقام المبالغة لانه في معرض التفاخر وعند المآثر على ان المدافعة عن احساب
 معينة تأتي بمن هو مكرم لا يطل (قوله ولا يجوز ان يقال) أي منع الاستشهاد بالبيت
 وحاصله ان ما ذكرناه من ان فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لان ذلك
 الفصل انما هو لتقدير فاصل وهو الامتنوع اذ لا نسلم ان ذلك الفصل لتقدير فاصل
 وما المانع من ان يكون الفصل للضرورة لانه لو قيل وانما ادفع عن احسابهم او مثلي
 لانكسر البيت فعدل الى فعل الغيبة لانه هو الذي يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم
 لوجوب استتار الضمير فيه وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع انما في البيت لتضمنه معنى
 ما والا فلم يتم الاستدلال (قوله لانه كان الخ) حاصل ذلك الجواب ان هنا سدوسة
 عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة وهو ان يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى
 بالضمير لتأكيد المستكن لانه فاعل مفعول وذلك بان يقال مثلاً وانما ادفع عن
 احسابهم انا والوزن واحد فلولم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصود
 الا في التركيب هكذا فينتج ان يدعى انه لا فصل للفاعل فلا قصر وهذا الجواب انما
 يتم بناء على قول ابن مالك ان الضرورة هي ما لا مندوحة ولا تخلف للشاعر عنه واما
 ان بني على انها ما وقع في الشعر مطلقاً كان للشاعر عنه مندوحة ام لا لم يتم وهذا
 الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المعنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه عدم
 تحقق الضرورة دائماً او غالباً لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والايان
 بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة له عنه * بقي شيء آخر وهو ان
 ما جعل دافعا للضرورة يلزم عليه عطف مثلي على فاعل ادافع مع انه لا يصح ان يقال
 ادافع مثلي لان المضارع البدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر الا ان يقال يغفر في التابع ما لا
 يغفر في التبوع كما قيل في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة او ان مثلي فاعل فعل
 محذوف أي او يدافع مثلي وهو من عطف الجمل (قوله وليست ما موصولة) هذا
 جواب عن منع وارد على استشهاد المتن بالبيت وهو ان يقال عندنا وجه يوجب فصل
 الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والا حينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو
 ان تجعل ما موصولة وانا خبرها وجلة يدافع عن احسابهم صلتها والمعنى ميثاق الذي
 يدافع عن احسابهم انا كما تقول ان الذي ضرب زيداً انا فميد الكلام المحصر
 بتعريف الجزء من كما في قراءة انما حرم عليكم الميتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه

وليس ما موصولة اسم
 ان وانا خبرها اذ لا
 ضرورة في العدول عن
 لفظ من الى لفظاً (ومنها
 التقديم) أي تقديم ماحقه
 التأخير كتقديم الخبر على
 لبساً والمعمولات على
 القمل (كقولك في
 قصره) أي قصر
 الموصوف (تجيبى انا)
 كان الانسب ذكر مثالين
 لان التسمية والتعسية من
 تافياً لم يصلح هذا مثلاً
 لقصر الافراد والام
 يصلح لقصر القلب بل
 للافراد

خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه وحاصل الجواب ان انما مقام
 الافحار فلا يناسبه التعبير بما التي هي لغیر العاقل مع امكان التعبير عن واستقامة الوزن
 فلا وجه للتعبير من البليغ بما في موضع من وايضا لو كانت موصولة لكتبت مفصولة
 عن ان وايضا الموافق لما قبله اعني قوله انا انذا ان لا يكون انا في قوله وانما يدافع
 الخ خبرا فان انا في الاول مسند اليه لانه مبتدأ مقدم (قوله اذ لا ضرورة الخ) اي واذا
 كان لا ضرورة في العدول علم انه لم يقصد هذا المعنى وانما قصد ما يدافع الا انا فقد
 افادت انا القصر تضمنها معنى ما والا وهو المدعى قال العلامة الفارسي وقد وجه
 ذلك العدول بان المراد من ما الموصولة الوصف اي ان قويا يدفع عن احسانهم انا
 وحينئذ فهو من قصر الوصف لانه الاهم في المقام وتأمله (قوله اي تقديم ماحقه
 التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل
 دون الفعل وفي افادته القصر كلام والمرجح عدم الافادة واحترز بقوله ماحقه التأخير
 عما وجب تقديمه لصدارته كائين ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم
 للتقديم غالبا وقوله ماحقه التأخير اي سواء بقي بعد التقديم على حاله نحو زيدا ضربت
 اولاً كما في انا كفيت مهمك وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث يعتبر في التخصيص
 كون انا في الاصل توكيدا لما مر من ان تقديم المسند اليه عنده قديفيد القصر اذا قدر
 انه كان فاعلا في المعنى ثم قدم نحو انا سعت في حاجتك ثم ان تقييد التقديم بما حقه
 التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبد القاهر لان تقديم المسند اليه عندهما يفيد
 القصر وان كان قارا حيث كان المسند فعليا نحو الله يسطر ائرزق الا ان يبنى التقييد
 على الغالب (قوله كتقديم الخبر على المبتدأ) هذا يشمل اقام زيدا بناء على ان قائم خبر
 مقدم اما على انه مبتدأ وزيد فاعل فلا يشمله ومحل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد
 الحصر ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر والا فلا يفيد كما صرح به الشارح (قوله
 والمعمولات على الفعل) كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله تميمي انا) اي
 فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر التكلم على التعمية لا باعتبارها للقيسية مثلا (قوله
 كان الانسب الخ) حاصله ان الانسب بصنيعه الاتيان بمثالين احدهما لقصر القلب
 وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافيان فيه والتعمية
 والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للافراد وان لم يتنافيا كان القصر للافراد
 ولا يصلح للقلب وقديحاج بان التعمية يصح ان يكون المنى بانها القيسية التي تنافيا
 وهي الحقيقية فيكون اقصر القلب باعتقاد الخاطب تلك القيسية وبصح ان يكون
 المنى القيسية الجامعة لتعمية وهي القيسية الخلفية اي النسوبة للحلف والنصرة فيكون
 لقصر الافراد حيث كان الخاطب يعتقد الانصاف بهما معا وما تقدم من انه اذا تعين
 المنى كافي العطف فلا بد من مثالين انما ذلك حيث لم يكن له وصف جهتان ينافي باحديهما

دون الاخرى كما في هذا المثال والحاصل ان قول المصنف تمجي ناقصر تعيين اذا كان
المخاطب يرددك بين قيس وتميم وقصر قلب اذا كان المخاطب ينفك عن تميم ويلحقك
بقيس وقصر افراد اذا كان المخاطب معتقدا انك تمجي وقيس من وجهين و اشار الشارح
لامكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانسب واما قول بعضهم في الجواب
ان التسمية قد تؤخذ بالقياس الى ما ينافيها كالقيسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ
بالقياس الى ما لا ينافيها كالعالية فالقصر للافراد ففيه شيء وذلك لان التسمية انما تقابل
في العرف بالقيسية ولا يحسن في العرف مقابلتها بغير هائم ان ترديد الشارح بقوله
لان التسمية والقيسية الخ بقطع النظر عن الواقع والافهما متنا فيان قطعاً تأمل
كذا ذكر بعضهم وذكر غيره ان قوله ان تافيا اي يجعل المعبر في النسب طرف الاب
فقط كما هو المعروف وقوله والا اي وان لم يتافيا اي يجعل المعبر في النسب طرف الام
(قوله انا كفيت مهمك) اي تقديم انا عن الفاعلية المعنوية اوجب حصر كفاية المهم
في التكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية التكلم مع غيره كان
افرادا وان اعتقد كفاية الغير فقط دون التكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الابدال واحد
لقصر الصفة لما تقدم ان المثال الواحد يكفي في قصرها واما قصر التعين فيصح
في مثالي قصره وقصرها كما تقدم ايضا لكن انما يكون تقديم لفظ انا في هذا المثال
الذي ذكره المصنف من باب ما قدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي القائل ان
اصله كفيتك انا تقدم انا وجعل مبتداً لانه يرى ان تقديم الفاعل المعنوي وهو التأكيد
للاختصاص كما تقدم في احوال المسند اليه والمصنف لم يرضه فليس فيه تقديم ماحقه
التأخير عنده وان افاد التخصيص من جهة تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد
الحصر دائماً عنده كما مر وانما مثل به لكونه من باب التقديم لما حقه التأخير في الجملة
لانه فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب
ما عند المخاطب وذلك لان المخاطب في قصر التعين لا اعتقاد له بل هو شك (قوله
فدلالة الخ) اي فالوجه الاول ان دلالة الخ (قوله اي بمفهوم الكلام) هذا مخالف
لاصطلاح اهل الاصول لان الفحوى عندهم مفهوم الموافقة ومانحن فيه مفهوم
مخالفة لان حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى الخ بيان لطريق فهم
القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوي ان قوله بمفهوم الكلام اي بما يفهم منه في
عرف البلغاء من الاسرار و اشار الشارح بقوله بمعنى الخ الى ان في كلام المصنف
حذفاً والمعنى ان دلالة التقديم على القصر بالتأمل في الفحوى اي فيما يفهم منه ويدل عليه
في عرف البلغاء وهو سر التقديم فاذا تأمل صاحب الذوق السليم في الكلام الذي
فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذي فيه لا يجد بالنظر للقارئ الحالية ما يناسب
الجل عليه سوى الحصر فقول الشارح اي بمفهوم الكلام تفسير للفحوى بالمعنى الحقيقي

(وفي قصرها انا كفيت
مهمك) افرادا او قلبا
او تعيينا بحسب اعتقاد
المخاطب (وهذا الطريق)
الاربعة بعد اشتراكها
في افادة القصر (تختلف
من وجوه فدلالة الرابع)
اي التقديم (بالفحوى)
اي بمفهوم الكلام بمعنى
الكلام بمعنى انه اذا تأمل
صاحب الذوق السليم فيه
فهم القصر وان لم يعرف
اصطلاح البلغاء في ذلك
(و) دلالة الثلاثة (الباقية
بالوضع)

وقوله بمعنى الخ إشارة الى ان في الكلام حذفاً وعلت من هذا ان المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء من الاسرار لا مفهوم الواقعة ولا المخالفة (قوله فيه) اى في الكلام الذى فيه التقديم وهو متعلق بقوله تأمل وقوله فهم القصر اى من القرائن وقوله وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك اى في التقديم من انه يفيد الحصر والحاصل ان صاحب الذوق السليم اذا تأمل في الكلام الذى فيه التقديم فهم بسبب القرائن الحالية الحصر وان لم يعرف ان التقديم في اصطلاح البلغاء يفيد الحصر (قوله والباقية) بالجر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح فقيه العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) اى وهى العطف والنفي والاستثناء (قوله بالوضع) اى بسبب الوضع بمعنى ان الواضع وضعها لمعان يحزم العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد انها موضوعة للقصر كما اشار لذلك الشارح بقوله لان الواضع الخ وبما ذكره الشارح من انها موضوعة لمعان تفيد القصر اندفع ما يقال انه اذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لانه انما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني الوضعية اى يقال ان هذه الثلاثة وان دلت على القصر بالوضع له الا ان احواله من كونه افراداً او قلباً او تعيناً انما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الاول الذى اشار له للشارح ذكره عبد الحكيم والثاني نقله سم عن شيخه السيد عيسى الصفوى وعلى هذا الجواب فيقال لاحاجة لقول الشارح معان لان الواضع وضعها للقصر لمعان تفيد تأمل (قوله وضعها لمعان) وهى اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة وهذه المعاني تفيد القصر والاختصاص فتحذف النفي وضع للنفي وحذف الاستثناء وضع للأخراج من حكم النفي ويلزم من اجتماعهما القصر (قوله اى طريق العطف) الاضافة للبيان والمراد بالاصل الكثير (قوله النص على مثبت) اى على الذى اثبت له الحكم في قصر الصفة او على الذى اثبت لغيره في قصر الموصوف (قوله والنفي) اى والنص على النفي اى الذى نفي عنه الحكم في قصر الصفة او نفي عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصرها بالطريق الاول جرياً على الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصصت على الذى اثبت له القيام وهو زيد والذى نفي عنه وهو عمرو وتقول في قصره زيد قائم لا قاعد فقد نصصت على مثبت زيد وهو القيام والنفي عنه وهو القعود وقوله كما مر اى في الامثلة التى ذكرت عند ذكر تلك الطريق في طرق الحصر فانه ذكر هناك ان المعطوف عليه في تلك الامثلة بلاهو المثبت والمعطوف هو النفي وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) اى التصريح بهما ولم يقل فلا يترك ذكر احدهما الخ إشارة الى ان الذكرا لا يجالى لابد منه فان في قولك لا غير ذكرنا للنفي اجبالاً لانصا لعدم دلالتها على النفيات

لان الواضع وضعها لمعان
تفيد القصر (والاصل)
اى الوجه الثانى من
وجوه الاختلاف ان
الاصل (في الاول) اى
طريق العطف (النص
على مثبت والنفي كما مر
فلا يترك) النص عليهما
(الاكراهة الاطناب
كما اذا قيل زيد يعلم النحو
والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وعمرو
وبكر فتقول فيهما) اى في
هذين المقامين (زيد يعلم
النحو لا غير) اما في الاول
فمنه لا غير النحو اى
لا التصريف ولا العروض
واما في الثانى فمنه لا غير
زيد اى لا عمرو ولا بكر
وحذف المضاف اليه من
غيره ونفى على الضم تشبيهاً
بالغايات

بخصوصها (قوله الا كراهة الاطناب) اى الالاجل كراهة التثويل لغرض من
الاعراض كضيق المقام اولقصد الابهام او تأنى الانكار لدى الحاجة اليه عند عدم
التخصيص او استهجان ذكر المتروك (قوله كما اذا قيل) اى عند ارادة اثبات صفات
لموصوف واحد (قوله اوزيد يعلم النحو) اى اوقبل عند ارادة اثبات صفة واحدة
لتصنيف زيد يعلم النحو وعمرو الخ (قوله اى فى هذين المقامين) اى مقام قصر الموصوف
ومقام قصر الصفة اى تقول فى رد الاثبات فى هذين المقامين (قوله لا غير) حكى
فى القاموس عن السيرافى ان حذف ما تضاف له غير انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس
واما لو كانت بعد غيرها من الفاظ الجود لم يحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع
وتبعه فى ذلك ابن هشام وحكم فى المعنى بان قولهم لا غير لحن واختارانه يجوز فقد حكى
ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفى المفصل حكاية لا غير وليس غير
وانشد الامام ابن مالك فى شرح التسهيل فى باب القسم مستشهدا على جوازه قوله
* جواباه نجو اعتمد فورنا * لعن عمل اسلفت لا غير نسال *

وذكر بعض النحاة ان
لا غير ليست عاطفة بل
لبنى الجنس (اونحوه)
اى نحو لا غير مثل لاما
سواء ولا من عداه وما
اشبه ذلك (و) الاصل
(فى) الثلاثة (الباقية
النص على المثبت فقط)
دون النفي وهو ظاهر

وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربى آه فانرى واعلم ان كلمة غير فى ليس غير فى محل
نصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو اى معلومه
غير النحو وفى موضع رفع عند التبرجاج على انه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير
ليس غير النحو معلومه واما غير فى لا غير فحملها بحسب المعطوف عليه اذا علمت هذا
فلا غير عطف على النحو فى الاول فى محل نصب وعطف على زيد فى الثانى فى محل
رفع (قوله اما فى الاول) اى اما غير فى الاول فعناء الخ اى فيكون من قصر الموصوف
على صفة واحدة مما ثبت المخاطب من الصفات (قوله اى لا التصريف ولا العروض)
هذا بيان لاصل التركيب فترك التخصيص على ما ذكر لغرض من الاعراض
(قوله واما فى الثانى) اى واما لا غير فى الثانى فعناء الخ فيكون من قصر الصفة
على واحد ممن اثبتا لهم المخاطب من الموصوفين وقوله اى لا عمرو الخ بيان
لاصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله على الضم) اى لقطعه عن
الاضافة (قوله بالغايات) اى قبل وبعد وسميت بذلك لان الغاية فى الحقيقة ما بعدها
الذى هو المضاف اليه المحذوف لكن لما حذف ونوى معناه وايدى بذلك الظرف
سمى غاية (قوله وذكر بعض النحاة) هو نجم الائمة الرضى وهذا اراد على عد
المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) اى لان العاطفة نص معها على
المثبت والنفي جميعاً وهنا ليس كذلك (قوله بل لبنى الجنس) اى وعلى هذا القول فالقصر
حاصل لظرا للمعنى لان معنى زيد شاعر لا غير ما زيد الاشاعر فيعود الى النفي والاستثناء
كما ذكره الشارح فى شرح المفتاح وحيث نفي فى كلام بعض الناظرين من ان نحو لا غير
طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا فى عبد الحكيم وكذا ما فى يس من الاطول

من ان الكلام حيثذ ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثم ان غير على هذا القول في محل
نصب على انه اسم لا وانحر محذوف اي لاغيره عالم في قصر الصفة او لا غيره معلوم له
في قصر الموصوف والحاصل ان لا التي بيني مابعداها عند القطع عن الاضافة هل هي
لا العاطفة او التي لنفي الجنس خلاف وكلاهما يفيد القصر فلو جعل الطريق الاول النفي
بلا مطلقا اي سواء كانت عاطفة او نبرثة لكان اولي (قوله اي نحو لاغير) حيث رجع
الشارح الضمير للاغير علم ان نحوه منصوب لعطفه على المنصوب بناء على ان جزء المقول له
محل او بقدر نحوه عامل اي او تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ولورجع الشارح الضمير
لجملة زيد يعلم النحو لاغير لكان عطفا على جملة المقول بتمامها التي هي في محل نصب ويكون
نحو زيد يعلم النحو لاغير زيد يعلم النحو لا مساواة وانما اقتصر الشارح على الاحتمال
الاول لكون الغرض الاهم من قول المصنف او نحوه بيان انه لا اختصاص للفظ لاغير هنا
لانه قد يتوهم الاختصاص قرره شيخنا العدوي (قونه مثل لا مساواة) راجع للاول اي
لامساوي النحو فلذا اتى بما الموضوعه لنا لا يعقل وقوله ولا من عدا راجع للثاني اي
لا من عدا زيدا ولذا اتى بمن الموضوعه للعاقل (قوله وما اشبه ذلك) نحو ليس غير
وليس الا (قوله والاصل في الثلاثة الباقية) وهي ما والا وانما والتقديم (قوله النص
على مثبت فقط) اي المثبت له الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الموصوف
فتقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم الا زيد فقد نصصت على الذي اثبت له القيام
وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عمرو مثلا وتقول في قصر الموصوف ما زيد
الاقائم فقد نصصت على الذي اثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشيء
الذي اتفق من ذلك الغير وهو القعود مثلا وتقول في انما في قصر الصفة انما قائم زيد
وفي قصر الموصوف انما زيد قائم وتقول في التقديم في قصرها انا كفيت مهمك اي
لاعمرو وفي قصر الموصوف زيدا ضربت اي لا عمرا بمعنى اني اتصفت بضرب زيد
لا بضرب عمر وقد ظهرت ان الطرق الثلاثة لا تنص فيها الاعلى مثبت واذا نص
في شيء منها على النفي كان خروجا عن الاصل كقولك ما اتاقلت هذا لان المعنى لم اتقله
لانه محمول لغيري والاول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيدا ضربت فان
للمعنى لم اضربه وضربه غير محمول الفارسي وكما يترك الاصل الاول تكرارها لا طنب يترك
هنا ايضا في مثل ما زيدا ضربت وما اتاقلت هذا لان القصد به قصر الفعل على غير
المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما نفي لا بما يثبت آه
واعترض على المصنف بان قوله والاصل في الثلاثة النص على مثبت فقط دون النفي
يقتضي ان نحوه ما قام القوم الا زيدا خارج عن الاصل لان الاصل النص على مثبت فقط
وقد نص في هذا على مثبت والنفي فيكون خارجا عن الاصل مع انه جار على الاصل باتفاق
ولم يقل احد بخروجه عنه واجاب بعضهم بان الكلام في الاستثناء المفرغ لانه هو الذي

من طرق القصر واما هذا فليس من طرق المحصر اصطلاحا ولا يفتي ضعف هذا الجواب
لان معنى المحصر موجود فيه قطعا فلا حسن في الجواب ان يقال انما منع انه نص فيه على
المتنى لان المراد بالنص التفصيل والمتنى وهو القوم في المثال المذكور مجمل لعدم النص فيه
على الافراد واحدا واحدا (قوله دون المتنى) اي انه لا يصرح فيها بالمتنى وانما يدل
عليه ضمنا كما تقول في قصر الموصوف ما انا الا تسمى ونحى انما لك قد اثبت كونك نعيما
صريحا ولم تنف كونك قسريا صريحا وانما نفية ضمنا ولا منافاة بين كون للمتني مذكورا
ضمنا وكون المتني قد يكون منطوقا بلا فظه (قوله ان المتني بلا) انما قيد الشارح كلام
المصنف بذلك للاحتراز عن المتني بغيرها كليس اذ لا دليل على امتناع ما زيد الاقام
ليس هو بقاعد وانما قيد لبالعاطفة اخذا من قول المصنف لان شرط المتني بلا الخ
(قوله لا قاعد) فلو قبل لا عمرو بدل لا قاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ بس الظاهر عدم
الصححة لانه وان لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم ان النزاع في قيام زيد
وعمر ولا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) اي
لا في كلام الله بل ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ومراده بهذا التعريض
بصاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله اي لان
الاصح لك لا يملكه الا الله لانت وبالحريري حيث قال

✽ لعمر كمال الانسان الابن يومه ✽ على ما يجلي يومه لابن امه ✽

ولا يقال ان الزخشي من يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لانا نقول
انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذموب له مخالف فيه للجمهور فلا
يستدل به (قوله لان شرط المتني بلا) اي شرط صححة نفيه بها (قوله ان لا يكون منفيا
قبلها بغيرها) اي بغير شخصها وهذا صادق بما اذا كان غير منفي اصلا وبما اذا كان
منفيا بغير ادوات المتني كالفحوى او علم المتكلم او السمع فالمنطوق تحته صورتان
والمفهوم صورة واحدة هي محل الامتناع وهي ما اذا كان المتني بها منفيا قبلها بغيرها
من ادوات المتني كما وليس والالتيني الجنس ولا عاطفة اخرى مماثلة للالتيني وقع المتني بها
لانها غير شخصها وان كانت من نوعها ولهذا لا يصح قام القوم لا النساء لا هتدلان
هتدا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفيتها فان قلت ان المنطوق صادق بصورة
ثالثة وهو ما اذا كان المتني بها منفيا قبلها بشخصها قلت كلامه وان صدق بذلك لكن
هذا معلوم انه لا ياتي لاستحالة المتني بها قبل ورودها قتم ما قلناه من ان المنطوق
صورتان (قوله من ادوات المتني) هذا تخصيص المضاف وهو الغير لشموله لكل غير
ينفي به (قوله فانها موضوعة لان متني بها) اي عن التابع ما اوجبه للتبوع هذا
ظاهر في قصر الصفة على الموصوف مثل جاء زيد لا عمرو فانك نفيت بها عن عمرو
ما اوجبه لزيد وهو المجيء ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لا قاعد

(والمتني) اي الوجه
الثالث من وجوه
الاختلاف ان المتني
بلا العاطفة (لا يجماع
الثاني) اعني المتني
والاستثناء فلا يصح
ما زيد الاقام لا قاعد
وقد يقع مثل ذلك في
كلام المصنفين (لان
شرط المتني بلا العاطفة
ان لا يكون ذلك المتني
(منفيا قبلها بغيرها)
من ادوات المتني فانها
موضوعة لان متني بها
ما اوجبه للتبوع
لان تعيد بها المتني
في شيء قد نفيت وهذا
الشرط مفقود في المتني
والاستثناء لانك اذا
قلت ما زيد الاقام فقد
نفيت عنه كل صفة
وقع فيها التنازع

فان المنى بها للعقود ولم يثبت للتبوع الذى هو قائم كما هو ظاهر واجيب بان المراد
 بما اوجب للتبوع المحكوم به او الثبوت للمحكوم عليه فى المثال المذكور التبوع
 وهو قائم اوجب له الثبوت للسند اليه وهو زيد وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع
 وهو قاعد لان معنى زيد قائم لقاعد ان زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه
 بالعقود بل هو منى عنه وقوله لان نفي بها اى اولابقرينة قوله لان تعيدها النفي فلا يرد
 ما قيل ان وضعها لان نفي بها ما اوجبه للتبوع لا يقتضى الاكونها بعد الايجاب
 للتبوع ولا يقتضى عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاني الازيد لاعمر فقطضى
 كلامه جواز ذلك مع انه ممنوع وحاصل الجواب ان المراد بقوله انها موضوعة
 لان نفي بها اى اولاما اوجبه للتبوع وما اوجب للتبوع وهو الجنى هنا ليس منفيا
 بلا اولا فى المثال بل بما لان المعنى ما جاني احد الازيد لاعمر وعمر من جملة افراد
 الاحد فيكون منفيا بما غاية الامر انه تكرار النفي بقوله لاعمر تأمل قرره شيخنا العلامة
 العدوى (قوله لالان تعيد الخ) اى والا كان تكرارا وهو ممنوع فان قلت نجعل لافى
 نحو ما زيد الاثم لقاعد لتأكيد نفي العقود الحاصل بما قلت هو خلاف اصل
 وضع لاوان لافى النفي اقوى من غيره فلا يؤكد به غيره كما لا يؤكد اكنع باجمع (قوله
 وهذا الشرط) اعنى عدم كون النفي بها منفيا قبلها بغيرها (قوله فقد نفيت عنه)
 اى بلفظ ما التى هى اداة نفي صراحة وان كان المنى بجلا (قوله وقع فيها النزاع)
 اى والصفة التى تنفيها بلا بعد هذا يجب ان تكون بما وقع فيها النزاع والاخرجت
 عما يرادى فى خطاب العطف بها من افادة الحصر او تأكيده (قوله حتى كالتك الخ) اى
 بالكائية لكون ذلك القول ليس بمحقق والانافى قوله والاصل فى الثلاثة الخ (قوله
 ونحو ذلك) اى كالمستلحق (قوله فقد نفيت بلا العاطفة شيئا الخ) اى فلزم التكرار
 وحينئذ فلا يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع اذا عطف على المستثنى منه
 واما اذا عطف على المستثنى فهو جائز لعطفه على مثبت فاذا قلت ما قام القوم الازيد لاعمر
 صح على انه معطوف على زيد لان المعنى نفي القيام عن القوم واثباته زيد ثم نفي اثباته
 عن عمر ولعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عمر وتقصيلا
 كما نفي عنه فى ضمن القوم اجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من ان منفيا لا بد ان يكون غير منى
 بغيرها قبلها سواء كان نفيه على جهة الاجال او التفصيل وليس الشرط ان لا يكون
 منفيا قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القيل (قوله وكذا الكلام الخ) يعنى انه لافرق
 بين قصر الموصوف على الصفة وهو مامر وقصر الصفة على الموصوف وهو ما هنا
 فى هذا المثال فانك قد نفيت فيه القيام عن عمر وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير زيد
 فلا يصح ان تقول ما يقوم الازيد لاعمر (قوله يعنى الخ) لما كان الغير شاملا لغير
 ادوات النفي كفعوى الكلام وكان غير مراد ادى بالناية (قوله وفائدته) اى فائدة تقيد

حتى كانتك قلت ليس هو
 بقاعد ولا اثم ولا مضطجع
 ونحو ذلك فاذا قلت لقاعد
 فقد نفيت بلا العاطفة
 شيئا هو منى قبلها بما
 النافية وكذا الكلام
 فى ما يقوم الازيد وقوله
 بغيرها يعنى من ادوات
 النفي على ما صرح به فى
 المفتاح وفائدته الاحتراز
 عما اذا كان منفيا بفعوى
 الكلام او علم التكلم
 او السامع او نحو ذلك
 كما سيجئ فى انما لا يقال
 هذا يقتضى جواز ان
 يكون منفيا قبلها بلا
 العاطفة الاخرى نحو
 جاء فى الرجال لا النساء
 لاهند لانا نقول الضمير
 لذلك الشخص اى بغير
 لا العاطفة التى نفي بها
 ذلك المنى

ومعلوم انه يتمتع بقبه
قبلها بما لامتناع ان ينفي
شيء بلا قبل الاتيان بها
وهذا كما يقال دأب
الرجل الكريم ان لا يؤذى
غيره فان المفهوم منه
لا يؤذى غيره سواء كان
ذلك الغير كريما او غير
كريم (ويجاء) النفي بلا
العاطف (الاخيرين)
اي انما والتقديم (فيقال
انما انما يسمى لا يسمى وهو
يأتيني لاعمر لان النفي
فيهما) اي في الاخيرين
(غير مصرح به) كما في
النفي والاستثناء فلا يكون
النفي بلا العاطفة منفيا
بغيرها من ادوات النفي
وهذا (كما يقال امتنع زيد
عن الجي) لاعمر (فانه
يدل على نفي الجي عن
زيد لكن لا صريحا بل
ضمنا

الغير بكونه من ادوات النفي (قوله عما اذا كان النفي مدلولاً عليه بفحوى الكلام) اي
التقديم كما في قولنا زيدا ضربت فلا مانع ان يقال لاعمر (قوله او علم المتكلم) اي والحال
ان السامع يعلم خلافه كما اذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بملك
ذلك الا انه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لاعمر (قوله او نحو ذلك) اي
من الافعال المتضمنة للنفي وليس هو معناها صريحا كما في امتنع وكف فان معناها
الصريح ثبوت الامتناع والاباء والكف (قوله كما سيجي) راجع لقوله او نحو ذلك
(قوله لا يقال هذا) اي ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضي الخ لان المصنف لم يشترط
الا ان لا يكون النفي منفيا قبلها بغيرها لابلها والتبادر ان المراد بغير لا غير نوعها من
ادوات النفي وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا لان هذا ليس منفيا قبلها بغير
نوعها بل منفي بها (قوله لانا نقول الخ) حاصله ان المراد غير شخص لا ومنه لا اخرى
قبلها وحينئذ فلا يصح المثال لان هذا منفي بغير شخص لا الداخلة عليها قبل التصريح
بها (قوله الضمير) اي في قوله بغيرها (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان
ما ذكر من الجواب وهو ان شرط النفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغير شخصها الذي
وقع النفي به يقتضي ان نفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به جائز مع انه لا يجوز
فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب ان هذا معلوم استحالة وان كانت العبارة
صادقة به واذا كان محالا لا يأتى وجوده فلامعنى الاحتراز عنه كذا قرر شيخنا العدوي
(قوله لامتناع ان ينفي شيء) اي كالنساء بلا اي الداخلة على هند في المثال قبل الاتيان بها
بل انما ينفي بلا اخرى مماثلة لها (قوله وهذا) اي قول المصنف بغيرها حيث جعلنا
الضمير راجعا للشخص لا لنوع كما يقال الخ فهو تنظير في ان الضمير في كل عائد
على الشخص فقوله ان لا يؤذى غيره اي غير شخصه اعم من ان يكون غير شخصه
كريما او بخيلا بخلاف ما لو جعل الضمير راجعا لنوع فان المعنى حينئذ ان لا يؤذى غير
نوعه وغير نوعه هم البخلاء فيقتضي بمفهومه انه يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله
فان المفهوم منه ان لا يؤذى غيره) اي فيكون الضمير عائدا على ذلك الشخص لا على
جنس الكريم اي شانه انه لا يؤذى غير شخصه لا يقال انه يقتضي بمفهومه انه يؤذى
شخصه وهو غير مراد لانا نقول هذا المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداهة ان الانسان
لا يؤذى نفسه كذا قرر بعضهم وفيه تأمل اذ لا ضرر في ان يراد ان الكريم يؤذى نفسه
لاجل نفع غيره بل هذا حاصل بقى شيء آخر وهو ان جعل الضمير عائدا على الشخص
ينا في ما ذكره الشارح في شرح المفتاح في قولهم دأب الكريم ان لا يعادي غيره من ان
الضمير عائدا على الجنس وقد يقال يمكن الفرق بان الكرم يناب في الايداء للغير مطلقا
كما كان الغير او غيره فلذلك جعل الضمير في المثال هنا للشخص لا للجنس ومعاداة
الكريم عند ضرورة المعاداة لغير حسنه وهم البخلاء تنقصه فلذلك جعل الضمير في هذا

المثال للجنس لا للشخص (قوله ويجامع الآخرين) أي ويكون الحصر حيثئذ مسندا
 لهما والعطف لئلا أكيد ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح والسيد
 واما مجامعة التقديم لانما فاختلف في الذي يسند له الحصر فمنها فذهب الشارح الى انه
 يسند الى التقديم لانه اقوى وعكس السيد لان انما اقوى فاختلاف بينهما لفظي لانه
 خلاف في حال (قوله وهو يأتي الخ) هو فاعل معنى قدم لافادة الحصر والاصل
 يأتي على ان هو تأكيد مقدم لافادة الاختصاص وجعل مبتدأ وظهور لك ان التمثيل
 المذكور مبني على مذهب السكاكي لا على خلافه والاورد انه لا تقديم فيه لان هو مسند
 اليه فهو واقع في محله نعم كان الاولى ان يمثل بزيدا ضربت لاحتمال ان يقال التقديم في
 هو يأتي للتقوى دون التخصيص مثل اناقت والتمثيل بما لا احتمال فيه اولى بما فيه
 الاحتمال والحاصل ان التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون
 للتقوى ومحتمل لان يكون للتخصيص وهذا هو الاقرب بدليل العطف بعده بلا
 المؤكده واما على خلاف مذهب فلا تقديم فيه (قوله لان النفي فيهما) علة لحواز
 مجامعة النفي بلا للاخيرين اي لان النفي المتعبر بهما لافادة الحصر غير مصرح به اي
 وانما صرح فيهما بالانبات والنفي ضمنى فلم يفتح حيثئذ بلا وقولهم لا العاطفة لاتقع
 بعد نفي فالمراد النفي الصريح لا ما يشمل الضمني (قوله كافي النفي والاستثناء) راجع للنفي
 اي فانه صرح فيهما بالنفي وان لم يكن النفي مصرح به فصدق انه نفي بلا معهما مانفي
 باداة اخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) اي واذا كان غير مصرح به فيهما
 فلا يكون الخ فعلم من هذا ان النفي الصريح ليس كالضمني لان الضمني بمجامعته النفي بلا
 بخلاف الصريح فانه لا يجامعه (قوله وهذا) اي ما ذكر من المثالين (قوله فانه) اي
 قولنا امتنع زيد عن الجبى وكذا يقال في مرجع الضمير في قوله وانما معناه (قوله فانه
 يدل على نفي الجبى) اي على انتفائه (قوله ايجاب) اراد بالايجاب الوجوب اي الثبوت
 لان معنى الجملة على التحقيق النسبة لا الحكم وقوله امتناع الجبى عن زيد في العبارة
 قلب والاصل امتناع زيد عن الجبى كافي للمتن ولا شك ان امتناعه عن الجبى يتضمن
 ويستلزم انتفاء الجبى عنه (قوله فتكون لا) اي لفظة لا في قولنا لا عمرو وقوله نفيا
 لذلك الايجاب اي من التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفي وقيل لم يجز زيد لم يصح
 ان يقال لا عمرو لانه نفي للنفي فيكون اثباتا ووضع لا للنفي لالانبات وانما قلنا نفي للنفي
 لانه يجب ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها لانها عاطفة لا مؤكدة (قوله من جهة ان
 النفي الخ) فيه ان المشبه لا التشبيه لا يفيد ان النفي الضمني ليس في حكم الصريح
 فكان الاولى ان يقول من جهة ان كلايه نفي ضمنا قد جاء معه النفي بلا العاطفة وان
 كان النفي الضمني في المشبه مسلطا على النفي بلا وفي المشبه دلي ما قبل لا كريد في المثال
 كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ليس في حكم النفي الصريح) اي لانه حكم بصحة العطف بلا

وانما معناه الصريح ايجاب
 امتناع الجبى عن زيد
 فتكون لانفيا لذلك
 الايجاب والتشبيه بقوله
 امتنع زيد عن الجبى لا عمرو
 من جهة ان النفي الضمني
 ليس في حكم النفي الصريح
 لان جهة ان النفي بلا
 العاطفة منفي قبلها بالنفي
 الضمني كافي انما انا نفي
 لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا
 امتنع زيد عن الجبى على
 نفي امتناع جبى عمرو
 لا ضمنا ولا صريحا قال
 (السكاكي شرط مجامعته)
 اي مجامعة النفي بلا العاطفة
 (لثالث) اي انما (اراد)
 يكون الوصف مختصا

مع الاول دون الثاني (قوله اذلا دلاله لقولنا امتنع زيد عن الجبى) اى بدون قولنا لا عمرو (قوله على نفي امتناع مجبى عمرو) اى لانه لا حصرفيه حتى يتضمن النفي كأنما وانما استفيد نفي مجبى عمرو المفيد للخصر من النفي بلامن قولك بعد ذلك لا عمرو فلا نافية للإيجاب الذى دلت عليه الجملة قبلها بخلاف انما والتقديم فانها يدلان على النفي ضمنا فلا بعدهما لتأكيد ذلك النفي الضمنى كما مر (قوله ان لا يكون الوصف) اى الذى اريد حصره فى الموصوف وذلك كافى قولك انما تنمى انا فان التسمية لا يجب اختصاصها بالتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط بجامعة النفي بلا العاطفة لانما ان لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصفة فلا يجوز اولا يحسن ان يقال انما النفي منبع منهاج السنة لا البدعة لاختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذا لا يقال انما الزمن قاعد لاقام لاختصاص الزمن بالتعود فان قلت القصر لا يكون الا عند الاختصاص فكيف بشرط عدم الاختصاص فى مجامعته لانما مع ان القصر لا يتحقق الا عند الاختصاص قلت ان المشترط فى تحقق القصر اختصاص الوصف بالموصوف او الموصوف بالصفة بحسب المقام والمشرط فى الجامعة عدم اختصاص الوصف فى نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف فى نفسه بالصفة ثم ان قوله شرط مجامعته للثالث ان لا يكون الوصف مختصا بظاهره ان هذا لا يشترط فى صورة التقديم فيصح ان تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله لتحصل الفائدة) اى فى جامعة النفي بلا انما اى ولو كان الوصف مختصا بالموصوف لعدم الفائدة لان الوصف اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه تنبه مخاطب لاختصاص بادنى تنبيه على ذلك ويكفى فيه كلمة انما فلا فائدة فى جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقيق انما يناسب الحكم الذى يحتمل عدم الاختصاص فيصير مخاطب على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الخ) هذا مثال للنفي اى فان كان الوصف مختصا فلا يجبى النفي بلا كافى قوله تعالى انما يستجيب الخ اى انما يستجيب دعاءك للآيمان الذين يسمعون سماع تدبر واذعان وقبول وهم المؤمنون اى من اراد الله ايمانهم فالذين فاعل والمفعول محذوف كما ترى ومثل الآية المذكورة فى اختصاص الوصف بالكائن فيها بالموصوف انما انت منذر من يخشاها فانه معلوم ان الانذار انما يكون لمن يؤمن بالله ويخشى الاهوال والعواقب فلا يجوز ان يقال لمن لا يخشاها (قوله لا تكون الامن يسمع) اى فاذا قيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك حشوا فى الكلام فلا يقبل فان قلت ان فائدة القصر ان يعتقد مخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كذلك لان كل عاقل يعلم ان الاستجابة انما تكون من يسمع اجيب بان الكفار تزلوا منزلة من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق والنبي عليه الصلاة والسلام لشدة حرصه على ايمان

بالموصوف (لحصول الفائدة) نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا من يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذا لقيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ (عبد القاهر لا تحسن) بجامعة للثالث (فى) الوصف (المختص) كما تحسن فى غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق ولتأكيد

الكفار نزل منزله من يعتقد الاستجابة مما لا يسمع فهو طلب بقصر الاستجابة على من يسمع
قصر قلب فاقصر هنا حقيقى لكن بعد تنزيل الخطاب منزلة من يعتقد العكس لاجل
ذلك الاعتبار الخطاى وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بانهم من جملة الموتى
الذين لا يسمع لهم فليس هنا فى الحقيقة الا نفى الاستجابة عن الكفار واثباتها للمؤمنين لكن
لما كان القصر فى امر مختص بحسب الظاهر وان لم يكن فى الواقع اختصاص لان الاستجابة
ليست خاصة بالمؤمنين صحت مراعاة هذا الظاهر وامتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون
مرادا منهم الكافرون نظرا لذلك الظاهر (قوله لا تحسن بمجامعته) اى لا تحسن بمجامعة
النبي بلا وقوله للثالث وهو انما والمراد لا تحسن حسنا كاملا فالنبي كمال الحسن لا اصله
والا كان عين كلام السكاكى لان الخالى عن الحسن عند البلغاء لا صحة له او يقال ان قوله
كما تحسن قيد فى الحسن المنى وحينئذ يفيد كلامه ان فى مجامعة الوصف المختص اصل
الحسن والحاصل ان عدم اختصاص الوصف شرط فى كمال حسن المجامعة عنده لا شرط
فى اصله كما يقول السكاكى فلى هذا يصح ان يقال فى غير القرآن انما يستجيب الذين
يسمعون لا الذين لا يسمعون وان كان غير كامل فى الحسن (قوله وهذا اقرب الى الصواب)
اى وهذا الذى قاله عبد القاهر اقرب الى الصواب بما قاله السكاكى من المنع لابتناء كلام
الشيخ على شهادة الاثبات وكلام السكاكى على شهادة النفي وشهادة الاثبات مقدمة على
شهادة النفي (قوله ادلائل على الامتناع) اى على امتناع مجامعة النبي بلا للثالث اذا
كان الوصف مختصا بالوصوف (قوله عند قصد زيادة التحقيق) اى عند قصد زيادة
تحقيق النفي عن ذلك الغير وتأكيده وهذا رد لقول السكاكى ان كان الوصف مختصا
امتنت المجامعة لعدم الفائدة وحاصل ذلك الرد اننا لانسلم عدم الفائدة اذ قد تحصل
فائدة هى زيادة التحقيق والتأكيد للنفي عن ذلك الغير وقد يقال ان التأكيده بلا العاطفة
لنفي الحاصل بانما خلاف اصل وضعها لان اصل وضعها ان ينفي بها عن التابع ما اوجب
للتبوع لان بعادها النفي لشيء قد نفي اولاولذلك حكموا بمنع ما زيد الاقام لا قاعد
مطلقا ولم يقولوا بجوازه عند قصد التحقيق والتأكيد للنفي فتأمل (قوله واصل الثانى)
اى الكثير والغالب فيه (قوله ما استعمله) الضمير المجرور باللام راجع لما قول الشارح
اى الحكم بالرفع تفسير لما وقوله فيه اشارة الى ان اللام فى كلام المصنف بمعنى فى وقوله
النبي والاستثناء بيان للضمير المستتر فى قول المصنف استعمل فهو عائد على الثانى الذى هو
النبي والاستثناء لاعلى ما وحينئذ فالصلة جارية على غير من هى له فكان الاولى للمصنف
ان يقول ما استعمل هو له ابراز الضمير الا ان يقال انما ماش على منذهب للكوفيين القائلين
بعدم وجوب الابرار عند امن الامن كما هنا او على حذهب من يقول ان الخلاف بين
البصريين والكوفيين فى الوصف لافى الفعل واما هو فلا يجب الابرار (قوله مما يجعله

(واصل الثانى) اى الوجه
الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء
(ان يكون ما استعمل له)
اى الحكم الذى استعمل
فيه النفي والاستثناء (مما
يجعله الخطاب وينكره
بخلاف الثالث) اى انما فان
اصله ان يكون الحكم
المستعمل هو فيه مما يعمله
الخطاب ولا ينكره كذا
فى الايضاح نقلا عن دلائل
الاجمراز وفيه بحث لان
الخطاب اذا كان مائلا
بالحكم ولم يكن حكمه
مشوبا بخطا لم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم وجوابه ان
مرادهم ان انما تكون لخبر
من شأنه ان لا يجعله
للمخطب ولا ينكره حتى
ان انكاره يزول بادن تنبيه
لعدم اصراره عليه

المخاطب) أي من جملة الأحكام التي يجهلها المخاطب فضمير يجمله راجع لما المراد مما يجمله
 المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولا وليس المراد الجهل بالفعل فقط لأنه شرط
 في الحصر مطلقا أي بأي طريق كان (قوله وينكره) أي وأن يكون من جملة الأحكام
 التي ينكرها المخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذي هو بعض الأحكام المجهولة
 النفي والثبوت بالنظر لقصر القلب والنفي فقط بالنظر للأفراد والثبوت والنفي في قصر
 التعين في القلب ينكرهما المخاطب ويجهلهما وفي الأفراد يجهل النفي وينكره وفي التعين
 يجهلهما فقط ولا يتأتى فيه انكار فالجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس
 ظاهرا في قصر التعين لأن المتردد لانكار عنده كذا قرر شيخنا العدوي وفي الأطول
 مانعه مما يجمله المخاطب وينكره فاستعماله في قصر التعين على خلاف الأصل (قوله
 وفيه بحث) أي اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام
 المخاطب أن النكلم عارف بالحكم (قوله وجوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل إنما
 أن يكون الحكم المستعملة فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه
 أن يكون معلوما للمخاطب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بآدنى
 تنبيه في زعم المنكلم فلا يتأتى أنه مجهول بالفعل فالخاصل أن محل الطريق الأول أعني
 النفي والاستثناء الحكم الذي يحتاج للتأكيد لانكاره وكونه مما شأنه أن يجهل ومحل الثاني
 ما لا يفتر إلى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوما وأن كان الجهل والانكار بالفعل لا بد
 منهما فيهما في غير قصر التعين كما علمت (قوله خبر) هو بالنون أي لحكم كلام خبري
 من شأنه أن لا يجمله المخاطب ولا ينكره أي ولكنه جاهل له ومنكره بالفعل كما يدل عليه قوله
 حتى أن انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل (قوله موافقا لما في المفتاح) أي من أنه لا بد
 من الجهل والانكار بالفعل (قوله كقولك الخ) تمثيل للأصل الثاني أعني النفي والاستثناء
 (قوله وقد رأيت شيئا) الجملة حالية وكان المناسب أن يقول وقد رأينا لأنه لا يكون
 المخاطب منكرا كون الشئ غير زيد إلا إذا رآه والشئ يسكون الباء وقسمها الشخص وقوله
 من بعيد أي من مكان بعيد وفيد بالبعد لأن شأن البعيد الجهل والانكار (قوله ما هو
 الأزيد) مقول قوله كقولك أي كقولك ما هذا الشئ الأزيد (قوله إذا اعتقده) أي تقول
 ذلك إذا اعتقده غير زيد فإن اعتقده زيدا وعمرا كان قصر أفراد وأن اعتقده عمرا كان
 قصر قلب فالتمثال يحتمل القسمين (قوله مصرا) أي حال كونه مصرا أي مصمما على اعتقاد ذلك
 الشئ غير زيد فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعد
 مضمونه جهلا لا يزول إلا بالتوكيد فاستعملت فيه ما هو الأعلى أصلها (قوله وقد ينزل) هنا
 مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله المعلوم أي الحكم المعلوم الذي من شأنه أن يعلم
 وذلك كقيام الهلاك به عليه الصلاة والسلام في المثال الآتي وقوله منزلة المجهول أي منزلة

وعلى هذا يكون موافقا
 لما في المفتاح (كقولك
 لصاحبك وقد رأيت شيئا
 من بعيد ما هو الأزيد إذا
 اعتقده غيره) أي إذا اعتقد
 صاحبك ذلك الشئ غير
 زيد (مصرا) أي على
 هذا الاعتقاد (وقد ينزل
 المعلوم منزلة المجهول

الحكم المجهول اى بالنكر الذى يحتاج الى تأكيده لرفع انكاره (قوله لا اعتبار الخ) اى وذلك
التزليل لاجل امر معتبر مناسب للقيام كالاشعار بانهم فى غاية الاستعظام لهلاكه عليه الصلاة
والسلام فى المثال الآتى (قوله فيستعمل الخ) اى فبسبب ذلك التزليل يستعمل الثانى فيه
اى فى ذلك الحكم المعلوم فاللام بمعنى (قوله افرادا) حال من الثانى اى حال كون
الثانى قصر افراد فيه ان الثانى ليس قصر افراد فلا بد من تقدير اى حال كون الثانى دال
قصر افراد او ذا قصر افراد او حال كون الثانى قصره قصر افراد (قوله وما محمد الا
رسول) هذا الاستثناء من مقدر عام على اصل التفريع والمقدر فى نحو هذا محمول والحصول
يراد به الحقيقة اذ لا يصح حل فرد والحقيقة من حيث هى متحدة لا يمكن الاستثناء منها من
حيث هى وانما يستثنى منها من حيث افرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها
على وجه يتناول افرادا صادقة على الموضوع فاذا قيل مثلا ملزى الاقام قدر ما زيد متحدا
بحقيقة من الحقائق وموصولها الاحقيقة القائمة فكأنه قيل ما زيد متحدا ولا مضطجعا ولا
كذا من سائر الحقائق الاحقيقة القائمة فهو كائن اياها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقد
انه اياه الاقام فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير ما محمد موصوفا بحقيقة من الحقائق التى
تعتقدون الاحقيقة الرسول فانه كائن اياها وما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان اياه الا رسول
فكأنه قيل ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول
ويجب ان يعلم ان معنى قولنا كان هذاتلك الحقيقة انه مطابقها واتصف بصفة من حصصها
لانه نفسها من حيث انها حقيقة والا كان الجزئى كليا والكلى جزئيا آه يعقوبى (قوله اى
مقصور على الرسالة) اى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر افراد على ما قال المصنف
واشار بقوله لا يتعداها الى التبرى من الهلاك اى الموت الى ان ذلك القصر اضافى لاحقيق
هذا ويحتمل ان تكون الآية من قصر القلب بان يكون مصب القصر الى مفاد الجملة التى هى
فى محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الا رسول خلت الرسل قبله فيذهب كما
ذهبوا ويجب التمسك بدينه كما يجب التمسك بدينهم بعدهم لانه رسول مخالف لسائر
الرسل بحيث لا يذهب كما عليه مخاطبون بتزليل اعظامهم موته منزلة انكارهم اياه فكأنهم
قالوا هو رسول لا يموت فقبل لهم هو رسول يموت كغيره وان يقدر وما محمد الا رسول
لانه ليس برسول كما عليه مخاطبون لان نفى الموت عنه الذى تزولوا منزلة المتصفين به
لا يكون مع الاقرار بالرسالة اى لانه اله لان نفى الهلاك الذى جعلوا موصوفين به لا يكون
الالاله وفى هذين الوجهين بعد قاله يعقوبى (قوله لا يتعداها الى التبرى من الهلاك) اى

لا اعتبار مناسب فيستعمل
له) اى لذلك المعلوم (الثانى)
اى النقي والاستثناء (افرادا)
اى حال كونه قصر افراد
(نحو وما محمد الا رسول اى
مقصور على الرسالة لا
يتعداها الى التبرى من
الهلاك) فالمخاطبون وهم
الصحابه رضى الله تعالى
عنهم كانوا عالين بكونه
مقصورا على الرسالة
غير جامع بين الرسالة والتبرى
من الهلاك لكنهم لما كانوا
يعدون هلا كما امرنا عظيما
(تزل استعظامهم هلا كما
منزلة انكارهم اياه)

من الموت وهو الخلود (قوله كانوا عالين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين
الرسالة والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرسالة والهلاك لانهم لا يعتقدون ان النبى لا يهلك
ابدا فأنزل عليهم بموته منزلة الجهل به والانكار لاستعظامهم اياه صاروا كأشهم انبتوا له

صلى الله تعالى عليه وسلم صفتين الرسالة والتبري من الهلاك فقصر على الرسالة قصر
افراد (قوله نزل استعظامهم هلاك منزلة انكارهم اياه) اى وزم من ذلك تنزيل علمهم
بهلاك منزلة جهلهم به لان الانكار يستلزم الجهل وبهذا يدفع ما يقال ان الملائم لدعوى
تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم بهلاك منزلة الجهل لاستعظامهم اياه لان تنزيل
استعظامهم منزلة انكارهم اياه قاله يسر ولما نزل استعظامهم لهلاك منزلة الانكار الذى
يحتاج الى تأكيد النفي استعمل لذلك الاستعظام المنزل منزل انكارهم النفي والاستثناء
ووجه تنزيل استعظام الهلاك منزلة انكارهم ان مستعظم الشيء الحرص على عكسه لو
امكنه ففى ذلك الشيء لغناه فهو كالنافى على وجه الرضى والمحبة واصل التنزيل تشبيه
الشيء بالشيء فلما شبهوا بالنافى على وجه الرضى ناسب تنزيلهم منزلة المنكرين فخطبوا
برد ذلك الانكار المقدر لاجل الاعتبار المناسب وهو الاشعار بانهم فى غاية الحرص على
حياتهم والاستعظام لموته الذى يزلون بسببه منزلة المنكرين كذا فى ابن يعقوب وقرر شيخنا
العدوى ان المنزل منزلة المجهول المنكر قيام الهلاك به المعلوم لهم لاستعظامهم اياه لان
المنزل الاستعظام وهذا هو المناسب لقول المصنف وقد يزل الخ فكان المناسب لقوله وقد
يزل الخ ان يقول نزل المعلوم وهو عدم التبري من الهلاك اعنى قيام الهلاك به منزلة
المجهول فاستعمل النفي والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم اياه ليكون الكلام على نسق
واحد (قوله والاعتبار المناسب) اى لمقام الرسالة هنا (قوله وشدة حرصهم) اى
وحرصهم الشديد الذى يزلون بسببه منزلة المنكرين وانهم بحيث يخاطبون بهذا الخطاب
التنزيلى ردالهم عما عسى ان يبنى على ذلك الاستعظام بما يبنى وقد وقع من بعض الصحابة
يوم وفاته عليه الصلاة والسلام ذلك البناء حيث انكر الوفاة وشغله ذلك الانكار عما
يقضيه الحال من الشغل باقامة الدين من بعده عليه الصلاة والسلام وكان يقول والله
لا اسمع رجلا قال مات رسول الله الا فقلت به كذا وكذا وقال بعضهم انما ذهب لنا جاذبه
كوسى حتى اتى المتكبر الصديق ففى ذلك واقام الدين بما امر الله تعالى به رضى الله تعالى
عليه وعلى الجميع على ان لهم فى ذلك الاستعظام عذرا لان وفاة سيد الوجود هى الرزية
العظمى والهول الاكبر الذى يكاد ان تزلزل قواعد التكليف بهوله ويسقط بناء ضبط الادراك
من اصله (قوله عطف على قوله افراد) اى وحيث نذ لمعنى ان القصر الذى استعملت
فيه ما واللتنزيل اما ان يكون قصر افراد كما تقدم واما ان يكون قصر قلب (قوله نحو
ان اتم البشر مثلنا) اى نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين فى خطاب الرسل ان اتم
البشر مثلنا اى ماتصفون الا بالبشرية مثلنا بل فيها كما تزعمون وانما خاطبهم بهذا
الخطاب ولم يقولوا ما اتم رسل الذى هو مرادهم لانه فى زعمهم ابلغ اذكائهم قالوا
انكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية واتم لاتعدون الانصاف بها

اى الهلاك فاستعمل له النفي
والاستثناء والاعتبار
الناسب والاشعار بعظم
هذا الامر فى نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء
عندهم (او قلبا) عطف على
قوله افراد (نحو ان اتم الا
بشر مثلنا) فالخاطبون وهم
الرسل عليهم الصلاة والسلام
لم يكونوا جاهلين بكونهم
بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم زلوا منزلة المنكرين
(لا اعتقاد القائلين) وهم
الكفار (ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار
المخاطبين على دعوى
الرسالة) فنزلهم القائلون
منزلة المنكرين للبشرية لما
اعتقدوا اعتقادا فاسدا من
التنافي بين الرسالة والبشرية

الى الانصاف بتقيضها الذي ثبت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلبولان قولهم ذلك في
 قوة قياس نظمه هكذا ما انتم الابرار مثلنا وكل بشر لا يكون رسولا فاقم لستم برسل فما قالوه
 كدعوى النبي بينة قيل يمكن ان تكون الآية من قصر الافراد جريا على الظاهر من غير
 تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون او من قصر القلب بلا
 تنزيل ايضا بان يكون المراد ما انتم الابرار مثلنا لا بشر اعلى من ابرار رسالة (قوله لاعتقاد
 القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله لا يكون بشرا) اي وانما يكون ملكا
 (قوله مع اصرار مخاطبين) اي بهذا لخطاب وقوله على دعوى الرسالة اي المستزمنة
 لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المنافية
 للبشرية بحسب اعتقاد المتكلم صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة من ادعى نفي
 البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من
 ادعى نفي شئ ومن ادعى ما يستلزم نفيه ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخطبوهم بما
 خاطبوهم فظهر من هذا ان القصر في هذا المثال مبنى على مراعاة حال المتكلم والمخاطب
 بخلاف المثال السابق فان القصر فيه مبنى على رعاية حال المخاطب فقط (قوله لما
 اعتقدوا) بتخفيف الميم وقوله من التنافي الخ بيان لما وانما اعتقدوا التنافي لان الرسول
 جلالة قدره ينزه في رأيهم عن البشرية وانظر خسافة عقولهم حيث لم يرضوا
 ببشرية الرسول ورضوا للاله ان يكون حجرا (قوله فقلوا) اي القائلون وقوله
 هذا الحكم اي المستلزم لنفي البشرية بحسب زعمهم (قوله فدادعوا التنافي) اي
 بحسب زعمهم (قوله حيث قالوا ان نحن الابرار مثلكم) اي لا ملائكة (قوله
 فكأنهم سلوا انتفاء الرسالة عنهم) اي مع انه ليس كذلك (قوله من باب مجازاة
 الخصم) اي بما شاته والجرى معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله ان تريد
 ازلاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى منزلة ازلقته (قوله
 وارخاء العنان) عطف لازم (قوله بتسليم بعض مقدماته) الباء للشيئية متعلقة بمجازاة
 الخصم لانه اذا سلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاسفائه لما يليق له بعد ذلك فيعثر
 بما يليق له بعد ذلك ويفهم واما اذا عورض من اول وهلة ربما كان ذلك سببا لفرته
 وعدم اسفائه وعناده والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى
 اعني كونهم بشر او انما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلموا الخصم
 (قوله من العثار) اي لامن العثر وهو الاهلاخ وقوله ليعثر متعلق بالمجازاة وقوله
 وانما يفعل ذلك اي ما ذكر من مجازاة الخصم (قوله وهو الزلة) بفتح الزاي اي الوقوع
 والسقوط اي لاجل ان يسقط فيرجع عما قال الى الحق (قوله ولزامه) اي بان يرتب
 على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعينه في الظفر ما ينقطع به اما باظهار

فقلوا هذا الحكم بان قالوا
 ان انتم الابرار مثلنا اي
 مقصرون على البشرية
 ليس لكم وصف الرسالة
 التي تدعونها ولما كان هنا
 مظنة سؤال وهو ان
 القائلين فدادعوا التنافي
 بين البشرية والرسالة
 وقصروا المخاطبين على
 البشرية والمخاطبون قد
 اعترفوا بكونهم مقصورين
 على البشرية حيث قالوا
 ان نحن الابرار مثلكم
 فكأنهم سلوا انتفاء رسالة
 عنهم اشارة الى جوابه
 بقوله (وقولهم) اي قول
 الرسل المخاطبين (ان نحن
 الابرار مثلكم من) باب
 (مجازاة الخصم)

انها بعد تسليمها لا تستلزم مطلوبه كاهنا فيحتاج الى دليل آخر وانها تستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن وندفانا اول العابدين اى النافين له فيقطع الخصم في مطلوبه (قوله لا لتسليم انتفاء الرسالة) عطف على قوله من باب مجازاة الخصم اى ان ما قاله الرسل للمجازاة ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت ان مجازاة الخصم انما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب كالرسل هنا فيسله على سبيل النزول وهنا ليس كذلك لان بشرتهم موافقة لواقع بلا خلاف وحينئذ فلا معنى للمجازاة هنا قلت المجازاة تكون بوجهين احدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل النزول ايرتب عليها ما يناقض المقصود والثاني الاعتراف بمقدمة صحيحة موافقة للواقع عنده ايضا ليبين انها لا تستلزم المطلوب ولا تدخل لها فيه ولا يتوقف عليها كالبشرية هنا فكانهم قالوا لهم صدقتم في هذه المقدمة لكنها لا تقيدكم شيئا لانها لا تدخل لها في مطلوبكم ولاتنافي مطلوبنا ونظير ذلك ان يقال لمن قال انا اعرف العربية ما انت الا اعجى الاصل اى لاعربى فبقول ذلك القائل ما انا الا اعجى الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حق الله ان يعلم العربية لمن شاء من عباده لكن استعمال المجازاة في الاول اكثر (قوله فلذا) اى فلعدم التنافي (قوله واما اثباتها الخ) جواب عما يقال انه كان يكفي في المجازاة ان يقولوا نحن بشر مثلكم فالتنى والاستثناء لغوا وليس المراد اثبات البشرية (قوله على وفق كلام الخصم) اى في الصورة فيكون في الكلام مشاكلة وهذا اقوى في المجازاة وعلى هذا يكون الحصر غير مراد بل هو صورى فقط والصيغة مستعملة في اصل الاثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ في بعض معناه وهو الاثبات دون التنى وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه ان الرسل لم يريدوا القصر بل اصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر فلاحسن في التوجيه ان يقال ان القصر مراد لهم لان الكفار لم ادعوا ان الرسل لا يكون الاملكا لبشرا نزلهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينكر البشرية فقالوا ان انتم الابشر مثلنا بمعنى ما اتم الا مقصرون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فاجابهم الرسل بقولهم ان نحن الابشر مثلكم اى ما نحن الا مقصرون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفى الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى بمن على من شاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرا وحينئذ فقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجازاة والزامهم بقولهم ولكن الله بمن على من يشاء من عباده الا انه يرد على هذا التوجيه ان يقال كيف صح القصر مع ان المخاطب وهم الكفار لا ينكرون البشرية بل هي امر مسلم

وارضاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر) الخصم من العثار وهو ازالة وانما يفعل ذلك (حيث يراد بتبكيته) اى اسكات الخصم وازامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكانهم قالوا ان ما ادعيتهم من كوننا بشرا نحق لا نتركه ولكن هذا لا ينافي ان يمين الله تعالى علينا بالرسالة فلماذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فيكون على وفق كلام الخصم

عندهم واقعي فلامنى المحصر حيث لانه رد المخاطب ولا حاجة لردها لعدم الانكار وغيره مما يحوج الى الرد الا ان يحجب بامالا نسلم ان القصر انما يكون رد المخاطب قلبا او افرادا او الاثنين بل قد يكون لغير ذلك لكنته من النكات ثم الغالب فيه ان يكون لرد او التمين واعلم ان هذا السؤال الثاني بالنظر لحال المخاطب كما ان السؤال الذى قصد المصنف رده بحسب حال الشك آه سم (قوله وهذا مثال لاصل انما) اى بناء على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من ان الاصل فى انما ان تستعمل فيما هو معلوم لا يجمله المخاطب وعلى هذا فهو مثال لتفريج الكلام على مقتضى الظاهر (قوله لمن يعلم ذلك) اى كون المخبر عنه اخاه (قوله ويقربه) اى بكونه اخاله والمرداته يعلم ذلك بقلبه ويقربه بلسانه (قوله لمن ترققه عليه) اما بقاين من الرقة ضد الغلظة يقال رقى الشيء وارقه ورققه والتعدي بهلى بتضمين معنى الاشفاق كما اشار له الشارح وحيث يقرأ رقباً ايضاً بقاين والمراد رفيق القلب واما بالقاف من الرقيق بمعنى اللطف وحسن الصنيع يقال رفيق به من عليه وقول الشارح اى تجعل الخ فيه اشارة الى ان صيغة فعل الجعل والتصيير والمراد انك تحدث فى قلب من يعلم ذلك الشفقة وارقة على اخيه بسبب ذكر الاخوة لانه وان كان عالماً بها قد يحدث فى قلبه الشفقة بسماعتها لان الشيء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) اى من ان انما تستعمل فى مجهول شانه ان لا يجمله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لكونه لا يصر عليه وقوله ان يكون هذا المثال من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر اى فالحكم فى هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوماً للمخاطب لكن لعدم علمه بموجب علمه بالاخوة اذ موجب علمه بها ان يشق عليه ولا يضربه زل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول المصنف وكقولك الخ عطفاً على قوله نحو وما محمدي يكون المصنف لم يمثل لتفريج انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه شئ لانه لا يناسب قول المصنف سابقاً فيستعمل له الثاني لان المحصر فى هذا المثال الذى زل فيه المعلوم منزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق الثانى اللهم الا ان يقال قوله فيستعمل له الثانى اى مثلاً وقد يستعمل فيه الثالث كما فى هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل والصواب اشارة لا يمكن الجواب عنه بانه يجوز ان يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترقيق المخاطب لافادة الحكم فكونه معلوماً لا يضروا والقصر للبالغة فى التريق لانه يفيد تأكيداً على تأكيد ما يحتمل قوله لمن يعلم ذلك على ان المراد لمن شانه ان يعلم ذلك ويقربه وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به ويزول بادنى تنبيه لكن هذا الجواب الثانى بعيد فتأمل (قوله وقد ينزل المجهول) اى الحكم المجهول عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) اى منزلة الحكم الذى شانه ان يكون معلوماً

(وكقولك) عطف على قوله
كقولك لصاحبك وهذا
مثال لاصل انما اى الاصل
فى انما ان تستعمل فيما لا ينكره
المخاطب كقولك (انما هو
اخو لك لمن يعلم ذلك ويقربه
(و) انت (تريد ان ترققه عليه)
اى ان تجعل من يعلم ذلك
رقيقاً مشفقاً على اخيه
والاولى بناء على ما ذكرنا
ان يكون هذا المثال من
الاجراج لاعلى مقتضى
الظاهر (وقد ينزل المجهول
منزلة المعلوم لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث) اى انما
(نحو) قوله تعالى حكاية من
اليهود (انما نحن مصلحون)
ادعوا ان كونهم مصلحين امر
ظاهر من شانه ان لا يجمله
المخاطب ولا ينكره

عند المخاطب بحيث لا يصر على انكاره فلا ينسب في انه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة المعلوم له بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر (قوله لادعاء ظهوره) اي وانما ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء التكلم ظهوره وان انكاره بما لا ينبغي (قوله فيستعمل له) اي فبسبب ذلك التزويل يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو انما (قوله من شأنه ان لا يجهله المخاطب) اي وهم المسلمون وقوله ولا ينكره اي انكارا قويا اي وان كان هو جاهلا له ومنكره بالفعل والحاصل ان اصلاح اليهود امر مجهول عند المخاطبين وينكرونه انكارا قويا ولكن اليهود لعنة الله عليهم يدعون ان اصلاحهم امر ظاهر من شأنه ان لا يجهل فزولو تلك الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذي من شأنه ان يكون معلوما عند المخاطبين وهو المنكر انكار اضعيفا بحيث يزول انكاره بادنى تنبيه فاستعملوا في اثباته لرد عاينهم انما التي شأنها ان تستعمل في ما من شأنه ان يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم امر مجهول منكر وفي استعمالهم انما في اثبات اصلاح لادعاء ظهوره اشعار بان نقيضه وهو افسادهم امر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه واثبات نقيضه الذي هو اصلاح الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد انكروا الافساد المتصفين به في نفس الامر مباغين في انكاره حيث زعموا ان نفيه من شأنه ان يلحق بالضروريات التي لا تنكر (قوله ولذلك) اي ولاجل ادعائهم ظهور اصلاحهم وبالعنف في انكار الافساد الذي اتصفوا به (قوله لرد عليهم) اي لاجل الرد عليهم باثبات الافساد لهم ونفي اصلاح عنهم (قوله مؤكدا بما ترى) اي بما فعله اي مؤكدا بتأكيد شتى فهو رد قوي (قوله من اراد الجملة الاسمية) اي من الجملة الاسمية الواردة فاضافة اراد للجملة من اضافة الصفة للموصوف لان المؤكد الجملة الاسمية لا يرادها (قوله وتعريف الخبر الدال على الحصر) اي على حصر المسند في المسند اليه والمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر ان تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه (قوله مؤكدا لذلك) اي للحصر المستفاد من تعريف الخبر واعتراض بان ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر انما يفيد ان قصر المسند على المسند اليه والقصر الواقع من اليهو بالعكس وحيث فلا يكون هذا القصر ردا عليهم واجيب بان الرد عليهم حاصل به لان النفي في القصر يتضمن نفيه اثبات مقابله كما ان الثبوت فيه يتضمن اثباته نفي مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا تأكيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو الا (قوله وبه عناية) عطف مسبب على سبب اي مما له خطر يوجب العناية باثباته (قوله ثم تعقبيه) بالجر عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) انما كان هذا ايدل على التقرين والتوبيخ لافادته انهم من جملة الموق الذين لا شعور لهم والا لادركوا افسادهم بلا تأمل (قوله ومزية انما) اي شرفها وفضلها وهو مبتدا

(وقوله)

(ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون لرد عليهم مؤكدا بما ترى) من اراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل مؤكدا لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطره وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقبيه بما يدل على التقرين والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف انه يعقل منها) اي من انما (الحكماء) اعني الاثبات للتذكور والنفي عما عدا (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وبالعكس نحو ما زيد قائم لا قاعد (واحسن مواضعها)

وقوله انه يعقل على حذف الجار خبر اى ثابتة بانه يعقل الخ ولو قيل ان هذا وجه
خامس من اوجه الاختلاف لما بعد (قوله انه يعقل منها الحكمان معا) اى انه يعقل
منها حكم الاثبات والنفي المفادين بالقصر دفعة بحسب الوضع بمعنى ان الواضع وسعها
للمجموع فلا يرد انه قد يلاحظ احدهما قبل الآخر (قوله بخلاف العطف الخ) اى
ولاشك ان تعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول
الامر كما في العطف واعلم ان هذه المزية ثابتة للتقديم والنفي والاستثناء فكل منها
يعقل منه الحكمان معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما
المصنف بل قال ومزية على العطف نعم تظهر مزية انما عليهما من جهة ان انما
تفيد الحكمين معانصا من غير توقف على شئ بخلاف التقديم فانه وان افادهما
لكن على سبيل الاحتمال لان الاسم المذكور يحتمل ان يكون معمولا للعامل المؤخر
فيكون تقديمه مفيد الهمما ويحتمل ان لا يكون معمولا للمؤخر بل لشيء آخر مقدر فيكون
مؤخرا فلا يفيدهما وبخلاف الاستثناء فانه وان افادهما لكن افادته موقوفة على
المستثنى منه لا تحصل بدونه فان قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معا
في نحو جاء زيد لامر وكفى بالاستثناء قلت لان سلم ان طريق العطف كالاستثناء لان
صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فبيد الحكمين بواسطة
ذلك الارتباط وبيان ذلك ان قولك في صورة العطف لامر وانما وضع لتفي الحكم
عن عمرو بخلاف الازيد في صورة الاستثناء فانه وضع للاخراج فلا بد من ملاحظة
الخروج منه فيمثل الحكمان معا لكن تعقلهما معا في انما اقوى من تعلقهما معا في النفي
والاستثناء لعدم التوقف على شئ فلذا خصت في المتن بالذكر (قوله واحسن موافقها)
اى مواضعها اى المواضع التي تقع فيها وقوله التعريض فيه ان التعريض هو استعمال
الكلام في معناه ملوحا به الى غيره اى ليفهم منه معنى آخر ولاشك ان الاستعمال المذكور
ليس موضعا لانما تقع فيه فلا بد من تقدير مضاف اى ذو التعريض وهو الكلام
المستعمل في معناه ليلوح بغيره وذكر الناصر اللقاني ان التعريض يطلق على نفس الكلام
المستعمل في معناه ليلوح بغيره وعلى هذا فلا حاجة للتقدير وانما كان التعريض احسن
مواقعها لان افادة الحكم الذي شأنها ان تستعمل فيه لا يهم المخاطب لكونه معلوما
او من شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح اليه فانه اهم لكون المخاطب جاهلا به مصرا
على انكاره (قوله نحو انما يشذكر اولوا الاباب) اى انما يتعلل الحق اصحاب
العقول قهصن نجزم بانه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر التذكري تعقل
الحق في اصحاب العقول لان هذا امر معلوم بل هو تعريض بدم الكفار بانهم من شدة
جهلهم وتناهي الغاية القصورى كالبهايم ويترتب على ذلك التعريض التعريض بالنبي
عليه الصلاة والسلام بانه لكمال حرصه على ايمان قومه بتوقع التذكر من البهايم

اى مواقع انما (التعريض
نحو انما يشذكر اولوا الاباب
فانه تعريض بان الكفار
من فرط جهلهم كالبهايم
فطمع النظر) اى التأمل
(منهم كطمعه منها) اى كطمع
النظر من البهايم

فحل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل اليه به (قوله من فرط جهلهم) اى
من تناهيه الى الغاية القصوى (قوله على مامر) اى فى تعريف الجزئين وفى خبر ذلك
من طرق القصر ويحتمل ان المراد على مامر من كونه تحقيقا و اضافيا قصر صفة
على موصوف او عكسه (قوله يقع بين الفعل والفاعل) اى بحيث يكون الفعل مفعولا
على الفاعل كما يؤخذ من تشمل المصنف فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة
على الموصوف واما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم امكانه لان النحصر
فيه يجب تأخيرها على ما يأتى والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا فان خرج
عن الفاعلية رجع الامر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفاعل والمفعول) اى بحيث
يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما فالتال
الاول من حصر الفاعل فى المفعول والثال الثانى من حصر المفعول فى الفاعل (قوله
وغير ذلك من المتعلقات) اى كالحال فتقول فى قصرها على صاحبها ما جاء راكبا لا
زيد وفى عكسه ما جاء زيد الراكبا ومعنى الاول ما صاحب الجي مع الركوب الا زيد
او ما جاني راكبا الا زيد ومعنى الثانى ما زيد الا صاحب الجي راكبا او ما زيد الا
جاني راكبا فالاول من قصر الصفة والثانى من قصر الموصوف وكالتبيين كقولك
ما طاب زيد الانتقى اى ما يضيى من زيد الانتقى فهو من قصر الصفة وكالجزور نحو
ما مررت الا يزيد وكالظرف نحو ما جلست الا عندك كالصفة نحو ما جاني رجل
الا فاضل وكالبديل نحو ما جاني احدا لا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سرق
زيد الا ثوبه ثم ان قوله وغير ذلك من المتعلقات يعنى ما عدا المصدر المؤكد فانه
لا يقع القصر بينه وبين الفعل اجابا فلا تقول ما ضربت الا ضربا واما قوله تعالى
ان نظن الاظنا فعناء الاظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وما عدا المفعول معه فانه لا يبحى
بعد الا فلا يقال ما سرت الا والنيل وذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى
عما قبله لمخالفته له نقيضا واثباتا فلا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذلك
الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد
الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر واما وقوع واو الحال بعدها فى نحو
ما جاني زيدا و غلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر
كذا فى الرضى وبهذا ظهر الفرق بين لا تمش الامع زيد ولا تمش الا وزيدا حيث جاز
الاول دون الثانى كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفريغ فى الصفات احد قولين للنحاة
وعليه الزمخشرى وابو البقاء القول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسي آه نس
(قوله فى الاستثناء) اى فالقصر فى الاستثناء بؤخره المقصور عليه مع اداة الاستثناء
سواء كانت تلك الاداة الا او غيرها وتأخير المقصور عليه مع الاداة بان يكون المقصور مقدما
على اداة الاستثناء وهى مقدمة على المقصور عليه قال النوبى والبسر فى تأخير المقصور عليه

(ثم القصر كما يقع بين
المبتدأ والخبر على مامر
يقع بين الفعل والفاعل)
نحو ما قام الا زيد (وغيرهما)
كالفاعل والمفعول نحو ما
ضرب زيد الاعمر وما
ضرب عمر الا زيد
والمفعولين نحو ما اعطيت
زيدا الا درهمها وما
اعطيت درهمها الا زيدا
وغير ذلك من المتعلقات
(فى الاستثناء يؤخر
المقصود عليه مع اداة
الاستثناء) حتى لو اريد
القصر على الفاعل قبل
ما ضرب عمر الا زيد ولو
اريد القصر على المفعول
قبل ما ضرب زيد الا
عمر او معنى قصر الفاعل
على المفعول

ان القصر اثر عن الحرف الذى هو الا ويمتنع ظهور اثر الحرف قبل وجوه آه (قوله حتى لو اريد الخ) حتى للتفريع بمعنى الفاء وقوله القصر على الفاعل اى قصر المفعول على الفاعل فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور (قوله ولو اريد القصر على المفعول) اى قصر الفاعل على المفعول فالفاعل مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله ومعنى قصر الخ) هذا جواب عما يقال ان القصر لا يكون الا قصر صفة على موصوف او موصوف على صفة وكل من الفاعل والمفعول ذات وحينئذ فلا يصح قصر القصر وحاصل ما اجاب به الشارح ان قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول او من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف اى من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لان ذات الفاعل او ذات المفعول مقصورة كما توهم السائل (قوله مثلاً) اى او قصر المفعول على الفاعل او قصر احد المفعولين على الآخر او قصر صاحب الحال على الحال او قصر الحال على صاحبها (قوله قصر الفعل المسند الى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلاً اعنى قصر الفاعل على المفعول ثم ان ظاهر كلام الشارح ان معنى قصر الفاعل على المفعول فى قولك ماضرب زيد الاعمر قصر ضاربة زيد على عمرو لانها فعل الفاعل وليس كذلك لان الضاربة صفة للفاعل فلا بد ان قصرها على المفعول بل المراد قصر المصروية على عمرو لانها صفة للمفعول فالعنى ماضروب زيد الاعمر وقد يقال مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته الى صيغة مفعول تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من ان معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو واحد وجهين فى معنى والثانى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول وحينئذ فعنى ماضرب زيدا لاعمر ما زيد الاضارب عمرو اى لاضارب خالد مثلاً فيكون من قصر الموصوف على الصفة فقول الشارح فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ما ذكره من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقوله او قصر الموصوف على الصفة تفريع على الوجه الثانى الذى قلناه وهو قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول ولا يتفرع على الوجه الذى ذكره الشارح وحينئذ فالتفريع فى كلام الشارح اعم من الفرع عليه فكان على الشارح ان يقول ومعنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول او قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول فيرجع فى التحقيق الخ لاجل موافقة التفريع للفرع عليه قرر ذلك شيخنا العدوى رحمه الله تعالى (قوله وعلى هذا) اى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى اى فعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فعنى ماضرب عمرا الازيد ماضارب عمرو الازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف او قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فعنى ماضارب عمرو الازيد ماضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف

مثلاً قصر الفعل المسند الى
الفاعل على المفعول وعلى
هذا قياس البواقى فيرجع
فى التحقيق الى قصر الصفة
على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة
ويكون حقيقياً وغير حقيقى
افراداً وقلبا وتعييناً ولا يخفى
اعتبار ذلك (وقل) اى جاز
على قلة (تقديمهما) اى
تقديم المقصور عليه واداة
الاستثناء على المقصور
حال كونهما (بجاءهما)
وهو ان يلى المقصور عليه
الاداة (نحو ما ضرب
الاعمر ازيد) فى قصر الفاعل
على المفعول (وما ضرب
الا زيد عمرا) فى قصر
المفعول على الفاعل

على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولا ينبغي اعتبار ذلك) اى فاذا قلت فى قصر
الفاعل على المفعول ماضرب زيد الاعمر ان اريد ماضروب زيد الاعمر و دون كل
ما هو غير عمر و كان من قصر لصفة قصر حقيقيا وان اريد دون خالد كان قصر
اضافيا ثم ان اريد الرد على من زعم ان مضروب زيد عمر و خالد مثلا كان افرادا
وان اريد الردا على من زعم ان مضروبه خالد دون عمر و كان قلبا وان كان مخاطب
مترددا فى المضروب منهما كان تعيينا و قدس هذا على سائر المتعلقات (قوله حال كونهما)

اى المقصور عليه وهو المستثنى و اداة الاستثناء (قوله بحالهما) الباء للابسة اى
ملتصين بحالهما و صفتهم و لما كان ظاهر المصنف ان البقاء بحالهما شرط فى القلة
وليس هذا مرادا قال الشارح اى جاز على قلة اشارة الى انه شرط فى الجواز مع القلة
كذا قرر شيخنا العدوى و اعلم ان ما ذكره المصنف من جواز تقديمها على قلة ان بني
على انه لا يجوز ان يستثنى بالا اشئ واحد لضعفها لان اصلها لا النافية و هى لا تنطبق
الاشياء واحدا فاعلم من التقديم حيث يقصد الحصر فى موابها ما هو المراد من التركيب
من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها و اما ان بني على جواز ان يستثنى بهاشيان
بلا عطف لم يحز التقديم حيث يقصد الحصر فيما و الاها فقط بقلة و لا يغيرها لان التقديم
يوجب توهم ان المراد القصر فى موابها و فيما بعده و المقصور القصر فى موابها فقط فلا يجوز
على هذا و لو بقلة ان يقال فى ماضرب زيد الاعمر ماضرب الاعمر زيد برفع زيد و نصب
عمر و لانه حيث يجوزنا استثناء شيئين بنوهم ان المعنى ماضرب احدا احدا الاعمر ضربه
زيد و اكثر النحويين على المنع مطلقا اى سواء ذكر المستثنى على سبيل البدلية ام لا و اياه
اعتمد المصنف و لذلك حكم بالجواز على وجه القلة و بعضهم جوزوا اذا صرح بالمستثنى
منه كأن يقال ماضرب احدا احدا الا زيد عمرا فالزيد مستثنى من الاحد الاول و عمرا
مستثنى من احده الثاني و اورد على القول بامتناع استثناء شيئين باداة واحدة من غير
عطف قوله تعالى و ما تراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بآدى الراى فانه قد استثنى
بالا الموصول و الظرف و اجيب بان الظرف منصوب بمضمر اى اتبعوك فى بآدى الراى
ومثل هذا يقال فى قوله تعالى ثم لا يحاورونك فيها الا قليلا ملعونين اى اذم ملعونين
انما ثقوا اخذوا الخ و ليس ملعونين حالا من فاعل يحاورونك و الا لزم استثناء شيئين
باداة واحدة من غير عطف و اما قول ابى البقاء انه حال مما ذكر فبنى على القول بالجواز
(قوله و انعكاس المقصود) تفسير لما قبله و ذلك لان معنى قولنا ماضرب زيد الاعمر
ما مضروب زيد الاعمر و معنى قولنا ماضرب عمرا الا زيد ماضرب عمر و الا زيد المقصود
فى الاول حصر مضروبة زيد فى عمر و المقصود فى الثانى حصر ضاربة عمر و فى زيد
(قوله لاستزامه) اى استزام التقديم فى المثالين المذكورين قصر الصفة على الموصوف
قبل تمامها ثم ان ما ذكره من استزام تقديم الصفة مبنى على احد الوجهين فى معنى

و انما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما
عن حالهما بان تؤخر الاداة
عن المقصور عليه
كقولك فى ماضرب زيد
الاعمر ما مضرب عمرا الا
زيد فانه لا يجوز ذلك لما
فيه من اختلال المعنى
و انعكاس المقصود و انما
قل تقديمهما بحالهما
(لاستزامه قصر الصفة
قبل تمامها)

قصر الفاعل على المفعول وقصر المفعول على الفاعل وهو ان يقصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ويقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فيكون القصر حيثئذ من قصر الصفة على الموصوف فاذا قدم المقصور عليه لزم قصر الصفة قبل تمامها كما قال واما على الوجه الآخر وهو ان يقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويقصر المفعول على فعله المنسوب للفاعل يكون القصر حيثئذ من قصر الموصوف على الصفة فاللزم على التقديم انما هو تأخير الموصوف عن جميع الصفة وحيثئذ فتعليل المصنف قاصر لانه لا يجري في قصر الموصوف على الصفة وبيان ذلك انك اذا قلت ماضرب زيدا لا عمرا وقدرت ان المعنى ما زيد الا ضارب عمر ولم يظهر فيه عند تقديم المقصور عليه قصر الصفة قبل كمالها بل اللازم على تقديمه بان قبل ماضرب الاعمر اريد تأخير الموصوف عن جميع الصفة وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل ان المعنى ما عمر ولا مضروب زيدا انما فيه عند التقديم تأخيره عن جميعها (قوله لان الصفة الخ) اي فاذا قلت ماضرب زيدا لا عمرا وحل على ان المعنى ما مضروب زيدا لا عمر ولزم لو قدم المقصور عليه وقبل ماضرب عمرا الازيد قصر الصفة وهو الضرب قبل تمامها اذ تمامها يذكر الفاعل وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل فاذا قلت ماضرب عمرا لا زيدا وحل على ان المعنى ما ضارب عمر ولا زيدا لزم لو قدم المقصور عليه وقبل ماضرب الازيد عمرا قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) اي في قصر المفعول على الفاعل كما في المثال الثاني وهو قولنا ماضرب عمرا لا زيد (قوله مثلا) اي او المقصورة على المفعول في قصر الفاعل على المفعول كما في قولنا ماضرب زيدا لا عمرا وقوله هي الفعل الواقع على المفعول اي الواقع من الفاعل على المفعول وهذا ما نظر لما قبل مثلا اعني الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على الفاعل (قوله وعلى هذا) اي البيان المذكورة لصفة المقصورة على الفاعل فقص فتقول في قصر الفاعل على المفعول السفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور فل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله وانما جاز على قلة) اي ولم يمنع (قوله ووجه الجميع) اي ووجه افادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكرنا بين البتأ والخبر الخ وقوله وغير ذلك اي كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني (قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم له لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق المطف وكذا النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما له لكونه بمعنى ما والا فاما بقى الحناء الا في الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه آء عبد الحكيم (قوله الى مقدر) اي الى شئ يمكن ان يفدر لانسباق الذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف

لان الصفة المقصورة على
الفاعل مثلا هي الفعل
الواقع على المفعول لا مطلق
الفعل فلا يتم المقصور قبل
ذكر المفعول فلا يحسن
قصره وعلى هذا فقص
وانما جاء على قلة نظرا الى
انها في حكم التام باعتبار ذكر
المفعول المتعلق في الآخر
(ووجه الجميع) اي السبب
في افادة النفي والاستثناء
القصر فيما بين البتأ والخبر
والفاعل والمفعول وغير
ذلك (ان النفي في الاستثناء
المفرغ) الذي حذف فيه
المستثنى منه واعر ب ما بعد
الاجسب العوامل

اقادة التركيب للمعنى على تقديره في نظم الكلام تقديره ليكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه
 ايجازا فلا ينافي هذا ما سأتى من ان قوله متعلق ولا يحجب المكره بالسيء الاباهة من المساواة
 ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب الفتح ان في الاستثناء المفرغ مقدر اما حقيقة وان
 العامل لا يتسلط على ما بعد الاووجه بان اذا قلنا مثلا ما قام الازيد ففي قام ضمير يعود على
 احد وهو مقدرها اي ما احد قام ويكون الازيد بلا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر
 موجود كقولهم اذا كان غدا فأتني اي اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فأتني ولا ينبغي
 ما فيه من التمسك وما نظر به لا ينضج به الامر لوجود الدليل الحالي فيه بخلاف الاستثناء
 بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذي يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لجرد الحصر آه
 بهقوني (قوله لان الالخراج) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر في الاستثناء
 المتصل لان الالفية للخراج واما المنقطع فالالفية ليست للخراج بل بمعنى بل فلا يأتى فيه
 هذا التوجيه مع انه مفيد للحصر ايضا فاذا قيل ما جاء القوم الا الجير فالمعنى ان الجير لا يجاوز
 الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم بمساعدة الجير واجيب بان كلامه في الاستثناء المتصل لان
 الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتناع للمستثنى فيكون متصلا دائما ويكون
 الالفية للخراج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب
 للمستثنى في جنسه (قوله والخراج يقتضى مخرجا منه) اي وايس هنا الا هذا
 المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح ان اقربته على المقدر كلمة الا وكذا
 على عومه كذا في عبد الحكيم وربما كان كلامه هذا مقويا لظاهر كلام الفتح السابق
 فأمل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لمقدر في قول المصنف الى مقدر وانما اشترط عموم المقدر
 للمستثنى لاجل صحة الاستثناء الذي هو الخراج ايضا اذا لو اراد بالمقدر البعض فان كان ذلك
 البعض مينا هو هذا المستثنى كان الكلام متفصلا محضا وان كان غيره فلا اخراج
 قبطل قائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدر بعضا مبهما لم يتحقق دخول
 المستثنى فيه فلا يتحقق الخراج قبطل دلالة الاداة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى
 واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب ان يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الخراج
 ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهورك من هذا ان المراد بالعموم في كلام المصنف
 العموم الشمولي لا البديلي وان اعتراض بعضهم على هذا الاستثناء من طرق القصر بان
 صحة الخراج والتناول متوقف على العموم ولو على سبيل البدلية لاعلى خصوص
 الشمولي والحصر متوقف على الشمولي فيلزم ان الاستثناء يتحقق بدون تحقق القصر
 وحيث فلا يصح الحكم بان الاستثناء يفيد الحصر ساقط بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى
 منه المقدر بعضا مبهما ثم ان المراد بالعموم الشمولي الذي يتوقف تحقق القصر عليه
 ان يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الافراد ولا فرق في ذلك بين الحقيقي وبين

(يتوجه الى مقدر هو
 مستثنى منه) لان الالخراج
 والخراج يقتضى مخرجا
 منه (عام) ليتناول المستثنى
 وضميره فيتحقق الخراج
 (مناسب للمستثنى في جنسه)
 بان يقدر في نحو ما ضرب
 الازيد ما ضرب احد
 وفي نحو ما كسوته
 الاجبة ما كسوته لباسا
 وفي نحو ما جاء الاراكبا
 ما جاء كائنا على حال من
 الاحوال وفي نحو ما سرت
 الايوم الجمعة ما سرت
 وقتنا من الاوقات وعلى
 هذا القياس (و) في
 (صفته) يعنى الفا على
 والمفعولية والحالية ونحو
 ذلك واذا كان النفي
 متوجها الى هذا المقدر العام
 المناسب للمستثنى في جنسه
 وصفته (فاذا اوجب منه)
 اى من ذلك المقدر شئ
 بالاجاء القصر ضرورة
 بقاء ما عداه على صفة
 الاالاتفاء (وفي انما
 يؤخر المقصور عليه تقول
 انما ضرب زيد عمرا

الاضافي الا انه في الاضا في جدر لفظ عام يراد به خاص وهو البعض الذي اريد الاختصاص بالنسبة اليه فاندفع مايقال ان الحصر قديكون اضا فبا فلا يناسبه العموم تأمل (قوله ليتناول المستثنى) اى بالنظر لفظ لا بالنظر للحكم لما تقرر من قبيل العام الخصوص فالمستثنى منه عموم مراد تناولا لاحكاما (قوله في جنسه) اى في كونه جنسه لان المستثنى من افراد المستثنى منه لانه امر مشترك له في الجنس كما هو ظاهر المتن فقيه مسامحة والحاصل ان ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضى ان الجنس غير المقدر مع انه نفس المقدر وحاصل الجواب ان في الكلام حذف اى كونه جنسه كذا قرر شيخنا العدوى رحمه الله تعالى (قوله ما ضرب احد) اى فاحد عام شامل لزيد وغيره ومناسبه من حيث انه جنس له اى صالح لان يحمل عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وعلى هذا القياس) اى فيقدر في ماصليت الا في المسجد ماصليت في مكان الا في المسجد وفي ما طاب زيد الاتصاف ما طاب زيد شيا الاتصاف وفي ما اعطى الادرهما ما اعطى شيئا الادرهما وفي ما مررت الازيد ما مررت باحد الازيد وفي ما زيد الاقام ما زيد حقيقة من الحقائق التي يظن كونه اياها الاقام اى الاحقيقة قائم ويقدر في مثل ما اشترت من الجارية الانصفها ما اشترت جزأ منها ثم ان ما ذكر من التقدير في المفردات واضح واما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيحمل ان يؤول المستثنى بالفرد اى ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك او يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الاشياء الا وهو يضحك (قوله ونحو ذلك) اى كالظرفية (قوله فاذا اوجب) اى اثبت من ذلك القدر والفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذى قدره الشارح (قوله بالا) اى بواسطة الا (قوله بقا ما عدا) اى ما عدا ذلك الشئ المثبت وقوله على صفة الانغما لاضافة فيه بآية ولا شك ان نفي الحكم عن غير الموجب واثباته لذلك الموجب هو عين القصر (قوله وفي انما الخ) عطف على قوله نفي الاستثناء اى وفي القصر بانما (قوله يؤخر المقصور عليه) اى يكون المقصور عليه هو الجزء الاخير والمراد بالجزء الاخير ما يكون في الآخر جزأ بالذات عمدة او فضلا لاما كان مذكورا في آخره فقط فان الموصول المشتمل على قبود متعددة جزء واحد وكذلك الموصوف مع صفته فالمقصود عليه في قولنا انما جاءنى من اكرمه يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعنى الموصول مع الصلة وفي قولنا انما جاءنى رجل عالم هو الموصوف مع صفته وانما اخر المقصور عليه دون المقصور لان المقصور مقدم طبعا تقديم وضعا لوافق الوضع الطبع ومحل تأخير المقصور عليه في انما حيث استفيد القصر منها فقط ولم يعرض عارض لتقديمه وانما قيدنا بقولنا حيث استفاد منها القصر فقط احترازا من نحو قولك انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد فقد تقدم المقصور عليه على المقصور مع انما لانها غير مفيدة للقصر بل المفيد للقصر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض

فيكون القيد الاخير بمنزلة
الواقع بعد الا فيكون هو
المقصود عليه (ولا يجوز
تقديمه) اى تقديم المقصور
عليه بانما (على غيره
لللباس) كما اذا قلنا في انما
ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء
فانه لا لباس فيه اذا المقصور
عليه هو المذكور بعد
الاسواء قدم او اخر وهما
ليس الامذكورا في اللفظ
بل متضمنا (وغير كالا
في اعادة القصيرين

عارض لتقديمه لاجرا نحو قولك انما قلت اى لا انى قدمت فان الفاعل هنا محصور
 فى الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فلم من هذا ان المقصور
 معها قد يؤخر ويؤدم المقصور عليه لعارض فان قلت لم يكن المثال المذكور من حصر
 الفعل فى الفاعل فيكون جاريا على الاصل فى انما من تقديم المحصور وتأخير المحصور
 فيه قلت لان الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين ان
 يكون مقصورا (قوله فيكون القيد الاخير) يعنى ما اخر من فاعل او مفعول لما تقدم
 ان كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والفعل مقيد بهما (قوله للاباس) اى
 افهام خلاف المراد فى التقديم وذلك لان كلا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل
 يجوز ان يكون هو المقصور عليه دون الآخر ولم يترن احدهما بقرينة تدل على كونه
 هو المقصور عليه فتصدوا ان يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالترنوه
 فى مواطن مع انما فلو قلت انما ضرب زيد عمرا كان عمرا المحصور فيه ولو قدمت عمرا
 كان زيد هو المحصور فيه وان عكس المعنى المراد لان المقصور حصر ضرب زيد فى عمرو
 وتقديم عمرو وفيد حصر مضروبة عمرو فى زيد ولم يجعلوا تقديم احدهما على انما اشارة
 على ان ما بعدها هو المقصور عليه كما تقدم فى التثنية والاستثناء لكون انما لاتقع الا
 فى صدر الكلام ولا يقال ان دفع الالباس كما يحصل باشتراط كون المقصور عليه هو
 المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المتقدم فلم اشترط تأخيره لانا نقول الترتيب الطبيعى يقتضى
 تقديم المقصور عليه كما مر فعين ان يكون طريقة القصر باتما ان يذكر المقصور بعدها
 ويذكر بعده المقصور عليه (قوله ليس الامذ كورا فى اللفظ) اى ليس لفظ الامذ كورا
 فى الكلام وقوله بل متضمنا اى بل تضمنه معنى الكلام (قوله وغير كالا) اى ولفظ
 غير كلفظ الا اى الاستثنائية لانها هى التى تفيد القصرين بخلاف الا التى تقع صفة
 وانما خص غير بالذكر دون بقية ادوات الاستثناء لانه لا تستعمل فى التفرغ من ادوات
 الاستثناء غير الا غيرها وهذا مبنى على ان سوى ملازمة للنصب على الظرفية والافهى
 كغير فى افادة القصرين (قوله قصر الموصوف الخ) نحو ما زيد غير عالم وما كريم
 غير زيد فقد قصر فى الاول زيد على العلم وفى الثانى الكرم على زيد (قوله افرادا
 وقلبا وتعينا) ظاهره انها لا تستعمل للقصر الحقيقى لان الافراد والقلب واتعين اقسام
 للاضا فى وليس كذلك فكان الاولى ان يقول ويكون حقيقيا نحو لا اله غير الله
 وما خاتم الانبياء غير محمد وغير حقيقى افرادا الخ (قوله للمسبق) اى من ان شرط المنفى بلا
 ان لا يكون منقيا قبلها بغيرها (قوله فلا يصح ما زيد الخ) اى فلا يصح ان يقال
 فى قصر الموصوف ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح ان يقال فى قصر الصفة
 ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله اعلم

قصر الموصوف على
 الصفة وقصر الصفة
 على الموصوف افرادا
 وقلبا وتعينا (و) فى
 (امتناع بجامعة لا)
 العاطفة للمسبق فلا يصح
 ما زيد غير شاعر لا كاتب
 ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الابواب الثمانية المذكورة اول الكتاب فهو اسم
للافاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله اعلم ان الانشاء الخ) اعاد المظهر
اشارة الى انه ليس المواد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ اى اعلم ان افظ الانشاء
وقوله يطلق اى اصطلاحاً وامالفة فهو الابتداء والاختراع (قوله الذى ليس لنسبته)
اى ليس لنسبة المفهومة منه وهى النسبة الكلامية وقوله خارج اى نسبة خارجية
(قوله تطابقه) هو محط النفي والاقال انشاء لابلده من نسبة خارجية تارة لا تكون مطابقة
لنسبته الكلامية وتارة تكون مطابقة لها الا انه لا يقصد مطابقتها لها فاضرب مثلاً
نسبته الكلامية طلب الضرب ولا بلده من نسبة خارجية فان كان التكلم طالبا للضرب
فى نفسه كانت الخارجية طلب الضرب ايضا وكانت مطابقة للكلامية الا انه لم يقصد
مطابقتها لها وان كان التكلم غير طالبا له فى نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم يكونا
متطابقين فان قصد التكلم المطابقة فى القسم الاول كان من باب استعمال الانشاء
فى الخير لقصد حكاية تحقق النسبة الحاصلة فى الخارج كما مر فى اول الكتاب فى التنبية
اذا علمت هذا فقوله تطابقه اى تقصد مطابقته او لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا
(قوله وقد يقال) اى وقد يطلق الانشاء على ماى على شئ هو فعل التكلم اعنى الاتيان
بالكلام الذى ليس لنسبته خارج الخ وليس المراد فعل التكلم المطلق وقول الشارح
اعنى القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه مقحمة لان الكلام الذى ليس لنسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه امر كللى لا مثل له ولذا اسقطها فى المطول (قوله كما ان الاخبار
كذلك) اى يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ما وجه الجمع بين كما وكذلك مع ان لفظ
الاول يقتضى تشبيه الانشاء بالاخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس لان مقتضى كان الانشاء
مشبه والخبر مشبه به ومفاد قوله كذلك العكس (قوله والاظهر ان المراد) اى بالانشاء
ههناى فى قول المصنف الا ترى ان كان طالبا وليست الاشارة للترجمة كما يوهمه كلام
الشارح لان الانشاء الواقع ترجمة لا يصح ان يراد به واحد من هذين الامرين وقوله
هو الثاني اى فعل التكلم لا الكلام اذى ليس لنسبته خارج فمحصوله ان فى كلام
المصنف استخدما حيث ذكر الانشاء اولا على انه ترجمة بمعنى الالفاظ المخصوصة الدالة
على المعاني المخصوصة ثم اعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو فعل التكلم اعنى القاء الكلام
الانشائى والتلفظ به (قوله بقرينة تقسيمه) اى تقسيم المصنف الانشاء (قوله وغير الطلب)
اظهار فى محل الاضمار فالاول وغيره والمراد بذلك الغير ما ذكره الشارح من افعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من اضافة
المصدر لمفعوله اى وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) اى كالأمر والنهى
والنداء (قوله والمراد بها) اى بالتثنية والاستفهام وغيرهما وهذا فى معنى العلة اى لان

❖ الانشاء ❖

اعلم ان الانشاء قد يطلق
على نفس الكلام الذى
ليس لنسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه وقد
يقال على ما هو فعل التكلم
عنى القاء مثل هذا الكلام
كما ان الاخبار كذلك
والاظهر ان المراد ههنا
هو الثاني بقرينة تقسيمه الى
الطلب وغير الطلب
وتقسيم الطلب الى التثنية
والاستفهام وغيرهما
والمراد بها

المراد بها الخ اي انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ
اي واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لتلا يكون بين
المقسم والاقسام تباين (قوله بمعانيها المصدرية) اعني الالتقاءات فسياقه يقتضي
ان التمني بالمعنى المصدرى القاء عبارة التمني والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام
وهكذا فيكون التمني والاستفهام وغيرهما تطلق على القاءات التراكيب المخصوصة كما
تطلق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالنسبة للتمني وطلب التفهيم بالنسبة
للاستفهام وهكذا ولا مانع من ذلك (قوله لا الكلام المشغل عليها) اي على ادواتها
(قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له لذا) فيه ان هذا لا يصح ان يكون قرينة
لما دعاه لان التبادر ان اللام في قوله الموضوع له للتعدية ومن المعلوم ان الذى وضع له
ليت مثلا للطلب القلى لا لقاء الكلام المخصوص وهو الذى فيه ليت اللهم الا ان يتكلف
بجعل اللام لالة الغاية لا لتعدية والمعنى ان المفظ الموضوع لاجل القاء واجبا د كلام
التمني ليت والمراد بكلام التمني الكلام الذى فيه اداته وكذا يقال في قوله واللفظ
الموضوع للاستفهام هل وهكذا (قوله لظهور الخ) اي وانما كان قوله واللفظ
الموضوع له كذا قرينة على ان المراد بالتمني والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية
وهو القاء كلامها لا الكلام المشغل على ادواتها لظهور ان لفظ ليت الخ (قوله مستعمل
لمعنى التمني) نى في معنى التمني واضافة معنى للتمني بياية اي مستعمل في معنى هو التمني الذى
هو بالمعنى المصدرى اعني القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم
فان ابيت لم تستعمل في فعل التكلم الذى هو القاء هذا الكلام وانما تستعمل في نفس
التمني الذى هو الحاله القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى التمني ان قلت نجعل اللام
في قوله لمعنى التمني لالة للظرفية والمعنى لظهور ان ليت تستعمل لاجل القاء التمني قلت
هذا التأويل وان صح به كلام الشارح هنا لكنه لا يناسب قوله بعد لا نقولنا الخ نأمل
(قوله لا نقولنا ليت الخ) اي لا في قولنا اي مقولنا الخ (قوله فالانشاء) اي القاء الكلام
الانشائى وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر لان الالتقاء عين الطلب في الخارج وان اختلفا
مفهوما فان قلت ان تقسيم المصنف في اول الفن الكلام التام الى الخبر والانشاء يقتضى
ان المراد بالانشاء المقسم لما ذكره الكلام الانشائى كالخبر لا لقاء الكلام المذكور والازم
ان هذا الفن باحث عن غير احوال اللفظ العربى لان الالتقاء من احوال الشخص قلت
المقصود ها البحث عن احوال القاء الكلام الانشائى وهو يجرى للبحث عن احوال
اللفظ العربى لان علل الالتقاء المذكور تجر الى علل التلقى (قوله ان لم يكن طلبا الخ) اشار
بهذا الى ان قيم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا
(قوله كافضل المقاربة) اي كلقاء افضل المقاربة وكذا يقال فيما بعده وانما احتجج
لذلك لان الالتقاء المذكور هو الذى يصح جمعه قسما من الانشاء بمعنى القاء الكلام

معانيها المصدرية لا الكلام
المشغل عليها بقرينة قوله
واللفظ الموضوع له كذا
وكذا الظهور ان لفظ ليت
مثلا مستعمل لمعنى التمني
لا لقولنا ليت زيدا قائم
فانهم فالانشاء ان لم يكن
طلبا كما حال المقاربة
وافعال المدح والذم
وصيغ المقود واقسم
ورب

الانسان وقوله كافعال المقاربة اى كعض افعال المقاربة ادا لانشاء انما بظهر
 في افعال الرجا وهى عسى وحري واخولق ولا يظهر في غيرها من افعال التمروع
 والمقاربة (قوله وافعال المدح والذم) اى كالفاء نعم وبشر لافادة المدح والذم
 (قوله وصيغ العقود) اى كبت لانشاء البيع ونكحت لانشاء الزوج ولم يقل
 وافعال تناول المشتقات كانا بائع وكالعقود والفروخ (قوله والقسم) اى وكالفاء
 جلة القسم كاقسم بالله لافادة انشاء القسم (قوله ورب) اى وكالفاء رب لافادة انشاء
 التكثير بناء على انها للانشاء باعتبار انك اذا قلت مثلا رب جاهل في الدنيا فالمراد انك
 تظهر كثرة الجاهلين ولا يترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار وان كان
 يمتزى باعتبار وجودهم في الدنيا نظرا لمداول قولك في الدنيا والحاصل انه
 باعتبار نسبة الظرف الى الجهال كلام خبرى يحتمل الصدق والكذب واما باعتبار
 استكثار المتكلم اياهم فلا يحتملها لانه انما استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم لهم لكن
 التبادر انها للاخبار وان الغرض الاخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الاستكثار وحينئذ
 فيعترضه التصديق والتكذيب (قوله وبحودك) مثل فعلا التعجب وكما الخبرية المقيدة
 لانشاء التكثير (قوله لقلة الباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لقلة دورها على الالفة
 وقداطلق البيان على مايم المعاني (قوله ولان اكثرها) اى اكثر هذه الاشياء الانشائية
 الغير الطلية والمراد بذلك الاكثر ماعدا افعال الترجى والقسم (قوله نذلت الى معنى
 الانشاء) اى نقلت عن الخبرية الى الانشائية وحينئذ فيستغنى باداتها الخبرية عن
 الانشائية لانها تنقل مستحبة لما ارتكب فيها في الخبرية (قوله وان كان طلبا استدعى
 الخ) المناسب للمقابلة ان يقول وان كان طلبا فيبحث عنه هنا ولذا قال ان كان الخ
 والمراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعنى الفاء الكلام المخصوص لا الغوى الذى هو
 فعل القلب قاله الفارسي (قوله استدعى مطلوبا) اى استلزم مطلوبا اى لان الطلب
 نسبة بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون ان يكون لك مطلوب عما هو محال عند العقل
 واما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال الشارح (قوله غير حاصل)
 اى في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب شيئا حاصلا وقت الطلب لعدم علم
 المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقت لثلايتوهم كونه فاعل حاصلا والضمير
 راجع للمطلوب وقوله غير حاصل الخ صفة لمطلوب اى اقتضى مطلوبا من وصفه انه
 غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كما في تمنى حصول مالم يحصل
 كقولك ليتنى جئتك بالامس او في المستقبل وهو ظاهر (قوله لامتناع طلب الحاصل)
 فيه ان المنوع تحصيل الحاصل لا طلب ذلك الا ان يقال المراد بالامتناع عدم اليقظة
 لا الامتناع العقلي كذا قرر شيخنا وهو مبنى على ان المراد بالطلب الطلب الانطى الذى
 كلامنا فيه ولا ان تحمله على الامتناع العقلي ويراد بالطلب الطلب انطى ولا شك

ونحو ذلك فلا يبحث عنها
 هنا لقلة الباحث البيانية
 المتعلقة بها ولان اكثرها
 في الاصل اخبار نقلت
 الى معنى الانشاء (ان كان
 طلبا استدعى مطلوبا غير
 حاصل وقت الطلب)
 لامتناع طلب الحاصل
 فلو استعمل صيغ لطلب
 لمطلوب حاصل امتنع
 اجراؤه على معانيها الحقيقية
 وينولد منها بحسب
 القرائن ما يناسب المقام
 (وانواعه) اى الطلب
 كثيرة

ان طلب تحقيق الحاصل بالطلب القلبي محال لان الطلب القلبي اما الارادة او المحبة
والشهوة والارادة لاتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتهى لاتيق بعد حصوله
وانما تيق شهوة دوامه وان اريد بالطلب القلبي الكلام النفساني فهو تابع لاحدهذين
وينتفي باثنيهما (قوله لمطلوب) اي لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع اجراؤه)
اي اجراء تلك الصيغ (قوله ويتولد منها) اي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب
دوام الايمان والتقوى في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا ايها النبي
اتق الله ثم ان الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التهديد لبيان المعاني
اتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل (قوله وانواعه كثيرة) هي على
ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء ومنهم من يجعل
الترجي فيما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل
لا يطلب ما يعلم استحالة التمني ليس ملما ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج
عن مفهوم النداء الذي هو صوت بهت فيه الرجل وان كان يلزمه آه فتأري (قوله منها
التمني) قدمه لعمومه لجريانه في الممكن والمنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم
بالامر لانقضائه الوجود ثم بالنهي لمنايسته له في الاحكام (قوله وهو طلب الخ) هذا
يختلف بقضاء سياق الشارح السابق وموافق طائفة سابقة من ان المراد الطلب
القلبي اللهم الا ان يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو الفاء الكلام
فكانه قال وهو اللفظ كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وطلب حصول شيء اي واو
على جهة التني على سبيل المحبة ان قيل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء
على سبيل المحبة موجود في بعض اقسام الامر والنهي وغيره مما معه المحبة وبيان ذلك
ان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من الطالب قاصر
وان كان مع طمع في الترك منه فهي وان كان مع طمع في اقباله فنداء وان لم يكن
طمع اصلا فهو التمني فهذا تعريف باعم وهو وان اجازته بعض المتقدمين لكن الاكثر
من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالتجرد عن الطمع
وحينئذ يخرج الاوامر والنواهي والنداء التي وجدت المحبة فيها فانها محسوبة
بالطمع او ان المراد بقوله على سبيل المحبة اي على طريق يفهم منه المحبة او ان قيد
الحبيبة العبرة في التعريف يكفي في دفع النقض اذ المعنى طلب حصول الشيء من حيث
انه محبوب ولذا يطلب المحال وهذا يخرج الاوامر والنواهي والنداء لانها ليست
طلبا لحصول الشيء من حيث انه محبوب بل من حيث قصد وجوده او عدم وجوده
او اقباله تأمل (قوله واللفظ الموضوع له) اي للتمني بالمعنى المصدرى اعني الفاء كلامه
كما هو سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لاجل الفاء وايحاد كلام التمني ليت
فالام في قوله له لتعليل لاصلة للموضوع لان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذي هو الفاء

منها التمني) وهو طلب
حصول شيء على
سبيل المحبة

(واللفظ الموضوع له ليت
ولا يشترط امكان التمني)
بخلاف المترجي (تقول
ليت الشباب يعود)
ولا تقول لعله يعود لكن
اذا كان التمني ممكنا يجب
ان لا يكون لك توقع
وطمعية في وقوعه
والانصار ترجبا

كلام التمني وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية اعني الطلب القلبي المتعلق
بالنسبة فاذا قيل ليت لي مالا استفيد منه ان المتكلم تمنى وجود المال وليس اخبارا عن
وجود التمني مثل قولك اتمنى ونحوه والا كانت ليت جملة بل هي حرف سير به نسبة
الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد ان المتكلم طالب لتلك النسبة
وحينئذ فلا يقال للمتكلم بقولنا ليت لي مالا احج به انه صادق او كاذب في نسبة الثبوت
للال لانه ممن لتلك النسبة لاحاك لتحققها في الخارج وان كانت باعتبار ما وضعت له
مستزمنة لخبر وهو ان هذا المتكلم تمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار
(قوله ولا يشترط) اي في صحة التمني (قوله امكان التمني) اي امكانه لذاته بان يكون
جائزا لوجود والعدم بل يصح مع استحالة لذاته وامار به فقد تقدم ان الحاصل
بستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف الترجي) اي فانه يشترط امكانه كما ان
الامر والنهي والاستفهام والدعاء يشترط فيها ان يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل
صيفها الا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده ان الاصل ذلك والا فالامر
بالحال بل التكليف به واقع ثم ان قوله بخلاف الترجي يقتضي ان بين التمني والترجي
مشاركة في مطلق الطلب وانه لا فارق بينهما الا اشتراط امكان الترجي دون اشتراط
امكان التمني وليس كذلك اذ الترجي ليس من اقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقب
الحصول قال الشيخ يس ان كان المراد بالامكان التمني اشتراطه في التمني الامكان الخاص
الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حينئذ يشترطه بصدق بالواجب
مع انه لا يقع فيه التمني فلا يقال ليت الله عالم ولا ليت الانسان نامق ويصدق بالمتنع
ويقع فيه التمني وان كان المراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف
لنسبة فكذلك يصدق بالواجب لان نفي اشتراط العام يستلزم نفي اشتراط الخاص
لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص والحاصل انه يرد على كل من الاحتمالين انه يصدق
بالواجب مع انه لا يتمنى وقد يقال المراد الامكان الخاص ولا يرد على الاحتمالين انه يصدق
بالواجب لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله تقول) اي في التمني
ليت الشباب يعود اي مع ان عوده محال عادة كذا في ابن يعقوب وهو مبني على ان
المراد بالشباب قوة الشبوية فان عودها بالنوع محال عادة ممكن عقلا وفي عبد الحكيم
ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما مر في المجاز العقلي واعادة الزمان
محال عقلا لاستلزامه ان يكون للزمان زمان (قوله يجب ان لا يكون الخ) لما تقدم
ان التمني يجب ان لا يكون فيه طمعية (قوله والالصار ترجيا) اي والا بان كان هناك
طمعية في الوقوع صار ترجيا وحينئذ لاستعمل فيه الا الالفاظ الدالة على الترجي
كامل وعسى مثلا اذا كنت تطلب حصول مال في العام متوقفا وطامعا في حصوله
قلت لعل لي مالا في هذا العام احج به وان كان غير متوقع ولا طمعية لك فيه

قلت ليت لي مالا كذا قرر شيخنا العدوي وفي الفاري انه اذا كان الامر الممكن متوقفا
يستعمل فيه لعل وان كان مضموما فيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع
ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع آه كلامه ويؤخذ من
قول الشارح لكن ان كان الخ الثباني بين التثني والترجي لانهما وان اشتركا في طلب
الممكن لكنهما متميزان بما ذكره وعلى ما في الطول وهو التحقيق من ان الترجي
ليس بطلب بل هو ترف الحصول بكون الثباني بينهما اظهر والطماعية بتخفيف الياء
ككراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية (قوله وقد يتجنى بهل) اي على سبيل
الاستعارة التبعية بان شبه التثني المطلق بمطلق الاستفهام بجامع مطلق الطلب في كل
فدري التشبيه للجزئيات فاستعيرت هل الموضوع للاستفهام الجزئي للتثني الجزئي
او على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق ثم استعماله في المقيد بيان ذلك
ان هل لطلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعملت في طلب حصول الشيء
المحسوب من حيث ادراجه تحت المطلق فيكون مجازا بمرتبعة او من حيث خصوصه
فيكون مجازا بمرتبتين لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله حيث
يعلم الخ) حيث ظرف لمحذوف اي وانما يقال هذا لقصد التثني حيث يعلم الخ وهذا
اشارة لقرينة المجاز (قوله لانه حينئذ) اي حين يعلم انه لا شفيع وقوله لحصول الجزم
بانتفاءه اي والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء بل الجهل بالشيء فلو حل على الاستفهام
الحقيقي لحصل التناقض والحاصل انه حيث كان يعلم انه لا شفيع يطمع فيه لا يصح حل
الكلام على الاستفهام يقتضي لعدم العلم بالاستفهام عنه ثبوتا او نفيا فحمل الكلام على
الاستفهام يؤدي الى التناقض فتعين الحمل على التثني وقد يقال هذا انما يفيد عدم صحة
حمل الكلام على الاستفهام واما حمله على خصوص التثني فيفتقر الى قرينة اخرى معينة
له ولا تكفي الصارفة بدليل ان مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لمجرد
التحسر والتعزن فانه يقال ما عظم الحزن لنفي الشفيع ولك ان تقول لما كان التحسر
والتعزن على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستمر كون الموصوف
بذلك يتجنى ما فات والالم يتعزن عليه كان ذلك الكلام تنميا في المعنى ولو امكن ان
ان يقصد معه التعزن فصح التمثيل لمجرد ما ذكر (قوله لكما العناية به) اي لاظهار
الرغبة فيه (قوله في صورة الممكن الخ) اي والممكن الذي لا جزم بانتفاءه حاصل
مع الاستفهام لان المستفهم عنه لا بد ان يكون ممكنا لا جزم بانتفاءه بخلاف التثني فانه قد
يكون مجزوما بانتفاءه وان كان ممكنا (قوله وقد يتجنى بلو) اي على طريق التجوز
لان اصل وضعها الشرطية والتجوز فيها مثل ما تقدم في هل ولم يذكر الشارح نقطة
العدول عن التثني بليت الى التثني بلو كما ذكر في هل وقد يقال ان نكته الاشعار بمرّة
متمناه حيث ابرزه في صورة ما لم يوجد لان لو بحسب اصلها حرف امتناع لامتناع كذا

(وقد يتجنى بهل نحو هل لي)
من شفيع حيث يعلم ان لا
شفيع (لانه حينئذ يتنعم
حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاءه و
النكته في التثني بهل و
العدول عن ليت هو ابراز
التثني لكمال العناية به في
صورة الممكن الذي لا جزم
بانتفاءه (و) قد يتجنى (بلو)
نحو لو تأتيني فتحدثني
بالنصب) على تقدير فان
تحدثني فان النصب قرينة
على ان لو ليت على اصلها
اذ لا ينصب المضارع بعدها
باضماران وانما يضم بعد
الاشياء الستة والمناسب
ههنا هو التثني

قرر شيخنا العدوي (قوله نحو لو تأتيتني فحدثني) أي ليترك تأتيتني فحدثني (قوله بالنصب)
 أي بنصب تحدثني بأن مصمرة بعد الفاء في جواب التثني وأما تأتيتني فهو مرموع بضمه
 مقدرة على الياء للثقل والفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم
 والمعنى اتيتني أتيانا منك فحدثني وسمى ما بعد الفاء جوابا والخال أنه في تأويل مفرد
 نظر المعنى الكلام لأن المعنى أن وقع منك آتسان فانه يقع تحديث فقد تضمن الكلام
 جواب شرط اقتضاء المعنى (قوله فان النصب قرينة الخ) أي قرينة لفظية والظاهر
 أنه لو رفع الفعل بعدها أن كان هناك قرينة تدل على التثني عمل بها والأفلا (قوله ليست
 على أصلها) أي وهو الشرطية والتعليق (قوله بعد الاشياء الستة) وهي الاستفهام
 والتثني والعرض ودخل فيه التحضيض لقربه منه والامر والنهي والنفي وأما الترجي
 فساقت لانه لا ينصب في جوابه عند البصريين بل عند الكوفيين والدعاء داخل في الامر
 والنهي فاندفع ما يقال ان الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء بان في جوابها
 تسعة لاسية (قوله والناسب ههنا هو التثني) أي والاولى بالحمل عليه هنا في المثال هو
 التثني دون غيره من هذه الاشياء وذلك لشبوح استتمال لولذلك لانها في الاصل
 تدخل على المحال والمنوع والمحال يتثنى كثيرا وان احتملت الاستفهام والنفي لكن
 الاكثر شيوعا التثني والجل على الشائع اولى وما استفيد من كلام المصنف من ان المضارع
 ينصب في جواب التثني بلونقل السيوطي في النكت عن ابن هشام عن السفاقسي خلافة
 ثم ان المستفاد من كلام الشارح ان لو التثنية هي لو الشرطية لانها اشربت معنى التثني
 وحيث لا بد لها من جواب لكنه الزم حذفه وعليه فاذا قيل لو تأتيتني فحدثني
 فامني لو حصل ما يتثنى وهو الايتان فالتحديث لسرنا ذلك وقيل انها نقلت من الشرط
 للتثني مستقلة من غير ان يبقى فيها معنى الشرطية وقيل انها هي التي تستعمل مصدرية
 وعلى هذين القولين فلا جواب لها لخروجها عن معنى الشرطية والتعليق والخلاف
 مبسوط في كتب النحو (قوله كأن خروف الخ) الاولى احرف بصيغة جمع القلة
 الا ان يقال انه مبني على ان يبدأ جمع الكثرة من ثلاثة واورد لفظ كأن لعدم الجزم
 بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل كلمة برأسها لان التصرف في الحروف بعيد
 وسميت حروف التنديم لانها اذا دخلت على الفعل الماضي افادت جعل المخاطب نادما
 على ترك الفعل وسميت حروف التحضيض لانها اذا دخلت على المضارع افادت
 حضيض المخاطب وحته على الفعل (قوله مأخوذة منهما مركبتين) الضمير في منهما
 لهل ولو ومركبتين حال من الضمير المجرور بمن كما اشار له الشارح وقوله مع لا وما ظرف
 لقوله مركبتين وذلك بان ضمت لامع هل فصارت هلام ثم ابدلت الهاء همزة فصارت
 الاوضمت مع لو فصارت لولا فحصل من التركيب مع ثلاثا احرف وضمت ما مع لو فصارت
 لوما فلا تكون مع هل ومع لو وما تكون مع لو خاصة لكن قد اشترت ان مقابلة الجمع بالجمع

قال (السكاكي كأن حروف
 التنديم والتحضيض وهي
 هلا ولا يقلب الهاء همزة
 ولولا ولوما مأخوذة
 منهما) خبر كأن أي كأنها
 مأخوذة من هل ولولا اللتين
 للتثني حال كونهما
 (مركبتين مع لا وما
 المزيدتين تضمينهما)
 حلة لقوله مركبتين

تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد كما في ركب القوم دوابهم والامر هنا ليس كذلك
ووزان هذا التركيب الواقع في المتن ان تقول اكل الزيدان مع عمرو وبكر على معنى
ان عمرا صاحب كلا من الزيدين في الاكل وان بكرا صاحب احدهما فقط وقد يقال
ان ما اشتهر هذا امر اغلبي لا كلّي فلا منع في مخالفته كما صرح بذلك حواشي الاشتموني
واعترض على المصنف بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لافي حالة
التركيب لانه يلزم عليه اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه لانه قيد المأخوذ منه بالتركيب
المذكور فالمأخوذ هلا والا ولولا ولوما والمأخوذ منه هل ولو في حال تركيبهما مع لاوما
المزيد تين وذلك بعينه هلا والا ولولا ولوما فيتحقق المأخوذ والمأخوذ منه ولا يخفى
فساده لان فيه اخذ الشيء من نفسه واجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة والمعنى انها
مأخوذة من لو وهل حال كونهما مقدرتي التركيب مع ما ذكر لاحال محققة بحيث يكون
المعنى انها مأخوذة منهما حال كونهما مركبتين عند اخذ كذا في الفسارى وردبانه
لاحصول لهذه الكلمات في حال التقدير فالاولى ما اجاب به سم بان معنى كلام المصنف ان
هذه الاربعة حال كون كل منها مجعولا كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من نفسها
حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها كلمتين فتغايروا بهذا الاعتبار وهو معنى قول
عبد الحكيم ان المأخوذ الكلمات الاربعة والمأخوذ منه هل واو حال التركيب مع لاوما
لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما فهم والعجب الجواب يجعل الحال
مقدرة مع انه لاحصول لهذه الكلمات في حال التقدير آه والحاصل انه على الجواب
الاول المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وعلى الجواب الثاني
المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذ منه
مركب تركيبيا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى اخرى فتأمل
(قوله علة لقوله مركبتين) اى فالمعنى ان تركيب هل ولومع ما ذكر انما هو
لاجل تضمينهما اى جعلهما متضمنتين اى مشتملتين دالتين على معنى التمنى فالمراد
بالتضمن هنا جعل الشيء مداولا لفظ لا جعله جزءا من المدلول الذى هو التضمن
اصطلاحا ونظير ذلك قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا فليس المراد انى
جعلت الابواب جزءا من اجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس اجزاء الكتاب لاعم
زائد عليها فان قلت ان معنى التمنى حاصل قبل التركيب فكيف يكون علة
غاية وغرضا من التركيب مع ان الغرض والعلة الغاية لا يسبقان ما ترنا عليه اجيب
بان المراد بتضمينهما معنى التمنى على جهة النص والزوم فالتنى مدلول لهما قبل التركيب
على جهة الجواز وبعده على جهة الوجوب بمعنى انهما قبل التركيب يجوز ان يراد بهما
التنى بخلافهما بعده فانه معناه نصابا فكان التركيب قرينة على ذلك وربما كان
تعبير المصنف بالصدر المضاف للفعل مشيرا لقصد هذا المعنى لان تضمينهما التنى

الزامها اياه اى جعلها ملزومين بافادته ولم يعبر بالضمن بحيث يكون المصدر مضافا للفاعل ثلثا يومهم ان تضمنهما معنى التثنية بعد التركيب ليس بلازم كما كان في الاصل لان التضمن عبارة عن الاشتغال كان هناك ازام او لا بخلاف التضمن فانه الازام كما عرفت (قوله جعل الشيء في ضمن الشيء) اى محتويا عليه ومفيدا له (قوله كذا كذا بابا) اى احد عشر بابا مثلا او اثني عشر وكذا الثانية توكيد للاولى (قوله اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب) اى مشتقلا عليها من اشتغال الكل على اجزائه (قوله والزامه) هو بالجر عطف على التركيب اى الاعتراف به والقول به مع ان الاصل في كل كلمة ان تكون بسيطة ويحتمل ان المراد بالزامه جعله لازما واخذ الشارح هذا من القيد اعنى الحال فانها قيد وشأن القيد اللزوم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله متضمنين) اى مستلزمين (قوله معنى التثنية) الاضافة بانية (قوله ليس افادة التثنية) فالتثنية ليس مقصودا بالذات بل يتوصل به الى التنديم والتحضيض (قوله بل ان يتولد الخ) فان قلت ما المانع من جعل تركيهما للتحضيض والتنديم من اول الامر من غير توسط التثنية قلت لو لم يضمنا معنى التثنية بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا معنى عند التضمنين المذكور لان التثنية بالوضع التركيبى معنى حقيقى لهما بالوضع الثانى واجيب ايضا بان التنديم مطلق بالمضى والتحضيض بالمستقبل وهما مختلفان فارتكب معنى التثنية واسطة لانه طلب فى الماضى والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين فى هذين المعنيين كاستعمال الكل فى افراده فيكون فى الحروف شبه تواطؤ ولو جعل الحرفان المذكوران من اول الامر للتنديم والتحضيض لاقتضى انهما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ اقرب من الاشتراك لان الاصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه الخ لان التواطؤ الحقيقى انما يتصور فى غير الحروف (قوله المتضمنين بصيغة اسم الفاعل صفة للتثنية جرت على غير من هى له فلذا ابرز الضمير ولو قال اى من معنى التثنية الذى تضمنناه لكان اوضح (قوله فى الماضى) اى مع الفعل الماضى (قوله التنديم) اى جعل المخاطب نادما ووجه التولد ان التثنية انما يكون فى الامور المحبوبة فاذا فات الامر المحبوب له ندم المخاطب عليه وان كان مستقبلا حضه عليه فان قلت ان محبة التكلم للشيء لا تقتضى تنديم المخاطب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم قلت ان التكلم انما يبحث المخاطب على الشيء لاجل شفقه عليه فاذا ترك المخاطب ما هو محبوب للتكلم ندمه عليه شفقة عليه وكذا يقال فى التحضيض (قوله نحو هلا اكرمت زيدا) اى نحو قولك لمخاطبك بعد فوات اكرامه زيدا (قوله على معنى) اى بمعنى لينك اكرمه وذلك لان الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله فى وقته حقيقة ثم يمكن تمنيه لصيرورته محالا ولمافات وقت امكانه مع ما فيه من الحكمة المقتضية للفعل المعلومة للمخاطب صار فى الكلام اشارة الى انه كان مطلوبا

والتضمن جعل الشيء
فى ضمن الشيء تقول
ضمنت الكتاب كذا كذا
بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعنى ان الغرض
المطلوب من هذا التركيب
والزامه هو جعل هل
ولو متضمنين (معنى التثنية
ليتولد) علة تضمنيهما
يعنى ان الغرض من
تضمنيهما معنى التثنية ليس
افادة التثنية بل ان يتولد
(منه) اى من معنى التثنية
التضمنين هما اياه
(فى الماضى التنديم نحو
هلا اكرمت زيدا) ولو ما
اكرمه على معنى لينك
اكرمه قصدا الى جعله
نادما على ترك الاكرام
(وفى المضارع التحضيض

من المخاطب فعله فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فقله
 على معنى الخ اشارة الى اصل التثني وقوله قصدا الخ اشارة الى تولد التثني (قوله
 وفي المضارع) اي ويتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب ان يقول ر في المستقبل
 لان صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتل الحال والاستقبال والتخصيص انما يكون
 في المستقبل وايضا صيغة المضارع اذا كانت بمعنى الماضي كانت تلك الحروف معها
 للتثني (قوله التخصيص) اي الحث على الفعل لا يمكن وجوده قوله نحو هلا تقوم
 الخ (اي نحو قولك في حض المخاطب على القيام هلا تقوم) (قوله على معنى) اي بمعنى
 ليتك تقوم وهذا اشارة الى اصل التثني وقوله قصدا الخ اشارة الى تولد التخصيص
 (قوله في الكتاب) اي المتن (قوله مصدر مضاف الخ) اي تقدير الكلام لتضمن المتكلم
 هل ولو معنى التثني اي لا لزامهما افادة ذلك لان التضمن هو الازام (قوله لا يوافق
 معنى كلام المفتاح) اي لان التضمن عبارة عن الاشتغال سواء كان على وجه الازام او لا
 وصاحب المفتاح عبر بالازام حيث قال مطلوبوا بالزام التركيب التثنية على الزام هل
 ولو معنى التثني كذا فرر بعضهم وعبارة بس عدم الموافقة من جهة ان صيغة التفضل
 تقتضي ان هذا ولولا يد لان على امر زائد على التثني بطريق الوضع وليس كذلك
 بل هما لا يد لان بطريق الوضع الاعلى التثني كما يدل عليه كلام المفتاح ويحتمل ان عدم
 الموافقة من جهة ان كلام المفتاح يدل على ان دلالة هل ولو على التثني بفعل فاعل
 وجعل جاعل فيوافق النسخة التي فيها التضمن على لفظ التفعيل لان الازام في كلامه
 فعل المروم وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن التفعيل فانه يقتضي ان دلا لهما
 على التثني امر ذاتي لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله
 لعدم القطع بذلك) اي بالاخذ المذكور المقتضى لتركيبتها لجواز ان يكون كل كلمة
 برأسها لان التصرف في الحروف بعيد (قوله وقد يتننى بلعل) التي هي موضوع الترجي
 وهو ترقب حصول الشيء سواء كان محبوبا ويقال له طمع نحو لعلك تعطينا او مكروها
 ويقال له اشتاق نحو لعل اموت الساعة فليس الترجي من انواع الطلب في الحقيقة
 لان المكروه لا يطلب (قوله وينصب في جوابه المضارع الخ) بيان لاعطائه حكم
 ليت فلو استعملت امل في موضعها الاصل وهو الترجي لم ينصب المضارع بعد هائم
 ان نصب المضارع بعد لعل لا يدل على انها مستعملة في التثني الاعلى مذهب البصريين الذين
 لا ينصبون المضارع في جواب الترجي اذ لا جواب له عندهم لاعلى مذهب الكوفيين الذين
 يثبتون له جوابا ويجوزون نصب المضارع في جوابه (قوله لبعء المرجو) اي وانما يتننى
 بلعل اذا كان المرجو كالحلم في المثال المذكور بعيد الحصول فاللام في قوله لبعء المرجو متعلقة
 بقوله يتننى بلعل كما يدل عليه كلام الشارح بعد (قوله وبهذا) اي وبسبب هذا البعد
 اشته ذلك المرجو البعيد الحصول المحال يجامع عدم الحصول في كل (قوله فيقول لبعء)

نحو هلا تقوم) و لو ما
 تقوم على معنى ليتك تقوم
 قصدا الى حثه على القيام
 والمذكور في الكتاب
 ليس عبارة السكاكي لكنه
 حاصل كلامه وقوله
 تضمنيهما مصدر مضاف
 الى المفعول الاول ومعنى
 التثني مفعوله الثاني ووقع
 في بعض النسخ تضمنيهما
 على لفظ الفعل وهو
 لا يوافق معنى كلام المفتاح
 وانما ذكر هذا بلفظ كان
 لعدم القطع بذلك (وقد
 يتننى بلعل فتعطى حكم
 ليت) وينصب في جوابه
 المضارع على اضمحار ان
 (نحو لعل احم فازورك
 بالنصب لبعء المرجو عن
 الحصول

اي من ذلك البعد او الشبه المذكور معنى التثني لما مر من انه طلب محال او يمكن لا طمع
في وقوعه فقد ظهر لك من هذا ان التثني في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستبعات
التركيب وليس معنى مجازي بها كذا في عبد الحكيم والحاصل ان لعل مستعملة في مرجو
شبيه بالتثني في البعد فتولد من ذلك الشبه تمنيه (قوله طلب حصول صورة الشيء
في الذهن) اي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا
التعريف اشارة الى ان السين والتاء في استفهام للطلب اي طلب الفهم وان الفهم هو
العلم لان الحصول هو الادراك واعترض هذا التعريف بانه غير مانع وذلك لانه يشمل
مثل علمي على صيغة الامر فانه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع انه امر
لا استفهام فكان على الشارح ان يزيد بادوات مخصوصة ليخرج نحو علمي وفهمي
واجب بانه تعريف بالاعم وان الاضافة للعهد اي طلب معهود وهو ما كان بالادوات
المخصوصة او ان ال في الذهن عوض عن المضاف اليه اي في ذهن المتكلم واما علم
وفهم فان كلا منهما يدل على طلب حصول صورة في اي ذهن كان ولا يقال ان علمي
وكذا فهمي يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لان هذا ليس من صيغة
علم وفهم بل من الايتان بضمير المتكلم واجاب الحفيد بجواب آخر وحاصله ان المقصود
بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماة بالوجود الظلي اي الذهني لا المعلوم
من حيث ذاته فتقولك هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام
في الذهن لتعذر وجوده فيه والمقصود بالذات في الامر المذكور هو العلم من حيث ذاته
لان حيث صورته لان المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل ان المراد
بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الامر العلم من حيث
ذاته وحينئذ فلا شمول وهذا نظير اختلاف اهل الميزان في ان المترتب على النظر بطريق
الاصالة هل هو المعلوم او العلم فذهب بعض الى الاول والعلم بطريق التبعية وذهب
آخرون الى الثاني والمعلوم بطريق التبعية وهذا مبني على مغايرة العلم للمعلوم وذهب
الحكماء الى ان العلم عين المعلوم حيث فسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الاضافة
من قبيل اضافة الصفة للموصوف اي الصورة الحاصلة وفرق السكاكي في المفتاح بفرق
آخرين الاستفهام والامر وهو ان المقصود في الامر حصول ما في الذهن في الخارج
والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال
وهو علمي اقتضى حصول اثره في الذهن لكون الفعل امرا فالمقصود من قولك هل قام
زيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن والمقصود من قولك قم حصول القيام
الذي في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق ان الاستفهام طلب حصول صورة
الشيء الذي في الخارج في الذهن وحينئذ فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين

وبهذا يشبه المحالات
والممكنات التي لا طمعية
في وقوعها فيقول منه
التثني (ومنها) اي من انواع
الطلب (الاستفهام) وهو
طلب حصول صورة
الشيء في الذهن فان كانت
وقوع نسبة بين امرين
اولا وقوعها فحصولها
هو التصديق والافه
التصور (والالفاظ
الموضوعة له الهمزة
وهل وما ومن واي وكم
وكيف واين واني ومتى
وايان فالهمزة لطلب
التصديق) اي انقياد
الذهن وادعائه لوقوع
لوقوع نسبة تامة بين

الطلب في الاستفهام والطلب في الامر والنهي والدعاء واضح فانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب ان يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الاول تابع وفي الثاني متبوع وتبعه على ذلك العلامة السيد في حواشي المنطوق وفيه نظر لان صيغة الامر لطلب حصول امر مطلقا سواء كان في الذهن كعلمي او الخارج كقم فيدخل في الاستفهام بعض صور الامر فالمعول عليه الفرق الاول آه غنيمي (قوله فان كانت) اي الصورة التي طلب حصولها في الذهن (قوله وقوع نسبة بين امرين) المراد بوقوعها مطابقتها للواقع ونفس الامر كما ان المراد بلا وقوعها عدم مطابقتها للواقع (قوله لخصولها) اي ادراكها اي فادراك تلك الصورة التي هي مطابقة النسبة للواقع تصديق (قوله والافهوتصور) اي والاتكن الصورة وقوع نسبة او لا وقوعها بل كانت تلك الصورة موضوعا او محمولا او نسبة مجردة او اثنتين من هذه الثلاثة او الثلاثة لخصولها اي ادراكها تصور فحصل من كلامه ان التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع او عدم مطابقتها وان التصور ادراك الموضوع او المحمول والنسبة او اثنتين من هذه الثلاثة او الثلاثة ثم ان هذا التقسيم الذي ذكره الشارح مبني على ان المراد بالصورة في التعريف العلوم كما سبق وهو ما ذكره في حاشية المطالع لان الوقوع واللاوقوع من قبيل العلوم ولذلك قال بعد ذلك لخصولها تصديق وذهب بعضهم الى ان تلك الصورة هي العلم بناء على انه لا تفاوت بين العلم والعلوم بالا اعتبار فالصورة من حيث وجودها في الذهن علم ومن حيث وجودها في الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله الهمزة وهل الخ) اعلم ان هذه الالفاظ على ثلاثة اقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة ولطلب التصديق تارة اخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم الثاني هل والقسم الاول بقية الالفاظ وبهذا الاعتبار صارت الهمزة اعم فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله واذنانه لوقوع نسبة الخ) عطف الاذنان على انقياد الذهن عطف تفسير والمراد بالاذنان لوقوع النسبة ادراك وقوعها او لا وقوعها فكأنه قال الهمزة لطلب التصديق الذي هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شيئين او لا وقوعها اي ادراك موافقتها لما في الواقع او عدم موافقتها له وتفسير الاذنان بالادراك هو مذهب الناطقة واما عند المتكلمين فهو قبول النفس الشيء والرضى به فهو يرجع لكلام نفساني وهو قول النفس قبلت ذلك ورضيت به واعلم ان ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكما واسنادا وايقاعا وانتزاعا واجبا وسلبا قرره شيخنا العدوي (قوله اقام زيد) اي قد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجا او لا فلا قيل قام

قوله تصديق وكذلك قوله والافهوتصور هكذا بالتكثير فيهما والذي في نسخ الشارح التصديق والتصوير بالتعريف فيهما فلعل ما كتب عليه المحشي نسخة له وليحرر (مصححه)

حصل التصديق والحاصل ان السائل عالم بان بينهما نسبة ملتبسة بالوقوع واللاوقوع
ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الاسمية) لكن دخول الهمزة
على الجملة الفعلية اكثر (قوله غير النسبة) الاولى غير وقوع النسبة اولاً ووقوعها وذلك
كادراك الموضوع والمحمول والنسبة التي هي مورد الايجاب والسلب وانما كان الاولى
ما قلناه لان كلامه يفيد ان ادراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصوراً مع انه تصور الا ان
يقال المراد غير النسبة من حيث وقوعها اولاً ووقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة
واعلم ان الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من
وجهين لفظي وهو ان ماصح ان يؤتى بعده بام المقطعة دون المتصلة استفهام
عن التصور وما صلح ان يؤتى بعده بام المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنوي
وهو ان الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها
والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين احد الشئتين بشيء آخر وهو ان
جعل الهمزة في المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل
وذلك لان تصور الطرفين حاصل قبل السؤال لانه متصور للمسند اليه وهو الدبس
وللمسند وهو الكون في الاتاء قبل السؤال وبعده فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد
السؤال وقوله في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالين ولا يصح ابضاً ان تكون
الطلب التصديق لان التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لانه ادرك قبل السؤال
ان احد الامرين حاصل في الاتاء وهذا الادراك عين التصديق والحاصل ان الهمزة
في المثالين لا يصح ان يكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل
الحاصل واجيب بانه يصح ان تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين
اي تصور المسند اليه من حيث انه مسند اليه وتصور المسند من حيث انه مسند وهذا
غير التصور الحاصل قبل السؤال لانه تصور للمسند اليه والمسند من حيث ذاتهما
وهو تصور على وجه الاجمال وبيان ذلك ان السائل تصور قبل السؤال ذات
الدبس وذات العسل واما الموصوف منهما بكونه في الاتاء فغير متصور له فاذا قيل له
في الجواب دبس تصور الموصوف منهما بكونه في الاتاء وهو خصوص الدبس وكذا
اذا اجيب بالعسل ويصح ان تكون الهمزة في المثالين لطلب التصديق والمراد تصديق
خاص فان التصديق الحاصل قبل السؤال تصديق على سبيل الاجمال وهو ادراك
ان احدهما في الاتاء والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعيين وهو ادراك
ان الحاصل في الاتاء دبس فان قلت حيث كان يصح جعل الهمزة في المثالين لطلب
التصديق فلا وجه لاقتصارهم على كونها لطلب التصور قلت انما اقتصر عليه لكون
تصور المسند اليه او المسند على جهة التعيين هو المقصود للسائل واما التصديق الخاص
فهو حاصل غير مقصود والحاصل ان الهمزة في المثالين القصد بها طلب تصور

(كقولك اقام زيد) في الجملة
الفعلية (وازيد قائم)
في الاسمية (او) لطلب
(التصور) اي ادراك غير
النسبة (كقولك) في طلب
تصور المسند اليه (ادبس
في الاتاء ام عسل) عالماً
بحصول شيء في الاتاء طالبا
لتعيينه (و) في طلب تصور
المسند (افى الخاية دبس
ام في الزق) عالماً بكون الدبس
في واحد من الخلية

والزق طالبا لتعيين ذلك
(ولهذا) اى ولجئ الهمة
لطلب التصور (لم يقيج)
فى طلب تصور الفاعل
(ازيد قام) كما قيج هل زيد
قام ولم يقيج فى طلب تصور
المفعول اعمر اعرفت كما قيج
هل عمرا عرفت وذلك لان
التقديم يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهذا ظاهر
فى اعمر اعرفت لافى ازيد
قام فليأمل (والسؤال عنه
بها) اى بالهمة (هو ما يليها
كالفعل فى اضربت زيدا)
اذا كان الشك فى نفس
الفعل اعنى الضرب
الصادر من المخاطب الواقع
على زيد

خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص وهذا لا ينافى ان السائل عنده قبل
السؤال تصور اجمالى وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك يندفع ما ورد على قول
الشارح عالما بحصول شئ فى الاثناء وقوله عالما بكون الدبس الخ من ان هذا يقتضى
تقدم التصديق على التصور ولا قائل بهذا وحاصل الدفع ان التصور المطلوب بالهمة
تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص وهذا لا ينافى ان السائل عنده قبل
السؤال تصديق اجمالى وهو ما ذكره الشارح وهو مصاحب لتصور المسند اليه
او المسند على وجه الاجمال قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله فى طلب تصور
المسند اليه) اى من حيث انه مسند اليه والافتصور ذاته حاصل قبل السؤال كما
علت وكذا يقال فيما بعده (قوله ادبس فى الاثناء ام غسل) الدبس غسل متخذ
من الزبيب والمراد من الغسل غسل النحل لانه يتبادر عند الاطلاق (قوله لتعيين ذلك)
اى الواحد والحاصل ان السائل فى المثال المذكور عالم بالنسبة اعنى ثبوت الكونية
للدبس والمجهول له هو الظرف المكون فيه فانه وان كان معلوما له انه احدهما الا انه
مجهول من حيث التفصيل اعنى كونه الخاية او الزق لا يقال كون الهمة فى ازيد قائم
للتصديق وفى قولك افى الخاية دبس ام فى الزق للتصور تحكم لان فى الاول ترددا
بين قيام زيد وعدمه وفى الثانى التردد بين كون الدبس فى الخاية وكونه فى الزق
لانا نقول متعلق الشك فى الاول حصول النسبة وعدمها وفى الثانى نفس الموصوف بها
وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام مناسب كون الاول للتصديق الذى هو العلم
بالنسبة دون الثانى وان لم من الشك فى احدهما الشك فى الآخر وحاصله ان
السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول للوضوع او سلبها عنه والسؤال
عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول او مقابله كما تقدم ذلك فى الفرق المعنوية
(قوله فى طلب تصور الفاعل) اى الفاعل المعنوى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك
القيج فيما ذكر مع هل فى المرفوع والمنصوب وعدم القيج مع الهمة فى المرفوع والمنصوب
فقوله لان التقديم اى للمرفوع والمنصوب (قوله لان التقديم الخ) توصيح ذلك ان التقديم
يفيد الاختصاص فيكون مفاد التركيب الاول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى
انه يسئل عن المختص بالقيام هل زيد او عمرو بعد تعقل وقوع القيام فيكون اصل
التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل
ومفاد الثانى السؤال عن خصوص المفعول اى الذى اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى
انه يسئل عن الذى يصدق عليه انه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على
عمرو وغيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وانما سأل عن تعيين
المفعول فالسؤال فى الجملتين لطلب التصور فلو استعملت فيهما هل لافادت طلب
التصديق واصل التصديق معلوم فيهما فيكون الطلب بها تحصيل الحاصل بخلاف استعمال

الهمزة فانه لا ضرر فيه لانها لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا ان استعمال هل
 فيما ذكر من التركيبين ممنوع لانه فيجوز قطعاً انما لم يكن ممنوعاً لجواز ان يكون التقديم
 لغير التخصيص لانه لا يتعين ان يكون للتخصيص فلذا لم يمنع اصل التركيب آه يعقوب
 (قوله فيكون هل) اي لو اتى بهاني هذا التركيب لطلب حصول الحاصل اي لانها
 لطلب التصديق اي وطلب حصول الحاصل عبث (قوله وهذا ظاهر الخ) اي
 واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر في تقديم المنصوب لان تقديم
 المنصوب يفيد الاختصاص مالم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص
 واما كونه للاهتمام او التبرك او الاستلذ اذ فحلاف الغالب واما تقديم المرفوع فليس
 للاختصاص في الغالب بل الغالب فيه ان يكون لتقوى الاسناد واما كونه للتخصيص
 فحلاف الغالب وحينئذ لا يكون هل زيدا قام فيجاءا ذكر نعم بفتح لامر آخر على ما يأتي
 من ان هل في الاصل بمعنى قد فلا يليها الا الفعل غالباً (قوله فليأمل) انما قل ذلك
 لان تقديم المنصوب يكون ايضا لغير الاختصاص كالا هتمام فيساوي تقديم المرفوع
 من جهة ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره وحينئذ فلا فرق بينها وحينئذ
 فيكون الايتان بهل فيجاءا دون الهمزة في تقديم المنصوب والمرفوع ويحجب عنه
 بان النظر في الفرق بينهما للغالب فتقديم المرفوع والمنصوب وان اشتركا في ان كلا يكون
 للاختصاص ولغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص وفي تقديم المرفوع غير
 التخصيص وحينئذ فيكون الايتان بهل فيجاءا دون الهمزة في تقديم المنصوب دون
 المرفوع نظرا للغالب فيهما (قوله هو ما يليها) اي هو تصور ما يليها والتصديق به
 (قوله اذا كان الشك) اي يقول ذلك اذا كان الشك في نفس الفعل اي من حيث صدوره
 من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به والا فالفعل في حد ذاته لا يتعلق به شك ويدل
 لذلك قول الشارح اعني الخ اي تقول ذلك اذا حصل عندك شك في ان المخاطب ضرب
 زيدا ام لا (قوله ان تعلم وجوده) اي اردت ان تعلم ان الضرب وجد من المخاطب ام لا
 (قوله ويحتمل ان يكون الخ) اي فهذا التركيب اعني اضربت زيدا وكداما مائه
 من كل تركيب ولي الهمزة فيه فعل محتمل لان يكون لطلب التصديق ولطلب التصور وتعيين
 احد الامرين بالقرائن اللفظية كافتزان المصادل لمسايلي الهمزة بام المنقطعة او المتصلة
 فمثل اضربت زيدا ام لا لطلب التصديق وقولك اضربت زيدا ام اكرمه لطلب
 التصور او المغنوية كما في افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه فانه سؤال عن التصديق
 بالفرغ منه وقوله الذي كنت تكتبه قرينة على ذلك لانه يفيد ان السائل عالم بان
 المخاطب يكتب كتابا واما قولك اكتب هذا الكتاب ام اشترته فانه سؤال عن
 تصور المسند اي تعيينه والقرينة حالية واذا علمت ان ما ذكره المصنف من المثال
 محتمل للامر من ظهورك ان في كلام المصنف اعني قوله والمسؤل عنهما هو ما يليها

واردت بالاستفهام ان تعلم
 وجوده فيكون لطلب
 التصديق ويحتمل ان يكون
 لطلب تصور المسند بان تعلم
 انه قد تعلق فعل من
 المخاطب بزيد لكن لا تعرف
 انه ضرب او اكرام
 (والفاعل في مانت ضربت
 اذا كان الشك في الضارب
 والمفعول في ازيد اضربت)
 اذا كان الشك في المضروب
 وكذا قياس سائر المتعلقات
 (وهل لطلب التصديق
 فحسب)

كالفعل الخ نظرا وذلك لانه لا يظهر الا اذا كان المسؤول عنه تصور المسند او المسند اليه
 او شئ من متعلقا بهما لان هذا هو الذى يتأتى ايلاؤها ولا يظهر اذا كان المطلوب بها
 التصديق بوقوع النسبة اذ ليس له لفظ واحد يلى الهمة بل دأثر بين المسند والمسند اليه
 فليس احد هما اولى بالايلاء من الآخر وقد يجاب بانه لما كان الغرض عند السؤال بها
 عن التصديق السؤال عن حال النعمة وهى جزء مدلول الفعل فلا بد ان يلى الفعل الهمة
 هذا وبعضهم حل كلام المصنف على ما اذا كان المسؤول عنه احد الطرفين لا النسبة
 ولا وجهه كما علمت بى بحث آخر وهو ان الشارح حل المتن على صورة التصديق
 وجعل صورة التصور احتمالا مع ان التصديق انما يحصل بالطرفين فلم يلى التصديق
 الذى هو المسؤول عنه الهمة فهلا حل المتن على صورة التصور ابتداء كذا فى بس والجواب
 عنه ما علمت فتأمل (قوله لكن لاتعرف انه ضرب او اكرام) اى و اردت بالاستفهام
 تبينه (قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغى ان يراد هنا بالفاعل الفاعل المعنوى
 لا الصناعى اذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله اذا كان الشك فى الضارب) اى تقول
 هذا الكلام لمخاطبك اذا كنت تعلم ان شخصا صدر منه الضرب وشككت فى كونه
 المخاطب او غيره فكأنك تقول له الذى صدر منه الضرب انت ام غيرك فالتشكك هنا
 فى الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله اذا كان الشك فى المضروب) اى ان هذا
 الكلام انما تقوله اذا عرفت ان مخاطبك ضرب احدا وجهلت عين ذلك الاحد فكأنك
 تقول مضروبك ما هو هل هو زيد ام غيره فالتشكك هنا فى المفعول والسؤال هنا
 للتصور ولا يذهب عنك ما بينها عليه آتفا من ان الاستفهام الذى ذكروا انه يراد به
 التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق الخصوص ولهذا صرح اطلاق الشك فيما
 هو سؤال عن تصور الفاعل او المفعول مع ان الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل
 والمفعول من حيث ذاتهما (قوله وكذا قياس سائر المتعلقات) اى العمولات نحو
 افى الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديا ضربت وارا كبا جئت ونحو ذلك آه
 مطول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يقدم على عامله لانه بمنزلة التأكيد بل ادعى
 بعضهم انه توكيد لفظى اصطلاحا كما هو مسطر فى كتب النحو لكن انظر المصدر
 المبين للنوع والعدد هل يتقدم اولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) اى لطلب
 اصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فلا يرد ان الهمة
 ايضا لطلب التصديق دائما لانهما لطلب تصديق خاص وان كان الغرض منه قد يكون
 تصور المسند اليه او المسند كاهم ولذا قال العلامة اليعقوبى المراد بالتصديق هنا
 مطلق ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها لانه متى علم اصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع
 مخصوص عدوه من باب التصور (قوله تحسب) اى اذا عرفت انها لطلب تصديق
 فحسبك هى اى هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه مبنى بعد حذف المضاف اليه

على الضم ومآله القصر على طلب التصديق وان كان ليس من طرقه آه اطول (قوله وتدخل على الجملتين) اى الاسمية والفعلية بشرط ان تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منفي فلا يقال هل لا قام زيد لانها فى الاصل بمعنى قدوهى لا تدخل على المنفى فلا يقال قد لا يقوم زيد واعلم ان عدم دخول هل على المنفى لا ينافى انها لطلب التصديق مطلقا احسن الايجابى والسلبى فيجوز ان يقال هل قام زيد اولم يقم كما صرخ بذلك العلامة المحلى فى شرح جمع الجوامع رادا على التاج السبكى فى المتن المذكور حيث فهم من قولهم انها لا تدخل على منفي انه لا يطلب بها التصديق السلبى (قوله نحو هل

قام زيد وهل عمرو قاعد) اورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعلية لكونها فى الاصل بمعنى قد (قوله اذا كان المطلوب حصول التصديق الخ) الاولى ان يقول اذا كان المطلوب التصديق بثبوت القيام زيد الخ وذلك لان التصديق كما مر حصول وقوع النسبة اولا ووقوعها فيتحل المعنى اذا كان المطلوب حصول حصول الخ ولا معنى له الا ان يجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع فكأنه قال اذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام زيد اى ادراك ان هذا

الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسدين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد الخ) اى امتنع الجمع بينها وبين ما يبل على السؤال عن التصور نحو قولك هل زيد قائم ام عمرو (قوله لان وقوع المفرد الخ) هذا علة لاعلية اى وامتنع هل زيد قائم ام عمرو ولاختصاصها بطلب التصديق لان وقوع المفرد وهو عمرو هنا اى بعدام الواقعة فى حيز الاستفهام دليل على ان ام متصلة اذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها بان يقال ام عندك بشر ولا يقال ان ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزء من الجملة وانها منقطعة لان وقوع المفرد الذى هو جزء جملة بعدام المنقطعة جوازه مشروط بكونها بعد الخبر نحو انها لابل ام شاة وهنالىست واقعة بعد الخبر وانما سميت ام هذه منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها لان الغرض من الايتان بها الانتقال من كلام الى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضربية وانما سميت ام المتصلة بذلك لان اتصال ما قبلها بما بعدها (وقوله وهى لطلب تعيين احد الامرين) اى المفرد الذى قبلها والمفرد الذى بعدها واما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فلطلب التصديق فيجوز وقوعها بعد هل تأكيذا (قوله مع العلم بثبوت اصل الحكم) اى المحكوم به والعلم بثبوت المحكوم به تصديق وحاصله انها لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مشروط بالتصور فكيف يصح طلب التصور بام المتصلة مع حصول التصديق فى نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجدهما (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم

وتدخل على الجملتين) نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد (اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام زيد والعقود لعمرو) ولهذا اى ولاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قائم ام عمرو) لان وقوع المفرد ههنا بعد ام دليل على ان ام متصلة وهى لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم فقط

قوله لا اجزائه لعل الاول
لاجزء بالافراد ليناسب
ما قبله (صححه)

اي التصديق اي قام المنصلة تفيد ان السائل عالم بالحكم وهل تفيد انه جاهل به لانها
لطلبه وحينئذ فين هل وام المذكورة تدافع وتناقض فيمتنع الجمع بينهما في تركيب واحد
وتفسير الحكم بالتصديق بناء على ان التصديق بسيط وانه عبارة عن الحكم وان تصور
المسند والمسند اليه والنسبة اي ادراك الكل منها شرط للتصديق لا اجزائه وهذا هو
مذهب الحكماء وهو المختار وقيل ان التصديق مركب من تصور المسند والمسند اليه
والنسبة ومن الحكم وهو ادراك ان النسبة واقعة او ليست الواقعة فان قلت لم لا يكون
المطلوب بنحو قولنا هل زيد قام ام عمرو الامرين معا عني طلب التعيين وطلب الحكم
بان يكون المطلوب بهل التصديق وبام التعيين ويقصد ان معا باللفظين المختلفين اذ
طلب التعيين لم يقصد بهل بل بام وطلب الحكم لم يقصد بام بل بهل وحينئذ فيسوغ
الجمع بين هل وام المنصلة قلت المراد ان الجملة الواقعة فيها هل لا تكون الا لطلب
التصديق والجملة الواقعة فيها ام لا تكون الا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدي
الى التناقض على ان طلب التعيين بام يستلزم كون التصديق باصل الحكم حاصل اذ قد
قلنا انها لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل تقتضي عدم
حصوله وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من اصله (قوله ولو قلت
الخ) افاد بهذا ان محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بام بعد هل فلولم تذكر فانه
لا يمتنع بل يكون قبيحا لا سجي من قول المصنف لان التقديم الخ (قوله ولهذا ايضا فيج)
اي ولاجل اختصاصها بالتصديق فيج استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول
اصل النسبة وهو ما تقدم فيه المعلوم على الفعل سواء كان ذلك المعمول مفعولا بنحو
هل زيدا ضربت او غيره بنحو افي الدار جلست وارا كابا جئت واعندك قام عمرو
(قوله لان التقديم) اي تقديم المعلوم على الفعل (قوله بسندى) اي يقتضى
غالبا (قوله حصول التصديق) اي حصول العلم للتكلم (قوله بنفس الفعل)
اي بنفس وقوع الفعل كالضرب اي ان التقديم يقتضى ان التكلم عالم بوقوع الفعل
(قوله فتكون هل الخ) اي لانها لطلب التصديق (قوله وهو محال) اي و
حصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثا (قوله وانما لم يمتنع) اي مع
ان العلة المذكورة تقتضى منعه لاحتمال ان يكون زيدا اي في المثال المذكور مفعول
فعل محذوف اي مقدر قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا والتقدير هل ضربت زيدا
ضربته وحينئذ فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعى التصديق بحصول نفس الفعل
(قوله اويكون التقديم مجرد الاهتمام) اي للاهتمام المجرد عن التخصيص اي وحينئذ
فلا يكون التقديم مستدعىا للتصديق بحصول الفعل فلا تكون هل لطلب حصول
الحاصل (قوله لكن ذلك) اي ما ذكر من كون زيد مفعولا محذوفا او مفعولا
للمذكور قدم لجرد الاهتمام لا التخصيص (قوله خلاف الظاهر) اي لما يلزم على التقدير
الاول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة

ولو قلت هل زيد قام بدون
ام عمرو فنجح ولا يمتنع لما
سجي (و) لهذا ايضا
(فج هل زيدا ضربت
لان التقديم

يستدعى حصول التصديق
بنفس الفعل) فيكون هل
لطلب حصول الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع
لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف
اويكون التقديم لجرد
الاهتمام لا التخصيص لكن
ذلك خلاف الظاهر
(دون) هل زيدا (ضربته)
فانه لا يقيح (لجواز تقدير
القسر قبل زيدا) اي هل
ضربت زيدا ضربته

الغالب المتبادر اذا لغالب في تقديم المنسوب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قبيحة
واذا علمت ما يلزم على كل منهما ظهرت ان كلا من الاحتمالين بعيد مرجوح الا انه
مع بعده يكفي في تصحيح قولك هل زيدا ضربت فلذا عد المصنف قبيحا لا تمتنع بقى
شيء آخر وهو ان مقتضى ما ذكر انه اذا قدم المفعول بقصد الاهتمام نحو وجه الحبيب
اتمنى كان قبيحا لمخالفة الغالب قال العلامة العقوبى قبل ولا قائل به وعلى هذا فيكون
القبح مخصوصا بتقدير الفعل وحينئذ يراعى ما حصل في نفس الامر فان قصد التخصيص
امتنع وان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاهتمام لم يقبح ولا يراعى في القبح كون
التقديم مظنة للتخصيص سواء قصد اولاهو ظاهر كلام الشارح وفي هذا المقام بحث
ذكره شيخنا الشهاب الملوى في شرح الفيه وحاصله انه اذا نظرنا الى الاحتمال لزم
جواز مثل هل قام زيد ام عمرو لاحتمال تقدير فعل بعد ام لتكون منقطعة وان كان خلاف
الظاهر اذ مخالفة الظاهر لا تقتضى الامتناع على ما ذكرتم وان اقتضت القبح واجاب
بان نحو هل زيد قام ام عمرو لم يقع في كلام العرب حتى يتكلف صحته ولو على قبح اذ
ام المنقطعة المذكور بعدها المفرد الممول المحذوف انما نطقوا به بعد الخبر نحو انها لابل
ام شاة واما ام المذكورة في الاستفهام فلم ينطقوا بعدها الا بالجملة بخلاف نحو هل زيدا
ضربت فانه وجد في كلامهم فاضطررنا الى تكلف صحته ولو على قبح اذ لو كان يمتنع
لما نطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) اى فيكون الجمل عليه بعيدا والجمل على
التخصيص ارجح واذا كان المقتضى للامتناع راجحا كان هذا المثال قبيحا مع ذلك
الاحتمال المرجوح الكافى في تصحيحه (قوله دون هل زيدا ضربته) اشار المصنف
بهذا الى ان القبح المذكور حيث لا ينصل العامل بشاغل كافى المثال السابق اما اذا اتصل
به كهذا المثال فلا يقبح (قوله لجواز تقدير المفسر الخ) اى لجواز ذلك جوازا راجحا
لان الاصل تقديم العامل على الممول وحينئذ فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
لان السدال حينئذ يكون عن اصل ثبوت الفعل لاعن المفعول بعد العلم باصل الثبوت
وحيث كان لا يستدعى حصول التصديق فتكون هل لطلبه فيحسن وبما قلناه من ان المراد
الجواز الراجع اندفع ما يقال ان مطلق الجواز لا يخلص من القباحة ولا يفضها وانما عبر
بالجواز اشارة الى انه قد لا يقدر المفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز ايضا لكن بمرجوحه
ويكون التقدير هل زيدا ضربت ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص ويلزمه
الفساد السابق والحاصل ان هذا المثال يحتمل احتمالين احدهما راجح والاخر مرجوح
ويلزمه الفساد فحمل على الراجع فلذا كان خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) اى وانما
حصل قبحه لاجل كون التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله
قدم للتخصيص) اى والتقديم للتخصيص يستدعى حصول التصديق بنفس المعرفة

(وجعل السكاكى قبح هل
رجل عرف لذلك اى
لان التقديم يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل
لما سبق من مذهبه من
ان الاصل عرف رجل
على ان رجل يدل من
الضمير في عرف قدم
للتخصيص)

والجمل انما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل ولم يجعل السائل المذكور بمنعاً لجواز ان لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل (قوله ويلزمه) اي حيث جعل علة القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخرًا للتخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام والتقوى لان اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة للتخصيص في رجل عرف لكونه لاسبب سواء لكون المبتدأ نكرة واما المعرفة فنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص واذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعي الخ) تفرع على النفي اي ليس للتخصيص الذي يفرع عليه استدعاء الخ (قوله مع انه قبح باجتماع النجاة) مرتبط بقوله ويلزمه ان لا يقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع انها اذ رأت الفعل في حيزها لا ترضى الابعاقته وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون قبحاً باجتماع مع ان صاحب الفصل خرج به على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب الفصل من التوجيه انما هو تصحيح للنطق بالوجه القبح لانه توجيهه مع كونه شائفاً حسناً (قوله وفيه نظر) اي وفي هذا اللزوم نظر وهذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي وحاصله ان ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكي لان انتفاء علة من علل القبح وهي كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه ان يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز ان يقول فيه بالقبح لعله اخرى اذ لا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل فاللازم على ما قاله عدم وجود القبح لذلك العلة لان نفي القبح مطلقاً كما قال المصنف اهـ لكن هذا الجواب انما يظهر اذا لم تكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال ولا اختصاصه بالتصديق قبح هل زيد اعرفت الا ان يقال تقديم قوله لا اختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر (قوله لان ما ذكره) اي المصنف (قوله لجواز ان يقبح) اي هل زيد عرف عند السكاكي لعله اخرى هي ما ذكره غيره من ان هل في الاصل بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فكذا ما كان بمعناها فيكون السكاكي قائلاً بما علل به غيره في قبح هذا التركيب (قوله وعلل غيره فقبحهما بان هل الخ) اي علل غيره فقبحهما بعلة اخرى غير ما علل بها هو وهي ان هل دائماً بمعنى قد في استعمالها الاصل والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فاصل هل عرف زيد اهل عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل التي بمعنى قد فكأنه قيل اقد عرف زيد فقول الشارح واصله اي اصل هل بمعنى قد اهل بهمزة الاستفهام اشارة لذلك قال ابو حيان في الانصاح وذكر جماعة من النحويين واهل اللغة ان هل قد تكون بمعنى قد مجردة عن الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى هل اتى علي الانسان حين من الدهر ثم ان المراد بمعنى قد المذكورة قيل

(ويلزمه) اي السكاكي
(ان لا يقبح) عمل زيد عرف
لان تقديم المظهر المعرفة
ليس للتخصيص عنده حتى
يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل مع انه قبح
باجتماع النجاة وفيه نظر
لان ما ذكر من اللزوم
بمنوع لجواز ان يقبح
لعله اخرى (وعلى غيره
اي غير السكاكي) (فقبحهما)
اي قبح هل رجل
عرف وهل زيد عرف

التقريب اى قد اتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الازمان الطويل المتمدل يمكن
 شيأ مذكورا كذا في الكشف وفسرها غيره بقدر خاصة لكن حل قد على معنى التحقيق
 لا على معنى التقريب وحلها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قبل لقوم يتوقعون الخبر
 في شان آدم قد اتى على الانسان وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيأ مذكورا
 وذلك الحين من كونه طيبا (قوله بمعنى قد) اى ملتبسة بمعنى قد وهو التقريب
 او التحقيق او التوقع على الخلاف في ذلك (قوله وترك الهمة قبلها) اى قبل هل
 و اشار بقوله لكثرة الخ الى انها قد تقع في الخبر كما في قوله تعالى هل اتى على الانسان
 حين من الدهر كما مر (قوله وفوعها في الاستفهام) اى في الكلام الذى يراد به
 الاستفهام (قوله فقيمت هى مقام الهمة) اى والفى منها معنى قد (قوله وتطفلت
 عليها في الاستفهام) اى في افادته وفيه ان هذا يقتضى ان هل غير موضوعه للاستفهام
 فيناقى ما سبق من انها موضوعه لطلب التصديق واجيب بان وضعها لذلك باعتبار
 العرف الطارى فلا يناقى انها تطفلت على الهمة في افادة معناها (قوله وقد من
 خواص الافعال الخ) هذا من تمة التعليل وكذا ما هى معناه لكن لما كان الفرع لا يعطى
 حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم اما بيقع ان كان في الجملة فعل
 او بدونه ان لم يكن فيها فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فان
 دخولها عليه ممنوع (قوله وانما لم يقيج الخ) هذا جواب عما شأن مقتضى هذا التعليل
 ان يقيج دخولها على الجملة الاسمية التى طرفها اسمان نحو هل زيد قائم مع انه جاز بل
 يقيج فاق فرق بين ما اذا كان الخبر فعلا قلتم بيقعها واذا كان اسما قلتم بعدم بيقعها مع ان
 مقتضى التعليل استواء الامرين في القيج وحاصل ما اجاب به الشارح انه فرق بين
 الامرين وذلك لانه اذا كان طرفا الجملة اسمين لم ترهل الفعل في خبرها فتدخل عنه
 ويراعى فيها معنى الاستفهام الذى نقلته واذا كان الخبر فعلا رأت هل الفعل في خبرها
 فلا ترضى الابعاضة نظرا لمعناها الاصلى وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على
 الفعل (قول في خبرها) اى في قرب خبرها والا فغيرها مشغلا لا يقبل غيرها
 (قوله ونسبت) اى ولم تذكر المعاهد والاطوان قائلة ما غاب عن العين غاب عن الخاطر
 (قوله تذكرت اليهود) اى العهد الذى بيننا وبينه من حيث انها في الاصل بمعنى
 قد المختصة بالفعل وكان المناسب ان يقول قائمها تذكر اليهود ونحن الى الالف
 المؤلف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله
 وحنت الى الالف المؤلف) المراد بالالف المؤلف الفعل وحنت بالتخفيف بمعنى مالت
 وعطفت من حنا يحنو حنوا بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا والمألوف تأكيد
 لما قبله (قوله فلم ترض بافراق الاسم بينهما) اى لم ترض بتفريقه ولو بحسب الصورة
 الظاهرية وذلك فيما اذا قدر الاسم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور وكان المناسب

قوله من كونه طيبا هكذا
 في النسخ ولعله تحريف
 والاصل حين كونه او
 وقت كونه تأمل (مصححه)

(بان هل بمعنى قد في الاصل)
 واصله اهل (وترك الهمة
 قبلها لكثرة وفوعها في
 الاستفهام) فقيمت هى مقام
 الهمة وتطفلت عليها في
 الاستفهام وقد من خواص
 الافعال فكذا ما هى بمعناها
 وانما لم يقيج هل زيد قائم
 لانها اذا لم تر الفعل في خبرها
 ذهلت عنه ونسبت
 بخلاف ما اذا رأت فعلها
 تذكر اليهود وحنت الى
 الالف المؤلف فلم ترض
 بافراق الاسم بينهما

ابدال افتراق بتفريق اذ لا يقال افتراق زيد بين بكر وعمر وانما يقال فرق بينهما او
افتراق منهما تأمل (قوله وهى) اى هل المنقولة للاستفهام فلا ينافى صحة دخول
هل التى بمعنى قد على الحال قاله سم وقوله تخصص المضارع بالاستقبال اى تخلصه
لذلك بعد ان كان محتملا له وللحال وذلك لانها لما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها
مقتضاه وهو تخلص الفعل المضارع للاستقبال لان حصول الامر المستفهم عنه يجب
ان يكون استقباليا اذ لا يستفهم عن الواقع فى الحال حال شهوده الا ان يكون على وجه
آخر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية والماضى فظاهره بقاء كل منهما على اصله وانما
لا تؤثر فى احدهما شيئا (قوله بحكم الوضع) اى لا بالقرائن بمعنى ان الواضع وضع هل لتخصيص
المضارع بالاستقبال اذا دخلت عليه بعد ان كان محتملا له وللحال واعلم انها ليست من
الحروف المغيرة لمعنى الفعل لانها فى الاصل بمعنى قد وهى لاتغيره فلا يرد ما قيل
انها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضى بالاستقبال مع انه ليس
كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا (قوله فلا يصح الخ) اى فلاجل
انها تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح ان تستعمل فيما يراد به الحال كما فى قولك هل
تضرب زيدا وهو اخوك ووجه عدم الصحة ان هل للاستقبال والفعل الواقع بعد هاهنا
حالى فقد تنافى الامران والدليل على ان الفعل هنا حالى ان جلة وهو اخوك حالية مضمونها
حاصل فى الحال ومضمون الحال قيد فى عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الاخوة
ثابتا فى الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان العامل ايضا واقعا فى الحال والحاصل
ان مضمون الحال قيد للعامل ثم ان كان مضمون الحال حاصل فى حال التكلم كافى هذا
المثال لزم ان يكون مضمون العامل حاصل فى تلك الحال ايضا لوجوب مقارنة المقيد
لقيدته فى الزمان وان لم يكن مضمون الحال ثابتا فى حال التكلم كافى قولك جازيذرا كبا
لم يكن مضمون العامل حاصل فى تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوى وظهر لثمنه ان
المراد بعدم الصحة فى قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وان امكن عقلا
ولا يقال ان اطلاق عدم الصحة مشكل لان هل قد تكون بمعنى قد وقد لاتنافى الحالية
لانا نقول كلامنا فى هل المنقولة للاستفهام لافى هل مطلقا كما مر آه يس (قوله فى ان
يكون) متعلق بقول محذوف اى فلا يصح قولك هذا فى حالة كون الضرب واقعا
فى الحال فان فى كلام الشارح مصدرية وهل يصح ان تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن
اى لا يصح قولك هذا فى زمن يكون الضرب واقعا الخ والظاهر عدم الصحة لان جلة
يكون الضرب الخ صفة لآن ولا عائد فيها (قوله على ما يفهم) اى وهو هناك ذلك
على ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك فان الشائع فى العرف انه اذا قيل زيدا اخوك كان
معناه انه متصف بالاخوة فى الحال وانما قيد بالعرف لان معنى زيد اخوك بحسب الوضع
انه ثبت له الاتصاف بالاخوة ساعة ما ولو فى الماضى كذا قرر شيخنا العدوى والحاصل

(وهى) اى هل (تخصص
المضارع بالاستقبال) بحكم
الوضع كالسين وسوف
(فلا يصح هل تضرب
زيدا) فى ان يكون الضرب
واقعا فى الحال ما يفهم
عرفا من قوله

ان تقيد الضرب بالاخوة يفيد شيئين احدهما الانكار لان من انكر الما كضرب الاخ
صدافة او نسبوا الآخر حالة الضرب لان الاخوة حالة اذ لا يراد استقبالها ولا مضميها
لان الاستفهام الانكارى لا يناسبه الا الحال اذ لا معنى لمقولنا انضرب زيدا وهو
سيكون لك اخا يعنى وهو عدو الآن لان ذلك تعسف واذا كانت الاخوة حالة وهى
قيد فى الفعل افادت ارادة الحال فى الفعل لوجوب مقارنة المقيد بقيد فى الزمان واذا
كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمفاد هل مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ
فلا يصح ان يقال ما ذكر من المثال (قوله وهو اخوك) قبل المراد بالاخوة التأخى وهو
الصدافة لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حلا مؤكدة فلم يجوز دخول الواو
عليها كما تقرر فى النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا سهو ظاهر لان الحال
المؤكدة ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لا يكون الاسما غير حدث كما نص عليه
الرضي آه اى وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء اريد بالاخوة الصدافة او الاخوة
الحقيقية (قوله قصدا الخ) اى يقال كل من المثالين فى حالة القصد الى انكار الفعل او تقولهما
حالة كونك قاصدا لانكار الفعل الواقع فى الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب
اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب اخا (قوله بمعنى الخ) متعلق
بانكار اى قاصدا انكاره بهذا المعنى وانما قيد بذلك اشارة الى انه انكار توبيخ وهو
مستلزم لوقوع الفعل لانه انكار نكذيب وابطال مستلزم لعدم ونوع الفعل والودور
عليه ان انكار الفعل الواقع ونفيه باطل وسيأتى ان شاء الله تعالى ان الانكار يكون
لهذين المعنيين (قوله لا ينبغي ان يكون ذلك) اى ان يقع منك الضرب فلا نكار
انما تسلط على الانباء (قوله لان هل الخ) هذا تعليل لعدم الصحة فى المثال الاول
فى كلام المصنف وللصحة فى المثال الثانى فيه وهذا التعليل بشير الى قياس من الشكل
الاول حذف كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خصص
الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال ينبج هل لا تصلح
لانكار الفعل الواقع فى الحال وذلك لنا فى مقتضيهما وبلزم من ذلك عدم صحة المثال
المحتوى عليها اذا كان الفعل حاليا كما فى المثال الاول فقول الشاح فلا تصلح الخ
اشارة للنسبة والد حوى لازمة لها (قوله وقولنا) مبتأ وقوله ليعلم خبره (قوله
فى كل ما) اى فى كل تركيب يوجد فيه قرينة بل فى كل ما اريد به الحال وان لم يكن
قرينة غاية الامر انا لانطلع على البطلان بدون القرينة الا انه فى نفسه غير صحيح
لا يسوغ للتعامل وكلام الشارح بهم حصر الامتناع فى القرينة آه سم (قوله سواء عمل
الخ) الاوضح ان يقول سواء كانت القرينة لفظية كما اذا عمل المضارع فى جملة حالة كقولك
انضرب زيدا وهو اخوك فان قولك وهو اخوك قرينة على ان الفعل المنكر واقع فى الحال
او كانت حالة كقوله اتقولون على الله ما لا تعلمون الخ فان القرينة فى الامثلة الثلاثة

(وهو اخوك كما يصح
انضرب زيدا وهو اخوك)
قصد الى انكار الفعل الواقع
فى الحال بمعنى انه لا ينبغي
ان يكون ذلك لان هل
تخصص المضارع
بالاستقبال فلا تصلح
لانكار الفعل الواقع فى الحال
بخلاف الهمة فانها تصلح
لانكار الفعل الواقع فى
الحال لانها ليست مخصصة
للمضارع بالاستقبال وقولنا
فى ان يكون الضرب واقعا
فى الحال ليعلم ان هذا الامتناع
جارى فى كل ما يوجد فيه قرينة
ندل على ان المراد انكار
الفعل الواقع فى الحال سواء
عمل ذلك المضارع فى جملة
حالة كقولك انضرب
زيدا وهو اخوك او لا
كقوله تعالى

المذكورة حاله وهي التوبيخ لانه لا يكون الاعلى فعل واقع في الحال او في الماضي
لاعلى المستقبل وقد يقال بعد كون الفعل واقعا في الحال في الامثلة الثلاثة اذ القول
وقع من الخطاب المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الابداء الان يقال لما كان
هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا او ان
كلا منهما حال من حيث الامة عليه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله اقولون الخ)

الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم ان الملائكة بنات الله (قوله فلا يصح وقوع
هل في هذه المواضع) اي التي دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع في الحال وانما
لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال التام في حصول الفعل الحالى (قوله
ومن الجائز الخ) اعلم ان السبب في عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل
المضارع معناه واقعا في الحال وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع
خلصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التنا في والسبب في الامتناع
على كلام ذلك البعض هو ان هل لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا
في الاستقبال وحيث فلا يجوز تقييده بالحال وهو في هذا المثال قد قيد بها (قوله
ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازي وقوله في شرح هذا الموضع اي من المفتاح
(قوله لا يجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والقيد والمقيد يجب
اقتراحهما في الزمان اي وهو في هذا المثال قد قيد بها وعمل فيها وقوله واعماله فيها
عطف لازم على ملزوم (قوله ولعمري الخ) اي ولجائى ان مقالة هذا البعض كذبة
من غير شك فالقرينة الكذب والمريية الشك وفي تسميته ذلك فريية تسمح لان الافتراء
تعمد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيجئ زيد الخ) اي فالجئ مستقبل بدليل السين
وقد قيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد سأضرب زيدا قائم مستقبل بدليل السين
وقيد بالحال التي هي جملة اسمية لكننة والكننة في تعداد الامثلة الاشارة الى انه
لا فرق بين ان تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة او جملة (قوله كيف وقد
قال الخ) اي كيف تصح مقالة هذا البعض والحال ان الله تعالى قال سيدخلون
جهنم داخرين اي صاغرين فان الدخول استقبالي بدليل السين وقد قيد بالحال وهي
قوله داخرين قبل في تمثيل الشارح بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض
وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام قوله انما يؤخرهم الخ) قالنا خير
لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبال وقد قيد بالحال وهي قوله مهطعين اي مسرعين
(قوله وفي الحماسة) هو ديوان لابي تمام جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحماسة اي
الشجاعة والمراد بالفعل في البيت الدفع من باب اطلاق المزوم واردة اللازم وبالسيف
متعلق باغسل وهو على تقدير مضاف اي باستعمال السيف في الاعداء وجالبا حال
من فاعل اغسل وهو محل الاستشهاد لان عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقتراحه بالسين

اقولون على الله ما لا تعلمون
وكقولك اتؤذى اباك
واتشم الامير فلا يصح
وقوع هل في هذه المواضع
ومن الجائز ما وقع
لبعضهم في شرح هذا
الموضع من ان هذا الامتناع
جيب ان الفعل المستقبل
لا يجوز تقييده بالحال واعماله
فيها ولعمري ان هذه فريية
ما فيها مريية اذ لم يقل عن احد
من النحاة امتناع مثل سيجئ
زيد راكبا وسأضرب زيدا
وهو بين يدي الامير كيف
وقد قال الله تعالى سيدخلون
جهنم داخرين واتما
يؤخرهم ليوم تشخص
فيه الابصار مهطعين و
في الحماسة سأغسل عني
العار بالسيف جالبا على
فضاء الله ما كان جالبا *

وعلى متعلق بجالب وقضاء الله بالرفع فاعل جالبا الاول وما كان جالبا مفعوله والقضاء بمعنى الحكم والمعنى سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الاعداء وانكارهم واذينهم واذا دفع العار في هذه الحالة فيكون دفعه في غيرها بالاول فالقصد المبالغة في انه لا يترك دفع العار في حال من الاحوال ويصح نصب القضاء على انه مفعول لجالبا وفاعله ما كان جالبا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر القدور واصله الله لكونه بمعنى امانه الله والمعنى سأدفع العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب الموت الشيء الذي كان جالبه على فهي حال سببية على الاحتمالين راقعة للظاهر والضمير العائد على ذي الحال منها هو ضمير على المتعلقة بجالبا الثاني على الاحتمال الثاني لانه من متعلقات السببي وجالبا الاول على الاحتمال الاول والضمير في ما كان على هذا التقدير الثاني عائد على ما هو اسم كان وجالبا خبرها واما على التقدير الاول فالضمير في كان عائد على القضاء وكان الواجب ابرازه لجرائه على غير من هوله والعائد على الموصول او الموصوف محذوف وبعد البيت المذكور

* واذا هل عن داري واجعل هدمها * لعرضي من باقي المذمة حاجبا

* ويصغر في عيني تلادي اذا اثنت * يميني بادراك الذي كنت طالبا *

يريد اى اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على فلي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني اتفاق تلادي اى الى القديم عند انصراف يميني حائرة للمطلوب (قوله وامثال هذه) اى ونظائر هذه الامثلة والشواهد اكثر من ان تحصى اى اكثر من ذي ان تحصى اى اكثر مما يمكن ان يحصى هذا هو المراد الا انه توسع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد وبهذا اندفع ما يقال ان مابعد من وهو الاحصاء اى الضبط بالعد لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الكثرة فلا صحة للتعبير باسم التفضيل (قوله واعجب من هذا) انما كان اعجب لانه دليل قاسد يظهر مما جعله دليلا على دعواه اعنى قول النحاة لان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها وقوله اى ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا مخالف لما في المطول فانه يقتضى ان ذلك السامع المستدل بكلام النحاة بعض آخر غير الاول وكذا كلام العلامة اليمقوبى (قوله لما سمع قول النحاة الخ) اعلم ان النحاة اشتهروا في الجملة الحالية ان تكون غير مصدرية بعلم استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك يناق الاستقبال واعترض عليهم بان الحال بالمعنى الذى نحن بصده يجمع كلا من الازمنة الثلاثة ولا مناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الانفصال

وامثال هذه اكثر من ان
تحصى واعجب من هذا انه
لا سمع قول النحاة يجب تجريد
صدر الجملة الحالية عن علم
الاستقبال لتناقى الحال
والاستقبال

اذا وقعت قبودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم بها استقباليتهما وحاليتها
وماضويتها بالنظر لذلك القيد لا بالنظر لزمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ
يظهر صحة كلامهم من اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم
كونها مستقبلة بالنظر الى عامها آه نصريح (قوله عن علم) اي علامة الاستقبال
كالسين وسوف ولن وهل (قوله بحسب الظاهر) اي وان لم يكن هناك تناف بحسب
نفس الامر اذ الكلام في الحال النحوية وهي لاتنافي الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا
وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها ايا كان
والتنافي انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل (قوله على ما سذكركه) اي
في بحث الحال في اواخر باب الفصل والوصل في التذنيب (قوله حتى لا يجوز) تقرير
على قوله يجب تجريد او على التنافي (قوله فهم منه الخ) جواب لما وهذا الذي فهمه
من كلامهم غير ما قالوه فالذي ادعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال
والذي فهمه وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لانفس الحال
كاهو الواقع في كلام النحاة وبين الامر بين بعيد ولعل منشأ فهمه كما في عبد الحكيم
انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التي وقعت الحال قبدا لها مع
ان مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لوجوب تجريد
الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال (قوله مثل
هل بضرب) اي فلا يقال هل يضرب زيد وهو راكب مثلا ولا يضرب زيد وهو
راكب ولان يضرب زيد وهو راكب (قوله واورد هذا المقال) اي كلام النحاة
وهو انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
في الظاهر وقوله دليلا على ما ادعاه اي من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال
وفي بعض النسخ واورد هذا المثال بالهاء الثلاثة اي يا تبنى زيد سيركب اولن يركب
فالراد بالثال جنسه اي انه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال واستدل
على ذلك بمنع يا تبنى زيد سيركب اولن يركب (قوله ولم ينظر في صدر هذا المقال)
اي وهو قولهم يجب تجريد صدر الجملة الحالية الخ فلو تأمل ادنى تأمل فيما قالوه لوجد
ان الذي يجرده صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال فسيحان من لا يسهو وفي نسخة
ولم ينظر في صدر هذا المثال بالهاء الثلاثة بمعنى يا تبنى زيد سيركب اي فلو نظر في صدره
لعرف انه ليس في صدره علم استقبال وانما هو في آخره في الجملة الحالية (قوله انه لبيان
امتناع الخ) اي لبيان امتناع نصير العامل في الحال بعلم الاستقبال (قوله
ولاختصاص التصديق بها الخ) علة مقدمة على العلول اعنى قوله كان لها مزيد الخ
اي وكان لها مزيد اختصاص بما زمانيته اظهر لاجل اختصاص التصديق بها ولاجل
تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العلة اهتماما بها ولاجل ان يكون اسم الإشارة

بحسب الظاهر على
ما سذكركه حتى لا يجوز
يا تبنى زيد سيركب اولن
يركب فهم منه انه يجب
تجريد الفعل العامل
في الحال عن علامة
الاستقبال حتى لا يصح
تقييد مثل هل يضرب
وسيضرب ولن تضرب
بالحال واورد هذا المقال
دليلا على ما ادعاه ولم ينظر
في صدر هذا المقال حتى
يعرف انه لبيان امتناع
نصير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال (ولاختصاص)
التصديق بها

في قوله بعد ولهذا كان الخ عائداً على اقرب مذكور (قوله اي لكون هل الخ) اشار الشارح بذلك الى ان الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور وان في الكلام حذف مضاف والاصل ولاختصاص طلب التصديق بها اي وكونها مقصورة على طلب التصديق لاتعداء لطلب التصديق وليست الباء داخلة على المقصور عليه اذ التصديق يتعداها للهزة فالباء هنا بمنزلة قولك نخمس ربنا بالعبادة بمعنى ان عبادتنا مقصورة عليه تعالى لانه تعالى لا يكون له غير ها وهذا بخلاف الباء في قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فانها داخلة على المقصور عليه فقد جمع المصنف في العبارتين استعمالاً التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كاذكر فيما سبق) اي في قوله وهل لطلب التصديق فحسب (قوله مزيد اختصاص) اي اختصاص زائد وانما قال مزيد لان للاستفهام مطلقاً نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف في علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لانه لا يقبل التفاوت اي ان تعلقها بالفعل ودخولها عليه ازيدوا اكثر من دخولها على الاسم او المراد به الاستدعاء اي ان استدعاءها الفعل ازيدوا من استدعاء غيرها له (قوله بما كونه زمانياً) اي بموالاته ما كونه زمانياً فقيه حذف مضاف (قوله اظهر) اي من زمانية غيره كالاسم (قوله كالفعل) اي النحوي والايان بالكاف يقتضي ان ما زمانيته اظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الامر كذلك اذ ما زمانيته اظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الاولى ان يقول وهو الفعل ويحذف الكاف الا ان تجعل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل من اول وهلة بان يقول كان لها مزيد اختصاص بالفعل اشارة الى ان زيادة اختصاصها به من حيث اظهرية زمانه لامن جهة اخرى كدلالته على الحدث مثلاً ويصح ان يكون تمثله باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانياً اظهر فان مفهومه اعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه لا باعتبار ادخالها لاسم الفعل بناء على انه يدل على الحدث والزمان لاعلى لفظ الفعل كما قال النووي لان هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتأمل (قوله فان الزمان الخ) علة لكون الفعل زمانية اظهر من الاسم وقوله جزء من مفهومه اي ودلاله الكل على جزئه اظهر من دلالة الشيء على لازمه (قوله حيث يدل) اي اذا دل عليه بان كان وصفاً كما ناضارب الآن او غداً (قوله بعروضه له) اي بسبب عروض الزمان لذلك الاسم اي لدلوله من عروض اللازم للزوم وذلك لان اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه فالخاصل ان الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع بخلاف الاسم فانه قد ينفك عنه من حيث هو اسم وهذا لا ينافي عروضه اي لزومه لدلوله اذا كان وصفاً (قوله اما اقتضاء الخ)

اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق
وعدم مجيهاً للتصديق
كاذكر فيما سبق (وتخصيصها
المضارع بالاستقبال كان
لها مزيد اختصاص بما
كونه زمانياً اظهر) وما
موصولة وكونه مبتدأ
خبره اظهر وزمانياً خبر
الكون اي بالشيء الذي
زمانيته اظهر (كالفعل)
فان الزمان جزء من مفهومه
بخلاف الاسم فانه
انما يدل عليه حيث يدل
بعروضه له اما اقتضاء
تخصيصها المضارع
بالاستقبال لمزيد اختصاصها
بالفعل

مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله لمزيد اختصاصها واللام للتوبة متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ والمضارع مفعول تخصصها وقوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل اشارة الى ان الكلف في قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاهر) وذلك لان هل اذا كانت تخصص الفعل المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لان الفعل المضارع وع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ولانها اذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها في المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل والاماثرت في بعض انواعه وبما ذكرناه اندفع ما يقال ان غاية ما يفيد هذا التعليل الثاني الواقع في التثنية ان هل اذا دخلت على المضارع خصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسماء حتى يتم ما ذكره لجواز ان تدخل عليه قليلا واذا دخلت عليه خصصته ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وحاصل الدفع انها لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازما للنوع كان لازما للجنس واعلم ان تفصيل الشارح للمقتضى يفيد ان اختصاصها بمآز ما بينته اظهرت ان من كل واحد من الامرين السابقين لامن مجموعهما (قوله لذلك) اي لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتوبة (قوله هو الحكم بالثبوت او الانتفاء) المراد بالحكم الادراك واما الثبوت والانتفاء فيحتمل ان يراد بهما الوقوع والا وقوع للنسبة الحكمية فكانه قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت او ادراك عدم وقوع الثبوت والاول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبني على ان النسبة في القضيتين واحدة وهي الثبوت ويحتمل ان تكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبة الحكمية فكانه قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية اعني الثبوت والانتفاء اي ادراك مطابقتها او عدم مطابقتها وهذا مبني على ان النسبة في القضية السالبة سلبية (قوله والنفي والاثبات الخ) فيه ان النفي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم لا يتوجه للعاني والاحداث وانما المتوجه اليهما النسب وهي الانتفاء والثبوت فكان الاولى ان يقال والانتفاء والثبوت انما يتوجهان الخ واجيب بان مراد الشارح بالنفي والاثبات الانتفاء والثبوت ومحصل كلامه ان التصديق الذي اختصت به هل متعلق بالافعال بواسطة ان متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للعاني والاحداث التي هي مدلولات للافعال فلماذا كان متعلقها بالفعل اشد كذا فر شيخنا العدي (قوله والاحداث) عطفها على المتعلق عطف

فظاهر واما اقتضاء كونها
لطلب التصديق فقط لذلك
فلان التصديق هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء والنفي
والاثبات انما يتوجهان الى
العاني والاحداث التي
هي مدلولات الافعال
لال الذوات التي هي
مدلولات الاسماء

تفسير والمراد بها ما يشمل الصفات القائمة بالغير (قوله التي هي مدلولات الافعال)
 في هذا التوجيه نظر لانه يقتضى انه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها
 على المعاني والاحداث والمدعى ان لها زيادة تعلق بالفعل لانها مختصة به واجيب
 بان تلك المعاني والاحداث كما هي مدلولات الافعال مدلولات ايضا للاسماء المشتقة
 لكنها مدلولات للافعال بطريق الاصالة ومدلولات للمشتقات بطريق التبعية فلذا
 كان لها مزيد تعلق بالافعال فقول الشارح التي هي مدلولات الافعال اى بطريق
 الاصالة واما في الاسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع (قوله لالى الذوات) اى
 الامور القائمة بنفسها لانها مستمرة ثابتة نسبتها في جميع الازمنة على السواء لان الذوات
 ذوات في الماضي والحال والاستقبال واورد على الشارح ان هذا التوجيه انما ينشج
 زيادة تعلق هل بالفعل واولويتها به بالنسبة للاسم المفرد لابل النسبة للجملة الاسمية لانها
 متضمنة ايضا للنسبة التي توجه للمعاني والاحداث واجيب بان صاحب النسبة في الاسمية
 المحمول وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست اولى بهل
 لما يلزم من دخولها عليها الفصل بينها وبين مطلوبها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه
 هل فلا يلزم عليه فصل بينها وبين مطلوبها فلذا كان اولى بها على ان الذنب في الجمل
 المذكورة مدلولات للروابط (قوله مزيد اختصاص بالفعل) اى بحيث اذا عدل بها
 عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالعدول اليه (قوله كان فهل انتم شاكرون) اى
 الذى عدل فيه عن الفعل الى الجملة الاسمية (قوله ادل) خبر كان وقوله على طلب
 الشكر اى على طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام
 الغيوب كذا قال العلامة السيد وتبعه عليه غيره وهو يفيد ان المقصود بالاستفهام هنا
 طلب حصول الفعل وان المعنى المراد حصلوا الشكر وهذا معنى آخر غير ما تقدم نهل
 في انها لطلب التصديق والمذكور هنا معنى مجازى لها مرسل علاقته الاطلاق
 والتقيد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله من فهل تشكرون) الحاصل ان الصورست
 لان الاستفهام اما بهل او بالهزة وكل منهما اما داخل على جملة فعلية او اسمية خبرها
 فعل او اسم وفهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعدها
 لما ذكره المصنف وجعل هل داخلة على جملة اسمية خبرها فعل نظرا للصورة (قوله مع
 انه مؤكدا الخ) الضمير للمثال الثانى وهو فهل انتم تشكرون (قوله لفعل محذوف) اى
 فالاصل هل تشكرون تشكرون حذف الفعل الاول فانفصل الضمير وانما كان انتم فاعلا
 لمحذوف كما قال لما تقدم من ان هل اذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى الابعاضته وما ذكره
 من ان انتم فاعل بمحذوف مبنى على الاصح ويجوز ان يكون فاعلا معنى ثم قدم على
 مذهب السكاكى (قوله لان ابراز الخ) هذا علة لعلية اول للعلل مع علتها والمراد بالابراز
 الاظهار (قوله ما يستبعد) اى ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال الذى هو مضمون الفعل

ولهذا) اى ولان لهل مزيد
 اختصاص بالفعل (كان
 فهل انتم شاكرون ادل
 على طلب الشكر من
 فهل تشكرون وفهل انتم
 تشكرون) مع انه مؤكدا
 بالتكرير لان انتم فاعل لفعل
 محذوف (لان ابراز
 ما يستبعد في معرض الثابت
 ادل على كمال العناية
 بمحصوله) من ابقائه على
 اصله كافي هل تشكرون
 وفهل انتم تشكرون لان هل
 في هل تشكرون وهل انتم
 تشكرون على اصلها لكونها
 داخلة على الفعل تحقيقا
 في الاول وتقد افى الثانى

المضارع الموافق بعدهل كالشكر لانها تخص المضارع بالاستقبال (قوله في معرض
 الثابت) اى في صورة الامر الثابت في الحال الغير المقيد بزمان (قوله ادل) اى اقوى
 دلالة على كمال العناية اى الاعتناء وقوله بحصوله اى بحصول ما يستجدد وقوله من
 ابقائه اى من ابقاء ما يستجدد وقوله على اصله اى الذى هو ابرازه في صورة التجدد
 وهى الجملة الفعلية والاسمية التى خبرها فعل ووجه كون ابراز ما يستجدد في معرض
 الثابت يدل على كمال العناية بما يستجدد ان ابراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال
 في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الازمنة
 ولا شك ان النبی عن طلب حصول مطلق اقوى دلالة مما ينبت عن طلب حصول مقيد
 بزمن ثم ان هذا الكلام لطلب اصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه
 قول المصنف ادل على طلب الشكر لالطلب استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار
 التجددى المستفاد من هل انتم تشكرون اس بالقام من الاستمرار الشوق المستفاد
 من فهل انتم شاكرون لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاثنى على
 النفس المستدعى لزيادة الثواب وحينئذ فلا يتم مادامه المصنف من ان فهل انتم
 شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون افاد ذلك العلامة عبد الحكيم
 فان قلت سلنا ان هل في هل انتم تشكرون داخل على الفعل تقديرا لكنه لما كان
 في قالب الجملة الاسمية وجد فيه ابراز ما يستجدد في معرض الثابت صورة وهم يعتبرونها
 في استخراج الكات فكيف يكون هل انتم شاكرون ادل عليه من فهل انتم تشكرون
 مع انه مساو له قلت ان هل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة ايضا لما تقدم للشارح
 في بحث المسند في قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى من ان الجملة الاسمية
 اذا كان الخبر فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت سلنا
 ان فهل انتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن ما يفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة
 معا ادل بما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله كما في هل تشكرون) اى كالبقاء في هل
 تشكرون (قوله لان هل الخ) علة لكون المائلين المذكورين فيهما ابقاء ما يستجدد على
 اصله (قوله لكونها داخل على الفعل) اى فليس معها ابراز التجدد في صورة الثابت
 (قوله وتقديرا في الثانى) اى لان انتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد
 (قوله من افانتم شاكرون) اى وكذا هو ادا من افانتم تشكرون ومن افتشكرون (قوله
 وان كان) اى هذا القول وهو افانتم شاكرون (قوله لان هل) علة لكون هل انتم شاكرون
 ادل على طلب الشكر من القول الذى فيه الاستفهام بالهمزة (قوله ادعى للفعل) اى
 اطلب له اى اقوى طلبا له (قوله ادل على ذلك) اى بخلاف الترك مع الهمزة وذلك
 لان الفعل لازم بعدهل بخلافه بعد الهمزة وترك اللازم لا يكون الا للكنة كشد
 الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب بخلاف ترك غير اللازم (قوله اى ولان هل ادعى للفعل)

(و) فهل انتم شاكرون ادل
 على طلب الشكر (من افانتم
 شاكرون) ايضا (وان كان
 لا ثبوت باعتبار) كون الجملة
 اسمية (لان هل ادعى للفعل
 من الهمزة فتركه معها) اى
 ترك الفعل مع هل (ادل على
 ذلك) اى على كمال العناية
 بحصول ما يستجدد

اي بحيث لا يمتد منه معها الاشدة الاهتمام والاعتناء بمقادير العدول اليه (قوله
هل زيد منطلق) اي دون ان يقال هل منطلق زيد (قوله الامن البليغ) اي لا
من غيره ولوراعى ما ذكره لاننا اذا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت كان بمثابة
الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد (قوله لانه الذي يقصد الخ) اي لانه الذي شانه
مراعاة الاعتبارات واقادة اللطائف بالعبارات فاذا صدر منه مثلا هل زيد منطلق فانه
يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار وقوله وابرار عطف على الدلالة اي ويقصد
به ابرار ما يوجد في معرض الوجود المناسين للجملة الاسمية وحاصله انه اذا صدر
هذا القول من البليغ كان المنظور اليه معنى لطيفا وهو الاستنباط عن استمرار انطلاق زيد
وكان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة علم بما
تقتضيه هل من الفعل بخلاف ما اذا صدر من غير البليغ لان استعمال اللفظ في غير موضعه
اتسايكون عن جهل لاعتبار نظر الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبحا وعلى
فرض ان يقصد نكتة فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته (قوله بسيطة) يطلق
البسيط على ما لا جزاءه كالجوهر الفرد وعلى ما يكون اقل اجزاء بالنسبة لغيره المقابل له
والبساطة بهذا المعنى امر نسبي وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وتركيبها
بالنظر لما تدخل عليه كالحركة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وسيأتى ايضاح
ذلك (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) اي التي يطلب بها التصديق بوقوع
وجود الشيء ليوافق ما مر من ان هل لطلب التصديق اي بحيث يكون الوجود محمولا
على مدخولها كافي هل زيد موجود وهل النار موجودة اي هل ثبت له الوجود
في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج فقط ظهر لك ان المطلوب بها
التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده او بعدم وقوعها وان المراد بالشيء
في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجي وهو التحقق
في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة (قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعد معرفة
الحركة المطلقة وهي خروج الجسم من حيز الى حيز وقوله موجودة اي ثابتة في
الخارج ومتحققه فيه وقوله اولا موجودة اي اوليت ثابتة في الخارج بل هي امر
اعتباري وهي (قوله اولا موجودة) فيه ان هذا يتفق ما تقرر بينهم من ان هل لا
تدخل على منفي وان كانت لطلب التصديق مطلقا ايجابيا او سلبيا على ما مر واجيب
بانه ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب بالسؤال بان يقال هل الحركة لا موجودة
بل قصده بيان ان ذلك السؤال اذا وقع على وجه الايجاب كان المراد منه طلب بيان
احد الامرين اما الايجاب او السلب وبعض الافاضل حل النفي في قولهم هل لا تدخل
على نفي على النفي ا بسبب وقولنا هل الحركة لا موجودة معدولة وبعضهم قال انها
لا تدخل الاعلى موجبو سلب في قولنا هل الحركة موجودة او غير موجودة معطوف

(ولهذا) اي ولان هل
ادعى للفعل من الهمزة
(لا يحسن هل زيد منطلق
الامن البليغ) لانه الذي
يقصده الدلالة على الثبوت
وابرار ما سيوجد
في معرض الوجود (وهي
اي هل) قسمان بسيطة
وهي التي يطلب بها
وجود الشيء (اولا
وجوده) كقولنا هل
الحركة موجودة اولا
موجودة (ومركبة
وهي التي يطلب بها
وجود شيء شيء
اولا وجوده) كقولنا
هل الحركة دائمة اولا
اولا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة
اولا وجوده لها

على هل الحركة موجودة فصدق انها لم تدخل الاعلى موجب لانه بم ماعطف عليه
 سلب آه يس (قوله بطلب بها وجود شيء لشي) المراد بالوجود هنا الثبوت الذي
 هو النسبة بخلافه في الاولى فان المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير
 الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة ايضا
 وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة (قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة) اى
 ثبوته لها فظهر مما قلناه ان الوجود نوعان احدهما رابطى وهو النسبة بين المحمول
 والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد في المركبة وغير رابطى وهو ما يكون
 مطلوبا لنفسه لا للربط كما في قولنا في البسيطة هل الحركة موجودة فان الوجود فيه
 مطلوب لنفسه والحاصل ان المركبة وان شاركت البسيطة في انه يطلب بها وجود الشيء
 كوجود الدوام للحركة في المثال الا انها تختلفا من جهة ان البسيطة يطلب بها
 وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول وايضا الوجود في
 البسيطة مقصود في ذاته لانه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في
 ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ماورد على قول المصنف
 في تعريف البسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء من ان المركبة كذلك وحينئذ
 فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب للفرقة بين الوجودين المطلوبين بهما (قوله
 وقد اعتبر في هذه) اى المركبة شيان حيث استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين
 شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود اى المضاف
 للمحمول وهو النسبة وقوله في الاولى اى البسيطة شيء واحد هو الموضوع كالحركة
 وذلك لانها استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالشيء الواحد
 لان الوجود عين الموجود على ما فيه فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسيط والثاني عن
 ثبوت مركب والحاصل ان كلا من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشتملة
 على ثلاثة اجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية ووجوده في الاولى ونسبة
 وهي وجود المحمول للموضوع اى ثبوته له كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت
 الوجود اى التحقق في الخارج للحركة في مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع
 في المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركبا ولما كان الوجود الواقع
 محمولا عين الوجود الواقع موضوعا في مثال البسيطة صار الثبوت المستفهم عنه بها
 الرابط بينهما بسيطا فان قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسيطة لا بد فيها
 من نسبة هي ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح ان يقول وقد اعتبر في الاولى
 شيء واحد غير الوجود اى المضاف للمحمول كما قال في المركبة قلت في كلامه حذف
 من الثاني لدلالة الاول كذا قرر شيخنا العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان
 وحاصله انه اذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الامرين كان المعتبر في بولهما شيئا

وقد اعتبر في هذه شيان
 غير الوجود وفي الاولى
 شيء واحد كانت مركبة
 بالنسبة الى الاولى وهي
 بسيطة بالنسبة اليها
 (والباقي) من الفاظ
 الاستفهام تشارك في انها
 (لطلب التصور فقط)
 وتختلف من جهة ان
 المطلوب بكل منها تصور
 شيء آخر (قيل فيطلب بها
 شرح الاسم

واحدا وهو الحركة وفي ثانيهما شيئين هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود الواقع
 رابطة في الامرين كان المتبر في الاول شيئين وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فلا اعتبار
 الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قلة المتبر وكثرته (قوله والباقي من الفاظ
 الاستفهام) اى المذكورة سابقا وذلك الباقي تسعة وهو ماعد الهمزة وهل فان
 حكمهما قد مر وبقولنا اى المذكورة سابقا اندفع ما يقال ان من جملة بقية الفاظ
 الاستفهام ام النقطعة ولا تكون الا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقي لطلب
 التصور فقط (قوله تصور شئ آخر) اى تصور شئ مخالف للشئ المطلوب تصور
 باداة اخرى وحاصله ان ماسوى هل والهمزة من الفاظ الاستفهام اشتركت في طلب
 التصور واختلفت في التصورات ولا يقال ان متى واياكل منهما لطلب تعيين الزمان
 وتصوره فقد اتحد في التصور لانا نقول ان احدهما للزمان المطلق والآخر للمستقبل
 كما يأتى وحيث انهما مختلفان فيه (قوله قيل الخ) القصد بذلك مجرد الغزو والنسبة
 للقبائل لا التبرى من هذا القبيل فانه كلام حق ومقابل هذا القبيل قول السكاكى
 الآتى (قوله فيطلب بما) اى التى هى من الفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح
 الاسم او ماهيةسمى) اى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) اى الكشف
 عن معناه وبيان مفهومه الاجالى الذى وضع له فى اللغة او الاصطلاح فذلك
 المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كاذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه
 فانه تقول ما هو طالب ان يعين لك مدلوله اللغوى او الاصطلاحى واراد بالاسم هنا
 ما قابل المسمى فيشمل الفعل والحرف اذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل
 والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الزمخشري في ربيع الابرار ما حاصله ان العنقاء
 كانت طائرا وكان فيها من كل شئ من الالوان وكانت في ز من اصحاب الرس تأتى
 الى اطفالهم وصفارهم فخطفهم وتقرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فشكوا ذلك الى نبيهم
 حنظلة ابن صفوان عليه السلام فدعا الله عليها فاهلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت
 عنقاء مغرب لذلك (قوله طالبا ان يشرح الخ) حال من نا فى قوله كقولنا ما العنقا
 والمراد طالبا كل منا او الضمير فى قوله كقولنا للتكلم الواحد المعظم نفسه فاندفع
 الاعتراض بان المناسب لقوله كقولنا ان يقال طالين (قوله وبين مفهومه) اى مدلوله
 الاجالى الذى لا يعرف منه الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بايراد
 لفظ اشهر وهذا عطف تفسير والحاصل ان قول السائل ما العنقاء مثلا فى معنى قوله
 ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له واعلم ان ما المطلوب بها شرح الاسم على قسمين الاول
 ان يطلب بها بيان ان الاسم لاي معنى وضع وما كان هذا البيان الى التصديق
 دون التصور لان مقصود السائل هو التصديق بان اللفظ موضوع فى مقابلة
 اى معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذى هو موضوع بازائه مجعلا او مفصلا وجوابه

كقولنا ما العنقاء) طالبا
 ان يشرح هذا الاسم
 وبين مفهومه فيجاب بايراد
 لفظ اشهر (او ماهية المسمى)

اراد لفظ اشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية انسب لانها لبيان مدلولات الالفاظ
 اجمالا لان اهل اللغة يقتنون بالمعرفة الاجالية كقول الجوهري في الصحاح الخب
 ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني ان يطلب بها
 تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا بان يكون السائل عال بمدلول الاسم اجمالا و يطلب
 تفصيله وجواب هذا بالحد الاسمي وهذا الجواب للتصور لان قصد السائل تصور
 مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحكيمة انسب لانها لبيان تفاصيل
 الحقائق الموجودة والمفاهيم الاصطلاحية مثال الاول قول السائل ما الغضنفر
 حال كونه يعرف معنى الاسد من حيث هو بانه نوع من الحيوان او حيوان مفترس
 ولا يعرفه من حيث انه مدلول لفظ الغضنفر فقصد السائل ان يعلم ان لفظه موضوع
 لاي معنى فيجاب بايراد لفظ اشهر وهو اسد ومثال الثاني قول السائل ما العنقاء
 والحال انه يعرف مدلوله اجمالا بانه نوع من الطير ومقصوده ان يعرفه مفصلا فيجاب
 بالحد الاسمي بان يقال طير صفته كذا اذا علمت هذا فتقول الشارح طالبان يشرح
 هذا الاسم ويبين مفهومه ان اراد بشرح الاسم وبيان مفهومه بيان المعنى الذى
 وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب الخ صحيحا لكن ما حيتئذ لطلب
 التصديق لالطلب التصور كما هو الموضوع وان اراد بشرح الاسم وبيان مفهومه
 تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا كان التمثيل صحيحا لان ما حيتئذ لطلب التصور ولكن
 قوله فيجاب الخ فيه نظر لان الجواب حيتئذ بالحد الاسمي وهو الرسم لا يراد اللفظ
 الاشهر الذى هو تعريف لفظى تأمل (قوله فيجاب بايراد لفظ اشهر) اى مرادفله
 اشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التى سأل بها السائل ام لا كذا
 فى رسم وعم بس فقال اشهر منه سواء كان مراد فاه ام لا كما يقال فى جواب ما العنقاء
 طائر وفى جواب ما العنقاء خبر وقوله بايراد لفظ اى مفرد كقولك فى جواب ما الانسان
 بشرى لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالا بان عرف انه نوع
 من الحيوان او عرفه تفصيلا ثم ان قوله فيجاب بايراد لفظ بيان لما حق الجواب ان يكون
 عليه اى ان حق الجواب حيتئذ ان يكون بايرا لفظ مفرد اشهر عند السامع وذلك
 لان مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجيب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسؤل
 عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى لفظ مركب كقولنا فى جواب ما العنقاء طائر عظيم
 تحطف الصبيان ولا يكون التفصيل المستفاد من التركيب مقصودا فاذا حصل المفهوم
 سأل عن الماهية وذاتيات افرادها فيؤتى بما يدل عليها (قوله او ماهية المسمى) بالجر
 صطف على الاسم اى او شرح ماهية المسمى واراد المصنف بالمسمى المفهوم الاجالى
 وبما هيته اجزاء ذلك المفهوم الاجالى اعنى الماهية التفصيلية التى عرفت بالوجود
 حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا حقيقيا فالانسان مثلا مفهومه الاجالى الذى

هو سماء نوع مخصوص من الحيوان وماهية ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله اى حقيقته الخ) اشار بذلك الى انه ليس مراد المصنف بالماهية ما يقع جوابا لما هو لانه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات المدومة بل مراده الماهية الموجودة وقوله التى هو الى المسمى وقوله بها اى بالحقيقة اى بسببها وقوله هو اى نفسه مثلا مفهوم الانسان الاجالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهى الحيوانية والناطقية انسانيانا فالسمى ملاحظ اجالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والسبب باعتبار الاجال والتفصيل واما اختلاف المبدأ والخبر فباطلاق المبدأ وتقييد الخبر بالسبب او بملاحظة المبدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن المعونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا ووصف الشارح الحقيقة بالتى هو بها اشارة الى ان المراد بالحقيقة الماهية الثابتة فى نفس الامر التى بها تحققت افراد الشئ بحيث لا يزداد فى الخارج عليها الا لعوارض كأن يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فافراد الانسان لا تزيد على هذه الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد المصنف بالماهية الماهية التفصيلية واولم يوجد لها فرد والدليل على ان مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة فى نفس الامر لا مطلق ماهية تفصيلية ولومعدومة (قوله وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما) لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينها وبين شرح الاسم وقوله كقولنا ما الحركة ولا شك انها موجودة الافراد (قوله اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ) سماء نوع مخصوص من العراض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التى يحجب بها لمن يقال فى الجواب مثلا هى حصول الجرم حصولا اوليا فى الخبر الثانى (قوله فيجاب بايراد ذاتياته) من الجنس والفصل كأن يقال فى جواب ما الانسان حيوان ناطق بعد معرفة ان الانسان شئ موجود فى نفسه وانما قيدوا بذلك لاجل ان يكون الجواب تعريفا حقيقيا والا كان تعريفا اسميا وكانت ماهى التى يطلب بها شرح الاسم لالتى طلب بها الماهية وربما تذكر الرسوم فى مقام الحدود توسعا او اضطرارا كما فى شرح الاشارات وحينئذ نقول الشارح فيجاب بالذاتيات اى حق الجواب عن ما التى لطلب شرح الماهية ان يكون كذلك ولذلك لما سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله ومارب العالمين جابه موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين تبينها على ان حقيقته تعالى لانعم الا بذكر الفصول المقومة لهما ولا مقوم لها اذ لا تركيب فيه سبحانه وتعالى ولما لم ينتبه فرعون لذلك بل عد جوابه غير مطابق قال لمن حوله الانستمون يعنى اناسأله عن حقيقته فاجابنى بصفاته فلم يتعرض موسى عليه السلام لخطابه هذا بل ذكر صفات ايتين حيث قال ربكم ورب آبائكم الاولين لعله ينتبه فلم ينتبه فنسب فرعون لعنه الله موسى عليه السلام الى الجنون وقال على وجه الاستهزاء ان رسولكم الذى ارسل اليكم

اى حقيقته التى هو بها هو
(كقولنا ما الحركة) اى
ما حقيقة مسمى هذا اللفظ
فيجاب بايراد ذاتياته
(وتقع هل البسيطة
فى الترتيب بينهما) اى
بين ما التى لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية

ليجنون فذكر موسى عليه السلام ثلثا صفات آيين بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما
وقال عقبه ان كنتم تعقلون فاشار الى ان السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب
العقلاء آه كلامهم قال الشيخ بس وهل يؤخذ من كلامهم هذا ان كل بسط لا يستل
عن حقيقته آه والظاهر انه كذلك (قوله ويقع هل البسيطة) اى وهى التى يطلب بها
نفس وجود الشيء اى ويقع السؤال بهل البسيطة بين السؤال بما التى لشرح الاسم
وبين التى لطلب الماهية (قوله فى الترتيب) اى فى حال الترتيب اى ترتيب الطلب
(قوله اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية) اى لطلب يشرحها وبيانها
لما علمت ان قول المصنف او ماهية المسمى عطف على الاسم و يحتمل انه عطف على
شرح و يدلله ما هنا واعلم ان مقتضى الترتيب الطبيعى وقوع هل المركبة بعد ما
التى لطلب شرح الماهية كما مرولذا يقال ان هل تقع بين مائتين وماتمق بين هاتين وقد
اسقط المصنف والشارح هذه المرتبة فيقال مثلا اول ما العناية ثم ثانيا هل هى
موجودة ثم ثالثا ماهى اى ما ماهيتها وحقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعا هل
العناية دائمة وكذا نقول ما البشر قجباب بانسان ثم نقول هل هو موجود اولاً قجباب
بموجود ثم نقول ما ماهيته وحقيقته قجباب بحبوان ناطق ثم نقول هل يمشى على اربع
او على رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة (قوله يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى)
اى العقلى نسبة للطبع يعنى العقل اذ هو المراعى للناسبات والترتيب الطبيعى هو
ان يكون المتأخر متوقفاً على المتقدم من غير ان يكون المتقدم علة له كتقدم المفرد على
المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعى
ان مقتضى الطبع اى العقل المراعى للمناسبة ان الشخص اذا سمع اسماً ولم يعرف ان له
مفهوماً طلب له مفهوماً على وجه الاجال ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده
لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بان له مفهوماً اذ لعله مهمل ثم اذا علم
وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد التضمن للجنس والفصل واذا علم تفصيل
ذلك المفهوم سأل عن احواله العارضة له كدوامه لان العلم بدوام ذلك الشيء يستدعى
سبق العلم بحقيقته كذا قيل قال السبكي ولا يخلو عن نظر لانه اذا كان السؤال عن الدوام
يستدعى سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة
والمركبة نظراً لذلك التعليل آه وقد يقال ان وجود الشيء عنه بخلاف الدوام
وحينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) اى بيان مفهومه الاجالى وقوله
ثم وجود المفهوم اى ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته اى ثم يطلب
بان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ اى الاجالى علة لكون مقتضى
الترتيب العقلى ما ذكر وقوله استحتمل منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم اى الاجالى
وذلك لاحتمال ان يكون اللفظ المسموع مهملًا وقوله استحتمل منه ان يطلب حقيقته اى

قوله و بين التى لطلب
الخ اى و بين السؤال بما
التى لطلب الخ
(مصححه)

يعنى ان مقتضى الترتيب
الطبيعى ان يطلب اولاً
شرح الاسم ثم وجود
المفهوم فى نفسه ثم
ماهية وحقيقته

التفصيلية (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) اى مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ
استحال منه ان يطلب وجوده فانفع ما يقال ان ماذكر من استحالة طلب الوجود
قبل الوقوف على المفهوم فى الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على ان الاصل وضع اللفظ
للمفهوم مائى على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف ان له مفهوما اصلا واما ان عرف
ان له مفهوما ولو لم يقف على ما بعينه فى الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده لانه
اذا عرف ان له معنى فقد تصوره باعتبار انه معنى اللفظ وان كان مبهما وهذا التصور
كاف فى طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله ادلا حقيقة للمدوم ولا ماهية له)
العطف مرادف ووجه كون المدوم لا ماهية له ان الماهية ما به يكون الشيء المتعارف
وهو الموجود هو هو والمدوم لا وجود له فلا ماهية له ايضا قوله والفرق الخ) انى
بهذا دفعا لما يقبل ان المصنف جعل ما قسمين الاول ما يطلب بها بيان مفهوم الاسم
والثانى ما يطلب بها بيان ماهية السى وهل هما الاشئ واحد وحاصل ذلك الدفع
ان لا نسلم انهما شئ واحد بل مختلفان كذا قرر بهضمهم وعبارة السيرامى لما كان
الحد والمحدود متعدين ذاتا مختلفين من جهة الاجال والتفصيل وبما ينوهم متوهم
عدم القائمة فى التحديد سواء كان اسما او حقيقا دفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبدأ
وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل انه كثير والمراد لازمه اى ظاهر واضح
او المراد بالقلة الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) اى بين الذى يفهم من الاسم اى
من اللفظ وبدل عليه (قوله بالجملة) متعلق بالمفهوم والباء للابتن اى المفهوم
المتببس بالجملة اى بالاجال اى بين المفهوم المجمل او الاجال او انه حال من المفهوم
اى حال كونه اجالا اى بجلا (قوله التى تفهم من الحد) اى من لفظ الحد وفى كلامه
اشارة الى ان الحد يطلق على اللفظ المعنون به عن اجزاء الماهية كما انه يطلق على
مجموع اجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم اى تفهم تفصيلا من الحد او انه صفة
للماهية اى الماهية المتبسة بالتفصيل اى الماهية المفصلة التى تفهم من الحد (قوله غير
قليل) اى ظاهر فلا ينوهم اتحادهما لان المحدود وهو ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهية
الجملة والذى يفهم من الحد الماهية المفصلة ولا شك ان الماهية الجملة غير نفسها حال
كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فان كل الخ) هذا من باب التنبيه لامن الدليل اذ
الامور الواضحة لا يقام عليها دليل نعم قد ينه عليها ازالة لما يمرض لها من الخفاء
بالنسبة لبعض الاذهان (قوله فهم فهما ما) اى فهم منه الماهية فهما اجابا
فمفهوم فهم محذوف (قوله ورفقت على الشئ) انذى يدل عليه الاسم) اى وقفا
اجابا وهو تفسير لما قبله لان فهم الشئ هو ادراكه والوقوف عليه (قوله اذا كان
عالم باللفظ) اى بوضعها اما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا
فادا كان المخاطب عالما بوضع اللفظ وخوطب بلفظ انسان فهم منه نوعا من الحيوان

لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه ان يطلب
وجود ذلك المفهوم ومن
لا يعرف انه موجود
استحال منه ان يطلب
حقيقته وماهية اذلا
حقيقة للمدوم ولا ماهية
له والفرق بين المفهوم من
الاسم بالجملة وبين الماهية
التي تفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهما ما وقف على
الشئ الذى يدل عليه
الاسم كان عالما باللفظ

مخصوصا (قوله واما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوله فلا يقف عليه الحد وكان المناسب لمسا قبله ان يقول والذي يفيد الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الحد وقوله الا المرتاض بصناعة المنطق اى اى العالم بها المتقن لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما علمت ولا يعلم الحقائق المفصلة الا من له اتقان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات اعنى الجنس والفصل منه وفيه ان الذاتيات انما تعرف بالنقل او بمحض فرض العقل على الاصح فالمرتاض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض في صناعة المنطق يستخرج للحقيقة اجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات الحد) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر اى اذا علمت ما ذكرناه من انه لا حقيقة للعدوم ولا ماهية له وارادت الفرق بينه وبين الوجود فنقول لك الفرق بينهما ان الوجودات الحد و اراد بالوجودات الامور التى لها ثبوت في نفس الامر لا المتحققة في الخارج فقط (قوله لها حقائق) اى ماهيات مركبة من الذاتيات ملحوظة باعتبار التحقق في نفس الامر وهى حقيقة ذلك الوجود (قوله ومفهومات) اى صور حاصلة في العقل مدركة من الالفاظ الدالة عليها بواسطة معرفة وضعها لها والحاصل ان كلا من الوجودات والمفهومات وضع له الفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعية يدرك العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هي مفهومات الالفاظ (قوله فالها حدود حقيقية) اى تدل على الحقائق (قوله واسمية) اى لفظية تدل على المفهومات من الاسماء (قوله فليس لها المفهومات) وهى الصور العقلية المدركة من اسمائها (قوله لا بحسب الاسم) اى لا بحسب الذات وكان الاولى ان يقول فلا تعريف لها لا بحسب الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهى لذاتيات لها (قوله لان الحد بحسب الذات) اى بالنظر للذات اى الحقيقة (قوله حتى ان ما يوضع الحد) غاية لقوله لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد الحد وحاصل كلامه ان الحد الاسمي قد ينقلب حقيقيا فالواضع اذا نقل نفس الحقيقة ووضع الاسم باز ثما قبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفا اسميا وبعد العلم بوجودها ينقلب حدا حقيقيا فلحد الحقيقى والحد الاسمي لا منساقاة بينهما الا بذلك الاعتبار مثلا تعريف الشكل المثلث المتساوى الاضلاع بما احاط به ثلاث خطوط متساوية حداسمى وبعد علمك بوجوده بالشكل الاول من التحرير يصير حدا حقيقيا وكذلك اذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات اقوال وافعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم كان ذلك حدا اسميا فاذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بان سأل عن وجودها وقال هل هى موجودة فقلت له ان النبي قد امر بها وكل ما امر به النبي فهو موجودا فنقلب ذلك الحد الاسمي حدا حقيقيا ببقى شيء آخر وهو ان الحد الاسمي اذا انقلب حدا حقيقيا هل في هذه

واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية واما المفهومات فليس لها الالمفهومات فلا حدود لها لا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التى يرهن عليها في اثناء العلم

الحاله يقال له حداسمى اوان الشرط في كونه اسميا عدم العلم بوجود ذلك الحقيقة
 فاذا وجد العلم اتفق عنه ذلك الاسم (قوله في اول التعاليم) جمع تعليم والمراد به التراجم
 كالفصل والباب وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل حد الصلاة
 المذكور في اول بابها (قوله يبرهن عليها) اى على وجودها (قوله في اثناء العلم) اراد
 بالعلم القواعد المتعلقة بالشيء المحدود المذكور في تلك الترجمة وفي بعض النسخ في اثناء
 التعليم اى في اثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) اى رسوم (قوله ثم اذارهن عليها)
 اى على تلك الاشياء اى اقيم البرهان على وجودها (قوله واثبت وجودها) اى بالبرهان
 والمراد الوجود الخارجى لا مطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) اى التعاريف
 وقوله حدودا حقيقة اى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا وجعل هذا كليا غير
 مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره
 قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود ان يصير حدا حقيقيا
 لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشيء الموجودة مثلا مفهوم الماشى حداسمى
 للانسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات
 الافراد كزيد وعمرو فلا بد من تأويل كلامه بان المراد انه بعد اثبات الوجود يمكن
 ان يصير حدا حقيقيا بان يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكر
 العلامة السيد في حواشى المطول وفي الفناى ان الواضع اذا تصور حقيقة الشيء
 وعين الاسم بازائها فظاهر ان التعريف حداسمى قبل العلم بوجودها وحقيقى بعد
 العلم بالوجود واذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها
 فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا
 حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر لنفس الشيء فرسم اسمى قبل العلم بالوجود
 ورسم حقيقى بعده وحينئذ نلاحظ حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله
 اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصلىح عليه عند ارباب العقول واما اذا اريد بالحد
 المعرف مطلقا فالامر ظاهر (قوله لدا في الشعاع) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه ان الجواب
 الواحد يجوز ان يكون حد بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين
 وبالقياس الى شخص واحد في وقتين اما الثانى فكما مر في مثال الثلث والصلاة واما
 الاول فكما اذا سألت سائل عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان اى ما مفهوم هذا
 اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وانه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم
 فقلت له حيوان ناطق فهذا حد اسمى بالنظر للسائل وحقيقى بالنظر للسامع (قوله
 المعارض الشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه ان المراد بالمعارض الشخص خصوص
 الوصف الذى يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذى
 لقبته بالامس اذا كان التعيين يحصل بتلك الاوصاف اشار الشارح بقوله فمجاب زيد

انماهى حدود اسمية ثم
 اذا برهن عليها واثبت
 وجودها صارت تلك
 الحدود بعينها حدودا
 حقيقة جميع ذلك المذكور
 في الشفاء (و) يطلب
 (بمن المعارض الشخص)

اونحوه الى ان المراد بالعارض الشخص لدى العلم الامر المتعلق به سواء كان عماله او وصفا
خاصا به كما في المثال المذكور وسواء اتحد العارض كما في المثال الاول او تعدد كما في الثاني
وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالشخص العارض الغير الشخصي وهو الامر
العارض العام ككاتب ونحوه فلا يصح ان يقع في جواب السؤال بمن لانها وان كانت
عارضة لحقيقة الانسان لكنها غير معينة قال ابن يعقوب ولما كانت من ههنا في غاية
الابهام لم يكن فيها اشعار بخصوصية المحاب فاذا قيل في الجواب زيد تصور السائل
من ذلك الجواب ذات زيد فلذا كانت للتصور وان لزم من ذلك تصديق بكون
خاص في الدار واما قولنا فيما تقدم ادبس في الاناء ام غسل فالمجاب به مستشعر من السؤال
فلم يزد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم انه يرجع الى التصديق في التحقيق وعلى هذا
يقاس ما يأتي في ما ونحوها آه ومن هذا تعلم ان قولهم من ونحوها لطلب التصور اى اصاله
فلا ينافي في ان طلب التصديق الخاص لازم لها هذا وذكر السبكي في عروس الافراح نملا
عن والده ان الجواب بزيد مفرد لا مركب ولا يفدر مبتدا ولا خبر فاذا قلت من عندك
فقبل زيد كان بمنزلة قولك ما الانسان فتقول ح وان ناطق فهو ذكر حد يفيد التصور
فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واما قوله
في الآية الاخرى خلقهن العزيز العليم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا
على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لدى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري
نحو فن ربكم يا موسى (قوله تشخصه) اى تشخصا متخصيا او نوعيا كما اذا قيل من
في هذا القصر قليل مثلا الانسان الصقلي وكذا اذا قيل من في السماء من انواع العالمين
فقبل الملك والمراد بالنوع الاغوى الشامل للصف (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله
من في الدار) اى اذا علم السائل ان في الدار احدا لكن لم يتشخص غنده فيسأل بمن عن
متشخصه (قوله فيجاب بزيد) اى لان العلم يفيد حضار ما وضع له بعينه وهو عارض له
بمعنى انه خارج عن ماهيته او جنسه بالعارض القائم به قاله عبد الحكيم او المراد بكونه عارضا
للذات انه متعلق بها لدلالته عليها كما مر قال في المطول واما الجواب بنحو رجل فاضل
من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان فانما يصح ذلك من جهة ان المتعاطب يفهم
منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف
بالنظر الى مفهوماتها كليات (قوله وقال السكاكى) اى في الفرق بين من وما وهذا
مقابل للقول المتقدم (قوله يسأل بما عن الجنس) اى من ذوى العلم او من غيرهم والمراد
بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد او مختلفتها مجملة او مفصلة فيشمل
جميع اقسام القول في جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والاجالية
فاذا قيل ما زيد وعمر وفيجاب بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بمحيوان فاطق او نوع

اى الامر الذى يعرض (لدى
العلم) يفيد تشخصه وتعينه
(كقولنا من في الدار)
فيجاب بزيد ونحوه بما يفيد
تشخصه (وقال السكاكى
يسأل بما عن الجنس تقول
ما عندك اى اى اجناس
الا شياء عندك

من الحيوان فيطلب بما عند السكاكي شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا انه
مختص عنده بالامر الكلى وعند صاحب القيل السابق يطلب بها شرح الاسم كليا
كان اوجزيا قال عبد الحكيم ومما ذكر تعلم ان مراد المصنف بالجنس الجنس الغوى
فيدخل النوع سواء كان حقيقيا واصطلاحيا نحو قولنا ما الكلمة اي اي جنس
من اجناس الالفاظ فيجاب بانها لفظ مفرد مستعمل (قوله اي اي اجناس الاشياء الخ)
اي اي جنس من اجناس الاشياء عندك لان المسؤل عندك ليس هو الجمع (قوله وجوابه)
اي جواب ما عندك لاجواب اي جنس من اجناس الاشياء عندك لان قول المصنف
اي اي اجناس الاشياء عندك انما اتى به للتفسير من جهة المعنى وذلك لان السؤال باى
انما يكون عن المميز كما سيذكره المصنف قريبا واماماته يسئل بها عن الجنس فلم يكن
جواب اي مطابقا لجواب ما وذلك لان الجواب به عن ما لفظ الجنس ككتاب او فرس
والجواب به عن اي الجنس ومميزه الذي هو الفصل نحو شئ مكتوب او شئ عاقل
او شئ ملبوس او نحو ذلك لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس لان الشئ
المكتوب مثلا يستلزم الكتاب فتى ذكر مميز الجنس الذي عنده فقد ذكر الجنس الذي عنده
فسر المصنف ما عندك باى جنس عندك تسامحا لتلازم جوابيهما هذا محصل مقاله
اليعقوبي وسمو قال عبد الحكيم لا يتوهم من تفسير المصنف مطلب ما يطلب اي اتحادهما
فان بالطلب المميز وبالطلب الماهية الا انه لما كان طلب ماهية الشئ مستلزما لطلب تمييز
تلك الماهية بعينها عما عداها من حيث اشتغالها على الخصوصية اقيم مطلب اي مقام
مطلب ما ولذا اتحد جوابيهما فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان
الجنس اجمالا جواب لما ومن حيث اشتغاله على الخصوصية المميزة عن الاجناس
الاخر جواب لاي هكذا يستفاد من شرح العلامة الشارح للفتاح آه فانت تراه جعل
جوابيهما واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصح جعل ضمير وجوابه لما عندك
ولاى الاجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) اي كفرس وحمار وانسان (قوله ويدخل
فيه) اي في السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة اي التي هي النوع سواء
كان حقيقيا نحو ما للانسان واصطلاحيا نحو ما الكلمة وأشار الشارح بهذا الى ان مراد
المصنف بالجنس الغوى وهو ما صدق على كثيرين لا الجنس المنطقي اذ هو مقابل
لنوع (قوله والحقيقة) عطف مرادف (قوله ما الكلمة) اي ما مدلول هذه الالفاظ
(قوله اي اي اجناس الالفاظ هي) اي اي جنس من اجناس الالفاظ هي اي اي نوع
من انواعها لانها تنوع لانواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير
مستعمل (قوله او عن الوصف) عطف على قوله عن الجنس اي يسأل بما عن الجنس او عن
الوصف (قوله تقول ما زيد) اي تقول في السؤال عن الوصف ما زيد اي اي وصف يقال
فيه اي هل يقال فيه كريم او بخيل او غير ذلك وانما فسرنا بذلك لقول المصنف وجوابه

وجوابه كتاب ونحوه)
ويدخل فيه السؤال عن
ماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي اجناس الالفاظ
هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع (او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه
الكريم

الكریم فلو كان المراد الوصف القائم به لكان جوابه الكرم ونحوه (قوله ونحوه)
 اى كالشجاع والنجیل والجبان وكان الاول للصنف ان يقول وجوابه كرم بالتشكيك
 (قوله وبمن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بما عن الجنس فهو من جملة مقول
 السكاكى والمراد الجنس الافوى فيشمل النوع والصنف (قوله من ذوى العلم) اى
 الكائن من ذوى العلم وذلك بان يعلم السائل ان المسؤول عنه من ذوى العلم لكنه يحتمل
 جنسه وقضية التقييد بذوى العلم تقتضى انه لا يسأل بها عن الجنس مطلقا (قوله تعالى
 من جبريل) اى تقول فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم من جبريل اى ما جنسه اذا كنت
 عالما بانه من ذوى العلم جاهلا جنسه وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) اى وفيما قاله
 السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من السؤال عن الجنس نظر وحاصله انا لانسلم
 ورود من فى اللغة للسؤال عن الجنس فالصواب ما مر من انها للسؤال عن العارض الشخص
 ورجع بعضهم النظر الى قوله او عن الوصف ايضا فان المنطقيين قالوا لا يسأل بما عن
 الصفات المميزة بل باى واجاب بان مراد السكاكى انها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها
 عن الصفات آه يس فان قلت قد يستدل على وروده فى اللغة للسؤال عن الجنس بيت
 الكتاب وهو قوله * اثواتارى فقلت منون انتم * فقالوا الجن قلت عوا ظلاما * فان
 الجواب دليل على ان السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن الشخص لقالوا فلان
 وفلان قلت لانسلم ان المسؤول عنه الجنس بل الظاهر ان الشاعر ظنهم من البشر فسألهم
 عن مشخصهم وانهم من اى قبيلة فاجابوا بانا لسنا من جنس البشر حتى نفحص عن الشخص
 والعين فى اجابتهم بيان الجنس الغير المطابق للسؤال تنبيه على خطأ السائل فى هذا
 الظن فكان المجيب يقول ليس الامر كما نظن من اننا من اشخاص الادميين فتجيبك بما
 يعيننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة فى السؤال واردة (قوله اذ لانسلم انه) اى من
 فى اللغة للسؤال الخ (قوله وانه يصح) اى ولانسلم انه يصح (قوله بل يقال ملك)
 اى بل يقال فى جوابه ملك من عبد الله تعالى الخ (قوله كذا وكذا) اى الى الانبياء
 من عند الله وقوله بما يفيد الخ بيان لكذا وكذا اى واذا كان لا يجاب الا بذلك فتكون
 من لطلب العارض الشخص لذى العلم كما مر فان قلت ان السكاكى ادعى ان من فى قوله
 تعالى حكاية عن فرعون فنزركما يا موسى السؤال عن الجنس قلت كلامه ممنوع لم لا يجوز
 ان يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على انه يجوز ان يكون الجواب
 من الاسلوب الحكيم اشارة الى ان السؤال عن الجنس لا يلقى بجنبه تعالى انما اللائق
 السؤال عن اوصافه الكاملة فكأنه قيل لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم
 البطلان لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللائق بجنبه ان يسأل عن صفاته
 (قوله احد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو اقتصار على اقل ما يحصل فيه الاشتراك
 والافاض كما سأل بها عما يميز احد المتشاركين يسأل بها عما يميز احد المتشاركات وقوله

ونحوه (يسأل بمن عن
 الجنس من ذوى العلم تقول
 من جبريل اى ابشر هوام
 ملك ام جنى وفيه نظر)
 اذ لانسلم انه للسؤال
 عن الجنس وانه يصح
 فى جواب من جبريل
 ان يقال ملك بل يقال ملك
 من عند الله يأتى بالوحى
 كذا وكذا بما يفيد تشخصه
 (ويسأل باى عما يميز احد
 المتشاركين فى امريهما)

في امر يعمهما متعلق بالتشاركين واتى المصنف بهذا لزيادة البيان والايضاح للمشاركة
اذا الامر الذي تشارك فيه الشئ لا يكون الا عاما لهما كذا قيل وفيه بحث لان
التشاركين في دار او مال لا يسأل باى عاميز هما الا اذا جعلنا داخلين تحت امر يعمهما
ولو كان ذلك الامر يعمهما مفهوم التشاركين في هذا المال او في هذه الدار قاله عبد
الحكيم وحاصل ما ذكره المصنف انه اذا كان هناك امر يعم شيئين او اشياء بحيث وقع
فيه الاشتراك وكان واحد منهما او منها محكوما له بحكم وهو مجهول عند السائل الا
انه وصفا عند غيره بميزه واريد تمييزه فانه يسأل باى عن ذلك الموصوف بوصف
يميزه وهو صاحب الحكم لان العلم بالمشارك فيه وهو الامر العام مع العلم بثبوت الحكم
لاحد الشيئين المشتركين او المشتركات لا يستلزم بالضرورة العلم بتمييز صاحب الحكم
من الشيئين او الاشياء فيسأل باى عن الموصوف بالوصف المميز له فقول المصنف عما يميز
المراد عن موصوف ما يميز اى عن موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد اى نحن ام
اصحاب محمد قالسؤل عنه باى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين او الكون اصحاب
محمد فقول الشارح بعد ومبالوا عما يميز اى عن موصوف ما يميز وقوله مثل الكون الخ
تمثيل لما يميز فتأمل (قوله وهو) اى الامر الذي يعمهما مضمون الخ اعلم ان الامر المشترك
فيه الذى قصد التمييز فيه تارة يكون هو ما اضيفت اليه اى وتارة يكون غيره فالاول
كمثال المصنف فانهما مشتركان في الفريقية والذى يميز احدهما هو الوصف الذى
يذكره المجيب مثل الكون انتم واصحاب محمد ونحو اى الرجلين او الرجال عندك فالرجلان
مثلا اشتراكا في الرجولية وهو امر يعمهما والذى يميز احدهما هو الوصف الذى يذكره
المجيب والثاني كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام
ايكم يا بني بعرشها اى الانس والجن يا بني بعرشها فان الاقرب فيه ان الامر المشترك
فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقادا لامره وبهذا نعلم ما فى قول الشارح
وهو مضمون ما اضيف اليه اى ويمكن بتكلف ان يجعل الامر المشترك فيه من هذا
المثال مضمون المضاف اليه بمعنى كون كل منهما مخاطبا بالاضمار فتأمل (قوله نحو
اثنى الفريقين الخ) هذا حكاية الكلام المشتركين لعلم اليهود فهم معتقدون ان احد
الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبت له
الخيرية فكانهم قالوا نحن خير ام اصحاب محمد وقد جابهم اليهود بقولهم انتم وقد
كذبوا في هذا الجواب والجواب الحق هو اصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز
(قوله اى احنا الخ) هذا تفسير للفريقين (قوله فداشتركا في الفريقية) لم يقل فداشتركا
في امر يعمهما وهو الفريقية لعله للاشارة الى ان قوله في المتن في امر يعمهما لا حاجة
اليه الا التأكيد ودفع التوهم كذا قال يس وقد علمت ما فيه (قوله وسألوا) اى الكافرون
اعنى مشركى العرب احبار اليهود (قوله عما يميز احدهما) في الكلام حذف كما مر اى

قوله ولو كان ذلك الامر
الخ هكذا في الشيخ ولم
يظهر له مناه فلعل العبارة
فيها سقط والا لم ولو كان
ذلك الامر الذى يعمهما
هو مفهوم التشاركين
الخ وليحذر بمراجعة وهو
عبارة عبد الحكيم (صححه)

وهو مضمون ما اضيف
اليه اى (نحو اى الفريقين
خير مقلما اى نحن ام
اصحاب محمد) قالونمون
والكافرون قد اشتراكا
في الفريقية وسألوا عما
يميز احدهما عن الآخر
مثل الكون كافرين قائلين
لهذا القول ومثل الكون
اصحاب محمد عليه الصلاة
والسلام غير قائلين

وسألوا عن موصوف ما يميز اى سألوا عن الفريق الموصوف بالوصف الذى يميز احد الفريقين عن الآخر (قوله مثل الكون كافرين) اسم الكون ضمير ثابت عنه ال وكافرين خبره اى مثل كونهم كافرين وقوله قائلين حال من الواو فى سألوا اين بها من صدر منه القول اعنى قوله اى الفريقين خير مقاماً ولو قال بدل قوله مثل الكون الخ مثل كون الجواب انتم واصحاب محمد كان اخصر واوضح (قوله ويسأل بكم عن العدد) اى المعين اذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال كم غنما ملكت فيقال مائة او ألفا ولا يصح الجواب بالوف وبحال الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد اذا كان السؤال بها على ظاهره كما مثلنا وقد يكون السؤال بها عن العدد على غير ظاهره كما فى الآية التى ذكرها المصنف كما قال الشارح فلا يحتاج لجواب (قوله اعترين ام ثلاثين) بدل من كم (قوله يميزكم) اى وكم مفعول ثان لا يتناهم مقدم عليه وقوله فن آية يميزكم فى الكلام حذف اى وانما كان المعنى ما ذكر لان من آية يميزكم (قوله لما وقع اح) اى لوقوع وهذا علة لزيادة من اى فلولم تدخل من الزائدة على هذا التمييز لتوهم انه مفعول للفعل (قوله كما ذكرنا) اى وهذا نظير ما ذكرنا فى حكم الخبرية فى قول الشاعر سابقاً

❖ وكم ددت عني من تحامل حادث ❖ وسورة ايام حزن الى العظم ❖

وان كانت كم هنا فى هذه الآية استفهامية على انه يجوز ان تكون هنا خبرية والمقام لا ياباه كما بينه الزمخشري (قوله فكم هنا للسؤال عن العدد) هذا صريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وان الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات فقيه توبيخ لهم بعدم ايقاظهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية ان الاستفهامية تعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم والخبرية تعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعداد فهو مجهول فى كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعداد ولا يحذف الدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعى جواباً من مخاطب لانه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذکور فى معنى السبب (قوله ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقرير والتوبيخ) اى على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كذبتها وبيانها وحينئذ ظلمنى قل لهم هذا الكلام فاذا اجابوا باننا آتيناهم آيات كثيرة فوجبهم على عدم الاتباع مع كثرة الآيات وانما كان الغرض من هذا الاستفهام التقرير والتوبيخ وليس الغرض به استعمال مقدار عدد الآيات من جهة بنى اسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لاعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الاعلام فتعين ان يكون الغرض به التقرير والتوبيخ قبل ويصح ان يكون الاستفهام على ظاهره بان يكون القصد امر النبي صلى الله

(و) يسأل (بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) اى كم آية آتيناهم اعترين ام ثلاثين فن آية يميزكم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعددين كم ويميزها كما ذكرنا فى الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (و) يسأل (بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبعنى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا (و) بايان عن الزمان (المستقبل) قيل وتسمي فى مواضع التفعيم مثل يسأل ايان يوم القيامة

تعالى عليه وسلم ان يسئل بنى اسرائيل حقيقة ليعلم من جهنم مقدار الآيات لانه لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من جهنم وعلى هذا فالمعنى سلم عما آتيناهم من الآيات فمحيونك عن عددها فاذا علمت ان كم في الآية مستعملة في حقيقتها وهو الاستفهام وان الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح لا انها مستعملة في التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآية بعد قوله ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا الخ لان الكلام هنا في الاستفهام الحقيقي ولا يصح التمثيل بذلك هنا تأمل (قوله ويسئل بكيف عن الحال) اى الصفة التى عليها الشيء كالصححة والمرضى والركوب والمشى فيقال كيف زيد وكيف وجدت زيد اى على اى حال وجدته فيقال صحیح او مريض ويقال كيف جاء زيد فيقال راكبا او ماشيا وليست كيف ظرفا وان كان يقال في تفسيرها في اى حال وجدته لانه تفسير معنوى كما يقال في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكبا اى جاء في حالة الركوب وانما هي بحسب العوامل ففي قولنا كيف وجدت زيد تكون مفعولا او حالا وفي قولنا كيف زيد تكون خبرا (قوله عن المكان) فيقال اين جلست بالاسم مثلا وجوابه امام الامر وشهد ونحو اين زيد وجوابه في الدار او في المسجد مثلا (قوله ماضيا كان او مستقبلا) فيقال فى ماضى مثلا متى جئت والجواب محرا او نحوه ويقال في المستقبل متى تأتى فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح ان يريدا وحالا لانه يسئل بمعنى عنه ايضا خلافا لما يوهمه اقتضاره (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال ايان يثر هذا الفرس فيقال بعد عشرين سنة مثلا ويقال ايان تأتى فيقال بعد غدو ظاهر المصنف ان ايان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو ايان مرساها وقال ابن مالك انها للمستقبل اذا وليها فعل بخلاف ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى ايان مرساها قال بعضهم وفيه نظر لان مرساها مراد به الاستقبال اذ المراد ايان الزمان الذى ترسى وتستقر فيه هل هو زمان قريب او بعيد قبل ان اصل ايان اى او ان لحذفت احدى الياءين من اى والهمزة من او ان فصار ايوان فقلبت الواو ياء واذغمت الياء في الياء فصار ايان ورد ذلك بان كسر الهمزة فيه لفظ مستعملة وهو يأتى ان يكون اصله ذلك لانه ثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير ممكن يأتى التصريف المذكور انتهى فنارى (قوله قبل ونستعمل في مواضع التفعيم) اى في المواضع التى يقصد فيها تعظيم المسؤل عنه والتهويل بشانه ثم ان هذا الكلام يحتمل ان يكون المراد منه انها لا تستعمل الا في مواضع التفعيم فتكون مختصة بالامور العظام نحو ايان مرساها و ايان يوم الدين وعلى هذا فلا يقال ايان تمام كما قاله السيد ويحتمل ان المراد منه انها تستعمل للتفعيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا انها كنى تستعمل للتفعيم وغيره (قوله يسئل ايان يوم القيامة) اى فقد استعملت ايان مع يوم القيامة للتهويل والتفعيم بشانه وجواب هذا السؤال

يومهم على النار يفتنون فان قلت ان الاخبار بايان عن يوم القيامة مشكل وذلك لان اسم الزمان لا يخبر به الا عن الحدث ولا يخبر به عن الجنة ويوم القيامة كالجنة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير ايان وقوع يوم القيامة اى يوم القيامة يقع فى اى زمان فلم يلزم الاخبار المذكور فان قلت ان السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من اسماء الزمان يلزم عليه ان يكون للزمان زمان يقع فيه قلت يجوز ان يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس وما هنا من هذا القبيل وذلك لان المستقبل اعم من يوم القيامة لانه من الفخة الثانية الى دخول اهل الجنة واهل النار النار واعترض على المصنف والشارح فى تمثيلهما بايان يوم القيامة وايان يوم الدين بانه كلام محكى عن الانسان الذى يحسب ان لن يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامة لانه لا يقرب به اللهم الا ان يقال ان التفخيم قد تحقق باعتبار ان هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء به وانكارا عليه او يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالمعنى وعبر فيها بما يقتضى التفخيم اشعارا بعظم اليوم فى نفسه وان كان الجاحد لا يقرب به (قوله واتى) اى الاستفهامية وقوله تستعمل الخ يحتمل ان تكون حقيقة فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وان تكون مجازا فى احدهما وسيأتى فى الشارح

(قوله تارة) اى مرة بعد مرة كما فى الصحاح فجردت عن بعض معناها (قوله ويجب ان يكون بعدها فعل) اى بخلاف كيف وظايره انه لا فرق بين الماضى وغيره وهو كذلك

فالاول كالآية المذكورة والثانى كقوله تعالى اتى بحجى هذه الله بعد موتها (قوله فأتوا حرثكم انى شئتم) قبل ان اتى فى هذه الآية غير الاستفهامية اذ لو كانت كذلك لا كتبت بما بعدها لان من شرط الاستفهام ان يكتفى بما بعده من فعل نحو اتى يكون لى ولد او اسم نحو اتى لك هذا بل هى شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف اى اتى شئتم فأتوا وحذف الجواب لدلالة فأتوا عليه وحيث فتمثل المصنف وغيره لانى الاستفهامية بالآية فيه نظر فالاولى التمثيل بانى يحجى هذه الله بعد موتها وفيه ان جعلها استفهامية على الوجه الذى ذكره الشارح ظاهرو حيث فلاحاجة لتكلف الحذف وذكر الضحاك ان اتى فى الآية بمعنى متى وانه معنى ثالث لها وبرده سبب النزول وهو ما روى ان اليهود كانوا يقولون من باشر امرأته من دبرها فى قلبها جاء الولد احوال فذكر ذلك عند رسول الله فنزلت الآية (قوله اى على اى حال) تفسير لها بمعنى كيف والصامل فى اتى هذه فأتوا او ورد العلامة ابو حيان على ذلك ما حاصله ان اتى اذا كانت شرطية او استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على اى حال اى من قيام او اضطجاع وقوله ومن اى شق اى من خلف او امام (قوله الماتى) يقع التاء اى مكان الابيان (قوله موضع الحرث) اى وهو القبل دون الدبر وبما يؤيد ذلك ان الله قال فى آية فأتوا من حيث امركم الله اذ يفهم منه ان ثم موضعا لم يؤمر بالابيان منه وهو غير الدبر

واتى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب ان يكون بعدها فعل (نحو فأتوا حرثكم انى شئتم) اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون الماتى موضع الحرث ولم يحجى انى زيد بمعنى كيف هو (واخرى بمعنى من اين نحو اتى لك هذا) اى من اين لك هذا الرزق الا اتى كل يوم

قوله ومما يؤيد ذلك ان الله قال فى آية الخ هكذا فى النسخة المجموع منها ولا معنى له فلعل العبارة محرفة او فيها سقط والاصل ومما يؤيد ذلك ان الله قال فى الآية قلبها او قوله فى آية قلبها او مما يؤيد ذلك التفسير فى آية الخ او نحو ذلك وليجرر (محسنة)

مأمور بالاتبان منه اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر واخذ الشيعة من الآية جواز اتيان المرأة في دبرها وتأولوا الآية على ان المراد فأتوا حرثكم اي ذات الحرث وهي النساء فيصدق بالاتيان في اي موضع ورد عليهم بان الحرث بمعنى المحرث وهو القبل فشبه الفرج بالارض المحروثة والمنى بالبذر والذكر بالمحراث والولد بالنبات (قوله ولم يحى اتي زيد) اي من غير ايلاء الفعل لها وهذا يحترز قوله ويجب ان يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) اي صحيح ام سقيم (قوله واخرى بمعنى من اين) اي وهذه لا يجب ان يكون بعدها فعل وظاهره ان اتي في تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابدائية وسيأتي عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال في عروس الافراح والفرق بين اتي ومن اين ان اتي سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء ومن اين سؤال عن المكان الذي برز عنه الشيء آه (قوله اي من اين لك هذا الرزق الخ) اي وليس المراد كيف لك هذا بل قولها قالت هو من عند الله (قوله الا اتي كل يوم) لانه كان يجدها عندها فأكهة الشتاء في الصيف وفا كهة الصيف في الشتاء ثم انه ليس المراد المكان حقيقة وانما يراد به ما يراد من قولهم من اي وجه نلت ما نلت (قوله وقوله تستعمل) اي دون ان يقول وضعت (قوله اشارة الى انه) اي اتي وقوله مشتركا اي اشتراكا لفظيا وقوله بين المعنيين اي معنى كيف ومن اين (قوله ويحتمل ان يكون الخ) عطف على يحتمل الاول اي واشارة الى انه يحتمل ان يكون معناه الخ وحاصل كلام الشارح ان المصنف عبر بتستعمل اما للاشارة الى انه اي اتي يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وانه حقيقة فيهما وان يكون حقيقة في احدهما مجازا في الآخر واما للاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان اتي اذا لم تكن بمعنى كيف معناه اين دائما لكن تكون من قبلها اما مقدرة كافي الآية او ظاهرة كما في البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من اين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمار من او بدونه والحاصل ان المصنف انما عبر بتستعمل دون وضعت اشارة الى انه يحتمل احتمالات ثلاثة وهذا ما يفيد كلام المطول وسم والذي في الحفيدان قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله واخرى بمعنى من اين وان الاولى للشارح ان يقول وقوله بمعنى من اين معناه اين فيكون نصا في تعلقه بالاستعمال الثاني (قوله ويحتمل ان يكون معناه) اي معنى اتي وقوله اين اي لا مجموع من اين وقوله الا انه اي اتي (قوله من اين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولناصفة له وقوله من اتي الظاهر انه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله اي من اتي عشرون والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل ان يكون تأكيذا فالمراد من اين مع وجود الفصل انتهى بس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله ان يكون معناه الخ (قوله ثم ان هذه الكلمات الخ) انما عبر بالكلمات ليشمل الاسم منها والحرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) اي الذي هو اصلها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازا

وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل ان يكون تقيده اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي قوله من اين عشرون لنا من اتي او مقدرة كقوله تعالى اتي لك هذا اي من اتي اي من اين على ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام

لمناسبة بين المعنى الاصلى وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن ارادة ذلك المعنى
الاصلى الذى هو الاستفهام وما ذكرناه من ان استعمال تلك الكلمات الاستفهامية
فى تلك المعانى المغايرة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح فى المطول والظاهر
انه مجاز مرسل كما يأتى بيانه (قوله بحسب معونة) اى اعانة القرائن الدالة على تعيين
ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل او بمحذوف اى وتعيين ذلك الغير (قوله كالاستبطاء)
اى تأخر الجواب (قوله نحوكم دعوتكم) اى نحو قولك لمخاطب دعوته فابطأ
فى الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام التكلم عن عدد الدعوة لجهله به اذ لا
يتعلق به غرض قرينة الابطاء مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب
بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك ان السؤال عن عدد
الدعوة الذى هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرة
عادة اذ بعد جهل القليل وكثرته مسببة عن الاستبطاء فاطلق اسم السبب واراد السبب
ولو بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التى لاحاجة لها وذلك بان تقول الاستفهام
عن عدد الدعاء مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب
استعمال اسم السبب فى السبب ومثل ما قيل هنا يقال فيما مثله ايضا من قوله تعالى
متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم
استبعاده عادة او ادعاء اذ لو كان قريباً كان معلوماً بنفسه او باماراته الدالة عليه
واستبعاده يستلزم استبطاءه (قوله لانه) اى الهدهد كان لا يغيب الخ وهذا علة
لمحذوف اى وانما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لانه الخ (قوله فى عدم ابصاره)
اى وهو عدم ابصاره له فى معنى من البيانية او انه من ظرفية المطلق فى المقيد اى تعجب
من حال نفسه المتحقق فى عدم ابصاره اياه كذا ذكر بعضهم وهذا مبنى على ان المستفهم
عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة اى شئ ثبت فى حال كونه لا يرى
الهدهد اى اى حالة حصلت له من رؤيته فالاولى ان يقال المعنى تعجب من حال
نفسه فى وقت عدم ابصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التى قامت به وقت عدم رؤية
الهدهد مع حضوره بحسب ظنه اولا فكانت سبباً لعدم الرؤية وتلك الحالة اما غفلة بصره
او مرض عينه او نحو ذلك (قوله ولا يخفى الخ) علة لمحذوف عطف على قوله تعجب
من حال نفسه اى لانه استفهم عنها اذ لا يخفى انه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان
عن حال نفسه لان العاقل ادرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ولما
امتنع حل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية حل
على التعجب مجازاً لان السؤال عن الحال وهو السبب فى عدم الرؤية يستلزم الجهل
بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعاً او ادعاءً اذ التعجب معنى
قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمال

بحسب معونة القرائن
(كالاستبطاء نحوكم دعوتكم)
والتعجب نحو ما لى لارى
الهدهد لانه كان لا يغيب
عن سليمان عليه الصلاة
والسلام الا باذنه فلما لم
يبصره مكانه تعجب من
حال نفسه فى عدم ابصاره
اياه ولا يخفى انه لا معنى
لأستفهام العاقل عن حال
نفسه وقول صاحب
الكشاف نظر سليمان الى
مكان الهدهد فلم يبصره
فقال ما لى لاراه على معنى
انه لا يراه وهو حاضر لست

لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم وما ذكره الشارح
من ان العاقل لا يستفهم عن حال نفسه من الغير لا يرد عليه ان المريض يسئل الطبيب عن حاله
لان المريض انما يسئل عن سبب مرضه او عما يغفه لاعن كونه مريضا ثم ان ما ذكره
الشارح من انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبة للاحوال التي لا تخفى
على صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالى اى انا ثم او قاعد او انا
جائع او لا واما الاحوال المنفصلة او ما في حكمها مما تخفى عليه فيجوز ان يستفهم الانسان
عنها كما نيقال ما بالى اودى دون سائر المسلمين اى ما السبب الذى صار متعلقا به وحالا
من احوالى فلو جب اذيتى ومن المعلوم ان السبب في عدم رؤيته للهدد حال منفصلة
عنه وحيث فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما امكن حل السؤال في الآية على
الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها اجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي
عندنا محشرى واليه اشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ خبره
يدل الخ (قوله وهو حاضر) اى والهدد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لسائر
متعلق بقوله لا يراه وحاصله ان سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد في السبب
المانع له من الرؤية مع حضوره هل هو سائر ستره عنه او غير ذلك ككونه خلفه او على
يمينه او يساره فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى منعه فقال لهم مالى لا ارى الهدد
اى ما السبب في عدم رؤيتي له والحال انه حاضر هل هو سائر ستره عني او غير ذلك ككونه
خلفي كذا قرر شيخنا العدوى وبواقته ما في سم وفي ابن يعقوب في بيان كلامنا محشرى
المذكور هنا ما محصله ان سليمان لما نظر لكان الهدد فلم يصره تردد في السبب المانع له
من الرؤية هل هو سائر متعلق به فغف من الرؤية مع كونه حاضرا او ليس هو سائرا مع
كونه حاضرا بل غيبته فلما تردد في ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى
اوجب له منع الرؤية من كونه سائرا او غيبته عنه بلاذن فقال لهم مالى لا ارى الهدد
اى ما السبب في عدم رؤيتي له هل هو سائر ستره عني مع كونه حاضرا او غيبته بلاذن آه
وربما كان التقرير الاول اقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالمسؤل عنه ليس
حالا من احوال نفسه فلذا صح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله
او غير ذلك) اى ككونه خلفه (قوله ثم لاح) اى ظهر له لاعلى وجه الجزم بدليل قوله
بعد ذلك كما نه يسئل الخ (قوله فاضرب عن ذلك) اى عماد كرم من الجزم بحضوره المشار
له بقوله وهو حاضر والمراد اضرب السؤال الذى كان على وجه الاحتمال وتساوى
الامرين والاحتمال الاول هنا يناسب الاحتمال الاول المذكور سابقا والثاني هنا يناسب
الثاني فيامر وقوله فاضرب عن ذلك اى حال كونه مستفهما بقوله ام كان من الغائبين اى بل
اكان من الغائبين قام منقطعة لامتصلة لان شر طها وقوع الهمة قبلها (قوله كما نه يسئل

ستره او غير ذلك ثم لاح له
انه فائب فاضرب عن ذلك
واخذ يقول اهو فائب
كما نه يسئل عن صحة ملاح
له يدل على ان الاستفهام
على حقيقته

قوله لظنه حضوره لعل
الاصحوب حذفه بدليل
قوله بعد فاضرب عن
ذلك اى عماد كرم من الجزم
بحضوره تأمل (مصححه)

عن صحة ملاح له) أي هل ملاح له من كونه غائباً صحيح أم لا وضمير كأنه لسليمان (قوله يدل على أن الاستفهام على حقيقته) كذا في بعض النسخ من غير زيادة لأقبل يدل وهى ظاهرة وبواقها ما قاله العلامة السيد في شرح المفتاح ونصه الذي يظهر بما ذكره صاحب الكشف حل مالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى أي امرئيت لي وتلبس بي في حال عدم رؤيتي الهدد اهناط سائر او مانع آخر آه وفي بعض النسخ لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته بادخال لا على يدل وهذه النسخة مشككة فان قوله على معنى انه لا يراه لسائر او غير ذلك والحال انه حاضر صريح في انه استفهام حقيقى عن السبب الذى اوجب منع الرؤية ماهو واجيب عن هذه النسخة بان مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً لاحتمال ارادة التعجب وهذا لا ينافي ظهوره في حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل ما في المقام ان عدم الرؤية قد يكون لحائل في جانب الراى وقد يكون لحائل في جانب المرى فقوله مالى لا ارى الهدد ان كان استفهاماً عن حائل في جانب الراى يوجب عدم الرؤية فلا يمكن حل الاستفهام على حقيقته اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان الاستفهام عن حائل في جانب المرى يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجب ان يكون الاستفهام على حقيقته فان قصد به التعجب وجهل ارادة المعنى الحقيقي بمجرد الانتقال كان كناية وان قصد به المعنى الحقيقي مع التعجب كان من مستبعات الكلام وهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من ان كلام صاحب الكشف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخة الثانية وبين كلام السيد في شرح المفتاح القائل ان كلام صاحب الكشف ظاهر في ان الاستفهام على حقيقته لما علمت ان مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً ومراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام آه عبد الحكيم (قوله فإين تذهبون) أي فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم ينجون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور الزوم وبيان ذلك ان الاستفهام عن الشيء كالطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقاً واضح الضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فاذا نه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالاً قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في التنبيه المذكور من استعمال اسم الزوم في اللازم قال عبد الحكيم ولك ان تجعل اللفظ مستملاً في الاستفهام ليتوصل به الى التنبيه على طريق الكناية او يجعل اللفظ مستملاً في الاستفهام مع التنبيه على انه من مستبعات الكلام وكذا يقال فيما سيجي بعد

(والتنبيه على الضلال نحو
فإين تذهبون والوعيد
كقولك لمن يسي الادب
الم اؤدب فلانا اذا علم)
المخاطب (ذلك) وهوانك
ادبت فلانا فيفهم معنى
الوعيد والتخويف فلا
يحمل على السؤال

واعلم ان استعمال اداة الاستفهام في التنبيه المذكور دون التوبيخ بكونه طريق ضلال
يتضمن معنى لطيفا وهو الاشارة الى ان كون ذلك الامر ضلالا امر واضح يكفي
في العلم به مجرد الالتفات وابهام ان المخاطب اعلم بتلك الطريق من التكلم من حيث
اتيانه له بالاستفهام المذموم شأنه انه انما يوجد لمن هو اعلم بالمستفهم عنه وكثيرا ما
يؤكد استعمال الاستفهام في التنبيه على الضلال بالتصريح بالضلال فيقال
لمن ضل عن طريق انصواب يا هذا الى اين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا تعلم
ان التنبيه على الضلال لا يخلو عن الانكار والنفي (قوله اذا علم المخاطب ذلك) هذا
غرف لمحذوف اي وانما يكون هذا وعيدا اذا علم المخاطب المسئى لئلا يذنب ذلك التأديب
الحاصل منك لفلان اي وانت تعلم انه يعلم ذلك فلا يحمل كلامك حيثنذ على الاستفهام
الحقيقي لانه يستدعي الجهل وهو عالم انك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك
من الوعيد بقرينة كراهيتك للاساءة المقتضية للرجوع بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام
والوعيد اللزوم فان الاستفهام ينبه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم
وعيدا لا تصافه باساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم المزوم في اللزوم ولك
ان يجعل الكلام من قبيل الكناية بان يجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام لينقل منه
الى الوعيد او مستعملا فيهما على ان يكون الوعيد من مستبعات الكلام (قوله
والقرار) اي الاعتراف بالشيء واستعمال صيغة الاستفهام في ذلك مجاز مرسل
علاقته الاطلاق والتقييد كما ياتي بيانه (قوله اي حل المخاطب) من اضافة المصدر
للفعل اي حل المتكلم المخاطب على الاعتراف بالامر الذي استقر عنده من ثبوت شيء
او نفيه كما ياتي في نحو ليس الله بكاف عبده وانت قلت للناس الآية (قوله والجاه اليه)
اي الى الاقرار والاجلاء قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله واجلاء المخاطب للاعتراف
بالامر يكون لغرض من الاغراض كأن يكون السامع منكرا لوقوع ذلك الفعل
من المخاطب فتزيد ان تسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل
او يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بايلاء الخ) متعلق بمحذوف
حال اي حال كونه ملتبسا بايلاء المقر به وهو ما يعرفه المخاطب للهمة والحال تفهم
الشرطية ولذا قال الشارح اي بشرط ان يذكر الخ (قوله ما حل المخاطب الخ) اي لفظ
حل المخاطب بقرينة قوله يذكر وقوله على الاقرار به اي بمدلوله (قوله من ايلاء
المسؤل عنه الهمة) اي فاذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالي للهمة هو المقر به لان
التقرير اي حل المخاطب على الاقرار تابع للاستفهام لان الجواب في الاستفهام
اقرار بالاستفهام لحمله على الاقرار في الجملة فيعتبر في التقرير ما يعتبر في اصله والكاف
في قول المصنف كما مر للتشبيه اي ايلاء مثل الايلاء الذي مر في حقيقة الاستفهام
وتوضيحه ان الهمة قد سبق انها تأتي للاستفهام وقد تأتي للتقرير وللانكار

(والقرار) اي حل
المخاطب على الاقرار بما
يعرفه والجاه اليه (بايلاء
المقر به الهمة) اي بشرط
ان يذكر بعد الهمة ما حل
المخاطب على الاقرار به
(كأمر) في حقيقة
الاستفهام من ايلاء المسؤل
عنه الهمة تقول اضربت
زيدا في تقريره بالفعل وأنت
ضربت في تقريره
بالفاعل وازيدا ضربت
في تقريره بالفعل وعلى
هذا القياس وقد يقال
التقرير بمعنى التحقيق
والثبوت

فإذا أنت لهما وليه المقرره والمنكر كإليها المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام
وحينئذ فيبدأ في حالة كونها للتقرير والانكار التفصيل الذي مر في الاستفهام
من كون المقرره او المنكر اما الفعل او الفاعل او المفعول او الحال او غيرها من الفضلات
فتي كان المقرره او المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزة كما ان المستفهم عنه اما ان يكون
هو الفعل او الفاعل او المفعول او الحال او غيرها من الفضلات فتى كان المستفهم عنه
واحدا من هذه كان واليا للهمزة (قوله في تقريره) اي مخاطب بالفعل اي اذا اردت
ان تحمله على الاقرار بالفعل فانت عالم بانه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض
من الاغراض التي مرت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) اي
المعنوي لا الاصطلاحي لان انت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكاية مانت فعلت هذا
بالهنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان
بل حمله على الاقرار بان الكسر لم يكن الامنه ويدل لهذا اشارتهم للفعل في قوله تعالى
مانت فعلت هذا فانها تقتضي ان المطلوب الاقرار بالفاعل لا بالفعل وقول ابراهيم لهم
بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل (قوله
وعلى هذا القياس) اي قياس بقية الفضلات فتقول في الدار زيد في تقريره بالمرور
وارا كما جئت في تقريره بالحال (قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت)
اي كما يقال بمعنى جل الخطاب على الاقرار بما يعرفه اي انه يطلق باطلاقين بطريق
الاشتراك والذي قصده المصنف من المعين هو المعنى الاول اعني جل الخطاب
على الاقرار بما يعرفه ولذا اقتصر الشارح عليه في حل المتن والدليل على ان المصنف
قصد ذلك المعنى لفظه في قوله بعد بإيلاء المقرره اذ لو قصد المعنى الآخر لقال بإيلاء
القرر وحذف قوله به وعطف التثبيت على التحقيق في كلام الشارح للتفسير فالمراد
بالتحقيق تحقيق النسبة وتبينها واعلم ان استعمال الاستفهام في كل من معنى التقرير
بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه في مطلق طلب الاقرار ثم في طلب
الاقرار من غير سبق جهل وقول بعضهم العلاقة الزوم لان الاستفهام عن امر معلوم
للمخاطب يستلزم حمله على اقراره لكونه معلوما له فيه ان الزوم لا يكفي في بيان العلاقة
او جوده في جميع العلاقات والعلاقة في الثاني قيل الاطلاق والتقييد لان الاستفهام عن
الشيء يستلزم تحقيقه وتبينه بالجواب فاستعمل اللفظ في مطلق التحقيق والتثبيت وفيه
ان هذا ليس هو الاطلاق والتقييد المعبر عنه علاقة كما هو ظاهر وقيل ان العلاقة الزوم لان
الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبيت وفيه ما مر من البحث فلعل الاولى ان استعمال
الاستفهام في التحقيق على طريق الكناية او انه من مستنبعات الكلام كما مر (قوله بمعنى
انك ضربته البتة) قال سمرقني ان يكون المراد انه ان كان ضرب المخاطب مجهولا

لنفسه فالقصد اخباره به على وجه التثيت وان كان معلوما له فالقصد تثيت اعلامه
 بكونه معلوما كانه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره فأمل (قوله والانكار)
 بالجز عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والمشار اليه التقرير اى حال
 كون الانكار مما لا للتقرير في ايلاء المنكر الهمة فقول الشارح بايلاء الخ بيان المراد
 من التشبيه وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالثال وذكر مثالا لما يكون المنكر
 فيه المفعول مع ان مثال المصنف وهو قوله اغير الله تدعون مثال له فلو ذكر التفسير
 قبل المثال ووطأ لثال المصنف بقوله والمفعول كان احسن وفي بعض النسخ اسقاط
 المثال بعد قوله كذلك وعليه فلا اشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار ان المستفهم
 عنه مجهول والمجهول منكر اى ينفي عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار لهذه
 الملازمة الصحيحة للمجاز الارسالي بتعريف القرائن الحالية قاله ابن يعقوب وذكره غيره
 ان انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه يستلزم عدم توجه الذهن اليه وهو
 يستلزم الجهل به والجهل يقتضى الاستفهام والاحسن ان يقال ان استعمال الاستفهام في
 الانكار اما كناية او انه من مستبعات الكلام كما مر (قوله اغير الله تدعون) فالدعاء مسلم
 والمنكر كون المدعو غير الله (قوله بايلاء الخ) وذلك لان ما ل الانكار الى النفي فكما ان
 اداء النفي تدخل على ما يريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما يريد انكاره من الفعل وما بعده
 (قوله اتقتلنى الخ) تمامه * ومنونة زرق كما مثال اغوال قال الشارح في اول بحث
 التشبيه اى ايقلتنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال ان مصاجعى سبب منسوب الى
 مشارف الين وسهام محدودة النصال صافية مجلوة آه وهذا يقتضى ان قوله اتقتلنى
 بالياء التحتية لا بصيغة الخطاب وانما يقتضيه غيره لان الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال
 والمشر في الخ فانه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لانه معه لكل اجد لالهذا الرجل
 فقط وحينئذ فلا يكون الانكار متوجها للفاعل لهزمة بوحود المانع فتعين ان يكون
 الانكار متوجها الى نفس الفعل (قوله والفاعل) اى الفاعل لا الاصطلاحى كما مر
 (قوله اهم يقسمون الخ) اى فالنكر كونهم هم القاسمين لانفس القسمة للرجة لان
 القاسم لها هو الله تعالى (قوله اغير الله اتخذ وليا) فالنكر كون المتخذ غير الله واما
 اصل الاتحاد فلا يتعلق به انكار وهذا بخلاف قوله تعالى اتخذ اصناما آلهة فان
 الاتحاد منكر وغير مسلم (قوله واما غير الهمة الخ) هذا جواب عما يقال ان تقييد
 المصنف بالهمة في قوله بايلاء المقرر به الهمة وقوله بعد والانكار كذلك يقتضى ان
 كلا من التقرير والافكار لا يكون بغير الهمة وليس كذلك (قوله فيجئى للتقرير
 والانكار) هذا جواب اما وقد حذف جوابها في المطول وهو سائق (قوله هذه
 التفاصيل) اى من ان التقرير يكون لما وليها من الفعل او الفاعل او المفعول او غيره من

فيقال اضربت زيدا بمعنى
 انك ضربته البتة (والانكار
 كذلك نحو اغير الله تدعون)
 اى بايلاء المنكر الهمة كالفعل
 في قوله اتقتلنى والمشر في
 مصاجعى والفاعل في قوله
 تعالى اهم يقسمون رجعة
 ربك والمفعول في قوله تعالى
 اغير الله اتخذ وليا واما غير
 الهمة فيجئى للتقرير والانكار
 لكن لا يجرى فيه هذه
 التفاصيل ولا يكثر كثرة
 الهمة فلذا لم يبحث عنه

الفضلات ومن ان الانكار كذلك يكون لما وليها من الفعل او الفاعل او المفعول او غيره
من الفضلات ووجه ذلك ان غيرها لما يكون لشيء مخصوص فهل مثلا موضوعه اطلب
التصديق فاذا استعملت في التقرير او الانكار كانت لتقرير النسبة الحكمية او انكارها
فقط كما يقال هل زيد عاجز عن اذابتى عند ظهور عجزه وغيره من ادوات الاستفهام
يعنى ما عدا الهمزة انما يكون للتقرير بما يطلب تصويره بها وهو مدلولاتها ولا ينكره
من العدد والزمان والمكان والحال والعاقل وغيره ككم اعتك ومن ذا ضربت وماذا
صنعت معكم عند قيام التقرير في الكل على ان المراد التقرير او الانكار وحينئذ فلا يتأتى
في غير الهمزة ان يكون لتقرير او انكار كل ما وليها من فعل او فاعل او مفعول او غيره
من الفضلات (قوله ومنه اليس الله الخ) انما فصله لان فيه الاعتبار بن انكار النفي
وتقرير الاثبات او لما في هذا المثال من الخلاف كما يأتى بيانه (قوله للانكار) اى الابطالي
كما في المعنى (قوله اليس الله بكاف عبده) اى فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار
ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية فيكون المراد الاثبات فلذا قال المصنف
اى الله كاف له فانكار النفي ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للاثبات على ابلغ وجه
وهذا الكلام رد على من يتوهم من الكفرة ان الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لان
انكار النفي نفي له) اى للنفي وهذه مقدمة صغرى والكبرى المذكورة في المتن ومجموعهما
دليل على ما ذكر من ان المراد من الآية الاثبات (قوله ربي النفي اثبات) اى للنفي وانما
كان كذلك لانه لا واسطة بينهما فثبت النفي احدهما ثبت الآخر فالسم واذا تأملت
امثلة الانكار وجدت معنى النفي في جميعها لكن تارة يكون لنفس المذكور وتارة يكون
للباقه وانما كان كما في اعصيت ربك الآتى وبهذا تعلم صحة اطلاق ان الاستفهام
الانكارى في معنى النفي (قوله وهذا المعنى) اى لتحقيق ان الله تعالى كاف عبده (قوله
ان الهمزة فيه) اى في هذا التركيب وهو اليس الله بكاف عبده (قوله للتقرير بما دخله
النفي) وعلى هذا فيصح ان يقال ان الهمزة فيه للتقرير كما يصح ان يقال انها للانكار
ومثل اليس الله بكاف عبده قوله تعالى الم تشرح لك صدرك والم يجحدك فيما فقد
يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس
يجب ان يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الذى دخلت
عليه الهمزة من اثبات كما في آية اليس الله بكاف عبده او نفي كما في آية اأنت قلت للناس
الخ ومن هذا تعلم ان شرط المصنف فيما سبق ايلا المقرره الهمزة ليس كليا كذا ذكر
الفنارى وفي الغنى ان قلت ان جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا ياسب ما مر للمصنف
من ان المقرره يجب ان يلى الهمزة والوال للهمزة هنا النفي والهمزة ليست لتقريره
بل لتقرير المنفى قلت ما سبق محمول على ما اذا اريد التقرير بمفرده من فعل او فاعل او مفعول
او غير ما فن اريد التقرير به واحد منها ووجب ان يلى الهمزة وما هنا محمول على ما اذا اريد

(ومنه) اى من مجي
الهمزة للانكار
(اليس الله بكاف
عبده اى الله كاف
له) لان انكار النفي
نفي له (ونفى النفي
اثبات وهذا) المعنى
(مراد من قال ان
الهمزة فيه للتقرير)
اى لجل المخاطب على
الافرار بما دخله
النفي) وهو الله كاف
(لا بالنفي) وهو ليس
الله بكاف فالتقرير
لا يجب ان يكون
بالحكم الذى دخلت
عليه الهمزة بل بما
يمر ف المخاطب

التقرير بالحكم فاذا اريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
 المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وان لم يكن والبالها
 كما ذكره الشارح آه وهو موافق لما ذكره الفناري من ان اشتراط المصنف فيما سبق
 ابلا المقرر به الهمزة ليس كليا وذكر العلامة يس ان قول الشارح فالتقرير لا يجب الخ
 اي عند القائل ان الهمزة في الآية المذكورة ونحوها لا للتقرير كالزحشرى في بعض
 المحال لا عند المصنف لان الهمزة في هذا عنده لانكار لا للتقرير وان قول من قال
 ان قول المصنف سابقا والتقرير بابل المقرر به الهمزة لا يصح كليا فيه نظر لان
 المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة للتقرير في هذا بل جعلها لانكار ولا شك
 ان المذكر ولي فيها الهمزة ولما في هذا المنال من الخلاف فصله بقوله ومنه وحديثه فكلام
 المصنف يصح كليا على محنته (قوله من ذلك الحكم) اي مما يتعلق بذلك الحكم
 الا دخلة عليه الهمزة مثلا أنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس انخذوني
 الخ والذي يتعلق به عدم القول لهم ذلك (قوله اثباتا ونفيا) تعميم فيما يعرفه المخاطب
 من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة اي كان ما يعرفه المخاطب اثباتا او نفيا
 اي اذا اثبت او نفي او مثبتا او منفيا (قوله وعليه) اي وقد ورد عليه اي على النفي (قوله
 بما يعرفه عيسى من هذا الحكم) اي مما يتعلق بهذا الحكم وهو انه لم يقل انخذوني
 وامى الهين من دون الله فاذا اقر عيسى بما يعلم وهو انه لم يقل ذلك انقطعت اوام
 الذين ينسبون اليه ادعاء الالوهية وكذبهم اقراره واظمة الحجة عليهم (قوله لا بانه
 قد قال ذلك) اي لا التقرير بانه قد قال ذلك اذ قول هذا مستحيل في حقه عليه السلام
 ثم ان ظاهره انه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع ان الذي ولي الهمزة الفاعل
 فعلى مقتضا كان الظاهر ان يقول لا بانه قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ
 وجمله والانكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعني ان قول المصنف والانكار
 كذلك دل بمومه على ما قال الشارح كما هو ظاهر انه ليس متصورا على انكار
 غير الفعل بل معناه ان المنكر سواء كان فعلا او اسما فاعلا او مفعولا او غيرهما من المتعلقات
 يجب ان يلى الهمزة كالمقرر به (قوله ولما كان له) اي لانكار الفعل صورة اخرى الخ
 وضابطها ان يلى الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك معمول بام وبغيرها
 وسواء كان معمول الفعل الوالى للهمزة مفعولا كما في مثال المصنف قال في المطول او كان
 فاعلا نحو ازيد ضربك ام عر ولمن يردد الضرب بينهما وهو مبنى على مذهب من يحجر
 تقديم الفاعل على عامله او كان ظرفا زمانيا او مكانيا نحو في الليل كان هذا ام في النهار
 لمن يردد الكون فيهما وفي السوق كان هذا ام في المسجد لمن يردد الكون فيهما
 الى غير ذلك من الممولات هذا ولم لا يكون لانكار غير الفعل صورة اخرى كاسم الفاعل
 مثلا ازيد ضاربك ام عر ولمن الدليل الذي ذكره الشارح والمات فان ثبت هذا ام كن

من ذلك الحكم اثباتا
 او نفيا وعليه قوله
 تعالى أنت قلت
 للناس انخذوني
 وامى الهين من دون
 الله فان الهمزة فيه
 للتقرير اي بما يعرفه
 عيسى عليه الصلاة
 والسلام من هذا
 الحكم لا بانه قد يقال
 ذلك فافهم وقوله
 والانكار كذلك
 دل على ان صورة
 انكار الفعل ان يلى
 الفعل الهمزة
 ولما كان له صورة
 اخرى لا يلى فيها
 الفعل الهمزة اشار
 اليها بقوله (ولانكار
 الفعل صورة اخرى
 وهي نحو اريد
 ضربك ام عر
 لمن يردد الضرب
 بينهما)

حل الفعل في المتن على معناه اللغوي (قوله لمن يردد الخ) أي حاله كونه مقولاً لمن يردد
الضرب بينهما الخ (قوله من غير أن يعتقد الخ) بأن لتزديد المخاطب الضرب بينهما
وكان الأولى أن يقول بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما وإلا فاذكره الشارح لا يصح
لأنه يصدق بما إذا كان المخاطب خالي الذهن عن تعلقه بثالث في نفس الأمر بخلاف ما
إذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما فإن النفي حينئذ يكون للفعل من أصله والحاصل
أن المراد بتزديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الأمر بأحدهما
من غير تعيين له (قوله فإذا انكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء
هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل فإن انكارهما من هذه الحبيثة يستلزم
انكار الفعل لانها محلها ونفي المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحبيثة للتوصل للقصد
بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لأنه لا بد له من محل يتعلق به) وقد انحصر
ذلك المحل في زيد وعمرو على التزديد باعتبار اعتقاد المخاطب وقد نفي التكلم ذلك المحل
فيلزم انتفاء الفعل من أصله وحاصله أن المخاطب إذا ادعى حصول الضرب بأنحصاره
في زيد وعمرو على التزديد كان هذا حصر المحل في أحدهما فإذا قلت له أزيداً ضربت
أم عمراً بادخال همزة الانكار على أحداً الأمرين وادخال أم على الآخر كنت منكراً
أن يكون محله أحدهما وانكار محل الضرب انكار للآزمه وانكار الآزم مستلزم
لانكار المآزم وبهذا الاعتبار صار انكار التعلق بأحدهما كناية عن انكار أصل الفعل
فالهزمة هنا استعملت استعمال الكنايات لانها موضوع لانكار ما يليها كذا قرر شيخنا
العدوي قال العلامة يعقوبي وههنا شيء وهو أنه إن أريد أن موالاة الهزمة
للفعل في الانكار تدل على نفي أصل الفعل ولو ذكر له مفعول وموالاة مفعول تدل
على نفيه عن المفعول المذكور خاصة إلا في صورة التزديد كما هو ظاهر عبارة المصنف
لم يصح لأنه متى ذكر المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الأعلى نفي الفعل حال كونه متعلقاً
بذلك المفعول وإن أريد أن الموالاة تدل بشرط أن لا يذكر له مفعول سوى الفاعل لم يتجده
قوله ولانكار الفعل صورة أخرى لأن هذا اختصار أعني حصر الضرب مثلاً في مفعولين
أو أكثر يوجب انكار الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول وإذا لم يكن
حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل
الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لانكار أصل الفعل والتقديم لانكار بشرط الحصر
فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر
والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر والحاصل أن حصر التعليق
لا بد منه ولي الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها أم لا حيث أريد نفي أصل الفعل وإن لم يكن
حصر لم يفد نفي أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم إذا قيل مثلاً أزيداً ضربت
احتمل أن يراد ما ضربت زيدا بل غيره بارجحية وإن يراد ما ضربت زيدا من غير تعرض

من غير أن يعتقد تعلقه
بغيرهما فإذا انكرت تعلقه
بهما فقد نفى عنه أصله
لأنه لا بد له من محل يتعلق به

لما سواه واذا قيل اضربت زيدا احتمل على وجه الغماوى نفى ضرب زيد فقط مع ضرب
الغير تأمل انتهى (قوله والانكار) اى الاستفهام الانكارى وهو من انكر عليه اذا نهاه
(قوله امالتوبيخ) ظاهره ان الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة
السابقة داخلة فى هذه الاقسام كقوله اغير الله تدعون فيجوز ان يكون للتوبيخ
اى لا ينبغي ان يكون ونحو قوله اغتلتنى الخ للتكذيب فى المستقبل اى لا يكون هذا وهكذا
قاله سم وقوله امالتوبيخ اى التعبير والتفريع على امر قد وقع فى الماضى او على امر خيف
وقوعه فى المستقبل بان كان المخاطب بصد ان يوقعه فى القسم الاول يفسر التوبيخ
بما يقتضى الوقوع اى ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذى كان لان العرف انك
انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وفى القسم الثانى يفسر
بما لا يقتضى الوقوع اى لا ينبغي ان يكون هذا الامر الذى انت ايتها المخاطب بصد عمله
وقصده فالغرض من التوبيخ الندم على ماضى والارتداع عن مستقبل (قوله ما كان
ينبغي الخ) هذا اذا كان التوبيخ على امر واقع فى الماضى لان المنى انما هو الانباء
واما الفعل فهو واقع (قوله نحو اعصيت ربك) اى نحو قولك ان صدر منه عصيان
اعصيت ربك اى ما كان ينبغي لك ان تعصيه (قوله فان العصيان واقع) فلا يكون
الانكار فيه للتكذيب (قوله وما يقال الخ) حاصله ان الانكار التوبيخى اذا كان لا وقع
فى الماضى لتضمه للوقوع والتقرر يقال فى الاستفهام فى امثله انه للتقرير بمعنى التحقيق
والثبوت اى تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة لما سبق من ان التقرير
يقال بهذا المعنى (قوله ولا ينبغي ان يكون) هذا اذا كان الانكار للتوبيخ على امر خيف
وقوعه فى المستقبل (قوله نحو اتعصى ربك) اى نحو قولك لمن هم بالعصيان ولم يقع منه
اتعصى ربك اى ان هذا العصيان الذى انت بصد عمله لا ينبغي ان يصدر منك فى المستقبل
وهذا التوبيخ لا يقتضى وقوع الموج عليه بالفعل كما هو ظاهر واما يقتضى كون
المخاطب بصد الفعل كذا ذكر العلامة البقوى وفى عبد الحكيم ويس ان تفسير
الانكار التوبيخى بلا ينبغي ان يكون بصيغة المستقبل اذا كان الموج عليه واقعا فى الحال
او بصد الوقوع فى المستقبل فيصح ان يقال لمن تلبس بالعصيان اتعصى ربك
اى لا ينبغي ان تحقق ويحدث منك هذا العصيان الذى تلبست به كما يصح ان يقال ذلك
لمن هم به ولم يقع منه ولا ينافى ما قاله الشيخان ذكران فى التفسير بقوله لا ينبغي ان يكون
لان ان وان خلصت المضارع للاستقبال لا تخلص يكون له بل هى محتملة للحال معها
(قوله اولئك الكذبة) عطف على قوله لا توبيخ وبسمى الانكار الكذبى بالانكار الابطالى
ايضا وقوله فى الماضى اى فيكون بمعنى لم يكن وحاصله ان المخاطب اذا ادعى وقوع شئ
فيما مضى او تزل منزلة المدعى له اى بالاستفهام الانكارى تكذيبه له فى مدام (قوله
افاصفاكم ربكم الخ) اى خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد ان الملائكة بنات الله

(والانكار امالتوبيخ اى
ما كان ينبغي ان يكون)
ذلك الامر الذى كان
(نحو اعصيت ربك) فان
العصيان واقع لكنه منكر
وما يقال انه للتقرير فعنه
التحقيق والثبوت (اولا
ينبغي ان يكون نحو
اتعصى ربك اولئك الكذبة)
فى الماضى (اى لم يكن نحو
افاصفاكم ربكم بالبنين) اى
لم يفعل ذلك (او) فى
المستقبل اى (لا يكون)

وان المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالنساء اولى بكن الله خصكم بالافضل
الذى هو الاولاد الذكرو واتخذ لنفسه اولاداً ونهم وهم البنات بل اتم كاذبون
في هذه الدعوى لتعالیه سبحانه وتعالى عن الولد مطلقاً فليس المراد توبيخهم بل تكذيبهم
فيما قالوه لان التوبيخ بصيغة الماضي على فصل حصل من الخطاب (قوله اوفى
المستقبل) اى فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال لعدم تأنيده اذ العاقل
لا يدعى التلبس بما ليس مثلبساً به حتى يكذب نعم يتأني فيه نفى الانباء والبقاء
آه كلامه وفي ابن يعقوب والاطول ان الانكار الابطالى اذا كان بمعنى لا يكون
يكون للحال ولا استقبال وكان المصنف سكت عن الحال لانه اجزاء من الماضي والمستقبل
وتأمله (قوله انزكموها) الهمة للاستفهام ونزمت فعل مضارع مرفوع بالضم
والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو للاشباع وضم الميم واجب حيث ولها ضمير
متصل كاهنا عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيويه وبونس وقد فرى
انزكموها بالسكون كذا في يس (قوله تلك الهداية) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء
والهداية في الاصل الدلالة الموصلة للطلب اريد بها هنا ما يترتب عليها بحسب الشأن
من اتباع الشرع الذى قامت عليه الادلة والعمل به او ان المراد بالهداية هنا الاهتداء
وعليه فالإلزام به من حيث الاكراه على ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به
(قوله او الحجية) اى قامت على العمل بالشرع والاكراه عليهما من حيث ازام قبولها
فيترتب على ذلك العمل بالشرع اى لانكرهكم على قبول تلك الحجية المترتبة على قبولها
العمل بالشرع (قوله بمعنى انكرهكم على قبولها) اى الحجية اذهى التى يناسبها
القبول فهو راجع للاحتمال الثانى وقوله ونفسركم اى نفركم ونكرهكم على الاسلام
وهذا مناسب للتفسير الاول اعنى الهداية فهو راجع له على طريق اللف والنشر المشوش
كذا قرر شيخنا العدوى وقوله ونفسركم من القسر وهو القهر يقال قسره على امر
قسرا من باب ضرب قهره فهو مرادف لنكرهكم لكن تفتن في التعبير واعلم ان مثل هذا
الخطاب يذكر لاسقاط اثار العداء والموجبة لفرة الكافرين ولاظهار دم حاجة الناصح
الى قتال المصوح لان المنفعة للمصوح فانك اذا نصحت رجلاً ثم احسنت منه بالاباية
فقلت له لست اقهرك على قبول نصحتى ولا افانك على تركه وانما على البلاغ والتصحيح
كان ذلك ادعى للقبول لما فيه من ترك الاقتصار على عدم السماع والقبول فافهم
لثلا يقال ان مثل هذا الخطاب يفهم الترخيص في التكليف وترك المبالغة في الغرض كذا
ذكر يعقوب (قوله والحال انكم لها كارهون) الظاهر ان هذه الحال مؤكدة لما
استزمه العامل اعنى نكرهكم لان الازام بالشيء يقتضى كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا
الازام) اى لا يكون معنى الازام الامة الهداية ولا قبول الحجية الدالة على العمل بالشرع لان
هذا لا يكون الا من الله فالذى على الابلاغ لا الاكراه وهذا الكلام من نوح عليه السلام لقومه

نحو انزكموها) اى
انزكم تلك الهداية او
الحجة بمعنى انكرهكم على
قبولها ونفسركم على
الاسلام والحال انكم لها
كارهون بمعنى لا يكون
هذا الازام

الذين اعتقدوا انه يقهر الله على الاسلام ولا يقال ان هذا الكلام يقتضى عدم الامر
بالجهاد مع انه مأمور به قطعا لانا نقول لم يرسل بالجهاد احد من الانبياء الانبياء محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم كذا قرر شيخنا العدوى وقد تين بما تقرر ان التوبخ بشارك
التكذيب في النفي ويختلفان في ان النفي في التوبخ متوجه لغیر مدخول الهمزة وهو الانباء
ومدخولها واقع او كالمواقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع
فافهم (قوله والتهكم) اى الاستهزاء والسخرية (قوله اختلفوا في انه الخ) اى في جواب
انه الخ لان الاختلاف انما هو في جواب هذا الاستفهام لاقبه (قوله اوكل واحد الخ)
ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاو ثم وحتى او كان غير مرتب كالواو او واما ونقل
بعضهم عن الكمال بن الهمام ان محل هذا الخلاف ما لم يكن العطف بحرف مرتب
والا كان كل واحد معطوفا على ما قبله اتفاقا واعلم ان ثمرة الخلاف الذى ذكره الشارح
تظهر فيما اذا كان المعطوف عليه اولا ضميرا مجرورا فعلى القول بان الجميع معطوف
على الاول لابد من اعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بان كل واحد
معطوف على ما قبله فلا يحتاج لاعادته الامع الاول كما في مررت بك وزيد وعمر و
(قوله الهزؤ والسخرية) اى بشعيب وصلاته فكأنهم لعنة الله عليهم يقولون لا قربة لك
توجب اختصاصك بامرنا ونهينا الا هذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولا انت
بشيء وبهذا الاعتبار صارت الصلاة مما يشك في كونه سببا الامر فنسب الامر لها
مجازا عقليا من الاسناد للسبب في الجملة وهذا غير المجاز اللغوى الذى في هذا التركيب
باعتبار اداة الاستفهام وذلك ان الاستفهام عن الشيء يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى
الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز
مرسل علاقته الزوم كذا قيل والاحسن ان يكون استعمال اداة الاستفهام في التهكم
من باب الكناية او يحتمل التهكم من مستبعات الكلام كما مر نظيره قوله لاحقيقة
(الاستفهام) اعنى السؤال عن كون الصلاة آمرة بما ذكر (قوله والتحقير) العلاقة بينه
وبين الاستفهام للزوم وذلك لان الاستفهام عن الشيء يقتضى الجهل به وهو يقتضى
عدم الاعتناء به لان الشيء المجهول غير ملتبث اليه وعدم الاعتناء بالشيء يقتضى استحقار
فاستعمال الاستفهام في التحقير اما مجاز مرسل على ما قبل او انه كناية وهو اولى او انه
من مستبعات الكلام وذلك لانك اذا كنت عارفا بالسؤل عنه وقلت في مقام الاحتقار
من هذا فكأنك تفرض شيئا آخر غير المشاهد المعلوم وتسل عنه ولم ترض بحاله فيقول
الحقير وصرت كأنك قلت هذا شخص مستحق به حقير كذا قرر شيخنا العدوى واعلم
ان التحقير عد الشيء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة وان كان كبير اعظما في نفسه ورعا
اتحد محلها وان اختلفا مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة احدهما

(والتهكم) عطف على
الاستنباط او على الانكار
وذلك انهم اختلفوا في انه
اذا ذكر معطوفات كثيرة
ان الجميع معطوف على
الاول او كل واحد صنف
على ما قبله (نحو اصولك
تأمرك ان تترك ما يعبد آبؤنا)
وذلك ان شعيبا عليه الصلاة
والسلام كان كثير الصلاة
وكان قومه اذا رأوه يصلى
تضاحكوا اقتصدوا بقولهم
اصولك تأمرك الهزؤ
والسخرية لاحقيقة الاستفهام
(والتحقير نحو من هذا)
استحقارا بشأنه

من الآخر (قوله مع انك تعرفه) اى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) اى
 التفضيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض وهو فى الآية
 تاكيد شدة العذاب الذى نجاهه بنواسر ايل واستعمال اداة الاستفهام فى التهويل
 مجاز مرسل علاقته المسببية لانه اطلق اسم السبب واريد السبب لان الاستفهام
 عن الشئ مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا لان الامر الهائل
 من شأنه عدم الادراك حقيقة اودعاء (قوله بلفظ الاستفهام) اى والجملة استئنافية
 لتهويل امر فرعون الفيد لنا كد شدة العذاب بسبب انه كان متمردا معاندا لا يكتف
 عتوه (قوله على اختلاف الرايين) اى فى الاسم الواقع بعدم الاستفهامية فالأخفش
 يقول ان الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسبويه يقول بعكس ذلك
 (قوله وهو ظاهر) اى لان الله لا يخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه (قوله بل المراد انه)
 اى المولى سبحانه وتعالى وقوله العذاب اى عذاب فرعون لبنى اسرائيل (قوله بالشدة) اى
 بما يدل على شدته وفضاعة امره اى شاعته وقبحته حيث قال سبحانه وتعالى من العذاب
 المهيمن ولا شك ان وصف العذاب بكونه مهينا لمن عذب به يدل على شدته وشاعته
 (قوله زادهم) اى زائد المحاطين تهويلا واصل التهويل حصل من قوله المهيمن
 (قوله اى هل تعرفون من هو الخ) اى هل تعرفون الذى هو فى ذلك غاية فخره هو
 محذوف لى هل تعرفون فرعون الذى هو غاية فى عتوه المفرط اى طغيانه الشديد وشكيتته
 الشديدة اى تكبره وتجبره الشديدين فقوله فى فرط عتوه وشدة شكيتته من اضافة
 الصفة للوصف والشكية فى الاصل جاد يجعل على انفس الفرس كنى به هنا عن التكبر
 والتجبر والظلم (قوله فاظنكم بعذاب الخ) اى فهو اخوف واشد وقد نجيتكم منه
 فلتشكرونى (قوله يكون المعذب به) بكسر الذا على صيغة اسم الفاعل ويدل على ذلك
 قوله بعد زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه فان البهاء فى حاله وعذابه لفرعون كما
 هو ظاهر والضمير فى مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكية وتوضيح
 ما فى المقام ان تقول ان المراد بهذا الاستفهام تفضيع امر فرعون والتهويل بشأنه وهو
 مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه
 هول بشأن فرعون وبين فضاعة امره ليعلم بذلك ان العذاب المنجى منه غاية فى الشدة
 حيث صدر ممن هو شديدا لشكية عظيم العتو فكأنه قيل نجيناكم من عذاب
 من هو غاية فى العتو والتجبر وناهيك بعذاب من هو مثله وحيث انكم تشكرونى
 فكيف تكفرونى (قوله ولهذا) اى ولاجل التهويل بشأن فرعون (قوله انه كان
 عاليا) اى فى ظلمه من المرفين فى عتوه فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله
 (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فاعلة الاولى علة له
 مطلقا والعللة الثانية علة له مقبدا بالعللة الاولى (قوله لتعريف اى فى تعريف حاله

مع انك تعرفه (والتهويل
 كقراءة ابن عباس ولقد نجينا
 بنى اسرائيل من العذاب المهيمن
 من فرعون بلفظ الاستفهام)
 اى من يفتح الميم (ورقع
 فرعون) على انه مبتدأ ومن
 الاستفهامية خبره
 او بالعكس على اختلاف
 الرايين فانه لا معنى لخبطة
 الاستفهام فيها وهو
 ظاهر بل المراد انه لما وصف
 الله العذاب بالشدة والفضاعة
 زادهم تهويلا بقوله من
 فرعون اى هل تعرفون من
 هو فى فرط عتوه وشدة
 شكيتته فاظنكم بعذاب
 يكون المعذب به مثله (ولهذا
 قال انه كان عاليا من المرفين

(قوله وتهويل عذابه) اشار بهذا الى ان تعريف حاله من حيث تهويل عذابه لامن
حيثية اخرى (قوله والاستبعاد) السبب والتاء زائدتان وهو عدالتي " بعيدا والفرق
بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غير انه بطيء
في زمن انتظاره ولا تقتصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما لم يذكره كالأمر
نحو فهل انتم مسلمون اى اسلوا والزجر نحو اتفعل هذا اى اترجروا المرض نحو الا
تنزل عندنا كافي سم (قوله وهو ظاهر) اى لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بحقيقت
الامور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية لان الجملة الحالية تنافي الحمل على
الاستفهام الحقيقي واذا امتنع حمل الاستفهام هنا على حقيقته طلب له معنى يناسب
المقام فيحمل عليه والناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه وايضا مثل هذا الكلام عرفا انما يراد به الاستبعاد فكأنه قيل من
اين لهم التذكروا الرجوع للحق والحال انه جاءهم رسول يعلن امانته فتولوا واعرضوا
عنه بمعنى ان الذكري بعيدة من حالهم وغاية البعد التني لذلك وتوجيه العلاقة بين
الاستفهام والاستبعاد ان الاستفهام سبب عن استبعاد الوقوع لان بعدالتي يقتضى
الجهل به والجهل به يقتضى الاستفهام عنه انتهى من تقرير شيخنا العدوى (قوله اى كيف
يذكرون) هذا حل معنى مفيد للتني والانكار فليست كيف مستفهما بها عن الحال فلا
يردان مقتضاء ان اتى هنا بمعنى كيف مع انه يجب حينئذ ان يليها فعل ولم يلها هنا فاعل بل
هى بمعنى من اين فلو عبر به كان احسن (قوله وادخل) اى واشد دخولا (قوله فى
وجوب الاذكار) اى فى ثبوت التذكر (قوله من كشف الدخان) تنازعه اعظم وادخل
واعمل الثانى قيل ان هذا الدخان علامة من علامات يوم القيامة وهو ما ذهب اليه ابن
عباس لقوله عليه الصلاة والسلام اول الآيات الدخان وتزول عيسى ابن مريم ونار
تخرج من قعر عدن تسوق الناس الى المحشر وروى ان حذيفة قال يا رسول الله وما الدخان
فلا عليه السلام هذه الآية فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين ثم قال يلاء ما بين المشرق
 والمغرب يمكث اربعين يوما و ليلة اما المؤمن فيصيه منه كهية الزكام واما الكافر فهو
كالسكران يخرج من مغفره واذنيه ودبره والذى ذهب اليه ابن مسعود ان المراد بالدخان
فى الآية ما يرى فى السماء عند الجوع كهية الدخان قال لانه عليه السلام لما دعا قريشا
فكذبوه واستعيبوا عليه قال اللهم اعنى عليهم بسبع كسيع يوسف وفى رواية اللهم اجعل
عليهم سفينا كسنى يوسف فأخذتهم سنة حصت كل شئ اكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع
وينظر احدهم الى السماء فينظر كهية الدخان وفى رواية كان اذا كلم احدا آخر فلا يراه فقام
ابوسفان فقال يا سجدائك جئت تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك قد هلكوا فادع
الله لهم فآثر الله عز وجل فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين الى قوله انكم عائدون (قوله

زيادة تعريف حاله وتهويل
عذابه (والاستبعاد فهو
اقى لهم الذكري) فانه لا يجوز
حمله على حقيقة الاستفهام
وهو ظاهر بل المراد استبعاد
ان يكون لهم الذكري بقرينة
قوله (وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه) اى كيف
يذكرون ويحفظون ويوفون
بما وعدوه من الايمان عند
كشف العذاب عنهم وقد
جاءهم ما هو اعظم وادخل
فى وجوب الاذكار من
كشف الدخان وهو ما ظهر
على يد رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم من الآيات
والبينات من الكتاب
المجيز وغيره فلم يذكروا
واعرضوا عنه

وهو) اي ذلك الاعظم والادخل (قوله واعرضوا عنه) يوحىئذ فالد كرى بعيدة جدا (قوله الامر) اعلم انه اذا ريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على اوامر واذا اريد به الفعل جمع على امورو من ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر اي في الفعل الذي تعزم عليه وهو حقيقة في القول المخصوص بمجاز في الفعل وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي وانه موضوع للقدر المشترك بينهما والناسب ان يراد بالامر هنا الامر اللفظي لان الكلام في الانشاء وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الاصوليين ولا ينافي هذا قول المصنف بعد وصيغته لان الاضافة بيانية، كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو طلب فعل الخ) طلب مصدر مضاف الى مفعوله وهذا تعريف للامر النفسي وليس الكلام فيه لان الكلام في انواع الطلب اللفظي فلو قال طلب فعل بالقول كان اولي ولعل الحامل على هذا التفسير قول المتن الآتي والاعلم ان صيغته الخ تأمل كذا في بس وقد يقال ان التعريف صالح لكل من الامرين النفسي واللفظي فالمراد بالطلب ما هو اعم من اللفظي والنفسى اوانه اللفظي فقط وهو المناسب لما الكلام فيه لان الكلام في انواع الطلب اللفظي وقوله بعد وصيغته اضافته بيانية واعلم ان كلا من القول والامر مشترك بين اللفظي والنفسى ومن صرح بالاشتراك العلامة القرافي في المحصول وقوله طلب كالجنس يشمل الدعاء والتمنى والالتماس وخرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وخرج باضافة الطلب للفعل الهى بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل ان يخرج منه قائله خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد لعبد افعل كذا الا لا كقول العبد لسيد افعل كذا حال كونه طالبا للعلو يخرج للدعاء والالتماس لان الاول من الأدنى والثاني من المساوى بخلاف الامر فانه يشترط فيه طلب الامر العلو وقد علمت ان المراد بطلبه العلو ان بعد نفسه عاليا باظهار حالة العالى وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لاعلى وجه التواضع والانخفاض فسمى ميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه اولا وبقولنا يشترط في الامر طلب الامر العلو يدفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتمنى والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع انه لا يشترط الاستعلاء فيها وان وجد في نفس الامر وانما يشترط في الامر واورد على التعريف انه غير مانع لصدقه بامر تك بفعل كذا فانه ليس بامر مع صدق الحد عليه ولك ان تقول ان كان التعريف حدا للامر النفسي فلا يراد لصدقه عليه وان كان التعريف للامر اللفظي فلا ورود لان هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظي وانه غير جامع لانه يخرج عنه نحو كفف عن القتل فان هذا امر وهذا خارج بقوله غير كف لان هذا طلب كف واجيب بان المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب الفعل غير كف او طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل

(ومنها) اي من انواع الطلب
(الامر) وهو طلب فعل
غير كف على جهة الاستعلاء
وصيغته تستعمل

الماخوذ منه الصيغة فالاول نحوكم والثاني نحوكف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن
غير الفعل المأخوذ منه الصيغة واورد على هذا الجواب انه يقتضى ان يخرج عن التعريف
كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع ان هذا
امروا واجب بان كف مأخوذ من الكف مطلقا هو انما تعلق بالكف عن خصوص القتل
والمطلق والمقيد متغايران (قوله على جهة الاستعلاء) انتبادر تعلقه بقوله طلب اى الطلب
على طريق الاستعلاء ويحتمل ان يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى
طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف
المذكور للامر لا نزاع فيه والا فاختار عند الاشعري واتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو
في الامر وان كان اجهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل ان في الامر
مذاهب قبل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقبل لا يشترط فيه شئ منهما وقبل
يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقبل بالعكس وهو ما شئ عليه الشارح ودليل كل من هذه
الاقوال مذکور في كتب الاصول واورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الامر قوله
تعالى حكايه عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان
فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالهية لنفسه فلو كان
الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرون واجيب بان المراد ماذا
تشيرون من المزامرة بمعنى المشاورة وبانه حقر نفسه بعد رؤية معجزة موسى
ولا يخفى ان كلامنا من الجوابين خلاف الظاهر فاذا كان الصحيح ان الاستعلاء ليس
بشرط في الامر (قوله وصيغته تستعمل الخ) اى صيغته المعهودة للتداوله كثيرا
وهذا وطفة للمسايق في المتن من قوله والظاهر الخ وازدافه صيغة للضمير للبيان لانه
من اضافة الاعم للاخص اى والصيغة التى هى الامر بناء على المراد الامر اللفظى
ولاشك انه نفس الصيغة وهذا الاحتمال هو الظاهر لان الكلام في الامر اللفظى
او ان الاضافة حقيقية وهو من اضافة الدال للمندلول بناء على ان المراد بالامر الامر
النفسى ويدل لذلك قول الشارح فيما يأتى فالمراد بصيغته الخ لكن لا يخفى ان الكلام
في الامر اللفظى الذى هو من اقسام الانشاء الا ان يقال هذا استطراد لزيادة الفائدة
ثم انه على هذا الاحتمال ربما يفهم ان الخلاف الآتى في معنى صيغة الامر انما هو عند
القائلين بالكلام النفسى اما عند النافذين كالمترلة فلا يجرى فيها خلاف وليس كذلك
كباينه حواشى جمع الجوامع وغيرهم (قوله تستعمل في معان كثيرة) اى نحو ستة وعشرين
معنى ذكرها اهل الاصول وذكر المصنف فيما يأتى بعضها منها (قوله هى) اى الصيغة
وابرز الضمير لجرى الصفة على غير من هى له وقوله لها اى الحقيقة (قوله اختلافا كثيرا)
حاصله ان الاصوليين اختلفوا في المعنى الذى وضعت له صيغة الامر فقبل وضعت للوجوب
فقط وهو مذهب الجمهور وقبل للندب فقط وقبل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد

في معان كثيرة فاختلفوا
في حقيقة الموضوع هي
لها اختلافا كثيرا ولما

الطلب على جهة الاستعلاء فهي من قبيل المشترك المعنوي وقيل هي مشتركة بينهما
اشتراكا لفظيا بان وضعت لكل منهما استقلا لا وقيل بالتوقف اى عدم الدراية وهو شامل
للتوقف في كونها للوجوب فقط او للندب فقط والتوقف في كونها للقدر المشترك بينهما
او مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا بمعنى ان الاثنين شيئا مما ذكر وقيل مشتركة بين الوجوب
والندب والاباحة وقيل موضوعة للقدر المشترك بين الثلاثة اى الاذن في الفعل والاكثر
على انها حقيقة في الوجوب فقط (قوله ولما لم تكن الدلائل) اى الادلة التى ذكرها
اصحاب الاقوال المذكورة (قوله بشئ) اى من الاقوال المذكورة (قوله قال المصنف)
اى مشير لما هو الاظهر عنده لقوة دليله (قوله من المقرنة) اى من الصيغة المقرنة باللام
فمن لبيان انواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا ان الصيغة الدالة على الطلب هي
الفعل في قولنا يضرب زيد مثلا وان اللام قرينة على ارادة الطلب به وعلى هذا
فلاضافة في قولهم لام الامر لادنى ملاسمة اى اللام المقرنة بصيغة الامر ويحتمل
ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله وغيرها) اى ومن غير
المقرنة باللام (قوله نحو اصكرم عمرا) هذه الصيغة فعل محض (قوله ورويد بكرا)
رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى امهل وقد تكون مصدرا منصوبا نصب المصادر
المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والاصل ارواد مصدر ارود فيقال رويد عمرا اى
اروده اى امهله وقد يقع رويد صفة لمصدر فيكون رويدا حيثئذ بمعنى اسم المفعول نحو
مرسيرا رويدا اى مرودا ويقع حالا نحو سيرا ورويدا اى مرودين وقال جار الله هو
حال من السير كانه قيل سيرا السير ورويدا وهذا تفسير سيويه ويقع مصدرا مضافا
للمفعول نحو رويد زيد كانه قيل ارواد زيد وغير مضاف نحو رويدا زيدا كضربا
زيدا وهو في هذه الحالات ليس اسم فعل واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم
فعل لا غير بمعنى امهل كما في الفسارى واعلم ان جعل رويد مفيدا للطلب مبنى على المذهب
الكوفي من ان اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل لا على مذهب البصريين من ان مدلوله
لفظ الفعل الا ان يقال انه على مذهبهم يدل على الطلب بواسطة دلالته على لفظ الفعل
تأمل (قوله دل الخ) اى لخصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على
ما اشتهر وقوله مادل اى لفظ دل بمادته ولو بطريق التضمن كما في الفعل (قوله اسما)
اى كرويد وكالمصدر في نحو ضربا زيدا او قوله او فعلا اى كفعل الامر والمضارع المقرون
بلام الامر وهو ظاهر في الاول واما الثاني فمحتمل نظرا لاحتمال ان يقال الدال على الطلب
مجموع الفعل واللام كما مر (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولوندب مع ان الجمهور
على انه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الطاهر عدم الندب
من الاغيار الآتية مع انه احق بالعد من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة
موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا في الفسارى (قوله اى على طريق

لم تكن الدلائل مفيدة
للقطع بشئ قال المصنف
(والظاهر ان صيغته من
المقرنة باللام نحو ليحضر
زيد وغيرها نحو اكرم
عمرا ورويد بكرا) فالمراد
بصيغته مادل على طلب
فعل غير كف استعلاء سواء
كان اسما او فعلا (موضوعة
لطلب الفعل استعلاء)

طلب العلو) فيه اشارة الى ان نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل
انه مفعول مطلق على حذف مضاف اى طلب استعلاء ويحتمل انه تمييز ويؤيده قولهم
على جهة الاستعلاء ويحتمل ان يكون حالاً من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم
الفاعل قال بعضهم اذا تأملت في قولهم صيغة الامر مادل على طلب الفعل استعلاء
وجدته لا يتخلو عن بحث لانه ان اريد بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغة الانشائية
حيثذ معنى خارجى فتكون خبراً وان ايد به الطب اللفظى كان هو نفس الصيغة فيلزم
اتحاد الدال والمذلول ورد باننا نختار الاول ولا نسلم ان تلك الصيغة تكون خبراً حيثذ
لانها وان كان لها معنى خارجى لكنه لم يقصد موافقة الفظ له وحكاية به بخلاف
الخبر فانه لا يهدف من ذلك كإمر (قوله طلب العلو) هذا على ان السين والتاء للطلب
وقوله وعد الخ اشارة الى انها لعد كما تقول استحسن هذا الامر اى عدته حسناً فى
كلامه اشارة لجواز الوجوهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف باو كما فى الاطول
وعداً الامر نفسه عاليا باظهار القوة والغلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت
او امر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) اى تبادر المعنى من اللفظ للفهم
(قوله من اقوى امارات الحقيقة) اى من اقوى امارات كون اللفظ حقيقة واعترض
على هذا الدليل بان المجاز الراجح يقابره معناه من اللفظ لفهم ولا يدل ذلك التبادر على كونه
حقيقة لان التبادر اصله كثرة الاستعمال واجيب بان التبادر فى المجازات افتقر فيه الى
قرينة مصاحبة زيادة على كثرة الاستعمال والتبادر فى الحقيقة لا يفتر للقرينة فالمراد
بالتبادر فى كلام المصنف الذى لم يفتر لقرينة بقى شئ آخر وهو ان تبادر الفهم يتوقف
على معرفة الوضع فى الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك انا لتبادر من غير
معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الاول بلا قرينة
والثانى بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر
وقد يجاب بان السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذى يتضمن الفرق
بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لا تفيد معرفة الحقيقة لصحة ان يدرك ان هذا
اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة اولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل
على ان هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذاك فتأمل انتهى يعقوبى (قوله وقد تستعمل
لغيره) اى لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة
على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكنائية ولا ينجح عليك ان مباحث الامر والاستفهام
ليست من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى المجوز بالامر والاستفهام
ولا اثر لها فيما ذكرناه اطول ولم تعرض الشارح لعلاقة المجاز فى ذلك الغير وتعرض
لها اهل الاصول فلا بأس بذلك كما فى مواضعها وقول الشارح اى لغير طلب الفعل استعلاء
صادق بما اذا كان ذلك الغير طلباً من غير استعلاء وبان لا يكون طلباً اصلاً (قوله كالأباحة)

الى على طريق طلب العلو
وعداً الامر نفسه عاليا سواء
كان عالياً فى نفسه ام لا
(لتبادر الفهم عند سماعها)
اى سماع الصيغة (الى
ذلك) المعنى اعنى الطلب
استعلاء والتبادر الى الفهم
من اقوى امارات الحقيقة
(وقد تستعمل) صيغة الامر
(لغيره) اى لغير طلب الفعل
استعلاء

وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام توهم السامع فيه عدم جواز الجمع بين امرين
والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما في مطلق
الاذن فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم مجاز امرسلا لان صيغة الامر
موضوعة للمأذون فيه المطلوب طلبا جازما فاستعملت في التأذون فيه من غير قيد
بطلب او ان العلاقة بينهما التضاد لان اباحة كل من الفعل والتترك تضاد يحجب
احدهما (قوله نحو جالس الحسن الخ) اي فالحاطب توهم عدم جواز مجالستهما
لما كان بينهما من سواء المزاج فابيح له مجالستهما وتعارض الاباحة التخيير الذي
قد تستعمل فيه صيغة الامر ايضا ويثبوتون له نحو هذا التركيب بانه لا يجوز
الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالاصوليين
ان مفيد الاباحة هو الصيغة واو على هذا قرينة على ذلك وعند الخوئين ان مفيد
الاباحة او ولكن التحقيق ان الاستفادة من الصيغة مطلية الاذن والاستفاد من او الاذن
في احد الشئين او الاشياء وماوراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه انما هو بالقرائن
(قوله والتهديد) وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام عدم الرضى بالمأمر به والعلاقة
بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار
التعلق وذلك لان التأمر به اما واجب او مندوب والمهدد عليه اما حرام او مكروه
ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه وقرر بعضهم ان العلاقة بينهما
السيئة لان ايجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته او المشاهدة بجامع ترتب
العذاب على كل من الامر والتهديد عند التترك ولا يخفى تقرير الاستعارة (قوله اي
التخويف) يعني مطلقا سواء كان بمصاحبة وعيد مبين او بجمل فالاول كما يقول السيد
لعبدته دم على عصيانك فالعصا اما مك والثاني كما في قوله تعالى اعملوا ما شئتم اي
فسترون منا ما هو اما مكهم فهذا يتضمن وعيدا بجملا وانما كان هذا تهديدا لظهور انه
ليس المراد امرهم بكل عمل شاؤوا لان قرائن الاحوال دالة على ان المراد الوعيد لا الاهمال
(قوله وهو اعم من الانذار) اي فيكون الانذار داخلا في التهديد فلذا لم ينص عليه
(قوله لانه ابلاغ الخ) اي لان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف وكان الاوضح لانه
تخويف مع ابلاغ وذلك كما قيل في قوله تعالى قل تمنعوا فان مصيركم الى النار فصيغة
تمنعوا مع ما بعد ها تخويف بامر مع ابلاغه عن الغير والتهديد هو التخويف مطلقا
سواء كان مصحوبا بابلاغ او لا بان كان من عند نفسه فيكون اعم من الانذار لانه تخويف
مقيد والمقيد اخص من المطلق (قوله وفي الصحاح الخ) حاصله ان التهديد اعم من الانذار
لان الانذار تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف واما التهديد فهو تخويف مطلقا
فالانذار اخص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله لكن الفرق بين
ما في الصحاح وما قبله من جهة ان الانذار على ما في الصحاح لا يكون الا من الرسول

(كما لاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين) فيجوز
له ان يجالس احدهما او
كلهما وان لا يجالس احدا
منهما اصلا (والتهديد) اي
التخويف وهو اعم من
الانذار لانه ابلاغ مع
التخويف وفي الصحاح
الانذار تخويف مع دعوة
(نحو اعملوا ما شئتم) لظهور
ان ليس المراد الامر بكل
عمل شاؤوا

لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة والانتذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لانه اعتبر في مفهومه الابلاغ وهو اعم من الدعوة لانه يكون من الرسول ومن غيره لانه يقال لمن اعلم قوما بان جيشا يصحبهم انه انذرهم ولولم يرسل بذلك (قوله والتعجيز) اي ان صيغة الامر قد تستعمل للتعجيز وذلك في مقام اظهار عجز من يدعى ان في وسعه وطاقته ان يفعل مثل الامر الفلاني لانه اذا حاول فعله بعد سماع صيغة الامر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ (قوله لكونه محالا) اي لكون الاتيان بسورة من مثله محالا من جهة ان ذلك خارج عن وسعهم وطاقتهم فاذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم فان قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وغايته انه من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز او واقع قلت القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحججة عليهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات او السببية لان ايجاب شيء لا قدرة عليه يستلزم التعجيز عنه (قوله متعلق بفأتوا) اي فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا اي تعينا والمعنى حينئذ وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من تخصص بممثل لعبدنا في كونه اميا لا يكتب بسورة فالمأثري منه موجود والمأثري به مجوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله او صفة الخ) عطف على قوله متعلق بفأتوا اي او متعلق بمحذوف صفة لسورة فيكون الظرف مستقرا (قوله والضمير) اي من مثله لما نزلنا او لعبدنا اي فيكون المعنى على الاول فأتوا بسورة من وصفها انها من مثل ما نزلنا في حسن النظم وغرابة البيان اي من جنبه فتكون من تبعية مشوبة ببيان وعلى الثاني فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا فن على هذا ابتدائية ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط الامية لعجز الكل كذا في ابن يعقوب فالمجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من جنس المنزل او من مثل عبدنا ومعلوم ان الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور ان الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال انني ثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه ولعدم القدرة على الموصوف لا تنفاه وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال انني ثوب قدرة اربعمون ذراعا والقرض انه لا ثوب موصوف بهذا الوصف وانما كان المفهوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور ان الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لا تنفاه وصفه لان الوصف واقع في حيز المأمور به فيفهم ان الامتناع لا امتناع الوصف او لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الاول) اي على الاحتمال الاول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا (قوله قلت لانه) اي كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا يقتضي الخ

(والتعجيز نحو فأتوا
بسورة من مثله) اذ ليس
المراد طلب ايتلهم بسورة
من مثله لكونه محالا
والظرف اعنى قوله
من مثله متعلق بفأتوا
والضمير لعبدنا او صفة
لسورة والضمير لما نزلنا
اولعبدنا

وذلك لان المعنى عليه فأتوا بما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البالغ بسورة ولا شك ان هذا يقتضى ثبوت مثل للقرآن في البلاغة وعلو الطبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لأمثله (قوله بشهادة الذوق) متعلق يقتضى اى ان ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفاً كما يشهد بذلك الذوق السليم فأتك اذا قلت ائني بيت من الحماسة وهى ديوان الشعر المتعلق بالشجاعة فاقد وجود الحماسة عرفاً بشهادة الذوق وحله على مثل معنى ائني برجل او جناح من العتفاء على معنى ان العتفاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا تعين ان يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عالمياً لصدقه لا لما نزلنا ولا يخفى ان هذا انما يتم بناء على ان اعجاز القرآن لكونه خارجاً عن طوق البشر واما ان قلنا انه في طوقهم وصرقوا عنه لم يفتر لهذا (قوله اذا تعجيز) اى على هذا الاحتمال انما يكون عن المآتى به اى وهو السورة اى عن الايتان بهامع وجود المآتى منه وهو المثل وهذا علة للاقتضاء (قوله ان بأتوا منه) اى من المثل الذى فرض موجودا (قوله بخلاف ما اذا كان) اى الظرف (قوله فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة) اى فيكون الوصف في حيز المآتى به فيكون معجوزاً عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمعجوز اى ان السورة الموصوفة معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المنزل والمنزل لأمثله واذا تبنى الوصف اتبنى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل ان المعنى عند جعل الظرف صفة لسورة انهم عاجزون عن الايتان بسورة متفصصة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما فى الواقع وانتفاء ذلك الوصف فى الواقع لان انتفاء المثل وحيثئذ فليس ذلك العجز الا لان انتفاء المثل من اصله اذ لو ثبت ثبت الوصف لسورة منه وقد يقال ان العجز عن الايتان بالسورة الموصوفة صادق بان يكون لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما اذا كان لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه وحيثئذ فلا وجه لاقتصار الشارح على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا ان يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه الواقع لان العجز منحصراً فيه والحاصل ان هذا كان المعنى فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المآتى منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأتوا بسورة كأنه من مثل ما نزلنا فلا يقتضى وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المآتى به المعجوز عنه فاذا قلت ائني من مثل العتفاء يجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت ائني بجناح من مثل العتفاء فانه لا يقتضى ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) اى فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقاً بشأ تو وترجع الضمير لما نزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار المآتى به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التعجيز باعتبار

فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل للقرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذا تعجيز انما يكون عن المآتى به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفاً للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المآتى به منه

انقله المأثي منه وهو المثل بان يكون لهم قدرة على الاتيان بسورة من مثله الا ان المثل
منتف فهم قادرون على الاتيان بسورة الا انه لاملله حتى يأتوا منه بسورة وحينئذ
فلا يقتضى ثبوت المثل ولا ينفى مجزهم باعتبار المأثي به وحاصل الجواب ان الاستقراء دل
على ان مثل هذا التركيب يفهم منه الذوق ان التعجير باعتبار المأثي به لا باعتبار المأثي منه
وحيث في ثبوت المثل قوله قلنا احتمال الخ اى قلنا جعل التعجير باعتبار المأثي منه
احتمال عقلي بخلاف كون التعجير باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيود محط
الفصد (قوله ولبعضهم الخ) اراد به الطبي في حوائى الكشف (قوله والسحير) اى
جعل الشئ مسخرا منقاد المأمر به يعنى ان صيغة الامر تستعمل للتسخير وذلك في مقام
يكون المأمور به منقادا للامر والعلاقة بين الطلب وبينه السببية وذلك لان ايجاب
شئ لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل بسرعة من غير توقف يتسبب عند تسخيره
لذلك اى جعله مسخرا منقاد المأمر به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ما ذكره عبد
الحكيم وذكر العلامة يعقوبى ان التسخير هو تبديل الله الشئ من حالة الى حالة
اخرى فيها مهالة ومذلة وقد كان موجودا وذكر ايضا ان الفرق بينه وبين التكوين
ان التسخير تبديل من حالة الى حالة اخرى اخس من الاولى والتكوين الانشاء من العدم
الى الوجود ويوجد استعمال صيغة الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعجير عن اليجاد
بكن ايماء الى انه يكون في اسرع لحظة وانه طائع لما يراد فكأنه اذا امر امر ويحتمل
ان يكون التكوين اعم بان يراد به مطلق التبديل الى حاله لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم
اى التبديل من حالة الى اخرى فيها مهانة ومذلة آه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين
الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الازام فان الوجوب الزام المأمور والتسخير الزام
الذل والهوان (قوله خاشئين) اى صاعرين مطرودين عن ساحة القرب والعز ووصف
القردة به لتأكيد ما تضمنه معناه ويصح ان يكون خاشئين خيرا بعد خير لكان اى كونوا
جامعين بين القردة والخساء اى الصغار والطرء ولا يرد على هذا ان المبتدأ لا يقتض
اكثر من خبر واحد من غير عطف الا بشرط ان يكون الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا
حلوا حامض وقردة خاشئين ليس من هذا لان كل واحد منهما مستقل باقادة الصغار
والذل فالذى يفهم من مجموعهما يفهم من كل واحد منهما لانا نقول الحق ان الاخبار
المتعددة اذا لم تكن في معنى الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور
الودود الآية ويصح ان يكون خاشئين حالا من اسم كان ولا يرد على هذا ان كان لا تعمل
الا في المبتدأ والخبر لان عدم عمل كان في الحاصل مبنى على عدم دلالتها على الحدث
والصحح دلالتها عليه واعلم ان صيغة الامر اذا استعملت في التسخير وفي الاهانة
الآتية يحتمل ان تكون انشاء اى اظهارا لمعناها وهو الذلة والحقارة ويحتمل ان تكون
اخبارا بالحقارة والذلة فكأنه قيل على هذاهم بحيث يقال فهم انهم اذلاء محقر

فنا احتمال عقلي لا يسبق
الى الفهم ولا يوجد له
مساغ في اعتبارات البلغاء
واستعمالهم فلا اعتداد
به ولبعضهم هنا كلام
طويل لاطائل تخته
(والتسخير نحو كوتوا
قردة خاشئين

مسخون وكونه للاخيا في الاهانة اظهر منه في التسخير (قوله والاهانة) وهي اظهار
ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به وحاصله ان صيغة الامر ترد للاهانة وذلك اذا
استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور على اى وجه كان والعلاقة بين الامر والاهانة
اللزوم لان طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال
الخشية يستلزم الاهانة او العلاقة المشابهة في مطلق الاوام لان الرجوب ازام المأمور
والاهانة ازام الذل والهوان تأمل (قوله نحو كونوا حجة على من يدينكم) اى ونحو ذق انك
انت العزيز الكريم لانه ليس المراد الامر بذوقه العذاب لان الكافر حال الخطاب بالصيغة
في غصص المذوق ومحنة (قوله اذ ليس الخ) علة لتحذوف اى فالغرض من الامرين التسخير
والاهانة لا الطلب اذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير) لما افاد اشتراك التسخير والاهانة
في عدم القدرة فربما يتوهم عدم الفرق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الامر في المثال
الاول للتخفيف وفي الثاني للاهانة فاستدرك على ذلك بيان الفرق وحاصل ما ذكره من
الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن في الامرين ان التسخير
يخص به الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قردة اى مسخهم وتبدلهم بحال القردة
واقع حال ايجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل اصلا لان المقصود فيها تحقير
المخاطبين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل فقول الشارح لكن في التسخير يحصل الفعل
اى حال ايجاد الصيغة وقوله وفي الاهانة لا يحصل اى الفعل اصلا قوله اذ المقصود اى
من الاهانة قلة المبالاة بهم اى لا حصول الفعل واعلم ان التحقير قريب من الاهانة وقد
استعملت صيغة الامر فيه في قوله تعالى حكاية عن موسى القواما انتم ملقونه اى ان ما
جئتم به من السحر حقير بالنسبة للمعجزة وانما قلنا انا قريب منها لان كل محتقر في الاعتقاد
او في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد او الظاهر وان كانت الاهانة انما تكون بالقول
او بالفعل والاحتقار كثيرا ما يقع في الاعتقاد والحاصل انه ان شرط في الإهانة وهي
التصغير اظهار ذلك قولاً او فعلاً كقلنا كانت اخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فيها
ذلك كانا شيئاً واحداً (قوله والتسوية) يعنى ان صيغة الامر تستعمل للنسبة بين شيئين
وذلك في مقام توهم ان احدهما ارجح من الآخر كقوله تعالى انفقوا طوعا او كرها
لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم ان الاتفاق طوعا مقبول دون الاكراه فسوى بينهما في عدم
القبول وكقوله تعالى اصبروا ولا تصبروا فانه ربما يتوهم ان الصبر نافع فدفع ذلك
بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في المحلين الامر بالاتفاق ولا الامر بالصبر
بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الامرين كقلنا والعلاقة بينهما وبين الامر التضاد
لان التسوية بين الفعل والترك تضاد ايجاب احدهما هذا واعتض بعضهم كون صيغة
الامر تستعمل للتسوية بان التسوية قد تستفاد من التركيب الذى فيه النهى كما في الآية
الثانية فيلزم ان يكون النهى التسوية ولم يقل بذلك احد فالظاهر ان التسوية لا ولا

والاهانة نحو كونوا حجارة
او حديداً اذ ليس العرض
ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك لكن في التسخير
يحصل الفعل اعني
صبر ووزنهم قردة وفي
الاهانة لا يحصل اذ
المقصود قلة المبالاة بهم
(والتسوية نحو اصبروا
ولا تصبروا)

لصيغة الامر ورد ذلك بانهم صرحوا بان النهي يكون التسوية ايضا و جعلوا منه قوله تعالى اولاتصبروا و بان اول واحد الشيتين او الاشياء فلا دلالة لها على التسوية تأمل آه غنيمي (قوله في الاباحة الخ) هذا شروع في الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وكان سائلا له وقال له احدهما لازم للآخر فالفرق وحاصل الفرق بينهما ان الاباحة مخاطب بهما من هو بصدد ان يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالاذن في الفعل مع عدم المخرج في الترك كافي قوله تعالى واذا حلتهم فاصطادوا والتسوية مخاطب بهما من هو بصدد ان يتوهم ان احدا الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابلته ارجح من الآخر وانفع منه فبدفع ذلك ويسوي بينهما والاقرب كما قال العلامة البيهقي ان الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل الهالاشياء التسوية والاخبار بالاباحة على بعد (قوله والنهي) اي تستعمل صيغة الامر في النهي وهو طالب الامر المحبوب الذي لا طمعية فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لان الامر طالب على وجه الاستعلاء فاطلق عن قيده ثم قيد بالمحسوب الذي لا طمعية فيه او السببية لان طلب وجود الشيء الذي لا يمكن له سبب في تنهيه (قوله محو الايهما الخ) هذا البيت من معقنة امرى القيس المشهورة التي اولها قفايك الخ وقبل البيت المذكور

- * ولبا تكوج البحر ارخى سدوله * على بانواع الهوم ليبتلى *
- * قتلت له لما عطى بصلبه * واردف انحجازا ونا بكلكل *
- * الايهما الليل الطويل الانجلي * بصبح وما الاصباح منك بامتل *
- * فبالك من ليل كان نجومه * بكل مفار القتل شدت يذبل *

(اقوله الانجلي) الباء فيه ثابتة لا شباع الكسرة لانها من اصل الكلمة كقوله (المياتيك والاشباع غنى) اكذا ذكر بعضهم و الاطول لا يعد ان يقال الباء رد لما هو اصل اذ الضرورة زدت الكلمة الى اصلها وابست للاشباع والامار سميت وقال بعض الافاضل الباء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن ليست للاشباع بل باء الفاعلة وحيث فلما مراد من اليا اليلة ولو كانت للاشباع ما سميت وربما كان في قول الشارح ولا استطالة تلك اليلة اشارة اليه والمراد بالانجلاء الانكشاف والاصباح ظهور وضوء الصبح وهو الفجر واول النهار فكأنه يقول انكشف ايها الليل الطويل ما ولا لايرجى معه الانكشاف وقوله وما الاصباح منك بامتل اي بافضل كلام تقديرى كأنه يقول هذا الليل لا طمعية في زواله لطوله طولا لايرجى معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فلا صباح لا يكون افضل منه عندي لمفاساتي الهوم والاحزان فيده كما فاسيها في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاسة الهوم لا شراكم في عاتها وهي فراق الحبيب فطلب النهار ليس خلو عندها بل لان بعض الشراهم من بعض (قوله في وسعه) اي وسع الليل وقد يقال انه يجوز التكليف بما ليس في الوسع لان التكليف بالمحال جاز فيمكن ان يكون هذا منه فالاحسن في التعليل ان يقول لان الليل ليس مما يؤمر ومخاطب

في الاباحة كان
المخاطب توهم ان
الفعل محذور عليه
فاذن له في الفعل مع
عدم المخرج في الترك
وفي التسوية كان
توهم ان احسد
الطرفين من الفعل
والترك انفع له
وارجح بالنسبة اليه
فدفع ذلك وسوى
بينهما (والنهي نحو الا
ايها الليل الطويل
الانجلي) بصح وما
الاصباح منك بامتل
اذ ليس الغرض طلب
الانجلاء من الليل

لانه ينبغي ان يكون المكلف عاقلا بهم الخطاب (قوله يعني ذلك اي الانجلاء، فكأنه يقول
 انك تنجلي (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالحاء المهملة الشدائد جمع تبريح بمعنى الشدة
 والجوى بالجيم الحرفة وشدة الوح من حزن او عشق (قوله ولا استطالته الخ) علة مقدمة
 على المملول وهو قوله كأنه لا طاعة اى وكأنه لا طاعة له في انجلاء، تلك القيلة لا استطالتهما
 اى لعددها طويلة جدا وهو عطف على قوله اذ ليس في وسعه فهو دليل آخر على انه ليس
 الفر من طلب الانجلاء، فكان للتعليل (قوله فلهذا) اى فلاجل عدم الطاعة في الانجلاء
 والانكشاف حل الامر على التنى ليناسب حال التشكى من الاحزان والهموم وشدها
 لانه لا يناسبها الا عدم الطاعة في انجلاء، البيل وذلك لانها اكثر تهاولن ومهما ليل بعد اليل
 معها بالازول ولذا جرت العادة بان من وقع في ورطة وشدة بتسارع بالاباس وتشكى
 منها مظهر البعد التجاه واما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكى من ليها الملازمة
 له (قوله والدعاء) هو كما قال الشارح الطلب على سبيل التضرع اى التذلل والخضوع
 سواء كان الطالب ادنى او اعلى او باوفا في الرتبة وعلى هذا لوقال العبد لسيده على وجه
 العاطفة اعتقنى كان امرا ولذلك بعد الامر من العبد سوء ادب لان الامر لا يكون الامع
 استعمالا كما تقدم والعلاقة بينه وبين الامر الاطلاق والتقييد وكذا يقال في الالتماس الاكثى
 (قوله والالتماس) ويقال له السؤال (قوله لمن يساويك رتبة) اى في الرتبة وانظر هل المراد
 المساواة في نفس الامر او لو بحسب زعم المتكلم ولعل الثاني هو الظاهر (قوله بدون
 الاستعلاء) اى حال كون ذلك القول كأنه بدون الاستعلاء اى اظهار العلو المعترف في الامر
 اى وبدون التضرع المعترف في الدعاء، فقوله بدون استعلاء قيد في الالتماس ولايتأتى
 في الدعاء، ثم ان ظاهر ما تقرر ان مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى
 ومناط الدعاء في الطلب التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ومناط
 الالتماس في الطلب هو التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء وعلى هذا اذا صدر الطلب
 من الاعلى الادنى في الرتبة كالسيد مع عبده او صدر من الادنى للاعلى رتبة من غير استعلاء
 ولا تخضع لم يسمى بواحد من هذه الثلاثة وهو بعيد والظاهر انه التماس وحينئذ فالمدار
 فيه على نفى الاستعلاء والتضرع سواء صدر من الاعلى او من الادنى رتبة او من الشخص
 لمساويه وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف لمن يساويك كما هو المستفاد من كلامهم ولعل
 المصنف اما خص المساوى بالذكر انظر الاشارة لان الطلب بدون الاستعلاء وتخضع شأنه ان
 يكون من المساوى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله
 لمن يساويك رتبة) مع ان المساواة تستلزم عدم الاستعلاء (قوله قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم
 العلو) اى لا يكون لازما للعلو بل قد يوجد العلو بدون استعلاء وقد يوجد الاستعلاء بدون
 علو لان الاستعلاء كما مر عد الامر نفسه عاليا بان يكون الطلب الصادق منه على وجه
 العظيمة وهذا المعنى اى جعل الامر نفسه عاليا في امر ويصح من المساوى في نفس الامر

اذ ليس ذلك في
 وسعه لكنه يعني
 ذلك تخصا عما
 عرض له في انجيل
 من تباريح الجوى
 ولا استطالته تلك
 انبيلة كأنه لا طاعة
 له في انجلائها فلهذا
 يحمل على التنى دون
 التزجى (والدعاء)
 اى الطلب على
 سبيل التضرع
 (نحو رب اغفر لي
 والالتماس كقولك
 لمن يساويك رتبة
 افعلى بدون الاستعلاء)
 والتضرع فان قيل
 اى حاجة الى قوله
 بدون الاستعلاء مع
 قوله لمن يساويك رتبة
 قلت قد سبق ان
 الاستعلاء لا يستلزم
 العلو

ومن الأدنى لان دعاوى النفس أكثر من ان تحصى وحينئذ فيحتاج لقوله بدون استعلاء مع قوله لمن يساويك لاخراج الامر (قوله فيجوز ان يتحقق) اى الاستعلاء من المساوى لان المناقاة للمساواة انما هو العلو لا الاستعلاء (قوله ثم الامر) اى صيغته (قوله قال السكاكى حقه الفور) اى حقه ان يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الامر في اول اوقات الامكان وجواز التراخي مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين ايضا فاذا قيل افعل معناه افعل فور او لا يدل على التراخي بالاقرينة ومتى انتفت انصرف للفور ومن جملة ما رده على ذلك القول انه لو كان مدلول الامر الفور لغة لا يحتاج زيادة الفور في حده ومقابل هذا القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ماهية الفعل مطلقا لا بقيد المرة او التكرار ولا بقيد الفورية او التراخي فيكون المأمور بمثل الامر بالاتبان بالفعل المأمور به على سبيل الفور او التراخي ولا يتعين احدهما في مدلولها الاقرينة (قوله لانه الظاهر من الطلب) اى انما كانت صيغة الامر حقا الفور لان كون الفعل المطلوب بها مطلوبيا على الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوبيا انه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقى فالمراد طلب السقى حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ولا يخفى ان بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكرتمثل على اثبات اللغة بالفعل مع انها لا تثبت الا بالثقل وايضا استفادة فورية السقى انما هى لقرينة العطش (قوله عند الانصاف) اى عند انصاف النفس لا عند الجمية والجدال (قوله كما في الاستفهام والنداء) فانه لاختفاء انهما يقتضيان الفور فالاول يقتضى فورية الجواب عن المستفهم عنه والثاني يقتضى فورية اقبال المنادى ولا يظهر لاقتضاءهما الفورية شيب سوى كونها للطلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشاركهما في اقتضاء الفورية ولا يقال ان هذا قياس في اللغة واللغة لا تثبت بالقياس على التحقيق لانا نقول ليس المراد القياس بل المراد ان هذا قرينة مقوية على ان حقه الفور كذا ذكر الشيخ بس واعترضه العلامة يعقوبى بان الامر ان لم يكن مقبسا عليهما فلا معنى لدلالتهما على ان الامر يعتبر فيه ما يعتبر فيهما (قوله عند الامر بشيء) اى بفعل من الافعال (قوله بخلافه) اى بضده كما يظهر من تمثيل الشارح وقوله بعد الامر بخلافه اى وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله الى تغيير الامر الاول) متعلق ببادر اى ببادر الفهم فيما ذكر الى تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول بالامر الثاني (قوله دون الجمع واردة التراخي) الى من غير ان يتبادر ان المتكلم اراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير ان يتبادر ان المتكلم اراد جواز التراخي في احدا الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا تعلم ان الجمع والتراخي متعارفان لانه متى جاز التراخي امكن الجمع لان احدا الامرين او كلاهما على التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام

فيجوز ان يتحقق من المساوى
بل من الأدنى ايضا (ثم الامر
قال السكاكى حقه الفور
لانه الظاهر من الطلب)
عند الانصاف كما في الاستفهام
والنداء (وليتبادر الفهم
عند الامر بشيء بعد الامر
بخلافه الى تغيير) الامر
(الاول دون الجمع) بين
الامر (وارادة التراخي) فان
المولى اذا قل لعبد قم

الشارح ان المعنى من غير ان يتبادر ان المتكلم اراد الجمع بين الامرين مع ارادة تراخي
 احدهما (قوله حتى المساء) اى الى المساء، فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب
 هنا ان مبدأه اعقب ورود الصيغة اى اضطلع ربما طويلا من هذا الوقت الى المساء
 وانما قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قلنا قم ثم قل اضطلع وفعل العبد كايهما على التعاقب
 يكون متملا على الفور بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام بالاضطجاع ربما فانه يفهم
 منه انه غير الامر الاول بالامر الثاني ويلزم من تغيير الاول انه على الفور حيث غير، بما ينبغي
 (قوله مع تراخي احدهما) اى القيام والاضطجاع اى احدا كان وارادة القيام فقط وهم
 ويرد هذا الدليل الذي ذكره المصنف بان تغيير الامر الاول بالثاني وانتهاء الفورية
 انما اشأت من القرينة وهي قوله الى المساء في المثال لان العادة جارية بان مطلق القيام
 لا يراد به التأخير الى الليل ولما امره بالاضطجاع المبدؤ بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم
 تغيير الاول فلو حلا الكلام عن القرينة كالموقف له ثم قوله اضطلع من غير ان يزيد الى
 المساء لم يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) اى فيما قاله السكاكى من اقتضاء الامر الفورية
 فنظر والنظر فيه راجع للنظر في دليله ويحتمل ان المراد وفيه اى وكل من دليله نظر
 (قوله لا ناسم ذلك) اى ما ذكر من الدليلين اعنى التبادر والظهور اى قوله عند حلول المقام
 عن القرآن) اى وان المثال المذكور فغير قرينة على الفورية وهو قوله حتى المساء مقتضى
 مبدأ وهو عقب ورود الصيغة اعنى قول السيد اضطلع والحاصل ان الفورية والتراخي
 انما يستفادان من القرآن فان انفتحت تعين ان يكون المراد طلب المأقية سطلا (قوله
 وهو طلب الكف) اى الطلب اللفظى المفيد الكف عن الفعل لان المراد النهى اللفظى لانه
 هو الذى من اقسام الانشاء لا النهى النفسى (قوله طلب الكف عن الفعل) اى من حيث
 انه كف عن فعل فلا ينتقض بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه
 كف عن فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل
 لامن حيث انه كف عن فعل آخر وان كان لازما ولا يخرج عن التعريف بالترك الفعل لانه
 طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل اى الانتهاء عنه بالاستغفار
 بضده اى او طلب ترك الفعل على الخلاف الآتى ولعل الشارح اقتصر على الاول
 ولم يترخص للثاني هنا اشارة الى ارجحية القول الاول (قوله استعلاء) اى على طريق
 طلب العلو وقد تقدم ما فيه في الامر (قوله وله حرف واحد) اى لا حرفان ولو قال وله
 صيغة واحدة كان احسن ليفيد انه ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف آخر (قوله
 لا الجارمة في قولك لا تفعل) اى في قولك ابتداء لا تفعل واحترز بذلك عن لا النافية التى
 نجم اذا صلح قبلها مى نحو جئت لا يكن له على حجة ووربطت الفرس لا تنفك واوتقت
 العبد لا يفر فليست من حروفه خلا فالحق قال انها من حروفه بناء على انها جنس
 حرف الجرزم وان كان معناها النفي والى الجزم بها في تلك الحالة ذهب ابن مالك وواده

ثم قاله قبل ان يقوم
 اضطلع حتى المساء
 يتبادر الفهم الى انه
 غير الامر بالقيام الى
 الامر بالاضطجاع
 ولم يرد الجمع بين القيام
 والاضطجاع مع
 تراخي احدهما
 (وفيه نظر) لانا
 لانسلم ذلك عند
 خلو المقام عن القرآن
 (ومنها) اى من انواع
 الطلب (النهى)
 وهو طلب الكف
 عن الفعل استعلاء
 (وله حرف واحد)
 وهو لا الجارمة
 في قولك لا تفعل

ووجهه الفراء بان الجزم على تأويل ان لم اوثقه يفر وان لم اربطها تفلت وخالف
 الخليل وسيبو يوسا البصر بين في ذلك وقالوا بوجود الرفع وقول المصنف الجارمة
 اى افضا او محلا نحو لا تفعلن باريه ولا تنصير بن ياهندات ا قوله وهو كالامر في الاستعلاء
 اى فكما ان صيغة الامر موضوعه لطلب الفعل استعلاء كذلك صيغة النهى موضوعه
 لطلب الفعل استعلاء وقول الشارح لانه اى الاستعلاء المتبادر للفهم اى والتبادر اشارة
 الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة واعلم ان في صيغة
 النهى اختلافا كالاختلاف في صيغة الامر من كونها موضوعه لطلب الترك الجارم
 وهو الحرمة او الغير الجازم وهو الكراهة او القدر المشترك بينهما وهو طلب الترك
 استعلاء فيشمل التحريم والكراهة والاول هو قول الجمهور والاخير هو قول المصنف
 وهو كالامر في الاستعلاء واما لفظ نهى فدلوه الصيغة التي تستعمل للتحريم والكراهة
 اتفاقا وقيد المصنف التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد انه ليس فيه ما قيل في الامر بالنسبة الى
 الفور والتكرار فان النهى للفور والتكرار جزما لانه لدفع المفردة فعلى هذا اذا قيل
 لا تنصير بالجر لا يعمد متمثلا لنهى الا اذا كف في الحار فلو شر ببعدها النهى ثم كف لا يكون
 متمثلا لعدم الفور الذي اقتضاه النهى والمراد بتكرار الكف دوامه فاذا عاد بعد الكف
 لا يكون متمثلا وقال السكاكي الاشبه ان النهى والامر ان ورد القطع الواقع كأن يقال
 لا تنصير كاسكر ولا تنصير كاسكر مدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فدلوهما الاستمرار كأن
 يقال لا تنصير كاسكر ولا تنصير كاسكر ومحصله ان الكلام امر والنهى المطلق لا دلالة على
 شئ من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المراد منهما معا قطع
 الفعل الواقع في الحار كالمرة وان كان المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار
 والدوام في جميع الارمنة التي يقدر المكلف عليها وما قاله خلاف التحقيق والتحقيق
 عندهم الاول (قوله وقد يستعمل) اى النهى بمعنى صيغته وحاصله ان صيغة النهى
 قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز كالتهديد والدعاء والالتماس واختلاف
 فيما وضعت له فقبل انها وضعت لطلب كفى النفس بالاستعلاء باحد اضداده وقيل انها
 وضعت لطلب ترك الفعل اى لطلب عدمه (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد
 اى الطلب الذي مع الاستعلاء السابق بان يكون لطلب اصلا او طلب بدون استعلاء وقوله
 كما هو اى طلب الكف عن الفعل مذهب البعض اى كما هو معناه الاصل على مذهب
 البعض وهم الاشاعرة فانهم يقولون ان مدلول النهى طلب الكف عن الفعل استعلاء
 فتعلقه اى المطلوب به فعل هو كفى النفس عن الفعل وكلامه يقتضى ان النهى حقيقة
 في الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة
 فيما يعم الايجاب والتدب والجمهور على ان النهى حقيقة في التحريم والامر حقيقة
 في الايجاب (قوله كما هو) اى طلب الترك مذهب البعض اى كما هو المعنى الاصلى للنهى

وهو كالامر
 في الاستعلاء لانه
 المتبادر الى الفهم
 (وقد يستعمل في غير
 طلب الكف) عن
 الفعل كما هو مذهب
 البعض

على مذهب البعض وهو ابوهاشم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهي طلب عدم الفعل متعلقه اي المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الاولون وهم الاشاعرة بان عدم الفعل نفي محض وهو غير مقدور للمكلف ولا يكلف الا بافعال لكونها مقدورة للشخص وبان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون اثرا للقدرة الحادثة فتعين ان يكون متعلق النهي الكف المذكور اذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهي عنه واجاب ابوهاشم بل ندوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار ان الشخص قادر ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدورا وصالحا لان يكون اثرا للقدرة الحادثة واستدل ابوهاشم لما قال بان الناس يمدحون من دعى الى الزنى وتركه وان لم يخطر بالهم انه فعل الضدورد عليه بانا لانسلم انهم يمدحونه على عدم الفعل بل يمدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنى بالاشتغال بغيره فتحصل من هذا ان الاشاعرة يقولون المطلوب بالنهي الكف والمعتزلة يقولون المطلوب به الترك فعلى الاول لا يحصل الامتثال بالترك لا عين قصد كائن ترك ذاهلا او ناسبا لان الكف يستدعي تقدم الشعور بالمكفوف عنه ويحصل الامتثال بالترك المذكور على الثاني لان عدم الفعل لا يستدعي الشعور به فان قلت يلزم على الاول انهم من ترك شرب الخمر مثلا ذهبوا او نسيانا اعدم امتثاله ولا قائل بذلك قلت الامتثال شرط الثواب واما انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى القول الثاني وهو ان المكلف به عدم الفعل يكون من ام يفعل النهي آتيا يقتضى النهي كما قلنا لكن لابد في الثواب من نية الترك المستلزمة للشعور ثم ان قولهم ان كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وايضا حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الاخير فقد عاد الامر الى انه لا قدرة على النهي بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى عنه ولولا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذا قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لانظهر له ثمرة بينة آه يعقوبى (قوله بالاشتغال الخ) متعلق بمحذوف اى ويحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقا بكف لاقتضائه ان مدلول النهي الكف مع الاشتغال مع ان مدلوله الكف فقط كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو نفس ان لا تفعل) اى نفس عدم الفعل وفسره بذلك لان الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه على فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصدا على ما في المواقف وهذه المعاني ليس شئ منها بمرادها وانما المراد عدم فعل المقدور مطلقا كذا في عبد الحكيم واذا علمت ان الترك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح في تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله كالتهديد) اى كالتخويف والتوعد وهذا مثال لغير الطلب الذى تستعمل فيه صيغة النهي مجازا

(او) طلب (الترك)
كما هو مذهب البعض
فانهم اختلفوا في ان
مقتضى النهي كف النفس
عن الفعل بالاشتغال باحد
اضداده او ترك الفعل
وهو نفس ان لا تفعل
(كالتهديد كقولك لعبد

(قوله لا تمتثل امرى) اى اتوك امرى وانما كان هذا تهديدا للعلم الضرورى بان السيد لا يأمر عبده بترك امتثال امره لان المطلوب من العبد الامتثال لاعلمه ودل على التوعد استخفافه العقوبة بعدم الامتثال والتهديد خبر فى المعنى اذ كانه قال له سترى ما يلزمك على ترك الامر والعلاقة بين النهى والتهديد السببية لان النهى عن الشئ يتسبب عنه التخويف على مخالفته (قوله وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتهديد واورد عليه انه لا يصح التشيل بهما لاستعمال صيغة النهى فى غير طلب الكف او الترك لان كلا منهما طلب كتب على القول الاول وطلب ترك على القول الثانى لاعلى سبيل الاستعلاء وقد يحاج بان فى كلام المصنف حذفا والتقدير وقد تستعمل فى غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغير الطلب اصلا كالتهديد وبالطلب لاعلى وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما يرشد اليه اعادة الكاف او ان اضافة طلب للكف للعهد اى فى غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما اشرنا الى ذلك سابقا وحاصل ما ذكره الشارح ان صيغة النهى قد تستعمل فى الدعاء مجازا وذلك اذا كانت على وجه التخصيص والتذلل كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل للالتماس وذلك اذا كانت من المساوى بدون استعلاء وتخضع كقولك لانهص ربك ابها الا تخو والعلاقة بين النهى وبينهما الاطلاق لان النهى موضوع لطلب الكف استعلاء فاستعمل فى مطلق طلب الكف على جهة المجاز المرسل (قوله وهذه الاربعة) اى ما صدقاتها لافهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط المح) اعلم ان ظاهر المتن ان الامر والنهى اذا خليا عن الاستعلاء كما فى الدعاء والالتماس لا يجوز تقدير الشرط بعدهما الا لقربة لدخولهما فى قوله ويجوز فى غيرهما لقربة مع ان النجاة جعلوا التقدير فى جوب الامر والنهى وهما بشملا فهما والمراد بقوله يجوز تقدير الشرط بعدهما اذا كان ما بعدها يصلح ان يكون جزءا لذلك الشرط كما يؤخذ من الامثلة والافلا نحو قولك ان بيتك اضرب زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنى بيتك اضرب زيدا فى السوق فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحا اوجه الاختصار والانتكال على المواقف وقد اشار الشارح فى حله لبيان المراد ثم ان مراد المصنف بالجواز فى الجملة والا فاذا قصدت السببية وجب الجزم وان لم تقصد وجب الرفع على الصفة او الحال او الاستيناف على حسب المراد فغير يجوز نظرا لجواز رفع ما بعدهما على الاستيناف ولو ضوح كونه جوابا ثم ان ظاهر المصنف ان صيغة الامر والنهى والتنى اذا استعملت فى غير معانيها الحقيقية لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعنى مع ادائه ولا بد من هذا لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير ادائه نحو الناس يجزبون باعمالهم ان خبرا فخير ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مسئلا لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة فرائض الحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييدها مع غيرها بوجود القرينة فى قوله بعد

لا تمتثل امرى
امرى) وكالدعاء والالتماس
وهو ظاهر (وهذه الاربعة)
يعنى التمنى والاستفهام
والامر والنهى (يجوز
تقدير الشرط بعدها)

وفي غيرها قرينة ليس للاستغناء عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ثم لا يخفى ان حذف الشرط من مباحث الاجاز و ليس له تعلق بهذا المقام فالبحت عنه هنا من فضول الكلام (قوله مجزوما بان المضمرة مع الشرط) اى مع اضممار الشرط وفيه اطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليل الحاصل بين الجملتين فهو مشترك وما ذكره المصنف والشارح من ان الجزم بالاداة المقدرة مع فعل الشرط احد اقوال في المسئلة وقيل ان الجزم نفس تلك الامور الاربعة من غير حاجة الى تقدير شرط اصلا وذلك لتضمنها فعل الشرط واداته وقيل الجزم بهذه الامور لئلا يثبتها عن فعل الشرط واداته من غير تضمين وهذا القولان متقاربان وقيل ان الجزم لام مقدرة (قوله اى ان ارزقه الخ) اعلم ان الشرط المقدر اما نفس مضمون الطلب المذكور ان كان صالحا واما لازمه وقد مثل المصنف لما قدر فيه اللارم في التثني بقوله كقولك الخ فالتثني وهو ان يكون له مال هو الذى يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ولما كان المراد من الاستفهام تعريف السؤل عنه وهو مكان البيت حتى كانه يقول عرفنى مكان بيتك قدر الشرط من معنى السريف (قوله اى ان نرفيه الخ) الاظهر ان اعرفه لان السبب هو المعرفة سواء كانت بتعريف المخاطب او بدونه (قوله ان لا تشتمنى) يفهم من تقدير المصنف الشرط في الامثلة المذكورة ان الشرط يقدر من جنس ماقبله من اثبات او نفي ففى لا تشتم يقدر ان لا تشتم كما قال المصنف لان تشتم وفى اكرمنى يقدر ان تكرمنى لان لم تكرمنى لان الطلب لا يشتر بذلك وشم من باب ضرب ونصر كما فى الفاء وس (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى بيان تقدير الشرط بعد الاربعة المذكورة وحاصله ان هذه الاربعة للطلب والتكلم بالكلام الطلبي اما ان يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر واما ان يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب فاذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب شن المخاطب ان المطلوب مقصود لاجل ما ذكر بعد الطلب لانفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا فى الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذى يصلح توقفه على المطلوب فناسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام (قوله على الكلام الطلبي) اى بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه اداة المخاطب لمضمونه او لازم مضمونه (قوله اما لذاته) اى وهذا نادر (قوله اول غيره) اى او مقصود الغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المناسب لقول الشارح على حصوله اى حصول المطلوب وقوله وهذا اى توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط فاذا ورد جزاء عقب الامر نحو اكرمك كان المطلوب مقصودا لغيره فاكرام المخاطب للتكلم مقصود لاجل اكرام التكلم للمخاطب واذا اقتصر على ذلك الامر محولا كرمنى بزيادة كان محتملا

وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط (كقولك) فى التثني (ليتلى ما لانفعه) اى ان ارزقه انفعه (و) فى الاستفهام (اين بيتك ازرك) اى ان تعرفيه ازرك (و) فى الامر (اكرمنى اكرمك) اى ان تكرمنى اكرمك (و) فى النهى (لا تشتمنى يكن خيراك) اى ان لا تشتمنى يكن خيراك وذلك لان الحامل للتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للتكلم اما لذاته

لان يكون مقصودا لذاته ولا يكون مقصودا لغيره فاذا كان المطلوب مقصودا لذاته
فلا يقدر الشرط بخلافه ما اذا قصد لغيره (قوله لتوقف الخ) علة لقوله اولغيره اى
او مقصودا للتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) اى لازم له اذا الشرط
هو التعليق ويلزمه التوقف (قوله فاذا ذكرت الطلب) اى الكلام الطلبي وقوله بعده
اى بعد ذلك الطلب وقوله ما اى شيئا وقوله يصلح توقفه اى توقف ذلك الشيء نحو اكرمك
بعدا كرمي بان قلت مثلاً اكرمى اكرمك فقد ذكرت الطلب وهو اكرمى وذكرته بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب الذى هو الاكرام المتعلق بالمخاطب بخلاف اين بيتك اضرب
زيدا فى السوق فان ضرب زيدا فى السوق لا يصلح ان توقف على معرفة البيت اللهم الا ان
يكون المراد اضرب زيدا فى السوق امام بيتك (قوله غلب الخ) جواب اذا وكون فاعل
والمطلوب مثل اكرام المتكلم فى المثال السابق (قوله لذلك) اى لاجل ذلك المذكور بعده
وهو ما يصلح توقفه على المطلوب (قوله لانفسه) اى لانفس ذلك المطلوب (قوله
فيكون اذا) اى اذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وغلب الخ (قوله معنى
الشرط) وهو توقف الشيء على الشيء (قوله فى الطلب) اى فى الكلام الطلبي وهو
متعلق بظاهر الذى هو خبر يكون وقوله بع ذلك الشيء اى الذى يصلح توقفه على المطلوب
وهو الجزاء وهو متعلق بالمطلوب اى فيكون معنى الشرط ظاهرا فى الكلام الطلبي
المصاحب لذلك الجزاء وحينئذ فاسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام
وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره تضمن الكلام الطلبي له فتأمل (قوله ولما جعل الخ)
هذا جواب عما يقال ان المصنف قد ذكر ان الامور التى يقدر الشرط بعدها اربعة
مع ان النجاة عدوها نجسة بزيادة العرض فواجه مخالفة المصنف لهم وحاصل الجواب
ان العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخلا فيه فذكر الاستفهام
مغن عنه والنجاة نظروا الى التفصيل فعدها نجسة وان كانت ترجع الاربعة على جهة
الاجمال (قوله نجسة) اى والخال ان المصنف ذكر انها اربعة فرمى بهم ان المصنف
اغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذى هو الخامس فى كلامهم ولا وجه له اشارة الخ
واعترض على الشارح بان النجاة جعلوا الاشياء التى يضمن الشرط بعدها اكثر من نجسة
لان ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والاتماس والتضيض بل والترجي عند بعضهم
وكذلك الخبر الذى بمعنى الطلب نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا ينب عليه الا ان يقال كلام
الشارح مبنى على قول من جعل الدعاء والاتماس داخلين فى الامر بناء على انه طلب
فعل غير كف فقط وعلى قول من يقول لاجزاء للترجي ولا جزم بعده او انه رأى دخول
الترجي فى التمنى والتضيض فى العرض كذا قيل وفيه ان هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود
الخبر الذى بمعنى الطلب (قوله اشار المصنف الى ذلك) اى الى رد ذلك اى الى رد
جعلها نجسة وانه كان عليهم ان يجعلوها اربعة لان العرض مولد من الاستفهام (قوله

اولغيره لتوقف ذلك
الغير على حصوله
وهذا معنى الشرط
فاذا ذكرت اطلب
وذكرت بعده ما
يصلح توقفه على
المطلوب غلب على
طن المخاطب كون
المطلوب مقصودا
لذلك المذكور بعده
لانفسه فيكون اذا
معنى الشرط فى
الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا ولما
جعل النجاة الاشياء
التي يضمن الشرط
بعدها نجسة اشار
المصنف فى ذلك بقوله

واما العرض (اى وهو طلب الشئ طلبا بلاحت وتاكيداى وكذا المحضض وهو طلبه مع تاكيد وحث كقولك هلا تنزل تصب خيرا فهما مولدان من الاستفهام لانهما لا يكونان الامع آله فيكونان داخلين فيه فذكره من عنهما (قوله قولدم من الاستفهام) اى الانكارى لانه فى معنى النفي وقد دخل على فعل منى في قيد ثبوت الطلب ولا شك ان الاستفهام الانكارى اصله الحقيقى حل على الانكار لما سببه المقام المنقضى لظاهر محبة ضدم دخوله فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقى وان كان بواسطة فسقط ما يقال ان الذى بقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقى والعرض لم يتولد منه وانما تولد من الانكارى وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مغنيا عن العرض كذا قرر شيخنا العدوى و بما علمت من ان هذا الاستفهام انكارى وان انكار النفي اثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده لان الشرط المقدر بهذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها اعنى الاثبات والنفي فلا يجوز تقدير مثبت بعد المنفى وبالعكس خلافا للكسائى المجوز لذلك تفويلا على القرينة (قوله وليس) اى العرض (قوله لان الهمزة فيه) اى فى المثال المذكور المثل به للعرض وحاصله ان الهمزة فى المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منى وينع حله على حقيقته وهو الاستفهام عن عدم النزول للعلم به فحمل على الانكار اعدم النزول وقوله منه عرض النزول على المخاطب وطلبه منه قوله امتنع حله اى حل الاستفهام فى المثال ا قوله للعلم بعدم النزول) اى والاستفهام الحقيقى انما يكون عند الجهول وقد يقال ان العلم بعدم النزول فى الحال لا يمنع ان ياد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل كما تقول لمن تعلم عدم سفره الآن اناسافر غدا الا ان يقال هذا تعليل لعدم ارادة الاستفهام عن عدم النزول فى الحال وفى الكلام مقدمة مطوية وهى وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل اذ السؤال عنه لا يتعلق به غرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا واستقبالا مع تعلق الغرض به (قوله مثلا) راجع للنزول اى اول العلم بعدم الحديث (قوله فتولد عنه) اى عن امتناع حل الاستفهام على حقيقته (قوله قرينة الحال) اى وهو العلم بعدم النزول والاضافة للبيان وقوله فتولد منه اى بواسطة حله على الانكار لان انكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبه فى المثال المذكور انكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع اطلب الفهم مستعملا فى طلب الحصول (قوله وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله ويجوز تقدير الخ لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الامور الاربعه السابقة اشار الى تفهم الحكم وانه جار فى غيرها ايضا تكثيرا للقاعدة وتاكيدا بتقديره (قوله فى غيرها) اى بعد غيرها (قوله اى فى غيرها) يعنى التى جزم فيها المضارع فلا يرد ان قوله ام اتخذوا الاستفهام فيكون داخلا فيما سبق لان الاستفهام هنا غير حقيقى بل توبيخى بمعنى لا ينبغي ان يتخذ غير الله وليا والذى مر الاستفهام الحقيقى (قوله لقرينة تدل عليه)

(واما العرض)
كقولك الانزل عندنا
تصب خيرا) اى ان
تنزل تصب خيرا
(قولدم من الاستفهام)
وليس مثبتا آخر برأسه
لان الهمزة فيه
للاستفهام دخلت
على فعل منى امتنع
حله على حقيقة
الاستفهام للعلم
بعدم النزول مثلا
فتولد عنه بمعونة
قرينة الحال عرض
النزول على المخاطب
وطلبه منه (ويجوز)
تقدير الشرط (فى)
غيرها اى فى غير
هذه المواضع
(لقرينة تدل عليه)
(نحو) ام اتخذوا
من دونه اولياء

(قاله هو الولي اي
 ان ارادوا وليا بحق)
 قاله هو الذي يجب
 ان يتولى وحده
 ويعتقد انه المولى
 والسيد وقيل لاشك
 ان قوله ام اتخذوا
 انكار توبيخ بمعنى انه
 لا ينبغي ان يتخذ من
 دونه اوليا ، وحينئذ
 يترتب عليه قوله تعالى
 قاله هو الولي من
 غير تفدير شرط
 كما يقال لا ينبغي ان
 يعبد غير الله قاله هو
 المستحق للعبادة
 وفيه نظر اذ ليس كل
 ما فيه معنى الشئ
 حكمه حكم ذلك الشئ
 قوله وفيه صفة لها
 الخ لا ينبغي ما في هذا
 الاعراب من المساهلة
 والاصوب ان يقال
 ان جملة فيه معنى
 الشئ صفة او صلة
 لما وان جملة حكمه
 حكم ذلك الشئ جملة
 اسمية في موضع
 نصب خبر ليس
 تأمل (مصححه)

وذلك كالفاء في الآية الداخلة على الجملة الاسمية فانها تدخل في تلك الحالة على جواب
 الشرط مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على انكار اتحاد سواء تعالى وليا (قوله قاله
 هو الولي) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف اي ان ارادوا وليا بحق فليتخذوا الله
 وحده لانه هو الولي لانفس الجواب وذلك لان ولايته سبحانه وتعالى وجودها ثابت مطلقا
 اي سواء ارادوا اتخاذا ولي ام لم يريدوه وحينئذ فإرادة الولي لا تكون سببا في كون الله
 تعالى هو الولي فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط ثم ان تعريف المسمى وضمير الفصل
 لقصر الافراد كما يشير له قول الشارح قاله هو الذي يجب ان يتولى وحده لان الآية
 نزلت في حق المشركين القائلين بشركة الغير مع الله في كونه وليا معبودا بالحق وليس
 لقصر القلب على ما وهم به بعضهم وهذا الوهم انشأه من قوله تعالى ام اتخذوا من دونه
 اوليا ، ورد عليه بان لفظ دون تستعمل للافراد ايضا (قوله اي ان ارادوا وليا ، بحق)
 اي بلا فساد ولا خلل و صفا وذاتا لاحالا وما لا (قوله ان يتولى) بضم الياء اي يتخذ وليا
 وقوله ويعتقد الخ تفيد لما قبله (قوله وقيل الخ) وجه مقابلة هذا لما قاله المصنف ان
 المصنف يجعل الفاء في الآية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل
 وليست عاطفة جملة على جملة اخرى ولا حاجة الى تفدير الشرط وحاصل هذا القيل ان
 الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفي والثني هنا يصح ان يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة
 على المعلوم والسبب على المسبب اذ لا شك انه لو قيل ولا ينبغي ان يتخذ غير الله وليا بسبب
 ان الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا وحينئذ فلا داعي لتفدير الشرط لعدم الحاجة اليه
 وحينئذ فالفاء للسمية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله انكار توبيخ) كذا في بعض
 النسخ وفي بعضها انكار توبيخى وهذا الاختلاف فيه على القولين وذلك لان ام من تنقطع
 بمعنى بل والاصل بل اتخذوا والاستفهام للانكار واوليا نكرة في سياق النفي فتفيد العموم
 وحينئذ فيكون قوله ام اتخذوا من دونه اوليا ، انكار الكل ولي غير الله سبحانه وتعالى من غير
 خلاف بين القولين وانما الخلاف في الفاء هل هي مجرد العطف كما هو هذا القول وانما
 رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف فحط المخالفة بين القولين قول الشارح وحينئذ
 يترتب الخ (قوله بمعنى انه لا ينبغي الخ) اشار الى ان هذا الاستفهام الانكارى بمعنى النفي
 وان المنفى انما هو الانباء لا الانحاء لانه واقع (قوله وحينئذ) اي وحين اذا كان
 ذلك الاستفهام انكاريا بمعنى النفي (قوله يترتب عليه الخ) اي يترتب السبب على المسبب
 بحسب الوجود او يترتب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله كما يقال الخ) هذا نظير
 بمعنى عليه وذلك لان الفاء هنا اسمية لترتب ما بعد ما على ما قبلها ترتب العلة على المعلوم
 وليست رابطة لجواب شرط مقدر فتلها الفاء في الآية لان ام اتخذوا في معنى لا ينبغي ان
 يتخذوا (قوله وفيه نظر) اي في ذلك القيل نظر (قوله اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ) ما نكرة
 واقعة على اللفظ وفيه صفة لها وقوله معنى الشئ فاعل بالظرف والشئ مضاف اليه

وهو واقع على اللفظ ايضا وقوله حكمه بالنصب خبر ليس والضمير المضاف اليه يرجع الى ما وحكمه الثاني منصوب على انه مفعول مطلق، ليس حكمه كحكمه وضميره راجع لشيء اي ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الاخر مثلا الهمزة التي للانكار في قوله ام اتخذوا وان كان فيها معنى لا ينبغي لكن ليس حكمها حكم لا ينبغي لان الفاء بعد لا ينبغي لتعليلها بخلافها بعد ام اتخذوا (قوله والطبع) اي العقل (قوله لا تضرب زيدا) بضم الباء على ان لانا في اي لا ينبغي ان تضربه وقوله بالفاء اي التعليلية العاطفة بجملة خبرية على مثلها قوله استفهام انكار (اي حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينبغي قوله فانه لا يصح الابلوا والحالية) اي لا بقاء لما فيها من عطف الجملة الخبرية على الانشائية وان كان الاستفهام بمعنى التي فقولنا تضرب زيدا في معنى لا تضرب زيدا اي لا ينبغي ان تضربه واعتراض على ما ذكره الشارح من عدم صحة الفاء بقول ابى تمام

❖ احوالت ارشادى فعلى مرشدى ❖ ام اشتقت نادبى فدهرى مؤدبى ❖

واجب بان مراد الشارح عدم صحة مثل قولنا تضرب زيدا فهو اخوك على ان تكون الفاء تعليل للنفى الضمنى والشاهد بذلك هو الدوق السليم كما ذكره العلامة السيد في شرح المفتاح ولانهض لذلك بقول ابى تمام لجوار ان تكون الفاء فيه تعليل للنفى المقدراى لاحاجة الى ارشاد لان عقلى مرشدى كما ذكره وامثله في قوله تعالى افن زينه سوء عله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحمير وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدرهذا وقد عذر السيد في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دون اولياء فانه هو الولي للتعليل لانه ليس بمعنى الماضى فلا يصح ان يعزل به ما هو ماضى وفيه بحث اذ كفى في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها مفعلة مشبهة بمفعولة الماضى على ان القرينة فائنة بان نصب الانكار تحامذ غير الله وليا من غير تعقيب بزمان فتدبر الخ فتارى (قوله وهو طلب الاقبال) اي طلب المتكلم اقبل المخاطب حسا او معنى فالاول كبا زيد والثاني نحو يا جبال ويا سما والمراد الطلب اللفظى لانه هو الذى من اقسام الانشاء (قوله بحرف) الباء الآلة (قوله نائب مناب ادعو) اي ولكون الحرف تابيا مناب ادعو لا يجرم الفعل بعده جوابا ولا يقال ان فيه دلالة على طلب الاقبال فكانه قيل اقبل وحينئذ فيجرم الفعل في جوابه لاننا نقول معا الحرف ومدلوله ادعو واما الاقبال فهو مطلوب بالازم لان الانسان اذا يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح الشرط كما في الطلب السابق بخلاف ما لوصرح بالفعل فقيل اقبل جار جزم الفعل جوابا بان يقال مثلا اعلمك ومن هذا تعلم ان النفي الضمنى ليس كالصريح انه يعتقون ومن هذا يعلم ان جعل النداء من اقسام الطلب للدلالة على طلب الاقبال لزوما تأمل ❖ واعلم ان الحروف التي يطلب بها الاقبال الناسبة مناب ادعو خمسة منها اللو هيا وهما موضوعان لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزلة

والطابع المستقيم شاعدا
صدق على صحة قوائنا
لا تضرب زيدا فهو
اخوك بالفاء بخلاف
اتضرب زيدا فهو
اخوك استفهام انكار
فانه لا يصح الابلوا
الحالية (ومنها) اي
من انواع الطلب
(النداء) وهو طلب
الاقبال بحرف نائب
مناب ادعو

البعيد لكونه ناماً أو ساهياً حقيقة فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اعلاء الصوت ولتزييل المنادى بمنزلة ذى غفلة لعظم الامر المدعوله حتى كأن المنادى غافل عنه مقصر لم يف بما هو حقه من السعي والاجتهاد الكلى فيستعملان له فتقول مثلاً فلان نهياً للحرب عند حضوره ومنها اى والهمزة موضوعان لنداء القريب وقد ينزل البعيد بمنزلة القريب ويستعملان فيه تنبيهاً على انه حاضر في الغلب لا يفتب عنه اصلاً حتى صار كالمشهود الحاضر كقوله

اسكان فعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربيع قلبى مسكان *

ومنها باو اختلاف فيها فقال ابن الحاجب انها حقيقة في القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى الجار في احدهما خلاف الاصل وقال الزمخشري انها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب لان الجار التزيله بمنزلة البعيد اما لاستبعاد الداعى نفسه عن مرتبة المنادى اى تصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة كقولنا يا الله مع انه اقرب اليان من جبل الوريد والتنبية على عظم الامر المدعوى اليه وعلو شأنه حتى كان المنادى مقصر في امره غافل عنه مع شدة حرصه على الامتثال له نحو يا ايها الرسول بلغ او للحرص على اقبال المنادى اى الرغبة والرضى بذلك فصار اقباله كالبعيد لان النفس اذا اشتد حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادراً بالما فانا عطشان ونحو يا موسى اقبل او لالتنبية على بلادة المنادى فكأنه بعيد من التنبية لا يسمع نحو تنبيه يا ايها الغافل واسمع او لاحتياطه فأنه فكأنه بعيد عن مجلس الحضور نحو من انت يا هذا (قوله لفظاً وتقديراً) اى حاله كون ذلك الحرف ملحوظاً كذا زيد او مقدر نحو يوسف

اعرض عن هذا (قوله اى صيغة النداء) من اضافة الدال للدلول (قوله في غير معناه) اى الاصل فيكون استمالة صيغته في ذلك الفهر مجازاً واعلم ان بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازية بيانية ونكات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته ووظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أه اطول (قوله وهو طلب الاقبال) اى الطلب المتقدم فلاضافة للعهد وهذا بيان لمعناه الاصل (قوله كالاعراء) هو الحاث على لزوم الشيء وهذا بيان لغير معناه (قوله لم اقبل) اى اليك اوالى من حضر معك (قوله يتظلم) حال من فاعل اقبل اى مظهر الظلم احده وبث الشكوى به (قوله قصداً) حال من الكاف في قولك اى كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصداً به اغراء (قوله وحته على زيادة التظلم) تفسير لاغراء والتظلم هو الشكاية من الظلم وعبر بالزيادة لان اصل التظلم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلان شكوة وشكوى وشكاية اذا اخبرت عنه بوم فهو مشكى ومشكوى (قوله لان الاقبال حاصل) علة للمجدوف اى ولسنت قاصداً بقوالك بما مظلوم طلب اقباله بان الاقبال حاصل والحاصل لا يحصل والحاصل ان قولك يا مظلوم لمن جات تظلم ليس المراد به طلب الاقبال لكونه حاصلًا وانما الغرض به اغراء ذلك المظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى وحينئذ فاللفظ الموضوع

لفظاً وتقديراً (وقد
تستعمل صيغته) اى
صيغة النداء (في غير
معناه) وهو طلب
الاقبال (كالاعراء
في قولك لمن انجل
يتظلم يا مظلوم)
قصداً الى اغراءه
وحثه على زيادة
التظلم وبث الشكوى
لان الاقبال حاصل

بطلب اقبال المخاطب على المتكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي يناديه له على
 جهة المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو في الاصل
 قصر الشيء على الشيء وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق ضمير باسم ظاهر صورته
 صورة منادى او معرف بال او بالاضافة او بالعلمية فقال كون الدال على التخصيص
 المذكور صورة المنادى قولك انا افعل كذا ايها الرجل ومثال المعرف بال قولك نحن
 العرب انحنى من بذل ومثال الاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر
 الانبياء لانورث ومثال العلمية كقوله * بانتميا يكتشف الضباب * والدلالة على التخصيص
 المذكور بنى العلمية نادر في كلامهم ثمان الغرض من الاختصاص اما الافتقار كما اذا
 تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كافي قولك نحن العرب اقرى الناس للضيف ونحو
 على ايها الجواد اعتمد الفقير او المسكنة والتواضع كافي قولك انا ايها المسكين اطلب
 المعروف ونحو انا ايها العبد فقير الى الله او مجردنا كيدمدلول الضمير كقولك انا ايها
 الرجل انتكلم فيما يتعلق بمصالحى (قوله انا افعل كذا ايها الرجل) انا مبتدأ او جملة
 افعل كذا خبر واي مبنى على الضم في محل نصب مفعول لمخذوف وجوبا اي اخص والرجل
 بالرفع نعت لاي باعتبار اللفظها والجملة في محل نصب على الحال واعلم انك اذا قلت يا ايها
 الرجل كانت بالطلب الاقبال وايها منادى مبنى على الضم في محل نصب والرجل نعت لاي
 وفي الحقيقة هو المنادى واي وحالة لنداء ومفيدة تخصيص المنادى بطلب الاقبال الذي
 استغيد من يا فاذا قلت انا اكرم الضيف ايها الرجل كان معناه انا اكرم الضيف في حال
 كوني مختصا من بين افراد الرجال باكرام الضيف فقولك ايها الرجل اعاد تخصيص
 مدلول الرجل بالاكرام الذي نسب لمدلول انا وهو المتكلم فقولك ايها الرجل بيان لمدلول
 انا فاصل ايها الرجل كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال فاطلق
 عن قيده وهو طلب الاقبال ثم قيد ذلك التخصيص بماسب لمدلول الضمير كالاكرام
 فيكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد وظهر لك ان المجاز في ايها ارانت خير
 بان هذا خروج عن الموضوع اذ كلامنا في استعمال صيغة النداء كباقي غير معناه مجازا
 وهذا الذي استعمل في غير معناه الاصل ايها الرجل وهو ليس صيغة النداء كما لا يخفى واجيب
 بان الماكثر استعمالها مع اذوات النداء نزلت منزلة ادواته كذا قرر شيخنا العدوى
 رحمه الله تعالى (قوله اصله) اي الاصل فيه ان يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب الخ
 اي ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عند قصده تميز منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل
 في هذا المثال (قوله ثم جعل) اي ايها الرجل مجردا عن طلب الاقبال اي بقله لمطلق
 التخصيص لان المتكلم لا يطلب اقبالا لنفسه فان هذا الباب يحجب في المتكلم اما وحده او مع الغير
 (قوله ونقل) اي ثم نقل بعد التجريد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بماسب اليه
 وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد فايها الرجل خبر مستعمل بصورة النداء

والاختصاص في
 قولهم انا افعل كذا
 ايها الرجل فقولنا
 ايها الرجل اصله
 تخصيص المنادى
 بطلب اقباله عليك ثم
 جعل مجردا عن طلب
 الاقبال ونقل الى
 تخصيص مدلوله من
 بين امثاله بماسب اليه
 ان ليس المراد باي
 ووصفه المخاطب بل
 ما دل عليه ضمير المتكلم
 فايها مضموم

تجوز كما استعمل الامر بصيغة الخبر نحووا حسن زيد والخبر بصيغة الامر نحو والوالدات
برضعن (قوله الى تخصيص مدلوله) اي مدلول ايها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المبر
عنها الضمير (قوله بما نسب اليه) اي بالحكم الذي نسب اليه وربط به كاقول كذا في المثال
المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصيص وضمير اليه للمدلول وانما كان الحكم الذي
هو افضل كذا منسوب للمدلول اي ومرتبطة به لما علمت ان مدلولها المتكلم المبر عنه بالضمير
وقد اخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد الخ) علة لقوله ونقل الخ اي وانما
نقل عن اصله لما ذكر لانه ليس الخ واذا كان المراد من اي ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم
السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا ايها الرجل ومماثلة صورته صورة النداء وليس
بنداء وحيث فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا للاحقية
كافي بازيد ولا يجازي كما في التعجب منه والندوب فانهما نادى دخلهما معنى التعجب والتعجب
فمعنى بالله احضر ايها الماء حتى يتعجب منك ومعنى يا حمدا احضر يا حمدا فاما مشتاق
اليك فلما لم يبق في الكلام معنى النداء اصلا كره التصريح بادائه كذا نقل عن الشارح
(قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور فانه بمعنى الكامل المختص (قوله المخاطب)
خبر ليس (قوله بل ما دل) اي المراد باي ووصفه معنى دل عليه اي على ذلك المعنى وقوله
ضمير فاعل دل وقوله المتكلم اي الذي هو انا في المثال السابق مثلا افراد المتكلم بالرجل
نفسه (قوله فابها الخ) تبريع على ما تقدم من قوله ثم نقل الخ اي اذا علمت انها نقلت
عن معناها الاصلى وهو النداء فاعلم انه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم
لان كل ما نقل من باب الى آخر فاعلم انه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم
اي مبنى على الضم لانه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص
(قوله والرجل مرفوع) اي على انه صفة لاى نظرا للفظها والرفع هنا اتفاقا كما في
الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم اجاز نصبه والحاصل ان ضم اي ورفع تابعها
حكاية لحالهما في النداء بان نقلنا بحالهما في النداء واستعملنا في غيره وبهذا اندفع
ما يقال اذا كانت اي معمولا لاخص ولم يكن معه نداء اصلا لا لفظا ولا معنى لم يكن هناك
ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ثم ان المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لاتباء
فاندفع ما يقال انظر ما العامل للرفع في هذا التابع اذ لا يصح ان يكون هو العامل في التبرع
او نظيره لان اخص هنا انما يقتضى النصب لا الرفع وكذلك ادعو وانا دى في باب النداء
انما يقتضى النصب وهذا الاشكال جار في سائر توابع المنادى المرفوعة سواء كان المنادى ايا
او غيرها قال الدماميني ولم اقبله على جواب ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من ان العامل فيه
عامل التبرع باعتبار تكفيه بكيفية المبنى المجعول او نظيره ويقدر مبنيا للمجهول (قوله
والجموع الخ) ظاهره مجموع ايها الرجل وفيه نظر اذا حال انما هو جملة الاختصاص
اعنى الفعل المقدرا اعنى اخص فكان الاولى ان يقول في محل نصب على انه مفعول الفعل

والرجل مرفوع والجموع
في محل نصب على انه حال
ولهذا قال (اي مخصصا)
اي مختصا (مر بين
الرجال) وقد تستعمل صيغة
النداء في الاستفانة نحو
يا الله والتعجب نحو يا الماء
والنصر والتوجع كافي
لنداء الاطلاق والنازل والمطاي

المقدر الذي هو حال واجاب الشيخ يس بانه يمكن الاعتذار بان العامل لما كان واجب المذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بانه في محل نصب على الحال تسجما ثم ان كون الجملة الاختصاصية في محل نصب على الحال ليس بلازم اذ قد تكون معترضة لاجل لها وذلك في صورة ما اذا كان الدال على التخصيص معرقا بل نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف فان الجملة الاختصاصية هنا معترضة بين المبتدأ والخبر لاجل لها من الاعراب ولا يصح جعلها حالية اذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ عن سيويه ومن تبعه (قوله ولهذا قال الخ) اى مفسرا المراد من الجملة الواقعة حالا (قوله مخصصا الخ) اى انا افضل كذا حال كوني مخصصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة (قوله اى مختصا) بيان لحاصل المعنى واتى بهذا البيان دفعا لثبوتهم تعيين التأويل بمخصصا الزائد في الحروف المفيدة لكثرة التخصيص وشارة الى ان زيادة البناء هنالم قد شيأ بل بمخصصا مثل مختصا (قوله وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة الخ) اى على سبيل المجاز المرسل من استعمال ما للاعم في الاختص وذلك لان صيغة النداء موضوعة لمطلق طلب الاقبال فاستعملت في طلب الاقبال اى لخصوص الاغاثة (قوله بالله) اى يا الله اقبل علينا لاغاثةنا (قوله والتعجب) العلاقة بينه وبين النداء المشابهة من جهة انه ينبغي الاقبال على كل من المنادى والتعجب منه (قوله يا اله) يقال ذلك عند مشاهدة كثرة او كثرة حلاوته او برودته او وقاه تعجبا منها فكأنه لفرابة الكثرة المذكورة يدعوه ويستحضره لينجبه منه (قوله والتعجب والتوجع) العلاقة بين النداء وبين هذه الاشياء المشابهة في كون كل ينبغي الاقبال عليه بالخطاب للاهتمام به وامتلاء القلب بشأه (قوله كافي نداه الاطلاع) هذه امثلة التعجب ولا يظهر ان شيئاً منها مثال للتوجع وان اوههم ضميمه خلاف ذلك ولذلك عبر ابن يعقوب بقوله ومنها التعجب والتعجب كافي نداه الاطلاع والتأزل والمطايا ونحو ذلك كنداء الموجه منه والتعجب عليه آه ومثال التوجع يا مرضي وباسمى والاطلال جمع طلل وهو ما شخص من آثار الديار وذلك كقوله

• الاعم صباحا ابها الطلل البالى • وهل يهن من كان في العصر الخالى •

(قوله والنازل) كافي قولك يا منزلى ويا منزل فلان متعصرا او متعصرا عليه وكافي قول الشاعر

• امانازل سلمى ابن سمالك • من اجل هذا بكيناها بكيناك •

اى من اجل عدم وجدان سلمى بكينا على سلمى وبكينا على النازل قوله بكيناها اى بكينا على سلمى وقوله بكيناك اى بكينا عليك ابها النازل (قوله والمطايا اى الابل كافي قولك يا ناقه ابى ويا ناقى تحسرا عليها وكافي قوله

• يا ناقى جدى فقد افنت انا لك ابى • صبرى وعمرى وانسابى واحلاسى •

الاناة كقناة التانى والاحلاس جمع حلس وهو كساء بطرح على ظهر البعير والانساب جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير اى للغرام في صدر البعير (قوله

قوله اي الله فذلك الاول
في التفسير ان يقول
ادعوا الله ان يوفقك مثلاً
لا يجمع بين خطابين لخطابين
تأمل (محمّد)

وما شبه ذلك ثم الخبر قد
يقع موقع الانشاء اما
للتأول بلفظ الماضي
دلالة على انه كانه وقع
نحو وقتك الله لتقوى
(اولاظهار الحرص في
وقوعه) كما مر في بحث
الشرط من ان الطالب اذا
عظمت رغبته في شيء يكثر
تصوره بل يكثر بما يخيل اليه
حاصلاً نحو رزقي الله
لنساك (والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ) كقوله
رحم الله (بمختمهما) اي
التأول واظهار الحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل
من هذه الاعتبارات
(اولا احتراز عن صورة
الامر) كقول العبد للولي

وما شبه ذلك) عطف على الاسماء والذات كالبديهة وهي انما انما يرجع منه هو المنفع
عليه كقولك يا راساً ويأجوداً كأنك تدعوه وتقول له تعال فانما مشتاق اليك (قوله
ثم الخبر) اي الكلام الخبري وهو ما دل على نسبة خارجية تطابقه اولاً تطابقه (قوله
قد يقع) اي مجازاً لعلاقة او غيرها مما سبأ في بيانه قريباً (قوله موقع الانشاء)
وهو الكلام الذي لم يقصد مطابقته النسبة الخارجية ولا عدم مطابقته لما للنسبة له
خارجاً وانما توجد نسبته بنفسه (قوله اما للتأول) اي ادخال السرور على المخاطب
كأن يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة المضى
الدالة على تحقق الوقوع تعاولاً بتحمقه (قوله بلفظ الماضي) متعلق بيقع وانما قيد
بلفظ الماضي لان التأول لا يكون الا به لا بالمضارع ولا بالاسم (قوله وقتك الله لتقوى)
اي الله وقتك فمفعول بالمضى الدال على تحقق الحصول موضع الانشاء لادخال
السرور على المخاطب بتحقيق حصول التقوى (قوله في وقوعه) ضمن الحرص معنى
الرغبة فلذا عدها في ولم يعبده بعلى وبشير للتصمين المذكور قول الشارح اذا عظمت
رغبته (قوله يكثر تصوره اياه) بفتح ياء يكثر ورفع تصوره على الفاعلية (قوله فرما
يخيل اليه) اي غير الحاصل حاصل وحاصله ان الطالب اشئ اذا عظمت رغبته
فيه كثر تصوره له وانتقلت صورة مطلوبة في خياله فيخيل له ان مطلوبه غير الحاصل
حاصل من زمان ماض فمفعول بالمضى المفيد للحصول للدلالة على الحرص في وقوعه
لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول للزوم لكثرة التصور للزوم لكثرة
الرغبة والحرص في وقوعه (قوله والدعاء) مبتدأ وقوله يكثر تخيلها خبر وشار المصنف
بنك الى ان اظهار الحرص والتأول لا تنافي بينهما فلبليغ احضارهما معا في التعبير
بصيغة الماضي عن الطلب وله استحضر احدهما (قوله اي التأول واظهار الحرص)
اي يمحتمل انه يريد التأول بوقوع الرجوع للمخاطب قصد الادخال السرور عليه او يريد
اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء
لحق المخاطب او يريد هما معا (قوله فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات) لانه انما يقول
ما يسمع منه غير ملاحظ لشيء من الاعتبارات المناسبة لمقامات ايراد الكلام وعلى هذا
فالمراد بالبليغ من راعى ما ذكر لكونه له قوة على ذلك ولو لم يكن له قوة في سائر الابواب
بناء على تجزى البلاغة لا لا جتهاد فيكفي لاعتبار التكتين معرفتهما وقصد هما
ولا يلزم ان يكون لقصد هما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كذا في يس وقوله
عن هذه الاعتبارات اعترض بان الاولى ان يقول عن هذين الاعتبارين واجيب بان
غير البليغ لما كان ذاهلاً عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر
الشارح بالجمع كذا قرر شيخنا العدوى وتأمله (قوله اولاً احتراز) اي التفرز والتباعد
ولا يكون هذا بلفظ الماضي وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع (قوله كقول العبد للولي

اي اذا حول عنه وجهه (قوله لانه في صورة الامر) اي الشعر بالاستعلاء النافي للادب
 (قوله وان قصده) اي بالامر والواو لخال اي والحال انه قاصد بذلك الامر الدماء
 او الشفاعة قال المولى عبد الحكيم لم يذكر في الكتب المشهورة في الاصول الشفاعة
 من معاني الامر ولعلها داخلة في الدماء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه
 فهو دماء وان كانت لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدماء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة
 الشفاعة آه وعلى هذا فقول الشارح وان قصده الدماء اي كما في هذا المثال وقوله
 او الشفاعة كما في قول عمرو لسيد العبد المعرض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة وفي بعض
 النسخ والشفقة ومعنا طلب العبد من سيده ان يشفق عليه (قوله او لجل الخطاب
 على المطلوب) اي على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون
 الخطاب لا يجب تكذيب المتكلم قاله في قوله بان يكون للسيبة والحاصل انه قد يعبر
 بالخبر ووضع الانشاء لاجل جل الخطاب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون
 الخطاب لا يجب تكذيب المتكلم فاما يلحق له الكلام الخبري المقصود منه الانشاء يسعى
 ويبادر في تحصيل المطاوب خوفا من نسبة التكلم للتكذيب والفرض ان الخطاب لا يجب
 ذلك وظهورك من هذا ان الخطاب يقع في المحلين لان المراد به السامع (قوله
 ان يكذب الطالب) بصيغة البني للفعل مع تشديد الدال مع ورفع الطالب على النيابة
 كما يشهد لذلك قول الشارح اي ينسب اليه الكذب (قوله كقولك) اي ايها المتكلم
 وقوله لصاحبك اي الذي هو الخطاب وقوله لا يجب اي ذلك صاحب وقوله نحمله
 اي نحمل صاحبك بهذا القول (قوله من حيث الظاهر) اي واما من حيث نفس الامر
 فلا كذب لان كلامك في المعنى انشاء ولا يتصف بصدق ولا بكذب قال الشارح
 في المطول واستعمال الخبر في هذه الصور يعني الاربعة التي ذكرها المصنف مجاز لاستعماله
 في غير ما وضع له وبمحتمل ان يجعل كناية في بعضها آه قال المولى عبد الحكيم اراد
 بعضها الصورتين الاخيرتين اللتين وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بان يقال ان
 حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فذكر اللزوم واريد اللزوم بخلاف
 الصورتين الاوليتين اللتين وقع فيهما الفعل الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل
 في الزمان الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كناية بل نعين كونهما
 مجازا اما مرسل لعلاقة الضدية او بالاستعارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل
 للفتاوى او للحرص على حصوله آه قال ابن السكي في عروس الاقراص وما ذكر
 من الكناية فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبر من باب الكناية كان خبرا لفظيا ومعنى
 والفرض انه انشاء بصيغة الخبر فتأمله (قوله في كثير الخ) انما قال في كثير ولم يقل
 جميعه لان المسند في الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف المسند في الانشاء فانه
 لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه هل زيدا ابوه قائم فان قيل هو في تأويل هل قام

ينظر المولى الى ساعة دون
 انظر لانه في صورة الامر وان
 قصده الدماء او الشفاعة
 (او لجل الخطاب على
 المطلوب بان يكون) اي
 الخطاب (بمن لا يجب
 ان يكذب الطالب) اي
 ينسب اليه الكذب كقولك
 لصاحبك الذي لا يجب
 تكذيبك تأتيني غدا مقام
 اثني نحمله بالطف وجه
 وجهه على الايتان لانه ان لم
 يأئك غدا صرت كاذبا من
 حيث الظاهر لكون كلامك
 في صورة الخبر (تنبيه
 الانشاء كاخبر في كثير

ابوزيد قلنا وكذلك الخبر وقيل انما قال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في الانشاء لان التأكيد في الانشاء لا يكون للشك او الانكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لكونه بعيداً من الاقيال او قريانه وقيل انما قال في كثير لان حذف المستند لا يكون في الانشاء بخلاف الخبر واثارة الى ان ما ذكر من الاحوال في الابواب الخمسة في الخبر لا يتأتى في كل باب من تلك الابواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من انواع الانشاء وهي الاستفهام والتثني والامر والنهاي والنداء وان كان ما ذكر يأتي في بعضها فتأمل (قوله والقصر) معطوف على احوال بخلاف ما قبله فانه معطوف على المضاف اليه (قوله فليعتبره الناظر) اي فليراع النظر في احوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة للانشاء حسبا عرفه بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لا يخفى عليه اعتبار ذلك في الانشاء كالخبر (قوله اما مؤكدا) كقولك اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله او غير مؤكدا) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجري في الانشاء التخرج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيدا وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس (قوله اما محذوف) كأن يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم او قاعد (قوله او مذكور) كأن يقال ابتداء هل زيد قائم ام لا (قوله الى غير ذلك) اي واستمر في الذكر لغير ذلك من كونه مقدما او مؤخرا كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي التأخير هل قائم زيد وكونه معروفا كما مثل او منكر اكهل رجل قائم او امرأة وكذلك المسند فيه اما اسم كقولك هل زيد قائم او فعل كقولك هل زيد يسافر غدا ومطلق كالمثلين او مقيد بمفعول كهل انت ضارب عمرا او بشرط كهل انت قائم ان قام عمرو ولا يتأتى حذف المسند في الانشاء بخلاف الخبر كما في عبد الحكيم وكذلك التعلق او النسبة في الانشاء اما بقصر كلا تضرب الازيدا او بغيره كلا تضرب زيدا او ليضرب زيد عمرا واعلم ان الا اعتبارات المناسبة لهذه الاحوال السابقة في الخبر تجري في الانشاء فيقال قدم المسند اليه في الانشاء لان التقديم هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه وحذف لكون ذكره كالبعث لدلالة القرينة عليه كأن تقول في السؤال عن زيد بعد ذكره هل عالم او جاهل وذكر التعويل على اقوى الدليلين لعقل والفظو عرف بالاضمار كهل انا نائل مرادى منك لان المقام لتكلم او الخطاب كهل انت قائم او للغيب كهل هو قائم واكد لكون المخاطب بصدد الانتفاع من الامثال كقولك لن يصحك عند ابائه بادرب فعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب

بما ذكر في الابواب الخمسة
السابقة) يعني احوال
الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر
(فليعتبره) اي ذلك الكثير
الذي يشارك فيه الانشاء
الخبر (الناظر) بنور
البصيرة في لطائف الكلام
مثلا الحكم الانشائي اما
مؤكد او غير مؤكد
والمسند اليه فيه اما
محذوف او مذكور الى غير
ذلك

والله المرجع والمآب * ثم الجزء الاول بحمد الله تعالى
 وحسن توفيقه * وصلى الله
 تعالى على سيدنا
 محمد وآله وصحبه
 وسلم آمين

وقد تم طبع الجلد الاول من هذه الحاشية الطيفة وبليها
 الجلد الثاني منها بمؤنه تعالى